

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ
اللَّهُ يَجِيبُ إِلَيْهِ مِنْ تَشَاوَعِهِ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ

سُبْحَانَكَ

شَحْشَحَ مَلَكِي

مكتبة رشيدية سرکاری

نمبر: ۶۶۲۲۳۶

الشيخ في الكلام كالملاح في الظلمات

الحمد لله والمنته على ان الكتاب المستطاب اعني
حاشية شرح المجامع من تصنيف عالم اجل وفاضل اكل
اعني مولانا وسيدنا كل الباسولي عليه رحمة ربه الباري المشهور

سوال باسولي

حاشية ١٤٠٩
شرح

ملاحامي

المكتبة الرشيدية

سركي رود كونه ٥٠٠٠٠
٨٢٨٢٩٨

قلت ان معناه ان النبى مذهبون مقدم على الولى المنقوش والمقصود ليس هذا قوله والصلاة فقلت
 للشهود ان الصلاة من الله تعالى بمعنى الرحمة وهى عبارة عن رقة القلب والله تعالى منزّه عن القلب فكيف
 نسبة الرحمة الى الله تعالى اجاب عنه عبد الغفور بان الرحمة هنا بمعنى افضة الخير قوله على نبىه و
 هو من النبوة بمعنى الرفعة واشتد ان النبى صلى الله عليه وسلم مرتفع على سائر الخلق او من الانبياء
 ببعض الاخبار لانه عليه السلام اخبر النبي بالشرائع والاحكام فقلت الصلاة والدعاء اذا استعمل بكلمة على
 يادبه دعاء الشرفين ان يقال لنبىه باللام لانها لدعاء الخير قلت ان كلمة على انما يكون للشر اذا
 وقعت صلة لفظ الصلاة او الدعاء وهما وقعت صلة الحدوف اى الصلاة بناذلة على نبىه فقلت
 من اين علم انها صلة الحدوف وليست صلة المذكور مع ان للعدم لا يعارض الوجود قلت ان كلمة على للاستعلاء
 والنزول ايضاً من العلو فتناسبا فان قيل هذا يقتضى ان لا يستعمل صلاة غير الله تعالى بعل لا نأخذ غيرنا لثمن
 العلو قلنا صلاة غير الله تعالى راجعة الى الله تعالى بناء على ان خالق الصلوات افعاله هو الله تعالى عند اهل
 السنة والجماعة ونقول ان صلاة غير الله تعالى تابعة لصلاة الله تم بناء على طريق التغليب هذا ما قال
 بعض المحققين لكن يدعى عليه ان كلمة على انما يكون للشر لاجل انها للضرر واللام للنفع يقال قضى القاضي
 زيد على عمرو وهذا المعنى لا يختلف سواء وقعت صلة الصلاة او الناذلة ففي جعلها صلة الحدوف
 ليس تغليب العينيين اقول فى الجواب عن اصل الاعتراض ان كلمة على انما يكون للشر عند المعتز
 واما عند اهل السنة قد ايدى كالدعاء بعل يادبه دعاء الخير لان معنى الدعاء على التوسع فقلت
 لم قال على نبىه ولم يقل على محمد مع ان المقصود من البقى ليس الا هو قلت له اجوبة كثيرة والا ظهر
 فى الجواب ان يقال انما قال لنبىه لرعاية التعظيم لان فى ذكر الاسم المخصوص ترك الادب فقلت
 ان رعاية التعظيم لا يختص بالنبي لانه يكون بالرسول ايضا قلت انما اختار النبى على الرسول لوجوب
 احكام الرعاية السبع بقوله لوليه والاخر ليلزم الصلاة على الرسول بالطريق الاولى فخص
 من النبى واذا كان الحكم بالشئ على الاعم فله الاخص بالطريق الاولى كذا قلنا مولانا عبد الغفور فان
 قلت النبى لا يختص بصلى الله عليه وسلم والمقصود الصلاة عليه عليه السلام قلت اضافة النبى الى
 الضمير للبعد اى نبينا فلا يخل بالمقصود كذا قال جمال الدين فقلت الضمير فى نبىه لا يخلو اما راجع الى الحمد
 او الى الولى فعلى الاول يفيد المعنى لان النبى لا يكون للحمد وعلى الثانى يندم انتشار الضمير لان الضمير
 فى ولىه راجع الى الحمد قلت الضمير فى نبىه راجع الى الولى والانتشار للمنبوع فى كلام واحد فى الكلامين
 ونقول الضمير فى نبىه راجع الى الحمد بطريق الاستحالة وهو يكون للفظ معينين فيراد منه حتما اذا ذكر
 بصريح اللفظ ويراد منه الاخر اذا ذكر بضميره وهما كذلك لان الحمد اذا ذكر بصريح اللفظ يراد منه معنى للشاء ولذا

فان كان النبى هو الله تعالى فلا يخلو عن ان الله تعالى منزّه عن القلب فكيف نسبة الرحمة الى الله تعالى اجاب عنه عبد الغفور بان الرحمة هنا بمعنى افضة الخير قوله على نبىه وهو من النبوة بمعنى الرفعة واشتد ان النبى صلى الله عليه وسلم مرتفع على سائر الخلق او من الانبياء ببعض الاخبار لانه عليه السلام اخبر النبي بالشرائع والاحكام فقلت الصلاة والدعاء اذا استعمل بكلمة على يادبه دعاء الشرفين ان يقال لنبىه باللام لانها لدعاء الخير قلت ان كلمة على انما يكون للشر اذا وقعت صلة لفظ الصلاة او الدعاء وهما وقعت صلة الحدوف اى الصلاة بناذلة على نبىه فقلت من اين علم انها صلة الحدوف وليست صلة المذكور مع ان للعدم لا يعارض الوجود قلت ان كلمة على للاستعلاء والنزول ايضاً من العلو فتناسبا فان قيل هذا يقتضى ان لا يستعمل صلاة غير الله تعالى بعل لا نأخذ غيرنا لثمن العلو قلنا صلاة غير الله تعالى راجعة الى الله تعالى بناء على ان خالق الصلوات افعاله هو الله تعالى عند اهل السنة والجماعة ونقول ان صلاة غير الله تعالى تابعة لصلاة الله تم بناء على طريق التغليب هذا ما قال بعض المحققين لكن يدعى عليه ان كلمة على انما يكون للشر لاجل انها للضرر واللام للنفع يقال قضى القاضي زيد على عمرو وهذا المعنى لا يختلف سواء وقعت صلة الصلاة او الناذلة ففي جعلها صلة الحدوف ليس تغليب العينيين اقول فى الجواب عن اصل الاعتراض ان كلمة على انما يكون للشر عند المعتز واما عند اهل السنة قد ايدى كالدعاء بعل يادبه دعاء الخير لان معنى الدعاء على التوسع فقلت لم قال على نبىه ولم يقل على محمد مع ان المقصود من البقى ليس الا هو قلت له اجوبة كثيرة والا ظهر فى الجواب ان يقال انما قال لنبىه لرعاية التعظيم لان فى ذكر الاسم المخصوص ترك الادب فقلت ان رعاية التعظيم لا يختص بالنبي لانه يكون بالرسول ايضا قلت انما اختار النبى على الرسول لوجوب احكام الرعاية السبع بقوله لوليه والاخر ليلزم الصلاة على الرسول بالطريق الاولى فخص من النبى واذا كان الحكم بالشئ على الاعم فله الاخص بالطريق الاولى كذا قلنا مولانا عبد الغفور فان قلت النبى لا يختص بصلى الله عليه وسلم والمقصود الصلاة عليه عليه السلام قلت اضافة النبى الى الضمير للبعد اى نبينا فلا يخل بالمقصود كذا قال جمال الدين فقلت الضمير فى نبىه لا يخلو اما راجع الى الحمد او الى الولى فعلى الاول يفيد المعنى لان النبى لا يكون للحمد وعلى الثانى يندم انتشار الضمير لان الضمير فى ولىه راجع الى الحمد قلت الضمير فى نبىه راجع الى الولى والانتشار للمنبوع فى كلام واحد فى الكلامين ونقول الضمير فى نبىه راجع الى الحمد بطريق الاستحالة وهو يكون للفظ معينين فيراد منه حتما اذا ذكر بصريح اللفظ ويراد منه الاخر اذا ذكر بضميره وهما كذلك لان الحمد اذا ذكر بصريح اللفظ يراد منه معنى للشاء ولذا

له وهو لا ينافى التناول لاجب ١٢ ١٣ اى الرحمة فهو هو
 الصلاة بمعنى الدعاء والدعاء لئلا يستعمل بغير اقد الشراء
 والضمر النبى عليه الصلاة والسلام كفى لا ينافى سبب القام

المعنى ترى ان الصلاة هنا بمعنى الرحمة ١٢ منه رحمه الله تعالى
 لان النزول من العلو انما يكون من العالى والعالى هو الله
 لا غير منه ١٣ والتوسع لا يقتضى تخصيص بلفظ دون لفظ اخر لا يقتضى
 كرامة الآلات ١٤ منه ١٥ ان النبى هو من ان جوده لله تعالى الى الخلق

عنه في القوم الذي نسبوا الى ابني ميراجم وبنو عبد الرحيم

جميع الضمير اليه في نبيه يراد به الحمد وأعلم ان قوله والصلوة على نبيه لما عطوف على مجموع قوله الحمد
 فيكون من قبيل عطفت الجملة على الجملة ويحتمل ان يكون قوله والصلوة معطوفا على قوله الحمد وقوله على
 نبيه معطوفا على قوله لوليه فيكون من قبيل عطفت للمفعول على المفعول فأنقلبت فعلى هذا يلزم عطف
 الاسمين على معمرى عاملين مختلفين من غير تقديم للجور على المرسوم والنصوب هو غير جائز عند الجمهور
 قلت العامل في الحقيقة واحد لما عرفت ان قوله الحمد مبتدأ وقوله خبره باعتبار المتعلق وقوله والصلوة
 مبتدأ وقوله على نبيه خبره باعتبار المتعلق والعامل في المبتدأ والخبر واحد وهو التبتدأ قوله وعلى الم
 فأنقلت لم أعاد كلمة على ولم يكف بالعطف على قوله لبيه قلت لئلا يكون النصف الأخير من البيت
 القص من النصف الأول من حيث الحروف أو نقول ازاهل السنة والجماعة التزموا ايراد كلمة على بين البني
 وأول لودنهم الشيعة بعدم ايرادهم اياها بينهما واستدلوا بقوله هم من ذكر على بنى وبين الأول فليس منا ونحن
 نقول ان قوله على ليس المراد منه حرف الجر بل المراد منه العلوي من ذكر العلوي الثالث بينى وبين على فليس منا
 قوله واصحابه جمع صفا وهو من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في الاسلام وتا على الاسلام فأنقلت ان صفا
 على وزن فاعل وهو لا يجمع على افعال قلت الاصحاب ليس جمع صفا بل جمع محبيب والفضل جمع على افعال كخبر
 على النصارى وشرايف على اشرف قوله المتأدبين بادابه اى المتعلمين بلخلاقه فان قلت العصاة
 يستحقون الصلوة سواء كانوا موصوفين بصفة الادب اولافنا القلادة في توصيفهم بهذا الصفة قلت فيه
 اشادة الى براعة الاستمالة اى اشعار الى الخطبة على ما هو المقصود من العلم في اول الامر والمقصود في الضميمة
 الادب ولهذا اليمونه بعلم الادب فأنقلت الامم في المتأدبين للاستغراق لتعذر التعمد فيلزم التسمية
 بين الصحابة في الفضل وذاباطل وايضا الادب جمع فيلزم تسويتهم مع النبي صلى الله عليه وسلم وذاباطل
 وايضا الادب من الاعراض فيلزم النقل الى الاعراض والقيام بعطين مختلفين وذاباطل والجواب
 عن الاول ان المراد من الادب نفس الادب ولا شك انهم مستويون في نفس الادب وعن الثاني ان
 الجمع اذا اضيف الى المفعول يبطل فيه معنى الحقيقة كما هو الاكثرية وعن الثالث ان العبارة مجذبة للغة
 اى بمثل ادابه قوله فائدة فأنقلت ان كلمة هذا من اسماء الاشارة يشابهها الى المحسوس و
 شرح الشارح غير محسوس قلت الاشارة بهذا الى النقوش وهي محسوسة فأنقلت فعلى هذا الامم
 قوله فائدة لان القوائد هي المعاني دون النقوش وايضا لا يعم قوله محل المشكلات لان المحل لا يكون
 بالنقوش بل بالمعاني قلت ان هذا الشادة الى المعاني وهي محسوسة بواسطة النقوش لان النقوش
 دالة على الالفاظ والالفاظ دالة على المعاني فأنقلت الاشارة الى المعاني بواسطة النقوش انما يستقيم اذا
 كانت الخطبة لهاقية واما اذا كانت ابتدائية كما يفهم من الغفور فلا قلت اذا كانت الخطبة ابتدائية فيلزم

١٠
 من الادب مثل ان
 الادب ١٢ من
 الادب ١٣ من
 الادب ١٤ من
 الادب ١٥ من
 الادب ١٦ من
 الادب ١٧ من
 الادب ١٨ من
 الادب ١٩ من
 الادب ٢٠ من
 الادب ٢١ من
 الادب ٢٢ من
 الادب ٢٣ من
 الادب ٢٤ من
 الادب ٢٥ من
 الادب ٢٦ من
 الادب ٢٧ من
 الادب ٢٨ من
 الادب ٢٩ من
 الادب ٣٠ من
 الادب ٣١ من
 الادب ٣٢ من
 الادب ٣٣ من
 الادب ٣٤ من
 الادب ٣٥ من
 الادب ٣٦ من
 الادب ٣٧ من
 الادب ٣٨ من
 الادب ٣٩ من
 الادب ٤٠ من
 الادب ٤١ من
 الادب ٤٢ من
 الادب ٤٣ من
 الادب ٤٤ من
 الادب ٤٥ من
 الادب ٤٦ من
 الادب ٤٧ من
 الادب ٤٨ من
 الادب ٤٩ من
 الادب ٥٠ من
 الادب ٥١ من
 الادب ٥٢ من
 الادب ٥٣ من
 الادب ٥٤ من
 الادب ٥٥ من
 الادب ٥٦ من
 الادب ٥٧ من
 الادب ٥٨ من
 الادب ٥٩ من
 الادب ٦٠ من
 الادب ٦١ من
 الادب ٦٢ من
 الادب ٦٣ من
 الادب ٦٤ من
 الادب ٦٥ من
 الادب ٦٦ من
 الادب ٦٧ من
 الادب ٦٨ من
 الادب ٦٩ من
 الادب ٧٠ من
 الادب ٧١ من
 الادب ٧٢ من
 الادب ٧٣ من
 الادب ٧٤ من
 الادب ٧٥ من
 الادب ٧٦ من
 الادب ٧٧ من
 الادب ٧٨ من
 الادب ٧٩ من
 الادب ٨٠ من
 الادب ٨١ من
 الادب ٨٢ من
 الادب ٨٣ من
 الادب ٨٤ من
 الادب ٨٥ من
 الادب ٨٦ من
 الادب ٨٧ من
 الادب ٨٨ من
 الادب ٨٩ من
 الادب ٩٠ من
 الادب ٩١ من
 الادب ٩٢ من
 الادب ٩٣ من
 الادب ٩٤ من
 الادب ٩٥ من
 الادب ٩٦ من
 الادب ٩٧ من
 الادب ٩٨ من
 الادب ٩٩ من
 الادب ١٠٠ من

الاشارة الى المعاني لانها باعتبار زيادة تكن الشارح عليها كانها موجودة قبل الخطبة قوله وانما اقامة
فاز قلت للناسب للشارح هضم النفس وفيه علو النفس قلت ليس المراد منه عتو النفس بل المراد
 منه دغية الطلبة قوله **بجمل مشكلات الكافية** **فاز قلت** لا يصح اضافة المحل الى المشكلات لانها
 جمع للمشكلات فيعلم منه ان الشارح يحل لشكل ولا يحل غير الشكل وقابل لا نه كما يحل الشكل كذا يحل
 الخفي والمحل والكنائي قلت المشكل من الاشكال ليعني الاشتباه وهو صادق على الكل **فاز قلت**
 الاشتباه من الشبهة وهو ما يشبه الحق وليس يحق فيعلم منه ان في الكافية مسائل يشبه الحق وليس يحق
 وذا باطل قلت الحق اذا خفي فهو مبتدلة الباطل فكما ان الباطل لا ينتقل اليه الذهن لبطائه كذا
 الحق لا ينتقل اليه الذهن لخفائه فيصم اطلاق الاشتباه على الحق الخفي قوله **الكافية** **فاز قلت** **الكافية**
 علم للكتاب النصوص وهو مذكور فلا وجه لتانيته بالتاء وايضا الكافية صفة الكتاب فيقول المطابقة
 بين الصفة والموصوف في التذكير والتانيث قلت التاء ليست للتانيث بل للمبالغة ونقول ان التاء
 باعتبار انها صفة الرسالة قوله **للعامة** **فاز قلت** العلامة صفة ابن الحاحب وهو مذكور فلا
 وجه لتانيته بالتاء قلت التاء للمبالغة **فاز قلت** لم يطلق لفظ العلامة على الله تعالى مع انه
 اليتى بالمبالغة قلت عدم اطلاقه عليه لتوهم التانيث وهذا التوهم في غير الله تعالى غير متمنع فان
 قلت ان قوله للعلامة لا يخلو اما صفة الكافية او حال منها لا سبيل الى الاول لعدم المطابقة لان
 الكافية معروفة وقوله للعلامة باعتبار المتعلق نكرة ولا الى الثاني لان الجملة ما بين هيتي الفاعل والمفعول
 والكافية ليست بواحدة منهما بل هي مضاف اليها ولا يصح الحال من المضاف اليه قلت انه حالها
 والمضاف اليها اذا صح اقامته مقام المضاف اليها حالها منه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهما
 كذلك لان المشكلات مفعول المحل بحسب المعنى او تقول انه صفة لها ولقد المتعلق معروفة الى
 الكائنة للعلامة **فاز قلت** فعل هذا يلزم حذف الوصول مع بعض الصلة لان العامل مع
 للمحل صلة اللام الموصول قلت اللام اذا دخل على اسم الفاعل انما يكون موصولة اذا كان مع
 الفاعل بمعنى الحدوث واما اذا كان للدوام والاستقرار لان كينونة الكافية ثابتة للعلامة
 على الدوام والاستقرار غير منفكة عنه **فاز قلت** ما الفرق بين ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى
 الحدوث تكون اللام الداخلة موصولة واذا كان بمعنى الدوام لا تكون موصولة قلت ان اسم الفاعل اذا
 كان بمعنى الدوام والاستقرار تكون بمنزلة الجوامد واللام الداخلة على الجوامد تكون غير موصولة فكذلك
 هذا وسبب تحقيقه في محبت الالف واللام **فاز قلت** لا يصح اطلاق العلامة على ابن الحاحب لان العلامة

في بيان مذهبهم في هذه المسئلة

<p>له قيل وفيه اي كايه وقيل الواقي من وفي غيره كان الشارح وفي جملهم له العلامة في اللغة سبيل وان وفي الاصطلاح عالم المتقول والمفعول له والله تعالى منزعه عن التانيث فان قلت كما قال الله تعالى منزعه عن التانيث كذلك منزعه عن التذكير</p>	<p>م ولم يطلق عليه من اوصاف المذكور ليعني الواجب معطو عن الاطلاق والبيان من التذكير لان التانيث عن الاوصاف الشرعية له وهو غير جائز لان الوصول مع الصلة بمنزلة كلمة واحدة فيلزم حذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وهو غير جائز منه له له</p>
--	--

من كان عالماً بالنقلات والعقليات جميعاً وهو لم يكن عالماً بالعقليات كما هو المشهور قلت انه جسر
جميع اقسام العلوم لاكن اشتهاره في النقلات دون العقليات كما يصح إطلاق هذا اللفظ على قطب الدين الشيرازي
مع ان اشتهاره في العقليات دون النقلات **ونقول** ان السارح جعل المظن والحكمة كذا قال
بعض الحواشي **قوله المشير فانقلت** انه لا يخلو ما على صيغة اسم الفاعل او المفعول فعلى الاول
يفسد معناه لان معناه انه اشتهر غيره وعلى الثاني يخالف لما قاله مولانا عصمت الله المصطفى انه قد
بكسر الهاء قلت انه على صيغة اسم المفعول ما قاله البعض نه بكسر الهاء فباعتباره غلط مشهور لا يباين
لازمه اي اشتهاره قائم به فلا يفسد المعنى **قوله في السارق والمغارب فانقلت** المشرق واحد وكذا المغرب
فلا وجه للجمعية قلت الجمع باعتبار المطالع لان الشمس من اول السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلعاً وما قاله الفاضل
الغفور رحمه الله من ان ثمانون اقوالاً وجه لقوله اثنان ولما قاله نور محمد مدققه انه سهو من قلم الناصب فانقلت
اشتهاره في المطالع غير معلوم فيدم الاجزاء في كلامه ولو كان معلوماً فلا وجه للتصحيح بل نه كما كان مشهوراً في
المطالع والمغارب كذلك كان مشهوراً فيما بينهما قلت المشرق والمغرب كناية عن جميع الارض لان من كان مشهوراً
في البعيد فغنى القريب اولى **فانقلت** ان جميع الارض يتناول معنى الارض ايضاً واشتهاره فيه غير محتمل
قلت المراد جميع وجه الارض كذا قال نور محمد مدقق قوله الشيخ وهو بالرفع خبر البتة والحدوف اسما
الشيخ وبالنصب مفعول اعني وبالجر بدل من العلامة **فانقلت** لا يصح إطلاق الشيخ على ابن الحاجب لانه
من جاوز ستين سنة والمشهور ان ابن الحاجب ابن ثمانين سنة ثم قل قلت لمراد منه خواجه وهو الذي
محي الحق وميت الباطل قوله تعبه الله بغفرانه **فانقلت** التمدد عبارة عن ستر الدنوب والغفران كذلك
فيذم الاتحاد بين السبب والسبب قلت المراد من التمدد ستر الدنوب مطلقاً سواء كان بمحض فضل
تعالى او بمحنات العبد والمراد من الغفران ستر الدنوب بمحض فضل الله تعالى لان اضافة الغفران
الى ذاته للاختصاص فيكون سببية الاختصاص لا محتمل وهو جائز لما بيناها من التغاير بالذات قوله واسكنه
محبوبة جنانة اي جعل الله تعالى سبحانه خيار جنانة سكنى له قوله نظمتها في سلكي التقرير وسميت التقرير
فانقلت يصح اضافة السلك الى التقرير لانه عبارة عن الخيط ولا يخط للتقرير قلت هذا من قبيل اضافة
المشبه الى المشبه اي نظمتها في التقرير الذي هو كالسلك في الحفظ عن التفرق والانفكاك ولكن الحال
في سبط التحرير **فانقلت** الوجه للشارح حيث ذكر السلك مع التقرير والسمط مع التحرير قلت السلك عبارة
عن الخيط الذي فيه اللؤلؤ والتقرير عبادة عن اللفظ والمعنى ولما كان لفاسته الالفاظ مستفولة من قوله نظمتها
لفاسته المعاني من قوله واقته محل الخ لم يذكر في جانب التقرير السمت لعدم الحاجة اليه والتقرير عبادة
للملك لفاسته النقوش مستفادة مما سبق ذكر السمت في جانب التحرير كذا قال نور محمد مدقق قوله يوسف باعرايا

ای حلی اند آه یارب مول و جهان اسکن ، افزون یسکن فیکون و عیال کثر لا یخف ف حاجب یان ، افزون اسکنی لاس ال سکون ۱۳ صند عسک قلا اشر و اعلم ان ما ذکر
عنه من اشر غلط و ملاح از کان ابن است و یسجن سخته ثم ملت لاند لانی افزون و یسجن و منس دات و دات فی سادس عشر من مثال کلا لیرین و ستر کلا در ص

مجلسه در این تاریخ در محل اجتماع و مسقط عبادت محسن الخیر

عن علي بن الحسين

للعلمية ووزن الفعل ان كان بفتح السين وللعلمية والهجاء ان كان بضم السين لانه اذا كان حرف المضارعة مضمون
والعين ايضا مضمومة لا يكون من اوزان الفعل قوله سبحانه مفعول مطلق لفعل محذوف أصبحت سبحا
قوله عن موجبات التلief والتاسف معني الاول انه لم يكن شئ ومعني الثاني قد بلغ خورون وقيل معني الاول
اضطراب بفعل كان فعله حراما ومعني الثاني الاضطراب بترك ما كان فعله واجبا وقيل كلاهما مترادفا
بمعني الحزن وجمع الالفاظ المترادفة في الخطبة جائز بل تورث حنا بدعا في الكلام قوله وسميتها فان
قلت ان قوله وسميتها هنا وقوله نطقها فيما سبق صريح في ان الخطبة الحاقية فلا يصح قول الغفور انها ابتدائية
حيث قال فهذه ما سيقلي عليك فان السين للاستقبال يدل على ان الخطبة ابتدائية قلت ان
صيغة الماضي لا يدل على ان الخطبة الحاقية لانه محتمل ان يكون صيغة الماضي للتفاوت اولاظهار حصول اسباب
هذا التاليف على وجه يصح ان يقال انه حصل او نقول انها الحاقية واستقبال الغفورا لتظاير
للمخاطب قوله بالفوائد الضيائية اي لها نسبة الى ضياء الدين لان نطقها بعجله فقلت
ان التركيب الاضافي اذا نسب اليه انما ينسب الى الجزء الاخير وهو المضاف اليه
كزبير في ابن الزبير فمن اين نسب هنا الى الجزء الاول وهو الضياء قلت للمعتبر في النسبة
الجزء المقصود والمقصود في ضياء الدين هو الجزء الاول ليجعل شخص ضياء الدين والمقصود
في ابن الزبير هو الجزء الثاني وهو زبير ليرفع قدره بسبب النسبة الى زبير لانه رجل رفيع القدر
والقدر فان قلت لم ينسب الى يوسف اسمه مع انه خال عن تكلف الحذف قلت
جاز انه اشتهر باللقب لا بالاسم وايضا انما نسب اليه للتفاوت ليكمل ضياء الدين قوله لانه لهذا
الجمع والتاليف فان قلت لا حاجة الى ذكرهما بل احدهما كاف قلت ان لفظ الجمع متهم كانه
مبهوم من قلم الناسخ او نقول ان الجمع راجع الى سلك التقرير والتاليف راجع الى سمط القريض كذا فيهم
من الحسام قوله كالعلة الغائية انما قال كالعلة الغائية لانه ليس عين العلة الغائية لانها ما كانت
مقدمة في الذهن وموخة في الخارج والولد مقدم في الذهن والخارج جميعا قوله ولما سائر البتة
فيه اشارة الى ان العلة الغائية كما هو الولد كذلك سائر البتة كذا فان قلت ان السائر
هنا بمعنى الجميع فدخل فيه الولد فيكون ذكر الولد عبثا قلت انه تميم بعد التخصيص وهو واقع
في كلام الفصحاء والبلغاء او نقول لا نسلم ان السائر هنا بمعنى الجميع لانه ماخوذ من السور وهو
ما بقي من الاكل والشرب ثم استعمل في مطلق ما بقي فيكون السائر بمعنى الباقي فلا يكون الولد

استعمل في قوله سائر البتة كذا فان قلت ان السائر هنا بمعنى الجميع فدخل فيه الولد فيكون ذكر الولد عبثا قلت انه تميم بعد التخصيص وهو واقع في كلام الفصحاء والبلغاء او نقول لا نسلم ان السائر هنا بمعنى الجميع لانه ماخوذ من السور وهو ما بقي من الاكل والشرب ثم استعمل في مطلق ما بقي فيكون السائر بمعنى الباقي فلا يكون الولد

قال مولانا عصار الدين الاول ترك لفظ الجمع لا فائدة له
الفقرتين من المساواة اقول ايراد الالفاظ المترادفة في الخطبة
حنا بدعا في الكلام والمساواة بين الفقرتين غير لازم منه
كنا كالعلة الغائية في التسبب والباعية بمعنى ان العلة
الغائية باقية لوجود العلول كذا في الولد باعث على هذا التصيف
منه

وهذا من المعاصم التي وجبت حذف الفعل قيسا لان
المرغ من ذكر الفعل لا القيام بالعدل والوقوف على القول وهو الميم من اضافة
جواب سوال وهو انه لما كلاهما مترادفا فيلزم من ذكر
احدهما استبدال الآخر منه ١٢ له لابن الشاذلي
رحمته تعالى ويوسف علم له ١٢ منه رحمته الله تعالى ١٢

فازقلت ان في قوله نظمتها علو النفس والمناسب المضم قلت ان الشارح قال وما توفيقى الا بالله تعالى
 فبات العلوي بهذا القول اعلم ان التوفيق عبادة عن جعل لتدبير موافقا للتقدير وقيل جعل الامساك في فقا
 للمطلوب فازقلت ان فاعل التوفيق هو الله تعالى ومن قاعدتهم ان خوف الجبر لا يدخل على الفاعل
 الكلمة من نحو الضرب من زيد فلا يصح دخول الباء على الله لا نهات دخل على الالة نحو الضرب بالسيف
 قلت لما وقع في كلام الله تعالى فلذلك انتقاد الشارح ههنا تبركا لكلامه فازقلت لم وقع في كلام الله
 هكذا قلت ان المراد من الباء في كلام الله تعالى كلمة من اي ما توفيقه الا من الله تعالى كذا قال عصمة الله
 قوله وهو حبي ونعم الوكيل فازقلت ان نعم الوكيل لا يجلو ما عطف على حبي او على حبي فاعلم الاول
 يلزم عطف الجملة على المفرد وعلى الثاني يلزم خلوف فعل المدح عن المخصوص بل المدح وهما باطلان قلت
 انه عطف على حبي فوجد المخصوص وهو قوله هو وقوله حبي بمعنى محبي لان المضارع كما يكون بمعنى
 المصدر كذلك يكون المصدر بمعنى المضارع فيكون عطف الجملة على الجملة فازقلت لا يصح العطف
 ههنا من وجه آخر وهو انه يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان افعال المدح من الانشاءات
 قلت تقديره هو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون كلاما جريئا او نقول انه عطف على هو حبي والمخصوص
 بالمدح محل وثق بقرينة المعطوف عليه اي هو نعم الوكيل او نقول لا نسلم انه اي الواو للعطف لم لا يجوز
 ان يكون الاعتراض اي مدخولها جملة معترضة فان قلت الجملة المعترضة انما يكون بين الكلامين
 وههنا في الاخر قلت كونها بين الكلامين ليس متفقا عليه بل هو مختلف فيه كذا في حاشية عبد
 واعلم ان الفرق بين الاخبار والانشاء ان الاخبار عبارة عما يحتمل الصدق والكذب والانشاء بخلافه
 وقيل الاول اخبارا وجد والثاني ايجادا لم يوجد وههنا بحث من وجهين الاول يرد على
 التعريف الاول وهو انه يلزم اجتماع المتنافيين في شئ واحد لان الصدق والكذب متنافيان
 واليضا يتقضى بقولنا الله الهنا وادم ابونا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبينا لانه ههنا تعين للصدق وبقولنا
 السماء تحتنا والارض فوقنا لانه ههنا تعين للكذب والثاني يرد على التعريف الثاني وهو ان اخبارا
 وجد انما يستقيم في الماضي دون المستقبل مع انه ايضا من الاخبارات واجيب عن الاول ان
 احتمال الصدق والكذب بطريق البدلية لا بطريق الاجتماع وتعين احدهما في مولد التقضى بل بل
 اخفى لا بنفس الخبر وعن الثاني ان في المستقبل ايضا حكاية عما وجد لذلك اذا قلت يضرب زيد فلما
 فهذا انما نقول اذا علمت ان زيدا وقع منه الضرب في الغد بدليل من الدلائل فانك صحت
 عما وجد في علمك فان قلت هذا انما يستقيم في المستقبل الغائب والمخاطب دون التكلم لانه لا يحكي
 عن شئ قلت انه ايضا يحكي عما فرض في الذهن فان قلت فلهذا ينبغي ان يكون الامر اليضا من الاخبارات
 لذلك اذا قلت اضرب فقد اظهرت ما في ضميرك قلت سلمنا ان الامر ... اخبارا ثبت في الضمير

لكن الاخبار غير مقصود في الاصل المقطع طلب الضرب المحال

له اي دخل الباء على اسم الله تعالى م وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليراثيب يعني عبد ارم ۱۱ ۱۲ اذ تقدم المضم ۱۳ منه ۱۴ جواب قول من الاقر من ۱۵ ۱۶ وقد جاز محمد ۱۷

منه رحمه الله تعالى ۱۱ قوله او نقول لا نعلم ان جواب آخر عن اصل الادعائات ۱۲ اللهم اغفر لي ووالدي وللؤمنين يوم يقوم الحساب ۱۳

كما في ما نحن فيه وعن الثاني ان الهضم بالضاد المحجمة عبارة عن الانكسار والمراد منها بالاصاد للمهمة وهو عبارة عن الكسر والكسر فعل الفاعل وعن الثالث ان لم يمتنع ترك كذا اقال مولانا عبد الغفور ومن قال انها بمعنى النقص فقد ضل ضلولا بعيدا لعدم اتحاد الفاعل بين النعل والمفعول له قوله حتى يصدر على سنها هذا المعطوف على جزاء محذوف تقديره ان كان كتابه ككتب السلف فيعمل فيه ما عمل فيها فقوله يصدر عطف على قوله يعمل قوله ولا يلزم من ذلك جواب سؤل وهو انه يلزم من عدم جعل الحمد جزءا من كتابه ترك الاصل بالاحديث المشهور الداريا لاسن فلا معنى لترك الواجب او السنة لجعل هضم النفس قاجا الشارح عنه بقوله ولا يلزم محصل الجواب ان الابتداء في الحديث اعم من ان يكون بالهذان او القول او بالكتابة فيجوز ان يأتي المصريح بالقول لان استفاء الاخص لا يستلزم استفاء الاعم فان قلت دفعا اعتراض الحديث قد مر بقوله بان جعله جزءا فلا حاجة الى دفعه ثانيا بقوله ولا يلزم من ذلك قلت الواو في قوله ولا يلزم بمعنى الفاء فيكون كقوله بان جعله جزءا او نقول ان دفعه سابقا لطريق الاشارة وهما بطريق التصريح كما هو باب الشارح في غير موضع واحد فان قلت ان الابتداء لما اخذ في حديث التسمية ايضا اعم فلم جعلها جزءا قلت ان جزئيتها ثبتت بدليل اخر وهو قوله عليه الصلوة والسلام الا من كتب منكم كتابا فليكتب في اوله بسم الله الرحمن الرحيم او نقول النكتة للفائدة لتعار قوله حتى يكون بتركه اقطع عطف على جزاء شرط محذوف تقديره وان لم يلزم فيكون مخالفا من الحديث حتى يكون بتركه اقطع اعلم انه لا بد لكل من يشترى في العلم من معرفة ثلاثة امور الاول تعريفه لانه لو لم يعرف تعريفه لكان طالبا للجهول والثاني غرضه لانه لو لم يعرف غرضه لكان سعيه عبثا والثالث موضوعه لانه لو لم يعرف موضوعه لم يكن مميزا بين ما شرع فيه وبين غيره لان قائل العلوم بحسب تميز الموضوعات فان قلت التميز حصل بالتعريف فالحاجة الى التميز بالموضوع قلت التميز بالتعريف من حيث الذات وبالموضوع من حيث العوارض فلا يكفي احدهما عن الآخر فتعريف علم الفقه هو علم باصول يعرف بها احوال واخر الكلم الثلاث من حيث الاعراب البناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض فان قلت لا يعم اطلاق العلم على النحولين النوع عبارة عن القواعد الكلية للذكورة والعلم هو حصول صورة الشيء في العقل قلت للعلم ثلاثة معان الاول حصول صورة الشيء في العقل والثاني القواعد للذكورة والثالث ما يحصل به القواعد وهي الملكة الحاصلة للانسان والمراد بالعلم هنا المعنى الثاني في ما ذكره فان قلت الكلم في الحقيقة تميز الثلاث لان العدد لا يمتنع التميز فينبغي ان يقال الثلاثة بالثمة لان الكلم مذكور والتميز اذا كان مذكورا يكون العلم مونثا قلت الامر كذلك الا ان هذا التركيب خرج من باب التميز لانه يكون موحدا او منتقلا الى التركيب التوضيحي والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف وغرضه صيانة ذهن المستدعي

له قوله ولا يخفى على الفطن الطارف ان لم حوت غير مستقل بالمفهومية وترك فعل مستقل بالمفهومية فكيف يكون غير مستقل بغيره
للتقل كما هو الظاهر فالحق في الجواب ان يقال ان قوله هذا قيد للفعل للثبوت اللازم للفعل المنفي اعني تركي كما اشار اليه مولانا
عبد الغفور اي ترك ذلك الجعل كسر لنفسه ١٢ من غير حرج في قوله لا يخفى على الفطن الطارف ان لم حوت غير مستقل بالمفهومية فكيف يكون غير مستقل بغيره

توضيح
للعلم ثلاثة معان
١- حصول صورة
٢- القواعد
٣- التميز

عن الخطاء اللفظي في كلام العرب فان قلت هذا خطأ لان الذهن غير متلفظ بل المتلفظ هو اللسان قلت
 المتلفظ في الحقيقة هو الذهن واللسان مترجم له اولقول ان العبارة بمحدث المضاف الى صيانة مترجم
 ذهن المبني وموضوعه الكلمة والكلام فان قلت تعدد الموضوع يستلزم تعدد العلم فينبغي
 ان يكون النوع علمين قلت نعم لكن هذا اذ لم يكن للموضوع المتعدد جهة واحدة وهما جهة واحدة
 وهو كون كل واحد منهما لفظا موضوعا للمعنى كموضوع اصول الفقه الكتاب والسنة واجتماع الامة
 والقياس لاكن له جهة واحدة وهو كون كل واحد منهما دليلا شويها فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يكون
 كل العلوم علما واحدا لا شتر كما في انه يذكر فيها لفظ موضوع قلت ان ذلك فيما اذا كان الجهة
 مقصودة في ذلك العلم ولفظ الموضوع غير مقصود في غير النوع من $x \times x$ العلوم لان التصديق فيها المعاني
 فقط ثم هذه البادى المذكورة خاصة والخاص يتوقف العلم به على العلم فمطلق التعريف في اللغة ما يعنى
 به الشئ وفي الاصطلاح ما يميز به الشئ عن جميع ما عداه كتعريف الانسان بالحيوان الناطق او عن
 بعض ما عداه كتعريف الانسان بالحيوان هذا على مذهب التقديس واما على مذهب المتأخرين فما
 يميز به عن جميع ما عداه والغرض في اللغة لسانه وفي الاصطلاح ما $x \times x$ يكون باعثا على الفاعل x يكون
 الفعل لا جله والموضوع في اللغة نهاده كرده شده وفي الاصطلاح ما يبحث فيه عن احواله وخواصه
 الذاتية ثم العرض الذي ما يلحق الشئ لذاته مثل الانسان مدرك او بواسطة المساو وهو اجزاء
 او خارج عنه مثال الاول الانسان متكلم فانه يلحق بالانسان بواسطة المساو الذي هو الناطق
 وهو جزء منه ومثال الثاني الانسان متعجب فانه يلحق بالانسان بواسطة المساو الذي هو المدرك
 وهو خارج عنه ويقابله العرض القريب وهو ما يلحق الشئ بواسطة الاسم سواء كان جزءه او خارجا
 مثال الانسان ماش فانه يلحق بالانسان بواسطة الحيوان وهو اسم من وجوه منه ومثال الثاني مثل
 الابيض متحرك فانه يلحق بالابيض بواسطة الجسم وهو اسم من وجوه منه وخارج عنه او بواسطة الاخص مثل
 الحيوان ضاحك فانه يلحق بالحيوان بواسطة الانسان وهو اخص من الحيوان او بواسطة المبائن مثل
 الماء حار فان الحرارة تلحق بالماء بواسطة المبائن وهو النار قوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام جوابا
 لسؤال وهو ان المقصود في هذا العلم المرفوعات والمنصوبات والمجرويات فالاشتغال بتعريفها اشتغال
 بلا معنى فيجب ان يبدأ بها لا بتعريفها فان قلت لا نسلم انه بتعريفها بل بدأ بالمعرف بل بالتمية
 فلا يرد الاعتراض قلت مراد المعتراض بالابتداء الاضافي وهو ما يكون بالنسبة الى المقصود فقط
 لا بالابتداء الحقيقي وهو ما يكون بالنسبة الى المقصود وغيره فيرد الاعتراض فاجاب الماشرح عن
 اصل الاعتراض بقوله وبدا الخ محصل الجواب انه انما بدأ بتعريفها لانه يبحث في هذا الكتاب عن
 احوالها فلهذا لم يعرفها كيف يبحث عن احوالها لان البحث عن الجواهر المطلق مستبعد قطعا وهما بحث
 بوجه الاول المناسب ان يقول وبدا بتعريف الكلمة والكلام بتقسيمها اليه والثاني انه كما يبحث في هذا الكتاب
 عن احوالها كذلك يبحث في هذا الكتاب عن سائر المركبات من التوسيف والاضافي والامتراجي والتعدي

نوع من علم

بين في تعريف

بين في العلم

تدريج في العلم

تدريج في العلم

والصوتی فیلینغی ان یدکرها ایضاً فی الصلحہ الثالث ان قوله عن احوالها شامل للاحوال الملحقہ بذات الكلمة
 الیہ مثل کیفیۃ حروف زید من ترکیب کراء والیاء والدال وتقدیم بعضها علی بعض مع انه لا یبحث فی هذا
 الكتاب عنها والرابع ان قوله عن احوالها شامل للاحوال العامة لهما کونهما عرضاً ومسموعاً وغیر قار
 الذات مع انه لا یبحث فی هذا الكتاب عنها والخامس ان بعضاً من الاحوال الاعراب والببناء وهما
 غیر ثابت لنفس الكلمة والكلام بل للاسم والفعل والحرف اجیب عن الاول ان العبارة یحذف
 المعطوف ای بذ بتعریف الكلمة والكلام وتبقیهما **فان قلت** لما کان العبارة یحذف المعطوف فقوله
 لانه یبحث فی لا یمکن ان یکون دلیلاً لمجموع المعطوف والمعطوف علیہ قلت دلیل المعطوف محذوف
 کالمعطوف وهو ان التقسیم من تمتہ التعریف لانهما لا یضام وان التعریف تصویر الشئ من حیث المقوم
 والتقسیم تصویر الشئ من حیث الانطباق علی الافراد فلیشتد کان فی التصور وعن الثاني ان البحث عنها
 راجع الی بحث الكلمة لانه اما ان یکون عن اعراب الجزئین او عن بناءهما او عن اعراب حدیثهما وبناء او عن
 وذلك کلها لیس لا یبحث الكلمة **فان قلت** البحث عن الكلام ایضاً راجع الیها فیلینغی ان لا یدکر الكلام
 ایضاً قلت البحث عن الكلام قد یکون عن مجموعہ لا عن الاجزاء کما اذا وقع الخبر جملة فلا بد فیها من
 عائد کما اذا وقع الجملة حالاً فالاسمیۃ بالواو والضمیر معاً او بالواو وحدها او بالضمیر وحده الخ وعن الثالث
 ان المراد من الاحوال الاحوال المنسوبۃ الیها وهی تقیض المغائر وذلك للاحوال باعتبار الحماقہ الذات الكلمة
 لم یمس منسوبۃ لدقة التخصیصینها و بین الذات وعن الرابع ان المراد من الاحوال ما یکون فخصۃ بہما وعن
 الخامس ان اضافة الاحوال الیها اسم من ان یکون لانفسها اولاً قسامتها اما حال نفس الكلمة فمثل
 العاطیۃ لان الكلمة عامۃ سواء کانت فی ضمن الاسم او الفعل او الحرف والمحال الا قسماً فمثل
 الاعراب والببناء مثلاً **فان قلت** فیلینغی ان لا یمس اضافة الاحوال الی الكلمة والكلام
 فقط بل یلینغی ان یضاف الی اقسامها ایضاً قلت الاقسام لما اعتبرت من حیث انها اقسامها
 کانت کانهما نفس الكلمة والكلام فالاضافة الیها اضافة الیها ایضاً ولو اعتبرت الاقسام لا من حیث
 انها اقسامها کانت مستقلة لورود الاعتراض المذكور کذا یمس من الغفور... **فان قلت** ان قوله
 عن احوالها لا یمس لان کلمۃ عن للمجاوزۃ فیکون مضاه ان البحث فی هذا الكتاب یجاوز عن احوالها
 و لیس الامر کذلک قلت ان کلمۃ عن بمعنی من ای من احوالها قوله فیتلیرفا **فان قلت**
 ان قوله لم یعرف الا یخلوا اما من التعریف او من المعرفة فعلى الاول لا یمس الملازمۃ لان البحث عن
 لا یتوقف علی التعریف بل علی المعرفة بوجہا وعلى الثاني لا یمس التقرب لان المدعی تقدیم التعریف والدلیل یلینغی
 المعرفة بوجہ قلت انه من التعریف لکن المراد من البحث علی وجہ البصیر وذاک لای الی التعریف نعم الملازمۃ ونقول
 ان المعرفة وانما اتی بالتعریف لتحصیل ما هو الواجب المعرفة لکی لا یوجد الاقوی ضمن الجزئیات التعریف جزئی من
 جزئیاتہ لکن خیار هذا الجزئی کماله **فان قلت** الواجب صل قبل التعریف لتوقف تعریف کل شئ علی تصور
 بوجہا لان توجه الذهن الی المجرول المطلق محال قلت ذلك التوقف بالنسبة الی العلم المفکر

لا الى المتعلم لانه لا حاجة الى التصور بل هو مكتفى بالمعرف الذي قرع عليه استاذة **فان قلت** المتعلم ايضا علم بالمعرف قبل التعريف لان اوم التعريف في الكلمة تشير الى ما يعلم المخاطب قلت لا يلزم من علم المخاطب علم للتعليم لجواز ان يكون للتعليم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف بالنسبة اليه يفيد اصل النسبة وبالنسبة الى المخاطب يفيد زيادة المعرفة كذا قال مولانا عبد الغفور **فان قلت** ان قوله فمتى لم يعرفوا الايهم ان يكون نتيجة لقوله لانه بحيث في هذا الكتاب اذ حاصل الدليل ان الكلمة والكلام ما يبحث في هذا الكتاب عن احوالها وكل ما يبحث في هذا الكتاب عن احوالها
 لا بد من الابتداء بتعريفها في هذا الكتاب فينتج ان الكلمة والكلام لا بد من الابتداء بتعريفها في هذا الكتاب قلت ان قوله فمتى لم يعرفوا وان لم يكن عين النتيجة لاكن يكون لازم النتيجة فلذا رتبته الشارح على الدليل السابق فافهم اعلم انه لا بد ههنا من سبعة امور لهذا الشكل والثاني الصغرى والثالث الكبرى والرابع الحد الاصغر والخامس الحد الاكبر والسادس الحد الاوسط والسابع النتيجة فالشكل عبارة عن القياس المركب من المقدمتين والصغرى عبارة عن المقدمة الاولى التي ليست مستعملة بحرف السور والكبرى عبارة عن المقدمة الثانية التي تكون مستعملة بحرف السور والحد الاصغر عبارة عن الجزاء الاول من الصغرى والحد الاكبر عبارة عن الجزاء الاخير من الكبرى والحد الاوسط عبارة عن الجزاء المكرر الذي هو محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى والنتيجة عبارة عما بقى بعد استفاضة الحد الاوسط من الصغرى والكبرى كقولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم فاشكل في قوله لانه متغير وكل متغير حادث والصغرى فيه قوله لانه متغير والكبرى فيه قوله وكل متغير حادث والحد الاوسط فيه قوله لان العلم لان الضمير في انه راجع الى العالم والحد الاكبر فيه قوله حادث والحد الاوسط فيه قوله متغير لانه مكرر بين المقدمتين والنتيجة قوله فالعالم حادث لانه الباقي بعد استفاضة الحد الاوسط وهو قوله متغير قوله وقدم الكلمة على الكلام جواب سوال وهو انه لما كانت الكلمة والكلام موضوعين للفرق فواجه تقديم الكلمة على الكلام فلجواب بقوله وقدم وقحصل الجواب ان الكلمة جزء من الكلام بحسب الافراد والمفهوم والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبعة لان مخالفة الوضع عن الطبع في قوة الخطا عند المحققين وفيه بحث من وجهين الاول ان الضمير في افرادها ومفهومها لا يخلو اما راجع الى لفظ الكلمة او الى مفهومها فلي الاول يصح اضافة الافراد الى ضمير الكلمة لان الافراد ليست للفظ الكلمة بل لمفهومها وعلى الثاني لا يصح اضافة المفهوم الى الضمير لانه يلزم للمفهوم مفهوم وذات باطل لانه يفرض الى التسلسل وايضا فالتطابقة لان الراجح مونت والمبرم مذكور كما لا يخفى والثاني ان مفهوم الكلمة لفظ وضع ليعنى مفرد ومفهوم الكلام بالضم كلمتين بالاسناد وليس الاول جزءا من الثاني اجيب عن الاول ان الكلام من قبيل الاستخدام لان الكلمة لها اعتباران لفظا ومفهوما فاضافة الافراد باعتبار المفهوم واطافة المفهوم باعتبار اللفظ والمفهوم تابع اللفظ في التذكير والتانيث فلما كان لفظ الكلمة مونثا فكذلك مفهومها فلا يفوت المطابقة وعن الثاني ان المراد من المفهوم ماصدا على الكلمة ولا شك انه جزء ماصدا على الكلام لان مرادنا ان كان جزءا

لانه لا بد من الابتداء بتعريفها في هذا الكتاب فينتج ان الكلمة والكلام لا بد من الابتداء بتعريفها في هذا الكتاب قلت ان قوله فمتى لم يعرفوا وان لم يكن عين النتيجة لاكن يكون لازم النتيجة فلذا رتبته الشارح على الدليل السابق فافهم اعلم انه لا بد ههنا من سبعة امور لهذا الشكل والثاني الصغرى والثالث الكبرى والرابع الحد الاصغر والخامس الحد الاكبر والسادس الحد الاوسط والسابع النتيجة فالشكل عبارة عن القياس المركب من المقدمتين والصغرى عبارة عن المقدمة الاولى التي ليست مستعملة بحرف السور والكبرى عبارة عن المقدمة الثانية التي تكون مستعملة بحرف السور والحد الاصغر عبارة عن الجزاء الاول من الصغرى والحد الاكبر عبارة عن الجزاء الاخير من الكبرى والحد الاوسط عبارة عن الجزاء المكرر الذي هو محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى والنتيجة عبارة عما بقى بعد استفاضة الحد الاوسط من الصغرى والكبرى كقولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم فاشكل في قوله لانه متغير وكل متغير حادث والصغرى فيه قوله لانه متغير والكبرى فيه قوله وكل متغير حادث والحد الاوسط فيه قوله لان العلم لان الضمير في انه راجع الى العالم والحد الاكبر فيه قوله حادث والحد الاوسط فيه قوله متغير لانه مكرر بين المقدمتين والنتيجة قوله فالعالم حادث لانه الباقي بعد استفاضة الحد الاوسط وهو قوله متغير قوله وقدم الكلمة على الكلام جواب سوال وهو انه لما كانت الكلمة والكلام موضوعين للفرق فواجه تقديم الكلمة على الكلام فلجواب بقوله وقدم وقحصل الجواب ان الكلمة جزء من الكلام بحسب الافراد والمفهوم والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبعة لان مخالفة الوضع عن الطبع في قوة الخطا عند المحققين وفيه بحث من وجهين الاول ان الضمير في افرادها ومفهومها لا يخلو اما راجع الى لفظ الكلمة او الى مفهومها فلي الاول يصح اضافة الافراد الى ضمير الكلمة لان الافراد ليست للفظ الكلمة بل لمفهومها وعلى الثاني لا يصح اضافة المفهوم الى الضمير لانه يلزم للمفهوم مفهوم وذات باطل لانه يفرض الى التسلسل وايضا فالتطابقة لان الراجح مونت والمبرم مذكور كما لا يخفى والثاني ان مفهوم الكلمة لفظ وضع ليعنى مفرد ومفهوم الكلام بالضم كلمتين بالاسناد وليس الاول جزءا من الثاني اجيب عن الاول ان الكلام من قبيل الاستخدام لان الكلمة لها اعتباران لفظا ومفهوما فاضافة الافراد باعتبار المفهوم واطافة المفهوم باعتبار اللفظ والمفهوم تابع اللفظ في التذكير والتانيث فلما كان لفظ الكلمة مونثا فكذلك مفهومها فلا يفوت المطابقة وعن الثاني ان المراد من المفهوم ماصدا على الكلمة ولا شك انه جزء ماصدا على الكلام لان مرادنا ان كان جزءا

زید قائم كان مفهومه ايضا جزء من مفهومها ونقول ان المفهوم الاجمالي للكلمة موجود في المفهوم التفصيلي
 للكلام لان المأخوذ في تعريف الكلام يحفظ الكلمة ولفظ الكلمة يدل على مفهومها لانه غير منفك عنها فلما
 كان لفظ الكلمة مأخوذاً في مفهوم الكلام وجزءاً منه فكذلك مفهومها مأخوذ فيه وجزءاً منه اجمالاً لان
 المفهوم الاجمالي هو الذي يؤدي بلفظ العرف لا في تعبير عن الامور المتعددة بلفظ واحد والتفصيل تعبير
 عن الامور المتعددة بالفاظ متعددة فان قلت المفهوم الاجمالي لا يثنى ولا يجبر فكيف يصح
 قوله كلمتين في قوله بالضم كلمتين قلت لما اعتبار ان احدهما اعتبار من حيث هو هو والا
 اعتبار من حيث الاطلاق على الافراد وهو لا يثنى باعتبار الاول دون الثاني فان قلت لك
 لا يخلو اما تقديم تعريف الكلمة فقط او تقديم تعريفها وتقسيمها فله الاول الدليل الثاني كاف
 والاول مستدرك لان التعريف ليس الا باعتبار المفهوم وايضا لا يكون مثبتاً للمدعى لان كون افراد
 الكلمة جزءاً من افراد الكلام لا يقتضي التقديم باعتبار التعريف لان افراد المفرد جزء من افراد المركب
 من ان مفهوم المركب مقدم على مفهوم المفرد حيث قالوا في كتب الميزان للمركب ما دل جزءه على جزء معناه
 والمفرد بخلافه وعلى الثاني الدليل الثاني ايضا كاف والاول مستدرك لان التقسيم ايضا لا يكون الا
 باعتبار المفهوم قلت سلنا ان الدليل كاف لهما لكن الاستدراك ممنوع لان الدليل الثاني للمدعى
 الاول والاول للثاني بطريق اللف والنشر الغير بالترتيب فان قلت التعريف كما يكون باعتبار المفهوم
 فكذلك التقسيم باعتبار المفهوم فكيف يصح قوله ان الدليل الاول للمدعى الثاني قلت سلنا ان التقسيم
 ايضا باعتبار المفهوم لاكن المنظور فيه ان يطابق على الافراد فان قلت الدليل لا يطابق المدعى لان تقديم
 الكسبي والدليل يدل على التقديم الخارج لان تقديم الجزء على الكل في الخارج قلت ان التقديم
 بحسب الوجود الخارجى اذا تقدم في الكتابة توافق في التقدم الوجودات الاربعة الكسبي واللفظ والذات
 والخارجى اما الخارجى والكسبي فظاهر واما اللفظ فلان التلفظ غالباً يكون على وفق الكتابة واما الذات
 فلان التلفظ غالباً يكون بعد الذهن قوله فقال الكلمة فان قلت ان الفاء للتعقيب ومدحها
 معطوفة على ما قبله وهو قوله وقدم وهذا الباطل لا يصح لوجهين الاول ان العطف يقتضى اللغزوة
 ولا مغايرة بين التقديم والقول والثاني ان العطف بالفاء يقتضى للترتيب ولا ترتيب بين التعقيب
 والقول لان زمان التقديم بعينه زمان القول وبالعكس قلت الاول لان سلم ان الفاء للتعقيب
 بل للتفصيل وان سلم فالارادة مقدرة في جانب التقديم فان قلت لا بد للمقدمة من القرينة وهو غير
 موجودة قلت القرينة موجودة وهوان التقديم فعل اختياري وكل فعل اختياري مسبق بالادلة
 قوله الكلمة فان قلت ان الالف واللام في الكلمة لا يخلو اما التعريف او لا فعلى الثاني يلزم تنكير
 المبتدأ وعلى الاول يلزم تحصيل الحاصل لان التعريف قد حصل بالحد قلت التعريف باللام
 راجع الى لفظ الكلمة والتعريف بالحد راجع الى مفهومها ونقول ان التعريف باللام راجع الى الافراد
 والتعريف بالحد راجع الى الماهية فلا يلزم

تفصيل محاصل فان قلت لهذا انما يستقيم في الاستغراق والعهد دون الجنس لان الجنس ايضا
 عائد الى الماهية قلت الفرق المذكور مختص بالاستغراق والعهد وامام الجنس فهو ان
 باللام الجنس اشارة الى الماهية بطريق الجمال وبالحداشارة الى الماهية بطريق التفصيل فافترا
 كما لا يخفى فان قلت ان البحث عن الكلمة محال لاستلزامه الدوران المحرك لا يتلفظ بها الا بعد
 الحركات للزوم الابتداء بالسكون والحركات لا يتلفظ بها الا بالحروف لعدم استقلالها في التلفظ المدور
 والموقوف على الحال محال قلت هذا الدور معي وهو غير باطل اعلم ان الدور توقف الشيء على ما يتوقف
 عليه ذلك الشيء وهو على نوعين معي ومهروب فالمعني توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء
 بلا تدخل زمان بينهما ويكونان معلولين لشيء ثالث كتوقف الابوة على السنوة وبالعكس لان زمانها
 وكلاهما معلولان للتولد وهو جائز لان علة اقناع الدور جعل العلة معلولا والمعلول علة وهذا الجواب
 في المعنى لان ليس احدهما علة والاخر معلولا بل هما معلولان لثالث فيكونان مثل اللذين لشيء والمهروب
 توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء مع تدخل زمان بينهما وان قل ويكون احدهما علة والاخر
 معلولا وهو باطل ثم هو على نوعين مصرح ومضمر فالاول توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء
 مع تدخل زمان بينهما بلا واسطة شيء اخر كتوقف آ على ب وتوقف ب على آ والمضمر ما يكون بواسطة شيء
 اخر كتوقف آ على ب وتوقف ب على ج وتوقف ج على آ قوله قيل هي والكلام فان قلت لو قالها
 مشتقان لكان اخصر قلت الكلام غير مذكور سابقا والكلمة مذكرة سابقا فلذا اورد احدهما ظاهرا
 والاخر ضميرا فان قلت الكلام ايضا مذكور سابقا في قوله وبد بتعريف الكلمة والكلام قلت
 مرادنا انه غير مذكور في شرح هذا المتن اي الكلمة لان الذي ذكر في غير هذا الموضوع غير كاف للارجاع
 ثم اعلم ان ههنا مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فذهب الجمهور انها غير مشتقين بل
 هما كلمتان براسهما لان جعلهما اصلا اولى من جعلهما اصلا بعد المناسبة في هذا الاشتقاق كما ستعرف
 ومذهب البعض انها مشتقان من الكلم قوله بتسكين اللام جواب سوال وهو ان الكلم جنس الكلمة
 والكلمة فرد منه والفرد لا يشق من الجنس في موضع من المواضع فاجاب الشارح بقوله بتسكين اللام
 وما هو الجنس فهو بكسر اللام فافترا قوله لتاثير معانيهما في النفوس كالجهر جواب سوال وهو انه اذا
 كان الكلم بتسكين اللام فالصحيح الاشتقاق لان الاشتقاق هو وجدان المناسبة في اللفظ والمعنى
 وههنا وان وجد المناسبة في اللفظ لكنه لم يوجد في المعنى لان معناه ما يتكلم به ومعنى الكلم الجهر
 فاجاب الشارح بقوله لتاثير معانيهما في النفوس كالجهر تحصل الجواب ان المناسبة في المعنى اهم
 من المطابقة والتضمني والالتزامي وههنا وان لم يوجد الاو ولكن لاكن وجد الالتزامي وهو التاثير
 لتاثير معانيهما في النفوس كالجهر فان قلت تحقق المناسبة في المعنى الالتزامي ايضا غير مسلم لان المعنى
 الالتزامي لها هو التاثير في الحواس الباطنة ومعنى الالتزامي للكلم هو الالم في البدن قلت المناسبة
 وان لم يتحقق في جميع الكلمات لكنها متحققة في بعض الكلمات وهي الكلمات السيئة لانها ايضا تفيد الالم

توقف
الدور
المعنى
الضمير

ون

في البتة في هذا الجواب بحث من وجهين أحدهما ان المناسبة انما تكون بين الكلم والكلام لا بين الكلم والكلمة لأنها غير مفيدة للتأثير كما لا يخفى والثاني ان هذه المناسبة بصية عن الفهم لخصا فاما لا
 مناسبة باعتبار بعض الافراد وهي الكلمات السيئة والاشتقاق يجري في كل الافراد على ان هذه
 المناسبة غير لازمة مع ذلك البعض ايضا لان التأثير يختلف باختلاف الاشخاص لان كثيرا ما لا
 يؤثر الكلمات السيئة في بعض الاشخاص فالتشبيه بقوله لتأثير معانيها في النفوس كالجرح عن
 غير صحيح على الإطلاق **أجيب** عن الاول ان تأثير الكلمة وان لم يكن بذاتها لكن يكون بواسطة
 الكلام لكونها جزءا منه وعن الثاني ان التشبيه وان لم يصح باعتبار الاثر المعنوي لكن يصح باعتبار
 انفسها وهو القوة والشدّة لان كل كلمة اذا شتمت على الكاف واللام والميم فهي تنبئ عن القوة والشدّة
 لا توحى ان لفظك والبالك والملك والملك يدل على القوة والشدّة لان الكاف من الحروف
 الشديديّة واللام والميم من الحروف المجهوريّة واللازم معها القوة والشدّة اعلان الاشتقاق في
 في الفنة بانه كرون وفي الاصطلاح ان تجد بين اللفظين تناسباً في احد المداخل الثلاثة واشتركا
 في جميع الحروف الاصلية مرتباً نحو ضرب من الضرب او غير مرتب نحو جند من الجند واشتركا
 في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب في المخرج نحو غنق من الغنق كذلك في الغفور وفي هذا التعريف بحث
 بوجه الاول ان تجد لا يصح على الاشتقاق لانه صفة اللفظ وان تجد بتاويل المصدر بمعنى
 وجدان المناسبة صفة التكلم فيلزم حمل صفة المتكلم $\text{كلمة} \times \text{كلمة} \times \text{كلمة}$ على صفة اللفظ وهو باطل
 والثاني انه على هذا ينبغي ان يجري الاشتقاق بين الضارب والمضروب لصدق التعريف عليه
 لا بينهما ايضا وجدان المناسبة بين اللفظ والمعنى والاول ليس كذلك والثالث ان المناسبة مساوية
 من الجانبين فلم يشق الكلم من الكلمة والكلام لهذا المناسبة بعينه والرابع لم يشق الكلام من
 الكلمة وبالعكس مع وجود المناسبة بينهما في اللفظ وهو الحروف الاصلية والمعنى وهو ما يتكلم به
 عن الاول ان وجدان المناسبة صفة المتكلم لكن لا نسلم ان الاشتقاق صفة اللفظ بل هو الصفة المتكلم
 لان معناه بانه كرون فيلزم حمل صفة المتكلم على صفة المتكلم وما هو صفة اللفظ هو كون اللفظ مشتقا
 وابن هذا من ذلك وعن الثاني ان الاشتقاق وجدان المناسبة بين اللفظ والمعنى بحيث
 يكون يرد احدهما الى الآخر بعد حذف الزوائد وهما ليس كذلك لان ضارب بعد حذف
 الزوائد لا يرد الى المضروب وبالعكس بل يرد الى الضرب وعن الثالث انهما مشتقان
 على الزيادة من حيث الحروف والسكنات ولا يكون هذا الاشتقاق الكثير من القليل
 وعن الرابع ان اشتقاق يقتضي المغايرة ^{المعنى} بحيث لا مغايرة بينهما لانهما باعتبار المعنى اللغوي مترادفان فالتقت هذا
 مخالفا لما قال في الفوج حيث قال في احد المداخل الثلاثة لانه يعلم منه انه اذا كان المناسبة مطابقة فيفهم
 الاشتقاق ايضا واليقر ينقص باشتقاق الجند من الجند لانها مترادفان قلت الاشتقاق لا يجري
 في المترادفين اذا كانا متساويين في الشرح والغرابية كما فيما بين الكلمة والكلام وما اذا كانا

مشهور والاخر غريبا فيعم اشتقاق الغريب المشهور كما في المجذوذ في الزبد قوله وقد عبر بعض الشعراء اي هذا التشبيه علاقة معتبرة ولما عبر بعض الشعراء فأنقلت نقل عن الشيخ الكاروني ان قائل الشعر على ابن ابي طالب كرم الله تعالى وجهه فلا يصح اطلاق الشاعر عليه لا تركي الادب قلت لعل الشارح لم يطلع على ذلك كذا في العصمة قوله عن بعض تأثيراتها فان قلت لا يصح اضافة البعض الى التأثير لان التأثير لا يتجزى ويدخل البعض لا يكون الا مما يقبل التجزى قلت هذا التأثير مما يقبل التجزى لانه ذو جزئين احدهما فهم البعض والاخر هو الالم في البدن ولوسم فهو محمول على القلب اي عن تأثيرات بعض افرادها وهي الكلمات السيئة قوله ما جرح اللسان فانه ذكر الجرح وادام منه تأثير اللسان مجازا والمجاز لا يكون بدون العلاقة فلم ان التشبيه المذكور بينهما علاقة معتبرة فلذا يصح الاشتقاق قوله والكلم بكسر اللام انما قال هذا المقابلة قوله بتسكين اللام ولما كانت الكلمة مركبة من ثلاثة اجزاء الالف واللام والكلم والتاء اشار الشارح الى بيان كل واحد منها بقوله والكلم الخ والغرض في بيان الجهم الاول اظهار الخلاف الواقع بين الجمهور والبعض والغرض في بيان الجزء الثاني والثالث دفع السؤال الاولية كما سنده انشاء الله تعالى فأنقلت لم قدم بحث الكلم مع ان المقدم في لفظ الكلمة اللام قلت الكلم معروض واللام والتاء عارضتان والمعرض مقدم على العارض طبعاً فقدم وضعا ليلو في الوضع الطبع ثم في الكلم مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور انه جنس فاشار الشارح الى بيان مذهب الجمهور بقوله جنس لا جمع فان قلت ذكر قوله لا جمع مستدرك لانه اذا كان جنساً فلا يكون جمعا قلت ذكره لمرد الصريح على مذهب البعض فانهم جعلوه جمعا لا جنساً قوله كثر وتمرة فان قلت ذكر تمره لا يخلو اما للتشبيه اولاً مرأوا فان كان الاول فالتشبيه حاصل بالجزء الاول وان كان الثاني فخطبك البيان قلت ايراده للتشبيه لانه الاول لتشبيه المذكور والثاني لتشبيه المخذوف تهديرو ان الكلم بكسر اللام بدون التاء جنس كثر والكلمة مع التاء فزده كثره قوله بذليل قوله تعالى اليه الى العرش يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعا لقال طيبة او طببات لان المفرد لا يقع صفة للجمع لعدم المطابقة بينهما وبذليل تصغيره بكلم بلارد الى الاصل ولو كان جمعا لرد الى الاصل لان تصغير الجمع لا يصح لملا يلزم اجتماع الفرعين الجمع والتصغير وبذليل وقوعه تميزا للعدد الاوسط مخوقات احداثا كلما ولو كان جمعا لما وقع تميزا للعدد الاوسط لان تميزا للعدد الاوسط لا يكون الا مفردا فأنقلت الدليل لا يخلو اما لاثبات الجنسية اولنفي الجنسية لجواز ان يكون اسم الجمع وعلى الثاني بقى اصل المتن بلد وعلى الثالث لا يتم التقريب قلت انا فاختار الشق الاول ونفي الجمعية ليتنازم اثبات الجنسية لعدم القائل بالجمع ومذهب البعض انه جمع واشار الشارح الى بيان مذهب البعض بقوله وقيل جمع لا جنس حيث لا يقع الا الثلث فصاعدا فلو كان جنسا لوقع على ما تحت الثلث ايضا لان الجنس يقع على القليل والكثير قوله والكلم الطيب مؤل ببعض الكلم لان الصاعد الى محل العجاجة ليس الا البعض وهي الكلمة المحسنة والتصغير كلمة لا كلم والتهمز كلمة لا كلم والجواب ان الاطلاق على الثلث فصاعدا محجب استعمال لا محجب الوضع ولا

حاجة الى تقدير البعض لان البعضية يعلم من توصيف الكلم بالطيب والتصغير والتميز مجزئ التحكم فقلت
فليكن للبعض ان يقول ان ما قال الجمهور حكم فلا ترجح ثم قلت الترجيح ثابت باعتبار عدم وجدان
الكلم من اوزان الجمع كذا قال مولانا عبد الغفور عاشر ان الالف واللام في اللفظة في الاصطلاح
كلمة تحلى بها كلمة اخرى سواء كانت للمعريف او للتحسين او لامر اخر ومعنى التحسين التخييم في اللفظ
والكتابة وهي على قسمين اسمي وحرفي فالاسمي ما تدخل على اسم الفاعل والمفعول اتفاقا وعلى الصفة
الشبهة اختلافا وانما صار اسما لادخل على اسمي الفاعل والمفعول لانهما مؤلفة بكلمة الذي والحق وما
من الموصولات هي قسم من الاسماء وانما خص الاسم باسمي الفاعل والمفعول لان الاسم مشابهة
بالحرف في صورة فيقتضيه ان يكون مدخولها مفردا صورة لان مدخول الحرفي لا يكون الامفردا وفي بعض
موصولة فيقتضيه ان يكون مدخولها جملة لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وليست كلمة في كلام
العرب مفرد صورة جملة معنى الاسم الفاعل والمفعول لانهما ذو شبهين لانه ان نظر الى انهما لا
يختلفان بالغنية والخطاب والتكلم فيكون كالاسم الجامد لانهم قالوا هو ضارب انت ضارب
انا ضارب كما قالوا هو زيد انت زيد انا زيد ولو كان كالفعل لاختلف بالضمائر وان نظر الى انهم
يتداول الفعل لان اللام اذا دخل على اسم الفاعل والمفعول يكون اللام بمعنى الذي واسم الفاعل
والمفعول يكون بمعنى الفعل فيكون كالجملة وانما كان بمعنى الفعل لان اسم الفاعل حامل للمضمر كما
فعل فقلت فعل هذا ينبغي ان يقال له اسم الفاعل جملة حقيقة لاستوائه مع الفعل في تحمل الضمير
قلت بينهما فرق لان النسبة في الفعل الى ذات خارج عن مفهومه والنسبة في اسم الفاعل الى ذات
داخل في مفهومه فيكون مفردا فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يكون المصدر مع الفاعل جملة -
حقيقة لان الذات غير داخل فيه قلت كما ان الذات غير داخلية فيه فكذا النسبة غير داخلية فيه
فلا يكون كالفعل لان النسبة داخلية في الفعل وانما في الصفة الشبهة فقال بعضهم انه اسمي حملا على
اسم الفاعل لمشابهته له في الاشتقاق والقيام والافراد والتشنية والجمع وقال بعضهم انه حرفي
لان اسم الفاعل يدل على الحدث والصفة المشبهة تدل على الثبوت فلهذا منافاة فيشبه الجوامد
وفي الجوامد حرفي فكذا في الصفة المشبهة ثم الحرفي هي التي دخلت على غير اسم الفاعل والمفعول
وهي على نوعين زائد وغير زائد فالزائد هي التي لا يتغير المعنى بسقوطها كما في قول علي كرم الله وجهه
شعير ولقد امر على التميم يسبني فمضيت ثم دقلت لا يعنيني فاللام في التميم زائدة والا
فيكون معرفة فلا يصح توصيفه بقوله يسبني لانه جملة وتوصيف الجملة بالمعرفة لا يصح فان قلت
فليكن قوله يسبني حالا منه قلت ان زيادة اللام على تقدير جعل يسبني صفة لا مطلقا فان
قلت فعلى هذا يكون المثال مترددا فلا بد من مثال يقيني قلت المثال اليقيني قول العرب
جاءني الرجل عالم بدون اللام في الصفة ثم الزائد على نوعين لازم وغير لازم واللازم على نوعين

مؤنة

سواء قوله اخرى لكونها موضعا من الصفات اليه ثم علمه وانما في الصفة الزائدة اللام الداخلة في الصفة ثم

وغير عوضی فمثال الزائد اللازم العوضی كما فی لفظ الله اما كونه زائداً فلان التعریف قد حصل بالعلمیة واما كونه لازماً فلا حاطة العلمیة واما كونه عوضاً فلا نه عوض عن المنة المحذوفة لانه فی الاصل الالة فحذفت المنة وعوض عنه اللام ثم ادغم اللام فصار الله ومثاله الزائد اللازم الغير العوضی كما فی النجم والمصنوع والثريا اما كونه زائداً فلان التعریف قد حصل بالعلمیة واما كونه لازماً فلا حاطة العلمیة واما كونه عوضاً فلا فلعدم كونه عوضاً عن الشئ وكذا لك عید اللازم علی نوعین عوضی وغير عوضی فمثال الزائد الغير اللازم العوضی كما فی يا الناس اما كونه زائداً - - - - - لان التعریف قد حصل بحرف النداء واما كونه غير لازم فلعدم لحاطة العلمیة بها واما كونه عوضاً فلا نه عوض عن المنة المحذوفة لانه فی الاصل اناس فحذفت المنة وعوضت اللام عنها فصار الناس ومثاله الزائد الغير اللازم الغير العوضی كما فی قول الشاعر في الغلامان الذان فراء ايا كما ان تكبان شراة اما كونه زائداً فلان اللفظ قد حصل بحرف النداء واما كونه غير لازم فلعدم احاطة العلمیة بها واما كونه غير عوض فلا نه لم يعوض عن شئ واما غير الزائد فهو علی اربعة اقسام جنسی واستغراقی وعهدی خارجی وعهدی ذهني وجه المحصر ان اللام انما يكون للاشارة الى مفهوم مدخولها فاكان اشارة الى مفهوم المدخول من حيث هو هو فلولاهم الجنبی وان كان اشارة الى مفهوم المدخول باعتبار تحققه فی ضمن جميع الافراد فلولاهم الاستغراق وان كان اشارة الى مفهوم المدخول باعتبار تحققه فی ضمن فرد معين فلولاهم العهد الخارجي وان كان اشارة الى مفهوم المدخول باعتبار تحققه فی ضمن الفرد الغير المعین فلولاهم العهد الذهني فالجنسی هو الذي يشير بها الى حقيقة الشئ من حيث هو هو مع قطع النظر عن ملاحظة الافراد نحو الرجل خير من المرأة فاللام فی الرجل جنسی لانه يشير بها الى حقيقة الرجل فقط وهو مذکور من بنی آدم يتجاوز عن حد الصغر الى حد الكبر من غير ملاحظة الفرد اذ الافراد فان قلت هذا الحد لا یصدق علی آدم علیه السلام لانه كبير من الابتداء قلت بنی التعریف علی الاعم الاغلب لا علی الشاذ والناصر فان قلت لم لا يجوز ان يكون استغراقياً او عهدياً خارجياً او عهداً ذهنياً قلت لا سبیل الى كل واحد منها لانه لو كان استغراقياً لزم الكذب لان كثير من افراد النساء خير من افراد الرجل ولا يجوز ان يكون للعهد الخارجي لانه لا يتناسب المقام لان المقصود من هذا القول مدح الرجل ولا يجوز ان يكون عهداً ذهنياً لانه يستلزم تنكير للبطلان لان قوله الرجل مبتدأ والاستغراق هو الذي يشار به الى حقيقة الشئ مع ملاحظة جميع الافراد نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فاللام - - - فی الانسان للاستغراق لانه يشار بها الى حقيقة الانسان وهو حيوان نالقي مع ملاحظة جميع الافراد فان قلت لم لا يجوز ان يكون جنسياً او عهداً خارجياً قلت لا سبیل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسياً لايصح الحكم عليه بالخير ان كان

نكاح

له قوله الاعلام لا تنغير به مكه قوله ان يكون استغراقياً الى الالف واللام فی الرجل خير من المرأة وهذا خلاف الواقع لان كثيرا من النساء خير من الرجال كذا قيل به بهر زن زن است و نه مرد مرد خدا پنج گشت يكان كورد و كذا قيل به فلولاهم است لغيره من جنس و لغيره من جنس و الاستغراقی آه عطف علی قوله فالبی ۱۲ مكه لا يجوز ان يكون آه الالف واللام فی قوله ان الانسان لفي خسر ۱۲ رب اغفر لي

لان النحران لا يصد عن الحقيقة بخلاف ملاحظة الافراد ولا يجوز ان يكون للعهد الخارجي والذهني
 لانه لو كان للعهد الخارجي والذهني لا يصح الاستثناء بقوله الا الذين امنوا لان الاستثناء يقتضي عموم
 المستثنى منه وايضا لو كان للعهد الذهني يلزم تنكير للبتداء لان اسم ان في الاصل مبتدأ والعهد
 الخارجي هو الذي يشار به الى حقيقة الشيء مع ملاحظة فرد معين معلوم بين المتكلم والمخاطب
 الخارجي بقوله تعالى فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فان اللام في الرسول للعهد الخارجي لانه يشير به الى
 حقيقة الرسول وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق للتبليغ مع ملاحظة فرد معين معلوم بين
 المتكلم وهو الله تعالى والمخاطب وهو النبي عليه السلام فقلت فلم لا يجوز ان يكون جنسيا واستغراقا
 او عهدا ذهنيا قلت لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسيا ياتي عنه عصيان فرعون لان
 عصيان فرعون انما يتصور من الفهم المعين لا من الماهية الخالصة ولا يجوز ان يكون استغراقا اذ
 لا يمكن عصيان فرعون عن جميع افراد الرسول لعدم وجودهم في زمانه ولا يجوز ان يكون عهدا ذهنيا لان
 عصيان فرعون من موسى عليه السلام وهو معلوم بين المتكلم والمخاطب في القصص موجود في
 الخارج والعهد الذهني هو الذي يشار به الى حقيقة الشيء مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن
 المتكلم نحي قوله تعالى حكاية عن حال يعقوب الذي اخاف ان ياكله الذئب فان اللام في الذئب
 ذهني لانه يشار به الى حقيقة الذئب وهو حيوان مفترس مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن
 المتكلم وهو يعقوب عليه السلام فان قلت فلم لا يجوز ان يكون جنسيا واستغراقا او عهدا خارجيا
 قلت لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسيا لزم الحكم بالاكل من الماهية الخالصة والاكل
 انما يتصور من الفهم لا من الماهية الخالصة ولا يجوز ان يكون استغراقا لانه لو كان استغراقا لزم الحكم
 بالاجتماع جميع افراد الذئب على اكل شخص واحد وهو محال بالبداهة ولا يجوز ان يكون عهدا خارجيا
 لانه لو كان عهدا خارجيا يلزم الحكم بالاكل من افراد المعين للعلوم في الخارج وهو محال لان الله
 حرم لحوم الانبياء على كل احد قوله واللام فيها للجنس والتاء للوحد فان قلت بالشاهد
 انه ذكر قوله فيها في قوله واللام فيها للجنس ولم يذكر في قوله والتاء للوحد بان يقول والتاء فيها
 للوحد قلت انما ذكر في قوله واللام فيها للجنس للتعين لانه لو قال واللام للجنس لم يعلم ان المراد باللام
 الكلمة اولام الكلم بخلاف التاء فانها متعين للكلمة فلا حاجة الى قوله فيها للتعين وهذا جواب
 سؤال وهو ان اللام في قوله الكلمة لا يخلو اما مميته او حرفية لا سبيل الى الاول لان الكلمة ليست باي
 الفاعل والمفعول وان كانت حرفية فهي اما ثائدة او غير ثائدة لا سبيل الى الاول لانه يلزم على هذا
 تنكير للبتداء وان كانت غير ثائدة فهي على اربعة اقسام لا سبيل الى الجنس لانها لاهية من
 حيث هي هي والتاء للفرد فتبايان ولا الى الاستغراق لانها ليست لزم الكثرة والتاء للوحد
 ولا الى العهد الخارجي لانه ليس هناك كلمة معينة حتى يشار بها اليها ولا الى العهد الذهني

لانها في قوة التذكير فيلزم تنكير المبتدأ وذا باطل فاجاب الشارح بقوله واللام فيها الجنس محصل الجواب
 ان اللام فيها الجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لانه يحتم توصيف الجنس بالوحدة والوحدة
 بالجنس لانه يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس وفيه بحث من خبيرين الاول ان
 اوصاف الجنس بالوحدة انما هو بالوحدة المجنسية ومدلول التاء الوحدة الفردية والثاني انه كيف يحتم
 قوله هذا الجنس واحد في مثال التوصيف لانه مبتدأ وخبر لا صفة وموصوف اجيب عن الاول
 انه لما نقلت الكلمة من المعنى اللغوي وهو ما يتكلم به الى المعنى الاصطلاحي نقلت الوحدة الفردية الى
 الوحدة الجنسية ايضا فالتفت على هذا يلزم ان لا يكون نسبة الكلمة الى الكلم كنسبة المرة الى
 القرون الوحدة فيها فردية قلت التشبيه في نفس الوحدة ولا شك ان نفس الوحدة موجودة فيها
 وعن الثاني ان المراد من الاتصاف التصادق فلا اشكال او نقول ان الفرق بين المبتدأ والخبر
 وبين الصفة والموصوف ليس الا باعتبار قبل العلم او بعد العلم بناء على ما قالوا ان الاوصاف قبل العلم
 بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي جواب ثان عن
 الاعتراض المذكور محصل الجواب ان التاء للوحدة ولا تسلم ان اللام للجنس حتى يلزم المناقاة بينهما
 بل اللام للعهد الخارجي قوله بارادة الكلمة المذكورة على السنة الفخاة جواب سؤال وهو ان الشرط في
 العهد الخارجي سبق ذكر المعهود والكلمة التجارية على السنة الفخاة ليست بمذكورة سابقا محصل الجواب
 انه لا يشترط في العهد الخارجي سبق ذكر المعهود بل الشرط فيه العلم بالمعهود وهو حاصل لان المعهود
 المعروف ههنا الكلمة النحوية للبحرثة عنها في العلم النحوي المذكورة هي السنة الفخاة بالبحث عنها بالفاعلية
 والنفعولية والاضافة وغيرها على ما بين في علم النحوي فالمعنى الكلمة التي هي مصطلح الفخاة ومبحوثة
 عنها في علم النحوي فان قلت بالقرينة على ان المراد هذه الكلمة لا غيرها قلت القرينة عليه
 ان العلم نحوي والمتعلم نحوي والكتاب مصنف في النحوي فان قلت العهد الخارجي لا يصح من وجه
 اخر وهو انه يستلزم تعريف الفرد والتعريف لا يكون الا للجنس بالجنس وايضا يلزم تعريف الاخص
 بالاعم قلت التعريف للماهية التي هي في ضمن الفرد فان قلت بالشارح انه عبر عن هذا التوجيه
 يمكن معرانه يدل على الضعف قلت ههنا نفس لان هذا التوجيه منقول عن الشارح فقط بخلاف
 الاول فانه منقول عن الشارحين السابقين ومشهور فيما بينهم ولا يصح ان يكون اللام فيها للعهد
 لانه في قوة التذكير وفيه بحث لان جعل العهد الذي هو في قوة
 التذكير دون الجنس تحكما لانه لو نظر الى الذهن فكلاهما معلومان ولو
 نظر الى الخارج فكلاهما غير معلومين لان الماهية معلومة في الذهن معدومة في الخارج
 اجيب عن ان الماهية كانت معدومة في الخارج لاكن تحققها في الخارج في ضمن
 الافراد بخلاف الذهني لانها لا يمكن تحققها في الخارج لا بالذات ولا في ضمن الافراد لانها موصوفة

لهزد معین فی الذهن ون الخارج فازقلت هذا بخلاف لما ذكر في بحث العروة والنكرة لانه قال
 الشارح ثم العهد مطلقا من المعارف قلت المراد من العهد المذكور في قول الشارح العهد الخارج
 ذكر المطلق وادام منه المقيد قوله اللفظ في اللغة اي الرمي للمطلق سواء كان من الفهم او من غيره
 وقد جاء بمعنى الرمي من الفهم او بمعنى التكلم قوله يقال اكلت التمرة ولفظت النواة جواب سوال
 وهو انه ما القرينة على ان المراد من اللفظ الرمي محصل الجواب ان القرينة عليه قول العرب اكلت
 التمرة ولفظت النواة قوله اي رميتها جواب سوال وهو ان المثال لا يطابق المثل لان المثل
 الرمي المطلق والمفهوم من المثال رمي الفهم بقرينة الاكل فاجاب الشارح بقوله اي رميتها محصل
 الجواب ان المراد من لفظت الرمي المطلق والاكل لا يكون قرينة عليه لان من عادة العرب وقتل كل
 التمرة ان يخرج النواة باليد من التمرة او الفهم ثم يلقونه فلا يدرك الاكل على الرمي من الفهم وههنا
 نظري الاعتراض والجواب اما في الاعتراض فلان المثال ليس جزء المثل ورمي الفهم ليس الاجزاء
 من الرمي المطلق فمن اين قلت المثال لا يطابق المثل واما في الجواب فهوان قول الشارح اي رميتها
 افاد عين افاد قوله لفظت النواة فكيف يكون جوابا عن السؤال بل دفع السؤال بقوله والاكل لا يكون
 قرينة عليه لان من عادة العرب الخ وذلك غير مذکور في الشرح اجيب عن الاول ان اللفظ
 في اللغة على معان ثلاثة الرمي للمطلق ورمي الفهم والتكلم ومختار الشارح المعنى الاول فقال المعنى
 المثال لا يطابق المثل لان مختار الشارح ان المثل الرمي المطلق والمثال لا يدل على ما هو المختار
 عنده بل يدل على المعنى الثاني وهو الرمي من الفهم بقرينة الاكل وهو غير مختار عنده فلا بد ان
 يأتي بمثال مطابق لما هو المختار عنده وهو الرمي المطلق فوجد الاعتراض المذكور عليه لان بين العام
 والخاص مغارة بالذات وعن الثاني ان اعتراض السائل مركب من جزئين احدهما ان معنى
 لفظت رمي الفهم والثاني بقرينة الاكل وجواب الشارح ينعم المقدمتين اي لا نسلم ان معنى لفظت
 رمي الفهم بل الرمي للمطلق حيث قال اي رميتها مطلقا ولا يكون الاكل قرينة عليه بقرينة عادة العرب
 فمنع الجزء الاول مذکور في عبادة الشارح واما منع الجزء الثاني فغير مذکور في قول الشارح وهذا غير
 قبيح عند الشارحين فان قلت لما كان اللفظ في اللغة على معان فلم يختار الشارح المعنى الاول قلت
 لو كان موضوعا واحدا من المعنيين الاخيرين يكون استعماله في الرمي المطلق على سبيل الاشتراك والمحال
 وكلاهما خلاف الاصل اما اذا كان موضوعا للرمي المطلق فان استعماله فيها على سبيل الحقيقة من
 قبيل استعمال المطلق في الافراد فان قلت استعمال المطلق في الافراد ليس الاستعمال المطلق في
 المقيد وهذا ايضا مجاز صريح به المولى يعقوب

له بان المثال لا يطابق المثل لان المثل الرمي وهو عام والمثال الرمي الفهم هو خاص وبين العام والخاص تغاير بالذات
 منه رحمة الله تعالى عليه ابي احمد صمد من غيثه مدد ديسه
 هزاران رحمت حق بر کسی باد که کاتب را با محمدی کند یاد

قلت هذا مذهب البعض واما عند اكثرين فليس هذا حقيقة قاصدة صرح به المحقق الذي
 قوله ثم نقل جواب سؤال وهو ان الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والخبر محمول على المبتدأ وهما لا يعبر
 الحمل لانه يلزم حمل صفة الوصف على الذات البحت فلجواب الشارح بقوله ثم نقل الخبر محصيل الخبر
 ان الحمل لا يعبر اذا كان اللفظ بالمعنى اللغوي وهو الرمي للطلق وهما انتقل من المعنى اللغوي الى
 المعنى الاصطلاحي اعني ما يتلفظ به الانسان فصار من قبيل المشتق على الذات قوله ابتداء
 او بعد جعله الجواب سؤال وهو ان النقل على قسمين ابتداء وثنوى فهذا النقل من اي قبيل محصل
 الجواب ان في هذا النقل خلاف فقال بعضهم انه ابتداء اي من غير تاويله بالملفوظ فيكون
 من قبيل تسمية السبب باسم السبب لان الرمي سبب لما يتلفظ به الانسان وانما نقل ابتداء
 مختار عن مؤثر بعد النقل المستلزم للنقل وقال بعضهم انه نقل بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون
 من قبيل تسمية الخاص باسم العام لان مطلق الملفوظ عام وملفوظ الانسان خاص وانما نقل
 بعد جعله بمعنى الملفوظ ليحصل قرب العلاقة لان بين الخاص والعام قرب العلاقة لان العام
 يصدق على الخاص اذ يقال الانسان حيوان دون العكس والسبب يصدق على السبب اذ
 لا يقال الصلوة وقت فان قلت ما السر في ان حمل العام على الخاص يعبر وبالعكس لا يعبر اذ
 يعبر ان يقال الانسان حيوان ولا يعبر ان يقال الحيوان انسان قلت السر فيه ان الحمل يعيد
 حصر المسند اليه في المسند والمحصر يستقيم في الاول دون الثاني قوله الى ما يتلفظ به الانسان
 وفي هذا التعريف بحث من وجه الاول ان هذا التعريف مستلزم الدوران معرفة اللفظ
 موقوف على معرفة ما يتلفظ لتوقف معرفة للحد وعلى معرفة للحد ومعرفة ما يتلفظ موقوف
 على معرفة اللفظ اما لانه مبتدأ ما يتلفظ فيكون جزء منه والكل موقوف على الجزء واما لانه محمول
 ويتلفظ مزيد ومعرفة للمزيد موقوف على معرفة للجزء والثاني ان هذا التعريف يصدق على
 الانسان لانه ايضا يتلفظ به الانسان والثالث ان الحركات والحروف الاعرابية لا يخلو اما ان
 يكون لفظا او لا فعلى الاول ينبغي ان يكون مزيدا من المركبات فلا يكون اسما مع انه اسم بالاتفاق
 وعلى الثاني ان لا يكون التعريف مانعا لانه دخل فيه الاعراب اجيب عن الاول ان
 الهمزة مخير من حيث الاصطلاح واللغة وعن الثاني ان الباء للتعدية لا للاستعانة اي ما
 يتلفظ به الانسان او نقول ان الباء بمعنى على وعن الثالث انها ليست بلفظ واخراجها عن اللفظ
 بقيد الاستقلال اي ما يتلفظ به الانسان بالاستقلال والتلفظ بالحركات والحروف الاعرابية
 ليست بالاستقلال او نقول انما لفظ ولا يكون مزيدا من المركبات لان المركب ما يكون اجزائه
 مرتباً في السمع وليس بين الاسم والاعراب ترتيب في السمع بل يقع كل واحد منها في السمع معا
 ثم في قوله واخراجها عن التعريف بقيد الاستقلال نظر من وجه الاول ان بقيد الاستقلال
 خرجت الحركات الاعرابية عن التعريف دون الحروف الاعرابية لانهما مستقلة

في التلفظ والثاني ان بقيد الاستقلال خرجت التنوين عن التعريف لانها ايضا غير مستقلة
 في التلفظ كما دل عليه تعريفه مع انه لفظ والثالث ان بقيد الاستقلال خرجت عن التعريف
 الضمائر المتصلة لانها ايضا غير مستقلة في التلفظ كما دل عليه تعريفه مع انها لفظ اجيب ^{عن} لا
 ان الحروف محمولة على الحركات وعن الثاني ان الاستقلال اعم من ان يكون بشخصه او بنوعه فو
 التنوين يتلفظ به بالاستقلال لانها من نوع الحرف وهو مستقل في التلفظ وعن الثالث ان
 الاستقلال اعم من ان يكون بنفسه او بمصادفه ومرادف المتصل هو المنفصل وهو مستقل بالتلفظ
 قوله حقيقة او حكما جواب سؤال وهو ان التعريف غير جامع لان الضمير المستتر لفظ ولهذا
 يحرم عليه احكام اللفظ مع انه لا يتلفظ به الا لسان فاجاب الشارح بقوله حقيقة او حكما قوله
 مهملا كان او موضوعا جواب سؤال وهو ان اخذ الوضع في التعريف مستدرك لخروج المهمل بقيد
 اللفظ لان المتبادر من اللفظ الموضوع فاجاب الشارح بقوله مهملا كان او موضوعا قوله مفردا
 كان او مركبا جواب سؤال وهو ان اخذ الافراد في التعريف مستدرك لخروج المركبات عن التعريف
 باللفظ لان المتبادر من اللفظ هو اللفظ المفرد فاجاب الشارح بقوله مفردا كان او مركبا فان قلت
 لم قدم المهمل على الموضوع مع انه اشرف قلت ليدل على انه المقصود بالدخول في التعريف من هذا التعميم
فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يقدم حكما لانه مقم ايضا بالدخول من هذا التعميم قلت ان
 في حكما نظرا الى الاشرفية وفي مهملا نظرا الى المقص والوجهان جائزان اعلم ان الظاهر ان تلك التعميمات
 الثلاثة في الموصولة وفيما يتلفظ ولا يجب ان يجعل التعميم الثاني اعنى قوله مهملا كان او موضوعا لما
 يتلفظ به الا لسان حقيقة اذ الملفوظ بالحكى لا يكون مهملا ويجعل التعميم الثالث بالنسبة الى اللفظ الموضوع
 اذ المهمل لا يتصف بالافراد والتركيب فان قلت لم خالف الشارح من العبارة الشهيرة بين الجهل
 وهي مهملا كان او مستعملا قلت لما يلزم الواسطة بينهما بان يكون موضوعا ولم يكن مستعملا كما هو
 الاشارة موضوعة لمفهوم كى ولا يستعمل الا في الجزئيات فان قلت فعلى هذا لا يصح عبارة القوم قلت
 المراد من المستعمل في عبارة القوم هو الموضوع فلا يلزم الواسطة او المراد من المستعمل يصح استعماله قوله
 واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكى كالمبنى في زيد ضرب هذا شروع في تفسير اللفظ الحقيقي والحكى
 وترك تفسير المهمل والموضوع والفرد والمركب لظهورها فان قلت لم ترك الشارح مثال الحروف
 قلت اكفى الشارح بكاف القليل والواو العاطفة لانها حروف اول قول انه ليس مقم الشرح
 استيفاء جميع اقسام الكلمة حتى يجب عليه ذكر مثال الحروف ايضا بل مقصوده ذكر مثال اللفظ
 الحقيقي والحكى فان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يذكر زيد ايضا لان ضرب كاف
 لهما لان لفظ ضرب مثال اللفظ الحقيقي والمستتر فيه مثال اللفظ الحكى قلت في
 الجواب لا بد من ذكر لفظ زيد ليكون هو مرجعا للضمير فان قلت في
 الاعتراض الحكى علم من قوله وضرب

له قوله تلك التعميمات المذكورة الى المذكورة في الشرح من قوله حقيقة ١٢ ضفى عبد الرحيم

لان المستزفيه حكى فما الحاجة الى قوله في زيد ضرب قلت ان قوله في زيد ضرب ظرف لمجموع
قوله واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمه لا الثاني فقط فلا يكون ذكره عبثا قوله اذ ليس من
مقولة الحرف والصوت جواب سوال وهو ان المنوى من جهة ليس من الالفاظ الحقيقية
فاجاب الشارح بقوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت فحصل الجواب ان اللفظ الحقيقي ما هو
من مقولة الحرف والصوت والمنوى ليس من مقولة الحرف والصوت فلا يكون لفظ حقيقى فاز قلت ان ذكر
الصوت بعد الحرف مستدرك لان الحرف فتم الكلمة وهى قسم اللفظ والصوت لازم مع اللفظ فلما
لم يكن من مقولة الحرف لم يكن من مقولة الصوت قلت ذكر الاعم بعد الاخص جائز دون العكس
قوله اصلاى في وقت من الاوقات بخلاف المحذوف لانه قد يتلفظه في بعض الاحيان كما سيأتى
او نقول معنى قوله اصلاى لا عقلا ولا نقلا ولفظ المقول في قوله ليس من مقولة الحرف والصوت
عبارة عن المحمول عليه يعنى لا يصح على المنوى حمل الحرف والصوت اذ لا يقع المنوى حرف او صوت
بخلاف اللفظ الحقيقي فانه يقال اللفظ الحقيقي حرف او صوت واعلم ان المدعى مركب من جزئين
احدهما ان المنوى ليس لفظ حقيقى والاخر ان المنوى لفظ حكمى فقوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت دليل للمدعى
الاول وقوله واجروا عليه احكام اللفظ دليل للمدعى الثانى قوله ولم يوضع له لفظ جواب سوال وهو اننا لانعلم
انه ليس من مقولة الحرف والصوت لانهم قالوا ان المنوى في زيد ضرب هو وفي اضرب ولا تضرب
فاجاب الشارح بقوله ولم يوضع له لفظ فحصل الجواب ان لفظ هو وانت ليس موضوع للمنوى بل هما ضميران
الاخران قوله وانما عبروا عنه باستعارة الجواب سوال وهو انه اذا لم يوضع له لفظ فلم عبروا عنه
هو وانت فاجاب الشارح بقوله وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المتفصل له فحصل الجواب ان التعبير عن
هو وانت بطريق الاستعارة لا بطريق الوضع فان قلت لا نسلم انه لم يوضع له لفظ لانه يقال المستز
والمنوى يكون له لفظك لا يخفى قلت المراد من اللفظ لفظ خاص به والمستز لا يختص بالمنوى بل
يطلق على المستز مطلقا وكذا المنوى قوله واجروا عليه احكام اللفظ كما كان المدعى مركبا من جزئين
احدهما ان المنوى ليس بلفظ حقيقى والاخر ان المنوى لفظ حكمى فلما اثبت الجزء الاول بقوله
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اذ ان يثبت الجزء الثانى بقوله واجروا عليه احكام اللفظ فكذا
جواب سوال وهو ان المنوى لما لم يكن لفظ حقيقى فبات وجه يقال له لفظ حكمى فلا يلزم من اختص
اللفظ الحقيقي اثبات اللفظ الحكمى فاجاب الشارح بقوله واجروا عليه احكام اللفظ الحقيقي وكلما
عليه احكام الغير فله حكم الغير قوله فكان لفظا حكميا تفريع على قوله واجروا عليه الخ وقوله لا
تفريع على قوله ليس من مقولة الحرف والصوت فان قلت لم يأت الشارح باللفظ
والنشر المرتب بان يقال فلا يكون لفظا حقيقى بل حكميا قلت انما لم يأت
سأله تقديره واللفظ الحقيقي كزيد وضرب الحكمى كالمنوى في زيد ضرب فلا يكون ذكره عبثا منه رحمة الله تعالى
سأله من كونه مستزافا عليه ومؤكد او كمالا جمعت في قوله تعالى يا ادم اسكن انت وزوجك الجنة ١٢ منه

الشاعر باللف والنشر المرتب لان قوله فكان لفظا حكما وجردى وقوله لاحقيقة عند والوجود
اشرف بالنسبة الى لعدم لان الوجود صفة البارى والعدم صفة الشريك ولا شك ان صفة
البارى اشرف من صفة الشريك وايضا فيه قرب بعض النتيجة الى الدليل وايضا الحكيم مقصود والمقصود
مقدم فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يقدم دليل هذا الجرح ايضا على دليل الجزء الاول بان يقال
واجروا عليه احكام اللفظ وليس من مقولة الحرف والصوات قلت الدليل غير مقصود فقد عني
المقصود في موضع غير المقصود والمدعى مقصود فقدم المقصود في موضع المقصود قوله والمحدوف
لفظ حقيقة جواب سوال وهو ان المحدوف مثل المنوى في عدم التلفظ والثبوت في النية فمن اين علم
في الاول بالحقيقة وفي الثاني بالحكمة فاجاب الشاعر بقوله والمحدوف ان حصل الجواب ان المحدوف
ليس كالمنوى لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا فا
فترقا وايضا فيه رد على المصنف حيث قال في الايضاح ان المنوى من قبيل المحدوف يعني لا فرق بينهما
لكن عبر عن المحدوف الذي هو الفاعل بالمنوى صونا للسان عن حذف الفاعل لما كان هذا غير مضمي
لشاعر فمد عليه بقوله والمحدوف لفظ حقيقة وحاصل الرد ان المنوى ليس من قبيل المحدوف
لانه يتلفظ الانسان في بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا اي في حين من الجان
فان قلت هذا الجواب انما يستقيم في المحدوف الجائز دون الواجب لانه لا يتصور به التلفظ
في وقت من الاوقات كالمنوى قلت المحدوف بالمحدوف الواجب على تقدير وجوده في الخارج
يتلفظ به الانسان فان قلت فعلى هذا المنوى ايضا قد يتلفظ به على تقدير وجوده في الخارج
قلت لا يصح تقدير وجوده في الخارج لانه ليس له لفظ موضوع فباي شئ عبر عنه في الخارج
اعلم ان الفرض على نوعين فرض متمم بالاضافة وهو جائز والثاني فرض متمم بالتوصيف وهو
غير جائز والمحدوف من قبيل الاول والمنوى من قبيل الثاني فان قلت ان المنوى من
حيث انه منوى مغير من البارز من حيث انه البارز فلذا لا يكون هو ذات حقيقة فيه بل مستعلا
له فكنا المحدوف من حيث المحدوف مغير من المنطوق من حيث المنطوق فلذا لا يكون القرينة في قوله
نقل واستل القرينة بعد التكمير به لا يكون عين المحدوف بل مستعلا له ففرق الشاعر بينهما لا
يكون صحيحا قلت ان جعل المنوى من قبيل الحكمي والمحدوف من قبيل الحقيقة بناء على مجرد
اصطلاح النحويين ولا مناقشة في الاصطلاحات كجعل الناطق ذاتي الانسان والضاحك من
العرضي بناء على مجرد اصطلاح المنطوقين قوله لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان فان
قلت ان لفظ قد يعيد ما يعيد قوله بعض الاحيان لانها للتقليل فيكون احدهما مستدركا قلنا
ان قد لتقليل المفعول اي يتلفظ الانسان ببعض المحدوف او لتقليل الفاعل اي يتلفظ به بعض الاشياء

له المنوى ميتة اسم مفعول من نوى نوى كرى يرى سبحة نيت كره شده ۱۲ اللهم تَبَّ عَلَيْنَا قُبُلُ الْمَوْتِ ط بركم
يا اسم الرحمن ۱۰ بتصحيح : مولانا غلام نبی نورسوی

فلا يكون احدهما مستدركا قوله وكلمات الله تعالى داخله فيه جواب سوال وهو ان اللفظ بما
بالفهم ولذا لا يقال لفظ الله بان يقال كلمة الله فيكون تعريف الكلمة باللفظ تعريف الاعم بالاختصاص
ان قيد الانسان في تعريف اللفظ لا يصح لانه يخرج كلمات الله تعالى وكلمات الملكة والجن
محصول الجواب ان كلمات الله تعالى داخله فيه لانها ما يتلفظ به الانسان فان قلت
ان تلفظ الانسان انما يستقيم فحين له علم بالقران واذا لم يكن له علم بالقران فكيف يتلفظ به
قلت معناه من شأنه ان يتلفظ به الانسان او يمكن ان يتلفظ به الانسان او نقول ليس
المراد من التلفظ تلفظ جميع افراد الانسان بل المراد البعض فان قلت ان كلمات الله تعالى
اذا كانت الفاظا وداخله في اللفظ فما الفائدة في ذكر الانسان مع انه هم لاجراهما قلت ان ذكر
الانسان للاشارة الى ان لفظية جميع الكلمات باعتبار تلفظ الانسان ولهذا يقال كلمات الله
تعالى ولا يقال الفاظ الله تعالى فان قلت ان ما يتلفظ به الانسان مفارقا بالشخص مما يتكلم
به الحق سبحانه وتعالى لاختلاف المحل وتعدد قلبي هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الادباء
فان اختلاف المحل عند الادباء كاختلاف المكاني في شخص واحد وهو لا يغير الشئ فكذا هذا فان
زيد في السوق هو بعينه زيد في المسجد وبالعكس فان قلت ان اعتذار الشارح من كلمات
الله تعالى لا يخلو ما من التي نزلت اليها ومكتوبة في القران او من الكلمات التي هي
قائمة بذات الله تعالى او من الكلمات التي هي في علم الله تعالى او من كلمات التي اظهرها الله
تعالى على لسان غير العقلاء فيعلم الاول لا حاجة الى الاعتذار لانها من المعلوم انها تخرج على
لسان الانسان فتكون من الفاظ الانسان وان كان الثاني والثالث فهي غير موجودة لان
الكلمات التي هي قائمة بذات الله تعالى والكلمات التي هي في علم الله تعالى هي المعاني دون
الالفاظ وان كان الرابع فهي ليست من محض النحوي قلت الكل مرادة لانه مقام التعريف وهو
يقضي الجمعية والشمول لانها من شأنها ان يتلفظ به الانسان او يمكن ان يتلفظ به
وان لم يكن من محض النحوي قوله والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود الخ هذا رد على الشارح
وصاحب المتوسط حيث جعل اللفظ في تعريف الكلمة قيد الاخراج الدوال الاربع فرد الشارح
عليه بقوله غير داخله في اللفظ وجبر الوردان الخروج يقتضي سبق الدخول والدخول هنا
فان قلت الرد غير صحيح لجواز ان يكون مراده الاحتراز عن الدخول لا الاخراج بعد الدخول
قلت للناسب بالجنس الشمول لا الاحتراز فان قلت فلم لا يجوز ان يكون الجزء الاول
مقدار في التعريف اي الكلمة شئ ملفوظ قلت التقديم في التعريف غير جائز لان
التصريح بالقيود واجب عند ارباب التعريف والجواب عن جانب الهندي وصاحب
المتوسط انه اذا كان بين الجنس والفصل

التي رحم كن كالود كاسيم : بخون دل جگر باورد گانيسم

عموم وخصوص من وجه یصح الاحتراز به لانه یکن ان یقدر کل واحد جنسا و فصلا و ههنا
 كذلك فیمكن ان یجعل الوضع جنسا لشمول الد والاربع واللفظ فصلا لخراجها وان یجعل
 اللفظ جنسا لشمول المهملات والوضع فصلا لخراجها فان قلت الد والجمع دالة والمخط
 والعقد مذکرو لا یتقیم جعلها جمع دال لان الفاعل المذکر لا یجمع علی فاعل قلت
 انه من قبیل التغلیب لان المخط والعقد وان کان مذکرا لکن النصب والاشارة مونث
 فان قلت فیہ تغلیب المونث علی المذکر وذا لا یجوز کما صرح به العلامة
 التفتازانی رحمه السعدیة والیضالا نسلم ان النسبة مونث لانه فعل والفعل اذا کان للجنس
 المفعول یتوی فیہ المذکر والمونث فالتاء فیہ لیت للتانیث بل للنقل من الوصفیة
 الی الاسمیة کما فی الذبیحة والحقیقة اجیب عن اصل الاعتراض ان فاعلا اذا کان من
 غیر ذوی العقول یجمع علی فاعل کرویالجم رابع کذا فی المدقق اعلم ان المخطوط کالمنقوش
 دالة علی الالفاظ والعقود کالمفاصل للأصابع دالة علی الحدود والنصب کالعلامات فی
 الطرق دالة علی تعین الطرق والاشارة دالة علی المحسوسات وقیل المخطوط عبارة عن
 اثلا قدام دالة علی الماشی والعقود عبارة عن العلامات فی الاشجار والنصب والغشیش
 او غیرها دالة علی تعین الطرق والنصب عبارة عن العلامات بین قطعات الارض دالة
 علی تمیز الاملاک قال قلت المراد ما لفظ الد والاربع او ما صدق هو علیه فعل الاول
 فهي لست الا من الالفاظ فکیف یخرج باللفظ وعلی لتانی لا یصح جعل زید کلمة لان ما
 صدق هو علیه لیس بلفظ قلت الاقتدار لما صدق هو علیه ان کان ما صدق هو
 من الموضوعات والا فالاعتبار باللفظ فی المخطوط مثلا اعتبر ما صدق هو علیه لانه
 موضوع لشیء و فی زید مثلا اعتبر لفظه لان ما صدق هو علیه لیس بموضوع لشیء اصلا
 کذا فی جمال قوله وانما قال لفظ الجواب سوال وهو ان الکافیة مأخوذة من الفصل وصاحب
 الفصل قال لفظة فلم قال لمصنف رج لفظ محصل الجواب ان صاحب الفصل قصد الوحدة
 والمصنف لم یقصد الوحدة الا ترى ان عبد الله عند المصنف ربح حین العلمیة کلمة مع هذا
 لفظتان وعند صاحب الفصل لیس بکلمة فان قلت لان سلم ان الم لم یقصد الوحدة لان
 التاء فی کلمة تدل علی الوحدة قلت لان سلم

له والجواب عن جانب الشارح لو جاز جعل کل واحد من اللفظ والوضع جنسا وفصلا یلزم کون الشیء الواحد علی وجه واحد و لا بد ان
 ۱۲ منه ۱۱ بل انما یجوز تغلیب المذکر علی المونث ۱۲ منه ۱۱ علم ان اللفظ الواحد مالا یصح التلخیص به مرتین فی حین
 من الاحیان فقل عبد الله علما ۱۱ فارجع الیه ۱۲ یصلح التلخیص فی هذا المعنی الاضافی وان یصلح التلخیص به مرتین حین
 قصد المعنی ۱۲ منه رحمه الله تعالى ۱۱ لانه لم یقصد الوحدة منه رحمه الله تعالى ۱۱
 رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنْ سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مِنَ الْآثَرِ

ان التاء في الكلمة للوحدة لان اللام الجنس فيها ينم الوحدة فان قلت هذا مخالف لما
قال شارح مع واللام فيها الجنس والتاء للوحدة قلت مراد الشارح من قوله والتاء للوحدة في
الاصول في الحال فان قلت لا نسلم ان الوحدة غير مراد للشارح في الحال بل مراد له لان قول الشارح
ولا منافات بينهما ينادى بالصوت الاعلى والوحدة مراد له في الحال قلت ان قوله ولا منافات بينهما
جواب بطريق التنزيل والتسليم كما عرفت سابقا قوله والمطابقة غير لازمة الجواب سؤال وهو ان
المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتانيث شرط وهذا لم يوجد لان الكلمة مؤنث واللفظ
مذكر محصل الجواب ان المطابقة غير لازمة لعدم كون الخبر مشتقا فان قلت قد مر ان اللفظ
بمعنى اللفوظ فيكون مشتقا قلت الاعتبار للاصل وهو في الاصل مصدر غير مشتق
فان قلت فعلى هذا لا يصح حمله على الكلمة لكونه وصفا محضا قلت حملة على الكلمة
باعتبار المعنى الاصطلاحي كما عرفت فحاصل لمقام ان وجوب المطابقة مشروط بستة شروط
الاول ان يكون مشتقا فلا ينقض بقوله الكلمة لفظ والثاني ان يكون الخبر حائلا لضمير المبتدأ
فلا ينقض بقوله وزين وسقرو ما وجور لان الضمير في متمتع راجع الى لصرف والثالث
ان يكون المبتدأ والخبر اسمين ظاهرين فلا ينقض بقوله وهي اسم وفعل وحرف والرابع ان لا يكون
الخبر صفة خاصة للمؤنث فلا ينقض بقوله المرأة حائض والخامس ان لا يكون الخبر اسم تفضيل
مستعمل بمن فلا ينقض بقوله الصلوة خير من النوم والسادس ان لا يستوي فيه المذكور والمؤنث
فلا ينقض بقوله المرأة جريح لان الفاعل بمعنى المفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث كما ان الفاعل
بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكور والمؤنث نحو امرأة صبور قوله مع كون اللفظ اخيرا جواب سؤال
وهو ان المطابقة مع كون الخبر غير مشتق وان كانت غير لازمة لكن لا شك انها امر مستحسن فلم
ترادف المستحسن محصل الجواب ان قوله لفظ المحضر من لفظة لفظ لفظ لفظ لفظ لفظ لفظ و
معودة بالتاء في الكل ولا شك في طوالة قوله الوضع في اللغة نهان او جعل الشيء في حيزه
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق واحس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
فان قلت لم تعرض الشارح للمعنى اللغوي للوضع قلت المعنى اللغوي غير مقصود
في العلوم فلذا لم يذكره الشارح مع فان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يتعرض للمعنى اللغوي
للفظ قلت انما ذكر ليبيان النقلين احدهما ابتداء والاخر بعد حمله بمعنى المفعول
الى ما يتلفظه الانسان فان قلت المذكور في المتن لفظ وضع بصيغة الفعل
فلم يذكر الشارح الوضع بصيغة المصدر قلت تعين المشتقات وابها ما باعتبار تعين المبادئ وابها
فلذا بين المبادئ دون المشتق فان قلت ان لفظ وضع بصيغة الفعل مشتمل على ثلاثة معان
الحادث والزمان والنسبة فالوجه للشارح حيث بين الاول وامل الاخيرين قلت
النسبة يعلم بمقالاته بالحادث

وجوب مطابقة المبتدأ مع الخبر مشروط بستة

لان تعيين النسبة بتعين الطرقت واما الزمان فلا حاجة الى بيانه لانه لم يرد بصيغة الفعل الواقع في التعريفات الزمان لانه يفيد تقييد الماهية باحد الازمنة الثلاثة فان قلت التخصيص لا يخرج ما تخصيص اللفظ بالمعنى او تخصيص المعنى باللفظ فعلى الاول يخرج المشترك وعلى الثانى يخرج المراد فقلت للتخصيص جزئين وجودى وسلبى فهو على كلا التقديرين يخرج عن الجزء السلبى فان قلت لا يصدق تعريف الوضع على زيد اذ لم يعلم لمخاطب به او علم ولكن لم يسمع او سمع لكن عرض له الموت او الجنون او السكر لعدم فهم الشئ الثانى عند الاطلاق قلت ان فهم الثانى مشروط بعلم المخاطب وسمعه وعدم عرض العارض وانما لم يصح به اكتفاء بالظاهر فان قلت اذا قدر السمع مع الاطلاق فحينئذ يلزم الاستدراك لان احس من الاحساس وهو يتناول السمع قلت معناه احس من غير السمع فان قلت لو قال من احس بدون ذكر قوله اطلق كان كافيا لان احس من الاحساس وهو يتناول السمع ويتناول الاطلاق لان السمع لا يكون بدون اطلاق قلت انما ذكرهما للاشارة الى قسمي الوضع لفظي كما في الالفاظ وغير لفظي كما في الدلال لا ربع ونفا السلطان فانها تدل على ركوبه فان قلت ان كلمة ما لعموم الاوقات وهو يفيد الكلية ولا يكون كلية لعدم صدقها عند الاطلاق ثانيا او ثالثا للرفع تحصيل الحاصل قلت قيد ان لم يفهم من الاول مراد في التعريف اى فهم منه الشئ الثانى ان لم يفهم من الاول او نقول لا يلزم تحصيل الحاصل لان المراد من الفهم الالتفات فان قلت فعلى هذا يلزم الالتفات المتلفات وهو ايضا تحصيل الحاصل قلت المراد بالفهم ثانيا هو الالتفات الجديد فان قلت فلم لا يجوز ان يكون المراد بالفهم الفهم الجديد فلا يلزم تحصيل الحاصل قلت التكرار في الالتفات مفيد دون الفهم لان الالتفات عبارة عن النظر بالادسج والفهم عبارة عن النظر الدقيق والتكرار في الالتفات مفيد لانه يفيض الى النظر الدقيق فلا تحصيل الحاصل بخلاف التكرار في الفهم فانه يفيض الى تحصيل الحاصل فافهم فانه من منزلة الافعال فان قلت يلزم في تعريف الوضع الدوراد فهم الشئ الثانى موقوف على الوضع والعلم بالوضع موقوف على العلم بالشئ الثانى اذ الوضع نسبة وهى موقوفة على طرفين قلت العلم بالوضع موقوف على المعنى قبل الوضع والمعنى موقوف على العلم بالوضع بعد الوضع فتتفى الجهة او نقول العلم بالشئ الثانى من الشئ الاول موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على شئ الثانى فقط من غير تقييد بقوله من الشئ الاول فان قلت تعريف الوضع فيرد ما لصدقته على المنخرقات كالشمع لسراجه والقلع للقلل لانه يفهم منها الجسم المحض مع انهم عدوا المنخرقات من المهمات قلت الوضع انما وقع في المنخرق عنه اعنى الشمع والقلل لكن فهم الشئ الثانى من المنخرق يتوهم الوضع فان قلت لا يصح ليراد كلمة

اوتى تعريف الوضع لانها للتشكيك والترويد والتعريف للمعرفة قلت انها للتتبع والتقسيم
 الى اللفظي فان قلت الاولى ان يقول متى سمع مكان اطلق ليزيد حسن المقابلة مع قوله او
 احسن اذا احساس فعل المستفيد والسمع ايضا فعل المستفيد فتناسبا بخلاف الاطلاق فانه فعل ^{المفيد}
 لا المستفيد قلت الاطلاق تصرف اوتى وكذا احساس فتناسبا بخلاف السمع لانه تصرف تنوي
 لانه يقتضى سبق الاطلاق فان قلت تعريف الوضع غير مانع لصدقه على الجواز لانه يفهم منه الشئ
 الثانى مع انه لا وضع فى الجواز قلت المجاز وان لم يكن فيه وضع شئخصى لكن الوضع النوعى موجود
 والتعريف اعم منها ونقول ان اخرج المجاز باعتبار القيد بنفسه وفهم الشئ الثانى فى الجواز لا بنفسه بل
 باعتبار القرينة فان قلت فعلى هذا لا يصدق التعريف على وضع الحرف لان فهم الشئ الثانى فيه
 لا بنفسه بل باعتبار ضم الضميمة قلت المتأخر فى الحرف الى ضم الضميمة هو الدلالة والفهم لا يقتصر
 لانه بنفسه فان قلت ان الفهم ايضا جزء من مفهوم الوضع وهو محتاج الى ضم الضميمة قلت
 احتياج الفهم الى الضميمة لجلان المراد من الاطلاق هو الاطلاق الصحيح ولا يصح الاطلاق بدون
 الضميمة فالضميمة من شروط الاطلاق والشرط لا يعد الا من الاعيان فلا يخرج الحرف من
 نفسه فان قلت المشهور عندهم ان المركبات موضوعة مع ان الواضع لم يضع الا المفردات
 لان التركيب انما يحصل بعد الوضع اى بعد وضع المفردات قلت ان المركبات ايضا موضوعة لا
 وان لم يكن موضوعة بنفسها لكنها موضوعة بواسطة وضع اجزائها والتعريف اعم منها ونقول ان
 المركبات وان لم يكن فيها وضع شئخصى لكن الوضع النوعى موجود فيه بواسطة قاعدة كلية وهي ان كل
 ما شتمل على المبتدأ والخبر والفعل والفاعل فهو موضوع للاسناد وكذا كل ما شتمل على المضاف
 والمضاف اليه فهو موضوع للاضافة وقس على هذا فان قلت لما كان فهم الشئ الثانى مأخوذا
 فى تعريف الوضع خرجت عنه حروف الهجاء لانه ليس فى حروف الهجاء فهم الشئ الثانى فاخرج حروف
 الهجاء عن التعريف بقيد المعنى ليس الا اخرج المخرج قلت ان ذلك المعنى بعد الوضع اشارة الى تجريدي الوضع
 عن الشئ الثانى فبقيت حروف الهجاء فى التعريف فاخرجها من التعريف بقيد المعنى فلا يلزم اخرج
 المخرج قوله قتل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق فان قلت حق العبارة ان يقول
 متى اطلق واحسن لان قيد احسن اليع معتبر فى تعريف الوضع قلت قيد احسن ليتناول لتعريف غير
 اللفظ كالدوال لادب والحرف من الالفاظ فلا حاجة الى ذكره قوله بل اذا اطلق مع ضم ضميمة قتل
 حق العبارة ان يقول بل اذا اطلق مع ضميمة بدون ذكر الفهم لان لفظ الضميمة تدل على الفهم اجيب ان الضميمة
 محمولة على التجريد بل اذا اطلق مع ضم كلمة اخرى فلا استدراك قوله اجيب ان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
 والاطلاق الصحيح هو الذى يدل على المطلوب من غير حاجة الى احوال اطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير
 صحيح لانه لا يدل على المطلوب بدون ضم الضميمة وهذا الجواب من الشارح المعنى قوله ولا يبعد ان يراد
 باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم والحال ان اهل اللسان لا يتعملون

لان فهم كل كلام لا يستعمل فى محاورتهم بل فى بيان مقاصدهم والحال ان اهل اللسان لا يتعملون

الحرف في محاوراتهم وبيان مقاصدهم بدون ضم الضميمة وهذا الجواب من الشرح المجاني قدس سره
 قوله فلاحاجة الى اعتبار قيد زائد هذا رد على الشارح الهندي فحصل الرد ان في جواب الهندي اعتبار
 قيد زائد وهو قوله صحيحا واذا صح الكلام من غير القيد فلاحاجة اليه الى التقيد فان قلت
 في كلام الشارح رحمه الله ايضا اعتبار قيد زائد وهو تاويل لاطلاق بالاستعمال المذكور قلت ان قيد استعمال
 بيان لقوله متى اطلق والبيان لا يعيد من القيود فان قلت فعلى هذا كان للشارح الحق في
 ان يقول ان قيد صحيحا بيان لقوله متى اطلق ايضا فلا يعيد قيدا قلت ان اخذ الاستعمال من الاطلاق
 شائع ومتبادر بخلاف اخذ الصحيح فانه ليس بمبادر من لفظ الاطلاق فان قلت من اين علم
 هذا التبادر قلت الدليل على تبادره عدم اعادة التوصيف مع الاستعمال بخلاف الاطلاق
 الصحيح لان مع اعادة التوصيف حيث قال متى اطلق اطلاقا صحيحا او لقول ان معنى الاطلاق
 ليس الا استعمال فلا يكون هذا قيدا بخلاف قوله صحيحا لانه ليس بمعنى الاطلاق بل
 لغت له فيكون قيدا فان قلت لما كان جواب الشرح اقوى فلا يعبر بقوله ولا يعيد لان عدم
 استعمال في موضع الضعف قلت انما قال ذلك خصما لنفسه وان كان قويا في نفس الامر فان قلت
 اذا قلنا ان من حرف او مركب من حرفين فهذا الاطلاق صحيح ومستعمل في محاوراتهم مع انه لم يفهم
 منه معناه فالاشكل المذكور باق على الشارح بحاله قلت المراد بالاطلاق الصحيح ما يكون لاداء
 المعنى وهذا الاطلاق لاجل ارادة لفظ من اعلم ان الوضع على اربعة اقسام الاول ان يكون الموضوع
 والموضوع له كلاهما ملحوظان بخصوصه كوضع لفظ زيد لذات مشخصة والثاني ان يكون الموضوع والموضوع
 له كلاهما ملحوظان بعمومه كوضع المشتات مثلا كلما كان على وزن فاعل فهو موضوع لمن قام به الفعل
 والثالث ان يكون الموضوع ملحوظا بعمومه والموضوع له ملحوظا بخصوصه كوضع اسماء الاشارة
 والمضمرات عند المتأخرين والرابع ان يكون الموضوع ملحوظا بخصوصه والموضوع له ملحوظا بعمومه
 ولا نظيره في كلام العرب قوله المعنى ما يقصد بشئ فان قلت بالشارح رحمه الله حيث قال ما يقصد
 بشئ ولم يقل ما يقصد من اللفظ مع انه المقصود ههنا قلت انما قال ذلك ليشمل نه تعريفا لما يقصد من
 غيره كالد وال لدرج فانها يقصد منها المعنى مع انها ليست من الالفاظ والمقصود في التعريف العموم
 فان قلت ان ما يقصد لا يخلو ما مطا بقى فقط او اعم من المطا بقى والمقصدى والالتزامى لا
 سبيل الى الاول لانه على هذا لا يكون التعريف جامعاً ولا الى الثاني لان المقصد لا يعم التضمن
 والالتزامى لانه يذكر في مقابلة ما يقال هذا الشئ مقصد وهذا الشئ معنى فكيف يكون متما منه اجيب عنه
 ان المراد من المقصد الارادة من قبلة كرا الخاص وارادة العام والارادة بعم الكل فان
 قلت تعريف المعنى غير جامع لانه خرج من التعريف المعنى الذي لم يقصد كما في المضمرات
 واسماء الاشارات عند من قال ان معانيها مفهومات كلية واستعمالها في الجزئيات فانه لا يقصد

ان الموضوع والموضوع له كلاهما ملحوظان

منها المفهومات الكلية بل قد ادها وجوباً تاماً

وكن ان يخرج من التعريف ما قصد لكن لم يكن مقصودا بشئ كالمعنى القائم بالذهن مع انه ليس
 معنى قلت قيدا لامكان مراد في التعريف اي ما يمكن ان يقصد بشئ وذلك المعنى وان يقيد
 بشئ بالفعل لكن يمكن ان يقصد بشئ فان قلت فلهذا يصدق التعريف على الجدار بالنسبة
 الى لفظ زيد وبالعكس ذمك فصدق الجدار من لفظ زيد وبالعكس مع انه ليس بمعنى قلت المراد
 بالامكان هو الامكان الاستعدادي وهو لا يمكن بثان العلاقة ولا علاقة بين زيد وجدار فان
 قلت لمقدم الشرح بيان المعنى الاصطلاحي على بيان المعنى اللغوي وهو قوله اما مفعول قلت
 ان في المعنى اللغوي تفصيل ولفظا فيكون اللغوي بمنزلة المركب والاصطلاحي بمنزلة المفرد والمفرد مقيد
 على المركب فان قلت المعنى اللغوي غير مقصود في العلوم فلم ذكره الشارح قلت انما
 ذكره لبيان الثقلين لانه خلاف فقال بعضهم ان قوله معنى صيغة اسم الظروف او المصدا نقل
 الى ما يقصد بشئ ابتداء من غير نقل الى صيغة اسم المفعول لئلا يلزم تعدد النقل وحينئذ يكون تسمية
 المذموم باسم اللازم وقال بعضهم انه نقل ولا الى اسم المفعول ثم نقل من اسم المفعول الى ما يقصد
 لقرب العلاقة لانه يكون تسمية الخاص باسم العام وانما لم يتعرض الشرح الى القول الاول لظهور قوله
 فاما مفعول اسم مكان هذا شروحه في بيان المعنى اللغوي ولما كان بيان المعنى اللغوي موقوفا
 على بيان الصيغة فلذا تعرض الشارح الى بيانها **قول** او مصدر ميمي عطف على قوله اسم مكان
 لا على قوله ما مفعول لانه على تقدير المصدرية ايضا يكون على وزن مفعول فان قلت ان المعنى
 لا يخلو ما ان يكون صيغة اسم الظروف او المصدا واسم المفعول والكل باطل اما الاول فلان
 المعنى اذا كان اسم مكان يكون معنى المتن هكذا الكلمة لفظ وضع لمكان القصد والاصول ليس كذلك
 لان موضع القصد هو اللفظ واما الثاني فلاز المعنى اذا كان مصدا ميميا يكون معنى المتن هكذا
 الكلمة لفظ وضع لقصد كرون وهو نسبة بين القاصد والمقصد والمعنى ليس الاحد الطرفين و
 هو المقصود مع انه لا يصح حمل قوله مفعول على المعنى لانه يلزم حمل الذات مع الوصف على الوصف المحض
 واما الثالث فلعدم مصاحبة الصيغة لان اسم المفعول من الثلاثي الجذر على وزن مفعول ولا
 ليس بوزنه فاشاد الشارح الى دفع الاولين بقوله بمعنى المفعول متعلق بكل من اسم مكان او
 ميمي يحصل الجواب ان المعنى اذا كان اسم مكان او مصدر ميمي فهو بمعنى المفعول لانه اذا تعذر استعمال
 الظروف او المصادر في معانيها الاصلية فيؤول عند المفعول نحو مشرب عذب ومركب فارو اي
 مشروب ومركوب ويقال هذا خرب الاميراي مضروب الاميراي واشاد الشرح الى دفع الثالث
 بقوله او مخفف معني يعني ان المعنى اذا كان اسم مفعول فهو مخفف معني اسم مفعول كرمي اصله
 معنوي قلت الواو ياء عموما واجب الاعلال وابدلت الضمة كسرة لناسبة الياء وضار معني اسم مفعول
 كرمي ثم حذف الواو الياءين وابدلت الكسرة فتحرة على خلاف القياس وانما كان هذا التخفيف غير
 قياسي لفقدان نظيره في كلام العرب فان قلت ما الباعث عليهم انهم جعلوه مخففة من البشدة

مع انه لا يبا عده القياس قلت الباعث عليهم الميل الى جانب المعنى لانه على هذا التقدير يثبت
القرب بين المعنى اللغوي والاصطلاحى ما ليس في غيره فان قلت لا يصح مقابلة قولك ومخفف
معنى مع قوله امام فعل لانه على تقدير يكون المعنى مخفف معنوى ايضا يكون على وزن مفعول فلا يكون
عدله ومقابله قلت المقابلة باعتبار الاصل لان الاصل في الاول مفعول وفي الثاني مفعول
او نقول لانسلم ان الوزن في كل واحد منهما مفعول لانه اذا كان مخفف معنوى يكون على وزن
مفعول اذا كان المحذوف هو الياء الزائدة فلم لا يجوز ان يكون المحذوف هو الياء الاصلية التي هي
لام الفعل فيكون الوزن حينئذ مفعول لام فعل قوله ولما كان المعنى مأخوذاً في الوضع جواب
سؤال وهو ان ذكر المعنى بعد الوضع مستدرك لذكوره في الوضع لان المراد من الشيء الثاني هو المعنى
فاجاب الشارح بقوله ولما كان المعنى مأخوذاً في الوضع فذكر المعنى بعد مبنى على تجريد ^{الشيء} ^{الاول}
الثاني فان قلت ان ذكر اللفظ قبل الوضع ايضا مستدرك لان المراد من الشيء الاول في تعريف
الوضع هو اللفظ فلم يتعرض الشارح الى تجريده من الشيء الاول قلت تجريد الوضع من المعنى
لاجل حصول الارتباط بينهما لان تعلق الجارين من جنس واحد بشيء واحد لا يصح مخوررت ^{بشيء}
ببيل وهما كذلك لان تقديره تخصيص شيء بشيء ^{بمعنى} لان اللام بمعنى ابا لان المقصود منه
هو الا لصاق والا لصاق ليس الامدلول الباء والارتباط بين الوضع واللفظ حاصل من غير التجريد
فان قلت لانسلم ان التجريد للارتباط بل قد فع الاستدراك والاستدراك كما كان في جانب المعنى
كذلك في جانب اللفظ قلت الاستدراك ممنوع لانه تصريح بما علم ضمنا وهو جازم في التجريد ليس الا
للارتباط فان قلت التجريد خلاف الاصل فما النكتة في ارتكابه فينبغي ان لا يذكر قوله لمعنى
بل الكفى بذكر المعنى ضمنا في الوضع لانه لا يحتاج حينئذ الى التجريد مع انه اخصر قلت انه قوله فقط
وضع لمعنى مفرد تعريف الكلمة وفي التعريف لا بد من القيود والتصريح بالقيود واجبت عند
ارباب التعريف او نقول ان ذكر المعنى في التعريف ليسم جعل قوله مفردا صفة للمعنا ولما
لم يذكر قوله لمعنى لم يذهب الذهن الى انه صفة لمعنى لخفاة فان قلت ان ذكر المعنى في
تعريف الوضع لا يستلزم دخوله في مفهومه فلا يستلزم الاستدراك فلا حاجة الى التجريد
الا ترى انه ذكر في تعريف الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل مع ان الفاعل خارج
من مفهوم الفعل والا فينبغي ان يكون قوله ضرب نريد محولا على التجريد ولم يقل بواحد
قلت ان ذكر المعنى في تعريف الوضع يستلزم دخوله في مفهومه والفاعل ايضا
داخل في مفهوم الفعل وانما لم يقل بالتجريد في ضرب نريد لان ذكر الفاعل في ضرب نريد
اوظهار الفاعل المخصوص لاظهار اصل الفاعل او نقول ان التجريد ههنا للارتباط
ولا حاجة في ضرب نريد الى الارتباط فان قلت ان جعل الوضع مجردا عن المعنى محض
وجعل الوضع بمعنى الموضوع

له ایضا مجاز فلم اختار الشارح الاول دون الثاني مع انه اختاره الرضى قلت لا نسلم ان
الاول مجاز بل يقال حقيقة قاصرة فان قلت المجاز اولی من الحقيقة القاصرة لان في المجاز
عمل بكل الموضوع له لان الايتان بالعوض كالإيتان بالمعوض عنه وفي الحقيقة القاصرة عمل
ببعض الموضوع له قلت سلمنا ان المجاز اولی من الحقيقة القاصرة لكن في غير موضع التعريف
واما في موضع التعريف فالاحتراز عن المجاز واجب بقدر الامكان قوله تخرج به المهمات و
ههنا بحث بوجه الاول ان المناسب ايراد هذه العبارة بعد الوضع قبل المعنى لخرجهما بقيد
الوضع فقط والثاني اننا لا نسلم ان المهل خارج بقيد الوضع لانه موضوع لما لا معنائه والثالث ان
حروف الهجاء ايضا من المهمات كما صرح به صاحب الكواشي مع انه غير خارج بقيد الوضع كما قال
الشارح ولقيت حروف الهجاء داخلته فيه في الوضع اجيب عن الاول انما اورد ههنا للشيء
على انه ليس فيها وضع اصلا اي لا يخرج يدي ولا غير يخرج يدي وعن الثاني ان المراد بالمهل
ما صدق عليه المهل مثل ديز وجبق وعن الثالث ان المراد من المهمات بعض المهمات
قوله والالفاظ الدالة بالطبع قوله بالطبع متعلق بمحذوف اي الالفاظ الدالة على وجع الصلابة
صادرة بالطبع اي من غير اختيار فان قلت ان يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا اذ
هي ايضا خارجة بقيد الوضع كلفظ ديزن المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ قلت
انه اكتفى بالمهمات عن الالفاظ الدالة بالعقل لان المراد من المهمات ليس بموضوع والالفاظ الدالة
بالعقل ايضا ليست بموضوعه فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يكتفى بالمهمات عن الالفاظ الدالة
بالطبع لانها ايضا غير موضوعه قلت النكتة للفار لا للقار ونقول انه تخصيص بعد التعميم فان قلت
التخصيص بعد التعميم ليس الى انهما فضل المخصوص في الفضل فما الفضل ههنا قلت تخصيصها بالذكر لزيادة
الاهتمام بشانها لكثرة مشابهتها بالكلمة في كثرة الاستعمال قوله اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا
وههنا بحث من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال بهما الصفة التشبة لان المذكور فيما سبق ايراد
المهمات والالفاظ الدالة بالطبع والثاني ان ذكر التخصيص بعد الوضع مستدرك لان الوضع
ليس الا التخصيص اجيب عن الاول ان الضمير يرجع الى الثاني اي الى الالفاظ الدالة
بالطبع فقط لزيادة الاهتمام بشانها وعن الثاني ان في ذكر التخصيص بعد الوضع اشارة الى انها
ليس فيها وضع يخرج يدي ولا غير يخرج يدي فان قيل فعلى هذا الاحقة الى قوله اصلا قلنا ايراد
قوله اصلا ليرد تعميم اخر وهو انه ليس فيها وضع عام ولا خاص او انه ليس فيها وضع للمعنى ولا
لغير المعنى كحروف الهجاء فانها موضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى قوله ولقيت حروف
الهجاء الموضوعة لغرض التركيب او بازاء المعنى فان قلت حروف الهجاء موضوعة لغرض التركيب فاما معنى قوله
لغرض التركيب قلت ايضا الغرض الى التركيب بيانية فان قلت لما كانت موضوعة لغرض التركيب فكان هذا
الغرض معناها فكيف تخرج بقيد المعنى قلت المعنى ما يفهم من اللفظ والتركيب غير مفهوم من حروف

في بيان حروف الهجاء والبيان والبيان

في بيان حروف الهجاء والبيان والبيان

الهجاء لان الهجاء عبارة عن حروف الاسماء والاسماء ميم ولا يفهم منها التركيب فان قلت
 لان اسم الحروف الهجاء داخل في الوضع لان الوضع تخصيص شئ بشئ والمراد من الشئ الذي
 هو المعنى والتركيب بحروف الهجاء ليس بمعنى قلت المراد انها داخل في الوضع التجريد واعلم ان
 الحروف اذا عُد بالاسماء يسمى بالهجاء كالباء واللام والميم والنون واذا كانت جزء من الكلمة
 يسمى بالبيان كالباء في ضرب زيد واذا كانت للمعنى يسمى بحروف المعاني كالباء في مؤثر زيد
 قوله وخرجت بقوله معنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت ان قوله
 الموضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى دليل لقوله ولقيت حروف الهجاء وقوله اذ وضعها لغرض
 التركيب لا بازاء المعنى دليل لقوله وخرجت بقوله معنى فيلزم الاتحاد بين دليلي البقاء والخروج
 وهو باطل لان بين البقاء والخروج منافاة فكذا يلزم ان يكون بين دليليها ايم منافات واليغ
 ان قوله لا بازاء المعنى لا يصح ان يكون جزءا من دليل البقاء لان البقاء يثبت بقوله الموضوع
 لغرض التركيب فذكره بعد لا يصح قلت لان اسم ان قوله الموضوع لغرض التركيب الخ دليل البقاء
 بل هو جواب سوال مقدّم وهو ان بقيد الوضع لما خرجت المهملات فكذا حروف الهجاء لانها
 ايم من المهملات فلا يصح قوله ولقيت حروف الهجاء فاجاب الشارح بقوله الموضوع لغرض
 التركيب فحصل الجواب ان المهمل مقابل للموضوع وحروف الهجاء موضوع لغرض التركيب
 فلا يكون من المهملات وما قيل انها من المهملات فبالنظر الى المعنى واما قوله لا بازاء المعنى
 فايض وقع جواب سوال وهو انها لما كانت موضوعا فدخلها واجبي التعريف فلا يجوز اخراجها عنه
 فاجاب الشارح عنه لا بازاء المعنى وما كان دخوله واجبا فهو ما كانت موضوعا لمعنى لا الموضوع
 المطلق فان قلت ان قوله لا بازاء المعنى يدل على انها خرجت بقوله معنى فلا حاجة الى قوله
 وخرجت بقوله معنى فيما بعد بل ذكره مستدراك قلت الواو في قوله وخرجت بقوله معنى بمعنى
 الفاء فيكون تفرعا على قوله لا بازاء المعنى فان قلت لما كان قوله وخرجت بقوله معنى
 تفرعا على السابق فلا يصح قوله اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى لانه محض اعادة
 التفرع عليه بلا فائدة اللهم الا ان يحمل على التفسير واجيب عن اصل الاعتراض اليه ان
 قوله الموضوع لغرض التركيب الخ دليل لقوله وخرجت الخ قدم على المدعى كما هو دأبه في كثير
 من المواضع وقوله اذ وضعها لغرض التركيب الخ تفسير الدليل وانما احتاج الى التفسير
 لان الدليل وقع في غير موضع لان موضع الدليل موخر عن المدعى وهما وقع مقدما
 على المدعى فاحتاج الى التفسير قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر
 كلفظ الاسم موضوع لزيد ولفظ الفعل لضرب لضرب ولفظ الحرف لمن والى فكيف
 يصدق عليه انه موضوع لمعنى قلت للمعنى ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا او
 فان قلت كيف يورد على هذا اعتراض لان الشارح في المعنى سابقا لما يقصد شئ كقوله ما يتناول

والعنی جیہاً فلا محتاج الی الجواب قلت ان الشارح اختار الاغراض عن عموم کلمۃ ما ومنشاء
 الاغراض کثرۃ استعمال المعنی فی مقابله اللفظ فصرفت کلمۃ ما ہما سوی اللفظ فورد الاعتراض
 فاحتاج الی الجواب فانقلبت ما الوجه للشارح حیث فسر المعنی سابقاً بما یقصد بشئ وھنا
 فسر بما یتعلق بہ القصد قلت بعض الشارحین فسر وبالاول وبعضہم بالثانی فجمع الشارح
 بینہما تنبیہا علی ترادف التعریفین فان قلت ما یتعلق بہ القصد اعم من ان یکون بشئ
 او بنفسہ بخلاف ما یقصد بشئ فانه مختص بما یکون مقصودا بشئ فلا یکونان مترادفین
 قلت عموم ما یتعلق بہ القصد ممنوع اذ لقد یو ما یتعلق بہ القصد من الشئ لا لقصد المطلق
 فیکون مال التعریفین واحداً فیکونان مترادفین قوله فانقلبت قد وضع بعض الکلمات المفردۃ
 بازاء الالفاظ المركبۃ کلفظ الجملة والخبر فانہما موضوعان لزيد قائم فکیف یکون موضوع المفرد
 قلت ہذا الالفاظ وانکانت بالقیاس الی معانیہا مرکبۃ لان جزء ہا یدل علی جزء المعنی ککنہا
 بالقیاس الی الفاظہا الموضوعۃ بازاہما مفردۃ لان جزء لفظ الجملة لا یدل علی جزء المعنی فیکون زید
 قائم بالقیاس لفظ الجملة معنی مفرد وبالقیاس الی معنایہ لفظ مرکب فانقلبت ہذا الاعتراض
 انما یورد علی قید الاقرار فلم قدم الشارح علی محلہ واورده فی بحث المعنی قلت لما کان ہذا السؤال
 ناشئاً من السؤال الاول وکان اعتراضاً علی جوابہ وکان شریکاً مع السؤال الاول فی جواب النعم
 اورده فی ذیل السؤال الاول وقد مد علی محلہ قوله وقد اجیب عن الاشکالین بانہ لیس ہنا لفظ
 وضع بازاء لفظ آخر مفرد اکان او مرکباً بل بازاء مفهوم کلی افرادہ الالفاظ کلفظ الاسم والفعل والجملة
 وغیرہا لان الاسم موضوع لما دل علی معنی فی نفسه الخ افرادہ الفاظ وکذا الفعل والحرف والجملة
 والخبر وغیرہا فانقلبت ہذا الجواب منعی والاول تسلیم فالمناسب تقدیمہ علی التسليم لان الاشکال
 بعد الاقرار باطل قلت ان جواب النعم اذا کان محققاً مجوزاً بخبرہ عن جواب التسليم لانه لو قدم
 یلزم العدول عن الحق بالتسليم وهو باطل فانقلبت ہذا المفہوم الالفاظ مرکبۃ بد اہت لان الاسم
 مثلاً موضوع لما دل علی معنی فی نفسه الخ فالعدول عن اللفظ الی المفہوم لا یمن ولا یغنی عن جرم
 قلت المفہوم اسر معنوی لانه عبارة عما حصل فی العقل وھذا الالفاظ المركبۃ تبیر عنہ فیقال لہا
 مفہوم من قبیل لسمية المعبر باسم المعبر عنہ سے التي وضعت لکلمات المفردۃ وہی زید قائم

س۱ فان قلت ان یتعلق بہ القصد صادق علی فرض التרכیب من حروف البجاء لانه شئ یتعلق بہ القصد فینبغی ان یکون معنی وذا بال قلت فرض التרכیب
 لیس بمقصود من حروف البجاء بل یطلق حروف البجاء ویقصد بہ التרכیب اکثر ما یطلق حروف البجاء ولا یلزم من التרכیب احد فلا یکون فرض التרכیب من حروف
 البجاء کما لا یغنی ۱۱ منہ رحمہ اللہ ۱۲ کما قل الشارح ودرسد علی لیس ہنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفرد اکان او مرکباً بل بازاء مفہوم کلی ۱۳
 منہ رحمہ اللہ تعالیٰ ۱۴ قد ذكرت الاشکال اربعاً المفرد للفظ بازانہ والثانی التفرید جزوا کما ۱۵ اللهم اغفر لی ولوالدی وللمؤمنین
 یوم یقوم المحاب ۱۶ کتبہ ایتقر الخذ متری لیطلبہ علم الیدین یقیب احمد الیدو بندی الغریب الیوبد اسمی ۱۷
 ۱۸

قوله فان قلت هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الربعة الى اللفاظ مخصوصة او مركبة فليس
 ههنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة قلت هذا الجواب مبني على مذهب
 المتقدمين وعندهم للوضوح والموضوع له كلاهما ملحوظان بعمومه في امثال الضمائر وما ذكر
 من الاعتراض بان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فمبني على مذهب المتأخرين
 وابن هذا من ذاك قوله الى اللفاظ مخصوصة او مركبة فان قلت كان الظاهر ان يقول الى اللفاظ
 مخصوصة مفردة كانت او مركبة كما في بعض نسخ هذا الشرح ليصح التقابل اذ لا تقابل بين
 الالفاظ المخصوصة والمركبة قلت ان النقص الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة
 النقص الالفاظ من حيث انها اللفاظ من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال مخصوصة بخلاف
 الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد لمعتبر في مادة النقص الالفاظ للمركبة فلذا جعل المركبة في
 مقابلة المخصوصة فيما وقع في بعض النسخ هكذا الى اللفاظ مخصوصة مفردة كانت كما هو مادة
 النقص الاول او مركبة كما هو مادة النقص الاول هي الالفاظ المخصوصة المشخصة من غير نظر
 الى افرادها وتركيبها والمعتبر في مادة النقص الثاني هي الالفاظ للمركبة فقط لان الاعتراض الثاني
 انما يورد على قيد الافراد فقط كما عرفت فانهم قوله وهو اما مجرور الى فان قلت ان مفردا
 لا يخلو اما مقروبا بالكسر او المفتحا والضم فاي منها يراى لا يصح الاخر فكيف يصح التردد بقوله
 وهو اما مجرور او مفتوح او منصوب قلت ضمير هو راجع الى نفس المفرد من حيث هو مفرد
 مع قطع النظر عن الاعرابات الثلاثة فان قلت كلام الشارح لشعربان جعل المفرد صفة
 للمعنى اولى من جعل المفرد صفة للفظ لتقدم مبيانا مع ان المشهور في اصطلاح المنطقين وبعض
 النحويين ان المفرد والمركب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى
 قلت جعل المفرد والمركب من صفات اللفظ في المشهور ليعارضه قرب المفرد بالموصوف اي بالضم
 واذا عارضنا قاطبة اصطلاح بعض النحويين الاخرين بلا معارض مرجح الجانب المعنى
 فجعل المفرد صفة للمعنى فان قلت ذكر المفرد بعد المعنى مستدرك لان المعنى صيغة المفرد وهو
 لا يدل الا على الواحد كرجل لا يدل الا على الرجل الواحد لا على الرجلين قلت المعنى مصدر
 من معنى يعنى والمصدر يقع على القليل والكثير فان قلت لم يبق المعنى على المعنى المصدر
 بل نقل الى المفعول كما مر قلت وان لم يبق على المعنى المصدر لكن صيغة المصدر باقية فيه
 وهي كافية لارادة ما ذكرنا وهو الاطلاق على القليل والكثير او نقول ذكر المفرد بعد المعنى
 تصريح بما علم ضمنا قوله وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فان قلت لم عدل الشارح عن
 تعريف الشارح الهندى حيث قال وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه قلت انما
 عدل عنه لتلا يلزم المعنى للمعنى فان الضمير في معناه يرجع الى كلمته ما وعبارة عن المعنى
 فان قلت فليكن اضافة المعنى الى الضمير بيانية في عبارة الهندى فلا يلزم المعنى للمعنى قلت

في الثاني فقد سمي مهورا بلينا اذا اعتبر في مادة النقص

انها خلاف المتبادر لان المتبادر من الاضافة هو الاضافة اللامية لكثرة استعمالها وحمل الالفاظ على المعاني المتبادرة ولجب خصوصاً في التعريفات فان قلت سلماً ان الاضافة لامية لكن لا نسلم انه لا يكون للمعنى معنى لان النقوش موضوعة للالفاظ ففى معنى النقوش والالفاظ موضوعة للمعاني ايضاً فيكون للمعنى معنى قلت مرادنا بقولنا ليس للمعنى معنى اى ليس معنى الالفاظ معنى والنقوش ليست من الالفاظ بل من الدوال الاربعة فان قلت هذا منقوض بالضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة ففى معنى الضمائر ولهذا الالفاظ ايضاً معنى فيلزم ان يكون معنى الالفاظ معنى مثلاً ضمير هو راجع الى زيد فهو معنى الضمير ولزيد ايضاً معنى فيلزم معنى اللفظ معنى قلت مرادنا بقولنا يلزم ان يكون معنى الالفاظ معنى اى يلزم ان يكون لكل معنى الالفاظ معنى لانه موضع التعريف فلا بد فيه من الشمول وهو باطل لتخلفه في كثير من المواضع اذ معنى ضرب يضرب معنى وليس له معنى كما لا يخفى او نقول لا نسلم ان الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة موضوعة لمفهوم كلى كما ذهب اليه المتقدمين واما عند المتأخرين فالضمائر وامثالها وان كانت موضوعة للمجزيات المخصوصة لكن مرادنا بقولنا ليس معنى الالفاظ معنى اى فى المواضع الاتفاقية والضمائر وامثالها من المواضع الاختلافية فان قلت هذا التعريف سالبته وهى لا تقتضى وجود الموضوع فيجوز ان يكون عدم دلالة جزء اللفظ على جزء معنى المعنى باعتبار ان لا يكون للمعنى معنى قلت فحينئذ لا يكون التعريف مانعاً لصدقه على المعنى المركب لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معنى المعنى باعتبار ان لا يكون للمعنى المركب معنى ايضاً كما للمعنى المفرد فم لا يكون التعريف مانعاً قوله رقيه انه يوهم ان الغرض منه الاعتراض على جعل المفرد صفة للمعنى وحاصله ان جعل المفرد صفة للمعنى باطل لانه يوهم منه ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل الوضع بمنزلة قاعدة مشهورة وهى انه اذا نسب الفعل او شبهه الى شئ متصف بصفة اخرى فلا بد ان يكون ذلك الشئ متصفاً بتلك الصفة قبل النسبة الى ذلك الشئ كما اذا قلت ضربت زيداً قائماً فلا بد ان يكون زيداً متصفاً بالقيام قبل نسبة الضرب اليه وليس الامر كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد الوضع لان الافراد والتركيب يكونان بالدلالة وعدمها وهما لا يكونان الا بعد الوضع قوله فينبغى ان يرتكب فيه تجوز هذه الاشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور وحاصله ان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب مجاز بطريق المشاركة اى باعتبار ما يقول اليه كما فى قوله عليه السلام من قتل قتيلاً فله سلبه وفى كل واحد من السوالين الجواب محض اما فى الاعتراض فلان هذا الاعتراض وارد على اليقين بسبب قاعدة مذكورة فلم قال شارح يتوهم واما فى الجواب فلان ارتكاب المجاز ضرورى ههنا فلم قال شارح فينبغى اجيب عن الاول انه انما قال يوهم لان جواب هذا الاعتراض ظاهر واذ كان كذلك كان الاعتراض ضعيفاً فلذا قال يوهم وعن... الثانى انه قال فينبغى اشارة الى انه له جواب خائب يقال

وضع لمعنی مفرد باعتبار هذا الوضع فلا شك ان حينئذ فالقيل اخذ المجاز في التعريف غير جائز فلم ارتكب ههنا قلنا هذا اذا لم يكن القرينة الواضحة موجودة وههنا موجودة وهي ان من البين ان الافراد والتركيب انما يكون بعد الوضع قوله كما يرتكب جواب سوال وهو ان ارتكاب المجاز خلاف الظاهر فلا بد من شاهد في كلام فصيح فاجاب الشارح بما ترى كما يرتكب الخ محصل الجواب ان الشاهد موجود في كلام فصيح وهو قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلًا ظله سلبه اي ثوبه وسلاحه فان النبي عليه الصلوة والسلام حكم بالقتل باعتبار ما يؤول اليه لان الكفار يقرءون الى الموت لان الصحابة رض غالبون والكفار مغلوبون والصفوف قائمة فكذا حكم ههنا بالافراد لانه متى تحقق الوضع فما لفر يتصف المعنى بالافراد والتركيب لانه ان لا جزء لفظه على جزئه مفرد والافراد كقوله او مرفوع على انه صفة اللفظ فان قلت ان لرفعه احتمال اخر وهو ان يكون خبر مبتدا محذوف اي هو مفرد فلم يلتفت الشارح الى هذا التوجيه قلت انما لم يلتفت الى هذا التوجيه لاستلزامه الحذف في التعريف فان قلت لا يهم ان يكون المفرد صفة لللفظ لان المعنى قريب اليه والعدول من القريب الى البعيد خلاف الظاهر قلت كما ان القرينة المرجحة موجودة في جانب المعنى وهي القرب كذا في جانب اللفظ وهي ان الافراد والتركيب او لا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى فان قلت لا يجوز ان يكون المفرد صفة لللفظ من وجه اخر وهو وجود الفاصل بينهما اعني وضع لمعنى ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لان الاصل في الصفة ان يكون في جنب الموصوف قلت الفصل بينهما لا يجوز بالاجنبى والفصل ههنا ليس بالاجنبى لان قوله وضع صفة الاول للفظ وقوله لمعنى متعلق بوضع وقوله مفرد صفة ثانية له فلا يلزم الفصل بينهما بالاجنبى قوله ومعناه ج ما لا يدل جزئه على جزء معناه فان قلت هذا التعريف ليس بجامع لانه خرج عنه همزة الاستفهام لانه ليس له جزء حتى لا يدل جزء على جزء معناه قلت ما لا يدل لجزئه على جزء معناه سائلة وهي لا تقتضى وجود الموضوع فان قلت هذا التعريف لا يكون جامعاً من وجه اخر وهو انه لا يصدق على ما لا دلالة لجزئه على جزء معناه لان الزام يدل على السبعة والياء على العشرة والدا ل على اربعة مع انه لفظ مفرد قلت التعريف بناء على قانون العرب وما ذكرته على قانون الحساب فان قلت التعريف لا يكون جامعاً من وجه اخر وهو انه لا يصدق على عبد الله علما لانه يدل لجزئه على جزء معناه لان العبد يدل على الجودية والله يدل على الالهية مع انه لفظ مفرد قلت المراد عن ذلك هي الدلالة على جزء المعنى المراد وهي العلية ولا شك ان جزء عبد الله لا يدل على جزء المعنى العلية وهو الحيوان الناطق مع هذا الشخص

سواء لان لعبد احد فرعين احدهما صفات والثاني الصفات اليه لكل واحد منهما معنى كما لا يخفى ۱۱ نقيب احمد غفر له ۱۲

الشخص مع انه لفظ مفرد قلت لاشك ان جزؤه يدل على جزء المعنى المراد وهي العلمية لكن
 للمعنى العلمي اجزاء ثلاثة احدها الحيوان والثاني الناطق والثالث مع هذا الشخص والمقصود
 فيها هو الجزء الاخير فالحيوان الناطق يدل على الجزئين الاولين ولا يدل على الجزء المقصود الذي هو
 الشخص فان قلت التعريف لا يكون جامعاً من وجه آخر وهو انه لا يصدق على الحيوان
 الناطق مع هذا الشخص اذا جعل المجموع علماً لان مجموع اجزائه يدل على مجموع اجزائه
 للمعنى المقصود من المعنى العلمي اعني الحيوان الناطق مع هذا الشخص مع انه لفظ مفرد
 قلت علمية المجموع باطل لانه يجب ان يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة ولا نظيره في كلامهم
 فان قلت التعريف لا يكون جامعاً من وجه آخر وهو انه لا يصدق على الناطق مع هذا
 الشخص اذا جعل علماً بدون لفظ الحيوان لانه يدل مجموع اجزائه على مجموع اجزاء المعنى
 المقصود من المعنى العلمي ولا يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة مع انه لفظ مفرد قلت هذا ايضا
 زائدة على الكلمتين لان الناطق كلمة وهذا كلمة والشخص كلمة اخرى فان قلت التعريف لا يكون
 جامعاً من وجه آخر وهو انه لا يصدق على هذا الشخص اذا جعل علماً لانه يدل مجموع
 اجزائه على مجموع اجزاء المعنى العلمي ولا يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة بل كلمتين
 مع انه لفظ مفرد قلت هذا ايضا زائدة على الكلمتين لان الشخص كلمة وهاء التنبيه
 كلمة وذا كلمة من الاسماء الاشارة والحق ان يقال في الجواب من الاشكالين الاخرين
 بانه ليس مجموع اجزاء هذين اللفظين يدل على مجموع اجزاء المعنى العلمي اعني الحيوان
 الناطق مع هذا الشخص لانه ليس في مجموع اجزاء اللفظ الاول لفظ الحيوان حتى يدل على الحيوان
 الذي هو جزء المعنى العلمي وليس في مجموع اجزاء اللفظ الثاني لفظ الحيوان الناطق حتى يدل
 على الحيوان الناطق الذي هو جزء المعنى العلمي كما لا يخفى على ذوي الافهام فان قلت
 التعريف لا يكون جامعاً من وجه آخر لانه خرج منه الفعل فانه اي الفعل يدل كل يومه على
 الحدث وبهية على الزمان قلت ان المراد من عدم دلالة جزئه على جزء معناه المرتب
 في السمع وههنا ليس كذلك بل يقع في السمع معاً لا يخفى قوله ولا بد من بيان نكتة هذا
 اعتراض على المصنف على تقدير جعل المفرد صفة اللفظ وحاصله انه لما جعل المفرد صفة للفظ
 فما النكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخرى مفرداً قوله وكان النكتة فيه
 تقديم الوضع على الافراد هذا جواب عن الاعتراض المذكور ومحصل الجواب ان النكتة في ايراد
 احد الوصفين جملة فعلية والاخرى مفرداً هي التنبية على تقديم الوضع على الافراد فان قلت
 كلمة كان للشك وهذه النكتة ثابتة على الجرم واليقين قلت انما اورد كلمة كان اشارة
 الى ان له اجوبة اخرى مذكورة في المطولات فان قلت كما انه لا يدل من بيان نكتة في
 ايراد احد الوصفين جملة والاخر مفرداً كذلك لا يدل من بيان نكتة في تقديم الصفة

الجملة على الصفة المفرد فلم لم يتعرض الشارح رحمه اليها **قلت** التنبيه المذكور نكتة مشتركة بينهما كما تشعر به عبارة عبد الغفور حيث قاله وكانه النكتة في تقدم الصفة الجملة على الصفة المفرد قوله ولهذا الى بصيغة الماضي جواب سوال وهو ان التنبيه المذكور من اجل شئ يفهم يحصل الجواب ان التنبيه المذكور يفهم من ايراد صيغة الماضي **فان قلت** ان صيغة الماضي تدل على التقدم الزماني والمقصود ههنا هو التقدم الرتبي **قلت** التقدم الزماني ههنا مستعار للتقدم الرتبي **فان قلت** ان صيغة الماضي وان دل على التقدم الزماني لكنه مهجور في التعريفات فكيف يستعار للتقدم الرتبي **قلت** ان الزمان وان كان غير مقص في التعريف لكن اللفظ يدل عليه فاستعير للتقدم الرتبي **فان قلت** فلم لم يورد شئ هو يدل على التقدم الرتبي بالذات حتى لا يحتاج الى الاستعارة **قلت** التنبيه المذكور كما يحصل بايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفعولاً لكن الاول ماض والثاني مضارع بان يقال الكلمة لفظ وضع ... لمعنى مفعول **قلت** ان الفعل صل في العمل ولما كان معمول الصفة الاولى متعدد احدى الضمير المستكن في وضع الراجح الى اللفظ والاخر قوله لمعنى واختير فيه صيغة الفعل والوصف الثاني ليس بهذه المثابة مع ان الاصل في الصفة الافراد فافترده وفيه بحث وهو انه يمكن ايراد الصفة الاولى على وجه لا يكون له معمول متعدد بان يقال الكلمة لفظ موضوع المعنى مفرد فيكون المعنى مضافاً اليه والعامل فيه حرف الجر المقدر ولا يكون المضاف عاملاً في المضاف اليه عند المصنف **قوله** واما نصبه وان لم يساعده رسم **فان قلت** فاذا لم يساعده رسم الخط فلا معنى لا يراد النصب والضم ما الوجه للنصب انه لم يكتب الرسم والضم ما الوجه للشارح انه غير الاسلوب لانه قال سابقاً وهو اما مجرور واما مرفوع وقال ههنا واما نصبه ولم يقل واما منصوب **اجيب** عن الاول ان معناه وان لم يساعده رسم الخط في المشهور واما في غير المشهور فلا يلزم رسم الخط بالالف في اخر المنقول كما هو مذهب المتأخرين والمصنف منهم وعن الثاني انه انما لم يكتب الرسم ليذهب ذهنه الى كل مذهب ممكن فانه لو كتب الالف في اخره لا يخص الاعراب بالنصب وزال الاحتياج الاولين او نقل انما يكتب الالف في اخر المنصوباً للقطعية والنصب في اخر المفعول احتجالي لانه

ماشيه تعلقه به من انما لما كان معمول الصفة الاولى متعدد احدى الضمير المستكن في الراجح الى اللفظ والثاني قوله لمعنى فاختير فيه صيغة الفعل الذي هو الاصل في العمل والوصف الثاني ليس بهذه المثابة اذ ليس له معمول متعدد مع ان الاصل في الصفة الافراد فافترده **ماشيه** في قوله كما يشعر به عبارة آه حيث قال اوه اعلم ان ما ذكره الفاضل الباسولي ليس عبارة عبد الغفور بل عبارة غيره وكان النكتة ايضا في تقديم الوضع على الافراد المذمومة المذكورة المحشة بالباسولي حاصل عبارة الغفور واسد اعلم **ماشيه** قوله ولا يكون المضاف اقول هذا بناء على مذهب الجمهور وعندهم للمضاف عامل في المضاف اليه فيسلم حينئذ ايضا تعدر معمول فلا بد من قوة العامل فهو

ماشيه تعلقه به

نيران حرم حق برسی باد

چه کاتب را با محمدی کند یاد

ولجر الیہ وعن الثالث انه انما غیر الاسلوب عن السابق لانہ یخالف رسم الخط الشرط
 فنبہ علیہ بتغیر الاسلوب قوله فعلى انه حال من المستکن فی وضع فان قلت
 الحال ما یبیین هیئۃ الفاعل او المفعول بہ والضمیر المستکن فی وضع لیس بواحد منهما بل
 مفعول لم یم قلت انه فاعل حکى عند المصنف وفاعل حقیقۃ عند من المفضل فان قلت
 لا یمیز الحال من الضمیر المستکن فی وضع من وجه اخر وهو ان الحال یجب ان یکون جنباً للحال
 لئلا یلبس بغيره قلت انما یجب ذلك اذ المرکن قرینۃ علی تعین ذی الحال وھما القرینۃ قائمۃ
 علی تعین ذی الحال وهو ان الافراد والتركيب اولاً وبالذات من صفات اللفظ وثانیاً وبالمرکز
 من صفات المعنی قوله او من المعنی فان قلت لا یمیز ان یکون المفرد حالاً من المعنی لقول
 الشرط لان شرحها ان تكون الحال نكرة وصاحبها معروفة او نكرة مخصصة والمعنی لیس بواحد منها
 بل نكرة مخصصة قلت ان الشارح ہنا ذہب الی مذهب بعض النجوتیین فانہم جوزوا الحال
 عن النكرة المخصصة قوله فانه مفعول بہ بواسطة اللام جواب سوال وهو انه لا یمیز الحال من المعنی
 لان الحال ما یبیین ہیئۃ الفاعل او المفعول بہ والمعنی لیس بواحد منها ومحصل الجواب ان
 المفعول علی نوعین احدهما للفعل المتعدي والاخر للفعل اللازمی فمفعول الاول یکون
 بلا واسطۃ حرف الجر ومفعول الثاني یکون بواسطة حرف الجر فان قلت ان وضع
 فعل متعد فینبغی ان یکون مفعولہ بلا واسطۃ حرف الجر قلت انه متعدد بالنسبۃ الی المفعول
 الاول ولازم بالنسبۃ الی الثاني فقوله وقوله لمعنی مفعولہ الثاني لان مفعولہ الاول هو الضمیر
 المستکن فی وضع الذي صار مفعول لم یم فاعلہ فان قلت ان ذی الحال اذا کان
 نكرة وجب تقدم الحال علیہ كما فی قولہم جاءنی راكباً رجل وھنا لم یوجد قلت
 ہذا اذا لم یکن ذی الحال محجوراً وأحرف الجر او الاضافة وھنا محجور وجر حرف الجر وهو اللام
 فان قلت لا نسلم ان ذی الحال اذا کان محجوراً لا یقدم الحال علیہ بل یقدم كما فی قوله تعالى
 وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ فان قوله كافة حالہ عن الناس ومقدم علیہ قلت لا نسلم
 انه حال عن الناس بل هو حال عن الضمیر المنصوب فی ارسلناک وهو کاف والتاء فی کافة
 للسبب لا للتانیث فلا یرد انه اذا کان حالاً من الکاف فی فانت المطابقة بین الحال وذیہا فی
 التذکیر والتانیث معاً انه واجب بینہما عندهم فان قلت ان الشرط فی الحال ان یکون
 عامل الحال وذی الحال واحداً وھنا لیس كذلك لان عامل الحال الفعل وعامل ذی الحال
 هو حرف الجر فلا یوجد الاتحاد بین عامل الحال وذی الحال قلت انه مفعول الفعل بواسطة
 اللام ای اللام واسطۃ فی کونه مفعولاً فأتحد عامل الحال وعامل ذی الحال قوله ووجه صحۃ
 ای وجه صحۃ وقوع المفرد حالاً وھذا جواب سوال وهو ان الشرط فی الحال ان یکون ذی الحال
 ای ذی الحال متحداً وھنا لم یوجد

وہذا جواب سوال
 انما یجب ان یکون
 ذی الحال متحداً
 مع عامل الحال
 لان عامل الحال
 هو حرف الجر
 فلا یوجد الاتحاد
 بین عامل الحال
 وذی الحال

وہنا لم یوجد
 ذی الحال متحداً
 مع عامل الحال
 لان عامل الحال
 هو حرف الجر
 فلا یوجد الاتحاد
 بین عامل الحال
 وذی الحال

لان الوضع مقدم على الافراد والتركيب كما مر سابقا تحصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان لان الوضع علة الافراد والعلّة وان كان مقدما على العلول بالذات لكنه مقارن له بحسب الزمان الا ترى ان حركة اليد علة لحركة المفتاح مع ان زمانها واحد **قوله** وهذا القدر كاف لصحة الحالة **فان قلت** الكفاية تدل على ان الشرط زائد عليه مع انه ليس كذلك لان الشرط هو الاقتران بحسب الزمان فقط **قلت** ان قوله كان بمعنى محقق او بمعنى شرط فلا اشكال حينئذ كما لا يخفى اعلم ان التقديم بحسب الاستقرار على ستة اقسام الاول تقدم ذاتي وهو الذي يكون المتأخر محتاجا في التأثير الى المقدم بان يكون علة له كتقدم الوضع على الافراد كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح والثاني تقدم طبعي وهو الذي يكون المتأخر محتاجا الى المتقدم واكن لا يكون علة له كتقدم الواحد على الاثنين والثالث تقدم رتبي وهو الذي يكون المتأخر اعلى درجة من المتقدم كتقدم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام والرابع تقدم زماني وهو الذي يكون زمان وجود الآخر متقدما على زمان وجود الآخر كتقدم الاب على الابن والخامس تقدم مكاني كتقدم الامام على المأموم اى المقتد والسادس تقدم وضعي وهو الذي ذكره الشكلم بان يكون احدهما مقدما على ذكر الآخر باى وجه كان كتقدم البسملة على التحييد والتحييد على الكتاب وغيرها مما دلت في كتب المختبرات **قوله** وقيد الافراد لاخراج المراد **فان قلت** اخراج المركبات بقيد الافراد لا يصح لانها خرجت بقيد الوضع لان الواضع لم يوضع الا للمفرد لان التركيب انما يكون بالاستعمال بعد الوضع **قلت** انها وان لم يكن فيها وضع بالذات لكن الوضع فيها موجود باعتبار الاجزاء **اول قول** ان المركبات وان لم يكن فيها وضع شخصي لكن الوضع النومي موجود فيها كما مر **قوله** فيخرج به مثل الخ جواب سوال وهو ان تعريف الكلمة لم يكن جامعا ولا مانعا اما الاول فلان الرجل وقائمة مثلا كلمة لا نأوجدنا فيها امارات الكلمة وهو كونه معربا باعرابا واما الثاني فلان عبد الله علما مركبا لا نأوجدنا فيها امارات المركب وهو كونه معربا باعرابا بين واما الاول فلان لفظة واحدة مع انه لم يتناول له تعريف الكلمة لان المأخوذ في تعريف الكلمة معنى مفرد ومثل الرجل موضوع لمعنيين لان اللام دال على التعريف والرجل دال على معناه واما الثاني فلان عبد الله علما مركبا لا نأوجدنا فيها امارات المركب وهو كونه معربا باعرابا بين واما الاول فلان لفظة واحدة مع انه لم يتناول له تعريف الكلمة لان المأخوذ في تعريف الكلمة معنى مفرد ومثل الرجل موضوع لمعنيين لان اللام دال على التعريف والرجل دال على معناه واما الثاني فلان عبد الله علما مركبا لا نأوجدنا فيها امارات المركب وهو كونه معربا باعرابا بين واما الاول فلان لفظة واحدة مع انه لم يتناول له تعريف الكلمة لان المأخوذ في تعريف الكلمة معنى مفرد ومثل الرجل موضوع لمعنيين لان اللام دال على التعريف والرجل دال على معناه واما الثاني فلان عبد الله علما مركبا لا نأوجدنا فيها امارات المركب وهو كونه معربا باعرابا بين

مثل الرجل

في الوضع السابق قبل العليّة

لم يهاليه ان انطق بهذه الشخص

لا على الرجل والا لقا قوله وامثالها **بحث** من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال وامثالها لا
 المذكور شيئا ن قائمة وبصري والثاني ما الباعث على الشارح انه ذكر قوله وامثالها ولم يعطف
 قائمة على الرجل حتى دخلت تحت مثل الذي دخل على الرجل **اجيب** عن الاول انه لما كانا
 متحدين في الحكم اكتفى بذكر امثال قائمة فلذا قال وامثالها **ولقول** ان الضمير راجع اليهما
 لكن لما اتحد حكمهما صار كأنهما شئ واحد فلذا قال وامثالها ولم يقل وامثالها وعن الثاني انه انما لم
 يدخلها تحت مثل واحد اشارة الى انها توعدان متبائنان فان اللام من جروون المعاني التافا قالاما
 تاء التانيث وبياء النسبة فقد ذهب جماعة من النحويين الى انها من جروون المعاني وذهبت جماعة اخرى
 الى انها من حروف الباء لان تاء التانيث في قائمة لما جرى الاعراب عليها صارت كأنها خرجت
 من المعنى وصارت كالجزء من الكلمة كاليم في قائم بخلاف اللام فانها لا تخرج عن اعتبار بيت
فان قلت ان التاء لما كانت من حروف الباء في فنن اين ثبت التانيث في ضاربه مثلا
قلت الدال على التانيث هو مجموع الصيغة لا التاء فقط **فان قلت** لما كان الدال على
 التانيث مجموع الصيغة فلم نسب التانيث الى التاء فقط **قلت** انما نسب التانيث الى التاء
 لانه لما كانت تلك الدلالة زيادة التاء لنسب التانيث اليها كما نسب الطلب الى سين الاستقبال
قوله واعرب باعراب واحد **فان قلت** يعلم منه انه لو اتفق الامتزاج اعرب باعرابين وليس
 الامر كذلك بل احدهما معرب والاخر مبني **قلت** معنى قوله اعرب باعرابين اي كيف
 بكيفيتين **فان قلت** انه منقوض بقائمة لانها في حال الامتزاج ايض كيف بكيفيتين
 كما كان قبل الامتزاج لان التاء جرى عليها الاعراب وما قبل التاء مبني على التعم **قلت**
 المراد منه عدم بقائه على الحال الاول لان الاول بحال عدم الامتزاج اعرب قائم وانعكس الامر
 في حال الامتزاج **فان قلت** هذا منقوض بقوله الرجل لانه باق على الحال الاول في حال
 الامتزاج ايض **قلت** اعتبار الحال الاول باعتبار بعض الافراد والنسبة الى الكل مجاز قول
 مع انه معرب باعرابين **فان قلت** ما توجيه الاعرابين لكلمته ولحقه والحال ان تعدد
 الاعراب ليس لا لتعدد المقضى ولا تعدد للمقتضى في كلمة واحدة في الاطلاق **قلت**
 قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان او قول
 انه ليس لعبد الله عليا الاعراب واحد وهو في دال عبد الله واما كسرة الله فبناء على الحكاية
 لانه كان قبل العلمته مضافا اليه كما في تابطشرا فالتفت ان عبد الله ليس الا كلمة واحدة
 فالدال في عبد الله في وسط الكلمة فنن اين يجري الاعراب عليها **قلت** ان الاجراء عليه للضرورة لانه
 كان الاخر مشغولا بالحركة الحكائية والاول فادغم في الجزء الخالي كما ظر اعرب ما بعد غير في الاستثناء
 في الغير **فان قلت** هذا مخالف لما قاله الشارح لانه يقول معرب باعرابين وانت تقول باعراب
قلت معنى قول الشارح رحمة الله عليه انه كيف بكيفيتين لمقابلة السابق

قوله ولا يخفى على الفطن العارف الخ اشارة الى الاعتراض على صا الكافية والمفصل حاصله ان
 في عبادة الكافية خلل من وجهين احدهما دخول عبد الله والاخر خروج مثل قائمته ولصري
 والاسبغ لغرض علم النحو الامر بالعكس لان فيه اجمال جانب اللفظ كانه في اللفظ كلمتان الا ترى
 انه كيف بكيفيتين وميل الى جانب المعنى وهو مخالف لغرض النحوى وحاصل الثاني ان في
 عبادة المفصل خلل من وجه واحد وهو خروج قائمته ولصري وفيه ايضا ميل الى جانب المعنى
 اجيب عن الاول انما جعل الامر كذلك تنبيها على ان رعاية المعنى ليس بمتروك في النحوى
 بالكليته والالتوهم ان مجتبه عن الالفاظ المهمة ايضا ومن الثاني ان عبادة المفصل النسب
 لان فيها رعاية اللفظ والمعنى جميعا لانه لما خرج مثل عبد الله عمل باللفظ ولما خرج مثل
 قائمته عمل بالمعنى **فان قلت** لما كان عبارة النسب لا يعجز عدول المعنى عن عبارته
قلت ان في عبادة المفصل انما عمل باللفظ والمعنى بالنظر البادى وامام النظر الدقيق فلم
 يعمل بواحد منهما لانه لما خرج مثل عبد الله لم يعمل بالمعنى ولما خرج مثل قائمته لم يعمل
 باللفظ **قوله** لو كان الامر بالعكس كان النسب **فان قلت** هذا انما يستقيم في مثل
 قائمته ولصري لا في مثل الرجل فان الجزء الاول منه مبنى على حاله والجزء الثاني معرب كما هو المثل
 لانه كيف بكيفيتين مثل عبد الله فالحكم بانعكاس الامر في جميع ما ذكر ليس على ما ينبغي **قلت**
 ان النسبة الى الجيم مجاز باعتبار الاكثرية **قوله** فانه لا يقال له لفظة واحدة **فان قلت** انه
 ان اريد باللفظة ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهيئة الاستفهام لم يدخل في التعريف الانا دارة من
 الكلمات وان اريد ماله نوع وحدة لم يخرج من التعريف مثل عبد الله علما لانه واحد بنوع الوحدة
 وهو المعنى العليم وان اريد خصوص الوحدة بان يعرب باعراب واحد فلا يدل اللفظ عليه **قلت**
 المراد بالوحدة العرفية عند ارباب اللسان فانه لا يقال لمثل عبد الله لفظة ويقال لمثل زيد لفظة
اول قول اللفظة للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة اى لا يجوز فيه الوقف فلا يزد شئ **فان قلت**
 لاشية في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به دفعة من غير الوقف **قلت**
 المراد بالمرّة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين اى فيه لحاظ دفعتين فعبد الله وان
 جوب التكلم به دفعة واحدة بلحاظ العلية لكن يجوز فيه التكلم دفعتين بلحاظ الاضافة فوجد
 فيه ما يتكلم به مرتين **قوله** ولقى مثل الرجل وقائمته داخل فيه **فان قلت** ان البقاء
 يقتضى سبق الدخول ولا دخول فيما سبق على اللفظة **قلت** انه مسامحة معناه ان اللفظة
 شاملة له **فان قلت** ان الشمول ايضا غير صحيح لان قائمته ولصري ليس لفظة حقيقة
 بل عتبارى باعتبار شدة الامتزاج **قلت** المراد من اللفظة اعم من الحقيقة والمجازى **قوله**
 ولولم يخرج به بتركه النسب **فان قلت** لو ترك المفرد في تعريفه فلا يخرج المركبات
 عن تعريفه مثل ضربوا وضربوا **قلت** انها خارجة عن التعريف لقوله لفظة واحدة

فان قلت فليكن المراد من قوله مفرد اعم من ان يكون حقيقة او مجازا فاخراج صاحب
المفصل مثل قائمة بقيد المفرد ليس على ما ينبغي وايضا ان قول الشارح لو لم يخرج بتركه
الخ ليس على ما ينبغي قلت لا فائدة من بقيد الافراد مع تعميمه عن الحقيقة والحكمة فان
قلت فليكن المراد بالمفرد ما يقابل الجملة فخرج مثل ضربا وضربوا ودخل مثل قائمة وخرج
فاخراج صاحب المفصل مثل قائمة بقيد الافراد وقول الشارح رح لو لم يخرج بتركه الخ ليس
على ما ينبغي قلت هذا غير متبادر من العبارة وحمل اللفاظ على المعاني للتبادر واجب
في التعريفات فان قلت لو ترك لفظ المفرد فلا يخرج الامر نحو ضرب لانه داخل في
لفظة واحد قلت لا يدخل الامر في لفظة لان المنوي لما اسند الفعل فصار كأنه مفعول
فخرج بقوله لفظة قوله واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الخ جواب سوالين احدهما ان
الكافية ملخوذة من المفصل وصاحب المفصل اخذ الدلالة في تعريف الكلمة فلم يخرجها
المص رحمه في تعريفها والثاني ان الدلالة اما ان تكون معتبرة في تعريف الكلمة اولا فان كان
الاول فيلزم ان يكون تعريف المص رحمه قاصرا لعدم اعتبارها في تعريفه وان كان الثاني فذكر
في تعريف صاحب المفصل لغو فاجاب الشارح عنهما بقوله واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة
فحصل الجواب ان الدلالة معتبرة في تعريف الكلمة لكن المص رحمه اكتفى بالزوم فان قلت لا سيما
ان الوضع يستلزم الدلالة لما مر ان الوضع يستلزم حدود الجاء مع انه لا دلالة لها على العا
قلت المراد ان الوضع للمعنى يستلزم الدلالة يعني ان البلام في الوضع للمعنى قوله لان
الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فان قلت فليعني هذا يثبت الاتحاد بين
الدلالة والوضع فكيف يثبت الزوم بينهما قلت الاتحاد ممنوع لان المأخوذ في تعريف الوضع
هو التخصص دون الفهم مطلقا قوله لكن الدلالة لا تستلزم الوضع جواب سوال وهو
كما ان الوضع يستلزم الدلالة كذلك الدلالة تستلزم الوضع فذكر الوضع بعد الدلالة
في تعريف المفصل مستدرك محصل الجواب ليس بينهما لزوم مساوات بل بينهما لزوم اعم
لان الدلالة اعم من الوضع فلا تستلزم الوضع لا مكان ان تكون بالعقل او بالطبع فان
قلت ان الدلالة وان لم تستلزم الوضع لكن في تعريف المفصل شيء اخر يستلزم الوضع و
هو قوله مفرد لان الافراد والتركيب فرع الوضع كما مر فذكر الوضع بعده مستدرك قلت
دلالة قوله مفرد على الوضع بطريق الاستلزام وهي مجورة في التعريفات فان قلت
ان دلالة الوضع على الدلالة ايضا التزامية ومجورة في التعريفات فلم اكتفى صاحب الكافية
عن الدلالة بالوضع قلت ان الدلالة الالتزامية على نوعين احدها غير معتبر
كدلالة المفرد على الوضع لانه دلالة الفرع على الاصل لان الافراد فرع الوضع والاخر معتبر
كدلالة الوضع على الدلالة لان الوضع ليس فرع الدلالة فالمجور في التعريفات

سوال المسولي
ماشيه شرح
ماشيه شرح

هو الاول دون الثاني كما لا يخفى قوله كدلالة لفظ ديز السمع من وراء الجدار على وجود الالفاظ **وهنا بحث** من وجهين احدهما ان ذكر للمهل بلا فائدة لان الدلالة على وجود الالفاظ كما يكون بلفظ ديز كذلك بلفظ زير كما لا يخفى والثاني ان قيد وراء الجدار يكون لغوالان لفظ ديز كما يدل على وجود الالفاظ وراء الجدار كذلك يدل عليه بلا واسطة **اجيب** عن الاول انه اختار اللفظ المهمل ليتضمن الدلالة العقلية ولم يختلط بالدلالة الوضعية وعن الثاني انما قال من وراء الجدار لان عند المشاهدة يكون الدلالة العقلية غير ظاهرة وذلك لانه اذا دل مجموع المشاهدة والعقل على وجود الالفاظ لا يكون الدلالة العقلية ظاهرة لوجود المشاهدة التي هي اقوى من الدلالة العقلية والاضعف ليضمحل عند وجود الاقوى لان العلم اذا حصل بطريق المشاهدة كان بداهيا والبداهي لا يمكن استفادته من النظر **فان قلت** عدم وجود الدلالة العقلية باطل لان العقل علة لوجود علم السامع على وجود السامع فلو لم يكن الدلالة العقلية موجودة مع وجود العلم يلزم تخلف للعلول عن العلة **قلت** المتجمل تخلف العلول عن العلة الشخصية والعلة هنا ثبوتية لان العقل كما يكون علة العلم كذلك المشاهدة علة له **اعلم** ان الدلالة على ثلاثة اقسام وضعية ان كان بسبب جعل المجاعل وطبيعة ان كان بسبب صدور الدال عند عروض حالة مقتضية له وعقلية ان كان لغير ذلك كدلالة الاثر على المثر **قوله** وهي اسم وفعل وحرف **فان قلت** الكلمة لا تجلوا ما موجودة او معدومة فان كان الاول فيكون الكلمة على اربعة اقسام وان كان الثاني فيلزم انقسام للمعدوم الى الوجود **قلت** انها موجودة في الذهن معدومة في الخارج فلا يلزم شئ مما ذكر **فان قلت** ضميرها لا تجلوا ما راجعة الى لفظ الكلمة او الى مفهومها لا سبيل الى الاول لان لفظها اسم بدليل دخول اللام عليها فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى غيره ولا الى الثاني لان مفهومها مذكر لانه تابع للفظ في التذكير **الراجع والمرجع قلت** الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم باعتبار المفهوم او **نقول** ان الضمير راجع الى المفهوم ولا نسلم ان المفهوم مذكر لانه تابع للفظ في التذكير والتانيث فاذا كان لفظ الكلمة مؤنثا فكذلك مفهومها **فان قلت** المفهوم ح وقم محكوما عليه والمحكوم عليه من خواص لاسم فيلزم المحل والمذكور وهو الانقسام الى نفسه والى غيره **قلت** المحكوم عليه في الاصطلاح هو اللفظ المعبر عن ذات العلوم عليه وهو هنا ضمير هو وليس بمقيم **قوله** اي منقمة وهذا جواب سؤالي الاول ان المطابقة بين المبتدأ والخبر من وان لم يكن الخبر مشتقا وهما لم يوجد لان المبتدأ مؤنث والخبر مذكر وهما اسم والثاني ان كلمة من حيث هي ليست باسم لا فعل لا حرف بل هي اعم منكوا احد منها كيف يستقيم الحمل على الثاني

ان الالفاظ في ان الضمير اذا لم يكن المرجع والخبر في غاية التجرد والى معنى لان يقال هو موضع هي او يقال اسم

موضع اسم والرابع ان الجمع مجزئ الجمع كالجعم بلفظ الجمع فعلم منه ان الكلمة هي مجموع هذه الاقسام الثلاثة وليس لامركز ذلك والخامس ان لا يصح حل اسم على قوله هي لانه يلزم حل الخاص على العام وهو باطل والسادس ان قوله هي مبتدأ فخبيره لا يجزئ اما قوله اسم فقط او مجموع قوله اسم وفعل حرف فعل الاول يلزم حل الخاص على العام وعلى الثاني يلزم حل المتعدد على الواحد فاجاب الشارح بقوله اي منقمة الخ محصل الجواب ان قوله هي مبتدأ وخبيره محذوف اي منقمة فحصلت المنقمة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتانيث وكذا حصل رعاية الخبر لان الخبر مونث وكذا لا يلزم حل الخاص على العام لان قوله اسم ليس مجزئ وكذا لا يرد الباقي **فان قلت** من اين علم ان خبره منقمة **قلت** انه علم من ذكر الاقسام وهي اسم وفعل حرف **فان قلت** من اين علم انها من اقسام الكلمة فلتكن حكما من احكامها **قلت** انه علم من باب المصداق لان المصنفين ان يذكروا التقسيم بعد التعريف فعلم انها اقسام وليست بحكم من احكامها ويمكن ان يجاب عن الثالث انه انما عدل عن رعاية الخبر لنكتة وهي الاشارة الى ان الاقسام انما هي للكلمة ولو ذكر الضمير لتوهم انها اقسام اللفظ لا للكلمة مع ان اللفظ غير منحصر فيها **فان قلت** اللفظ للوصف بالوضع لا يكون الا كلمة فتلك النكتة حاصلة على تقدير تذكير الضمير ايضا **قلت** جاز ان يتوهم عود الضمير الى مطلق اللفظ لان المبتدأ اذا كان مذكورا كان المطلق ايضا مذكورا **ويمكن** ان يجاب عن الرابع ان قولهم الواو والجمع لا يريدون ان المعطوف والمعطوف عليه مجتمعان معاني حالة واحدة بل ارادوا انهما مجتمعان في كونهما محكوما عليهما او في كونهما حكيتين او غيرها **قوله** الى هذه الاقسام الثلاثة وهذا جواب سوالين احدهما انه لما كان كلمة هي مبتدأ محذوف والخبر فالاشتغال بقوله اسم وفعل وحرف اشتغال بما لا يعنى والثاني ان التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكلي الى الجزئيات كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والبقرة والثاني تقسيم الكل الى الاجزاء كتقسيم السكبين الى الماء والخل والصل فهذا التقسيم من اي قبيل فاجاب الشارح عنها بقوله الى هذه الاقسام الثلاثة محصل الجواب انه ليس اشتغال بما لا يعنى بل بيان الاقسام ولما اطلق الشارح عليها الاقسام علم انه تقسيم الكلي الى الجزئيات لان اطلاق القسم لا يكون الا على الجزئ **فان قلت** لا بالاقسام لانها لا يخلو اما ان يراد الاقسام الاولى او الاهم من الاولوية والثانوية فاكان الاول هو اثنان واكان الثاني فاربعة الاثنان حصلا من التقسيم الاول والاثنان من الثاني **قلت** ليس المراد الاولوية ولا الثانوية بل المراد الاقسام المختلفة والاختلاف بين القسم الاول من التقسيم الاول وبين القسمين من التقسيم الثاني كما لا يخفى على ذوي الافهام **قوله** ومنعصر فيها جواب سوال

له يعني على تقدير تذكير الضمير ان يكون الاقسام الكلمة لان اللفظ الموصوف بالوضع ليس الا الكلمة ٢٢ منه

٢٣ اي بالنسبة الى ما بعدهما من رحمة الله تعالى عليه ١٢

٢٤ بالنسبة الى ما قبلها من رحمة الله تعالى عليه ١٢

وهو ان الدليل المذكور في عبارة المصنف رحمه لا يخلو اما ان يكون للحصر او للتقسيم لا سبيل
 الى الاول لان دعوى الحصر غير مذكورة في عبارة المصنف فكيف التي يدل عليه ولا الى الثاني
 لان التقسيم ضم قيود مختلفة الى امر مشترك فهو ليس بالالتصوير المحض فلا يحتاج الى الدليل
 وايضا ان اللام في قوله لا هنا جارة وهو مقتضى المتعلق فتعلقه لا يخلو اما من الافعال العامة
 او الخاصة فعلى الاول فسد المعنى وعلى الثاني يثبت الاهتمام في المتعلق يحصل الجواب ان
 الدليل للحصر ودعوى الحصر وان لم يكن مذكورا صريحا لكن مذكورة ضمنا اي منحصرة فيها
 والقراءة عليه انه محل التقسيم والغالب فيه الانحصار وهو يصلح لتعلق الجار والجرور فلا يثبت
 الاهتمام في المتعلق وهنا بحث وهو ان الحصر عبارة عن الامر الدائرين النفي والاثبات ولا
 يكون مجزئا القسم الاخر وهذا التقسيم ليس بدائرين النفي والاثبات فكيف يصح قوله منحصرة فيها
 الحصر غير مستقيم لان الحرف هو ان لا تدل على معنى في نفسه بل تحتاج الى ضم كلمة اخرى مع ان
 العقل يجوز ان تكون كلمة لا تحتاج الى ضم كلمة اخرى في الدلالة على مضاهيل تحتاج الى قرينة
 عقلية او غيرها من الامور العقلية لا الى كلمة اخرى اجيب عن الاول ان قولهم دائرين النفي والاثبات
 اي يصح فيه ان يكون دائرين النفي والاثبات وهناك ذلك لان تقديره وهي لما اسمها وليس باسم
 فاما فعل اوليس بفعل وعن الثاني ان القسم المذكور المفروض داخل في الاسم والفعل فان المراد
 من قوله في نفسه هو ان لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى اليه سواء كان محتاجا الى ضم غير الكلمة من
 الامور العقلية او لا ولكن الواقع انه لا يحتاج الى شئ اصلا ولكن التقسيم لا يدخل الامر العقل
 لا عباس فيه واعلم ان الحصر في اللغة المنع ولهذا سميت القلعة حصارا لانها ممانعة عن غلبة
 العدو وفي الاصطلاح على اربعة اقسام عقلية ان كان الجزم بالاخصار حاصل لا بجزم ملاحظة
 الاقسام من غير استعانة امر اخر كحصر الشئ في الوجود والمعدوم فان من البين ان كل شئ
 اما موجود او معدوم وقطعي ان كان مستفادا من دليل يدل على امتناع ضم اخر كحصر الشئ
 في الواجب والسكن والممتنع فالعقل يجوز قسم اخر من اجتماع الاقسام الثلاثة لكن الدليل
 يبطله وهو اجتماع النقيضين واستقر ان كان حاصل بالتبعية والاستقرار كحصر ابواب التنكر
 المجرد في الستة وجعل ان حصل من ملاحظة التمايز التي اعتبرها القاسم قوله لما كانت موجودة
 جواب سوالين احدهما ان قوله او لا منقسم الى قسمين احدهما لا يدل على معنى في نفسها
 والاخر لا يدل على معنى اصلا فلا يصح قوله الثاني الحرف لان الثاني ليس بحرف من كل
 وجه بل المقسم الاول من الثاني هو الحرف وهو ما لا يدل على معنى في نفسها والثاني ان
 الدلالة غير مذكورة في تعريف الكلمة فايراد الدلالة في الدليل غير صحيح فاجاب السامع
 عن الاول بقوله لما كانت موضوعة بالقسم الذي لا يدل على معنى اصلا خارج عن المقسم لعدم الوضع
 فيها وعن الثاني بقوله والوضع يستلزم الدلالة فتكون الدلالة مذكورة التزاما قوله في جواب سوال

في

في القسم على اربعة اقسام

وهو ان قوله لما كانت موضوعه شرط وقوله اما ان تدل جزمه والجزء لا يكون الا جملة وان تدل بتاويل
 الدلالة مصدق وهو مفرد محصل الجواب ان قوله ان تدل بجزمه للبنداء تقديره في اما ان تدل
فان قلت لما كان قوله ان تدل خبر المبتداء المحذوف وهو قوله في فعله هذا لا يعلم حل قوله
 ان تدل على قوله هي لانه بتاويل المصداق نسبة بين الدال والمدلول وضمير هي راجع الى الكلمة وهي
 طرف النسبة فيلزم حل النسبة على الطرف ودأب اهل **قلت** ان قوله ان تدل خبر مبتداء
 اخذ تقديره اما من صفتها فالمبتداء مع الخبر خبر المبتداء الاول اعني قوله في واليه اشار الثاني
 بقوله اما من صفتها **فان قلت** ان كلمة من بمعنى البعض مضاف الى الصفة مبتداء وقع موقع
 الموضوع والوصف اذا وقع في موضعه اريد منه الذات فلا يعلم حل قوله ان تدل عليه في **قلت**
 هذا فيما اذا وقع ما صدق عليه الوصف في موضعه واما اذا وقع لفظ الصفة في موضعه فلا يراعى
 الذات **فان قلت** الموضوع ليس لفظ الصفة بل لفظ البعض لان من بمعنى البعض **قلت** لفظ
 البعض اذا اضيف الى الشئ له حكم المضاف اليه **فان قلت** الموضوع والمحمول لما كان كلاهما من
 الصفات فلا يعلم حل هذه الجملة على قوله هي لانه يلزم حل الوصف على الذات **قلت** الجملة اذا وقعت
 خبر لا يحمل على المبتداء بل لا بد فيه من عائد فقط بل الحمل في الخبر المفعول وقال البعض ان قول الشارح
 من صفتها جواب سوال وهو ان ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل وها اسمها وان تدل خبرها
 ولا يعلم الحمل في حمل ان تدل على اسم ان لانه يلزم حل الوصف على الذات لكن هذا نظر الباء
 واما بالنظر الدقيق فليس كذلك لان الضمير في لانه اسم ان وخبرها قول الشارح لما كانت موضوعه
 الخ وقوله ان تدل جزاء لقوله لما كانت موضوعه لانه لو لم يكن جزاء للشرط لم يجز ان يكون في قوله
 لاجل ان جزاء الشرط لا يكون الا جملة **فان قلت** ما الوجه للشارح انه عدل في صحة حل ان تدل
 على قوله في من اجوبة الشارح الهندس وغاية التحقيق والوضي حيث قال الهندس معنى قوله في
 اي فخالها او دلالتها وقال صاحب غاية التحقيق ان تدل بتاويل المصداق والمصدق اسم الفاعل
 وقال الوضی ان بمعنى ذودلالة وقال الشارح اما من صفتها **قلت** ان في اجوبتهم خلا

ح اب سوال وهو انه لما كان قوله ان تدل خبر مبتداء محذوف اعني قوله في فعله هذا لا يعلم حل قوله ان تدل على قوله في لان ضمير
 هي راجع الى الكلمة وهي ذات وان تدل بتاويل الدلالة وصف فيلزم حل حرف الوصف على الذات محصل الجواب ان قوله
 ان تدل خبر مبتداء اخر اعني من صفتها فالمبتداء الثاني مع الخبر خبر المبتداء الاول اعني قوله في **فان قلت** فعله هذا
 لا يعلم حل ان تدل على المبتداء الثاني اعني من صفتها لان من بمعنى البعض وهو الذات فيلزم حل حرف الوصف على
 الذات **قلت** لفظ البعض اذا اضيف الى الشئ يكون له حكم ما اضيف اليه **فان قلت** لفظ البعض الموضوع والمحمول لما كان
 كلاهما من الصفات فيلزم حل الوصف على الذات اعني في **قلت** الجملة المركبة من الوصفين قوة يعيها على الذات لا الجملة
 المخلوطة من الشرط **قلت** قوله فلا يراعى منه الخ لان المقصود من الوصف بتاويل الوصف فلا كان المراد منه الذات فكيف يمكن
 الوصف **قلت** من جزمه الله تعالى **قلت** بمعنى البعض الخ وهو ليس بصفة بل هو ذات من جزمه الله تعالى
قلت قوله له حكم المضاف اليه الخ والمضاف اليه هنا صفة فيكون لفظ البعض هنا صفة باعتبار ما اضيف اليه **قلت** من جزمه الله

أما في جواب المتن فلأنه لا يناسب بالتقسيم لأنه للكلمة لا لمجالها وصفتها واليغ لا يصح قوله الثاني الحرف
لأنه على هذا الثاني ليس مجرد بل حال المحرك واليغ لا يصح حصرها في الدلالة وعدمها لوجود الوجود
الأخرى كالاقتران وعدمه بخلاف ما قاله شارح المجامع لأن من التبعض في قوله من صفتها واليغ
على هذا يلزم التقدير قبل الاحتياج لأن الخلل جاء من محل الخبر على المبتداء قال لا نسب هو التقدير
في جانب الخبر لا في جانب الاسم فهو كنوع الخف قبل الوصول إلى الماء وأما تقدير الشارح فهو في جانب
الخبر بقريته ذكر قوله من صفتها بعد كلمة أما في جواب الغاية فلأنه يلزم المجاز في الجواز لأن
تدل بمعنى الدلالة والدلالة بمعنى الدال وأما في جواب الرضى فلأن تقدير ذو يخالف من متعاضد
زيادة أن لأن لنا ويل الذات بالمصدر وإذا اقترن المصدر بلغظذ ويكون المراد منه ذلك الدال
بمعنى صلا الدلالة وصاحب الدلالة هو الذات **فإن قلت** لاحقة إلى تقدير الشارح ولا إلى
غيره فإنه فرق بين المصدر الصحيح والمصدر التاويلي بأن الأول مجرد عن الذات والثاني غير مجرد
لأنه عبارة عن الحدث واللبنة إلى الفاعل فيصح المحل **قلت** لا نسلم أنه غير مجرد عن الذات ولا يلزم
كون الشيء الواحد مسنداً إلى الفاعل ومسنداً إليه في مثل قولهم أعجبني أن ضرب زيد عمر وأد
ذاباطل **فإن قلت** أن في تقدير الشارح اليغ خلل لأن مقصودنا تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل و
حرف ولما قدر قوله من صفتها يكون التقسيم لصفتها **قلت** مقصودنا تقسيم الكلمة أما باعتبار
نفسها وأما باعتبار صفتها إلا أن مقصودنا تقسيمها باعتبار نفسها كما لا يخفى قوله كائن في
نفسها **فإن قلت** ما الوجه للشارح رحمه الله أنه عدل من الرضى حيث قال إن قوله في نفسها
متعلق بتدل **قلت** إن في ما قاله الرضى ارتكاب المجاز وهو كون في بمعنى الباء ومعنى على
لأن كلمة في لا تقع صلة للدلالة **فإن قلت** أن التقدير أيضاً خلاف الأصل فلم يختاره الشارح
قلت أن متعلق الجار والمجرور إذا كان من الأفعال العامة فتقديره شائع حتى كاد إلى الوجه
كما لا يخفى **فإن قلت** لم عدل لشارح رحمه الله عن الهمداني حيث قال كأنما يرسم خط النصب وهو
اللف ولم يأت الشارح رحمه الله باللف **قلت** لو كان منصوباً لكان حالاً من المعنى والحال قيد للعمل
والأصل في التعريف العموم والاطلاق **فإن قلت** على تقدير الجواز أيضاً قيد لأن الصفة قيد للمفرد
قلت المراد بالقيد هو القيد الاصطلاحي وهو ما يكون مأخوذاً في مفهومه ولا شك أنه مأخوذ
في تعريفه حيث قال لشارح رحمه الله ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به من حيث هو فاعل ومفعول
والحيثية للتقيد **ونقول** الحال قيد للعامل وهو الدلالة هنا فيكون الدلالة مقيدة
باعتبار المعنى في نفسها مع أنها غير مقيدة بخلاف الصيغة لأنها ليست قيداً للعامل
لأنه بخلاف تقدير الهمداني لأنه قدر في جانب المبتداء فيكون تقسيم الحال كلمة وتقدير الشارح رحمه الله في جانبنا تقسيم الكلمة لكنها أهم

من أن يكون باعتبار الذات أو باعتبار الصفة ١٢ منه رحمه الله

فارقلت لما قال على معنى والمعنى ما يقصد بشئ فينفي ان يتلق الجار والمجرور يقصد
المفهوم من المعنى قلت ان قوله في نفسها صفة والمجرور لا يقع صفة لشئ الا
باعتبار المتعلق فلا يصح تعلقه بالمعنى قوله والمراد بكون المعنى في نفسها جواب سؤال وهو انه
لا يصح ظرفية الكلمة للمعنى لان الظروف على نوعين زمان ومكان والكلمة ليست بواحدة منهما
محصل الجواب ان كلمة في بمعنى الباء كما قال لشارح ^{في} ان تدل عليه بنفسها فان قلت
هذا مخالف لما مر فان فيه ارتكاب المجاز وهو خلاف الاصل قلت ارتكاب المجاز لا يجوز الا
عند الحاجة والحاجة سابقا للمكان متعلق اخر وهو كائن وهنا مست الحاجة اليه لعدم صحة
الظرفية فان قلت لا حاجة هنا الى المجاز لصحة الظرفية بان يراد من الظروف ظرف اعتباري
لا حقيقة قلت ارادة الظروف الاعتباري ايضا مجاز فلا رجحان للمجاز على المجاز فان قلت
كون المعنى في نفسها صفة المعنى ودلالة الكلمة عليه بنفسها صفة الكلمة فيهما تباين فلا يصح تمييز
احدهما بالآخر بقوله والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها قلت هذا الوصف
باعتبار حال متعلق الموصوف لا باعتبار حال نفس الموصوف ^{او نقول} ان كوز المعنى وان كان
صفة للمعنى لكن كوز المعنى وان كان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة
كما صرح به العلامة التفتازاني في المطول فان قلت هذا مخالف لما قال السيد السند في
حواشي المتوسط حيث قال ان كون المعنى في نفسها ايضا صفة المعنى قلت هذا على تقدير
ان يكون معنى قوله ان تدل عليه بنفسها اي كوز المعنى مدلول عليه بنفس الكلمة اي ان يكون
المصدر مبنيا للمفعول فيكون ^ص صفة المعنى فان قلت يفهم من قوله ان تدل عليه بنفسها
ان الدلالة على المعنى اعتبار نفس الكلمة لا باعتبار الوضع وليس الامر كذلك قلت ليس
للمراد من قوله ان تدل عليه بنفسها الاحتراز عن الوضع بل عن انضمام كلمة اخرى اليها
فان قلت انه يلزم التكرار في عبارة للمعنى لان المراد بكون المعنى في نفسها كون المعنى مدلول
عليه وهو بعينه معنى قوله ان تدل على معنى وايضا ان الغرض من قوله في نفسها الاحتراز عن
الحرف ولما كان معنى قوله في نفسها كون المعنى مدلول عليها لا يحصل الاحتراز عن
الحرف قلت ان التكرار ممنوع لان معنى قوله ان تدل على معنى كون المعنى مدلوله
الكلمة مطلقا سواء كان في نفسها او بانضمام امر اخر ومعنى قوله في نفسها كون المعنى
مدلول عليها بنفسها اي من غير حاجة الى انضمام امر اخر فلا يلزم التكرار في عبارة للمعنى
وبهذا ظهر الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا فتأمل قوله او من صفتها ان لا تبدل فان قلت

له اي الدلالة بمعنى المدلول وهو صفة المعنى ^{١٢} منه معنى عنه ^{١٢}

له لانه لما كان معنى قوله في نفسها كون المعنى مدلول عليها بنفسها من غير حاجة الى انضمام امر اخر ثبت

الاحتراز عن الحرف ^{١٣} منه رحمه الله تعالى ودر على شايب غفر الله له يا الله العليم ^{١٣}

لا حاجة الى ازياد قوله ومن صفتها هنا لان ازيادها سابقا ليصل الحمل والحمل هنا صحيح لا
سالبة وهو غير على الذات نحو زيد لا يجوز زيد لا عالم قلت ازياده لمجرد الموافقة لما سبق
لا لصحة الحمل قوله بل على معنى يحتاج الى انضمام كلمة اخرى ^{في الدلالة عليه} فاز قلت لوقالوا انضمام امر اخر كما
اشمل فان همزة الاستفهام يحتاج اليه انضمام الكلام ^{في الدلالة عليه} وكذا حروف الشرط قلت انه ان كان باقل
المتيقن او نقول ان المراد بالكلمة اعم من ان يكون مستقلة او في ضمن الكلام قوله القسم الثاني جواب
سوال وهو ان الثاني صفة الكلمة وهي مؤنث فالمناسب ان يقول المصرح الثانية فحصل الجواب ان
ان موصوفه القسم لا الكلمة فان قلت لمقدم الحروف مع انه مؤخر في المدعى والدليل جميعا
قلت انه عدمي والعدم مقدم على الوجود او نقول انه مفرد والمفرد مقدم على المركب قوله
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها فاز قلت العدم لا يقع مفهوما للماهية قلت هذا تعريف
رسمي لا حقيقي فاز قلت الفعل ايضا لا يدل على معنى في نفسها لان الماخوذ في النسبة وهي
محتاجة الى الطرفين قلت معناه ما يدل على معنى في نفسها اصلا لا على معناه المطابق ولا
على معناه التضمني والفعل دال على معناه التضمني بنفسه اعني الحدث فاز قلت فخله هذا تحقق
المعنى التضمني للفعل بدون المطابق قلت لا نسلم انه تحقق التضمني بدون المطابق لانه كما
كان للفعل معناه التضمني كذلك يكون للفعل معناه المطابق وهو الحدث والزمان والنسبة لكن
اختلفت في الصفة وهي الدلالة في نفسه وهو غير مفضل ^{لن يكون} ونقول انه وان لم يوجد معناه المطابق
على هذا التقسيم لكن للفعل تقسيم اخر باعتبار وجود المطابق وهو ان الفعل دل على الحدث باعتبار ما له
وعلى الزمان باعتبار صفة ^{فهو} المعنى المطابق المدلول عليه في نفسه قوله اعني الابتداء والانتها
فاز قلت ان كل واحد منهما اسم فيكونان مستقلين فلا يكون معنى من والى قلت اللام للهد
اي الابتداء المضاد فلا يكون مستقلا قوله سرت من البصرة الى الكوفة فان قلت ان الدال
على الابتداء والانتها لا يخلو اما من والى او البصرة والكوفة او المجموع فان كان الاول فلا يكونان
حرفين لا استقلالهما في الدلالة وان كان الثاني فلا يكونان معنى هما بل للبصرة والكوفة وان كان الثالث
فكذلك لا يكونان معنى هما بل للمجموع او المجموع غيرهما قلت الدال من والى لكن بواسطة البصرة والكوفة
فاز قلت لم يسمي هذا القسم حرفا قلت الحرف في اللغة الطرف يقال جلست حرف الوادي اي طرفه
وهو ايضا في الطرف فاز قلت هذا منقوض بقولنا زيد في الدار لان كلمة في وفي في الوسط قلت
المراد من الطرف جانب مقابل للاسم والفعل فان قلت فخله هذا ينبغي ان ليس الاسم والفعل
ايضا حرفا لانها ايضا في جانب مقابل للحرف قلت لا يشترط الاطراد في وجه التسمية فان قلت
ان الحرف كما يقع مقابل الاسم والفعل كذلك يقع مقابل الكلام فينبغي ان يقول الشاعر

وله وهو ايضا في الطرف آه المراد من وجوده في الطرف مع كونه مستقلا وسندك اليه لا انه لا يقع في وسط الكلام ۱۱ نقيب احمد غفرله الديوبندي ۱۲

مع بدون المطابق وتحقق التضمن بدون المطابقة مستحيل ۱۲ كما حققته في ۱۱ مصدر ۱۱ نقيب احمد غفرله ۱۲

من غیر نظر الی کونه تضمینا او مطابقتیا قوله ای حین یفهم ذلك المعنى فان قلت ان
الذهن امر بسیط فكيف یفهم الحداث والاقتران جميعا والیض المتبادر من الباء فی قوله باحد
الزمنة السببية بقربیة قوله فی بحث الكلام بالاسناد فعلی هذا یقترن به شئ اخر غیر الزمان
قلت فی الجواب عن الاول الفهم لاحدهما والاخر مقارن له وعن الثاني الباء للمصاحبة
بقربیة المتعلق لانه یتعلق بیقترن والباء اذا وقعت صلة الاقتران يكون بمعنی المصاحبة
قوله الثاني الاسم فان قلت لم یسم هذا القسم بالاسم قلت انه مأخوذ من السم وهو
العلو ولا شك انه عال علی اخویه فان قلت لم یترک عن المتماثلین بالاخرین قلت لان بین
الاخرین مماثلة من حیث انهما من اب وام واحد فکذا بین المتماثلین لانهما من قسم واحد
قوله حیث یترب کب منه الكلام فان قلت لا یترب کب الكلام من الاسم الواحد قلت معناه
یترب کب منه الكلام ای من نوع الاسم وحدث مخویرید قائم قوله وقیل من الوسم یعنی
انه مثاله واوی لانه ناقص وهو من ذهب الکوفیین وانما اوردته بلفظ القیل اشارة الی ضعف
مذهبهم ووجه الضعف ان الفعل الیضا علامة علی معناه ووجه التسمية وان لم یجب ان يكون
مطرودا ولكن الاولى ان یمتاز عن مقابله والیض ان ابنیة اشتقاق الاسم نحو سمي لیسمی
اسماء تدل علی انه ناقص لامثال لانه لو كان مثالا لقیل فی امثلة اشتقاقه وسم لیسم سما
فان قلت فیکن فی ارتکاب القلب بان يكون فی الاصل وسما ثم نقل الواو الی موضع
اللام فصار سمو ثم حذفت الواو وعوض عنه الهمزة فی الاول فصار اسم قلت القلب خلا
الاصل فلا یعتبر للعارضته قوله والاول الفعل فان قلت لم یسمی هذا القسم بالفعل قلت
الفعل فی اللفظ عبارة عن المصدر فیسمی الفعل الاصطلاحی باسم المصدر التسمية کل بام
الجزء اول تسمیه الدال باسم للدلول او تسمیه المتضمن باسم المتضمن فان قلت یمخرج عنه الافعال
الناقصة لانها منلحة عن الحدث والیض لیشکل بالمشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول الجید
عن الاول انه تضمنت الفعل باعتبار اصل الوضع وعن الثاني انه لا یشترط الاطراف فی وجه التسمية
وههنا بحث وهو ان الكلمة حبش الاسمر والفعل الحرف ففصل کل واحد منهما لا یخلو اما كلمة
اولا كلمة اذ لا واسطة بینهما لا سبیل الی الاول لانه یزید الشئ بما یساویه ولا الی الثاني لامتناع
اجتماع النقیضین قلت مفهوم الלא كلمة كما یصدق علی نقیض الكلمة کذا لک یصدق علی شئ اخر
نقیضها فالاقتران مثلا فصل فان قلت مورد القسم كلمة وكل كلمة اسم وفعل وحرف فالمراد
اما اسم او فعل فیلزم تقییم الفعل الی نفسه والی غیر قلت ان اردت قولک كل كلمة كل فرد
من الكلمة فلا یثبت اتحاد احد الاوسط لان الكلمة فی الصغری کلیة وان اردت الاعم فلا
سئلوصدق الکبری لان الكلمة من حیث هی لیت باسم ولا فعل ولا حرف فان قلت
لا یجوز حکم هو بان الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة لان الكلمة اعم من الاسم والفعل والحرف

فلو كان الاسم كلمة يلزم ان يكون الخاص لفقر العام قلت انما يلزم لو كان معنى الحرف ان الموضوع
 لفقر المحمول او بالعكس وليس الامر كذلك بل معناه ان ما صدق عليه الموضوع يصدق عليه المحمول و
 لا يتمتع ان يصدق الخاص والعام على شيء واحد فان قلت لا شئ من الكلمة التي هي مورد
 القسمة مشخصة لانها كلية وكل موجود مشخص فلا شئ من الكلمة موجودة في الخارج ولكن الكلمة
 جزء من افرادها للوجود في الخارج فيكون الكلمة موجودة في الخارج ولا موجودة فيه قلت لا
 شئ ان الكلمة التي هي جزء من افرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة فان الجزء حقيقة الكلمة
 فقط والمورد هو الحقيقة مع قصد الكلية وبنيها تغاير فان قلت كل واحد من الاسم والفعل الجزئ
 يجب ان يكون منقما الى الاقسام الثلاثة لان الانقسام الى الاقسام الثلاثة لازم للكلمة والكلمة
 لازمة لكل واحد منها لزوم الجزء لكل ولازم لازم الشئ لازم لذلك الشئ قلت لانهم ان
 الانقسام لازم للكلمة التي هي جزء منها وانما هو لازم للكلمة الكلية التي هي حقيقة الكلمة مع قصد
 الكلية فان قلت الكلمة صادقة على الفعل ولا شئ من الاسم بصادق على الفعل ينتج
 من الشكل الثاني لا شئ من الكلمة باسم وهو صادق فان قلت يجب ان يصدق الفعل
 على جميع اقسام الكلمة لانه لو لم يصدق عليه لصدق عليه نقيضه لامتناع التلوه عنهما فيصدق
 لا فعل على الفعل وهو محال قلت لا نسلم امتناع التلوه عنها لجواز ان يصدق الفعل على بعض الكلمة
 والا فلا فعل على بعض اخر على ان نقيض اللوحية الكلية انما هي السالبة الجزئية وهو ان كل فعل
 يصدق على اقسام الكلمة ونقيض ذلك بعض الفعل ليس بصادق على اقسام الكلمة قوله وقد
 علم بذلك حد كل واحد منها وانما قال علم ولم يقل عرف لان تجر العادة باستعمال العلم لا العلم
 الكلي والمركب والمعرفة لا ادراك الجزئي والبيسط وهما ادراك المركب لانه مركب من الجلس وفصل
 والواو للعطف على المنصرفة بصيغة المجهول للفهوم من سكوة المصروف قبل دليل الحصر والعطف على
 العلم بالاخصار الذي يفيد الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير
 محتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لا اتحاد الزمان بين
 الحال وعامله لان زمان العلم بالحد ومقادير زمان العلم بالاخصار بخلاف التقدير الاول و
 هو تقدير نفس الانحصار لان زمان العلم بالحد وموخر من نفس الحصر ووجهه
 فان قلت ان الاشارة لا يكون الا الى المحسوس ووجه الحصر ليس منه والى الاشارة بذلك
 لا يكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينفع ان يقول بهذا موضع ذلك واجيب عن
 الاول انه لما اتفق بكسالة الوضوح فكانه المحسوس وعن الثاني انه لعظمة شأنه كانه بعيد
 لان اللازم مع العظيم البعد بالنظر الى الابتداء كقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه
 اشارة الى الفاتحة فان قلت ان الدليل من جملة التصديقات والحد من جملة
 التصورات فيلزم حصول التصور من التصديقات وذا باطل قلت هذا انما لا يجوز

ان قوله ان الكلمة موجودة في الخارج فيكون الكلمة موجودة في الخارج ولا موجودة فيه قلت لا شئ ان الكلمة التي هي جزء من افرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة فان الجزء حقيقة الكلمة فقط والمورد هو الحقيقة مع قصد الكلية وبنيها تغاير فان قلت كل واحد من الاسم والفعل الجزئ يجب ان يكون منقما الى الاقسام الثلاثة لان الانقسام الى الاقسام الثلاثة لازم للكلمة والكلمة لازمة لكل واحد منها لزوم الجزء لكل ولازم لازم الشئ لازم لذلك الشئ قلت لانهم ان الانقسام لازم للكلمة التي هي جزء منها وانما هو لازم للكلمة الكلية التي هي حقيقة الكلمة مع قصد الكلية فان قلت الكلمة صادقة على الفعل ولا شئ من الاسم بصادق على الفعل ينتج من الشكل الثاني لا شئ من الكلمة باسم وهو صادق فان قلت يجب ان يصدق الفعل على جميع اقسام الكلمة لانه لو لم يصدق عليه لصدق عليه نقيضه لامتناع التلوه عنهما فيصدق لا فعل على الفعل وهو محال قلت لا نسلم امتناع التلوه عنها لجواز ان يصدق الفعل على بعض الكلمة والا فلا فعل على بعض اخر على ان نقيض اللوحية الكلية انما هي السالبة الجزئية وهو ان كل فعل يصدق على اقسام الكلمة ونقيض ذلك بعض الفعل ليس بصادق على اقسام الكلمة قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها وانما قال علم ولم يقل عرف لان تجر العادة باستعمال العلم لا العلم الكلي والمركب والمعرفة لا ادراك الجزئي والبيسط وهما ادراك المركب لانه مركب من الجلس وفصل والواو للعطف على المنصرفة بصيغة المجهول للفهوم من سكوة المصروف قبل دليل الحصر والعطف على العلم بالاخصار الذي يفيد الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير محتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لا اتحاد الزمان بين الحال وعامله لان زمان العلم بالحد ومقادير زمان العلم بالاخصار بخلاف التقدير الاول و هو تقدير نفس الانحصار لان زمان العلم بالحد وموخر من نفس الحصر ووجهه فان قلت ان الاشارة لا يكون الا الى المحسوس ووجه الحصر ليس منه والى الاشارة بذلك لا يكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينفع ان يقول بهذا موضع ذلك واجيب عن الاول انه لما اتفق بكسالة الوضوح فكانه المحسوس وعن الثاني انه لعظمة شأنه كانه بعيد لان اللازم مع العظيم البعد بالنظر الى الابتداء كقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه اشارة الى الفاتحة فان قلت ان الدليل من جملة التصديقات والحد من جملة التصورات فيلزم حصول التصور من التصديقات وذا باطل قلت هذا انما لا يجوز

اذا كان بطريق الكسب والنظر بخلاف ما اذا كان بطريق اللزوم بان كان التصور للزم التصديق
 او نقول ان التصديق ههنا حصل من التصديق لان قولنا حد الاسم كذا واحد الفعل
 كذا اشتمل على الحكم فان قلت العلم يقتضي المفعولين فما مفعولاه ههنا قلت احدهما قوله
 بذلك والاخر قوله حد كل واحد جعل مفعول مالم يسم فاعله لعلم فان قلت انه يتعدى
 الى المفعولين بنفسه فلا يصح ازدياد الباء في قوله بذلك قلت انها زيدت لتقوية العمل فان
 قلت ان زيادة حرف الجر لتقوية العمل جائز في معمول شبه الفعل لا في معمول الفعل كما قال
 عبد الخفور اجيب عن اصل الاعتراض ان المراد من قوله علم حد كل واحد منها انه علم ان اسم
 كذا والفعل كذا والحرف كذا فيكون قوله حد كل واحد منها قائم مقام المفعولين لان اسم ان و
 خبرها يقوم مقام المفعولين كما قال الشارح في بحث افعال القلوب فان قلت اضافة الكل
 الى واحد لا يخلو اما لامية او بيانية او ظرفية لا سبيل الى الاول لانه يقتضي للفاصلة ولا مغايرة
 ههنا لان الكل لاحاطة الافراد واحد وايضا انه يقتضي صحة اظهار اللام ولا يصح ههنا لان الكل
 لازم الاضافة فلو ظهر اللام الفاعل عن الاضافة ولا سبيل الى الثاني لانه يقتضي صحة الحمل ولا يصح
 المحل لان الواحد جزء الكل ولا يصح حمل الجزء على الكل ولا الى الثالث لانه يقتضي الظرف
 ولا طرف ههنا لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا قلت انها لامية لان الكل يبعثه الافراد
 افراد واحد منها فيكون الواحد كلياً لانه صادق على الاسم والفعل والحرف ولا شك في التعاطف
 بين الكلى والجزئى وايضا يصح اظهار اللام ههنا لان الافراد ليست بلازم مترا الاضافة وايضا
 لا يجب صحة اظهار اللام في الاضافة اللامية بل يكفي ثبوت الاختصاص الذى هو معنى اللام
 ولذا قال المصنف في بحث الجردات اللامية ما يكون بمعنى اللام اى يصح فيه معنى اللام وهو
 الاختصاص قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن بالخ فان قلت ينبغي
 ان يقال ومقترن بالواو لان كلمة لكن للاستدراك ولا يتوهم من كون الفعل دالا على معنى
 في نفسه انه غير مقترن قلت المتبادر من المعنى هو المعنى المطابقى مع انه غير مقترن فلشار
 بقوله لكنه مقترن الى ان المراد من الفعل معناه التضمنى لان المقترن ليس الا المعنى التضمنى
 قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال فان قلت لما قال الحرف ممتاز عن اخويه بعدم
 الاستقلال فعلم منه استقلال الاسم فلا حاجة الى ذكره قلت اللازم من قوله والحرف ممتاز
 ليس لا كون الاستقلال معتبرا في الاسم ولا يلزم منه ان يكون الاستقلال معتبرا في مفهوم الاسم
 ويفهم ذلك من قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال ونقوله انه تأكيد لقوله والحرف ممتاز عن اخويه
 بعدم الاستقلال قوله وليس المراد بالحد ههنا الخ جواب سؤال وهو ان اطلاق الحد على هذه المفردات
 غير صحيح لان الحد اشتمل على ذاتيات المحدود وذلك في الفعل مستقيم واما امتياز الحرف
 عن اخويه عدمى وهو عدم الدلالة و امتياز الاسم عن الحرف والفعل عدمى وهو عدم الاقترب

العدمی لیس نہ قوام و حصول فی نفسہ فکیف یکون ذاتیا لغيره وایضا اطلاق الحد علی هذه المفهومات غیر صحیح لانه الحد ما اشتمل علی الجنس والفصل وهذه المفهومات غیر مشتملة علیهما بوجه الاول لانها من الامور الحقیقیة کالحيوان والناطق فی تعريف الانسان وهذه المفهومات امور اعتباریة حاصلة باعتبار اهل الاصطلاح والثانی انهما من المفردات وهذه المفهومات ^{لش} والثالث ان ما فرضت انه جنس محتمل العرض العام وما فرضت انه فصل محتمل الخاصة لان الفرق بین الجنس والعرض العام دقیق جدا غایة ما فی الباب انه ان ما وقع فی جواب ما هو فهو جنس وما لا يقع فهو عرض عام وكذا حال الخاصة والفصل فحصل الجواب ان المراد بالحد عند الغوی لیس الا المعروف الجامع المانع لاما هو اصطلاح اهل المعقول او نقول ان العدم لا يقع ذاتیا لشيء واما العدم المضاف یكون ذاتیا لشيء وهو هنا مضاف الی عدم الدلالة وعدم الاقتون قوله ولله در المصنف ^{جواب سوال} وهو ان هذه الحد ودائما علم قبل قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها أولا فخط الاول يلزم تحصيل الحاصل وعلى الثاني يلزم الكذب وايضا يلزم التكرار في قول المصنف ^{الاول} الاول بقوله وقد علم والآخر بقوله فيما بعد الاسم ماذ له على معنى في نفسه انه محصل الجواب ان التحصيل والتكامل لا يلزم اذا كان الكل صریحا وهما الاول ^{ی الاول} والاشارة والثانی تنبیها والثالث تصریحا قوله بناء على تفاوت مراتب الطبائع ^{جواب سوال} وهو انه وان لم یکن تکرار لکن لا یخلو عن استدلک فیما الباعث علیه بذالك تحصل الجواب انه جنس على تفاوت مراتب الطبائع ^{ان المراد} فاز قلت لا یصح اضافة الذی الی المصنف ^{لش} لان عبارة عن اللین ولا یکن المصنف قلت انه اراد منه الخیر الكثير مجازا ذکر الخاص واردة العام او نقول المراد منه اللین حقیقة لکن المراد من اللین لبن امر واصله الیر باعتبار شربه والمعنی تعجب من لبن رقیب به كاملا ^{ی الاول} في العلم قوله ثم صرح بها فیمبعد ^{لش} فاز قلت لم اورد كلمة بعد ولم یکتف بتم قلت انما اوردته لبيان الى وجود الفاصلة بین تعريف الاسم والتنبيه قوله الكلام انما لم یعطف على ما سبق لانه دابة في هذا الكتاب اراد المسائل المنفصلة عما قبلها بترك العاطف لانه لو عطف لتوهم تبعية للكلمة مع انه موضوع مستقل فاز قلت ^{لش} یلین ان یفصل بایراد الباب والفصل قلت فیما اختصار قوله في اللغة ما یتکلم به فان قلت ان المعنی اللغوی غیر مقصود في العلوم فلم اوردته الشارح ^{لش} قلت ان هذا المعنی اللغوی منظور النظر لانه مشترك بین الكلمة والكلام فلذا ذكره فاز قلت فلما كان مشتركاً فلم لم يذكر في بحث الكلمة قلت انه كثيرا ما یکتفی عن السابق باللاحق فاز قلت لان لم انه في اللغة ما یتکلم به قلت انه في اللغة ما یتکلم به لکنه یتعل استعمال المصداک على اعطاء مع اسم لما یعطى قوله وفي اصطلاح ^{لش} فاز قلت التعریف لا یصدق على كلام الله تعالى لان یطلق على ما بین الدفتین قلیلا كان او كثيرا قلت للعرف الكلام الذی هو اصطلاح الغوی قوله ای لفظ تضمن جواب سوال وهو ان انقرطاس والجدا اراد اکتب فيه نید قائم یصدق علیه

بقوله هذا اذا خرج الكلام من الشرطية الى المحمية وايضا المقصود في الشرطية تعليل الحكم بالحكم بطريق التفصيل ولهذا لا يعلم من المفرد قلت الحكم في الجراء عند النحوي والشرط قيد له فالتقت هذا الصم عند النحوي فما تقول في قول المنطقي وميرسيد شريف لان عندهما الحكم بين الشرط والجاء قلت تقدير التعريف عندهما بجذوف المعطوف الى ما تضمن الكلمتين او بمجملتين قوليه اي يكون كل واحد منهما في ضمنه جواب سؤل وهو ان الهيئة التركيبية لما جزم من الكلام اولا ففعله الاول يلزم تركيب الكلام من اللفظ وغيره وعلى الثاني يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن يحصل الجواب باختيار الشق الثاني وانه لا اتحاد بينهما لان المتضمن بلحاظ الاجتماع والمتضمن بلحاظ الانفراد ^{فان قلت} از الكلمتين لا تكون الا بلحاظ الاجتماع فكيف يصح فيها بلحاظ الانفراد قلت ان التنبيه لاختصار اللفظ اي كلمة وكلمة اي تضمن كلمة مع قطع النظر عن الاخر وتضمن كلمة اخرى مع قطع النظر عن الاول ونقول باختيار الشق الاول والهيئة فلا يمكن لفظا في نفسها لكنها لفظيا اعتبارا للمادة فان قلت هذا الاعتراض انما يرد اذا كان الباء في قوله بالاسناد للسببية ولما اذا كان للاستعانة فلا يرد ذلك لان الباء تجعل للمدخل خلا في صدور الفعل كان الفعل صادرا من الفاعل والمعاون معا فيكونان بمنزلة الفاعلين فكان المتضمن شيئين احدهما كلمة ما والاخر الاسناد فيكون اعم من الكلمتين ولما اذا كانت للسببية فلا يكون مدخولها بمنزلة لانه ليس له دخل في صدور الفعل بل هو باعث على الفاعل بان يفعل فلا يكون بمنزلة المتضمن فما الباعث على الشاهد من انه حر الباء على السببية دون الاستعانة قلت ان باء الاستعانة يستعمل في المحسوسات غالبا كما في قولك كتبت بالقلم فلذا لم يحمل عليه فان قلت فليكن الباء بمعنى المصاحبة مع الكلمتين فيكون المتضمن امورا ثلثة فلا يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن قلت على هذا يلزم هذا والاخر هو تضمن الاقل والاكثر فان قلت فليكن الباء لصاحبة كلمة ما فيكون تضمن الاكثر للاقل قلت فلهذا يلزم تركيب الكلام من اللفظ وغيره فان قلت فكما ان السبب خارج كذلك السلسلقة خارج فلم يحمل الباء على الاتصال والترجيح للسببية عليه قلت على هذا ينقض التعريف بمثل غلام زيد في غلام زيد فان لانه لصيد عليه انه تضمن كلمتين حال كونه ملصقا باسناد قائم اليه قوله فلا يلزم اتحادهما فان قلت انه علم منبذانه لولم يأول يلزم الاتحاد بينهما مع انه غير لازم الا ترى ان قولنا ضربت زيدا قائما فالتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين فلا اتحاد بينهما قلت ان قوله فلا يلزم الاتحاد فيما اذا تركب من الكلمتين فقط فالتقت بتقيد ما لكلمتين يوهم انه لا يتركب من الاكثر مع انه يتركب منه كقولنا ضربت زيدا قائما قلت التقيد لاجل الاكتفاء باقل المراتب قوله بالاسناد فان قلت لم قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة قلت فعل هذا لا يكون الحد مانعا لوجود النسبة في الاصل وفيها بحث من وجوه الاول ان التعريف غير مانع لصدقه على نعم في جواب من قال اقام زيد اقامه .. لفظ تضمن

الکلمتين بالاسناد مع انه ليس بكلام بل حرف الثاني انه لو قال ما تضمن الاسناد او ما فيه الاد
 كان اخصر الثالث انه لم قال ما تضمن ولم يقل ما تركيب مع انه الاولى لان المستعمل بينهما
 المقدر والمركب الرابع انه لو قال ما تضمن الاسمين او الاسم والفعل كان اخصر فما فائدة
 الاطراب **اجيب** عن الاول ان المراد من التضمن تضمن الكلمتين مجزئيه وهذا ان الكلمتين
 ليتا كجزئيه بل هو قائم مقامهما وعن الثاني انه لو قال ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء لان
 الاسناد يتعلق بكل جزء وعن الثالث ان التضمن اخصر من التركيب لاستغنائه عن صلة
 من لانه متعدي بنفسه بخلاف التركيب لانه لازمي **والجواب** ان التركيب يستعمل فيما اذا كان
 الجزاء ان ملفوظين والتضمن اعم وهو المراد ههنا وعن الرابع ان كلام المصنف **اصوب**
 لانه مشتمل على الاجمال والتفصيل وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن **فانقلت**
 يصدق قولها كلما كان الكلام موجودا كان الاسم موجودا وكلما كان الاسم موجودا لا يصح
 السكوت عليه **نتيج** كلما كان الكلام موجودا لا يصح السكوت عليه وهو باطل قلت ان الضمير
 المجرود في الكبير يعود الى الاسم فتكون النتيجة كلما كان الكلام موجودا لا يصح السكوت
 على الاسم **فانقلت** كل كلام مركب وكل مركب اما ان يصح السكوة عليه واما ان لا يصح
 السكوة عليه فيلزم انقسام الكلام الى ما يصح السكوة عليه والى ما لا يصح السكوة عليه وهو باطل
 قلت انما يلزم انقسام الكلام الى القسمين للذكورين ان كان صدق القسمين مستلزما لصدق
 كل واحد من جزئيهما وليس كذلك **قوله** اي تضمننا حاصل بسبب اسناد جواب سوال من
 وجهين الاول ان المتقرر عندهم ان قوله بالاسناد مفعول مطلق ولا يصدق عليه حد
 والثاني ان قوله بالاسناد جار ومجرور والمجرور مع الجار اذا وقع في الكلام لا بد له من الاخر
 المحل فما هو ههنا قلت **فحصل** الجواب انه مفعول مطلق باعتبار موصوف المتعلق **فانقلت**
 لم **كفر** بتعرض الشارح الى قوله يتضمن حتى لا يحتاج الى تقدير متعلق اخر وهو حاصل قلت
 ان البناء لا يقع صلة التضمن لان صلتها **اما لام** او الى **والضمان** ان قوله بالاسناد صفة لقوله تضمننا
 والجار والمجرور لا يقع صفة لشيء الا باعتبار المتعلق قوله والاسناد نسبة احدي الكلمتين **فان**
 قلت ان النسبة في عرفهم عبادة عن الثبوت والانتفاء وهما صفتان للمدلول فكيف يصح
 اضافته الى الكلمة قلت المراد من النسبة المعنى اللغوي وهو الظم **اس** ضم احد في
 الكلمتين او نقول انه محذوف المضاف الى نسبة مدلول احد الكلمتين قوله حقيقة **وكما**
 وانما لم يقل الى الاخرى حقيقة او حكما مع ان كلمة اخرى ايضا اعم لانه لما ذكر حكم كلمة الاولى
 فمما ذكر الثانية بلفظ الاخرى فلا بد ان تكون الثانية من جنس الاولى **فان قلت** ما
 الحاجة الى هذا التعميم مع انه مذكور سابقا قلت التعميم الاول في تعريف الكلام وهذا
 التعميم في تعريف الاسناد ولا يغني عن قيد في تعريف شئ بقيد في تعريف شئ اخر قوله

بحيث تفيد المخاطبة يرد عليه انه يدخل فيه التركيب الاضافي لانه ايضا يفيد المخاطب فاجاب
 الشارح رحمه بقوله فائدة تامة **فان قلت** انه يخرج من تعريف الاسناد الاسناد الذي
 وقع في الجملة التي وقعت خبراً عن المبتدأ فانه لا يفيد فائدة تامة لانه ليس بمقصود بل المقصود
 هو الاسناد الى المبتدأ وكذا يخرج الصلة والجملة التي وقعت خبراً عن المبتدأ فانه لا يفيد
 فائدة تامة لانه ليس بمقصود بل المقصود هو الاسناد الى المبتدأ وكذا يخرج الصلة والجملة
 التي وقعت صفة وكذا يخرج الكلام الذي علم للمخاطب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وكذا
 يخرج الكلام الذي لم يسمع المخاطب قلت معناه من شأنه ان يفيد للمخاطب فائدة تامة
 اول قول ان معناه انهم السكوة عليه اي لو سكت التكلم لم يكن لاهل العرف مجالاً لتخطيته
 ونسبته الى القصور في باب الفائدة قوله وتفيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات فان قلت
 ان اريد من لفظة ما اللفظ الموضوع فيخرج المهملات فلا يحتاج الى اخراجها بقيد الكلمتين و
 ان لم يرد منها اللفظ للموضوع فلم يخرج المركب من كلمتين ومهملاً مثل مزيد قائم حتى لا
 يصدق عليه انه تضمن الكلمتين قلت المراد من قوله خرجت المهملات اي المهملات
 الصرفة والمركب من الكلمتين ومهملاً كلام فلا ضير في عدم خروجه قوله مثل اضرب
 ولا تضرب يرد عليه ان مثل اضرب ولا تضرب كلمة واحدة فكيف يكون كلاماً فاجاب الشارح
 بقوله فان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية ثم يرد عليه ان كلمتين
 في لا تضرب كلاهما ملفوظتان احدهما كلمة لا والاخر تضرب فلا يصح قوله احدهما ملفوظة
 والاخرى منوية فاجاب الشارح بقوله وبينهما اسناد اي ليس المراد من الكلمتين مطلق الكلمتين
 بل المراد الكلمتين بينهما اسناد قوله اسناد يفيد للمخاطب فائدة تامة **فان قلت** الاولى
 ان يقول نسبة تفيد المخاطب ان ذكر الاسناد يغني عن قوله يفيد للمخاطب فلا فائدة في
 التوصيف قلت انه محمول على الصفة الكاشفة قوله وحيث كانت الكلمتان اعم فان قلت
 لا يحتاج الى هذا التعميم لادخال الامثلة المذكورة لان قوله ما تضمن الكلمتين بيان الاقل
 فيكون مركباً من اكثر الكلمتين ايضا قلت ليس في هذه الامثلة الا كلمة واحدة فضلاً عن
 اكثر الكلمتين لان فيها امرين احدهما كلمة والاخر جملة فان قلت هذا انما يصح اذا كان الخبر
 مجموع ابوه قائم لم لا يجوز ان يكون الخبر هو قائم فقط وكان ابوه من متعلقات الخبر فلا
 يكون الكلام مركباً من كلمة وجملة بل من كلمتين قلت الخبر هو المجموع حقيقة ومن جعله
 خبراً فلظهور الاعراب فيه لكن هو ليس لاجل انه خبر بل لاجل ان الصالح للاعراب ليس الا هو
 فان في ابوه اعراب الفاعل قوله مثل زيد ابوه قائم زيد قائم ابوه انما اورد الامثلة
 الثلاثة لا الاول مثلاً لكان الخبر جملة اسمية والثاني فعلية والثالث شبه جملة قوله لكنها في حكم الكلمة
 المفردة لان النسبة في تلك المركبات اجمالية ليست مقصودة لذاتها فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال

انما هو ان يكون الخبر مجموعاً
 من كلمتين او جملة واحدة
 او كلمة واحدة

ذكر المفردة مستدرك لان الكلمة لا تكون الامفردة قلت المراد من المفردة الكلمة الحقيقية اي في حكم الكلمة الحقيقية قوله فانه في حكم هذا اللفظ فان قلت ان هذا اللفظ ايضا مركب من لفظ هذا ومن اللفظ قلت ايراد اللفظ بعد هذا لاجل تعيين المشار اليه لهذا اي يؤول اليه بحسب هذا ^{في قوله من لفظ هذا} هذا اللفظ مهمل قوله مع ان السند اليه فيها مهمل لان السند فيها غير مهمل لان قوله مهمل مفعول ^{في قوله من لفظ هذا} يعني وهو لا معنى له وهنا بحث من وجوه الاول ان جئت لما كان غير موضوع لمعنى لا يصح ادخال التنوين عليه مع انه يصح كما صرح به الرضوي والثاني انه لما كان لفظ المهمل موضوعا لمعنى كان صادقا هو عليه هو ايضا موضوعا فيكون جئت ايضا من الموضوعات لان وضع الكل وضع الجزاء ^{في قوله من لفظ هذا} والثالث انه لا نسلم ان دين وجئت غير موضوعين لانها موضوعون لانفسها لان ينو وضع للفظ دين وجئت للفظ جئت ^{في قوله من لفظ هذا} يجب عن الاول ان ادخال التنوين لاجل انه اسم حكمي او نقول انه يجوز ان يكون هذه الخاصة ضافية بالنسبة الى الفعل والحرف وعن الثاني انه لا نسلم ان وضع الكل وضع الجزاء لانه لو كان كذلك لا متحد معناها وليس كذلك لان في الكل عدم التعيين وفي الجزاء تعيين وعن الثالث ان الوضع للنفس غير صحيح لان الوضع نسبة بين الموضوع والموضوع له وهي تقتضي التغير بين الطرفين قوله ثم اعلم ان كلام المصنف ظاهر اشارة الى الاعتراض على المصنف وهو انه لم يخالف عن ما اخذه لان كلام المصنف ظاهر في ان ضربت زيد اقامت مجموعه كلام لان هذا المجموع تضمن الكلمتين وهو ضربت بخلاف كلام صاحب الفصل حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين فانه صريح في انه ان الكلام هو مخوضيت والمتعلقات خارجة عنه لان الضمير في قوله هو المركب للفصل فيضيد حصر السند اليه في السند اجيب عنه انه لا مخالفة لجواز ان يعتبر المصنف قيد فقط في تعريف الكلام اي ما تضمن الكلمتين فقط او نقول ان الكلمتين في تعريف الفصل هم من ان يكون حقيقتهما حكما بان يكون السند مع توابعه كلمة واحدة فلا مخالفة قوله ان كلام المصنف ظاهر وهنا بحث وهو ان لفظ ظاهر اذا ذكر بدون الالف واللام يكون بمعنى الهداية والصريح فلا يصح مقابلة مع قوله فانه صريح لان كلاهما صريحان وايضا يريد عليه ارتكاب تحقيق افراد من الكلام في ضربت زيد اقامتاي يعني يفهم من التعريف ان ضربت زيد اقامتاي مفيد لثلاثة افراد من الكلام مع اتحاد الاسناد لان ضربت فرد من افراد الكلام وضربت زيد فرد اخر منه وضربت زيدا قائما فردا اخر والاسناد في الكل واحد ولا نظير لما اجيب عن الاول ان لفظ ظاهر عبارة الشارح متلبس مع اللام اي الظاهر وما وقع في بعض النسخ بدون اللام فهو موهوم من قلم الناسخ وعن الثاني ان قيد فقط مراد في اللفظ او نقول ان هذا التركيب وان تعدد افراد الكلام فيه لكن لا تعدد الاسناد فيه ايضا من حيث الاعتبار لانه اذا اسند ضرب الى التام فوجد فيه اسنادا اذا اسند ضربت الى زيد فوجد فيه اسنادا ^{في قوله من لفظ هذا} واللام كين الجزائي جزئيا لانه لا يؤول عنه بهذا اللفظ لانه منه ^{في قوله من لفظ هذا} واذا ذكر مع اللام يكون فيه احتمال خمسة في مجموع مقابلة مع المصنف اذ في المصنف لا يكون احتمال اقول بل يكون قطعا كما لا يخفى منه رحمه الله تعالى بفضله آمين ١٢ ١٣ ١٤

اخرواذا اسند ضربت زيدا الى قائم فوجد فيلسافا اخر قوله ثم اعلم ان صاحب الفصل وضاع
 اللباب ذهب الى ترادف الجواب سوال وهو انه لم يعرف المصريح الجملة كما عرف الكلام مع
 استوائهما في انه يبحث عنهما محصل الجواب ان صاحب الفصل واللباب ذهب الى ترادفهما فيكون تعريف
 تعريفها ثم يريد عليه از الجواب غير مطابق للسوال لان الاعتراض على المصريح ايضا ينظر الى
 ذلك لانه ذكر الاسناد مطلقا ولم يقده بكونه مقصودا لذاته ^{سواء كان مقصودا} اخلهم ان الاسناد المقصود لذلك
 هو الذي يكون لنفسه واما الاسناد الغير المقصود لذاته فهو الذي يكون موقوفا على اسناد اخر
 قوله على الجملة الخبرية فان قلت الاولى ترك قوله الخبرية لان الانشائية الواقعة خبر ايضا
 جملة مثل زيد اضربه قلت الانشائية انما يكون خبرا بالباء ولاي مقول في حق اضربه فهي لرجعة
 الى الخبرية فان قلت ان قوله هذا البعض مخالف لما قال المصريح في بحث الاستفهام ان للهرة
 صد الكلام مع انه ليس المراد بالكلام ثم ما يكون اسناده مقصودا لذاته قلت ان مخالفتها
 البعض عن المصريح غير مضر لانهم قصدوا المخالفة عننا ونقول المراد من الكلام ثم الجملة ^{التي هي} انما ذكر
 الخاص واردة العام قوله وفي بعض الحواشي المراد منه شرح الهندي وانما عبر عنه بالحواشي
 لانهم كانوا يكتبون الشرح المذكور من قبل في حواشي الكافية لانه في بياضها والغرض في نقل الحواشي
 ورود الاعتراض عليه لوجهين الاول ما اشار اليه بقوله وحينئذ يكون المراد حاصلها كان الكلام
 ما يكون الاسناد فيه مقصودا لذاته فيكون اخص من الجملة فلا بد من تعريف الجملة ايضا والثاني
 ان التقيد بالمقصود مما لا قرينة عليه وهو غير جائز في غير المحد ففما الحد اولى لكن هذا الاعتراض
 ظاهر فلذلك لم يتعرض الشارح اليه اجيب عن الاول ان تعريف الجملة والكلام واحد في
 جميع الاجزاء الا ان فيها قيد الاطلاق فالتقي بشبهة وعن الثاني ان القرينة عليه القاعدة
 المشهورة وهي ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله اي لا يحصل جواب سوال وهو انه لا يعبر
 اسناد الا ببيان الى الكلام لانه يستعمل في ذوي العقول والكلام ليس منهم ومحصل الجواب ان
 المراد من قوله لا يتأني لا يحصل من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم لان الحصول لازم الا
 قوله اي الكلام فان قلت لم يجعل لاشارة بذلك الى الاسناد او التضمن مع انهما
 قريبان ومع ان مال الكل واحد قلت البحث مسوق للكلام لان التقسيم ليس لا للكلام
 بقدرية التعريف لان التقسيم لا يكون الا لما يكون التعريف له فان قلت لم يكتف بالضمير
 المستتر في لا يتأني ولم يقل ولا يتأني الا في اسمين او اسم وفعل بدون ازدياد قوله ذلك
 قلت لو لم يذكر ذلك لتوهم ان الضمير راجع الى الاسناد ولما ذكر قوله ذلك لا
 يتوهم ما ذكر لان ذلك من الاشارات البعيدة والكلام ايضا بعيد فان قلت
 لم اخبر المسند اليه وقال لا يتأني ذلك ولم يقدمه بان يقول وذلك لا يتأني
 كما فعله صاحب الفصل قلت ان المصريح اخبر الكلام على مقتضى الظاهر لان السامع

وما ثبت الترادف من حيث الفصل وما يجب التمسك به في بيان كلام المصريح

خالي الذهن لا يحتاج الى التقوى وقد مره ضا للفصل لاعلم مقتضى الظاهر تنزيلا لغير المتردد منزلة المتردد قوله الا في اسمين فان قلت اذا كان ذلك اشارة الى الكلام وليس الاسمين الاعين الكلام فيلزم الاتحاد بين الظرف والمظروف قلت انه ظرفية الاختصاص للاسم لان الاسمين اخص من الكلام وذلك جائز لما بينهما من التغاير او نقول ان كلمة في بمعنى الباء لكن يرد عليه انه يلزم حصول الشئ من نفسه وذلك لا يجوز قلنا الباء للملازمة وهو ما يكون مدخولها دكنا عما قبله مثل قوله بكنيت بالحجر والمدر وينعقد باليجاب وقبول فان قلت ان يزيد وعسروا اسمين وليس بالكلام قلت المراد ان احدهما مسند والاخر مسند اليه فان قلت لم قدم المسند على المسند اليه مع انه مقدم في الجملة الاسمية قلت ان المسند جزء من المسند اليه والجزء مقدم على الكل قوله ادنى اسم وفعل فان قلت ما للبرهان انه ذكر كلمة في ههنا ولم يكتف بالعطف قلت ليدل على ان كل واحد من الصنفين مستقل في الكلامية قوله وفي بعض النسخ ادنى فعل واسم وانما قدم التركيب الاسمين لشرفه وانما قدم الاسم على الفعل لشرفه ايضا واما وجه بعض النسخ لان تقدم الفعل لازم فيما ركب الكلام من الفعل والاسم اى في الجملة الفعلية قوله فان التركيب الثنائي العقلي لم اعلم ان قيد الثنائي التقافي فان قلت لم اورد ادوات الحصر ههنا ولم يورد في الكلمة قلت ان في الكلمة لا يقتضى العقل قسما فلا يحتاج الى ادوات الحصر هناك وههنا العقل يقتضى قسما اخر لان التركيب الثنائي العقلي يرتقى الى ستة اقسام فاحتمل الى ادوات المحصر يخرج ما عداها او نقول انه اكتفى في الكلمة بوجه الحصر فان قلت لم لم يعكس الامر بان اورد ههنا وجه الحصر ونسب ادوات الحصر قلت انما اخص الكلمة بوجه الحصر ليشير الى حدود الاقسام لان اقسامها مشتملة على ابحاث كثيرة فيكون منظور النظر فاسب تأكيدها في الحدود بخلاف اقسام الكلام لانه ليس فيها بحث فضلا عن الكثرة قوله المسند اليه مفقود فان قلت المسند ايضا مفقود لانها متضائفان فيوجدان معا وينتفيان معا قلت المراد بالمسند اليه ما يصلح ان يكون مسندا اليه وهو ذاته بدو الوصف فان قلت انه ينقض بقولنا مرجح جرائد يتركب الكلام من حرف واسم قلت ان من اسم لمن التي هي حرف جر فيكون الكلام مركبا من اسمين فان قلت هذا منقوض ببيان يزيد لانه يتركب الكلام من الاسم وحرف النداء قلت يا زيد لمعنى ادعوا يزيد فيكون الكلام مركبا من فعل واسم قوله بل من تركيب الفعل والاسم فان قلت ينبغي ان يقال من تركيب الفعل والاسمين اجمالا منوى والاخر مذكور قلت للنأدى خارج من الكلام فيكون الكلام مركبا من فعل واسم فان قلت ان اقامه يا زيد مقام ادعوا لا يصح لان يا زيد جملة انشائية عند النخاة وادعوا جملة خبرية قلت ان اقامه يا زيد مقام ادعوا لا يخلو من الاخبار الى لادنى

كما نقلت بحث واشتريت من الاخبار الى الانشاء قوله اي كلمة دلت وهما بحث من جهين
الاول ان ما لا يخلو اما ان يكون عبارة عن اللفظ او عن الشئ او عن الاسم لا سبيل الى الاول
فان زيدا قائم لفظ مع انه ليس باسم بل جملة وايضا يصدق على نفس التعريف لانه اللفظ لفظ
مع انه ليس باسم لانه ليس بكلمة لانه ليس بمفرد ولا الى الثاني لان دوال الاربعة شئ مع انها
ليست باسم ولا الى الثالث فانه على هذا يلزم اخذ المحدود في المحد وهو باطل والوجه الثاني
ان المتبادر من كلمة ما موصولة لكثرة استعمالها فلهذا هذا الابد من ضمير الفصل لتعريف المبتدأ
والخبر والضم لم يوجد الجنس في التعريف لان الوصول مع الصلة شئ واحد فيكون المجموع فصلاً
اجب عنها ان المراد من كلمة ما كلمة فلا يرد شئ ولما فسر بالنكرة علم انها موصوفة لا موصولة
فانقلت ان كلمة مشتركة بين الامور الكثيرة فاخذ احد معانيها لا يكون الا بالقرينة قلت
القرينة موجودة وهي ان البحث مسبق لتقسيم الكلمة وايضاً ان الجنس في تعريف القسم ليس ^{بالمفرد} القسم
وهو ليس الكلمة فانقلت لما كان المراد من ما كلمة لا يصح توصيفه بديل لان المطابقة شرط
بين الصفة والموصوف في التذكير والتانيث قلت لما كان ما عبارة عن الكلمة كان دل بعني دلت
قوله في نفس مادل فانقلت الضمير في نفسه لا يخلو اما راجع الى الكلمة او الى المعنى او الى الاسم
لا سبيل الى الاول فانه على هذا فانت للمطابقة بين الراجع والرجع وايضاً ثبت المخالفة من لانه راجع في
الايضاح الى المعنى ولا الى الثاني فانه يلزم الظرفية للنفس وايضاً لا يطابق للفصل مع المجل لان الضمير
في وجه المحصر راجع الى الكلمة وايضاً يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول لانه اذا نسب المعنى الى شئ بكلمة في
لا بد ان يكون ذلك الشئ دالا على المعنى فالضمير في نفسه اذا كان راجعاً الى المعنى يلزم ان يكون المعنى دالا على
نفسه ولا الى الثالث فانه يلزم اخذ المحدود في المحد وايضاً فانت للمطابقة بين الاجمال والتفصيل وايضاً يكون
المخالفة من المصريح قلت الضمير في نفسه راجع الى مادل ولا تلزم المخالفة من ^{السبغ} لان ما لهما واحد وهو لا
بالفهرمية فانقلت لما كان ضمير في نفسه راجعاً الى مادل فانت للمطابقة ايضاً لان مادل مشين والضمير مفرد
وايضاً فانت للمطابقة بين الاجمال والتفصيل فاجاب الشارح عنه بقوله يعني الكلمة اي المراد لفظ ما بدون
قوله دل ولما كان المراد منه الكلمة حصل المطابقة بين الاجمال والتفصيل فانقلت لما فسر لفظ ما بكلمة
لا يصح تذكير الضمير لانهما مؤنثة فاجاب الشارح بقوله قد ذكر الضمير بناء على لفظ الوصول
فانقلت انه يلزم التناقض في كلام الشرح لانه علم ما سبق ^{ان} موصولة ^{تلك} وهذا ان ما موصوفة قلت ان في كلمة
ما احتمالين فنبه اولاً باحتمال وثانياً باخر فانقلت لما ثبت احتمال الوصول فلا بد من ضمير الفصل ^{بالمفرد} اي لم يوجد
كما مر انفا قلت انما يلزم ضمير الفصل لو كان موصولة قطعاً وهما محتملة وايضاً لا ينتفي الجنس باحتمال قوله قال المصنف
في الايضاح اشارة الى التناقض بين قول المصنف وقول الشارح ثم اجاب الشارح عنه في اخر المقالة
بقوله وما لهما واحد قوله الضمير في مادل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى وهما بحث
وهو انه من اين علم ان اد المصنف في الايضاح من الضمير الضمير البارز في نفسه فلم لا يجوز ان يكون مراد

بالضمير هو الضمير المستتر في الطرف اعني في نفسه لان قاعدكم انه اذا حذف متعلق الظرف فضمير ينقل الى الطرف لان الطرف قائم مقام المتعلق وايضا فليكن مراده هو الضمير في دل فلا يلزم التامع وايضا ينبغي ان يقول الشارح الضمير في نفسه يرجع الى المعنى فيما فائدة في ازدياد قوله فيما دل على معنى اجيب عن الاول ان كون رجوع الضمير المستتر في الطرف الى المعنى ظاهر لا يحتاج الى البيان لان الضمير المستتر في الطرف هو الضمير في كائن وهو لا يرجع الا اليه وما يحتاج الى البيان هو الضمير البادئ لما عرفت من لزوم ظرفية الشيء لنفسه وعن الثاني انه لو كان مراده الضمير في ما دل لا يصح قوله يرجع الى المعنى لانه يلزم الاضمار قبل الذكر وعن الثالث ان ذكر المتعلق طريق عندهم فلا بد من ازدياد قوله فيما دل على معنى في عبارة الفصل قوله اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وههنا بحث بوجه يرد على المصنف بارجاع الضمير الى المعنى الاول يلزم ظرفية الشيء لنفسه والثاني انه يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول والثالث انه على هذا يكون تقدير تعريف الحرف هكذا الحرف ما دل على معنى في غيره اي غير المعنى ولا معنى له لانه يلزم الغدام معناه والرابع انه لا يطابق الفصل الجمل فاجاب الشارح عن الاولين بقوله اي باعتباره في نفسه اي ليس فيه ظرفية المعنى للمعنى بل ظرفية المعنى باعتبار المعنى بتقدير لفظ الاعتبار فيه ولا ضمير فيه وكذا لا يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول لانه لا ينسب المعنى الى الشيء بل ينسب اعتباره فلا تنطبق القاعدة المذكورة فيه واجاب عن الثالث بقوله ولذلك قيل الحرف انه حاصله لانه لما قدر الاعتبار فيه فيكون تقديره الحرف ما دل على معنى باعتباره في غيره ولا شك ان اعتبار معنى الحرف في غيره معناه واجيب عن الرابع ان وجه المحصر غير مذکور في الفصل فلم يوجد الجمل فان قلت لما قدر الاعتبار فيه يلزم فساد المعنى لان الاعتبار عبارة عن القياس كما قال الله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار فاجاب الشارح عنه بقوله وبالنظر اليه يعني ان الاعتبار ههنا بمعنى النظر دون القياس فان قلت لما قدر الاعتبار فعلى هذا ايلزم التقدير في التعريف وهو غير جائز فاجاب الشارح عنه بقوله كقولك الدار الخ يعني اذا نسب الشيء الى النفس بكلمته في فتقدير الاعتبار فيه شائكم كما في قولك الدار في نفسها حكمها كذا مع قطع النظر عن القرب الى المسجد الجامع والسوق قيمتها كذا وههنا بحث من وجه الاول ما وجه الشارح انه قدر المتعلق في قوله في نفسه بكائن وقد في قوله في غيره بمحصل في غيرها والثاني انه لا حاجة الى قوله اي باعتبار متعلقة لا باعتبار في نفسه بل خص اشتغال بها لا يعني كما ترى والثالث ان تعريف الاسم لا يكون جامعا لخروج الاسماء اللازمة لاضافة والموصولات لان الكل باعتبار الغير والرابع ان تشبيه المعنى بالدار غير صحيح لان قوله على معنى في نفسه يستعمل في مقابلة قوله على معنى في غيره المعنى تابع للغير ولا يقال الدار في غيرها حكمها كذا بل يقال الدار لا في نفسها حكمها كذا الا الغير تابع للدار والضمير في قوله لا للغير لان الغير ليس لا المعنى الاسم وهو قوي فنجعل متبوعا واما في الدار فالغير وصف للدار فيكون تابعا لها

آجیب عن الأول ان كل واحد من كائن وحاصل من الفعال لعامة فيصم تقدير كل واحد في
 كل واحد من قوله في نفسه وفي غيره وعن الثاني انه ليس اشتغال بما لا يعني بل بيان لشار اليه
 قوله ولذلك قيل واجاب الشارح عن الثالث والرابع بقوله ومحصوله ان حاصل الجواب عن
 الثالث ان معنى قوله في نفسه اي لا يكون الة لتعرف الغير ولا شئ ان الاسماء اللازمة الاضام
 ليست بالة لتعرف المضاف اليه بل المضاف اليه الة لتعرفها وكذا حال الموصوت كما اشار الشارح
 اليه في اخر الحاشية بقوله وبما ذكرنا من التحقيق لا يخلد الاسم جمعا الى وحاصل الجواب عن
 الرابع انه لا يشرط في التشبيه الاشتراك في جميع الوجوه بل في بعضها وهو موجود كما اشار اليه
 الشارح رح بقوله لانه كما ان في الخارج موجودا قائما في ذاته وموجودا قائما في غيره كذلك
 في الذهن معقول الخ اعلم ان الموجود على قسمين خارجي وذهنى وكل واحد منهما على
 قسمين قائما بذاته وقائما بغيره والموجود الخارجي القائم بذاته عبارة عما يكون الموجود غير متغير
 في المكان الى شئ اخر كالجسم والموجود الخارجي القائم بغيره عبارة عما يكون الموجود محتاجا في
 المكان الى شئ اخر كاللون ومعنى الموجود الذهنى القائم بذاته ان يكون الموجود مدركا قصد
 كالمعنى الاسم والموجود الذهنى القائم بغيره ان يكون الموجود مدركا تبعا كالمعنى الحرف في معنى
 الاسم مشابه للموجود الخارجي القائم بذاته ومعنى الحرف مشابه للموجود الخارجي القائم بغيره
 قلت ان قوله قائما بذاته باطل لانه يستلزم قيام الشئ بنفسه وهو باطل لان القيام نسبة
 يقضى المغايرة بين الطرفين قلت معنى قوله قائما بذاته لانه لا يكون تابعا للغير كما قال مولانا
 عبد الغفور الاري قوله كذلك في الذهن معقول قلت ان قوله كذلك مستدرك لان المقصود
 منه التشبيه وذا حاصل من الكاف في قوله كما ان في الخارج الخ قلت ان قوله كذلك تأكيد لك
 الأول وانما اكد الجهد النقصان الحاصل من تقديم التشبيه على المشبه في الذكر قوله هو مدرك
 قصد فقلت ان قصد الشئ على نوعين احدهما ان يقصد الشئ لحصول شئ اخر كالوضوء
 للصلاة والثاني ان يقصد حصول نفسه كالصلوة فاي معنى مراد ههنا فاجاب الشارح رح بقوله
 ملحوظا في ذاته لانه المراد ههنا ما يكون لحصول النفس قوله يصح ان يحكم عليه وبه تفريع على قوله
 ملحوظا في ذاته والواو بمعنى او فلا يرد ان الفعل لا يصح لان يكون محكوما عليه قوله ومعقول هو مدرك
 تبعا فقلت ان المدرك تبعا على نوعين احدهما ان لا يكون بلا سببا بالقصد اصلا والاخر ان يقصد
 لحصول شئ اخر فاي المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح بقوله والة لملاحظة غيره اي المراد ههنا النوع
 فقلت ان المعنى الحرفي لما كان الة لملاحظة غيره فهو منقوض بقولنا سرت من البصر الى
 الكوفة واكرمت زيد الان من ليس الة الاكرام قلت المراد من الغير المتعلق قوله فلا يلزم
 لشيئ منهما فان قلت ما للشارح رح انه ذكر الغاء ههنا ولم يذكر في قوله يصح لان يحكم
 عليه وبه قلت ان الشارح كثيرا ما يكتب من السابق باللاحق اشارة الى التقنين فقلت

ان المدرك قصد او تبعاً من الكلمات وهي تقتضيه الجزئي اى المثال والشاهد فها هو فاجاب
 الشارح بقوله فالابتداء مثلاً اذا لاحظ العقل قصد اتم يرد عليه ان القصد على نوعين كما مر انفاً
 فاقى المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح به بقوله وبالذات اى من غير اضافة الى شئ اخر من الممكن
 وغيره وكان هذا معنى الاسم لان الابتداء بهذا المعنى اغاز كرون فيكون مصدراً وهو من
 الاسماء قوله مستقلاً بالمفهومية اى بسبب فهمه من اللفظ فانقلبت انه يخرج منه المدلول
 التضمنى لانه غير مستقلاً بالمفهومية مع انه معنى اسمى بالاتفاق فاجاب الشارح بقوله بل هو
 في ذاته اى لا يكون الة التعريف الغير ولا شك ان المدلول التضمنى ليس بالة لتعرف الغير فان
 قلت ان الابتداء من جنس النسبة بين المبدأ به ومنه وتوقف تعلّقها على متعلق ضرورى فلا
 يكون معنى مستقلاً فاجاب الشارح به بقوله ولزمه تعلّق متعلقه اجمالاً ليعنى ان توقف الابتداء
 على هتمين احدهما على فعل ما و مكان ما كترى والفعل على فاعل ما وتاينهما على فعل معين ومكان
 معين كتوقف من على السير والبصرة والتوقف بالاجمال لا يضرب الاستقلال لانه غير متعلق لعدم الاحتياج
 الى ذكره قوله مدلول لفظ الابتداء فقط فان قلت الحصر باطل لان الابتداء بهذا الاعتبار كما
 يكون مدلول لفظ الاعتبار كذلك يكون مدلول لفظ الاول ايضا فاجاب الشارح بقوله فلا حاجة
 في الدلالة عليه الى الضمام كلمة اخرى اليه ليعنى ان الحصر بالنسبة الى الكلمة التى تحتاج الى ضم
 كلمة اخرى مخوم من فان قلت لا نسلم ان الابتداء بهذا المعنى لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى بل
 يحتاج لانها لا تفيد فائدة تامة الا بالضمام كلمة فلجا الشارح بقوله ليدل على متعلقة اى المراد
 بالاحتياج وعدمه ههنا الاحتياج الى المتعلق واما الاحتياج فى الفائدة فتايت في كليهما فان قلت
 انه يلزم التكرار فى تعريف الاسم لان معنى قوله كائن فى نفسه اى كون المعنى مدلول الكلمة
 هذا بعينه معنى قوله دل على معنى وايضاً يدخل فيه الحرف فاجاب الشارح بقوله وهذا هو المراد
 بقولهم الخ يعنى المراد بقوله دل على معنى كون المعنى مدلول الكلمة مطلقاً سواء كان فى نفس الكلمة
 اولاً والمراد بقوله فى نفس الكلمة كون المعنى مدلول الكلمة المقيمة بعدم الاحتياج الى كلمة اخرى
 قوله كائناً فى نفس الكلمة فان قلت لا نسلم ان معنى الاسم والفعل فى نفس الكلمة لان نفس
 مثلاً كلمة مع انه ليس فيه معنى ضرب فاجاب الشارح عنه بقوله الدالة عليه اى ان معنى الكلمة
 لا يثبت فى نفس مطلق الكلمة بل فى الكلمة التى هي الدالة على ذلك للمعنى قوله حالة بين
 والبصرة فان قلت لا نسلم ان الابتداء حالة بنفسه بل تثبت الحالة فى غيره وهو جعل
 البصرة مبدأً منه والسير مبدأً به فاجاب الشارح عنه بقوله وجعله الة لتعرف حالهما ليعنى
 ان اطلاق الحالة على الابتداء باعتبار ادنى ملائمة وهو الة لتعرف حالهما الخ فان قلت
 ان عدم الاستقلال على تعيين احدهما بالنسبة الى التصور والاخر بالنسبة الى الذكر فافى
 المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح رحمه الله تعالى عنه بقوله ولا يسكن الخ

ولان يدل عليه يعني ان المراد كليهما فاشارة الى الاول بقوله ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
 فان قلت المحتاج اليه في تعقل المعنى الحر في تعقل المتعلق لا ذكره لانه محتاج اليه اللفظ لا التلفظ
 قلت ان الذي ذكره مقرونا بضم الذال وهو عبارة عن التعقل فلا يرد واشارة الى الثاني بقوله ولا
 ان يدل عليه ^{في قوله كونه} وهما بحث وهو ان الضمير في لاحظه الاول اذا كان راجعا الى الابتداء
 كان في لاحظه الثاني الضمير يرجع الى الابتداء فعلم منه ان الفرق بين المعنى الاسمي والحر في
 ثابت في الحاظ دون الذات وهذا يخالف عما قال العلامة التفتازاني في المطول من ان الفرق
 بينهما في الذات فاجاب الشارح بقوله والحاصل يعني ان قوله فالابتداء محمول على الاستعمال
 لان الابتداء يطلق على المعنى الاسمي والحر في ^{جميعا} فالضمير في لاحظه الاول راجع الى المعنى الاسمي
 وفي لاحظه الثاني راجع الى المعنى الحر في فالاول من قبيل الكليات والثاني من قبيل الجزئيات
 فثبت الفرق بينهما في الذات فان قلت ان قوله والحاصل مبتداء وقوله ان لفظ الابتداء
 موضوع خبره والحال ان حمل وضع لفظ الابتداء لا يعم على الحاصل لانه اسم الفاعل فيكون
 صفة للشارح فكيف يحمل عليه وضع لفظ الابتداء لانه صفة للفظ قلت المحصول لازمي فيصح كونه
 صفة للفظ فقلت فعلى هذا لا يعم قوله ومحصوله لان الاسم للمفعول لا يعمي من اللازم
 قلت المراد من المحصول الحاصل كما قال العلامة في بحث الحاء قوله ولفظة من موضوعه
 لكل واحد من جزئياته فان قلت من اين تقول لفظة من موضوعه لكل واحد من الجزئيات
 قلت ان الوضع يعلم من الاستعمال لان من يستعمل في الجزئيات فان قلت لا نسلم ان الوضع
 يعلم من الاستعمال فان العلامة قال ان الضمائر والموصولات موضوعات لفهوم كلي بشرط استعمالها
 في الجزئيات فيكون الاستعمال في الجزئيات بدون الوضع فليكن لفظة من موضوعه للافتتاح
 للمطلق بشرط استعمالها في الجزئيات فلم يكن الاستعمال مستلزما للوضع قلت مرادنا ان الاستعمال
 علامة الوضع لاعلة له فيجوز التخلف عنه في بعض المواضع فان قلت ان وضع من للابتداء
 الجزئي مستقيم على رأي من قال بان الوضع علم والموضوع له خاص في الحرف وامثالها
 من الضمائر واسماء الاشارة واما على رأي من لم يقل به وجعل تلك الالفاظ موضوعات
 لمفومات كلية فالفرق بين الابتداء الاسمي والحر في صعب قلت الفرق عند هذا البعض
 وان لم يثبت في الوضع لكنه في الاستعمال لان المعنى الحر في يستعمل في الجزئيات والاسمي لا
 يستعمل فيها فان قلت ان الابتداء لا يثبت الا بالمتعلق لانه نسبة تقتضي الطرفين فكيف يكون
 لحد معنيه جزئيا والاخر كليا فاجاب الشارح عنه بوجهين أحدهما بقوله للخصوصية على
 التفصيل المدبر على الاجمال والثاني بقوله للعلقة الخ في الجزئي ما يكون الة للغير والكل ليس كذلك

له قوله جزئيا اي غير مستقل ومستقل منه راجح منه لا شئ واحد فيكون للكلية والجمعية لا يكون مجعما منه رحمه الله

منه يعني ان الابتداء الجزئي ثبت بالمتعلق تفصيلا والكل اجالا فالاول غير مستقل والثاني مستقل منه رحمه الله تعالى شانه

فان قلت انه لا نسلم انه اذا ذكر المتعلق على التفصيل يكون جزئياً الا ترى انه لو قيل ابتداء البصرة
لا يكون جزئياً بل كلياً لان البصرة تصدق على الدور والكثيرة فكيف يكون جزئياً قلت
المراد بالجزئي هو الاضافي ولا شك ان البصرة بالنسبة الى المكان المتعلق جزئي وان كان بالنسبة
الى الدور والكثيرة كلياً فان قلت لا نسلم ان الابتداء الجزئي غير مستقل لان الابتداء الكلي
موجود في ضمن الجزئي والدلالة على المعنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقاً او تضمنياً قلت
كون ذلك الابتداء المطلق الذي في ضمن الجزئي مستقلاً ممنوعاً اذ يلزم منه كون الابتداء الجزئي
ملحوظاً قصداً او ملحوظاً تبعاً في حالة واحدة وهو باطل فان قلت ان هذا من جهتين فلا يضر
قلت كون الشئ الواحد ملحوظاً قصداً وتبعاً في تركيب واحد بمنزلة الجهة الواحدة عند الفهمين
قوله من حيث انها حالات متعلقاتها فان قلت ان الضمير في انهما راجع الى الجزئيات وهي السير
والبصرة مثلاً والمتعلقات ايضا ليست الا السير والبصرة فكيف يصح قوله الجزئيات حالات
متعلقاتها قلت ان التغاير ثابت لان الجزئي ابتداء السير مثلاً والمتعلق نفس السير فان قلت
لا يصح ان تكون لفظة من موضوعه لكل واحد من الجزئيات لانها غير متناهية قلت الطمان
الجزئيات ممكن بلحاظ المفهوم الكلي قوله وذلك المعنى الكلي الخ فان قلت المفهوم من الجمل
ليس الا الكلية والجزئية ولا يفهم الاستقلال وعدمه وهو مقصود ايضا فاجاب الشارح
عنه بقوله وذلك للمعنى الكلي الخ يعني الاستقلال وعدمه لازم معاً قوله اذ لا بد في
كل واحد منهما ان يكون ملحوظاً فان قلت ان كل في كل لسان كاتب محكوم عليه مع انه ليس
ملحوظاً قصداً بل للاحاطة الافراد قلت ان جعله للاحاطة باعتبار الاستعمال لا بالوضع
قوله لم يكن ان يعتبر النسبة بغيره وبين غيره لان النسبة ليست الا المعنى الحر في وتمام للمعنى الحر
لا يكون بمعنى حر في آخر لان المعنى الحر في غير مستقل في نفسه فكيف يعتبر غيره فان قلت
ان النسبة الحر فية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابق محكوماً عليه وبه فعلى هذا
يلزم ان لا يقع شئ من المقدم والتالي والجملة محكوماً عليه وبوجود النسبة فيها قلت الاحتياج
في نسبة الفعل الى الفاعل وهو خارج من الفعل بخلاف القضايا فان النسبة فيها احتاجت
الى الطرفين وهما داخلان في القضية فكانا لا تحتاج الى الغير قوله بل تلك الجزئيات قلت
ان كلمة بل للاعراض وليس هنا شئ حتى يكون معرضاً عنه قلت انها ليست للاعراض
بل للعلاوة على قوله ولا يصح ان يكون محكوماً عليه وبه فان قلت ان تعقل الفعل ايضا
لا يكون لا يكون الا بالفاعل والمفعول كما قال الشارح في بحث مفعول ما لم يسم فاعله حيث
قال كما ان الضرب يتوقف تعقل فهمه على ضارب كذلك على مضروب قلت ان
توقف الفعل على فاعل ما وهو لا يضر بالاستقلال فان قلت هذا
انما يستقيم على مذهب من قال بذلك واما على مذهب من قال ان توقف الفعل

على فاعل معين غير مستقيم فاجاب الشارح عنه بقوله ليكون الة الملاحظة حالها يعني ان الفعل قد
توقف على فاعل لكن ليس بالة لتعرف حال الفاعل بخلاف ابتداء الجزئ **فان قلت** ان الفعل ايضا الة
لتعرف حال الفاعل لان معنى الفاعلية في الفاعل يثبت بالفعل **قلت** ان الة في الكلام غير مقصود
والفعل مقصود فكيف يكون الة قوله وهذا هو المراد بقوله **فان قلت** ان تعريف الحرف غير صحيح
لان معنى قوله مادل على معنى في غيرها ان يكون المعنى مدلولاً للغير الكلمة وهو فاسد فاجاب الشارح
بقوله وهذا هو المراد الة اي ليس معنى قوله في غيرها ان يكون المعنى مدلولاً للغير الكلمة بل معناه انه
الة لتعرف الغير قوله فمرجع كينونة المعنى الة **فان قلت** انه يجوز ان يكون المعنى غير مستقل مع انه
لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى بل يدل على معنى في نفسها كالنسبة في اسم الفاعل غير مستقل مع انه لا يحتاج
الى ضم كلمة اخرى لان توقف تعقله على لذة الذي هو داخل في الفاعل فلم يكن مرجع كينونة المعنى
في نفس المعنى وكنيونة المعنى في نفس الكلمة الى امر واحد **قلت** ان النسبة في اسم الفاعل مستقل
لاحتياج الى ذات مبهم وهو غير مضر في الاستقلال قوله ففعل لا تأبله تفرع على قوله ما لهما واحد
قوله وهذا هو الظاهر هذه العبارة في الواقع مؤخر من قوله تنبيهها على صحة ارادة كلا المعنيين فيكون
فيه قلب كما لا يخفى **فان قلت** انه لما ثبت صحة ارادة كلا المعنيين فلم قال الشارح انه راجع الى
الكلمة حيث قال سابقا في نفس مادل ولم يرجع الى المعنى فاجاب الشارح عنه بقوله
هذا هو الظاهر لانه على طبق ما سبق في وجه المحصر **فان قلت** لما كان هذا فراجع المصنف
في الفصل الى المعنى **قلت** ان عبارة الفصل ظاهرة في المعنى الاخير لان وجه المحصر غير مذكورية
فان قلت اذ لم يذكر وجه المحصر فيكونان مستويين فكيف يكون ظاهر في المعنى الاخير **قلت**
ان ظهوره لوجه اخر وهو القرب **فان قلت** ان القرب يعارض الوجه المحصر في الكافية فتساقطا
فلا يكون عبارة الكافية ظاهرة في الاول **قلت** ان في الارجاع الى المعنى تكلف وهو تقدير الاعتبار
فرعاية وجه المحصر مرجح يخلو عن تكلف قوله ولهذا جزم المعنى **فان قلت** الاولى ان يقال
ظن موضع جزم لان الارجاع الى المعنى ظاهر لانه واجب **قلت** ان حمل الالفاظ على لظاهر واجب
في التعريفات فيصح به قوله جزم **ولقول** ان صاحب الفصل رجل عقيدته ان يعمل بالمتبادر
لاغيره فلما عمل بالمتبادر فجزم به فذلك المعنى جزم به لموافق جزمه على قصد صاحب
الكشاف قوله لان معانيها مفهومات كلمة مستقلة بالمفهومية **فان قلت** لو كان
كذلك لكان الاخبار عن فوق وقدام وتحت والاخبار بها مع انها لا تميز الظرفية وهو فضيلة لا يقع
احد طرفي الكلام **قلت** المفهوم المستقل يقتضيه صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح
في استقلاله امتناع الحكم عليه وبه ما يعارضه من معنى الظرفية **فان قلت** ان معنى الظرفية
التي هي للمعنى الحرفي داخل في مفهوم متى فيكون معناه في حد ذاته غير مستقل بالمفهومية
لان معناه الوقت المقيد بالظرفية لا الوقت المطلق فالظرفية جزم مدلوله فلا يكون عارضة
سواء ليس هذا القول قول الشارح بل مائل قول فمرجع كينونة المعنى "معنى جزم الراجح"

وأيضاً يجوز أن يقال عدم صحة الاخبار عن الحرف لأجل العارض وهو الاحتياج اجيب من الأول
أن الجزء الأول من المعنى وهو الزمان مستقل بالمفهومية لأنه اعم من أن يكون مطابقاً أو تضامياً
لكن فيه تأمل وعن الثاني أن هذه الأسماء وإن توقفت على الغير لكن الغير تابع لها بخلاف
الحرف فإن قلت لما كان معاني هذه الأسماء مستقلة فلم لم يستعمل بدون الإضافة فأذلم
ليستعمل بدونها علم أنها غير مستقلة قلت لما جرت العادة باستعمالها مضافة إلى متعلقاتها
لزم ذكرها فإن قلت ما السر في هذه العادة قلت لأنها الغرض من وضعها قوله غير
مقترون باحد الأزمنة الخ فازقلت ان ذكر قوله غير مقترون مستدرك لأنه أوردته لإخراج الفعل
وهو خارج بقوله مادل على معنى في نفسه لأن الفعل عبارة عن حدث والنسبة والزمان فعل
هذا يحتاج الى ضم كلمة أخرى وهو الفاعل لأن النسبة يحتاج اليه قلت المراد من المعنى في
في قوله مادل على معنى في نفسه اعم من أن يكون مطابقاً أو تضامياً ولا شك ان الفعل باعتبار
المعنى التضمني ايضاً دال على معنى في نفسه فإن قلت ان الزمان ايضا مدلول تضمني
للفعل والحال انه غير مقترون باحد الأزمنة الثلاثة لأن الشيء لا يقارن نفسه فيصدق عليه ان
الفعل كلمة دللت على معنى في نفسه غير مقترون باحد الأزمنة الثلاثة فلم يخرج بهذا القيد فأجاب
الشراح بقوله اعني البحث يعني ان الاقتران الفعل باحد الأزمنة الثلاثة في حد لفعل معتبر
بطريق الاستيجاب الجزائي وعدم الاقتران في حد الاسم معتبر بطريق السلب الكلي فحينئذ خرج الفعل
عن تعريف الاسم فان قلت لا شك ان المتبادر من المعنى اذا أطلق هو المعنى المطابق والفعل
باعتبار معناه المطابق لا يدل على معنى في نفسه فلوحل التعريف على المتبادر بمخرج الفعل بقوله
في نفسه ويحل قوله غير مقترون على التأكيد فلم حمله على خلاف المتبادر حتى دخل فيه الفعل و
احتاج لو إخراج بقوله غير مقترون قلت الباعث عليه ان قوله على معنى في نفسه حمل قبل هذا
في دليل الجهر على المعنى الام لان اعتبار تارة كونه مقارناً فجعله معنى الفعل وتارة كونه غير مقترون
فجعله معنى الاسم فسلك الشارح رحمه الله تعالى مسلك المصنف فإن قلت المتبادر من الباء
في قوله باحد الأزمنة الثلاثة انها للسببية لكثرة استعمالها ولقرينة قوله بالاسناد فعلي هذا لا يجوز
مقترون معه فأجاب الشارح عنه بقوله مع احد الأزمنة اه يعنى ان الباء بمعنى مع بقرينة وقوع
صلة الاقتران قوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فازقلت ان تعريف الاسم
غير جامع لخارج اسماء الافعال وغير مانع لدخول الافعال المنسجمة عن الزمان قلت المراد بعدم الاقتران
ان يكون ذلك لعدم بحسب الوضع الاول وتحقيقه ما قال الشارح فان قلت خرج منه زيد وعمرو لانه
ليس فيها وضوء اول لأن الوضع الاول يقتضي الوضع الثاني والوضع الثاني غير موجود فكذلك الوضع الاول
وايضاً خرج عنه شمر وضرب علمين لانهما بحسب الوضع الاول افعال اجيب عن الاول ان معناه
ان لا يكون فيه وضوء وعن الثاني ان المراد بعدم الاقتران ان يكون المعنى الحالي غير مقترون بحسب الوضع الاول

فدخل فيه شمر وضرب علمين لان معانيهما العلم غير مقترون بحسب الوضع الاول وهو وضع الفعل و
دخل فيه اسماء الافعال لان معانيهما المقترة بحسب الوضع الثاني غير مقترون بحسب الوضع الاول و
هو وضع الاسم وخرج عنه الافعال المنسلخة كافعال المدح والذم لان معانيها غير مقترة بحسب
الوضع الثاني ومقترة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ لا
لانشاء المدح والذم في نعم وبئس وتلك المعاني الانشائية غير مقترة بحسب الوضع الاول
عنه ان الضمير في قوله غير مقترون راجع الى المعنى المستقل فيكون الضمير في قوله مقترون المذكور
في تعريف الفعل ايضا راجعا الى المعنى المستقل والمعنى المستقل في هذه الافعال كما يوجد في الحال
يوجد في الاول والانشائية والخبرية من اوصاف المعنى المستقل ولا اعتبار للاوصاف بل للذات
وهو غير متغايرة كذا قال مولانا عبد الغفور وههنا بحث وهو انه يشك بانفعال المنقولة
فان ضرب مثلا اذا نقل من معنى الضرب الى معنى القتل لمناسبة بينهما فكلاهما معنى الفعل
فيكون اسما اذ يصدق على معناه وهو القتل انه غير مقترون بحسب الوضع الاول لان معناه الثاني
اعنى القتل لم يكن في الوضع الاول اجيب عنه ان معنى قوله غير مقترون اى يكون معنى الاسم
غير مقترون باحد الازمنة الثلاثة نوعا فلا يصدق على معناه وهو القتل انه يكون نوعا في الوضع
الاول غير مقترون لان كلا المعنيين من نوع واحد وهو معنى الفعل بخلاف نوع شمر وضرب
علمين لان الاسم من نوع والفعل من نوع اخر فان قلت هذا الشكل بما اذا جعل ضرب علما
للحدث فيلزم ان لا يكون اسما لانه لم يصدق عليه انه لم يكن المعنى الحادث في الوضع الاول لوجوده
فيه قلت لا نسلم كون هذا المعنى في الوضع الاول لعدم كون المعنى العلمى حال كونه موصوفا
بوصف العلمية في الوضع الاول في الوضع الاول قوله فيدخل فيه اسماء الافعال فان قلت
لما كان معنى اسماء الافعال افعالا فمن اين علم انها اسماء ولم يكن عين الافعال قلت الذى علم
على ان قالوا انها اسماء وليست بافعال مخالفتها للافعال صيغة قوله لا نسلم ان جميعها منقولة
من المصدر او منقولة جميعها من الظروف بل بعضها من ذلك وبعضها قلت ان قوله جميعها
اسم ان وخبرها محذوف وهو قوله منقولة فقد يره لان جميعها منقولة ولا يخلو اما منقولة او
فلا يرد شئ قوله سواء كان النقل فيه فان قلت ان قوله لان جميعها لا يخلو اما موند او
فان كان الاول فلا يصح قوله فيه بل ينبغي ان يقال فيها وان كان الثاني فلا يصح قوله منقولة بل ينبغي
ان يقال منقول قلت انه مذكور وتانيث قوله منقولة باعتبار المضاف اليه اعلم ان النقل
الصريح هو الذى استعمل مصدرا مخورا ويدل على ان قوله تعالى امهلهم ثم ويدا ثم نقل من المعنى
المصدق الى اسهل فان قلت ان استعماله في المعنى المصدق ينافى كونه منقولا اذ لا بد

وهو ان يبين انهما اسماء

كونه موصوفاً الوصف على نوعين لانه اما ان يحيل به صيغة الالاء اولاً الاول مبتدأ والثاني خبر منه حمزة الله تعالى ١٢ وقوله لما يقبل
الافعال كالنهرين ولا م التعريف وكون بعضها ظرفاً وجاراً مجزواً ١٣ فان روي في الآية المذكورة بمعنى الاممال ثم نقل الخ ١٢ منه حمزة الله

في المنقول من هجران الاستعمال في المعنى الاصل قلت معناه انه لا يستعمل الناقل في المعنى الا
 سواء استعمل غير الناقل فيه اولا الا ترى ان لفظ الصلوة يستعمل في الدعاء ولكن الناقل وهو اهل
 الشرع لا يستعمل فيه **فان قلت** في ادخال هيهات في المصادر الاصلية نظرا لانها ليست بمصدر في الاصل
 قلت المصدر الاصل اعم من ان يكون حقيقة او حكما واعلم ان اصل هيهات ووقوات هيهية
 وقوقية مثل دخرجة ابدال الياء بالالف لتحركها والفتاح ما قبلها قوله مخصوص فانه في الاصل
 صوت ثم نقل الى المعنى للصدي وهو السكوت ثم نقل من السكوت الى اسكت قوله او عن الظرف
فان قلت لو قال او عن الظرف مع ما اضيف هو اليه لكان اولي لان قدم معنى المركب وهو امامك
 لا معنى الظرف وهو امام فقط قلت انما لم يقل مع ما اضيف اليه التفاء بالمشا وهو امامك قوله
 الافعال المنسلخة عن الزمان **فان قلت** لا يصح نسبة الانسلاخ الى الافعال لان الانسلاخ يكون للزمان
 من الافعال لا الانسلاخ الافعال منه قلت لهذا مسامحة مشهورة منهم اصله السليخ عنها الزمان
 فيكون بالقلب قوله وخرج منه المضارع **فان قلت** تعريف الاسم غير مانع لصداقة على المضارع
 لانه ايضا غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بل بالزمانين اعني الحال والاستقبال قلت لا نسلم
 انه مقترن بالزمانين بل بالزمان الواحد لانه جاز ان يكون حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال او
 بالعكس وان سلم انه مشترك قد دخل الواحد في الزمانين ضروري لان احدا الازمنة اعم من ان يكون
 قصدا او ضمنا **فان قلت** ان الذهن بسيط فاذا دل المضارع على زمان في الذهن فكيف يدل في
 هذه الحالة على زمان آخر قلت لا يقدر في الدلالة على المعين الدلالة على آخر والا لبطال الشرط
 كالعين مثلا **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان لا يقدر في ارادة المعين ارادة ما سواه قلت بين
 الدلالة والارادة بعد لان الدلالة صفة اللفظ وهوي على الكثير والارادة صفة الذهن وهو بسيط
 وايضا الدلالة فهم المعنى من اللفظ سواء كان مرادا اولا بخلاف الارادة فانها تقيد بكون المعنى
 مرادا ومقصودا والارادة والقصد لا يكونان الا بالذهن وهو بسيط قوله ولما فرغ عن بيان حد
 الخ وههنا بحث من وجهين الاول ان دابه ان يذكر التقسيم بعد التعريف فلا يصح الفصل
 بينهما بذكر الخواص لكونها اجنبية والثاني ان قوله ومن خواصه اشتغال بما لا يعنى لان المقصود
 بيان للرفوعات والمنصوبات والمجندات فالاصل ان لا يذكر تعريف الاسم لكنه ذكر بناء على ان
 البحث عن الشئ مسبق بتعريفه واما الخواص فلا وجه لذكرها اجيب عنهما ان الخواص من
 تمة التعريف فليست باجنبى ولا اشتغال بما لا يعنى **فان قلت** ان التقسيم ايضا من تمة التعريف
 فلا وجه لتقدير الخواص عليه قلت ان الخواص غير مختصة بشئ من قسم الاسم نعم لو كانت مختصة بالمعرب
 او المبني لينبغي تأخيرها وليس كذلك لا بعضها مشتركة مثل الاضمار والاسناد اليه قوله اراد ان يذكر

له قوله لا يستعمل الناقل في الاستعمال في المعنى الاصل قلت معناه انه لا يستعمل الناقل في المعنى الا
 سواء استعمل غير الناقل فيه اولا الا ترى ان لفظ الصلوة يستعمل في الدعاء ولكن الناقل وهو اهل
 الشرع لا يستعمل فيه **فان قلت** في ادخال هيهات في المصادر الاصلية نظرا لانها ليست بمصدر في الاصل
 قلت المصدر الاصل اعم من ان يكون حقيقة او حكما واعلم ان اصل هيهات ووقوات هيهية
 وقوقية مثل دخرجة ابدال الياء بالالف لتحركها والفتاح ما قبلها قوله مخصوص فانه في الاصل
 صوت ثم نقل الى المعنى للصدي وهو السكوت ثم نقل من السكوت الى اسكت قوله او عن الظرف
فان قلت لو قال او عن الظرف مع ما اضيف هو اليه لكان اولي لان قدم معنى المركب وهو امامك
 لا معنى الظرف وهو امام فقط قلت انما لم يقل مع ما اضيف اليه التفاء بالمشا وهو امامك قوله
 الافعال المنسلخة عن الزمان **فان قلت** لا يصح نسبة الانسلاخ الى الافعال لان الانسلاخ يكون للزمان
 من الافعال لا الانسلاخ الافعال منه قلت لهذا مسامحة مشهورة منهم اصله السليخ عنها الزمان
 فيكون بالقلب قوله وخرج منه المضارع **فان قلت** تعريف الاسم غير مانع لصداقة على المضارع
 لانه ايضا غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بل بالزمانين اعني الحال والاستقبال قلت لا نسلم
 انه مقترن بالزمانين بل بالزمان الواحد لانه جاز ان يكون حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال او
 بالعكس وان سلم انه مشترك قد دخل الواحد في الزمانين ضروري لان احدا الازمنة اعم من ان يكون
 قصدا او ضمنا **فان قلت** ان الذهن بسيط فاذا دل المضارع على زمان في الذهن فكيف يدل في
 هذه الحالة على زمان آخر قلت لا يقدر في الدلالة على المعين الدلالة على آخر والا لبطال الشرط
 كالعين مثلا **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان لا يقدر في ارادة المعين ارادة ما سواه قلت بين
 الدلالة والارادة بعد لان الدلالة صفة اللفظ وهوي على الكثير والارادة صفة الذهن وهو بسيط
 وايضا الدلالة فهم المعنى من اللفظ سواء كان مرادا اولا بخلاف الارادة فانها تقيد بكون المعنى
 مرادا ومقصودا والارادة والقصد لا يكونان الا بالذهن وهو بسيط قوله ولما فرغ عن بيان حد
 الخ وههنا بحث من وجهين الاول ان دابه ان يذكر التقسيم بعد التعريف فلا يصح الفصل
 بينهما بذكر الخواص لكونها اجنبية والثاني ان قوله ومن خواصه اشتغال بما لا يعنى لان المقصود
 بيان للرفوعات والمنصوبات والمجندات فالاصل ان لا يذكر تعريف الاسم لكنه ذكر بناء على ان
 البحث عن الشئ مسبق بتعريفه واما الخواص فلا وجه لذكرها اجيب عنهما ان الخواص من
 تمة التعريف فليست باجنبى ولا اشتغال بما لا يعنى **فان قلت** ان التقسيم ايضا من تمة التعريف
 فلا وجه لتقدير الخواص عليه قلت ان الخواص غير مختصة بشئ من قسم الاسم نعم لو كانت مختصة بالمعرب
 او المبني لينبغي تأخيرها وليس كذلك لا بعضها مشتركة مثل الاضمار والاسناد اليه قوله اراد ان يذكر

بعض خواصه **فأقلت** لمخالف الشارح عن العبارة الشهيرة ههنا وهي لما فرغ من حد الاسم شرع في الخواص يعني لم زاد الشارح لفظ الإرادة قلت لولم يذكرها لا يترتب الجزاء على الشرط لأن الشرع في الخواص غير لازم مع الفراغ عن حد الاسم وأما إرادة الشارح في الخواص فلازم مع الفراغ من حد الاسم لأنها من تامة التعريف ولا شك أن كل متكلم أراد اتمام كلامه وأما تحققه في الخارج فقد يكون وقد لا يكون **فأقلت** فعلى هذا لا يترتب الجزاء في العبارة للشهيرة على الشرط قلت أن المراد من اللزوم الاعتباري أو نقول أن القضية اتفاقيّة لا لزوميّة كقولنا إن كان الإنسان ناطقا فانهما رتاهن قوله ومن خواصه خبر قدم للاهتمام لأن البحث عنها باعتبار الخواصية لا باعتبار ذات هذه الأشياء والا لا يصح البحث عنها أو مبتدأ باعتبار أن من بمعنى البعض فإن قلت لما كان في قوله ومن خواصه احتمالين فلم جزم صاحب الكشاف بالابتدائية قلت لأجل أنه يفهم منه أن المذكور أقل من المستترك وهو المراد لأن في العرف إذا ضيف البعض إلى الكل يراد من البعض الأقل وإذا كان قوله من خواصه خبرا لا يحتاج إلى تأويل من البعض فلا يضاف البعض إلى الكل صريحا وإن استفاد التبعض ضمنا **فأقلت** أن المصنف ذكر خمس خواص ويصدق عليه جمع القلة فالمناسب أن يذكر صيغة جمع القلة وأولها أفعال كإفراص وأفعلة كإرغفة وفعلة كغلمة وصيغة الخواص ليس بشئ منها فلا يصح إطلاقه على الخمس قلت إنما التي بصيغة الجمع الكثيرة أشأ إلى أنها كثيرة غير منحصرة بهذا الخمس لأن ثلث التانيث المتحركة ويا النسبة وبناء التصغير وغير ذلك أيضا من خواصه حتى قال بعضهم الخواص ترفعي إلى ثلثين وأما إيراد البعض لأن المقصود أيضا من الشرع وهو يحصل بعد الخمس وإنما خص الذكر بالشهرتها أو لعظمتها لأن كل واحد منها يتناول خواصا كثيرة لأن اللام مثلا يتناول جميع أنواع المعارف وأجر يتناول جميع حروف الجارة والتثنية يتناول جميع أنواعه والإضافة تتناول الاختصاص وكونه مضافا ومضافا إليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد إليه يتناول الاختصاص وكونه موصوفا وذلك حال لأنهما في الواقع مسند إليهما ومفعول مالم يسم فاعله والتميز لأن التميز إذا كان عن النسبة يكون في المعنى فاعلا **فأقلت** لما كانت كثيرة لا يصح إطلاق هذا الجمع على الخمس المذكور قبل إطلاق البعض على الخمس لأنه شبه بذكر من على أن المذكور بعض منها وههنا بحث من وجه الأول أن التنبية على التبعض حاصل بدون أن المذكور في المتن ليس إلا البعض فلا يصح قول الشارح شبه من التبعضية على أن المذكور هو البعض والثاني أن من التبعضية لا يصلح أن يكون منها على أن ما ذكره بعض منها لأنه لو كان منحصرا فيها أيضا يصح إيراد من التبعضية على كل واحد منها بأن يقال بعضها كذا وبعضها كذا والثالث أنه يفهم من قوله ومن التبعضية على أن آه أنه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحا لأن يكون عاريا عن التنبية المذكور مع أنه لا يصح لأن مرتبة الأقل في جهة الكثرة مع أن ما ذكره من الخواص خمسة كما لا يخفى **أجيب عن الأول** أن معناه أنه ملية أي في أول الوهلة **وعن الثاني** أنه

سأله قول البعض آه فيكون لفظ البعض من اسم فاعلي لفظ التثنية وتنبية خواصه

بنته قسم ان الثاني في عا

أَنَّ هَذِهِ التَّبْيِيهِ مَبْنِيٌّ عَلَى تَقْدِيمِ الْعُطْفِ عَلَى الرِّبْطِ لَا الْعَكْسَ فَانْقَلَبَتْ أَنْ تَقْدِمَ الْعُطْفُ عَلَى الرِّبْطِ
 غَيْرِ شَائِعٍ بَيْنَهُمْ بَلِ الشَّائِعُ هُوَ الْعَكْسُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ السَّيِّدُ السَّنْدُ كَمَا فِي قَوْلِهِ وَهِيَ اسْمٌ وَفَعْلٌ وَحُوفٌ
 لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعُطْفُ مَقْدَمًا فِيهِ عَلَى الرِّبْطِ لَمَا قَالَ الشَّامِيُّ أَنَّ الْخَبْرَ مَحْذُوفٌ كَأَنِّي مُنْقَمَةٌ قُلْتُ
 الْقَرْنِيَّةُ هُنَا عَلَى خِلَافِ الشَّائِعِ ظَاهِرٌ لِأَنَّ مِنَ الْبَيْنِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ خَوَاصِهِ وَعِزُّ الثَّالِثِ
 أَنَّ كَثِيرًا مَّا يَقُومُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَقَامِ الْآخَرِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ثَلَاثَةُ قُرُورٍ فَانْقَلَبَتْ
 مِنْ أَيْنَ عَلِمَ أَنَّ مِنَ التَّبَعِيضِ قُلْتُ دَخَلَهَا عَلَى الْجَمْعِ دَلِيلُ التَّبَعِيضِ قَوْلُهُ وَهُوَ جَمْعُ خَاصَّةٍ هَذَا
 مُتَوَطِّئٌ لِتَعْرِيفِ الْخَاصَّةِ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَكُونُ لِلْجَمْعِ بَلِ لِلْوَاحِدِ فَإِنْ قُلْتُ لَمْ قَالَ خَاصَّةٌ وَلَمْ يَقُلْ
 خَاصٌّ بِدُونِ التَّاءِ قُلْتُ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ الشَّيْءُ فَانْتَهَى لِهَذَا قَوْلُهُ مَا يَخْتَصُّ بِهِ وَلَا يَجِدُ فِي غَيْرِهِ . وَ
 هُنَا كَيْفَ يُوجِبُ الْآوَلُ أَنَّ قَوْلَهُ وَلَا يَجِدُ فِي غَيْرِهِ مُسْتَدْرِكٌ لِأَنَّ مَعْنَى الْاِخْتِصَاصِ هُوَ مَا لَا
 يَجِدُ فِي غَيْرِهِ وَالثَّانِي أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ دَوْرِيٌّ لِأَنَّ الْخَاصَّةَ تَوَقَّفَتْ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ وَهِيَ مَا
 خُوِذَ مِنَ الْخُصُوصِ فَلَمَّا تَوَقَّفَتْ الْخَاصَّةُ عَلَى التَّعْرِيفِ فَلَمَّا مَبْدَأُهَا تَوَقَّفَ عَلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّعْرِيفُ
 تَوَقَّفَ عَلَى الْخُصُوصِ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَا يَخْتَصُّ بِهِ لَكُنْهُ جُزْءُهُ وَالشَّيْءُ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْجُزْءِ وَالْجُزْءُ
 مَبْدَأٌ يَخْتَصُّ فَيَتَوَقَّفُ التَّعْرِيفُ عَلَيْهِ أَيْضًا وَمَا قَالَ الْبَعْضُ أَنَّ الْمَزِيدَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْجَمْدِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ
 لِأَنَّ الدَّوْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاتِّحَادِ الْجَهْتِ وَلَا اتِّحَادِ هُنَا وَالثَّالِثُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقُلْ مَا يَجِدُ فِيهِ وَلَا يَجِدُ فِي غَيْرِهِ
 مَعَ أَنَّ فِيهِ تَقْنِيْدَهُ عَلَى الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَالْاِصْطِلَاحِيَّةِ بِاخْتِذِهِ فِيهِ لِأَنَّ الْخَاصَّةَ فِي اللَّغَةِ
 مَا يَجِدُ فِي الشَّيْءِ وَمَعْنَاهُ يَخْلُوعٌ عَنِ الْاِعْتِرَاضِ الْأَوَّلِينَ أُجِيبُ عَنْ الْأَوَّلِ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِمَا
 يَتَضَمَّنُهُ قَوْلُهُ يَخْتَصُّ وَهُوَ جُزْءٌ سَلْبِيٌّ وَتَصْرِيحٌ بِمَا عَلِمْنَا أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى تَجْرِيدِ الْاِخْتِصَاصِ مِنَ الْجَمْعِ
 السَّلْبِيِّ وَاسْتِعْمَالِهِ فِي الْجُزْءِ الْاِيجَابِيِّ وَعَنِ الثَّانِي أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَوَّلِ اِصْطِلَاحِيٌّ وَمِنَ الثَّانِي لَغَوِيٌّ
 وَعَنِ الثَّالِثِ أَنَّهُ مَّا ذَكَرَهُ لِسَانُ وَجْهِ التَّسْمِيَةِ فَإِنْ قُلْتُ أَنَّ تَعْرِيفَ الْخَاصَّةِ غَيْرُ مَا نَحْنُ لَصَدَقَ
 عَلَى الْفَصْلِ الْقَرِيبِ كَالنَّاطِقِ بِالنَّبْتِ إِلَى الْاِنْسَانِ وَعَلَى لَا لَمْ يَكُنْ الشَّيْءُ كَالْكِتَابَةِ وَالْفَحْكَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ
 بِشَيْءٍ مِنْهَا خَاصَّةٌ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ عَنِ الْخَارِجِ الْمَحْمُولِ وَالْفَصْلُ لَيْسَ بِخَارِجٍ وَالْكِتَابَةُ لَيْسَتْ بِمَحْمُولَةٍ قُلْتُ
 اِصْطِلَاحِيٌّ لَغَوِيٌّ فِي الْخَاصَّةِ غَيْرِ اِصْطِلَاحِيٍّ لِلنَّطْقِ وَلَقَوْلِ الْمُرَادِ مِنْ كَلِمَةٍ مَا هُوَ الْخَارِجُ
 الْمَحْمُولُ فَتَنْقَلِبُ قُلْتُ لِمَا كَانَ كَلِمَةٌ مَا عِبَادَةٌ عَنِ الْخَارِجِ
 اِلْتِمَاسِيَّةٌ لَا يَصِحُّ عَدَالَا لَمْ مِنَ الْخَوَاصِّ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَحْمُولٍ عَلَى الْاِسْمِ
 قُلْتُ أَنَّهُ مَسَامُحَةٌ مَشْهُورَةٌ وَهِيَ ذِكْرُ الْمَبْدَأِ عَنِ الْاِخْتِصَاصِ
 وَارَادَةُ الْمَشْتَقِ عَنِ الْمَدْخُولِ فَيُضَاهَى قُلْتُ أَنَّ تَعْرِيفَ الْخَاصَّةِ
 غَيْرُ جَامِعٍ لِحَدِّمْ صَدَقَ عَلَى الْخَاصَّةِ الْاِضْطِافِيَّةِ كَالْمَشْيِ بِالْقُوَّةِ لِاِنْسَانٍ لِأَنَّهُ يَجِدُ فِي غَيْرِهِ قُلْتُ

١٥٠ في قول المذكور المصنف رحمه الله تعالى ١١ ١٢ على ما قالوا ان جميع الكثرة بالظن على ما فوق الحشرة الى ما لا نهاية له

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ آمِينَ

المراد بالغير في التعريف بقوله ولا يوجد في غيره اعم من ان يكون كل الاغيار او بعضه فثبت ان الاضافة
 قوله هي اما شاملة اشارة الى وفق داب للصنف ^{لانه} التي بالتقسيم بعد التعريف فكذا الشارح
 التي بتقسيم الخاصة بعد تعريفها **فان قلت** ان للخاصة جزئين ايجابی وسلبی فهذا التقسيم باطل
 اعتبار قلت انه باعتبار الجزء الايجابی لانها ان كانت موجودة في جميع الافراد فهي شاملة وان كانت
 في بعضها ... فهي غير شاملة اما تقسيمها الى الحقيقية والاضافية فباعتبار الجزء السلبی لانها
 ان لم يوجد في شيء من الاغيار فهي حقيقية وان لم يوجد في بعضها فهي اضافة كالمأشئ بالنسبة
 الى الانسان لعدم وجوده في الجمادات **فان قلت** هذا التقسيم لا يجري في الخاصة التي اذا كان ذو
 الخاصة جزئياً حقيقياً كما اذا تعرض خاصة لزيد وكذا لا يجري في الخاصة التي اذا كان ذو الخاصة كلياً
 ذا فرد واحد كالشمس لانها كوكب نهائي مركوز في الفلك الرابع فتكون كلياً ذا فرد واحد وكذا
 لا يجري في الكل الذي لا فرد له كالعقلاء وذلك لان الشمول وعدمه يقتضي الافراد ولا افراد لها
 قلت هذا التقسيم مختص بما اذا كان ذو الخاصة ذا افراد قوله كالكاتب بالقوة **فان قلت** لا يلزم
 ان الكتابة خاصة الانسان لانها موجودة في الملائكة ايضا قلت انها خاصة اضافة له **فالقلت**
 هذا يخالف مما قال في القطع من انها خاصة حقيقية قلت عن اصل الاعتراض ان كون الكتابة
 خاصة للانسان بناء على مذهب الحكماء لا يلزم لا يقولون بوجود الملائكة **فان قلت** مثال الكتابة
 الشاملة بالكاتب بالقوة غير صحيح لان الكاتب بالقوة مقابل للكاتب بالفعل فلا يجتمع القوة
 مع الفعل فلا يوجد الكاتب بالقوة في افراد الذي هو كاتب بالفعل فكيف يكون شاملاً لجميع
 افراد الانسان قلت المراد بالقوة ما يكون بالامكان وهو يجتمع مع الفعل لانه عبادة عملاً
 يلزم من فرض عدم وقوعه وقوع المحال فلا ينافي القوة ولا الفعل قوله فمن خواص الاسم بيان
 المرجع الضمير في قوله ومن خواصه والفاء لمرجع التعقيب الذكري اول بيان المرجع قوله دخول
 اللام **فان قلت** حمل قوله ومن خواصه على الدخول غير صحيح لانه يلزم حمل الذات على الوصف
 وايضاً المتبادر من عبارته ان الدخول المضاف الى اللام خاصة الاسم دون اللام لان اللام
 الية من الخواص مع ان الخاصة نفس اللام لان تخصيص هذا الخاص الخمس باعتبار عظمتها
 والعظمة لانفسها لا لدخولها قلت عبارة للصنف محمولة على القلب اي اللام باعتبار الدخول
 فيصم الحمل **فان قلت** لم لم يكتف بقوله اللام مع انه اخصر واظهر قلت المتبادر من الحكم
 باختصاص شيء بشيء ان يكون المختص وصفاً للمختص به والوصفية لا يثبت الا بالدخول
فان قلت ان حمل دخول اللام من الاسم لا يصح لانه يدخل في غير الاسم ايضا كلام الابتداء واللام
 الامر بخولي يقوم وليضرب قلت المراد من اللام اسم التعريف فقط لا التاكيد والامر بالتعريف
 جميعاً اي اللام في قوله دخول اللام عوض عن المضاف اليه واللعيد كما اختلف عباراتهم فيه **فالقلت**
 لو قال دخول حوت التعريف لكان شاملاً للميم في قوله عليه الصلوة والسلام ليس من اجل
 سه على الحوت انه خبر مقدم لقوله دخول اللام ١٢ سه والصبر عند هم من خواص الاسم ليس اللام تعريف ١٣

امصلي في امسفر قلت لم تعرض له لعدم شهرته ^{وهمنا} بحيث من وجوه الاول انه
 لو لم يقل دخول حرف التعريف كان حرف التعريف ايضا شاملا للميم فلا يصح الشرطية في قول
 الشارح ولو قال دخول حرف التعريف كان شاملا للميم ^{يعني ان الضمير في قوله} كان لا يدخل
 اما راجع الى اللام او الى حرف التعريف لا سبيل الى الاول كما هو الظاهر ولا الى الثاني لانه على
 هذا لا يترتب الجزاء على الشرط لان شمول حرف التعريف لا يتوقف على القول والثاني ان ما
 قال الشارح في بحث البنيات من ان الميم بدل حرف التعريف ينافي بقوله ولو قال دخول حرف
 تعريف والثالث انه لو قال حرف التعريف كان شاملا بحرف النداء ايضا كما يكون شاملا للميم
 فلم لم تعرض الشارح لدخول حرف النداء والرابع ان عدم شهرته لا يقتضي تركه بل لا بد من
 ذكره حتى يصير الى مرتبة الشهرة اجيب عن الاول ان هذا انما يريد اذا كان الضمير في كذا
 راجعا الى حرف التعريف وليس كذلك لان الضمير راجع الى مدخول الدخول فيترتب الجزاء
 لان شموله مدخول الدخول للميم يتوقف على القول وعن الثاني انهم يطلقون حرف التعريف
 عليه مسامحة فبناء السؤال عليه **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان يقال في الجواب ان الميم ليست
 للتعريف بل بلحرف التعريف قلت مال قوله لعدم شهرته ليس الا ذلك لان مضاه ان كونها
 للتعريف غير مشهور بل المشهور انه بدل منه **وعن الثالث** انهم لم يتعرضوا له لان كونها من خارج
 الاسم ظاهر لا يحتاج الى البيان لان المنادى لا يكون الا مفعولا به وهو ليس من الاسماء وعن
 الرابع ان هذا التصنيف للمبتدى لا ينتهي فانه مشهور اسهل للمبتدى **اول قول** ان المراد
 من عدم شهرته الندرة اي انه نادر **فان قلت** لم عدل المص عن دخول الالف واللام الى اللام
 فقط قلت فيه اشادة الى ان المختار عند ما ذهب اليه سيبويه من ان ادات التعريف حرف
 واحد لا يقابل التنكير واداة التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذلك ادات التعريف وانما كان
 ذلك الواحد هو اللام دون الهزة لانها تسقط في الدرج والعلامة لا تسقط **فان قلت** لما كان
 ادات التعريف هي اللام وحدها فما الحاجة الى ادياد الهزة قلت زيد عليها هزة الوصل لتعد
 الابتداء بالمساكن لان اللام ساكنة وانما كانت ساكنة لمقابلة التنوين اولها ان الفتحة لا تقبل
 بلام الابتداء وان انكسرت لا لتببت بلام الحارة وان انضمت يلزم الثقل في الامر الكثير الحاجة
 اليه في الاستعمال وانما خص الهزة لان التكلم قوي في الابتداء والهزة ايضا حرف قوي فتناسبا
 اولها حرف زيد في الابتداء في كثير من المواضع وانما فتحت مع ان هزة وصل مكسورة
 لان الفتحة مطلوبة فيها لكثرة الاستعمال **فان قلت** ان قوله ان ادات التعريف هي اللام
 لا يصح لان ضمير المنفصل معيد الحصر مع انه لا حصر في ادات التعريف

في اللام وهذا اعلم انه كان ادات التعريف

له قوله عدل المصنف اه اي ان المناسب ان يقول دخول الالف واللام لان الدخول على الاسم كلاهما لا واحد منهما فلم عدل المصنف عنهما الى واحد
 قلت في نسخة سيبويه بانه حرف واحد اللهم اغفر لي ولوالدي امين

نقيب احمد غفر له

محمد بن نوري

الآثر إلى حرف النداء قلت المحصر اضافي بالنسبة إلى الهمزة أو مجموع الهمزة واللام قوله
 فذهب الخليل إلى أنها لا كهل إلى المجموع الألف واللام لأنه لو لم تكن للهمزة دخل فالمناسب كسرهما
 دون همزة الوصل مكسوة أبداً ^{أدوات التعريف} وأيضا أن أدوات التعريف قياس على أدوات الاستفهام وهي هل
 لأن الاستفهام لطلب التعريف وهذه الأدوات لتعين التعريف فتناسباً فلما كان حرف الاستفهام
 مركباً فكذلك حروف التعريف **فأقول** لما كان للهمزة دخل في المعنى فينبغي أن لا يسقط في
 الدرج قلنا السقوط على نوعين أحدهما مع النياتة ^{والأخرى من النياتة} والاول جائز قوله والمبرد إلى أنها
 الهمزة المفتوحة لأنه أيضاً قياس أدوات التعريف على الاستفهام لكن على الهمزة **فأقول** فلما كانت
 إلى اللام قلنا زيدات للام للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام وهما بحث من وجوه
 الأول أنه لما كان لها دخل في المعنى فلم يسقط في الدرج والثاني أن الاحتراز عن الالتباس
 يحصل بكسرها والضم والثالث أن دفع الالتباس لا يختص باللام إيجاب عن الأول أن
 السقوط على نوعين أحدهما مع النياتة ^{والأخرى من النياتة} والثاني جائز كما مر القاء وعن الثاني
 أنهم اعتبروا دفع الالتباس في الكتابة ^{الضم} من الثالث أن اللام لا تستلزم ما هو الواجب ^{لأن} قوله
 لأنه لتعين المعنى للمستقل وهما بحث سمعت عن بعض الأفاضل وهو أن إطلاق الشارح
 غير مستقيم لأن اللام إنما هي لتعين المعنى إذا ريد من مدخل اللام معناه وإذا ريد لفظه فلا
 يكون لتعين المعنى كما في التعريف اللفظي كقولنا ما الكتاب هو المركب من الكاف والتاء والباء
 فاللام في الكتاب ليس لتعين المعنى والا لا يصح جعل التعريف اللفظي له لأنه إذا تعين المعنى فاللفظ
 يكون بالمعنى فتأمل قوله يدل عليه اللفظ مطابقة فإن قلت لو أريد بالمطابقة معناه الحقيقي
 لزم أن لا يدخل اللام على الاسم المستعمل في معناه المجازي وليس كذلك ولو أريد به دلالة
 غير ضمنية لزم دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة بالغرض والمعاظ قلت أن هذا
 التعليل وإن اقتضه جواز دخولها عليه لكن يابى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها الوضع اللغوي
 أو نقول ليس لهذه المادة تحقق في الخارج ^{بمعنى} ويؤكد لها تحقق فليكن دخولها عليه جائزاً وقوله
 والقوليد عليه تضمناً لمطابقة لتحقيق النسبة فيه والمركب من المستقل وغيره غير مستقل وإنما
 قلت أن الأسماء المشتقة أيضاً لا تدخل على معنى المستقل مطابقة فينتج أن لا يدخل عليها
 قلت المركب من المستقل وغيره غير مستقل إذا احتاج غير المستقل إلى أمرين أحدهما النسبة في
 المشتقات احتاجت إلى الذات وهي ليست بخارجة عنها بل داخلية فيها فإن قلت الخاصة
 لما كانت على نوعين فهذه الخاصة من أي قبيل فأجاب الشارح رحمه الله بقوله وهذه الخاصة
 ليست شاملة فإن حروف التعريف لا تدخل على الضمائر والمثالثات فإن قلت أن
 حروف النداء حروف التعريف وهي تدخل على الضمائر المنفصلة والفيئات اللام تدخل على
 له لأن الواجب عليها دفع الالتباس وهو يحصل بذلك مع أن الواقعة فأضمم ما مر

الموصولات مثل الذي والتي فانها في الاصل لذي والتي اجيب عز الاول ان المراد من حرف
التعريف اللام فقط بقربية البحث وعز الثاني ان هذا مذهب البعض فليس يمتنع عليه قوله
وكذا سائر الخواص الخمس يعني هنا مثل اللام في انها غير شاملة لاني انما لا تدخل على الضمير والمثال
فان قلت ان الاسناد اليه خاصة شاملة للاسم فلا يصح قوله وكذا سائر الخواص الخمس
قلت لا نسلم انها شاملة لان اسماء الافعال لا يصح الاسناد اليها كما يأتي فيما بعد واما قدم
اللام على الجرو والتنوين لان اللام في الصدة وهما في الآخر واما قدم الجمر على التنوين لان الجمر
مقدم على التنوين في الوجود كما ترى في قوله يزيد واما قدم الثلاثة على الباقي لانها لفظية وهي
اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما قدم الاسناد اليه على الاضافة لان ۲۲۲
الاسناد اليه مدلول الكلام قوله ومنها دخل الجمر فيها إشارة الى ان قوله الجمر عطف على اللام لا
على الدخول قوله وفي الجمر ورده تقديره اعلمان لفظا وتقديرا قيدان لحرف الجمر لا الجمر ورده
كما يدل عليه قوله كما في الاضافة المعنوية واما اعادة الجمر ورده ليعلم انه نوع آخر قوله يختص
بالاسم فكذا يختص اثره مثلا يخالف الاثر عن المؤثر فان قلت ان الشمس مثلا تؤثر في الضوء
والمؤثر في السماء فينبغي ان يكون اثره ايضا في السماء وايضا ان النصب اثر الناصب وعوان ولن
مثلا وهذه الحروف مختصة بالفعل فينبغي ان يكون اثرها ايضا مختصا بالفعل مع ان النصب
يوجد في الاسماء ايضا **عز الاول** ان المؤثر على قسمين طبعي بان يكون ذلك الاثر
مركزه وقالبه والكتابي بان يكون الاثر باعتبار الغير كاحوال الخفية والاول اقوى فيجوز الخلف عنه
وعز الثاني ان النصب في الاسم يؤثر اخرا لا يؤثر الفاعل قوله فينبغي ان يدخل الاسم ولا يجوز الاضافة
الى الفعل بوجه ثلاثة الاول انه لو افضى الفعل الى الفعل يلزم الاضافة الى الفعل الى النفس والثاني
انه يلزم اضافة العرض الى العرض والثالث ان مدخوله يصير مفعولا به والفعل لا يقع مفعولا
به فان قلت ان الهزة والمضييف لافضاه معنى الفعل الى الاسم مع انها لا تدخل على الاسم
قلت مرادنا بالافضاه افضاء الغير الى المدخول وهذا المعنى لا يصدق على الهزة والمضييف لانها
لا اضافة المدخول الى الغير فاذا قلت ان حرف الجر لا يكون في الاضافة اللفظية عند الجمهور لا لفظا
ولا تقديرا فالدليل المذكور يقيد اختصاص الجمر الذي هو حرف الجر مع ان المدعى اختصاص مطلق الجمر
بالاسم سواء كان بحرف الجر بالضاف ولا ينبغي ان يجر في الاضافة اللفظية في الفعل نظر الى هذا الجمر
قلت الاضافة اللفظية فرع الاضافة فينبغي ان لا يخالف الاصل واما كانت فرعا لان فوائد الاضافة
المعنوية كثيرة وهي التعريف والتخصيص والتخفيف وفي الاضافة اللفظية التخفيف فقط فان
قلت هذا يخالف لما قال المصنف في الجرويات ان حرف الجر ثابت في الاضافة اللفظية ايضا فلا
قلت الاعتراض يرد على مذهب الجمهور لا على مذهب المصنف قوله بان يختص بما يخالف ما
يختص به الاصل قوله بان يختص قيد المنع وبيان للمخالفة وكلمة ما في قوله بما عبارة عن الفعل

والضمير المرفوع في قوله يخالف واجعل الى كلمة واو كلمة ما في قوله ما يختص عبارة عن الاسم يعني ان لم
يوافق الاصل فالفرع لا يخلو اما ان يختص بما يختص به الفعل او يعبر عن الاسم والفعل فكل واحد منهما
ليس الا مخالفة من الاصل قوله اعني الفعل **فازقلت** ان المخالفة كما يحصل بالفعل كذلك بالحرف
فينبغي ان يقال عن الفعل والحرف قلت انما يصحوب بالفعل لان من البين ان الحرف لعدم استقلال
معناه لا يصلح لذلك **فازقلت** هذا صريح في اختصاص المضاف اليه بالاسم فيخالف لما سبقت
في شرح الاضافة ان المراد بها كوز الشيء مضافا لفعل من ان المضاف اليه قد يكون اسما وقد يكون
فعلا قلت المذكور ههنا مذ **هيب** لعمري لانه قال المضاف اليه **كلاسم** الخ والمذكور في شرح الاضافة
مذ **هيب** الجمهور فلا مخالفة قوله ومنها دخول التنوين اعلم ان التنوين في اللغة جعل الشيء ذا وزن
وفي الاصطلاح هو وزن تتبع حركة اخر الكلمة لا لتأكيد الفعل وهو على خمسة اقسام للتمكن والتكثير والعوض
والمقابلة والترنم واما للتمكن فهو ما يدل على امكانية الكلمة لاهراجات الثلاثة فلا يجري في غير النون
وجمع المونث السالم واما للتكثير فهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين
بخصوصة اسكت سكوتا مآ واما صه بدون التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن وانما لم يكن للتمكن
لان صه ليس من المعربات بل من اللفيات لكونه من الاصوات وانما لم يكن للعوض لان صه ليس
بلازم الاضافة حتى يكون بدلا من المضاف اليه وكذا البواقي واما للعوض فهو ما يكون عوضا عن
المضاف اليه نحو مثني اي يوم اذ كان كذا فاذا مضافته الى الجملة فلما حذف الجملة للتصنيف عوض عنها
التنوين لانه تمام الكليته وانما لم يكن للتمكن لان اذ ليس من المعربات وانما لم يكن للتكثير لان اذ لفظ
الاضافة فيكون معرفة ابدا لان الاضافة الى الجملة اضافة الى مضمونها في الواقع فلا يريد ان الجملة
ليست من المعارف فكيف يكون مضافها معرفة وانما للمقابلة فهو ما يقابل وزن جمع المذكور السالم
كسلمات فان الالف فيها علامة اجمع المونث السالم كما ان الواو في مسلمون علامة اجمع المذكور
السالم ولم يوجد فيه ما يقابل لنون في ذلك فزيد التنوين في اخره ليكون مساويا معه في
الحروف **فازقلت** ان النون في جمع المذكور لا يخلو اما ان يكون عوضا عن تنوين المفرد او
الامكنية واما ان يكون عوضا عن تنوين المفرد لمجمل ثبوت المناسبة بين اجمع والمفرد لا سبيل
الاول لانه كما يكون مسلمات اسم متكملة كذا في مسلمون لان في كليهما النصب بالجمع ولا
الثاني لان من المناسبة مع المفرد كما لا بد في اجمع المونث فينبغي ان يكون تنوين مسلمات ايضا
لمناسبة المفرد فمن اين علم انه للمقابلة قلت ان التنوين في اجمع المونث انما يكون للمقابلة
اذا كان النون في اجمع المذكور عوضا عن حركة الواو والياء كما ترى وكما قال الشارح في

له اي الاضافة الفعلية فعلم ان الاختصاص ۱۱ منه ۱۲ لان المضاف اليه في الاضافة الفعلية مجرور ووجه تخفيض
بالاسم ۱۱ منه ۱۲ حرره الله تعالى **الهي حركته** من **عركته** في **الدين** والاشارة ۱۲
تنوين في قسم شد اي ياء من غير اول تكسر دوم ثالث تكسر ودر مقابل ست ودرنم بلدم ۱۳ اين پنج ياد كن كه شري شاه في نظيره ۱۴

ببحث الجمع واما اذا كان عوضا عن تنوين المفعول للمناسبة كما هو راي البعض فليكن تنوين
 مسلمات ايضا للتناسب وليس للمقابلة وانما لم يكن للتمكن لان مسلمات ليس اسما متمكنا
 كما هو الظاهر وانما لم يكن للتبكي لوجوده فيما كان علما كعرفات وانما لم يكن للعوض لان مسلمات
 ليس بلازم الاضافة حتى يكون تنوينها عوضا عن المضاف اليه وانما لم يكن للترنم لوجوده
 في غير اواخر الابيات واما للترنم في الذي في اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الصوت لانه
 حرف ليسهل به تردد الصوت في الخيشوم وذلك التردد من اسباب حن الغناء واختص
 التنوين بالاسم لانه يجب الانقطاع عما بعد والفعل يجب الاتصال بما بعده وهو الفاعل فتنا في
فاز قلت ان الصفات ايضا يقتضيه الاتصال بالفاعل فينبغي ان لا يدخل عليها قلت ان
 اقتضاءها الفاعل ليس الا فرعيا وايضا ان بالتنوين في الفعل يلزم الثقل وهو موضع الحقة
 قوله وهو بالرفع عطف على الدخول **فاز قلت** ان للتبادر من قوله والاسناد انه معطوف
 على اللوم بناء على النمط السابق فعلى هذا يكون الاسناد ايضا مدخول الدخول وهو غير صحيح
 لان الدخول عبارة عن الذكر في الاول او اللحق في الاخر وهما من خواص اللفظ والاسناد
 من الامور المعنوية قلت انه بالرفع عطف على الدخول لا على الدخول والاتبان على النمط
 السابق فيما أمكن وههنا غير ممكن قوله لان المتبادر من الدخول الخ وههنا بحث من
وخصين الاول انه لم قال المتبادر مع ان الدخول لا يستعمل الا في الذكر الاول والاخر
 والتبادر انما يكون فيما اذا كان له معنى آخر والثاني ان الدخول هو الذكر في الاول فقط فلا يصح
 قوله او اللحق في الاخر لا ترى انه قال لمص في بحث الفعل ومن خواص دخول قد والسين وسوف
 ولحق تام فعلت اجيب عن الاول انه انما قال للتبادر لان الدخول في الحقيقة هو النسبة
 بين الداخل والمدخل فيه كالاسناد وعن الثاني ان القوم قد يستعملوا الدخول في الذكر الاخر ايضا
 كما قالوا ومنها دخول التنوين مع ان التنوين في الاخر قوله وكذا في الاضافة انما قدم الشارح الشرح
 على الشرح للاختصار قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه **فاز قلت** ان قوله ومن خواص
 لا يصح ان يكون خبرا من قوله والاسناد اليه لان الشرط في الخبر ان يفيد ما لا يفيد للبنداء و
 خواصه كون الاسم مسندا اليه مستفاد من قوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواصه فاجاب
 الشارح بقوله والمراد به كون الشيء خاضعا للجواب **بوجوه الاول** انه انما يريد
 الاعتراض اذا كان الضمير في اليه راجعا اليه لا سم و
 اما اذا كان راجعا الى الشيء فلا يريد والثاني ان الضمير في قوله اليه راجع الى الاسم لاكن

له فانه تمام تكون في الاسم فذكر اللحق سادون الدخول منه مراد تعالى له حصل الجواب ان الدخول معنى حقه ايضا مراد به نسبة

فلهذا قال للتبادر منه مراد الله ۱۲ اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ۱۳

الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوص بل بنوعه فكانه قال والسناد الى نوع الاسم اعني الاسم
منه كالكمة واللفظ مثلا كالانسان فان الحكم عليه بالحيوانية يكون لغوا اذا اخذ من حيث انه
حيوان ومفيد اذا اخذ من حيث انه جرم والثالث ان الضمير في قوله اليه راجع الى الاسم
لكن الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة يعني ملاحظة الحكم بالاصح
قبل الاختصاص استفاد من نسبة الاسناد الى الاسم كما يقال علامة الرجل محبة فان معناه علامة
الرجل المحبة مضافة اليه فمختصة به فالإضافة لتأكيد الحكم حاصل المثال انه لو لم يعتبر الحكم قبل
الضافة يلزم استكرار في الاختصاص لان الاختصاص استفاد من اضافة العلامة الى الرجل فاحتاج
الى مجرد الحكم وهو يحصل بقوله المحبة فالإضافة الى الضمير بلا فائدة وههنا بحث من
وجوه الاول ان الشئ غير مذكور في عبارة المصنف ^{رح} فيلزم الاضمار قبل الذكر والثاني ان ما
الوجه للشارح انه ارجع الضمير الى الشئ ولم يرجع الى اللفظ مع انه قريب الى الاسم والثالث انه
ما الوجه للشارح انه اول الاسناد بالمسند والرابع انه ما الفائدة في ازيد لفظ الكون والخامس ما
للمصنف انه لم يقل كون الشئ مسند اليه والسادس ان الاسناد اليه من خواص الاسم
لانه قد يوجد في الفعل ايضا نحو ^{اسم} التسمم بالمعدي خير من ان تراه اجيب عن الاول ان
الشئ استفاد من الاسناد لانه مبني للمفعول والذات ثابت في الاسم المفعول او نقول
ان ارجاعه الى الشئ باعتبار ادعائه ان الشئ لكمال ظهوره في الذهن كالمذكور وعن
الثاني انما لم يرجع الى اللفظ لانه محتاج الى ان يقال ان كون اللفظ مسندا اليه انما يكون
باعتبار معناه لا باعتبار مجرد اللفظ وايضا انه ليس بمخصوص بلفظ الاسم بل يوجد في غيره ايضا
نحو من حوف جرو وضرب فعلاض فعند رجوعه الى الشئ يتناول اللفظ والمعنى جميعا و
عن الثالث انه لما كان الضمير راجعا الى الشئ فقد رناه قبل الاسناد فيقول الاسناد بالمسند
ليصح الحمل وعن الرابع انه انما اذا لم يكن ليصح كونه خاصة لان خاصة الشئ عارضة اليه
والشئ الذي يحمل المسند عليه ذات فكيف يكون خاصة وانما كان هذا الشئ ذاتا لا يحمل
المسند عليه اولانه ماخوذ من الذات الكاملة في اسم المفعول كما مر وعن الخامس ان قوله
الاسناد اليه اخص من كون الشئ مسندا اليه وايضا لا تعرض فيه لما دخل له في الاختصاص
وايضا لا تعرض فيه لما دخل له في الاختصاص لان الخواص للاسم لا مطلق الشئ فاعرض
المصنف ^{رح} عنه بحسب الظاهر وعن السادس انه محمول على حذف ان المصدرية
فان قلت الحذف لا يكون الا في المواضع المعدودة كما قال المصنف في بحث الفعل
قلت ان ذكر المواضع ليس للمصدر بل لاجل ان الحذف في ذلك المواضع مشهور كما في
له حصل الجواب انه ايضاً قوله الاسناد اليه كون الشئ مسندا اليه وايضاً قوله من خواصه كون الاسم مسندا اليه ليعيد
الفرق لا يفسد الاستدعاء منه رحمه الله تعالى ..

ان حصر المواضع المعدودة لتصب المضارة لا يجعله مضارعا اے حذف ان لجعل المضارة
مصدراً غير مشروط بشرائط قوله لان الفعل قد وضع وان يكون مسنداً فقط ابدلاً فان قلت
لا نسلم ان الفعل وضع مسنداً بل موضع للحدث والزمان والنسبة وايضاً ان كونه موضوعاً لذلك
لا ينافي وقوعه مسنداً اليه على سبيل المجاز مع انه لا يصح كون الفعل مسنداً اليه على سبيل المجاز ايضاً
وايضاً ان قوله فقط مستدرك بعد قوله ابدلاً وايضاً لا نسلم اختصاصاً بالاسم لان الجملة ايضاً
يقع المسند اليه عند المنطقيين بخلاف كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الحكم بين الشرط والمجاز
عندهم اجيب عن الاول ان الآتي قوله لا يكون للغرض اي الغرض من وضع الفعل ان يكون
مسنداً ابدلاً فلا يرد الاعتراض الثاني ايضاً انه لو وقع مسنداً اليه ولو مجازاً يلزم خلاف ما هو الغرض
من وضعه فان قلت لما كان اللام للغرض لا يصح قول الشارح يلزم خلاف وضعه لانه علم منه
ان اللام صلة للوضع قلت انه يحذف المضاف اي يلزم خلاف غرض وضعه وعن الثالث
ان قوله فقط قيداً لمسند وقوله ابدلاً قيداً لوضع الفعل اي وضع الفعل ابدلاً لان يقع مسنداً فقط
لا مسنداً اليه وعن الرابع ان هذا الاختصاص ضاف وهو عدم كونه في الفعل والحرف قوله ومنها
الاضافة فان قلت الاضافة نسبة فذاتهما غير مرادة بل تكون خاصة باعتبار الطرفين فالمراد
بها لا يخلو اما المضاف واما المضاف اليه او كليهما لا سبيل الى الاول لانه ينقض بقوله مرتب بزيد
ولا سبيل الى الثاني لانه ينقض بقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم ولا سبيل الى الثالث لانه يرد
المحدود ان قلت المراد كون الشيء مضافاً لكن يتقد يعرف الجرف فان قلت ان ذكر الشيء في لونه
اليه لاجل وجعل الضمير فافادته هنا قلت انما زاده ههنا لان ازيد الكون لازم الغرض لكذا
سابقاً وهو يقتضي الاسم والخبر فزاده لياكون اسماً للكون قوله من التعريف والتخصيص والتخفيف
فان قلت ان التخصيص كما يوجد في الاسم كذلك يوجد في الفعل لانه عبارة عن التقيد وهو
يجد فيه كما يقال ضرب في السرق قلت ليس المراد من التخصيص التقيد بل المراد منه فله
اشتراك الافراد ولا افراد للفعل لانه عبارة عن الطبيعة اي المفهوم من حيث هو بمنزلة الجرحي
الحقيقي لا يلاحظ معه الافراد ولهذا قال الفقهاء ان قال لا اكل لا يقبل التخصيص بطعام دون الطعام و
قال المنطقيون القضية الطبيعية بمنزلة التخصيص فان قلت لما كان المراد تقليل الافراد فينبغي ان لا يصح
القول بالتخصيص في قوله ضرب اليوم لان المصدر ايضاً عبارة عن الطبيعة قلت جريانه فيه باعتبار
المعنى المصدق وهو من الاسماء فان قلت المعنى المصدق سواء كان في قالب المصدر او الفعل ههنا
لذلك التخصيص كيف لا والمعنى المصدق المدلول عليه بالفعل مظهر للزمان الذي هو مدلول عليه
للفعل فتخصص بالماضي والاستقبال قلت التخصيص معتبر مع التخفيف وهو سقوط التنوين او ما
يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع ولا تخفيف في المصدر الذي هو في قالب الفعل فان قلت
ما يقوم مقام التنوين من نوني التثنية والجمع يوجد في الفعل ايضاً مثل يضربان و يضربون

فان قلت في حذف المضاف الى زيد لانه لا يخلو اما المضاف واما المضاف اليه او كليهما لا سبيل الى الاول لانه ينقض بقوله مرتب بزيد ولا سبيل الى الثاني لانه ينقض بقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم ولا سبيل الى الثالث لانه يرد المحدود ان قلت المراد كون الشيء مضافاً لكن يتقد يعرف الجرف فان قلت ان ذكر الشيء في لونه اليه لاجل وجعل الضمير فافادته هنا قلت انما زاده ههنا لان ازيد الكون لازم الغرض لكذا سابقاً وهو يقتضي الاسم والخبر فزاده لياكون اسماً للكون قوله من التعريف والتخصيص والتخفيف فان قلت ان التخصيص كما يوجد في الاسم كذلك يوجد في الفعل لانه عبارة عن التقيد وهو يجد فيه كما يقال ضرب في السرق قلت ليس المراد من التخصيص التقيد بل المراد منه فله اشتراك الافراد ولا افراد للفعل لانه عبارة عن الطبيعة اي المفهوم من حيث هو بمنزلة الجرحي الحقيقي لا يلاحظ معه الافراد ولهذا قال الفقهاء ان قال لا اكل لا يقبل التخصيص بطعام دون الطعام و قال المنطقيون القضية الطبيعية بمنزلة التخصيص فان قلت لما كان المراد تقليل الافراد فينبغي ان لا يصح القول بالتخصيص في قوله ضرب اليوم لان المصدر ايضاً عبارة عن الطبيعة قلت جريانه فيه باعتبار المعنى المصدق وهو من الاسماء فان قلت المعنى المصدق سواء كان في قالب المصدر او الفعل ههنا لذلك التخصيص كيف لا والمعنى المصدق المدلول عليه بالفعل مظهر للزمان الذي هو مدلول عليه للفعل فتخصص بالماضي والاستقبال قلت التخصيص معتبر مع التخفيف وهو سقوط التنوين او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع ولا تخفيف في المصدر الذي هو في قالب الفعل فان قلت ما يقوم مقام التنوين من نوني التثنية والجمع يوجد في الفعل ايضاً مثل يضربان و يضربون

الذي هو الاصل في البناء قلت انما قال الشارح رحمه ذلك لبيان المراد لانه مقدور في نظم الكلام
 فان قلت الاضافة اليانية يكون فيما اذا كان المضاف حاصلًا من المضات اليه ويكون هو
 اصلا له مثل خاتم فضة كما ذكره الشارح رحمه في بحث المجزورات وفيما نحن فيه ليس كذلك قلت
 انما ذكره في بحث المجزورات بطريق التغليب لا بطريق الكلية قوله وهو الملتصق والامر بغير اللام
 والحرف اشارة الى الرد على صاحب المفضل لانه عدل الجملة ايضا وزيادة تحقيقه في المبنيات فان
 قيل لا حاجة الى قوله بغير اللام لان الامر باللام يسمى بالمضارع المجزوم عند الحاجة قلنا ايراد
 لرعاية المبتدئ لانه يظن بالاعتقاد ان الامر مع اللام ايضا امر لان الان خرج من الصرف فان
 قلت ان الكافية مأخوذة من المفضل وفيه لم يذكر التركيب في التعريف فلم ذكره المع قلت
 ان العلامة اعتبار مجرور صلاحية لاستحالة الاعراب ولمس رحمه اعتبار مع ذلك الصلاحية حصول
 الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريف العرب يعني ان العلامة اعتبار الاعراب بالقوة
 البعيدة والمصرح اعتبار الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله جعل الاسماء المعدودة الغاية
 عن المشابهة معربة فان قلت لا يصح حمل المعربة على الاسماء المعدودة لان المعربة
 اسم مفعول وهو ما وقع عليه الاعراب وهو غير واقع على الاسماء المعدودة
 لانه لا يكون الا بالعامل ولا عاملا فيها قلت لان نزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول في الاقوال
 بالفعل فانه غير معتبر عند الفريقين بل الخلاف في المعرب الاصطلاحي قوله واعتبر المعرب
 مع الصلاحية حصول الاستحقاق فان قلت لا حاجة الى ذكر الصلاحية اذا استحقاق بالفعل
 لا يتحقق بدون الصلاحية قلت فائدة التصريح بان مقابلة منقسم المستحقين احكاما
 ما ينتفي فيه القابلية كذا وهو دانت والاخر ما ينتفي فيه الاسباب مع وجود القابلية
 كاسماء المعدودة فاخرج كل واحد من المعرب قصدا فان قلت اذا وجد الصلاحية
 بالفعل فوجد الاعراب بالفعل ايضا فما معنى قوله ان وجود الاعراب بالفعل لم يعتد به احد
 قلت وجود الاعراب بالفعل معارض لمعارض الاقوال اذا قلت جاعل في زيد يسكون زيد وجعل في
 ولم يوجد الاعراب بالفعل فان قلت لم يعد المصرح عن تعريف الجمهور حيث قالوا هو ما
 اختلفت فيه باختلاف العوامل قلت ان في تعريفهم يلزم تقدم الشيء على نفسه لان الاختلاف
 لما كان غرض المعرب كان موضعه اخر للمعرب ولما كان الاختلاف تعريفه كان موضعه مقدم
 المعرب وهو ليس الا تقدم الشيء على النفس ونقول ان تعريفهم لا يكون مساويا للمعرب لانه لا
 يتناول ما اذا ركب زيد مثلا مع عامله في لا يوجد الاختلاف فان قلت فلهذا لا يصح تعريفهم
 فكيف اختلفوا قلت انه لا يلزم ذلك وان من جعل الاختلاف تعريفه لم يجعل وسيلة الى هذا الحكم
 له فخرج بقيد الصلاحية ما ينتفي فيه القابلية بقيد حصول الاستحقاق بالفعل خرج ما ينتفي في الاسباب كالاسماء المعدودة
 فتأمل ١٢ منه ١٣ لان معرفة المعرب مقدم على معرفة المعرب ١٤ منه ١٥ لان رسم الشيء ملاك لا حقيقة له ١٦ منه ١٧

بإلى أحكام أخرى فان قلت لما صح تعريفهم لا يصح عدو المصراع قلت ان صحته بتكليف
وصحة ما قاله لا يصح بتكليف قوله لان الغرض من تدوين الخ فان قيل ان الغرض لا ينحصر في
ذلك لان معرفة ما في الهيئة التركيبية من تقديم ماحقه التأخير وبالعكس من جملة الاغراض
قلنا المراد من الغرض هو الغرض الاصيل (وهو معرفة اول وآخر الكلم من حيث الاعراب) وتيقن
ذلك تسميتهم الغرض لا يعلم الاعراب كما قال صاحب الشافية في صدر الكتاب مقدمة في الاعراب
ومقدمة في التصريف ومقدمة في الخط فان قلت لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان
يعرف به انه مما اختلف آخره لجواز ان يعرف ذلك الحكم من استعمال العرب قلت هذا بالنسبة
الى من لم يعرف الاحوال بالتبع والاستعمال فان العارضة بالتبع مستغن عن الغرض فان قلت
لا نسلم انه مستغن عن الغرض لجواز ان يكون له فائدة التاكيد وايضا الاستغناء ممنوع لانه وان
لم يجز الى الاحكام لكن احتاج الى معرفة اصطلاحاتهم من التعريفات والتقييمات قلت المراد
المراد بالاستغناء انه لا فائدة له معتدا بما في الفائدة الاصلية قوله فالمقصود من
معرفة العرب اشارته الى انه ليس في نفس التعريف فسادا بل الفساد في المقصود من التعريف لانه تعرف
بالخارج المحمول ولا يتوقف معرفة مفهوم الاختلاف على معرفة مفهوم المعرب حتى يلزم الدور
فقال ان الدور في المقصود قوله ان يعرف انه مما يختلف آخره فان قلت ان الضمير في انه
لا يخلو ما راجع الى مفهوم المعرب اولى ما صدق عليه المعرب لا سبيل الى الاول لان مفهومه ليس بمتغير
الاخر ولا الثاني لانه خارج عن البحث قلت انه راجع الى الثاني لكن من حيث انه معرب فلا يخلو
عن المفهوم قوله وحكمه ان يختلف آخره فان قلت لا نسلم ان حكم العرب ان يختلف آخره
لان بعض الاسماء المعدودة اذا ركبت مع عامله ابتداء فحكمه حدوث الاعراب لا الاختلاف
فاجاب الشارح بقوله من جملة الخ يعنى ان العبارة بزيادة كلمة من التبعية لم يرد عليه
انه لما كان العبارة بتقدير من لا يصح دخوله على الحكم لانه مفرد ومن التبعية لا تدخل الا
على الجمع فاجاب الشارح بوجه بقوله احكامه يعنى ان المفرد بمعنى الجمع وانما زاد قوله جملة ليكون
عبارة المصراع على طريقة الفصحى لانهم يفصلون بعد الاجمال فان قلت انه من بعض الحكماء
لكن ما لوجه في اختيار هذا الحكم قلت ان في تخصيصه اشارته الى وجه العدل عن تعريف
الجمهور بالمعرب كما لا يخفى فان قلت حكم الشيء خاصته وهي لازمة للشيء فالاسماء المعدودة اذا
ركبت مع عامله ابتداء اوجب للمعرب ولم يوجد لخاصة قلت انه خاصة غير شاملة كما مر فان قلت
انه مع عدم الشمول اليه غير صحيح لان الاختلاف يتحقق في الضار وايضا كيف يكون خاصته قلت انه
خاصة اضافية بالنسبة الى البنية فان قلت الحكم يحث على معاني كثيرة احدها الاثر وثانيها بغير
خطاب الله تعالى متعلقا بافعال المكلفين بالاقتضاء والتخير وثالثها بمعنى نسبة احد الكلمتين الى الآخر
ايجابا وسلبا فهذا الحكم

كوجب تقديم هو متضمن لمعنى الاستفهام ووجب تأخير الفاعل من المفعول في بعض الاحوال

من ای قبیل فلجواب الشارح بقوله واثره ثم يرد عليه لما كان المراد الاثر لا يصح اضافة الحكم الى ضمير المعرب لان الاختلاف اثر العامل لا اثر المعرب فلجواب الشارح بقوله المرتبة عليه يعني ان الاضافة الى الاثر الى ضمير المعرب لعلاقة المحلية لا لعلاقة العليا فان قلت لا نسلم ان حكمه الاختلاف لا يثبت بالحكم لم يوجد في فرد من افراد المعرب لان الفاعل معرب مع ان حكمه رفع وكذا المفعول معرب مع ان حكمه نصب وكذا غير المنصرف معرب مع ان حكمه منع الكسرة والتنوين قلت ان حكمه الاختلاف لا يثبت من حيث هو فاعل او مفعول او غير ذلك قوله ان يختلف اخوه **فان قلت** يخرج عنه التثنية واجمع فان اخوه النون وهو لا يختلف باختلاف العوامل وايضاً ان الاخر مقابل الاول والاوسط فلما اختلف الاخر ينبغي ان يصير اولاً او اوسطاً وليس الامر كذلك اجيب عن الاول المراد حرف اخر للمعرب والنون كلمة مستقلة واما الضمائر فلشدة الاتصال كالجزم وعن الثاني ان المراد من الاخر الحرف الذي يختلف الحرف الذي **فان قلت** لما كان المراد الحرف فلم اطلق الاخر عليه قلت لاجل ان هذا الحرف ليس اخر المعرب فيكون مجازاً مرسل **فان قلت** هذا الحكم منقوض بقوله جاء في يد ورايت زريدا ومررت بزريد فان الحرف الاخر هو الدال ولم يختلف مع انه معرب قلت المراد من الاختلاف اعم من ان يكون ذاتاً اذا كان الاعراب بالتحريك او صفة اذا كان الاعراب بالحركة بان يتبدل الحركة **فان قلت** ان اطلاق الصفة على الحركة لا يصح لان الصفة قائمة بالوصف والحركة ليست قائمة بالحرف بل قائمة بمن قام به الحرف وهو التكم ولان الصفة محمولة على الوصف ولا يصح حمل الحركة على الحرف قلت المراد بالصفة التبعية له في التلفظ ولا شك ان التلفظ بالحركة محال بدون التلفظ بالحرف بخلاف العكس لانه قد يتلفظ بالحرف بدون الحركة كالحرف الساكن **فان قلت** الاعراب في مثل رايت مسلمين ومررت بسلمين بالحرف مع انه لم يختلف اخوه وهو الياء باختلاف العوامل وايضاً الاعراب في رايت احمد ومررت باحمد بالحركة مع انه لم يختلف اخوه باختلاف العوامل قلت الاختلاف اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وهما وجد المحكي لان الياء والفتحة بعد العامل الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر قوله اي بسبب اختلاف لما كان الباء مخي لعمان فرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال اي بسبب اختلاف **فان قلت** ان الاختلاف بسبب اختلاف العوامل يوجد في المبنيات ايضا لانه يجوز عند ضمة من وفتحة وكسرة فيما اذا قال السائل جاء زريد فقال للجيب في الجواب من اے كست زيد بضم النون لمتابعة ضمة زريد او قال السائل رايت زريدا فقال الجواب من بالقم او قال السائل امرت زريدا فقال في الجواب من بالكسر فانه اختلف اخوه باختلاف العوامل وهي حركات الدال فلا يكون حكم المعرب من الخواصل ايضا

لا يثبت

ان يكون

سأله قبل ان يخرج بقوله اخوه اي اخر المعرب لان من الاستفهامية مبنية والجواب ان
من الضمير في قوله المعرب لا مخصوص بل باعتبار لونه كما قال في قوله والاسناد اليه كما مر
سأله لان عرض عن التنوين ١٢ يعني ان من الحكم المراد هنا المفعول الاول وهو الاثر المذكور في التنوين ١٢ او صفة في الامثلة المذكورة
اختلاف اخر زيد باعتبار المصنف ١٢ يعني ان البناء مسيبة والمراد من اسبب السبب فان المعرب هو الاعراب كما سبق في ١١

الاختلاف موجود في قوله من الرجل ومن الرجل ومن امرأة مع اختلاف العوامل وهي سكون اللام في الاولين لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر او الفتح وشفوية اليم في الاخر فيقتضي ضم ما قبله والضم ينقض بقوله جاء ورايت وب فان اختلاف العوامل موجود مع انه لم يختلف بها نحو العرب فلجواب الشارح بقوله الداخلة عليه فلا يرد الاول لان حركات الدال غير داخلة على من لان زيد مذكور في قول الجيب لا يرد الثاني لان سكون اللام وشفوية اليم غير داخلة على من لانها من المعاني والدخول من خواص الالفاظ والضم لا يرد الثالث كما لا يخفى ^{لان جازع عامل في ورايت عامل في نصب ورايت عامل في ضم} فان قلت ان قيد الدخول يخرج العوامل المعنوية فانها غير داخلة فان الدخول من خواص الالفاظ قلت ان خروجها غير مضر لانه ذكر البعض من الاحكام لاجمعها فان قلت العوامل جمع عامل والحال ان الفاعل لا يجمع على فاعل قلت لان سلم انه جمع عامل بل جمع عاملة لان موصوفها الكلمة لان العامل لا يختص بالاسم ونقول ان فاعل الصفة لا يجمع عليها والعامل جعل سماعه الفاعل لما اشياء كما قال فاعلم العوامل فان قلت انه ينقض بقولنا ان زيدا مضروب وضربت زيدا والى ضارب زيدا فان العوامل في هذه الصور مختلفة بالاسمية والفعلية والحمفية مع ان اخر العرب لم يختلف باختلافها في العمل والاختلاف في العمل غير موجود في هذه الصور فان قلت الاختلاف في العمل ايضا موجود ههنا لان عمل الحرف والاسم لمساواة الفعل لا بالذات وهما الفعل بالذات وايضا ان اختلاف العوامل سبب لاختلاف الاواخر والسبب مطلقا لا يستلزم السبب لان السبب قد يكون ناقصا غير مستلزم للسبب كما قال هل الميزان فليكن الاختلاف في العوامل ولا يكون الاختلاف في الاخر وايضا ان الخاصة قد تكون غير شاملة و الاختلاف من هذا القبيل فليكن وجود العرب وهو زيد مثلا في الامثلة المذكورة ولم يوجد الاختلاف في اخره باختلاف العوامل فلا حاجة الى جواب الشارح بقوله في العمل اجيب عن الاول ان مرادنا باختلاف العمل ان يعمل بعض منها خلافا لما يعمل البعض الاخر من الرفع والنصب والجر وعن الثاني ان القائل يكون السبب نوعا مستلزما وغيره هو اهل الميزان و اما عند الادباء فالسبب لا يكون الا مستلزما للسبب وعن الثالث ان الاصل ان يعمل الخات على التمول الى غاية ما يمكن قوله لفظا وقد يراد لما كان جهات النصب كثيرة فقال الشارح النصب على التميز ولما كان التميز عن النسبة فاعلا في المعنى وكان الفاعل الظاهر مضافا اليه فلذا في الشارح بقوله اي يختلف لفظا اخره فان قلت لم يعمل الشارح قوله لفظا او لقد يرا تميزا عن نسبة الاختلاف الى العوامل مع انه قريب قلت الكلام مسبق لبيان حكم العرب وهو اختلاف اخر العرب فالمناسب تعميم امر اخر الذي ليس من حكم العرب فان قلت التعميم في العمل يستلزم تعميم حكمه ايضا

في ذلك السبب من قوله

ان ذلك التقيد بطريق التخليص فقط منه لانه فاعل مفتوح والفاعل مفتوح من الذكر لا يحجب عنه وزن فاعل لانه كانه من نسبة الى الفاعل

كما لا يخفى قلت ان التعميم الاول في نفس المقصود وهذا في الوسيلة فلا يتساويان اقول عن
 اصل الاعتراض ان المتعارف في امثال تلك التعميمات انحصار الشئ العم في الاقسام المفهومة
 من التعميم والعامل غير منحصر في اللفظي والتقدير فانه قد يكون معنويا ايضا فاز قلت المراد من
 العوامل ههنا العوامل الداخلة عليه وهي منحصرة في اللفظي والتقدير فان المعنوي غير داخلة
 عليه كما مر انفا قلت التعميم في العوامل لا يناسب من وجه آخر وهو ان قول الله بالتقدير فيما
 تعذر كعصا وغلامي مطلقا واللفظي فيها علة اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا لان الاشياء
 تدعى الى الاعراب بطريق التفصيل وهو يقتضي الاجمال فقوله لفظا او تقديرا اجماله قوله او على الصدي
 فاز قلت ان في المفعول مطلق ابدان يكون بمعنى الفعل السابق من قبيل اشتغال الكل على الجزء
 وههنا ليس كذلك قلت انه مفعول مطلق بحذف المضاف اي اختلاف لفظ وانما لم يجعل بحذف
 الموصوف لانه احتاج الى خلاف الاصلين احدهما حذف الموصوف والاخر جعل اللفظ بمعنى
 للمفرد ليصح المحل وانما لم يتعرض الى نصبها على الحالية لانه احتاج الى خلاف الاصل وهو جعل لفظا
 بمعنى المفرد ليصح المحل فاز قلت ان النصب على المصدرية ايضا محتاج الى خلاف الاصل وهو
 هو حذف المضاف قلت ان في الحال محذول اخر وهو لزوم الفصل بين الحال وصفا بقوله باختلاف
 العوامل وجوزة فختلف فيه قوله واختلاف اللفظي والتقدير اعم فاز قلت ان هذا هو
 مر سابقا الفائدة في احادته قلت ان في ذكره سابقا اشارة الى دفع الاعتراض وههنا صرح في
 دفعه لذكر الاعتراض مع بقوله لئلا ينقض الخ قوله دأيت احمد وميرت باحد فاز قلت انه
 لا انتقاض بها ذكر وان لم يجعل اختلاف العوامل اعم لان المراد باختلاف العوامل في العمل وقوله
 دأيت والباء ليسا مختلفين في العمل اذا دخلهما على غير المنصرف قلت هما مختلفان في سائر التسميات
 وان لم يختلفا في غير المنصرف بعرض قوله متنى او مجموعا فاز قلت ان قوله مسلمين في
 اما مقروبا بالضم او بالكسر فكان الاول لا يكون مجموعا وان كان الثاني لا يكون متنى فلا يصح قوله
 متنى او مجموعا قلت المراد احدهما وتناول الاخر باعتبار المثل المذكور سابقا بقوله بمثل قولنا او
 نقول المراد هذا النقش قوله فانه قد اختلفت العوامل فيه فاز قلت ان العوامل جميع عامل فلا
 يتحقق اختلاف العوامل في دأيت احمد وميرت باحد بل يتحقق فيه لاختلاف العاملين قلت
 قد يراد بالجمع ما فوق الواحد فاز قلت هذا في الجمع القلة والعوامل جمع كثره وهو لا يقع على اثنين
 قلت قد يستعمل الكثرة موضع القلة استمالة شائعا قوله اذ اكتب بعض الاسماء المعودة ابتداء
 مع عاملة فاز قلت ان اطلاق قوله اذ اكتب مع العامل ابتداء غير مستقيم لانه يفهم منه ان في حال
 التركيب مع العامل ابتداء لا يوجد العوامل صلاحا مع انه ليس كذلك لان التركيب مع العامل لا يكون ابتداء
 كالعامل لفظيا لان التركيب لا يجرى الا في الالفاظ فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب
 له واذا صاد التعميم للعوامل فلا يوجد الاجمال منه رحمه الله تعالى ۱۲ اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

فيتحقق الاختلاف في آخر العرب في العوامل قلت ان العوامل جميع ولا يتحقق ههنا الا علملان فان قلت
 قد مر ان المراد بالجمع ههنا ما فوق الواحد وايضا ان محل الاعتراض فيما اذا وقع للعرب مبتدا او جدي فيه
 العامل المعنوي ثم وقع ذلك للعرب خبرا فوجد العامل للمعنوي الاخر ثم ركب مع العامل للمعنوي فلا شك
 ان ههنا وجد العوامل الثلاثة قلت ان اخذ ما فوق الواحد مع الجمع الكثرة بعيد فاعتراض الشرح
 وارد من حيث الظاهر واجيب عن الثاني ان المراد باختلاف العوامل اختلافها من حيث العمل وهذا
 لا يوجد في العاملين المعنويين لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع فلا يثبت الاختلاف قوله
 لا يتحقق الاختلاف لا في العرب ولا في العوامل ^{فان قلت} ان انتفاء اختلاف العوامل في مورد ^{للتعريف}
 مسلم لكن انتفاء اختلاف ^{في} الاخر ممنوع فانها بعد التركيب قبل حدوث الاعراب معربة واخرها ساكنة
 فاذا حدثت الاعراب في آخرها اختلفت لمرقعة بهذا الاختلاف لان التبادر من الاختلاف
 هو الاختلاف بسبب العوامل وهو لم يوجد قوله قلت هذا الحكم اخرا لم يحصل ان حكم الشيء
 لا يلزم ان يكون لازما له مجازا ان يكون له حكم اخر فان قلت يجوز ان يقيده الاختلاف بالعوامل
 بلحد الزمنية لانه في حال التركيب وفيما اذا ركب مع العامل ابتداء وان لم يوجد العوامل في حال
 التركيب ولا قبله لكن يوجد بعد هذا التركيب الابتداء في فلا يرد اعتراض الشارح فلا حاجة الى
 جوابه قلت فية صرف الكلام عن الظاهر لان الظاهر ان المراد باختلاف العوامل في حال التركيب
 لانه معناه الحقيقة وايضا انه بعد ذلك التقيد ايضا غير لازم مجازا ان يتحقق معرب ولم يتحقق
 معه عوامل في المستقبل بان ركب مع عامل واحد ابداء كقولك ضرب علي رضي الله عنه الا
 لانها لا يكونان مفعولين في الاستعمال فان قلت فليكن المراد باختلاف العوامل في المستقبل
 قابلية الاختلاف لا الاختلاف بالفعل فيكون الحكم من لوازمه فلا يرد الاعتراض فلا حاجة
 الى الجواب قلت التبادر فعلية الاختلاف فلذا لم يتعوض له قلت فليكن المراد من قوله ان
 يختلف اخره اي اختلف من البناء الى الاعراب والمراد من قوله باختلاف العوامل اي لو وجدت
 العوامل بطريق التجريد عن بعض للعاني لان الاختلاف عبارة عن الوجود مع التغير عن الحال
 السابق وقد عبر عنه بالاختلاف لمشاطة السابق اي لموافقة الاختلاف الاول والمراد بالعوامل
 جنس العوامل لان الالف واللام يبطل معنى الجملة فعلى هذا يكون الحكم من لوازمه فلا يرد الاعتراض
 فلا حاجة الى الجواب قلت انها بعيدة اما الاول فلان التبادر من قوله ان يختلف اخره اي اخر
 المعرب بالاختلاف باعتبار طرفيه بعد صيرورة معربا واما الثاني فظن واما الثالث فلا لية الا الى

مرضى هذا القول الى قوله لم يوجد معلوم على قوله اذا طلب الى قوله فلا يثبت الاختلاف ولعل المحقق اخذ لفظة اوسموا م
 اي الاعتراضات المذكورة او التوجيهات المذكورة ١٢ مفتي

١٢ من الاعتراض لم يرد بالجمع الكثرة الجم الا صيغة وهو الثلاثة بل لواء الاثنين اعني ما فوق الواحد وهو مجوز بعيد ١٣
 المراد من الاختلاف الوجود فلم يقل المعرب فاجبا الشارح ١٤ بان المذكور في هذا الحكم لاختلافان احدهما قوله ما اختلفت
 والاخر قوله باختلاف العوامل ١٥ جواب سؤال وهو انه لما كان المراد من قوله ان يختلف اخره الم الاختلاف الى الاعراب فبهم
 ان الاختلاف يوجد بدون العامل فلا يعم قول المصنف العوامل لانه يحصل لعامل واحد فاجاب بقوله والمراد بالعوامل ١٦ ١٧

ينادي على اداة الجمعية فكيف يحكم بطلان الجمعية وان دخلت اللام عليه لان الاختلاف لا يتصور
 في المقدم قوله الاعراب لما فرغ من تعريف المعرب وحكمه شرع في بيان الاعراب باعتبار الوجهين
 احدهما ان العرب مشتقى ومعرفته موقوف على معرفة المبدأ والثاني ان اختيار مذهب البعض لان
 في الاعراب خلافا عند البعض عبارة عن نفس الاختلاف لانه مقابل البناء وهو عبارة عن القلة
 دون الحركة لانها مابه البناء فكذلك الاعراب عبارة عن الاختلاف دون مابه الاختلاف وعند البعض
 عبارة عما يتحقق به الاختلاف وهو الحركة لان الاعراب يدل على المعاني للعترة والحال ان المعاني
 مابه الاختلاف دون نفس الاختلاف فكذلك اما دل عليها وهو اختيار المصنف قوله اسحكة او حرف
 فازقلت تعريف الاعراب غير ما تم لصدقه على العامل المفعول... المقضى ولا اسناد والتكم والتكم
 لان كلا واحد منها سبب لاختلاف الاخر قلت للراد بكلمة ما حركه او حرف فازقلت للراد من
 كلمة ما لا يخلو اما الحركة فقط او الحرف فقط او للجموع فعلى الاول لا يكون جامعا وعلى الثاني ايضا كلف
 وعلى الثالث لزم اداة افراد مختلفة للماهية من لقب واحد وذاخير جائز قلت للراد بكلمة ما الحركه
 لكن على حذف المعطوف اى حركه او حرف قول الشارح اسحكة تفسيرا وقوله او حرف بيان المعطوف
 وكلمة اول التقسيم لا للتريد فلا يرد الاعتراض فازقلت ان كلمتهما مشتركة بين الامور الكثيرة ولما دة
 احد معانيه بدا وان القرينة لا يجوز قلت القرينة موحدة وهى شهرة امر الاعراب بان حركه او حرف
 فازقلت الشهرة ممنوعة لان في الاعراب خلافا عند البعض عبارة عن نفس الاختلاف فهو ليس الغم
 التردد والشك لانه موضع الشهرة قلت الشهرة وان لم تكن قرينة لكن وجد القرينة الاخرى وهى ما
 سيدكره في ضبط اعراب الاسماء بقوله فالمفرد للنصرف الى الخو لان المفهوم منه الاعراب ليس الى
 الحركة او الحرف فازقلت التعريف لا يكون مانعا واجامعا اما الاول فلانه دخل فيه الحرف والحاجة
 وانه حرف اختلف به لغير العرب واما الثاني فلان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذا اختلف
 هو التون اجيب عن الاول ان المراد من الحركة او الحرف في الاخر وحرف الجار في الاول ومن
 الثاني بان النون فيهما كالتنوين في المقدم في سقوطها بالاضافة والحال ان التنوين لا تتم الاخرى
 فكذلك النون فازقلت لا نسلم انه كالتنوين لان يسقط بدخل اللام دون النون قلت المراد بقوله
 كالتنوين اى في بعض الاحوال هو السقوط بالاضافة لا في جميع الاحوال قوله ذاتا او صفته تميزا
 عن النسبة في اختلف اخر فازقلت ذات الاخرى صورة الاعراب بالحرف هو الحرف الاخر الذى
 هو الاعراب فيلزم القول باختلاف الحرف الاخر بسبب نفسه في الاعراب بالحرف قلت
 ذات الاخر لمحوط على الوجه الكلى والسبب هو خصوصية الواو والياء والالفية قوله بتلك الحركة
 او الحرف فازقلت فعلى هذا فالتطابقة بين السراج والمرجع لان
 الضمير في قوله به مذكور والحركة موش
 قلت الضمير في به راجع الى كلمة ما لكن عدل الشارح

الى معناه لبيان احتمال كون موصولة ولهذا حرف الحركة باللام دون سابقا لان فيما سبق بيان
 احتمال الموصوفية وانما زاد قوله بتلك لان الوجود مع الاسم الاشارة اوقع في الذهن قوله وحين
 ياد بها الموصولة انما قال موصولة مع انه فسر سابقا بالنكرة فعلم منه انهما موصوفة تنبها على انه يجوز
 ان يكون موصولة لكن الاول والى لان الاصل في الخبر التذكير قوله والعامل للمعنى المقضى من الاسباب
 البعيدة لانها من الاسباب بالوسائط وذلك لان العامل سبب الاختلاف بثلاث وسائط الاول الاسماء
 والثاني المقضى والثالث الاعراب والاسناد بواسطتين الاول المعنى المقضى والثالث عراب والمضى المقضى
 بواسطة وهو الاعراب والاعراب سبب بلا واسطة فان قلت ينقض التعريف حينئذ بالعلة التامة
 للاختلاف فانما سبب قريب وهي ما اجتمع فيه الكل من العامل والمعنى المقضى والاعراب قلت
 ليست للعلة التامة سببية الاسمية الاجزاء واجزاؤها مركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت
 سبب قريب سوى الاعراب يضر النقض به فان قلت لو كان المراد السبب القريب لزمن
 لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف مع ان السبب القريب عبارة
 عما يقرب السبب والقرب لا يكون الا عند تحقق السبب أولا فان قلت فغلب هذا فالعبارة الصحيحة
 ان يقوله ما يختلف بدلا ما يختلف يعنى لما لم يشترط تحقق السبب في حال وجود السبب يجب على المعنى
 ان ياتي بصيغة المضارع لا بصيغة الماضى لانه يدل على تحقق السبب حال وجود السبب قلت لم
 يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان لان الزمان فيها يجزأ بالمعرفة لانه يقيد الماهية باحد
 الثلاثة قوله ويقيد الحيلية خرج حركة غلامى فان قلت لا حاجة الى قيد الحيلية لان حركة
 نحو غلامى خرج بقيد المعرب لان الضمير في اخره راجع الى المعرب لانه مبني مع ياء المتكلم
 قلت انه معرب على اختيار المصنف فلا يخرج بقيد المعرب اعلم ان في لفظ الغلام خلافا عند البعض
 عليه لانه شديد الامتزاج مع الياء لان بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال وكذا بين
 الضمير وما اتصل به شدة الاتصال فصلا اخر الغلام في الوسط والاعراب في الوسط وعند المصنف
 معرب لانه مضاف والاضافة من اعظم خواص المعرب فان قلت هذا منقوض باذو حيث
 لانها لازم لاضافة مع انها مبنيان قلت مرادنا ان الاضافة للمفرد من خواص الاسماء وهما
 مضافان الى الجملة فان قلت لما كان الغلام معربا عند المصنف فلا يخرج حركته لان حركة
 المعرب ليس الا الاعراب قلت لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث
 انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم الا ترى انه مكسور قبل عامل الجار بل مكسور قبل
 مطلق العامل كذا قال مولانا عبد الغفور الارسي فان قلت لما كان مكسورا قبل مطلق
 العامل كان اختلاف حركة غلامى قبل مطلق العامل فعلى هذا يختلف بهذا الحركة اخر
 بل يختلف بها اخر المبني لان قبل مطلق العامل ليس الا غلامى وهو مبني لان الاسماء قبل
 التركيب مبنية فيخرج نحو غلامى بقوله اخره في قوله ما اختلف اخره لانه لم

قلت السبب القريب في سبب القدر عبارة عن سبب القدر بين وبين ذلك الشيء الى العلم ان السبب القريب عبارة عن سبب القدر بل هو عبارة عن سبب القدر بين وبين سبب القدر

يختلف آخر العرب بل آخر الجنب قلت انه اختلف به آخر ما هو معرب في وقت ما وان لم يكن
 في زمان كونه معربا فيدخل بهذا الاعتبار بدون قيد الحيثية فيخرج بها قوله وبهذا القدر لم حد
 الا عراب اشارة الى رد قوله بعض الناحيين لانهم قالوا ان الاحتراز عن حركة غلامه بقوله
 ليدها على المعاني ثم يرد عليه انه كما انما لم حد بما سبق فالاشتغال بقوله ليدها اشتغال بمال
 فاجاب الشارح بقوله لكن المصريح اراد ان ينبه الخ ثم يرد عليه انه من اين علم ان المصريح اراد
 ان ينبه على فائدة اختلاف الاعراب وحاد الاعراب ثم بقوله ما اختلفت اخره فاجاب
 بقوله فكانه اراد هذا المعنى اي انه علم من قول المصريح في الامالي حيث قال ان قوله ليدها ليس
 من تمام الحد قوله لانه خارج عن الحد اشارة الى الرد على الشارح الهنكي لانه قال ان قوله
 ليدها لانه ليس من تمام الحد لك لم يتعلق بالحد بل يتعلق بما خارج له بمقدار وهو قوله وضع
 الاعراب ليدها لانه لما قال المصريح ليس هذا من تمام الحد علم منه انه لم يتعلق به ايضا بل بوضع
 المقدار المفهوم من فحوى الكلام لانه في كموضوعات وجه الرواية بعيد غاية البعد اما نفس البعد
 فلانه لا نظر للوضع ههنا وما غاية البعد فلان الظاهر المتبادر ههنا الى الفهم انه متعلق بقوله اختلف
 لانه المذكور فلا يسبق الذهن الى المقدار قوله ليدها لاختلاف او ما به الاختلاف اشارة الى ان
 في المذهبين في الاعراب لان عند البعض الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف كما هو سابقا
 انما قدم الشارح الاختلاف على ما به الاختلاف مع ان الظاهر عكسه لان العرب عند المصريح عبارة
 عما به الاختلاف لان الاختلاف جزء ما به الاختلاف وهو مقدم على كل قوله وانواعه
 فان قيل ان حصر الفروع الاعراب في الثلاثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم
 قلنا المحصر بالنسبة الى اعراب الاسم والجزم من اعراب الفعل فان قيل ان قوله والنوع مبتدأ
 وقوله رفع ونصب وجرحه وهو محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان محل الجزاء على الكلام يجوز
 قلنا العطف مقدم على الربط يعني الخبر هو المجموع لا كل واحد منها فان قيل لما كان الخبر هو المجموع
 ينبغي ان يكون الكل عرابا واحدا ولم يكن كل واحد عرابا على حدة قلنا نعم لكن لما لم يكن اجزاء الاعراب
 على المجموع اجزى على اجزائها فان قيل لم قال المصم والنوع رفع ونصب وجرح ولم يقل ضم وفتح وكسر
 قلنا الضم والفتح والكسر مستعملة في اللبنيات وكلامنا في العربيات فان قلت لم لم يقل ضم وفتح
 بالناء مع انها مستعملة في العربيات ايضا قلت الضمة والفتحة مشتركة بين المعرب
 والبنى والرفع واخواته فخص بالمعرب وكلامنا في المعرب فقط فان قلت

له فان قيل لما حصر اعراب الاسم في ثلثة قلنا الاعراب وضع للدلالة على المعاني وهي الثلاثة فكذا الدال والا لزم الاشتراك
 لو كان الا حراب اقل من المعاني او لزم الترادف لو كان الاعراب اكثر من المعاني وكلها خلاف الاصل ١٣ ١٢ ١١
 منه حمزة الله تعالى عليه النبي آية من غنك مددك
 مع ان كل الكل لان كل واحد من طرفه نصب ونحوه من الاواع الاعراب ١٢ اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ١٣ ١٤

لم قال ههنا انواعه ولم يقل والقابيه كما قال في البني والقابيه ضم وقم وكسر قلت الرفع واخواته يدل
على الاول من المعاني اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة فلما كان مدلولاتها اوزار سمي الدال ايضا
انواعا بخلاف الضم والقم فان كلا واحد منهما دال على امر واحد وهو البناء فلذا قلته والقابيه
ولم يقل والواحد وسمى الرفع رفعا لانه يحصل بانضمام الشفتين وهو مستلزم لرفعهما وسمى
النصب نصبا لانه يحصل بالفتاح الشفتين وهو مستلزم لنصبهما وسمى الجرح جرحا لانه يحصل
بلكسار فك الاسفل قوله يعنى الفاعلية ثم اشارة الى الرد على الرضى لانه قال للمعنى كون الاسم
عمدة وفضلة واسطة حرف الجرح وبلا واسطة كما في المفعول وجه الرد ان ما قال الشارح موافق
لقول المصنف ثم فالرفع علم الفاعلية والنصب على المفعولية لانه علم منه ان المعاني هي الفاعلية
والمفعولية ثم وايضا ان كون الاسم عمدة ليس من المعاني بل من صفات القبط قوله على صيغة
اسم الفاعل في اشارة الى الرد على الشارح الهندي لانه قال على صيغة اسم المفعول باعتبار الوجهين
الاول الاعتوار متعدد بنفسه لانه بمعنى الاخذ وهو متعدد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بكلمة
على بقوله عليه والثاني ان كلمة على لا تقع صلة الاعتوار لانه بمعنى الاخذ وكلمة على لا تقع
صلة الاخذ بل الباء واللام يقال اخذ به اوله لانهم قالوا اعتور زيدا درهما بيد فلا بد ان
يكون على صيغة اسم المفعول بان يتعدى الى المفعول الاول بنفسه وهو الضمير الراجع الى المعاني
فيكون مفعول ما لم يسم فاعله ويتعدى الى المفعول الثاني بواسطة الصلة لان المتعدى
الى المفعول الواحد صار لازما ميا باقتضاء اسم المفعول منه لانه جعل للمفعول قائما مقام الفاعل
فلم يبق له مفعول فاذا اراد تعديته الى شئ اخر لابد من الصلة فيكون معنى المتن اى اخذ
للمعاني على العرب واستقر عليه كما يقال اخذ زيدا على الفرس وكذا يقع صلة كلمة على
لان في اسم المفعول معنى الوقوع وكلمة على تقع صلة الوقوع وجه الرد ان مقصود المصنف من قوله
للمتورة توصيف للمعاني بهذه الصفة اى المعتور بان يكون احد المعاني ظاهرا على الاخر اى طريان
بعض للمعاني على البعض يتعاقب وذلك كما يكون اذا كان المتن على صيغة اسم الفاعل ولو
كان على صيغة اسم المفعول لكان معناه طريا على العرب على المعاني فلا يلزم على البدلية بين المعاني
في نفسها وايضا للمعاني اعراض والعرب من الذوات والناسب طريان العارض على الذات
دون الذات على العارض ولما ايراد كلمة على على تضمنين مثل معنى الورد والاستيلاء وهذا
يتعديان على وايضا يقع كلمة على صلة لهما قوله كما يقال اعتوروا الشئ وتجاوزوه هذا
جواب سؤال وهو انه لم يعيد بدل الواو بالالف في قوله معتورة وفي قوله اعتور مع ان
الواو متحركة ما قبلها مفتوح فلجواب بقوله انه بمعنى تجاوز وفيه لا يبعد لعدم افتقار ما قبلها
فكذا لا يبعد في اعتورا وانما كان معناه لان الورد والاستيلاء يتضمن الاتصال اى الاتصال
كلا واحد بالآخر اى باي كرم فسل كرمين

والمعاني هي الفاعلية والمفعولية
والمعاني هي الفاعلية والمفعولية
والمعاني هي الفاعلية والمفعولية

وهو لا يؤدي الا بياب تفاعل اعلم بان التضمن في اللغة جزء من كرفن وفي الاصطلاح
 ان يقصد بمعناه الحقيقة مع انه اراد معه معنى فعل آخر مناسب له ثم يجوز ان يجعل المتضمن
 بالكسر في مكانه وجعل المتضمن بالفتح حالاً منه او لغتاله ويجوز ان يجعل بالعكس فتقدير التضمن
 هكذا يدل على المعاني المعتورة لبعض على بعض حال كونها واردة عليه او تقديره يدل على المعاني
 الواردة على المعرب حال كونها واردة عليه او تقديره يدل على المعاني الواردة على المعرب حال كونها
 معتورة قوله في اخذ جماعة والغرض فيه توطئة الى بيان وجه الاختلاف للاعراب قوله في
 بسببها في سبب المعاني اختلاف في اعراب المعرب فيه فعل هذا يلزم التنازع بين كلام الصنف
 والشارح لان قول الصنف يدل على المعاني المعتورة صريح في ان اختلاف الاعراب سبب لدلالته
 على المعاني وقول الشارح فوقع بسببها ان صريح في ان المعاني سبب لاختلاف الاعراب قلنا
 اختلاف الاعراب سبب حقيقة لدلالته على المعاني واختلاف المعاني علة غائية لاختلاف
 الاعراب فلا تنازع قوله فوضع اصل الاعراب جواب سؤال وهو ان الاعراب من الاعراض
 والاصل فيها القلة فينبغي ان يكون الاعراب واحداً فلجواب بقوله فوضع ان جواب سؤالين
 الاول ان الاعراب اثر العامل فينبغي ان يكون في اول الاسم ليكون الاثر على وفق المؤثر لانه
 في الاول والثاني ينبغي ان يكون الاعراب في الوسط قياساً على الفعل لان التميز في الافعال
 بحركة العين لانهم قالوا الماضي اذا كان مفتوح العين والمضارع يكون مكسور العين فاجاب
 بقوله وانما جعل الاعراب الى قوله فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخراً عن الدال
 عليه فان قلت الحركات الاعرابية الاولى والحروف الاعرابية نفس الاولى فلم يتأخر الدال
 على الصفة عن الدال على الموصوف بل يكون معه قلت المراد من التأخير التأخير الحكيم فان
 التأخير عن الاكثر في التأخير عن الكل **فان قيل** هذا يشك بقوله جاء في ان ومرة بان
 لعدم تحقق الاكثرية فيه قلنا المراد من التأخير عن الاكثر في غالب المواد وايضا الحركة حادثة
 في الحروف الاخر وهو محل لها والحال متأخر عن المحل قوله وهو مأخوذ من اعرابه اشارة
 الى بيان المعنى اللغوي للاعراب يعني انه في اللغة عبارة عن الاظهار والايضاح فان
قيل ان اشتقاقه من اعرابه لا يصح لانه يلزم اشتقاق المصدر من الفعل والامر بالعكس
 قلنا معناه الاعراب مأخوذ من مصدر اعرابه **فان قيل** فعلى هذا يلزم اشتقاق الاعراب
 من الاعراب وهذا باطل قلنا المراد من الاعراب الاول اصطلاح ومن الثاني لغوي اي الاظهار
 قوله لانه يزيل ضياء الالتباس لانه لو قلت ضرب زيد عمر وبالسكون فيهما لا يعلم ايما فاعل
 ومفعول قوله هذه الاسماء الثلاثة جواب سؤال وهو انه لم يزل المصدر رفع ونصب وجر
 بالواو والياء والالف وايضاً يرد انه لم يخار الرفع واخواته على الضمة والفتحة والكسرة فلجاء بقوله انها شاملة للحروف ايضاً
 وعن الثاني ان كلامنا في الاعراب مازكرة لا يختص بالاعراب بل هو مشترك بين الاعراب والبندام

قوله ولا تطلق على الحركات البنائية هذا تأكيد النفي للاستفهام في له فخصته بالحركات قوله اصلا اى لا
غالبا ولا قليلا اعلم ان النسبة بين الرفع واخويه وبين الضمة واخويها عموم وخصوص من وجه لان الاول
يصدر على الحروف والحركات جميعا بخلاف الثاني فانه يصدر على الحركات فقط وكذا الثاني يصدر على الحركات
البنائية والاعرابية جميعا بخلاف الاول فانه لا يصدر على البنائية والنسبة بين الضمة واخويه وبين
واخويه عموم وخصوص مطلقا كما هو الظاهر والنسبة بين الرفع واخويه وبين الضمة واخويه البانية لان
الاول مختص بالاعراب والثاني بالبناء قوله فالرفع حركة كان او حرفا دفع وهم وهوان المراد بالرفع
الحركة لانها اصل في الاعراب كما سيأتى فلا يعلم حال الاعراب في قوله اى علامة جواب اسئلة ثلثة
الاول ان العلم الشئ محمول على الشئ كما يقال هذا الشئ رايه نريد ولا يصح حمل الرفع على الاسم والثاني
انه لا يصح اطلاق العلم على الحركات الاعرابية لان العلم قسم من الاسم كما قال المصنف في بحث المعرفة و
النكرة وهو قسم من الكلمة والمعتبر في مفهومها الوضع ولا وضع في الحركات الاعرابية ولا وكان نريد
مركبا من الاعراب والاسم ولا يقول به احد بل هو لفظ بالاتفاق والثالث ان العلم عبارة عن الامور
الثلثة احدها الاسم كما قال المصنف في بحثه والثاني العلامة كما هو المشهور والثالث الجمل كما قال المصنف
وله الجوار المشاة في البحر كالأعلام فافهم المعنى مراد ههنا فاجاب بقوله اى علامة لعدم استقامة
المعنى الآخر قوله كون الشئ فاعلا اشارة الى امرين أحدهما جواب سوال والثاني دفع وهم اما الاول
فهو ان لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشئ لا تنفك عنه والرفع ينفك عن الفاعل كما
يقال جاء زيد ثم يقول ما ريت زيدا فان ذات الفاعل موجود ولا علامة معه فليضا يرد ان المصل في الجاء
ان يجاز فينبغي ان يقول علم الفاعل بدون الياء فاجاب بقوله كون الشئ فاعلا يعني ان الرفع علامة
كون الشئ فاعلا لا علامة ذاته فاعلا فلو انفك عن الذات لا باس به وكذا لا يرد الثاني لوقاله بدون
الياء لتوهم انه علامة لذات الفاعل والامر ليس كذلك ولما دفع الوهم فهو ان الياء في الفاعلية ياء
النسبة فيكون تقديره فالرفع علامة شئ منسوب الى الفاعل والامر ليس كذلك لان الرفع علامة
عين الفاعل لا انه علامة شئ وهو منسوب الى الفاعل لعدم وجود شئ ثالث قد فرغ مما حاصله ان الياء
مصدرية فارقيل ان ههنا وجد شئ ثالث فاستقام ياء النسبة ايضا لان الرفع علامة الفاعل
والفاعلية منسوبة الى الفاعل قلنا سلمنا ان ههنا استقامت النسبة لكن اختار المصدرية لموافقة
للقابل اعني قوله وانما علم الاضافة لان الاضافة مصدر لا محالة فينبغي ان يكون الفاعلية مصدرا
ايضا اعلم ان علامة ياء النسبة ان يعبر عن الياء بلفظ منسوب وايضا ان الى لمحق الياء نحو
يصرى اى منسوب الى البصرة وعلامة ياء المصدرية ان يعبر عن الياء بلفظ الكون ثم الكون
يقضي الاسم والخبر فاسم مقدّم وهو لفظ شئ مثلاً ولمحق الياء خبره فارقيل ان
الرفع علامة كون الاسم فاعلا فكيف يصح ايراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات لان علامة شئ مختصة
بشئ قلنا الفاعل اعم من الحقيقي والحكمي والمبتدأ والخبر مثلاً في حكم الفاعل لان للفاعل خاصيتين

احد من اجزاء ثانی الجملة والاخر كونه مسند اليه في المبتداء وجد الجزء الثاني وفي الخبر وجد الاول او نقول
 لا نسلم ان علامة شئ مختصة به بل العلامة اعم منه كما قال الشاعر في داس الجهورات ان المضاف اليه
 وان كان مختصا بيا عرفة لكن علامة اعم منه لكن خص الفاعل بالذكر لصالته كما قال علي كرم الله وجهه
 الفاعل مرفوع الخبر قوله اي علامة كون الشئ مفعولا **فان قيل** ان النصب علم المفعول لانه كما
 وجد في المفعول كذا يوجد في غيره كالحال والمستثنى والتميز قلنا المفعول اعم من الحقيقي والحكمي لما للحقيقة
 فظاهر واما الحكم فهو ما يوجد فيه خصلة للمفعول وهي ان للفعل كما وقع في الموضع الثالث لان
 الاول الفعل ثم الفاعل ثم المفعول فكذا هذه الاسماء تقع في الموضع الثالث **فان قيل** هذا يستقيم
 في الحال والمستثنى ولا يستقيم في القسم الاول من التميز لانه ليس هناك فعل حتى يكون التميز في الموضع
 الثالث منه قلنا الاسم التام جعل بمنزلة الفعل التام بالفعل قوله والجزم علم الاضافة فالقلت
 الغلام في مثل غلام زيد مضاف وجد الاضافة فيه لان المبدأ موجود في الشئ مع انه ليس بجزم
 وايضا المصعدة والمخالفة اذا وقعت في كلامه ليدل به من النكتة والحال ان هنا وقع المخالفة منه
 لانه قال فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية بذكر الياء فيها ولم يذكر الياء في قوله والجزم علم الادة
 والاضافة لم يقل حقيقة او حكما هنا كما قال في اخويه **اجيب** عن الاول ان المراد من الاضافة كون
 الشئ مضافا اليه لا المضاف فان قيل للمصراع ذكر الاضافة مطلقا من اين علم ان المراد منه
 للمضاف اليه قلنا الاضافة وقعت في مقابلة الفاعلية والمفعولية فينبغي ان لا يجتمع الاضافة
 معهما وهذا اما يصح اذا كان المراد من الاضافة هو المضاف اليه لان المضاف قد يقع فاعلا كما
 تقول جاءني غلام زيد او مفعولا والمضاف اليه لا يقع شئ منهما **واجيب** عن الثاني انه
 لما كانت الاضافة مصدرا بنفسها لم يحج الى الحاق ياء المصدر بتيارها كما في الفاعلية والمفعولية
فان قيل انه علم من قول الشاعر لم تحج الى الحاق الياء انه لو ذكر الياء كان صحيحا لكن لم يحج اليه مع ان
 الحاق الياء بالاضافة غير صحيح قلنا انما قال لم يحج الكفاء بادي للراب **واجيب** ان قوله لم يحج سالبة هي
 لا تقتضي تحقق الموضوع **واجيب** عن الثالث انما لم يقل حقيقة او حكما لان الحكمي غير موجود واما
 قوله بحسبك زيد فالباء من الادة فالجزم ايضا لانه كان لم يعتد عليه فان قيل لم يختص الرفع بالفاعل
 والنصب بالمفعول والجزم بالمضاف اليه ولم يعكس قلنا انما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجزم
 بالمضاف اليه لان الرفع ثقل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقل للثقل والرفع للرفع بالفاعل
 لا يخلو اما فاعل حقيقي او اعم من الحقيقي والحكمي كالمبتدأ مثلا فعلى الاول لا يصح قوله وانما اختص الرفع بالفاعل
 لانه غير مختص بالفاعل لانه موجود في المبتداء والياء وعلى الثاني لا يصح قوله والفاعل قليل لانه واحد
 لانه كثير والياء الاولى ترك اللام في قوله فاعطى الثقل للثقل لان بابا لم يمتد الى
 المفعولين بغير واسطة حروف الجر وايضا ان المراد بكون الفاعل

والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانه خمسة فاعطى الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه غير الجزم لانه اعم

انما هو المختص بالياء
 لان الجزم ليس
 بالياء

قليل لا يخلو اما ان يراد ان افراد الفاعل قليل او يراد ان نوعه قليل والاول ممنوع لان افراد الفاعل كثير
 من المفعول به لان الفاعل ثابت للمفعول المتعدي واللازمي جميعا ولا يثبت للمفعول لللازمي والثاني مسلم
 لو كان لا يوافق المسمى لان المسمى كون الرفع لفرد الفاعل لا لنوعه لانه عبارة عن المفهوم وليس الرفع للمفهوم
 وايضا ان قلة النوع لا يدل على قلة الافراد لانه قد يكون لنوع واحد افراد كثيرة ليس لغيره من الازواج
اجيب عن الاول ان المراد من الفاعل المحقق فيهم قوله لانه واحد ولو قلت لا يضم الاختصاص
 قلت الاختصاص بالنسبة الى الفاعيل والمضاف اليه لا بالنسبة الى ملحقات الفاعل واجيب
 عن الثاني ان اللاحق في قوله لتقليل ليس من الشارح بل من الكاتب او نقول ان الاعطاء بمعنى
 الجعل اعم بمعنى لازم الجعل وهو الوضع اي وضع الثقل للقليل واجيب عن الثالث
 ان المراد منه قلة النوع لكن الفاعل لما كان قليلا باعتبار النوع فيظن ان افراد النوع الواحد ايضا قليلة
 بالنسبة الى افراد الازواج فان قيل للمضاف ايضا قليل قلنا الفاعل عمدة فيكون اقوى فوضع له
 الحركة الاقوى او نقول الفاعل لا يوجد في الكلام الواحد الا واحد بخلاف المضاف اليه فواخذت
 لجام فارس غلام يزيد وفي بعض الشروخ وجدا آخر وهو ان الفاعل عمدة والمفعول فضلة والمضاف
 اليه بينهما الواقعة دكنا في الكلام فيما اذا كان المضاف كلمة كل لانه ليس بمقصود منه احاطة
 افراد المضاف اليه وقد يكون فضلة فلتخصر الاقوى بالاقوى والاضعف بالاضعف والمتوسط بالمتوسط
قوله العامل لفظيا كان او معنويا دفع وهم وهو ان المراد من العامل هو اللفظ لقوته قوله اي يحصل
اجواب سوالين احدهما ان التعريف غير ما تم لانه دخل فيه للعرب لان قيام المعنى ليس لا بالعرب
 والثاني ان يقوم مشتق من القيام وهو عبارة عن الاستواء وهو لا يجي الا في ذوى الارواح والعاقل
 ليس من ذوى الارواح **اجاب** بقوله اي يحصل يعني ان العبارة بذكر الملزوم ولادة اللازم
 لان الحصول لازم التقوم فان قيل لما كان المراد الحصول فالتعريف ايضا غير ما تم لانه دخل فيه الانسان
 وايضا غير جامع لانه خرج منه كلمة لم في قوله لم يضرب لانها عامل مع ان بسببه لا يحصل المعنى المتخ
 للاجواب وايضا خرج منه العامل في قوله بحسبك درهم لانه لا يحصل به المعنى لان الباء من ائدة
 لعدم متعلقه واليضم لم قدم الجار والمجرور في قوله على المتعلق اي يتقوم وايضا ان التعريف لا يكون لها
 لصدقه على حرف المضارعة لانه شئ يحصل للمعنى وهو المشابهة باسم الفاعل المقضى لا غير
 المضاد مع انه ليس بعامل **اجيب عن الاول** ان الباء للسببية فيكون العامل سببا لاجل
 الاسناد لانه شرط لان اشارة السببية الاضافة هي في العامل دون الاسناد **وعن الثاني**
 المراد بالعامل عامل الاسم بقرينة البحث **وعن الثالث** المراد بالعامل مالا يكون
 من ائدة والباء فيه من ائدة او نقول انه شهادة لا ينقض به التعريف **وعن الرابع** انما قدم
 لتقريب الضمير الى المرجع فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يقدم في تعريف الاجواب ايضا لتقريب الضمير

الى المرجع قلنا النكتة للفار لا لقار اول قول اذ الاعراب سبب لاختلاف والاختلاف غير محصور
 في الاعراب فلا حاجة الى التقدير لان تقدير الجار والمجرور فيه لا فائدة محصور ولا حصر هنا ولما
 العامل فهو سبب لحصول المعاني وهو منحصر فيه فقدم الجار والمجرور فيه للتنبيه على المحصور وعن
 الخامس المراد من المعنى هو المعتورة على العرب اعني الفاعلية والمفعولية الخ والشابهة المستفادة
 من حرف المضارعة ليست من المعاني المعتورة قوله اي معنى من المعاني انما فيه النكرة اشارة
 الى ان اللام في المعنى المذكور في قول الماتن للعهد الذهني وهو في قوة النكرة لان المراد منها ليس
 معنى معين بل المراد معنى من المعاني الثلاثة وانما وصف المعاني بالاعتوار اشارة الى ان مقتضاها
 للاعراب سبب اعتوارها على العرب قوله وفي رايت زيد رايت عامل هذا موافق لمذهب
 الكوفيين حيث قالوا بمجموع الفعل مع الفاعل عامل في الفعل وعند البصريين العامل هو الفعل
 فقط فيكون معنى قوله الشارح عندهم ان ذكرى في رايت عامل في زيد قوله وفي مرتبة زيد بالما
 عملة في لفظ زيد والعامل في محله هو الفعل لانه مفعول فيكون منصوبا محلا قوله فالسفر
 المنصرف الفاء لتفسير محل الرفع والنصب والمجرور وقيل هذا الفاء تسمى فصحية لان شرط محذوف
 واذا كان شرطه مذكورا تسمى بالفاء الجزائية قوله اي الاسم المفعول انما زاد الاسم لان المفعول صفة
 تقتضيه الوضو قوله الذي الذي اشارة الى موافقة عبارة المتن مع القاعدة المشهورة هي ان الالف لا
 اذا دخل على اسم الفاعل او اسم المفعول يكون بمعنى الذي وهما بمعنى الفعل فلذا افتر الشارح من ذلك
 واللام بالذي ومن المفرد بالفعل اعني قوله لم يكن مثله ولا مجموعا وانما لم يفسر بفعل بفضل اسم
 المفعول اي فردا وفردا لقصر المسافة لانه لو قال الذي يفرد فنيسا لاسائل ان الافراد يقع في مقام
 امور كثيرة لانه يطلق على مقابل المركب وعلى مقابل الجملة وعلى مقابل المضاف وعلى مقابل
 المثنى والمجموع فلا يعلم المراد فلا بد ان يفسر الافراد بما لم يكن مثله الخ فيطول البيان فقال
 الشارح ابتداء الذي لم يكن مثله ولا مجموعا فان قيل ينبغي ان ينفى الاسماء الستة
 ايضا بان قال لم يكن مثله ولا مجموعا ولا اسماء ستة لانها مفردة بهذا المعنى مع انها لم تكن مفردة
 بهذا النوع من الاعراب قلنا الاسماء الستة اخذت في المثنى لانها وان كانت مفردة تا لفظا
 لكنها ليست مفردة تا معنى لانها منبئة عن التعدد قوله ولا غير منصوف اشارة الى عدم
 ما يقال ان قوله منصوف قيد وهو منقسم الى الاحترازي والاتفاقي فاما السائل لانه من قبل
 قد تم بقوله ولا غير منصوف يعني انه قيد احترازي قوله وكذا الجمع وفي اندياد لفظ
 كذا اشارة الى انه ليس عطفا المساوي على المساوي كما يقتضيه العطف بل عطفا للشبه على الشبه
 به لان جمع المكسر مشبه بالمفرد كما استعمل قوله اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما
 جواب سؤال وهو ان المكسر ما خذ من الكسر وهو عبارة عن النقصان فلا يتناول الجمع الذي يكون
 بالزيادة كرجال فاجاب بقوله اي الذي لم يكن بناء الواحد الخ يعني ليس المراد من المكسر

ليس كذلك كما ترى اجيب نعم لكن ههنا المبتدأ واسم موصول لان قوله فالرفع معناه الذي لم يكن متنى
 كما قال الشاعر فلا يرد شئ وانما زاد قوله رفعا بعد قوله بالضمته لئلا يتوهم ان الراء منها حكة بناءية لان
 الضمة بالتاء مشددة وانما لم يكتب بقوله رفعا فقط من غير قوله بالضمته لانه لا يعلم منه تعيين الاء
 في هذين القسمين بالحركة فقط لان الرفع اعم من الحركة والجر قوله والفتحة ايضا لهذا التركيب
 من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل ههنا الباء وضمة
 عطف على رفعا والعامل عليه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد انقسام الاعراب
 ومحلها لكن المعمول لمقدم مجرور وذا جائز قوله في حالة الرفع جواب سؤال وهو ان نصب فعله
 رفعا وضمة الجز لا يخلو اما على الظرفية او الحالية او المصدرية لان احتمال النصب بطريق اخر ههنا
 غير ظاهر وكل واحد لا يجوز اما الاول فالظرف على نوعين زمان ومكان والرفع واخويرة لغيرها
 واما الثاني فان الحال محمول على ذى الحال والحال لا يبعد ههنا لان الرفع ليس بمفرد منصرف
 ولا جمع مكسر واما الثالث فلان المفعول المطلق ما هو بمعنى الفعل مثلا شتما الكل على الجزء وههنا
 ليس كذلك فاجاب بما حاصله ان الكل صحيح اما الظرفية بتقدير المضاف اى حالة الرفع والحالة عبارة
 عن الزمان واما الحالية فيصح ايضا بان يكون الرفع بمعنى المرفوع فان قيل على هذا لا يخلو
 حمل المفرد على لتثنية لان ذوالحال وان قلنا المرفوع محمول بالتثنية اى للرفعين اى الجزئين
 هذين القسمين حال كونهما مرفوعين قوله او المصدرية اى اعراب اعراب رفع فاقم المضاف اليه
 مقادير المضاف وانما اطلق الاحتمال على التوجيهين الاخرين معرانه بديل على الضعف لان معهما با
 التاويل بخلاف تقدير الظرف لانه شائم لانه بمنزلة المحارم والفيضان في صحة الحالية تكليفين
 احدهما جعل الرفع بمعنى المرفوع والاخر جعل المرفوع بمعنى المرفوعين ليعم الحمل على الاسمين
 قوله جمع المؤنث السالم لما فزع المص عن بيان الاسم الذي اعرابه بالحركات الثلاثة اى
 ان يبين الاسم الذي اعرابه الحركتين وهو نوعان احدهما بالضمة والكسرة وهو
 الجمع المؤنث السالم والاخر بالضممة والفتحة وهو غير المنصرف وانما قدّم جمع المؤنث
 السالم لكونه اوضح من غير المنصرف اذ معرفته يحصل بالالف والتاء بخلاف غير المنصرف
 فانه يحتاج الى بيان علل استمر اولان النصب فيه تابع للجر وهو شائم كما في جمع المذكر
 السالم والتثنية اولان حكمه لا يغير بخلاف غير المنصرف فان حكمه يتغير بالضرورة و
 لتناسب ويدخل اللام والاضافة اولانه اكثر خلافا لاصل من جمع المؤنث السالم حيث ان
 فيه احده الحركات مع التثنية بخلاف جمع المؤنث ولا نهما مقابلا بل بمفرد منصرف
 يعني ان قوله فالمفرد المنصرف ذو جزئين احدهما مفرد والاخر منصرف والجمع المؤنث مقادير
 للجزء الاول وهو مقدم فكذا هذا وغير المنصرف مقابل للجزء الثاني وهو مؤخر ونسب
 هذا وقال الشاعر رح في الحاشية ان قوله السالم مرفوع علانه صفة للجمع انتهى وههنا

في قوله
 فاجاب بما
 حاصله ان
 الكل صحيح
 اما الظرفية
 بتقدير
 المضاف اى
 حالة الرفع
 والحالة
 عبارة عن
 الزمان

في قوله
 او المصدرية
 اى اعراب
 اعراب رفع
 فاقم
 المضاف
 اليه مقادير
 المضاف

بوجهین احدهما انه ينبغي ان يكون قوله السالم هو ولا على انه صفة للفظ المؤنث لان السلا
 صفة له حقيقة وانما وصف الجمع به باعتبار انه وصف بحال المتعلق اي سالم مفردة والثاني انه لا
 يعبر توصيفا لجمع السالم لان تعريف الصفة ازيد من تعريف الموصوف لان الجمع اكتسب التعريف
 من فاعل اللام وهو المؤنث وموتبة المستعير دون من مرتبة - ^{هنا على التقدير المذكور} العبار احبب من الاول لان الثم
 انما جعل اللفظ السالم فو تحاراية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع الى السالم والمكسر وجعلوها
 نعتا للجمع وعن الثاني انه جاز توصيف المضاف الى ذى اللام بذى اللام عند الجمهور لا
 في درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص
 ومثله يكون بدلا عنده لانها قوله وهو ما يكون بالالف والتاء جواب سؤال وهو
 ان اعراب بعض جمع المذكور ايضا بالضم والكسرة فهو فوعات ومنصوبات فافائدة تقيد
 بجمع المؤنث فاجاب بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان مفردة مذكرا ومؤنثا
 او تخريفا لى ان هذا ان المراد بجمع المؤنث لا يخلو اما ان يراد به الحقيقة وهو ما يكون مفردة مؤنثا
 او المجرى وهو ما يكون مفردة مذكرا وكلاهما فعلى الاول دخلفه مسلمات وخرج عن الرقوع
 والنصوبات مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب وعلى الثاني دخلفه الرقوعات واخويه وخرج
 عن مسلمات وعلى الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز فاجاب بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء
 اشارة الى ان المراد عن عموم الجواز هو المعنى الاعم وهو ما يحصل بالالف والتاء سواء كان مفرد
 مؤنثا او مذكرا او تخريفا لى ان هذا ان قول الماتن لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فلانه خرج عن الرقوع
 واخويه لان مفردهما مذكورا والثاني لانه دخلفه سنين لانه ايضا جمع للمؤنث مع انه ليس معرب بهذا
 النوع من الاعراب فاجاب بقوله وهو ما يكون ا ه فيكون جامعا ومانعا قوله واحترزه عن الكسر لان
 قد علم فارقيت الاولى ان قال ان حكم مخالف من حكم لان الاحتراز ليس من جهة انه قد علم بل
 من جهة ان حكمه مخالف من حكمه قلنا العلم مسند الى الكسر باعتبار حكمه لا اليه باعتبار نفسه قوله
 رفعا جواب سؤال وهو انه لا نسلم ان جمع المؤنث بالضم والكسرة والا لزم اجتماع الحركتين على حرف
 واحد فاجاب بما حاصله انه في زمانين وانما لم يذكر الماتن قوله رفعا ونصبا وجرا بثلاثة اوجه
 الاول لامتحان للتعليم والاختصار ولاكتفاء بما سبق قوله اجراء للفرع كذا فان قيل المخالفة على
 هذا التقدير لا تثبت لان الجمع المذكور معرب بالحروف وجمع المؤنث بالحركات فيلزم زيادة الفرع
 على الاصل قلنا الاعراب بالحرف يكون في الجمع اصلا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحرف
 ايضا فرع ولعل الفرع للفرع اصلا فصار الاعراب بالحركة في الجمع فرع خلاف اصلا فلا يلزم زيادة
 الفرع على الاصل ونقول انما جعل الاعراب جمع للمؤنث بالحركة للضرورة لعدم وجود حرف صالح للاعراب
 في اخره فارقيت ان قوله اجراء مفعوله لقوله تابع والشرط في حذف اللام منه اتحاد
 الفاعل وهو مفقود ههنا لان فاعل تابع هو الضمير الراجع الى النصيب وفاعل اجراء هو الحكم قلنا

وله انما جعل اللفظ السالم فو تحاراية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع الى السالم والمكسر وجعلوها نعتا للجمع

معناه ان النصب فيه يحكم عليه بالتبعية اجزاء للفرع اه فالفاعل فيها المتكلم فاحفظه فانه
ينفعك في مواضع كثيرة قوله اخوك والواو لما فرغ من بيان الاعراب بالحركة شرع في بيان الاعراب
بالحرف وانما قدم الاخ على الاب مع ان الاصل تقديم الاب رعاية لقوله تعالى يوم يغفر له من خيره
وامه وابيه وصاحبه وبنيه وانما قدم في الآية رعاية لاسلوب الترقى من الادنى الى الاعلى في الغرض
قوله وحمك بكسر الكاف دفع وهم وهوان يتهم انه مقروء بالقلم والحال انه لا يصح اضافة الحم الى الخطاب
لان الحم قريب للمرأة وقوله لان الحم دليل لتعين الكسر هنا قوله والهن الشئ النكر قوله الذي فيهن
صفة كاشفة له قوله كالعورة كان فلانا طويلا الذكر او واسم الدبر قوله والصفات الذميمة كان فلانا
مايون او عاري الرأس او قصير الالف او كبير الرأس قوله والافعال القبيحة كانه سارق اذن قوله
وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوتيرة اشارة الى بيان اللغة والى ان هذه الاسماء الستة ليست على وتيرة
واحدة وانما كانت واوية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهوان قوله لان اصله فوه بدليل قولهم افواه قوله
فوه بفتح الفاء وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والا صل السكون فان قيل لا سلم انه لا دليل على الحركة
لانه قد جاء جمعه افواه فدل على التريك اذ لا يجمع ساكن العين على فقال قلنا هذه القاعدة مسلمة
لكن لا مطلقا بل في الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه نحوبيت وايات ولوب واتوب ثم علم
انه لما كان اصله فوه حذفت الهمزة فافترق قياس وايدلت الواو فيما لانها مشغوتان وحرفا لئلا يفسد
بيان المناسبة واما بيان القرينة فهي انه لو لم يبدل لورد الاخر على العين كما في يد ودم فيجب ابدالها
الفاء لتحرکها وانفتاح ما قبلها فيجئ حرف واحد عند اجتماع الساكنين اذا ضيف اليه ياء المتكلم وعند
اضافتها الى غير ياء المتكلم يبقى على ابدالها ميمما وهو خوف الحذف عند التقاء الساكنين فيعود الى
فقال فوه بضم الفاء تبع اللغات وتبع الواو وايضا الاعداد عند الاضافة بالاسمعة من العرب
كما قال الشاعر رحمه الله قوله اذا صله ذور ثم نقرضة الواو الثاني له ما قبله وحذف التنوين دون
الواو لا يلزم اجفاف الكلمة فان قيل لم قدم الناقص على الاجوف واللين قلنا الناقص اكثر
منها والعزة للتكاثر وان قيل الميم رجمة والمخالفة اذا وقعت من العدة لا بد من النكته والحال
ان ههنا وقع المخالفة لانه اضاف ذوا الى الظاهر والباقي الى الصنير قلنا انما اضاف ذوا الى الاسم الظاهر
دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لان ذوا وضعت لتوصيف شئ باسم الجنس
فهو لك رجل ذوا لان ذوا لوصف الرجل بالمال وان لم يكن بين الرجل والمال لفظ ولم يعم الرجل قوله فلو
اشارة الى بيان التعلق لقوله بالواو الخ قوله هذه الاسماء الستة جواب سوالين احدهما انه
يلزم اللغو والاستحالة في قول المص رحمه الله اللغوه وان الشرط في الخبر ان يفيد ما لا يفيد للمبتدأ والواو
يعلم من المبتدأ اعانه قوله اخوك لانه ملفوظ فيه فما الحاجة الى قوله بالواو وما الاستحالة
فهو انه لما ذكر الواو في اخوك واخوانه فكيف يحكم عليه بالالف والماء والثاني ان المذكور في قوله
الما تن الحكم على الجوز وهو كونها مضافة الى الصنير والمقصود هو الحكم على الكل سواء كانت

مضافة الى مضمرا ومظهر فلجواب بقوله هذه الاسماء الستة مع قطع النظر عن الخصوصيات وانما
 اتى المصر بالاضافة الى الضمير لمقابلة قوله ذومال ثم يرد عليه ان قول الشارح لا يدل على العموم
 بل دال على ما يدل عليه قول المصر لان الشارح ذكر في عبارته كلمة هذه حيث قال هذه الاسماء ...
 فيكون اشارة الى ما هو المذكور في المتن فلجواب صواب الغفور عنه بقوله وحاصله ان الاسماء الستة حكم
 كذا يعنى ان لفظ اسم الاشارة مقحم وزائد وانما دخل لفظة قوله فاعراب هذه الاسماء مع
 ان البيت ايسر سم موصولى متابعة قوله سابقا فالاعراب فيهما بالضممة التي لا اشتراكا في اللفظ
 وههنا اعتراض وهو انه يلزم اجتماع الواو والالف والياء على عراب واحد وهو الرفع او النصب
 حيث قال بالواو والالف الخ وايضا لما كان المراجعة الى اسماء مع قطع النظر من الخصوصيات دخل
 فيه المصغر والمثنى والجمع منها فذبح الاول بقوله بالواو ورفعا والالف الخ وعن الثاني بقوله
 ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معرفة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا لثلاث
 يلزم التقية الساكنين ولما تحركت لا حاجة الى الاعراب بالحروف لوجود الاصل وهو الحركة ثم يرد ان
 في الحذف لا بد من القرينة اعني حذف قوله مكبرة وموحدة فاجاب انما لم يصح لهذين
 القيدين اكتفاء بالتهئية وانما لم يكتف عن شرط الاضافة بالامثلة لثلاثتهم اشتراط اضافتها
 بكونها الى كذا فحذف ولم تكن مضافة اصلا الى لا الى المظهر ولا الى الضمير قوله فاعرابها
 بالحركات لانها اذا لم تكن مضافة لم يظهر حرف الاعراب لانه يحذف لالتقاء الساكنين بيته
 وبين التنوين وههنا بحث لطيف وهو ان قوله مضافة حال من الضمير المستكن في الظرف
 اعني قوله بالواو والياء لانه اذا حذف المتعلق انتقل الفا على منته واستقر في الظرف في يلزم تقية
 الحال على العامل المعنوى وهو لا يجوز كما قال المصر في بحث الحال ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى
 قلت الظرف عامل لفظ على مذهب الشارح اذ العامل اللفظي عنده ما يكون ملفوظا او مقدرا و
 متعلق الظرف وان لم يكن ملفوظا لكنه مقدس في نظم الكلام فان قيل هذا الجواب انما يستقيم على
 مذهب الشارح لكن لا يستقيم على مذهب المصر لان الظرف عامل معنوى عنده لان عنده
 ما لا يكون له حصته في اللفظ قلنا عبارة المصر محمولة على القلب ولذا قدم الشارح قوله بالواو و
 الالف على قوله مضافة مع ان قوله مضافة الى غير اية المتكلم في الكافية مقدم على قوله بالواو والالف
 فان قيل هذا الاعتراض غير وارد على المصر فلا حاجة الى القلب لانه قال في بحث الحال ولا
 يتقدم الحال على العامل المعنوى بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل المعنوى ظرفا
 فانه يتقدم له الحال عليه قلنا سلمنا لكن عند سبويه لا يجوز تقدم الشارح ان يكون غبا
 المصر صحيحا عند الكل فان قيل حمل العبارة على مذهب الكل لا على من حمل على مذهب
 البعض فلم قدم المصر قوله مضافة قلنا انما قدم المصنف قوله مضافة
 ليدل على ان كلا المذهبين لانه لما قدم مصر على مذهب الكل لانه حال من البيت

الظرف في قوله مضافة الى المضمرا والمظهر فلجواب بقوله هذه الاسماء الستة مع قطع النظر عن الخصوصيات وانما اتى المصر بالاضافة الى الضمير لمقابلة قوله ذومال ثم يرد عليه ان قول الشارح لا يدل على العموم بل دال على ما يدل عليه قول المصر لان الشارح ذكر في عبارته كلمة هذه حيث قال هذه الاسماء ... فيكون اشارة الى ما هو المذكور في المتن فلجواب صواب الغفور عنه بقوله وحاصله ان الاسماء الستة حكم كذا يعنى ان لفظ اسم الاشارة مقحم وزائد وانما دخل لفظة قوله فاعراب هذه الاسماء مع ان البيت ايسر سم موصولى متابعة قوله سابقا فالاعراب فيهما بالضممة التي لا اشتراكا في اللفظ وههنا اعتراض وهو انه يلزم اجتماع الواو والالف والياء على عراب واحد وهو الرفع او النصب حيث قال بالواو والالف الخ وايضا لما كان المراجعة الى اسماء مع قطع النظر من الخصوصيات دخل فيه المصغر والمثنى والجمع منها فذبح الاول بقوله بالواو ورفعا والالف الخ وعن الثاني بقوله ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معرفة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا لثلاث يلزم التقية الساكنين ولما تحركت لا حاجة الى الاعراب بالحروف لوجود الاصل وهو الحركة ثم يرد ان في الحذف لا بد من القرينة اعني حذف قوله مكبرة وموحدة فاجاب انما لم يصح لهذين القيدين اكتفاء بالتهئية وانما لم يكتف عن شرط الاضافة بالامثلة لثلاثتهم اشتراط اضافتها بكونها الى كذا فحذف ولم تكن مضافة اصلا الى لا الى المظهر ولا الى الضمير قوله فاعرابها بالحركات لانها اذا لم تكن مضافة لم يظهر حرف الاعراب لانه يحذف لالتقاء الساكنين بيته وبين التنوين وههنا بحث لطيف وهو ان قوله مضافة حال من الضمير المستكن في الظرف اعني قوله بالواو والياء لانه اذا حذف المتعلق انتقل الفا على منته واستقر في الظرف في يلزم تقية الحال على العامل المعنوى وهو لا يجوز كما قال المصر في بحث الحال ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى قلت الظرف عامل لفظ على مذهب الشارح اذ العامل اللفظي عنده ما يكون ملفوظا او مقدرا و متعلق الظرف وان لم يكن ملفوظا لكنه مقدس في نظم الكلام فان قيل هذا الجواب انما يستقيم على مذهب الشارح لكن لا يستقيم على مذهب المصر لان الظرف عامل معنوى عنده لان عنده ما لا يكون له حصته في اللفظ قلنا عبارة المصر محمولة على القلب ولذا قدم الشارح قوله بالواو و الالف على قوله مضافة مع ان قوله مضافة الى غير اية المتكلم في الكافية مقدم على قوله بالواو والالف فان قيل هذا الاعتراض غير وارد على المصر فلا حاجة الى القلب لانه قال في بحث الحال ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل المعنوى ظرفا فانه يتقدم له الحال عليه قلنا سلمنا لكن عند سبويه لا يجوز تقدم الشارح ان يكون غبا المصر صحيحا عند الكل فان قيل حمل العبارة على مذهب الكل لا على من حمل على مذهب البعض فلم قدم المصر قوله مضافة قلنا انما قدم المصنف قوله مضافة ليدل على ان كلا المذهبين لانه لما قدم مصر على مذهب الكل لانه حال من البيت

وَحَجَّ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ حَالُ الْمُنْصِيرِ فِي الْقُرْآنِ ... وَأَخْرَاجُ الشَّارِحِ لَأَنَّهُ نَظَرُ إِلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ فَقَطْ
 قَوْلُهُ لَا يَنْهَازُ إِذَا كَانَتْ مِضَافَةٌ إِلَى يَاءِ التَّكْمِيلِ فَحَالُهَا كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْمِضَافَةِ إِلَى يَاءِ التَّكْمِيلِ كَصَادِ عَرَابِهَا
 تَقْدِيرُهَا كَمَا قَالَ الْمَصْرِفِيُّ فِي مَا تَقْدِيرُهَا كَعَصَا وَغَلَامِي قَوْلُهُ وَأَمَّا جَعْلُ عَرَابِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَعْلَمُ
 أَنَّ الْمَدْعَى مُرَكَّبٌ مِنْ أَمُورٍ ثَلَاثَةٍ الْأَوَّلُ جَعْلُ عَرَابِ بَعْضِ الْأَحَادِ بِالْحُرُوفِ وَالثَّانِي جَعْلُ أَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ
 مِنَ الْأَحَادِ وَالثَّلَاثُ جَعْلُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ دُونَ غَيْرِهَا إِشَارَةً إِلَى دَلِيلِ الْمَدْعَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ وَ
 أَمَّا جَعْلُ الْخَمْسَةِ وَالْثَّلَاثِي بِقَوْلِهِ وَأَمَّا اخْتَارُوهَا إِلَى الثَّلَاثِ بِقَوْلِهِ وَأَمَّا اخْتَارُوهَا هَذِهِ الْأَسْمَاءُ أَوْ تَحَرَّجُ
 هَكَذَا **فَالْقِيلُ** الْأَصْلُ فِي الْمَفْرَدَاتِ هُوَ الْأَعْرَابُ بِالْحِكْمَةِ فَلَمْ أَعْرِبْتُ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ بِالْحُرُوفِ قَلْنَا
 لِمَا كَانَ عَرَابُ الْمَفْرَدَاتِ بِالْحُرُوفَاتِ وَأَعْرَابُ التَّشْنِيعِ وَالْجَمْعِ بِالْحُرُوفِ الْأَدَوَانِ يَجْعَلُونَ الْعَرَابَ بَعْضُهَا
 أَيْضًا بِالْحُرُوفِ لِمَا تَكُونُ بَيْنَهُمَا وَحْشَةٌ وَمِنَافَرَةٌ تَامَةٌ مَعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا مَنَاسِبَةٌ وَهِيَ كَوْنُهُمَا مَأْخُذًا وَخُفَا
 مِنْهُ فَلَا يَدْرِي أَن يَكُونَ فِي عَوَارِضِهِمَا أَيْضًا مَنَاسِبَةٌ **فَالْقِيلُ** أَنَّهُ عِلْمٌ مِنْهُ أَنَّ التَّشْنِيعَ وَالْجَمْعَ مُقَدَّمٌ
 فِي الوجودِ عَلَى الْأَحَادِ عَلَى مَا يَشْعُرُ بِهِ جَعْلُ الْجَمْعِ الثَّلَاثِي مَسْبُوبًا عَنِ الْأَوَّلِ قَلْنَا لِلرَّادِّ مِنْ قَوْلِهِ لِمَا جَعَلُوا
 عَرَابَ التَّشْنِيعِ إِنْ أَرَادَ عَرَابَ التَّشْنِيعِ فَلَا يَرِدُ **فَالْقِيلُ** لِمَا تَحْصُرُ فِي السَّنَةِ قَلْنَا عَرَابَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
 التَّشْنِيعِ وَالْجَمْعِ ثَلَاثَةً فَجَعَلُوا فِي مَقَابِلَةِ كُلِّ عَرَابٍ أَسْمَاءً **فَالْقِيلُ** لَمْ اخْتَارُوا هَذِهِ السَّنَةَ قَلْنَا
 لِشَبَاهَتِهِمَا التَّشْنِيعَ وَالْجَمْعَ فِي كَوْنِ مَعَانِيهِمَا مُنْبِئَةً عَنِ التَّعَدُّ أَمَّا التَّشْنِيعُ وَالْجَمْعُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ السَّيِّئَةُ
 فَلَا نَ الْأَبَ وَالْآخَ أَيْضًا ظَاهِرٌ وَأَمَّا الْجَمْعُ فَيَتَوَقَّفُ تَعَقُّلُهُ عَلَى الصِّفَاتِ الدَّامِيَةِ وَالْعَوْرَةِ وَالْأَيْضًا الْمَنْ
 هُوَ التَّشْنِيعُ الْمُنْكَرُ يَتَلَزَمُ الْمُنْكَرُ عَلَى صِفَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ يَتَلَزَمُ اللَّسَانَ وَالتَّخَصُّصُ **فَالْقِيلُ**
 الْأَنْبَاءُ عَنِ التَّعَدُّ مَوْجُودٌ فِي سَائِرِ الْأَسْمَاءِ كَالْوَالِدِ وَالْوَلَدِ وَالْأَبْنِ وَالْعَمِّ وَالْعَمَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ قَلْنَا لوجودِ
 حُرُوفِ صَالِحٍ لِلْأَعْرَابِ فِي أَوَاخِرِهَا بِخِلَافِ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَهِيَ بِنَا مَحْتَشٍ مِنْ وَجْهِينِ أَحَدُهُمَا
 أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي آخِرِهَا حُرُوفٌ صَالِحَةٌ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْطَى حُرُوفٌ صَالِحَةٌ بِأَنْ يَزِيدَ الْحَرْفُ فِي أَوَاخِرِهَا وَالْآخَرُ
 فِي آخِرِهَا وَدَمٌ أَيْضًا وَجَلَّ الْحُرُوفُ الصَّالِحَةُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلُوا مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ أَحْيَابَ عَنِ الْأَوَّلِ
 أَنْ أَرْتَكِبَ خِلَافَ الْأَصْلِ لِأَجْلِ خِلَافِ الْأَصْلِ غَيْرَ جَائِزٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ خِلَافُ الْأَصْلِ وَالْأَعْرَابُ
 بِالْحُرُوفِ أَيْضًا خِلَافُ الْأَصْلِ وَغَنَ الثَّلَاثِي أَنَّهُ لَا يَدْرِي مِنَ الْحُرُوفِ الصَّالِحَةِ حِينَ الْأَعْرَابِ وَلَا وجودِ حُرُوفِ
 صَالِحَةٍ يَزِيدُ وَدَمٌ حِينَ الْأَعْرَابِ **فَالْقِيلُ** مَا أَلَوْجُهُ أَنَّهُ أَعِيدَ فِي الْأَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ دُونَ يَدٍ وَ
 دَمٌ مِمَّا نَحْنُ وَفِي الْكُلِّ قَلْنَا لوجودِ سَمْعٍ مِنَ الْعَرَبِ عَادَةً فِي الْأَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ دُونَ يَدٍ وَدَمٌ **وَأَقُولُ فِي الْجَوَابِ**
 عَنْ يَدٍ وَدَمٍ بوجهٍ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ الشَّرْطَ فِي إِعْلَاقِ الْحَذُوفِ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْحَذُوفِ مِنْ آخِرِهِ هُوَ الْوَاحِدُ لِمَا
 انْقِلَابُ الْأَخْفِ إِلَى الْأَثْقَلِ لِأَنَّ يَدًا قَلِيلًا وَأَعْرَابُ بِالْحُرُوفِ الْقَلْبِ الْيَدُ فِي حَالَةِ الرُّفْعِ وَأَوَا ثَلَاثِي لَمْ
 انْقِلَابُ الْأَخْفِ إِلَى الْأَثْقَلِ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ **فَالْقِيلُ** هَذَا مُنْقَوضٌ بِكَافٍ فِي حَالَةِ الرُّفْعِ يَكُونُ
 بِالْأَلْفِ وَفِي حَالَةِ النَّصْبِ بِالْجِيمِ يَكُونُ بِالنُّونِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى الصُّغَرِ فَيَلْزَمُ انْقِلَابُ الْأَخْفِ

الى الاقل لان الالف اخف من الياء قلنا ان في كلا يلزم ذلك x x x لان الالف فيه بد
من الياء لان اصله كل في الى الاصل حالة النصب والجر بخلاف يدا فان اصله يدا بالياء والواو فيه
ليس باصل فيلزم القلاب الفخ الى الاقل فان قيل ينبغي ان يعرب الابن بالجر ف لوجود الواو
في اخره لان اصله بنو فلا يلزم القلاب الاخف الى الاقل قلنا لا يعرب الابن بالحرف من وجه
اخر وهو لا يلتبس بالجمع على تقدير الاعراب بالحرف لان الابن يجمع بالواو والنون مخبون فاذا
اضيف هذا الجمع يسقط النون فيصير بنوك فاذا عرّب الابن بالحرف عند الاضافة وقيل بنوك التيسر
الواحد بالجمع فالقيل هذا الالتباس موجود في اخوك والوك ايضا لان الواو ايضا يجمع على ابون فان
اضيف تسقط النون فيصير الوك واللفظ ايضا يجرى الوك فوجد الالتباس قلنا عن اصل الاحتراض
ان الابن وان كان في اخره واو محذوف الا انه عوض عنه بالهزة وانما اعيد ذلك الحرف لولم يعوض عنه
شي قوله وما يلحق به جواب سوالين احدهما انه لا يصح عطف كلا على المثني لانه عطف على النفس
لان كلا ليس المثنى باعتبار انه لا يقع على الواحد والاخران ذكر كلا بعد المثني مستدرك لانه ايضا مثنى
فاجاب بقوله وما يلحق به يعني انما قدم كلا على المثنى مع انه مناسب للمثنى صورة ومفعول ما يكون
اعراب كلا في بعض الاحوال بالحركة او لكونه اخف بالنسبة الى المثني والاخف مقدم قوله ولم يذكره
لكونه فرع كذا ذكر الاصل كذا كذا الفرع فان قيل ينبغي ان لا يذكّر جمع المونث السلم ايضا لانه
فرع جمع للذكر السلم قلنا انما التفت بذكر الاصل عن ذكر الفرع اذا كان اعرابه موافقا لاعراب
وفي الجمع المونث ليس كذلك فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يذكّر اشتان مع انه فرع الاثنان
واعرابه موافق للاصل قلنا النكتة للفرع لا للذكر لان الذكر اصل قوله حال كون كلا جواب سوال
وهو ان قوله مضاف منصوب وللنصب كشيء فلا السائل انه من اي جهة منصوب وايضا التبادر انه
حال من المثني ايضا فلهذا فانت المطابقة بين الحال وذى الحال في الافراد والتثنية وايضا قيد
تقيد المثني بالاضافة والحال انه مطلق فاجاب بقوله حال كون كلا اي ويعرب كلا حال كونه مضافا
فيكون كلا فاعل فعل محذوف فلا يرم ان كلا مبتدأ لانه معطوف على المثني والحال من المبتدأ لا يجوز
ان جاء على مذهب ابن مالك لان المبتدأ ومثل الفاعل في كونها مسند اليه قوله وانما قيد بذلك
انه يكون مضافا الى مضمرة ولم يطقه اولم يقل مضافا الى مظهر قوله باعتبار لفظه مفرع لانه لم يسم
كل وكل مفرع فادلم يسمعه مفرع لم يكن كلا مثني اذ المثني ما يلحق بالواو مفرع الف ووزن وايضا
يجوز وجاع ضمير المفرد اليه قوله وباعتبار معناه مثني لانه يقع تأكيداً للمثنى نحو جاءني الرجلان كلا
قوله فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل لعدم احتياجه الى شيء اخر قوله لكن تكون حركاته تقدري
دفهم وهو ان يتوهم انه لما روي فيه الاصل روي فيه اصل اخر وهو ان تكون حركاته لفظية لانه اصل
دفهم بقوله لكن تكون حركاته تقدري لان اخره الف وهو لا يقبل الحركة قوله تسقط بالتقاء الساكنين جلب

سوال وهو ان الالف

غير موجود فكيف قال ان اخوه الف قوله فلذلك قيدناهم بنا بحث وهو انه لا حاجة الى هذا الباء
 لان قوله لان كلا باعتبار الخ تعليل لقوله وانما قيد بذلك فلا وجه لتعليله به ثانيا اجيب عنه
 بان عدم الحاجة منه لان فيه فائدة ^{بأن} مشار اليه قوله انما قيد بذلك يعنى ان المشار اليه بذلك
 كون اعرابه بالجمع وبكونه مضافا الى مضمرة قوله وكذا استبان اشار بازيدا لفظا كذا الى انه ليس
 عطف للساوي على الساوي كما هو مقتضى العطف بل هو عطف للشبه على التشبيه قوله فان هذه
 الجواب لسؤال وهو ان هذه الالفاظ مفردة لانه لم يكن لها مفرع من لفظها فلا يصح إلحاقها بالمشي
 قد فر بقوله فان هذه الخ اعلم ان المشي ملحق اخوه الف وتون آوياء وتون واما اثنان فليس
 يشي بل كمن اسماء الاعلاد لانه ليس له مفرع حتى يلحق باخوه الف وتون قوله المفتوحة ما قبلها انما ذكر
 هذا للفرق بين المشي والجمع قوله والراد به ما يسر به جواب لسؤال وهو ان مثل سنون وارضون
 يعربان بالواو والياء مع انهما ليسا بجمع مذكرا لانه ما يكون مفردة مذكرا ومفرع هاهونث أو تحرير التو
 هكذا ان جمع المذكور السالم لا يكون جامعا ولا مائعا اما الاول فانه خرج منه نحو سنين وارضين واما
 الثاني ^{فانه} يدخل فيه نحو اللزوعات مع انه اعرابه بالحركة أو تحرير السؤال هكذا ان المراد بجمع المذكور لا يخلو
 اما حقيقة او مجازا او اعم منهما فعلى الاول خرج منه نحو سنين وارضين لان مفرد هاهونث بمذكور مع انها
 اعرابا باعراب هذا النوع وعلى الثاني دخل فيه سنين وارضين لكن خرج منه نحو مسنون ومشركون
 وعلى الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز **فاجاب بقوله** يسر به اصطلاحا يعنى ان المراد منها
 عموم المجاز **فان قيل** ان قيد ما يسر به اصطلاحا كما هو مراد ههنا كذلك مراد في قوله باللفظ
 والتاء في جمع المونث فلم لم يقيد به ثمة قلنا ربما يكتفى الشارح بالقييد الذي ذكر في اللاحق من السابق
قوله جمع ذو فارقيل لم قدم الو على عشرين مع ان مناسبة عشرون نالذ بجمع المذكور في الصورة
 قلنا لا نسلم ان مناسبة عشرون انيدا بالجمع بل الامر بالعكس لان الوجود ونحوه عشرون فانه
 ليس بجمع اصلا فان قيل فلهذا ينبغي ان يعد الو من عين الجمع لا من اللغات قلنا ان الوجود ذو
 ولاكن لا من لفظه والجمع المذكور الذي كان مفردة من لفظه **فان قيل** ان اولات جمع ذات لا من لفظها
 فينبغي ان يذكر اولات مع الجمع المونث السالم ملحاقه قلنا ان اولات قليلة الاستعمال فيكون له ادنى
 تعرض وهو ثابت لانه لما قال انه مذكور ملحق بجمع المذكور علم ان مونث ملحق بجمع المونث **فان قلت**
 لا نسلم ان عشرون من اللغات بل من الجمع لانه جمع عشرة وكذا اخواته قلنا لا نسلم انه جمع والاصل
 اطلاق عشرون على ثلثين اى ثبت من اهل اللغة وسمع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود
 كان يطلق في اصل على كل ما فيه سواد ثم غلب على الحية السوداء لاكن لم يثبت منهم ذلك فعلم
 انه ليس بجمع فاندفع ما قيل ان ما ذكره لا يفيد ان العشرين اسم بجمع في الاصل بل يكون جمعا
 في الاصل ثم غلب على العدد للعين قوله وانما جعل اعراب المتن الخ **فان قيل** لا نسلم

فان قيل قوله فان هذه الجواب لسؤال وهو ان هذه الالفاظ مفردة لانه لم يكن لها مفرع من لفظها فلا يصح إلحاقها بالمشي قد فر بقوله فان هذه الخ اعلم ان المشي ملحق اخوه الف وتون آوياء وتون واما اثنان فليس يشي بل كمن اسماء الاعلاد لانه ليس له مفرع حتى يلحق باخوه الف وتون قوله المفتوحة ما قبلها انما ذكر هذا للفرق بين المشي والجمع قوله والراد به ما يسر به جواب لسؤال وهو ان مثل سنون وارضون يعربان بالواو والياء مع انهما ليسا بجمع مذكرا لانه ما يكون مفردة مذكرا ومفرع هاهونث أو تحرير التو هكذا ان جمع المذكور السالم لا يكون جامعا ولا مائعا اما الاول فانه خرج منه نحو سنين وارضين واما الثاني فانه يدخل فيه نحو اللزوعات مع انه اعرابه بالحركة أو تحرير السؤال هكذا ان المراد بجمع المذكور لا يخلو اما حقيقة او مجازا او اعم منهما فعلى الاول خرج منه نحو سنين وارضين لان مفرد هاهونث بمذكور مع انها اعرابا باعراب هذا النوع وعلى الثاني دخل فيه سنين وارضين لكن خرج منه نحو مسنون ومشركون وعلى الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فاجاب بقوله يسر به اصطلاحا يعنى ان المراد منها عموم المجاز فان قيل ان قيد ما يسر به اصطلاحا كما هو مراد ههنا كذلك مراد في قوله باللفظ والتاء في جمع المونث فلم لم يقيد به ثمة قلنا ربما يكتفى الشارح بالقييد الذي ذكر في اللاحق من السابق قوله جمع ذو فارقيل لم قدم الو على عشرين مع ان مناسبة عشرون نالذ بجمع المذكور في الصورة قلنا لا نسلم ان مناسبة عشرون انيدا بالجمع بل الامر بالعكس لان الوجود ونحوه عشرون فانه ليس بجمع اصلا فان قيل فلهذا ينبغي ان يعد الو من عين الجمع لا من اللغات قلنا ان الوجود ذو ولاكن لا من لفظه والجمع المذكور الذي كان مفردة من لفظه فان قيل ان اولات جمع ذات لا من لفظها فينبغي ان يذكر اولات مع الجمع المونث السالم ملحاقه قلنا ان اولات قليلة الاستعمال فيكون له ادنى تعرض وهو ثابت لانه لما قال انه مذكور ملحق بجمع المذكور علم ان مونث ملحق بجمع المونث فان قلت لا نسلم ان عشرون من اللغات بل من الجمع لانه جمع عشرة وكذا اخواته قلنا لا نسلم انه جمع والاصل اطلاق عشرون على ثلثين اى ثبت من اهل اللغة وسمع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود كان يطلق في اصل على كل ما فيه سواد ثم غلب على الحية السوداء لاكن لم يثبت منهم ذلك فعلم انه ليس بجمع فاندفع ما قيل ان ما ذكره لا يفيد ان العشرين اسم بجمع في الاصل بل يكون جمعا في الاصل ثم غلب على العدد للعين قوله وانما جعل اعراب المتن الخ فان قيل لا نسلم

لما في اولات لفظ عشرون وى ثلثون واربون

له قوله ان ما ذكره اواسه ما ذكره الشارح من قوله والمراد الخ مفعول جسد الرحيم مفعول من الله اغفر لي ولوالدي يوم يقوم الحساب

وفي كلام الهندي يجتاز الى حذف الذي هو خلاف الاصل ولو سلم ان في كلام الشارح الضم حذف لكن هو قليل وهو حذف الضمان اليه وفي كلام الهندك الحذف وهو تقدير الموصوف وبقاء النسبة ليحتمل الصفة على الموصوف قوله اي في الاسم جواب سؤال وهو ان كلمة ما في قوله فيما عداه يتناول الاسم والفعل جميعا فعلى هذا ينبغي ان يقدح في الفعل لما والا من الحاضر مع انهما من البنيات فاجاب بقوله اي في الاسم يعني ان كلمته كما يحكي للعموم كذا في محكي للخصوص كما قال صاحب المنار من ما للعموم تارة وللخصوص تارة لتفريد عليه ان اسماء الاشارات والضمائر من الاسماء فينبغي ان يقدح فيها الاعراب مع انها من البنيات فلجاب بقوله العربي المراد من الاسم الاسم العربي او نقول انما زاد الاسم لبنيا للموصوف ثم اول شارح كلمة ما بالذي اشارة الى الرد على شارح الهندك حيث قال كلمة ما ههنا مصدرية اي في تقدير الاعراب لانه لو كانت موصولة فهو يقتضي العائد في الصلة وهو غير موجود فقال الشارح ان كلمة ما موصولة والعائد محذوف وهو قوله فيه وجب الرد ان في قوله احتياجه الى تقدير الوقت قبله ليصح الظرفية او جعل في بمعنى الاسم الا جعله والا فيفسد المعنى وايضا مكنت الحاجة الى تقدير تقدير في الامثلة اي عصا وغلومي والاولم ليصح الحمل واليضا لما كان كلمته ما ههنا مصدرية كان في قوله فيما عداه ايضا مصدرية ويكون في بمعنى الاسم فيفسد المعنى لان معناه الاعراب اللفظي لاجل ما هو للفاخر للتعذر والاستتقال وهو قائل لان للفاخر من التعذر ثابتة في جميع الاشياء والحال ان الاعراب اللفظي ليس لاجل جميع الاشياء بل لاجل العامل مع انتفاء التعذر فيكون في كلامه كثرة خلاف الاصل بخلاف ما قال الشارح لان في كلامه حذف العائد فقط وههنا بحث وهو انه ما الباعث على الشارح ان يجعلها موصولة مع ان الظاهر كونها موصولة لانه قائم مقام الخبر والاصل في الخبر التكرير **جيب** ان حذف الضمير من الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها بخلاف الصفة فانها ليست من ضروريات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ لانها مع الموصوف جزء الجملة وزيادة التحقيق في بحث عائد الخبر اذا كان جملة فطالع ان شئت قوله تقدير الاعراب جواب **سؤال** وهو ان الضمير في قوله تعذر لا يخلو اما ان يجر الى الاعراب او الى كلمة ما فعلى الاول لم يوجد العائد في الصلة وعلى الثاني فاستقامة المعنى قد تم بما حاصله ان الضمير عائد الى الاعراب والعائد محذوف ثم للتعذر معنيان احدهما ما لا يمكن الوصول اليه اصلا والثاني ما يمكن الوصول اليه بتكليف فتروم المعنى الثاني فعلى هذا لا يعجز مقابلة مع قوله واستشقل فدفع بقوله اي امتنع اي المراد المعنى الاول ثم يريد عليه لما كان امتنع فلا يعجز قوله الشارح في الاسم العربي لان الاشتغال لا يكون الا في المعنى واليضا ان تقدير **جيب** في الشيء فرع لوجوده فاذا امتنع فكيف يعجز اطلاق التقدير عليه فاجاب بقوله ظهوره في لفظ وههنا بحث وهو ان في المبتدأ ايضا امتنع ظهوره في اللفظ **جيب** ان للمعرب لفظين احدهما قبل الاعلال والاخر بعد

له قول الفضل بن عبد الله ان كل من جازى فيه من العرب كل ذلك فلو كان لا يصلح له ان يقر بظلال التعذر في كلامه

الاعلام فالمراد من اللفظ هو اللفظ الثاني ولا يتنوع على اللفظ الاول بخلاف اللبني فان الامتناع فيه
 مطلق قوله وذلك اذا لم يكن جواب سوال هو ان ذكر الاشتغال مستغنى عن ذكر التعذر لان ذكر
 الادنى يدل على ذكر الاعلى بطريق الاولى حاصل الدفع ان ذكر التعذر الاجل ان محله مغير من محل الاستثقال لانه
 في الحركة والحرف جميعا بخلاف التعذر لانه في الحركة فقط قوله كما في الاسم للعرب اشارة الى لاهين احد هما
 سوال هو ان الكاف في قوله كعصا بمعنى المثل فيكون مضافا الى عصا والمضاف اليها في الكلام فلا يعلم
 عصا فاجاب بقوله كما في الاسم للعرب وهذه القاعدة صادقة على عصا اليهم والثاني ان ما قاله الشارح بيان حاصل
 المتن لان الكاف في كعصا تدل على التعذر غير مختص بعصا فقوله الشارح كما في الاسم ليس لامناه قوله
 في اخره الف مقصورة وهمنا بحث وهو ان قوله اخره طرف والالف مطروقة فيلزم ظرفية الشئ
 للنفس لان اخر الاسم ليس الالف اجيب عنه ان الطرف هو الاخر وهو اعم من ان يكون الفا وغيره والـ
 لالف خاص فيكون من قبيل ظرفية العام الخاص قوله سوال كانت موجودة ۱۲ جواب سوال هو ان
 الالف غير موجودة في عصا لانه سقط بالتقاء الساكنين فاجاب بقوله سوال كانت موجودة في اللفظ
 كالعصا بل اسم التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين وانما اختار المصدر في هذا الخفاء امر هذا القسم وظهور
 مقابلة قوله وكما في الاسم العرب الخ والغرض فيه ما مر في كعصا اعلم ان التقدير قد يكون بالتعذر قد
 يكون بالاستثقال ثم التعذر انما يكون بامر من احدهما بالالف المقصورة في اخر الاسم والاخر بالاضافة
 الى ياء المتكلم وهمنا بحث وهو ان حصر تقدير الاعراب في التعذر والاستثقال باطل لانه قد يكون
 بالوقف نحو جاءني زيد مع انه لا تعذر فيه ولا استثقالا اجيب انه داخل في التعذر لانه استثقال اخره
 بالسكون في تعذر الحركة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى للاضافة الى اللبني فاعلم
 المصدر باعتبار الوجهين احدهما ان غلامى معرب اى تنشئة معربة لانه اذا اضيف في حال الرفع الى ياء
 المتكلم كانت بالالف وفي حال النصب والجر بالياء بالاتفاق علم ان الاضافة الى اللبني لا يجب لبناء
 والثاني ان الاضافة تقوى جهة الاسمية فيكون معربا وهمنا بحث وهو انه منقوض بحيث واذا لانهما
 مبنيان مع الاضافة اجيب ان الاضافة الى اللفز تقوى جهة الاسمية وهما مضافا الى الجملة لا الى اللفز لانهما
 ان الاضافة مائة للبناء لا رافع له اى اذا كان الاسم الموجود في كلام العرب معربا ثم اذا اضيف هذه الاضافة
 مائة للبناء والكان الاسم الموجود في كلام العرب مبنيا فهذه الاضافة ليست براقة للبناء قوله ثانيا لما
 اشارة الى تطبيق المثال مع المثل والبضا اشارة الى ضعف قول البعض قوله موافقة لها او مخالفة
 الخ لانه يلزم قوارد المؤثرين على اثر واحد وهو متمم قوله غير مضمي اشارة الى ان له وجها وان لم يكن مضافا
 وهو ان الياء انما تقتضى الكسرة ما قبلها سواء كانت اعرابية او بنائية فيمكن ان يزول كسر الاولى بعد
 عروض الثانية استيفاء حتى السحق ولجتنابا عن اعتبار خلاف الاصل وهو الاعراب التقدير وجه الضعف
 هذه من قبيل والاسباب مع بقاء السبب فان قيل مع الوجه انهم معوا المناسبة ولم يعوا العامل قلنا
 العناية بكسرة اللانته اكثر لكونها بنفس الكلمة لان الياء لشدة اتصالها صارت كالجزء الايجان لا يجوز

له وجهان الاول هو ان الالف لا تكون مضافة الى اللبني والثاني هو ان الالف لا تكون مضافة الى اللبني
 بقرينة من طرف اوله نقول بان الرادى لا يفسد الاخر فكل من كان في طرف اوله نقول بان الرادى لا يفسد الاخر
 بقرينة من طرف اوله نقول بان الرادى لا يفسد الاخر فكل من كان في طرف اوله نقول بان الرادى لا يفسد الاخر

الفصل بين المضاف والمضاف اليه بخلاف كسرة الاعراب لانه من العالم وليس بين العالم والمعمل
 شدة الامتزاج خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكتابة ليجوز تقديره بخلاف ما نوقله من ان كسرة
 الملازمة فانه يفوت جانب رعاية الياء بالكتابة فاقيل لم لا يجوز ان تجعلها علامة الاعراب فيمن
 قيل توابع التوثرين على اثر واحد كما في علامتي التثنية والجمع كما مر اننا قلنا ان ههنا يلزم توابع التوثرين
 من جنس واحد وهذا يجوز بخلاف التثنية والجمع لان ثمة ليس من جنس واحد كما هي بانه قوله في
 الاحوال ثلث اشارة الياء ان نصب قوله مطلقا قوله يعني كون الاعراب اشارة الى ان قوله مطلقا
 ليس متعلق بباب غلامى كما هو الظاهر لقربه بل هو متعلق بالبابين قوله واستقل على صيغة الجوز
 لانه متعدى بخلاف تقديره لانه لازمى قوله عطف على تعدى جواب سوال وهو ان كلمة او للعطف
 يقتضى المعطوف والمعطوف عليه فاما قوله اي تقدير الاعراب اشارة الى الحاصل بالعطف قوله وذلك
 اذا كان محل الاعراب ليس هذا الاشارة الى ضابطة الاستثقال مطلقا كما في بحث التقدير بهو بيان احدهما
 ويبارز في الثاني يماسية قوله كما في الاسم الذي اشارة الى الامرين كما في عصا قوله الذي في آخر
 ياعاى الياء الذي هو جزء الكلمة فلا حيلة في تقديره بغيره المتكلم لانه ليس جزء الكلمة قوله اي في حالة
 الرفع اشارة الى بيان نصب قوله دفعا وخروجهما اعترض من مشهور وهو ان تقدير الاعراب في مثل هذا و
 واستثقاله في قاض لا يخلو ما قبل الاعلال وما بعد الاعلال فعلى الاول ينبغي ان يكون الاعراب في كليهما
 مستثقالا اذ في اخر عصا هو الواو قبل الاعلال وهو يقبل الحركة وعلى الثاني يلزم ان يكون في كليهما
 متعذرا لان الياء غير مفوظة في قاض اجيب المراد ان في عصا بعد الاعلال وفي قاض قبل
 الاعلال او نقول ان الياء المقدمة في قاض كالمفوظ قوله عطف على قوله كقاضى اشارة
 الى الامرين احدهما دفع وهم والثاني الرد على الشارح المعنى اما الاول فهو ان قوله ونحو مسلم
 معطوف على قاضى لا على كقاضى فيلزم استدراك قوله ولما الثاني فهو ان الشارح الهندى قال انه
 عطف على قاض وحده ودخل تحت كاض اي كقوسلم ولا يلزم الاستدراك لانه يفيد بالكلية
 اشتراك مسلم في تقدير الاعراب لقاض في الاستثقال ويفيد بفرد كلمة مسلم يعنى المراد به مسلم
 كل جملة المذكور السالم مضافة الى ياء التشكم يكون عرابه في حالة الرفع مقدما لهما فاحدهما مغاير من
 الاخر وجه الرد ان كلمة مسلم يعنى من لفظة هذه مثال والمقصود فيه ليس خصوصية المذكور بل ان
 منه ذكر المذكوريات والحق انها جميعا قوله يعنى تقدير الاعراب جواب سوالين احدهما ان الاصل في
 العبارات الايجاز والاختصار فلا بد للمصنف ان لا يدركه وعطف مسلم على قاض والاخر ما لوجه
 ان لم يذكر تقدير الاعراب من جهة التقدير مثالين كلاهما الحركة وذكر الاستثقال مثالين احدهما غير
 بالحركة والآخر بالحرف فاما بقوله يعنى لم حاصل الاول انه ذكر نحويتين على انه نوع اخر يعنى ان التقدير في
 قاض من قبيل الحركة وفي مسلم من قبيل الحرف وحاصل الثاني ان تقدير الاعراب من جهة التقدير
 مختص بنوع واحد فلذا ذكر مثالين من نوع واحد واما التقدير من جهة الثقل ليس مختص بنوع واحد

نحو

لا يبين فليس هو مستثقال

نحو

لم يذكر كسرة ياء في قوله كقاضى

من قوله كقاضى كقاضى كقاضى

فان قيل لا نسلم ان التقدير للتقدير مخصص بنوع واحد وهو الحركة بل قد يكون بالحرف كما في صورة
 الحكاية عن التثنية ومنه قوله من قال هات من تمرتان في جواب من قال هذان تمرتان فان الاعراب
 في قوله من تمرتان مقدار لان الالف للحكمة مانعة عن ظهور الياء لفظا فحكما بانها التقدير قلنا انما
 قلنا ان لم يلتفت اليه كقديرا الاعراب بالحروف في الاحوال الثلاث شاذ لم يلتفت اليه كما يجب
 شذوذه من قول الشارح قوله وقد يكون في الاعراب جواب سوال وهو ان تقدير الاعراب الجواب
 كما يكون في حلا الرفع كذلك في الاحوال الثلاث مثل جام في الالقوم فلم يترخص المص اليه فلما عنه
 بقوله وقد يكون اه يعني انه قليل لانه ادخل قد على المضارع قوله اي الاعراب اللفظ لما كان القاعد عنده
 ان الاسم المتصل بياء النسبة كان حكمه حكم المستغاث في اقتضاء الموصوف فليسا الموصوف قلنا اي الاعراب
 ولما لم يحل الاعراب مضافا اليه كما فعل في قوله التقدير فيما اذا عذر لان ثم لم يكن الياء موحدا وهما
 موجودة قوله للتلفظ به جواب سوالين احدهما ان تخصيص الاعراب اللفظي فيما عدا المذكور غير صحيح
 لان اللفظ كما يكون فيما عداه يكون في المذكور ايضا لان اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا او حكيا واللفظ
 والحق والكسر المفروض في المذكور لفظيا حكيا لانه يجرى عليها احكام اللفظ الحقيقي لانه قد ادخل
 فاعلية الفاعل الخ كما ان الاعراب اللفظي الحقيقي قد ادخل فاعلية الفاعل مثل جلولي نزايد والثاني ان
 لما كان اللفظ مبتدأ محذوف الموصوف وهو الاعراب لا يصح نسبة الاعراب الى اللفظ لانه لوهم ان
 النسبة بعلاقة الصدور كما في قوله دجل ضربني مع ان اللفظ لا يصح من الاعراب فلما بقوله للتلفظ
 وحاصل الجواب الاول سلنا ان اللفظ يطلق على الحقيقي والحكمي لكن اذا لم يزل باسم المفعول واذا اول
 لرادوامنه الحقيقي لاصطلاحهم وحاصل الجواب عن الثاني انه الاول باسم المفعول والاصح الياء قد
 يثبت وهم الصدور وانما اول باسم المفعول الزيد لبيان الواقع لان اللفظ بمعنى ما يلفظ به الانسان
 كما لا يخفى عليه قوله فيما عداه اعلم ان كلمة ما ههنا موصولة عند الشارح لههنا لان ههنا
 ضميرين احدهما بارز والاخر مستتر بخلاف ثم لان ثم ضمير واحد وهو المستتر في قوله تعذر فلم
 يوجد العائد قوله فيما عدا ما ذكر جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والرجع لانها شيان احدهما
 التعذر والاخر الاستثقال فدفع بقوله ما ذكر فالقيل ينبغي ان يترجم الى كلمتهما فلا حاجة الى
 التاويل الذي ذكره الشارح واليغيب ان اعراض عدم المطابقة غير وارد لان استثقل عطف على
 تعذر بكلمة او فيكون المراد احدهما فيصير ارجاع ضمير المفعول اليه فلا حاجة الى تاويل الشارح لجيب لان
 بان الارجاع الى القريب ادنى ولا يصح الارجاع الى القريب الا بالتاويل الذي ذكره الشارح وعن
 الثاني انه وان ذكر استثقل بكلمة او لكن الامثلة ذكرت بالواو مثل عصا وعلا وقاض ومسلم فاعراض
 عدم المطابقة اي عدم مطابقة الضمير مع الامثلة وارد فست الحاجة الى تاويل الشارح قوله مما تعذر
 الجواب سوال وهو ان البعض من المذكور مفعول منصوب ووجه كسر فعل منه ان اعرابها ليس بلفظي فاجاب
 بقوله مما تعذر قوله ولما ذكر في تفصيل العرب جواب سوالين احدهما ان المقصود في التوقيف بالرفع

لقد قرأنا قولك في جواب سوالين احدهما ان تخصيص الاعراب اللفظي فيما عدا المذكور غير صحيح لان اللفظ كما يكون فيما عداه يكون في المذكور ايضا لان اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا او حكيا واللفظ والحق والكسر المفروض في المذكور لفظيا حكيا لانه يجرى عليها احكام اللفظ الحقيقي لانه قد ادخل فاعلية الفاعل الخ كما ان الاعراب اللفظي الحقيقي قد ادخل فاعلية الفاعل مثل جلولي نزايد والثاني ان لما كان اللفظ مبتدأ محذوف الموصوف وهو الاعراب لا يصح نسبة الاعراب الى اللفظ لانه لوهم ان النسبة بعلاقة الصدور كما في قوله دجل ضربني مع ان اللفظ لا يصح من الاعراب فلما بقوله للتلفظ وحاصل الجواب الاول سلنا ان اللفظ يطلق على الحقيقي والحكمي لكن اذا لم يزل باسم المفعول واذا اول لرادوامنه الحقيقي لاصطلاحهم وحاصل الجواب عن الثاني انه الاول باسم المفعول والاصح الياء قد يثبت وهم الصدور وانما اول باسم المفعول الزيد لبيان الواقع لان اللفظ بمعنى ما يلفظ به الانسان كما لا يخفى عليه قوله فيما عداه اعلم ان كلمة ما ههنا موصولة عند الشارح لههنا لان ههنا ضميرين احدهما بارز والاخر مستتر بخلاف ثم لان ثم ضمير واحد وهو المستتر في قوله تعذر فلم يوجد العائد قوله فيما عدا ما ذكر جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والرجع لانها شيان احدهما التعذر والاخر الاستثقال فدفع بقوله ما ذكر فالقيل ينبغي ان يترجم الى كلمتهما فلا حاجة الى التاويل الذي ذكره الشارح واليغيب ان اعراض عدم المطابقة غير وارد لان استثقل عطف على تعذر بكلمة او فيكون المراد احدهما فيصير ارجاع ضمير المفعول اليه فلا حاجة الى تاويل الشارح لجيب لان بان الارجاع الى القريب ادنى ولا يصح الارجاع الى القريب الا بالتاويل الذي ذكره الشارح وعن الثاني انه وان ذكر استثقل بكلمة او لكن الامثلة ذكرت بالواو مثل عصا وعلا وقاض ومسلم فاعراض عدم المطابقة اي عدم مطابقة الضمير مع الامثلة وارد فست الحاجة الى تاويل الشارح قوله مما تعذر الجواب سوال وهو ان البعض من المذكور مفعول منصوب ووجه كسر فعل منه ان اعرابها ليس بلفظي فاجاب بقوله مما تعذر قوله ولما ذكر في تفصيل العرب جواب سوالين احدهما ان المقصود في التوقيف بالرفع

لہ قرآنہ ای معنی قول العطف غیر المنصرف بالجمع

لیس منها فلم عرفہ والثانی ان اللزوم فیما بعد تفصیل غیر المنصرف وهو یقتضی الاجمال ولا یجوز ان
 فاجاب بقوله ولما ذکر قوله وكان غیر المنصرف جواب سوال وهو انه ما الوجه للمع ان عرف غیر المنصرف
 والکفیه من تعریف المنصرف ولم یکنس فاجاب بقوله وكان غیر المنصرف اقل لانه مشروط بشرطاً وکلاً
 کان كذلك فهو اقل وجوداً قوله وبمعرفته تعریف المنصرف جواب سوال وهو ان تعریف المنصرف وان لم
 ینکره فی الاول لکن ینبغ ان ینکره فی الاخر فاجاب بقوله وبمعرفته تعریف المنصرف وهو الیس
 فیه علتان او واحدة تقوم مقامها فلا حاجة الى تعریفه قوله علی قیاس الخ متعلق بقوله اقل قوله والتعریف
 بتعریفه وانما لم یکتف عن الاعراب اللفظی بالاعراب التقدری بل صرح به حیث قال واللفظی فیما عداہ
 لان النکۃ للفار لا للمقار وهو قدر فی اللفظی فالقیل ان الکتفاء انما یصح اذا کان الاعراب مخصصاً
 فی المنصرف و غیر المنصرف و لیس كذلك لان ههنا امثالث وهو التثنی والجمع لانها غیر داخلون فی
 التعریف الذی تعلل الجمهور للمنصرف و غیر المنصرف حیث قالوا بان الذی یدخل تحت الحركات الثلاث والتثنی
 و غیر المنصرف الذی یسلب عنه الجر والتثنوی قلنا العرب ان لم یکن مخصصاً فی القسمین عند الجمهور
 لکن مخصصاً فی القسمین عند المص كما یعلم من تعریفها عند المص قوله ای اسم جواب اسئلة الاول
 ان لفظ غیر مبتدأ نكرة لتوغلها فی الابهام لا یصیر معرفة بالاضافة وان صارت نكرة مخصصة
 والمتبادر من کلمتها موصولة لغلبة استعمالها فی الموصول فیلزم تنکیر المبتدأ المخصص مع تعریف
 وذلك يجوز والثانی ان الموصول مع الصلة شئ واحد فلو فرضت الجنس لا یوجد الفصل فی التعریف
 ولو فرضت فصلاً لا یوجد الجنس فیه والثالث ان کلمة الموصول عامة فمعناه غیر المنصرف الذی
 ای الشئ فیله هذا الا یوجد الجنس لان الجنس فی تعریف القسم لیس المقسم ذلك القسم ومقسم غیر المنصرف
 اسم معرب لا الشئ لانه جنس بعید والرابع ان الشئ یتناول الفعل فیلغی ان یتوحد بکوناً غیر منصرف
 لان فیه الوصفیة والثانی فاجاب بقوله ای اسم یعنی انه لما عبر عن کلمتها بنكرة علم انها موصولة لا
 موصولة فلا یرد شئ وههنا بحث من وجه الاول انه انما یلزم تنکیر المبتدأ المخصص مع تعریف
 اذا کان لغير المنصرف اضداد وههنا ضداً واحداً وهو المنصرف واذ کان له ضد واحد یصیر معرفة
 فلا یلزم تنکیر المبتدأ فلا یرد السؤال الاول والثانی ان المراد بغير المنصرف معناه المعرفی وهو
 مفهوم محصل لم یلاحظ فیه معنی الغائبة ای ما فیه علتان من تسع فیکون غیر المنصرف علم لهذا الجنس
 وعلم الجنس لیس من النکرات والثالث فلیکن قوله غیر المنصرف خبر وقوله ما فیه علتان مبتدأ
 فلا یلزم تنکیر المبتدأ اجیب الاول هذا انما یتقم علی قول المص واما عند الجمهور لیس
 بمنصرفین ولا غیر منصرفین كما عرفت الفا وعن الثانی انه بهذا المعنی نكرة ایضاً لان الظاهر
 انه اسم جنس لا علم جنس لانه ضروری ولا ضرورة ههنا لان علم الجنس انما یفرق فیما وجد
 احد السببین لمنه الصرف دون الاخر وعن الثالث ان جعل الحد مبتدأ غیر
 صحیح لان الخبر اوضح من المبتدأ والحد اوضح
 ای وینت الحکمة

لا یجوز عن المنصرف

به خبر اضداد لان التثنی واجب

میرزا فخر مرقم

من المحدث فیکف بكون الحد مبتداء قوله معرب جواب سوال وهو ان التعریف غیر ما لم یلزم له في
 فيه حضار و تار علمین لکوکین لوجود العلتنین العلمیة والتانیث فاجاب بقوله معرب و حضار و
 و تار من البنات والحقیق فی بحث العینی قوله ما فیہ علتان فاعل ظرف او مبتداء و قدم خبره و
 الجملة صفة ما قوله توثران جواب سوال وهو ان التعریف غیر ما لم یلزم له و جدا خرو هو انه دخل فیہ مثل
 قائمة لوجود التانیث والوصفیة فیها مع انما التکن غیر منصرف فاجاب بقوله توثران والتانیث فیها
 غیر موثر لان شرطه ان یتکون علما و هی لست بعلم لانه لا یما مع مع الوصفیة او ان قوله توثران
 اشارة الى ان مثل حبل و مصاییر علمین خارج من الجزیء الاول و داخل فی الجزیء الثانی وهو قوله
 او واحدة تقوم مقامهما لانه وان كان فیها ملتان لكن المؤثرة واحدة و هی التانیث فی الاول
 والمجموع فی الثانی لا العلمیة ولما لم یکنرا لم یصرفنا ایضاً قوله باجماعها اشارة الى ان المؤثر مجموع
 العلتنین لا کل واحد منهما بانفراده قوله واستجماع شرائطها جواب سوال وهو ان التعریف غیر
 مانع لصدقه علی نوح و علی ما دخله اللام الواضیف كالاحمر والاحمر کم فانه منصرف مع صدق التعریف
 علیه و اما یندفع النقص به لان من شرائط تأثیر العلتنین امتناع ما یعاد منها وقد وجد المعاض فیما
 ذکرنا من الاول فلان سکون الوسط یعارض السببین لزيادة اختصاصهما بالاسم فان قيل ان
 المشارح و لما قال توثران فلا حاجة الى قوله واستجماع شرائط و ایضاً یرد ما الفرق بین نوح و
 هند ان الاول منصرف فقط والثانی يجوز صرفه و عدله علی السواء و ایضاً یرد النقص بما دخله الکسر
 والتثوین للضرورة او للتناسب لصدق التعریف علیه مع انه منصرف عند و ایضاً یرد النقص
 بمسلمات علم الموث لصدق التعریف علیه مع انفراده لدخول الکسرة والتثوین احبب الایض
 انما ذکر قوله واستجماع شرائط لانه و هو و هو ان یتوهم ان معنی قوله توثران ان یجتمع العلتنان
 لمنع الصرف فقط سواء کان معهما شرائط او لا وهذا صادق علی نوح فاحتاج الی حذو وجه بقوله
 واجتماع شرائطها وعن الثانی بما قال الشارح فی بحث نوح فلیظفر فیہ وعن الثالث للرد من
 الصرف ما فی حکم الصرف لا عینه كما قال الشارح ثم و عن الرابع ان الاسم لم یحقق التانیث فی سلب
 لان هذا التام لست متحضرة للتانیث لدلائلها علی الجمعیة قوله اثر مفعول مطلق لقوله توثران
 اشارة الى دفع سوال وهو ان الاسم ان تحرك الاوسط او الزیادة علی الثلث من شروط الجمیة لان
 وجود الشرط بدون الشرط محال و ههنا وجد الشرط وهو الجمیة فی مثل نوح بدون الشرط وهو
 تحريك الاوسط او الزیادة حاصل الجواب ان هذا الشرط شرائط التأثیر لا شرائط الوجود قوله من عمل
 تسع و اما اختار التركيب التوضیف لم یختار الاضافی بان یقال من تسع علی لیطابق مع قوله او علة
 واحدة لان التركيب الاضافی فیہ غیر مستقیم لانه لا یتأتی التمزید للواحد والاثنين قوله بان توثر
 وحدهما جواب سوالین الاول ان اقامة الواحد مقام الاثنين غیر متصور لان المفعول لا یقوم

ما یشرع فی الام والاضافة

ما یشرع فی الام والاضافة

سواء یخرج من الاسم للمذهب حضار و ...
 بان قال من واحدة حلة لانه علی هذا یتکون قوله علة تمیز الراحدة والحال لانه لا یلتزم
 بان یخرج من الاسم للمذهب حضار و ...

مقام التعلیل والثانی ان القيام عبارة عن الاستواء وهو لا يتصور الى من في الادواح فاجاب بقوله بان ثور قوله مجموع ما في هذين البيتين جواب عن اسئلة التي مرفوعة قوله اسم وفعل وحرف فلنظرفيه فلا فائدة في الاعداد والمجموع بمعنى الجماعة فوجد المطابقة بين المبتدأ والخبر في التانيث يرد عليه ان المذكور في البيت الاول وثم وتقريب فعمل منه انها ايضا من العلة فاجاب بقوله من الا مورا التسعة قوله لا كل واحد متعلق بقوله مجموع قوله هي عدل الخ جملة مستأنفة وقعت في جواب سوال السائل وهو ان يقول ما العلة التسعة ثم علم ان قوله هي من المص وبقوله عدل ووصف الخ من الشاعر وهو ابو سعيد الانباري اوله موافق المعروف تسع

كلما اجتمعت ثمان منها فالعرف هو **ع** عدل ووصف الخ قوله عدل مرفوع اما خبر من البيت الاول بدل من التسع الذي هو المذكور في البيت السابق فان قيل لم يأت في المص **ر** بهذا مع انه لو قال هذا البيت لم يجز الى التعريف لان ذكره يستغنى عن تعريف غير المنصرف قلنا فيه قصور لانه لم يتناول بما يقوم مقامها فان قيل على هذا لا يصح ذكره من الشاعر قلنا انه نظر الى ان المراد بالاثنتان اعم من ان يكون حقيقة وحكما فان قيل لما هم قول الشاعر لا يصح عدل المص **ر** عنه قلنا انما عدل المص **ر** عنه لان محته بتكليف قوله والعدل جواب سوالين الاول ان كلمة تملأ الخ فعمل من ان عليه الجمع عقيب العلة الاولى والا فليس كذلك والثاني ما الوجه للشاعر انه عدل من الواو الى ثم مع ان الواو اخيرة اصل فالعطف فاجاب بقوله لم يجز الى فظنا في العدل المذكور مجرد عن الترتيب قوله على الوزن لان نصف بيت الاول خمسة اسما ونصف بيت الاخر ثلثة اسما فزاد ثم مرتين ليقيم مقام الاسمين لان ثم ثلاثي فيكون بمثابة الاسم واجاب بعض الشارحين ان ثم قد يستعمل فيما اذا كان المعطوف مزية على المعطوف ولا شك ان الجمع مزية على ما يقتضيه قائم مقامها وانما عدل الشاعر عنه لانه لا يقيم في قوله ثم تركيب قوله فقوله زائدة منصوب اشارة الى المدح على الشاعر الهنكي حيث قال ان قوله زائدة مرفوعة لانه صفة النون والالف واللام في النون زائدة بقرينة تنكير اخواته فلا يلزم توصيف المعروفة بالنكرة وان اللام للبعد الذهني والعرف بالبعد الذهني يجوز وصفه بالنكرة صرح به الرضي او يحذف الموصول اي النون التي هي زائدة لاكن على هذا يلزم حذف الموصول مع الصلة وهذا لا يجوز وايضا ان قوله والنون مؤل بالكتابة فلا يلزم توصيف المذكر بالمؤنث فزد الشاعر **ر** قوله بقوله منصوب وجه الميم ان في كلامه تكليف كثير بخلاف ما قال الشاعر لانه ليس فيه تكليف ثم يرد على الشاعر انه لا يكون الحال الا من حال المفعول والنون ليس بها خبر والحال لا يصح منه اتفاقا فاجاب عنه بقوله لا المعنى وتمنع النون القرينية على قوله وتمنع البيت السابق وهو قوله مورا العرف اه قوله الف فاعل الظروف هذا قول غاية القبح والغرض في نقل قوله ورود الاعداد عراض عليه بقوله ولا يخفى ثم ان كان الف فاعل الظروف فيكون قوله من قبلها الف جملة فعلية وكان مبتدأ فيكون اسمية وعلى التقديرين يكون حالا فان كان حالا من النون

سؤاله في وزن البيت الاول والثاني ان القيام عبارة عن الاستواء وهو لا يتصور الى من في الادواح فاجاب بقوله بان ثور قوله مجموع ما في هذين البيتين جواب عن اسئلة التي مرفوعة قوله اسم وفعل وحرف فلنظرفيه فلا فائدة في الاعداد والمجموع بمعنى الجماعة فوجد المطابقة بين المبتدأ والخبر في التانيث يرد عليه ان المذكور في البيت الاول وثم وتقريب فعمل منه انها ايضا من العلة فاجاب بقوله من الا مورا التسعة قوله لا كل واحد متعلق بقوله مجموع قوله هي عدل الخ جملة مستأنفة وقعت في جواب سوال السائل وهو ان يقول ما العلة التسعة ثم علم ان قوله هي من المص وبقوله عدل ووصف الخ من الشاعر وهو ابو سعيد الانباري اوله موافق المعروف تسع كلما اجتمعت ثمان منها فالعرف هو عدل ووصف الخ قوله عدل مرفوع اما خبر من البيت الاول بدل من التسع الذي هو المذكور في البيت السابق فان قيل لم يأت في المص ر بهذا مع انه لو قال هذا البيت لم يجز الى التعريف لان ذكره يستغنى عن تعريف غير المنصرف قلنا فيه قصور لانه لم يتناول بما يقوم مقامها فان قيل على هذا لا يصح ذكره من الشاعر قلنا انه نظر الى ان المراد بالاثنتان اعم من ان يكون حقيقة وحكما فان قيل لما هم قول الشاعر لا يصح عدل المص ر عنه قلنا انما عدل المص ر عنه لان محته بتكليف قوله والعدل جواب سوالين الاول ان كلمة تملأ الخ فعمل من ان عليه الجمع عقيب العلة الاولى والا فليس كذلك والثاني ما الوجه للشاعر انه عدل من الواو الى ثم مع ان الواو اخيرة اصل فالعطف فاجاب بقوله لم يجز الى فظنا في العدل المذكور مجرد عن الترتيب قوله على الوزن لان نصف بيت الاول خمسة اسما ونصف بيت الاخر ثلثة اسما فزاد ثم مرتين ليقيم مقام الاسمين لان ثم ثلاثي فيكون بمثابة الاسم واجاب بعض الشارحين ان ثم قد يستعمل فيما اذا كان المعطوف مزية على المعطوف ولا شك ان الجمع مزية على ما يقتضيه قائم مقامها وانما عدل الشاعر عنه لانه لا يقيم في قوله ثم تركيب قوله فقوله زائدة منصوب اشارة الى المدح على الشاعر الهنكي حيث قال ان قوله زائدة مرفوعة لانه صفة النون والالف واللام في النون زائدة بقرينة تنكير اخواته فلا يلزم توصيف المعروفة بالنكرة وان اللام للبعد الذهني والعرف بالبعد الذهني يجوز وصفه بالنكرة صرح به الرضي او يحذف الموصول اي النون التي هي زائدة لاكن على هذا يلزم حذف الموصول مع الصلة وهذا لا يجوز وايضا ان قوله والنون مؤل بالكتابة فلا يلزم توصيف المذكر بالمؤنث فزد الشاعر ر قوله بقوله منصوب وجه الميم ان في كلامه تكليف كثير بخلاف ما قال الشاعر لانه ليس فيه تكليف ثم يرد على الشاعر انه لا يكون الحال الا من حال المفعول والنون ليس بها خبر والحال لا يصح منه اتفاقا فاجاب عنه بقوله لا المعنى وتمنع النون القرينية على قوله وتمنع البيت السابق وهو قوله مورا العرف اه قوله الف فاعل الظروف هذا قول غاية القبح والغرض في نقل قوله ورود الاعداد عراض عليه بقوله ولا يخفى ثم ان كان الف فاعل الظروف فيكون قوله من قبلها الف جملة فعلية وكان مبتدأ فيكون اسمية وعلى التقديرين يكون حالا فان كان حالا من النون

فيكون من الاحوال المترادفة وان كان حالاً من الضمير في قوله زائدة يكون من الاحوال المتداخلة قوله ولا
انه لا يفهم من هذا التوجيه للم. الالف واللام في قوله التوجيه للضمير اي جمل التوجيه فلا يراد به ينبغي ان يقال
توجيهين احدهما كونه فاعلاً لظرف والاخر كونه مبتداً قوله ولجعل اسم جعل صفة الغاية اشارة الى تأكيد
الاعتراض قوله وهذا كما اذا قلت جواب سؤال وهو ان هذه الارادة بعيدة لا تقتضيه وضحه ولا
قاعدة فالجواب بمحاصله ان هذا اللفظ مفهوم عرفاً كما يفهم من هذا المثال اجيب من جانب صاحب
الغاية انما صرح بزيادة النون دون الالف لان الهم في عدم زيادة النون واما الالف فلا وهم في زيادته
لانه من حروف العلة والاصالة فيها قليلة قوله وقوله هذا القول تقريب قوله وقوله مبتداً وهذا القول
تقريب بيان له وقوله يعنى خبر المبتداً فان قيل كيف يفهم كونه خبراً ولا رابط فيه قلنا تقديره يعنى خبر
المبتداً بالمفعول اي وقوله مفسر بان ذكرنا قوله او القول بان كل واحد منهما مائة لان المذكور في نظم ابى
سعيد هو المائة لا العلة قلنا انه قال في النظم مائة وهو جمع مائة وقائشه باعتبار ان موصوفه ملة
فكانه قاله الطل الموانع قوله تقريبي اي اعتباري ومجانبي ذكر الكل ولادة الجزء فيكون المحذوف منه ياء
النسبة قوله اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية ووزن الفعل فان منه الصورت فيه بطريق الحكاية من الفعل
يعنى كما لا يدخل الكسر والتنوين عليه قبل من الفعل الى الاسم كذلك لم يدخل بعد المنقل ولما التركيب في التباين
اي ثبت فيه التركيب من العلتين اعلم انه جاء عبد الرحمن الى مدبرته بخمار ومالك علمائها عن عدة
موانع الصورت فقالوا في جوابه اثنان الحكاية والتركيب فقال ان في وزن الفعل ايضاً لا يؤثر احد العلتين بل ان
التركيب الى الاخر فينبغي ان يكون علة للنم هو التركيب فقط فجهزوا عن جوابه اقول الحكاية وان
دخل في التركيب ولكن افرد للاهتمام بشانه لان النم فيه الكثرة عين الفعل باعتباره كان والبراق
مشابه بالفعل في الفرعتين ومعينه قوله وقلا بعضهم احد عشر سم منها هذه والعاشرة مراعات للاكل
في نحو احر اذا سمى به ثم نكر والحلوى مشروما هو مشابه لطف التانيث وهو كل الف ليست للتانيث دليل
في نحو الاسم الذي كاد لي بلحق مجبض وهو الشعر الذي يدانم بها الجلود اولم تكن للاحق كالف قبعثني
والدليل على ان الف اطلق وقبعثني ليست للتانيث هي اربعة وقبعثات بالناء والدليل على ان الف
اطلق وقبعثني ليست للاحق عدم مجي اصدده سنداً حتى يلغيه اقول في الجواب ان دخل
في الرصف الاصل عند من اعتبره والثاني في الف التانيث قوله ثم انه ذكر قوله ثم اي بعد
بيان المثل قوله انه اي الشان قوله ذكر اي المصمم والغرض في هذه العبارة جواب سؤال وهو
ان المقصود بيان المثال لا اشتغالا بالامثلة اشتغالا بما لا يفي فالجواب بقوله ثم انه ذكر امثلة العلة
يعنى ان المثلات كثيرة فكثر الامثلة باعتبار كثرة المثلات قوله على ترتيب جواب سواليين احد
انه لم قدم عمر على الباقي وكذا احر الى اخوها والثاني ان الف والشر الغير لم يمتد الى عند البعض
لانه فيه اتصال بعد الامثلة بالمثل فتوهم انه غير مرتب على هذا لا يطابق المثال مع المثل قوله
وفي ايراد ترتيب جواب سؤال

اللفظ
بما يشيخ ح ق ج

وہو ان ذکر زلیب بعد طلحة مستدبرك لان المثال کاف لهما حاصل الجواب سلنا انه کاف لهما لکنہ
 ذکر تنبیہا علی قسمی التانیث اللفظی والعنوی قوله ومعد یکرِب اسم صحابی ومضاه الافرادى ان
 معک صیغۃ اسم مفعول کرِمی وکرِب صیغۃ الماضی ومضاه اثارۃ الراض قوله واحمد مثال لوزن الفعل
 فاز قیل ان ہنا ایضاً ^{میں} کاف لہما فلا حاجۃ الی قولہ احمد فینبغی ان یعتذر الشارح لہنا ایضاً کما
 ذکر فی زلیب قلنا ان قیاسہ علی زلیب غیر صحیح لان ثبوت کواحد کاف لہما واما ہنا فاحرک کاف
 لہما واما احمد فغیر کاف لہما بل للوزن فقط دون الوصف قوله واثرہ المرتب لما کان للحکم معان
 کثیرۃ فلرفع الابهام ولعین ما هو المراد قال واثرہ المرتب قوله من حیث اشتمالہ جواب سوالین
 احدهما ان اضافة الحکم الی غیر المنصرف غیر صحیح لان الحکم اثر العلتین لانه اثر غیر المنصرف والاخر ان
 حکمکما ہو هذا کذا الرفع والنصب البحر فینبغی ان یذکرہا ایضاً فأجاب بقوله من حیث اشتمالہ
 علتین والرفع والنصب البحر من حیث اشتمالہ علی الفاعلیۃ والفعولیۃ والاضافۃ فاز قیل ان
 قید الحیشیۃ یحیی علی معنیین احدهما للاطلاق والاخر للتقید وہنا لم یصح من قبیل الاول لان
 ذلک انما یتبادر اذا کان القید فی الحیشیۃ ففی التقید کما فی قولہ الانسان من حیث هو انسان و
 الموجود من حیث هو موجود ولا من قبیل الثانی اذا اشتمال علی العلتین معتبر فی مفهوم غیر المنصرف
 عند المصنف فلا فائدۃ فی التقید بقولہ من حیث اشتمالہ قلنا قید الحیشیۃ ہنا یبغی التعلیل
 لا للتقید واما لم یقل من حیث انه غیر منصرف مع افادۃ ما افادہ ہذا القول علی وجہ الاختصار
 للتصریح بنشاء ترتیب ہذا الحکم قوله ان لا کسر اعلم ان قوله لا لانیۃ الجنس لیتقنۃ الاسم والخبر فقوله
 کسر کذا وخبرہ محذوف اعنی فیہ ثم یرد علیہ ان قوله ان حوت من الحروف الشہر بالفعل لیتقنۃ الاسم
 والخبر ثم لا مع الاسم والخبر ان فرض اسم ان فلا یوجد خبرہ وان فرض خبر ان فلا یوجد اسمہ
 اجیب عنہ ان قوله ان مخفف من المثلث فضیر الشان المحذوف مع اسمہ ولا مع الاسم
 والخبر خبرہ تقدیرہ انه لا کسر فیہ فاز قیل الجملة خبر المبتداء وهو قوله وحکمہ ولم یوجد
 العائد الیہ لان الضمیر فی قوله فیہ راجع الی غیر المنصرف لا الی المبتداء وهو قوله وحکمہ قلنا الجملة
 بتأویل للرفع أو ان هذه الجملة مفعول للمبتداء فلا حاجۃ الی العائد فان قیل لم ذکر المصنف
 انتفاء الکسر ہنا مع ان انتفاء کما قد علم من قوله وغیر المنصرف بالضمۃ والفتحة قلنا للمنفرد
 الاجتماع بین الحکمین فانه اقرب الی الضبط یعنی انه علم فیما سبق نفی الکسرة لافنی التنوین وہنا جم
 بینہما قوله فیشبہ الفعل اعلم ان مشابہۃ الاسم الفعل علی ثلاث مراتب الا علی والمتوسط والادنی
 الاول یوجب البناء لانه یثبت بثلاث علل کما فی حضارہ وتما کما ذکرہ الشارح فی بحث المبنى والثانی
 یوجب منہ الصرف لانه یثبت بعلتین والثالث یوجب کون الاسم عاملاً لانه یثبت بمشابہۃ ما قوله
 وهو البحر والتنوین فقوله والتنوین عطف علی الاعراب لا علی البحر قوله الذی ہو علامۃ جواب سوال
 وهو انه منقوض بسکناً علماً لانه غیر منصرف مع انه لا ینع منہ التنوین فأجاب ببلحاصلہ

لہ والجملة اذا وقعت خبر لا بد من الفاعل والواجب الی المبتداء ولم یوجد

لأن اسباب من الصرف ليس الا من الاوصاف البالة احتراز عن رجال ومسلمون قوله منتهى المجموع للوارد منه
 ما فوق الحد لان الجمعية لا يتلقى الامرتين قوله فانه قد تكرر الخ دليل الاشتراط صحة منتهى المجموع قوله
 حقيقة او حكما جواب سؤال وهو ان التكرار في مساجد ومصاييم غير متحقق فلجواب بقوله حقيقة او حكما
 قوله كالكالب جمع كلب قوله اساور جمع اسورة وهو جمع سوار قوله لنا عجم جمع انعام وهو جمع نغم قوله
 مساجد نظير الكالب واساور قوله مصاييم نظير انعيم قوله وثانيها التانيث جواب سؤال وهو ان
 اسباب من الصرف ليس الا من الاوصاف والفت التانيث من الذوات فاجلب بقوله وثانيها التانيث
 اي تانيث الالف فبارة المصنف محولة القلب قوله للقصور والمدودة فان قيل ان اسناد التانيث
 الى المدودة غير مستقيم لان المدودة في حرام وليست للتانيث بل لمد القصور والالهزة المنقبة عن القصور
 الحق في اخوه في التانيث كما بين الشارح في بحث التانيث قلنا انه لما لم يفرق احدهما عن الاخر ليعم
 اسناده اليهما قوله اي كلا واحد منهما دم وهم ظاهر قوله لانها لاثنتان الخ اشارة الى الفرق بين التاء
 والفت التانيث قوله لا تفارق الخ بيان لقوله لاثنتان قوله فلا يقال الخ تعليل لقوله لاثنتان قوله
 فجعل الخ تفرع على قوله ولا يقال قوله فصاراه تفرع على قوله بمنزلة تانيث آخر والغرض في التفرع بيان
 دليل لاقامة الف التانيث مقام العلتين قوله اصلا اي لا في الوضع ولا في الاستعمال اما في الوضع فبا
 بين الشارح دم بقوله وضعا واما في الاستعمال فابين بقوله فلا يقال في جمل جمل لا للمذكور ولا للمؤنث قوله
 بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة لانه يقال ضارب في ضاربة يعني ان ضارب موضوع للمذكور
 والمؤنث ثم نهى عن التاء للفرق قوله فلو عرض جواب سؤال وهو ان التاء ايضا قد تكون لازمة
 للكلمة فيمنع ان يقوم مقام العلتين فاجاب بقوله فلو عرض فان قيل هذا الكلام يشعر بانه ليس في
 اسم العلم وضع وليس كذلك قلنا للوارد من الوضع وضع اولي لا الثاني ولهذا قال الشارح بحسب اصل الوضع
 ولا شك انه ليس في العلم وضع اولي قوله العدل لما ذكر العلل التسع مجازا في تعريف غير النصرف اراد
 بيانها فادخل الفاء في التفسير في قوله والعدل فان قيل ان التفسير قد مر بقوله مثل هو اسم وطحة
 فلا حاجة الى التفسير قلنا اجاب صاحب الفهرست عن المراد من التفسير تفسير المفهوم لا تفسير الامة
 اعلم ان العلم في اللغة محي على خمسة معان احدها بعض الميل اذا وقعت صلته كلمة الى كما يقال عدل
 اليه اي مال اليه وبمضى الاعراض اذا وقعت صلته كلمة عن نحو عدل عنه اي اعرض عنه وهو معنى الصرف
 اي الصرف والاعراض بمعنى واحد وبمضى البعد ان وقعت صلته من نحو عدل البعيد من الجبال
 اي بعد منه وبمضى المساواة ان وقعت صلته بين نحو عدل الامير بين كذا وكذا اي ساوى الامر
 وفي اصطلاح الفقه عبارة عما قاله الم وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن الاستقامة على الامور الشارحة
 وانما قدم العدل على الوصف لان العدل ليس مقيد بشرط فيكون بمنزلة للطلق من القيد والطلق مقدم
 على المقيد اعلم بان الفرق بين العدل والاستتاق ان الاستتاق تغير في اللفظ والمعنى جميعا والعدل تغير
 في اللفظ دون المعنى قوله مصدر جواب سؤال وهو ان العدل وزن فعمل وهو من اوزان صفة الشبهة

لأن اسباب من الصرف ليس الا من الاوصاف البالة احتراز عن رجال ومسلمون قوله منتهى المجموع للوارد منه
 ما فوق الحد لان الجمعية لا يتلقى الامرتين قوله فانه قد تكرر الخ دليل الاشتراط صحة منتهى المجموع قوله
 حقيقة او حكما جواب سؤال وهو ان التكرار في مساجد ومصاييم غير متحقق فلجواب بقوله حقيقة او حكما
 قوله كالكالب جمع كلب قوله اساور جمع اسورة وهو جمع سوار قوله لنا عجم جمع انعام وهو جمع نغم قوله
 مساجد نظير الكالب واساور قوله مصاييم نظير انعيم قوله وثانيها التانيث جواب سؤال وهو ان
 اسباب من الصرف ليس الا من الاوصاف والفت التانيث من الذوات فاجلب بقوله وثانيها التانيث
 اي تانيث الالف فبارة المصنف محولة القلب قوله للقصور والمدودة فان قيل ان اسناد التانيث
 الى المدودة غير مستقيم لان المدودة في حرام وليست للتانيث بل لمد القصور والالهزة المنقبة عن القصور
 الحق في اخوه في التانيث كما بين الشارح في بحث التانيث قلنا انه لما لم يفرق احدهما عن الاخر ليعم
 اسناده اليهما قوله اي كلا واحد منهما دم وهم ظاهر قوله لانها لاثنتان الخ اشارة الى الفرق بين التاء
 والفت التانيث قوله لا تفارق الخ بيان لقوله لاثنتان قوله فلا يقال الخ تعليل لقوله لاثنتان قوله
 فجعل الخ تفرع على قوله ولا يقال قوله فصاراه تفرع على قوله بمنزلة تانيث آخر والغرض في التفرع بيان
 دليل لاقامة الف التانيث مقام العلتين قوله اصلا اي لا في الوضع ولا في الاستعمال اما في الوضع فبا
 بين الشارح دم بقوله وضعا واما في الاستعمال فابين بقوله فلا يقال في جمل جمل لا للمذكور ولا للمؤنث قوله
 بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة لانه يقال ضارب في ضاربة يعني ان ضارب موضوع للمذكور
 والمؤنث ثم نهى عن التاء للفرق قوله فلو عرض جواب سؤال وهو ان التاء ايضا قد تكون لازمة
 للكلمة فيمنع ان يقوم مقام العلتين فاجاب بقوله فلو عرض فان قيل هذا الكلام يشعر بانه ليس في
 اسم العلم وضع وليس كذلك قلنا للوارد من الوضع وضع اولي لا الثاني ولهذا قال الشارح بحسب اصل الوضع
 ولا شك انه ليس في العلم وضع اولي قوله العدل لما ذكر العلل التسع مجازا في تعريف غير النصرف اراد
 بيانها فادخل الفاء في التفسير في قوله والعدل فان قيل ان التفسير قد مر بقوله مثل هو اسم وطحة
 فلا حاجة الى التفسير قلنا اجاب صاحب الفهرست عن المراد من التفسير تفسير المفهوم لا تفسير الامة
 اعلم ان العلم في اللغة محي على خمسة معان احدها بعض الميل اذا وقعت صلته كلمة الى كما يقال عدل
 اليه اي مال اليه وبمضى الاعراض اذا وقعت صلته كلمة عن نحو عدل عنه اي اعرض عنه وهو معنى الصرف
 اي الصرف والاعراض بمعنى واحد وبمضى البعد ان وقعت صلته من نحو عدل البعيد من الجبال
 اي بعد منه وبمضى المساواة ان وقعت صلته بين نحو عدل الامير بين كذا وكذا اي ساوى الامر
 وفي اصطلاح الفقه عبارة عما قاله الم وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن الاستقامة على الامور الشارحة
 وانما قدم العدل على الوصف لان العدل ليس مقيد بشرط فيكون بمنزلة للطلق من القيد والطلق مقدم
 على المقيد اعلم بان الفرق بين العدل والاستتاق ان الاستتاق تغير في اللفظ والمعنى جميعا والعدل تغير
 في اللفظ دون المعنى قوله مصدر جواب سؤال وهو ان العدل وزن فعمل وهو من اوزان صفة الشبهة

كحسب هذا لا يخرج من غير علم ولا وصف محض الصفة المشبهة ذات مع وصف فاجاب بقوله مصدريه لئلا يعد وزن فعل لاكن لا
ان فعل من الاوزان المختصة بالصفة المشبهة بل مشترك بينهما وبين المصداق والمراد هنا المصداق لان اسباب منع الصرف ليس من
قوله مبنى للمفعول جوابا له وهو انه لا يخرج من غير علم ولا وصف محض الصفة المشبهة بل مشترك بينهما وبين المصداق والمراد هنا المصداق لان اسباب منع الصرف ليس من
مبنى للمفعول يعني ان المتعدي انما يكون صفة للتكم اذا كان مبنيا للفاعل وهما مبنى للمفعول فيكون صفة للفاعل
قوله اي كون الاسم معد ولا جواب اسئلة ثلثة الاولى انه على هذا لا يخرج من غير علم ولا وصف محض الصفة المشبهة بل مشترك بينهما وبين المصداق والمراد هنا المصداق لان اسباب منع الصرف ليس من
والثاني ان عد المعدول من اسباب منع الصرف لا يخرج لانها من الاوصاف والمعدول من الذوات والثالث ان
العد متعدي والخروج لازم فلي هذا يلزم تفسير المتعدي بالذمى فاجاب بقوله كون الاسم معدولا والكون
من الاوصاف وايضا يكون لازما قوله ان كون الاسم مخرجا جواب سوال وهو ان كون الاسم معدولا
من قبيل الحاصل بالمصداق لانه اذا عبر عن الشيء بالكون فالمراد منه هو الحاصل بالمصداق والخروج من المصداق
فيلزم حمل المصداق على الحاصل بالمصداق فاجاب بقوله اي كون الاسم مخرجا وانما فسر الخروج باسم للمفعول
المزيد لدفع اعتراض التيم الرضى من ان العد اخراج الاسم لا الخروج لان العد متعدد بشرط الاعتبار فيه
كما سيذكر الشارح فتعريف بالخروج ليس ما ينبغي فقوله خروج الاسم تفسير للمضاف اليه وهو الضمير في خوجه
وقوله اي كون الاسم مخرجا تفسير للمضاف وهو الخروج واذا قدم تفسير للمضاف اليه مع تقدم المضاف عليه
لانه وان كان مقدما في اللفظ لكن العلم بالمضاف اليه مقدم على العلم بالمضاف فان العلم بريد مقدم على العلم
بالغلام في غلام نيد فالقول ان الضمير في خوجه لا يخلو اما الى الاسم او الى المعدول فلي الاول يلزم الاضمار
قبل الذكر على الثاني يلزم اخذ الحدود في الحد قلنا الضمير راجع الى الاسم الذي يعلم من لفظ المعدول لانه
اسم صفة يقتضي الموصوف فان قيل لفظ هذا يلزم اخذ الحد وفي الحد لان الصفة من الحدود فكذلك الموصوف
منه قلنا الاسم معلوم من البحث لانه في الاسماء قوله عن صيغة اي صيغة الاسم اي خروج الاسم من صيغة
هذا الاسم قوله اي عن صورته جواب سوال وهو ان الاسم عبارة عن الصورة والمادة معا والصيغة اي
عبارة عنها كما قال علماء الصرف ان ضرب صيغة ما ض يلزم خروج الكل عن الكل وهو باطل فاجاب بقوله
اي عن صورته اي المراد من الصيغة هي الصيغة عند النحاة وهي عبارة عن الصورة فقط فلا يلزم الخروج عن الكل
فان قيل على هذا يلزم خروج الكل من الجزء قلنا العبارة مجاز في المضاف اي خروجه اداة الاسم فان قيل
على هذا يلزم خروج الجزء من الجزء قلنا خروج الجزء من الجزء ليس بباطل مطلقا بل اذا لم يكن احد الجزئين
مشتملا على الآخر قوله التي تقتضي الاصل لما كان الياء في قوله اصلية للنسبة وهي تقتضي النسبة بين النسبتين
اليه اشار الى النسبة بقوله التي يعني انها نسبة المتقضي الى المتقضي ثم كان لفظ الاصل محبى على معان الفا
والدليل والراجح والسابق فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح والقاعدة وقوله ان يكون متعلق بقوله
يقتضي قوله عليها الضمير فيه راجع الى الموصول اعني قوله التي فان قيل لا يصح التعريف على العد التقدير لعدم الموصول

له بصيغة اسم الفاعل ١٢ ١٣ بصيغة اسم للمفعول ١٤ ١٥ اي المناسبة ١٦ ١٧ الاصل في اللغة ما يمتنى عليه غيره
س يا اتي بروي ياك نبى بجمال محمد عربى صلى الله عليه وسلم ارحم علينا وارحم على با

القاعدة فيه قلنا هذا لتعريف للعدل الحقيقي فقط قوله ولا يخفى عليك جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه يدخول فيه المشتقة لاخراجها عن صيغة الاصلية وهو المصدر مع انها لا تسمى معدلة ولا ينبغي ان يكون ضارب غير منصروف للعدل والوصفية فاجاب بقوله ولا يخفى عليك بمعنى المصدر ليست صيغة المشتقات فان قيل هذا الجواب غير اتم لانه كما ان صيغة المصدر غير صيغة المشتقات كذلك صيغة المعدل غير صيغة المعد ولعن قلنا المتغير في المشتقات تام لانه كما كان في اللفظ كذلك في المعنى بخلاف العدل لان التعريف بين المعدل وعنه من وجه وهو في اللفظ فقط دون المعنى كما ترى واجاب ميرزا محمد خاني رحمه الله تعالى عليه الفرق بينهما بالنظر الى العرف لانه لا يقال في العرف ان لفظا لعدلا متمايز من لفظ المعدل عنه بخلاف المشتقات قوله وان المتبادر الخ جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه اسماء محدودة لا مجاز كيد ودم فانها مخرجان من يد ودم فاجاب بقوله وان المتبادر الخ عطف على قوله ان صيغة المصدر اي ولا يخفى عليك ان المتبادر وانما كان متبادرا لان الماتن تعرض الى خروج الاسم عن الصيغة وسكت عن المادة فعلم انما باقية يرد عليه انه يخرج منه عمر وثلاث لان المادة ليست باقية فيها قلنا المراد ببقاء المادة بقاء حروف الاصلية التي تقابلها بالفاء والعين واللام وفي هذه الامثلة حذف الزوائد وهو الالف في عمر والتاء في الثلاثة الاولى جميع حروف العلة الثمانية قوله والتغير انما وقع في الصورة فقط فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لانه يخرج منه مجموعنا اي معرف لانه معدل من السور المعروفة باللام لانه غير مخرج عن صيغة الاصلية بل يرد اليها قلنا الصورة اعم من الحقيقي والحكمي وهو حكمي لان الالف واللام يعيد من الصورة الحكمي لان اللام كالجزء من الكلمة الاخرى انه لا يجوز الفصل بين اللام ومدخوله فازقلت في هذا لا يبقى المادة قلنا المراد من المادة ما كان مقابلا بالفاء والعين قوله محذوفة الاعجاز قيدا لا مجازا اتفاقا لان مثله محذوفة الاولى كعدة اصله وعد وكنا محذوفة الوسط كقول اصله مقول وكذا في الاعجاز ابدال حرف بحرف لعدم بقاء المادة فيها وان خرج جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه مفردات قياسية اي مفردات صرفية مثل حرمي لانه يخرج عن مسمى مع انه لا يسمى عدلا ولا ينبغي ان يكون مسمى غير منصروف للعدل والوصف فاجاب بقوله وان خرج الخ عطف على قوله وان للتبادر اي ولا يخفى عليك ان خرجاه قوله اي مغايرة جواب سوال وهو ان اخر اسم تفضيل ومعناه اشد تاخا وهو غير موجود ههنا فاجاب بقوله اي مغايرة يعني سلمنا انه اسم تفضيل لكنه نقل الى معنى المغايرة قوله لا يوجد جواب سوال وهو ان المغايرة ثابتة في المفردات الصرفية لان مسمى مغير من مسمى فاجاب بقوله لا يوجد والحاصل ان الشرط في العدل ان يكون صيغة المعدل عنه موافقا مع ان عدل وصيغة المعدل غير موافق مع القاعدة الا ترى ان ثلثة ثلثة موافق مع القاعدة لانه اذا كان المعنى مكولا لا بد ان يكون اللفظ كذلك وثلث غير موافق مع القاعدة لا مضافا لا تكرر في اللفظ واما في المفردات الصرفية فكما ان الصيغة الاولى داخلية في القاعدة كذلك الصيغة الثانية الا ترى ان مسمى دخل تحت القاعدة ذلك مسمى فلان اسم المفعول من الجهر يكون على وزن مفعول

ان التعريف في المشتقات هو مع انه ليسا بغير ان ثلثة لان اصله ثلثة ثلثة

والمسمى فلا ان الزوائد والاضافات

ولهما ساكنتا ابدال الواو بالياء وادغمت الياء في الياء فيكون مرعى دخلت تحت هذه القاعدة فان قيل يخرج بهذا القيد جميع ما يخرج بالثاني اى بقوله وان المتبادر من محذوثة الاعجاز لان يدوم الصيغة الاولى فيهما قياسيه والصيغة الثانية غير قياسية لانها بقيا ثنائية وما لا يخرج به كما المدحمة مثل مرعى فالاولى الاكتفاء به ولا حاجة الى القيد الثاني فلم اعتبره الشارح قلنا ان القيد الثاني متبادر كما قال الشارح وان المتبادر وهذا القيد ليس لمتبادر فلا يصار اليه الا لضرورة فلما وجد وجه اخر لا يصار اليه قوله واما المغيرات الشاذة جواب سؤالا وهوانه ينقض بالمغيرات الشاذة كاقوس وانيب فانها مخرجان من اقواس وانيب مع ان صورة الاولى داخلية تحت الاصل والثانية بخلافه لان الاجوف لا يجمع على الفعل بل على افعال كالثوب على الثوب والبيت على ابيات حاصل الجواب نسلم ان اقوس وانيب مخرجان عن اقواس وانيب بل جمع القوس والنايب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس ولهذا سميت بالجموع الشاذة ولو كانا مخرجين من الاقواس والانيب فما سميت بالشاذة قوله فان الظاهر ان هذا سند للمنع والاصل كيف وان الظاهر على هذا الاول والواو دون الفاء كذا قال جمال الدين الجواليقي اجيب الفاء للتعليل بمعنى لام الاجل قوله واخراج اقوس الخ حاصله ان انيبا بل انيب لكن لم يعتبر اخراج انيب من الانيب واعتبار الاخراج من الاصل شرط في العدل كما سيأتي قوله وقال بعض الشارحين والغرض فيه ورود الاعتراض على المم لان الامعية المذكورة في قول الشارح منقول من المم في االى الكافية قوله تميز العدل عن سائر العلل فان قيل لا نسلم المقصود هذا بل المقصود تميز غير المنصرف عن المنصرف وذا لا يحصل بتعريف الاعم قلنا التمييز بين المنصرف وغير المنصرف يكفي باستعمال العرب فما لا يدخله الكسر والتثوين فهو غير المنصرف وما يدخله فهو منصرف وما لا يعلم حاله باستعمال العرب مع وجود السبين كالجموع الشاذة اذا سمى لشخص لم يعلم انها منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرف لتحقق العلمية والعدل فيحكم بعد الامتناع فان الاصل في الاسماء المنصرف قوله فحيث مكانية او تعليل لقوله لا باس لكن قدم عليه الفاء في قوله فحيث من دخل لا باس اى فلا باس لكن الفاء بقي في موضعه واخر مدخله عن موضع قوله فيم لا حاجة الخ هذا من مقولة بعض الشارحين فان قيل المذكور في الجواب الاول لفظ لا يخفى وفي الجواب الثاني لفظ التبادر وهو ليس من التكليف بل الاصل ان نحمل للفظ على التبادر قلنا التبادر لا ينافي التكليف لا كل قيد اذا قدر في التعريف فهو تكليف او يقول ان التبادر اذا ذكر بلا دليل فهو ليس بالتكليف **جيب** ان في قول الشارحين تكليف واحد فوق من هذه الكلمات كلها وهوان العدول من المذهب المختار الى غير المختار تكليف ظاهر ولا شك ان التعريف بالاعم لا يجوز على المذهب المختار وهو مذهب التوفيق مع ان للمصنف منهم قوله واعلم انا اعلم اشارة الى الرد على المتوسط والرضواذ قالوا ان اعتبار العدل مقدم على منع الصرف يعنى ان العدل قد يكون تحقيقا وتارة تقديرية كما في عمر وانهم قالوا ما ثبت سابقا لا انهم الشئ واعتبروا فرد عليها بان العدل باعتبار الشئ النخاعة واعتبارهم بعد منع الصرف يعنى ان العدل تقديرية

انظر النسخة

انيب

في الأصل قوله لا يجوز

غیر منصرف ای لما وجدوا اعراضها كاعراض غير منصرف فلا يرد انهم لما وجدوها غير منصرف وهو
 عبارة عما فيه علتان فلا يصح قوله فلم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية قوله ولم يصح للاعتبار الا
 العدل لان الاسباب الاخرى لها دلائل ظاهرة في اللفظ فلا يجرى الغرض فيها بخلاف العدل واليضا ان
 اعتبار الوصفية ينافي علمية عمر واعتبار التائيد ينافي تذكره واعتبار التركيب ينافي افراده و
 كذا الجمع والالف والنون الزيدتان في ثبوت يد عمرهما اذا كان باعتبار شرط الاشياء فالمانع موجود عن
 صلاحية الكل واما العدل فلا يعلم من اللفظ فيصح الغرض فيه وههنا اعتراض وهو انه على هذا يلزم
 الدوران من الصرف موقوف على العدل والعدل موقوف عليه اجيب سلبا ان العدل موقوف على
 من الصرف لكن من الصرف ليس بموقوف على العدل بل موقوف على سبب الاسباب التسم قوله
 وانهم شبهوا اي لان النكات تخبروا عن العدل التحقيق الذي هو موجود سابقا لما قاله صاحب المتوسط
 الرضى بل فرضوا ابتداء قوله فيما صدر اعراض ان في عمل العدل غير سابق على من الصرف بالاتفاق قوله
 فخطوه غير منصرف للعدل وسبب خرب ليس كك قوله ولا يكن لا بد جواب سوال وهو ان لما كان
 العدل فرضي واعتباري في جميع المواد فلي هذا لا يصح تقسيم العدل الى التحقيق والتقدير لانه يلزم تقسيم الشيء
 الى النفس الى الغير فاجاب بقوله ولا يكن لا بد حاصل الجواب ان تقسيم العدل الى القسمين باعتبار المعدل
 عنه يعني المعدل عنه على قسمين حقيقة وتقديرية وههنا بحث وهو ان غرض الشارع من هذا العبارة
 يعني قوله ولا يكن لا بد آه دفع سوال لا يكن يكفي لدفع سوال بينا امر واحد وهو بينا الاصل واما بينا امر اخر وهو
 اعتبار الاخراج فلا دخل له في الدفع فلا حاجة الى بينا الامرين بقوله ولا يكن لا بد في اعتبار العدل من مرتبة
 اجيب عنه انه وان لم يكن له دخل في الدفع لا يكن كثيرا ما يذكر الشيء بالتبعية لبيان ضابطة قوله
 محقق بلا شك الشك عبارة عن تساوي الطرفين فنفية كما يصدق مع اليقين يصدق مع الظن الذي
 هو الطرفين الراجح فاندفع ما قيل ان وجوب دليل غير منصرف على وجود اصل المعدل عنه لا يستلزم
 تحقق وجوده بلا شك لجواز كون مقدما له ظنية كذا قال مير جمال الدين الجناي قوله وفي بعضها
 لا دليل غير منصرف اي مغاير عنه بالذات بقرينة المقابلة فاندفع ما قيل فيه نظرا لان الدليل عليه
 كما يكون من الصرف كذلك عدم السببية فيه غير العلمية ووجود سبب اخر فيه وعدم وجوب صلاحية
 اعتبار غير العدل دليلا على وجود اصل المعدل قوله فانقسام العدل الى التحقيق
 والتقدير انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدما فان قيل اذا كان ثبوت الاصل
 محققا فخرج ايضا محقق لان الاصل انما كان اصلا بخروج الفرض عنه قلنا ليس المراد بالاصل
 ههنا الى القياس اي لا يكون الاسم عليه سواء كان ثم خرج او لم يكن والخروج لا يتحقق الا ان يكون الاسم
 عليه ثم خرج فحقق ثبوت الاصل لا يستلزم تحقق الخروج قوله واما اعتبار اخراج المعدل وههنا بحث
 غفل عنه فحول هذا الفن وهو ان غرض الشارع من هذا البيان الرد على صاحب المتوسط
 والرضي في اعتبار العدل لا في اعتبار اخراج المعدل فلا يصح قول الشارع واما اعتبار اخراج المعدل

المر

فلا دليل عليه ولو قيل انها متحدان فلا يعجز قوله ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين لانه علم منه انها مغايرتان
 احييت ان اعتبار العدل واعتبار الاخراج متحدان في حق قوله واما اعتبار اخراج المعدل فلا دليل عليه
 واما قوله لابد في اعتبار العدل من امرين فمعناه لابد في وجود العدل من امرين فالاعتبار بمعنى الوجود
 ثم اضافة الوجود الى العدل بيانية ولا شك ان نفس العدل مغاير عن اعتبار الاخراج يعني ان اعتبار العدل
 واعتبار الاخراج متحدان واما - - - اعتبار الاخراج فمغايران قوله فلا دليل عليه لا دليل قصده
 عليه وان كان دليل الاصل دليل العدل لكنه ضمنى معنى العدل تقديرى في الكل قوله فلهذا
 على ما ذكر من ان التقسيم في الاصل قوله معناه خروجها فيه اشارة الى امور ثلاثة احدها ان قوله
 تحقيقا مصدا مبنى للمفعول والثاني انه صفة للمصدر المحذوف اى خروجها عن صيغة خروجها ويجوز
 المفعول المطلق من المصدر والثالث ان توصيف الخروج بهذه الصفة باعتبار التعلق وهو الاصل لا
 باعتبار حاله فمضه الا فمعين قول الرضى قوله يكون اللفظ ايضا مكررا وهما بحث بوجه الاول
 ان التثنية والجمع معناه مكررا ولا تكرار في اللفظ والثاني انه لا نسلم ان ثلث معدل من ثلثة ثلثة
 لان ثلث يقع صفة للوث كما في قوله تعالى مثني وثلاث وحكم موصوف اسماء الاعداد حكم تميزها فعمل ان ثلث
 معدل عن ثلث ثلث بدون التاء والثالث انه لو عدلوا ثلث واخراته عنها ينبغي ان يصح تكام ما فوق
 الاربعة ايضا لقوله مثني وثلاث وبيع احييت الاول لا نسلم ان التكرار في اللفظ غير موجود لان الالف
 في التثنية قائم مقام اللفظ وعن التاء ان النساء اسم الجمع لامرأة لا جمع لها فهو مذكور بهذا الاعتبار
 وعن الثالث ان التكرار لا يستلزم التعدد لان الثاني بدل عن الاول او تأكيد له ليفيد التثنية قوله
 والدليل لما قال الرضى ان ثلث معدل عن ثلثة ثلثة لا اتحاد معنيهما فزاد الشارح عليه وقال والدليل
 وجه الرد ان اتحاد المعنى لا يدل على عدل احدهما من الاخر والا فليكن احدا مترادفين معدولا
 عن الاخر قوله ثلثة ثلثة بالنصب جاز من القوم مأول بلفظ واحد اى مفصل بهذا التفصيل فلما
 كان كلا اللفظين عبارة عن ذى الحال اجزى اعرابه عليهما قوله الى رباع كلمة الى بمعنى مع فلا يريد
 ان الغاية لا تدخل والىضا لا يريد الاظهر ان يقال درباع بالعطف لان الواسطة بين مثني ورباع ثلث
 والحال ان ثلث مشبه به فلا وجه لادخاله تحت المشبه قوله بخلاف لانه مسموع كما في قوله تعالى
 مثني وثلاث ورباع قوله خلاف عند البعض لا يجوز لان ما وراءها غير مسموع وعند البعض وان
 لم يسمع لكنها ملحق بالاول قوله والسبب منع صرف اشارة الى المرد على البعض لانهم قالوا ان منع صرفها
 لتكرار العدل حيث عدل عن التكرار وعن الاسمية الى الوصفية وجه المرد ان اعتبار العدل امر
 اضطرارى فيجب ان يقصر على قدر الحاجة ولا بد لو كان كذلك لكان العدل قائما مقام
 العلتين كالجمع ولم يقل به احد قوله لان الوصفية العارضية جواب سؤال وهو ان
 الاضراف بالعدل فيها مستقيم واما بالوصف فغير مستقيم لان الوصف فيها عارض

لأنهما معدولان من ثلاثة ثلاثة وهما من اسماء العلة ولا وصفية فهما لا نهما موضوعا للوحدات لا لماله
الوحدات حتى تكون اوصافا قابل الوصفية انما عرضت لهما بالتركيب كما في قوله مهريت بنسوة اربع
فيكون المراد منها ماله الوحدات لا الوحدات والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصل حاصل
الجواب ان الوصفية والكائنات عارضة في ثلاثة ثلاثة اي بعارض التركيب لاكن صارت اصلية
في ثلث وثلث لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة التي في حالة التركيب مع القوم في قوله حائي القوم ثلاثة
يعني ان ثلث ليس معدولا من ثلاثة ثلاثة في حال الافراد بل معدول منهما في حال التركيب مع الموصوف
قوله فيما وضعا للثلاثة كناية عن عبارة عن الوضع له والضمير في له لارجع الى ما والضمير في وضعا الى ثلث
ومثلث و ههنا بحث من فهمين الاول ان الوصفية لما كانت عارضية في المعدول عنه واصلية
المعدول يلزم خروج الاصل عن الفرج وهو باطل والثاني لما كان المعدول والمعدول عنه مختلفا
في الاصلية والعارضية لم يوجد الاتحاد في المعنى وهو شرط في العدل اجيب عن الاول ان فوعته
بجهة لا ينافي اصلته بجهة اخرى وهي تكرارها لفظا ومعنى وعن الثاني الاتحاد شرط في اصل للمعنى
وهما متحدان فيه قوله واخر فالقيل العدل كما يكون في اخر كذا لك يكون في سائر المجموع المونثة
مثل نصر وضرب جمع لضري وضربي فلا وجه للتخصيص وايضا العدل كما يكون في جمع المونث مثل
اخرى وكذا في مذكرها مثل اخر لان الكل معدول من ما تلبس بلام او من فلا وجه للتخصيص
اجيب عن الاول سلمنا ان العدل ثابت في الكل لاكن تخصيص اخر لدفع وهم وهو ان معنى
التفضيل ذال عنه لانه يستعمل في معنى غير فلا يشترط فيه خواص اسم التفضيل وهو الاستعمال باللام
او كلمة من واما صيغة الاخرى فباقية على معنى التفضيل فلا شبهة فيها وعن الثاني انما خص الجمع
لان المفرد لا حاجة له الى العدل لان في الاخرى وجود الالف المقصور واما في الاخر فلو وجد سين
غير العلة احدها وزن الفعل والاخر الوصف الاصل قوله اخر جمع اخرى وهو مونث اخر شاء
الى بيان دليل على اصل اخر غير منع الصرف ليكون المعدول عنه تحقيا قوله لان معناه في
الاصل جواب سوال وهو ان لا نسلم ان اخر اسم تفضيل لانه بمعنى غير كما يقال جاءني اخر زيد
غير زيد واجاب بقوله لان معناه لم فان قيل ان كونه بمعنى اشد تاخرا لا يدل على اسم تفضيل
لانه جاز ان يكون صيغة المبالغة وايضا ان اخر مستعمل بمعنى غير فمن اين علم انه في الاصل اسم تفضيل
قلنا انما جزمنا بكونه اسم تفضيل لانه صيغة صيغة اسم تفضيل يقال اخر اخران اخرون قوله نقل الى
معنى غير قالوا وان استعمل بمعنى غير لاكن ليس بمعناه من كل وجه لان غير يستعمل في الجنس وفي
غير الجنس جميعا مجازون اخر لانه لا يستعمل الا في الجنس كما تقول جاء زيدا واخرى رجل اخر لا حار
اخر او امرأة اخرى قوله رقياس اسم التفضيل فان قيل ان اريد به ما وضع للزيادة وان
لم يستعمل فلا نسلم القياس لانه لا يقتضي المفضل عليه فلا حاجة الى احد الامور وان اريد منه ما
استعمل فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى غير قلنا باختيار الشرح الاول لا الاصل في كل اسم تفضيل ان

باحد هذه الوجوه الثلاثة وان استعمل في اللفظ المجازي لانه اريدك اللفظ المجازي ما اريدك اللفظ الحقيقي الا ترى
 ان لفظ الحقيقة اذا كان عاما يكون الجان ايضا عاما وان كان خاص قوله علم انه معدول من احدها
 وهما بحث من وجهين الاول انه لا مدخل للوم وكلمة من في جوهر حروف احواس التفضيل المستعمل
 باحد هابل جوهر المهتم والخاء للتعجبه والراء فلا يكون فيه الخروج من الصيغة ولو جعله داخل فيه يلزم عدم
 بقاء المادة في المعدل والثاني ان الشارح استعمل حيث الشرط ههنا مع انه لم يحجب للشرط بغيا اجيب
 الاول ان الصيغة اعم من الحقيقة والحكمة وعن الثاني ان حيث ههنا لم يستعمل للشرط بل استعمل للزمان
 ظرف القول علم فان قيل هذا القياس يستدعي ان يكون اخر ايضا معدولا عن الآخر المستعمل مع
 مع ان فيه وزن الفعل وسيجي ان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان قلنا قد سبق انه لا يفي
 في العدل محي دكون القياس ووجود الاصل بل لا بد من اعتبار الاخراج وههنا لا حاجة اليه لوجود السبين
 وزن الفعل والصيغة قوله اي عن الاخر لويده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتنشئة وجمعا وتذكرا
 وتانيثا يقال رجل اخر ورجلان اخران ورجال اخرون وههنا بحث من وجه الاول ان لزوم المطابقة
 في المفرد المذكور في اخر لا في اخر لانه جمع غير متشبه والكلام في اخر اي في الجمع لا في اخر اي في المفرد
 المذكور والثاني انه لو كان معدولا عن الآخر لوجب ان يكون معرفة اذا العدل تغير الصورة دون اللفظ
 والثالث ينبغي ان يكون مبنيًا لتضمنه معنى اللام كامس فانه معدول عن الامس فكان مبنيًا اجيب
 عن الاول المراد هذا الباب لاخرى الجمع بخصوصه وعن الثاني لا ضير في اختلافهما تعريفًا وتنكيرًا لبقاء
 الاصل اللفظي وعن الثالث ان امس مبني لتضمنه معنى اللام ولهذا يكون معرفة بخلاف اخر لانه غير متضمن
 ولهذا يكون نكرة والحاصل ان الفرق بناء على المحاط والاعتبار فان لاحظ اللام كان مبنيًا والا كان
 معرفيًا قوله عن اخر من انما جعل المعدول عنه مذكرا لان اسم التفضيل المستعمل من ليس الا مفردا
 مذكرا ولويده قول هذا البعض موافقة للمعدول والعدل عنه تعريفًا وتنكيرًا وههنا بحث من
 وجهين الاول انه ياتي عنه ان اسم التفضيل المستعمل من لا يثنى ولا يجزم وههنا يجزم والثاني ان اخر
 بضم جم واخر لفتح مفرد ولا يجوز ان يكون الجمع معدولا عن مفرد اجيب عن الاول ان هذا
 مختص باستعماله في معنى التفضيل او المراد من الجمع جمع السالم كما ياتي في جملة انشاء الله تعالى و
 عن الثاني ان اخر من بمعنى الجمع تساوي الجمع والمفرد فيه كافضل في قولك علمائنا افضل من علماءهم
 قوله وانما لم يذكر ههنا اي البعض لان كوران وفي بعض النسخ بصيغة المجهول اى لم يذكر ههنا
 لانها اى الاضافة حال كونها قاطعة عنها قوله او اضافة اخرى اى اذا حذف للمضاف اليه لا بد في
 المضاف اليه من احد الامور الثلاثة اما التنوين في عوضه او البناء او اضافة اخرى لكن الشرط
 ان يكون للمضاف اليه في الاضافة مثل المضاف اليه في الاول اى عين الاول ولا يشترط ذلك
 في المضاف لكن الشرط في المضاف في الاضافة الثانية ان يكون تابعا للمضاف الاول سواء
 كان تأكيداً

او معطوفاً والاول مثل یاتیم یتیم عتد و الثاني مثل البوی و الخوی ای البویه و الخویه مجذوف المضاف الیه
 قال المعطوف علیه فی حکم قوله عن احد الامرین ^{ن ا خ و ی} احد الامرین المغايرین عن الاضافة و فی بعض النسخ بلفظ
 امرین قوله جمع جمعاء اشارة الى بيا دليل على اصل جمع غیر منهم الصرف لیکون المعدل عنه محققاً قوله و قیاس
 فعلاء مونث افعل الواو للحال ای قیاس سم التفضیل المونث الذی علی وزن فعلاء و مذكروه علی وزن افعل فانقل
 فعلاء افعل لیس الا صفة فلم یم معها الاسم بقوله و انکانت اسما قلنا فیہ اشعار علی ان فیہ احتمال الاسمیه
 باعتبار الغلبة فی باب التکید كما قال الشارح قوله ان تجمع علی افعل اعترض علیه بان فعلاء
 اسما انما تجمع علی فعل اذا کان مذكروه مجوعاً علی فعل ایضاً و اجمع مجموع علی اجمعون لا علی جمع کذا
 قال غفور اجیب هذا اذا لم یکن مذكروه فی الاصل اسم تفضیل و هو فی الاصل اسم تفضیل
 كما یأتی قوله و انکانت اسما یرد علیه ان جمعاء لو کان اسماً لکان اجمع ایضاً اسماً فجمعه اجمعون لا یصح
 اذا تجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف ^{عنی} اجیب انه علم جنس و فیہ بحث اذا الشرط کون الاسم
 علماً لذكره عاقل لا کونه علماً مطلقاً قوله یجمع علی فعالی ای یجمع بجمع التکسیر قوله او فعلاوات ای
 یجمع بجمع السلامة قوله کصحاء لا یخفى ان افعل فعلاء لیس من الصحاء فهو نظیر لا تمثیل قوله
 فاصلها یعنی اذا کان جمع بضم الفاء و فتح العین غیر قیاس فی اجمع جمعاء اسماً و صفة فاصله لما جمع
 بضم الفاء و سکون العین او غیره مما هو القیاس فیہ من جماعی او جماعات اعلم ان وضع المعدل
 غیر وضع المعدول عنه فلا ضیق فی کون التکسیر معدولاً عن السلامة فلا یرد انه کیف یکون القیاس
 فی جمع جماعات مع احدهما جمع التکسیر والاخر جمع السلامة قوله یتحقق العدل ای وجد العدل قوله
 العدل التحقیق یعنی باعتبار العدل لان العدل محقق بنفسه قوله والاخر الصفة الاصلیه فانقل الصفة
 لا یخلو اما فعل الصفة ای الصفة المشبهة کاحمر او افعل التفضیل کا فضل لا یصح واحد منهما اما الاول فلا نه
 لو کان من باب افعل الصفة لما جاء جمعه اجمعون لان افعل الصفة یجمع علی فعل کحمر لا علی افعلون و اما الثاني
 فلا نه لو کان من باب افعل التفضیل لما جاء مونثه فعلاء بل فعله کفضل قلنا المراد افعل الصفة و جمعه
 علی اجمعون شاذ او المراد افعل التفضیل و اما مونثه فعلاء فتشاذ قوله و فی اجمع اه لما کان فی مونث اجمع
 احد السبیین العدل توهم ان فی اجمع ایضاً احد السبیین العدل فعله هذا اجمع فیہ العدل و وزن الفعل
 و ذاباطل قد فم بقوله و فی اجمع فان قیل ان اجمع لو کان معدولاً عن فعلاء الاسمی لا یتقیم منه
 من الصرف لعدم وجود سبب اخر غیر العدل قلنا ان فعلاء الاسمی محمول علی فعلاء الصفتی لقلة
 الاسمی و كثرة الصفتی قوله و علی ما ذکرنا اعنی قوله فاذا اعتبر اخر اجماع عن واحد منها تحقق العدل
 و قوله لا ینبغي فی اعتبار العدل من امرین ^{الذي مر} جواب سوال و هو كما ان الدلیل موجود علی اول
 فی هذه الامثلة کذلک موجود فی اقوس و انیب و هو ان الاجوف لا یجمع علی افعل بل علی افعلا
 فلم انما معدولان عنهما و لیس کذلک فاجاب بقوله و علی ما ذکرنا یعنی ان مجرد وجود الاصل ۶ ۶

الاصل

لا يكفي في الاصل بل لابد من اعتبار الخارج **فان قيل** ذكره في هذا السؤال كونه مذکور فيما قبل قلنا ان ذكره ههنا لا يرد على الدليل واما سابقا فقد ذكر له في سؤال يرد على التعريف فلا تكرار وايضا فيه فائدة نرائدة وهو قوله كيف ولو اعتبر الخ قوله فلا مشدود وجواب لو كان المتعارف في الجواب هو الماضي مثبتا كان منفيًا مع اللام او بدونه ولا محجج جوابها جملة اسمية ولعل الشارح لم يطلع على ذلك قوله ولا قاعدة جواب سؤال وهو ان اطلاق اسم الشاذ على المجموع الشاذ لا يتوقف على ما ذكره سابقا لانه جازان يكون شذوذا مخالفتها القاعدة للاسم المخرج لا بما ذكره سابقا هو كون الضم على الواو والياء ثقيلًا فاجاب بقوله ولا قاعدة وثقل الضمة عليها فيما اذا لم يكن ما قبلها ساكنًا في الاسماء وههنا وجدنا ساكن وهو القاف والنون قوله ومن ههنا تبين الفرق وهو ان الشاذ هو الذي لا يكون موافقًا للاصل والمعدل هو الذي يكون موافقًا له **فان قيل** فلهذا يكون الشاذ ايضا موافقًا للاصل باعتبار الاصل قلنا الاصل لازم مع المعدل ولا يلزم الاصل مع الشاذ لانه بما يكون شاذًا ولا اصل له قوله اي خرجا اشارة الى ان تقدير المنصوب باعتبار الموصوف للقد اي خرجا وهو مفعول مطلق لقوله فخرج عن صيغة الاصلية ويجوز المفعول المطلق من المصدر **فان قيل** المفعول المطلق جزء من العامل والمصدر مساوي مع المفعول المطلق فلا يثبت الكلية والجزئية بينهما قلنا المصدر العامل يكون بمعنى ان مع الفعل فيكون المفعول المطلق جزءه بهذا الاعتبار قوله عن اصل انما ذكر الاصل ههنا مع ان العدل التقديري يصح بدون اعتبار الاصل لمقابلة مع قوله تحقيقًا قوله مفروض لما كان للتقدير مشترك بين التقدير فلرفع الابهام و تعيين ما هو المراد من بقوله مفروض اي المراد منه للقد ثم الفرض على قسمين قد يكون مع الداعي وقد يكون مع غير الداعي فلرفع الابهام قال الشارح يكون الداعي الى تقديره ثم التقدير قد يطلق على الحذف كما هو المشهور فلدفع هذا الالهام قال وفرضه قوله منع الصرف لا غير **فان قيل** الداعي الى التقدير ههنا امور ثلثة احدها منع الصرف والثاني عدم وجدان علت اخرى سوى العلوية والثالث عدم صلاحية علت اخرى للاعتبار سوى العدل قلنا الداعي ليس الامر وجودي ومنع الصرف وجودي باعتبار المفهوم وهو ما فيه علتان من تسع واما الامورين الاخرين فمن الاعدام فكيف يكون داعيًا فان قيل الداعي ايضا غير منحصر في منع الصرف فانه قد يكون تقدير العدل للبناء كما في تارة حضار وقد يكون العمل على النظائر كما في قطام عند بني تميم قلنا المراد بالداعي الذي يكون سببًا لمنع الصرف والعمل والبناء ليسا من اسباب منع الصرف قوله وكذلك زفر وانما لم يكف بالعطف فقط للتنبيه على ان زفر مشا مستقل ولا يتوهم انه مع غيره مثال واحد قوله اعتبر فيها العدل هذا غير مختص بالتقدير بل مشترك بينهما قوله قد فيها ان الصلحا عام جزاء لما وبهذا التقدير امتان العدل التقديري عن الحقيقة يرد عليه ان الشرط الذي قدم لا يستدعي تقدير يخص علمه ولا يزيل يستدعي مطلق الاصل الا ان يحمل على حذف عبادة اخرى وهي ولم يجزها فيها اصلها الصالحا الاما مرادنا افرا قد فيها قوله ومثل باب قطام انما زاد قوله ومثل مع ان في كمر تضيد

للتبنيه على ان هذا العدل ليس له اعتبار منصرف وهذا العدل باعتبار الحمل على النظائر وانما زاد لفظ
 الباب مع انه يعني عنه بلفظ المثل لان هذا التركيب الاضافي كناية عن كماله وفعال الخ فلذا ذكر البنا
 مع قطام ويحتمل ان يكون ذكر الباب من الكتب لا من المصنف قوله عن قاطبة اي التي عشت بالاش
 حين المنازعة مع امره اخري قوله اراد بها جواب سوال وهو ان الباب مضاف الى قطام والمضاف
 اليه خارج من الكلام لا يتعلق به حكم فعلي هذا لا يعلم حال قطام فاجاب بقوله والمراد بها بياكل ما هو على
 فعال ولا شك ان قطام ايضا على وزن فعال فلم يخرج من الحكم فكما يتناول غلاب كذا يتناول قطام
 ثم يرد عليه ان فعال صادق على اسم الفعل مثل نزال وتراكي وعلى الصفة مثل فساق بمعنى فاسقة وعلى
 المصدر مثل فجار بمعنى الفجور مع انها من المبنيات وكلامنا في العربيات قد فم بقوله علماء الاعيان الخ تعيد
 بالعلم احترازنا عن الصفة مثل فساق بمعنى فاسقة والتقدم بالا عيان احترازنا عن المصدر كنجار بمعنى
 النجار والتقييد بالمونث لبيان الواقع كما قال الشاعر في بحث اسم الفعل والتقييد بقوله من غير ذوات
 الرام ليصح التقييد ببني تميم لانه لو كان من ذوات الرام يكون مبنيًا عندهم ايضا كحضر وطمار وودفار
 اعلامها للكوكب والمكان المرتفع والارض في اليمن **فاز قلت** ينبغي ان يقال للعين بالافراد دون الاعيان
 لان ما هو على فعال شرطه ان يكون علمًا لغيره لانه علمًا لغيره قلنا انه مجذوف عبادة اخرى اي العين من
 الاعيان كما قال الشاعر في موضعه **قوله** في لغة بني تميم **جواب سوال** وهو انه لا يصح ظرفية بني تميم
 لباب قطام لان الطرف على قسمين حقيقة كالزمان والمكان واعتباري كظرفية الصفة للموصوفات
 كقولهم نريد في العلم ونريد في الكرم وبني تميم ليس بواحد منها فاجاب الشارح بازد ياد لفظ لغة ولا شك
 ان اللغة صفة لباب قطام لانهم قالوا باب قطام الذي هو لغة بني تميم قوله فانهم اعتبروا العلم اه
جواب سوال وهو ان العدل لا يكون الا للحاجة والحاجة هنا اليه لوجود سببين في قطام العلمية
 والتأنيث فاجاب بقوله فانهم اعتبروا اه يعني ان عدل بني تميم في قطام ليس منصرف بل للحمل
 على النظائر لان الحمل طريق شائع عند اهل العربية **قوله** في الاعلام المونثة هذا علة جامعة
 للحمل اي كما ان باب قطام علم للاعيان المونثة كذلك ذوات الرام علم للاعيان المونثة فاللام في العلم
 عوض عن مضاف اليه وهو العين اي في اعلام الاعيان المونثة قوله مثل حضار وطمار وفي بعض النسخ
 زاد قوله وبار الحضار علم لكوكب وهو مونث سماعي وقيل جيل بين النجاة والبصرة وطمار المكان المرتفع
 وبارارض في اليمن **قوله** فانها مبنيان جواب سوال وهو ان العدل في باب قطام للحمل على ذوات الرام
 فسأل السائل ان العدل في ذوات الرام من اي سبب قد فم بقوله فانها مبنيان يعني ان العدل فيها للبنا
 لان البناء يثبت بثلاثة اسباب ومنه الصرف يثبت لسببين قوله وليس فيها الاسباب وهما اعتراض
 وهو انه لو اريد انه ليس فيها شئ الاسباب فهو ممنوع لوجود وزن فعال فيها ولو اريد انه ليس فيها موجب البناء
 الاسباب فيه ان سببين ليسا موجب البناء احجب عنه المراد من قوله وليس موجب البناء بالكلية ثم اثبت
 موجب البناء بقوله الاسباب ثمرها بقوله والسبب لا يوجب البناء والنفي بهذا الطريق يفيد النفي بطريق البنا

والحمل
 له لان ما هو على فعال شرطه ان يكون علمًا لغيره لانه علمًا لغيره قلنا انه مجذوف عبادة اخرى اي العين من
 الاعيان كما قال الشاعر في موضعه قوله في لغة بني تميم جواب سوال وهو انه لا يصح ظرفية بني تميم
 لباب قطام لان الطرف على قسمين حقيقة كالزمان والمكان واعتباري كظرفية الصفة للموصوفات
 كقولهم نريد في العلم ونريد في الكرم وبني تميم ليس بواحد منها فاجاب الشارح بازد ياد لفظ لغة ولا شك
 ان اللغة صفة لباب قطام لانهم قالوا باب قطام الذي هو لغة بني تميم قوله فانهم اعتبروا العلم اه
 جواب سوال وهو ان العدل لا يكون الا للحاجة والحاجة هنا اليه لوجود سببين في قطام العلمية
 والتأنيث فاجاب بقوله فانهم اعتبروا اه يعني ان عدل بني تميم في قطام ليس منصرف بل للحمل
 على النظائر لان الحمل طريق شائع عند اهل العربية قوله في الاعلام المونثة هذا علة جامعة
 للحمل اي كما ان باب قطام علم للاعيان المونثة كذلك ذوات الرام علم للاعيان المونثة فاللام في العلم
 عوض عن مضاف اليه وهو العين اي في اعلام الاعيان المونثة قوله مثل حضار وطمار وفي بعض النسخ
 زاد قوله وبار الحضار علم لكوكب وهو مونث سماعي وقيل جيل بين النجاة والبصرة وطمار المكان المرتفع
 وبارارض في اليمن قوله فانها مبنيان جواب سوال وهو ان العدل في باب قطام للحمل على ذوات الرام
 فسأل السائل ان العدل في ذوات الرام من اي سبب قد فم بقوله فانها مبنيان يعني ان العدل فيها للبنا
 لان البناء يثبت بثلاثة اسباب ومنه الصرف يثبت لسببين قوله وليس فيها الاسباب وهما اعتراض
 وهو انه لو اريد انه ليس فيها شئ الاسباب فهو ممنوع لوجود وزن فعال فيها ولو اريد انه ليس فيها موجب البناء
 الاسباب فيه ان سببين ليسا موجب البناء احجب عنه المراد من قوله وليس موجب البناء بالكلية ثم اثبت
 موجب البناء بقوله الاسباب ثمرها بقوله والسبب لا يوجب البناء والنفي بهذا الطريق يفيد النفي بطريق البنا

يعني ان النفي بعد الاثبت يعني النفي بالكلية كما ان الاثبت ثبات بعد النفي

یغید الاثبات بالمبالغة كما في الكلمة الطيبة ^{ولهنا اعتراض} وهو ان باب قظام اذا اعتبر فيه
العلل يكون كذوات الرام في تحقق ثلثة اسباب فلما اوجب لذلك بناء في ذوات الرام ينبغي ان يوجب
البناء في باب قظام ايضا ^{اجيب} ان وجوب البناء في ذوات الرام ليس باسباب ثلثة فقط بل
بسبب الرام ايضا لان الرام حرف ثقيل لتكريره في الخرج فناسبه الخفة والبناء اخف لان سلوك طريق
واحد اخف من سلوك طرق مختلفة ولا راء في باب قظام فلذا اولى بت البناء فيه قوله فاعتبار العلة
فيه انما هو المحل انما اعاده لا فائدة المحصر كما يدل عليه قوله انما فان كلمة انما وضعت للحصر فلا يراد شبهة للكلام
قوله ليس محله لكون ذكره ههنا لا شتر اكه مع عمرو في تقدير العلة فقط او للتنبيه على ان تقدير
العلل غير منصرف في منع الصرف بل قد يكون للمحل قوله فلا يكون مما نحن فيه وههنا اعتراض وهو ان
ذكر بني تميم امامنا حيث ان في كلامهم تقدير العلة فقط او تقدير العلة لمنع الصرف فان كان الاول فهو محلي
في كلام الجازئين ايضا لكن في كلامهم باعتبار البناء وفي كلام بني تميم باعتبار المحل وان كان الثاني فهو
كما لم يوجد في كلام الجازئين كذا لم يوجد في كلام بني تميم فقوله فلا يكون مما نحن فيه ليس موضع حجب
عنه ان قيد بني تميم لاجل ان باب قظام غير منصرف عندهم فناسب للمحل قوله الوصف وههنا
بحث وهو انه لم يعرف المصنف غير العلة في هذا الباب ^{اجيب} ان ما سأل العبد من الاستبان امامه في
في هذا الكتاب في محله لان لكل واحد موضع على حدة وما مستغن عن البيان لشهرته اوله على في العلة
من تعريف السلف وهو الاخراج الى الخرج ووسائل الاسباب متفق مع السلف فلذا لم يتعرج لبيانها في
وهو كين الاسم اعلم ان الوصف قد يطلق على الصفة وهو اسم دال على ذات الموصوف والوصفية وهو كين
الاسم دال على ذات اه ولما كان اسباب منع الصرف من الاعراض فلذا قال كون الاسم ولم يقل وهو
الاسم قوله على ذات احتراز عن المصادر قوله مبهمه لفظا القياض فانه ما خذ من القياض الذي هو
كثرة الماء على ماء كثير لا على ذات ما لها الكثيره المائيه وكذلك للصغير يدل على ذات معينة متصفة
بالحقارة مع انه وصف مثل دكر مصغرا ورجع دار يدل على ان ادور متصفة بالحقارة وهو ليس بالحقارة
الذاة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في للكبر فان
التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احد الزوائد ^{اجيب} هذا من الشبهة فان قيل اذا كان المصغر
وصفا فكيف يصح منه كونه بالتصغير بالعلمية والتأنيث لانه يلزم اجتماع المتضادين الوصفية والعلمية
قلنا هذا من باب توسعاهم حيث لم يفرق بين المصغر والكبراي لما اعتبر في المكبر العلمية اعتبر
في للصغر ايضا فالقول ان قولهم ان الوصف مادل على ذات مبهمه منقوض برجح ودجيم فانها من
مع انها يدلان على ذات معينة قلنا المراد بالابهام باعتبار الاصل اي الوصف
وان صار بالنسبة لمعين يرد عليه فلي هذا الاحتراز الى قوله وشرط ان يكون في الاصل وايضا
لا يصح قول الشارح سواء كانت الدلالة بحجب الوضوح او بحجب الاستعمال لانه يصوت باعلى صوت
له انما قدم الوصف على التأنيث لان م ان الوضوح غير ما خوذ في التعريف م الوصف اصل في الذكر والذكر قسم على المؤنث م ما مضى

بما كان في باب قظام
انما هو المحل انما اعاده لا فائدة المحصر كما يدل عليه قوله انما فان كلمة انما وضعت للحصر فلا يراد شبهة للكلام

الوضع

اجیب من اصل الاعتراض ان الرحمن والرحیم ایضا داخل فی الشاذ فلا تنقض القاعدة قوله سواء
 كانت جواب سوال وهو ان الوضه ماخوذ فی مفهوم الوصف فلا حاجة الى قول المصنف بشرطه ان يكون فی
 الاصل وانما كان الوضه ماخوذا فيه لان المذكور فيه لفظ دل والوضه لازم على الدلالة فاجاب باحصله
 ان المراد من الوصف هنا الوصف لبعض اللغوی وهو اسم لا الاصطلاحی قوله هي الحرة فی احمر قال
 عصام الدين ان الذکوة فی احمر ایضا وصف فلم يذكره الشارح بان قال وهي الحرة والذکوة ^{عنه} ^{عنه}
 ان الذکوة والاذیثة لو كانت من الصفات ينبغي ان يكون رجل بل جميع الاسماء من الاوصاف لا هنا
 لا يخلو من الذکوة والاذیثة فلذا لم يتعرض الشرح اليه قوله فانه لما جرى ای الربيع قوله ای فی
 المثال المذكور قوله علم ان معناه ای معنى الاربعة لسوة موصوفة بالاربعة يعنى ان المراد من الاربعة الاربعة
 قوله لاصالته دليل لا اشتراط الوصف الاصل لانها اذا كان الوصف اصليا فالفرعية كملت قوله
 فلذلك ای تقیم الوصف الى القيمین وللمعتبر هنا هو الوصف الاصل قوله فی سببية من الصرف
 جواب سوال وهو انه لما كانت الاصلية شرطا فی الوصف لا يعنى تقیم الشارح الوصف الى القيمین
 ای الاصل والعارضى فاجاب بقوله فی سببية الم فان قيل لا بد ان يضم مع هذا الشرط شرط
 اخر وهو ان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كما تم بان قال ان لا يصير علما لان بين الوصف والعلمية
 تضاد قلنا انما تركه لانه يعلم ما بعد من قوله وخالف سببية الاخفى فی خواص علما قوله وصفا
 الاصل قوله وصفا بيان لم يتعلق الجار والمجرور اعنى قوله فی الاصل يرد عليه انه يجوز ان يجعل فی الاصل
 خبرا لقوله ان يكون ويتعلق بالوصف الذى هو اسم يكون فلا حاجة الى تقدير الوصف ثانيا او يجعل
 متعلقه قوله يكون مع ان فی تعلقه بالوصف جعل الاسم والخبر امرا واحدا اجیب من الاول ان
 الجار والمجرور لا يصح الخبر بنفسه بل باعتبار المتعلق فلو جعل متعلقه الوصف الذى هو اسم يكون فيكون
 من الاسم لا من الخبر وعن الثانى لا يعنى تعلقه سيكون لانه لا بد لفعل ناقص ان الخبر المستقل
 فی نفسه ولا نسلم ان فيه جعل الاسم والخبر امرا واحدا لان الاسم وصف مطان والخبر وصف
 مقيد با لصاله حيث قال وصفا فی الاصل يرد عليه انه على هذا يلزم حمل الاخص على اعم
 وذا لا يجوز بل الجار حمل اعم على الاخص لانه يجوز ان يقال الانسان حيوان ولا يجوز ان
 يقال الحيوان انسان كما مر فی تعريف اللفظ اجیب ان بالنظر البادى وان كان الوصف
 الاول مطلقا واعم والثانى مقيدا واخص لكن بالنظر الدقيق لا مري بالعكس يعنى ان الوصف الاول
 مقيد بالوصف الذى هو سبب من الصرف والثانى مطلق هذا موضع تخير فحول هذا الفن فلا
 تغفل عنه قوله الذى هو الوضه جواب سوالين الاول ان القاعدة المشهورة هذه ان المعرفة
 اذا عرفت معرفة كانت الثانية عين الاولى والمراد من الاصل فی قوله خروج عن صيغته الاصلية القا
 فالمراد من الاصل هنا ايضا القاعق فطى هذا يلزم فساد المعنى والثانى ان الاصل اذا ذكر فی مقابلة
 الوصف فالمراد منه الوصف فيكون المعنى وشرطه ان يكون فی الوصف وهذا المعنى موجود فی الوصف

استعمالها جواب سوال وهو ان الوصف الاصل غير كاف في المنع الا ترى ان الوصف اذا صار علما لشخص
 كحاتم لا يكون سببا للمنع فلجواب ^{بقوله} لم يجز يعني انه لم يزل ههنا بالصفة الكلية لانه علم لنوع قوله واما
 استعمالها جواب سوال وهو انه يعلم مما سبق انه لو استعمل في الوصف في الحال فهو منصرف لان التخصيص
 في الروايات يدل على نفي الحكم فيما عداه فاجاب بما حاصله ان التخصيص في الروايات انما ينفي ما عداه
 اذ لم يكن ما عداه ثابتا بطريق الاولى وههنا ثابت بالطريق الاولى قوله وضعف منه افعى وههنا اعتل
 وهو ان هذه الاسماء منصرفة عند المصنف قطعا فكيف يصح قوله وضعف لان الضعف يدل على جواز
 منه الصرف مع انها لا يجوز منعها عند المصنف ^{عني} معناه وضعف منه الصرف من منه افعى من الصرف
 المنع ... مسند الى الغير لا الى المصنف قوله على زعم متعلق بقوله منه افعى فيكون علة له لاعلة للضعف ما ذكره
 بقوله وضعف وههنا اعتراض وهو ان الزعم عبارة عن الطرف الراجح والوهم عبارة عن الطرف المرجح
 فالدليل غير مثبت للمدعى ^{عني} الزعم ههنا بمعنى ادراك المرجح في تساويان قوله ووجه
 ضعف فان قيل ما لوجوه في ان اعتبار الوصفية في افعى واخواته مع جواز اصلها يوجب
 ضعف منه صرفها وتقدير العدل في عمر وامثاله مع التجزم بعدم تحقق صيغتها الاصلية والخروج
 عنها لا يوجب ضعف منه الصرف فيها مع اننا ادلى بالضعف قلنا تقدير السبب بعد تحقق
 منه الصرف في استعمال العرب لا يوجب ضعفه قوله فانما يقصد بها جواب سوال
 وهو انه لا يلزم من عدم جزمك عدم كونها اوصافا في الاصل لم لا يجوز ان يكون اوصافا
 لو كن انت لم تعلم به فاجاب بانها لو كانت اوصافا لظهر وصفيتها اما في الحال واما في الاصل
 والحال انه لم يظهرهما اما عدم ظهور الثاني فظهر لا بد لم يثبت الوضع فيه واما الاول فلان المستعمل لم
 يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وان كانت في نفسها
 متصفة بتلك الالفاظ ^{عني} قوله مع ان الاصل جواب السؤال وهو ان اللازم مما سبق ليس الا كون هذه الاسماء مسماة
 في منه الصرف وعدمه ولم يلزم منه كون الصرف اقوى واغلب من منه الصرف حتى يكون المنع ضعيفا
 فاجاب بقوله مع ان الاصل قوله التانيث اللفظي وانما قيد باللفظ للتقابل بالمعنى ثم يرد عليه
 ان التقابل معلوم من التاء فاي حاجة اليه فاجاب بقوله الحاصل يعني ان المراد التانيث ^{عني} الحاصل
 بالتاء والمعنى ايضا حاصل بالتاء التقديري فلا يعلم التقابل من التاء فاجتمع الى المزيد ^{عني} اللفظ
 قدر المتعلق اي قوله الحاصل معرفا والكان المشهور تقدير النكرة سر عايرة لجهالة المعنى لانه اذا كان
 باللام يكون صفة التانيث ولو كان بدون اللام يكون حالا منه ومعنى الصفة جارية من معنى
 الحال لان ثبوته في زمان ثبوت العامل فقط فخرجنا عن زيار الكبا فان الركوب مختص بزمان المحي
 فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط فخرجنا عن رجل عالم فان العلم لا يختص بزمان
 المحي فان قيل في هذا يلزم حذف الموصول وهو الالف واللام مع بعض الصلة وهو قوله حائل
 وبعض اجزائه باق وهو قوله بالتاء قلنا الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل انما كان موصولة

لا يوجب

لا يوجب

اذا كان الحذف وهو هنا اللدنام فان حصول التاء للتانيث ثابت على اللدنام بقى هنا اعتراض وهو ان جعله ظرف لغو
 متعلقا بالتانيث على انه مصدر ايضا جزالة المعنى واعمال المصدر المعروف باللام قليل في غير الظروف واما
 في الظروف فكثير اذ هو مما يمكنه راحة من الفعل اجيب ان في الظروف ايضا قليل عند الجمهور واما جازاه
 على الكثرة فعلى قول القليل كما قال الشاعر في بحث المصدر فليظرفيه او نقول ان قوله بالتاء صفة التاء
 والجار والمجرور لا يقع صفة التي باعتبار المتعلق فكيف يتعلق بموصوفه قوله لا بالالف فانه لازم وضعا
 قوله اي علمية لا اسم المونث جواب سؤال وهو ان الياء في قوله العلمية مصدرية مؤنثة بالكون
 فكان تقديره شرطه كونه علما والضمير في كونه راجع الى التانيث وهو اسم الكون وعلما خبره وهو محمول
 على الاسم فيلزم حمل الذاة على الوصف لان التانيث مصدر فاجاب بما حاصله ان اللام في
 العلمية بدل من المضاف اليه اي علمية ما فيه التانيث وهو الاسم او حاصله ان المصدر لا يقع اسم
 المفعول وانما زاد لفظ الاسم لان المونث صفة تقتضي الموصوف وهما اعتراض في السؤال والجواب اما
 في السؤال فهو ان التانيث وان كان مصدرا لكن واقع في موقع الموضوع فياخذ حكم الذاة فيصير حكم الذاة
 عليه واما في الجواب فهو ان لفظ التانيث لما كان بمعنى اسم المفعول اي المونث فلا يصح عدم من اسباب
 منع الصرف لانها من الاوصاف اجيب عن الاول سلمنا ان المصدر اذا وقع في الموضوع اخذ حكم الذاة
 ولكن لا يصح عليه حمل الذاة المحض بل يصح عليه حمل الذاة مع الوصف كقول الشاعر التانيث المحاصل فان
 يصح حمل المحاصل على التانيث لان المحاصل صيغة اسم الفاعل فيكون الدات مع الوصف فيصح حمل
 المحاصل على المصدر وهو التانيث وعن الثاني بان الصارفة محمولة على او مستندة الى معنى انه اذا من التانيث
 معناه الحقيقة والضمير في كونه راجعا الى معناه المجازي وهو المونث قوله بقدر الامكان جواب سؤال
 وهو انه ينقض بترخيم المنادى لانه علم ويصح الحذف فيه فاجاب بما حاصله انه ليس في المنادى الا
 مكان لانه موضع التخصيف اذ للتكلم يقصد الفرائض منه بالسراقة لان القصد غيره او انه كثير الاستعمال
 فيناسبه التخصيف ثم اعلم بان المراد بالاعلام الاعلام العربية ولما العجبة فيما تصرف العرب فيها
 والزيادة وكذا قالوا انجي فالصواب به ما شئت فقالوا في جبرائيل وميكائيل جبرائيل وميكائيل قوله
 والتانيث فيه اشارة الى بيان للوصف قوله كالتانيث اللفظ اشارة الى بيان الشارالية لقوله كك
 قوله بالتاء دفع وهم وهوان المراد بالتانيث اللفظ ما يكون بالالف فعلى هذا لا يصح تشبيه المعنى
 به لان التانيث بالالف قائم مقام السببين والمعنى ليس كذلك فدفع بقوله بالتاء ثم روي عليه
 ان التشبيه بالتانيث بالتاء ايضا لا يصح لان التاء في اللفظ ملحوظ وفي المعنى مقدور فلهذا
 في اشتراط العلمية ثم يرد عليه انه لما كان اللفظ والمعنى واحدا فلا حاجة الى الفصل بينهما بل ينبغي ان يقال
 والتانيث مطلقا من غير تقييد بقوله بالتاء فذكر بقوله الا ان بينهما فرقا قوله كما اشار اليه فيه اعتراض
 هو ان الاشارة تستعمل في دلالة حقيقة مع ان المصدر صرح على شرط الوجوب بقوله وشرط تخم اه فلم يقع الاشارة في معناه
 بحيث هذا انما يتوجه اذا كان الضمير في اليه راجعا الى شرط الوجوب فقل بل راجع الى شرط الوجوب الجواز جميعا بتاويل المذكور

م اي اصل المصدر المونث باللام في الظروف م م فتركه في هذه قدرة فقط الحاصل ان التانيث في الظروف هو في غير الظروف

فلا إشكال في دلالة على الجواز حقيقة فان شرطاً واحداً من الثلاث التي هي شرط الوجوب شرط الجواز وهو العلمية لان هذه الثلاثة
 لا تكون سبباً للوجوب الصريح بل لان العلمية فان قيل ان توالي لاضافات يخل بالفصاحة فلما اوردته المصنف بقوله وشرط تحتم
 تأثيره قلنا لا نسلم انه محل لانه جاء في افصح الكلام قال الله تعالى مثل داعب قوم نوح وكذاب آل فرعون
 ثم يرد عليه انه لا يفهم من ظاهر عبارة المصنف ان العلمية شرط مع احدها هذه الامور الثلاثة مع انه شرط
 اجيب ان المصنف في قوله تأثيره راجع الى التأثير المعنوي الذي اعتبر فيه العلمية قوله اي شرط وجوب اشارة الى
 تفسير غير المشهور بالشهور وايضاً اشارة الى ان باب تفعل هنا يبعث المجرى فيكون تحتم ببعث الحتم فلذا افترس بالوجوب
 لانه مجرد وايضاً ان تحتم قد يجي ببعث تجرد وقد يجي ببعث توجب فلزم الايهام وتعين ما هو المراد فسر بالوجوب قوله
 في منع صرف احد الامور الثلاثة اشارة الى ان كلمة اوليست للتوديد بل لما نعت الخلق قوله الزيادة حروف
 الكلمة دفهم وهو ان يتوهم ان المراد زيادة الحركات على الثلث فلي هذا ينبغي ان يتم زيب لعدم زيادة
 الحركات فيها على الثلث فدفع بقوله زيادة حروف الكلمة قوله او تحرك الاوسط وفي ازدياد لفظ حروف
 اشارة الى بيان للوصف ثم المراد من التحرك تحرك في الحال لا في الاصل فالدار مثل هذا قوله من
 حروفها الثلاث قيد به لانه لا حاجة في الزيادة على الثلث الى تحريك الاوسط والا فحركة الذي هو احد الامور
 الثلث اعم منه وكذا العجزة لا يحتاج اليها في الزيادة على الثلث فكلمة اولمنم الخلق فابراهيم اذا سمع به امرارة
 يتحقق فيها امور ثلاثة جميعاً قوله مثل ماء وجور وفيه بحث وهو ان شرط تأثير العجزة العلمية مع تحريك الا
 او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحداً من هذين الامرين فكيف تؤثر العجزة فيه اجيب ان هذين
 الامرين شرطاً للعجزة اذا كان سبباً موثقاً في منع الصرف وهنالم يعتبر سبباً بل اعتبر لترجيح التانيث
 لتعارض الخفة قوله عن الخفة التي لان الكلمة اذا كانت ثلاثياً ساكن الاوسط عربياً تكون في غاية الخفة قوله
 ثقل السبين فيه بحث وهو انه يفهم من هذا الكلام ان اسباب منع الصرف لا تخلو عن الثقل وهذا غير ظاهر في العلم والو
 والعلم اجيب ان الثقل اعم من ان يكون على اللسان او على القلب كما في الفعل او نقول ان البعض محمول على
 البعض كما هو طريق عندهم او نقول الاغلب في الوصف ان يكون الزائد على الثلث لانه اما اسم الفاعل والمفعول
 او الصفة للشبهة او اسم التفضيل والكل نزل على الثلث واما العدل فيعتبر بعد وجود الكلمة غير منصرف
 في كلام العرب فان قيل ان منع الجر والتنوين لاجل ان الاسم الغير المنصرف مشابه بالفعل في
 الفريعتين فوجود ثقل سبين لا مدخل له في منع الصرف قلنا لا نسلم انه لا مدخل له في المنع لان
 للمساومة بالفعل من وجهين احدهما من حيث الفريعتين والاخر من حيث الثقل لانه كما ان الفعل ثقل
 لدلالة على الحدث والزمان والنسبة كذلك الاسم اذا اشتمل على السبين الذين فيها الثقل شابه الفعل
 قوله ويجوز عدم صفة اشارة الى ان المراد بالجواز هو الامكان الخاص قوله نظراً الى وجود السبين
 وفيه بحث وهو انه قد عرفت ان المتعبد ليس مطلق السبين بل السبين المستجمعان للشرائط
 على ما ذكره الشارح ومن الشرائط عدم وجدان العارض فيه اجيب ان استثناء الشرائط للوجوب لا يجوز
 قوله علم لطبعة اشارة الى وجه تانيث قوله لبلدين اشارة الى وجه تانيثها قوله متمر صر فيها

جواب اسئلة ثلاثة احدها عدم صحة حمل الخبر على لبته لانه متعدد والثاني انه فات المطا
 بين الراجع والمرجع لان زيب مؤنث والضمير في متمم ذكر والثالث انه لا يصح الحكم بالامتناع على
 كل واحد منها لانها موجودة غير معدومة فاجاب بقوله صرفها يعني ان فاعل متمم محذوف و
 هو الصرف وهذا اعتراض ^{فان لم يرد الامتناع} وهو انه على هذا يلزم حذف الفاعل وهو غير جائز من غير مسد
 احجب انا لا نسلم انه من غير مسد المسد لان الصرف في الاصل مضاف الى الضمير حذف والمضاف
 واقيم المضاف اليه مقامه وجعل مستترا في متمم ^{اي حذف الفاعل} ونقول عن اصل الاعتراض ليس مراد الشر من
 قوله صرفها ان الفاعل هنا محذوف بل مراده ان الضمير في متمم راجع الى صرف مقدر مضاف الى
 زيب يعني صرف زيب واخواتها متمم والقرينة على لمقدر قول المصم يجوز صرفه وانما لم يقل
 متمم من الصرف كل واحد منها كما قال وامتنع من الصرف اسود لموافقة قول المصم فمنه يجوز صرف
 قوله فان سمي به الفاء للعطف حذف العطف عليه اي هذا الفاعل يسمى به مذكرا فان سمي به مذكر
 الخ اعلم ان بابي يقتضي المفعولين فقوله به مفعوله الثاني وقوله مذكر مفعوله الاول لان المفعول
 الاول بمنزلة المبتدأ والجار والمجرور لا يصح المبتدأ قوله فشرط اي شرط التانيث مطلقا لا بشرط تانيث
 المعنوي لانه قد لا بالعلمية للمذكور والتانيث المطلق وان زال اليقين لكن يعود باعتبار الحرف الرابع
 بخلاف المعنوي فنرجع ضمير شرطه مغاير لرجع ضمير سمي به ثم اعلم ان ههنا شروط تركها المصم احل
 ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا يجب الاصل فالتوث الذي كان منقولا عن مذكرا فاسمي به مذكر
 صرف كدباب اسم امرأة فانه قبل التسمية كان مذكرا بمعنى السحاب فافاسمي به رجل صرف وكذا نحن
 فانه في الاصل المذكر وهو الشخص اي شخص جاثض لان الاصل في الصفات ان يكون المجرى من التاء
 منها صيغة المذكر وتاينها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل فيلزم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة
 وهو غير لازم لجواز تاويله وتاينها ان لا يغلب استعماله مجبها الجنس في المذكر كالقوم فانه غلب
 استعماله في الرجال اجاب زينة الخواشي ان اختصاص المصم بشرط الزيادة من بين الشروط
 الثلاثة المذكورة اعني الزيادة والتحرك والجهة لان الاختصاص بالنسبة الى سائر الشروط لكن هذا
 الجواب لا يصلح جوابا عن الترك كما لا يخفى لكن يصلح جوابا عن شبهة المحصر بان قال ان حصر المصم
 لا يصح بشرط الزيادة لان ههنا شروط اخرى احجب عن اصل الاعتراض ان قوله فان سمي به
 مذكرا بيان لحكم التانيث بعد تسمية المذكر وهو يقتضي بقاء التانيث وفي اقسام الثلاثة لم يبق
 التانيث ونقول المراد منه ما كان التاء فيه مقدرة صرح به الرضي وهو بهذا المعنى اذا سمي
 به مذكرا لا يحتاج الى شرط اخر غير ما ذكره المصم فان نحو رجال تانيثه بالتاويل لا بالتاء قوله لان
 المجرى الرابع اي الرابع في الرباعي وكذا الخامس في الخماسي وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة
 سادس التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة واما شبهة ان كانت بمعنى الجماعة فحذف
 اللام واصلا ثابتة وان كانت بمعنى وسط الحوض فحذف العين واصلا ثبوتية واما شاة فاصلا

فان لم يرد الامتناع

شهادة بالهاء ثم حذف الهاء على خلاف القياس قوله باعتبار معناه الجنس دفع وهم وهوانة مؤنث
 سماعي مطلقا سواء كان جنسا او جعل شخصا فدفع بقوله باعتبار معناه الجنس اعني الرجل الى الكعبين
 ان المقدم معينين جنس اعني الرجل الى الكعبين اعني اذا جعل العدم علما للشخص قوله منصروف
 لهواة التانيث بالكلية اما لفظا لكوننا خاليا عن علامة التانيث واما حكما فلكون حرف الرابع الذي هو
 حكم التانيث واما معنا فكونه اسما للمذكر فان قيل ينبغي ان يكون غير منصروف لوجود التانيث كما
 ان حركة الـ وسطى في حكم حرف الرابع الذي هو في حكم تالفا نبت قلنا تحرك الوسط لم يعتبر هنا
 لان اعتبارنا ثب التانيث بعيد بخلاف السابق لان المقصود منه مقابلة الخفة وهو يحصل به قوله
 غير ان يقوم جواب سؤال وهو ان التانيث زال في عتق ايض فلم لم ينصرف فاجاب بقوله من
 غير ان يقوم الى قوله اذا سمي به رجلا تزول معناه الجنس فتزول التانيث المعنوية يرد عليه انه اذا سمي
 مؤنثا ايض تزول معناه الجنس لحصول معناه الشخص في فيه فاذا زال المعنى تزول التانيث المعنوية ايضا
 فلا بد ان يشترط الزيادة ايضا على هذا التقدير احيب ان اذا جعل علما للمؤنث فزال التانيث المعنوية
 باعتبار معناه الجنس لكن تحقق فيه التانيث المعنوية باعتبار عليية للمؤنث قوله متمم صرفها واما
 لم يقل من الصرف كما قال وامتنع من الصرف اسوة لمناسبة قوله فمند يجوز صرفه قوله كما يقتضيه
 قاعدة التصغير واما ظاهر التاء في المصغر فلا يلزم اجتماع فروعيتين لان المصغر فرع المكبر وكذا التقدير الثاني
 فروع ظهور التاء قوله اي التعريف او انه يتقد يضاف اي تعريف المعرفة او المراد المعرفة من حيث
 انه معرفة ولا يخفى اولوية ما ذكره الشارح من لمرافقة سائر الاسباب في عدم تقدير المضاف ثم علم
 انه ذكر المعرفة واراد منها التعريف اما بالحقيقة بان يكون المعرفة مشتركة بين المصدر المسمى وبين
 اسم حامل موضوع لما فيه تعريف واما المجاز من قبيل ذكر المحل وارادة الحال وهو الاظهر واما لم يقل
 التعريف حتى يكون صريحا في المقصود لانه عري في اجمال العلل التسم المذكورة في البيتين بالمعرفة لضرورة
 الشرح فلم يتخير في التفصيل ليرافق التفصيل الاجمال ويمكن جعل هذا نكتة في اختيار المعرفة على
 العلمية اي قوله هو وصف التعريف اضافة الوصف الى التعريف بيانية كاضافة الناة الى المعرفة
 بيانية قوله اي كون هذا النوع جواب سؤال وهو ان الياء في قوله لا يتنقد معنى المصدرية بل
 كوننا علما وان المصدرية في قوله ان يكون ايض لا يتنقد معنى المصدرية فيكون معناه شرطها كونها علما
 فيلزم تكرار الـ كون وهو شنيع عندهم وايض لا يصح حمل علما على الضمير الذي هو اسم الـ كون
 لانه راجع الى المعرفة باعتبار التعريف وهو وصف فيلزم حمل لداة على الوصف فاجاب
 الشارح رج بوجهين الاول ان العلمية مؤولة بهذا النوع فلا تكرار في الـ كون ويصح حمل هذا النوع
 على التعريف والوجه الثاني لان سلم الياء مصدرية بل للنسبة وهما بحث بوجهين الاول انه
 لا يصح حمل هذا النوع على التعريف لانه يلزم حمل الاخص على الاعم وهذا لا يجوز بل يصح حمل المساك على
 المساك واصل الاعم على الاخص والثاني انه لم لم يقل المعرفة شرطها علمية لتلاخيها الى التاويل احيب

يعني ذكر المعرفة والاداء التعريف من قبل ذكر المحل والاداء الى الاصل

عنه وهو المعنى الذي عليه القارىء

بأن المعرفة

كونها

ليس المراد من التعريف مطلق التعريف بل المراد به التعريف الذي هو سبب منع الصرف فيكون مساويا
وعن الثاني المراد من المعرفة التعريف ولا يصح حمل العلم على التعريف لان معناه شرطها كونها علما فجلد
ما اذا ذكر ان تكون لانه على هذا لاول علمية ببد النوع فيصير الحمل اى حمله هذا النوع على التعريف فان
قيل يجوز ان يراد من العلمية علمية ما فيه التعريف كما يراد من قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية علمية
ما فيه التانيث قلنا هناك لام عوض من المضاف اليه وليس ههنا لام حتى يعوض فان قيل لم يأت
باللام ههنا حتى يكون عوضا وتكون العبارة اخصر قلنا انما لم يأت للزوم التكرار لان السابق في
التانيث لفظ العلمية باللام فلو كان ههنا ايضا باللام يلزم التكرار لفظا وهو شنيع ايضا لانه يفوت
في العبارة الذي هو طريق البلغاء فان قيل اذا كان بغير اللام فعلى هذا يلزم التكرار مع العلمية
التي ذكرت في العجبة بغير اللام حيث قال العجبة شرطها ان تكون علمية قلنا لا يلزم التكرار
لزيادة قوله في العجبة اى التغير حاصل بزيادة لفظ العجبة وان لم يحصل باللام بخلاف السابق كما قال
مولانا عبد العفو **اللام** قوله بان تكون حاصله الإشارة الى ان المناسبة بين المنسوب والمنسول اليه
الجزئية والكلية والظاهر ان يقال بان تكون حاصله فيه من جهة حصول الصفة في الموصوف ليعرف الفرق
بين التوجيهين اذ على تقدير المصدرية حصول الكل في الجزئي ولهذا قال هذا النوع وعلى تقدير النسبة
حصول الصفة في الموصوف لا يقال العلم عبارة من ذات موضوعه بالعلمية فحصول العلمية في حصول
الجزء في الكل لا حصول الصفة في الموصوف لانا نقول العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق
عليه العلم ولا شك في كونها صفة له **اجيب** عنه ليس مراد الشارح من قوله حاصله في ضمنه انه حصول
في الجزئي بل مراده ان العلم قسم من اقسام التعريف قوله فلم يبق الا تعريف العلم هنا بحث وهو انه
بقي ههنا تعريف المادى فالمناسب التعرض اليه بانه لا يصلح لسببية منع الصرف لان بعض انواعه من
البيانات وبعضها مضاف او مشبه به **اجيب** عنه هو ما خفى في تعريف اللام لان قولنا يا رجل في قوة قولنا
يا ايها الرجل قوله وانما جعل المعرفة جواب سؤال وهو انه لم يجعل العلمية سببا ابتداء مع ان فيه قبحا
كما فعله صاحب الكثاف فاجاب بقوله وانما جعله حاصله ان سببية الاسباب للفرعية وفرعية
التعريف للتكثير اظهر من فرعية العلمية للتكثير لانهم قالوا العلمية غير نكرة لانها من المعرفة وهو
نكرة فكذا العلمية غير نكرة فتقابلة التكثير بالذات للتعريف اعلم ان العلمية شرط تحقق المعرفة
لا لتأثيره لانه لا تحقق للكل الا في الجزئي بخلاف ما سواها لان العلمية شرط لتأثيره فقط فلا يرد
في كل موضع اذا كانت العلمية شرطاً فهي ايضا قائم مقام سبب اخر في المعرفة ليس كذلك ههنا
بحث وهو ان في كلام الصرح تدافع لانه ذكره في اخره وما فيه علمية مؤثرة الزم حيث جعل
العلمية مؤثراً اى سبباً وههنا جعل شرطاً **اجيب** عنه لعل ما ذكر في الاخر على اصطلاح الغير او نحو ذلك
ذكر العلمية وادامته التعريف العلم من قبيل ذكر الملزوم واداءة الامر قوله وهي كون النطق
سوال وهو ان عند العجبة من اسباب منع الصرف لا يصح لانها اوصاف والعجبة من الذات لانها كلمات

ما اذا ذكر ان تكون لانه على هذا لاول علمية ببد النوع فيصير الحمل اى حمله هذا النوع على التعريف فان قيل يجوز ان يراد من العلمية علمية ما فيه التعريف كما يراد من قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية علمية ما فيه التانيث قلنا هناك لام عوض من المضاف اليه وليس ههنا لام حتى يعوض فان قيل لم يأت باللام ههنا حتى يكون عوضا وتكون العبارة اخصر قلنا انما لم يأت للزوم التكرار لان السابق في التانيث لفظ العلمية باللام فلو كان ههنا ايضا باللام يلزم التكرار لفظا وهو شنيع ايضا لانه يفوت في العبارة الذي هو طريق البلغاء فان قيل اذا كان بغير اللام فعلى هذا يلزم التكرار مع العلمية التي ذكرت في العجبة بغير اللام حيث قال العجبة شرطها ان تكون علمية قلنا لا يلزم التكرار لزيادة قوله في العجبة اى التغير حاصل بزيادة لفظ العجبة وان لم يحصل باللام بخلاف السابق كما قال مولانا عبد العفو **اللام** قوله بان تكون حاصله الإشارة الى ان المناسبة بين المنسوب والمنسول اليه الجزئية والكلية والظاهر ان يقال بان تكون حاصله فيه من جهة حصول الصفة في الموصوف ليعرف الفرق بين التوجيهين اذ على تقدير المصدرية حصول الكل في الجزئي ولهذا قال هذا النوع وعلى تقدير النسبة حصول الصفة في الموصوف لا يقال العلم عبارة من ذات موضوعه بالعلمية فحصول العلمية في حصول الجزء في الكل لا حصول الصفة في الموصوف لانا نقول العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق عليه العلم ولا شك في كونها صفة له **اجيب** عنه ليس مراد الشارح من قوله حاصله في ضمنه انه حصول في الجزئي بل مراده ان العلم قسم من اقسام التعريف قوله فلم يبق الا تعريف العلم هنا بحث وهو انه بقي ههنا تعريف المادى فالمناسب التعرض اليه بانه لا يصلح لسببية منع الصرف لان بعض انواعه من البيانات وبعضها مضاف او مشبه به **اجيب** عنه هو ما خفى في تعريف اللام لان قولنا يا رجل في قوة قولنا يا ايها الرجل قوله وانما جعل المعرفة جواب سؤال وهو انه لم يجعل العلمية سبباً ابتداء مع ان فيه قبحاً كما فعله صاحب الكثاف فاجاب بقوله وانما جعله حاصله ان سببية الاسباب للفرعية وفرعية التعريف للتكثير اظهر من فرعية العلمية للتكثير لانهم قالوا العلمية غير نكرة لانها من المعرفة وهو نكرة فكذا العلمية غير نكرة فتقابلة التكثير بالذات للتعريف اعلم ان العلمية شرط تحقق المعرفة لا لتأثيره لانه لا تحقق للكل الا في الجزئي بخلاف ما سواها لان العلمية شرط لتأثيره فقط فلا يرد في كل موضع اذا كانت العلمية شرطاً فهي ايضا قائم مقام سبب اخر في المعرفة ليس كذلك ههنا بحث وهو ان في كلام الصرح تدافع لانه ذكره في اخره وما فيه علمية مؤثرة الزم حيث جعل العلمية مؤثراً اى سبباً وههنا جعل شرطاً **اجيب** عنه لعل ما ذكر في الاخر على اصطلاح الغير او نحو ذلك ذكر العلمية وادامته التعريف العلم من قبيل ذكر الملزوم واداءة الامر قوله وهي كون النطق سوال وهو ان عند العجبة من اسباب منع الصرف لا يصح لانها اوصاف والعجبة من الذات لانها كلمات

محسوبان من العربي قلنا في التعريف فصور تقديرهما وضعه غير العرب فقط فخر لا يرد لانهما
 وضعه العرب ايضا فصارا مشتركين قوله ولتاثيرها جواب سوال وهو اننا لانعلم ان العلمية شرط
 العجبة لان اللجام عجمة وليس نعلم فاجاب بقوله ولتاثيرها الم يعني اننا شرط لتاثيرها لا لوجودها قوله
 شرطان اشارة الى امرين احدهما جواب سوال وهو ان الشرط منحصرة في اثنين فلم ياتي باوالة الشرط
 وما قالوا ان التخصيص في الروايات يفيد المحصر فوالاكثرية لا كلية فدفع بقوله شرطان يعني ان العطف
 مقدم وهو مفيد المحصر والثاني طوية لقوله الاول والثاني وانما يحتاج اليها لئلا يتوهم ان قوله او
 الزيادة على الثلاثة عطف على قوله علمية فيكون التوريدين العلمية والزيادة وهو غير مراد قوله اي
 منسوبة جواب سوال وهو انه يلزم تكرار اللفظ كما في جواب بقولنا ان الماء للنسبة لا للمصدر
 انما يتعرض الى الجواب الاول وهو التاويل بهذا النوع لانه غير مستقيم لان العلمية نوع المعرفة
 وليس نوع العجبة بل اعم منها لان العلمية يوجد في العرب ايضا قوله في العجبة متعلق بالعلمية
 قوله في اللفظ جواب سوال وهو انه لا يصح ظرفية العجبة للعلمية لان الظرف على قسمين حقيقة
 وهو الزمان والمكان واعتباري وهو ظرفية الصفات مخزني في العلم والكرم والعجبة ليست بواجب
 منها فاجاب بقوله في اللفظ ولا شك ان اللفظ من الصفات قوله بان تكون متحققة اشارة الى
 لمناسبة بين المنسوب المنسوب اليه قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو انك قلت شرطان
 تكون علما في العجبة فهذا منقوض بقا لوان لانه غير منصروف مع انه ليس علما في العجم بل اسم جنس مع
 جيد فدفع بقوله حقيقة اه قوله احد ووات اي احد تليزات قراء سبعة كنافع اسم قاري وعيسى
 اسم تلميذه فقالون اسم عيسى قوله فضعف فيه وتايلنا الضمير في قوله فيها وتذكيره في قوله فيه
 مع اتحاد المرجع بملاحظة الكلمة واللفظ قوله مثل تصرفاتكم في كلامهم كادخال اللهم والاضافة ثم اذالم
 يتصرف فيه بما لم يتصرف فيه بالتون والكسر قوله فعلى هذا اي على اشتراط العلمية لما ذكره الم
 تقريع الشرط الثاني ولم يذكر تقريع الشرط الاول فقد ذكر الشارح رحمه تقريعه فقال فعلى هذا قوله
 بمثل اللجام لا يمتنع صرفه لانه تغريفه لان اللجام في الاصل لكلام ثم الكاف ابدال بالجيم كركان اللجام
 قوله في العجبة لا حقيقة كما هو الظاهر لاحكاما لان العرب لم يجعله علما وعلى تقدير علم الجنس وحيد
 منهم فيه قوله على ثلاثة احرف دفع وهم وهوان المراد بالزيادة الزيادة على ثلثة حركات فاعلى
 هذا يبين ان يكون شتر منصرفا لعدم زيادة حركاته على ثلث فدفع بقوله على ثلثة احرف قوله
 لئلا يعارض الخفة فان قيل الا نسلم بان اللغة متحقق وانما يتحقق لو لم يكن عجميا لان لسان كل قوم
 ثقيل على غيرهم كما ذكرتم في ما وجور قلنا لا شك في حصول الخفة ما في ثلاث ساكن الوسط مطلقا
 لكن اذا كان عجميا يعتبر ثقل عجمة مفاد الخفة اذا كان العجبة فيه لا مر الخروا ما اذا كانت العجمة فيه سببا
 فلا يعتبر لانها سبب ضعف لا يصلح لامرين معا قوله احد السببين انما قال احد السببين لان معار
 الشئ الواحد مع امرين غير قوله هذا تغريف بالنظر لما كان السابق شرطين فوفهم الابهام وتعين ما هو

المراد قال هذا لتفريع الخ ثم ريد عليه ان الشرط الثاني غير موجود في نوح فكيف يكون متفردا على الشرط الثاني فاجاب بقوله فانصرف اه قوله وهذا اختيار المصنف وذهب الزمخشري الى ان نوح كمنه قوله لانما معنى اى لعلامة له في اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما التانيث المعنوي ^{التي هي جارية على ما سبقت} الخ اشارة الى فرق قياس زمخشري او جواب سوال وهو ان التانيث المعنوي ايف لم يكن له علامة في اللفظ فاما الفرق بين نوح وهندان في هذين يجوز منع الصرف دون نوح قوله في بعض التصرفات كالتصغير قوله لتقوية سبين اسمي احد السبين فلا يرد ان تقوية العجمة للتانيث فقط لا للعلمية قوله وهو اسم حصن الخ وانما لم يفسر سبدة لان غير منعه باعتبار العلمية والعجمة لا بالتانيث كما ذهب اليه البعض ففسره ببدة قوله صرفها جواب سوالين احدهما ان الحكم بامتناعها غير صحيح لانها موجودة ان والثاني انه قات المطابقة لا المرجع شيان والراجع مفرد فدفع بقوله صرفها قوله لوجود الشرط الثاني واما نوح فهو بناء على انتفاء الشرط الثاني اعلم ان الشرط الاول صار كانه داخل في الشرط الثاني لا يبقى بدونه العجمة لان العجمة لا يتصرفون في الاعلام بخلاف ما اذا لم يكن علما لانهم يتصرفون فيه بل يصير كانه عربي بخلاف الشرط الثاني اذ بدونه يقع العجمة ولكن لا يكون سببا ووجود الشرط لا يكون ملافا في نفسه بل هو المشروط فوجود الشرط الثاني كناية عن وجوده مع الشرط فالمنع في الحقيقة متفرد على الشرطين فلا يرد ان منع الصرف فيها كما هو بناء على وجود الشرط الثاني كك بناء على وجود الشرط الاول قوله وانما خص التفريع جواب سوال وهو ان الماتى بتفريعين احدهما فخص بالشرط الثاني وهو نوح والثاني مشترك وهو شتر و ابراهيم ولم يأت بتفريع فخص بالشرط الاول وان يقال الجام منصرف حاصل الجواب ان عرضه التيه على ما هو الحق عند المصنف يعني ان فيه خلافا بخلاف الجام لانه لا خلاف فيه قوله من انصرف نوح الاول ان يقال عدم انصرف نوح شتر ايف فان في عدم انصرفه ايف خلافا واختارا عند المصنف انه غير منصرف اجيب عنه ان الخلاف في نوح مع الزمخشري وهو معتد عند المصنف لان كتابه ماخذ كتابه بخلاف شتر لان الخلاف فيه مع غيره وهو غير معتد به فلذا لم يلتفت اليه قوله واعلم ان اسماء الانبياء الخ اشارة الى قاعدة مشهورة مذكورة في الكتب الخ ولكنها منقوضة بثبوت وعزها فانها منصرفان كما يدل عليه المنصوص اجيب عنهما ان المراد من هذه الستة اوزانها ولا شك ان غير بوزن شعيب وشيث بوزن قوله قرنه معه حيث قال محمد وصالح وشعيب نوح وهود ووط ففوت هود ابن نوح لا لشعيب فلو كان هود عربيا لقدمه على نوح وجعله مقارنا لشعيب اجيب انما قال الشارح رح ان هود عربي اى في رواية غير مشهورة قوله ومن كان قبل ذلك فان قيل ان اسماعيل ايفم عربي فكيف يصح هذا القول قلنا ان قوله ذلك اشارة الى اسماعيل لا الى ولد له فقط و ايفان في اسماعيل اختلاف فعند البعض عربي وعند البعض لا والسوفى ذلك ان اسماعيل

اتيت له حور من الجنة تزوج معها في الدنيا والحال ان لسان اهل الجنة عربي فاولادها ايضا تعلمون
العربية واما اسمعيل فقد قيل انه ايضا تعلم منها العربي فكان عربيا وقد قيل لا فليكن عربيا قوله
فيما يذكر من احوالهم في التواريخ قوله الجمع اي جمية الجمع لان اسباب منع الصرف من الاوصاف
قوله وهو سبب قائم وهذا القول وان كان مذكورا سابقا بقوله وما يقوم مقامها الجمع لكن
فان تدفع وهم وهوان يتوهم المراد بالجمع هنا غير ما هو مذكور سابقا فلهذا مخالفة بين التفسير
والاجمال فدفع بما حاصله ان هذا الجمع بعينه ما هو المذكور سابقا قوله اي شرط قيامه ^{عليه} يرد
انه يلزم الاضمار قبل الذكر لان القيام غير مذكور فكيف يرجع القهيري في شرطه اليه اجيب عنه
يجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي الجمع الذي يقوم مقام السبيين وهما بحث وهوانه
ينبغي ان يقال شرط تأثيره في منع الصرف ليوافق الاغوات ولان مذكوره يوم ليس بشرط في
اصل التاثير بل في قيامه مقام السبيين فتوهم انه يؤثر بدون هذا الشرط اجيب عنه انما خاف
المص عما سبق لانه لو قال شرط تأثيره توهم انه شرط التاثير ناقص وهو تاثير احد السبيين
كما فيما سبق فلذا قال قيامه مقام السبيين ليعلم انه شرط لتاثير كلا ^{الف} ولقول في ارجاء الضمير
الى القيام دون التاثير اشارة الى المطابقة مع قوله وما يقوم مقامها الجمع الخ قوله صيغة منتهى
الجموع مصدر ميمي على صيغة اسم المفعول من المزيد قوله اولها مفتوحا فان قيل كما
ان اولها ما يكون مفتوحا كذلك تانيه يكون مفتوحا فلم يتغير الى قبلنا ان فتح الثاني يعلم
من قوله وثالثهما الف لان الالف يقتضي فتح ما قبلها فان قيل اجماع غير مالم يدخل فيه كما
صحار لان فيها بعد الالف ايضا حرفين مع انه لا يسمى بصيغة منتهى الجموع اجيب
عن كالات بان المراد من الجمع صيغة جمع التكسير وكالات جمع سالم وعن الصحاري انه لا بد
بدخوله لانه لا يلزم بدخوله الا منع الصرف وهو غير منصرف لالف
الثانيث وايضا المراد ان يكون بعد الالف حرفان اولهما مكسور وليس في مادة النقص الكسر قوله
او ثلثة اوسطها ساكن فالنقل على هذا الضمير قوله بغيرها لان كل ما كان العلم فيه نحو حرفان
بعلافة ثلثة احرف اوسطها متحرك فخرج بقيد صيغة منتهى الجموع قلنا هذا الضمير بما علم ضمنا مع
ان المبتدى لا يهتدى اليه بمجرد تعريف صيغة منتهى الجموع قوله وهي الصيغة التي لا تجمع الخ التبر
الاول للفظ الجمع والثاني لمعناه فلا يراد به يلزم كون الشيء الواحد محددا واحدين وذابا لثمة
يرد عليه انه ينقض التعريف بخورجال لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى مع انه لا يطلق عليه صيغة
منتهى الجموع اجيب عن المراد وجه التسمية ولا يشترط الاطراف فيها ونقول ان لم يجمع رجالا نحو
مرة اخرى لكن جمع مرة اخرى ما كان على وزنه كخارجي جمع على جمع وكتاب على كتب قوله لانها جمعت
الخ وهو تعليل للعلية الاستفادة من قوله ولهذا لم يرد عليه انا الان لم ان هذه الصيغة جمعت
موتين بل جمعت مرة واحدة كما ترى اجاب صاحب الغفور معناه انها صيغة جمع جمع ولا شك

لا شك

يجوز دفع ذلك الحورم طه اي ما ذكره في ذلك لان آه ۱۲

انما كذلك ^{أي يمتنع} فإن قيل ان الجمعية مرتين لا يخلو ما من المفرد ومن الجمع فان كان الأول فهو غير مسلم لان الجمع من الجمع لا من المفرد وان كان من الثاني فهو ايضا غير مسلم لان الجمع من المفرد قلنا ان جميعها مرتين من المفرد لكن لا بداته بل بواسطة الجمع قوله فاما جمع السلامة اشارة الى الاخرين احدهما بيان فائدة قوله لا تجمع التفسير الى والثاني جواب سوال وهو انه لا يجر سمية هذه الصيغة بمنتهى الجوع لانه يقتضى انتهاء الجمعية فيها وليس فيها انتهاء الجمعية لانها تجمع جمع السلامة كما يجمع ايا من على يامين وصواب على صوابات فأجاب كما حاصله ان جمع السلامة لا يمنع فيها لانه لا يغير الصيغة فتكون مصونة بما لها فلا يقع الفتور في جمعية بخلاف جمع الكسرة لانه مغير للصيغة قوله كما يجمع ايا من الاولى ان يقال كما جمع بصيغة المافى لكن في العرف يعبر عما كان عادى الوقوع بصيغة المضارع قوله جمع ايا من جمع يمين قوله عن قول التغير فان قيل ان الصيانة عن التغير لا يستدعي ذلك فانما يحصل بالعلمية ايضا فلم يشترط ذلك كافي الاخرات لهذا الغرض قلنا المراد صيانة مع حفظ معنى الجمعية ليظهر قيامه مقام السبيل قوله بغيرها الباء للملازمة لعدم استقامة معنى الاخرى للباء ههنا والغير بمعنى التفرقة ليس المقصود التلبس بغيرها بل لانه لا يلائم لانه رائد على غرضهم والمعنى بغيرها بل لا يلائم اذ ليس المقصود التلبس بعدم الهاء لانه ايضا رائد على غرضهم لان المقصود نفي الهاء كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بما لانه كنت بما يغاير المال قوله منقلبة جواب سوال وهو ان هذه القاعدة لا تكون جامعة ولا مانعة اما عدم الجمعية فلا يخرجه منة فواردة لانها بالهاء مع انها غير منصرفة واما عدم الجمعية فلا يخرجه فواردة لانها بغيرها مع انها منصرفة فأجاب بقوله منقلبة الى فالجواب الاول الطريق الحقيقة والثاني بطريق المجاز قوله جمع فارحة وانما كان جمع فارحة لا فاره لان اسم فاعل مذكر لا يجمع على فواعل في الصراح فاره مرزيرك قوله على نون المفردة فان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها قلنا انها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغير الوزن كما في وزن الفعل وهذا شرط فيما يشاكلونه غير قابل للتاء قوله بمعية الكراهة اشارة الى انها من المفردة قوله ولا حاجة الى اخرج نحو مداني جواب سوال وهو انه ينبغي ان يقال بغيرها ولا بياء نسبة ليجوز نحو مداني اسم بل فانه منصروف مع تحقق صيغة منتهى الجوع فاجاب بقوله ولا حاجة الى اخرج نحو مداني الخ اي كل اسم هو جمع ثم صار علميا ثم انقلبا بياء نسبة لان ياء النسبة انما دخلت على الجمع اذا صار علما لا يقال ان مداني اي صيغة منتهى الجوع لان ما بعد الفة ثلثة احرف وههنا اربعة احرف لان ياء النسبة مشددة ولا جمع لانه جعل علما فلا يكون محل الوهم اصلا فلم تعرض الشارح اليه لانا نقول المراد مداني في مداني وهو بوزن صيغة منتهى الجوع لا يقال هو في الاصل جمع وان صار علما بالبدلة والجمع الاصل ايضا معتبر كما قال الشارح جواب حضا جروا ايضا قوله لا في الحال ولا في المال وايضا اذا كان مداني في مداني مفردا

عنه فانه مغفول لان معناه بالقدسية يخرج عن كونه شرا فشراد هو ما عني اللفظ المخرجه بها سه ببلدة معينة

لأنه علم الجنس ومعاملة معاملة علم شخص كما مر قوله بعد التنكير منصرف مع انه غير منصرف لانه
 بعد التنكير عاد اليه الجمعية الاصلية فلم ان الموثر فيه الجمعية دون العلمية قوله والتانيث
 اي تانيث حضاجر قوله لانه علم لجنس الضبع لا لنفس الضبع حاصلة ان الجواب بالنعم لايقا
 انه على هذا يلزم المخالفة من قول الماتن لانه قال علما للضبع قلنا معناه علم لشيء شامل للضبع فلا
 مخالفة قوله اذ لا يتصور العروض في الجمعية اصلا اي لا بالتوكيد لا بد منه قوله وسراويل المراد منه لفظه
 فيكون علما لسراويل الذي وقع في التركيب ^{فك} يرد انه يلزم تنكير المبتداء قوله تقديره اشارة الى انه ليس المراد
 ان سوال سراويل وارد على جواب حضاجر وارد على قاعدة الجمع قوله قد اختلفوا في صرفه خبر لقوله
 وسراويل والغرض فيه الاتيان على طريق الفصحاء فقوله قد اختلفوا في جواب بطريق الاجمال وقوله
 فهو اذ لم يصرف جواب بطريق التفصيل قوله فالقول ان هذا الجواب نايتم بقوله واذا لم يصرف
 فقد قيل الخ وذكر قوله وهو الاكثر بلا فائدة لاحاجة اليه قلنا انه ذكره لدفع الوهم وهو انه سراويل
 وان لم يكن جمعا ولا كن ينبغي ان يكون منه صرف نادرا والقواعد لا تنتقض بالنادر فلا حاجة الى الجواب
 عن ذلك الاعتراض فقال المصنف وهو الاكثر في احتاج الى الجواب قوله في موارد الاستعمال ويجوز ان يرد
 بقوله وهو الاكثر ان عدم الضراف سراويل مذهب اكثر بل هذا الحمل اولى من حمل الشارح لان ما
 ادعاه الشارح موقوف على الاطلاع بجميع موارد استعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير منصرف
 اكثر من استعماله منصرفا وذا متعذر بل متعذر لكن هذا الحمل ايضا موقوف على ثبوت اختلاف النحاة
 في صرفه وعدمه وذا غير معلوم لكن لا نسلم انه غير معلوم بل يعلم من قول الشارح بانه قد اختلف في
 صرفه ومنه صرفه اجيب ان قوله قد اختلف محمول على الحكاية عن الغير لا انه من الشارح نفسه
 قوله فيرد به الاشكال جواب سوال وهو ان الجزء هنا لا يترتب على الشرط لان قوله فقد قيل انما
 وقع للدفع ولا يكون الدفع اللاحق وورد الاشكال على عدم الاضراف فاجاب بقوله فيرداه يعني ان
 في جانب الشرط حذف عبارة تخوفا فيترتب الجزء عليه قوله في التقضي عنه مصدر من باب التفعّل
 اصله تقضي بالضم ثم كسر الصاد لمناسبة الياء قوله انه اسم اعجمي هذا مقولة قيل فلذا التي بالجملة
 قوله اي على ما يوازنه الضمير المستتر جمع الى سراويل والبارز الى كلمة ما ولما كان قوله موازن مشتركا
 بين فم اليم على صيغة الجمع للميزان وبين ضمها على صيغة اسم الفاعل من باب المفاعلة فلزم ان
 وتعين ما هو المراد قال على ما يوازنه اي على صيغة اسم الفاعل قوله من حيث الوزن اي بعلّة الوزن
 اي السراويل لما كان موافقا لها في الوزن كانه اخذ معنى الجمعية حكما فلا يرد ان الحمل على
 الموازن لا يعين الا الموافقة في الصيغة وقد مر ان الصيغة ليست من الاسباب بل من الشروط وقوله
 فبناء اشارة الى ان الرد على بعض الشارحين من ان هذا الجواب ليتلزم ان يكون على منه الصرف
 عشرة فان الحمل على الموازن نرائد على النسبة المذكورة فان قيل هذا الجواب لتعيم الجمعية من
 الحقيقي والحكمي فيكون جوابا عن سوال حضاجر ايضا لان وزنه ايضا من اوزان

الجموع العربية فلو قاله للمصر هذا الجواب عنهما لا حاجة الى ذكره ثانياً اجيب ان تميم الجمع من الحالى والآلى
 يكون بطريق الاصل بخلاف التميم من الحقيقة والحكمى فانه خلاف الاصل فلا يعسا اليه عند وجود جواب
 اخر او نقول التميم من الحقيقة والحكمى لاجل الحمل على موازنه وذلك الحمل فى لفظ العجمي دون العربى
 لان لفظ العجمي بين الالفاظ العربى غريب فينبغي ان يكون الغريب تابعاً للتلطظ قوله ليس بجمعة حقيقة
 بل فرضاً فلا يتشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يحى فى الاجناس فلا يقال لرجل رجلان لانه
 يلزم حمل الجمع على الواحد بل جاء ذلك فى الاعلام كدائن فى مدنية معينة لان فى العلم وضع جديداً
 اذا امتنع اطلاق الجمع على الواحد فى الجمع الحقيقة دون الفرضى قوله وفرضاً انما ضرب به لان التقدير قد
 يحى بغير القدرة ^{الضم} ولهمنا اعتراض مشهور وهو انه لا بد ان يحمل عند المنصرف على المنصرف لان ^{الضم} اصل
 فى الاسم لا الضراف يعنى لو كان منع صرف سراويل لاجل الحمل المذكور يلزم حمل اصل على الفزع
 وهو غير جائز وتقرير الجواب ان لفظ الجمع غريب بين العرب فينبغي ان يكون الغريب تابعاً لاجادون
 العكس قوله فكانه سمي كل قطعة الخ قيل هذا الكلام يشعر بان سراويله ايضا لفظ مفرد فى معنى
 للقطعة من الثوب كما ان جمعة على سراويل مفروض لكن يعنى من القاموس ^{من} ان سراويله فى لغة العرب
 بمعنى ياره ازجله اجيب بان المراد مما قاله فى القاموس قطعة الجبة واما فى قطعة السراويل فليس بحقيقة
 بل مفروض قوله واذا صرف فيه ان كلمة اذا تدل على ان صرف سراويل كثير الوجود لانه تدل على
 شرط كائن الوجود كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الآية وليس الامر كذلك فينبغي ان يقال كلمة
 ان فى موضع اذا لا تدل على القلة كقوله تعالى ان كنتم جنبا فاني اذن لكم اجيب ان كلمة اذا تدل على
 الكثرة اذ لم يكن فى مقابلة التصريح بالكثرة ولهمنا وجد التصريح به حيث قل وهو اكثر ومن قال فى الجواب
 ان كلمة اذا يعنى ان فليس بشئ لانه ذكر فى الجواب ما ذكره المعترض فى الاعتراض وهو قبح قوله
 بالنقض به اشارة الى ان المراد ليس نفى جنس الاشكال لانه يريد اذا كان مفرداً منصرفاً فيكون مصابيح
 التميم على موازنه فيلزم الفتور فى جمعها فم المشار ويكن الجواب عن الاشكال بان سراويل لينة
 وندهاته لا يصلح ان يعتد به ويقاس عليه غيره قوله اى كل جمعة جواب سؤال وهو ان التشبيه بقا
 ليس الا لئلا يحار لاجل ان المضاف اليه خارج من الحكم فلا يقال حال جوارف فم بقوله اى كل جمعة
 الخ وهذا التعريف صادق على جوارف ايضا قوله يائيا كان او داويا انما قدم اليائى على الواوى لان جم
 الواوى الى الياء ههنا لان الواوى اذا وقع فى الموضع الرابع او فوقه يجعل ياء قوله كالجوارى مثال اليائى
 والداوى مثال الواوى قوله اى حالة الرفع جواب سؤال هو ان نصب رفاعاً ونصباً لا يجزى ما بنا
 على الياء او الظروف فعلى الاول يلزم الحالى من البتة وايضا لا يصح الحمل على الثانى ان الظروف لا يكون
 الا زماناً او مكاناً فاجاب بقوله اى حالة اه يعنى انه على الظروف لكن مجزى المضاف وانما لم يذهب
 الى الحال على مذهب ابن مالك وجعل الرفع بمعنى المرفوع لان فيه لجوء على خلاف الاصل جزم
 عنه اى الى جعل كل واحد منها منفرداً كما ترى ثم ان العامل فى الظروف للماثلة م على الحال كما ذهب اليه لك من نفي مذهب الرفع
 منه لان ما ناهى عن كانه وقوله غير السبب لانه منها

المفہم من الکاف فی قوله کقاض فان الظروف لتوسعهم فی الظروف يتقدم على العامل المعنوي قوله ای حکم حکم قاض جواب سوال وهو ان جوارجهم فکیف يكون کالقاض المفرد فاجاب بقوله ای حکم ثم یرد علیه کیف يكون حکم حکم قاض مع انه حکم الاضرار وحکم جوارج مختلف فيه فاجاب بقوله بحسب الصورة ثم یرد علیه کیف يكون متحداً فی الصورة مع ان وزن جوار فعال ووزن قاض فاع فاجاب بقوله فی حذف الیاء لا يقال ان هذا الحكم وانما فی نفسه صحیحاً لکن لا یناسب بیاء بن المنصرف بل الاولی ان ینبیین انه فی حال الرفع والجو منصرف او غیر منصرف اجیب انما لم یتعرض الیه توفیقاً بین المذهبین قوله واما فی حالة النصب اشارة الى بیان فائدة القید لا یقال ان جوار فی حال النصب ایضاً کقاض لان الیاء فی قاض مفتوحة فی حالة النصب الا ان یقال ان الیاء فی قاض بالتثنية وفي جوار بلا تنوين فلا ینکان علی لسن واحد فی حالة النصب قوله فلا امشکال ای لا خلاف فيه قوله فذهب بعضهم وهو الزجاجة وسبویه فی رواية علی ما فی الباب شر قوله تنوين الصرف ای تنوين التثنية قوله لان الاعلال الخ والیضا ان الاعلال سببه محسوس وهو الثقل فیکون اقوی ومنع الصرف سببه امر معنوی فیکون اضعف فان قيل ان اراد ان الاعلال المطلق مقدم علیه فهو غیر مسلم لان بعض الاعلال مبنية علی منع الصرف لا نه انما یتعین الضمة والكسرة فی الاخر بعد دخول العوامل کما فی جوار وان اراد ان بعض الاعلال مقدم فهو مسلم لکن لا ینفک قلنا مرادنا ان الاعلال المطلق مقدم لان ما یتعلق بالجواهر کالحركات والسکنات والاعلال والادغام وغیر ذلک ثبت من الواضح حال الوضع قبل الاستعمال فبالضرورة يكون مقدماً علی ما یعرض للتکلم بعد الوضع فان قيل ان الصرف ایضاً من احوال الكلمة بعد تمامها فینبغ ان لا یؤخر عنه الاعلال ایضاً قلنا الاسم لا ینحذف من الصرف وعدمه فالاسم اذا لم یکن غیر منصرف قبل الاعلال لا محالة يكون منصرفاً لان الاضرار اصل اول نقول ان ملاحظة الصرف مقدم علی الاعلال لان الاصل فی الاسم الصرف فلذا انا اخر عنه الاعلال قوله فاصل جوار الخ اشارة الى بیان تقدیم الاعلال علی منع الصرف قوله ثم استقطت اشارة الى بیان نفس الاعلال قوله فصا جوار علی وزن سلام وکلام یعنی يكون علی وزن المفردات فتفزع علیه قوله فلم یبق قوله فهو بعد الاعلال اه هذا من تقية الدلیل فلا یرد الحاجة الیه بعد قوله الى ان الاسم منصرف قوله كذلك هذه لیس فی اکثر النسخ وما وقع فی البعض فالكاف فیه اشارة فیکون معناه ذلك ای الصرف أو التکید للکاف الاول قوله وذهب بعضهم وثرة الخلاف لا تظهر فی اللفظ بل فی الوجه فقط اذ فی الیهین بان حلف لا یتکلم بکلمة غیر المنصرف فتکلم بجوار فعند الاولین لا یجئ وعند هذا البعض یجئ قوله انه بعد الاعلال غیر منصرف واما قبل الاعلال فمنصرف لان الاعلال مقدم علی منع الصرف عند هذا البعض فی قوله لا یحذف من هذا الحذف ینزله للقدح حال المقام ان المقدح لیس ساقطاً عن اللفظ وبقی فی الیهین المحذوف ساقطاً عن اللفظ علی نوزین حد ما یكون عنهما علی الهمزة حتى یتأنيبا نحو یرودم والثانی ما یكون ساقطاً منها اذا وجد الاعلال واذا زال الاعلال عاد الى ضم

اللفظ من هذا اللفظ

كما كان نحو قاض وداع فلا يكون نسياناً فالنوم الثاني من المحذوف كالمقدح فاللام في قوله لا من المحذوف
 للمهد والمقدح كالمفوف قوله وعوض عن الياء كما هو المشهور عن سيبويه والتحليل قوله او عن الحركة
 وهو الانسب بالقياس لان اذا كان حذف الياء لمجل التنوين كان منافيًا للياء والعوض عن الشيء يجب
 ان يكون مناسبًا له قوله وعلى هذا القياس حاله الجواز لا يقال البيان الذي ذكره هذا البعض لا اختصاص له
 بحالة الرفع فكيف يقاس عليه حالة الجر **اجيب** انه لما ذكر الصورة في حالة الرفع على الذنب الاول
 علم ان من هذا البعض ايضا مصروف في المادة المذكورة فقال وعلى هذا القياس حالة الجر او نقول للشايب
 بهذا قوله بالضم فلا يريد شي لكن كلمة هذا من الاسماء الاشارة القرينة الاله قد يستعمل بمعنى ذلك
 مجازا قوله فانه **ح** اي حين تقديم منع الصرف قوله واما في حالة الرفع لم اشارة الى فائدة العيد
 وعلى هذه اللغة اشارة الى الاجمال بعد التفصيل وهذا اوقع في الذهن كما ان التفصيل بعد الاجمال
 اوقع في الذهن كقوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى ثلثة في الحجر وسبعة اذ رجعت قوله
 وهو صيرورة لما كان التركيب يطلق على معان كثيرة فلقد فهم الابهام وتعين ما هو المراد قال وهو
 صيرورة لم فان قيل فلهذا الحاجة الى اشتراطه بالعلمية لان للركب الذي جعل كلمة واحدة
 لا يكون الاعلماء قلنا المحصر ممنوع لجواز ان ينتقل اولا الى المعنى المجنسى او ينتقل اولا الى المعنى العلم
 ثم ينتقل الى المعنى المجنسى ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحقيقه وثبوت اشتراطه فلا يقتضيه وجود
 فردا خروسي العلمية فنقول الماتن شرط العلمية لبيان ان وجوده لا يكون الا بها وقوله لا اشتراطه
 ليس العلمية تقتيد له حتى يقتضى وجوده بدونها قوله من غير حرفية جزء **جواب** سؤالي وهو انه
 ينتقض بالفتح وبصري علمين فلجواب بقوله من غير حرفية جزء لان الحرف ضعيف فلا يؤثر بالتركيب
 ثم العبادة محمولة على القلب تقديره من غير حرفية حروف والا فلا معنى للعبادة لا يقال اعتبار هذا
 القيد فيما اراد بالتركيب من غير اعتبار في الاضافة والاسناد في المفهوم **حكم** **اجيب** انما ينبغي
 التاخر هذين التركيبين التبعاء بنفي للمصريح حيث قال وان لا يكون بالاسناد ولا اضافة ونقول
 الحرف لما كان شليا الاتصال بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها في اللفظ حتى اعرب المجموع باعراب جزء الواحد فلذا
 انخرج من التركيب الذي عد من اسباب منع الصرف بخلاف الاضافة والاسناد فان لهما اثر في اللفظ
 من البناء واخراج المضاف الى الصرف فخرج من جنس التركيب الذي كلامنا فيه لمناسبة اياه في
 التأثير ثم انخرج بالاشتراط لا يقال ان التركيب من الفعلين ايضا لا اثر له في اللفظ فلم يخرج به
اجيب لما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يخرج الى نفيه قوله ليا من من الزوال لا يقال ان حذف
 العلم جائز فكيف يامن العلم بالعلمية من الزوال فلجواب صاحب الغفور ان المراد من الزوال
 الانحلال والتفريق ولا شك ان بالعلمية يامن التركيب التفريق قوله قوة برهانية ان القوة تستعمل في
 الحيوانات لا في الاسماء فاجاب صاحب الغفور المراد من القوة الزوم اي يكون التركيب زائدا وقوله وان لا
 يكون باضافة ولا اسناد واما التركيب التوسيفي فداخل في الاسناد لان الاخبار قبل العلم اخبارا وبعدها

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

اجتماعهما في نان لحد في اسم واحد فاجاب **حبنا الغفور بقوله** الواو بمعنى مع ايضا يجوز لك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كان الخ لان الخبر اذا وقع بعد المعطوف فقد اجر العطف ثابت **لا محالة قوله** المعدودتان جواب سوالين احدهما ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف ^{نص} لانهما من الاوصاف وهما من الذوات والثاني انه منقوض بحسبنا علم رجل من اصحاب النبي عليه السلام لان فيه وجد الالف والنون مع انه منصروف فاجاب بقوله المعدودتان ولا شك انه ذكر معه سابقا قبل مزيدتان والزيادة من الاوصاف وكذا اخرج نحو حسان لانه اي لونه عين زائدة لانه من الحسن فيكون على وزن فعال **قوله** تميان مزيدتين الاولى ان يقال ويوصفان بمزيدتين لان اطلاق المزيدتين عليهما بطريق التوضيف لا بطريق التسمية اجيب ان ذكر التسمية واراد منه التوضيف من قبيل ذكر الملزوم والارادة اللازم قوله لانهما من الحروف الزوائد اما لاجل انها زائدتان على ثلاثة احرف اصلية مثل سكران او المراد انهما من الحروف الزوائد اعني هويت السماء قوله دخل ثاء التانيث عليهما في المرجع ثلثة احتمالات الاول ان يرجع الى المعنى التانيث والثاني ان يرجع الى الالف والنون والثالث ان يرجع الى المشبه وبه وعلى التقادير كلها المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذا الوصف قوله اما كونهما مزيدتين كما هو من ذهب الكوفي وقوله ولما المشابهتهما الخ كما هو من ذهب البصري قوله والراجح هو القول الثاني لا يقال هذا مخالف لما سبق من ان الالف والنون للمزيد فارجع لزيدنا عليه فانه يقتضي رجحان القول الاول لانا نقول لعل هذا بسبب انه من ذهب البصري لانه المختار وايضا ان اشتراط انتفاء فعلانية وجود فعله انما يظهر على القول الثاني دون الاول وايضا ان الاول يتحقق في ندانة ايضا مع انه منصروف قوله يعني به ما يقابل الصفة **جواب سؤال** وهو انه يلزم التناقض في كلام المصنف لانه قال ان كانتا في اسم فشرطه العلمية او كان في ... فاشترط فعلانية لان الصفة ليس الاسما ايضا اجاب بقوله يعني اعلم ان الاسم يطلق على ثلثة معان الاول ما يقابل الفعل والحرف والثاني يطلق على العلم والثالث ما يقابل الصفة والاولان غير مراد فهنا اما الاول فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير صحيح لان سكران غير منصروف مع انه اسم وليس بعلم ولا يجوز ايضا مقابلة مع قوله او كانتا في صفة واما الثاني فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير مفيد لا يقال كون مراد المصنف بالاسم ما يقابل الصفة ظاهر لوقوعه في مقابلهما فلا حاجة الى اثباته بقوله فان الاسم المقابل الخ وايضا ان قوله فالمراد بالاسم المذكر هو هنا هو هذا المعنى تكرارا لا حاجة اليه لانا نقول ان وقوعه في مقابلهما قرينة على تلك الارادة ومراد الشارح بيان علة مصححة لتلك الارادة يعني ان قوله فان الاسم المقابل علة مصححة لارادة هذا المعنى لا علة لها لان ارادته واجبة لا احتياج لها الى الدليل لان للمصنف مقابلة للصفة ومعنى قوله فالمراد بالاسم له اي المراد في كلام النحاة هو هذا المعنى فلو تكرار قوله لو حظ معها صفة هذا القول يدل على ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره في الوصف يدل

لما اشكره الى جواب الاعتراض الثاني ٢٢ على ضار تقدير كلامه ان كانتا في اسم فشرطه العلمية او كان في ... فاشترط فعلانية لان الصفة ليس الاسما ايضا اجاب بقوله يعني اعلم ان الاسم يطلق على ثلثة معان الاول ما يقابل الفعل والحرف والثاني يطلق على العلم والثالث ما يقابل الصفة والاولان غير مراد فهنا اما الاول فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير صحيح لان سكران غير منصروف مع انه اسم وليس بعلم ولا يجوز ايضا مقابلة مع قوله او كانتا في صفة واما الثاني فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير مفيد لا يقال كون مراد المصنف بالاسم ما يقابل الصفة ظاهر لوقوعه في مقابلهما فلا حاجة الى اثباته بقوله فان الاسم المقابل الخ وايضا ان قوله فالمراد بالاسم المذكر هو هنا هو هذا المعنى تكرارا لا حاجة اليه لانا نقول ان وقوعه في مقابلهما قرينة على تلك الارادة ومراد الشارح بيان علة مصححة لتلك الارادة يعني ان قوله فان الاسم المقابل علة مصححة لارادة هذا المعنى لا علة لها لان ارادته واجبة لا احتياج لها الى الدليل لان للمصنف مقابلة للصفة ومعنى قوله فالمراد بالاسم له اي المراد في كلام النحاة هو هذا المعنى فلو تكرار قوله لو حظ معها صفة هذا القول يدل على ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره في الوصف يدل

على العكس وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة ^{منها} الخ وهذا ليس الاتداف في كلام الشارح
قلنا قد يراد بكلمة مع مجرى المصاحبة صرح به السيد شريف في حواشي شرح الفتاح وهو المراد
ههنا اذ ليس مراد الشارح هنا تعريف الصفة بل ما يمتاز به الاسم عن الصفة فيكونه مجرى المصاحبة
بخلاف المذكور في الوصف فانه للتعريف قوله وافراد الضمير لا يقال ما وجه ايراد ضمير التثنية
في قوله وان كانتا وافراده في قوله فشرطه ولم يجعلها موافقا ولم يختار العكس لانا نقول الاول والنون
باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودها اورد التثنية وقال وان كانا
وباعتبار السببية اورد ضمير المفرد فقال فشرطه العلمية وانما لم يعكس لان المذكور سابقا لفظ
كان وهو من الكون اي الوجود وهو متعدد باعتبار الوجود لانه يرد عليه فعلى هذا لا يصح قول الشارح
اي شرط الاول والنون في منعها بل لواجب ان يقال في منعه لان للمعطوف هو السببية اجيب
انه لعل الشرح قال في منعه واما قوله في منعها فيحتمل ان يكون سهوا من الكاتب قوله للزوم زياد
بالنظر الى المذهب ول قوله لافى التانيث بالنظر الى المذهب الثاني قوله اوصفة الاولى
الاول وبدا اولان الاول والنون توحيان في الاسم والصفة جميعا لان وجودهما في احدهما
فقط اجيب ان كلمته او للتنوين قوله او كانتا في صفة انما زاد قوله كانتا لدفع سؤال وهو ان
كلمته او للعطف وهو غير صحيح لان فيه عطف على معمولي عاملين مختلفين ولم يتقدم المحرور لانه
عطف قوله صفة على معمول كانتا وهو قوله في اسم وعطف قوله فانتفاء فعلاوة على معمول ان
الشرطية وهو قوله فشرطه والمحرور غير مقدم لان مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما فاجاب
الشارح بقوله او كانتا يعني انه يتقدم فعل الشرط فيكون عطف جملة شرطية على جملة شرطية وذلك
جائزا لان العامل واحد وهو كلمة ان لا يقال يجوز ان يكون العطف باعادة الجار لعني كلمة
في قوله او في صفة زائدة فيكون عطف المحرور على المحرور كما في قولهم المال بيني وبينك فان
بين الثاني زائدة لانه لا يدخل على المفرد بل على المتعدد فيثبت تقدم المحرور اجيب قياسه
على بيني وبينك مع الفارق لان بين الثاني زائدة لعدم تحقق شرطه وهو الدخول على المتعدد بخلاف
كلمتي لانهما غير زائدة لعدم القرينة على زيادتها هذا كله على تقدير كون كلمة في مذكرة مع
الصفة واما اذ لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فعلى هذا يصح العطف لانه من قبيل عطف المحرور
على المحرور والمحرور مقدم قوله فانتفاء فعلاوة وانما لم يشترط العلمية ههنا لانها لا تنجام الوصف
قوله اي الكا الاول اشارة الى بيان اللزوم قوله او كانتا قوله فشرطه انتفاء جواب سؤال وهو ان الجواب لا يكون
الجملة وقوله فانتفاء فعلاوة ليس بمجمل بل مضاف ومضاف اليه فلجواب الشارح بقوله فشرطه يعني
انه مجاز في الابتداء قوله يعني امتناع جوابي سؤال وهو ان في عريان بالضم تحقق انتفاء
فعلاوة بالفتح لان مؤنثه عريانة بالضم مع انه منصوب فلجواب بقوله يعني الخ يعني انتفاء فعلاوة
بالفتح غير مقصود بل المراد عدم قبول التاء سواء كانت بالضم او بالفتح

له اي في ذر لفظ منها اسم
له وهو غير جائز كما بين في موضعه
له اي وان كان الحال ان المحرور مقدم

قوله وقيل شرطه وجود فعله وانما زاد قوله شرطه لان مقولة القول ليس لاجلته وقوله وجود فعله ليس لاجلته فضم الشرح مع قوله شرطه قوله لانه متى كان مؤنثة فعلى اشارة الى ان المقصود من هذا الشرط ايضا انتفاء فعلانية لا يقال نه اذا كان المقصود من هذا الشرط انتفاء فعلانية ايضا فلا حاجة اليه بالانتفاء فعلانية كات وايضا ينبغي ان يمنع لفظ الرحمن عند هذا القول ايضا لحصول ما هو المقصود وهو انتفاء فعلانية اجيب عند المقصود عنده انتفاء فعلانية انتفاء منبيا على اللفظ وهو وجود فعله اذ كلما جاء منه فعل لم يبق منه فعلانية في الاثر لغات العرب لان المقصود انتفاء فعلانية مطلقا فان قيل ان وجود فعله بالهزة المدودة ايضا مستلزم لانتفاء فعلانية فلا وجه لتخصيص وجود فعله بالاشتراط قلنا ان هذا الوزن غير واقع في كلام العرب قوله ومن ثمه اي ومن اجله جواب سوال وهو ان ثمة من اسماء الاشارة المكانية كما قال المصنف واما ثمة وهما فللمكان خاصة ولا مكان هنا فاجاب بقولنا اي لاجل يعينان ثمة ههنا ليس للمكان بل للاجل قوله في انه منصروف الجواب سوال هو ان ثمة من صفات الله تعالى بالاتفاق لا خلاف فيه فاجاب بقوله في انه منصروف او غير منصروف لا يقال لا خلاف في هذا المقهور للتردد بل هو ثابت بالاتفاق لا بالقول معناه اختلف في هذين فاني اخذ محل النزاع الفرافة اختلف فيه وان اخذ عدم الفرافة اختلف فيه لا يقال ان قواعد النحو مستنبط من استعمال العرب فان استعمل رحمان غير منصروف كان غير منصروف بالاتفاق وان استعملوا منصروفا فكان منصروفا بالاتفاق فلم يشبه على علماء النحو حال رحمان حتى اختلفوا فيه اجيب عنه يجوز ان يكون كلمة رحمان دائما معروفا باللام او مضافا عند العرب او منادى فلم يعلم حاله قوله لانه صفة خاصة لله تعالى لا يقال اختصاصه به في الاستعمال لا في الوضع فلنا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلا من فعلا اكثر من فعلا من فعلا فلهذا ينبغي ان يكون منصروفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصروف بالاتفاق اجيب عنه ان التانيث بالقياس لا يضر ولا يفيق واما الفرافة والكافي هو التانيث الثابت في الاستعمال اذ به يتحقق المشابهة بينه وبين الفرافة التانيث قوله دون سكران حال من رحمان اسم من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في حان متجالي عن سكران وندمان فالاختلاف في الشرط سبب للاختلاف في البعض والاتفاق في البعض ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا لكان الاتفاق في الكل فاندفع ما قاله مولانا عصام الدين ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشأ عدم الاختلاف في سكران وندمان لان على تقدير الاتفاق ايضا ثبت عدم الفرافة سكران والفرافة ندمان قوله ندمان لا يقال لما كان المراد ندمان اللفظ فيكون علما لما وقع في التركيب فينبغي ان يكون غير منصروف للالف والنون والعلمية فلا يجر تنوينه مع انه مسموع منونا اجيب ان تنوينه لشاكلة المسمى قوله بمعنى النديم اسم وزير سلطان قوله

مجهول والمعلوم شرف على المجهول قوله على صيغة الفعل هذا لقيد اتفاقي لبيان مقابلة ضرب
 لانه صيغة الفعل المجهول لا وفهم المجهول ايضا كذلك قوله فانه نقل من هذه الصيغة اه اى نقل
 من معنى الصيغة الاولى ان يقال لنقل من الفعلية الى الاسمية قوله وجعل علما لفرس حجاب
 بن يوسف والمعنى الفعلية واسن يمين ثم جعل علما لفرس قوله و كذا الماء ونقل من القاموس
 انه علم لبيركة والمعنى الفعلية الاسراف لانه من التبدير قوله وعثر ثناء المثلث ومعناه الفعلية
 قوله وخضم لرجل قيل هو اسم عمر من بنى تميم ومعناه الفعلية هو الاكل وقيل هو الاكل على الفم قوله
 واما نحو بقم متعلق بقوله انه لا يوجد في الاسم العربي قوله اسما للصيغة حال من بقم وعامله فعل
 محذوف لان اما يقتضيه فعلا محذوف وقوله وهو العندم وهو الخشب يخرج منه بعد الدق ويغلى
 بالماء صبغ احمر بقوله بالشام قيل هو بيت المقدس قوله فلا يقدح لان المراد الاختصاص باختصاص
 في لغة عربية لا عجمية قوله ولم يذنب منع صرفه هذا مادليل ثانى او جملة متناقضة وقعت في
 جواب سوال وهو انه هل كان في اخلاف واتفاق قوله ويكون غير مختص لانه لا يقتضي هذا
 القسم بكونه غير مختص بل يحيل كلمة او على منع الخلو اذ يجوز ان يكون ما في اوله زيادة مختصة
 بالفعل ايضا ولم يوجد في الاسم الا يطرد النقل مثل يزيد ويشكر علمين احبب نعم وكن
 لا يجتمع الى اشتراط عدم قبول التباين النسبة بين الشقين عموم وخصوص من وجه
 لا افتراقا في شمر واحمر واجتماعهما في غويز ويشكر قوله اول ما كان الاول بناء على ظاهر
 لفظ الكتاب الثانى بالنظر الى الواقع قوله اى زيادة حروف الى يعنى ان العبارة محذوف المضاف اليه
 لانه مصدر يقتضيه الفاعل والحرف فاعل ومضاف اليه قوله وحرف زائد يعنى ان العبارة محذوف
 الموصوف فالتقدير الاول بالنسبة الى وزن الفعل والثانى بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل كذا
 قال عصمة الله السمرقندى لكن مراده صعب لا يطعم عليه كثير من الماهرين اقول بفضل الله ان قول
 هذا ان الاول ثمة غير مؤول والاول ههنا ايضا غير مؤول والثانى ثمة مؤول والثانى ههنا ايضا مؤول ليشبه
 بهذه المناسبة فان قيل الا يصح ظرفية الاول للزيادة لانه على هذا يلزم ظرفية لشيء لنفسه قلنا
 على التقدير الاول اى زيادة حروف صرفة لفظية لان الصفة تسبب موصوفها بغير كما يقال السواد
 في الجسم وكن اعلى الثانى لانه حرف زائد لان النسبة بين قوله اول وبين الحرف الزائد عموم
 وخصوص من وجه والاعم يصلح مظهر وقال البعض اقول ان الكلام على حذف المضاف الى في
 موضع اوله قوله من حروف اتين ولان دلالة لها على المعاني بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح
 به السيد شريف في حواشى الرضى قوله كزيادة تشبيه لزيادة الاسم بزيادته في اول الفعل من
 حروف اتين فالضمير في كزيادته لاجم الى ولا الفعل قوله اى حال كون وزن الفعل اشياء
 الى ان قوله غير قابل حال من ضمير في اوله والحال من المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقفا
 المضاف اليه مقامه وانما لم يجعل حالا من قوله وزن الفعل بشرطه مع انه من جملة مواضع

فیکون فاعلا معنی لانه یوجب لتعقید اللفظی ای الفصل الکثیرین الحال وذو الحال واما لم یجعل حالا
من زیادة لان زیادة مؤنث مقوله غیر قابل مذکر قوله لاخصاصها بالاسم لانها متحرکه قوله ولوقا
غیر قابل امثاله الی الاعتراض الاول ان یقال وبالاختیار الذی ایه بالعطف لان قوله قیاسا لا دخالا مثل
اربع وقوله بالاعتیار لا دخالا استوفیکون القید لا دخالا الاوین بدین العطف یتوهم انما قید واحد وليس
کذلک قوله یرید علیه أربع حاصل الا یراد علی ربعه بانه غیر منصرف لغزین الفعل والعلمیه مع انه قابل للتأ
حیث یقال اربعة وتقدر الجواب لا یقبل التاء قیاسا بل بغير القیاس لا القیاس فی التاء فی المؤنث دون
للمذکر واسمها لا عداد عکس هذا قوله ولا استوی لم رد استویا حاصل الا یراد باستویا بانه غیر منصرف لوزن الفعل
والصفة الاصلیه مع انه قابل للتاء حیث یقال استویة للجملة الا متی وتقدر الجواب المراد بالتاء تاء القیاس فی
اسودة علی خلاف القیاس فی القیاس معاء او المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتیار الذی امتنع
من الصرف لاجله واسود متمم منه باعتبار الوصف الاصلی وهو بدین الاعتبار لا یقبل التاء اصلا
قیاسا ولا غیره بل یقبل باعتبار غلبة الاسمية فقوله قیاسا جوابا عنها وقوله وبالاختیار الذی جواب
عن اسود فقط قوله الوصف لا صلما لم یقبل باعتبار الوزن الاصلی لان فی استواجتمع الوزن مع الوصف
فتجزأ النسبة الی کل واحد احیی عن اعتراض الشرح انما لم یتعرض له لتبادله لان للتبادر من التاء التاء القیاس
لان المطلق ینصرف الی کماله والی التبادر لا اعتبار الذی امتنع من الصرف لاجله لان البحث فی قوله
له من اجل اشتراط عدم قبول التاء لا یتحقق علیک ان عدم القبول قید للزیادة ومعتبر منه وليس معتبرا
على الاستقلال بالتقریر علیه فخریه علی المقید فلا یتصور وجوده بل المقید فاندفع ما قاله الحافظ التام
لا یخفى ان امتناع احمر متفرع علی مجموع الشرطین فلا بد ان یعتبر الاستثناء بقیة فی مجموع قوله لوجود الزیادة
یرید علیه وجود الشرط لا یتلزم وجود الشرط کالطهارة بالنسبة الی الصلاة قلنا تقدیر العبارة لوجود
مع الشرط لانه غیر منصرف لوجود الشرط فقط قوله ای کلا اسم لما قال علماء الاصول ان ما ومن یحتملان
العموم والخصوص فلدفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح ای کلا اسم ثم یرید علیه لما کان المراد کلام
لا یصح تعلیل الجار والمجرور فی قوله فیه به لان المتعلق لیس بالفعل او شبه فعل فزاد الشرع قوله لیکون ثم لما
یتوهم ان المراد بالتأثیر والتأثیر فی ذات ذلك الاسم وليس كذلك لان للاسم وجودا بذاته العلمیه فقال
الشارح فی منع المرفک ان یتوهم ان المراد بالتأثیر بما هو الکامل وهو السببیه مع لحاظ الشرطیه فغلب هذا
یصح قوله بقی بلا سبب او علی سبب حد فلهذا قال الشارح بالسببیه للحضرة او مع الشرطیه قوله ای
کلا اسم جعل الشارح کلمة ما موصوفة فاحتاج الی تقدیر کالیکون القاعدة کلیة علی ما هو الظاهر فی القواعد
ولو جعلها موصولة لما احتاج الی هذا التقدير لا فادتها العموم والاستغراق احیی عن الموصول بمنزلة
الالف واللام وهو یحتمل العهد فکذا الموصول فلا یکون صریحا فی العموم کذا قال مولانا حافظ قوله ای
کلا اسم جواب سؤال وهو ان قوله وما فیه علمیه مؤثرة قضیه هامة وهی فی قوة التجربة عند أهل المنطق
فیکون تقدیره بعقل لا سم غیر منصرف اذا نکر صرف وهو فاسد فاجاب بقوله ای کلا اسم یعنی ان

بما یقال لا بد من قول لا یزید علی ۱۶۴

نعم

ما قال هل المنطق ان الممثلة في حكم الجزئية هذا في المحاولات والمجاسل ما اذا ذكر الممثلة في العلوم فهو
 في حكم الكلية لان قواعد العلوم من قبيل الكليات قوله لسبب خبر ولما لان شرط محض بدون
 السببية كما اذا اجتمعت العلمية مع التانيث والعجوة والعلمية كانت شرط محض التانيثها ولم يكن
 مؤثرة لانه يلزم من تانيثها دونها ترجيح من غير مرجح لان الكل اسبانيا فصفة في ضمن الصنف فتاثير
 بعضها دون الاخر ترجيح بلا مرجح قوله او صيغة تنهى الجموع الاولى ان يقال والجمع الباطن على صيغة الجمع
 فان السبب للجمع لا الصيغة لانها شرطه لا يقال للمجموع مع العلمية والباقي معها الصيغة فقط فذلك
 اختار ذلك لانا نقول الجمعية الاصلية كاف وهو ما في حال العلمية فلا بد من التصريح بها التلايق
 ان المؤثر هو الصيغة بحيث ان ذكر الصيغة زيادة من الكاتب لا من الشرح والاصل او طنتي
 الجموع وان سلم انه من الشرع لكن هذا الوهم بعيد بعد معلومية ان السبب هو الجمع فلا يرد قوله
 بان ياول جواب سوال وهو ان النكرة ما وضع لغير معين فاذا وضع لمعين فكيف يكون موضوعا
 لغير معين فاجاب بقوله بان ياول لعلم يعنى ليس المراد هنا معناها الحقيقة وهو ما وضع لشيء لا يعينه
 بل المراد ان يستعمل في غير معين فان قيل يصار بين التاويل في حكم النكرة فلا يلزم استقلال التعريف حقيقة
 فلا يلزم الانصراف آجيت عنه ان هذا التاويل مجاز متعارف وهو عارض الحقيقة قوله وثبت
 زيد اخر فريد الثاني نكرة بقرينة توصيفه بقوله اخر قوله الوصف للشيء قيدا للاشتباه واعتبارا
 لا غلب لا يجوز ان يؤل بوصف غير مشترك بقرينة كذا قال مولانا عصمت الله انما قيد بالمشتر لان
 لمسى كل علم وصف كثيرة فلا بد من ذكر العلم واردة الوصف من مرجح يرجح وصفه دون وصف
 كالاشتباه كذا قال جمال الدين قوله اي ظروفا كان باب تفصيلي للمبالغة وهي غير مادة ههنا فصرح
 بقوله اي ظروفا المراد لفضل الفعل ثم الظهور بالالتزام فانه ظاهر من قوله وما يقوم مقامها بالجمع وال
 التانيث ان العلمية غير مؤثرة معها ومن قوله لا يفرض الغلبة انما الاتجام مع الوصف قوله حين
 بين جواب سوال هو ان لم نجد بينا قوله انما الاتجام فيما سبق من قول الدائن فاجاب بقوله من حين بين
 قوله من هذه الاسباب لاربع الاولى ان يقال اربعة بالتام قوله الاسباب ههنا مؤل بالعلل الباقية
 قول المص من عللهم او المراد من الاسباب صفا عليه من التانيث والعجوة قوله مستثناء ما
 جواب سوال وهو ان ههنا يلزم استثناء شيئين من امر واحد بلا عطف وهذا لا يجوز لانه يلزم لفضل
 بين المستثنى منه والمستثنى الثاني بالمستثنى الاول بخلاف ما اذا كان بعاطف لان المعطوف يقوم
 مقام المعطوف عليه فلا يلزم الفصل حاصل الجواب ان المستثنى منه ههنا امران مطلق ومقيد الاول
 من المطلق والثاني من المقيد فان قيل وجعل المص العلة ووزن الفعل معطوفا على ما هي شرطه
 فيه لكان اخصرا بان قال الاتجام مؤثرة الا ما هي شرطه والعدل ووزن الفعل فيدخل كلا الاستثناء
 تحت حرف الاستثناء الواحد قلنا لعل النكته في الفصل اختلافا تانيث العلمية في المعطوف اعنى
 العدل ووزن الفعل بالسببية المحضة والمعطوف عليه عنى سببية مع الشرطية وايضا ان ما قال المص

غرابه الاسلوب قوله وهما متضادان جواب سوال وهوان العلمية اذا جمعت مع العدل و
 وزن الفعل في كلمة لم تنصرف هذه الكلمة بعد التثنية لبقاء السببين فيها وهي العدل ووزن الفعل
 لعدم اشتراط العلمية حتى يؤثر بالنزول الى نزول السببين الآخرين فلم يكن الحكم المذكور حكما قوله
 لان الاسماء المعدلة لا ينبغي ان الضدية بين العدل ووزن الفعل ليست بحسب مفهومها كما بين الوصفية والعلمية
 بل باعتبار ان كلام العرب لم يوجد كلمة اعتبر فيها العدل مع وجود احد قسمي وزن الفعل فيه بالاستقراء
 فان النخاة تتبعوا الالفاظ التي اعتبر فيها العدل فوجدوا وزانها منحصر في ستة وهي فعل الفاعل
 وسكون العين كاسم وفعل الفتحين كسحر وفعل الفهم الفاء وكسر اللام كقطام وفعل الفهم الفاء وفتح
 العين كأخو جمع وفعل المثلث وفعل الفهم الفاء كثلث وقد نظم بعض الفاضل بالفارسية هكذا: اوزان
 عدل شش بوزن ما كمال: فعل فعل فعل فعل فعل مفعول فعال قول بالمعتبرة في منع الصرف جواب
 سوال وهوان البعض من اوزان العدل فعلين مع انه من اوزان الفعل ايضا فاجاب بقوله المعتبرة
 يعني سلمنا انه من اوزان الفعل لكن ليس معتبرا في منع الصرف لانه غير مختص به بل مشترك كما مر قوله
 اي لا يوجد اشارة الى ان قوله يكون هنا ثالثة قوله شيء من الامر الدائر جواب السؤال وهوان الضمير
 في قوله لا يكون لا يخلو اما ارجع الى مطلق السبب الى كلاهما او الى احدهما فعلى الاول يلزم الكذب لا السبب
 المطلق بجامع العلمية وعلى الثاني فالتطابقة في الافراد والتثنية وعلى الثالث يلزم الاستثناء من
 النفس استثناء الكل من الكل فاجاب بقوله شيء من الامر الدائر يعني ان الضمير لا يرجع اليهما والاول
 احدهما لا يرجع الى مراديين الا من وبين احدهما فقط فيكون المستثنى من اعم من المستثنى ويعبر عن
 هذا الامر الدائر بما يتصف بالضدية ولا شك ان هذا المفهوم كما يصدق على احدهما يصدق على
 مجموعهما ايضا قوله الاحدهما فقط فان قيل الحاجة بعد الحصر بالنفي والاستثناء الى قوله فقط
 ولا الى سلب قوله لا مجموعها كما بين في محله لانه لو وجد له مثله في كلام العرب اوجب عن الاول
 ان ذكر قوله فقط لغير وهم وهوان يتوهم ان المراد باحدهما اعم من ان يكون مع الآخر او لا
 اعم من ان يكون مطابقا وتضمنا وعن الثاني ان قوله لا مجموعها بيان لما بقى من المستثنى اذ بيان
 المقابل كذا قال مولوي **واقول** في الجواب عن الاول انما قال فقط لان المستثنى منه هنا ملحوظ مع
 لفظ فقط كما قال الشاعر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط فاستثنى الجزء الآخر مقيدا
 بلفظ كما كان مقيدا به كذا قال حافظ **او نقول** ان لم يوجد مثله في كلام العرب لكن كثرة
 عبادة العلماء كذا قال مير جمال الدين چنابي وفيه نظر وهوان استثناء الكل عن الكل باق من
 حيث المعنى لان المنفى بقوله لا يكون ليس لاحدهما لان النفي يتوجه الى ما يتصور اثباته والاشارة
 مع العلمية دليل لا لحددها لانها للضدية والمثبت بقوله الاحدهما ليس ايضا الاحدهما واستثناء
 الكل باطل احيى ان الاستثناء تصرف لفظي يعتبر به التغير بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ
 وان لم يغير من حيث المعنى الا ترى ان رجلا اذا كان له اربع نسوة فقال لساكن طواقك الازنيبة

وبكرة وفاطمة فان ههنا ثبت استثناء الكل من الكل صريحاً المعنى لكن المغايرة بين المستثنى والمستثنى
منه من حيث اللفظ ثابت لان لفظ النساء عام يتناول الاربع وغيره ولفظ المستثنى خاص بالاربع
وعلى هذا لا يرد الاعتراض المشهور في كلمة طيبة وهوان النقي في قوله لا اله الا الله لا يخلو اما من الآله
لباطل والحق او من كلاهما فعلى الاول يلزم الكذب لان الآله الباطل موجود كالقنم والشمس
مثلاً وعلى الثاني يلزم استثناء الكل عن الكل واستثناء المساوى من المساوى وان كان منهما
ايضاً يلزم الكذب لان الآله الباطل باقى في النقي والحال انه موجود وآما لا يرد لان النقي يتوجه الى
الآله الحق والاستثناء ايضاً للآله الحق لكن ههنا من حيث المعنى وآما من حيث اللفظ فلا ان لفظ
الآله عام لانه نكرة وقم في سياق النقي فيفيد العموم ولفظ الله خاص لانه علم لواجب الوجود و
المتغير للفظ كاف لصفة الاستثناء وان كان ما صدق عليه واحداً وهو معبود فقط قوله بقى
بلا سبب الى كلمة لا بمعنى غير والهم يصح دخول الباء عليها لان دخول الحرف على الحرف لا يجوز
من حيث هو سبب جواب سؤال هوانه على ما قال الم يلزم لانكار من المحرر ان السبب ثابت
حسباً فاجاب بقوله من حيث هو سبب لغيره ليس المراد نفي ذاة السبب بل المراد نفي وصفه وفيه نظر
وهوانه قد سبق ان التكرير على وجهين الوجه الثاني منه ان يجعل العلم عبارة عن الوصف المشتهر
صاحبه به فاذا كان الوصف الذي اشتهر صاحبه هو الوصفية يجوز ان يبقى بعد التكرير سببان
احدهما هذه الوصفية والاخر العدل ووزن الفعل فلم تهر الشريطة بقوله فاذا نكر لبقى بلا سبب
او على سبب واحد كما اذا كان احمر علم شخص فاذا نكر عادة الوصفية اجيبه اذا تأملت في قوله ونحو
سبويه تعلم ونقول ان الاعتبار في الوصف ان يكون اصلية وههنا عارضة بعروض تاويل العلم
به قوله او على سبب واحد فيما هي ليست بشرطية وههنا نظر وانه لا شك ان وصف البيبة
انما يتحقق بالتأثير وبدون التأثير لم يتحقق وصف البيبة واذا عرفت هذا فلا فرق بين
اشتراط العلمية في سبب وبين اجقاعها بسبب آخر فلا يصح قوله او على سبب احد قلنا
ان اشتراط الشرط يستلزم انتفاء تأثير السبب بالكلية واشتقاء احد جزئى العليتين لا يستلزم
انتفاء تأثير جزء الآخر بل فيه شبهة التأثير باقى قوله من العدل ووزن الفعل قال بعض
المحققين الظاهر انه حصر السبب الباقى في العدل ووزن الفعل وليس كذلك فان سكران
مثلاً اذا سمي به ثم نكر لبقى على سبب واحد وهو الالف والنون اجيب عن ان الوصفية ا
لاصلية بعد زوال العلمية غير معتبر عند المصروفى الالف والنون اذا كانا في اسم فالعلمية شرط
في زوالها يزول بشرط ايضا فانحصر السبب الباقى في العدل ووزن الفعل قوله هذا في هذا
قوله علما المغايرة اى مفارقة معينة قوله بدون اقتضاء منع الصرف اه فان دفع به ما قيل ان
اخر معد ول من اخر من فاجتمع فيه العدل ووزن الفعل وآما ان دفع لانه لا حاجة ههنا الى
الى العدل لوجود سببين وزن الفعل والوصف الاصل منع الصرف لا يقتضيه العدل لا يشبه

له الاولى ان يقول على الثالث ۱۲

له اى من الظاهر المحرر والبال بينهما ۱۳

له انما لا يصح انما لا يصح ۱۴

افتقاء منصرف قوله اياه واعتبار خروج الخ فقولاه واعتبار عطف على قوله اياه وعطف الفصيحة
 فالتقدير من افتقاء منصرف اعتبار الخروج لان الضمير في اياه راجع الى لعدا واعتبار
 الخروج عبارة عن العدلا في غير التفسير فلا يرد ان المنع ههنا افتقاء منصرف كما
 يعلم مما بعد من قوله وههنا لا يقتضيه فلا حاجة الى لغة خروج الصيغة لشرح قوله ثم انه اشار
 استثناء جواب سؤال وهوان القاعدة المذكورة اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
 منقوض بما اذا جعل احمر علما ثم نكر فانه غير منصرف عند سيبويه فاجاب بقوله ثم انه اشار
 يعنى انه مستثنى من القاعدة المذكورة وانما قال اشار لان هذا الاستثناء خفي لعدم ادوليه قوله
 على قول سيبويه في الاستثناء على قوله قولنا المشهور علم ان الاخفش ثلثة احدها استا سيبويه
 وهو ابو الخطاب وثانيها تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعدة والثالث قرينه وهو ابو الحسن
 علي بن سليمان والمراد ههنا تلميذه نقل عن القاموس سيب لفظ فارسي هو معنى التفاه ومنه
 سيبويه والمراد منه لازم سيب هو الراجحة وفيه راجحة العلم وهو لقب امام الخات عمر بن عثمان
 الشيرازي وسعت عن بعض سائذي ان لعمرك ان كمال رغبة في التفاه بحيث اذا رآه صد ومنه
 بلا اختياره صوة ويه فبجعل سيبويه لقبه وتويد ذلك ما ذكر في بحث المركبات انه مركب من اسم وش
 قوله قولنا التميزا ظهر الخ لان في قوله ايتان على الاصل هو بقاء العدم على العدم واليغ الاصل ان
 الساقط لا يعود وفي قوله اعتبار المعدم وهو بعيد قوله الاستاذ بالذالك المعجزة عوي وبالذال
 المهلة فارسي فان قيل يجوز ان يكون الاخفش فاعلا فاعل وسيبويه مفعوله قد مر على لفاعل
 تعظما لشان الاستاذ فاعله هذا لا يلزم كون قول التميزا اصلا فان قلت في الجواب بقوله اعتبا
 للصفة مفعوله منصوب بتقدير اللام وشرط الضمير ان يكون فاعلا للفعل والمفعول واحد
 لا شك ان العتد للصفة الاصلية هو سيبويه فيكون فاعلا خالف اليغ هو سيبويه قلت في التفكير
 لانتم ذلك لجواز ان يكون قول اعتبار للصفة الاصلية منصوبا على الظرفية والصدية اي
 وقت اعتبار للصفة الاصلية واعتبار اعتبار للصفة الاصلية والمعتبر سيبويه اجيب لو جعل
 الاخفش فاعلا يلزم قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المذكورة والقول بانه منصوب على
 الظرفية او المصدرية او الحالية بعيد اذ المعنى على تعليل حكم يعني ان الحكم اذا ذكر ثم ذكر شئ
 منصوب في لظا ههنا ذلك الشئ حلة لان الحكم السابق كذا قال المولى عبد الحكيم السبكي قوله تنبيهها
 على ذلك الخ فان قيل الحاجة الى هذا القول انه علم من الجملة الشرطية اعني قوله ولما كان قول التميز
 اظهر قلنا انما عاده لان القاعدة ان الحكم ينكر ولا ثم يترتب الدليل عليه وفي الجملة الشرطية تقيد
 الدليل على الحكم فلذا اعاد الدليل ليترب على المدعى اولقولان مجردا ظهريه قول التميز لا يكون سببا لا
 سناد المخالفة اليه بل التنبيه عليه هو السبب كذا في زبدة الحواشي قوله في انصرف نحو احمر يعني
 ان الخلاف في انصرف احمر لا في ذاته ولا في وصفه قوله والمراد بنحو احمر دفعهم وهم المراد

لما كان قول التميزا
 الفصول في التفسير ولذا في الم
 على بحث قال فان لم يرد العلم
 شبيه

بنحو احراز ما كان على وزن فعلى هذا يخرج سكران لانه ليس بوزنه مع ان حكمه بعد التنكير حكم احراز
 فيه افعال لتأكيد ما يحتاج لانه بوزنه مع ان حكمه ليس بحكم احراز فم بقوله والمراد قوله فانه
 بعد التنكير منصروف لان افعال التفضيل ذاتجرد عن كلمة من الحق بافعال التأكيد وانما اعتبر كلمة
 من دون الاضافة واللام لان الفارق بين افعال الصفة وافعال التفضيل كلمة من دون الاضافة
 واللام قوله فلا ينصرف بلا خلاف فان قيل اذا كان معه من فيكون ذلك الاسم التفضيل
 بمنزلة احراز وهو مختلف فيه فكذا اذ كان اسم التفضيل مختلف فيه ايضا فلا يصح قول الشارح
 بلا خلاف قلنا معنى قوله بلا خلاف اى بلا اتفاق لانه مقابل لقوله منصروف بالاتفاق او
 نقول لا نسلم انه بمنزلة احراز منصرف ذلك الاسم ثابت بالاتفاق بان معنى رجل بافضل
 من اقرانه مثلا فانه بعد التنكير غير منصرف بسبب الوصفية ووزن الفعل لان الوصفية فيه
 ظاهرة بوجهين قبل العلمية باعتبار تفضيلية وبعد العلمية باعتبار وجود العلامة في اللفظ
 وهوكلمة من بخلاف احراز لان الوصفية فيه ثابت قبل العلمية واما بعد العلمية زالت وصفية
 وليست فيه علامة في اللفظ فان قيل فعلى هذا الجواب يكون مثل هذه الصورة مشتقة عن القا
 لذكورة بالاتفاق بان يقال لكن لا خلاف فيما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة ويكون
 معنى اللفظ ما يكون نصائ وصفية بعد العلمية قلنا الاحتراز عنه ثابت بقوله غير خفي لان
 معناه ظهور في الجملة وفي افعال التفضيل عن كمال ظهور باعتبار اللفظ وباعتبار قبل العلمية قوله
 اى انما خالف سبويه الاخص لا اجل اشارة الى ان نصب قوله اعتبارا باعتبار انه مفعول له
 وشرط حذف اللام موجود ايضا لان اهل الاعتبار والخالف واحد وهو سبويه قوله
 فان قيل حاصل الاعتراض ان الوصف معدوم في الحال فالمعتبر فيه الاعتبار فلما لا يلزم من
 الاعتبار كذلك لا يباحث على اعتباره مع ان منع الصرف خلاف الاصل قوله مع زوال ^{منه} قوله
 عنها يعنى ان اسود وارقم حال غلبة الاسمية زائل الوصفية مع انهم اعتبروها وجعلوا اسود
 وارقم غير منصرفين للوصف ووزن الفعل فاعتبارها بعد العلمية اولى قوله بالكيفية يعنى
 ان قياس امر بعد التنكير باسود وارقم حال غلبة الاسمية قياس مع الفارق قوله وفيما شئت اى قبل
 قوله فلا يلزم اى واذا كان فيما شئت قوله فى امر فان قيل ان الاحراز كان علما لثبوت من له
 المحرم ايضا ثبت فيه ثمة الوصف قلنا وضع الاعلام الشخصية للتعريف فقط مجردا عن المعاني للتعريف
 ولهذا اترنا مجردة عن المعنى الاصل كزيد وهو فان زيدا او عمرا ومصداق ان من زاد زيدا ولم
 يعتبر للمعنى الاصل فيهما في حال العلمية قوله والالف والنون اى في سكران وفي بقاء الالف والنون
 في سكران على مذهب الاخصش بحث فان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون في الاسم و
 بعد زوال العلمية التى هى شرط زوال الالف والنون ايضا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشرط
 اجيب ان المراد ببقاء الدالة لبقاء وصف السببية قوله وهذا القول اخبر لان فيه بقاء على لال ببقاء

والمعنى جميعاً اما فى اللفظ فباختبار سقوط التنوين واما فى المعنى فباختبار التعريف والتخصيص قوله اى يصير
 مجزى وذا اشارة الى ان الاجزاء متضمنة لمعنى التصير وانه لا ان المقصود من هذه العبارة ان باب غير
 المنصرف بدخول اللام والاضافة يصير من منع الكسر الى دخول الكسر لان يكون غير المنصرف مكسوراً
 خلاصه منع الكسر لانه يلزم اجتماع المتضادين فالمقصود منه انتقاله من منع الكسر الى دخوله قوله اى
 بصورة الكسر جواب سوال وهو ان الكسر ليس فى محله لان الكسر بلائقاء من القاب المبنية
 والجزم من القاب المعربات فكيف ثبت الاجزاء بالكسر فاجاب بقوله اى بصورة الكسر قوله او تقديرا
 جواب سوال وهو انه لا يشمل نحو قوله مررت بالحيلة فاجاب بقوله او تقديرا قوله وانما لم
 يكتف بجواب سوال وهو ان الاصل فى العبارة الايجاز والاختصار فلينبغي ان يقال ينبغي فقط بدخول
 قوله بالكسر قوله لان الاجزاء قد يكون بالفتح كما فى غير المنصرف قوله ولا بان يقول ان
 جواب سوال ظاهر قوله على الحركات البنائية ايضا كما يطلق البحر على الفتح لان التشبيه انما يكون بما
 هو المذكور سابقا ولم يكن معناه كما يطلق على الحركات الاعرابية لانه يخالف للشهور وهو ان الكسر
 بلائقاء مختص بالحركات البنائية ويخالف ايضا عن قوله اى بصورة الكسر لكن لو كان معناه هذا اى
 كما يطلق على الحركات الاعرابية لوجه ايضا وهو انه وان خالف للشهور لكنه موافق لما قاله الشارح
 فى اول المبنيات من ان المراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنه البصريون الا بهذا الالقاب لان
 هذه الالفاظ لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا لكن الاطلاق على
 الحركات الاعرابية بطريق المجاز فالواقعة مع الشهور اولى قوله وللنحاة خلاصه جواب سوال وهو الاخصر
 ان يقال جميع الباب باللام او الاضافة ينصرف فاجاب بقوله وللنحاة خلاف يعنى ان فى الاصل
 خلافا فلذلك لم يقل ينصرف واما دخول الكسر عليه فثبت بالاتفاق قوله مطلقا اى سواء بقى العلما
 او زالت كما تعلم بالبقاء والازالة فى الذهاب الثالث قوله من خواص الاسم فان قيل ينبغى ان
 يمنع من غير المنصرف اللام والاضافة كما يمنع البحر والتنوين لان الكل من خواص الاسم قلنا
 قد مر سابقا انما خص الكسرة والتنوين بالمنع من بين سائر الخواص لانها يدخولان على اكثر الاسماء لان
 التنوين قد دخل على النكرة والنكرات اكثر من للعارف واما الكسر فلكثرة العوامل من الحروف المجردة
 والاضافة فمنعها من غير المنصرف ليظهر للتميز لهما بيننا قوله اعنى اللام والاضافة بيان كلمة ما قبله
 الدخول اليها تغليباً وانهما بحث وهو ان الاسناد اليه ايضا من خواص الاسم مع انه لا يضعف
 للشبهة بوجوده فى غير المنصرف اجيب بان بينهما فرقا وهو ان اللام والاضافة موثرتان فى اللفظ
 والمعنى جميعاً اما اللفظ فليست سقط التنوين بهما ولما معنى فلا فائدة التعريف بخلاف الاسناد وكذا لا يفيد
 الضعف فى المشابهة سائر الخواص كالفاعلية والفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيرتان لمدلول الاسم
 من التذكير الى التعريف بخلاف الباقي ثم يرد عليه ان مثل اخل واجد ضعف مشابهة للفعل
 لانه فانه دخل عليه اللام مع انه ليس مجزى وبصورة الكسر مع اللام والاضافة مع كسبه اول عجب والله

ضعف اعتبار السبب مع انه ليس بالنصرف بالقطع كذا قال عصمة الله **عنه** ان الضعف في مثل اخيل
ضعف لانه في احد السبين دون الآخر ولما هنا في السبين لان ضعف المشاهدة يورث في السبين قوله
دون التنوين كانه قيل ينبغي ان يدخل عليه التنوين ايضا فذم بقوله دون التنوين قوله مطلقا اي سواء
بقي العلتان او لا قيل على هذا البعض ان الحكم بعدم الانصراف مع زوال السبين او لحدتها
بسبب اللام او الاضافة غير موجبة ومناقضة لما ذكر من قوله وما فيه علمية موثقة اذ انك صرف كذا
قال عصمة الله **عنه** ان زواله بدليل عارض وهو الاضافة واللام والزوال بعارض كلان زوال
او نقول ان السبين وان زالتا حقيقة لاكن بقينا حكما لان اللام والاضافة قمتا مقام العلمية من
حيث التعريف قوله والمنوع من غير النصرف **التم** جواب سوال وهو انه لما كان غير منصروف ينبغي
ان لا تدخل الكسرة عليه فلجواب بقوله والمنوع من غير النصرف بالاصالة هو التنوين وذلك لان
غير النصرف لما شبه الفعل منعه منه التنوين لان بين الفعل والتنوين تنافر كما مل لان التنوين للقطع والفعل
للوصل مع الفاعل ثم التنوين يتبع حركة اخو الكلمة فاذا سقط سقط معه تابعه وهو الحركة تبعاء واذا انحر
الكسرة لانه اخو الحركات وايضا ان الكسرة لازم التنوين لان في كل موضع يدخل للتنوين يدخل الكسرة كما اتم
قوله وحيث ضعفت حيث مكانية لا تعليلية لانه تفريع على السابق وهو العلة قيل في توجيه عدم سقوط
الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خطفه وهو اللام او الاضافة قوله الا في سقوط التنوين اي في سقوط
عود التنوين لانه توجه المنع الى التنوين بالذات قوله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف اي بقي
سقوط التنوين من اللفظ قوله كان الاسم غير منصروف مع انه ينبغي بالكسر لضعف المشاهدة قوله و
بيان ذلك اي البقاء وعدمه قوله ان العلمية تزول لانه محتمل علامتي التعريف وفيه بحث
وهو ان اللام تجتمع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصداقا او صفة كالفضل والحسن ويشار باللام
الى المعنى الاصل فلا يصح الحكم على الاطلاق كذا قال مولانا غفور **عنه** ان مرادنا باللام بعد العلمية
وما قلت اللام التي حين العلمية او نقول المراد باللام لام التعريف وذلك اللام ليس للتعريف بل للعلم
على انه صفة في الاصل قوله وهذا القول السبب جملة متناقضة وقعت في جواب سوال السائل وهو انه
لما ثبت هنا الاقوال الثلاثة فايها النسب بالمقام فاجاب بقوله وهذا القول النسب بما عرفت به المص
حيث قال غير النصرف ما فيه علتان فان قيل الا نبيية انما ثبتت اذا بقي حد المص على الاطلاق
واما اذا قيد بما قيد به الشارع من استجماع الشرائط والعدم الموانع لئلا يتقضى بخونها اذا صار
فلا لان دخول اللام والاضافة من موانع التأثير فالعتان وان كانتا ثابتين صورة لاكن
في المعنى غير ثابتين كذا قال مير جلال الدين الجناي **عنه** ان استجماع الشرائط لوجوب
منع الصرف لا يجوز لانه ثبت بدون الشرائط ومع الموانع من التأثير كما في هذا فمع الصرف
عند هذا البعض فحق ان يكون بطريق الجواز فيستقيم الالسنب قوله **المرقوع عا**

ن
اصط

لله لا زنة في قسم الكسرة العرب بالجملة لا تعرف ودر شرح في قسم آخر لم يثبت في الامور قبل الزيادة

بجواب سؤال

يجوز في قوله المرفوعات وجوه أربعة سكونه على ان لا يكون له محل من الاعراب مثل ساثر اسماء
 المعدودة نحو زيد عمر و بكر بان كان لوجود الفصيل عن السابق مثل باب وقصل ورفعه على انه
 مبتدأ محذوف الخبر اي المرفوعات هذه ورفعه على انه خبر للبنداء المحذوف اي هذه المرفوعات
 ورفعه على انه مبتدأ وخبر الجملة التي تليه اعني قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية كذا قال عصمة
 الله السمرقندي فان قيل ان حصر السمرقندي في الوجوه الاربعة باطل لوجود الخامس هو رفعه
 على انه خبر وقوله ما اشتمل مبتدأ وقوله هو ضمير الفصل قلنا ان قوله للمرفوعات محذوف وقوله ما
 اشتمل حده والمحدود لا يكون خبرا من المحد فان قيل ان رفعه بالابتداء لا يجوز لان المبتدأ على
 قسمين احدهما القسم الاول والاخر القسم الثاني والمرفوعات ليس بواحد منهما لان القسم الاول منه
 ليس لا الذات المحض والمرفوعات من الصفات والقسم الثاني منه صفة واقعة بعد حرف النفي والف
 الاستفهام والمرفوعات وان كانت صفة لاكن ليست بواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام قلت انه من
 القسم الاول وابتدأ بآية باعتبار الموصوف اعني اسماء المرفوعات واول الف واللام في المرفوعات
 موصولة ومدخولها صلة والوصول مع الصلة من الذوات فان قيل لم قال للمرفوعات بصيغة
 الجمع ولم يأت بصيغة المفرد مع انه للدوام بتمام التعريف وبأرجاء الضمير اليه في قوله هو قلنا
 لما قال للموصوف سابقا فالرفع علم الفاعلية وقال معنا ما اشتمل على علم الفاعلية توهم منه انحصار نوع المرفوع
 في نوع واحد هو الفاعل فزال هذا التوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع قوله جمع
 للمرفوع فيه اشارة الى الامرين احدهما اشارة الى توطئة ارجاء ضمير هو الى المرفوع والاخر جواب سؤال
 وهوان المرفوعات لا ينحصر ما جمع للمرفوع او المرفوعة فعلى الاول لا يساعد القاعدة على الثاني لانها في
 الموصوف وهو الاسم فاجاب الشارح بقوله جمع المرفوع الى ان قوله شرح ثم المدعى مركب من اثنين
 ايجابى وهو قوله جمع المرفوع وسلبى وهو قوله لا المرفوع اشارة الى دليل الجوز السلبى بقوله لان موصوفه
 الاسم وهو لا يعقل و اشارة الى دليل الجوز الايجابى بقوله او يجمع هذا الجمع لان في المونث نقصان
 العقل وهو يشبه العدم قوله لان موصوفه الاسم فان قيل يجوز ان يكون موصوفه الكلمة فمن اين
 جزم بان موصوفه الاسم مع ان المضارع ايضا من المرفوعات فلو كان موصوفا للاسم لخرج المضارع قلنا لا كما بحث في
 الاسماء علم ان موصوفا للاسم خروج المضارع غير معتبر بل الترخا خوجه لا مرادنا بالمرفوع ما كان مشتملا على علم الفاعلية ورفع
 المضارع ليس على الفاعلية بل التشبيه فاقبل لا يصح جعل موصوفا من جملته وهو ان خبر المبتدأ اذا كانت جملة كالمرفوعا و
 ليس باسم قلنا الاسم اعم من الحقيقة والحكمي والجملة اسم كما لصحة وضع الاسم الحقيقة في موضعها فان قيل هذا
 مخالف لما قاله الشارح في بحث المبتدأ والخبر في بعض النسخ من ان الخبر قد يكون جملة مع بقاء كونها جملة
 غير تاويلها بالمفعول النفي عنه ثم هو التاويل بالفعل والبراد بالثبت ههنا هو التاويل بالقوة وصلاحيته
 التاويل بان يعبر عنها بالاسم المفرد كهذا اوداك كما بين في موضعه فلا منافاة كذا قال عصمة الله
 قوله وهذا ان ذكر فان قيل لا نسلم ان الاسم مذكور لان بعض الاسماء مؤنثا قلنا المراد من الاسم

لفظ الاسم لا افراده قوله وجميع هذا الجعم الخ فنقول هذا الجعم مفعول مطلق للنوع ^{الجمعي} هذا النوع من الجمع وقوله مطردا حال من المفعول المطلق وقوله صفة المذكر فاعل لقوله وجميع فان قيل فعلى هذا لا بد ان يجمع بالتاء لان الفاعل اذا كان مونثا لا بد من تانيث المسند قلنا هذا اذا لم يوجد الفصل ولهمنا وجد قوله كالصافيات اجمع الصافين وهو الفرس الذي يقوم على ثلاثة قوائم واقام الرابع على طرف الخاف قوله وجمال سبحات بكسر السين وفتح الباء جمع ^{سبحات} قوله اي صفات اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور اي عظيم فان قيل وجب للشارح انه ذكر الكاف في كالصافيات لم يذكر في جمال سبحات قلنا انه اكتفى بالعطف واليض ان لفظ الجمال يصلح للمثالية بل المثال صفة ولم يصح ايراد الكاف للزوم الفصل بين الصفة والموصوف فان قيل على هذا يلزم ان لا يذكر الكاف في قوله كالايام الخالية اي الماضيات اجيب عن اصل الاعتراض انما يذكر الكاف في جمال التفاء بالاول لانها من جنس واحد وهو الحيوان فكأنها مثال واحد واما الايام الخاليات فليس من جنسه فالتفصيل للشارح انه لم يذكر الموصوف مع الصافيات وذكر مع السبحات والخاليات قلنا ان موصو الصافيات متعين لانها لا تقع صفة الا للخيال بخلاف سبحات لانها كما تقع صفة للجمال كذا تقع للبقر والحمير وكذلك الخاليات كما تقع صفة الايام كذا تقع صفة الليالي والساواطين قوله اي الرفوع الدال عليه الرفوعات الخ فان قيل ان ضمير هو لا يخلو اما راجع الى الرفوعات او الى الرفوع لا سبيل الى الاول لعدم المطابقة ولا الى الثاني لانه على هذا يلزم الاضمار قبل لذكر ولا الى الثالث للزوم المحذوفين قلنا الضمير راجع الى الرفوع وهو وان لم يكن مذكورا حقيقة لكنه مذكور بمعنى اي في ضمن الرفوعات وهو كاف لا وجه فان قيل مالباعث على المثارح على انه اجمع الضمير الى المرجع الضمني ولم يرجع الى الرفوعات بتاويل المذكورا وباعتبار الخبر اعني قوله ما شمل قلنا الرفوعات جمع والمخووظ في الجمع الافراد والتعريف انما يكون للماهية لا للافراد فان قيل كما لا يجوز التعريف للافراد كذا لا يجوز للفرع وعلى تقدير ارجاعه الى الرفوع يلزم التعريف للفرع قلنا التعريف للماهية في ضمن ذلك الفرع اي شئ له رفع فان قيل كما يكون للواحد طبيعة كذلك للجمع طبيعة فجاز ان يكون المرجع هو الرفوعات وكان التعريف للماهية قلنا لا يلزم ان لا يكون التعريف جامعا لانه خرج منه مزايدي جازي زيدا مع انه مرفوع وليس مرفوعات لان طبيعة المرفوعات لا يصلح الا على الثلاثة فصاعدا وما قيل في الجواب ان في الجمع ماهية والتعريف للماهية لا للماهيات خطأ لان افراد مشترك على ماهية واحدة فان قيل فليكن لازم في المرفوعات للجنس فابطل معنى الجمعية فلا خطا الى تكليف الشارح قلنا اللازم لا استغراق الازواج اذ المبين فيما بعد جميع الازواج المرفوعة او نقول ان اللازم الداخلة علم صيغة اسم الفاعل والمفعول موصولة وما ذكرت من اقسام المحرفي فان قيل ان قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعة لا يصح لان دلالة الجمع ليس الا على الافراد والتعريف لا يكون للافراد

له فظ هذا في عبارة الشارح تقديم وتأخير تقديره وجميع صفة المذكر الذي لا يعقل بهذا الجمع مطردا ام لا بجمع الجمع بل يقتصر بالفارسية شذوذا
 له وهو ان يرجع الضمير الى المرفوع الاول عليه المرفوعات ام لا اي انت ذو فضل مني واني ذو خطايا فاغفر عني ٦

قلنا اجاب صفا الغفوران هذا من قبيل دلالة اجمع على الجنس فان قيل دلالة اجمع على الجنس ليس الا مع التعدد لان
 طبيعته اجمع لا يصح الا على التثنية فصاعدا قلنا المراد ان اجمع يدل على الغفم وفي ضمن الغفم للماهية فلا يشك
 قال مولانا عاصم الدين ان قوله الشرح اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لانه بيان للمجموع اى المرفوع
 مبتدأ وقوله هو ضمير الفصل وقوله ما اشتمل خبره ثم روي عليه ان في التقدير لا بد من القنينة ولا قنينة على
 فاجاب الشارح بقوله الدال عليه المرفوع ثم روي بالباحث على الشارح انه قد المبتدأ ولم يجعل قوله للمرفوع مبتدأ فاجاب
 بقوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد والملاحظ في اجمع الافراد هذا التحديد العاصم في عبارة الشارح
 فان قيل الم كان قوله اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لاجابة الى ضمير الفصل لان الخبر ليس ببعرفة قلنا
 ان يكون كلمة موصولة وانما يمكن التعريف للافراد لانه لا يخلو ما لبعض الافراد او لكل فعلى الاول يلزم القبح
 بلا مزج على الثاني يلزم التعريف لغير المنضبط لان كل الافراد غير منضبط فان قيل ان كل الافراد وان لم تكن
 منضبطا بنفسه لكنها منضبط باعتبار المفهوم الكلى كوضع اسماء الاشارة للجنسيات باعتبار المفهوم الكلى قلنا سلمنا
 انها منضبط لكن تعريفها لا يخرج اياها عن اجمع الافراد فعلى الاول يكون التعريف مانعا على الثاني لا يكون مانعا
 يدل على ان الكل اذا اجتمع اشتمل على علم الفاعلية وليس كذلك لان الفاعل مشتمل على علمه وقس على هذا قول ابي اسحق
 فان قيل ان كلمة ما عبارة عن شئ مطلقا لانها موصوفة لغير ذوى العقول فعلى هذا لا يكون التعريف مانعا
 لصدا على الحروف الا واخر كما في جاءني زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية وليس بمرفوع لانه صفة الاسم
 وايضا يصدق على مجموع جملة جاءني زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية
 مشتملة على زيد المشتمل على الرفع فكانت مشتملة على الرفع لان مشتمل المشتمل مشتمل وايضا على هذا لا يوجد الجنس
 التعريف لان الجنس في تعريف القسم ليس المقسم ذلك القسم ومقسم المرفوع هو الاسم لا الشئ لانه جنس بعيد
 وايضا المتبادر من كلمة ما كونها موصولة لكثرة استعمالها فعلى هذا لا بد من ضمير الفصل لتعريف الخبر والخبر
 الموصول مع الصلة شئ واحد فان فرضت جنسا لا يوجد الفصل وان فرضت فصلا لا يوجد الجنس
 وايضا ان التعريف لا يكون مانعا لصدا على المضارع لانه مشتمل على علم الفاعلية وليس بمرفوع قلنا ان
 كلمة ما هنا عبارة عن اسم منكر فخرج حروف الا واخو كذا الجملة وكذا اوجد الجنس لان المقسم ليس الاسم
 المرفوع ولما كان منكرا لم يكن موصولة بل موصوفة وكذا اخرج المضارع فان قيل ان كلمة ما مشتركة بين
 الموصولة والموصوفة واخذ احد المعنيين من المشترك لا يجوز القنينة ولا قنينة هنا قلنا القنينة موجبة
 هنا هي ان كلمة ما هنا وقعت في موضع الخبر والاصل في الخبر التأكيد فان قيل غرض الشرح تفسير
 كلمة ما وهو يحصل بقوله اى اسم فما الحاجة الى ازيد اذ قوله اشتمل قلنا ان الاسم موصوف و
 اشتمل صفته وذكر الموصوف بدون الصفة مستكره عندهم فان قيل سلمنا انه مستكره لكن لا يخص
 ان يقدم شرح كلمة ما على اشتمل الذي ذكر في المتن بايقال ما اى اسم اشتمل على علم الفاعلية فحصل

له كانه لوا على الحال لانه جزء من لوله ١٢ له والفعل بشرط الا كان الخبر موصوفة شئ متبين بالصفة ١٣ له والرمول من الحدث فعلى هذا لا بد
 من ضمير الفصل ١٤ له اى على تقدير يكون الكلمة عبارة عن الشئ المطلق ١٥ له كقوله ايقير عينا والسد الاخيرة

احدهما اتحاد الرفع للضميرين والاخر كونه معروفا وارجع البعض الى ما شمل الوجهين احدهما قرب الرفع
والاخر كونه موحجا صريحا قوله وانما قدمه الخ فان قيل لم قدم الفاعل على سائر المرفوعات قلنا انما
قدمه لانه اصل المرفوعات لان معنى الفاعلية فيه بالاصالة وفي غيره بالتشبيه بالمعنى الذي في
الفاعل واليضا لا يجوز حذف الفاعل الا نادرا بخلاف غيره واليضا نقل عن امير المؤمنين عليه السلام
الله وجهه قبل ان يدوين علم النحو الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والصفات اليه مجرور فيفهم منه ان
مرفوعة سائر المرفوعات لمناسبة وبين الشارح اصالة الوجهين احدهما بقوله انه جزء الجملة ^{لفعلية}
التي هي اصل الجملة لان المقصود في الجملة الارتباط والفعلية اشدل ارتباطا بغيره اذ الفعل يقتضيه ارتباطا
بفاعله من اول الامر بخلاف الاسم لانه مستقل لا يقتضيه ارتباطا بشئ واليضا المقصود من الجملة
اخبارا وانشاء والفعل موضوع لهما بجوهره بخلاف الاسم فان الانشائية فيه بالادوات الخارية
قال فيقال ان ابوه في زيد قائم ابوه فاعل لقائم مع انه جزء الجملة الاسمية قلنا ما قلنا انه جزء الجملة
الفعلية فهو باعتبار الاغلب والثاني بقولنا ان عامله اقوى من عامل المبتداء لان عامله لفظي
محسوس في مفعول وعامل المبتداء معنوي معقول وقوة المؤثر يفيد قوة الاثر فان قيل ان هذا
التعليل لا يدل الا على تقدم الفاعل على المبتداء لا على باقى المرفوعات ايضا ان عامل خبر ان ايض لفظي
فلا يثبت الترجيح عليه **احيب عز الاول** ان المبتداء اصل في الباقي فاذا تقدم الفاعل على المبتداء
تقدم على الباقي بطريق الاولى **وعن الثاني** سلمنا ان عامل خبر ان لفظي لكنه حرف وعامل الفاعل
لفظي لكنه فعل وهو اصل في العمل فان قيل ان عامل اسم كان ايض فعل فلم قدم الفاعل عليه قلنا
ان اسم كان داخل في الفاعل ولهذا لم يعد المصريح لاحقا عليه من المرفوعات فان قيل ما
للغات انهم يعدون اسم كان من الفاعل ولم يعد خبره من المفعول به بل جعله قسما على حدة
من المنصوب قلنا ان جعل الاسم فاعلا ضروري لان الفعل لا يتخلو من الفاعل وجعل الخبر من
المفعول به ليس بضروري لان الفعل كثيرا ما يتخلو عن المفعول به كالفعل اللازم فان قيل كما ان
جعل مفعولا به ليس بضروري كذلك عدم ايض ليس بضروري فما الباعث عليهم ان لا يجعله
داخل فيه قلنا المفعول به لا يحمل على الفاعل وخبر كان محمول على اسم كان فكيف يكون مفعولا به
فافهم ولا تسرع برده ولا يقبل ولا تكن من الذين يعرفون العلم بالرجال والحال ان الرجال يعرفون
بالعلم قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدأ الوجهين احدهما انه باق على ما هو الاصل في السند
اليه وهو التقديم اذ لم يعرض له موجب التأخير بخلاف الفاعل لان لم ينظر فيه الى الاصل بل اخبر وجوبا
بموجب التأخير وهو كونه معمولا بالفعل والثاني انه يحكم عليه بكل محكوم به جامد نحو هذا حجرا ومشتق
نحو زيد قائم بخلاف الفاعل لانه لا يحكم عليه الا بالمشتق قوله فكان اقوى فان قيل ينبغي
ان يذكر التفريع بعد قوله بخلاف الفاعل لان هذا التفريع حصل من ضم مقدمتين احدهما قوله لا يحكم
عليه بكل الخ والاخر قوله بخلاف الفاعل الخ قلنا انما توسط التفريع بين المقدمتين ليكون الضمير في قوله

لانه انما ذكر الوجهين احدهما في الاخر لفظا بالادوات من حيث يكون مقتودا بالادوات من حيث ياتي المرفوعات من السند يعني ما في الهمزة

فكان اقرب الى المرجع اعني المبتدأ قوله فانه لا يحكم عليه بالمشق قال قيل ان الحكم على الفاعل يكون
 بالظرف نحو في الدار زيد وباسماء الافعال نحو هيما ت زيداي بعد زيد وبالمصدر نحو عجبني ضرب
 زيد مع انه ليس شئ منها من المشتقات فاما معنى هذا المحصر قلنا هذا لا اعتراض غير وارد لانه قال لا
 يحكم عليه بالمشق وفي هذا الامور لا يحكم على الفاعل لعدم الحكم فيها لانه كما يفيد المخاطب فائدة تامة
 ولا فائدة فيها فان قيل الاعتراض وارد لان المراد من الحكم النسبة مطلقا وهي موجودة فيها بقية
 لفظ المشق لانه يتناول مثلا اسم الفاعل وايضا انه ليس فيه الحكم بالمعنى المذكور قلنا المشق اعم من
 الحقيقة والحكم وهذه الامور في حكم المشق لان الظرف باعتبار المتعلق مشتق وكذا الاسماء الافعال
 اما بمعنى الامور والماسية وهما من المشتقات والمصدر العامل بمعنى ان مع الفعل فيكون من المشتقات
 ا علم ان وجه الرد على قول القيل ان مذكوره الجمهور افاذا القوة في رفع الفاعل مذكوره القيل افاذا القوة
 في ذات المبتدأ وهي غير مقصودة وايضا سلمنا ان الاصل في السند اليه هو التقديم لكن في غير هذا
 لا زال صل في التأخير لانه معمول الفعل والاصل فيه التأخير والبيان ان تأخير الفاعل ضروري لتبيين
 بالمبتدأ وتأخير الضروري لا يفيد شيئا من الضعف واما عموم الحكم به فلا يفيد القوة بل يفيد
 الضعف الاتي ان بنو تميم لا يثبتون العلم والاول المشبهتين بليس لعموم دخولهما على الاسم والفعل
 عدم اختصاصها باحد القيليتين فعلم ان القوة في الاختصاص دون العموم قوله وهو اسند الواو
 للاستيناف ومدخولها جملة متانفة وقعت في جواب سؤال السائل وهو انه لما كان الفعل من
 المرفوعات فما هو قوله اي الفاعل اشارة الى بيان المرجع قوله اي اسم فان قيل ان كلمة
 ما عبارة عن شئ فلا يوجد الجنس كما هو والبيان ان التبادر منها كونها موصولة ففعل هذا لا بد من
 ضمير الفصل وايضا الموصولة مع الصلة شئ واحد فلا يوجد الجنس كما هو قلنا المراد من كلمة ما
 اسم منكر فان قيل لما كان المراد اسما فهو منقوض بقوله عجبني ان ضربت زيد الان ان ضربت
 فاعل عجبني مع انه ليس باسم قلت المراد من الاسم اسم من ان يكون حقيقة او حكما
 كما قال الشاعر دم فان قيل اعتراض ان ضربت كما يروى هنا كذا لا يرد على تعريف المرفوع
 فلم يرد اسم ثم بالحقيقة والحكم قلنا انما لم يعم ثم اكتفاء بهذا التعميم فان قيل لم يعكس الامر
 قلنا ان تعميم القسم يستلزم تعميم المقسم لئلا يلزم تعميم المقسم من المقسم بخلاف العكس لان تعميم المقسم
 لا يستلزم تعميم المقسم لان القسم ليس الاخص فان قيل لولم يفيد الشارح كلمة ما بالاسم لم يحجج الى تعميم
 بقوله حقيقة او حكما لان ما عبارة عن شئ وهو تبيان وقوله ان ضربت قلنا ان تفسير ما بالاسم ضروري
 لئلا يلزم الخروج من البحث ولئلا يلزم تعميم المقسم من المقسم لان كلمة ما في تعريف المرفوع مفسرة بالاسم
 فكذا هنا وايضا لا بد في التعريف من الجنس المتبادر من الجنس هو القريب فلنا اول بالاسم ولا بد
 لولم يفيد به توهم ان المراد من الفاعل ذاته مع ان الفاعل في اصطلاح هو الاسم وايضا لولم يفيد به تبيان

ایضاً معرانه لا یقع فاعلاً اصلاً قوله لیدخل فیہ مثل قوله ای انما ملنا لیدخل فیہ قوله سند الیه
 الخ فان قبل هذا التعریف لا یكون جامعاً لانه خرج منه فاعلاً شبه الفعل و فاعلاً فاعلاً بالناقصة لا بالاسناد
 نسبة احد الکلمة الى الاخرى بحيث یقید المخاطب ثمة تامة ولا فائدة فیہ قلنا المراد من الاسناد هو
 النسبة مطلقاً من قبیل ذکر الاخص و اعادة الاعم فان قبل ما کان المراد هو النسبة فعلى هذا لا یكون
 ما نعالصقه علی زید فی قوله ضرب زید باضافة المصدر الى الفاعل النسبة الضرب الى زید مع انه لیس
 بفاعل بل یقال له مضاف الیه والیض لا یكون جامعاً لعدم صدقه علی قولنا ما ضرب زید لان فیہ
 سلب النسبة وکذا لا یصدق علی فاعل الشرط مثلاً ان ضربت ضربت لان فیہ فرض النسبة لا تحققها
 وکذا لا یصدق علی فاعل انشاء نحو ضرب لعدم وجود النسبة فیعدم وجود الفعل اجیب
 عن الاول المراد هو النسبة مع بقاء الرفع و لا رفع فی زید و عن الثاني ان النسبة اعم من ان یكون
 مثبتاً و منفیاً محققة او مقبولة خبریة و انشائية قوله بالاصالة ^{لما من التثنية} فان قبل لا یكون التعریف
 ما نعالصقه علی عمرو فی قولنا ضرب زید و عمرو لان سند الیه الفعل مع انه لیس بفاعل بل یقال له المعطوف
 قلنا المراد من الاسناد الاسناد بالاصالة و الاسناد الى عمرو بالتبعية فان قبل ان قوله بالاصالة
 فی التعریف و ذا لا یجوز و ان القرینة قلنا القرینة ذکر التوابع بعد فان قبل ان ذکر التوابع
 فیما بعد لا یكون قرینة ههنا لبعدها من هذا التعریف و القرینة لا بد ان یكون فی نفس التعریف
 او متصلاً به قلنا البعد لا یكون قرینة اذا کان غریباً و التوابع مشهورة فان قبل ان قید بالاصالة
 كما یكون معتبراً فی اسناد الفعل کذا لث یكون معتبراً فی شبه الفعل ایضاً فینغی ان یدکر هذا القید
 بعد قوله او شبهه لیتعلق بهما قلنا ان قوله او شبهه فرع الفعل و القید اذا اعتبر فی الاصل
 یعتبر فی الفرع ایضاً فلا حاجة الى التاخیر قوله لیخرج عن الحد توابع الفاعل فان قبل الاحاطة
 الى اخراج التوابع لان التابع اذا کان صفة مثلاً جاءنی زیدین العالم لا یوجد فی اسناد الفعل الى
 التابع لان الاسناد الى زید لا الى العالم وکذا اذا کان تاکیداً او عطف البیان قلنا ان المراد
 من التوابع بعضها و هو المعطوف بالحرف و البدر قوله وکذا المراد فی جمیع حد و للرفوعات الخ
 كما اذا وقع التعدد فی المبتدأ و الخبر و المبتدأ و الخبر هو الاول و فی هذه العبارة اشارة الى المبالغه
 فی اخراج توابع الفاعل قوله ما یشبه فی العمل فان قبل المثال لا یطابق المثل لان المثل مشبه
 و هو نسبة بین المشبه و المشبه به و ذکر فی المثال قائماً ابوه و هو لیس نسبة بل مشبه و ظرف النسبة
 قلنا المراد من الشبه ما یشبه ای المراد من المصدر اسم المفعول فان قبل فعله هذا لا یكون
 التعریف جامعاً و لا مانعاً اما الاول فلانه لا یصدق علی اسم التفضیل لانه لیس فعل من الافعال فیہ
 معنی الزيادة لیشبه اسم التفضیل به و اما الثاني فلانه یدخل فیہ الاسماء الغیر المنصرفه لانها ایضاً مما
 یشبه الفعل مع انها لیس لها فاعلاً قلنا معناه ما یشبه الفعل فی العمل قد دخل اسم التفضیل و خرج الاسماء

زیدی موجوده - في الالة المذكورة

الغير المنعقدة فان قيل لما كان المراد من التشبيه التشبيه في العمل يلزم الدور اذا المشهور ان عمل
 لمشابهة الفعل فلما كانت المراد ههنا المشابهة في العمل يلزم الدور قلنا انما يلزم الدور ان كان مشابهة
 التي هي سبب العمل عين المشابهة التي هي سبب العمل وليس كذلك لان المشابهة الاولى عبارة عن
 المشاركة في عدد الحروف والحركات والمشابهة الثانية عبارة عن المشاركة في اقتضاء الفاعل فان
 قيل لم يخالف الشارع عن قول لفاضل اهنيك لانه قال بالمشابهة في الاشتقاق والحدث وقال
 الشارع في العمل قلنا لو قال ذلك لم يتناول سماء الافعال والظروف لانه ليس بينهما الاشتقاق بالذات
 وان كانت مشتقة باعتبار المتعلق وبعد التاويل بالافعال الماضى ^{والعلم} ان ههنا وان لم ينكشف
 مثال لصباح ليس قل من المصباح فمن لم يستقم بالمصباح لم يستقم بالصباح ايضا غالبا فان
 قيل المراد من الفعل في قوله ما اسند اليه الفعل لا يخلوا ما الفعل اللغوي وهو الحدث فعمل هذا
 حاجة الى قوله وشبهه وايضا يلزم ارجاع ضمير شبهه الى الفعل اللغوي وهو غير صحيح لان المشتقات
 يشبه الفعل الاصطلاحي دون اللغوي واما الفعل الاصطلاحي وهو يلزم عدم صدق التعريف على
 زيد مثلا في ضرب زيد لانه لا يسند اليه الفعل الاصطلاحي الدال على الحدث والزمان والنسبة بل
 المنسوب اليه هو الحدث فقط قلنا المراد هو الفعل الاصطلاحي والمنسب اليه الفاعل جزؤه ولا محذور
 فيه لان نسبة الكل باعتبار الاجزاء جائز كما يقال بنوا فلان قتلوا زيدا مع ان الفعل صدر من واحد
 قوله ليتناول فاعل اسم الفاعل وفي بعض النسخ مثلا فاعل اسم الفاعل بزيادة لفظ المثل فان قيل
 ان ايراد لفظ المثل ههنا لا يصح لانه انما يذكر للتعميم والحاجة ههنا اليه لانه حصل يذكركم جميعا
 بحيث لا يبقى منه فرد من الافراد قلنا ان لفظ المثل وقع سهوا من الكاتب وما قال انه لدخول الاسم
 المنسوب نحو زيد تميمي فان الضمير في تميمي فاعل له ليس يشي لان الاسم المنسوب داخل في الاسم
 المفعول لان معنى زيد تميمي زيد منسوب الى تميم هو ليس من هذا الباب لان الضمير فيه
 مفعول بالاسم فاعله قوله والظرف ^{الذي} ان متعلق الظرف اما الفعل او شبه فعل الاول دخل
 في الفعل وعلى الثاني دخل في اسم الفاعل او غيره من المشتقات فلا حاجة الى ذكره قلنا ليس المراد
 من الظرف ما يجتبر به المتعلق بل المراد منه اسم الظرف نحو منصرو ومنصرف قوله وقدم عليه
 قال صاحب العنبر الوافيه للحال من الفعل او شبهه فان قيل ان الماضى اذا وقع حالا لا بد
 من دخول قد وهو غير موجود ههنا قلنا ان قد مقد فيه وانما لم يذكر لاحترازا عن تكرار النفي
 وقال مولانا عصام الدين ^{الذي} الاول للعطف على الفعل وهو قوله اسند فيكون صفة بعد
 لقوله ما فان قيل ان قوله على جهة قيامه به من معمولات اسند ولما كان الاول للعطف يلزم
 الفصل بين العامل والمعمول بالا جنبة وهو الجملة المعطوفة قلنا الفصل بالا جنبة انما يجوز
 اذا كان العامل ضعيفا والعامل ههنا قوي وهو الفعل ^{الذي} عن قوله اسند قوله في الفعل او شبهه
 فان قيل فاعله ههنا افات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير في قدم مفعول

لا نأبى ان يكون في بعض النسخ في العمل بالظرفين

نحو اللغوي قد قدم

والمرجع شيان اعني الفعل وشبهه قلنا الضمير راجع الى احد الامرين المستفاد من كلمة او قول
واحتراز عن نحو زيد في زيد ضرب فان قيل الاحتراز عن زيد بقوله وقدم لا يصح لانه حصل
بقوله اسند لان الضرب مسند الى ضمير في ضربك الى زيد قلنا لا نسلم ان الاسناد غير موجود
زيد لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لان الاسناد الى الضمير مؤكد للاسناد الاول
ولذا قالوا افادته قائم حكمه مؤكدا بحيث لا يحتاج الى تأكيد اخر بخلاف قائم زيد فان قيل سمنا ان
الاسناد اليه اسناد الى المرجع لكن بطريق التبعية والمعتبر في الاسناد قيد الاصاله قلنا ان قيد الاصاله
لم يخرج هذه الكأدة لانه في مقابلة التبعية التي في التوابع المعهودة وهذا التبعية ليست منها فان
قيل الاحتياز الى هذا الشارح انما يكون اذا جعل قوله وقدم قيد الكل الامرين الفعل وشبهه واما
اذا جعل قيد شبه الفعل فقط فلا اشكال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو مسند اليه لا الى ضميره
لان المصدر لا يفر فيه كقولهم زيد عدل في المبالغة قلنا هذا خلاف الظاهر فان قيل لما
كان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد الى الشئ في الحقيقة فكذلك التقديم على ضمير الشئ تقديم
على ذلك الشئ في الحقيقة فلم يخرج بقوله وقدم قلنا ان الاسناد امر معنوي فيعتبر فيه اذا
الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه بخلاف التقديم لانه امر لفظي فالاعتبار فيه ممنوع لانه لو اعتبر
يكون انكارا عن الحسن كذا في دبة الحواشي قوله والمراد بتقديمه عليه وجوبا فان قيل
لا يكون التعريف مانعا لصدقه على من قولهم كريم من يكرمك لان من اسند اليه شبهه وهو كرم
مع انه ليس بفاعل مبتدأ قلنا المراد بالتقديم عليه هو التقديم وجوبا وتقديم كرم على من
جواز لا انه يجوز ان يقال من يكرمك كريم فان قيل ان المصريح ذكر التقديم مطلقا فمن اين
علم ان المراد وجوبا قلنا هذا يعلم من قاعدة مشهورة من ان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل
فالتقديم فليكن كريم شبه الفعل ومن فاعله فمن اين علم انما مبتدأ وخبر قلنا انما لم يكن فاعلا
لان كرميا صفة مشبهة والشرط في عمل الصفة هو الاعتماد على احد الاشياء الستة ولم يوجد ههنا
فان قيل فمن اين علم ان من مبتدأ وكريم خبره فليكن كريم مبتدأ ومن خبره قلنا ان كريم
لا يكون مبتدأ من القسم الاول من المبتدأ الاول ومن الثاني لان الشرط في القسم الاول ان
يكون معروفة او نكرة مخصصة والشرط في القسم الثاني ان يكون مصدرة بحرف النفي او
الف الاستغناء ولا يوجد شئ منهما فان قيل ان التعريف لا يكون مانعا من وجب اخر لصدقه
على المبتدأ المنكر اذا كان خبره ظرفا لوجوب التقديم قلنا المراد وجوب التقديم النوعي وهذا
التقديم فردى فان قيل ان المصريح ذكر التقديم مطلقا فمن اين علم ان المراد التقديم النوعي
قلنا انه علم من القا عدة المشهورة وهي ان التعريف واجزاءه لازم المعروف هذا انما يكون
اذا كان التقديم نوعيا قوله عليه فان قيل الضمير في عليه راجع الى الفاعل فعليه هذا يلزم
اخذ الحد ود في الحد وهذا يجوز قلنا لا نسلم ان الضمير راجع الى الفاعل بل الى الاسم

فان قيل لما وجب تقديم الفعل على الفاعل مع انه مسند اليه وحقه التقديم قلنا لا يلتزم بالتقديم
 فان قيل لم يعكس الامر قلنا لان الفعل عامل فيه والعالم مقدم على المعمول بخلاف التبت
 لان الخبر غير عامل فيه قوله اي اسنادا واقعا فان قيل ان المقدر عندهم ان الجار والمجرور اذا
 وقعا في عباراتهما لا بد لهما من الاعراب المحلى وقوله على جهة قيامه لغيره وجور فلا بد فيهما
 من الاعراب المحلى فانه هو ايضا المقرر عندهم ان قوله على جهة قيامه مفعول مطلق لا سند ولا يقيد
 حده عليه لانه ما يكون بمعنى الفعل السابق وهذا ليس كذلك قلنا ان معناه اسنادا واقعا على
 جهة الخ فيكون مفعولا مطلقا باعتبار موصوف متعلقة وايضا علم اعرابه وهو النصب فان
 قيل لا حاجة الى ازباد قوله واقعا الصحة تعلقه باسنادا قلنا لا يصح تعلقه بالاسناد لان كلمة
 على لا يقع صلة الاسناد بل صلة ما لماء او الى يقال سند به او اسناد اليه وايضا ان قوله على جهة
 اه صفة قوله اسنادا والجار والمجرور لا يقع صفة الشيء الا باعتبار المتعلق ولو كان المتعلق لهما
 اسنادا لا يصح صفتية ما قال صاحب العفوران قوله اسنادا واقعا إشارة ان الجار والمجرور متعلق
 باسند فان قيل لا نسلم ان غرض لشارحه مذكرو الفاضل الذي لان عبارة الشارح صحيحة
 في انه متعلق بواقع قلنا ان مذكرو الفاضل حاصل المعنى لما يتعلق بواقع وهو صفة قوله
 اسنادا وهو معمول اسند فكن الجار والمجرور معمول سند قوله على طريقة انما اول لجهة بالطريق
 لان الجهة في اصطلاحهم عبارة عن احد الجهات الستة وليس المراد ذلك بل المراد منها الطريقة
 والشكل والجهة بحيثى بمعنى الطريقة كما يقال عدلت هذا العمل على جهة علمك في طريقة علمك و
 قوله قيام الفعل إشارة الى بيان المصحح لفهم قيامه فان قيل ان الفعل عبارة عن اللفظ ومنه
 قسم من الكلمة والحال ان اللفظ قائم بالمتكلم لا بالفاعل قلنا انه يحذف المضاف الى قيام
 مدلول الفعل فان قيل لا نسلم ان مدلول الفعل قائم بالفاعل لان القائم به ليس الزمان والشيء
 بل الحدث فقط قلنا ان المراد بقيام مدلول الفعل بعضه لا كله اعني الحدث فان قيل التغير
 لا يكون جامعا لانه خرج عنه فاعل فعل المنفى فوما ضرب زيد لعدم القيام فيه وايضا لا يصح ما
 القيام الى الفعل لانه عبارة عن الاستواء وهو لا يتصور الا من ذوات الارواح والفعل ليس منه
 وايضا انه لا يكون جامعا لانه خرج عنه مات زيد وطال عمره لان المتبادر من القيام انه صادر
 والموت والطوالة ليستا بصادرين عنهما فاعلين قلنا طريقة قيام الفعل ان يكون على صيغة
 المعلوم فيتناول الحقة وكذا لا يكون المراد منه الاستواء فان قيل لا نسلم ان طريقة القيام
 عبارة عن صيغة المعلوم لان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون صيغة الفعل على صيغة
 المعلوم صفة الفعل قلنا اجاب صاحب العفوران عنه بان معناه ان ذلك علامة على صيغة القيام
 ان يكون على صيغة المعلوم فان قيل بالوجه على ان العلامة للقيام كونه بصيغة المعلوم
 دون المجهول وايضا ما الوجه لهما نعم احترزوا عن مفعول بالمريم فاعله بقيد القيام

انه لان معنى الفعل ليس مشكلا عليه بل على الاسناد ولام سلمه وهو ان الاسناد هو

ولم یحترزوا عنه بقیدا لاسناد فان قلت الاسناد موجود فيه دون القيام فهو تحكم محض
قلت لان القيام بثبوت موجود الامر والتعبير عنه ليس الا بصيغة العلوم لان مصدر المعلوم قد
یوجد مدلوله في الخارج فيصدق القيام عليه ومصدر الجهرل لا یوجد مدلوله في الخارج احد
بل هو امر اعتباری لانه لم یصد من الفاعل الا الحدث القائم به وكذا ینجزج مفعول لم یسم فلم
به لان الواقع عليه مصدر الجهرل وهو غير موجود فلا یصدق القيام عليه ویصدق الاسناد اليه
لان عبارة عن ثبوت الشئ الامر والشئ یتناول المعدوم ايضا فان قيل ان القيام قد يكون
حقیقيا كالصفات الجسم بالبیاض وقد يكون عقليا فخریدا علی لان العی عبارة عن عدم
البصر فلا يكون القيام موجودا الامر قلنا ان ما قالوا انه عبارة عن عدم البصر مصطلح ارباب العقول
دون العربية لانهم قالوا العی صفة من الصفات فان قيل كما ان القيام عبارة عن ثبوت الموجود
لا موجد لك الاسناد عبارة عن ثبوت الموجود الامر بقربينة التعبير عنها به قلنا لا نسلم ان الاسناد
عبارة عن ثبوت موجود الامر بل عبارة عن ثبوت الشئ الامر والشئ اعم من الموجود فان قيل
هذا مخالف من سائر النسخ لانهم قالوا الاسناد والقيام عبارة عن ثبوت موجود الامر بل افوق
بينهما قلنا لا نسلم انهما متحدان لكن ياتله في التعبير وهو لا یضر فان قيل ففی هذا ای
على ان الاسناد ياتل القيام لا عين القيام لان المماثلة تقتضي المغايرة خرج الاسناد الذي هو
عين القيام لان الاسناد لما كان عين القيام علم انه قد نجح معه في مادة الوجود كالضرب المعلوم
قلنا لا نسلم خروج لان للقيام افراد متعددة كالضرب والنصر واسناد الضرب ياتل قيام النصر
وبالعكس فان قيل لما قال المص على جهة قیامه ولم یقل على قیامه دون الجهة قلنا لتناول
فاعل افعال الاضافية كالقرب والبعد لانها غير موجودين بل وجودهما اعتباری فلا يكون فيه
القيام لا محالة بل فيها جهة القيام هذا خلاصة ما قاله عبد الغفور قوله واحترز بهذا القيد من
مفعول لم یسم فاعله فان قيل لا یثبت الاحتراز عن مفعول المصدر الجهرل لان طريقة القيام
ان يكون على صيغة المعلوم وصيغة المصدر للجهرل عين صيغة المصدر للعلوم قلنا لا نسلم انه لا یثبت
الاحتراز عنه لان هذا المصدر في قوة ان مع الفعل الجهرل فلا يكون على صيغة المعلوم فان قيل
الاحتراز عن المفعول لم یسم فاعله لا یصح لان صفا المفصل ادخله فيه قلنا الاحتراز الى هذا القيد
انما هو على مذهب لم یجعله داخلا فيه كالمصرح لانه نظر الى المعنى وهو في المعنى ليس بفاعل وصاحب
المفصل نظر الى اللفظ قوله مثل زید فی قام زید فان قيل المثال لا یضاه المثل وهو یحصل
بواحد فما الحاجة الى المثالين احدهما قوله قام زید والاخر قوله زید قائم ابوه قلنا انما اورد
المثالين لتعدد المثل لان الاول مثال لما اسند اليه الفعل والاخر مثال لما اسند اليه شبه الفعل
قوله زید قائم ابوه فان قيل تشبیهه بزید قائم ابوه لا یصح لانه له بان يكون الموروث في الخارج كذا یکن

ليس نصافي المقصود لانه محتمل نيكون قائما خبدا مقدما على المتدا اعني ابوه ولو قال ابواه لكان نصافي المقصود
لعدم صحة قائم خبرا عن ابواه لعدم المطابقة قلنا ابوه لا محتمل ان يكون مبتدأ لانه لو كان مبتدأ لوجب له
على قائم لدفع الالتباس فان قيل بالفرق بين هذا المثال وبين قائم زيد حيث جازى في الثاني الوجهان
دون الاول قلنا الفرق ما ذكره الفاضل لهبتد من انه اذا كان للتركيب وجهان احدهما على خلاف الاصل
والاخر على الاصل وفي قصدك ما يخالف الاصل فدفع الالتباس حرج واجب لان الذهن يسبق الى ما يوافق
الاصل وهو غير متقص وان المبدأ صالحة ومخالفة كائنا جائزين على الاحتمال وفيما نحن فيه احد الوجهين على
الاصل وهو كون ابوه فاعلا لصنعة والاخر وهو كون مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الخبر على
المبتدأ وهو خلاف الاصل فالقيل ان عمل الصنعة في الفاعل ايضا خلاف الاصل قلنا لا مبتدأ فيه
توجب الامر من كلاهما خلاف الاصل احدهما ما ذكره والاخر كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل لا احتياج
الى الرابط والفاعلية يوجب خلاف الاصل الواحد وهو كون الصنعة عاملا والشمول على خلاف الاصل
اصل بالنسبة الى ما شتمل على خلاف الاصلين فان قيل ان كون الخبر جملة على خلاف الاصل ممنوع
لما قال الرضي ان الخبر على قسمين مفرد جملة وكلاهما اصل والضا يشك بهذا قائم زيد اذ كون زيد
مبتدأ مشتمل على خلاف الاصل الواحد وكون الصنعة مبتدأ مشتمل على خلاف الاصلين احدهما كونه
مبتدأ مسنداً اليه والاخر كونه اي كون الاسم فاعلا لصنعة فينبغي ان لا يكون من قبيل جازا الوجهين احدهما
الاول ان كون الخبر جملة ليس الا خلاف الاصل لا احتياج الى الرابط وما هو محتاج الى الغير لا يكون
اصلاً وما قال الرضي فهو ناظر الى الفائدة لانها كما يحصل بالخبر المفرد كذلك بالجملة وعن الثاني ان كون
الاسم فاعلا لصنعة خلاف الاصل فيما لم يكن مصدرة بحرف النفي او الف الاستفهام كيف والصنعة للمفعول
في هذا الموضع بمعنى الفعل قوله والاصل في الفاعل فالقيل هذا الاصل منها مذهبهم لانه لا يعلم انه
في الفاعل او المفعول والحكم على المذهب لا يصح قلنا معنى قوله والاصل هو الاصل في الفاعل بقضية البحث
فالقيل الاصل جملة عن القاعدة والمخالفة عنهما لا يجوز فيجب ان لا يجوز قولهم ضربهم وا زيد لعن
الولى قلنا الاصل هنا بضم ما ينبغي واولى فان قيل لما كان الاصل بضم ما ينبغي واولى خرج عنه
ضربت زيد لان الولي هنا واجب قلنا الولي اعم من ان يكون متصلاً او في ضمن الجواب فالقيل لما كان
الاصل بضم ما ينبغي واولى فهو منقوض بنحو ضرب زيداً غلامه فان تقدليم الفاعل هنا
ليس باولى بل غير جائز قلنا الاولوية فيما لم ينعم مانع ولها وجد المانع وهي الاضمار
قبل الذكر فان قيل لم اختار الاصل على الاول مع انه اوضح واحسن لرعاية الاشتقاق بينهما وبين
الولى لانها مشتقان من الولي قلنا لان في لفظ الاصل ايها الى ان قرب الفاعل من الفعل

منها

له وهو اي المقصود كون مثال الفاعل المسند اليه شبه الفعل ١٢ له اي المطابقة بين المبتدأ والخبر على ما التقدير في الافراد اذا انفردوا والمبتدأ في الخبر
له في المثال اي الذي ذكر في المتن فاعل المسند اليه شبه الفعل ١٣ له احدهما كون زيد مبتدأ واقام خبراً عنه ما عليه ما بينهما كون زيد فاعلاً مسنداً اليه شبه الفعل وهو
له الوجهان ١٤ له اي في الاصل وعدم الاحالة ١٥ له لانه لا يوجب تاخير الفاعل عن الصنعة وهو الاصل ١٦ له لان الاصل في الفعل هو الفعل

كانه بمنزلة القاعدة ولا يجوز هذا مما فلا يملك السامع الا للمضرورة بخلاف الاولوية لانه صريح في جوازها
 الاخر بخلاف الاصل لانه ليس في لفظه ما يدل على جواز الجانب الاخر وان كان مالها واحدا فان قيل
 لم قال ان يلى الفعل ولم يقل ان يلى بضمير معرانه اخصر واشمل لشموله لشبه الفعل ايضا
 كون الضمير جوا الى احدهما للدلول عليه وكما مر في قوله وقدم عليه قلنا انما وضع المظهر موضع
 المضمرة لزيادة التمكن في الذهن فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون للظهور اولى من المضمرة
 في جميع المواضع قلنا فيه اشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل لمحق به فان قيل
 المراد بالولى لا يخلو اما لفظا او رتبة فان كان الاول لا يصح تفريع قوله فلذلك جاز ضرب غلامه نرايد عليه
 وان كان الثاني لا يصح قول الشرع ان لم يمنع مانع لانه وان وجد للمانع لا يفوت رتبته الا ترى ان
 قوله ما ضرب غلامه الازيد فان قصد المحصر مانع من ان يقع الفاعل في ولى الفعل مع ان رتبة
 الفاعل مقدم والا يلزم الاضمار قبل الذكر في قوله غلامه قلنا المراد من الولي ما يكون لفظا فقط فيصح
 قوله ان لم يمنع مانع والولى الرتبة ثابت لا محالة فاء التفريع عليه او نقول المراد بالولى لفظا حين عدم
 المانع ورتبته حين وجود المانع وفي قوله ضرب غلامه زيدا وجد المانع انهم من ان يكون قبل التركيب بعد
 ولهمنا وان لم يكن المانع قبل التركيب لكن وجد بعد لان تقديم ما حقه التاخير يفيد المحصر فلو اخذ
 غلامه لفات المحصر والغرض من تقديم المفعول اهتمامه فيفوت الاهتمام بالتاخير قوله
 المسند اليه فالقيل كما ان الاصل ولى فاعل الفعل كذلك ولى فاعل شبه الفعل فلا يصح تخصيصه
 قلنا المراد من الفعل المسند الى الفاعل من قبيل ذكر الاخص وإرادة الاعم فلا اشكال قوله ان يكون
 بعد فان قيل الولي على قسمين احدهما مقدم متصل والاخر موخر متصل فاي المعنى مراد لهما قلنا
 المراد لهما ما يكون موخرا متصلا لان تقديم الفاعل لا يجوز فان قيل لما كان المراد بالموخر المتصل
 فينبغي ان يفوت الولي في قوله ليضرب نرايد لوجود الفصل بنون تأكيد مع انه لم يقال حد يفوت الولي
 في هذه الصورة قلنا المراد بالفاصل للنفى ما يكون من معمولات لا مطلق الفاصل ونحن التأكيد ليس من
 معمولات الفعل قوله لشدة احتياج الفعل اليه فكما ان الكل يفيد معناه بدون الفاعل قوله ويدل
 على ذلك اسكان اللام فان قيل ان لهما يلزم الدوران المشهور في الصرف ان الاسكان لا يصلح
 الجزئية ولعلم من قول الشارح ان الجزئية لا يصلح الاسكان حيث قال ويدل على ذلك اسكان اللام
 قلنا ان ما قاله الشارح هو جعل الحكم علامة على العلة ولا مانع منه لانهم قالوا الممكنات علامة
 على وجود الله تعالى جل شأنه مع انه تعالى علة الممكنات قوله اربع حركات فان قيل
 وان سلم ان الاسكان لا يفي توالي اربع حركات لانه لو كان كذلك ينبغي ان لا يجب
 الاسكان في الرباعي نحو وحجت لعدم توالي اربع حركات لان العين ساكنة في نحو وحجت

فان كان كذلك لكان الفعل لا يفيد معنى

له اي في وضع المظهر موضع المضمرة ٢٢ قوله المراد بالفاصل للنوى الا في قوله من فيران يتقدم عليه ٢٣ كما قال الشارح
 من معمولاته ٢٤ انتهى عجبك العجايب ٢٥ مقرر بالذنوب وتية دعاك ٢٦

قلنا اسكان اللام في الرباعي محمول على الثلاثي والحمل طريقة مشهورة عندهم قوله فلذلك
 فان قيل الغاء للتعليل وكذا اللام فيلزم اجتماع التي التعليل وهذا يجوز قلنا اللام للتعليل
 فيفيد ان يكون الولى اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع المثال الثاني لان اللام يجعل مدخوله
 علة ومدخول اللام ههنا هو الاصل والفاء اما للتفريع فيفيد ترتيب العلم بالجواز والامتناع فيما على العلم
 بالاصل السابق او للتعليل ولكن من باب الاستدلال بالعلول على العلة فلا استدراك قوله
 الذي يقتضي تقدم الفاعل دفع وهم وهوان يتوهم ان المراد بولى الفاعل الى الفعل بالنسبة الى
 سائر المفعولات لاكن من غير المفعول به كما هو من ههنا جنى واخفش قد بان الولى بالنسبة
 الى اكل قوله وامتنع ضرب غلامه نريد فان قيل ان الامتناع المذكور وان كان يترتب على
 الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوتة على تقدير تساويهما في المرتبة اليهم فلا يصح الاستدلال بانهم
 عليه لان المضاف اليه كالجزم للمضاف فيكون في مرتبة فعله تقدير التساوي يكون الضمير والفاء
 والمفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجح على الضمير قلنا على تقدير التساوي يكون المفعول
 في مرتبة الفاعل والفاعل مقدم على الضمير فكذا المفعول وما قالوا ان المضاف اليه جزء للمضاف
 معناه لا يجوز الفصل بينهما لانه في مرتبته لتأخره عنه لفظا ورتبة لانه قديله فان قيل مرجح
 الضمير مفعول الفعل فالمناسب ان يكون مقدا مرتبة على الضمير الذي هو مضاف اليه للفاعل و
 ليس بعمول للفعل فيكون مقدا ما على الضمير رتبة فلم يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير مضاف
 اليه للفاعل وليس مرتبة الشيء ان يكون بين المضاف والمضاف اليه فلما كان للمضاف فاعلا
 مقدا ما على المفعول رتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر فان قيل ينبغي ان يجوز ذلك الاضمار قبل الذكر
 كما يجوز في باب التنازع في قولهم ضربني وكرمني نريد فمالهم انهم لا يجوزوا هذا وجوزوا ذلك قلنا
 تجوز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في الجملة والضمير للمضاف اليه غير محقق اول قول ان المقصود
 في التنازع الغاء الاول في الاسم الظاهر فلا يظهر لم يلزم كونه ملغى فلا بد من الاضمار بخلاف الظاهر
 في المثال المذكور بان يقال غلام زيد نريد فلا نه لوانه عنه فلا يخل الاضمار فيه من غير ضرورة
 اول قول تجويزه للضرورة اذ لو لم يضر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز لانه عمدة وحذف
 العمدة بلا سد شيء مسد احتجاجا او تكرار لذكر وهو قيم فان قيل ان ارتكاب القبح اهلون من
 ارتكاب الممتنع مع انه مثل ما ذكرنا ههنا لان حذف للمضاف اليه بلا قرينة غير جائز والظاهر
 يوجب التكرار قلنا ان قبح التكرار مشهور فيكون بمنزلة الممتنع بل فوقه للشهرة وعن الثاني ان حذف
 المضاف جائز مع القرينة وحذف الفاعل لا يجوز اصلا ولو كان مع القرينة قوله خلافا للاخفش
 وابن جني وانما سمي بابن جني لانه كان لقيطا فقالوا له من الجن فان قيل يعلم من قول الشارح ان
 الاضمار قبل الذكر جائز عند هاهنا مع انه ممتنع بالا تفاق بل انما يجوز ذلك التكييف هاهنا

في المثال المذكور لفظا ورتبة

قلنا هذا انما يريد اذا تعلق قوله خلافا بقوله وذلك غير جائز وليس كذلك بل متعلق بقوله يلزم وانما لا يلزم الا ضماد قبل الذكرو عندهما الوجهين احدهما ان الفعل المتعدي كما تيقض الفاعل كذا تيقض المفعول فيجب ان لا يأتيا فكلما تقدم رتبة الفاعل قدم رتبة المفعول ايضا والثاني ما قاله الشارح ومستندهما في ذلك قول الشارح وجواب عن الاستدلال الاول انه على هذا لا يوجد الكلام على موافقة الاول عندهما لانه ان في الفاعل فاعل فاعل وان كان على العكس فاعل فاعل وعن الثاني ما قاله الشارح بقوله واجيب بقوله جزمي ربه عن اي بدلي وكلمة عن مجي للبتة كقوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس شيئا قوله جزم الكلاب العاوييات بنصب جزم لا بد في الاصل هكذا جزم الكلاب العاوييات فحذف الشبه واقام الشبه به مقامه وهو منصوب فكذا هذا قوله وقد فعل اخبار بلجاجة الدعاء تفاؤلا قوله واجيب فان قيل هذا جملة فعلية معطوفة على قوله ومستندهما هي اسمية فيلزم عطف الفعلية على الاسمية وهو غير حق قلنا هذا معطوف على المقدر اي قيل و مستندهما فيكون فعلية ايضا قوله جزمي رب الجزاء فان قيل ان هذا الجواب مني والاول تسليم فللناسب تقديم هذا على ذلك لان للنعم لا يكون بعد التسليم لان الاقرار بعد الاقرار جائز والاكثار بعد الاقرار لا يجوز قلنا ان قوة جواب الاول اوجب تقديمه فان حوالة الجزاء الى رب الشخص المسمى هو المعنى المتعارف لان الرب مرجى التخليص فحوالة الجزاء اليه ليس عليه مرجى التخليص بخلاف الحوالة الى رب الجزاء لانها غير متعارفة قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما فان قيل الضمير في فيهما راجع الى الفاعل والمفعول والوجه الى الفاعل مستقيم والى المفعول غير مستقيم لعدم ذكره سابقا والوجه انما يكون الى المذكور لا الى غير المذكور وايضا ان ذكر الاعراب مستغنى عنه بذكر القرينة لانه من جزئياتها اجيب عن الاول ان للفعل وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذکور في ضمن الامثلة وهو كاف للارجاء وعن الثاني لا نسلم ان الاعراب جزئياتها بل بينهما مباينة لان الاعراب موضوع للمعاني المعنوية والقرينة غير موضوعة لشيء بل هي امر دال عليهما لا بالوضع وفيه بحث من وجوه الاول ان الاعراب لما كان موضوعا فكان موضوعا لغيره مفرد فيكون كلمته فينبغي ان يكون مثل مزيد مركبا من مزيد واعرابه ولا يقول به احد والثاني لا نسلم ان القرينة امر دال عليهما بل امر دال على الشيء فذكر قوله عليهما غير صحيح والثالث انه لا بد ان يكون القرينة من الموضوعات لانها مستعملة والمستعمل قسم من الموضوع كالمنقول والمترجل فانهم قالوا الموضوع على ثلاثة اقسام الرابع ان مفهوم القرينة لا يكون ما لا يصدق على الحمل لانه ايضا يدل بلا وضع كآخره اذ على وجه الصدق والخامس لا نسلم ان القرينة هي الامر الدال بلا وضع بل هي الامر الدال على تعيين الشيء مطلقا سواء كان بالوضع او بغيره كما قال السرخسي وقيد بلا وضع ليس في

له وعن الثاني آه اي الجواب عن الاستدلال الثاني ۱۲ له العاوييات صفة الكلاب والوارد بالضم ناكس وميزو ۱۳ جزماء او جزماء
 ازهم بن مثل جزماء ۱۴ كان هو كمنه وتحيق خذ اي تولى ان كاد كرهت ۱۵ له عليهما اي على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول ۱۶ مني جزمه الهم

على اعراب الموصوف فليست بالوضع والمراد هذا دون ذلك او نقول ان المراد من الفاعل والمفعول
 في قوله فيما اعم من ان يكون حقيقة او حكما وصفة الفاعل فاعل كما فانتفاء اعراب الفاعل انتفاء اعراب
 الصفة ايضا قوله اذ القرينة شاملة له بناء على نعم ان القرينة هي الاموال الدال على الشئ مطلقا
 فالقول لا نسلم انه يلزم الاستغناء من اعراب فان الاستغناء قيد الثانى عن الاول جائز فلا حاجة
 الى جواب الشارح قلنا هذا غيرناض اذ لو قيل في الاعتراض ان المصريح لو قال اذ انتفى القرينة بد
 ذكر اعراب كان اخصر فلا يتوجه اليه ما ذكرت فاحساج الى جواب الشارح فان قيل ما وجه للمص
 انه ذكر قوله لفظا مع اعراب ولم يذكر في القرينة مع ان كلا واحد منهما ينقسم الى اللفظ والمعنى
 قلنا ان وجود اعراب للمعنى لا يدفع الالتباس بخلاف القرينة لان كلا واحد من القرينة اللفظية
 والمعنوية دافع الالتباس قوله نحو ضربت موسى جلى فان التام في ضربت قرينة دالة على ان جلى
 فاعل دون موسى فان قيل ان التام موضوعة لتانيث الفاعل فكيف يكون قرينة لانها مقيمة
 بقيد عدم الوضع قلنا فعل هذا لا يصح تمثيل القرينة اللفظية لضربت لان الاتصال لشبهة من الأمور
 المعنوية حيث اصل الاعتراض ان التام موضوعة لتانيث مطلق الفاعل لتانيث جلى فيص
 القرينة فان قيل ان جلى فرد من افراد مطلق الفاعل فالوضع له وضع لها قلنا وضع الكل ليس ضع
 الجزئى الا ترى ان اللفظ المهمل من الموضوعات وليس افرادها منه مثل ديز وجنى وجن ولسن قوله
 الفاعل اشارة الى بيان المرجح قوله بالفعل فان قيل ان متصلا من الاتصال وهو يقتضى ما اتصل
 فها هو فاجابك لشرحه بقوله بالفعل فان قيل لا يصح التخصيص بالفعل لان هذا الحكم كما يكون
 بالاتصال الفعل كذلك يكون بالاتصال شبه الفعل قلنا ان لفظ الفعل في عبارة الشارح وقع في موقع
 المثال فكانه قال الشارح بالفعل مثلا والمثال لا يخرج ما عداه قوله بادرا او مستكنا دفع وهم
 وهو ان يتوهم ان المراد بالضمير ما يكون بارضا لان الاتصال لا يكون الا مع اللفظ فدفع بان المراد
 بالتصل ما لا يكون مشتقا فان قيل ان التميم الى المستكن لا يصح لان تقديم الفاعل انما يجب
 فيما اذا تصور تاخيره ولا يتصور تاخير المستكن فلا حاجة اليه قلنا وان لم يتصور فيه وجوب التقديم
 لكن يثبت فيه نفس التقديم مع الفزار فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله زيدا ضربت
 لان الفاعل ضمير متصل مع تقدم المفعول عليه قلنا هذا الحكم مشروط بشرط ان لا يتقدم
 المفعول على الفعل كما قال الشارح فان قيل لا حاجة الى هذا الشرط اذ المقصود من كون الاول
 ان يلي الفعل انه لا يقع موقع الفعل غيره من المتعلقا بطريق الاولوية لانه لا يقدم على
 الفعل فمثال النقص خارج عن المبحث وايضا لا يحتاج الى هذا الشرط لان تقدم المفعول
 على الفعل قرينة على كون المتقدم عليه مفعولا

له قوله ضربت موسى جلى آه به من وجبت القرينة على ان يندفع عن المفعول لان التام في ضربت قرينة على ان الفاعل جلى لا موسى وذكر ذلك
 في قوله الكلى جلى الكلى لان الشرط لا يندفع لكل جلى بل الامر بالعكس اذ لى الناس في احوالهم الى الله الواحد ١٢

لا متناهم تقدم الفاعل على الفعل وايضا ان هذا الشرط لا بد له في الصورة الاولى ايضا وهو قوله واذا
استغنى الاعراب الخ فانه على تقدير تقديم للفعول لم يلزم الالتباس مع انتفاء الاعراب اجيب عن
الاول سلمنا انه خارج عن البحث نظر الى الولى لكن بالنظر الى لفظ التقديم في قوله وجب تقديمه
توهم انه داخل وعن الثاني ان هذا انما يصح اذا كان الكلام في الالتباس وليس كذلك بل الكلام في
تقديم الفاعل عند كونه ضميرا متصلا وعن الثالث ان في تقديم المفعول لا نسلم عدم الالتباس
لان في قولنا موسى ضرب عليه محتمل ان يكون الضمير في ضرب راجع الى موسى وهيسى مفعولا و
لوسلم عدم الالتباس فلا نسلم انتفاء القرينة فان التقديم قرينة على ان المتقدم ليس بفاعل قوله
او وقع مفعوله فان قيل الضمير في قوله مفعوله لا يخلو اما راجع الى الفاعل او الى الفعل فعلى الاول يلزم
الا ضمير قبل الذكر وعلى الثاني لا يصح الاضافة لان المفعول يكون للفعل لا للفاعل قلنا انه راجع
الى الفاعل لا بد من ملازمة لانه كما كان مفعولا للفعل كذا يكون للفاعل لانه جزؤه قوله بشرط
توسطها فان قيل انه ينقض بقولنا ما ضرب الاعمر وازيد لان المفعول وقع بعد الامع انه لا
يتمتع تاخير الفاعل كما سياتيك وايضا ينقض بقولنا ما ضرب زيد الاعمر والانه لا يجب تقديم
الفاعل بل اعتمد هذا التركيب مع ان المفعول وقع بعد الا وانما اعتمد الفصل بين السثنى وحرف الا
قلنا انما وجب تقديم الفاعل بشرط توسط الا في صورتى التقديم والتاخير وفيما ذكرت لا توسط
بل وقع في الصدد قوله في صورتى التقديم والتاخير في صورة وجوب تاخير الفاعل
فان قيل ان احدهما مستلزم للاخر فما الحاجة الى ذكرهما قلنا المراد منهما الصورة المنتفعة و
الصورة الواجبة الاول نحو ما ضرب زيد الاعمر وهذه صورة واجبة التقديم والثاني نحو ما ضرب
اعمر والازيد هذه صورة منتفعة لتقديم فتوسط الا بشرط لتصور الصورة الواجبة وكذا اشرط
لتصور الصورة المنتفعة قوله او بعد معاها فان قيل الا خصر ان يقول بعد انما قلنا انه
لو قال كذلك يكون القول كاذبا لانه ليس بعد انما بل يكون بعد انما الفعل مثل انما ضرب قوله
في جميع هذه الصور فان قيل لا حاجة الى هذا القول في جزم الشرط لان الشرط دال على انه
جزء لكل وايضا يلزم اخذ الشرط في جانب الجزاء وهذا لا يجوز قلنا لما وقع الفصل بين
حرف الشرط والجزاء يتوهم ان الجزاء يتعلق بالخير فدفع هذا الوهم بهذا القول او نقول مقصود
تخويل المدعى يستدل على كل منها بقوله اما في صورة انتفاء الاعراب الخ قوله فلما فاة الاتصال
الاتصال فان قيل هذا الدليل كدثبت المدعى لان منا فاة الاتصال الاتصال لا وجب تقديم
الفاعل اذا كان مضمرا متصلا قلنا ان ما ذكره الشارح دليل الدليل تقديمه انما وجب التقديم
لفوة المقصود وهو الاتصال وانما فاة الاتصال لمنا فاة الاتصال الاتصال قال صا الغفور لانه
يلزم خلاف للفروض لانه فرض كونه متصلا به فان قيل على هذا اذا فرض اتصال زيد به في قولنا
ضرب زيد عمر واجب لا يتقدم المفعول عليه لانه خلاف الفرض قلنا معنى قوله انه يلزم خلاف الفرض

ما شيرح

ما شيرح

لانه لو قدم يلزم انفصال الضمير وهو خلاف الوضع فان قيل انما يلزم انفصال الفاعل لو كان المفعول منفصلا اذا كان ضميرا متصلا فلا يلزم مثل ضربت قلنا الفاعل المتصل بالفعل كالجزم للمفعول لفظا ومعنى فلما انفصل يلزم وقوع الكلمة بين اجزاء الكلمة وذا لا يجوز ان نقول على هذا ان يلزم تقديم الاضمة على الاقوى فيما هو كالجملة الواحدة وذا باطل قوله فلا يقلب المحصر المطلوب فان قيل لا يقلب لا يستقيم في نحو ما ضرب احد الزيد ذلك لانه لا يبقى احد حتى يعجز ان يكون زيدا مضروبا له قلنا هذا التركيب يستلزم الكذب فلا يعتد به فان سلم صدقه فلا نسلم عدم انقلاب المحصر ايضا فان قوله ما ضرب احد الزيد لا يفيد الاختصار من الجانبين وقوله ما ضرب زيدا لا يفيد الاختصار مضروبيه زيدا في احد مع جواز ضاربية احد شخصا اخر او نقول انما قلنا وجوب التقديم فيما اذا كان الفاعل خاصا نحو ما ضرب زيدا الا عمر واما اذا كان عاما لا يجب التقديم فان قيل اذا كان الفاعل من امور خاصة فايضا لا يصح الحمل كقولنا ما خلق الله تعالى على احسن الصور الا يوسف فان يوسف لا يكون مخلوقا لا اخر قلنا هذا التركيب يعتد لانه يستلزم الكذب قوله ما ضرب زيدا الا عمر وهذا صورة واجب التقديم قوله ما ضرب عمر واما زيدا هذا ابيان الصورة المستترة قوله ما ضرب الا عمر واما زيدا هذا ابيان قوة توسط الا في الصورة المستترة واما قوة توسط الا في صورة وجوب التقديم فلم يبين الشارح بل مرعى قلنا بان يقال ما ضرب زيدا الا عمر واما بالفصل بين الا والمستثنى قوله لانه لو قدم للمفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السككي جماعته من النحويين الى عدم جواز انقلاب المحصر اما عند اكثرهم لا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في شئ وقع بعد المستثنى بها لان الاصل ان لا يعمل في المستثنى ايضا لتوسط الا لكن له تعلق بالمستثنى منه فيعمل فيه بواسطة واما ما بعد المستثنى فلا تعلق له بالمستثنى منه فبقى على الاصل قوله لكن لم يستحسن دفع وهم وهو انه لما كان هذا التركيب جائزا عند البعض كان حنا ايف قد دفعه بقوله لكن لم يستحسنه لانه من قبيل قصر الصنعة على المفعول قبل تمامها لان تمامها لا يكون الا بالفاعل فان قيل ينبغي ان يقال قصر الفعل لان ضرب الا فعل وضمير عندهم عبارة عن اسم الفاعل والمفعول ونحوها قلنا المراد بها المعنى القائم بالغير لا الصنعة النحوية قوله واما قلنا الظاهر واعلم ان لفظ الظاهر اذا كان معرفا باللام يفيد احتمالا اخر واذ كان نكرة لا يكون فيه شئ من الاحتمال والحال ان الشارح لم يبال لزم قلنا بين ههنا الاحتمال واما كان الاحتمال الاول ظاهرا لانه خال من الحذف والكذب بخلاف الترجيح الثاني قوله ما ضرب احدا الا عمر واما زيدا فان قيل انه يلزم استثناء الشينين باداة واحدة بلا عاطف وذا لا يجوز قلنا ان عدم الجواز فيما اذا لم يتعد المستثنى وفيما اذا تعدد يجوز كما في قوله تعالى وما من لك اتبعك الا الذين هم اعدائنا بآدي الرأي وههنا كما تعدد المستثنى احدهما ازلنا والاخرى بلاي الرأي كذلك تعدد المستثنى منه احدهما والاخر في حال من الاحوال — يعني

اوندب فان قيل هذا منتقض بقوله هذا الحكم فرض اوسنة قلنا معناه دغ الحكم مفروض
او مسنون كما قال لفظاء قوله في مثل زيد فان قيل انخرج عنه زيدا لانه قال مثل زيد ففعل
منه ان عين زيد ليس مرادها وايضا للمثال لا يضل للمثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى المثال
احدهما زيد والثاني ضارح اجيب عن الاول المراد مثل زيد ما كان جوابا لسؤال محقق
فتناول زيدا ايضا وعن الثاني ان تعد المثال ههنا باعتبار تعد الممثل حدهما ما كان جوابا
لسؤال محقق والاخر جوابا لسؤال مقدر فالمثال الاول للاول والثاني للثاني قوله سائلا عن يقوم
به القيام دفعوهم وهوان قام علم زيد وجره معناه من قام اي من زيد كما يقال ما الغضنفر
فيتمل اسد فلا يوجد الفعل في السؤال فدفع بقوله سائلا عن يقوم به القيام يعني ليس المراد
كون قام علما بل ما كان مشتقا من القيام قوله فيجوز ان يقال زيد محذوف قام اشارة الى ان المراد
من يجوز الامكان الخاص قوله وانما قد راعى حذف الخبر فان قيل لا نسلم ان قوله من قام
قرينة لا نهما مدلى على تعيين المحذوف وهذا القول غير مدلى على حذف الفعل لانه محتمل بين تقدير
الفعل والخبر قلنا انه لا محتمل حذف الخبر لان حذف الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب
حذف جزئها والتقدير في المحذوف اولى فان قيل كما وجد الترجيح لحذف الفعل كذلك وجد
المرجح لحذف الخبر وهو مطابقة الجواب مع السؤال لان السؤال جملة اسمية فينبغي ان يكون الجواب
ايضا جملة اسمية وهي لا تكون الا بحذف الخبر قلنا لا نسلم ان السؤال جملة اسمية بل فعلية لان معنى
قوله من قام اي اقام زيدا ام عمرو ام بكر لان الاصل في الاستفهام ان يكون في الفعل لانه للتردد والتردد
يناسب الاسم والفعل هو العرض ثم في عدل الاسماء طوالة فاقصر فغير عن الكل بمن الاستفهام فصار قام من
ثم الاستفهام يقتضي صدور الكلام فقام من فصار من قام فهي اسمية صورة فعلية معنى فان قيل
المترسقي باب الانشاء من الطول ان استفهم عنه بالهزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد لكان
السكت في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقال ازيد قائم ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا و
معنى وايضا ان الاستفهام بالفعل اولى لا يخلو اما فيما يكون الشك في الفعل فنسلم لكن ههنا ليس
الشك في الفعل او فيما يكون الشك في الاسم فهو ممنوع لانه اذا كان الشك في الاسم فكيف دخل
الاستفهام على الفعل اجيب الاول انما يلزم الشك فيما يلي الهزة اكانت الهزة لطلب التصور وههنا
ليس كذلك لانه لطلب التصديق وعن الثاني انما قلت يستقيم في التصورات واما في التصديقات
فلا استفهام بالفعل اولى سواء كان المقصود به الفعل او الاسم قال ميجال للجنابي ان قول الشارح
سائلا عن يقوم به القيام جواب سؤال وهوانه ينبغي ان يكون زيدا محذوف الخبر بقرينة السؤال
لانها جملة اسمية فكذلك الجواب ايضا الشارح بقوله سائلا انه يعني ان التردد ههنا انما هو في الذات لا
في القيام فتقدير الخبر لا يناسبه لا يعيد التقوى بتكرار الاسناد وهو انما يحتاج اليه اذا كان التردد في الحكم
ثم يدعيه انه كما يكون هذا قرينة على حذف الفعل كذلك وجد القرينة على حذف الخبر

له استفهام من قول الجيب ان الاصل في الاستفهام ان يكون في الفعل
عنه كشرح جزاء يقتضي صدر كلامه
دله على ان الاستفهام ان يكون في الفعل

وهي مطابقة الجواب مع السؤال في الترجيح فاجاب الشارح عنه بقوله وانما قلنا الفعل دون الخبر لان تقدير
 الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئيهما والتقليل في الحذف اولى هذه العبادات
 من ميرجال في عبادة الشارع فافهم قوله وكذا يحذف الفعل جوازاً فيه اشارة الى حاصل العطف لان
 قوله وليبك يزيد ضارع عطفاً على زيد في قوله مثل زيد قوله في قول الشاعر هو ضرار بن
 نمش على ما وقع في الطول وفي الرضى البيت لمحدث بن نمش وفي المثل قول ام ضرار بنت نمش
 قوله على بناء للمفعول وفائدته ما بينه الشارح بقوله واما على روايته الخ فان قيل ان البكاء فعل
 لازم فكيف محي الجمل منه قلنا ان قوله يزيد يحذف حرف الجر اي على يزيد فيتعدي بها لكنه لا
 لكثرة الاستعمال قوله اي عجز اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور قوله تقرينه السؤال المقاد فان
 قيل من اين علم السؤال للقد قلنا يعلم من الفعل الجمل لانه لما التبس فاعله على السامع فلا بد ان
 يسال عنه كانه لما قال وليبك يزيد سأل السائل من يبكيه قوله واما على روايته اشارة الى قاعدة
 قوله على البناء للمفعول فان قيل اما على رواية البناء للمفعول ايضا ليس مما نحن فيه لانه محتمل ان يكون
 للضارع مفعول مالم ليم فاعله لقوله وليبك وقوله يزيد منادى يحذف حرف النداء وذلك لان
 المناسب ان يرمى ان الضارع لما وقع في شدة ولقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب يبكي عليه وذلك
 لانه في رخاء ولقمة قلنا هذا الاحتمال غير صحيح لانه لا يناسب المقام لان الكلام في مراثية يزيد بن نمش
 دون ضارع فان قيل هذا مراثية يزيد باعتبار اللازم وهي ابنة في المدح من مراثية النفس كما في
 اجيب اصل الاعتراض انه مثال والاحتمال كاف فيه لانه كما يحتمل هذا كذا يحتمل الاول بخلاف البناء
 للفاعل فانه ليس مما نحن فيه اصلاً فان قيل لا يصح قول الشارح مثلاً لجواز الحذف لانه لو ذكر الفعل فيه
 فيخرج عن الوزن فيكون من قبيل الحذف لوجوب قلنا الجواز باعتبار انه قول من اقوال الفقهاء لا باعتبار
 انه شعر ولذا لم يقل المصنف كما قال الشاعر قوله متعلق بضارع دفع وهم وهو انه متعلق ببسبب للقد
 فهذا لا يناسب المراثية يزيد لان البقاء ليزيد لا لخصومة فان قيل ان متعلق الجار والمجرور لا يكون
 الا عاملاً فيهما وعمل اسم الفاعل لا يصح دون الاعتماد ولا اعتماد لهما قلنا ان ضارع لهما بمعنى من يذل
 ويحز فيكون من الافعال فلا يشتط فيه الاعتماد كما قال الشارح اي يبكيه من يذل ويحز او
 نقول ان الجار والمجرور من الظروف ويكنى بينهما لثمة من الفعل فان قيل لما كان ضارع
 بمعنى يحز فاللام لا تقع صلة الجز فلا يصح تعلق قوله لخصومة مقلنا اللام مجعنة عن كما قال الشارح
 عن مقلومة الخصماء قوله لانه كان ظهيرا اي نشت بناء وهو طلة البكاء لضارع قوله
 ومختبط عطفاً على ضارع قوله السائل من غير وسيلة تضيير غير المشهور بالمشهور قوله
 والاطلحة الاهلوك ايضا تفسير

له اي لما كان زيد كنه القدر والملازمة انما هي استيفان ان الكيف والشدته متلفين ان الكيف عليه ويرى لان من توابعهم الجار والمجرور
 يكون تارة كذا

غير المشهور بالمشهور قوله والطوائف جمع مطيعة فان قيل ان قوله تطيع مضارع من باب الافعال وهو متعدي والطوائف جمع طائفة وهو لازمي فيكون معناه من وجه اهلاك الممالك وهو ليس والاجتماع الضدي قلنا ان الطوائف ليس جمع طائفة بل جمع مطيعة وهو متعدي فان قيل ان طوائف على وزن فاعل ولا يجتمع عليه الاسم الفاعل الموثق من الجرد كنواصر جمع ناصرة فكيف يجتمع مطيعة عليه قلنا ان جمعه عليه خلاف القياس كلواجم جمع ملقحة والقياس جمعه على مطيحات كمكومات جمع مكومة فان قيل ان جمعية الطوائف على الجرد غير متصور وخلاف القياس يقتضي التصور قلنا ان جمعية يجذف الزوائد فان قيل فلهذا لا يستقيم قوله على غير القياس لانه لم يحدف الزوائد منه صار جمعية قياسه قلنا معناه يجذف الزوائد مع بقاءها في النسبة قوله وما يتعلق بنجيب والقياس ان يتعلق ببيس كما المقدح جمع نهنا لعدم خروجه من مرثية يريد بان يكون مفعول تطيع هو الضمير المحذوف والراجع الى الزيد اي علة البكاء واهلاك الطوائف يزيد قلنا هذا امما ياباه سليقة الشعراء ان الشاعر لما بين سبب الضرر ناسب ان يبين سبب الاختباط والضرر ان تحيل البكاء باهلاك الطوائف يزيد بما لا يلزم لان علة البكاء قوية باي سبب كان فان قيل ان يتعلق بهلاكه وفوت لصحة التعليق قلنا الطوائف بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه لان الهلاك انما يكون لسبب واحد قوله وما مصداقية دفع وهم وهو ان يتوهم ان مامو صولة فلا بد من العائد في الصلة وهو غير موجه فدفع بقوله وما مصداقية قوله لعني وبنيك اشارته الى حاصل المعنى قوله ماله فياشارة الى ان مفعول تطيع محذوف قوله وما يتصل به عطف على قوله ماله وهو كصحة البدن والبقر للزراعة قوله وقد يحدف الفعل الراجع هذا حاصل العطف لانه عطف على جواز قوله لقريته دالة على تعينه فان قيل القرينة لو كانت دالة على تعين المحذوف ففي هذه الصورة لم يلزم الابهام من حذف فلا يحتاج الى ذكر المفسر بل القرينة في هذه الصورة دالة على اصل الفعل مطلقا فان حرف الشرط قرينة اصل الفعل لا لخصوصه وهو استجارك قلنا المراد من القرينة هنا هو المجموع من حرف الشرط والمفسر لان حرف الشرط يدل على تعين النعمى والمفسر يدل على التعين الشخصي قوله في مثل متعلق بوجوب قوله وان احد بدل القول او مقولة القول قوله اي في كل موضع فان قيل خرج عنه قوله وان احد الاية لانه قاله في مثل قوله تعالى قلنا المراد من المثل كل موضع حذف الفعل ثم فسره لرفع الابهام الناشئ فيتناول قوله وان احد ايضا وانما وجب المحذف لانه لو ذكر المفسر لم يبق مفسر بل لغوا لانه ما يرفع الابهام ولو ذكر المفسر لم يبق الابهام فان قيل على هذا الدليل لا يصح قوله جاءني رجل اعمى يريد لانه فيه ذكر المفسر والمفسر جميعا قلنا هذا الدليل فما اذا كان الابهام

له بصيغة اسم الفاعل ثم انه اي انت تقول الجمع بين المفسر والمفسر لا يجوز في القول العجيبين للجمهور جاء رجل اعمى
فلاجل مفسر وزيد مفسر مع انه قد اجتمع في احاباء بما ترى ١٢ كتب به احقر الناس طوا ١٢ ٦

ناشئ من الحذف وفي مادة النقص الابهام ناشئ من الذكر قوله بخلاف اشارة الى فائدة قوله الثاني من الحذف قوله فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فان قيل فينبغي ان يقال وان استجارك احد من المشركين بترك استجارك الثاني لانه لما ذكر الاول لا يحتاج الى الثاني لانه لما ذكر الخ فيلزم الجمع بين المفسر قلنا غرض الشارح بيان اظهر للحذف ولا يصح الآية قوله فلما فيها فاعل الفاء للتعليل والغرض فيه تطبيق المثال مع المثل قوله وانما يجب حذفه فان قيل الحذف الوجوب يقتضي الشئين القرينة وسد المسد فما هو قلنا القرينة رفع احد لا نريد له على انه فاعل والفاعل يقتضي الفعل والمضمر وسد المسد وبهنا بحث من وجوه الاول ان دليل وجوب الحذف مرفوع قوله فانه لو ذكر المفسر الخ فما الحاجة الى قوله وانما يجب الحذف والثاني انه قال سابقا بقرينة حروف الشرط وقال لهما القرينة رفع احد والثالث ان رفع احد لا يكون قرينة على الفعل لانه محتمل ان يكون رفعه بالابتداء اجيب عن الاول ان الدليل الاول من اختلاف الشارح فقط والثاني لموافقة النحويين لان الدليل الثاني منقول منهم وعن الثاني ان القرينة ليست الا رفع احد وما قال سابقا انها حروف الشرط فاطلا القرينة عليها باعتبار المعاونة لان حروف الشرط معاون القرينة لكونها تدفع رفعه بالابتداء لا امتناع دخول حروف الشرط على المبتداء فان قيل فليكن ان تخففة من مثقلة وليست حروف الشرط او يكون نافية وهما تدخلان على الاسم قلنا لا نسلم انها تخففة من المثقلة للزوم اللام معها في الخبر كما ستعرف في موضعها ولا لام لهما وايضا لانها نافية للزوم الاستثناء معها فيما بعدها كقولك ان زيد الا قائم وايضا الفاء في قوله فاجوه دل على انها حروف الشرط لان فاء الجزائية لا تكون الا للشرط فاحفظه فانه لا يخلو من الوجاهة وان كان من غير وجه قوله دون الفاعل وحده دفع وهم وهو انه لما يجوز حذف الفعل وحده وحذفهما معا فيجوز حذف الفاعل وحده ايضا وانما لم يحذف الفاعل لان النسبة الى الفاعل جزء الفعل وهي يستدعي الطرفين فلا يحذف الفاعل وحده فان قيل على هذا لا يصح حذف الفعل لما مر ان النسبة يستدعي الطرفين وايضا ينبغي ان لا يجوز حذف المبتداء بدون الخبر ايضا بعين ما قلت قلنا ان النسبة انما تكون في الفعل دون الفاعل فلو حذف الفاعل يلزم تحقق النسبة بدون طرفيها بخلاف ما اذا حذف الفعل فانه لا يحدوث الامع النسبة التي فيه فلا محذور في وان النسبة في الخبر ليس جزء من مفهومه فلا يلزم من وجود الخبر وجود النسبة بخلاف الفعل وقيل اذا لا يجوز حذفه وحده لانه عمدة لانه مسند اليه بحيث لا يتم الفعل به بخلاف المبتداء لانه يتم الخبر بدونه فان قيل المراد بعدم اتمام الفعل بدون الفاعل لا يخلو اما معناه ان الفعل لا يقع جزء الكلام الا به فهو ممنوع او معناه انه لا يفيد بدون الفاعل فالخبر لا يفيد بدون المبتداء ايضا قلنا المراد من عدم اتمام عدم الوجود اي لا يوجد الفعل بدونه وانما بدون الفاعل لانه موجد له بخلاف الخبر

في خبره من خبره في الخبر

لان الابتداء غير موجب له وقيل انما لا يجوز حذفه لانه جزء للفعل فلو حذف كان حذف بعض اجزاء الكلمة وذلك لا يجوز فان قيل على هذا لا يجوز حذف الفعل وحده ايضا لانه حذف بعض اجزاء الكلمة قلنا الفعل من اجزاء الغير العدة وحذف الاجزاء الغير العدة يجوز كحذف حرف العلة من الكلمة فان قيل لا نسلم انه لا يجوز حذفه لانه كما يجوز ان يقال نعم تم حذف الفعل والفاعل معا يجوز ان يقع نعم قام بحذف الفاعل قلنا لا نسلم ان الفاعل منهما محذوف بل الفاعل ضمير مستتر في قام راجع الى زيد للذكر سابقا في السؤال فان قيل لما وجد الفاعل ههنا فلم توجد لقصور حذفه لان في كل موضع اذا لم يكن ظاهرا يحل على الاضمار مع ان عدم جواز حذفه يقتضي لقصور حذفه والا لا يحتاج الى قوله دون الفاعل وحده قلنا لقصور الحذف في قوله ضرب عمر وابيصة المجهول مع نصب عمر وان قيل قد يحذف الفاعل وحده كما في المفعول مالم يسم فاعله قلنا انما لا يجوز حذفه اذ الم يقع شئ مقامه والمفعول مالم يسم فاعله قائم مقامه فان قيل حذف الفاعل ههنا واجب وهو لا يكون الا بسد السد كما في حذف غيره فلا فرق بين الفاعل وغيره في لزوم الحذف عند سد السد اجيب عن اصل الاعتراض المراد انه لا يحذف الفاعل وحده ومع بقاء الفعل على حاله بان لا يغير ههنا يتغير مفعول مالم يسم فاعله فهو يدخل فيما حذف الفعل والفاعل معا فان قيل يشك بقولنا اضربوا القوم واضرب بنون التاكيد لان الواو المحذوفة فيها فاعل قلنا هذا الحذف لضرورة التقاء الساكنين والضرورات تبين المحذورات او نقول المراد بعدم حذفه هو البقاء اما بكل الاجزاء او ببعضه وههنا ان لم يبق جميع اجزائه لكنه بقي بعضها وهي ضمة ما قبل الواو وهي بعض الواو فان قيل انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولم وبدلك فان فاعل بدء محذوف تقديره بداء رائي لك قلنا انه نادر فان قيل ان كلمة نعم لو كانت مذكورة بعد الجملة يكون مذكورة في مقام الجملة بعد حذفها وما اذا كانت مذكورة قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت الجملة او حذفت وههنا كذلك قلنا المراد بذكر نعم في مقامها الاكتفاء بها عن ذكر الجملة فان قيل ان نعم حرف فكيف يصح الاكتفاء بها عنها قلنا انه حرف لكن دال على الجملة بالاضمار الغير وهو السؤال قوله موداه في مقامه فان قيل قد مر انفا انه قائم مقام الجملة فيؤدي موداه قلنا ان نعم قائم مقام لفظ الجملة ولفظ الجملة يدل على معناها ولما كان ثم يدل على لفظ الجملة لانه لا نفهم حين الجواب نعم نسبة تامة يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة للافادة لانها حرف غير مستقل بالمفهومية كساكن الحروف فعلم انها جملة مقدرة فان قيل ان هذا الكلام يدل على ان في وجوب الحذف لا بد من قيام ما يؤدي موداه وكذلك فان وجوب حذف خبر المبتدأ في الراصة لا توجد ما يؤدي موداه قلنا ان قيام موداه موداه شرط ههنا في الفعل لانه جزء الفعل اشتمال على الامور الثلاثة الحدث والزمان والنسبة بخلاف الاسم فان قيل ان كون القائم له في جواب من قال انهم اياه منتهى عباده

فان قيل ان نعم قائم بذاتها في مقامها

نعم

فان قيل لا نسلم ان وضع الفعل للعمل بل موضوع للحدث والزمان والنسبة قلنا لما كان النسبة
 مأخوذة فيه فلا بد لها من الفاعل ولا بد للفاعل من العلامة والعلامة لا تكون الا بالعمل فلما اخذت
 النسبة في مفهومه اخذ الفاعل ولما اخذ الفاعل اخذ العلامة ولما اخذ العلامة اخذ العمل
 فان قيل التنازع كما يقع في الفعلين كذا يقع في الاكثر كما في قوله عليه السلام كما صليت وسلمت
 وباركت ورحمت وترجمت على ابراهيم فلم اقتصر المصنف رحمه على الفعلين قلنا انما اقتصر عليهما
 اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان او الكتفاء على ما هو اكثر وقوعا واعتمادا على ظهور
 المقابلة فيما هو اقل قوله ظاهر مفعول التنازع فان قيل التنازع لا يفي كيف يقتضى
 المفعول لانه من باب التفاعل وهو مأخوذ من المفاعلة وهو متعد فاذا اخذ التفاعل منه صا
 مفعوله فاعلوه يقتضى الفاعلين فلا يبقى متعديا قلنا التنازع من باب تجاذبنا الثوب
 يعنى كون التفاعل لازما ليس على الاطلاق بل اذا كان منقولا من فاعل المتعدي الى مفعول
 واحد كتنارب من ضارب لانه متعد الى مفعول واحد واما اذا كان منقولا من فاعل التعم
 الى الاثنين فانه يتعدى الى مفعول واحد كجاذب قوله اى اسما ظاهرا اشارة الى ان ظاهرا
 صفة يقتضى الموصوف قوله واقعا اشارة الى ان بعدهما ظرف يقتضى التعلق فان قيل
 انه يعبر بلفظه بقوله ظاهرا فما الحاجة الى التعلق الاخر قلنا فيه فساد المعنى لانه معناه ان
 ظهوره بعد ما قلنا ذكر قبل الفعلين فلا شك ان ظهوره ثابت بعدهما ايضا فالمقصود ان يكون ذكره
 بعدهما قوله اى بعد الفعلين اشارة الى بيان المرجح قوله اذ التقديم عليهما هذا شرح لقوله بعد
 وقوله وليعم ان يكون هو مع وقوعه الخ شرح قوله ظاهرا وانما قدم الشرح بقوله بعدهما مع انه متاخر
 في المتن لانه قليل البحث بخلاف الشرح لقوله ظاهرا قوله اذ هو يستحق قبل الثانى فالقول
 صورة التأخير عنهما ايضا استحقاق الاول قبل الثانى فيكون عدم التنازع في هذه الصورة ايضا
 قلنا في صورة التقديم استحقاق الاول بنفس هذا المفعول قبل وجود الثانى واما في صورة تأخير
 المفعول عنهما فليس استحقاق الاول بنفس هذا المفعول قبل وجود الثانى بل استحقاقهما يتعلق معا
 بنفس هذا المفعول وان كان اصل الاستحقاق مقتضى الاول قوله ومعنى تنازعا فيه انها مجتبه
 يتوجهان اليه فان قيل التنازع يستعمل في ذوى الارواح لانه في الله جگ كرون والفظان لسانها
 قلنا معنى التنازع ههنا التوجه فان قيل للتوجه لا يكون الا بعد التركيب ولجذ لا يكون الا سم الا
 معمول واحد هما فلا يستقيم التنازع وايضا التوجه من المواجهة وهى لا يكون الا من ذوى الارواح
 اجيب الاول الراد من التوجه التوجه مجيب المعنى اى بحسب التصور قبل التركيب وعن الثانى ان
 المراد من التوجه التوجه مجيب المعنى وهو المعارضة فان قيل لواخذ الشارح للمعارضة ابتداء بدل التنازع
 لم يحجج الى التطويل قلنا الشارح فعل ارجاء الضان وهو طرفة مشهورة بينهم اعلم ان التوجه اى مجيب الال

يقطع التنازع فيه بالحذف لان حذفه جائز بالافتقار قلنا مرادهم بالتنازع منها ما يكون طريق
 قطعه باضمار الفاعل واما التنازع في المفعول فتبعه قوله فلذا اخصه باسم الظاهر لتفريع على قوله
 ويصح ان يكون هو مع وقوعه الى اخيه قوله واما التنازع الواقع جملة مستأنفة وقعت في جواب
 سوال السائل وهوانه لو وقع التنازع في المنفصل هل كان له طريق القطع ام لا وهل كان فيه
 خلاف ام لا فان قيل الاخصر ان يقال الا على مذهب الكسائي فانه ليقطع بالحذف قلنا لوقا
 كذلك لا يعلم المستثنى منه بانه استثناء من الضمير المتصل او المنفصل قوله فيعملون الاول ترك
 الفاء لانه ليس مجزأ كحائري الا ان يقال الفاء من قلم الناصخ قوله واما على مذهب غيرهما فلا
 يمكن قطعه فان قيل اذ لم يقطع ينبغ ان يمتنع تركيب ما ضرب واكرم الا انا مع انه لم يقل باننا
 احد وايضا اذ لم يتحقق التنازع فيه يكون انا معمولا للمثاني فيلزم ان يكون الفعل الاول بلا فاعل
 وذا باطل قلنا انهم وجعوا في مثل هذا التركيب الى مذهب الكسائي للضرورة فان قيل اذا
 ثبت القطع فيه لم يصح قول الشارح واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه قلنا معناه فلا يمكن
 قطعه على مذهبه وانما قطعوا بناء على مذهب الكسائي قوله فقد يكون هذا الفصيل وبنا للتنازع
 المحل المذكور في الجملة الشرطية وجزاء الشرط قوله فيختار البصريون هذا اذا كان قوله فيختار بالفاء
 واما اذا كان بالواو فقوله فقد يكون في الفاعلية جزاء الشرط كما قال عصمة الله او جزاء الشرط
 محذوف تقديره واذا تنازع المعادون فيجوز اعمال الثاني والاول وقوله فقد يكون تفصيل في الشرط
 وقوله فيختار البصريون تفصيل في الجزاء قوله في الفاعلية فان قيل خرج عنه التنازع في مفعول
 ما لم يسم فاعله لانه ليس بفاعل ولا مفعول عند المصنف قلنا انه داخل في الفاعل لانه اعم من ان
 يكون حقيقة او حكما قوله بان يقتضى كلاهما دفع وهم وهوان يتوهم ان المراد بالتنازع
 في الفاعلية ان يقتضى احدهما انه فاعل له والاخر انه ليس بفاعل له قوله فيكونان متفقين في
 اقتضاء الفاعلية اشارة الى مقابلة قوله مختلفين قوله وذلك يكون على وجهين فان قيل ان
 ذكر قوله مختلفين بعد قوله في الفاعلية والمفعولية مستلزم لان الاختلاف علم من قوله في الفاعلية
 والمفعولية قلنا لا نسلم ان الاختلاف علم منه لانه شامل للوجهين كما بين الشارح احد هما متفقا والاخر
 مختلفا والحال ان وجد الاول غير مراد المصنف بل مراده الوجه الاخير فلذا قال مختلفين لاخراج الوجه
 الاول من القسم الثالث فان قيل ان الوجه الاول ايضا من التنازع فلم اخرج قلنا ليس هذا
 مراد بالقسم الثالث لانه يحصل من اجتماع القسمين الاولين ولا يقال له قسم عليقة وانما لم يقل له
 قسم عليقة لان الشرط في كل تقسيم ان يكون المقسم شئ واحد لا يمتثل حصرا الاقسام باجتماع القسمين
 فانه قال التنازع من حيث انه شئ واحد فقد يكون في الفاعلية الخ فهو خارج عن المقسم فان
 قيل لما خرج من المقسم لا يعلم قول الشارح وذلك يكون على وجهين لانه يعلم منه انه ايضا على قسمين
 له فاعل بقوله واما التنازع ۱۲ قلنا انما قال الشارح وذلك يكون على ۱۳ اي التنازع في الضمير المتصل ۱۴

وجهين بالنظر الى الظاهر قوله ولا شك في اختلاف اشارة الى التقابله مع القسمين الاولين قوله
وهذا هو القسم الثالث الواو x x x الحظف على قوله وليس هذا قسما ثالثا ومجمل ان يكون الواو
يعني الفاء تغربا على قوله ولا شك اه قوله وهذه الصورة بالارادة فان قيل اختصاص
جانب الارادة بالصورة لا اختصاص للصورة بالارادة لان الاختصاص من جانب العارض بالعرض
لا المعروف بالعارض قلنا الباء داخل على المقصور لا على المقصور عليه اي تخصيص الارادة
بهذه الصورة قوله قد يكون فان قيل قوله المختلفين حال وهو يقتضي ذا الحال والعامل
فما هما قلنا العامل فيه معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله قد يكون لوجه الى ان
الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان الفاعل نفس الضمير وانما لم يكن العامل
هو التنازع المذكور بقوله واذا تنازع العامل هو التنازع المفهوم من الضمير لبعده وفصل الكثير
واما ذا الحال فهو قوله الفعلان والحال من المضاف اليه انما لا يهم اذا لم يكن المضاف عالما فيه من
حيث الفاعلية او المفعولية وانما لم يكن العامل قوله يكون لانه على هذا لم يجد العامل بين الحال و
ذي الحال وايضا على هذا التقدير يلزم الحال من المضاف اليه الذي امتنع الحال منه كما هو ثابت
وانما زاد قوله واقعا اشارة الى ان قوله في الفاعلية خبر يكون باعتبار المتعلق قوله في الاقتضاء
فان قيل ينبغي ان يكون قوله ضربت واكومت نريدا من القسم الثالث لاختلاف الفعلين
لفظا ومعنى قلنا المراد من الاختلاف في الاقتضاء لا في المادة والمعنى قوله وذلك
لا يتصور اشارة الى وجه اخراج الصورة الاولى بقوله مختلفين يعني ان الاختلاف في الاقتضاء لا يتصور
الا اذا كان للتنازع فيه واحدا فخرج الوجه الاول من التنازع فيه فيه شيان فان قيل
ان قوله ضربت وحسبت زيدا منطلقا الفعلان فيه مختلفان في الاقتضاء لان الاول يقتضي الفاعل
والمفعول والثاني يقتضي للمفعولين مع ان التنازع فيه شيان قلنا التنازع في هذه الصورة
وان كان في شيئين لاكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيدا ومفعولية
وليس الاختلاف في مفعولية منطلقا فان قيل قد قصبت من هذه الصورة لكن ما تقول في
قولهم غرق وشرب زيدا ما فان الفعلين مختلفين في الاقتضاء في الشئين لان الفعل الثاني
يقتضي فاعلية زيدا ومفعولية ما والفعل الاول يقتضي كسرا اي فاعلية للماء ومفعولية زيدا
قلنا هذا المثال من مصنوعات الجيم لا من مصنوعات العرب فلا يجذبها فان قيل باللمح
انه اورد المثالين للقسمين الاولين ولم يرد المثال للقسم الثالث قلنا انما لم يرد لانه اذا اخذ فعل من
المثال الاول وفعل من الثاني حصل مثال للثالث فان قيل سلنا ان بالاخذ حصل المثال
لكن الواجب للمصنف ان يورده للتصوير ولعلم المبتدئ قلنا ان مثال القسم الثالث يتصور على
وجه كثيرة فاجله المصنف ليدفع ذهنه الى الكل ولئلا يلزم ترجيح باعتبار بعض الصور وهذا
سنة عشر صور ثمانية على مذهب البصريين وثمانية على مذهب الكوفيين وصرح الشارح

في هذا المثالين وجه اختلافهما في الاقتضاء لا في المادة والمعنى قوله وذلك

هو ظاهر ما جرت به ايراد القسم الثالث

باربعيتهما في الامثلة الاربعة و اشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك قوله اي النخاة البصريون لما كان قوله البصريون اسما منصوبا وله حكم المشتقات وهي تقتضي الموصوف فكذا الاسم المنسوب يقتضي الموصوف فلذا زاد الشارح قوله النخاة البصريون وايضا اشارة الى انه ليس المراد من البصريين كلهم بل مختارهم فان قيل ان الكسائي كوفي فكيف يصح عدّه من البصريين لانه معهم في اختيار افعال الثاني وان خالفهم في القطع الا قلنا المراد من البصريين من يكون في البصرة ومن وافقهم قوله لقربه اي لعدم الفاصلة بين الطالب والمطلوب ولعدم لزوم الفصل بالاجنبى ولكثرة الاستعمال فان قيل فغلى هذا يلزم ان يكون لفظ لا كرم منك بنون التاكيد في قولنا والله ان كرمتي لا كرمنا بدين اللوم ووزن التاكيد قلنا ان افعال الثاني اولى لقربه اذا كان القريب والبعيد في مرتبة واحدة اي متساويين وفي المثال المذكور ليسا في مرتبة واحدة بل مرتبة القسم اقوى من مرتبة ادوات الشرط لانهما اذا اجتمعا في كلام تقدم القسم على ادوات الشرط فان قيل ان قوله لقربه منقوض بمثل يزيد يضرب ومكرم عمر والان ههنا عمل الاول فمختار بالاول فافق قلنا ان القرية انما تؤثر بشرط مساوات العاملين في القوة وههنا الاول اقوى قوله مع تجوز افعال الاول دفع وهم وهو ان المراد بالاختيار ما كان في ضمن الوجوب فلا يجوز افعال الاول فدفع بقوله مع تجوزاه ايضاً ان المراد بالاختيار ما كان على سبيل الترجيح قوله ونختار النخاة هذا حاصل العطف فان قيل ان مذهب الكوفيين ضعيف وهويذكر بالاختلاف فينبغي ان يقال خلافا للكوفيين قلنا لو قال كذلك لم يعلم ان افعال الاول عندهم مختار او مساوي مع الثاني قوله اي افعال الفعل الاول فان قيل ان في كلامه يلزم عطف الاسمين على معمولي مختلفين من غير تقدم للجزء واذ ذلك غير جائز لانه قوله بصريون معمول مختار وقوله الثاني معمول افعال والكوفيون عطف على الاول والاول على الثاني قلنا ان لفظ الاول محمول على حذف المضاف وهو افعال فيكون عطف الاعمال على الاعمال فيكون العامل واحداً وهو مختار قوله لسبقه فان قيل للشارح انه قدم الدليل في مذهب البصريين على شرح مختار وهو قوله مع تجوز الخ وقدم شرح مختار في مذهب الكوفيين على الدليل قلنا ان دليل البصريين اخصر وشرح مختار اطول فلذا قدم الدليل وفي مذهب الكوفيين الامر بالعكس كما ترى فان قيل السبقية انما يكون دليلاً اذا كان رتبة الفعل الاول مقدما على الفعل الثاني وذا غير مسلم لجواز ان يتقدم الثاني على الاول قلنا ان رتبة الفعل الاول مقدم لان التنازع لا يكون الا بعطف احد الفعلين على الآخر ومرتبة المعطوف عليه مقدم على المعطوف ورد البصريون الدليل الاول بان الفعل الاول وان كان في نفس الاستحقاق مقدماً لكن تعلقيهما بالمعمول الشخصي سواء كما مر واما الاضمار قبل الذكر فجائز في الجملة قوله وبدء به

۴ جزا و شریعت الا تعذیر لهم لقریبه من الذنوب القسم لانہ لو کان جفا بالشرط یقال لم کرمتک

اسم: _____

فان قيل ينبغي ان يذكر هذا القول في قوله فيختار البصريون لان عند ذكره ههنا لكل واحد ان يقر بدلتقدمه في العنوان والجمال فالابتداء به لرعاية الموافقة لما ذكره سابقا قلنا انما نقض بوجه التقديم ههنا لان مبنى الحكم على المذهبين على قوله فان اعلمت الخ لا على قوله فيختار البصريون قوله لانه المذهب المختار فان قيل المراد بالاختيار لا يخلو اما اختيار البصريين او الكوفيين فعلى الاول يلزم المصادرة على المطلوب وعلى الثاني يلزم الكذب قلنا المراد بالاختيار اختيار المتأخرين فلا يلزم شئ قوله اضمرت الفاعل في الاول فان قيل المحكم باضمار الفاعل في الاول مطلقا لا يصح لانه لو اقتضى الفعل الاول للفعل كيف اضمرت الفاعل فيه قلنا هذا انما اقتضى الفاعل فان قيل فعلى هذا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا يجوز الاضمار قبل الذكر في العدة بشرط التفسير لان الضمير اذا كانت عمدة يظهر في محل الخ اي كانه مذکور بعد التفسير لعمدة بخلاف الفضلة لانه لا يظهر في محل اخر لضعفه فان قيل هذا يخالف لما قال الرضى لانه قال الاضمار قبل الذكر جائز في الموضعين احدهما به رجل والاخر ضمير الشأن قلنا سلمنا انه لا يجوز الا في الموضعين لكن جوزه ههنا للضرورة فان قيل لا ضرورة لانه ينبغي ان ياتي على مذهب الكوفيين فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وايضا ان التكرار وان كان قبيحا لكنه جائز فينبغي ان ياتي بالتكرار اجيب الاول ان الضرورة بعد اخذ مذهب البصريين وعن الثاني ان فح التكرار مشهور وما كان قبحه مشهورا فهو فوق للمتنه قوله ولزوم التكرار بالذكر والمراد من الذكر الاظهار فلا يرد ان الاضمار ايضا ذكر فان قيل قد لزم التكرار في حبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قلنا لا يلزم التكرار فيه لاختلافهما افراد او تشبيه قوله وانتاج الحذف لان حذف الفاعل لا يجوز قوله الاسم الظاهر لما كان الظاهر صفة تقضى الموصوف زاد الشارح قوله الاسم قوله الواقع بيان الواقع فان قيل الوفي مصدر المجرد وهذا الباب غير مستعمل فلا يجوز ذكر المصدر قلنا المراد من الوفي للوافقة وهو مستعمل فلا يجوز الاعتراض فان قيل الموافقة ايضا غير مستقيم بين الظاهر والضمير لانه من المعادف ابدا والظاهر ليس كذلك قلنا المراد من الموافقة الموافقة في الافراد والتشبيه والجمع والتذكير والتانيث دون التعريف والتذكير فان قيل الموافقة مع الظاهر منقوض بمثل جريح وقتيل وهذا فانه لا يضر على وفق الظاهر بل يضر مفردا مذكرا لانه لو اضر موتا لقال جرحته قلنا

انه اضمح مونتالكن لم يظهر علامة التانيث لان الفيل
اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكور
والمؤنث قوله دون الحذف
فان قيل لما ذكر الحذف
ينبغي

ان ينكر الاظهار ايضا بان يقال دون الحذف والاظهار لانه كما لا يجوز الحذف كذا لا يجوز الاظهار
قلنا ان نفي الاظهار يفهم من مفهوم مخالف لقوله اضممت والحذف وان علم منه لا يمكن ذكره بقطر
قوله خلافا للكسائي بخلاف عدم الاظهار لانه ليس فيه خلاف واحد وانما لا يجوز الحذف
لان هذا الحذف حذف الفاعل وهذا يجوز فان قيل قد يحذف الفاعل كفاعل المصدر
والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا لانك قد عرفت سابقا ان البصريين ذهبوا فيه الى نفي
الكسائي وهو الحذف في الضمير المنفصل وفي نحو اسمع بهم والبصر حيث حذف لفظ بهم عن
البصر وهو فاعل عند سيبويه لانه صيغة التعجب والباء في بهم زائد عند سيبويه كما قال المصنف
في بحثه اجيب الاول ان المصدر قد ينزل منزلة للجامد فان المصدر لا يعمل اذا المصدر
الواقع مفعولا مطلقا ليس له فاعل ولا فاعله ولا تقدير وعن الثاني ان مثل ما ضرب واكرم الا
انا في اعداد المستثنى اي ان قوله الا انا وان كان فاعلا لكنه في صورة المستثنى وهو من الفضلات
فيجوز حذفه وعن الثالث ان مثل اسمع بهم والبصر ليس مما ذهب اليه الجمهور لانهم على مذهب
الاحتشاش ولفظ بهم عنده مفعوله وفاعله مستتر وايضا ان قوله امام في صفات المفعول
لدخول الجار فيجوز حذفه قوله خلافا للكسائي فان قيل ان خلافا منصوب وللنصب جهات
كثيرة فهو من اي جهة منصوب قلنا هو مفعول مطلق لفعل مقدما اي يخالف حكم البصريين
خلافا للكسائي والمجار والمجرور متعلقان بظاهرو وهو صفة خلافا فان قيل فاعلى هذا يلزم
نسبة الخلاف الى الاقوى وهو مذهب البصريين وهذا لا يجوز قلنا هذا انما يلزم اذا كان
قوله يخالف على صيغة للعلوم واما اذا كان على صيغة الجهل فلا يلزم شيئا كما ترى قوله تحوزا
عن الاضمار قبل الذكر واعلم ان الاضمار قبل الذكر جائز في الجملة واما حذف الفاعل
فلا يجوز اصلا خلافا للكسائي فانه اختار الاستعارة عن الشيعية فانه فر من المطا الى البناء
فان قيل لا ثمرة لخلافه لانه لا يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في اللفظ لعدم التلغظ بها
فلا يصح خلافا قلنا له ثمرة في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني
واكرمني الزيدان عند الكسائي قوله مع اقضاء الفعل الاول الفاعل لانه لو اقتضى
الفعل الاول للمفعول لا يتأتى خلاف الغرض فيه فان قيل ان الشارح ذكر هذا القول مطلقا
فليصرف الى الكامل فهو مذهب الجمهور ولا يذهب الى مذهب الكسائي مع ان خلاف الغرض
يتعلق بهما فينبغي ان يضم مع قولنا او اضمار الفاعل في الاول عند الجمهور وحذف الفاعل عن الفعل
الاول عند الكسائي خلافا للغرض قلنا اراد الشارح ذلك وانما يصح به لوجود القرينة وهي ذكر
قوله خلافا للغرض بعد قوله خلافا للكسائي مع ان محل هذه العبارة بعد قوله فيختار البصريون الاول
الثاني والكوفيين الاول لان الغرض ان يجب احوال الفعل الاول فلا يكون منها قوله روى عنه
تسريك الرافعين فان قيل فعلى هذا يجب توارد العتين المستقلتين على معلول واحد

ان لا يجوز الحذف في الاظهار لان قوله لا يجوز الحذف كذا لا يجوز الاظهار
قوله خلافا للكسائي بخلاف عدم الاظهار لانه ليس فيه خلاف واحد وانما لا يجوز الحذف
لان هذا الحذف حذف الفاعل وهذا يجوز فان قيل قد يحذف الفاعل كفاعل المصدر
والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا لانك قد عرفت سابقا ان البصريين ذهبوا فيه الى نفي
الكسائي وهو الحذف في الضمير المنفصل وفي نحو اسمع بهم والبصر حيث حذف لفظ بهم عن
البصر وهو فاعل عند سيبويه لانه صيغة التعجب والباء في بهم زائد عند سيبويه كما قال المصنف
في بحثه اجيب الاول ان المصدر قد ينزل منزلة للجامد فان المصدر لا يعمل اذا المصدر
الواقع مفعولا مطلقا ليس له فاعل ولا فاعله ولا تقدير وعن الثاني ان مثل ما ضرب واكرم الا
انا في اعداد المستثنى اي ان قوله الا انا وان كان فاعلا لكنه في صورة المستثنى وهو من الفضلات
فيجوز حذفه وعن الثالث ان مثل اسمع بهم والبصر ليس مما ذهب اليه الجمهور لانهم على مذهب
الاحتشاش ولفظ بهم عنده مفعوله وفاعله مستتر وايضا ان قوله امام في صفات المفعول
لدخول الجار فيجوز حذفه قوله خلافا للكسائي فان قيل ان خلافا منصوب وللنصب جهات
كثيرة فهو من اي جهة منصوب قلنا هو مفعول مطلق لفعل مقدما اي يخالف حكم البصريين
خلافا للكسائي والمجار والمجرور متعلقان بظاهرو وهو صفة خلافا فان قيل فاعلى هذا يلزم
نسبة الخلاف الى الاقوى وهو مذهب البصريين وهذا لا يجوز قلنا هذا انما يلزم اذا كان
قوله يخالف على صيغة للعلوم واما اذا كان على صيغة الجهل فلا يلزم شيئا كما ترى قوله تحوزا
عن الاضمار قبل الذكر واعلم ان الاضمار قبل الذكر جائز في الجملة واما حذف الفاعل
فلا يجوز اصلا خلافا للكسائي فانه اختار الاستعارة عن الشيعية فانه فر من المطا الى البناء
فان قيل لا ثمرة لخلافه لانه لا يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في اللفظ لعدم التلغظ بها
فلا يصح خلافا قلنا له ثمرة في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني
واكرمني الزيدان عند الكسائي قوله مع اقضاء الفعل الاول الفاعل لانه لو اقتضى
الفعل الاول للمفعول لا يتأتى خلاف الغرض فيه فان قيل ان الشارح ذكر هذا القول مطلقا
فليصرف الى الكامل فهو مذهب الجمهور ولا يذهب الى مذهب الكسائي مع ان خلاف الغرض
يتعلق بهما فينبغي ان يضم مع قولنا او اضمار الفاعل في الاول عند الجمهور وحذف الفاعل عن الفعل
الاول عند الكسائي خلافا للغرض قلنا اراد الشارح ذلك وانما يصح به لوجود القرينة وهي ذكر
قوله خلافا للغرض بعد قوله خلافا للكسائي مع ان محل هذه العبارة بعد قوله فيختار البصريون الاول
الثاني والكوفيين الاول لان الغرض ان يجب احوال الفعل الاول فلا يكون منها قوله روى عنه
تسريك الرافعين فان قيل فعلى هذا يجب توارد العتين المستقلتين على معلول واحد

ما یلحظ علی الجزاء وهو قوله وحذفت المفعول فان قيل ان الفعل المتعدي لا يستغنى عن المفعول فكيف یصح قوله وان استغنى عنه قلنا المراد بالاستغناء الاستغناء عن الذکر لا عن فعل المفعول قوله وان لم یستغن عنه فالقيل ان جعل قوله اظهرت مستثنی غیر صحیح لانه لا یكون الا من سماه واظهرت من الافعال قلت ان قوله الاولی حروف الاستثناء ههنا بل هو فی الاصل ان لا حرف الشرط واظهرت جزاؤه وانما أول لا یلم لان اصله ان لم یستغن عنه لانه معطوف علی الماضي علی قوله ان استغنى عنه لان لم یجعل المضارع منفیاً ثم حذفت الفعل بقریبة المعطوف علیه فنقی ان لم تحذف الفعل عن لم غیر جائز لانه عامل وبقاء العامل الضعیف بدون المفعول لا یجوز فحذف لم ایضا وادد لا فی مقامه فیکون ان لا وحذف الفعل عن جائز لانه غیر عامل قوله لم یجوز حذفی منطلقا وحسبت زیلا منطلقا هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع فی حجبی وحسبت زیلا منطلقا قوله فانه لا یجوز حذف احد مفعولی باب حسبت لان مفعوله فی الحقيقة مضمون المفعولین لان المضمون متعلق الحسبان والعلم لان قوله حسبت زیلا قاضیا وليس المراد منه وقوع الحسبان علی ذات زید وفضله جمیعاً بل وقوع الحسبان علی فضله فقط لان ذاته ثابت معلوم فان قيل یی ینقض هذا بمثل قوله تعالی ولا یحسبن الذین یتخلون بما اتاهم الله من فضله هویئکم تقدیره ولا یحسبن یخلم هویئکم فاحد المفعولین هو یخلم محذوف والآخرین کور وهو خیر الم قلنا یجوز ان یکون المفعول الاول ضمیر هو راجعاً الی البنل ویجوز وضع الضمیر للرفع موضع المنصوب والجرور نحو ما انا کانت وایضا ان هذا شاذ لا ینقض القاعدة فان قيل لما لم یحذف احد المفعولین ینبغ ان یضم فی الاول فلم تعین الاظهار قلنا علی هذا یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلة فالقيل العلة المجوزة للاضمار قبل الذکر فی الفاعل هی امتناع حذفه وهو متحقق ههنا قلنا لیس العلة المجوزة مجر دامتناع الحذف بل کونه عمدة فانه یساق الذهن الی کونه مضمراً بما ذکره بعد قوله بل لفظاً فقط وهو جائز لانه معمول الاول فیکون مقدماتیة قوله علی للذهب المختار فان قيل لفظ المذهب یتقضى الاختلاف مع انه لا اختلاف بینهم ههنا قلنا المراد من المذهب هو المعنى اللغوی لا العرفی ای علی المختار ولا یجوز ان یقال علی الاستعمال المختار لانه قال فی مذهب البصریین لانه المذهب المختار فکثر استعماله فكيف یقال ههنا علی الاستعمال المختار قوله لئلا یتوهم وهذا دلیل لعدم اختیار الحذف فان قيل ان عدم اختیار الحذف امر اصلی لا یتقضى الدلیل قلنا انما لا یتقضى الدلیل اذ لم یدع الداعی وسمنا وجد الداعی وهو انه لما اختار الاضمار فقال قائل فلم لم یختار الحذف وهو مثله فدفع بقوله لئلا یتوهم قوله مغائر للمذکور فیلزم الخی وجب من البحث لانه فما یكون المتنازع فیهِ واحداً قوله الا ان یمنع مانع ای اضم فی جمیع الاوقات الا وقت منع مانع فالجمل المتنازع من قوله الا ان یمنع مانع ای من الاضمار لانه المذکور سابقاً فلا یصح علیه تفریع قوله فتظهر لان منع المکار

ان قال ان المفعول لا یستغنى عنه قلنا المراد بالاستغناء الاستغناء عن الذکر لا عن فعل المفعول قوله وان لم یستغن عنه فالقيل ان جعل قوله اظهرت مستثنی غیر صحیح لانه لا یكون الا من سماه واظهرت من الافعال قلت ان قوله الاولی حروف الاستثناء ههنا بل هو فی الاصل ان لا حرف الشرط واظهرت جزاؤه وانما أول لا یلم لان اصله ان لم یستغن عنه لانه معطوف علی الماضي علی قوله ان استغنى عنه لان لم یجعل المضارع منفیاً ثم حذفت الفعل بقریبة المعطوف علیه فنقی ان لم تحذف الفعل عن لم غیر جائز لانه عامل وبقاء العامل الضعیف بدون المفعول لا یجوز فحذف لم ایضا وادد لا فی مقامه فیکون ان لا وحذف الفعل عن جائز لانه غیر عامل قوله لم یجوز حذفی منطلقا وحسبت زیلا منطلقا هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع فی حجبی وحسبت زیلا منطلقا قوله فانه لا یجوز حذف احد مفعولی باب حسبت لان مفعوله فی الحقيقة مضمون المفعولین لان المضمون متعلق الحسبان والعلم لان قوله حسبت زیلا قاضیا وليس المراد منه وقوع الحسبان علی ذات زید وفضله جمیعاً بل وقوع الحسبان علی فضله فقط لان ذاته ثابت معلوم فان قيل یی ینقض هذا بمثل قوله تعالی ولا یحسبن الذین یتخلون بما اتاهم الله من فضله هویئکم تقدیره ولا یحسبن یخلم هویئکم فاحد المفعولین هو یخلم محذوف والآخرین کور وهو خیر الم قلنا یجوز ان یکون المفعول الاول ضمیر هو راجعاً الی البنل ویجوز وضع الضمیر للرفع موضع المنصوب والجرور نحو ما انا کانت وایضا ان هذا شاذ لا ینقض القاعدة فان قيل لما لم یحذف احد المفعولین ینبغ ان یضم فی الاول فلم تعین الاظهار قلنا علی هذا یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلة فالقيل العلة المجوزة للاضمار قبل الذکر فی الفاعل هی امتناع حذفه وهو متحقق ههنا قلنا لیس العلة المجوزة مجر دامتناع الحذف بل کونه عمدة فانه یساق الذهن الی کونه مضمراً بما ذکره بعد قوله بل لفظاً فقط وهو جائز لانه معمول الاول فیکون مقدماتیة قوله علی للذهب المختار فان قيل لفظ المذهب یتقضى الاختلاف مع انه لا اختلاف بینهم ههنا قلنا المراد من المذهب هو المعنى اللغوی لا العرفی ای علی المختار ولا یجوز ان یقال علی الاستعمال المختار لانه قال فی مذهب البصریین لانه المذهب المختار فکثر استعماله فكيف یقال ههنا علی الاستعمال المختار قوله لئلا یتوهم وهذا دلیل لعدم اختیار الحذف فان قيل ان عدم اختیار الحذف امر اصلی لا یتقضى الدلیل قلنا انما لا یتقضى الدلیل اذ لم یدع الداعی وسمنا وجد الداعی وهو انه لما اختار الاضمار فقال قائل فلم لم یختار الحذف وهو مثله فدفع بقوله لئلا یتوهم قوله مغائر للمذکور فیلزم الخی وجب من البحث لانه فما یكون المتنازع فیهِ واحداً قوله الا ان یمنع مانع ای اضم فی جمیع الاوقات الا وقت منع مانع فالجمل المتنازع من قوله الا ان یمنع مانع ای من الاضمار لانه المذکور سابقاً فلا یصح علیه تفریع قوله فتظهر لان منع المکار

لا يتعين الاظهار لوجود طريق آخر وهو الحذف قلنا كما ان الاضمار مذكور سابقا كذا الحذف
 مذكور لانه لما قال على المختار علم ان ههنا وجه آخر غير مختار وهو الحذف فيكون مضاهيا
 ان يمنع مانع من الاضمار كما هو المختار ومن الحذف كما هو غير مختار قوله نحو حسبي وحسبتهما
 الزيدان منطلقا اعلم ان هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع فهي نحو حسبي وحسبتهما
 الزيدان منطلقا قوله فيجعل الزيدان فاعلولة اه فان قيل لا نزاع في الزيدان فلا يصح
 بيان العمل فيه قلنا هذا بيان الواقع او نقول نحتمل ان يكون صورة النزاع غير ما ذكر
 بان يقال حسبي وحسبت الزيدان منطلقا فيجوز ان يكون النزاع في الزيدان ايضا بان
 يقتضى الفعل الاول ان يكون الزيدان فاعلولة والفعل الثاني ان يكون المفعول له قوله ولا
 اشارة الى الاعتراض وهو انه ليس ههنا المتنازع فيه واحد قوله اذا لاحظنا اشارة الى
 الجواب يعنى المتنازع فيه ههنا واحد وهو ان يلاحظ المفعول الثاني اسما لا على الصفات
 ذات مابا لا مطلق من غير لائحة التشنية والافراد لان اعراب التشنية في الاسم الظاهر
 كاعراب الرفع والنصب والتذكير والتانيث فكما يجوز ان يتبدل الاعراب والتذكير والتانيث
 عند الاعمالين يجوز ان يتبدل الافراد والتثنية عند الاعمالين فكما لا يضر بتبدل الاول في واحد
 متنازع فيه كذلك لا يضر بتبدل الثاني فيها فان قيل الفرق بينهما بين لان تنازعهما في
 نفس الاسم فلا يضر التبدل في الوصف لان الاعراب والتذكير والتانيث من اوصافه فجاء
 الافراد والتثنية فان التبدل فيما في نفس الاسم لا في الوصف ولان اطلاق اسم التثنية لا يجوز
 بدون اعرابها بخلاف الاسم المفرد فانه يصح اطلاقه بدون الحركة قلنا ان الاعراب بالحرف محمول
 على الاعراب بالحركة في سائر المواضع فكذا ههنا قوله والا فالظاهر انه لا تنازع في اشارة الى
 قوله لا يخفى وانما قال الظاهر لانه محتمل ان يتصور التنازع في ذلك الاسم من غير الملاحظة المذكورة
 بان ناول المفعول الاول بكل واحد قلنا اضر المفعول الثاني مفردا لا يخالف الاول فالقيل
 يلزم التدافع في قول الشارح لانه يعلم من قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع لانه فاء الاقوال
 المذكور ويعلم من قوله والاموال الظاهر الخ وجود الاحتمال المذكور قلنا المراد من عدم التصور انتفاء
 التنازع على الظاهر لكن عبر عن انتفاء التنازع بعدم التصور للمبالغة ولبعد التاويل المفعول
 الاول بكل واحد لان مفعولى حسبت فرض بمنزلة كلمة واحدة ففرض اجراء
 احد المفعولين واحدا ثابت بطريق الاولى فكيف يا اول اجزاء احد المفعول الاول بكل واحد
 قوله ولما استدل فان قيل لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول عند الكوفيين
 والا يلزم حمل الكلام على الوجه الرجوع عند الكوفيين وهو حذف المفعول
 قلنا الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله بقول امر القيس صرح باسمه بتبنيها على قوة
 الاستشهاد وضرورة الجواب عنه قوله ولو انما اسعى الى امر صيغة اى قال قول امر القيس

له يعنى ان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم تكن الضرورة داعية اليه وههنا ضرورة انكسار الوزن عند الاضمار والى الحذف

المضارع المتكلم فان قيل كلمة ما في انما لا تخلوا ما موصولة او موصوفة فعلى الاول ما بعده صلة وعلى الثاني صفة والموصول مع الصلة او الموصوف مع الصفة ان والخبر غير موجود قلنا كلمة ان هذه لا تقتضي الخبر لا بطلان علمها بالمالكافة قوله لا دنى معيشته اى انما بان لا كنه والمراد هو هذا قوله قليل اسم متنازع فيه بين الفعلين قوله من المال صفة قليل فان قيل ان امر القيس ليس الا واحد من الشعراء فكيف ترجم بقوله قلنا هو افهم شعراء العرب فيترجم بقوله فان قيل لا يلزم من اختياره اعمال الاول اولويته لانه لو كان اعمالها متساوين يجوز ايضا اعمال الاول لانه مخير في ذلك قلنا يلزم من اختياره اعمال الاول اولويته اذ لو قال بتساوى الاعمالين فان قيل فليكن مذهب امرئ القيس بتساوى الاعمالين قلنا المذهب للنهويين وامر القيس ليس منهم قوله اى من باب التنازع دفع وهم وهوان ضمير منه راجع الى القسم الثالث من التنازع لقربه فلا يلزم منه الخروج من الباقي لان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم قوله لفساد المعنى فان قيل لم كان فيه فساد المعنى فلا يعجز اطلاق الفصح على امر القيس لان الفساد لا يصدر من الفصح قلنا الفساد فيه ليس مطلقا بل على تقدير توجه كل من كفاى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى وانتفاء كفايته قليل من المال وثبوت طلبه للمنافى لكل منهما اى السعى والكفاية واما منافاة ثبوت الطلب السعى فظاهر لان مضاهما واحدا فكيف يلتقى في موضع وثبتت في موضع اخر واما مع الكفاية فلا ان الطلب مستلزم الكفاية وانتفاء اللازم مستلزم لا انتفاء الملزوم فلما انتفى الكفاية انتفى الطلب فكيف يثبت ثانيا فان قيل الاستدلال على فساد قول امرئ القيس بما يتم لو كان السعى والطلب متساويين واما اذا كان السعى ^{من} الطلب فلا يتم والحال انه اخص لانه طلب بمباشرة الاسباب وايضا يلزم الفساد اذا كان الواو لللفظ على كفاى ولو كان للحال لا يلزم الفساد لان لو انما يورث في الشرط والجزاء ومعطوفهما دون غيرها وايضا ان سلم ان الواو لللفظ فليكن معطوفا على مجموع الشرط والجزاء فلا يكون مدخول لو فلا يورث فيه وايضا يجوز ان يكون الجملة معترضة فلا يلزم الفساد اجتنابا عن الاول ليس المراد عن السعى ههنا ما يكون بالاسباب بقربىة ادنى معيشة وعن الثاني ان كونه للحال غير مستقيم لاستلزامه تقييد الجزاء بنقيض الشرط من حيث اللفظ وان كان في المعنى الشرط منفيا ايضا وهو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على ان الشرط ايضا قيد للجزاء وعن الثالث والرابع انه لو عطف على مجموع الشرط والجزاء يلزم حمل الكلام على التاكيد والحمل على التأسيس الى من التاكيد قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون اه اى على تقدير فساد المعنى فكان التخصيص من الفساد بان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب المحذوف فان قيل هذا ليس الا طريق التنازع لانه اذا عمل الاول فمفعول الثاني قد محذوف اذا كان مفصولا

له لا يستلزم فوجه كل من كفاى ولم يطلب الى قليل من المال مع عبد الرحيم والله لا ان الشارحة يكون من باب التذكير

قلنا هذا ليس ين التنازع لانها لا يتوجهان الى مرفوع بل يتوجهان الى امرين فان قيل لما كان
مفعول لم اطلب محذوفا فلا بد عليه من القرينة قلنا القرينة عليه البيت المتأخر اعني قوله
ولكنما اسعى للمجد موثلا فان قيل ان لم يكن للاستدراك ومنها لا يعبر الاستدراك لانه يقتضيه
المغايرة ولا مغايرة لهما وايضا يلزم التكرار في كلام الشاعر قلنا المغايرة موجودة لان لم اطلب
باعتبار لفظ لم يكون ما ضيفا فيكون معناه طلبت المجد في الماضي فتوهم منه انه لا يطلب في الحال
او الا زمته اللاحقة او نقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالموثل اى لما قال طلبت المجد
كان للستوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما اذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب القناعة
قد فم بقوله ولكنما اسعى الخ فان قيل القرينة على اعتبار المجد في البيت الاول البيت اللاحق
وهو مقيد بالموثل فكذا هذا مقيد به فالمناسب تقدير المجد بالموثل قلنا التقدير خلاف
الاصل فيقدر بالحاجة وهي تودي بالمجد المطلق فلا حاجة الى الزيادة فان قيل اذ لم يكن
قول امرئ القيس من باب التنازع فلا يجوز ان يكون قليل فاعلا لكفاني والا يلزم الفاصل
بالاجنبى وهو لم اطلب لانه ليس من معمولات كفاني فيكون اجنبيا والفاصلة بالاجنبى انما يكون
جائزا في باب التنازع دون غيره قلنا الفصل بينهما ضرورة الشعر وهوانه مبني على قول من
جوز الفصل بالاجنبى ولان الفاصل جائز فيما اذا كان العامل قويا قوله وقد يدل على ان جواب
سؤال وهوانك غير قابل للمجد فكيف تطلب فكجا بك بالى قابل للمجد لانه قد وجد امثالى
فعلم انه قابل له لاقى منهم قوله يعنى انا لا اسعى بيان حاصل المعنى قوله المجد الاصيل
اى العظيم قوله الثابت الذى يبقى لا ولا دى ايضا لا لنفى فقط قوله اى مفعول فعل او
شبه فعل دفع وهم وهوان يتوهم المراد من كلمة ما الفعل فقط لا صالته فعلى هذا اخبر مفعول
ما لم يسم فاعله لشبه الفعل بنحو مضروب تريد فدفع بقوله اى مفعول فعل او شبه فعل يعنى ان
المراد من ما الفعل او شبهه فان قيل الاخصر ان يقال اى مفعول العامل لينا ولها قلنا لو
قل العامل يتوهم فيه ما يتوهم في كلمة ما فلا يفيد قوله اى لم يذكر فاعله فان قيل ان سعى
يسعى يتعدى الى المفعولين لعدم تمامه بدونها ولم يوجد ههنا وايضا يلزم خلو الفاعل عن
الاسم وهو غير واقع وايضا ان عدم التسمية ينفي عن عدم وجود الفاعل وقوله حذف فاعله
يدل على وجود الفاعل فيلزم التدافع في كلامه وايضا لا يعبر بالمقابلة مع قوله حذف فاعله لان
الحذف يقع في مقابلة الذكر لا التسمية قلنا معنى قوله لم يسم فاعله لم يذكر من قبيل تسمية
اللازم باسم الملزوم لان اللازم مع التسمية الذكر فان قيل لم لم يفصل عن الفاعل ولم
ولم يقل ومنه كما فصل للبدا حيث قال ومنها المبتدأ والخبر قلنا لشدة اتصاله بالفاعل
اى لشدة المناسبة بالفاعل لقيامه مقامه واشترائه معه في الاحكام حتى سما بعض النحاة فاعلا

له ولوا انما اسعى لادنى معيشة : كفانى ولم اطلب قبيل من الدال : وكلنا اسعى لمجد موثلى : وقد يدرك المجد للوثل امثالى :
اللهم اعزنى ووالدى لىم لىقم الحاب : م

سَلَامٌ لَّكَ يَا خَيْرَ الْخُلُوفِ مُطْلَقًا سَلَامٌ بَيْنَ الْفُعْلِ وَهُوَ كَالْفِ وَالْفِ مَلٌ وَهُوَ قَلِيلٌ عَدَمٌ سَلَامٌ وَهَذَا كَأَنَّكَ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُنْتَقِذِ مِنَ الشَّقَاءِ وَالْهَلَاكِ وَالْجَحِيمِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ

ثم في الاعتراض والجواب بحث اما في الاول فلا نسلم انه لم يفصله لان داب للمصر
 في هذا الكتاب ان يفصل العنوانات بترك العاطف .. وهو حاصل بهما واما في الجواب هو انه
 لما لم يصح الاعتراض لم يصح الجواب لانه بناء على الاعتراض قلنا سلمنا انه داب ذلك لكن للمصر
 داب اخر وهو انه اذا كان للبحث اقسام ذكر في اول قسم منها لفظ منه او منها وترك البواقي
 كما انه ذكر لفظ منه في المفعول المطلق وترك في البواقي وفي المرفوعات خالف عن دابه لانه
 ذكر لفظ منه في الفاعل والابتداء فقال سائل ما النكتة في مفعول مالم ليم فاعله فيبين الشارح
 النكتة فان قيل لسر في انه ذكر لفظ منه في النصوص وغيرها في قسم واحد وفي المرفوعات
 في القسمين قلنا انه دابه ان يذكر في راس القسم الا صلي وهو في المرفوعات فمختلف فيه
 فعند الجمهور الفاعل وعند البعض المبتداء فلما ثبت الاصلية فيها ذكر في راسها قوله كل
 مفعول فان قيل ذكر كلمة كل في التعريفات لا يصح لان التعريف انما يكون للماهية وكلمة
 كل لا فرد قلنا ذكرها لما نغية التعريف لا للتعريف بل للتعريف مدخل الكل اي حذف فاعله
 فان قيل النغية يحصل بنفس التعريف لان في التعريف لا بد ان يكون جامعاً وما نغنا قلنا
 سلمنا انهما يحصلان به لاكن ضمنا لا صريحا وكلمة كل صريحا في الذكر اعلم انه لو ذكر اللفظ
 العام في التعريف يراد به ما نغية التعريف ولو ذكر في التعريف يراد به جامعية التعريف فاذا
 قلنا كل انسان حيوان ناطق فمعناه ان كل ما هو فرد للمعروف يكون فردا للتعريف فيكون جامعاً
 واذا قلنا الانسان كل حيوان ناطق فمعناه ان كل ما هو فرد للتعريف فهو فرد للمعروف فيكون مانعاً
 لانه لو كان صاد فاعلى الغير فلم يصح ان يقال كل ما هو فرد للتعريف فهو فرد للمعروف فالتفصيل
 التعريف يصدق على الربيع في قوله انبت الربيع البقل فان الفاعل الحقيقي للانبات هو الله
 تعالى فحذف الفاعل الحقيقي واقام المفعول اي الربيع مقام الفاعل مع انه ليس بمفعول مالم
 ليم فاعله لا انتفاء الشرط وهو تغير صيغة الفعل الى فعل قلنا المراد بالفاعل الفاعل النوى
 لا الحقيقي وهو الذي يصدق عليه اي فاعل ذلك المفعول فان قيل الضمير في قوله
 فاعله لا يخلو ما راجع الى المفعول فعلى الاول لا يصح الاضافة لان الفاعل للفعل لا للمفعول
 وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر لان الفعل غير مذكور وان قلت الضمير راجع
 الى الفعل المستفاد من كلمة ما فاعلى هذا يلزم اخذ جزء الحد وفي الحد وهو باطل قلنا
 الضمير راجع الى المفعول وانما اضيف اليه لانه لا يستلزم كون الفاعل فاعلاً لفعل متعلق بالمفعول
 قال المصنف رحمه و اقيم هو مقامه جواب سؤال وهو ان حذف الفاعل لا يجوز
 فكيف قال حذف فاعله فاجاب بقوله و اقيم هو مقامه فان قيل في اقيم
 ضمير مستتر وهو مفعول مالم ليم فاعله فضمير هو مستدرِك فما الحاجة الى تأكيد المستتر

منه

له

بحث لم يذكر في اول لفظ منه

سأل في المفعول المطلق حيث قال في المفعول المطلق

سأل في المفعول المطلق حيث قال في المفعول المطلق

سأل في المفعول المطلق حيث قال في المفعول المطلق

بالمفصل قلنا لتلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة
 الواقعة صفة عن الضمير قوله في اسناد الفعل فان قيل اقامته مقام الفاعل غير متصور
 لان مقامه هو اسناد الفعل المعلوم اليه ولم يقيم المفعول في هذا المقام بل مقامه اسناد الفعل
 المجهول اليه قلنا المراد بالاقامة في نفس الاسناد وهو غير مختلف بينهما فان قيل لا يصدق
 التعريف على ضربت بصيغة الماضي المجهول المتكلم لعدم حذف الفاعل واقامة المفعول مقام
 لاون التاء هي الفاعل في المعلوم وهي ثابتة في المجهول ايضا قلنا فرق بين التائين لاون لتا
 في المعلوم معدول من انا والتاء في المجهول من اياى اعلم انه لا يذكر الفاعل لا عراض
 امالا وخصار نحو ضرب زيد او للتعظيم او للتحقير ولعدم العلم به او لقصد صدور الفعل من اى
 فاعل كان في نحو قتل مخايجى فان الغرض المهم قتله لا قاتله او غير ذلك كما تقدم في بحث للعامة
 من اللطول قوله في حذف الفاعل دفع وهم وهو ان يتوهم ان التغير شرط بذات مفعول
 مالم يسم فاعله والا مر ليس كذلك لانها موجدة بداون التغير فان قيل الشرط لا يصدق
 على مفعول مالم يسم فاعله للاسم المفعول قلنا الشرط يختص فيما كان عامله فعلا فالقتل
 فعلى هذا اثبت القصور في جبانة للصف قلنا انه علم بالقائمة بان يقر شرطه ان تغير صيغة
 شبه الفعل اى اسم للمفعول قوله الى الماضي المجهول فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا
 لعدم تناوله مفعول مالم يسم فاعله للفعل المزيد والرباعى قلنا المراد من فعل الماضي المجهول
 مطلقا فم يكون من قبيل تسمية الاسم باسم الاخص او تسمية الشئ بوصف المشهور مثل لكل
 فم من موسى اى لكل ظالم عادل فان قيل الصفة المشهورة تفعل ماضى المجهول من الثلاثى
 مجرد او الماضي المجهول مطلقا قلنا له صفتان مشهورتان احدهما ماضى المجهول من الثلاثى مجرد
 والاخر الماضي المجهول مطلقا فاحد الوصفين لا ينافى الاخر لصدقهما عليه قوله وغيرها من
 الافعال الجهرية للمزيد فيها فان قيل لو اكتفى بقوله وغيرها يتناول الرباعى مجرد ايضا ولما زاد
 عليه قوله من الافعال الجهرية المزيد فيها لم يتناول له قلنا المراد من المزيد فيها لم يتناول له
 قلنا المراد من المزيد في قوله المزيد فيها بمعنى اللغوى اى ما فيه زيادة على ثلثة احوث فيتناول
 الرباعى مجرد ايضا وانما شرط التغير الى فعل لتلا يلبس بالفاعل وانما انحصر التصدير بهذه الصيغة
 لان هذا الوزن غريب في الاوزان للزوم الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقل فلا يكون
 مفعولا ومعنى هذه الصيغة ايضا غير معقول لا سنده الى المفعول فيختص به ليطابق الدال والمدح
 فان قيل ان الغرابة لا تختص بهذه الصيغة لان فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب
 للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ايضا ثقل قلنا هو اقل جلا فلذا لم يتغيره وذلك لا
 فيه طلب الثقل بعد الخفة لان الضمة لثقل من الكسرة فيكون مثل الصعود من الاثقل الى الاثقل
 بخلاف العكس لان فيه طلب الخفة بعد الثقل كثير فيكون مثل الهبوط من الاعلى وانما كانت

له قوله في حذف الفاعل
 بيان انما يسم فاعله
 له في قوله في حذف الفاعل
 مستوفى
 ن
 المستوفى

ثقل من الكسرة لان الضمة تودي بضم الشفتين وكما تودي بضمين فهو اقل مما تودي بعضو واحد وانما كانت المكسرة ثقلية من الفتحة لان الكسرة تودي بتحويل الشفة السفلى والفتحة تودي بتحويل الشفة الاعلى والحال ان الشفة السفلى عظيم من الشفة الاعلى وكل ما تودي بعضو عظيم فهو اقل مما تودي بعضو صغير قوله ولا يقع للمفعول الثاني فان قيل ان عدم الوقوع للمفعول الثاني من باب علمت غير صحيح لانه واقع بل لا بد منه والضم يلزم الخروج من البحث لانه في مفعول لم يسم فاعله لا في مفعول باب علمت قلنا ليس المراد نفى وقوع المفعول الثاني مطلقا بل معناه لا يقع موقع الفاعل فان قيل ان معنى الوقوع هو الاستعمال فعلم منه انه يضم وقوعه موقع الفاعل لوكن لا يستعمل وهذا ليس بمبرر قلنا اجاب مولانا عبد الغفور بقوله اي لا يضم وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال بقية كلمة لا في قوله لا يضم والا فلا نسب ان يقال لم يقع لان لم للماضى وايضا لان نسب ان لا يختص الحكم بالمفعول الثاني من باب علمت لان الثاني من باب علمت ايضا لم يستعمل في مقام الفاعل وان ضم وقوعه فان قيل ان كلمة من في قوله من باب علمت للتبميز وهي لا تدخل الا على المتعدد ولا تعد ديهنا وايضا ان ما قبل من يكون جزء من مدخوله والمفعول الثاني ليس جزء من باب علمت لانه من الافعال والمفعول من الاسماء قلنا ان عبارة المصنف المضاف الى مفعول باب علمت ثم المراد من باب علمت الفعل المتعدي الى المفعولين الاول منها مسند اليه والثاني مسند وانما لا يقع موقع الفاعل لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسند اليه معارضا باطل فان قيل ان كونه مسندا ومسندا اليه ممنوع لكن من جهة واحدة وبهنا من جهتين وايضا انه منقوض بقولهم اعجبنى ضرب زيد لان الضرب مسند اليه بالنسبة الى اعجبنى ومسند الى زيد اعجبنى الاول انه كونه مسندا ومسندا اليه في تركيب واحد وهو بمنزلة جهة واحدة عند النحويين وعن الثاني ان الدليل المذكور فيما اذا كان كل من الاسنادين تاما وفي مادة النقص الاول تام والثاني غير تام لانه بصورة الاضافة لان الضرب مضاف الى زيد فان قيل ان الاسناد تام في الفعل دون شبهه نحو زيد معلوم اليه قائما مع ان المدعى عام فلا يتم التقريب قلنا ان ما قاله الشارح رحمه ليس ليلا كل المدعى بل لبعضه واما دليل الكل فهو انه لا مناسبة بين الفاعل والمفعول الثاني لان الفاعل مسند اليه ابدا والمفعول الثاني مسند ابدا قوله بلازم فان قيل نعم ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لان قوله للتأديب في قولنا ضرب للتأديب مفعول له مع انه قائم مقامه قلنا المراد ما كان يحذف اللام لا بد كرها لانه يقع عليه عند الاطلاق وفيما ذكرت بد كوالدم فان قيل ما الفرق في اقامة الاول دون الثاني قلنا ان النصب فيه مشعرا لعلية فلو اقيم مقام الفاعل له وهو ممنوع فكذا هذا فأت النصب والاشعار ^{اي الفعل} فلهذا اي الاسناد الثاني هم

مخلاف ما كان مع اللوم لأن المشعر بالعلية هي اللوم وهي قائمة فإن قيل فاعلى هذا ينبغي ان لا يقوم المفعول فيه أيضاً وكذا المفعول به لأن النصب فيما دال على الظرفية والوقوع قلنا المشعر للظرفية في المفعول فيه شيئان أحدهما النصب ثانيهما نفس الاسم أي ذاته كذا ويوم مثلاً ونحو المفعول له فإن نفس الاسم فيه لا يشعر بالعلية الفعل وأما المفعول به فلاون الفعل المجهول دال على انه مفعول به لشبهة وقوعه موقع الفاعل قوله فاعلى النصب والشعراى فاعلى النصب بسبب جعله مرفوعاً وفاعلى الشعراى بسبب فاعلى النصب المشعر بالعلية فلا يرد الاستدراك قوله أي كل من المفعول له والمفعول معه إشارة إلى ان قوله لك خبرها فإن قيل فاما المطابقة بين المشار اليه والاسم الإشارة لأن كذا لك من الاسم الإشارة المفردة والمشار اليه شيئاً من المفعول الثاني والمفعول الثالث قلنا الإشارة بذلك إلى المفعول وهو يصدق على الثاني والثالث جميعاً كما قال الشاعر كالمفعول الثاني والثالث فإن قيل ان قوله لك مستدرك فان قوله والمفعول له ومعه عطفت على المفعول الثاني والثالث فدخل تحت قوله لا يقع قلنا انه عطفت على قوله لا يقع فيكون من قبيل عطفت الجملة على الجملة فلا استدراك فان قيل بالسري ذلك بان لا يعطف المفرد على المفرد مع انه اخضر قلنا السري ذلك ان فيه إشارة إلى ان علتة عدم وقوع هذين مغايرة للأولين ولو كان من قبيل عطفت المفرد على المفرد توهم ان علتة هذين مشاركون للأولين كما ان الأولين مشاركون فيها فإن قيل لا يصح تشبيه هذين بالأولين لأن الشرط فيها أن يكون المشبه به أقوى من المشبه ومهما الأمر بالعكس لأن المفعولين الأولين مختلفين فيما لا نه نقل من المتأخرين جواز وقوعهما وصنع هذين اتفاقاً قلنا عبادة المصراع محمولة على القلب تقديره لا يقع المفعول له ولا معه والمفعول الثاني والثالث لك أو ان فيه إشارة إلى المبالغة في السرو على المتأخرين حيث جعل في موضع المشبه به قوله أما المفعول له فلما عرفت قال الشارح الهندي ان المفعول له لا يقع موقع الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم فلو حذف الفاعل لا يتم الحكم فإن قيل هذا يجب اقتناعه بخوضب للتأديب والقول بان النصب جواب لم دون الجور تحكم والبيان انه ليس جواب عن سوال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولاً للمقدّر لا للمذكور فمعنى قوله ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن اللية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت للتأديب قوله في انهما لا يقعان موقع الفاعل الضمير في انهما يحتمل الاحتمالات الثلاث الأولى ان يرجع إلى المشبه والثاني يرجع إلى المشبه به والثالث ان يرجع إليهما قوله التي اصلها العطفت إشارة إلى تأكيد الانفصال قوله في الكلام دفع وهم وهو ان المراد بوجوده الوجود باعتبار تحققه في الخارج فعلى هذا يلزم الخروج من البحث فدفع بقوله في الكلام فإن قيل ان قوله واذا وجد شرط وقوله تعين له جزاء وهو لا يترتب عليه لأن التعيين يقتضى الاشتراك ولا اشتراك بينهما

له أي من وقوع هذين المفعولين أي المفعول له ومعه موقع الفاعل أم عه أي في توجيه عدم وقوع المفعول له موقع الفاعل بهم أي المفعول له والمفعول معه

قلنا انه يقدر في جانب الشرط قوله مع غيره من الفاعيل فوق الاشتراك قوله التي يجوز
وقوعها دفع وهم وهو ان المراد من الفاعيل المقدرة ما يتنعم وقوعه موقع الفاعل فيل
هذا لا يثبت الاشتراك ايضا قوله كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب فان قيل ان الذي
غير مثبت للمدعى وهو توقف تعقل الفعل على المفعول به لجواز ان يكون عدم امكان تعقل الفعل
بدون تعقل الفعل والمفعول به بسبب كون تعقل للمفعول به لازما له قلنا ان الشارح شبه
عدم امكان تعقل الفعل بلا مضروب بعدم تعقل الفعل بلا ضارب وهذا موقوف فعلم
ان الاول ايضا موقوف فان قيل المفعول المطلق ايضا بهذه الصفة لان تعقل كل فعل
يتوقف على تعقل المفعول المطلق لان مفعول المطلق ايضا جزء من مفهوم الفعل وتعقل الكل
يتوقف على تعقل الجزء قلنا انه لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص وهو من
حيث انه مفيد لم يكن موقوفا عليه لتعقل الفعل فان قيل المفعول فيه ايضا بهذه الصفة
لانه كما يتوقف الفعل على المفعول به كذلك يتوقف على المفعول فيه قلنا التوقف على المفعول فيه
من حيث الوجود لا من حيث التعقل بخلاف المفعول به لان التوقف عليه من حيث التعقل
فيعبه الفاعل فان قيل ما السر في ان التوقف على المفعول به من حيث الوجود والتعقل جميعا
وعلى المفعول فيه من حيث الوجود فقط قلنا الغرض من الجملة الاسمية او الفعلية ليس الا فهم
المخاطب ليفيد له الغرض او المحزن وذلك الفائدة لا يكون الا في الفاعل او المفعول به قوله
للتنوع فان قيل لما كان قوله ضربا شديدا مفعولا مطلقا وهو على ثلاثة انواع للتاكيد والتنوع
والعد فهو من اى قبيل قلنا هو للتنوع فان قيل لا يهم ان يكون قوله ضربا شديدا مفعول
مطلقا للتنوع لانه ما يكون الغاء فيه مكسورة واخره تاء مخرجة وقوله ضربا ليس كذلك قلنا
هو للتنوع باعتبار الصفة يعنى المفعول المطلق النوعي قد يكون باعتبار الصيغة وقد يكون باعتبار
الصفة ومنها باعتبار الصفة وهو قوله شديدا فان قيل المقصود مثال للمفعول المطلق وهو
يحصل بقوله ضربا فما الفائدة في ازدياد قوله شديدا قلنا فائدة التنبيه على ان المصدر
لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ الفائدة في دلالة الفعل عليه والحال ان الفاعل محل
الفائدة فلا بد ان يكون ما قام مقام الفاعل ايضا محل الفائدة فان قيل بالشارح انه بين
العد في انه ياد قوله شديدا ولم يبين في تعيين للمفعول فيه بآيتم انما اورد اليوم معناه اذ الفائدة في اقامة الزمان
المطلق مقام الفاعل لالة الفعل عليه ذما من الاول زمانا او مكانا قلنا انما يتعوض الشرح لانه كثيرا ما يكتب عن السابق
باللغة وايضا الاشياء تعرف بالاداد والامثال وهو المفعول المطلق لا مثال مثله فان قيل لما كان الفعل مفعولا مفعولا
لا يكون الفائدة في المفعول المطلق التاكيد كما قلنا لان اسم الفائدة في المثال ذكر المصدر ليعمل لتكريره
فان قيل على انه ينبغي ان يكون في وقوعه موقع الفاعل ايها الفائدة التاكيد قلنا الفاعل عمدة فلا بد فيه من الفائدة المعتدة بها فلا يكتفى
فيه الفائدة التي هي عمدة التاكيد فان قيل لما كان عدم وقوع المصدر

له فاعلم بقوله التي يجوز وقوعها

له بقوله وفائدة وصف المضروب

للدلالة الفعل عليه فغلب هذا ينبغي ان لا يجوز قيام المفعول به مقام الفاعل اذا كان مبهما غاية التام
بان يقال ضرب شخص لدلالة الفعل عليه لان الفعل المتعدي لا يكون الا ان يقع على شخص قلنا لو
كان المفعول به كذلك فوقوعه موقع الفاعل ممنوع قوله جار ومجرور فان قيل ان ذكر قوله في
حاله لا يصح لانه على هذا يلزم تكرار المثال لانه ليس الا ظرف مكان وقد مر بقوله اما لا يدرك قلنا
انه جار ومجرور يعني ان المصدر ذكر ليجاز الجار والمجرور لا يلجأ الظرفية فان قيل فعلى هذا يلزم
الخروج من البحث لانه في المقام قلنا الجار والمجرور تشبيه بالمفاعيل في كونها فضلا وفي انه مفعول
بواسطة حرف الجر فان قيل لا يصح التشبيه بالمفاعيل لانه عين المفعول به عند المصدر فلا يصح قول
الشارح تشبيه الخ قلنا معناه تشبيه بالمفاعيل بلا واسطة وهو مفعول بالواسطة فتحقق المفاعلة
قوله كانه وان لم يوجد فان قيل ان قوله يكن فعل من افعال الناقصة يقتضي الاسم والخبر والضمير
فيه راجع الى المفعول باسمه والخبر غير موجود لان قوله فالجميع جزاء الشرط والضمير الفاعل تنافي
الخبرية قلنا ان قوله يكن ههنا ليس من افعال الناقصة بل هي تامة معناها وان لم يوجد فلا يقتضي
الخبر قوله في الكلام دفع وهم وهوان المراد لعدم الوجود في الواقع فاذا لم يكن له مفعول
به في الواقع فهو من افعال اللازمة فلا تقم صيغة المجهول منه قوله اي جميع ماسوى اه فان
قيما ان في قوله فالجميع يدخل المفعول به اي فيلزم التنازع في قول المصدر لانه يعلم من قوله ان
لم يكن عدمه ويعلم من قوله فالجميع وجوده والضمير قال سابقا لعين المفعول به وقال ههنا بالتشبيه
مع الغير قلنا المراد من الجميع جميع ماسوى المفعول به وهو الزمان والعين والمكان العين والمصدر
المقيد والمفعول بالواسطة فان قيل ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لانه مفعول به
عند المصدر قلنا ان صورة الجرم كانت منافية لحالة الفاعل عن الرفع منعت ان يكون في
درجة المفعول بلا واسطة قوله في جواز وقوعها فان قيل الخبر لا يترتب على الشرط لانه على
تقدير وجود المفعول به مع المفاعيل اي يكون ماسوى المفعول به سواء في عدم وقوعها قلنا
المراد من الاستواء ههنا الاستواء في جواز وقوعها واما في صورة وجود المفعول به فالاستواء في عدم
الجواز قوله اي الفعل المتعدي دفع وهم وهوان المراد من باب اعطيت باب العرف الى
الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول لآخره وهو لا يتناول كسوت فدفع بقوله الفعل
المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول فوجعلت وكسوت وغيرها قوله بان يقوم مقام
فان قيل لا سلم ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني بالاستواء في اقتضاء اعطيت
اياها والضمير يلزم الخروج من البحث لانه في مفعول المرسوم فاعله قلنا المراد بالاولوية الاولوية
في الاقامة مقام الفاعل قوله لان الاول عا ط اى اخذ انما استر بالخذ لانه لو لم يفسر به
لم يصدق على المفعول الاول من فعل اعطيت انه عا ط اى العا ط هو المتكلم في قولنا اعطيت
له فدفع بان المراد عدم الوجود في الكلام لاني الواقع ههنا اي في صورة عدم وجود المفعول به ههنا عبد الرحيم

زید ادرها فان قيل تفسیر العاطی بالافخذ تفسیر الشئ بالمبائن لان الاعطاء مقابل الاخذ قلنا
لا تسلم انه تفسیر بالمبائن لان اعطاء الشئ لزید مثلا يستلزم اخذه له فيكون من قبيل ذكر
الملزوم وإرادة اللازم فان قيل الملازمة ممنوعة لانه جازان بتحقيق الاعطاء من رجل الى زید
ولم يتحقق الاخذ منه قلنا اقام يتحقق الاخذ منه هذه الاعطاء لم يسم بالاعطاء ونقول
عن الاصل ان عاطفا كان من مجرد فلا يكون معناه الا الاخذ لان العطف عبارة عن الاخذ
واذا كان من المرید ^{المرید} يكون معناه جعل الغير اخذ اقل هذا يراد منه ما يقابل الاخذ وهو التسليم في
قيل ان دليل الشارح اخص من المدعى لان المدعى ان اقامة المفعول الاول ولي في كل فعل متعلق
الى مفعولين ثانيا غير الاول وكون المفعول الاول عاطفا مخصوص بفعل اعطيت فلا يتناول مثل كسوت
زید اجابة وكذا لا يتناول مثل جعلت اللبس شيئا او جعلت التراب طينا لانه ليس في اللبس والتراب
معنى الفاعلية قلنا المراد بالفاعل في قوله فيه معنى الفاعلية ما يعم القابل فان القبول لازم
الاخذ فزید قابل الثوب وكذا اللبس قابل لشيء اذ وكذا التراب قابل للطين الا ترى اذا قيل اشرف
زید ومات زید فزید فاعل بمعنى انه قبل الشرافة والموت فان قيل هذا لا يستقيم في قوله
كسوت المخرجة لان المخرجة غير قابل احب اصل لا عتراض ان ما قال لشارح دليل البعض
واما دليل الكل فهو انه بهترة المفعول الاول من باب علمت في الاولوية وكون الاولوية او
فكنا ههنا الا انه وجد المانع ثم من اقامة الثاني فتعين الاول ولا مانع ههنا ولا تتعين فان
الاولوية منقوضة بقولنا اعطى زید عمرو لان اقامة الاول ههنا واجبة لملا يلبيس بالاولول قلنا
الاولوية عندنا من من اللبس واما عند عدمه من فيجب اقامة المفعول الاول فان قيل
يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه بان قام مقام الفاعل بان يكون مرفوعا ولم
يقدم على المفعول الاول بل يكون مرفوعا في موضعه قلنا خوف الالتباس باق لان التأخير
وان دل على انه مفعول الثاني لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اوليا لان تقديم
لمفعول لثاني جائز على المفعول الاول وهو اولي بان يقوم مقام الفاعل مكن ان يقع الحيرة
والاشتباه وكثيرا ما يجتزؤون عن خوف اللبس وان لم يبلغ الى حقيقة اللبس قوله ومنها
السبت والخبر فان قيل ما للمصنف رحمه الله قال ههنا منها بتاينث الضمير وقال الفاعل
منه قلنا الاصل ان يأتي بتذكير الضمير فيها يرجع الى المعرف لكن ههنا لما بعد العهد وهو مفيد
للعقولة عن المرجع الضمري فقال منها ليكون واجعا الى المرجع الصريح ^{بمعنى} قوله يعني من جملة المرفوع
اشارة الى تفسير مرجع قوله ومنها وقوله او من جملة المرفوع تفسير مرجع قوله منه ويجوز
ان يرجع الضمير الى لفاعل وفائدة التبيين على انه من ملحقات الفاعل وانما زاد لفظ الجملة
في تفسير الثاني لصحة من التبعية لانهما لا يتدخلان على المتعدد دلان معنى قوله من جملة
له اى اولوية اقامة للمفعول الاول مقام الفاعل ۱۲ له اى في المقام الاول ۱۳ له لیسر الجملة ۱۴ له اى هذه المقام ۱۵ له اى في سورة

في التبيين والخبر

المرفوع أي من أفرادها وانما زاد لفظ الجملة في التفسير الأول مع انه لا يحتاج اليه لوجود التقيد بلفظ الجملة بجملة والمرفوعات مفصلة ليكون عبارة المص رحمه على وفق عبارة الفصحاء لان في عبارة تفصيل بعد اجمال **فان قيل** ما للمص رحمه انه جمع بين المبتدأ والخبر في فصل واحد مع ان كل واحد مرفوع على حدة قلنا الملازم الواقع بينهما **فان قيل** الملازمة مستقيمة في القسم الاول من المبتدأ في القسم الثاني لان الخبر غير موجود معه قلنا الملازمة على ما هو الاصل فيها وهو كون المبتدأ مسند اليه وكون الخبر مسند بخلاف القسم الثاني لانه مسند وهو خلاف الاصل **فان قيل** بينهما تلازم مطلقا سواء كان في القسم الاول من المبتدأ او القسم الثاني منه بان يكون الخبر اعم من ان يكون حقيقة او حكما فاذ الفاعل في القسم الثاني مسند مسند الخبر فيكون في حكم الخبر فلا حاجة الى قولنا شارح على ما هو الاصل فيها قلنا هذا خلاف المتبادر ونقول ان ما قال لشارح رحمه جواب بعد التسليم قوله **فان قيل** هو انه **فان قيل** ضمير الفصل يفيد المحصر وكذا اللام في قوله **فان قيل** يفيد المحصر ايضا فيلزم اجتماع التي المحصر وهو باطل وايضا ما للمص رحمه انه ذكر صيغة الفصل في حد المبتدأ او لم يذكر في حد الفاعل في بعض النسخ وفي حد مفعول المريم فاعله **اجيب عن الاول** اللام المحصر المسند اليه في السند فهو اشارة الى جامعته التعريف لان ايرادها في العام في الميعود اشارة الى جامعته التعريف وضمير الفصل المحصر المسند في السند اليه فهو اشارة الى مانعية **وعن الثاني** انه كثيرا ما يكتفي في بعض الحدود بالمحصر المستفاد من مقام التعريف وصرح بذلك في بعض ليكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء قوله **الاسم** **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه نحو ان لقوموا خيرا لكم **قلت** الاسم اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فنهنا اسم تقديرا لان ان يجعل المضارع **فان قيل** المصدر تقديره صياكم خير لكم قوله الذي لم يوجد اشارة الى موافقة القاعدة المشهورة وهي ان اللام ادخل على اسم المفعول كان اللام بمعنى الذي والاسم بمعنى الفعل قلنا الول للام بالذي والمجرد بلم يوجد **فان قيل** ينبغي ان يعني بفعل نفسه بان يقال جدا ويجرد قلنا انما يعني به اشارة الى ان حقيقة التجريد غير موجودة هنا وهو الاغلام بعد الوجود فانه غير لازم **فان قيل** ما للمص رحمه انه عبر عن عدم الوجود بالتجريد قلنا انه نظر الى ان اللام مع المعربات وجود العامل اللفظي **فان قيل** المتعريف لا يكون مانعا لانه دخل فيه زيد في قولك ان زيدا قائم لانه مجرد عن العوامل لان عامل لا انه عامل قلنا ان اللام اذا دخل على الجمع البطل معنى الجمعية فيكون معناه لم يوجد فيه عامل يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب باعتبار ان اللام البطل معنى الجمعية فصلا للجنس منفي **فان قيل** العوامل جميع العامل وهو اسم الفاعل واللام الداخلة

بقوله سواء كانت مشتقة او جارية فجر لها قرشي لان معناه رجل منسوب الى قرشي فيكون
 مشتقا فان قيل ان قرشي وزن فعيل واذا الحق يا النسبة بوزن فعيل وهو مذكور لم يحذف
 الياء التي في نفسه وان كان مؤنثا حذف الياء منه فكيف حذف من قرشي قلنا قال
 لمصنف رحمه في الشافية وقرشي شاذ فلا يتقص القاعدة وإنما اشترط ان يكون الصفة مصدرة
 بحرف النفي او الف الاستفهام لان هذا القسم من المبتدأ عامل فيما بعده فلا يجر عمل الصفة
 بدو ولا اعتماد فان قيل الاعتماد لما لا يختص بهما فليكن غيرها قلنا الواو اعتمد على المبتدأ
 فيكون خبرا فكيف تكون مبتدأ ولو اعتمد على ذم في الحال تكون حالا ولو اعتمد على الموصوف
 تكون صفة ولو اعتمد على الموصول تكون صلة فتعين حرف النفي والالف فان قيل لو حذف
 الحرف والالف لكان اخصرا واشتمل فيدخل ما هو بعد اسم النفي كغير وبعد هل وبعد اسم
 الاستفهام مرغوما ومن قلنا حرف النفي شائع في النفي فلذا خصه وكذا الالف اصل في الاستفهام
 فافترده تبيينا عليه فان قيل ابتداء الصفة في صورة حرف النفي او الف الاستفهام
 مستقيم واما في صورة من وما فغير مستقيم لانها يصلح ان يكونا مبتدأ فها الحاجة
 الى جعل الصفة مبتدأ قلنا هذا فيما اذا وقع من وما مفعولين للصفة فان قيل ينبغي
 ان يكون الصفة الواقعة بعد اللام الموصولة مبتدأ ايضا بالاعتماد على الموصول بخلاف
 ابوه مع ان اللام مثل الالف في عدم صلاحية الابتداء قلنا ابتداء في هذا القسم ضروري
 لانه لما وجد المرفوع والافع له حكموا انه مبتدأ والاف المبتدأ لا يكون مسندا بل مسندا اليه
 فلما كان ابتداء في ضرورة لا يصار الى عند عدم الوجه الاخر وهما الوجه الاخر موجود و
 هو ان رفعه في الاصل للام الموصولة لكن لما لم يصلح ان تنتقل رفعه الى ما بعده كنصب ما
 بعد الا الله تنتقل من الا قوله وعن سيبويه لان الاعتماد عنده ليس بشرط العمل بالصفة
 بل هو اولى بنفقاته يثبت القبح وعند الاخفش الاعتماد ليس باولى قوله وعليه قول الشاعر
 اي على كل واحد منهما قول لشاعر عرسه فخير نحن عندنا منكم فخير اسم تفضيل مبتدأ و
 نحن فاعله ولم يعتمد على الشيء فان قيل فليكن خير خبر مقدم فلم يجر الاستدلال به قلنا
 لو جعل خير خبرا عن نحن تفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم بالاجنبى وهو
 غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لان ليس بالاجنبى بل هو من معمولاته فان

له عدم العلة المرجعية للمحذوف في المذكور وهو انشغل بخلاف التوثيق فان فيه علامة التانيث فادوايد باد النسبة وبه يلزم النقل فيه
 فلذا يهذب الياء منه دون المذكر ١٢ تحرير سيد فيوم له لان قرشي جنوداوات خبره فقرشي جابر جري الصفة ١٣ مفتي عبد الحميد
 وفي بعض النسخ كقرشي بالياء من غير الايراد في المذكر ١٤ مفتي له يعني القياس عدم المحذوف لكن حذف منه شاذا كما في الشافية ١٥ مفتي
 ١٦ بان قال بعد النفي والاستفهام ١٧ كذا يري جوازا لا يتوار بها من غير استفهام وبقى منها ١٨ مفتي عبد الحميد
 بارضا يا نعم ويا زول من روادرو حاجت من بار غير مرنه النفي والآله

قيل ان قوله عند الناس ايضا معمول بقوله خير فلم يجعله من الفاصلة المذكورة قلنا كون قوله
 عند الناس معمول واسم التفضيل ليس مما يجزم به لان جازان يكون معمول لا قول آخر بخلاف
 قوله منكم فانه معمول لا محالة لانه مفضل عليه لان معناه انا خير منكم عند الناس اي يقوم
 فان قيل كذا لا يجزم بكون منكم معمول واسم التفضيل لانه محتمل ان يكون مفسر المنكم الاول وهو
 معمول تقديره خير منكم نحن عند الناس منكم فلا يلزم الفاصل بالاجنبية والاضا لوقال خير
 زيد عند الناس منكم المتعين كون زيد فاعلا فينقض به قاعدة فان طالقت مفردا جاز الامر
 لانه باحد الاخرين يلزم الفصل وايضا هذا مخالف عن بحث الكل لانه قال ثم ان اسم التفضيل
 انما يعمل اذا كان منفيًا ولا نفى ههنا اجيب عن الاول بان بناء كلام سيبويه والاخفش على الظاهر
 اذ التقدير خلاف المتبادر وعن الثاني ان جواز التوحيين فيما اذا لم يعين مانع وههنا وجد المانع من
 احد الاخرين وهو لزوم الفصل بالاجنبية وعن الثالث بان ما قال في بحث الكل من اشتراط النفي
 لاسم التفضيل في الاسم الظاهر ونحن ضمير وأجاب الجواب عن الشعران خير خبر المبتدأ
 المحذوف تقديره نحن خير نحن فنحن الثاني تأكيد الضمير المستتر في خير الرجاء الى نحن الاول و
 هو معمول خير فكذا نحن معمول له فلا يلزم الفصل بالاجنبية قوله لكونه كالجزء فان قيل لا يجزئ
 الية لانه اذا كان فاعلا فيكون معمول فلا يكون اجنبيا سواء كان خبرا ولا قلنا اشير به الى استبعاد
 كون الفاعل فاصلا اجنبيا لانه اذا كان كالجزء من الفعل فكأنه لم يكن فاصلا اصلا فعدم كونه فاصلا
 اجنبيا اولى قوله رافعة للظاهر حال من الضمير في قوله الواقعة فان قيل ان التعريف لا يكون
 جامعا لانه خبر منه قوله نعم المرغوب انت فان قوله الاعب صيغة اسم الفاعل مصدر باللف
 الاستفهام ثم مع انه رافع للضمير وهو انت اي قال ب ابراهيم عليه السلام لم ارغب انت عن النبي
 يا ابراهيم قلنا الظاهر ع من ان يكون اسما ظاهرا وما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لانه
 مثل الظاهر في ان كلا واحد منهما يتكلم به قصد ا فان قيل فلم يحذف الظاهر على المعنى اللغوي
 اي غير المستر لتيناول الضمير البارز ايضا فلا يحتاج الى هذا التعميم لادخال نحو راعب الخ قلنا
 الاسلوب عندهم اخذ معني الاصطلاح من ههنا مكن فان قيل تعريف القسم الثاني من المبتدأ
 لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فانه لا يصدق على ضارب في صورة التنازع واعمال الثاني في
 قولك اضارب وكرم زيد فان اضارب مرفوع على انه مبتدأ مع انه رافعة للضمير المستر الرجوع
 الى ما لثاني فانه دخل فيه قولنا زيد قائم ابوه فان زيد مبتدأ وقائم ابوه خبره ويصدق لتعريف
 القسم الثاني على قائم ابوه اجيب عن الاول بان هذا انما يريد لو كان الاضمار المختص في
 الاستتار لانه يجوز ان يكون بارزا وعن الثاني ان قائم ابوه وان كان بالنسبة الى
 زيد خبرا لكن بالنسبة الى نفسه مبتدأ فاقام مبتدأ ابوه فاعل له سد مسد الخبر فلا يقيم
 صدق التعريف عليه ونقول للملوك من الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة للظاهر

له تاخر مقدم عليه وقرئ بالفعول على قولنا كان لا يقدرون على كذا لم يجزم بكون قوله عند الناس معمول اسم التفضيل بل في ذلك دليل على ان الضمير في قوله عند الناس هو ضمير المتكلمين والضمير في قوله عند الناس هو ضمير المتكلمين

ان يكون الصفة معقدا في عمله على حرف النفي او الفاء الاستفهام فقط وفي المثال المذكور اعتمد على
المبتدأ ايضا قوله راقم ضمير عائد الى الزيد ان وهو الالف في اقامان ولا يلزم من الاضمار قبل
الذكر لان الزيدان مبتدأ مقدم رتبة قوله لم يجز تنثية لان الفعل وشبهه اذا استند الى لظاهر
وحد ايها الثلاثين الشئيين الظاهر والضمير وايضا ان تنثية الفعل وجعه باعتبار
الفاعل فاذا ذكر الفاعل ظاهرا لا حاجة الى تنثية وجعه فان قيل قد يكون الزيدان بدلا من
من الضمير فلا يسند الى الظاهر قلنا لو كان الظاهر بدلا يلزم الاضمار قبل لذكر لان مرتبة
البدل مؤخر قوله مثال للقسم الاول فان قيل المثال لا يضاف المثل وهو يحصل بالواحد فما الحاجة
الى لتعدد قلنا تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات قوله الصفة الواقعة فان قيل
الضمير في طابقت لا يخلو ما راجع الى الصفة مطلقا او الى الصفة مع القيود المذكورة ففي الاول ينبغي
ان يكون قائما في قائم زيد مبتدأ مع انه خبر حتم او على الثاني يتناول قوله رافعة للظاهر
اذا كان لا فعلا ما بعده فيكون معمول له فكيف يعبر عنه قوله جاز الامران لانه تعين احدهما قلنا
الضمير راجع الى الصفة مع القيود المذكورة لكن ما شئ قوله رافعة للظاهر فلا يتوجه شئ
قوله المذكور بعد هذا بيان للواقع قوله خبر ليس لا تقديريه ليس شئ الا خبر قوله سيد
مسند الخبر في اتمام الجملة وانما لم يكن عين الخبر لان الخبر لا يكون الاسند اليه وما بعد الصفة ليس
الاسند اليه فان قيل فيمكن الخبر مسندا اليه كما ان المبتدأ قد يكون مسندا قلنا جعل
لمبتدأ مسندا ضرورة لانه لا وجه لرفعه سواء بخلاف جعل الخبر مسندا اليه لجواز وجه آخر
وهو ان يجعل فاعلا للصفة قوله خبرا مقدا عليه لان مقتضى الصدارة وهو لنفي
والاستفهام قوله ويتعين ان يكون الزيدان مبتدأ ولا يعبر ان يكون الزيدان فاعلا ولا
لا يعبر تنثية الصفة ولانه لو كان اقامان مبتدأ والزيدان خبرا له يلزم الاضمار قبل الذكر
لان مرتبة الخبر مؤخر قوله قائما مقام الخبر لا نه لو كان الزيدان مبتدأ وقام خبرا يلزم المحذوف
وهو ان الخبر اذا كان مشتقا لا بد فيه من المطابقة ولم يوجد قوله ويجوز فيه الوجهان فان
الوجهين مستويان في مخالفة الاصل فالابتدائية توجب وقوع المسند به مبتدأ والخبرية توجب
تقديم الخبر على المبتدأ فيجوز الوجهان فان قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار
اليه الا عند عدم وجه اخر فلما وجد الوجه الاخر ينبغي ان لا يصار اليه قلنا الضرورة ههنا
على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلا للصفة او لقولنا لا يصار الى الوجه الاخر لانه ايضا خلا
الاصلا فاستويا فان قيل احد الوجهين وهو كون الاسم الظاهر مبتدأ والصفة خبرا لا فاد وجوب
تقديم المبتدأ على الخبر دفعا للالتباس بالفاعل فتقديم الخبر لا يجوز فلا يجوز هذا الامر قلنا
الالتباس في صورة كون الخبر فعلا غاية القوة حتى لا يذهب الذهن الى الاحتمال الاخر بخلاف
الالتباس فيما نحن فيه فلذا لم ينظر الى الالتباس واليضمان دفع الالتباس انما يجب ان كان

لان لا اصل في المبتدأ التقدير ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰ ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳ ۱۰۴ ۱۰۵ ۱۰۶ ۱۰۷ ۱۰۸ ۱۰۹ ۱۱۰ ۱۱۱ ۱۱۲ ۱۱۳ ۱۱۴ ۱۱۵ ۱۱۶ ۱۱۷ ۱۱۸ ۱۱۹ ۱۲۰ ۱۲۱ ۱۲۲ ۱۲۳ ۱۲۴ ۱۲۵ ۱۲۶ ۱۲۷ ۱۲۸ ۱۲۹ ۱۳۰ ۱۳۱ ۱۳۲ ۱۳۳ ۱۳۴ ۱۳۵ ۱۳۶ ۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰ ۱۴۱ ۱۴۲ ۱۴۳ ۱۴۴ ۱۴۵ ۱۴۶ ۱۴۷ ۱۴۸ ۱۴۹ ۱۵۰ ۱۵۱ ۱۵۲ ۱۵۳ ۱۵۴ ۱۵۵ ۱۵۶ ۱۵۷ ۱۵۸ ۱۵۹ ۱۶۰ ۱۶۱ ۱۶۲ ۱۶۳ ۱۶۴ ۱۶۵ ۱۶۶ ۱۶۷ ۱۶۸ ۱۶۹ ۱۷۰ ۱۷۱ ۱۷۲ ۱۷۳ ۱۷۴ ۱۷۵ ۱۷۶ ۱۷۷ ۱۷۸ ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹ ۱۹۰ ۱۹۱ ۱۹۲ ۱۹۳ ۱۹۴ ۱۹۵ ۱۹۶ ۱۹۷ ۱۹۸ ۱۹۹ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۲ ۲۰۳ ۲۰۴ ۲۰۵ ۲۰۶ ۲۰۷ ۲۰۸ ۲۰۹ ۲۱۰ ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶۲۵ ۶۲۶ ۶۲۷ ۶۲۸ ۶۲۹ ۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶ ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱ ۶۴۲ ۶۴۳ ۶۴۴ ۶۴۵ ۶۴۶ ۶۴۷ ۶۴۸ ۶۴۹ ۶۵۰ ۶۵۱ ۶۵۲ ۶۵۳ ۶۵۴ ۶۵۵ ۶۵۶ ۶۵۷ ۶۵۸ ۶۵۹ ۶۶۰ ۶۶۱ ۶۶۲ ۶۶۳ ۶۶۴ ۶۶۵ ۶۶۶ ۶۶۷ ۶۶۸ ۶۶۹ ۶۷۰ ۶۷۱ ۶۷۲ ۶۷۳ ۶۷۴ ۶۷۵ ۶۷۶ ۶۷۷ ۶۷۸ ۶۷۹ ۶۸۰ ۶۸۱ ۶۸۲ ۶۸۳ ۶۸۴ ۶۸۵ ۶۸۶ ۶۸۷ ۶۸۸ ۶۸۹ ۶۹۰ ۶۹۱ ۶۹۲ ۶۹۳ ۶۹۴ ۶۹۵ ۶۹۶ ۶۹۷ ۶۹۸ ۶۹۹ ۷۰۰ ۷۰۱ ۷۰۲ ۷۰۳ ۷۰۴ ۷۰۵ ۷۰۶ ۷۰۷ ۷۰۸ ۷۰۹ ۷۱۰ ۷۱۱ ۷۱۲ ۷۱۳ ۷۱۴ ۷۱۵ ۷۱۶ ۷۱۷ ۷۱۸ ۷۱۹ ۷۲۰ ۷۲۱ ۷۲۲ ۷۲۳ ۷۲۴ ۷۲۵ ۷۲۶ ۷۲۷ ۷۲۸ ۷۲۹ ۷۳۰ ۷۳۱ ۷۳۲ ۷۳۳ ۷۳۴ ۷۳۵ ۷۳۶ ۷۳۷ ۷۳۸ ۷۳۹ ۷۴۰ ۷۴۱ ۷۴۲ ۷۴۳ ۷۴۴ ۷۴۵ ۷۴۶ ۷۴۷ ۷۴۸ ۷۴۹ ۷۵۰ ۷۵۱ ۷۵۲ ۷۵۳ ۷۵۴ ۷۵۵ ۷۵۶ ۷۵۷ ۷۵۸ ۷۵۹ ۷۶۰ ۷۶۱ ۷۶۲ ۷۶۳ ۷۶۴ ۷۶۵ ۷۶۶ ۷۶۷ ۷۶۸ ۷۶۹ ۷۷۰ ۷۷۱ ۷۷۲ ۷۷۳ ۷۷۴ ۷۷۵ ۷۷۶ ۷۷۷ ۷۷۸ ۷۷۹ ۷۸۰ ۷۸۱ ۷۸۲ ۷۸۳ ۷۸۴ ۷۸۵ ۷۸۶ ۷۸۷ ۷۸۸ ۷۸۹ ۷۹۰ ۷۹۱ ۷۹۲ ۷۹۳ ۷۹۴ ۷۹۵ ۷۹۶ ۷۹۷ ۷۹۸ ۷۹۹ ۸۰۰ ۸۰۱ ۸۰۲ ۸۰۳ ۸۰۴ ۸۰۵ ۸۰۶ ۸۰۷ ۸۰۸ ۸۰۹ ۸۱۰ ۸۱۱ ۸۱۲ ۸۱۳ ۸۱۴ ۸۱۵ ۸۱۶ ۸۱۷ ۸۱۸ ۸۱۹ ۸۲۰ ۸۲۱ ۸۲۲ ۸۲۳ ۸۲۴ ۸۲۵ ۸۲۶ ۸۲۷ ۸۲۸ ۸۲۹ ۸۳۰ ۸۳۱ ۸۳۲ ۸۳۳ ۸۳۴ ۸۳۵ ۸۳۶ ۸۳۷ ۸۳۸ ۸۳۹ ۸۴۰ ۸۴۱ ۸۴۲ ۸۴۳ ۸۴۴ ۸۴۵ ۸۴۶ ۸۴۷ ۸۴۸ ۸۴۹ ۸۵۰ ۸۵۱ ۸۵۲ ۸۵۳ ۸۵۴ ۸۵۵ ۸۵۶ ۸۵۷ ۸۵۸ ۸۵۹ ۸۶۰ ۸۶۱ ۸۶۲ ۸۶۳ ۸۶۴ ۸۶۵ ۸۶۶ ۸۶۷ ۸۶۸ ۸۶۹ ۸۷۰ ۸۷۱ ۸۷۲ ۸۷۳ ۸۷۴ ۸۷۵ ۸۷۶ ۸۷۷ ۸۷۸ ۸۷۹ ۸۸۰ ۸۸۱ ۸۸۲ ۸۸۳ ۸۸۴ ۸۸۵ ۸۸۶ ۸۸۷ ۸۸۸ ۸۸۹ ۸۹۰ ۸۹۱ ۸۹۲ ۸۹۳ ۸۹۴ ۸۹۵ ۸۹۶ ۸۹۷ ۸۹۸ ۸۹۹ ۹۰۰ ۹۰۱ ۹۰۲ ۹۰۳ ۹۰۴ ۹۰۵ ۹۰۶ ۹۰۷ ۹۰۸ ۹۰۹ ۹۱۰ ۹۱۱ ۹۱۲ ۹۱۳ ۹۱۴ ۹۱۵ ۹۱۶ ۹۱۷ ۹۱۸ ۹۱۹ ۹۲۰ ۹۲۱ ۹۲۲ ۹۲۳ ۹۲۴ ۹۲۵ ۹۲۶ ۹۲۷ ۹۲۸ ۹۲۹ ۹۳۰ ۹۳۱ ۹۳۲ ۹۳۳ ۹۳۴ ۹۳۵ ۹۳۶ ۹۳۷ ۹۳۸ ۹۳۹ ۹۴۰ ۹۴۱ ۹۴۲ ۹۴۳ ۹۴۴ ۹۴۵ ۹۴۶ ۹۴۷ ۹۴۸ ۹۴۹ ۹۵۰ ۹۵۱ ۹۵۲ ۹۵۳ ۹۵۴ ۹۵۵ ۹۵۶ ۹۵۷ ۹۵۸ ۹۵۹ ۹۶۰ ۹۶۱ ۹۶۲ ۹۶۳ ۹۶۴ ۹۶۵ ۹۶۶ ۹۶۷ ۹۶۸ ۹۶۹ ۹۷۰ ۹۷۱ ۹۷۲ ۹۷۳ ۹۷۴ ۹۷۵ ۹۷۶ ۹۷۷ ۹۷۸ ۹۷۹ ۹۸۰ ۹۸۱ ۹۸۲ ۹۸۳ ۹۸۴ ۹۸۵ ۹۸۶ ۹۸۷ ۹۸۸ ۹۸۹ ۹۹۰ ۹۹۱ ۹۹۲ ۹۹۳ ۹۹۴ ۹۹۵ ۹۹۶ ۹۹۷ ۹۹۸ ۹۹۹ ۱۰۰۰ ۱۰۰۱ ۱۰۰۲ ۱۰۰۳ ۱۰۰۴ ۱۰۰۵ ۱۰۰۶ ۱۰۰۷ ۱۰۰۸ ۱۰۰۹ ۱۰۱۰ ۱۰۱۱ ۱۰۱۲ ۱۰۱۳ ۱۰۱۴ ۱۰۱۵ ۱۰۱۶ ۱۰۱۷ ۱۰۱۸ ۱۰۱۹ ۱۰۲۰ ۱۰۲۱ ۱۰۲۲ ۱۰۲۳ ۱۰۲۴ ۱۰۲۵ ۱۰۲۶ ۱۰۲۷ ۱۰۲۸ ۱۰۲۹ ۱۰۳۰ ۱۰۳۱ ۱۰۳۲ ۱۰۳۳ ۱۰۳۴ ۱۰۳۵ ۱۰۳۶ ۱۰۳۷ ۱۰۳۸ ۱۰۳۹ ۱۰۴۰ ۱۰۴۱ ۱۰۴۲ ۱۰۴۳ ۱۰۴۴ ۱۰۴۵ ۱۰۴۶ ۱۰۴۷ ۱۰۴۸ ۱۰۴۹ ۱۰۵۰ ۱۰۵۱ ۱۰۵۲ ۱۰۵۳ ۱۰۵۴ ۱۰۵۵ ۱۰۵۶ ۱۰۵۷ ۱۰۵۸ ۱۰۵۹ ۱۰۶۰ ۱۰۶۱ ۱۰۶۲ ۱۰۶۳ ۱۰۶۴ ۱۰۶۵ ۱۰۶۶ ۱۰۶۷ ۱۰۶۸ ۱۰۶۹ ۱۰۷۰ ۱۰۷۱ ۱۰۷۲ ۱۰۷۳ ۱۰۷۴ ۱۰۷۵ ۱۰۷۶ ۱۰۷۷ ۱۰۷۸ ۱۰۷۹ ۱۰۸۰ ۱۰۸۱ ۱۰۸۲ ۱۰۸۳ ۱۰۸۴ ۱۰۸۵ ۱۰۸۶ ۱۰۸۷ ۱۰۸۸ ۱۰۸۹ ۱۰۹۰ ۱۰۹۱ ۱۰۹۲ ۱۰۹۳ ۱۰۹۴ ۱۰۹۵ ۱۰۹۶ ۱۰۹۷ ۱۰۹۸ ۱۰۹۹ ۱۱۰۰ ۱۱۰۱ ۱۱۰۲ ۱۱۰۳ ۱۱۰۴ ۱۱۰۵ ۱۱۰۶ ۱۱۰۷ ۱۱۰۸ ۱۱۰۹ ۱۱۱۰ ۱۱۱۱ ۱۱۱۲ ۱۱۱۳ ۱۱۱۴ ۱۱۱۵ ۱۱۱۶ ۱۱۱۷ ۱۱۱۸ ۱۱۱۹ ۱۱۲۰ ۱۱۲۱ ۱۱۲۲ ۱۱۲۳ ۱۱۲۴ ۱۱۲۵ ۱۱۲۶ ۱۱۲۷ ۱۱۲۸ ۱۱۲۹ ۱۱۳۰ ۱۱۳۱ ۱۱۳۲ ۱۱۳۳ ۱۱۳۴ ۱۱۳۵ ۱۱۳۶ ۱۱۳۷ ۱۱۳۸ ۱۱۳۹ ۱۱۴۰ ۱۱۴۱ ۱۱۴۲ ۱۱۴۳ ۱۱۴۴ ۱۱۴۵ ۱۱۴۶ ۱۱۴۷ ۱۱۴۸ ۱۱۴۹ ۱۱۵۰ ۱۱۵۱ ۱۱۵۲ ۱۱۵۳ ۱۱۵۴ ۱۱۵۵ ۱۱۵۶ ۱۱۵۷ ۱۱۵۸ ۱۱۵۹ ۱۱۶۰ ۱۱۶۱ ۱۱۶۲ ۱۱۶۳ ۱۱۶۴ ۱۱۶۵ ۱۱۶۶ ۱۱۶۷ ۱۱۶۸ ۱۱۶۹ ۱۱۷۰ ۱۱۷۱ ۱۱۷۲ ۱۱۷۳ ۱۱۷۴ ۱۱۷۵ ۱۱۷۶ ۱۱۷۷ ۱۱۷۸ ۱۱۷۹ ۱۱۸۰ ۱۱۸۱ ۱۱۸۲ ۱۱۸۳ ۱۱۸۴ ۱۱۸۵ ۱۱۸۶ ۱۱۸۷ ۱۱۸۸ ۱۱۸۹ ۱۱۹۰ ۱۱۹۱ ۱۱۹۲ ۱۱۹۳ ۱۱۹۴ ۱۱۹۵ ۱۱۹۶ ۱۱۹۷ ۱۱۹۸ ۱۱۹۹ ۱۲۰۰ ۱۲۰۱ ۱۲۰۲ ۱۲۰۳ ۱۲۰۴ ۱۲۰۵ ۱۲۰۶ ۱۲۰۷ ۱۲۰۸ ۱۲۰۹ ۱۲۱۰ ۱۲۱۱ ۱۲۱۲ ۱۲۱۳ ۱۲۱۴ ۱۲۱۵ ۱۲۱۶ ۱۲۱۷ ۱۲۱۸ ۱۲۱۹ ۱۲۲۰ ۱۲۲۱ ۱۲۲۲ ۱۲۲۳ ۱۲۲۴ ۱۲۲۵ ۱۲۲۶ ۱۲۲۷ ۱۲۲۸ ۱۲۲۹ ۱۲۳۰ ۱۲۳۱ ۱۲۳۲ ۱۲۳۳ ۱۲۳۴ ۱۲۳۵ ۱۲۳۶ ۱۲۳۷ ۱۲۳۸ ۱۲۳۹ ۱۲۴۰ ۱۲۴۱ ۱۲۴۲ ۱۲۴۳ ۱۲۴۴ ۱۲۴۵ ۱۲۴۶ ۱۲۴۷ ۱۲۴۸ ۱۲۴۹ ۱۲۵۰ ۱۲۵۱ ۱۲۵۲ ۱۲۵۳ ۱۲۵۴ ۱۲۵۵ ۱۲۵۶ ۱۲۵۷ ۱۲۵۸ ۱۲۵۹ ۱۲۶۰ ۱۲۶۱ ۱۲۶۲ ۱۲۶۳ ۱۲۶۴ ۱۲۶۵ ۱۲۶۶ ۱۲۶۷ ۱۲۶۸ ۱۲۶۹ ۱۲۷۰ ۱۲۷۱ ۱۲۷۲ ۱۲۷۳ ۱۲۷۴ ۱۲۷۵ ۱۲۷۶ ۱۲۷۷ ۱۲۷۸ ۱۲۷۹ ۱۲۸۰ ۱۲۸۱ ۱۲۸۲ ۱۲۸۳ ۱۲۸۴ ۱۲۸۵ ۱۲۸۶ ۱۲۸۷ ۱۲۸۸ ۱۲۸۹ ۱۲۹۰ ۱۲۹۱ ۱۲۹۲ ۱۲۹۳ ۱۲۹۴ ۱۲۹۵ ۱۲۹۶ ۱۲۹۷ ۱۲۹۸ ۱۲۹۹ ۱۳۰۰ ۱۳۰۱ ۱۳۰۲ ۱۳۰۳ ۱۳۰۴ ۱۳۰۵ ۱۳۰۶ ۱۳۰۷ ۱۳۰۸ ۱۳۰۹ ۱۳۱۰ ۱۳۱۱ ۱۳۱۲ ۱۳۱۳ ۱۳۱۴ ۱۳۱۵ ۱۳۱۶ ۱۳۱۷ ۱۳۱۸ ۱۳۱۹ ۱۳۲۰ ۱۳۲۱ ۱۳۲۲ ۱۳۲۳ ۱۳۲۴ ۱۳۲۵ ۱۳۲۶ ۱۳۲۷ ۱۳۲۸ ۱۳۲۹ ۱۳۳۰ ۱۳۳۱ ۱۳۳۲ ۱۳۳۳ ۱۳۳۴ ۱۳۳۵ ۱۳۳۶ ۱۳۳۷ ۱۳۳۸ ۱۳۳۹ ۱۳۴۰ ۱۳۴۱ ۱۳۴۲ ۱۳۴۳ ۱۳۴۴ ۱۳۴۵ ۱۳۴۶ ۱۳۴۷ ۱۳۴۸ ۱۳۴۹ ۱۳۵۰ ۱۳۵۱ ۱۳۵۲ ۱۳۵۳ ۱۳۵۴ ۱۳۵۵ ۱۳۵۶ ۱۳۵۷ ۱۳۵۸ ۱۳۵۹ ۱۳۶۰ ۱۳۶۱ ۱۳۶۲ ۱۳۶۳ ۱۳۶۴ ۱۳۶۵ ۱۳۶۶ ۱۳۶۷ ۱۳۶۸ ۱۳۶۹ ۱۳۷۰ ۱۳۷۱ ۱۳۷۲ ۱۳۷۳ ۱۳۷۴ ۱۳۷۵ ۱۳۷۶ ۱۳۷۷ ۱۳۷۸ ۱۳۷۹ ۱۳۸۰ ۱۳۸۱ ۱۳۸۲ ۱۳۸۳ ۱۳۸۴ ۱۳۸۵ ۱۳۸۶ ۱۳۸۷ ۱۳۸۸ ۱۳۸۹ ۱۳۹۰ ۱۳۹۱ ۱۳۹۲ ۱۳۹۳ ۱۳۹۴ ۱۳۹۵ ۱۳۹۶ ۱۳۹۷ ۱۳۹۸ ۱۳۹۹ ۱۴۰۰ ۱۴۰۱ ۱۴۰۲ ۱۴۰۳ ۱۴۰۴ ۱۴۰۵ ۱۴۰۶ ۱۴۰۷ ۱۴۰۸ ۱۴۰۹ ۱۴۱۰ ۱۴۱۱ ۱۴۱۲ ۱۴۱۳ ۱۴۱۴ ۱۴۱۵ ۱۴۱۶ ۱۴۱۷ ۱۴۱۸ ۱۴۱۹ ۱۴۲۰ ۱۴۲۱ ۱۴۲۲ ۱۴۲۳ ۱۴۲۴ ۱۴۲۵ ۱۴۲۶ ۱۴۲۷ ۱۴۲۸ ۱۴۲۹ ۱۴۳۰ ۱۴۳۱ ۱۴۳۲ ۱۴۳۳ ۱۴۳۴ ۱۴۳۵ ۱۴۳۶ ۱۴۳۷ ۱۴۳۸ ۱۴۳۹ ۱۴۴۰ ۱۴۴۱ ۱۴۴۲ ۱۴۴۳ ۱۴۴۴ ۱۴۴۵ ۱۴۴۶ ۱۴۴۷ ۱۴۴۸ ۱۴۴۹ ۱۴۵۰ ۱۴۵۱ ۱۴۵۲ ۱۴۵۳ ۱۴۵۴ ۱۴۵۵ ۱۴۵۶ ۱۴۵۷ ۱۴۵۸ ۱۴۵۹ ۱۴۶۰ ۱۴۶۱ ۱۴۶۲ ۱۴۶۳ ۱۴۶۴ ۱۴۶۵ ۱۴۶۶ ۱۴۶۷ ۱۴۶۸ ۱۴۶۹ ۱۴۷۰ ۱۴۷۱ ۱۴۷۲ ۱۴۷۳ ۱۴۷۴ ۱۴۷۵ ۱۴۷۶ ۱۴۷۷ ۱۴۷۸ ۱۴۷۹ ۱۴۸۰ ۱۴۸۱ ۱۴۸۲ ۱۴۸۳ ۱۴۸۴ ۱۴۸۵ ۱۴۸۶ ۱۴۸۷ ۱۴۸۸ ۱۴۸۹ ۱۴۹۰ ۱۴۹۱ ۱۴۹۲ ۱۴۹۳ ۱۴۹۴ ۱۴۹۵ ۱۴۹۶ ۱۴۹۷ ۱۴۹۸ ۱۴۹۹ ۱۵۰۰ ۱۵۰۱ ۱۵۰۲ ۱۵۰۳ ۱۵۰۴ ۱۵

احد الوجهين موافق الاصل والاخر خلاف الاصل والمقصود خلاف الاصل وههنا كلاهما خلا
 الاصل فلا يجب دفع الالتباس كما مرقان قيل ان قوله يجوز فيه الوجهان منقوض بقوله
 نعم ادعيت انت فان الصفة فيه طابقت مفردا مع انه لم يخرج فيه الاوران بل لصفة متعينة بانها
 مبتدأ والايلازم الفصل بين الصفة ومعمولها الذي هو عن الهمتي بالايجبة والصان انه منقوض
 بقوله ما قام رجل فانه يصح جعل رجل فاعلا لا مبتدأ لكونه تكملة ولم يخص بتقديم ا
 الحكم لان حكمه ليس بظرف وايضا منقوض بقوله اطالع الشمس فانه لا يجوز جعل الشمس
 مبتدأ واطالع خبره فان اطالع مستدلى ضمير الشمس فلا بد من تانيته فيجب ان يقال طالع
 الشمس ايجب عز الاول والثاني ان عدم جواز الاورين فيها مانع وموضع اللوان مشتمل
 عن القواعد وعن الثالث ان استقاء الاورين ممنوع لانه انما يكون اذا كان الامتناع من
 الحاق التاء ولا مانع منها فتمت عند الحاجة اليها فان قيل ان حصر الشارح رح بثلاث
 صور باطل لوجود الرابع وهو ان يكون الصفة تثنية او جمعا والاسم الظاهر مفردا قلنا
 هذا مجرد الاحتمال لا تحقق لها في الخارج لوجوب توافق الصفة مع الموصوف قولنا اي هو الاول
 المجرد فان قيل ان تعريف الخبر لا يكون مانعا لانه يصدق على يضرب في يضرب زيد لانه لا يضرب
 المجرد عن العوامل اللفظية المستند به المغائر للصفة المذكورة قلنا ان قوله المجرد مجرد عن الموصوف
 اسم الاسم المجرد ولا يضرب ليس باسم بقرينة ان الكلام في مرفوعات الاسم فان قيل
 لما كان الكلام في مرفوعات الاسم ينبغي ان يقد ر موصوفة المرفوع بان قال اي المرفوع المجرد
 قلنا لما ذكرنا مصر رح في تعريف المبتدأ الاسم فلذا قد اشرنا رح الاسم ههنا ايضا ونقول
 المرفوع ايضا صفة يقتضيه الموصوف وهو ليس لا الاسم فيقد ر الشارح رح ابتداء فان
 قيل المراد بالاسم المقد ر ههنا لا يخلوا ما الاسم الحقيقة او اسم من الحقيقة والحكمي فعل الاول
 خبر الخبر الذي يكون جملة وعلى الثاني لا يخرج المضارع لانه اسم حكما قلنا المراد منه الاسم
 الحقيقي وخروج الخبر الجملة غير مضرب بل لتزنا خروج لا فزده المص بقوله والخبر قد يكون
 جملة قوله لاي ما يوقع به الاسناد فان قيل المسند من الاسناد وهو متعدد بنفسه فلا حاجة
 حرف الجر في قوله به وايضا ان قوله مسند بمعنى اسند بصيغة المجهول ففيه ضمير مستتر
 وهو مفعول مالم يسم فاعله راجع الى المجرد فيكون قوله به لغوا قلنا ان ذكره باعتبار تقييده
 للوقوع وهو لازمي فيكون تقديره اي ما يوقع به الاسناد قوله للمغائر للصفة المذكورة بان
 لا يكون صفة او كان صفة لكن غير مصدرة بحرف النفي او الف الاستفهام او كان مصد
 رها لكن لا تكون رافعة للظاهر او كانت رافعة للظاهر ايضا لكن وجد بينهما المطابقة قوله
 ان نقول اشارة الى الاحتمال لاخر قوله المسند به الى المبتدأ بان يكون قولنا الى المبتدأ مقدرا
 في نظم الكلام قوله وقيل الباء هذا احتمال ثالث في عبارة التعريف والنكتة في العدول

وه ان الظروف في اي موضع وقع فتوفي محله بخلاف غيره عليه بقرينة انه ان كان مستلزما ان كان اشار اليه بذكرها معاني للعنوان عبد الرحيم

عن الی الباء هی الاحتراز عن الالتباس المسند الیه بالمسند الیه المعبر عنه بالمبتدأ فان قيل
 علی هذا ینخرج قائم فی زید قائم ابوه لانه مسند الی الفاعل لا الی المبتدأ مع انه خبر قلنا
 الخبر هو مجموع اسم الفاعل و فاعله لا اسم الفاعل وحده فان قيل علی هذین التوجیهین یلزم
 استدلالك قوله المغايرة للصفة المذكورة قلنا هذا المحذور التأكيد فان قيل التأكيد علی توجیهین
 لفظی و معنوی و هو لیس باحد منهما قلنا لیس المراد من التأكيد ما هو المصطلح بل هو التأكيد اللفظی
 فمعنی قوله تأكيد ای تحقیقا و ثبوتاً له فان قيل علی هذین التوجیهین كما ینخرج القسم الثالث
 من المبتدأ كذلك ینخرج یضرب فی یضرب زید فلو اكتفی الشارح باحد هذین التوجیهین
 ابتداءً ثم ینحی الی تقدیر الاسم لا خراج یضرب مثلاً قلنا المقصود من التعریفات شرح للماهیة
 والاحتراز فیه تابع فلا یاس بان یقع فیه قید و لا یكون للاحتراز بل للشرح کقوله المغايرة للصفة
 المذكورة علی تقدیر احد هذین التوجیهین قوله و اعلم ان العامل هذی جملة متناثرة وقعت فی
 جواب سوال السائل و هو انه لما كانا مجردین عن العوامل اللفظیة فای شیء عامل فیها فاجابك
 الشارح بقوله ان العامل فی المبتدأ والخبر هو الابتداء فان قيل لما كان العامل هو الابتداء
 فهو موجود فی المبتدأ دون الخبر و ایضاً الابتداء لفظ من الالفاظ فیکون العامل فیها لفظیاً قلنا
 لیس المراد من الابتداء لفظ بل المراد معناه و هو تجرید الاسم عن العوامل اللفظیة لانها اذا
 كانت مجردین منها كان الشروع و الابتداء علیهما فان قيل التجرید موجود فی الاسماء المعدومة
 ایضاً مثل زید بکر عمر و قلنا التجرید ههنا لا یجلی سنده الی شیء أو اسناد الشئ الیه قوله
 یعنی الابتداء شیة تفزیم علی اخذ التجرید من الابتداء لانه علم منه ان المراد معنی الابتداء دون
 لفظه قوله رافع لهما دفع و هم و هو انه عامل النصب الجروا و انما كان التجرید عامل الرفع دون
 النصب او الجرو لانهم لما وجدوا مرفوعین ففرضوا لهما التجرید عاملاً فان قيل التجرید امر عدمی
 فكیف یكون موثراً فی الوجودی قلنا ان عوامل النحویة لیست عوامل فی الحقيقة بل علامات لان الموثر
 هو التكلم و لا یاس بمجعل العدمی علامة علی الوجودی كخطو المصر عن السلطان علامة علی اصطیاده
 قوله فقال بعضهم الابتداء عامل فی المبتدأ و المبتدأ فی الخبر و انما لم یكن الابتداء عاملاً فی
 الخبر لانه عدمی و هو لا یكون عاملاً و اما فی المبتدأ فللمضرورة لانه لا یوجد شیء سوى الابتداء
 و لو جعل الخبر عاملاً فیه لزم الدور قوله ان كل واحد عامل فی الآخر و انما لم یكن الابتداء عاملاً
 لانه عدمی و هو لا یكون عاملاً و اما لزوم الدور فلیس فی الحقيقة لان العلة و السبب عند الخاة
 بمعنی العلامة فحاج ان یكون كل واحد منهما علامة لرفع الآخر و ایضاً الجهة معتبرة لان المبتدأ عامل
 و مقدم باعتباراته ذات و الخبر عامل و مقدم باعتباراته محل الفائدة قوله ای ما ینبغی فالقول
 الاصل عبارة عن القاعدة و المخالفة عنها لا یجوز فینبغ ان لا یجوز قائم زید قلنا الاصل ههنا
 مع ان الاصل یأتی بجان م یعنی الأولى فان قيل الا ولویة منقوضة من القاعدة و الراجح و الا ولی ۱۲ م

بقولك في الدار رجل لان تقديمه ليس باولي بل لا يجوز قلنا الاولوية فيما اذالم يمنعه مانع ومنهنا
 وجد للمانع قوله لفظا واما رتبة فواجب وان وجد المانع من اللفظ فلذا قيد بقوله لفظا وانما كان
 الاصل فيه التقديم لان للبند او ذات والخبر حال من احواله والذات مقدما على احواله فان
 قيل ان كون للبند ذات منقوض بقولنا الصلوة خير من النوم والحمد لله والادنان نوع والنطق
 زيد وكذا القسم الثاني من المبتدأ لانها ليست بذات وان كون الخبر حالا منقوض بقولهم هذا
 زيد والنطق زيد اجيب ^{هه} الاول المراد من الذات ما جعل موضوعا لثبوت له شئ وان كان هذا
 الموضوع في نفسه من الاوصاف ولا شك ان الخيرية حال الصلوة وكذا اثبوت الحمد لله حال الحمد و
 كذا النوعية حال الادنان واما قولهم للنطق زيد فاللام فيه بمعنى الذي والموصول مع الصلة
 من انذوات واما القسم الثاني من المبتدأ فنوضر وى ومواضع الضرورة مستثنى عن القواعد ومن
 الثاني ان معنى قولهم هذا زيد اى مسمى بزيد والسمة من الاوصاف وكذا قولهم للنطق زيد لان
 الجزئى الخفية لا يعمل على الشئ او نقول ان معنى قولهم المبتدأ ذات والخبر حال اى غالبا فلا يرشئ
 فان قيل ليس من المبتدأ ذات لان المبتدأ في قولهم زيد قائم هو لفظ زيد وهو ليس بذات قلنا
 ان مدلول المبتدأ ذات ومدلول الخبر حال فان قيل هذا الجواب ليس بشئ لانه يرد عليه القسم
 الثاني من المبتدأ لان مدلوله ليس بذات قلنا ان مدلوله ايضا ذات اذ المراد من القائم في نحو
 قائم الزيد ان كون الذات متصرفة بالقيام فان قيل هذا الدليل منقوض بالفاعل فينبغي تقديم
 الفاعل على الفعل قلنا ان تاخير الفاعل عن الفعل لدفع الالتباس بالمبتدأ فان قيل فليكن المبتدأ
 بالظن فيسند فم الالتباس ايضا قلنا تقديم الفعل في الجملة الفعلية لكونه عاملا في الحكم عليه والعام
 مقدم على المفعول وايضا الفعل محتاج الى الاسم وهو مستغنى عن الفعل فاردوا في الجملة المركبة
 منها تقيم الناقص بالكامل قوله لفظا فان قيل التقرير الاقوى ليس على تقدم المبتدأ من حيث اللفظ
 بل على تقدمه رتبة فلا يصح قوله لفظا قلنا ان عبارة الشارح مجذوف المعطوف اى لفظا ورتبة
 والتقرير على المعطوف قوله في داره زيد وانما لم يقل في داره رجل اذ لا يجوز لاحد ان يناقش
 في اصالة تقديمه لوجوب تاخيره فان قيل ان قوله جاز فعل وجعل في داره زيد فاعلا له
 لا يصح لان الفاعل لا يكون الامفردا وفي قوله في داره زيد جملة قلنا ان فاعله مقلد اى جان
 قولم قوله وامتنع قولم فان قيل لما كان هذا التركيب ممتغا فلم يكن من قولم لان كونه من قولم
 يستلزم ان يكون مستغلا بينهم فم كيف يصح قوله وامتنع قولم قلنا ان استعمال هذا التركيب باستعمال
 اجزائه اعنى صاحبها وفي الدار فان قيل استثناء هذا التركيب لا يتوقف على الاصل المذكور
 فانه لو لم يكن هذا الاصل فهو ممتنع ايضا للزوم الاضمار قبل الذكر قلنا الاصل المذكور حلة
 المجموع من حيث المجموع لا حلة كل واحد وحلة المجموع جانا فيكون باعتبار احدهما فان قيل مرجع
 منه فمواه اى التركيب المذكور ^{هه} الضمير في التركيب المذكور ^{هه} والاصل تقديم المبتدأ ^{هه} فالدليل على الذات مقدم على

لا من تقديم البند او وهو كون لفظه معنى الخبر كما جرى ^{هه} ام الله اى الاسماء والذات كونه من لفظ الصلوة والحمد لله ^{هه} قوله بان يكون لفظه معنى خبر مقدم او والفعل مؤخر ^{هه} منه فيعتبر الخفية في قوله والاصل في التقديم

خبر فهو مقدم رتبة على الضمير الذي هو المضاف اليه للمبتدأ فيكون مقداً رتبة على الضمير قلنا
انه ليس بين المضاف والمضاف اليه رتبة الشئ فلما كان المضاف مقداً رتبة فكذا المضاف اليه
فان قيل سلمنا ان مرتبة الخبر موخو لكن الدار ليس محبور بل الخبر هو مجموع الجار والمجرور و مرجع
الضمير هو الدار فقط وايضا الخبر متعلقها فجاز ان يقدر قبل الضمير فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا
الدار وان لم يكن خبرا لكن في حيز الخبر ^{الاول} حكم الخبر ^{الثاني} ومرتبة الخبر موخو فكذا مرتبة ما في حيزه و
عن الثاني ان متعلق الجار والمجرور عامل فيهما والاصل فيه ان يكون متصلاً بالمعول
قوله وقد يكون للمبتدأ نكرة فان قيل المناسب ان يذكر بعد مسألة اصالته تقديم المبتدأ
على الخبر مسألة وجوب التقديم على الخبر هي قوله اذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صد الكلام
لانه من فروع هذا الاصل قلنا نعم لكن المصريح راعى مناسبتة اخرى فامشأ بعد اصالته تقديم
المبتدأ الى اصالته تعويجه بقوله وقد يكون للمبتدأ نكرة ثم انه اشار الى اصالته كون الخبر مقراً دا
بقوله والخبر قد يكون جملة قوله وان كان الاصل فيه هذا لاصل اذا كلمة قد من معنى التقليل
قوله انما هو الحكم على الامور للعينة لان الحكم على المجهول غير معين بان يقال رجل قائم لان العلم
بقيام رجل ما في الدنيا حاصل لكل حد مختلف الخبر لان الاصل فيه التذكير لانه لو كان
معلوماً فما الحاجة الى الحكم به الا ترى انهم قالوا ان قولك السماء فوق الارض قسيم لان فوقية
السماء على الارض معلوم بالبداهة وايضا المقصود من الخبر بيان الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة
الى الامر الزائد وهو التعريف وايضا لو كان الخبر معرفة يلزم الالتباس بالصفة ودفع الالتباس
بضمير الفصل لا يثبت الاصالته بل هو دليل عدم الاصالته قوله ولكنه المتيقن الى دفع وهم
وهو قوله اذا تخصصت قيد اتفاقى فلا يثبت الاحتراز عن النكرة المحضرة فدفع انه قيد احتراز
قوله بوجه ما كلمة ما زائدة او صفة وجه اي بوجه اي وجه فان قيل الاخصر ان يقال اذا تخصصت
مثل ولعبد مومن بدون قوله بوجه ما لان تخصيصه منحصر في مثل الامثلة للذكورة ولفظ وجهها
ينبئ من عدم الاخصار قلنا لا نسلم الاخصار في الامثلة للذكورة لانه قد يثبت التخصيص
بالاضافة الى النكرة وهو غير مذكور في امثلة للمصر قوله اذا بالتخصيص يقل اشتراكها فان
قيل ان في قوله ما احد خير منك وقوله ادخل في الدار امراة القلة غير مستقيمة بل فيه
قلم الاشتراك قلنا ان عبارة مجذوف المعطوف اي التخصيص يقل اشتراكها او يقطع فالاول
فيما اذا كان صنفه وهي قد يكون حقيقة كما في ولعبد مومن او حكما كما في الامثلة الاربعة
والثاني لما اذا وقعت النكرة في حيز النفي فالحاصل ان الكل ستة امثلة خمسة بالاول وواحد
بالثاني فان قيل لا يكون المبتدأ نكرة على الاطلاق الا اذا كان مفيداً لمخوك ككسب النقص
الساعة ونحو بقرة تكلمت وشيخ سجدت وايضا فرقي بين المعرف باللام الدهر

قوله كوكب القم الساعة اه اي متاؤه بذكره درين متا فو افتاد فلكوب مبتدأ نكرة وقعت في الابتداء ۲۲

و المنكرة تجوز الابداء بلحدها دون الآخر **اجيب** الاول ان ما ذكرت مذهب ابن جني و
عند الجمهور لا يعبر الابداء بالمنكرة المحضة وان كانت مقيدة وعن الثاني ان صحة الابداء باللام
الذاهبي ممنوعة كما في هذا الكتاب **قوله** تخصن ^{للمنعة} فان قيل التخصيص الفردي بالصفة صحيح
واما التخصيص النوعي بالصفة كما في المثال المذكور فهو غير صحيح لانه لو كان صحيحا لزم صحة الابداء
بقوله انسان حساس لان الانسان نوع فوجد فيه التخصيص النوعي مع انه لا يعبر الابداء
فعلم ان التخصيص النوعي غير معتبر قلنا التخصيص النوعي بالصفة معتبر والا فالتخصيص في
الاية من اى باب معاله لا بد في الاية من التخصيص فان قيل فليكن التخصيص في الاية بالعموم
اذ لا يخرج فرد ما من هذا الحكم انما العموم فيه اظهر من عمومته فخر من جملة
لا احتمال خروج الدود عنه اذ التمر الذي اكله الدود ليس بخير من الجمادة قلنا ولم يصف
العبد بالمومن لم يعبر الابداء لعدم صحة الحكم اى لو لم يقيد العبد بالمومن لا يعبر قوله من مشرك
لانه حينئذ دخل المشرك في العبد ايضا فيلزم الخيرية على النفس فان قيل فرق بين
صحة الحكم وصحة الابداء فان الحكم في قوله الاربعة نصف الاثنين غير صحيح مع ان الابداء ائمة
بها صحة وكذا قوله كل رجل كافر في النار الحكم لا يعبر والابداء ائمة صحة قلنا فرق بينهما في
الصحة والابداء ائمة في قوله الاربعة هو اللام وفي كل رجل هو كلمة كل واما العموم في الاية لا يكون
الا بالصفة لان النكرة الموصوفة نعم فان قيل الصفة في الاية جاءت لتحقيق المعنى وهو العموم
لا التخصيص اى لو نفس العموم فيكون الصفة الة العموم فلا يعبر قول الشارح فتخصص بالصفة فالان
الاضافة الى الالة نادرة **اجيب** اصل الاعتراض ان التخصيص النوعي بالصفة معتبر
لانه يقل الاشتراك وانما لم يعتبر في انسان لان التخصيص النوعي فيه من حيث المعنى لانه
حيث اللفظ وذلك غير معتبر لان التخصيص عبارة عن التقييد وهو لا يكون الا باللفظ الا
الوترى انه يعبر الابداء بقولنا حيوان ناطق حساس مع ان الحيوان بعد توصيفه بالناطق
انسان ولا يعبر بقولنا انسان حساس لان التخصيص في الانسان من حيث المعنى وفي الحيوان
من حيث اللفظ فان قيل لا يعبر اضافة المثل الى قوله ولعبد مومن لان المضاف اليه لا يكون
الاسما وقوله ولعبد مومن جملة قلنا انه ليس بمضاف اليه بل هو مقدر تقديره مثل قوله تعالى
وقوله ولعبد مومن مقول القيل قوله فان التكلم بهذا الكلام لان السؤال بالهترة وام عن التقييد
بعد العلم بمحصل احدها فان قيل المعتبر في التخصيص علم المخاطب دون المتكلم لانه عالم
في المنكرة المحضة ايضا قلنا ان منها كما يعلم المتكلم كذلك يعلم المخاطب ايضا لان معناه اى
من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فيكون من قبيل التخصيص بالصفة فان قيل
لا يعبر بجل المعلوم صفة الامرين لعدم المطابقة قلنا صفة باعتبار حال متعلق الموصوف
لا باعتبار حال الموصوف فلا يشترط المطابقة فان قيل التخصيص المستفاد من الدليل

في ان يعبر بلفظ وذا في التخصيص انما هو على اى ما يعبر به الجنس واما كلمة صفة فليست من كلامه

منتف في مثل جل في الدار من غير ذكر المنة فينبغي ان يتنعم الابتداء به مع انه صحيح كما قال مولانا
عبد الغفور فاجاب مولانا عصام الدين ان هذا القول مختصر من قولنا ادخل في الدار
ام امرأة وحكم المختصر من الكلام والمطول سواء فلما صح الابتداء بآية بمطوله كذا هم مختصرون ايضا
لقولك كوكب القرض الساعة مختصر من قولنا كوكب القرض الساعة فلما صح الابتداء بآية بالمطول
كذا هم بالمختصر فان قيل الاستشهاد بهذا المثال لا يخلو ما عند القائلين بالتخصيص فصحة
الابتداء بآية بمنوعة واما عند غيرهم فهو غير مفيد **عَبْدُ اللَّهِ** **إِصْلَاحُ** **الْمَعْتَرِضِ** ان يجوز
كذلك وقوله في سياق الاستفهام ان النكرة اذا وقعت في سياقه فهو مصير بتأويل المعرفة
والمصير محتمل ان يكون موقفا به فان قيل ان لا نسلم ان المصير قائل به لانه لو كان قائدا به لما
قال في التخصيص ان التكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار لان هذا الوجه كما قال الشارح كذلك
قال المصير في الاصل قلنا الوجه لا يعارض الوجه فيجوز ان يكون لشيء واحد وجه متعده فان
قيل انه لو قال به فلم قال في شرح المنظومة ان الاستفهام يجوز للابتداء هو الهزلة المعادلة بأم
قلنا مراده ان الاستفهام يجوز بتأويل المعرفة هو الهزلة المعادلة بأم وغيرها يحتاج الى التام
لانه غير مجوزا صلا قوله فجعل مبتدا فان قيل الضمير في جعل راجع الى قوله كل واحد مع ان
المبتدا هو رجل واما امرأة فهو معطوف على المبتدا والمعطوف على المبتدا ليس بمبتدا بل من التابع
كالمعطوف على الفاعل ليس بفاعل ولذا اعتبر الشارح قيد الاصاله في تعريف الفاعل قلنا
المعطوف على المبتدا وان لم يكن مبتدا حقيقة لكنه مبتدا حكما ونقول الضمير في جعل راجع
الى الرجل لا الى كل واحد كما هو الظاهر قوله **ما احد خير منك** فان قيل لا يصح جعل **احدا** مبتدا
لانه ما كان مجرعا عن العوامل اللفظية وهو غير مجرر عنها واليا الواجب ان يقال ما احد خير
منك بالنصب في خير قلنا هذا تمثيل للمبتداء على مذهب بني تميم لان ما ولا المشبهتين بليس
لا يملان عندهم قوله فان النكرة فيها اي في هذه الجملة قوله فتعينت وتخصت وانما هن
التعين بالتخصيص لدفع ما يقال انه على هذا يلزم الخروج من البحث لانه في التخصيص لا في
التعيين **فان قيل** ان بين العموم والتخصيص تضاد فلما افاد العموم فكيف افاد التخصيص
قلنا المراد بالتخصيص رفع الابهام لا التفرع والذى هو ضد العموم والشمول ولا شك ان العموم
يرفع الابهام لان رفع الابهام انما يكون بالامرين اما بالوحدة او بالكلية قوله بل هو امر واحد
فان قيل لا نسلم انه امر واحد بل فيه تعدد فيكماترى قلنا مرادنا بالوحدة بالنظر الى الحكم
عليه لان الكل جعل محكوما عليه وهو واحد فان قيل فطه هذا ان يكون قوله ما احد من العارفين
او من المخصوص قلنا نعم انه من العارفين لكن ليس من العارفين المصطلح عليها فلذا لم يعتد به
ولم يعد منها بل من التخصيصات قوله وكذا كل نكرة هذه مسئلة ابتداء من الشارح او دفعهم
وهو انه لما كان التخصيص في النكرة التي وقعت في حين النفي فلا ثبت التخصيص في النكرة التي

نه في شيء اؤمن التخصيصات المذكورة في هذه اي في نوع نكرة به الاستفهام بدون اسم الذات على حصول الخبر وهو من الكلام

وقعت في الاثبات فدفع بقوله وكذلك نكرة النكر حاصله ان النكرة اذا وقعت في حين النفي يصح مبتدأيتها
 مطلقا سواء قصد بها العموم اولا واذا وقعت في اثبات فان قصد بها العموم يصح مبتدأيتها وان لم
 يقصد لم يصح قوله نكرة خبر من جملة هذا قول امير المؤمنين على كرم الله وجهه في تعيين فدية
 الجردة اذا قلنا المحرم قوله قصد بها العموم لان الحكم على الفرد الغيب المعلوم لا يصح فاعلم ان قصده
 جنس ذلك الفرد قوله لتخصيصه بما يخص به الفاعل اي تخصيص هذا المبتدأ ليس في نفسه
 بل باعتبار تخصيص الفاعل ثم يريد عليه ان تخصيص في الفاعل يتقدم الحكم ولا تقدم بهما
 فاجاب الشارح بقوله لشبهه به اي ان ههنا وان لم يتقدم الحكم لكن تقدم فيما شبه به وهو الفاعل
 فالتخصيص فيه باعتبار المشبه به لشرح عليه في اي شئ شبهه هذا المبتدأ بالفاعل فاجاب
 الشارح بقوله اذ يستعمل النزع اي ان هذه الجملة الاسمية يستعمل في موضع الجملة الفعلية وهي قيد
 تخصيص الفاعل كما بين الشارح فكذا هذا فان قيل من علم انها يستعمل في موضع الفعلية
 فليكن متأنفة قلنا انه علم من انهم يعنون من هذه الاسمية المحصر والاداة غير موجودة
 فيها وفي الفعلية وجدت الاداة فيها وفي الفعلية وجدت الاداة وهي الاستثناء بعد النفي حاصل
 ما ذكره الشارح وليس مراد الشارح ان هذا المبتدأ في الاصل فاعل ثم قدم كما يعلم من بعض
 الشروح لانه يدل على هذا المعنى شئ من عبادة الشارح وقال هذا الغاية انها تخصص لان
 اصل شرها زاناب اهرشر ذاناب فشر بدل الفاعل وهو الضمير في اهر وبدال الفاعل في
 حكم الفاعل ثم قدم لاداة المحصر فان قيل ما السر في بدل الفاعل ولم يكن عين الفاعل مع امكان
 وايضا لان سلم انه بدل لانه اذا ابتدأ النكرة من المعرفة وجب النعت في البدل ولم يجب ايضا
 ان تخصيص الفاعل انما يكون بما هو مقدم عليه ولما قدم الفاعل انتفت الطة واتفاؤها وجب
 انتفاء العلول **أَجِيبْ عَنِ الْوَلِّ** نه لحكم انه عين فاعل فكيف يصح تقديمه لان تقدم
 الفاعل على الفعل لا يجوز **وَعَنِ الثَّانِي** الضمير انما يكون من المعارف اذا علم مرجعه وهذا لم يعلم
وَعَنِ الثَّالِثِ ان تخصيصه باعتبار الاصل لانه في الاصل موخر عن الفعل قوله واعلم ان المراد
 اشارة الى الاعتراض حاصله انما لما وقعت في موضع الجملة الفعلية باعتبار المحصر فالمحصر
 مستقيم فيما اذا كان نباح الكلب مقادا لانه متعدد واما فيما اذا كان غير معتاد فهو غير متعدد دفاه
 للشر فقط والمحصر لا يخرج الغير ولا غيرهما ثم اجاب الشارح عنه بقوله فيقدم وصف
 فيكون في نفسه متعدد وايضا المحصر فان قيل الاعتراض غير وارد لان المراد نباح غير معتاد
 ايضا متعدد لان غير المعتاد قد يكون محجبا الجيب لان الكلب عارف انه عدو **وَأَوْ جَلِيبْ** له

له فان قيل الفاعل لا يجوز من حيث الفاعلية بل باعتبار امر اخر وهو الابتدائية قلنا انه تقدم الفاعل صورة وهو لا
 يجوز كما لا يجوز تقديم الفاعل حقيقة **مُحَرَّرٌ مَوْلَانَا سَيِّدٌ عَبْدٌ الْقِيَوْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ**
تَعَالَى آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ

قلنا ان النباح الغير المعتاد مفيد للحزن والحزن ليس شر ولو كان الجيب فذل العين للشران
لا يصح المحصر على التقدير الثاني اذا كان الخير والشر بالنسبة الى صاحب الكلب لان النباح الغير المعتاد
يتشأ و به بالنسبة الى هذا الكلب لا محالة واما اذا كان بالنسبة الى الكلب نفسه ليعم المحصر على
التقدير الثاني ايضا وانه جاز ان يكون النباح الغير المعتاد خيرا وشر بالنسبة الى الكلب نفسه لانه
كما يرى الامر الشر فيوجد منه نباح غير معتاد فذلك يرى الامر الخير فيوجد منه نباح غير معتاد ايضا
لذلك شق قلنا ان النباح الغير المعتاد عند روية الامر الخير نادر وهو غير معتبر قوله ادركه العجز
في حادثة كانت الحادثة شرا و ذلك الرجل القوي بمنزلة ذاناب فيقال شرا هو ذاناب قوله
بصحة استقراره في الدار فخص الرجل الذي يصح استقراره من الرجل الذي لا يصح استقراره كالرعاة
مثلا فان قيل لواخر الحكم ايضا علم ان المراد من الرجل الذي يصح استقراره في الدار فلا تباينة بين
التقديم والتأخير قلنا لا بد من التخصيص عند تلفظ المحكوم عليه وذلك ليتقيم في تقديم الحكم دون
التأخير فان قيل على دليل الشارح يلزم ان يكون رجل مبتدا في الداخلة منهم صرحا بان تقديم الحكم الطرف يوجب
مطلقا قلنا ان التخصيص بالطرف للتوسع فيه ولا يجزئ ذلك في غيره فان قيل هذا الجواب لا يجزئ لفعلا
الكلام في ان تقديم الخبر الطرف عليه كما يكون في قوة التخصيص بالصفة كذلك تقدم غير الطرف في قوة التخصيص
بالصفة فلا بد ان يكون رجل مبتدا في قائم رجل ايضا اجيب اصل الاعتراض انهم انما شرطوا كون الخبر
طرفا لانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدا على قول
من يجوز اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا اتس فيه لان الجار والجور لا يصح ان يكون مبتدا
فالقول ان ههنا يلزم التباس المبتدا بالفاعل لان رجلا يحتمل ان يكون فاعلا للطرف على قول المنقش و
الكوفيين فانهم كما قالوا بعمال الصفة بلا اعتماد كذلك قالوا بعمال الطرف بلا اعتماد اجيب ان الخبر
اذا قدم فهو واقع في غير موقعه فيكون ضعيفا فلا يخص به المبتدا بخلاف الطرف فانه في اى موضع
وقع فهو موضعه فلا يكون ضعيفا فيخصص به المبتدا قوله بالنسبة الى التكلم اى باضافته الى الباء لان
تقديمه سلامى عليك فان قيل من اين علم انه مضاف الى التكلم قلنا ان اصله سلمت سلاما
عليك فقوله سلاما تأكيد السلام الذى في ضمن سلمت وهو مضاف الى التكلم فكذلك هذا فالقول من اين
علم ان اصله سلمت سلاما فليكن جملة براسها قلنا لان السلام معدول والاصل في المصادران يكون
مسيبوقه بالافعال كما قال اللصاح للصدر اسم الحدث الجارى على الفعل فان قيل لما كان اصله جملة
فمن اى جهة جعلت اسمية قلنا لقصد الدوام والاستمرار لان الاسمية تدل على الدوام والاستمرار
والفعلية على الحدث فلا تكون اللفظ في الدوام فالقول عليك ظرف وهو مقدر بالفعل على الاكثر
فيكون سلاما عليك جملة اسمية خبرها فعل والاسمية التى خبرها فعل لا تدل على الدوام قلنا نعم
انها لا تدل على الدوام اذ لم تكن معدولة عن الفعلية وهما معدولة ونقول الطرف ههنا
مقدر باسم الفاعل بغرض الدلالة على الدوام قوله فكاه قاله سلامى تفريع على قوله بالنسبة

لعمري ان النباح الغير المعتاد

نه يعني اذا كان رجل صاحب قوة وادركه الهز في واقعة يعرفون السيل ويقولون شرا هذا ذاناب

الى التكلم فان قيل فغنى هذا يكون معرفة لانه مضاف الى ياء المتكلم فلا يكون من باب التخصيص قلنا ان ما قال الشارح حاصل المعنى والمراد سلام من عليك فيكون تركها توصيفا فلا يفيد التعريف وانما قال كانه بكلمة الشك لان فيه اعتبارا بحالة النصب في حالة الرفع فان قيل لا نسلم ان معناه سلام عليك سلمت سلاما عليك لان معنى سلمت ليس الا قلت سلام عليك فيلزم التسلسل لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتدأ لان مقولة القول جملة فاحتاج في تخصيصه الى تقد برسالت اخر مثله وذلك الى تقد بر اخر مثله الى ما لا يتناهى قلنا ان ههنا لا محتاج الى تقد برسالت اخر بل تخصيص المبتدأ بسلمت الذي ابدلت قلت منه فان قيل فغنى هذا يلزم الدور اذ محتاج سلمت سلاما عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك وقوله قلت سلام عليك لان قلت يقتضى للمقولة والمقولة محتاجة في تخصيصها سلمت لان احتياج الجزء يوجب احتياج الكل **اجيب** الاصل لا نسلم ان معناه قلت سلام بل معناه قلت السلام باللام لان قلت ابدلت من سلمت مع لبقاء معنى التخصيص في سلام واجيب ايضا انا لا نسلم ان معنى سلمت قلت بل سلمك الله فلا يرشئ لزم في الجوابين نظر اما في الاول فهو ان سلام لما كان مصدرا سلمت الذي معناه قلت لسلام عليك كان معنى السلام عليك قول سلام عليك فقوله قولى مبتدأ وقوله سلام عليك مقولته فلا بد من الخبر فيكون تقد بره قولى سلام عليك عليك فيلزم التكرار في الخطاب واما الثانى فان معناه لما كان سلمك الله فهو يخالف عن قول الشارح لانه قال تخصيصه بالنسبة الى التكلم وعلم من هذا ان تخصيصه بالنسبة الى الغالب وهو الله **اجيب** الاول انه فرق بين الخطابين لان الاول خطاب عام والثاني خاص على الشخص المعين وعن الثانى ان ما قال الشارح بالنظر الى الظاهر وما قال ههنا بالنظر الدقيق اول قول المقصود هو التخصيص $x-x-x-x$ هو لا يختلف سواء كان بالنسبة الى التكلم او الى الله تعالى فان قيل بالتخصيص بالتكلم لا يجزى في كل دعاء لعدم جريانه في ويل لك اذ ليس معناه ويلى منه الغائب هو لعدم صحة المعنى لان الويل بمعنى الهلاك فيكون المعنى هلاك لك لا هلاكى لك لعدم الفائدة فلا حاجة الى ازدياد المثل في قوله ومثل سلام عليك قلنا في تخصيصه بالمراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم السبب وهو الهلاك على السبب وهو دعاء الشر تقد بره دعائى شريك فاقبل لو قدم الجار والمجرور بان يقتطع سلام لا يحتاج الى التكليف فما الباعث عليهم انهم اخروا الجار والمجرور قلنا الباعث عليهم امتياز السلام عن الرد واجاب عبد الغفور انما اخروا الجار والمجرور لدفع توهم السلام عن اللغة قوله هذا هو المشهور اى ما ذكر من التخصيص وفيه اشارة الى بيان الخلوات قوله قال بعض المحققين وهو ابن الدهق قوله منهم اى من النجاة قوله الى هذه المكلفات اما التكليف في قوله ولعدم مومن فلان المعتبر هو التخصيص الفردي

لان كون هذا المعنى على تقدير نصبه لا يوجب الاحتياج الى التخصيص لان ما لا يتناهى قلنا ان ههنا لا محتاج الى تقد برسالت اخر بل تخصيص المبتدأ بسلمت الذي ابدلت قلت منه فان قيل فغنى هذا يلزم الدور اذ محتاج سلمت سلاما عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك وقوله قلت سلام عليك لان قلت يقتضى للمقولة والمقولة محتاجة في تخصيصها سلمت لان احتياج الجزء يوجب احتياج الكل **اجيب** الاصل لا نسلم ان معناه قلت سلام بل معناه قلت السلام باللام لان قلت ابدلت من سلمت مع لبقاء معنى التخصيص في سلام واجيب ايضا انا لا نسلم ان معنى سلمت قلت بل سلمك الله فلا يرشئ لزم في الجوابين نظر اما في الاول فهو ان سلام لما كان مصدرا سلمت الذي معناه قلت لسلام عليك كان معنى السلام عليك قول سلام عليك فقوله قولى مبتدأ وقوله سلام عليك مقولته فلا بد من الخبر فيكون تقد بره قولى سلام عليك عليك فيلزم التكرار في الخطاب واما الثانى فان معناه لما كان سلمك الله فهو يخالف عن قول الشارح لانه قال تخصيصه بالنسبة الى التكلم وعلم من هذا ان تخصيصه بالنسبة الى الغالب وهو الله **اجيب** الاول انه فرق بين الخطابين لان الاول خطاب عام والثاني خاص على الشخص المعين وعن الثانى ان ما قال الشارح بالنظر الى الظاهر وما قال ههنا بالنظر الدقيق اول قول المقصود هو التخصيص $x-x-x-x$ هو لا يختلف سواء كان بالنسبة الى التكلم او الى الله تعالى فان قيل بالتخصيص بالتكلم لا يجزى في كل دعاء لعدم جريانه في ويل لك اذ ليس معناه ويلى منه الغائب هو لعدم صحة المعنى لان الويل بمعنى الهلاك فيكون المعنى هلاك لك لا هلاكى لك لعدم الفائدة فلا حاجة الى ازدياد المثل في قوله ومثل سلام عليك قلنا في تخصيصه بالمراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم السبب وهو الهلاك على السبب وهو دعاء الشر تقد بره دعائى شريك فاقبل لو قدم الجار والمجرور بان يقتطع سلام لا يحتاج الى التكليف فما الباعث عليهم انهم اخروا الجار والمجرور قلنا الباعث عليهم امتياز السلام عن الرد واجاب عبد الغفور انما اخروا الجار والمجرور لدفع توهم السلام عن اللغة قوله هذا هو المشهور اى ما ذكر من التخصيص وفيه اشارة الى بيان الخلوات قوله قال بعض المحققين وهو ابن الدهق قوله منهم اى من النجاة قوله الى هذه المكلفات اما التكليف في قوله ولعدم مومن فلان المعتبر هو التخصيص الفردي

له ای وان لم یکن فی هذه التخصیص فلا فائدة غیره

بالصفة وهذا الوعى كما مر ولما فی قوله ادخل فی الدار ام امرأة فلان التخصیص معتبر بالنسبة الى
المخاطب وهذا بالنسبة الى المتكلم ولما فی قوله ما احد خیر منك فلا نه تغریف لا تخصیص واما
فی قوله شرا هر ذائب فلان التخصیص بالفاعل باعتبار تقدم الحكم ولا تقدم ههنا واما فی
قوله فی الدار رجل فلان التخصیص فيه باعتبار تقدم ما هو غیر الاصل واما فی سلام عليك فلان
فيه اعادة كون المعنى فی حال الرفع على ما كان فی حال النصب قوله الرکیكة الواهیة بین الرکیكة
ای الضعیفة حاصله ان المخاطب لو كان جاهلا بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر عنه لکرة كما
فی کوكب الفض الساعته لان كثيرا ما یعلم بزوال الكوكب فلما اخبره حصل له العلم وكذا الخوشعة
سجدة وبقوة تكلمت وان كان عالما بها لم یصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرقه مخزید شی لان من
الامور البینة انه شی قوله رجل قائم لعدمه لان العلم بقیام رجل ما فی الدنيا ثابت بجلوسه
فلا فائدة فی الاخبار قوله وهذا القول اقرب للصواب لان مخالفة عن التکلیف فيه اشارة الى الاعتراض
على الصواب اقول لا خلاف بین ابن ذهبي والخاتمة فی الحقيقة لانهم ایضا قائلون بقوله لكن لما كان
فهم للبندی لا یمتاز بین مواد الفائدة وغیر الفائدة اختصوا هذه التخصیص لفهم المبتدی بانه
ان كان فيه هذه التخصیصات فیه فائدة والا فلا قوله ولما كان الخبر عرفا جواب سؤال وهو
ان ذکر الخبر بقوله وهو البحر المسند به فما الحاجة الى قوله والخبر قد يكون جملة فلجواب بقوله
ولما كان الخبر للمعرف قوله لكونه قسما من الاسم فان قيل ان اراد بكونه قسما من الاسم جعله
مختصا بالمفرد حقيقة فهو ممنوع لان الخبر فی قوله المهمل جتی ليس بمفرد حقيقة وان اراد به جعله
مختصا بالمفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلة فيه ممنوع قلنا
انه اراد بالمفرد ما يكون حقيقة واما قوله المهمل جتی فتרכیبه ممنوع لانه مستلزم الحمل الاضطر على الاعم
وهو باطل فان قيل لان اسم ان جتی اخص لان الخصوص العموم من خواص الموضوعات وهو ليس منها الجیب
اصل الاعتراض انه اراد بالمفرد ما هو حقيقة لكن للراد بالمفرد الحقيقي ما يقابل الجملة ای ما ليس بجملة
فدخل جتی وخبر الجملة قوله والخبر قد يكون جملة لان المقصود من الخبر بیان الحكم وهما یقع بالمفرد
لك یقع بالجملة قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها ثابتة عنها فالقیل الظرفية
مذكورة فی قول المصنف بقوله وما وقع ظرفا والاكثر الخ قلنا معنى قوله ولم يذكر الظرفية ای لم يذكر
مثالها ولم يذكر الشرطية لانها ماداخلة فی الاسمیتة او الفعلية لان الشرط عند اهل العربية قید
لجزاء والجزاء قد يكون اسمیتة وقد يكون فعلیتة قوله واذا كان الخبر جملة الا اشارة الى الامرین احكام
بیان الدلیل بقوله فلا بد والاخر بیان صحة دخول الفاء فی قوله فلا بد لانها تقتضى الشرط قوله
فلا بد من عائد فان قيل ان قوله بدأ اسم لا التی لنفی الجنس وقوله من عائد متعلق بقوله
بد وخبرها محذوف ای لا بد من عائد لها فیکون الاسم مشاهبا بالمضاف فی عدم اتمام معنا
بدون التعلق فیلزم ان يكون منصوبا منوالا مبنيما على الفهم لان اسم لا اذا كان مضافا او مشبها

بالمضات يكون منصوبا قلنا لا نسلم ان قوله من عائد متعلق الاسم بل هو خبر فيكون الاسم نكرة
 مفعلة قوله في الجملة الواقعة الخ إشارة الى بيان العائد في الجواز الى الشرط فان قيل لما كان
 غرضه بيان العائد ينبغي ان يقال فيها قلنا نعم الاصل كذلك الا انه اذا وضع المظهر موضع المضمير
 هو ايضا عائد قوله يرتبط به الضمير المستتر راجع الى لفظ العائد والبارز الى الجملة وفيه الى المبتدأ
 فان قيل لم قال من عائد ولم يقل من ضمير مع انه المقص قلنا لا نسلم ان المقص هو الضمير فقط بل المقص
 احد الامور الاربعة كما بين الشارح فان قيل بالفرق في ان الجملة اذا وقعت خبرا يكفي في العائد
 احدا الامور الاربعة واذا وقعت صفة لابد في العائد من الضمير فقط قلنا الخبر من ضروريات
 المبتدأ فيكفي فيه ادنى عائد والصنفه ليست من ضروريات الموصوف فلا بد فيها من عائد قوى فان
 قيل الصلة ايضا من ضروريات الوصول فينبغي ان يكفي فيه عائد مامع انه لابد فيه ان يكون
 ضميرا كما قال المصنف والعائد ضميره وايضا ان كون الخبر من ضروريات للمبتدأ لا يخلو اما الذات للبناء
 او مجيشية كونه مبتدأ فان كان الاول فالضرورة ممنوعة وان كان الثاني فالموصوف من حيث الموصوف
 يكون لصنفه ايضا من ضرورياته اجيب عن الاول ان الصلة مثل الصنفه في التقييد وعن الثاني
 المراد بالمبتدأ من حيث المبتدأ او معنى كون الخبر ضروريا له اي لا يؤدي معنى الخبر بشئ اخر
 بخلاف الصنفه فانها تؤدي معناها بشئ اخر فان معناها التقييد وهو يحصل بالحال والبدل ايضا
 فان قيل كما ان الصنفه ليست من ضروريات الموصوف كذا الحال ليست من ضروريات في
 الحال فمن اين شرط في الجملة التي وقعت حالا انه لابد من الضمير والواو معا وفي الصنفه لابد من
 الضمير فقط قلنا الحال منصوب وهو من الفضلات فتكون العدم من ذي الحال فلا بد فيها من
 اقوى العائد قوله كاللام في نعم الرجل زيد فان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبر قدم عليه
 هذا على تقدير ان يكون المخصوص بالمدح مبتدأ وجملة نعم الرجل خبرا له ولما على تقدير ان يكون
 المخصوص خبرا للمبتدأ المحذوف فليس من هذا الموضع لان الجملة لا تقع خبرا حرا وانما اشترط
 لفعل مدح من المخصوص لان المدح موضع المباقة ولا شك ان في التفصيل بعد اجمال ما
 قوله الحاقة ما الحاقة اصله ما هي وانما وضع المظهر موضع المضمير لتعظيمه لان يوم القيامة
 معظم ثم كلمته استثنائية مبتدأ وقوله هي خبره ثم الجملة خبر عن المبتدأ الاول وهو الحاقة
 وكذلك قوله القارعة ما القارعة قوله وقد يحذف العائد دفع وهم وهو كما انه لابد
 في الجملة من العائد كذا لابد من ذكره فذا هم بقوله وقد يحذف العائد قوله اذا كان ضميرا
 دفع وهم وهو ان المراد بالعائد هو العائد مطلقا فذا هم بقوله اذا كان ضميرا لان
 العائد بغير الضمير وقع قليلا فلو حذف لم يسبق الذهن اليه وايضا في حذف اللام
 لغوت العهدية وفي الحاقة لغوت البتة اي غاب عنها

له بدل قوله في الجملة الواقعة ٢٣٢ في قوله وقد يحذف العائد ٢٣٢ مع اي اسم لا وهو قوله ٢٣٢ مع بقوله ذلك العائد ٢٣٢

على عظيمة وفي هو الله احد يفتوت مرجع الضمير ونفس الخبر واما في الضمير لا يفتوت شئ سوالنا
 وهو يعلم بالقرينة قوله الكريمه فان قيل الاول واللام في الكرم... عائد فلا حاجة الى تقدير
 قوله منه قوله اللام في الكرم اذ لا بد له ليس المقصود هو الكرم المعين او نقول ان عائدة اللفظ
 واللام انما عرفت في افعال المدح والذم فالتفصيل ان قوله منه في التركيب لا يخلو ما صفة الكرم
 حال منه على الاول يلزم توصيف المعرفة بالنكرة لان الجار والمجرور يتناول الجلالة وعلى الثاني
 يلزم الحال من المبتدأ لان الكرم مبتدأ ثان قلنا انه صفة منه لا كرم اللام في الكرم اذ لا بد له ليس المقصود هو الكرم المعين او نقول ان عائدة اللفظ
 معرفة او نقول انه حال من الكرم لكن ليس بحال من الكرم الذي هو صفة الكرم المعين
 في سبتين وهو فاعل الظرف فان قيل ليجال لا يتقدم على العامل المعنوي والظرف منه
 قلنا نعم الحال لا يتقدم عليه الا اذا كان ظرفا او نقول لو قد قوله منه بعد سبتين لم يكن محلا
 للنقض فالتفصيل ان قوله السمن مبتدأ اول وقوله منوان مبتدأ ثان والحال ان منوان
 نكرة محضة فكيف يكون مبتدأ قلنا انه تخصص بالصفة المقدمة وهي قوله منه قوله الخبر الذي
 فان قيل ان كلمة ما لا يخلو ما عبادة عن الخبر بمعنى الذي فعلى الاول لا يصح دخول الفاء في الخبر
 اعني قوله فالاكثر لانه انما يصح اذا كان المبتدأ اسما موصولا وعلى الثاني يلزم النحر وجب عن البحث
 قلنا انها بمعنى الذي لكن بحذف الموصوف تقديره اي الخبر الذي فهو من قبيل اسم الموصوف
 بالموصل قوله او جارا ومجرا فان قيل ان الظرف حقيقة في الزمان والمكان والطلاقه على
 الجار والمجرور مجاز لعلاقة الاحتياج الى التعلق من ارادة المجموع يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا
 ارادتهما من لفظ الظرف بطريق عموم المجاز وهو مما يحتاج الى التعلق او نقول للمعبر بالكي وعند
 يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز قوله من الفخاة وهم البصريون فان قيل الاضطران يقال فالاكثر
 من البصريين بكلمة من البيانة وايضا المناسب ان يقال وما وقع ظرفا فهو مقدّم خلافا
 للمكوئين لان الصريح تابع البصريين فيذكر مذهب البصريين على الاطلاق ويذكر الخلفاء
 لوقوع من احد اجيب عن الاول انما لم يقل ذلك لئلا يتوهم ان كلمة من للتبعيض وعن
 الثاني انما قال فالاكثر اشارة الى وجه اختيار مذهب البصريين اي انما اختار مذهب البصريين
 لكنتم قوله على انه كلمة على اما من المتن كما يعلم من عبد الغفور او من الشرح كما يعلم من هجر
 عبد الصالح فلما كان من الشرح فهو جواب سوال وهو ان قوله فالاكثر مبتدأ وقوله انه مقلد خبره
 والحال انه لا يصح الحمل فزاد الشارح قوله على اي فالاكثر متفق على انه قوله اي مؤل اشارة
 الى الامرين احدهما جواب سوال وهو ان حمل التقدير على الظرف لا يصح لانه مذكور غير مقدّم
 والاخر دفع وهم وهو ان تقدير الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك
 بل الخبر والجملة نفس الظرف فقال الشارح ان المقدّم ههنا بمعنى المؤل اي ليس المراد بالمقدّم
 ههنا ما يقابل المذكور بل المراد منه ما هو خلاف الظاهر من قبيل ذكر الاخص واردة الا عسم

لان التول عبارة عما هو خلاف الظاهر وهو اسم من المقدار فان قيل الظرف مفرد فكيف يقال له
الجملة قلنا بسبب تقدير الفعل فيه يصير جملة فالقول في هذه الاية يكون الظرف جملة بل الجملة مقدرة فيه
لان الفعل مع الفاعل جملة فكيف يصح قولك بل الخبر والجملة نفس الظرف قلنا الباء في قوله بتقدير
الفعل للسببية اي اطلاق الجملة يكون على الظرف بسبب تقدير الفعل والسبب خارج عن الشيء
وذلك الفعل يكون من الافعال العامة غالباً كما قال الشاعر ^{اي لا قول الاشارة اليه} افعال عامه جاركة ازال عمول مست
كون مست وقبوت مست ووجود مست حصول مست وقد يكون من الافعال الخاصة اذا الساق الذهن اليها
بحسب اللقاع وقد قالوا لا يجوز اظهار ذلك العامل لوجود القرينة وهي الشهرة وسد السد وهو الظرف
فان قيل كلامهم هذا يدل على ان تقدير العامل واجب في الظرف فيشكل بقوله نعم فلما رآه
مستقراً عند ان العامل في المستقر هو الفعل المتقدم وفيه معنى الظرف لانه حال قلنا ان مستقراً
ساكناً اي ليس بمتحرك فهو مفعول ثان له فلا اشكال قوله بخلاف ما اذا قلنا فيه اسم الفاعل لانه
ليس بجملة بل شبه جملة قوله فانه يصير مجزئاً فان قيل قال الفاضل السمرقندي ان ما هو بتقدير
اسم الفاعل قد يكون جملة ايضا كما اذا كان بعد حرف النفي والف الاستفهام مثل ما في الدار زيد
فانه مجزئاً جملة كما مر في القسم الثاني من المبتدأ قلنا لم لا يجوز الفرق بين اسم الفاعل المذكور والواقع
بعدهما وبين اسم الفاعل الذي تقديره واجب قوله ان الظرف لا بد له من متعلق لان الظرف
لا يكون الا مفعولاً فيه فلا بد له من متعلق عامل فيه فان قيل ان النسبة الظرفية يستدعي الظرف
والظروف ولا يستدعي شيئاً اخر غيرهما لان ما قبل في مطرووف وما بعدها ظرف فخر زيد في الدار
فلا حاجة الى المتعلق قلنا لا يتصور ظرفية الدار لزيد مثلاً بدون الوجود والحصول كما هو الظاهر
فيتوقف على الامر الاخر وهو الوجود مثلاً فلذا قالوا لا بد له من متعلق قوله والاصل في العمل
لانه موضوع للعمل بقريته عدم خلو الفعل عن العمل بخلاف غيره فان قيل ان مراد الاكثر من تقدير
الظرف بالجملة وجوب تقديره بها والدليل يدل على الاولوية قلنا لما كان تقدير الفعل اولي
فاختاروه واستعملوه ولم يخالفوا عنه فيكون لانما في البقاء قوله والاصل في الخبر الا فراد بوجه
اربعة الاول ان الخبر قسم المرفوع وهو قسم الاسم وهو ليس الا من المفردات والثاني
ليوافق الركنان لان المبتدأ ليس الا مفعولاً فينبغي ان يكون الخبر ايضا مفعولاً ليوافق المبتدأ
والثالث انه لا يحتاج الى العائد والرابع انه لا فائدة في الزمان وتقوى الحكم والفعل يدل
عليها فان قيل ان دليلاً لا يثبت خصوصية اسم الفاعل بل يتناول الصفة مطلقاً وقولنا
فيما سبق من قوله فمخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل يدل على خصوصية اسم الفاعل قلنا ذكر
اسم الفاعل فيما سبق للمثيل وان لم يكن على صورة المثال قوله ثم ان الاصل في المبتدأ فالقول
الغرض من قول المصنف والمبتدأ الخ بيان تقديم المبتدأ وبيانه بقوله واصل المبتدأ التقديم
فلا حاجة الى ذكره هنا قلنا المراد بالتقديم السابق ما لا ينافي جواز تأخيره والمراد بالتقديم هنا

له : هو كذا ليس بمفعول مست اي لان اسم الفاعل من حيث هو اسم اي فان اسم الفاعل حينئذ بعد حرف النفي او الالف الاستفهام مع فاعله جملة مست
وهو في اربعة

ما بنا في جواز تأخير قوله أى على معنى وجب له فإن قيل التبادر من كلمة ما لفظه بقربية بحث
 النحوى فلهذا فوات المطابقة بين المثال والممثل لأن المثال كلمة من وهو غير مستعمل على لفظ
 الاستفهام اعنى المزة قلنا ليس المراد من كلمة ما لفظه بل المراد منه معنى الاستفهام اذ الفوى
 كثيرا ما يبحث عن المعاني الا ترى ان عبدا الله داخل في الكلمة نظرا الى المعنى كما مر في صدر الكتاب
 وانما افاد التمرح قوله وجب ليترب عليه قول المصرح وجب تقديمه لأن وجوب تقديمه للبدا
 فروع وجوب تقديم معنى الصداقة فإن قيل ليس للمعنى صدارة الكلام لأن الصداقة ليست
 الا لافاظ قلنا معنى قوله أى معنى وجب له صلا الكلام أى معنى وجب له لاله صداره
 ثم الاشتغال اهم من ان يكون بطريق الجنيئة كما فى قوله من البول او على سبيل المجاورة بامر
 مقدم عليه مثل غلام من جاءك قوله كما لا استفهام مثل من البول والشرط نحو من يكره
 فاني اكرمه والضمير للشان نحو مزيد منطلق ودخول اللام الابتداء على الابتداء نحو الزيد
 منطلق والتعجب نحو ما احسن زيدا هذا ما قال البعض والشهويان للعنى الذى يقتضى الصداقة
 ستة قال الناطم به شش جزو مقتضى صدر كلامه ودر طبع فيضوان شده اين نظم نظام شرط و قسم وتعجب
 استفهام نفى ام ولا م ابتداء شت تمام وعند البعض التمنى والتقضى ايضا منها وانما يجب الصداقة
 لمثل الاستفهام لأن السامع فى الجواب يشترط فى الجواب قبل تمام التكلم الكلام فلو اخل بالاستفهام
 توهم المخاطب ان الكلام خبرى فشرع فى الجواب الذى يوافق الكلام الخبرى فاذا تم التكلم الكلام
 علم المخاطب ان الكلام استفهامى فيجوز تعديل من الجواب الاول الى الجواب الذى يوافق الكلام
 الاستفهامى فهو كالذى مشى فى الطريق ثم ظهر له خطأ فيجوز تعديل من الطريق الاول الى الثانى و
 هو شنيع فكذا هذا فاخفظه فانه عظيم النفع وان كان من التحير الذى كان عند الناس نسيا
 منسيا قوله خفظا لصداقة مفعول له لقوله فانخرج يجب تقديمه فان قيل ليس فاعل الفعل
 والمفعول له واحدا فكيف يجوز تقدير اللام قلنا معنا حكم بوجوب تقديمه خفظا لصداقة ولا
 شك ان فاعل الحكم والخفظ واحد وهو المتكلم كذا قال جمال الدين الجينابى قوله فان من مبتدا
 الفاء للتعليل لمطابقة المثال مع الممثل فان قيل ان من نكرة محضه فكيف يكون مبتدا قلنا
 ان من معرفة لان معناه هذا البول ام ذاك ولا شك ان هذا او ذاك من المعارف او نقول
 نقل عن سيبويه جواز كون المبتدا نكرة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام والسرفيه انها معرفة
 بالولاه فى قوة قلنا ازيد ام عمر وام خالد الى اخر الاسماء لكن اورد فى مرتبة الاحمال وقال من
 البول لان عد كل الاسماء محال لعدم التناهى او السرفيه هذا ان اشتراط كون المبتدا معرفة
 ليعلم المخاطب عليه وفى صورة الاستفهام زعم المتكلم ان المخاطب عالم والذكيك ليسل عنه فلا حاجة
 الى كون المبتدا معرفة اذا تضمن الاستفهام قوله وذهب بعض الفخاة فان قيل المناسب ان يقع
 جمهور النحاة لان ماسوى سيبويه كلم متفقون على ان من ليس بمبتدا قلنا انما اطلق الشارح

اذا الفوى يجب من الالفاظ

له أى فى جواز كون المبتدا نكرة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام

مثل ان يرد فى علم او ما صفت هو هذا من البناء

لفظ البعض على الجمهور ليكون اشارة الى ضعف مذهبهم منها فان قيل لم لم يثبت المصباحا
 المتفق عليه وهو قولهم من جاءك فانهم اتفقوا على كون من مبتدأ فيه لان قوله جاءك منكرة قلنا
 للاشارة الى ان المختار من ذهب سيويه قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ لاسيما اذا كان
 الخبر معرفة اقول ان تنكير المبتدأ مضر اذا لم يعه تأويله بالمعرفة ومنها يعي كما بين الشارح
 بقوله فان معناه هذا البوك ام ذاك فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يعي ابتداءية كل
 نكرة اذا من نكرة الاولى يعي تأويلها بالمعرفة المذكورة قلنا ان التأويل بالمعرفة يختص في موضع
 الاستعمال لا مطلقا او نقول انه نكرة بعد ما وقع المبتدأ نكرة قوله اي المبتدأ والخبر شاق
 الى بيان المرجع قوله متساويين في التعريف فان قيل لو اكتفى للمصباح بقوله او متساويين لكني فانه
 اهم من ان يكون التساوي في التعريف والتخصيص فلجواب الشارح بقوله متساويين في التعريف
 او غير متساويين يعني لو اكتفى به توهم ان يكون المراد هو التساوي في مقدار التعريف مع انه جاز
 ان يكون تعريف احدهما زائدة على الاخر فان قيل هذا الوهم باق في قوله متساويين فانه
 يتوهم منه ان يكون التساوي في مقدار التخصيص مع انه جائز ان يكون تخصيص احدهما زائدا
 على الاخر كما قيل غلام جعل اخر صلح خير منك كما ياتي لتحقيقه قلنا هذا الوهم مدفوع في
 قوله او متساويين لانه لما قال معرفتين سابقا علم ان التساوي في المقدار غير لازم بخلاف
 قوله او كانا معرفتين فانه ليس بشئ مذكور سابقا يدفع هذا الوهم ثم قال في المغنى مثال
 التساوي في المقدار قولهم الله ربنا فان قيل ان جعل هذا امثال التساوي في المقدار لا يعي
 فان عرفت المعادون المضمرة ثم العلم وتعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه فعلى هذا لا
 مساوات بين المبتدأ والخبر في امثال المذكور بل الخبر يعرف قلنا ان ما قال في المغنى مبني
 على مذهب المبرد وتعريف المضاف عند انقصر من تعريف المضاف اليه بدرجة فيكون تعريف
 مضاف الضمير مساويا مع العلم واما امثال غير المتساويين ما قال الشارح بقوله زيد المنطلق فان
 قيل ان ما قال المصباح منقوض بقولهم بنونا بنونا فان هذا المثال كلاهما معرفتان مع تقدم
 الخبر كما ترى قلنا ان ما قال المصباح لعدم القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا ومنها
 وجه القرينة فان العقل دال على ان قوله بنونا بنونا مبتدأ وقوله بنونا خبره كما هو الظاهر فان
 قيل فعلى هذا لا يقع قوله زيد المنطلق مثالا لعدم القرينة لان فيه قرينة واضحة ان زيدا
 مبتدأ والمنطق خبر بوجهين احدهما ان زيدا جزئي حقيقي وهو لا يحمل على الغير فعلم انه محمول عليه
 لا محمول والثاني انه اذا اجتمع في الكلام الذات والصفة فالمبتدأ هو الذات والصفة هو الخبر ومنها
 المنطلق صفة وزيد ذات كما لا يخفى قلنا لانهم انه مثال لعدم القرينة بل هو مثال لما فيه القرينة
 على كون احدهما مبتدأ والاخر خبر وان سلم انه مثال لما لا قرينة فيه فالجزئي الحقيقي لا يحمل
 على الغير اذا اخذ من حيث هو وما اذا اخذ منه معنى بزيد فيصير محله لان صيغة المسحى

له قوله ليس به بغير ان يكون خبرا او مبتدأ او ظرفا او مفعولا او متعلقا او متعلما او متعلما

ت

له اولاً في تقديم الفاعل وثانياً في تقديم المفعول

من الصفات ولا نسلم ان النطق صفة لان الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل يكون موصولة
 والموصول مع الصلة من الذوات فيحمل ان يكون مبتدأ والخبر هو السمي بريد فيكون حاكماً
 من احواله اعلم ان الضالطة في كون احدهما مبتدأ والاخر خبراً فيما اذا كانا معرفتين ان ما
 زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفاً لاخر يجعله خبراً قوله او كانا متساويين اي او كانا
 نكوتين متساويين في التخصيص قوله في اصل التخصيص دفع وهم وهوان المراد بالتساوي
 ما يكون في قدر التخصيص فعلى هذا لو قيل غلام رجل صالح خير منك لا يجب تقديم المبتدأ لان
 تخصيص المبتدأ بهما بمرتبتين بالاضافة والصفة وتخصيص الخبر بمرتبة واحدة اي بالصفة فقط
 لان قوله منك صفة خير على الظاهر فان قيل لم اورد الشارح هذا المثال ولم يكتف بالمثال الذي
 اورده المصنف مع ان فيه ايضا تخصيص احدهما وهو افضل منى على الاخر لان ضمير المتكلم اعراف
 من ضمير المخاطب قلنا زيادة التخصيص فيه اظهر من الزيادة التي اورد المصنف لانه لا زيادة
 في مثال المصنف لاحد على الاخر بحسب الظاهر لان التخصيص فيهما بالصفة فقط وان كان احد
 الصفتين اخص من الاخر قوله او كان الخبر فعلاؤه اي للمبتدأ فان قيل الفعل لا يكون الا
 لفاعل فكيف يعبر عنه قوله فعلاؤه للمبتدأ وايضا لا يطابق المثال مع المثال لان المثال قوله زيد قام والخبر فيه
 فعل مع الفاعل لا الفعل وحده اجيب الاول الاسناد الى شئ اسنادا اليه في الحقيقة فلذا قال
 فعلاؤه وعن الثاني ان اطلاق الفعل عليه باعتبار الصورة وان كان في الحقيقة جملة كما جعل في ابن زيد
 مفردا باعتبار الصورة او نقول سمي الجملة الفعلية فعلاؤه تسمية لكل باسم جزئه المتقدم فان قيل
 لا بد للمصنف من ان يقول او كان الخبر بعد الاوهما نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ
 في ايضا قلنا انما لم يذكر كذا لانه داخل في قوله مشتملا على ماله صدى الكلام لا شتماله على النفي او نقول
 ان حاله يعلم بالمقايسة على ما سبق لان حاله ما بعد الا بالمقايسة علم فيما سبق على سبيل التكرار قوله
 لجواز قام ابوه زيد فان قيل ان ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس بالبدل عن الفاعل
 قلنا لا يصح الحمل على البدل لانه يلزم جر الاضمار قبل الذكر فان رتبة البدل موخر فكيف يرجع ضمير الجرح
 في ابوه اليه فان قيل فعلى هذا يلزم الالتباس في صورة تشنية الفعل وجمعه ايضا لا لغا أمهما
 البدل للزوم الاضمار قبل الذكر مع انه قال الشارح ان ههنا يلتبس المبتدأ بالبدل كما سيأتي قلنا ان
 ههنا لا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير في قاما فاعل فيكون عمدة والاضمار قبل الذكر جائز في
 العمدة بشرط التفسير فيهم جعل الزيدان بدلا ولا يلزم الاضمار قبل الذكر بخلاف الضمير في ابوه او
 نقول ان الفاعل في قام ابوه هو الاب وزيد غير الاب فلا يصح البدل الابدال الغلط وهو قليل
 الوقوع في الكلام فلا يذهب الوهم الى البدل بخلاف التشنية لان الفاعل فيه هو الالف وهوليس
 الاعين الزيدان فيصلم بدل الكل فيذهب الوهم اليه

ظاهرا وان لم يصح في الواقع فان قيل لما صح الاضمار قبل الذكر في العمدة فخطه هذا كيف يصح قولهم فيما
 سبق في القسم الثاني من المبتدأ رافعة للظاهر لانها لو كانت رافعة للضمير يلزم اجتماع الفاعلين و
 لا يحمل على البدل للزوم الاضمار قبل الذكر مع ان الضمير عمدة فيه ايضا فيصالح البدل ولا يلزم الاضمار
 قبل الذكر لانه عمدة فليتأمل فيه قوله فالتبسل لمبتدأ به الخ فان قيل فعلى هذا يلزم ان لا يصح
 اقائم زيد لا لتباس المبتدأ بالفاعل فلا يصح قوله فان طابقت مفرد اجاز الامر ان قلنا التبسا
 للمبتدأ بالفاعل اذا كان الخبر فعلا يوجب التبسل بالجملة الاسمية بالفعلية ولغير الكلام بالفعلية والاسمية
 بخلاف هذا القياس فانه لا يغير الكلام قوله ^{ولو كان الخبر مفردا} وبالفاعل على هذا التقدير اى على تقدير التثنية ولم
 قوله ايضا كما في المفرد قوله واذا تضمن الخبر المفرد وانما لم يقال مستند كما سبق للتفريق العبا قوله اى الذى ليس
 جملة اشارة الى موافقة القاعدة المشهورة عندهم وهى ان الالف واللام اذا دخل على اسم المفعول يصير
 ذلك الالف واللام بمعنى الذى والمفعول بمعنى الفعل فلذا اقال الذى ليس بجملة فان قيل ينبغى ان يفسر
 بفعل نفسه بان قال الذى يفرد فمن اين فسره بقوله ليس بجملة وايضا اسم المفعول المذكور انما يكون بمعنى
 الفعل الجهمول وقوله ليس غير جهمول ^{أجيب} الاول انما فسره لقصر المسافة لانه لو قال يفرد قالوا فادحى لمعنا
 كثيرة فانه يقابل المركب والمضاف للجملة فيحتاج الى تفسير اخر فلذا اقال ابتداء وليس بجملة وعن الثانى ان
 ليس لازمى والفعل الجهمول بمنزلة الازمى لجعل مفعوله مفعول مالم ليم فاعله فلم يبق المفعول فان قيل
 المثال لا يطابق المثل لانه خبر مفرد والمثال هو اين وهو ليس بمفرد لانه قد مر وان ما وقع خط فا
 فلاكثر على انه مقدم بجملة قلنا المراد بالمفرد المفرد صورة ولا شك ان اين مفرد صورة لانه من الاسماء و
 ان كان جملة بحسب الحقيقة قوله كالا استفهام فالقول ينبغى ان يقال هو الاستفهام بترك الكاف الشلية
 لان مقتضى الصدق على قسمين قسم لا يصح كونه خبرا للمبتدأ لكونه حرفا كحرف النفي والاستفهام بل الخبرا
 بعدهما وقسم يصلح له كاسماء الشرط والاستفهام الا ان اسماء الشرط يقع خبرا لكن جملة لا مفردا فلم يبق
 من مقتضيات الصدق مما يقع خبرا مفردا الاسماء والاستفهام قلنا مراد الشارح بقوله كالا استفهام بيا المثال
 المطلق ماله صدر الكلام ولا شك انه غير مختص بالاستفهام لانه مثال الخبر الذى فيه ماله صدر الكلام
 قوله فزيد مبتدأ اشارة الى تطبيق للتألف مع المثل فان قيل لم يجوز ان يكون زيدا فاعلا لانه لانه
 شبه الفعل لكونه ظرفا قلنا شبه الفعل انما يعمل اذا اعتد بشئ من الامور الستة وهو لم يعتمد بشئ منها
 قوله واحترز به اى بلفظ المفرد لان الخبر في زيد اين ابوه جملة لا مفرد قوله لتصدده فان قيل
 الظاهر ان الضمير في تصدده يرجع الى اين ابوه وچ لا معنى لتصدده في جملة لانه يلزم تصدده
 الشئ على نفسه قلنا الضمير راجع الى ماله صدر الكلام قوله بتقديمه فان قيل ان عبارة
 المصنف يشعربان ذات الخبر يكون مصحلا فيلزم ان يكون رجل في قولنا رجل في الدار مصحلا للمبتدأ
 لوجود ذات الخبر قلنا المراد انه يكون مصحلا للمبتدأ بتقديمه لا بذاته وقيل احتترز بقوله
 بتقديمه عما يكون الخبر بتأخيره مصحلا كما في زيد

له ذلك القول الذى دخل عليه للألف واللام ^{سنة اى الذى دخل عليه لالف واللام} ^{سنة اى الصفة الواقعة بعد حرف النفي واللف الاستفهام}

قام قوله من حيث انه مبتدأ فان قيل المصحح للمبتدأ هو المتكلم لا الخبر وايضا لما كان الخبر مصححا للمبتدأ فيكون مرتبة الخبر مقدما على المبتدأ والا لم يكن كذلك قلنا المراد بكون الخبر مصححا له من حيث وصف الابتداء من حيث ذاته ولا شك ان المصحح لوصف الابتداءية هو الخبر والمتكلم مصحح له من حيث ذاته وكذا تقدم مرتبة المبتدأ على الخبر باعتبارانه ذات واما باعتبار وصف الابتداء اعرفنا تقدم مرتبة الخبر قوله بقى المبتدأ نكرة غير مخصوصة فان قيل لو قدم الخبر وقيل في الدار رجل التبس المبتدأ بالفاعل الظرف ففي كل من التقديم والتأخير يلزم المحذور فما وجه ترجيح احدهما على الآخر قلنا لا نراه التبع بفاعل الظرف لان الظرف لا يعمل في الفاعل بل في الاعماد على حد الامور الستة ولم يوجدوا ونقول ان في صورة تقديم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة صرفا غير مفيدة للمعنى بخلاف تأخيره فانه عند التأخير يخصص بعين الكلام فائدة تامة واحتمال الالتباس لا يضر ليس على التسوية بل عند محله على لمبتدأ يكون الكلام تاما خبريا وعند الحمل على الفاعلية للظرف محتمل ان يكون الظرف مقدر ايا اسم الفاعل وحيث لم يكن الكلام تاما فينتج جانب الابتداءية قوله او كان متعلقه فان قيل ان قوله او متعلقه لا يخلو اما عطف على اسم كان او على خبره لا سبيل الى الاول لان قوله او متعلقه جار ومجرور وهما لا يقعان اسما كان والمعطوف على اسمه اسم ايضا ولا الى الثاني لانه يلزم عطف الجملة على المفرد وهذا لا يجوز قلنا ان ههنا قدر لفظ كان فيكون عطف كان على كان الاول فيكون عطف الجملة على الجملة قوله بكسر اللام دفع وهم وهوان قوله او متعلقه مقروء بفتح اللام للثاني ومتعلق الخبر ليس المبتدأ المبتدأ فيكون معناه او كان للمبتدأ ضمير في المبتدأ وهو ليس لاسناد المعنى فذم بقوله بكسر اللام لجزء الخبر فان قيل لما كان المراد من المتعلق هو الجزء فينتج ان يقول المصحح او لجزء الخبر مع انه خال عن الوهم المذكور قلنا لو قال ذلك لخروج قولنا قرين كل رجل ضيعته فانه في هذه الصورة ايضا يجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان الضمير في ضيعته ليس يرجع الى جزء الخبر بل الى المضاف اليه اعني قوله كل رجل فان قيل هذه الصياغة منقوضة بقولنا على الله عبده متوكل فان قوله عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر ومتعلقه ضمير في المبتدأ مع انه لا يجب تقديمه على المبتدأ قلنا المراد بالمتعلق ما يكون تابعا للخبر بحيث يمنع تقديمه عليه بان يكون جزء من الخبر ومضاف اليه وفي مادة النقص ليس كذلك لان قوله على الله جار ومجرور متعلق بقوله متوكل وتقدم الجار والمجرور على المتعلق جائز فان قيل في لاقدم الجار والمجرور على المتعلق فعلى هذا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنب وهو قوله عبده وهذا لا يجوز قلنا الفصل بالاجنب انما يجوز اذا لم يكن الاجنب في مركزه وههنا في مركزه لتقدم قوله على الله على عبده لان قوله عبده اخذ من محلا خروا درج ههنا بل هو ثابت في محله كما كان فان قيل في هذه الصياغة يلزم الدور لان محلة الابتداءية يتوقف على تقديم

بكر اللام دفع وهم وهوان قوله او متعلقه مقروء بفتح اللام للثاني ومتعلق الخبر ليس المبتدأ

بكر اللام دفع وهم وهوان قوله او متعلقه مقروء بفتح اللام للثاني ومتعلق الخبر ليس المبتدأ

الخبر ههنا وتقدم الخبر يتوقف على صحة الابتداء ^{اي لا بد ان يكون} ائمة فكيف يكون الخبر فضله
 عن تقديمه ^{اي لا بد ان يكون} لانه بناء على الوجود قلنا الموقوف عليه بصحة الابتداء ^{اي لا بد ان يكون} ائمة تقدم ذات الخبر من غير
 النظر الى وصف الخبرية والخبر بوصف الخبرية يتوقف عليها الاذابة فلا دور قوله كائن بنا
 لمعلق الجار والمجرور قوله في جانب المبتدأ ^{اي لا بد ان يكون} اشارة الى ان عبارة المتن معروف عن الظالى
 غير الظاهر اذا الظاهر الضمير موقوف في المبتدأ وليس كذلك وجواب سوال هوان المثال لا
 يطابق المثال لانه ما يكون الضمير جزء المبتدأ والضمير في المثال ليس بخبر المبتدأ بل المضاف اليه
 قوله فقوله مثلاً اشارة الى تطبيق المثال مع المثل فان قيل انم ان الضمير في مثلها راجع
 الى متعلق الخبر بل راجع الى نفس الخبر لانه راجع الى التمرة وهو عين الخبر قلنا لا نسلم انه عين الخبر
 لان الخبر هو قوله على التمرة الى الجار مع المجرور والمجرور وحده بل هو جزاءه قوله او كان الخبر
 اشارة الى قوله او كان الخبر عطف على قوله مصححاه وليس عطف على قوله والمتعلقة بفساد
 كما ترى قوله المفتوحة الواقعة فان قيل المراد بالخبر عن ان لا يخلو ما عن لفظان او
 عن اسم ان لا سبيل الى الاول لانه حرف لا يصلح الابتداء ^{اي لا بد ان يكون} ائمة وعلى الثاني يلزم الخروج من
 البحث لانه في خبر المبتدأ واسم ان ليس بمبتدأ قلنا انه ليس بخبر عن ان ولا عين اسمته
 من مجموع ان واسمه وخبره بتاويل المفرد لان جعل الجملة مفردة فيهم جعله مبتدأ قوله ذني
 تاخيره خوف لبس وانما قال خوف لبس ولم يقل لبس لان قولنا انك قائم عندي في التقديم انك قائم
 ثبت عندي فتكون الحكم في جانب الخبر قطعاً فيكون انك مبتدأ وعندك خبره فلا التباس
 ظلم لكن خوف اللبس باق لكونها في صدر الكلام فان قيل ان خوف اللبس ليلزم لا موجب
 لذا قال المص رحمه في شريطة التفسير ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة قلنا خوف اللبس
 على قسمين احدهما ان يتعين اللبس في ذلك المحل والاخر ما يحتمل اللبس والملبوس جميعاً فالاول
 موجب والثاني مرجح وههنا يتعين اللبس لان المفتوحة لا تقع في صدر الكلام بل هو متعين
 للمكسورة في الواقع وان ذهب اليه من الى المفتوحة من حيث الظاهر وانما فان قيل ان رفع
 الالتباس يحصل بالعكس فيبان يكون المفتوحة في الصدر والمكسورة في الوسط قلنا الكسر
 ثقيل من الفتحة والصدر بالثقل اولى لان التكلم قوي فذا المختار والعكس قوله لا مكان الدهول
 اي الغفلة لانها يؤمى من غير الكلفة على اللسان فيكون سريعاً في الاداء فلا يعلم الخاطب
 ان المؤدى فتحة او كسرة قوله او في الكتابة فان قيل لم يبعد رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يبعد
 بالزيادة نحو عمر وقتل فيه قوله مثلاً عندي انك قائم فانما اذا كان مكسوراً كان قوله كاسمها و
 قوله قائم خبره وقوله عندي خبر بعد خبر وظرف واذا كان مفتوحاً كان جميع قوله قائم
 اسم ان وعندك خبره قوله وقد يتعدد الخبر لانه حال من احوال المبتدأ او ربما يكون لشئ واحد
 احوال كثيرة وذلك التعدد قد يكون جائز او قد يكون واجباً فالاول ما يتم معناه باحداً

اي لا يتوقف ذات الخبر على صحة الابتداء ائمة منه الاولى ان يقول اذا الظاهر ان المبتدأ وظرف للضمير مع انه ليس كذلك كذا قاله جلال الدين

وهو ان كان الظرف للضمير

بدون الآخر مثل زید عالم عاقل والثانی اما لا یتیم معناه بدون الاول نحو الابق الاسود الاول
قول من غیر تعدد الخبر عنه فان قيل کلمة قد اذ دخل على المضارع یفید التقلیل والحال ان
تعد الخبر مع تعدد الخبر عنه کثیر مثل زید قائم وعمرو قاعد قلنا المراد بتعدد الخبر من غیر
تعدد الخبر عنه ولا شک ان التعدد حیثئذ قلیل فان قيل لما کان المراد منه من غیر تعدد الخبر
عنه فلهذا یلزم حمل التعدد على غیره قلنا انما لا یصح حمل التعدد على غیره اذ لم یکن غیر التعدد
قابلا لتعمل المتعدد وهما قابل کما یتبع فان قيل لم یتعرض المص^{المراد منه} الى تعدد المبتدأ بتعدد الخبر
بان یقو وقد یتعد المبتدأ قلنا لیس له مثالی کلام فی کلهم فلیذا یتعرض له فان قيل لیسیم ذلك
لانهم قالوا الحلو الحامض من الطعوم قلنا ان ههنا وان تعدد المبتدأ لکن مع تعدد الخبر لان
تقدیریه هکذا الحلو الحامض کائنان من الطعوم فالجار والمجرور متعلق بالمشنی او نقول ان فیها
لا یعبأ به قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ دفع وهم وهوان المص^{المراد منه} اورد مثال الخبر المتعدد لفظا او
معنی بغير العاطف توهم من ان التعدد جائز من حیث اللفظ فقط ومع العاطف غیر جائز فدفع
بقوله وذلك التعدد قوله یتعمل ذلك على وجهین فان قيل یشکل هذا بقولنا هما عالم وجه
لان العطف فیرواجیان یعطف اولاهم یجعل المجموع خبرا عن المبتدأ على رادة التفصیل قلنا الکلام
فیما اذا کان الخبر عنه واحدا وههنا کما تعدد الخبر تعدد الخبر عنه ایضا فان قيل هذا المثال مشهور فیما بینهم
مع ان فیہ خللا ظاهرا وهوان الخبر اذا کان مشتقیا یكون حاملا لضمیر المبتدأ وههنا لیس كذلك والاول
لفسده المعنی قلنا المبتدأ مفکوک تقدیرا فکانک قلت احدهما عالم والاخر جاهل فلا یفسد المعنی على تعدد
تحمل الخبر الضمیر قوله فانه فی الحقيقة خبر واحد لان المقص اثبات کیفیة المتوسطة بین الحلاوة والحامض
لا اثبات انفسهما ولا یفید لا یصح حمل کل واحد على المبتدأ بل المجموع هو المجموع فعلام انهما فی الحقيقة خبر واحد فان
قيل اذا کان الخبر هو المجموع فكيف یصح اجراء الاعراب على کل واحد منهما قلنا اذا کان کل واحد من
اجزاء الخبر صالحا لالاعراب ولم یکن المجموع من حیث المجموع صالحا فاجرى الاعراب على کل واحد
منهما فان قيل لم یتعرض الشارح الى الخبر الذى یكون فیہ التعدد بحسب المعنی فقط ودون اللفظ قلنا
لاجل انه لیس بالمباداة فی الخارج فان قيل لانم ذلك لانهم قالوا هذا الماء فاتر معنی انه لا حار ولا
بارد قلنا معنی الفاتر واحد وهو کیفیة المتوسطة بین البرودة والحارة کالمز فلا تعدد فیہ
قوله ای فهو کیفیة المتوسطة بین نهائة الحموضة ونهائة الحلاوة بناء على ان الطعین اترجا
جميع الاجزاء فانکسر احدهما بالآخر قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى لعدم التعدد
فی الحقيقة قوله وجواز العطف فان قيل قوله هذه البعض لا یخالف القول الاول لان فی القول
الاول ترك العطف اولى فعلام من ان العطف جائزا ایضا قلنا المراد من قوله اولى واجب یقینیة
المقابلة بقوله وجواز العطف او نقول المراد من الجواز فی القول الثانی هو الاولی ونقول ان قوله
وجواز العطف محمول على حذف عبارة اخرى ای جواز العطف مع التسوية بین العطف والترک قوله

ملک ای ما قاله الجیب من عدم وجود مثال خبر کلهم قائم عطفه بان یترک العطف مقدما على الحمل ثم یجوز الجموع بخارج من المبتدأ على رادة التفصیل من جزی المبتدأ وتوزع الخبر علیها بان یكون ما یخبر عن العطف والآخر مقصرا
منه لا یترک العطف بوجه کلهم

ولا يبعد فان قيل ان التعدد لما كان متوجعا الى العطف وغيره فلم يخص المص رحمه بغير العطف قلنا
 انما خص هذا الاموراد المص رحمه بقوله وقد يتعد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
 فيه لوجود الواسطة وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه وهما بحث بوجود الاول انه
 يلزم التعدد افع في قول المص رحمه لانه علم من قوله وليست على ذلك على وجهين بالعطف وغيره لانه خبر
 وعلم من ههنا انه ليس والثاني ان التعدد بالعطف قد يكون خبرا كما في قوله هما عالم وجاهل
 والثالث لا نسلم ان المتعدد بالعطف من توابعه بل من التوابع هو المعطوف فقط اجيب عن الاول
 ان من قال سابقا نظرا الى لفظ واما ههنا نظرا الى الواقع فلا تدافع وعن الثاني ان مراد المص رحمه فيما اذا تعدد
 الخبر من غير تعدد الخبر عنه وههنا تعدد الخبر عن الايض وهو الثالث ان مراد المص رحمه ان المتعدد بالحاصل
 بالعطف من التوابع ولا شك ان المتعدد بالحاصل بالعطف ليس لا المعطوف لان المعطوف عليه حاصل
 بدو والعطف واطلاق التعدد على المعطوف باعتبار بعض اللوازم قد يكون متعددا قوله فالأقصاص
 عليه ذلك اي لعدم الخفاء فيها ولانه تابع وليس بخبر فان قيل بالشارح رحمه انه لم يعتد من قوله المص رحمه
 ما هو المتعدد من حيث اللفظ فقط قلنا الاجابة قليلة في كلامهم قوله وقد يتضمن المبتدأ لما فرغ المص رحمه
 من بيان الاحكام المختصة بكل واحد من المبتدأ والخبر بشرح في بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدأ
 معنى الشرط واضافة المعنى الى الشرط ببيانته او لامية قوله وهو سببية الاول والثاني فان قيل قد لا
 يكون فيه معنى الشرط وهو سببية الاول والثاني مع انه دخل الفاء في الخبر نحو قوله تعالى وما يكمل من نعم
 فمن الله فان اتصال النعمة بتا ليس سببا لصدور النعمة من الله بل الاثر بالعكس لان الصدور سبب
 الاتصال قلنا معنى الشرط لا يختص بسببية الاول والثاني بل المراد منه ههنا اعم منها انه كان سببية
 الاول لوجود الثاني او سببية الاول للحكم بوجود الثاني لانفس وجود الثاني وههنا وان لم يوجد الاول
 لكن وجد الثاني لان الصدور امر مبطن لا يعلم الا بالاتصال بنا فان قيل لو قال لشارح رحمه معنى
 الشرط هو الذي يكون بين الاول والثاني ملازمة لا يحتاج الى التعميم الذي ذكره المص رحمه مع انه اختار
 الرضى قلنا انما قال لشارح رحمه ذلك موافقا لقوله المص رحمه في بحث الفعل وهو قوله لسببية الاول
 وسببية الثاني تبركا قوله في شبه المبتدأ اه فان قيل مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط لا
 يستدعي التفريع الذي ذكره المص رحمه بقوله فيصم دخول الفاء في الخبر فانه يجوز ان يكون تضمن
 المبتدأ معنى الشرط باعتبار سببية شئ اخر غير الخبر لان الثاني في قوله سببية الاول والثاني
 لا يلزم ان يكون خبرا فاجاب المص رحمه رحمه عنده بقوله في شبه المبتدأ الشرط في سببية
 الخبر اي المراد ههنا سببية المبتدأ للخبر وان كان سببية قد يكون بالنسبة الى شئ اخر لا يفهم
 التفريع قوله ويصح عدم دخول الفاء فينا شارقة لان الصحة ههنا بمعنى الامكان الخاص
 فان قيل ان ههنا امرين احدهما قصد الدلالة على ذلك المعنى والاخر قصد عدم الدلالة
 على ذلك المعنى في الصورة جازي لا وجوبي ١٢ رب ارحمهما كما ربياني صغيرا

يكون مجردا عن العوايا اللفظية والموة ليس كذلك والثاني ان ههنا وان وجد الموصول بواسطة
الصفة لكن لم يوجد سببية الا في الثاني لان القرار من الموة ليس سببا للملاقات قلنا المراد من
المبتدأ ههنا اعم من ان يكون في الحال او في الاصل يقربية قوله المبرح ^{بمن سببه} وكنت ولعل ما كان بالانفا
وعن الثاني ان الاول ههنا وان لم يكن سببا للثاني لكن يكون سببا للحكم به او لقوله لا نسلم
ان القرار ليس سببا للملاقات بل هو سبب الا ترى ان الجماد لا قرار لها من الموة فكذا الاملاقات
للموة معها ونقول ان القرار وان لم يكن سببا لها في جميع المواد لكن قد يكون سببا لها بان
يكون اجله مقدر في المكان الذي ذكره ^{في قوله} باحدهما لان التوصيف به ليس بشرط
لصحة دخول الفاء فيكون عبارة المبرح محمولة بحذف المضاف فان قيل لو اورد المصنف رحمه
بان يقال والذكر الموصوفة به بارجا على حد ما المستفاد من كلمة او لا يحتاج الى تقدير للمضاف
قلنا قال لرضي لا يستكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد اهل
لانرا استعمالا وكثيرا في الاباحة فجاز الجمع بينهما فتوحا لس الحسن او ابن سيرين صادر كالواو فوجب
حمل الانباء على الاولوية ونفي القول المذكور على العالي في قوله الشارح رحمه باحدهما بيان للمراد لا
تقدير للمضاف كما يراه في بادي النظر كذا قال مولوي عبد الحكيم قوله هذا مثال للاسم الموصوف
بفعل فان قيل الموصوف هو الرجل لا كل فيكون مثلا للمضاف الى المنكرة الموصوفة بفعل
لمبتدأ المنكرة الموصوفة بفعل قلنا لا نسلم ذلك لان المبتدأ في الواقع هو الرجل واما كلمة كل
فلاحاطة فقط قوله كل غلام رجلا يعني هذا مبني على ان قوله يا بني صفة لرجل واما لو كان
لغلام فيكون مثلا للقسم الاول مثل كل رجلا يا بني قوله من الحروف المشبهة بالفعل فان قيل
ان جعل المبتدأ ولعل مبتدأ محير صحيح لانه من الاسماء وهما من الحروف قلنا المراد منهما ههنا القلم
فيكونان من الاسماء كما قال الشارح من الحروف المشبهة يعني يحكم بهما حال كونهما من الحروف المشبهة
التي لها اسم وخبر ووقع في التراكيب فيكونان علمين لما وقع في التراكيب والعلم هو الاسم قوله
اذا دخلا احترازا عما اذا مر يدخلا على المبتدأ بان يتصور كلا واحد على الانفراد قوله الذي يحتمل دخوله
الفاء لانه لو كان المبتدأ من الاسماء التي لا يدخل دخول الفاعل عليها بان لم يكن موصولا لملا في
لا يظهر مع ليت ولعل من دخول الفاء فان قيل انها اذا دخلا على المبتدأ الذي يجب دخول الفاء
في خبره يكونان ايضا الفاعل بالاتفاق فواجب تخصيص الصحة قلنا ان منعها على تقدير الصحة يستلزم
منعها على تقدير الوجوب لان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص قوله من قبيل الانباء فان قيل انه
يجوز دخول حروف الاستفهام على الشرط والجزاء نحو هل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مع ان
الاستفهام يجعل الجملة انشائية وايضا كثيرا ما يكون دخول الشرط او الخوان في زيد فاضربه وقوله تعالى
وان كنتم حبيبا فاقظروا وقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا مع ان الامر من الانشاءات اجيب
عن الاول لا نسلم... صحة المثال المذكور لان الشرط والاستفهام يقتضي كلاهما الصواب فينظر صدم احدا

وعن الثاني ان مراده من الشرط والجزاء مجموع القضية لا مقدها على عدة ولا تأليها على عدة ولا
شك ان القضية الشرطية جملة خبرية وان لم يكن بعض جزاءها كذا فالقيل هذا مستقيم على من
المنطق لان الحكم عندهم بين الشرط والجزاء واما عند النحوي فالحكم في الجزاء فقط والشرط قيد له
فلا بد ان يكون الخبرية في الجزاء قلنا عندهم مواد النقص مؤلفة بالخبر بان يكون معنى قوله اذا
فاجلد والى تطلب منه الجلاء ومقوله في حقه فاجلد واوشس على هذا وقال بعضهم في وجه قوله
مانعان بالاتفاق ان الفلأنا يدخل على الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل لازم الشرط
وهو الصدارة بدخولها في شرط لان الشئ ينتفي بانتقال لادنه وقال بعضهم ان الفلأنا
يدخل على الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولها لان الشرطية اعم قطعاً
وجود الجزاء بوجود الشرط واما بغير ان الكلام من القطع الى الطمع والرجاء قوله وذلك المنع
اشارة الى ان قوله بالاتفاق متعلق بقوله مانعان قوله ايضا مانعان وان لم تخرج الكلام من
الخبرية الى الانشائية لكن يفوت صدارة معنى الشرط قوله ما وجه تخصيص بيت ولعل من بين
الحروف المشبهة بالبيان قلنا وجه ذلك التخصيص لاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها او
لقولنا نأخذ الان المصريح قال وامره كامر خبر المبتدأ فلو لم يبين هذا المنع ههنا لوهم انها غرض
من دخول الفاء بالنظر الى قوله وامره كامر خبر المبتدأ قوله والحق بصيغة الماضي من بفعال
وجه البعض ان كلمة ان للتحقيق والشرط لا ترد في تانيان والا صحتها لا تقع لانها تخرج الكلام
من الخبرية الى الانشائية فالقيل قد صرح اتفاق باب كان وباب علمت مانعان بالاتفاق مع
انه لا يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية فلم يخصر علة المنع على ذلك قلنا ان ثم وجد علة
اخرى وهي انه يقوت صدارة معنى الشرط بخلاف ان المكسورة لانها لا تغير معنى الجملة فكانها
زائدة فلا تفوت الصدارة قوله يؤيد فان قيل لم قال يؤيد ولم يقل بدليل قوله نعم قلنا انما لم
يقول بدليل لانه محتمل ان يكون مجاز الخبر وهو عندهم والفاء للتعليل افزاء مودة وفيه بحث من
وهمين الاول المصحح هو سيديويه فلا يمكن الجواب بحمل الفاء على الزيادة لانها لا تجزئ زائدة عنده
في موضع من الواضع نعم لو كان المصحح هو الاحفش لانه يمكن الجواب بحمل الفاء على الزيادة لانه يجوز
زيادتها والثاني انه على هذا لا يصح قوله الشارح فيما سيأتي فأيده على عدم منع المكسورة
لانه يصحح بكونه وليكاجيب عن الاول ان سيديويه وان لم يقل بزيادةها لكن محتمل زيادتها عنده
لان نقل وايتد من مجتهد محتمل النقل من مجتهد اخر وعن الثاني انما قال ههنا يؤيد نقلاً عن الجملة
وقال فيما بعد فما يدرى نظر الى بعد هذا الاحتمال قوله فاعتد بقوله فالقيل ما وجه سيديويه ان
الحق المكسورة بهما ولم يلحق المفتوحة بهما مع انها باللاحاق اولى من المكسورة لانها لا تغير معنى الجملة
فلا يكون كالزائدة بخلاف المكسورة كما هو اتفاقنا ان سيديويه الحق المكسورة وكذا الحق
المفتوحة وما قال الشارح بقوله ولم يعتد بقول من سئل عيسى من مقولة الشارح بل من مقولة القيل حيث قال

لَمْ يَخْشَوْا قِيَامَهُ وَابْتِغَاءَ مَقَامِهِ عَنِ الْأَنْفُسِ الَّتِي اخْتَلَفَتْ فِي حِثِّهَا وَخَلْفَتِهَا

المصرفان تقديره هكذا الحمد لله هو اهل الحمد قوله وغير ذلك كالترحم والغضب مثال الهم كما
 اذا قطعه السارق بالرفع في قولنا امرت بزيد السارق اي هو السارق ومثال الترحم كما اذا قطعه المسكين
 بالرفع في قولنا امرت بزيد المسكين ومثال الغضب كما اذا قطعه لخاصك بالرفع في قولنا ضربت زيدا
 اخاك بان يعم اخوك قوله ان تقديره هو زيد واما عند من قال ان زيدا مبتدأ وما قبله خبره
 ليس من هذا الباب كما يستعرف في موضعه وانما يجب الحذف ههنا لان المخصوص بالمدح وهو زيد مثلاً
 لا الوجه مثلاً فيكونان بمنزلة كلمة واحدة فلو اظهر المبتدأ يلزم الفصل بين اجزاء كلمة واحدة وهذا لا يجوز
 قوله اي المبتدأ المحذوف فان قيل المثال لا يطابق المثل فان هو المبتدأ المحذوف وقوله الهلول
 والله ليس الا مثلاً الخبر المحذوف قلنا الكاف في قوله كقول السهلي بمعنى المثل بتقدير المصدا اليه وهو لفظاً
 المبتدأ والقول بمعنى المقول بتقدير يحرف الجر وهو كلمة في ثم هذا الجموع خبر مبتدأ محذوف فيكون
 تقديره اي المبتدأ المحذوف في مقول السهلي كما قال الشارح فان قيل لا خصر ان يعم هو مثل الخبر بالضمير
 وايضا ان الشيء اذا ذكر سابقا يذكر بعد ذلك بالضمير قلنا سلمنا ذلك لكن الشارح اختار الاطلاق
 لبيان مرجع الضمير لانه لو ذكر الضمير ينبغي ان يبين الشارح مرجعه لان الضمير مقلد في عبادة المصروع واداب الشارح
 ان يبين مرجع الضمير الذي ذكر في عبادة المصروع وهذا الضمير وان لم يكن في عبارته صريحاً لكن هو
 مقلد فيها قوله لبصرنا ووصف السهلي بالبصر لثلاثتهم انه عبادة عن الولد الذي ولد في الحال كما
 يطلق عليه عند الفقهاء واما وصف بقوله الواقع صوته لان قوله الهلول لا يوجد مجزئ الا بصار بل و
 رفع الصوت قوله هذا الهلول اشارة الى بيان المبتدأ بقرينة حالته وهي اجتماع الناس لروية الهلولة
 في مطالعة وتهيئتها بحيث يرق وحينئذ الاول انه ينبغي ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة وسد
 اما اول كحاضر والثاني قوله والله والثاني انه من ابن علم انه مجذوف المبتدأ فليكن مجذوف الخبر حسب
 عن الاول ان ذكر القسم غير لازم مع هذا القول كما يدعى عليه قول الشارح جريا على عادة المستهين غالباً
 فان الغلبة يدعى انه قد لا يكون معه او نقول انه والله من منطقات الخبر فلا يقوم مقام المبتدأ
 بالاشارة والحكم عليه بالهلائية ولعين الهلول بالاشارة لان المقصود في الكلام محكوم به لا الحكم عليه
 فلا بد ان يكون الهلول محكوماً به لانه المقسم قوله ليتوجه دليل التعيين فان قيل المقسم ههنا بيان القلة
 والخبر فما الحاجة الى قوله والله قلنا انما في به جريا على عادة المستهين ثم يرد عليه ان العادة على قسمين
 احدها ما اتفق خلافة والاخر ما ندر خلافة فهذا من اي قبيل فاجاب الشرع بقوله غالباً اي انه
 من قبيل ما يجعل الخلاف فيه نادراً وايضا انما في بالقسم لثلاثتهم نصب الهلول عند الوقف
 وذلك لان الاصل في كل كلمة الوقف اذا كانت في الاخر فاذا اريد فقهه فيذهب الوهم الى انه
 كان منصوباً بالبصر والهلل اولى به الهلا ثم حذف الفعل لضيق الوقت فلم لا يكون مما نحن فيه
 واما عند اتيان القسم لا يتوهم الوقف لانه ليس في الاخر بل الاخر هو القسم فان قيل

له فاعلم رب ان من اجل هذا
 عه اي الشارح بقوله اي المبتدأ المحذوف جوازاً
 م جوازاً مظهر للتميز الخن وفي م

ان دفع الوقف لا يتوقف على القسم لانه يكون بذكر كلمة اخرى ايضا فواجب تخصيص القسم قلنا انما
لجواب العادة فان قلت فعلى هذا لا يكون قوله ولثلاثيتهم نصب الهلال وجه مستقل ما لم ينضم
اليه الوجه الاول فلا يصح ذكر الواو في قوله ولثلاثيتهم قلنا انما ذكر الواو لان الوجه الاول تام
بلا انضمام الثاني وان لم يبق الثاني بدون الاول او لقول الواو ثلثة والعبارة محمولة على القلب
تقديره هكذا انما اتى بالقسم لثلاثيتهم التي وانما خص القسم جوبا على عادة السهليين والله اعلم
بمبدأ الشارح قوله من غير اقامة شئ الخ لانه لو اقيم مقامه كان حذفه واجبا كما سيأتي بقوله
ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره قوله مثل الخبر المحذوف فان قلت ان منها فوات المطابقة بين
المثال والمثل لان قوله فاذا السبع مبتدأ لا الخبر قلت عبارة المصنف محذوف للضاف اليه
وهو لفظ الخبر تقديره مثل الخبر المحذوف الخ قوله فان تقديره الفاء لتعليل تطبيق المثال مع المثل قوله
واقف والقرينة عليه ان اذا اللغفاجا ولا يكون بعد الا بجملة الاسمية فان قلت لا حاجة
الى تقدير الخبر فليكن قوله السبع مبتدأ فاذا خبره قدم لانه ظرف لكل موضع موضع له فاجاب الشارح
بقوله على ان يكون اذا ظرف زمان على الصحيح والزمان لا يحل على السبع فان قلت ينبغي ان يكون هذا
المحذوف واجبا لوجه القرينة وسد السد وهو اذا فاجاب الشارح بقوله غير ساد مسد اي ان
اذا لا يكون سد السد لان اقامة المتقدم مقام المتأخر مختلف فيه وانما قاله على المذهب الصحيح
لان عند البعض اذا مكانية فيصح كذا خبر لان المكان عبارة عن موضع الثبوت ولا شك ان السبع
يصح ثبوت الشئ على خبره لكن قوله غير صحيح لانه على هذا يلزم تكرار المكان في بعض الا مثله نحو
فاذا السبع واقف بالبناء ثم العامل في اذا لما واقف ومعنى اللغفاجا الذي استفيد من اذا لما الفاء في قوله فاذا السبع
لما بسببية لان مفجبات السبع مسببة عن الخروج واما اللعطف فان قيل كيف يكون الفاء للعطف
مع انه على هذا يلزم عطف الاسمية على الفعلية وايضا ما الوجه لهم انهم لا يجعلون خرجت عاملا
في اذا وكلفوا في العامل البعيد قلنا انما للعطف من حيث المعنى ولا شك ان قوله فاذا السبع واقف
جملة فعلية في المعنى تقديره خرجت ففجبات السبع واقفا ومن الثاني ان جملة لا يهل في جزء جملة
اخرى كما ياتي في بحثنا اضطراره قوله اي نفى وقت خروجي اشارة الى حاصل المعنى فقوله نفى وقت
يما اذا وانما زاد قوله خرجت لتعين الوقت لانه ليس المراد به الوقت مطلقا قوله اي في تركيب فان قلت
التي ادر من كلمة ما هو الخبر لان البحث فيه فعلى هذا يكون معناه وقد محذوف الخبر في الخبر وهو فاسد
قلنا لمعانة عن التركيب انه عبارة عن الخبر فلا يلزم الفساد فان قيل فليحذف هذا لا يبعد عن التركيب
موضعه وغيره راجع الى الخبر قلنا العائد محذوف تقديره فما التزم في موضعه غيره منه قوله وذلك في اربعة
اشارة الى طبق عبارة المصنف بعبارة تفصيلا لانهم يفصلون بعد الاحمال فكذا انما فقوله اربعة ابواب
احمال وقوله مثل لولا زيد كان كذا تفصيله فان قيل هناك قسم اخر وهو اذا كان الخبر في
نحوي الدار زيد فان متعلقه خبر وهو واجب المحذوف اذا كان من الافعال العامة قلنا الخبر في

له اي كلمة اذا خبره السبع اي خرجت فكان في السبع ثم على اي لفظ موضع ولفظ خبره ثم
م لولا واذا خبره ثم
اي اصطلاح الخبرين ثم
سه اي عادة السهليين بابتداء في غالب الاوقات ثم
اي دفع الوقف كما يكون لهم

ليس الا نظرف فلا يكون من باب حذف الخبر قوله اولها المبتدا اشارة الى بيانها بقوله مثل لولا زيد الخ
 ثم في الحذف لوجوبه لا بد من القرينة وسد المسد فاشارة الى الاول بقوله لان لولا
 لا متلزم شيء بوجود غيره فتدل على الوجود والى الثاني بقوله وقد التزم في موضع الخبر جوابه لا
 علم ان سدا المسد في الفعل ليس لا المفسر كما مر وغير الفعل لا يشترط ان يكون مفعلا بل لا بد
 ان يكون امرا زائدا اى لا يكون جزء الكلام كالنظرف والحال فلا بد ان ينبغى ان يقوم الاول مقام
 المبتدا فيجب له فان قيل لا نسلم ان حذف الخبر واجب اذا كان المبتدا بعد لولا لانه منقوض
 بقول الامام الشافعي شعرو ولولا خشية الرحمن منكم جلت الناس كلهم عبيدك ولولا شعربا العلماء يدرك
 كنت اليوم اشعر من لبيد فان خبره مذکور وهو قوله عندي وقوله يزري قلنا هذا اذا كان الخبر
 من افعال العامة لان لولا دال على الوجود وهو من افعال العامة واما اذا كان من الافعال الخاصة فلا يجب
 الحذف بل ان وجبا القرينة على الخصوص يجوز حذفه والا لا يجوز قوله اى لولا وجد زيد الخ فقال
 لولا حرف الشرط فيلزم بعدها الفعل لان لو بدون مقارنته لا حوت الشرط فكذا اذا قارنها وقال البصري
 انها حرف برأيهما يلزم بعد المبتدا وليست التقى من حروف الشرط فان قيل على قول الكسائي يلزم
 حذف الفعل وجوبا من غير المفسر قلنا فليكن الكسائي غير قائل على ذلك المحصر قوله وقال الفراء
 لولا هي الرافعة لان لولا عند من معاء الافعال بمعنى وجد قوله او بتاويله عطفت على المصدر فان
 قيل اذا كان المبتدا مصدا فكيف يعبر عن الخبر وهو حاصل عليه لانه يلزم حمل الذات مع الوصف على كونه
 فلجواب الشارح بقوله منسوب الى الفاعل الخ لانه اذا كان منسوبا الى الذات كان له حكم الذات وقد
 يجب ان المصدر اذا وقع في جانب الموضوع كان له حكم الذات فان قيل الوجه للشارح انه
 خالف عن الرضى فانه قال مضافا الى الفاعل وقال الشارح منسوبا قلنا انما قال ذلك لان المضاف
 لا يستقيم في قوله او كلاهما لان الاضافة الى شيئين لا يجوز لانه يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه
 واما النسبة فهي عبارة عن التعلق ولا شك ان تعلق الشيء بشيئين جائز واما الرضى فاما ومن
 الاضافة النسبة من قبيل ذكر الشخص واردة الاصح وانما اشترط ان يكون المبتدا مصدا لان لا محل
 لى تذكر بعد لا تاتي الا اذا كان المبتدا مصدا وانما اشترط ان يكون بعد حال ليقوم مقام الخبر
 قوله الى ذلك المصدر وانما اشترط ذلك لان المبتدا في هذه الضابطات يجب ان يكون مصدرا
 اما حقيقة او حكما واسم التفضيل اذا اضيف الى المصدر فله حكم المصدر لانه يكون بعض المضاف اليه
 نحو زيد افضل الناس قوله اذا كان زيدا مفعولا به انما قال ذلك لانه لو كان فاعلا يلزم تكرار المثال
 فان قيل ان المصدر او المثال الذي فيه مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او كلاهما بقوله مثل
 ضربني زيدا قائما فلا حاجة الى ما ذكره الشارح بقوله مثل ذهاني الخ قلنا اذ به ان يدرك كل
 واحد من المصدر المنسوب الى الفاعل والمفعول مثالا على ذلك ويجعل مثالا المصدر مثالا منسوب اليها
 قوله ان ضربت زيدا مثالا احمد المتاحلي فان ان مصدرا في قوله واخطب ما يكون الا مفعولا

نائب
 له ان الخبر
 قرينة الدار
 لا بد من
 في حروف الخبر
 مع انما الشارح
 من قوله مثل ذهاني

لوسم التفضیل المضاف الی المصد التاویلی فان ما مصداً به ای اخطب کون الیبر اعلم ان
 هذه القسم من المبتدأ منقسم الی اربعة اقسام الاول ما یكون المبتدأ مصداً بصورة والثانی
 ما یكون المبتدأ مصداً تاویلاً والثالث اسم التفضیل المضاف الی المصد بصورة والرابع اسم
 التفضیل المضاف الی المصد تاویلاً ثم کلاً واحداً من هذه الاربعة منقسم الی اربعة اقسام
 فیکون ستة عشر قسمًا الحاصلة من ضرب الاربعة فی الاربعة الاول مصداً صورة منسوب
 الی الفاعل وما بعده حال من الفاعل والثانی مصداً صورة منسوب الی المفعول وما بعده حال من
 المفعول والثالث مصداً صورة منسوب الیهما وما بعده حال من احدهما وهذا القسم مذکور فی
 المتن والرابع مصداً صورة منسوب الیهما وما بعده حال منهن کما اشار الیه الشارح بقوله او قائمین
 وقس علیہ المصد التاویلی واسم التفضیل لکن اقسام القسم الاول کلها مذکورة ومن القسم الثانی
 قسمان مذکوران ومن الثالث واحد ومن الرابع واحد والیضا فی اقول الاول قول البصريين
 والثانی قول الکوفیین والثالث قول الخنثی والرابع قول البعض قوله
 مشارق الی بی الخبر فان قيل من ینعلم ان خبره حاصل فلیکن شیء اخر والیضا سلمنا ازدياد قوله
 حاصل لیس الخبر لکن فائدة فی ازدياد قوله قائما کاف لسد السد اجیب الاول ان الاخبار عن ضرب
 زید بکونه مقیداً بقیامه لا یكون الا عند حصول الضرب الثانی انه لولم یکن قوله کاف فاعمل الحال لا یخلو
 اما قوله ضربی اوقوله حاصل فعلی الاول کما الحال من متعلقات المبتدأ فکیف یكون سداً مصداً الخبر لا
 مقام الخبر بعد تمام المبتدأ والیضا هذا الیس الاعین مذہب فین ومحیی بطلانه وعلى الثانی لزوم
 اختلاف عامل الحال وذی الحال وهم قد انزموالاتحاد واذا قلنا کان لم یلزم شیء من ذلك لان قائما
 حال من ضمیره الرجیم الی زید وانما لد قوله اذا لا یمین أحدهما لیکون قنیه علی الخبر لان متعلق
 الظروف یكون من الافعال العامة غالباً والثانی انه لولم یزد قوله اذا لم یعلم ان قائما من متعلقات
 الخبر فاذا زاد قوله اذا فیکون مضافاً الی کان وهو عامل فی قائما فیکون للمضاف مع المضاف الیه
 متعلقاً بمجاصل فان قيل من ینعلم ان قائما حال فلیکن خبر کان کما هو الظاهر قلنا ان کان
 منها مقدر وما کان مقدر فهو مقدر بالضرورة وهی تدقم بالادنی وهو کان التامة فلا حاجة الی الزائد
 وهو کان الناقصة لانه یستدعی الاسم والخبر بخلاف التامة لانه یتم بالاسم فقط قوله فحذف حاصل
 لما کان المحذوف الوجوبی تقتضی القنیه وسد السد اشار الشارح الی الاول بقوله کما
 یحذف متعلقات الظروف فمزید عندک اسم حاصل عندک واسار الی الثانی
 بقوله فقی اذا کان قائما قوله ثم حذف اذا مع شرط ویهنا بحث من
 وجهین الاول انه یلزم التداخُل فی کلام الشارح رج لانه یعلم من القول السابق
 له المذكور بقوله کما یحذف متعلقات الظروف

م
 قول کان لان قول فقی
 خبری زید حاصل اذا کان قائما

سہ فلا بد من ازدياد قوله حاصل هم سے ای اتحاد عامل الحال وذی الحال هم التیم اغفر لی ولوالدی امین

الى الاول بقوله والعامل في الحال الخ والى الثانى بقوله وقام الحال مقامه قوله كما نقول اشادة الى بيان نظير حذف العامل قوله واشداً اى تكون واجداً للطريق بنفسه قوله مدياً اى ان تكون ملجأ له بمداية الغير والغرض في هذا القول دعاء للمخاطب قوله مستريحين اى يجدون الراحة والفرح والخلاص من تلك التكاليف الثلاثة المذكورة ^{التي هي} اجيب التكاليف المذكورة مدفوعة بما ذكرنا سابقاً ونقول ان في تفسيرهم وان كان تكاليف لكن في تفسيرك تكلف واحداً فوق منها دون الاصل في العامل المحذوف ان يكون من الافعال العامة والملازمة من الافعال الخاصة قوله وقال الكوفيون استدلاً ^{بني} اوجهين احدهما ان فيه قلة الحذف كما ترى والاخران على هذا يكون الحال من معمولات المذكور وهو قوله ضربني والمعدوم لا يزاحم الموجود قوله و يلزمهم اشادة الى رد قولهم اى ان قولهم فاسد من وجهين الاول ان الحال لما كان من متعلقات المبتدأ فيكون العامل فيه هو الابتداء فيكون قيداً له وقيد الشئ بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزء التمام لا يقام مقام الخبر لان الخبر لما يكون بعد تمام المبتدأ فينبغي ان يكون ما يقوم مقامه ايضا كذلك والثاني قيد المبتدأ المقوم عمومته بدليل الاستعمال لان اسم الجنس لمعرف بالادوم او بالاضافة اذ المعدوم بخصوصه باعتبار ترجيح بلا مرجح حمل على الاستغراق بمعنى ضربني زيداً قائماً جميع افراد الجنس الواقع من التكلم على زيد حاصل قائماً قوله وذهب الاخفش اعلم انه وافق البصريين في ان الحال من متعلقات الخبر لكن خالفهم في ان الخبر عندهم من الافعال العامة وعند من الافعال الخاصة اى الخبر عنده مصدر بمعنى المبتدأ باعتبار الوجهين احدهما ان فيه قلة الحذف كما ترى والاخر ان الاصل في المحذوف ان يكون من جنس المذكور متى امكن وانما اشترط ان يكون المصدر مضافاً الى هذا الحال ليكون عامل الحال وذو الحال واحداً لكن قوله غير صحيح لان المصدر ضعيف العمل لا يعمل مع الحذف ولان المصدر العامل بمعنى ان مع الفعل فيلزم على هذا حذف الموصول مع بعض الصلة لان بعضه باق وهو قوله قائماً لان ان عندهم من الموصولات اللغوية قوله وذهب بعضهم وهو ابن درستويه وابن باشا قوله الى ان هذا المبتدأ لا خبر له ويوجد المبتدأ بلا خبر في كلامهم كالقسم الثاني من المبتدأ وايضاً هذا المبتدأ بمعنى الفعل والفعل لا يحتاج الى الخبر وانما كان بمعنى الفعل لان معنى ضربني زيداً قائماً ومعنى اضرب زيداً قائماً واحداً غير متفاوذة ورده ان قياسه مع الفارق لان الضرب مضاف الى ياء التكلم والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلا يتم به الفائدة بخلاف القسم الثاني من المبتدأ فانه وان كان شبه الجملة لكن لا يفيد فائدة تامة لما مر ان شبه الجملة لا يفيد فائدة تامة في الوضعين واما كونه بمعنى الفعل فهو تاويل لا سميت به بالفعلية وتاويل نوزع بنوع لا يخرج الشئ عن حقيقة

فان لا يكون ان يقتضى ان يكون باق فلا كالموصول الاصل لا يقتضى ان يكون ما بعد جملة م ۱۲ من

له عند البصرية والكوفية م ۱۲ به بعض ما يقع عليه م ۱۲ به دفعا للترجيح بلا مرجح م ۱۲ به اى قياس هذا المبتدأ على القسم الثاني من المبتدأ م ۱۲ به فانه بلا خبر لان فيه معنى الفعل اليه م ۱۲ به دفع لما يقال ان المبتدأ لا يكون بلا خبر م ۱۲ به اى يكون بعد تمام

قوله ما ضرب زيد الا قائما فان قيل نعم ان معنى ذلك المصد هذا الفعل لکن ادوات المحر
غير مستفادة من ضربى ليدل قلنا ان قيد مثلا مقد فيه اى معناه ما ضرب زيد الا قائما
مثلا كذا قال مير جلال الدين الجاني او نقول ان اداة المحر تعبر عن الاستغراق المقص في هذا
المبتدأ لان الاستغراق يستلزم المحر وانما يعبر عنه بكلمة كل لانها لا تدخل على الفعل وانما
يعبر عنه بكلمة كلما مع انها تدخل عليه لانها تقتضى الجراء ولا جزاء منها لان ضربى لما والى الفعل
يكون فعل شرط وكلما اسم الشرط والجراء غير موجود فاخضع فانه من خواص هذا الكتاب فان
اكثر فضلا مخرجا من الدنيا ولم تلتبه هو بذلك هذه الحاشية قوله بالواو التى بمعنى مع و
هو كل واو يحصل بين المعطوف والمعطوف عليه اجتماع زائفة نحو العمل والحكم مجزائه اى العمل
مقرون مع الحكم مجزائه فلو لم يكن الواو بمعنى مع لم يجب حذف الخبر كقول امير المؤمنين
وانتم والساعة فى قرن فان المعطوف ههنا لا يدل على الا قتران وانما اشترط ان يكون الواو
بمعنى مع ليوحد القرينة لان متعلق مع لا يكون الا مقرونا فتدله عليه فان قيل سيجى
فى المفعول مع ان الواو اذا كان بمعنى مع لم يكن المعطف فكيف يعم قول الشارح وعطف
عليه شئى بالواو التى بمعنى مع قلنا للرد بالعطف ههنا المعنى اللغوى وهو الدالة والارتباط
فان قيل ان كان الواو بمعنى مع فيكون مدخولا مفعولا معه فما وجب رفعه يدخوله قلنا لما كان
صوريته موافقة لواو العطف اجرى عليه حكمه قوله وضيعته وهى فى اللغة الارض والراية ههنا
الصنعة والخرفة قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته اشارة الى بيان الخبر وهو مقرون
فان قيل لما كان الواو بمعنى مع وهو متعلق بمقرون فيكون المتعلق مع المتعلق خبر المبتدأ
مثل زيد فى الدار اى كائن فيها فم يجب المعطوف قلنا ان قوله مع ضيعته فى قوله مقرون
مع ضيعته ليس ضيعته التى هى معطوفة بل هى عبارة جديدة مقدمة مع الخبر فقد بره كل رجل
مقرون مع ضيعته و ضيعته مقرون به فله معطوف خبر علوية فان قيل فله هذا ويكون
الواو فى المعطوف بمعنى مع كما ترى فيخالف بما سبق من قول الشارح انه بمعنى مع قلنا معنى قوله
بمعنى مع اى يدل على الصواب بين المعطوف والمعطوف عليه لان يا و له بكلمة مع بالفعل فانه
ليس من الشارح تخرى الحذف الوجوب لا بد من القرينة ^{للمبتدأ} فاشارة الشارح الى الاول
بقوله لان الواو يدل على الخبر والى الثانى بقوله واقم المعطوف فى موضعه فان قيل المعطوف
على المبتدأ بحسب الترتيب مقدم على المبتدأ بحسب الترتيب مقدم على الخبر فكيف يقيم فى موضعه فان
ما يقيم فى موضعه يكون متاخرا عنه قلنا المعطوف على المبتدأ وان كان من تتمته لكن هذا المعطوف
يذكر متاخرا عرفا فيصح ان يقع موقع الخبر نظرا الى لزوم التأخير المذكور او نقول انه
معطوف على الضمير المرفوع فى مقرون فلا بد ان يكون من تتمته المبتدأ فيصح وقوعه موقع الخبر فان قيل
فلى هذا الاصح قوله لشارح وعطف الخ فانه صريح فى انه عطف على المبتدأ والغير ليس ههنا تأكيدا

فكيف يعطى العطف على الضمير المرفوع اجيب الاول ان لعطف على الضمير المرفوع كالعطف على المبتدأ
 لان العطف على الضمير للشي عطف عليه في الحقيقة كما مر سابقا وعن الثاني انما لا يجوز ذلك
 اذ لم يكن عطفا راجعا الى شئ اخر مالا وهما كذلك او نقول ان لفظ هو مقداره ومهنا
 بحث من وجوهين الاول كان ينبغي ان يقول الشارح في بيان الخبر اى كل رجل وضیعة
 مقرونان لان مقتضى العطف على المبتدأ هو هذا الخویرین وهو قائمان والثاني ان الضمير في
 قوله وضیعة لا يخلو اما راجع الى كل رجل او الى رجل لا سبيل الى الاول لفساد المعنى لان معناه كل رجل
 مقرون مع وضیعة كل رجل والا مر ليس كذلك لان كل رجل مقرون مع وضیعة نفسه ولا الى
 الثاني اذ معناه كل رجل مقرون مع وضیعة رجل والا مر ليس كذلك اجيب الاول لو قال
 مقرونان يكون الخبر متاخرا جزاء فلم يقع المعطوف في موضع الخبر وعن الثاني ان الضمير راجع
 الى رجل لكن بتقدير قوله ذلك اى مع وضیعة ذلك الرجل اى رجل معين لا رجل اوان قوله و
 وضیعة محذوف المضاف اى وضیعة نفسه اى نفس الرجل واذا ذكر النفس مع الرجل لا يرد منه
 رجل بل رجل معين او نقول ان قوله كل رجل نائب الاسماء الكثيرة فلذا ضميره نائب عن
 الضمائر الكثيرة فيعود كل ضمير الى كل اسم فكانه قيل زيد وضیعة وهو وضیعة وبكر وضیعة
 الى غير ذلك وقال الكوفيون ان قوله كل رجل وضیعة تالم لم تحذف عنه الخبر زعماء منهم ان
 الخبر هو قوله وضیعة لو قال كل رجل مع وضیعة لم يحتمل الى تقدير الخبر فلذا قلنا نقول ان
 جعل الواو ليجتمع مع لا يخرجها من العطف الا صلة وبقاء العطف الا صلة يمنع جعله خبرا لان الخبر
 لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر بخلاف ما قيل مع وضیعة فان
 مع ظرف حقيقة لا يرد على الكوفيين انه لما كان الواو يجمع مع فالخبر هو مع لان الصيغة
 عطف على المبتدأ فيكون مبتدأ فلا يكون الخبر الا لفظا مع وهو غير جائز لعدم اعراب الرفع فيه قلنا
 اعراب الرفع انتقل منه الى مدخوله فان قيل ليس في مع اعراب الرفع حتى ينتقل اليه بل فيه
 اعراب لنصب لانه ظرف وهو منصوب قلنا لم جئنا ان فانه مرفوع من حيث انه خبر ومنصوب من
 حيث انه ظرف كما في زيد عندك مرفوع من حيث انه خبر مع انه ظرف ايضا قوله يكون مقصدا به
 بعض معينا لذلك بحيث استقل الذهن من اسماءه الى كونه مقصدا به فيكون قرينة على حذف الخبر
 وهو قوله قسمي فحوالة الله لا فعلن كذا لا يجب حذف الخبر قوله وبقاؤك اشار بهذا العطف
 التفسيري الى ان العرب بالتميم بجمع العرب بالضم وهو البقاء وايضا اشارة الى انه ليس المراد من
 المع هو الاسم المعروف الذي يذكر في مقابلة زيد وبكر فان قيل لما كان المراد منه البقاء
 لا يعر عليه حمل الخبر المحذوف اعني قوله قسمي لان البقاء صفة المخاطب والقسم فعل التكم قلنا المراد
 قوله قسمي اما قسم به فجعل الياء التي هي ضمير التكم مستترا لان المضارع د قال د كل رجل وضیعة ۲۲

له اى هذا الذى ذكره قاله البصريون وقالوا ۲ معنى جمل هو جمل

له وقد فرضنا اقامة المعطوف موضع الخبر مع كفاي قوله لم لو كان فيها الة الا الله لضيقا فان الا فينا للضيق والحق
 هو الله مع انما ليست بمرفوعة بل رفعا انتقل الى مرفوعها مع كفاي ذلك التفصيل لعدم التام في فاورده... لصورة الاجازة

قابل للاستار بخلاف القسم فانه مصدر وانما زاد قوله به ليكون عائداً الى ما ذكر في الحد فالتجوي
لا بد من القرينة وسد المسد فاشارة الى الثاني بقوله وجواب القسم قائم واما القرينة فهي ان
يستعمل غالباً في القسم فيدل على ان خبره لفظ القسم وانما يتعرض لشارحه الى بيان القرينة لوضوح
قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولو بمعنى الفاء فيكون تقريباً على قوله وبقاءك او فيه اشارة الى توضيح
قوله ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة قوله ولا يستعمل في رفع وهم نشأ من قوله والعمر والعمر بمعنى واحد
هو انه لما كان معناها واحداً فيستعملان مع اللام ايضاً قوله لان القسم موضع التخفيف والعمر بالضم ثقيل
بنفسه فلو ادخل اللام عليه يلزم الثقل ويحتمل ان يكون قوله لان القسم الخ علة لوجوه حد والخبر من
هذا التركيب فيكون القرينة ايضاً مذكورة في قولنا شارح رح قوله اي من الرفعوات فيكون لفظ منها مقدر
في عبارة فقوله خبران مبتدأ وقوله منها خبره وهذا الكلام يشعربان هذا مرفوع على حدة كما هو من
البصريين وليس من قسم المبتدأ والخبر كما هو من مذهب الكوفيين فان قيل فخط هذا ينبغي ان يذكر المع
كما ذكر في المبتدأ قلنا انما يذكره ليتناول كلامه كلام المذهبين وان لم يكن مذهب الكوفيين مراد المصنف
او نقول انما يذكره ليتبين على انه لا يخرج من راحة خبر المبتدأ كما يدل عليه قوله واهوه كما هو خبر المبتدأ
ا ونقول ان دابه ان ياتي بقوله منها في القسم الاول وتترك في الباقي كما مر فان قيل لا يصح اطلاق
الاخوات على الحروف الباقية لانها تستعمل في ذوى العقول قلنا المراد من الاخوات هنا الاشياء لان
لان الشابهة لازمة مع الاخوات فيكون ذكر اللزوم والادة اللازم قوله على مذهب الاصمرد
على الكوفيين لان عندهم هذه الحروف تحمل في الاسم لا في الخبر لانه مرفوع كما كان اي مرفوع بالمبتدأ
لكننا نقول انها شابهت الفعل المتعدي وهو يعمل الرفع والنصب فكذلك هذه الحروف وال
والشابهة ثابتة لفظاً ومعنى اما لفظاً فلكون كل واحد منها ثلاثياً ودياً عياً كالفعل فاما معنى فلعله
اتمام معناها بدون كاسمين وايضا انها تجيء بمعنى الفعل فان معنيين حققت ومعنى كان شبيهت
وعلى هذا القياس فان قيل لما كان الخبر مرفوعاً على المذهبين فامثلة الخلاف بينهما قلنا نعم
تظهر في قولنا انتك وزيد ذاهبان بالرفع في زيد فان هذا التركيب غير صحيح عند البصريين لا قيمة
العاملين اعني ان والابتداء على محمول واحد وهو قوله ذاهبان وصحيح عند الكوفيين لان ان غير
عامل في الخبر بل العامل هو الابتداء فقط وتحقيقه ما قال شارحه في بحث الحرف قوله الى شيء اخر
على شارحه الهندي لانه قال المسند الى اسمائها كما يحى تحقيقه في هذه الصفحة فان قيل تعريف
خبرها لا يكون جامعاً لان خبره عنه قولنا ان زيدا قائم لان قائماً ليس مسنداً بعد دخول هذه الحروف
بل هو مسند بعد دخول احد هذه الحروف قلنا ان عبارة مجردة للمضاف اي احد هذه الحروف
كما قال شارحه فان قيل المعروف لا يخلو ما مجموع خبران وخبر اخواتها وخبران واخواتها على
سبيل التوزيع لا سبيل الى الاول لان معناه اي مجموع خبرين واخواتها هو المسند بعد دخول
هذه الحروف والاشك في نسائه ولا الى الثاني اي باعتبار لفظ الاخوات لان الاخوات ايضا جمع

لان
الخبر
ان
واخواتها

قلنا يجوز ان يقال خبر اخوات ان هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف قلنا المراد هو الشق
 الثاني لكن تقد رلفظ الاحد في جانب المعروف ايضا بان يقال خبران ^{مختص} واخواتها هو المسند بعد دخول
 احد هذه الحروف قوله عليهما فان قيل لظاهر ان يقال عليه لا عليهما لان الكلام في المسند اليه
 ايضا قلنا هذا انما يريد لو كان الضمير في عليهما مرجعا الى المسند والمسند اليه واما اذا كان راجعا الى
 خبران واخواتها فلا يريد شيئا وان سلم انه يرجع الى الاسم والخبر فهو صحيح ايضا لان ما قاله شارح
 بيان للواقع وان كان التعريف لا يقتضيه ذلك وان قيل التعريف لا يكون مانعا لانه يدخل فيه
 قولنا يقوم في قولنا ان زيد يقوم ابوه فان يقوم مسند الى شيء وهو ابوه مع انه لم يكن خبرا بل
 الخبر هو مجموع قوله يقوم ابوه قلنا المراد من المسند ما يكون فيه اثران ولا شك ان اثران ليس في
 يقوم بل في المجموع من حيث المجموع لان الاثر ههنا عبارة عن التاكيد والاعراب وهما في المجموع
 وههنا بحث من وجهين الاول ان الدفع انما يكون بقوله ايثارا في الحاجة الى تدويل الدخول
 بالورد حيث قال شارح رحمه الله والمراد بدخول هذه الحروف ورودها عليهما الى والثاني
 انه يدخل في الحد من في ان رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم ان لا خبره اجيب عن الاول انما
 اول به لقاعدة اخرى وهي ان الدخول يستعمل في الالفاظ دون الآثار والمراد ههنا ايثار الاثر
 وعن الثاني ان المراد بالمسند الى اسم ان بلا متبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد قوله لفظا او معنى
 فان قيل الاثر المعنوي كالتاكيد مثلا موجود في صورة الالغاء بما الكافة مع ان خبرها خبر
 خبر المبتدأ لا خبران قلنا المراد من الاثر المعنوي هو الاعراب التقديري والمحل للمعنى الذي
 افاده الحروف المشبهة بالفعل كالتاكيد والاستدراك وغير ذلك فان قيل يلا اعتراض على
 صاحب الجمل انه قد فسره قوله او معنى بالتاكيد مثلا في نريد عليه صورة الالغاء قلنا على هذا كلمة او
 بمعنى الواو فلا يريد عليه شيء فان قيل لما كان او بمعنى الواو كان تقديره لفظا ومعنى فغلب هذا
 يصلح على جملة يقوم ابوه لانه وجد فيه اثر معنوي وهو التاكيد لكن لم يوجد فيه اثر لفظي وهو
 الاعراب اللفظي لانه فيه محل قلنا المراد من اللفظ الاعراب مطلقا فيكون تقديري عبارة الشرح
 هكذا اعرابا ومعنى قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده فان قيل ان يقوم ههنا ليس مما يدخل
 عليه ان بهذا المعنى صلا فلا وجه لتقيده بالحيشية قلنا انما يريد لو كان قوله ههنا اشارة الى المثال
 المذكور بل قوله ههنا اشارة الى المقام او الباب والمراد به خبران واخواتها فاحتاج الى قيد الحيشية
 فان معناه ان يقوم ههنا اي في خبران واخواتها من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه
 ان بهذا المعنى الخ واما من حيث اسناده الى الضمير الراجع الى زيد فهو مما يدخل عليه ان بهذا المعنى
 يقال ان زيد يقوم بدون ذكر ابوه قوله فلا يحتاج اشارة الى الورد على شارح الهندك لانه لا يحتاج
 عن اعتراض يقوم بقوله المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف وقوله يقوم غير مسند اليها
 له اء المسند والمسند اليه اء دفع الاعراض المذكورة لهم اء لفظ سناسم الله ختم عاقبتنا بالخبر ولا يمان

بل هو مسند الى قوله ^{الوجه} قوله ويلزم منه استدرالك لجملة متانفة وقعت في جواب سؤال السائل
وهو انه ما الترجيح لجوابك على جواب الشارح انتهى فاجاب بقوله ويلزم منه استدرالك قوله بعد
دخول هذه الحروف فان قيل انما يلزم الاستدرالك اذا قدر قوله ^{الاسماء} هذه الحروف قبل قوله
بعد دخول هذه الحروف واما لو قدر بعد قوله بعد دخول هذه الحروف فلا استدرالك لان اغناء
القييد الثاني عن الاول لا يعد بالاستدرالك عندهم قلنا المتبادر انه قدر قبل قوله بعد دخول هذه
الحروف لان الاصل في المتعلق ان يلى المتعلق او نقول المراد من الاستدرالك طلب الاختصار في
المتن قوله ولا الى ان يجاب عنه اشارة الى الرد على صاحب الغاية لانه قال في الجواب عز عن
يقوم المراد بالمسند هو الاسم المسند ويقوم ايس باسم بل هو من الافعال قوله فيحتاج الى تاويل
جملة متانفة وقعت في جواب السائل كما وانما فان قيل لم لا يجوز ان يكون المعرف خاصا وهو
ان اذا كان مفردا كما كان المعرف في خبر المبتدأ هو الخبر المفرد قلنا تخصيص الخبر بالمفرد لذكر
خبر الجملة بعده بقوله والخبر قد يكون جملة وليس خبرا ان كذلك فان قيل لا يجوز ان يكون
بالخبر الجملة في خبر ان بقوله وامره كما هو خبر المبتدأ قلنا لا يصح قياسه على خبر المبتدأ لان الخبرية
الجملة ثم فهم من التصريح وههنا لا يفهم خبرية الجملة من قوله وامره كما هو خبر المبتدأ صريحا فالقول
تاويل الجملة بالاسم ضروري لا بد منه سواء كان اريد من المسند الاسم المسند والاشارة الى ان خبر
ان من المرفوعات وهي قسم من الاسم فيحتاج الى تاويل المذكور عند الكل قلنا نعم لكن غرض الشارح
انه لو قدر الاسم يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم بالفعل واما الاحتياج الى تاويل المذكور عند الكل فهو
التاويل بالقوة ^{بمعنى القوة} وقيل لا يصح اضافة المثل الى قوله ان زيدا قائم
فانه جملة فكيف يكون مضافا اليه وايضا لا يطابق المثال مع المثل قلنا ^{الاجاب} ح عنه بقوله مثل
قائم في ان زيدا قائم فان قيل ففعل هذا لا يصح دخول في قوله ان زيدا قائم لان حرف الجر لا
تدخل الاعلى الاسم ولو قدر القول والتركيب فعلى هذا يصح اضافة المثال اليه فلا حاجة الى
التاويل تأمل فيه قوله فانه المسند اشارة الى مطابقة المثال مع المثل قوله في حكمه كحكم النجاة
سؤال وهو لا يصح اضافة الاحول الى خبر ان لان الاحول لا فعال وخبر ان ليس كذلك فاجاب بقوله
اي حكمه اي المراد من الاحول ما كان في اصطلاح الحكم العامة او انه ذكر المؤثر واراد منه الاثر فان الامر
مؤثر في الحكم فان قيل لما كان المراد منه الحكم فعلى هذا يلزم تقسيم الشئ الى لنفس والغير لانه
قال لشارح في اقتسامه واحكامه وشرايطه قلنا المراد بالحكم معناه اللغوي وهو ما يترتب على الغير
ولا شك انه صادق على الكل فان قيل ما للشارح انه جعل المفرد والجملة والنكرة والمعرفة
من قبيل الاقسام وجعل الواحد والمتعدد من قبيل الاحكام ولم يعكس قلنا هذا بناء على علم
اصطلاحهم ولا مناقشة فيه فان قيل لا نسلم ان امره كما هو خبر المبتدأ لان ابن مثلا
يصح ان يقع خبر المبتدأ ولا يصح ان يقع خبر ان لان ان التحقيق وان لا استفهام

وبينها ما تنافر قلنا المراد ان اموه كاهن خبر المبتدأ بعد ما يصح كونه خبرا وان لا يصح كونه خبرا كما
 ذكر فان قيل ان ما قال لشارح تكلف غير ظاهر من عبارة المصاحم والجمل على خلاف الظاهر لا يجوز
 قلنا لا نسلم انه غير ظاهر من عبارة لشارح قال واهو كاهن خبر المبتدأ فلما اطلق عليه الخبر علم المراد
 ما يصح خبره قوله ومن اليك فان قيل ان جعل من مثال الخبر غير صحيح لما مر سابقا ان من
 مبتدأ أو اليك خبره قلنا انما جعله لشارح رح مثال الخبر على قوله من جعله خبره وهو غير سببه
 كما مر من الشارح على الوضوح قوله الا في تقديمه فان قيل الضمير في تقديمه لا يفي اما راجع الى خبر
 ان اول خبر المبتدأ فالكلام باطل لانه استثناء من وجوه التشبيه وفي وجه التشبيه لا بد من الاشتراك
 بين المشبه والمشبّه به واليافير وان الضمير لا يخلو ما راجع الى خبر المبتدأ اولى خبرا ان لا سبيل
 الى الاول لانه يلزم انتشار الضميرين والى الثاني فان حكم التقديم غير متحقق في خبرا ان فلا يصح
 اضافة التقديم اليه احيب عنهما ان الضمير راجع الى المتكلم من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل
 ويعلم المتكلم من البحث لا بد في الكلمات وهو يقتضي المتكلم ويمكن الجواب عن الثاني بوجه اخر وهو
 ان الضمير راجع الى خبرا ان لكن المراد بالحكم عم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من
 حيث السلب متحقق فيه قوله اي ليس اموه لانه كانت الاستثناء من الاثبات نفيا لكن بطريق الا
 شارة لا بالتصريح فقال لشارح رح للتصريح به اي ليس اموه لانه قوله وقد جاز تقديم الخبر المراد
 بالجواز عم من ان يكون مستقلا وفي ضمن الوجوب قوله ان يتقدم المنصوب فان قيل
 حمل التقديم على العمل غير صحيح لان التقديم صفة المفعول والعمل الفرعي غير هذا قلنا عبارة شمولية
 على حذف الخبر وحرف الجر تقديره والعمل الفرعي للفعل يوجب التقديم فالتقديم سبب عمل الفرعي
 لا عينية قوله لنقصانها عن درجة الفعل فان قيل هذا دليل جازي لا المجازية ايضا مع ان علما
 ليس فرع العمل ليس قلنا معنى لا ومعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمول
 ليس ليطابق اللفظ مع المعنى بخلاف ان لانه ليس بمعنى الفعل المتعدي على السواء بالمعناه يشبه
 معناها من وجه وكذا لفظها يشبه من وجه لا من كل وجه والفقول والعمل لا المجازية العمل الفرعي
 التيسر بلا التي لنفي الجنس وانما لم يعكس بان يعمل لان نفي الجنس عمل ليس ولا المجازية لعمل
 الفرعي لان لانه الجنس العمل المشاهدة ان لانه التاكيد وكذا اللفظ الجنس ايضا للتاكيد لان في
 نفي الجنس وانما لا يعمل الا لانه لنفي الجنس بمشاهدة ليس لانه يشبه به ايضا كما يعمل المجازية بمشاهدة
 لان لانه الجنس ينفي الجنس وليس ينفي الفرد لان معنى ليس رجل قائما اي ليس فرد قائما
 فيكون مشابهتها بليس قليلا واما المجازية فاليف ينفي الفرد قوله الان يكون خبر ظرفا فان
 قيل هذا الاستثناء يقتضي ان يكون الخبر الظروف مثل خبر المبتدأ في التقديم مع ان بينهما تفاوت
 بين فان خبرا ان كان ظرفا يتقدم غالبا شائعا حتى يكاد ان لا يجوز تاخيرها وليس خبر المبتدأ
 كذلك وايضا خبرا ان اذا كان ظرفا مقدريا باللام لا يتقدم نحو ان زيد في الدار بخلاف خبر المبتدأ

له انه قوله في قصيدته رقم ١٣ طه ولا شريك بينا هم طه اي يكون الاستثناء من الاثبات نفيا كما تقدم في قوله والاصل ان يتقدم المرفوع لانه مجازية الجزء

محل التفسير

لان اللام للتاكيد ففي التقديم يلزم اجتمعا التي التاكيد **عز الاول** ان المراد بالمساواة
 في نفس الجواز وان كان في احدهما غلبة وعن التثنية ان مراد الصريح ما كان في غير موضع المانع
 فان قيل ان ههنا يلزم استثناء الشئيين من شئ واحد بدون العاطف وهذا يجوز قلنا
 ليس هذا استثناء من المستثنى منه الاول بل هذا استثناء من المستثنى كما قال لشارح درجاي
 ليس امره كما مر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا **قولنا ان** ايائهم فان قوله يا بهم
 مبتدأ مضاف الى الضمير ومعناه ان البنا وجوهم **قوله** اذا كان الاسم نكرة لان المبتدأ اذا كان
 نكرة وجب تقديم الخبر عليه ليفيد التخصيص **قوله** ان من البيان لسخراى من جملة البيان هو
 يعني اين بيان وكلايه كه تو ميگوئي از جمله سحرست **قوله** ان من الشعر لحكمة
 يعني اين شعر تو حکمت است يعني مطابق نفس الامر **قوله** لتوسعهم في الظروف لانها بمنزلة المحارم فان
 كل محدث لا يخلو من الزمان والمكان كما ان الانسان لا يخلو من المحارم وفي محارم الانسان
 توسع ما لا يتوسع في غيرهم فكذا في الظروف وانما سعى الجار والمجرور ظرفا لمناسبة بالظروف اذ
 كل ظرف في التقديم جار ومجرور وايضا كل واحد يحتاج الى المتعلق **قوله** خبر لاى ومنه خبر لا و
 انما كان خبره مرفوعا لانها تشبه بان في التاكيد لكن التاكيد في لا لنفي وفي ان للاثبات فعلى
 هذا لا يتقدم خبرها على الاسم وان كان ظرفا لنقصان درجتها عن ان **قوله** الكاشنة اشارة الى
 بيان المتعلق لقوله لنفي بالجنس انما قال لكاشنة ولم يقل الكاشن بدو والتلخيص الى انها صفة لا لانه
 خبر عن خبر لا وانما قال لكاشنة باللام مع ان المتعارفين في تقديم المتعلق ان يكون بدو اللام
 اشارة الى جزالة المعنى لانها اذا كان باللام يكون صفة لانها معرفة بالعلمية ولو كان بدو اللام
 يكون حالا منها ومعنى الصفة جزيل من معنى الحال لان ثبوته في وقت شدة العامل فقط فحاجته
 راكبا فان الركوب يختص بوقت الحي فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط فحاجته
 رجل عالم فان العلم لا يختص بوقت الحي **فان قيل** فعلى هذا يلزم حذف الموصول هو الالف واللام
 مع بعض الصلة وهو كاشنة وبعض جزالة باق وهو قوله لنفي الجنس وهذا لا يلزم حذف بعض جزا
 الكلمة واحدة قلنا الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل انما يكون موصولة انما كان بمعنى الحدوث
 وههنا للدوام والاستمرار فان كيمتوتة النفي لكلمة لا ثابت على الدوام اعلم ان الكاشنة صفة لا
 لاصلة قوله التي لانها سد من قلم الناسخ لان صلة الموصول لا تكون الا الجملة فكيف يقع اسم
 الفاعل صلة التي كذا قال جمال الدين **فان قيل** ان اسم الفاعل ههنا معنى الفعل الذي يدخل اللام عليه
 قلنا اللام في الكاشنة ليست موصولة كما صرنا لافا ولو سلمنا انها موصولة وجعلنا اسم الفاعل بمعنى
 الفعل فلذلك الفعل انما يكون صلة اللام والموصول مع الصلة مفرد فكيف يكون صلة التي قوله لنفي
 صفة فان قيل المثال الذي يطابق المثل لانه لنفي الجنس والمذكور في المثال في الظرافة وهي من الصفات
 قلنا عبارة المصنف مجاز في المضاف اي لنفي صفة الجنس **فان قيل** هذا منقوض بقوام لا رجل في المثال

له وههنا اللام موصولة وهو جمل التي التاكيد

الجزالة

له بانهم يدخلون حيث لا يدخلون

لوجوه

له فلا يكون موصولة

لان لا ههنا ليس لفي صفة قلنا عبارة الشارح رحمه بحد من المعطوف اي لفي صفة الجنس ولفي
حكم الجنس في مادة المنقوض وان لم يوجد فيها لفي الصفة لكن وجد فيها لفي حكم الجنس فان قيل عبا
المتن لا يخلو اما ان يكون بحد من المضايق وهو الصفة او لا في الثاني لا يطابق المثال مع الممثل كما هو القا
وعلى الاول لا يصح تسميته بلفي الجنس بل ينبغي ان يقر لا لفي صفة الجنس لفي ينقض بقولنا لا رجل
موجود لان فيه لفي الذات لا لفي الصفة قلنا انه بحد من المطابقة بين الاسم والمعنى غير لفرقة و
ما يوجد فهو اللفي صفة من الصفات وانما اتفق الذات به لانه من الافعال العامة فباستقارنا اتفق الذات
لان الافعال العامة من الصفات الدائمة قول هذا شامل لما كان الشرطي في التعريف ان يكون مشتملا
على الجنس والفصل شار الشارح الى الاول بقوله هذا المثل الثاني بقوله فيخرج به اه قوله نحو لا غلام قال قيل
ما الوجه للمصنف انه عدل من المثال المشهور وهو قوله لا رجل في الدار قلنا انما عدل عندنا لانه يحتمل حذف الخبر
ويجعل في الدار صفة فلا يصح مثالا للخبر وانما يحتمل الصفة لان الاعراب غير ظاهرة في قوله في الدار والقيل ان ظرفا
اللفي يحتمل ان يكون صفة الغلام قلنا لا يحتمل الصفة لان غلام رجل معرب منصوب ظرف مرفوع فكيف
يكون صفة له قال قيل فليكن محذوف على محل الغلام لانه مرفوع في الاصل لا ابتداء قلنا هذا خلاف الظاهر لان
المحمل على المحل في اللغات دون المعربات عند البصريين قال قيل ان خبر عن المثال المذكور لا جلا ما ذكره في الوجه
في تغير الاسم لانه قال في المثال المشهور لا رجل في الدار قال المصنف ههنا الغلام رجل قلنا ان خبر غير كاف ليدفع
الاحتمال لانه لو قال لا رجل ظرف من غير تغير في الاسم يحتمل ان يكون ظرفا صفة رجل محذوف على محل رجل لا
ههنا مبني على الفتح بخلاف ما اذا غير الاسم فانه يصير معربا لان اسم لا اذا كان مضافا فهو معرب فان
قيل اذا قيل لا رجل ظرف فيمتنع ان يكون ظرف مرفوعا على انه محمول على محل رجل لان رفعه ليس الا ابتداء
ولا يصح ان يقع رجل مبتدأ لانه مذكور محض قلنا يصح وقوعه مبتدأ ههنا لانه تخصص بالعموم مثل لا احد خير منك
قوله فيما اي في الدار اشارة الى بيان المرجع قال قيل انه يلزم الاضمار قبل الذكر لان الدار غير مذكورة سابقا
قلنا الضمير راجع الى الدار التي هي مذكورة في السؤال لان هذا القول جواب لمن قال هل في الدار غلام رجل
ظرفا فاذا ذكر اسم من ان يكون تحقيقا او تقديرا والقيل لو كان جوابا له لكان كلمة لا وحده يكفي الا يرى
انه اذا قيل هل في الدار رجل قال جواب ان يقال نعم ولا فما الحاجة الى التطويل قلنا قوله لا غلام رجل ظرف
فيها ليس الاعادة ما ذكر في السؤال وهو لا يعد بالتطويل قوله خبر بعد خبر فم وهم وهو ان قوله فيها متعلق
بقوله ظرف مع ان الظرف لا يتقيد بالظرف او الحال الا انها عبارة عن الملكية وهي لا تختلف فندفع بقوله
خبر بعد خبر لا ظرف ظرف قال قيل ان الظرف مجيء بمعنى التكلف في الكلام واللباس والطعام فم يجوز
تقيد ما هو الاضمار سلم انما لا يتقيد لصدق قوله صار زيد ظرفا فصار ظرفا زيد حينئذ مقيدة بالزمان
اجيب عن الاول ان الظرف بهذا المعنى وقع قليلا فلا يذهب ذهن اليه وعن الثاني ان الظرف
لا يتقيد بالظرف اي بهذا الظرف وهو الدار والمراد ان مبدأ الظرف لا يتقيد بالظرف وليس المراد
ان اذا الظرفية لا يتقيد قوله وانما اتى به جواب سؤال وهو ان المقصود بيان مثال خبر لا وهو

لانه يكون لفظا في كنه في هذا الباب ٢ ٣ وهو قوله موجود ٢ ٣ لعدم التطابق ٢ ٣

یجصل بواحد فما الحاجة الى الخبرين قوله لتلا يلزم الكذب لان نفى ظواقة جنس غلام رجل كذب فان
 النكرة اذا وقع في سياق النفي تعين العموم فان قيل نفى هذا المجموع من جنس غلام الرجل كذب ايضا
 قلنا المراد من نفى الكذب القرابة الى لصدق فان قيل التعدد ممنوع ايضا لان القاعدة في الخبر
 بعد الخبر ان يتعلق كل واحد منهما بالمبتدأ على حدة ولا يقوى احدهما بالآخر قلنا نعم لكن هذا في
 الخبر الذي يكون التعدد فيه من حيث اللفظ والمعنى جميعا وهذا التعدد من حيث اللفظ فقط
 فيكون المجموع خبرا واحدا كقولك لا بلى هذا ابيض اسود فان قيل جعل الخبر من هذا القبيل ليس
 الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على قوله فلنا امتناع الاقتصار على
 الاول كاف في ذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكون قولنا لا غلام رجل ظريف فيها رفع الايجاب
 الايجاب الكلي فيجتمع مع الايجاب الجزئي فلا يلزم الكذب قلنا وقوع النكرة في سياق النفي سرور الشئ
 الكلية فلا يكون رفع الايجاب الكلي قوله وليكون مثالا اشارة الى الجواب الثاني فان قيل
 لم يقيد النوعين بالظرف وغيره ليتناول الخبر المتعدد ايضا قلنا ان قوله وغيره يتناول الخبر
 المتعدد ايضا فان قيل نعم انه يتناول الخبر المتعدد لكن لا يتناول خبر الظرف المتعدد لان قوله و
 وغيره مقابل الظرف اجيب عن اصل الاعتراض ان عرض الشارح رح بيان فائدة قوله فيها
 وذلك يحصل ما ذكر فلا حاجة الى التعميم او نقول قوله الظرف شامله قوله هذه اعتراض عن
 لا التي هي مشبهة بليس لان خبره لا يحذف كثير **ثريد** ان قوله كثيرا منصوب للنصب
 طرق كثيرة فهو من لى جهة منصوب فدفع الشارح بقوله حذف كثيرا اي انه مفعول مطلق
 باعتبار الموصوف المقدر فان قيل الاولى ان يجعله ظرفا اي في زمان كثيرا لانه النسب بقوله
 وينوهم لا يثبتونه اصلا اي في وقت من الاوقات قلنا قوله اصلا ليس مضاه عموما في
 الوقت بل مضاه لالفاظا ولا تقديرا او مضاه سواء كان الخبر عاما او لا فلا ان يكون شاهدا على
 الزمان ههنا قوله اذا كان الخبر عاما دفع وهو وان حذفه كثيرا على الاطلاق سواء
 كان الخبر عاما او خاصا فعلى هذا يخالف عن سائر النحويين فدفع بقوله اذا كان الخبر عاما
 لئلا يلازم النفي عليه لان النفي يدل على المنفى ومن قاعدة هم انه اذا لم يكن قرينة على الخصوص
 فهو قرينة على العموم وايضا النفي مقابل الوجود فيتوجه اليه فان قيل نعم ان النفي يتوجه الى
 الوجود لكن الوجود الرباطي سواء كان ظرفا موجودا وغيره نحو لا رجل كاتب قلنا اظلم يذكر
 الطرف فتقديري موجودا ولي من الغير ليطابق بين الطرف والنسبة قوله لا اله موجود فان
 المقصود من هذا الكلام هو التوحيد وسلب الوجود عن الغير لا يقتضي التوحيد لاحتمال
 الامكان وايضا لا حاجة ههنا الى تقدير الخبر لانه مذکور وهو قوله لا اله الا الله اجيب عن الاول
 ان الوجود اعم من ان يكون بالفعل وبالقوة فاستق امكان الغير ايضا وعن الثاني ان قوله
 لا اله لا يكون خبرا لان المستثنى من الفضلات وبعضهم جعل هذه الكلمة جملة تامة
 ودرم صاحب الكتاب

له بلان ۱۱۱ جمع الظرفين مع الظرف ۱۲ عليه ولا شك ان نفى الظرفين من جنس غلام رجل ظريف فيها رفع الايجاب

مستغنية عن الخبر فان اصل هذا التركيب هكذا الله فا دخل لا والاحصر فالمسند اليه هو الله و
 المسند اليه لكن التقوية المحرقة قد لا اله واخر الا الله لكننا نقول صورة المستغنية فلا يقع خبر
 قوله لان الحذف عندهم واجب لان عمل مشابهة الفرع وهو ان فلا بد ان يكون عمله ضعيفا
 قوله لا لفظا ولا تقدير فاعلى الاولى اذا كان معناه لا يظهر ون يكون معنى قوله اصلا
 سواء كان الخبر من الافعال ولا فان قيل اذا لم يثبتوا لها الخبر فما يقولون في قوله لا اهل
 ولا مال لانه يفهم منه الحكم مع انه ليس فيه الا التركيب من الاسم والحرف قلنا ان لا بمعنى انتفى
 اى انه اسم فاعلى انتفى اهل والمال فان قيل اسم الفعل لم يكن مثله هذه الصيغة لان صيغة
 اسم الفعل منصورة في التسعة كما قال الناطم في نظم العوام وايضا لما كان لا بمعنى انتفى فيجب ان يكون
 بمعنى اسم فعل لازم فما وجه نصب مدخولا اجيب عز الاول ان صيغة اسم الفعل غير منصورة وما
 قال لنا ظم في لاجل انما مشهورة كما قال في الشمة وعن الثاني يجوز ان يكون الاسم بعدها منصوبا
 على التميز بان يكون فاعلها ضميرا مبهما فيها والاسم المنصوب تميزا عن الضمير فان قيل
 لا نسلم انهم لا يثبتون الخبر الا يرى انهم يقولون لا رجل قائم قلنا على التقديرين لى سواء كان
 معنى لا يثبتون لا يظهر ون او كان بمعنى الحقيقة يحملون ما يرى خبر على الصفة دون الخبر فان
 بنو تميم من العرب وليس منهم ان يقولون لهذا اللفظ صفة او خبر فاما معنى قوله يحملون ما يرى
 اى وايضا لما كان قائم صفة رجل فمنا وجه رفعة اجيب عز الاول ان المراد من بنو تميم
 ههنا علماءهم لا العوام اول نقول ان النواة يحملون ما يرى خبرا في كلامهم وعن الثاني ان
 لاجل انه محمول على محل رجل لانه مبني وتابع المبنى تابع لمحلله فان قيل ما يقولون في لا غلام
 رجل ظريف لان الغلام ههنا معرب وتابع تابع للمقولة فلا يصح رفع صفة قلنا هو محمول على
 صفة الغلام باعتبار ما كان عليه في اصله وهو كونه مبتدأ قوله والدخول على المبتدأ والخبر فان
 قيل كلمة لا مختصة بالنكرة وهي لا تقع مبتدأ قلنا اطلاق المبتدأ عليها باعتبار ما يؤلا اليه
 فانه يصح ابتداء بيها بعد دخول لا عليها مثل ما اخبر منك فان قيل بعد دخول لا لا
 يبقى المبتدأ لانه ما كان مجزعا عن العوام اللفظية قلنا بعد دخول لا وان لم يكن مبتدأ عند
 الجازيين لكنه مبتدأ عند بنو تميم لانها ليست من العوام عندهم فان قيل من العجب ان
 التشبيه على مذهب الجازيين والاستدلال بما كان من مذهب بنو تميم مع انهم يخالفون غير
 قائلين على قول الاخر اجيب عن اصل الاعتراض انما قالوا ان لا لا تدخل على النكرة ليس المراد
 من النكرة نكرة محضة بل المراد اعم من المحضة والمختصة والشك في صحة ابتداء نية النكرة
 المحضة لهم في التعريف لا بد من الجنس والفصل فاشاء الشارح الى الاول بقوله هذا شامل للمبتدأ
 والى الثاني بقوله خبر به غير اسم ما ولا اعلم ان الفرق بين لا اللتي لنتى الجنس ولا اللتي هي مشبهة
 بليس ثابت لفظا ومعنا لفظا فظا واما معنى فقول لا اللتي مشبهة بليس نص في عموم النفي لان النفي اذا دخل

له وهو عدم الابدات اصلا هم من هذا القاع من مذهب الجازيين وهو الضمير

بذلك ولا يجوز ان يكون

على النكرة تفيد العموم لكن لا بطريق البالغة بخلاف لا التي لنفي الجنس لانه لنفي بطريق المبالغة
 قوله وانما التي بالنكرة جواب سوال وهو ان مدخل لا ليس الا مستديرا اليه وانما الاصل فيه النفي
 فلم التي بالنكرة فان قيل لم اورد المثال المعرف لما توهم ^{منه} ان ما لا تدخل الا على المعرفة و
 ليس الا مركبا ذلك قلنا الاصل في السند اليه هو المعرفة فلما بين الاصل علم منه الغرض ايضا
 وهو النكرة قوله فلا يشتبهون لهما العمل لان الشرط في عمل كل عامل ان يختص بنوع ليكون له
 علاقة معه وهما غير مختصين بنوع بل يدخلون على الاسم والفعل جميعا لكننا نقول ان
 الاختصاص ثابت لان ما ولا اذا كانتا من دواخل الفعل غير ما ولا اذا كانتا من دواخل الاسم
 لان الاولين يتان بالجملة الفعلية والثاني بالاسمية فان قيل ما وجه المصير انه اختار
 مذهب الجاهليين دون بني تميم قلنا على لغة اهل الحجاز ورد القرآن قال الله تعالى ^{ما} لهذا نبأ
 بنصيبنا قوله اي عمل ليس فان قيل المتبادر ان الضمير هو راجع الى الاسم لكنه المذكور
 سابقا مع ان اسم لا غير قليل بل مطرد قلنا الضمير راجع الى عمل ليس فان قيل فعلى هذا
 يلزم الاضمار قبل ان ذكر لان عمل ليس ليس بمذكور قلنا العمل مفهوم من المثال او من قوله
 المشتهرين بليس لان تشبيههما بليس يشعرا لهما عمل ليس ومفهوم من اضافة الاسم الى ما
 ولا ^{من} الاضافة بعلاقة العمل فان قيل للمفهوم من اضافة الاسم اليهما عملها لا عمل ليس
 فكيف يصح قوله عمل ليس قلنا لفظ الشارح الى الحقيقة لان في الحقيقة عملها عمل ليس قوله دون
 دفع وهم وهو ان التقييد بلا قيد الفاعلي قد دفع بقوله دون ما اي انه قيد احترازي وفي اي
 قليل بعد الشاذ اشارة الى ان للراحمته ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس قوله مطلقا
 اي لنفي الماضي والحال والمستقبال قوله فيقتصر على تفريع على ان عمل ليس في لا شاذ قوله
 على مورد السماء وهو الدخول على النكرة كما في الشعر ثم العدد الاعراض والبراح الزوال و
 الضمير في نيرانها راجع الى المحب اي من اعرض عن نيران الحرب فانا الشجاع الشهير لان زوال
 لي منها باعراض فان قيل من اين علم ان لا عمل هنا فان عملها في الخبر والخبر هنا جار مجاز
 لا يظهر العمل فيه قلنا الشاعر فصيح والمناسيب لفصيح ان يعمل بالاسم وهو مذهب الجاهليين
 فان قيل فظي هذا يلزم الدلالة في فصاحة عمل لا في النكرة موقوف على العمل في قول الشاعر
 والعمل فيه موقوف على فصاحة عمل الجاهليين فليتامل فيه فان قيل فليكن لا في الشعر لا في
 لنفي الجنس فلا يثبت بها المدعى قلنا لو كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعد ها الرفع مالم يتكرر ولا
 تكرار في البيت فان قيل الرفع ليس متفرعا على التكرير بل الرفع والتكرير مشروطان بالمعرفة
 حيث قال المصريح وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فالاولى للشارح ان يقول لا يجوز فيما
 بعد ها الرفع مالم يكن معرفة قلنا الشارح لنفي اللازم الذي هو التكرير ولنفي اللازم لنفي المنزلة
 فان قيل ان هذه التعريفات غير مألوفة لانه دخل فيها لا بها لا ايضا مسند مسند

له فاجاب بقوله وانما التي بالنكرة جواب سوال وهو ان مدخل لا ليس الا مستديرا اليه وانما الاصل فيه النفي
 منه فلو لم يورد المثال المعرف لما توهم ان ما لا تدخل الا على المعرفة و ليس الا مركبا ذلك قلنا الاصل في السند اليه هو المعرفة فلما بين الاصل علم منه الغرض ايضا
 وهو النكرة قوله فلا يشتبهون لهما العمل لان الشرط في عمل كل عامل ان يختص بنوع ليكون له علاقة معه وهما غير مختصين بنوع بل يدخلون على الاسم والفعل جميعا لكننا نقول ان الاختصاص ثابت لان ما ولا اذا كانتا من دواخل الفعل غير ما ولا اذا كانتا من دواخل الاسم لان الاولين يتان بالجملة الفعلية والثاني بالاسمية فان قيل ما وجه المصير انه اختار مذهب الجاهليين دون بني تميم قلنا على لغة اهل الحجاز ورد القرآن قال الله تعالى ما لهذا نبأ بنصيبنا قوله اي عمل ليس فان قيل المتبادر ان الضمير هو راجع الى الاسم لكنه المذكور سابقا مع ان اسم لا غير قليل بل مطرد قلنا الضمير راجع الى عمل ليس فان قيل فعلى هذا يلزم الاضمار قبل ان ذكر لان عمل ليس ليس بمذكور قلنا العمل مفهوم من المثال او من قوله المشتهرين بليس لان تشبيههما بليس يشعرا لهما عمل ليس ومفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا من الاضافة بعلاقة العمل فان قيل للمفهوم من اضافة الاسم اليهما عملها لا عمل ليس فكيف يصح قوله عمل ليس قلنا لفظ الشارح الى الحقيقة لان في الحقيقة عملها عمل ليس قوله دون دفع وهم وهو ان التقييد بلا قيد الفاعلي قد دفع بقوله دون ما اي انه قيد احترازي وفي اي قليل بعد الشاذ اشارة الى ان للراحمته ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس قوله مطلقا اي لنفي الماضي والحال والمستقبال قوله فيقتصر على تفريع على ان عمل ليس في لا شاذ قوله على مورد السماء وهو الدخول على النكرة كما في الشعر ثم العدد الاعراض والبراح الزوال و الضمير في نيرانها راجع الى المحب اي من اعرض عن نيران الحرب فانا الشجاع الشهير لان زوال لي منها باعراض فان قيل من اين علم ان لا عمل هنا فان عملها في الخبر والخبر هنا جار مجاز لا يظهر العمل فيه قلنا الشاعر فصيح والمناسيب لفصيح ان يعمل بالاسم وهو مذهب الجاهليين فان قيل فظي هذا يلزم الدلالة في فصاحة عمل لا في النكرة موقوف على العمل في قول الشاعر والعمل فيه موقوف على فصاحة عمل الجاهليين فليتامل فيه فان قيل فليكن لا في الشعر لا في لنفي الجنس فلا يثبت بها المدعى قلنا لو كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعد ها الرفع مالم يتكرر ولا تكرار في البيت فان قيل الرفع ليس متفرعا على التكرير بل الرفع والتكرير مشروطان بالمعرفة حيث قال المصريح وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فالاولى للشارح ان يقول لا يجوز فيما بعد ها الرفع مالم يكن معرفة قلنا الشارح لنفي اللازم الذي هو التكرير ولنفي اللازم لنفي المنزلة فان قيل ان هذه التعريفات غير مألوفة لانه دخل فيها لا بها لا ايضا مسند مسند

مع انها لا تكون خبر ولا اسما قلنا المراد ما يكون بالاصالة بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد كما قال
 الشارح فان قيل لا حاجة الى هذا البيان لا نذكره سابقا في اول المرفوعات في تعريف الفاعل
 قلنا هذا الكلام اعم من الاول لا عينه لان مراده فيما سبق في المسند اليه فقط بل في الفاعل
 فقط وههنا اعم من ان يكون مسندا او مسندا اليه والمسند اليه اعم من ان يكون للفعل و
 فان قيل ان ما سبق اليه اعم حيث قال الشارح وكان في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
 قلنا سلمنا ان ما سبق اليه اعم لكن هذا التعميل لما اجل سابقا ونقول ان اعتراضنا
 عظيم لانه يرد على المرفوعات والمنصوبات والمجوزات وانما زاد الشارح ان يشير اليه في الاخر
 ايضا كما اشار اليه في الاول ليتكرر ويتقرر فيكون على تذكر في المنصوبات والمجوزات قوله
 شرع في المنصوبات فان قيل ليس لفراغ من المرفوعات سببا للشرع في المنصوبات فلا
 يصح الشرطية قلنا لا نسلم ان هذه الشرطية لزومية بل يمكن ان تكون اتفاقية مثل ان كان
 الانسان ناهقا فاحمارنا حق وان سلم كونها لزومية لكن لا نسلم ان يكون لزوما عقليا لم لا
 يجوز ان يكون عاديا او ادعائيا وان سلم كونها عقليا فالارادة مقدرة فيه اي لما فرغ من المرفوعات
 اراد الشرع في المنصوبات ولا شك ان كل مجتهد اذا فرغ من البحث اراد الشرع في البحث
 الاخر وان لم يشرع فيه بالفعل واعلم ان الاوزم على ثلثة اقسام عقلية وعادية وادعائية
 فالاول ما لا يكون لازما للشيء في نفس الامر كزوجة الاربعة والحجارة للنداء والثاني ما يكون
 لازما في العادة كعدم وقوف الخفصاء على دوس وسور والثالث ما يكون لازما بادعاء المتكلم نحو
 ان دخلت الدار فانت طالق قوله لكثيرا اي مباحثها والعزة للتكاثر وههنا بحث
 من وجوه الاول انه مخالف من قاعدتهم وهي ان القليل مقدم على الكثير لانه بمنزلة المفرد
 والكثير بمنزلة المركب والثاني انه لم يتعرض الى تقدير المرفوعات على المنصوبات والثالث
 انه لا حاجة الى وجه التقديم لان وجه تقديم المنصوبات هو التقديم في الاجمال حيث قال المصنف
 فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والمجوز علم الاضافة اجيب عن الاول القليل انما يقدم على
 الكثير فيما كان القليل جزءا من الكثير ويعلم الكثير من ذكر القليل كتقديم الاعراب التقديم على
 على اللفظ وتقدم غير المنصرف على المنصرف لانه يقدم في عبارة المصنف والمنصرف فيما عداه
 كما قال في اللفظ فيما عداه ونقول قد يقدم القليل في عباراتهم وقد يقدم الكثير لان العزة
 للتكاثر فللمتكلم ان يعمل بايهما شاء وعن الثاني انها لا تختار الى البيان لكونها عطف وهن الثاني
 ان ما ذكره الشارح من الوجه هو وجه التقديم الذي في الاجمال وانما ذكره هنا لان الشارح
 كثيرا يفعل ذلك كما في التنازع من تقديم مذهب البصريين على مذهب الكوفيين فليست فاعلم

باب المنصوبات

له بالسند والمسند اليه في هذه التعريفات ۳۳ له بقوله ولما فرغ المصنف ۳۴ اي بالذكرة الشارح من قوله لكثيرا ۳۵
 عطف بحث غير المنصرف قوله والمنصرف ۳۶ رب ارحمني واغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

قوله ولحقه النصيب ان النصيب لبا يكون بالفتحة وهي اخف فالقيل الحقبة انما يكون في افراد
النصيب في مجتمعة مع ان المقص هنا وجه تقديم مجتمعتها على مجتمعات الجبرورات قلنا نعم لكن يلزم تقديم
افرادها على افراد الجبرورات والمناسب ان يقدم على مجتمعتها ايضا اقول انما قد هما لان المنصوبات
مناسبة بالرفوعات فانها اخوان رضيعيان من ضم واحد وهو الفعل قوله قد تبين شرحه
من انها جمع المنصوب لا المنصوبة والضمير راجع الى المنصوب الذي في ضمن المنصوب والمراد بالآل
هو ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا فان قيل فلهذا ينبغي ان لا يذكر قوله
والمراد لجمع المفعولية علامة كون الاسم مفعولا لانه ايضا لا كونه في الرفوعات قلنا انما ذكره لينبغي
عليه قوله حقيقة او حكما والعموم من الحقيقة وانما يحكى غير ذلك كونه في الرفوعات قوله حقيقة او حكما
فالقيل لما كان النصيب على الفعل ينبغي ان لا يوجد في الحال والمستثنى والتميز لان علامة الشيء
مختصة به قلنا المفعول عم من ان يكون حقيقة او حكما فان قيل جعل المفاعيل الخمسة اصلا
في النصيب والحال والمستثنى والتميز فرعاً تحكم محض لان الحال ايضا مفعول بشرط القيد والمستثنى
مفعول بشرط الاخراج والتميز مفعول بشرط البيان قلنا الاصل في النصيب يكون من ضروريات
الفعل ولا شك ان المفاعيل الخمسة من ضروريات بخلاف الثلاثة المذكورة فالقيل فلهذا هذا
ينبغي ان يكون الحال اصلا في النصيب ما من فعل الا ان يقيد بهيته والمفعول له ومعه لا يكونان
اصلا فيه لان كثيرا من الفعل ليس له مفعول له ومعه احبب الاعتراض ان الاصل في النصيب
ما يكون من معولات الفعل بالذات والفرع فيه ما يكون بخلافه ولا شك ان المفاعيل الخمسة كذلك
والحال فهو مفعول بواسطة الفاعل او المفعول به وكذا المستثنى بواسطة المستثنى منه وكذا التميز بواسطة
التميز فان قيل فلهذا ينبغي ان يكون المفعول معرفها في النصيب لانه اما صاحبها مع الفاعل او المفعول
فعلى كل واحد منهما يكون معولا بواسطة ويكون التميز اصلا في النصيب ان التميز عندهم ان التميز من
النسبة يكون فاعلا في المعنى فيكون معولا للفعل بالذات قلنا لما كان صاحبها مع احدهما كان العمل
فيهما معالا على الترتيب فلا يوجد بواسطة ولما التميز فلا نسلم انه فاعل لانه لو كان فاعلا كان
مرفوها وما قالوا التميز في المعنى فاعل فهو تاويل التميز بالفاعل وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشيء عن
حقيقته فاحفظه فانه لا يخلو من الوجاهة وان كان من غير وجه قوله وهي اربع فان قيل حمل الهم
على غير وجه لانه يلزم حمل المتعد على غير وجه قلنا حمل المتعد على غيره انما لا يعجز اذا لم يكن غير المتعد
صالحا لحمل المتعد وان كان صالحا لهما كما في زيد علم عاقل اقول الخبر هنا محذوف متقدما
وهي منقصة الى اربع فان قيل كل واحد من لفظة والكثرة علامة المضاف اليه ايضا فلا يكون علامة
المفعول مخفولا لمحمد قلنا قيدا الجمالية معتبر فيه فلا اشكال قوله لفظة اطلاق فان قيل اذا لم يعجز
اطلاق المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصيب فيها علامة المفعولية وايضا لا نسلم انه لا يعجز

اطلاق المفاعيل الباقية بل ان التقيد

له اي من معولات الفعل بالذات مع
كله اي انما علامة المفعولية من حيث انه مفعول

المتعد
على غير وجه
لانه يلزم
حمل المتعد
على غيره
انما لا يعجز
اذا لم يكن
غير المتعد
صالحا لحمل
المتعد

على الباقية الا ترى انهم قالوا الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به على قول من جعل الضمير في به
 راجعا الى كمتما والجار والمجرور متعلق بقوله يبين فبقي المفعول غير مقيد بقوله به قلنا معنى قوله
 لا يصح اطلاق المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها وهو الاثر الحاصل بالاحداث
 ويعبر عنه بمراده شدة واما اطلاق المفعول الاصطلاحي فيصح على كل من غير تقيد وهو ما قرن
 بفعل لقائده ولم يسند اليه ذلك الفعل فان قيل فعلى هذا لا يصح اطلاق المفعول لا
 على مفعول لم يسم فاعله لان الفعل اسند اليه قلنا اطلاق المفعول عليه باعتبار ما كان لا باعتبار
 قوله لا بعد تقيدها فان قيل من ضروريات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول
 بصدق المقيد وانتفاء المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى يشمل به كله وفيه ومع
 لا المفعول يعني ليس مطلق هذه المقيدات المفعول لان الضمير المستتر الذي هو مفعول ما لم يسم
 فاعله راجع الى الاولف واللام الذي بخلاف المقيدات فانها مسندة الى الجار والمجرور كما في
 زيد حسن الغلام فان المحن المقيد بالاضافة الى الغلام ومطلقة معنى يشمل السند الى زيد
 والسند الى متعلقه لا المحن المقطوع عن الاضافة الى الغلام لانه مسند الى زيد فان قيل ان
 المفعول المطلق ايض مقيد بقيد وهو لفظ المطلق فانه ايض مقيد برأى على لفظ المفعول قلنا هذا
 غير وارد على الشارح لانه قال لصحة اطلاق الخ لانه قال لوجب اطلاق المفعول عليه اي لو قيل
 له مفعول من غير تقيد بقوله مطلق فهو صحيح بخلاف المفاعيل الباقية فانه لا يصح اطلاق المفعول
 عليها من غير تقيد فان قيل ان المفعول المطلق لا يخلو اما ان يكون مفعولا لعين ذلك الفعل
 او لفعل خربان يتضمن ضربا او وقعت في قوله ضربت ضربا اي اوقعت الضرب فعلى الاول
 يتجه ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا يكون عين احد المتبیین وعلى الثاني
 يكون المصدر محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به وايضا ان لذلك الفعل مصدر ايضا
 فيكون مفعولا لفعل آخر فيلزم التسلسل قلنا المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر كما صرح به
 السيد السند في حاشي الرضى فان قيل فعلى هذا لا يكون مفعولا فاعل فعل فلا يصح صدق
 التعريف عليه قلنا الفاعل وان لم يفعل بالذات لكن فعله بواسطة المصدر قوله فاعل فعل فان قيل
 هذا التعريف لا يصح على المفعول المطلق من الفعل الجہول نحو ضربت زيدا قلنا اجابته فخذ المحنة
 ان الفاعل اهم من المحقق والحكم ومفعول ما لم يسم فاعله فاعل كما واغترضت عليه موتا
 عَصَائِمِ الدِّيَارِ بانه لا حاجة الى تعميم الفاعل لانه لما قال الشارح بحيث يصح
 اسناده اليه علم منه دخول مفعول ما لم يسم فاعله لانه ايضا مما اسند اليه الفعل قلنا
 الحق بهما ما قال الفاضل لان مفعول ما لم يسم فاعله ليس مما قام به الفعل وان كان مسندا اليه
 قوله والمراد بفعل الفاعل فان قيل التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه مات موتا

وجم جامة وشرف شرافة لان الفاعل ما يصدا عنه الفعل وهذه الافعال غير صادرة منه قلنا المراد بفعل الفاعل اياه قيامه به ولا شك ان هذه الافعال قائمة به وان لم يصدا عنه فالقول القيام غير موجود في صيغة النفي نحو ما ضربت ضربا قلنا معناه بحيث يصح اسناده اليه والفعل للنفي وان لم يوجد فيه القيام لكن وجد فيه الاستناد وهو كاف لصحة القول المطلق كما في الفعل الجهرول كما مر في انما قوله وانما زيد لفظ الاسم فان قيل للفعل المطلق ليس الا بالحدث فالانساب ترك لفظ الاسم قلنا سلمنا انه عبارة عن الحدث لكن في الاصطلاح لا يطلق الا على الاسم لانه من اقسام اللفظ فان قيل فعلى هذا الحاجة منها الى بيان النكتة في ذكر لفظ الاسم بل المحتاج الى بيان النكتة ترك لفظ الاسم كما في تعريفات سائر الافعال لان المصدر ترك فيها لفظ الاسم قلنا انما يبين النكتة لذكر لفظ الاسم لانه لما كان تعريفات سائر الافعال بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم **قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ** انما زيد لفظ الاسم لاخراج ضرب الثاني في قوله ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل الا انه ليس باسم فان قيل ان قولهم غير صحيح لان ضرب باعتبار مجموع معناه ليس مما فعله الفاعل فلا يصدق التعريف عليه قلنا انه وان لم يصدق عليه باعتبار معناه للطاقي لكن يصدق عليه باعتبار معناه التضمني فان قيل فعلى هذا يصدق التعريف على ضارب الثاني في قوله انا ضارب ضارب يد مع قيد الاسم اليهم قلنا الاعتبار لمعنى التضمن الذي هو مقصود في شئ فالمقصد في ضرب هو الحدث والمقصد في ضارب هو الذاة والحدث تابع قوله ويدخل فيه المصادر كلها اشارة الى ما ذكر من التعريف جنس قوله صفة للفعل اشارة الى بيان الاعراب لقوله مذكور قوله نحو ضرب الرقاب اوله قوله تعالى **اِذْ الْقَيْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرِبَ الرِّقَابِ** اى اضربوا ضرب الرقاب والغريزة على حذف الفعل نصب المصدر معناه اذ القيم الذين كفروا فاقطعوا دُفُسهم قوله واسما عطف على قوله مقدرا فهو ايضا من الاقسام الحكمية يعنى الذكر للحكمة على توحيين احدهما ما بين الشارح بقوله كما اذا كان مقدرا والاخر بقوله واسما فيه معنى الفعل او ان اسما عطف على المذكور في قوله اعم من ان يكون مذكورا يعنى كما ان الفعل المذكور اعم من الحقيقة والحكمى كذلك الاسم الذى فيه معنى الفعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اذا كان مذكورا بعينه او كما اذا كان مقدرا لكن العطف انما يصح اذا كان معنى الفعل المذكور يشتمل الاسم اليه لان المراد منه اعم منه اى من الفعل او شبهه كما هو الشائع ومهمنا بحث وهو ان الضمير في قوله وهو اعم لا يخلو ما راجع الى الفعل او الى ما كود فعلى الاول لا يهم عد قوله فضرب الرقاب من الحكم لان الفعل فيه حقيقة وعلى الثاني لا يهم عد قوله ضارب ضارب من الحكم لان المذكور حقيقة لكن الفعل فيه حكم قلنا الضمير راجع الى الفعل قيد مذكور فيكون التقييم فيما قلناه صفة ثالثة اشارة الى بيان الاعراب بقوله

بمعناه قوله بمعنى ذلك الاسم إشارة إلى أن الضمير في قوله بمعناه راجع إلى الاسم وتجويزه
 إلى كلمة ما كما في الضمير ليس ما يلبي فان قيل تعريف المفعول المطلق لا يصدق على فرد من أفراد
 الموعود لانه ليس فعل من الأفعال بمعنى المصدر قلنا المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه
 اشتمال الكل على الجزء **وههنا بحث من بجوه الأول** انه يتقضى بما اذا كان العامل مصدرا
 كقولنا ضربني زيد ضربا لونا وهنا العامل والمصدر يكونان بمعنى واحد والثاني انه خرج عنه
 المفعول المطلق النوني والحدى لا نهما يدلون على امرنا انما على معنى الفعل فلم يكن الفعل
 مشتملا عليه والثالث انه لا يصدق على الواو في ضربت الواو اجيب عن الأول ان المصدر
 العامل بمعنى ان مع الفعل فيكون مشتملا عليه وعن الثاني انه وان لم يكن مشتملا مع معناه
 التضمن وعن الثالث انه مفعول مطلق باعتبار الوصف المقدار اى ضربت ضربا بالواو فان
 قيل لا يصدق التعريف على نباتا في انبت الله نباتا لان انبت لا يشمل على معنى بناة بل يشمل
 على معنى الانبات وهو المصدر المتعدي قلنا لا نسلم انه لا يشمل عليه لان المزيد مشتق من الجرد و
 المبدأ ليس الا جزاء للشيء قوله فخرج به مثل تاديبا فان قيل لا نسلم ^{انه خرج بقدر بقاء} لان التاديب اعم
 من الضرب لانه قد يكون بالشم ايضا ولو سلم ايضا فهما متحدان بالذات ومتغايران بالاداء
 لان ذلك الفعل ان قصد به الالم يسمى بالضرب وان قصد به حسن الخلق يسمى تاديبا او
 نقول المراد من الضرب التاديب والتاديب ذكر للزوم واراد منه اللازم وهو غير الضرب لانه
 فعل المضاد والتاديب فعل المضروب فان قيل فليحذف هذا لا يجوز حذف اللام منه لعدم اتحاد
 الفاعل بين الفعل والمفعول له قلنا حذف اللام جائزا اذا اقيم للزوم مقام اللازم وههنا كذا
 لان ههنا لم يذكر التاديب بعينه بل ذكر لازمه وهو التاديب واديد منه اللازم وهو التاديب
 قوله وكذا لك خرج كراهتي في نحو كرهت كراهتي هذا القول انما يقال فيما اذا كرهت شخصا متبين
 لك انه شريف فقلت كرهت كراهتي وانما اضيف الى ياء التكلم بناء على هذه الحكاية والا فلا
 تعلق بها فان قيل تعريف المفعول المطلق لا يكون ما نغلا لانه دخل فيه كراهتي لانه ايضا ما فعله
 فاعل فعل مع انه مفعول به قلنا للكراهية اعتباران على اعتبار كونه مفعولا مطلقا لا يحتاج الى
 اخراجه واما على اعتبار كونه مفعولا به غير داخل فيه لانه ليس بفعله بل وقع عليه الفعل كما بين
 المشاوح بقوله فان للكراهية الخ قوله كما في كرهت كراهتي من غير الاضافة
 لانه لم يوجد فيه شئ زائد فيكون للتأكيد قوله كما في قولك كرهت كراهتي
 لانه لما اضيف الى ياء التكلم فيكون فيه زيادة فلا يلزم على التأكيد قوله
 جامعا وما لفا إشارة الى ان النقص على كراهتي وارد جمعا ومنعا وانه ناظر الى
 جميع الحد قوله وقد يكون للتأكيد فان قيل ان قد لا يخلو اما ان يكون للتقليل والتكثير

بالمعنى وان شئت على

ن
الاسم

ن
كراهية

فالاول لا یجوز فی التاکید والثانی لا یجوز فی النوع والعدہ وان کان فی الاول للتکثیر
 فی الثانی للتقلیل یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز وعموم المشترك قلنا المصوح مالکی وعنده
 یجوز عموم المشترك فلا محذور فان قیل المفعول المطلق النوعی والعدہی ایضا یجوز للتاکید
 فلا یصح للقابله قلنا ان لم یکن فی مفهومه زیادة علی ما یفہم من الفعل فیصح للقابله لان
 فیما زیادة قوله ان دل علی بعض الزااعر فان قیل الاولی ان یقال ان دل نوعہ لیشمل ما اذا
 دل علی جمیع الزااعر کما فی قلنا ضربت الزااعر قلنا ان الدلالة علی بعض الزااعر متحقق فی ضمن
 الكل فلم یخرج المفعول الذی دل علی جمیع الزااعر فان قیل ان ہذا الجواب یوہم انه کونہ للتشویع
 باعتبار الدلالة علی بعض الزااعر فی صورة الدلالة علی کل مع انه لیس كذلك قلنا عن
 اصل الاعتراض ان المقصہ ہنا لیس للحصر لکنہ ذکر اقل منبۃ النوع لانه لا یدعی وجود المفعول
 المطلق النوعی من وجود بعض النوع کما لا یدعی وجود التنازع من الفعلین اعلم ان المفعول
 المطلق النوعی علی قسمین احدهما ما یکون بالصیغۃ بان یکسر الفاء وزید فی اخرہ تاء والثانی ما یکون
 بالصیغۃ مثل ضربت ضربا شدیداً قلنا ان دل علی عدد سواء کان العدہ مفہوماً من لفظ المصد
 نحو ضربت ضربین او من صنفہ نحو ضربت ضرباً کثیراً فان قیل المفعول المطلق النوعی یشنی و
 یجہم فیدل علی العدہ مع انه للنوع وما للعدہ قیم لہ قلنا فی عدہ المادة یدل المفعول المطلق
 علی العدہ والنوع جمیعاً لا علی عددہ فقط فافتراقا قوله لانه دال علی الماہیۃ المعراۃ ای الخا
 عن الدلالة فان قیل الدلالة لا یکون الا لللفظ والماہیۃ من المعانی والیضا الاخصر ان
 یقال المعراۃ عن التعدد فما فائدة فی ازید لفظ الدلالة بعد المعراۃ اجیب عن الاول ان ہذا
 یحذف عبادة اخرى ای المعراۃ دالہا عن الدلالة علی التعدد وعن الثانی ان فیما اشارۃ الی
 فی التعدد بطریق اللبائۃ کما لا یخفی وانما کان خالیاً عن التعدد لانه تاکید للمصدر الذی ہو
 فی ضمن الفعل وهو لا یشنی ولا یجہم فکذا ہذا قوله الا اذا قصد بہ النوع
 لیس ہذا استثناء من قوله والاول لا یشنی ولا یجہم لانه اذا قصد بہ النوع والعدہ لا یکون
 حیث ان للتاکید فہو استثناء من قوله فلا یقال جلست جلوسین او جلوسات قوله وقد ین
 بغير لفظہ فان قیل لا حجتہ الی ذکرہ بعد ما قال بمعناہ فی تعریفہ لانه اذا کان بمعناہ فہو مفعول
 مطلق سواء کان موافقاً للفظہ او مغايراً لہ قلنا انما اوددہ لیعلم ان المفعول المطلق الذی ہو
 موافق للفظ فعلہ ہو کثیراً ما ہو مغايراً للفظ فعلہ لان کلمتہ قد لتقلیل او نقول فیما اشارۃ الی الذ
 علی سیبویہ لانه غیر قائل بالتغایر المذکور کما اذکرہ الشارح بقولہ وسيبویہ لیکد لہ عاملاً من بابہ
 فان قیل یلزم فی کلام الشارح تلادہ لانه قال سابقاً مذکور وقال لہنا بغير لفظہ قلنا مین
 قوله بغير لفظہ ای مغايراً للفظ فعلہ و لیس معناہ یدون لفظہ فالقیل للراد بالمغايرة لا یخلو اما یجب
 الصیغۃ او یجب المادة فعلى الاول یجب ان یکون نحو ضربت ضرباً من ہذا القیل وعلى الثانی

یجب ان لا یكون اثبت نباتا من هذا القبیل لعدم تغير المادة قلنا المراد من المغايرة اما محجب
 المادة كما في قعدت جلوسا او بحسب الباب كما في اثبتته الله نباتا فان قيل كما ان قعدت جلوسا
 يكون مثالا لتغير المادة فكذلك يكون مثالا لتغير الباب لان قعدت یقعد من لضر یضر وجلس یجلس
 من باب ضرب یضرب فلم خصه الشارح مثالا لتغير المادة والیضا المغايرة بحسب اللفظ مبني
 على اتحاد معناها وهما كما تغير لفظه فكذلك تغير معناه لان القعود ما كان بعد الاضطجاع و
 الجلوس ما كان بعد القيام اجیب عن الاول المراد من الباب باب المزيد والمجهول وعن الثاني
 ان هذا مبني على مذهب من لم یفرق بینهما قوله وسيبويه یقدر له عاملا من باب به لا زديا د
 المناسبة بین العامل والمعمول ای قعدت وجلست جلوسا فیکون الثاني تأكيدا للاول قوله
 قالان قيل ان قول سيبويه منقوض بقولنا ضربت الزاعا لانه ليس للنوع فعل فكيف یقدره فكذلك
 بقولنا حنثت بینا لانه ليس للبین فعل قلنا ان عنده تقریر العامل من باب به فيما لمکن والا فهو
 متفق معهم قوله الناصب للمفعول المطلق اشارة الى ان المراد من الفعل هو العامل مطلقا والیضا لا
 یلزم الخروج من البحث كما مر فی الفاعل على التحقيق قوله خير مقدم مصداق مبني قوله ای قدمت
 قد وما اشارة الى اخطار العامل والقرينة علیه مشاهدة الحال فان قيل فاة المطابقة بین المثال
 والمثل لانه مصدق والمذكور فی المثال اسم التفضیل والیضا لا یطابق من وجه اخر لان المثل
 حذف الفعل مع بقاء للمصدق فی المثال حذف الفعل والمصدق جميعا قلنا سلمنا ان حذف اسم
 التفضیل لكن مصدريته باعتبار الوصف وهو قد وما اوباعبار المضاف الیه وهو مقدم
 فان قيل ان قول الشارح ومصدريته باعتبار الوصف مشعر على ان المفعول المطلق لا یكون
 مصدرا منه ليس كذلك كما اذا قيل ضربت الزاعا والیضا الوصف لا یكون الا ذاتا وقوله
 قد وما وصف اجیب عن الاول ان الزاعا مفعول مطلق باعتبار الوصف للمقدار ای ضربا
 الزاعا وعن الثاني ان الصفة مجنی الصفة الخوی جائز ان یكون موصوفا صفة لانهما یكون قیدا
 للتغیر بخلاف الصفة بمعنى القائم بشئ قوله لان اسم التفضیل له حکم ما اضيف الیه لانه اذا اضيف
 الى شئ فهو جزء من المضاف الیه ومن افراده مثل زيد افضل الناس لان افضل
 فرد من الناس وكذا همنا فان قدوم الخیر بعض من قدوم المطلق فان قيل الاظهر ان یقر
 لان اسم التفضیل له حکم للوصف وما اضيف الیه لیتقم التقرب قلنا نعم لكن لما كان بین الصفة
 والوصف اتحادا ذاتی استغنی عن التصريح بالجزء الاول وكان المدح هو الجزء الثاني فلذا
 اورده فقط قوله ای حذفوا واجبا قد مر بیا نه فی الفاعل قوله ای سماعیا اشارة الى ان

سماعا صفة ثانية لقوله حذفوا لكن لا یجوز صحة له ای سواد كان فعلا او شبهه ۲۲ م

ای وان لم یکن تقدیر العامل من باب به ۲۲ م ای مع الخویین ۲۲ م له فی قوله خير مقدم ۲۲ م المم اخذ فی ۶

ه نهران حمست حق برسی بل ویکه کاتب باجمیر کندی او ۲۲

نقد كذا من القياس بعض السماع مستند لا جاب بقوله موقوف للزعم

المحل زاديا بالنسبة قوله موقوف اجواب سوال وهو ان القياس لا يخرج من السماعي قوله لا قاعدة له بيان لفظ الموقوف قد يروى موقوف على سماع فقط اى لا قاعدة له يعرف بها قوله استقام الله اشارة الى ظاهر العالم المقدر ههنا للتعليم والا فهو واجب الحذف لا يجوز اظهاره فهذا اما باعتبار ذات المخاطب او باعتبار زرعه قوله اى رعا الله هذا ايضا دعاء باعتبار ذات المخاطب بان رزقه الله او باعتبار المواشى قوله من خاب الرجل وههنا بحث من العجمين الاولانه يلزم الاشتقاق من النفس لو اشتق خالب انه اشتقاق من الفعل لو اشتق خيبة وهوليس الا مذهب الكوفيين وهو مرجوح والثاني انه علم منه ان خاب خيبة باشارة الفعل مستعمل في كلامهم والقول بحذف الفعل وجوبنا في ذلك اجيب عن الاول معناه هي من هذه الوردى في اتحاد المعنى لظهر معناه من هذا البيان كما يعلم من قوله اذ لم ينل ما طلب لان خيبة مشتق او نقول معناه ان خيبة مشتقة من مصدر خاب الرجل فان قيل فعله هذا يلزم الاشتقاق من النفس قلنا كلمة من بيانية اى الذي هو مصدر خاب الخ وعن الثاني ان الحذف واجب في الجملة الانتشائية الدعائية وما نقله جملة .. اخبارية فلا ينافي قوله اى جد عا باللام المهمة دعاء عليه بالذاة فان قيل قول الشارح مخالف من الرضى لانه قال هو قطع واحد من المذكورات قلنا كلمة الواو بمعنى او كما هو الشائع قوله اى عجمت بضم العين في الماضي والمضارع مثل شرف يشرف فيكون قوله عجمها بالحركات مثل شرفا وشرافة قوله فانه لم يوجد بيان تطبيق الامثلة للمذكورة مع الممثل وهو الحذف والوجوب السماعي قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فان قيل ان في الحذف القياس ايعلم يوجد الافعال لعامة في المصدر قلنا المراد ان لم يوجد في كلامهم لافعال لعامة في المصدر ولم يوجد قاعدة ايضا لكنه ترك التفاء بما ذكر سابقا في تفسير قوله سماعا قوله قيل عليه اشارة الى الاعتراض قوله من كلام القضاة ابراهيم من كلام الولدين وهم الذين كانوا من العجم لكن سكنوا في العرب او كان ابيه من العجم وامه من العرب قوله فيما استعمل باللام كان اللام سد مسد الغل واليضا هي جارة فيقتضى المتعلق والفعل اعم به فيكون قرينة فان قيل فعله هذا ينبغي ان ياتي بالمص باللام بان قال حمدا وشكرا قلنا ان امثلة المصدر ايضا مستعملة باللام ولكن ترك اللام للاختصاص قال الرضى ههنا قاعدة وهي ان كل مصدر اذا ضيف الى الفاعل والمفعول بواسطة حرف الجر فيحذف عامل ذلك المصدر فان قيل فعلى هذا يكون هذه الامثلة قياسية فلا يعجز عن من السماعي واليضم لما وجد سد المسد والقرينة هوليس لخاصة القياسى قلنا من شاهدنا القاعدة من الرضى والمصدر مقدم عليه فيجوز ان يكون هذه الامثلة سماعية في زمان المصنف ومقياسية في زمان الرضى قوله وقد يحذف الفعل الناصب هذا بيان حاصل العطف لان قوله قياسا عطف على قوله سماعا قوله يعلم له صفة كاشقة لقوله قياسا وانما وصفها بالكلية لئلا يتوهم ان المراد من الضابطة

لاكثرية قوله متعددة فان قيل ان لفظ موضع جمع كثرة وهو غير منحصر الا افراد والمجا
ان امثلة هذا الحذف غير زائدة على عشرة بالتبع والاستقرار قلنا سلمنا انه غير منحصر لكن اذا
وجد القرينة على الانحصار يكون منحصرا وهما وجد القرينة وهي توصيفه بقوله متعددة المقدرة
قوله منها ما وقع فقوله ما وقع مبتدأ وقوله منها خبره وان كلمة من بمعنى البعض فهو مبتدأ وما
وقع خبره قوله ما من هذه المواضع اشارة الى بيان المرجع قوله موضع ما وقع جواب سؤال
وهو ان كلمة ما لا تخلو ما عبارة عن المفعول المطلق او من الموضع ففعل الاول لا يصح حمله على منها
واما على الثاني فالجمل صحيح لكن الضمير في وقع لا تخلو ما راجع الى الموضع او الى المفعول ففعل الاول
لا يصح حمله قوله مثبتا عليه لان الموضع غير مثبت لان الكلام منفى وعلى الثاني لا يوجد العائد
الى كلمة ما فاجاب بقوله اى موضع ما وقع يعنى ان كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق لكن يجب ان
وهو لفظ موضع فيصح الحمل على منها ووجد العائد الى ما فان قيل يجوز ان يكون كلمة ما كناية
عن الموضع وضمير وقع راجعا الى المفعول المطلق والعائد الى ما محذوف اعني فيه فيصح الحمل فلا
حاجة الى تكليف الشارح ثم قلنا فيه احتياج الى تقدير العائد وهو خلاف الاصل وفي عبارة
الشارح ثم واذا كان احتياج الى تقدير المضاف لكن احتياجه الى تقدير المفرد وهو هون من تقدير
المركب اعني الجار والمجرور فان قيل على تقدير حذف المضاف يلزم حذف العمدة لان للوضع
اقاما مبتدأ او خبر من قوله منها وهما من اللزومات واما تقدير العائد فهو تقدير بالفضلة وهو هون
من تقدير بالعمدة قلنا حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه شائتم عنهم قوله اى مفعول
مطلق تفسير لكلمة ما واما المفعول في تفسير ما قبل قوله وقع لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف
بالشرح قوله اريد اثباته فان قيل هذا لا يطابق المثال مع المثل لان وقع مثبتا والمثال كلام
منفي اعني قوله ما زيد لا سيرا فاجاب الشارح عنه بقوله اريد اثباته يعنى ان الكلام و
اكان منفي لكن المفعول فيه مثبت بالاسناد من النفي قوله لا يجب حذفه لان الباعث على
وجوب الحذف عدم صحة الحمل وذلك في الوجبة واما في السالبة فيصح الحمل فلا يوجد القرينة على
الفعل قوله بعد نفى لانه اذا كان مثبتا ولكن لم يكن بعد النفي مخوذا سيرا لا يجب حذفه لفعل
سد المسد وهو ما والا قوله داخل على اسم لما كان قول المصدر داخل على اسم متنازعا لان قوله
بعد النفي يقتضي ان يكون قوله داخل صفة له وقوله بعد معنى النفي يقتضي ان يكون قوله داخل
صفة له جعل الشارح قوله داخل صفة لقوله معنى وقدره مع قوله بعد نفى كما هو طريق في قطع
التنازع بان يعمل الثاني وليقدم الاول قوله لا يكون للمفعول المطلق خبرا عنه بلا تاويل
او مبالغة وكلاهما ان سيرا في قولنا ما انت الاسير امثلا جانك يكون خبرا عن انت بتاويل
الشارح وكان سيرا خبرا عنه للبالغة كما في زيد عدل قوله لا يكون خبرا عنه اى لا يصح
ان يكون خبرا عنه باعتبار عدم صحة الحمل لان المصدر لا يحمل على الجملة قوله لا يكون منه

اى من باب حذف الفعل لان فعله مذکور قول لكان مرفوعا على الخبرية وهما بحث من
 وجوه الاول انه ما الفائدة في توصيف سيرا سيرا ^{مذکور جريا قيا سيرا} والثاني انه لا يصح قوله لكان مرفوعا
 على الخبرية لان خبرا لا يكون الا منصوبا والثالث انه لما كان مرفوعا فلا يكون مفعولا فانه
 يكون منصوبا فهو خارج عن المقسم اعني قوله ما وقع فلا حاجة الى خواجه بالقيود اجيب عن الاول
 انما قيد به لتلايتهم الاستثناء من النفس وعن الثاني سلمنا ان خبرا ما يكون منصوبا لكن اذا
 انتقض لنفي بالايكون خبره مرفوعا كما قال المصنف في بحث الجرويات وعن الثالث لا نسلم انه
 خرج المقسم لان المقسم ما كان مفعولا مطلقا في تركيب من التراكيب ولا شك ان سيرا قد يكون
 مفعولا مطلقا وان لم يكن ههنا او لنقول انه قد يكون مرفوعا كما اذا وقع مفعولا للرسم فاعله
 فان قيل فعلى هذا تفوت فائدة تدوين علم النحوي انه لا يعلم المنصوب من المرفوع قلنا ان
 تعيينه وضع نصب والرفع فلا تفوت فان قيل ليعتبر المشاص الشرطي للمصدر كما اعتبرها ^{لهم}
 سلم عن تلك الشبهة بان يعبر كلمة ما في قوله ما وقع بالمصدر المطلق فلا يرد الشبهة والضم
 الكلام في المفعول المطلق من حيث انه مفعول مطلق لا في ذاته واذا وقع مفعولا لم ليس فاعله
 لا يبيح وصف المفعول المطلق بل ذاته اجيب عن الاول ان ما ذكره المشاص من النسب بالمقام
 لان التقسيم في المفعول المطلق لا في المصدر مطلقا وعن الثاني بما هو مذکور في الرضى فينظر
 فيه ثم في الحذف الوجوه لا بد من الامرين القرينية وسد المسد فالاول نصب المفعول المطلق
 واليصادف صحة الحملا قرينية على وجه حمله لكن الاصل في الحذف وان كان من جنس المفعول ما يمكن
 فيكون فعلا لان في حذف المصدر ايضا لا يصح الحمل والثاني كلمة ما ولا لانها من الفضلات
 وسد المسد ليس لامنها قوله او وقع مكررا فان قيل الاخصوان يقال ومكررا عطفا على
 مثبتا فيكون تقديره بحكم العطف او وقع مكررا فلا حاجة الى تصحيح بقوله وقع قلنا انه يتوهم
 عطفه على خبرا وهو فاسد فان قيل ان دكا و دكا وقع مكررا مع انه لم يحدف فغله بل مذکور
 هو قوله دكت الارض قلنا المراد ان المصدر وقع في موضع الخبر عن المبتدأ ولا مبتدأ في الآية
 واما الارض فهي مفعول للرسم فاعله لقوله دكت فان قيل ما للمصنف من انه جمع الضابطتين
 بترك منبها بينهما مع ان كل واحد منهما ضابطة علىحدة قلنا انما جمع بينهما لاشتراكهما في الوقوع
 بعد اسم لا يكون خبرا عنه فان قيل ان قوله بعد اسم لم يكن مذكورا في هذه الضابطة ولذا
 لا يفهم من عطف قوله او وقع مكررا على قوله وقع مثبتا لان هذا القيد مؤخر عن المعطوف
 عليه قلنا جازان يكون الضمير في وقع راجعا الى المفعول المطلق الذي فرض بعد قوله بعد اسم
 لا يكون خبرا مديا ولقول المالم يفصل علمان بينهما اشتراك في بعض القيود لكن في تعيين جهالة
 ثلما مثل عز الضابطة الثانية بقوله زيد سيرا علم تعيين هذا القيد فان قيل فعلى هذا

یتبع ان یجمع بین قاعدتی ما وقع مضمون جملة لا شترکما فی وقوع مضمون جملة قلنا نعم لکن لما
 کان کل واحد منهما مسمی باسم علیحدة اولی تأکید النفس والثانی تأکید الغیر اذ التفصیل
 لیتیمز کل واحد بالاسم عن الآخر ولقول ان هذین الضابطین قد یجتمعان فی مادة واحدة
 کقولنا ما زید السیر سیرا یجلا و الضابطین الاثنین ثم القریب فی هذه الضابطۃ ایضا فی
 المفعول المطلق وعدم صحۃ الحمل وسد المسد هو احد المصدرین قول ای سیر سیرا إشارة الی العامل
أعلم انه لا بد من تقدیر الفعل ههنا بعد الثلاث لیلزم الاستثناء من النفس وایا قوله سیر البرید
 یجوز فیہ تقدیر الفعل بعد ما قبلها اذ المفعول المطلق فیہ نوعی وفی المثال قول هذان المثالان
دفع ولهم وهوان احدهما مثالی کان بعد النفی والاخر مثالی کان بعد معنی النفی مع انه
 لیس فیہ معنی النفی فدفع بقوله هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد النفی ثم تردد علیه ان المثال
 لا یضاح المثل وهو یاتی بواحد فما الحاجة الی المثالین فاجاب الشرح انما اورد المثالین تنبیها علی
 ان الاسم الواقع موقع الخبر یقسم الی النکرة والمعرفة فان قیل ان من العلوم ان المصدر من
 الاسماء وهی تنقسم الی النکرة والمعرفة فما الفائدة فی هذا التنبیه قلنا فی فائدة جلیة وهی ان
 یعلم ان الحكم وهو الحذف لا یختلف بین المصدر المتکرر والمعرف قوله اولی ما یشبه به فعل المبتدأ
 ای ما انت الا سیر مثل سیر البرید فان قیل فعل هذا المرید ق تعریف المفعول علیه بعد
 اتحاد الفاعل بینهما لان فاعل الفعل هو المخاطب وفاعل المفعول هو البرید قلنا ان لفظ ذلك
 الاسم الواقع موقع الخبر ولا کان لفظ المشبه به لکن ذکر ذلك واریا المشبه كما هو طریق الاستعار
 اذ لا شک ان المراد بسیر البرید هو سیر زید فان قیل لما کان المراد منه هو المشبه لا یصح تقسیم
 الشارح رح الی ما هو فعل المبتدأ اولی ما یشبه به فعل المبتدأ بل یكونان فعل المبتدأ قلنا انما قال
 الشارح رح ذلك نظر الی الظاهر قوله اولی مفرد ومضاف اولی ما لا یصح تقدیره قبلها اولی
 ان المفعول فی الاول تأکید وفی الثاني نوعی لان سیر البرید نوع من السیر وانما لم یتعرض لیهما
 لان الاول ظاهر والثانی غیر مستقیم لانه غیر منحصر فی التأکید والتوعی لانه قد یشیر للعدد
 ای قول ای من الواضع الذي بیان المرجع قول ای موضع للمفعول إشارة الی انه یجوز للقائل قوله
 تفصیلا لاثر الخ فی تعید الاثر احتراز عما یقع تفصیلا لمضمون جملة دون الاثر بخوید سافر سفر
 القریب والبعید وفی تعید الجملة احتراز عما اذا وقع تفصیلا لاثر مفرد بخوید ضرب اما یتأد
 تادبا او یلک هلاکا فهذا لتفصیل الاثر الضرب فقط وفی تعید المقدم احتراز عن المتأخرة
 نحو ثامنا وفلا فشد والوثاق فان فی هذه الصور لا یجیب الحذف لانها وقعت قلیلا فی
 کلامهم فلو حذف الفعل لم یسبق الذهن الیه قول والمراد بمضمون إشارة الی لفرق بین هذا
 المضمون و بین مضمون ضابطۃ الخامسة قول مصدرها فان قیل لا یصح اضافة المصدر
 الی الجملة لانه للفعل لا للجملة

۱ تعید الفعل قبل الا اولی ما یصح

وَالْيَضَ اِذَادَةُ الْمَصْدَرِ اِنَّمَا يَصِحُّ فِي الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَامَّا اِذَا كَانَتْ اِسْمِيَّةً مِثْلَ زَيْدٍ جِئْتُ اَوْ هِيَ لَيْسَ فَلَا
 اِذْلِيْسَ لَهَا مَصْدَرٌ لَا اَجِيْبُ عَنْ الْاَوَّلِ مَعْنَاهُ اَيُّ الْمَصْدَرِ بِالْمَفْهُومِ مِنَ الْجُمْلَةِ وَعَنْ الثَّانِي
 لَا نَسْلَمُ وَقَدْ مَفْعُولٌ تَفْصِيْلًا لِأَنَّهُ مَفْهُومٌ جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ وَلَوْ سَلِمَ فَيُمْكِنُ اخْذُ الْمَصْدَرِ اَيْضًا بِالْحَاقِ اَيُّهَا
 وَالْمَتَاعَى جُصْمِيَّةٌ زَيْدٌ اَوْ حَيَوَانِيَّةٌ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْمَصْدَرِ اِلَّا تَرَاعَى قَوْلُهُ اِلَى الْفَاعِلِ اَوْ الْمَفْعُولِ
 فَيُضَافُ اِلَى الْفَاعِلِ اِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ هُوَ النَّسَبَةُ اِلَيْهِ اَوْ اِلَى الْمَفْعُولِ اِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ هُوَ النَّسَبَةُ اِلَيْهِ
 اَعْلَمُ اِنْ الْمَضْمُونِ عَلَى ثَلَاثَةِ اَقْسَامٍ اَحَدُهَا مَفْهُومٌ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَهُوَ اخْذُ الْمَصْدَرِ مِنْ
 الْجُزْءِ الْاَوَّلِ مَضَافًا اِلَى الْجُزْءِ الثَّانِي وَالثَّانِي مَفْهُومٌ جُمْلِيَّةٌ اِسْمِيَّةٌ وَهُوَ اخْذُ الْمَصْدَرِ مِنْ
 الْجُزْءِ الثَّانِي مَضَافًا اِلَى الْجُزْءِ الْاَوَّلِ وَالثَّلَاثُ مَفْهُومٌ مَطْلُوقٌ الْجُمْلَةِ وَهُوَ اخْذُ الْمَصْدَرِ مِنْ الْجُزْءِ
 الْمُسْتَقْتَقِ مَضَافًا اِلَى الْخَبَرِ الْغَيْرِ الْمُسْتَقْتَقِ قَوْلُهُ وَيَا ثَوَّ غَرَضُهُ دَفْعُ وَهْمٍ وَهُوَ اِنْ يَتَوَهَّمُ الْمُرَادُ بِالْاَثَرِ
 هُوَ الْاَثَرُ مِنْ قَبْلِ ذِكْرِ الْمَصْدَرِ وَاِذَادَةُ اِسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ كَمَا هُوَ الشَّاعِرُ فَمَا قَدْ يَقُولُهُ وَالْمُرَادُ بِاَثَرِهِ
 غَرَضُهُ وَالْمُرَادُ مِنَ الْغَرَضِ الْحِكْمَةُ فَلَا يَرِيدُ اِنْ الْغَرَضُ عِبَارَةٌ عَمَّا يَكُونُ الْفِعْلُ لِاجْلِهِ وَالْفَاعِلُ مَحْتَجٌّ
 مَعَ اَنْ اَللّٰهُ تَعَالَى لَا يَحْتَاجُ اِلَى شَيْءٍ وَالْحِكْمَةُ عِبَارَةٌ عَمَّا يَكُونُ الْفِعْلُ لِاجْلِهِ وَالْفَاعِلُ لَا يَحْتَاجُ اِلَيْهِ قَوْلُهُ
 وَبِتَفْصِيْلٍ لِأَنَّهُ جَوَابُ سَوَالٍ وَهُوَ اَنْ التَّفْصِيْلَ يَقْتَضِي الْاَجْمَالَ وَالْاَجْمَالَ هُنَا اِلَانِ الْمَذْكُورِ
 سَابِقًا شِدَا لَوْثَاقٍ وَهُوَ مَعْلُومٌ فَاجَابَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَالْمُرَادُ بِالتَّفْصِيْلِ بَيَانُ النَّوَاعِي الْمَحْتَمَلَةِ
 وَآثَمًا قَدْ شَرَحَ الْمَضْمُونُ مَعْنَاهُ مُؤَخَّرٌ فِي الْمَتْنِ لِأَنَّهُ مَضَافٌ اِلَيْهِ وَهُوَ اَصْلُ اِلَانِ مَعْرِفَةِ الْمَضَافِ
 مِنْ جَيْتٍ هُوَ مَضَافٌ مَوْقُوفٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمَضَافِ اِلَيْهِ اَيْضًا اِنْ بَيَانَ اَثَرِ الشَّيْءِ اِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ
 ذَلِكَ الشَّيْءِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ مَضَافًا قَوْلُهُ غَوْ قَوْلُهُ تَعَالَى جَوَابُ سَوَالٍ وَهُوَ اِنْ قَوْلُهُ
 غَوْ مَضَافٌ وَقَوْلُهُ فَشِدَا لَوْثَاقٍ مَضَافٌ اِلَيْهِ وَهُوَ لَا يَكُونُ اِلَّا مَفْرُوعًا وَهَذِهِ جُمْلَةٌ فَلَمَّا قَدْ هَذَا زَادَ
 الشَّارِحُ رَحِمَ لَفْظَ قَوْلِهِ فَهُوَ مَضَافٌ اِلَيْهِ وَالْجُمْلَةُ مَقُولَةُ الْقَوْلِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ فَلَا
 يَرِيدُ اِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى لَا يَخْلُو اَمَّا صِفَةُ الضَّمِيرِ اَوْ حَالِ مَنْ فَعَلَ الْاَوَّلَ يَلِيزُ تَوْصِيْفُ الْمَعْرِفَةِ بِالْجُمْلَةِ
 وَعَلَى الثَّانِي يَلِيزُ اِنْ هُوَ مَضَافٌ اِلَيْهِ اَيْضًا الْمَا فَعْلًا وَقَدْ حَالَ لَا يَدْفَعُ فِيهِ مِنْ قَوْلِهِ اَنْ
 بَعْدَ شِدَا لَوْثَاقٍ اِشَارَةٌ اِلَى اَنْ بَعْدَ مَبْنِيٍّ عَلَى اَلِضْمِ مَحْذُوفٌ الْمَضَافُ اِلَيْهِ اَيْضًا اِشَارَةٌ اِلَى اَنْ الْمَصْدَرُ
 هُنَا مَضَافٌ اِلَى الْمَفْعُولِ قَوْلُهُ فَشِدَا لَوْثَاقٍ اِشَارَةٌ اِلَى تَطْبِيقِ الْمَثَالِ مَعَ الْمَثَلِ قَوْلُهُ اَمْ اَمْ
 مَنَا اِشَارَةٌ اِلَى اَخْبَارِ الْعَالَمِ قَانٌ قِيلَ فَلْيَكُنْ مَنَا وَفَدَاءٌ مَفْعُولٌ اِلَيْهِ فَلَا حَاجَةَ اِلَى تَقْدِيرِ الْعَامِلِ
 قُلْنَا الْمَفْهُومُ مِنْهُ لَيْسَ لَاجِزًا جَعَلَ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ مَفْعُولًا لَهُ مَا لَا فَرْقَ اِلَّا فِي كَوْنِ مَنَا وَفَدَاءٌ
 مَفْعُولًا مَطْلُوقًا فِي الْكَلَامِ بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ اَلِضْمِ اِنْ كَلِمَةٌ بَعْدِيَا فِي عَنْ كَوْنِهِ مَفْعُولًا لَهُ ثُمَّ اَلِضْمُ
 الْوَجُوبِي لَا يَدْفَعُ مِنَ الْقَرْنِيَّةِ وَسَدَا الْمَسْدُ مَا الْاَوَّلُ فَهُوَ نَوْضِبُ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الْعَامِلَ
 وَالْفِعْلَ اَصْلًا فِي الْعَمَلِ وَالثَّانِي لَفْظُ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ لِأَنَّهُ مِنْ الْفَضَلَاتِ فَيَصِلُ اِلَيْكَ اَقَالَ جَمَالَ
 الدِّينِ حِينَ يَلِي قَانٌ قِيلَ فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي

ان لا يشترط تكرار المصدر في الضابطة الثانية لان نفس المفعول لمطلق يقوم مقام العامل فلا حاجة
 الى التكرار قلنا ان في الضابطة الثانية احدا المصدرين واقع موقع الخبر والخبر لا يقوم مقام
 شيء فانه عمدة واما مقام الغير ليس الا من الفضلات فكذا لا يقوم مقام الغير ما وقع موقع الخبر
فان قيل ينبغي ان يجب الحذف في قوله خبر مقدم لانه قائم مقام العامل قلنا قيام للمفعول
 هنا بمعنى الجملة المتقدمة ولا جملة ثم واما المفعول للمفعول بدون المعاونة لانه لو اقيم بدونه لم
 يبق الحذف الجائز **فان قيل** ما السرا في ان الجملة لا تقوم مقام العامل بل جعلت معاونة قلنا
 في اقامة المتقدم مقام المؤخر خلاف فلذا لم تجعل عين ما يقوم مقامه **وقال البعض** الشارحون
 سدا الجملة المتقدمة مسدا للحذف **فان قيل** المتقدم لا يقوم مقام المؤخر الا ترى انهم قالوا في
 ضرب زيد اقامنا انه على تقدير الكوفيين يلزم حذف الخبر بلا سد شيء مسده قلنا ان ما
 قالوا ثم ليس لاجل ان المتقدم لا يقوم مقام المؤخر بل هناك مانع اخر وهو ان اقامنا هناك جعل من
 تقية المبتدأ وجزعه فلا يقوم مقام الخبر وقال بعض المتون في مثال هذه الضابطة قولنا زيد
 يشتري طعاما فاما بيعا او كلا ومثل قولنا زيد يكتب اما قراءة بعد او بيعا قوله لان يشبه به
 املا خرج جواب سوال وهو انه فاق المطابقة بين المثال والمثل لانه هو التشبيه وهو النسبة
 والمذكور في المثال لصورة وهو طرف النسبة فاجاب بقوله اي لان تشبيهه به لانه يعزبان المصدر
 للمفعول اعلم ان المفعول المطلق هنا هو التشبيه في الحقيقة لكن شاء اطلاقه على المشبه به لقيام
 مقامه **ولهنا بحث من وجوه الاول** انه على هذا يخرج عن الضابطة ما اذا وقع للمفعول
 المفعول المطلق نفسه بعد جملة نحو مرت به فاخاله صوت صوتا مثل صوت حمار **والثاني**
 انه لم يعين الشارح قوله ما وقع للتشبيه بقولنا لان يشبه المفعول المطلق بما واخر فيكون على الحقيقة
والثالث انه لا يصدق عليه تعريف المفعول المطلق لعدم اتحاد الفا على يديه وبين الفعل
 اجيب عن الاول ان مادة النقص غير موجودة في كلامهم ولا يضر خروجهم وعن الثاني ان
 الظم من كلام المص رحمه ان يحذف العاردين من المفعول المطلق فلو حمل كلامه عليه يلزم حذف
 ايضا فالشارح حمل كلامه على الظاهر وعن الثالث انه ذكر المشبه به والاد منه المشبه كما هو طريق
 الاستقارة كما مر قوله لزيد صوت صوت حسن فالصوت الثاني بدل من الاول او صفة
 له باعتبار لاحقه وهو حسن لانه صفة للصوت الثاني فيكون الاختص بدل من الاعمال في
 قوله تعالى بالناسية ناسية كاذبة او يكون الاختص صفة للاعم **فلا يرد** انه يكون الشيء
 بدلا او صفة لنفسه **فان قيل** فاعلى هذا لا يكون الصوت الثاني مفعولا مفعولا مطلقا..
 فخرج عن المقدم فكيف خرج بالقيود قلنا المراد بالمفعول ما يكون مفعولا في تركيب من التراكيب
 وان لم يكن هنا **ولقول** انه يجوز ان يكون مفعولا مجزئا والفعل لكن لا يجب حذفه **فان قيل**
 انه حال **جواب سوال** وهو ان قوله علاج منصوب برسم النخط الالف والمنصب

طرق كثيرة فهو من اے جهة منصوب واجاب بقوله اے حال الخ يعني انه حال من ضمير وقع
 فان قيل لا يصح حمل علاج على المفعول لانه عبادة عن الدافع كما قال الاطباء عليه الصفاء...
 سقوني اے دافع الصفاء **قاجا الشارح** عنه بقوله دال على فعل من افعال الجراح اى المعبر
 ههنا ليس ما اصطلح عليه الاطباء قوله لان الزهد الخ لانه عبادة عن قطع القلب عن محبة الدنيا او
 عبادة عن الرياضة اى تصور القلب قوله فاذا له ضرب صوة حمار التشبيه في الكراهية قوله ا
 الذى قام به دقم وهم وهوان المراد بالصاحب الواضع كما هو المتبادر فدقم بقوله اے الذى قام
 به معناه اعلم انه انما اشترط التشبيه لانه يدل على الفعل المحذوف لان التشبيه لا بد من التشبيه والمشب
 به وهما ههنا الصوة الاولى والثانية فيد لان على بصوت لان المحذوف يكون من جنس
 المنطوق ما لمكن وانما اشترط ان يكون علاجا ليدل على الحدث فيدل على فعل المقدر والذم
 تعلق بالقلب يدل على الدوام غالبا فلا يدل على الحدث فلا يدل على المحذوف وانما اشترط
 ان يكون بعد جملة ليوجد معاون سد المسد وهو المفعول لمطلق ههنا وانما اشترط
 اشتغالها على اسم بمعناه ليجوز التشبيه وانما اشترط اشتغالها على صاحب ليجوز ما لا بد للفعل منه
 وهو الفاعل فيدل على الفعل لكن دلالة كل واحد على الافراد غير تام فاذا اجتمعت كانت تامة في الدلالة
 على الفعل المحذوف فلا يريد ان كل واحد لما كان دال على المحذوف فما الى الاجتماع قوله اے يعنى
 صوت حمار اشارة الى ان العامل فالتقدير الحاجة الى تقدير العامل لانه ينبغى ان يكون الصوة الاولى
 عارضة قلنا ان المصدر والعامل بمعنى ان مع الفعل وهو يفيد الطمع والرجاء والحكم في هذا المثال
 بالقطع والجزم فان قيل المثال لا يطابق المثال لانه هو المصدر والصوة ليس بمصدر لان المذكور
 في اتركيب اللغتان معنى الصوة بانك واوز والمصدر ما كان في اخر معناه الفارسي دال على
 اوتاء ونون نحو الضرب زون والقتل كشتن وههنا لم يوجد قلنا انه وان لم يكن مصدر لا
 لكن يستعمل استعمال المصدر بان يذكر بعد الفعل لانهم قالوا مات الشئ صوتا فان قيل المقصود
 من هذا الكلام ليس الا المبالغة وهى لا يأتى الا بالمجرد قلنا انه يعنى صوت تصويتا
 قوله فصوة حمار اشارة الى تطبيق المثال مع المثال قوله حمار الشكل وانما اورد المثالين لان
 المفعول لمطلق في الاول ليس بمصدر بل استعمال المصدر وفي الثاني يعنى المصدر وان
 المصدر الاول مضاف الى النكرة والثاني مضاف الى المعرفة وان الاول مضاف الى غير ذوى
 العقول قوله ومنها وقع مضمون جملة فقوله مضمون منصوب على انه حال او على انه
 خبر اى كان وقع بمعى كان قوله جملة احتزى بها عمو وقع مضمون مفرد مثل فتقر في قلنا
 رجع فتقرا فان القهقرو وقع مضمون مفرد وهو الرجوع قوله لا محتمل احتراز عن
 المفعول الذى في الجملة الا ترى اعلم ان مولانا عبد العفو قال ان لادنى قوله

والثاني مضاف الى ذوى العقول

لا في قوله لا محتمل لها في الجنس والمحتمل مصدر مهي بفتح الاحتمال وهو اسم لدولها خبره وقوله
 غيره بالنصب مفعول لقوله محتمل وقال مولانا عصام الدين والمشهور هو ان خبره بال
 لا بالنصب لا نه خبر لا وقوله محتمل اسم مفعول كما هو الظاهر فهو اسم لا وقوله لها صفة له اے
 ثابت لها فان قيل لم يذهب عبد الغفور الى هذا الاحتمال مع انه المتبادر لان محتمل اسم
 مفعول ومجيئه مصدر اشاذ قلنا انه نظري توافق الضابطة التي لان قوله لها فيها خبر لقوله
 محتمل لا محالة فهو مبتدأ ولها خبره مقدم عليه لعدم جواز تقدم الصفة على الموصوف ثم
 قال **عصمة الله الشيم** ذكر في الاطوار ان قال المصنف ما وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره ^{بصية}
 الفعل لان ما قال متروك كما ذكرنا **قول** منصب المصنف رحمه ان يأتي بعبارة صعبة واما الترد
 فلا يحتمل بالمقصود لان كل واحد من الاحتمالين يتأدى به المقصود **قوله** على الف درهم فالف
 درهم مبتدأ أو على خبره وله خبر بعد خبره وعلى لعكس قوله اے اعترفت اعترافا اشارة الى
 اظهار العامل قوله فاعترفا اشارة الى تطبيق المثال مع المثل ا علوانه ليس المراد ههنا بالمضمون
 هو المدلول لتضمنه كما هو في الضابطة الثالثة بل المراد منه المدلول الاول لان الاعتراف
 لازم لقوله على الف درهم قوله ولا محتمل له سواء اى لا محتمل له شرعا لان الشرع حكم يلزم الا
 على المقر والا فهو اخبار يحتمل الصدق والكذب قوله ولو بالاعتبار اى ليس فيه تغاثر الاعتبارى
 ايضا فان قيل لا سلم انه ليس فيه تغاثر الاعتبارى لانهم قالوا احدهما مؤكد والاخر موكلا قلنا
 هذا تغاثر في الدال دون المدلول بخلاف زيد قائم حقا لان التغاير فيه في المدلول كما ياتي
 قوله لها محتمل غيره فان قيل مضمون الجملة لا يخلو اما ان لا يحتمل غيره او يحتمل وعلى التقديرين
 يجب حذف فعله فالأخصر ان يجمع كلا الضابطين وقال ومنها ما وقع مضمون جملة سواء كان
 لها محتمل او لا قلنا نعم لكن لما كان المتأخرون جعلوا كلا واحد منهما مسمى باسم عليحدة وهو ^{ليد}
 لنفسه وتاكيد لغيره او روي الظابطتين للتصريح باسم كلا واحد منهما قوله له حق حقا صيغة توكيد
 من الجرد قوله من حق يحق اشارة الى بيان معناه اے حقا مصدر من حق يحق على
 ان يكون كلمة من بيانية ويظهر معناه من هذا البيان وهو حق يحق اے اذا ثبت ثبت فلا بد
 انه يلزم اشتقاق المصدر من الفعل وهو ليس الا مذهب الكوفيين قوله لانها محتمل الصدق والكذب
 اعلم ان الفرق بين الصدق والكذب ان الاول مطابقة الكلام للواقع والثاني عدم مطابقة
 الكلام للواقع وتبين الحق والباطل ان الاول مطابقة الواقع للكلام والثاني عدم مطابقة الواقع
 للكلام فان قيل ان احتمال الصدق والكذب كما ثبت ههنا ثبت ايضا في قوله له على الف درهم
 لان اخبار واما الشرع فلا يرفع الكذب منه الا ترى انه لا يحتمل الاخذ بالمقر له لولم يكن في الواقع قلنا
 المراد من الغيري الضابطة الاولى هو الانكار لانه المقابل للاعتراف ولا شك انها لا يحتمل الانكار
 واما حقا فيقابل للكذب

اے النسخة قاله مولانا عصام الدين رحمه الله اے ليس بين قوله له على الف درهم وبين قوله له حق حقا تغاثر اعتباري

والباطل ولا شك انها فيهما واما احتمال الكذب في الاولى فلا يضر لانه ليس مقابلا للاعتراف
 قوله وليسمى تأكيدا لغيره فان قيل ان التاكيد في الضابطتين ليس للمفعول المطلق فكيف يعبر
 تأكيدا لغيره قلنا نعم لكن الحق الذي هو في جملة محتمل واما الحق الذي هو المنصوص عليه متيقن فلهذا
 قال لغيره واما في الاول فالاعتراف الضيق والمنصوص عليه كلاهما متيقن فلذا اقالنا تأكيدا لنفسه
 او نقول ان معنى قوله تأكيدا لغيره تأكيدا لاجل غيره فان قيل انه لما كان تأكيدا لغيره يرد
 عليه ما ورد اوله وايضا فالتطابقة بين المثال والمثل لان التاكيد في المثال لنفسه لغير
 قلنا معنى قوله لاجل غيره ان التاكيد لنفسه لكن الغرض فيه دفع الغير لوجود الغير هنا وهو الكذب
 بخلاف قوله اعترافا لانه تأكيدا لنفسه فقط اي ليس لغرض فيه دفع الغير لعدم وجود الغير فان
 قيل لما كان معناه قوله تأكيدا لغيره اي ليندفع الكذب فعلى هذا يكون معنى قوله تأكيدا لنفسه
 ليندفع النفس ولا معنى له قلنا ليس معناه دفع النفس بل معناه تأكيدا لنفسه ليتكرر ويتقرب
 اي الباعث على تأكيد نفسه تكريره لان قوله تأكيدا لنفسه يعيد التورية فلا بد ان يكون للباقة في البعد
 لحسن المقابلة قوله ومنها ما وقع مثني **وَهَذَا جَيْتٌ مِنْ وَجْهَيْنِ** الاول انه فاعل المطابقة بين
 المثال والمثل لانه مثني والمذكور في المثال لبيك وهو ليس بمثنى بل معناه التكرير والتكثير والثبات
 انه على هذا ينبغي ان يحذف الفعل في قوله ضربت ضربين اجيب عنهما المراد بالمثنى ان يكون
 على صيغة التثنية ولم يكن معناه معنى التثنية كما قال الشارح على صيغة التثنية وان لم يكن
 للتثنية فان قيل **انَّ** في قوله وان لم يكن متصلة وحكم ان المتصلة ان يثبت الحكم في النقيض
 بطريق الاولى كقولهم فلان بخيل وان كثيرا له فلو كان ماله قليلا فبالطريق الاولى فعلى هذا يرد ما
 ورد اوله اي ينقض بضرب ضربين قلنا ان كلمة **ان** زائدة او انها بقية التثنية اي ان المفتوحة للتحقق
 من الشك لانه وجد شرطا وهو وجود النفي كما قال المصنف وتخفف للمفتوحة وحينئذ تدخل على الفعل
 ويلزم حرف النفي معها وتحقيقه ياتي في بحث الحروف او نقول ان بل في قوله لتكرير للاعراض
 عن جميع ما يتضمنه قوله وان لم يكن فان قيل لا بد في تمام هذه القاعدة من قيد الاضافة
 اي مثني مضافا الى الفاعل او المفعول لان المصدر لا يضاف الا الى الفاعل او الى المفعول
 كما ياتي في مبحثه لئلا يرد مثل قوله تعالى **ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ** فان كررتين مفعول مثني
 ولم يحذف فعله بل ذكر وهو ارجع لاجل انه غير مضاف لانه اذا كان غير مضاف
 فيفتوت سد المسد قلنا اعراض كرتين غير وارد بدون قيد الاضافة لان
 كرتين ليس مفعولا مطلقا لانه ما كان بمعنى الفعل السابق وهو ليس كذلك
 وايضا فليكن المراد منه بمعنى التثنية فلا تنطبق القاعدة عليه فان قيل
 انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر

اي رجعا كثيرا فلما كان معناه كثيرا لم يكن بمعنى التثنية وانما جعل الشارح قوله كرتين
 كثيرا ليصح الحمل على رجعا فيرد الاعتراض فلا بد من قيد الاضافة فاجاب
 الشارح المصنف عن هذا الاعتراض بان قيد الاضافة مراد المصنف
 لكن لم يذكره اكتفاء بالمثال لان لبيك مضاف الى المفعول وهو الكاف فان قيل
 ان في جعل المثال من تمة التعريف اي القاعدة تكلف لان المثال خارج من القاعدة
 بل يوتي به بعد اتمام القاعدة فلا يوضح وجعل امر خارج من تمة اليك تكلف كما قال
 الشارح فان قيل ان الشارح فعل هذا التكليف في اخوك وابوك وجموك حيث قال
 ولم يقل لمصر مكية محدة اكتفاء بالمثال فكيف اتنع هنا قلنا المثال على نوعين
 احدهما ما كان على صورة المثال بان كان مصدا بالكاف او بالمثل او بالنحو والي الثاني ما
 يكون بصورته فالذي ليس بصورته فيكون من بيان نفس لقاعدة اجيب ان المص
 اكتفى بالمثال وهو انما يكون خارجا لو كان قوله مثل لبيك مرفوعا لانه لم يكن خبرا
 لمبتدأ المحذوف في مثاله مثل لبيك ولما اذا كان منصوبا بناء على انه صفة لقوله مثني
 فلا يكون خارجا بل هو من بيان نفس القاعدة كما علم انه قال الشارح ولا بد في
 تميم هذه القاعدة من قيد الاضافة قال مولانا عصام الدين رحمه الله ومع
 هذا القيد ينقض بقولهم ضربت ضربتي الامير فانه مثني مضاف الى الفاعل مع انه لا
 يحذف الفعل فلا بد ان يعم مضافا الى ... فاعل ذلك الفعل ومفعوله والا مير ليس
 بفاعل ذلك الفعل لان الفاعل هو الجواد ومع ذلك ينقض بقولهم ضربت ضربتي زيدا فلا بد
 ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيك النور وقد صرح بهذا القيد الرضي انتهى ويمكن ان يقال
 انه صرح الشارح ان المراد بالمثني ان يكون على صيغة التثنية فلا حاجة الى ذكر ذلك القيد
 قوله اصله الب لك فان قيل المصدا في لبيك لا يخلو اما مصدا الزيد او المجد فعلى الاول
 لا يساعد اللفظ وعلى الثاني لا يستقيم فيه التكرير والتكثير لانه لا يكون بالمزيد قلنا انه
 مصدا المزيد لكن حذف زوائده او مصدا المجد لكن بمعنى المزيد كما اشار الشارح الى الاول
 بقوله اصله الب لك البابين واشاد الى الثاني بقوله ويجوز ان يكون من لب بالمكان الخ
 قوله واقم المصدا اشارة الى بيان سد السد فان قيل ان اقامة المصدا لا يكون الا
 باعتبار المعاونة وليس بهما جملة متقدمة حتى تكون معاونة لاقامة المصدا قلنا ان
 نهما وان لم تكن جملة متقدمة لكن وجد المعاونة الاخر وهو التكرار في مضاه او اداة
 التثنية او المضاف اليه اعني الكاف قوله ورد الى الى الثلاثي مجذوف الزوائد فان
 النون ايضا من الزوائد فلا يرد انه ينبغي ان يقال نرا الدتين وهما الالف والمهزة
 له بقوله وفي جعل المثال الاول

وه لبيك معناه طهرت استقامت اذ لم يزل يظلمت كبرت و...

والمبتدأ قلنا سلمنا ان دابه ان يذكر في اول القسم لكن في قسم اصله والقسم الاصل
 في المرفوعات فختلف فيه عند الجمهور هو الفاعل وعند البعض هو المبتدأ فلذا
 ذكر في واس القسمين واما في النصبين فالقسم الاصل هو المفعول المطلق فقط ثم
 البناء في قوله به للسببية اي الذي فعل بسبب ذلك الشيء لان الشيء محل
 وقوع الفعل فيكون موقفا عليه فكانه بمنزلة السبب او للملازمة قوله
 اي هو كما وقع جواب سؤال وهو ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الاسم او عن المسمى
 فعلى الاول لا يقع الوقوع عليه لان الوقوع انما يكون على المسمى لا على الاسم وعلى
 الثاني يلزم الخروج من البحث لان البحث في الاسماء دون للسميات فاجاب بقوله
 اي اسم ما يعني كلمة ما عبارة عن المسمى فيصح الوقوع عليه لكن بتقدير المضاف وهو الاسم
 فلا يلزم الخروج من البحث ثم يريد عليه انه على هذا يلزم التقدير في التعريف وذا لا يجوز
 لان التعريف للمعرفة والتقدير محل بالمعرفة فاجاب بقوله انما لم يذكر الاسم
 يعني ان التقدير في التعريف لا يجوز اذا كان بغير القرينة واما اذا كان عليه قرينة واضحة
 فيجوز وهنا وجدت القرينة وهو ذكر الاسم في المفعول المطلق ويجوز ان يراد من كلمة
 هو الاسم وضمير عليه راجع الى مسماه بطريق الاستخدام او اجزاء الصفة للمدلول المطابقة
 على الدال وفيه محبت وهو انه اذا وقع اسم الاستفهام او الشرط مفعولا به يكون الوقوع من
 مدلوله التضمني لا المطابقي فكيف يصح ما ذكره الجيب وحاصل الاعتراض ان من
 الاستفهام او الشرط في قولنا من يكرم مفعول به مع ان ما وقع عليه فعل الفاعل هو الذات
 وهو مدلول التضمني والمدلول المطابقي هو الذات مع معنى الاستفهام او الشرط اجيب
 المدلول المطابقي هو الذات فقط ومعنى الاستفهام والشرط عارضان وهما اعتراض
 مشهور وهو ان قولهم ان الوقوع لا يكون الا على المسمى منقوض بقولنا تلفظت زيد او
 تكلمت زيدا فان ما وقع عليه التلفظ هو لفظ زيد اجيب الاحكام بناء على الاكثر والغالب
 لا على الشاذ والنادر وموضع النقض من الشواذ فان قيل تعريف المفعول به غير ما نع
 لانه يصدق على عمرو في قولنا شارك زيد عمر ولانه وقع عليه فعل الفاعل قلنا المراد من
 وقوع فعل الفاعل عليه ان يكون المفعول به غير الفاعل ولا شك ان عمرو ايضا فاعل معنى
 لانه معطوف على الفاعل فان قيل ان التعريف خيرا ثم من وجه اخر وهو ان قولنا
 ضربت زيدا و عمرا فان عمرا وقع عليه فعل الفاعل مع انه غير الفاعل وليس
 بمفعول به لان الماخوذ في كل الحدود لفظ اصالة دون تبعا قلنا وان لم يكن مفعولا
 لفظا معنويا وحكما لا نه معطوف

له اي في قوله واجزاء الصفة المسمى اللهم يَسِّرْ عَلَيْنَا قَبْلَ الْمَوْتِ وَارْحَمْنَا بَعْدَ الْمَوْتِ

على المفعول به **فَأَنَّ قِيلَ** ان التعريف لا يكون جامعا لانه لو قيل ضربت زيدا ولم يضره في الواقع بل قال كاذبا فينبغي ان لا يكون زيدا مفعولا به لعدم الوقوع عليه وايضا لو قال ماضيت زيدا فالفعل غير واقع على زيد لعدم وجوده **أَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ** ان المراد من شأنه ان يقع عليه فعل الفاعل **وَعَنِ الثَّانِي** ان السوالب تابعة للموجبات قوله وللمراد بوقوع فعل الفاعل **جَوَابُ تَسْوَالٍ** وهو ان التعريف ينقض بقولنا لعبد الله فانه لا يتصور وقوعه على الله نعم **فَأَجَابَ** كما حاصل ان المراد من الوقوع التعلق ومعنى التعلق ان لا يتصور الفعل الا به مع انه غير الفاعل فان قيل ذكر الوقوع واداد التعلق اما حقيقة او مجازا لا يسهل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قلنا ارادة التعلق منه حقيقة عرفية للنجات **وَلَقَوْلُ** ان الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان لازما له فان قيل لما اريد من الوقوع التعلق يخرج من الحد زيدا في ضربت زيدا حيث لا يتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف على شخص يصلح للمضروبية قلنا انه يتوقف عليه على البدل لانه لم يتوقف عليه على التعيين فان قيل يدخل في الحد المفعول فيه لان الزمان مما يتوقف عليه الفعل قلنا الزمان لازم لوجود الفعل لا لتصوره قوله بلا واسطه حرف جواب سوال وهوانه لما كان المراد التعلق ينبغي ان يكون زيد في مرتب بزيد مفعولا به لتحقيق التعلق مع انه لا يسمونه مفعولا به بل يطلقون عليه ايجار واجرور **فَأَجَابَ** بقوله بلا واسطه حرف الجر **ثَمِيرَ** ما الباعث على الشارح انه لم يجعل مرتب بزيد من قبيل المفعول به مع ان التعلق موجود فيه **فَأَجَابَ** بقوله فانهم يقولون ان معنى الباعث هو العرف والعادة لان عرف النجات جار على انهم لا يطلقون عليه المفعول به بل يطلقون عليه الجار والجرور فان قيل المفعول به ما وقع عليه الفعل فلا يصح خروجه لانه مفعول به قلنا لا نسلم انه مفعول به مطلقا بل مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المفعول به مطلقا قوله فخرج به المفاعيل لما فرغ من تفهيم قول الماتن شرح في بيان فائدة القيود وكذا اخرج الحال لان تعلق الفعل بها بواسطة حرف الجر اذ معنى ضربت زيدا قائما بضرته في حال القيام وكذا اخرج التميز والاستثنى لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التميز بالميز وفي الاستثنى بالاستثنى منه واعتبر فاضل المحشى لاخراج هذه الثلاثة قيدا اولا فصنع المفعول ما يتعلق به فعل الفاعل اولا وفي هذه الثلاثة لم يتعلق الفعل اولا بل يتعلق اولا بذى الحال واليها والاستثنى منه لكن يشكل قول الفاضل بالمفعول الثاني من باب علمت لان تعلق الفعل اولا بالمفعول الاول لانه مستل الى **أَجِيبَ** لا نسلم ان التعلق اولا بالمفعول الاول بل بهما معا لان المفعول في الافعال القلوب مضمون الجملة قوله فان للمفعول المطلق عين فعله المراد من الفعل الفعل اللغوي وهو الحدث ولا يرد عدم صحة الحمل اعلم انه لما كان لاخراج المفعول المطلق بالوجهين

احدهما مشترك بين الكل والاخر يختص بالمفعول المطلق فلذا افرد اخراج المفعول المطلق بوجه خاص به
 فلا يريد ما قال البعض انه كما خرج للفاعيل الباقية بقوله عليه كذا اخرج المفعول المطلق بقوله عليه
 فلا حاجة الى اخراجه بقوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته قوله والبراد لفعل الفاعل الخ
 جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون مانعا واجامعا اما الاول فلانه دخل فيه زيد في قوله
 ضرب زيد لانه مما وقع عليه فعل الفاعل مع انه لا يسمى مفعولا به بل يطلق عليه مفعول مالم يسم
 فاعله واما الثاني فلانه يخرج منه المفعول الثاني من قوله اعطى زيد درهما فان درهما يسمى مفعولا
 مع انه لم يقع عليه فعل الفاعل بل وقع عليه فعل مفعول لم يسم فاعله وهو زيد فلجواب بقوله والبراد
 الخ يعني لا بد من التصرف في هذا التركيب الاضافي اعني قوله فعل الفاعل في كل واحد من
 المضاف والمضاف اليه اما في المضاف اعني فعل فبان يراد منه فعل باعتبار اسناده الى ما
 هو فاعل اولاد اما في المضاف اليه اعني الفاعل فبان يراد بالفاعل اعم من ان يكون حقيقة
 او حكما فبا التصرف الاول يخرج من التعريف مفعول مالم يسم فاعله فيكون مانعا وبالتصرف الثاني
 يدخل فيه للمفعول الثاني للفعل المحمول الذي اقيم مفعوله الاول مقام الفاعل فيكون جامعا
 قول الى ما هو فاعل يعني اعتبار اسناده الى ما هو فاعل اولاد ثم يتعلق بالمفعول به قوله فانه
 لم يعتبر اسناده الى فاعله اولاد بل متعلق به ابتداء قال مولانا الحافظ في شكل بمثل ما اذا لم
 يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر مضاف الى الفاعل اقول للمصدر وان كان بحسب الظاهر
 مضافا الى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه ثم اعلم ان قيد الحيشية معتبر في التعرّف
 اي للمفعول به ما ذكر من حيث وقوع الفعل عليه فزيد في قوله زيد ضربته ليس مذكورا
 من حيث وقوع الفعل عليه بل من حيث انه مبتدأ فلا يصدق التعريف عليه فلا يريد ما قال
 الحافظ ان التعريف يلتقط بقولنا زيد ضربته لان الضرب واقع على زيد لان الوقوع
 على ضمير شي وقوع عليه في الحقيقة قوله فانه وقع عليه فعل الفاعل الحكيم الخ فالقول
 ان الفاعل الحكيم غير متبادر ولا بد في التعريفات من حمل الكلام على المتبادر
 احسب ان المعنى الاصح من المتبادر نعم انه غير متبادر لو حمل الفاعل على
 الحكيم فقط او نقول انه صرف من المتبادر الى غير المتبادر بقريضة ظهور الفساد في
 التعريف بان لا يكون جامعا فان قيل الفساد لا يكون قريضة والا لسد
 باب الاعتراض اجيب عنه نعم الفساد لا يكون قريضة اذ لم يكن ظاهرا
 وهما ظاهرا لان عدم جمعية التعريف ومنعيتها من اظهر الفسادات قوله وهو كما
 ذكرنا وهو خروج مفعول مالم يسم فاعله ودخول درهما ظر فائدة ذكر الفاعل لانه
 لو لم يذكر الفاعل احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد والفاعل جميعا ولما ذكر الفاعل
 احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد فقط

قوله فان زيدا قد وقع عليه الخ الفاء لتعليل تطبيق المثال مع المثل قوله و قد يتقدّم
 المفعول به فان قيل هذا الحكم جارئ في المفاعيل الاخرى سوى المفعول معه لرعاية الواو فلا
 وجه لتخصيص التقديم بالمفعول به فينبغي ان يذكر تقديم كل مفعول في بحثه قلنا انما
 خص المفعول به بالتقديم لدفع الوهم وهوان المفعول به مشابه بالفاعل في ان كل واحد
 موقوف عليه لتصور الفعل والحال ان تقديم الفاعل على الفعل لا يجوز توهم ان التقديم
 على الفعل لا يجوز واما المفاعيل الاخرى فلا وهم فيها قوله العامل جواب
 سوالين الاول ان تقديم المفعول كما يكون على الفعل كذلك على اسم الفاعل والثالث ان
 تخصيص التقديم بالمفعول غير صحيح لان الفاعل ايضا قد يتقدم على الفاعل في مثل قولنا
 ضرب زيد واكرم عمرو فان زيدا فاعل قدم على الفعل وهو اكرم فاجاب بقوله العامل فيه
 فان قيل المراد بالعامل لا يخلو اما كل واحد من افراده او البعض وهو الفعل واسم الفاعل فاعل
 الاول فينبغي ان يقدم المفعول على اسم التفضيل والمصدر والصفة الشبهة مع انه ليس كذلك
 وعلى الثاني لا بد من القرينة عليه قلنا المراد بعض العامل والقرينة عليه قول الشافعية
 في العمل لانه فهم منه المراد من العامل لقوى وهو الفعل واسم الفاعل لانه يشبه المضارع فاعل
 ومعنى جميعا قوله متقدما او متاخرا اما من الفعل واما من المفعول به لكن الثاني اولى لان البحث
 في المفعول به بخلاف الفاعل لانه يلتبس بالابتداء فلا يرد ان قوة الفعل تقتضي ان يتقدم الفاعل
 ايضا قوله اما جازا اعلم ان التقديم على ثلاثة اقسام جائز وواجب وممتنع فبين الشارح الكل
 قوله الله اعبد الخ اعمد فعل وفاعل والله مفعول به قدم عليه قوله وجه الجيب فانتبه
 فعل وفاعل ووجه الجيب مفعول به ثم الوجه مضاف والجيب مضاف اليه اتمى دراصل
 التمي لورد يا تحرك ما قبلش متزوج ان يارب الف بل كردند واما اورد المثالين لان الاول مفعول
 مفعول والثاني مضاف قوله هذا اذا لم يكن الخ هذا بيان القسم الممتنع قوله في حيزان الخ
 لان ان يجعل المدخول بتاويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه وايضا ان مع
 الفعل بمنزلة الصلة والوصول والحال ان الصلة لا يتقدم على الوصول فكذا متعلق الصلة
 ايضا لا يتقدم على الوصول وذكر في الوسط لغوت الصلة مع الوصول لانها بمنزلة
 كلمة واحدة وكما ان التقديم يتم فيما اذا وقع المفعول في حيزان كذا اذا كان الفعل مؤكدا
 بنون التاكيد والسر في ذلك ان التاكيد يؤذن على الاهتمام ببيان الفعل وتقديم المفعول
 بوجه اهتمام وفيه محبت لجواز ان يكون التقديم للحصر وما قلت انما يستقيم لو كان التقديم
 منحصرا في الاهتمام كذا قال مولانا عصام الدين اجيب ان تقديم المفعول به ليس الا
 للاهتمام لكن سبب الاهتمام قد يكون لتخصيص الحصر وقد يكون للمدح وغيرها قوله
 العامل في المفعول به غرض هذا القول مر في المرفوعات فيطلب هناك قوله لقيام

الفاعل

في قوله اعبد الخ اعمد فعل وفاعل والله مفعول به قدم عليه قوله وجه الجيب فانتبه
 فعل وفاعل ووجه الجيب مفعول به ثم الوجه مضاف والجيب مضاف اليه اتمى دراصل
 التمي لورد يا تحرك ما قبلش متزوج ان يارب الف بل كردند واما اورد المثالين لان الاول مفعول
 مفعول والثاني مضاف قوله هذا اذا لم يكن الخ هذا بيان القسم الممتنع قوله في حيزان الخ
 لان ان يجعل المدخول بتاويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه وايضا ان مع
 الفعل بمنزلة الصلة والوصول والحال ان الصلة لا يتقدم على الوصول فكذا متعلق الصلة
 ايضا لا يتقدم على الوصول وذكر في الوسط لغوت الصلة مع الوصول لانها بمنزلة
 كلمة واحدة وكما ان التقديم يتم فيما اذا وقع المفعول في حيزان كذا اذا كان الفعل مؤكدا
 بنون التاكيد والسر في ذلك ان التاكيد يؤذن على الاهتمام ببيان الفعل وتقديم المفعول
 بوجه اهتمام وفيه محبت لجواز ان يكون التقديم للحصر وما قلت انما يستقيم لو كان التقديم
 منحصرا في الاهتمام كذا قال مولانا عصام الدين اجيب ان تقديم المفعول به ليس الا
 للاهتمام لكن سبب الاهتمام قد يكون لتخصيص الحصر وقد يكون للمدح وغيرها قوله
 العامل في المفعول به غرض هذا القول مر في المرفوعات فيطلب هناك قوله لقيام

اللام للوقت تحقيقه مرفوعات فلا تعيد قوله مقالية او حالبة دفع وهم وهوان
 المراد من القرينة مقالية لان بحث الضمى فى الاقوال فدفع بما حاصله ان المراد اعلم قوله
 تريد مكة هذا اخبار بمعنى الاستفهام كذا قال عصام الدين قوله تخصيصها بالذكر جواب
 سوال وهوان المحصر فى الاربعة باطل لوجوب المحذوف فى المواضع الاخرى كما ذكر الشارح
 فاجاب بما ترى قوله فى باب الاغراء معناه حدث على الشئ مثل اخاك اخاك اى انتم اخاك
 وانما حذف الفعل لضيق الوقت لانه لو اشتغل بالفعل لبعد التزم فلذا اجتد فونه اعلم ان الاغراء هو الاقوال
 على الشئ والتحذير هو الاغراء من الشئ فلا يرد ان لا يغرا ليس من التحذير فيكون مذكورا قوله والنصب على
 دون المرفوع لان فى صورة القطع عن لصفة بالرفع يكون خبرا للمبتدأ المحذوف كما مر فى المرفوعا مثالا للنصب على
 المدح نحو الحمد لله الحميد اى من الحميد وانما يجب حذف الفعل لانه لو ذكر الفعل لم يعلم انه صفة فى الاصل بل يكون
 جملة مستقلة قوله والذم مخواتاى زيدا الفاسق اى عفى الفاسق اعلم ان القطع عن النعت بالنصب كمال
 للمدح واللام لانه ذكر الفعل يصير جملة مستقلة فلا يرد ان المدح والذم يحصل بالنعت ايضا فلا حاجة الى القطع
 قوله والترحم نحو من بنيد المسكين اى المسكين قوله بل لكثرة متبا فان قيل ينبغي ان لا يذكر السامى
 ايضا لانه قليل البحث قلنا انما ذكره لان النكتة للغار لا للغار ايضا انه لما كان سماحيا لا بد من ذكره
 ليعلم انه سماحى وايضا ان السما وانما قليل البحث لكثرة كثيرة كما ذكر الماتن والفصل المذكور فى المتن خمسة
 اذ النعت بل ايضا مذكور فلا يصح قوله فى اربعة مواضع قلنا فى قول الماتن اشارة الى ان للنعت ليس
 غير المنادى قوله من تلك المواضع لما كان الاول من اسماء لازم الاضافة يقتضى للضاف اليه فلذا
 قال من تلك المواضع قوله اى مقصور على السامى جواب سوال وهوان القياسى ايضا لا يخلو من الجمع
 فاجاب بقوله اى مقصور ثم يرد عليه ان المقصور قد يكون بمعنى المستور كما فى قوله تعالى حور مقصورات
 فى الخيام اى مستورات فى الخيام وهذا المعنى هنا غير صحيح فلذا قال الشارح لا يتجاوز عن امثلة
 الى اخوه فدفع بقوله مسموعة اى لا يتجاوز عن امثلة مسموعة ثم يرد عليه لا نسلم انه لا يتجاوز
 عن امثلة مسموعة لانه قد يكون مرفوعا بالعامل وقد يكون مجرورا فدفع بقوله بان ليقاس عليه
 غيره اى النعتى ليس مطلقا يتجاوز بل يتجاوز الخاص قوله امرؤا ونفسه المراد اما البحث على الغار عن
 الرجل ونفسه او على قصر اليد واللسان عنه ففى الاول الواو للعطف وعلى الثانى للمصاحبة كذا
 قال عصمة الله السمعة اى اما العطف فيدل على الغار لان الواو قائم مقام العامل فيكون العامل مكررا
 فيكون تقديره اترك امرأ اترك امرأ والتكرار يعيد التاكيد للترك والتاكيد فى الترك انما يكون
 بالغار واما المصاحبة فيدل على قصر اليد فقط لان الترك هنا غير موكد لعدم التكرار فيكون معناه
 اترك امرأ مع النفس ولا تتعرض له فيكون موداة قصر اليد واللسان عنه فقط بدون الغار
 قوله خيركم الخطاب للمكرمة الذين جعلوا ثلثة الله على عليه السلام ولهم مريم والله تبارك وتعالى

لا الاغراء
 والتحذير
 وهو غير من قبيل كذا كذا

محمودة
 والعدد

فمنهم من التثليث وامرهم بقصدا لتوحيد القوية على تقدير الفعل انك اذا نهيت الاول عن شي ثم جئت بعد
 بالانتهى عن بل هو بما يوربه ليساق الذهن الى نحو اقصد وايتو فان قيل بل ذكرت ليس ضابطه في
 المحذوف فلم يكن من السماع قلنا نعم انه ضابطه لاكن في جواز الحذف لا في الوجوب وكلاهما
 في الوجوب فان قيل لا نسلم ان خيرا مفعول به لم لا يجوز ان يكون مفعولا مطلقا تقديره
 انتهاء اخيركم كما سبق في قوله خير مقدم قلنا هذا من المواضع السماعية اى سمع انه مفعول
 فان قيل ان خيرا سم تفضيل والفضل عليه هو التثليث فيلزم ان يكون في تثليث الله تعالى
 من مع انه باطل فاجاب مولنا عصام الدين ان الفضل عليه ليس هو التثليث بل كل شئ فان
 قيل ان واحدا من كل شئ هو التثليث قلنا كون كل شئ مفعولا عليه باعتبار ما له صلاحية
 الفضل عليه من الاشياء اقول عن اصل الاعتراض ان اسم التفضيل قد يكون بمعنى نفس الفعل
 قوله اهلا وسهلا هذا عطف على المثال فيكون مثالين قوله اتيك اهلا اشارة الى اظهار العا
 ثم يد عليه ان جعل اهلا مفعولا به لا تيت لا يصح لان الاهل مصدر فيكون مفعولا به لا
 ولا تيت كما هو الظاهر فاول الشارح الاهل بالماهول فيكون المصدر بمعنى اسم المفعول ثم اسم
 المفعول يقتضيه الموصوف فاول الشارح لفظ مكانا قوله معمورا تفسير غير المشهور ثم لما كان المعمور مشتركا
 بين اسم المفعول من العراى البقاء وبين اسم المفعول من العراى فلتعين معنى الأخير قال لا خرابا قوله
 او اهلا بمعنى الاقرباء فلا يكون مصدا فيصم جطر مفعولا به من غير تاويل قوله ووطئت اى بهال
 كرى قوله سهلا اى من نرم وبهارة قوله لا حزنا اى تمت ورثت وبهارة وسك مد قوله والوضع الثانى
 لما كان لفظ الثانى صفة يقتضيه الموصوف فاول الشارح قوله والوضع ثم لفظ الثانى كمن السماء اللام
 الاضافة بين الشارح المضاد اليه بقوله من تلك المواضع قوله للمنادى اى موضع المنادى
 والا فالمنادى لا يحمل على الوضع الذى اعتبر في قوله والثانى ويجوز ان يلب بالثانى للمفعول به الثانى باعتبار
 قوله وجوبا في اربعة مواضع ليتلزم ان يكون المفعول به اربعة اقسام بالنظر الى مواضع الحذف ثم يصح الحمل
 بلا تقدير شئ قوله هو المطلوب لانه اى الاسم الذى طلب قتاله هكذا في غاية التصق وفيه محبت وهو
 ان التعريف لا يصدق على شئ من اول المعرفة لانه لا يكون الاقبال للفظ بل يكون للمادة الا انهم
 يخرجون صفات الدلول المطابقة على الدال فان قيل يخرج من الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهى عن
 الاقبال لانه مطلوب قلنا انه مطلوب لاقبال السماء انتهى قوله اى توجه اليها ثم يد عليه ان
 التعريف لا يكون جامعا لانه لا يتناول ما يكون مقبلا اليك لان المنادى لا يكون مطلوب الاقبال
 للزوم تحصيل الحاصل وايضا لا يتناول ما اذا ناديت مكان بنية وبينك حائل فان قبلا لا يمكن
 فلجا بقوله بوجه اول قبله قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان الاقبال لا يتصور من السماء والاد
 والجبال لا بالوجه ولا بالقلب مع انها وقعت منادى في القرآن في كثير من المواضع فاجاب بقوله
 حقيقة او حكما معنى انه وان لم يكن لما الاقبال حقيقة لكن لما الاقبال حكما لانه تزلت منزلة من له صلاحية النداء

له لكن الامن القول بوجوبه قتالي هم

له اى ليس المحن في التثليث هم

بجواب

لأنها بمنزلة الانسان في قبول الامتثال فيصير نزولها منزلة الانسان **قال بعض المحققين** لا حاجة الى جعل الاقبال بالوجه والقلب ثم جعل الاقبال بالوجه او بالقلب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بل ... يكفي ان يجعل طلب الاقبال اعم من ان يكون حقيقة او حكما لانه نظير الاقبال بالقلب داخل في الاقبال حكما لان حقيقة الاقبال صيرورة الدبر ولا يخفى ان هذا انما يصح اذا كان طلب الاقبال بالقلب في جميع اللواحق في حكم طلب الاقبال بالوجه وراجع اليه وليس كذلك فان طلب قلب القلب بالوجه ليس لا باعتبار قلبه **فان قيل** ان نداء الله تعالى لا يدخل ا مادخل في الحقيقة او الحكم فعلى الاول لا يصح اذ ليس لله تعالى وجه ولا قلب وعلى الثاني يلزم ترك الادب لانه نزل منزلة من له صلاحية النداء قلنا انه داخل في الحقيقة والمراد من القلب هو العلم من قبيل المحل واردة المحل وايضا جاء الوجه بمعنى الذاة كما في قوله كلشي هالك الا وجهه اى ذاته قوله بخلاف النداء **جواب سؤالي** وهوان الاقبال لما كان اعم من الحقيقة والحكم فلا يكون التعريف مانعا لانه دخل فيه للندوب فاجاب بقوله بخلاف للندوب يعنى انه حينما نزل منزلة من له صلاحية النداء قوله وفيه حكم اى فرق بلا فارق حاصله ان خروجه بما ذكر غير مستقيم فالاولى ان يقل بدخوله كما قال به البعض **اجيب** ان دخول حرف النداء على السماء مثلا بدون نزوله منزلة من له صلاحية النداء لا يجوز لعدم ترتب الفائدة عليه بخلاف للندوب لانه يعلم دخولها عليه بدون الانزال لترب الفائدة عليه وهى التبع فلا حاجة الى امرنا لانه ضرورى اعلم ان الندوب قد يكون بها فيكون داخل في النداء فلذا اقال للمصنف اربعة مواضع ولم يقل في خمسة مواضع اشارة الى ان المندوب داخل في النداء وقد يكون بوا فلا يكون داخل في النداء فلذا اذكر بحسب ملحوظة ولم يكتب عن بحث النداء فيكون المندوب وجهتين قوله وتقول له تعالى انما امر من باب تفاعل مثل تضارب لكن ههنا سقط حرف العلة هذا اذا كان بفهم اللوم واما اذا كان بكسر اللام فهو اسم فعل وهو المراد ههنا لان المعنى الاول لم يصادف للقام لان باب التفاعل يقتضى الغل من الجانبين قوله ناشب مناب ادعو قوله مناب ظرف ناشب وانما حذف منه كلمة في مع انه ليس من الجهات الست لكونها جارية مجرى لفظ المكان في الاعل اى اشتراكا في ابدال العين بالالف قوله من الحروف الخمسة **جواب سؤالي** هو ان الحرف مجهول فيلزم تعريف المجهول بالمجهول فاجاب بقوله من الحروف الخمسة اى انه مذكور في بحث الحرف فيكون معلوما قوله تفصيل للطلب لما كان المذكور اموثلاثة احدها الطلب والثاني النية والثالث النداء من السائل انه بما خلق فاجاب بما حكاه انه يصح تعلقه بكل واحد منها قوله طلبا لفظيا اشارة الى بيان لفظا او تقديرا يعنى انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ثم لما لم يصح المحل اول لفظا او تقديرا بلفظيا وتقديريا تقريره عليه ان الطلب من الامور المعنوية فلا يصح توصيفه بقوله لفظيا ودفع بقوله بان يكون الة الطلب الح من قبيل

ذکر المدلول واردة الدال قوله يوسف اعرض وانما علم ان الياء فيه مقدماً لمن اعرض امر مخاطب
 وهو لا يتوجه الا الى المخاطب يوسف من اسماء الظاهرة وهي من لغويين يتوجه اليها فاعلم ان حروف النداء
 مقدماً في يوسف ليكون مخاطباً ويتوجه الامر الحاضر اليه وايضاً انه لم يقدّم الياء مع يوسف يكون
 يوسف مبتدأ واعرض خبره والامر من الانشآت لا يصلح للخبرية فعلم ان يوسف مناد
 بتقدير حروف النداء واعرض يكون جواباً للنداء قوله كما في المثالين المذكورين متعلق بالمفوض
 والمقدّم جميعاً فان قيل ما وجه جواز حروف النائب مع ان النائب لا تحذف قلنا ان حذف
 النائب انما لا يجوز اذا كان النوب مما يمتنع حذفه كالفاعل فانه لا يجوز حذفه فكذا انما نائب
 بخلاف الفعل فانه يحذف كثيراً فكذا لا يحذف نائباً ايضاً ونقول يجوز حذفه اذا كان نائب
 اخر موجوداً وههنا نائب اخر موجود وهو القرينة وهي ان اعرض امر مخاطب يتوجه الى
 المخاطب الى اخر ما ذكرنا وايضاً ان يوسف علم والنداء غالب في الاعلام فان قيل
 قد علم من هذا التفصيل ان حروف النداء قد يكون لفظاً وقد يكون محذوفاً فلهذا هذا الاختلاف
 الى قوله فيما بعد ويجوز حذف حروف النداء قلنا نعم لكن ذكره فيما بعد لفائدة استثناء قوله
 الا مع اسم الجنس قوله او للمنادي فيكون لفظاً او تقدير احوال فان قيل فعلى هذا الا
 حاجة فيما بعد الى قوله وقد يحذف المتأكد وايضاً لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف
 المنادي دون للفعل المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك اجيب الاول انما
 لم يكف به لان قوله لفظاً او تقدير محتمل بين الوجه الثلاثة كما بين الشارح فلم يدع حذف
 المنادي حتماً وعن الثاني انما لم يقل ذلك فيما سبق اكتفاء بالذکرهنا ووجه التخصيص انه محتمل
 بين الوجه الثلاثة دون ما سبق قوله اي الا يا قوم امجدوا والقرينة عليه ان الفعل لا يقع
 منادي لانه من قسام المفعول وهو من اقسام الاسم قوله وانتصاب للمنادي جواباً للمنادي
 وهوان عد المنادي من قبيل حذف العامل لا يصح لان عامله مذكور وهو الياء فلجواب
 بقوله وانتصاب المنادي الخ حاصل الجواب ان المصريح تابع سبويه والياء ليست بعاملة
 عنده قوله لكثرة استعماله والخفة مطلوبة في كثير الاستعمال لان لفظ يا خفيفة بالنسبة الى
 ادعوا قوله ولدالة حروف النداء عليه لان حروف النداء للمطلب وادعوا ايضاً للمطلب قوله
 افادته الخ عطف تفسير لقوله ولدالة قوله وعند المبرد الخ لان المقدّم لا يزال المذكور في
 بين قولي المبرد وسبويه ان المبرد يجعل الياء عاملة حقيقة عند عدم الفعل كما يكون العامل في الضمير
 الذي تحت الظروف في قولنا زيد في الدار هو الظروف حقيقة عند عدم الفعل واما سبويه
 لا يجعله عاملاً الا مجازاً وفيه محث وهوان قول المبرد لانه مسدّد الفعل يدعي ان اطلاق
 الانتصاب على حروف النداء ليس الا مجازاً قلنا ان الظروف نائب مناب العامل مع انه عامل حقيقة
 فالنيابة لا ينافي العمل على سبيل الحقيقة قوله اسماء الافعال يعني بمعنى ادعوا وهو فعل المضارع

المتكلم وتعرف الاسماء الافعال بما كان يحته الامر والماضي لا يصح عليها اجيب انه اسم
فعل بمعنى اقبل عندنا على وهو امر والتعريف صادق عليه يريد عليه انه جـ يكون المنادى
فاعلا لان حرف الفاء بمعنى اقبل و فاعله ضمير المخاطب فيكون في احد جزئي الجملة هو المنادى
فلا يصح قوله وعلى المنادى كالمثل يان زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة اجيب اصل
الاعتراض بانه يجوز ان يكون اسم الفعل بمعنى المضارع عندنا على وكذا يجوز ان يكون اسم
الفعل على حرفين عندنا وكذا اعند لم يكن المحصر بالتسعة بل المحصر عند الجمهور قوله وليس المنادى
احد جزئي الجملة يريد عليه انه اذا لم يكن المنادى جزء الجملة لقم الكلام بذكر المنادى مع ان يا وحقها
لا تعين شيئا اجيب المنادى متعلق بيا ولا بد ذكره ليدل كلمة يا على مضاهاتها لانه جزء الكلام حاصل الجواب
ان المنادى وان لم يكن كـن لكلام من الشروط والادلة لان المنادى محل لنداء وهو من الشروط فلذا
لا بد ذكره قوله المقلدان قال بعض المحققين هذا ما يتم على قول من قال الساكن محذوف واما الفرق بينه وبين المحذوف
كما مر من الشارح في صدر الكتاب يعلم القول بتقدير الفاعل هذا اجيب لا شك ان الفعل اذا كان مذكورا فاعله
ليس وفتا اذا كان لفعل محذوف فاعله القول لان السند اليه يقع عندنا بتبعية الفعل قوله وينبغي ان يجب
ان يفي كما هو لاسلوب الاحكام والقواعد ثم كون علم الموصوفين باین مضى الى علم اخرها اختيارا فتم ولم يجب فيه
البناء على ما يرفع به بمنزلة المستثنى من هذه القاعدة قوله وقدم بينا البناء جواب سؤال وهو ان الاصل ان
يقدم المنادى للنصب لان البحث في النصب فليجاء بقوله وقدم انما في القليل المراد بالقلّة لا فيجاء لما باشت
الا انواع الاول فافان الاول فالقلّة ممنوعة لان كل واحد من البناء والخفض والتعظيم ونحوه عليه فاجمع
ثلاثة الاول وكذا النصب ثلثة الاول مضاف ومشبه به والنكرة الصروف وان كان الثاني فهو غير معلوم
اجيب ان المراد هو الاول لكن المراد من القلة قلة كل واحد بالنسبة الى النصب والمراد هو المجموع
الثلثة لكن قلتهما باعتبار الحمل فان محلها اثنان مفرق معرفة ومستغاث ولهدا اقاله المصنف
وينصب سواها بضمير التثنية وان كان المستغاث على قسمين باعتبار كونه باللام والالف قوله
ولطلب الاختصار جواب سؤال وهو انه منقوض بتقديم النصب على الجر ورات مع ان الجر ورات قليل
فاجا بقوله ولطلب الاختصار يعني ان القليل لما قدم على الكثير ان علم الكثير من بيان القليل كما
فيما نحن فيه والا فلا كما في الجر ورات والنصب لان من بينا الجر ورات لا يعلم ان غيرها كما يكون النصب
كذلك يكون المرفوعا ايضا قوله في بينا النصب الذي هو كثير يناسب فيه الاختصار والضبط
فلا يرد ان طلب الاختصار في بيان الرفع ايضا يكون بان حصل النصب والخفض والتعظيم ثم قال
وينبغي على ما يرفع به فيما سواها يحصل الاختصار في البني على ما يرفع به قوله على ما يرفع به اي
يرفع المنادى قوله اي على الضمة الجواب سؤال وهو ان النون في المضارع مما يرفع به مع انه
يكون في المنادى قوله التي يرفع بها جواب سؤال وهو انه يلزم اجتماع المتضادين على شيء واحد و
هو المنادى الضمير يرفع راجعا الى المنادى والضمير في يلبي ايضا يرفع الى المنادى فليجاء بقوله التي يعني

منه بيات لان فاعله

فاجا بـ فاعله

ان ههنا اجتماع المتضاد ان على شئ واحد لكن في زمانين وهو جائز فاطلاق للنادى على الاسم قبل
 دخول حروف النداء مجازيا باعتبار ما يؤول اليه واما بعد ان اذلت حروف النداء فجازيا باعتبار ما كان قوله
 او الفعل مسند الخ عطف على قوله يرفع بها المنادى بحسب المعنى فان قوله يرفع بها المنادى في قوة ان الفعل
 مسند الى ضمير المنادى وعطف عليه قوله او الفعل مسند الى الجار والمجرور فلا يرد انه يلزم عطف الاسم
 على الفعلية قوله ولا ضمير فيه فلا يلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد واجازيب الشارح الهندي
 عن هذا الاعتراض ان الضمير في يرفع راجع الى الاسم المطلق عن صفة المنادى فلا يلزم اجتماع
 للمتضادين على شئ واحد فود الشارح عليه بقوله وارجاع الضمير الى الاسم غير لازم بسوق الكلام
 لانه المنادى لا الاسم المطلق وايضا يلزم انتشار الضمائر من الضمير في يرفع الى الاسم المطلق
 والضمير في يرفع راجع الى المنادى فان قيل ان في قول الشارح ايضا ارجاع الضمير الى الاسم المطلق
 لانه ارجع الضمير في يرفع الى المنادى في غير صورة النداء والمنادى في غير صورة النداء ليس الاسم المطلق
 اجيب نعم لكن لا يخرج عن لحاظ النداء ولذا قال الضمير راجع الى المنادى في غير صورة النداء
 ولم يقل الضمير راجع الى الاسم وما اجاب البعض عن طعن الشارح الهندي ان الضمير راجع الى الاسم لكن
 الى الاسم الذي هو في ضمن المنادى فليس شئ لان الاسم في ضمن المنادى ليس هو المنادى فيلزم
 اجتماع المتضادين على شئ واحد قوله اي لا يكون مضافا جواب سؤالا وهو انه فات المطابقة بين
 المثال والمثل لانه من المفردات وذكر في المثال يان يان ويان يان فاجاب بما حاصله ان المراد
 بالمفرد ما يكون مقابل لمضافا لاما يقابل التثنية واجمع قوله لا يتم معناه اي مضمنا مقصودا من التثنية
 بالصفة او بالتخصيص لان المراد مطلق المعنى فلا يرد انه على هذا الا يكون الاسم استمابا صار
 حرفا قوله او بالضم امرا خاليا نحو يا طالعا جلا فان طالعا لا يتم معناه الا بالضم فصار للمثل
 قال بعض المحققين ان شبه المضاف في باب المنادى هو العامل فيما بعد مثل يا طالعا جلا او الموطون
 عليه الدلالة الموطون اسم شئ واحدا ما علما نحو يان يان وعلم اذا جعل علما او اسم جنس فمثلثة وتثنية
 والموصوف بمجزة نحو يا طيلا لا تعجل والموصوف بطرف نحو يا رجلا في الدار قوله قبل المنادى جواب سؤالا
 وهو ان المثال لا يطابق المثل لانه ما كان مفردا معرفة وذكر في المثال يا رجل وهو نكرة فلجاب
 بما حاصله ان رجلا وان كان نكرة قبل النداء لكن يصير معرفة بدخول حروف النداء وهكاهنا فان قيل
 فعلى هذا يلزم اجتماع التعريفين بعد جملة منادى قلنا لا محذور في ذلك بل للتعريف اجتماع التعريفين
 يردانه يلزم ذلك في المنادى المضاف الى المعرفة اذ الاضافة ايضا من اداة التعريف قلت هو
 الاضافة ليست نصا في التعريف لانهما غير متعينة للتعريف فانها قد يكون التخصيص ايضا او
 ليست متعينة للتعريف بل يكون التعريف عند القصد يرد ان كونه معرفة بعد النداء او غير
 جائز لان التعريف شرط وهو مقدم على الشرط قلت ان الشرط اداة التعريف ولا شك ان الارادة متقدمة
 او نقول ان التعريف شرط البناء لا شرط النداء ولا شك ان التعريف للاستفاد من البناء مقدم على

مع النداء وليس كذلك قوله موقع الكاف الاسمية فان قيل ان زيدا من الاسماء الظاهرة
وهي من الغرائب فكيف يقع موقع الكاف الخطابية قلنا ان زيدا ههنا مخاطباً متباحرف النداء
فلا يمنعه وقوعه موضع الكاف قوله وكونه مثلها تعليل لقوله لفظاً ومعنى قوله افراداً اشارة الى المثلية
في اللفظ وقوله تعريفا اشارة الى المثلية في المعنى ثم اعلم ان الكاف الاسمية عبارة عما يصح وضع الاسم
مقامها والحر في عبارة عما لا يصح وضع الاسم مقامه قوله بمنزلة ادعوك وانما كان بمنزلة دون المقصود
في النداء هو الخطاب والاعلام كلها من قبيل لغوئها لما كان اصله ادعوك حذف الفعل للتخفيف كما
قال الشاعر واقيم الياء مقامه لانها يودي ما اداه ثم حذف الكاف لدفع الالتباس ولو كان في المجلس
لا يعلم ايم مراد بالخطاب فاقيم الاسم الظاهر مقامه قوله وانما قلنا ذلك جواب ال وهو انه كفي في الدليل
قوله لوقعه موقع الكاف الخطابية الاسمية فما الحاجة الى قوله للشابهة لفظاً ومعنى وحال الجواب ان الاسم لا يشترط
الاسم المبني بدون الحاخام مشابهة لمبنى الاصل يريد عليه ان الشابهة للشابهة للشئ لا يلزم ان يكون مثله
لذلك الشئ لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلت ليس المراد بالمشابهة هو الاشتراك في الوصف بل المشابهة
ههنا بمعنى التماثل والناسب سبب لذلك الشئ لان المناسبة عبارة عن ارتباط بوجه من الوجوه ولا اقل من كونه
مناسباً لمناسبه فان قيل فعلى ما قاله ينبغي ان يلحق كل اسم اذا شابه مبنى الاصل لان كل مبنى
الاسم مشابه لا محالة لمبنى الاصل فكان الاسم الاول ايضا مشابهاً لمبنى الاصل فلا يصح قوله ان
الاسم لا ينبغي لمشابهة الاسم المبني بل ينبغي ان يكون مبنياً فليتأمل في صدق بحث المبني فقل اعلم ان
النادي اذا كان مفرداً معرفة كان مبنياً على الضم وانما كان مبنياً لانه وقع موقع الكاف كما بين في
فكان النادي وانما اشترط الافراد والتعريف لان الكاف مفرد معرفة فكذا ما وقع موقعه وانما كان مبنياً
على الحركة دون السكون مع ان الاصل في البناء هو السكون لان بناء النادي عارضى فيشبه الاعوام
وهو من الاسماء بالحركة فكذا اهكذا وانما لم يبين على الكسر لانه يلتبس هذا ببناء المضاف الى الكلام
حاله حذف الياء ودلالة الكسر عليها نحو يا غلام اصله يا غلامى وانما لم يبين على الفتح لانه
يلتبس ببناء المضاف اذا جعل الكسر فتحاً والياء الفاعل حذف الالف فان قيل النادي المضاف
ايضا واقع موقع الكاف قلنا ان المضاف وان كان معرفة لكن يكون مفرداً فلا يتأثر بالفتحة والفتحة ان المناسبة
موجودة في المستغاث باللام لانه مفرد معرفة فالمناسبة تام مع الكاف قلنا المناسبة بينهما ضعيف
بسبب اللام لانها من خواص الاسم فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف مناسبة بالحرف والفعل اعلم ان
الكاف في ذلك الخطاب لانها عارضى على سماء الاشارة لاجزاء لها لان اسم الاشارة هو ذا وانما
اللام للفرق بينه وبين ذلك اعترض عليه ان هذا الكاف لما كان حرفاً فكيف يكون معرفة لان
المعرفة والنكرة قسمان من الاسم يمكن ان يعلم كون الحرف معرفة يكون الخطأ يعني انه شاذ لا تنقض القاعدة
قوله مثلاً لان هو مبني على دفع وهم وهو ان يتوهم ان احدهما مثلاً المبني بالحركة والاخر مثلاً المبني بالحرف
وقوله يا رجل في الاصل يا رجلاً حذف عنه اداة الاستثناء فدفع الوهم بقوله مثلاً لان

له والله اعلم بالصواب في هذا القول ۱۲

له فم بين على الضم ۱۲

في الشئ مناسب

له فينبغي ان يكون مبنياً على الفتح وليس كذلك

لما هو مبنى على الضمة ثم يرد عليه ان المثال لا يصح لثبوته يحصل بواحد فأجاب بقوله اولها معرفة قوله ويا زيدان فان قيل الصواب التمثيل يا زيدان لانهم قالوا ان العلم اذاثنى اوجع بالواو والنون لزم لام التعريف لان العلم اذاثنى اوجع بالواو والنون صانكة فلا بد من لام وايراد لام التعريف لا يصح ههنا فلا بد من تغير المثال قلنا القاعدة مخصصة في غير المنداء فان في المناد حروف النداء قائم مقام لام التعريف فلا حاجة الى ايراد اللام قوله مثال المبني على الالف جواب سؤال وهو ان المثال لا يصح للمثل فما الفائدة في كثرة الامثلة فأجاب بقوله مثال المبني على الالف يعني ان كثرة الامثلة باعتبار كثرة المثلات قوله اي مجزئ النداء جواب اسئلة ثلثة الاول ان الخفض متعدي فلهذا صفة الخافض فلا يكون له من حال النداء فيلزم الخروج من البحث والثاني ان الخفض بالحركة فلا يتناول ما كان مجرورا بالحرف والثالث ان الخفض في اللفظة فروشين وهذا الموضع ههنا غير مستقيم فدفع بقوله ان يخجل النداء وانما في باب الانفعال اشارة الى ان هذه المادة لا تسمى سواء كان مجرورا او من باب لانفعال لانهم قالوا مجرور به بالباء قوله بلزم تدخله جواب سؤال وهو ان اضافة اللام الى الاستغاثة لا يصح لان الحرف لا يضاف الا الى معناه والاستغاثة ليس من معاني اللام لان معانيها الاختصاص والابتداء والتاكيد الى غير ذلك فأجاب بما حاصله ان اضافة لا بد من ملابسته او تحرير السؤال هكذا ان الاستغاثة ليست بذى اللام لعدم لام فيها فلي هذا لا يصح اليها لان الحرف لا يضاف الا الى ذى الحرف فلجواب بقوله اضافة لا بد من ملابسته قوله وهي لام التخصيص جواب السؤال الاول ان اللام تجي لمعان كثيرة للتعليل والتخصيص وبمعنى عن مع القول كما ذكر في موضعه فاقى معنى مرادهمنا والثاني ما الوجه في تعيين اللام للاستغاثة من بين حروف الجارة حاصل الجواب ان اللام للاختصاص ومقصوده ايضا بالاستغاثة اختصاص المستغاث له قال الرضى اللام معدية لا دعوى لقله عند سبويه او الحرف النداء القائم مقام عند الى القول جاز ذلك مع ان ادعوى متعد بنفسه لضعفه بالاضمار والضعف النائب منابه الاثر انك تقول ضربني لزيد من وانا ضارب لزيد لان شبه الفعل ضعيف العمل فجاز زيادة حروف الجر في معوله لتقوية العمل ولا يجوز ضربت لزيد لان الفعل قوي العمل فلا يجوز زيادة حروف الجر في معوله فان قيل فلم لم يدخل اللام في نحو ضربه اي فيما اضماره مع ان الناصب لا يزم الحذف فيكون ضعيفا بالاضمار قلنا لما ذكر في اللفظ ما هو موضع منه كان بمنزلة ما لم يحذف في قيل وكذلك حروف النداء موضع من فعل النداء قلنا ان حروف النداء ليس لفظ الحذف فلم ينزل منزلة من كل وجه فان قيل انه علم منه ان المستغاث له مخصوص بالدعاء مع ان الاختصاص لا يكون الا للعاض بالمعرض قلنا الباء في قوله بالدعاء داخل على القصور كما هو عرف اهل العربية فيكون محمولا على القلب قوله وانما فتحت لتلايلتس جواب سؤال وهو ان لام الاستغاثة لام جارة وهو مكسور لتلايلتس بلام الابتداء

وليوافق الموتر مع الاثر لان اثره الجهر فلجاب بقوله وانما فتحت الخ ثم يرد عليه كيف يلتبس
 لحدما بالآخر مع انهما مذكوران فاجاب بقوله اذا حذف المستغاث قوله لم يعلم ان المظوم الخ
 فان قيل ان المظوم متعين انه مستغاث له لامستغاث قلنا لا نسلم التعين لانه ربما كان شخص
 مظلوما بالنسبة الى شخص وظالما بالنسبة الى شخص آخر فالمظوم جازان يكون مستغاثا بالنسبة
 الى شخص اخر قوله لام الاستغاثه ولام الاستغاثه عبارة عما يدخل على المستغاث فلا يرد ان الاستغاثه
 نسبة بين المستغاث والمستغاث له فلا يعلم ان المراد منه المستغاث والمستغاث له قوله ولم يعكس
 جواب سوال وهو ان دفع الالتباس يكون بالعكس يعني قوله القى فتم دم الجهر بها الخ فان قيل
 لوجعل هكذا نكتة فتم اللام من الاول الامر لكي ولا يحتاج الى دفع الالتباس تجيب ان القيام
 موقع الكاف دليل مرجح للفتحة لا دليل اثباته لان فتم اللام مع الكاف للفتحة ولا حاجة ههنا اليها
 لكن يفيد الجواز فقط وقوعه موقعه لا الوجوب ومراده وجوب القم قوله غلظك وانما فتحت اللام
 مع الضير لان وضع الضائر للفتحة ولذا عدل اليه من الظاهر والفتحة المنب بالفتحة وايضا ان
 استعمال الضائر كثير والكثير يقتضي التعنيف والفتحة اخف الحركات قوله فان عطفت على المستغاث
 تفريع على المفهوم مما سبق من ان القم لما كان لدفع الالتباس علم منه انه اذا لم يلتبس لم يفتح اي
 عطفت على المستغاث اسما من الاسماء قوله وان عطفت مع ياء اشارة الى فائدة قوله بغير ياء
 قوله فلا بد من فتح لام الخ لانه منادى على حد فخرج للنادى مع حروف النداء معطوف على مجموع
 السابق فتوم ان المستغاث محذوف قوله وانما اعرب النادى جواب سوال وهو ان النداء
 للمستغاث ايضا واقع موقع الكاف فينبغي ان يكون مبنيا فلجاب بقوله وانما اعرب قوله لان علة
 بناءه يرد عليه ان دخوله الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب ان
 بناءه في غاية الضعف لانه مشابه للحرث مجازا في علة منع الصرف فانما لانته فلذا وجب اعراب
 المبني دون صرف غير المنصرف او نقول ان النادى بدخول اللام صار تعبلا هو ملائمة بالبناء
 وهو الياء وايضا ان النادى لم يصير خارجا عن الاقوال لتركبه مع لام الاستغاثه فلا يكون النداء
 مغايرا يرد على الاول ان البناء يبنى مع بعد يعني ان البناء من النادى المعرف للعرفه مبني مع بعده
 عن حرف النداء بتوسط البناء منه ويرد على الثاني ان الاقوال ههنا في مقابلة الاضافة لا في
 مقابلة التركيب فكيف يخرج النادى بالتركيب باللام من الاقوال اقول لا يبعد ان يجازى الاحتراق
 المذكورين بتغير الدليل بانما يعرف النداء واللام دخلا على الاسم للعرفه وبنيهما تنازع لان الاول يقتضي
 البناء والثاني الاعراب فاعمل الثاني لقربه من اسم المذكور كما في تنازع الفعلين حيث اعلم الثاني لقربه
 ان اللام يدخل على المبني ايضا فيعمل فيه محلا كما في قوله فيالك من ليلى حيث دخل كلمة يا واللام على
 المبني هو الكاف فيعمل فيما نحن فيه كذلك عمل بالليلين بقدر المكان كذا قاله المصنف اجيب الاصل في
 الاعراب ان البناء لا يعارض التشبيه بمعنى الاصل فلو لم يبنوا ذلك الاسم يلزم الخروج من الاصل

له فاجاب بقوله ولم يعلم الا مراد
 له فغير لقوله فاذا عطفت

في قوله لان في قوله

مع الاصل وهو الاعراب واجاب عصفه الله السمري قندي عن اصل الاعتراض ان البناء يخالف
 الاصل مطلقا فبندخل الجارة يرجع الى الاصل بخلاف قيد المنصرف لانه ليس خلاف الاصل مطلقا بل
 من وجه فالرافع له اصله من وجه لا بدله من زيادة قوة كاللام والاضافة قوله فاعرب
 على ما هو الاصل في اى في الاسم وهو الاعراب يريد على التمام ان في كلامه اضطراب لان
 معنى قوله ما هو الاصل هو الاعراب فيكون تقديره هكذا اعرب على الاعراب فلا معنى لما قلنا
 معنى قوله فاعرب اهـ فيبقى على ما هو الاصل فيه وانما اختص الجارة دخول اللام قوله ذكره
 المصنف رحمه في الايضاح والغرض في نقل قوله ورود الاعتراض بقوله ولا يخفى عليك قوله لا
 التعجب التمهيد اى بلام يدخل على النداء وقت التعجب والتمهيد قوله وبالد واهى اللام لا
 جارة والثاني لام التعريف وكذا في النداء والى جمع حامية وهي الحادثة قوله وكيف يصدر
 هذا اعتراض ثاني قوله لام الاستغانة اهـ داخل في لام الاستغانة قوله كان المهدد جواب
 سؤال وهو ان من خاصة الاستغانة ان المستغاث له يعين بالمستقات والمهدد لا يعين بالمهدد
 بل يفره وكذا لا يعين بالماء فلجاب بقوله كان المهدد دلالة على الاعانة موجودة ههنا ايضا كما بين
 الشارح رحمه قوله فيتم اهـ ياخذ لقصاص قوله وليست له بجذاعة قوله من المخصوصة
 كانه اعان به من المخصوصة اى اذ رد ويغور قوله فيقتضيه من التعجب فيقتضيه من نداء التعجب
 سبب التعجب يحصل ايا ذلك الغريب الغريب ما لا يعلم سببه وههنا بحث من وجهين الاول ان
 ان يحضر المهدد حاسم للمفعول الاعانة المهدد اسم الفاعل لان مقصوده اما القتل او الضرب فيتم ان
 يحضر المهدد حاسم للمفعول ليصار مقتول المهدد اسم الفاعل او مضروب له والثاني ان التعجب منه
 كيف يطلب منه الحضور فان التعجب لا ينادى الا الى احوال النداء بعد وقوع التعجب بسبب فيكون
 يعبر قوله ليحضر كذا قال عصام الدين اسفري اجيب عن الاول مقصود المهدد حاسم الفاعل ليس
 قتل المهدد حاسم للمفعول وفريه بل مقصوده دفع الخدشة التي عرضت على نفسه من فيندفع الخدشة
 بطلب الاستغانة فليس مراده القتل والضرب على التعيين لان دفع الخدشة لا يقتضي بالقتل بل
 قد يكون بالعفو وقد يكون بالالتجاليه وعن الثاني للرد من الحضور . . ليس الحضور من الله بل المراد
 هو بقاء الحضور بان لم ينعدم بالتغير قوله لا يتقدم ما يقتضيه فيها وهو وقوعه موقع كان الخطاب
 اجيب عنه يجوز ان يكون وجه القوم وقوعه موقع كان الخطاب من حيث الصورة وان لم يكن
 منادى فالواقع قوله اهـ بين المنادى على القوم دفعهم وهوان قوله وفيه عطف على قوله
 ويخفى والحال ان المراد من الاعراب قوتهم الواهم ان المراد من يقتضيه الاعراب يعني ذكره ويراد
 منه ينصب فعله هذا يعني من قوله فيما بعد وينصب ما هو المراد هذا يخالف المقصود لانه بناء
 على الفتح لا ينصب فدفع بقوله اى بين المنادى يعني ان يفتر بمعنى الحقيقة وهو البناء لا ان المراد
 الاعراب بان يكون ذكره ويراد منه ينصب قوله لا لحاق العنا قال بعض الشارحين اللام

ههنا في قوله لا يخفى عليك قوله لا

لوقت وقال بعض خواللام للتعليل فالبعض الاول نظر الى لبناء فقط يعني انه ليس علة البناء لان علة ما سبق في قوله ويبنى المنادى على ما يرفع به والبعض الثاني نظر الى خصوص الفتح والاشك ان الحاق الالف علة للبناء على الفتح ولم يسبق علة البناء على الفتح وان مرحلة نفس البناء لكن يرد على البعض الاول ان قولهم انما يستقيم اذا كان المستغاث بالالف مفردا معرفة لان السابق فيه واما اذا كان مضافا كما في قولك يا امير المؤمنين فلا يستقيم اذ ليست العلة المذكورة للبناء جارية ^{في} قوله ولا لام فيه انما زاد قوله فيه لان الالف في الجنس يقتضي الاسم والخبر وقوله لام اسمها وخبرها غير محقق فزاد قوله فيكون خبرا عنها ثم قال بعض الشارحين قوله ولا لام فيه جملة حالية فيصير للمعنى وفتح المنادى وقت الحاق الالف حال كونه لا لام فيه لكن يرد عليهم انه يفهم منه انه اذا كان اللام فيه وقت الحاق الالف لم يفتح وهو ليس بمقصود اذ وقت الحاق الالف لا يكون فيه اللام اصلا وعلى تقدير كون اللام فيه ايضا لا يكون الا مفتوحا لاقتضاء الالف الفتح فالصواب انما جملة مستأنفة وقعت في جواب سؤال لسائل وهو انه لما الحق الالف بالمنادى هل يفتح اللام معها ام لا قوله لان اللام يفتتح الجبر والالف الفتح قوله والالف عطف على اللام وقوله الفتح عطف على الجبر فيكون من باب عطف الاسمين على معمولي عاملين لكن العالمين غير متفقين بل متفقين في اقتضائه نصب كما ترى قوله فبين انهما تناف قلنا بين مؤثريهما فان قيل فغاية هذا الايه قوله فلا يحسن لانه يقتضي الجواز والدليل يدل على عدم الجواز يجب عنه يمكن ان يرد من عدم الحسن عدم الجواز ونقول ان استتلافه بين المؤثرين لازم في الامور الحقيقية دون الاعتبارية فان قيل يجوز ان يكون الجبر بالفتح كما في غير المنصرت فلم يكن بين اثريهما تناف مثلا باحتماله قلنا ان التنافي بين اثريهما باعتبار ان اتحدتهما وهو اللام الاعراب واثرا لآخر وهو الالف البناء فانه وان كان كلاهما بالفتح لكن اعتبار الفتح الواحد اعرابا وبناء لا يفتح فان قيل المنادى عند دخول اللام ليس بمبني حتى يكون فتحه ما قبل الالف اثر البناء قلنا الحركات اللغوية في غير الاخر ليني حركات البناء سواء كان الاسم معربا او مبنيا فان قيل التنافي انما يتصور اذا كان كلاهما لفظا واما اذا كان اثرا للام وهو الجبر فتقدير فلاكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى يا للتكلم فان الياء يقتضيه كسر ما قبلها واعرب بالاعراب التقدير في فليكن ههنا ايضا كذلك قلنا لم يقل احد بتقدير الاعراب في مثل هذه الصيغة و ايضا المناقات في الجملة كانت لعدم حسن الجمع قوله بالحاق الما به للوقف لان الوقف على الالف لكان ساقطا لان الوقف على حرف العلة يكون بسقوطه فاذا ياء الياء لاظهار الالف وانما خص الياء لاصطلاحهم بذلك قوله بالمفعولية كانه قيل ان النصب يقتضي الناصب فما هو فقال بالمفعولية قوله ما سوى المفرد للمعرفة جواب يتوال وهو انه فوات المطابقة بين الراجع والراجع لانه ما ورتبة المنادى للمفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف والراجع في قوله فاما ما سبق بقوله ولا لام فيه ام كنه في دلت من الاوقات اذ في موضع من المواضع عه ايه قد يتصور الثاني ان ام انزوت

فأجاب بما حاصله ان المرجح ايضا ثنية قوله لفظا وتقديرا جواب سوال وهو ان المراد بالنصب
لا يخلو ما لفظا فقط فينبغي ان لا يعرب لفظ الفاعل في يا فتى او لفظا وتقديرا فاعلى هذا الشكل على نحو ما يوم يقيم
المعادين لانه ما سوى المفعول المعرف والمستغاث لانه مضاف من ان اليوم ليس بمعرب لا لفظا و
لا تقديرا بل مبنى لان الظروف اذا اضيفت الى الجملة يصير مبنيا فلا يصح قوله وينصب ما سواها او لفظا
او تقديرا ومجلا فاعلى هذا دخل فيه المنادى المفعول المعرف فلا يصح قوله ما سواها فأجاب الشاخص ^{بأنه} الكرم
لفظا وتقديرا لا محلا لكن اذا كان معربا قبل النداء واليوم مبني قبل النداء فلاضافة الى الجملة قوله لان
علة النصب وهي المفعولية فان قيل علة النصب من يقول اي ينصب بالمفعولية فذكره ههنا تكرار
محض قلنا سلنا لكن اعادته لا تنبأ قوله وما غيره مغير والغرض في قوله ما غيره مغير جواب سوال
وهو ان المفعولية متحققة في المنادى للفرد المعرف ايضا وكذا في المنادى المستغاث فأجاب بقوله و
ما غيره مغير مجازا من ماسبق لانه وجد فيه المغير وهو وقوعه موقعه كان الخطاب قوله وما سوى
المفعول المعرف جواب سوال وهو ان المثال لا يضاهي المثل فينبغي ان يأتي بمثال واحد فأجاب بما حاصله
ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثلات قوله فالقسم الاول الى اشارة الى تطبيق المثال مع المثل
قوله طالعا جبلا وههنا بحث مشهور وهو ان اسم الفاعل لا تعلد بدون الاعتماد فكيف يعمل طالعا
في جبلا مع انه لم يعتمد على شيء قلنا انه اعتمد على حرف النداء وفيه بحث من وجهين الاول
ان حرف النداء ليس من الاشياء الستة والثاني انما اشترط الاعتماد على الاشياء الستة لان كل واحد
منها لو كد حمة الفعلية في اسم الفاعل لان بعضها اولى بالفعل مثل حرف النفي والاستعظام وفي بعضها
جهة الفعل وهو كما ان الفعل اعتمد على لفاعل كذلك ههنا وجب الاعتماد وليس دخول حرف النداء
من خواص الفعل بل لا يجوز لانها من دواخل الاسماء اجيب عن الاول ان ذكر الاشياء الستة
ليس للحصر بالاجل لانها مشهورة وعن الثاني ان حرف النداء وان لم يكن من دواخل الفعل لكن فيه
معنى الفعل لانها بمعنى الطلب كما قال لشارح ولد لالة حرف النداء عليه ونقول عن اصل الامر
ان قوله طالعا جبلا بناء على مذهب الاخفش والكوفيين لان الاعتماد في عمل اسم الفاعل عندهما
ليس بشروط كما قال لشارح ^{في محله} او لقول عن اصل الاعتراض لموصوف ههنا مقدر فيكون من
باب يار جلا صالحا فان قيل تشبيه طالعا بصالحا لا يصح لان المقر ههنا ان طالعا معرفة ببلد
تعرف صفة يقال يا طالعا جبلا الطريف بخلاف يار جلا صالحا فانه نكرة بل عدم تعرف صفة
اذ لا يقال يا صالحا الظروف قلنا التشبيه يار جلا صالحا في الاعتماد فقط لا غير فان قيل السر في
ان طالعا معرفة وصالحا نكرة قلنا السر في ذلك ان طالعا معرفة لانه اعتمد على موصوف مغير
مقدر تقديره يا ايها الطالع فخذ من الموصوف وهو اي للاختصار لان النداء موضع الاختصار لا يفرغ
الى المقصود لبرهنة لان المقصود غيره وهو جواب نداء وهذا حذف بالفعل ثم حذف اللام لتلاييم
التا التعريف ثم تنصب طالعا لكونه مضارعا للعضاف بخلاف صالحا لان موصوفه مذكور نكرة ايضا

لا يعرب لفظ الفاعل في يا فتى

له ان ميسر بد من كونه في بيته ... فاعلى هذا الشكل على نحو ما يوم يقيم

بأنه الكرم لفظا وتقديرا لا محلا لكن اذا كان معربا قبل النداء واليوم مبني قبل النداء فلاضافة الى الجملة قوله لان

لما حذف موصوف طالعا فيكون ان يعتبر وقوعه موقع للموصوف فيصح قصد تعريفه لما يشاء حرف
النداء بخلاف صالحاته لا يصح وقوعه موقع للموصوف مذكور فلا يشاء حرف النداء يريد
على الجواب الاول ان موصوفه لما كان معرفة كان طالعا تابعا للمنادي للفرد المعرفة فكان حكم الرفع
النصب مع ان في طالعا تعين النصب لان المضارع ذكره في امثلة وجوب النصب قلنا ان النصب من اليها
وصفة المبهمة مستثناة عن قاعدة جواز الوجهين فان قيل ففي هذا لا يصح نصب طالعا لان
صفة المبهمة مرفوعة ابد قلنا هذا اذا كان الموصوف مذكورا وما اذا حذف وباشر حرف النداء مع العطف
فكانه منادى مستقلا فيكون منصوبا لانه مشبه بالمضاف ثم يريد على قوله ان موصوفه مقدرا لانه ان
اعتماده على موصوف مقدرا لم يكن مضارعا للمضاف لان موصوفه مفرد وان لم يعتبر لم يصح عمله حبيب
بانه فرق بين النعت المذكور والمقدر لان الموصوف اذا كان مقدرا فيقال له مشابه للمضاف وان كان
مذكورا فيجوز قضا من النادى للفرد المعرفة فان قيل ان موصوفه لا يخلو ما معرفة او نكرة فاكاذيب لا يمكن
موصوفه مفردا معرفة فينبغي ان يكون طالعا جواز الوجهين الرفع والنصب لانه تابع للمنادى للفرد المعرفة وحكم
الرفع والنصب مع انه يجب نصب لان الثاني فيدخل في التناهي الذي هو نكرة غير معينة اعني رجل في قوله
يا رجل الخ معين قلنا اختار الشق الاول وجواز الوجهين فيما اذا كان الموصوف مذكورا وما اذا كان مقدرا
وقوعه موقع للموصوف فيصير جعده مناد مستقلا ونقول باختلاف الشق الثاني ودخول طالعا في نكرة غير معينة
ممنوع لانه تنكير في موصوفه لان طالعا نكرة بل هو معرفة فان قيل فلهذا يلزم توصيفا لنكرة بالمعرفة
قلنا انما لا يجوز ذلك اذا كان الموصوف مذكورا وما اذا كان مقدرا فيجوز لضعف المتابعة ونقول ان طالعا
واقم موقع للموصوف فيصح قصد تعريفه لانه معرفة بالفعل فيكون ذو وجهين فتعريف صفة بالنظر الى
وجه وتكثير موصوفه بالنظر الى وجه اخر وهذا اعتراض يريد على قوله انه اعتد على موصوف مقدرا فيكون
من تأييد الصالح وهو ان الاعتماد على الموصوف للمقدّر غير معتبر لانه لو كان معتبرا لاحتاجة الى اشتراك
الاعتماد على الاشياء الستة لان اسم الفاعل من الصفات لا يبدل من الموصوف اياها فلو قد يكون مذكورا
وقد يكون مقدرا يعني ان الموصوف لازم مع اسم الفاعل لفظا وتقديرا فلما شرطوا الاعتماد على الاشياء
الستة علم ان الاعتماد على الموصوف المقدر غير معتبر عندهم ^{بحسب} سألنا ان الاعتماد على الموصوف للمقدّر
غير معتبر لكن هذا اذا لم يكن قرينة واضحة على موصوف مقدرا وهذا وجه القرينة وهو دخول حرف
النداء لانه يدل على ان اسم الفاعل ليس بمناد بنفسه لان الغالب فيه ان يكون من الجوامد لان الظاهر
في النداء هو الاعلام وهي من الجوامد والبيان المنادى ليس لا مفعول به والاصل فيه ان يكون
من الجوامد ليحقق معنى الوقوع لان الوقوع يكون على الذات لا على العرض في اسم المفعول معنى
العرض لانه مركب من الزااة والعرض فعلم ان طالعا ليس بمناد بل المنادى موصوفه قوله متوقفا
على ان قوله غير معين حال باعتبار المتعلق قوله لوجوب جواب سؤال وهو ان غير من الصفات اذ هو بمنزلة
المغير فلا يبدل من الموصوف قوله وهذا لوقيت جواب سؤال وهو ان قوله غير معين احتراز عن معز والوجه

ان يذكر فيها باعتبار اختصاص حكم ثبت لها لاجل المنادى وهو جواز الامرين فيها من قوله ترفع وتصب
واما احكامها من حيث انما التاليم فهي مذكورة في باب التعاليم قوله على ما يرفع جواب سؤال سيبويه التاليم قوله
حقيقة واحكاما جواب سؤال سيبويه التاليم قوله لان تاليم المنادى المعرب وانما قيد التاليم بالمناد لان
تاليم المعرب غير المنادى قد يكون تابعا لمجمله ايضاً كما يرفع اسم ان المكسور مثلاً ان زيداً قائم ومحمد يرفع عن ان لا يرفع
على محل زيد وهو الرفع بالابتداء ولكن تاليم المنادى المعرب لا يكون تابعا لمجمله وانما كان تاليم المنادى
المعرب تابعا للفظ لان لفظه اقوى من المجمل لظاهره والمحل مخفي والحق في التعارض الظاهر وانما في اللفظ فمما يتساوى
في القوة اما ان لفظه قوى فانه ظاهر وانما ان مجمله قوى فلكونه اعراباً وانما كان تاليم اسم ان المكسورة تابعا لمجمله
ايضاً مع ان لفظه قوى لان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كما استعمل في بحث الحروف في غير فرض عدلها
واما حروف النداء فيغير معنى الجملة من الخبرية الى الانشائية قوله وقيدنا للبنى بكونه على ما يرفع به قال
عبد المحسن ^{نولنا} ^{عبد} ^{الغفور} ^و ^{يجازان} ^ي ^{يجعل} ^{اللام} ^{في} ^{البنى} ^{للعهد} ^{الى} ^{انهم} ^{من} ^{قوله} ^{وقيل} ^{على} ^{ما يرفع}
به فلا حاجة الى التقييد اجيب بانه يجوز ان يكون قول التاليم للبنى على ما يرفع بياناً لمصدر اللفظ ^{يا} ^{الالف}
واللام في قوله للبنى للعهد فان قيل لو كان هذا بياناً لمصدره فلا بد ان يضيف القيد الى المصدر لا الى النضر
مع ان التاليم اضاف القيد الى النضر حيث قال وقيدنا للبنى قلنا ان التاليم الى بضم التاء للتكلم مع الغير
فيكون الاضافة الى المصدر ايضا فان قيل من اين اخذنا هذا القيد اي قوله على ما يرفع به قلنا اخذنا
من الحكم وهو قوله ترفع على لفظه وتنصب على مجمله لان العمل على اللفظ حين الرفع لا يكون الا فيما يرفع به
او لقول اخذه ما سبق لانه لم يسبق بعنوان للبنى الا البنى على ما يرفع به بخلاف المستغاث بالالف
كما لا يخفى فان قيل ينبغي ان يقتضى المنادى للبنى بان لا يكون اسما مبهما كما قيده بقوله على ما يرفع
به مثلاً يا ايها الرجل فان الرجل تاليم المنادى المبهم الذي هو لفظ تاليم مع انهم التزموا فيه الرفع قلنا انه
مستغن عنه لذكره فيما بعد في قول المصدر او المراد هو التاليم صورة وحقيقة فان الرجل في الحقيقة هو
المنادى الا انه ادخل حرف النداء على الاسم المبهم لتلايمهم التي التعريف كما سيجي قوله يا زيد او
عمر ^{ان} ^{قيل} ^{لان} ^{اسم} ^{انه} ^{خير} ^{بقوله} ^{على} ^{ما يرفع} ^{اذ} ^{هو} ^{خارج} ^{بقوله} ^{والمعطوف} ^{بحرف} ^{المتن} ^{دخول} ^{عليه}
والاشك ان دخول يا غير محتتم على عمر فيكون متاد مستقلاً قلنا انه مناقضة في المثال وهو لا يجوز ان يكون
في المثال ان يقال يا زيد والجارث فعلى هذا لا يجوز بدون قوله على ما يرفع قوله بان تكون مضافة لفظية
او مشبهة بالمضاف وهذا اعتراض مشهور وهوانه ما الساري ان مشابهة المضاف ليس في حكم المفرد اذا وقع
منادى بل في حكم المضاف نحو يا طالعاً جلاً وجعل في حكم المفرد اذا وقع تاليم المنادى اجيب بان مشابهة المضاف
شبهين بشبه المفرد فعلى التاليم بهذا الشبه ولم يعكس لانه لو عمل في المنادى بشبه المفرد يلزم الترويج من
الاصل وهو الاعراب الى غير الاصل وهو البناء اذ المنادى المفرد المعرفه بمنى على الهم وكعمل في التاليم
بشبه المفرد لا يخرج من الاعراب لان تاليم المنادى المبهم معربة حيث قال اللفظ ترفع وتنصب قوله
فانما التقييد دليل على المضافة اللفظية والشبه به في حكم المفرد فالضمير في قوله قالها لاجم الى المضافة

في قوله ترفع وتنصب قوله على ما يرفع به

اللفظية والمشبه به ولو رجع الضمير في فانهما الى المفرد الحقيقي والحكى ورجع ضمير كاتنا الى المضافة
 اللفظية والمشبه به كان جائزا ايضا كما قال عبد الرحمن لكن يرد عليه في ينبغي ان يقول فانه لما انتفت فيه
 بارجاع الضمير الى المفرد الحكى فقط فان المفرد الحقيقي انتفت فيه الثلاثة لا المعنوية فقط فعند انتفاء الثلاثة
 لا يترتب الجزاء على الشرط فان انتفاء الثلاثة جميعا لا يكون سببا لكونها في حكم المفرد بخلاف ما اذا كان الضمير
 راجعا الى المفرد الحكى فقط الان يقال ان مال الضمير بالوحد والثنية واحد غير مغاير حاصله ان مواد
 ارجاع الضمير الى المفرد الحكى فقط لكن انقم معه مفرد حقيقي يتبع الحكى اذ كثيرا ما ينسب الفعل الى الجمع مع
 ان الفعل صدر من الواحد قوله كاتنا في حكم المفرد اما المشبه به فظ لا يعدم الاضافة فيه ولا المضاف بالاضافة
 اللفظية فلا بد في حكم الانفصال يعنى ان التركيب الاضافى غير زائد على التركيب الاسنادى والتخصيص يعنى يفيد
 قولك ضارب زيد بالاضافة ما يفيد قولك ضارب زيد بالاسناد فلذا يكون في حكم الانفصال اى في حكم الترتيب
 الاسنادى قوله لتدخل متعلق بقوله وانما جعلنا المفرد اسم قوله ولما لم يخرج جواب سؤال وهو ان التوابع
 خمسة فلم تترك الخاضع ايضا لخصر ان يقول وتوابع للنادى اليبقى للمفرقة ترفع وتنصب من غير ذكر
 التفصيل من قوله من التاكيد لان التوابع معلومة مشهورة فلا حاجة الى التفصيل وايضا لم اطلق البعض و
 قيد لبعض يعنى فاجاب بقوله ولما لم يخرج الزم قوله فصل التوابع فالقول عدم جريان الحكم في المطلق لا يقتضيه
 التفصيل بل يحصل المقصود بمجرد التقيد بالمقابلين يقال غير البديل والمعطوف المتنع دخولا عليه قلنا انما
 بالتفصيل لبيان ما هو الواجب لان التكلم فارتد بين الامرين وجب عليه ان يأتى باحد هما ليحصل المقصود
 وانما اختار التفصيل لبيان الواجب لانه اوضح من التقيد كما ترى قوله فقال لفعل لتفصيل قوله فضل قوله
 ان المعنوى جواب سؤال ظاهر قوله في الغلب في الغلب لانه لا يذهب الى الغلب استعالات كما قال
 الحافظ قوله وقد يجوز هذا اقادة قوله في الغلب لانه يقيض المغلوب قوله وكان المختار جواب سؤال
 وهو انه لما كان المراد من التاكيد هو المعنوى فلم يبق قيد للمعنى بالمعنى كما قيد المعطوف بحرف المتنع دخولا
 عليه فاجاب بقوله وكان المختار فالقول لما كان المختار عند المعنى ذلك فلم يضر الشرح التاكيد في قوله من
 التاكيد بالمعنى قلنا ان قولنا المعنوى ليس ببيان للقول هو بيان المذهب الجمهور لا يتعلق له
 بالمتن قوله والصفة مطلقا في رد على اصعبه حيث لم يجوز وصف المنادى للفرد المعرفة لانه واقع
 موقع الضمير في ادعوا والضمير لا يوصف فلذا المنادى لكن يرد عليه انه ما يقول في نصب العالم ويرفعه في يا
 ديا العالم لانه يقول ان نصب العالم ويرفعه ليس للصفة بل هو على الاختصاص بان يقدر المبتدأ للرفع اى
 العالم او يقدر لفظا عنى للنصب اعني العالم وتقدير المبتدأ وتقدير لفظا عنى ليس بالاختصاص عنهم
 وجه الرد عليه ان داعيه له دليله ضعيف لان مشابهة الشئ بالشئ لا يقتضيه التقييد في جميع الامور وان
 الرفع والنصب بالاختصاص لا تجري في وصف النادى المستغاث باللام اذ هم معرومون بالاختصاص مجرى في الرفع والنصب لكن

كما يقال يجوز... فلان قلنا ان الضمير من قوله

يتمتع بضمير

سنة في حكم المفرد اسم له وهو الرفع على اللفظ والنسب المحل ١٢ له تقريره ان ما ذكره المصنف يقتضيه يجوز زيادة تأكيد انه تعين فيه الضمير اجاب عليه
 ان المعنوى يعنى ان المراد بالتاكيد المعنوى لان التاكيد اللفظي في حكم الاول غالبا ١٣ له بقرينة قوله وقد يجوز وقد كان المختار عند المصنف هم ١٤ يعنى ان التاكيد

فيوزان يقولون مشابهة المنادى للصفات بالضمير غير معتبر حيث لم يكن مبنيا فلم يؤثر بخلاف المنادى
 بالمفعول للمعرفة كذا نقول نه الخ واقم موقع الضمير الا انه وجب لما نفع من البناء لان علة بناء المنادى
 مشابهة للحرف واللام الجارة من خواص الاسم المعرب فبدل خطها ضعفت مشابهة للحرف فاعرب
 قوله مطلقا اي سواء كان باللام او لا ومن قال ان معنى قوله مطلقا اي سواء كانت الصفة موصولة
 او غير هاء فهو غير مناسب للمقام لان الصفة هنا مقابلة للمعطوف وهو مقيد باللام فالمراد من اطلاق
 الصفة اطلاق من اللام ليحسن المقابلة مع المعطوف قوله وعطف البيان كذلك اي مطلقا سواء
 كان فيه اللام او لا قوله والمعطوف بحرف احتراز عن عطف البيان لانه معطوف بغير الحرف والمراد من
 يا مطلق حرف البناء سواء كانت ياء او غيرها قوله يعنى المعروف باللام فيه اشارة الى الاعتراض
 على المصدر وهو ان بناء المتن على الاختصار فيخرج ان يقول المعروف باللام اذ هو اخصر مما قال المصنف
 عن ان فيما قال المصدر يعلم علة منع المعطوف المذكور من كونه منادى مستقلا وهو منع دخول يا
 على ذلك المعطوف مع ان الاصل في المعطوف ان يكون منادى مستقلا لان العاطف قائم مقام
 الياء وعلة المنع من الاستقلال يعلم من قوله المعروف باللام وايضا انما لم يقل المعروف باللام ليخرج
 عن راي محمد والله لتعين الرفع فيه ولا يجوز المنصب مع ان الله تابع معرف باللام لكن لم ينع دخول
 يا عليه لان اللام في الله ليست للتعريف بل جعل جزء من لفظ الله باعتبار العلمية فالتعريف فيه
 بالعلمية لا باللام فان قيل لما لم يكن اللام في الله للتعريف فلا يدخل في قوله للحرف باللام ايضا
 كما لا يدخل في قوله للمتنم دخول يا عليه قلنا قد يكون المراد من قوله المعروف باللام ان يكون
 من دخول اللام ولا شك ان الله تعالى ايضا مدخول اللام او نقول ان اللام فيه وان لم يكن للتعريف
 في الحال لكن كانت للتعريف باعتبارها كان ثم يرد عليه ان لام الله لما لم تكن مانعة من دخول
 يا عليه ينبغي ان يكون منادى مستقلا فيكون مبنيا على الضم فكيف يكون مرفوعا فلا يصح قوله عبد
 انه تغير الرفع فيه آجيب عنه انه لما وجد فيه صورة اللام هي ان لم تكن مانعة من دخول يا عليه لكن ثبت شبهة
 المنع من الاستقلال نظر في صورة اللام فلم يكن مبنيا على الضم واللام من الرفع المذكور في قوله عبد الغفور هو الضمة
 قال عبد الحكيم سيما كثر في قوله بخلاف البدل المرفوع وهم وهو في ذكر التواضع من التاكيد الصفة التي قيد اتفاقا فدخل
 حكم البدل ونحوه في حكمها فيكون بخلاف من قوله والبدل حكم المنادى المستقل فدم بقوله بخلاف البدل المرفوع انما
 قيوا احتوازية من البدل ونحوه قوله حلا على لفظه جواب عن السؤالين احدهما ان الضمير في قوله على لفظه راجع الى المنادى فيكون
 معطوفاً بان وقع التواضع جار على المنادى في الحال ان وقع احلا اسمين لا يثبت في اسم اخر والثاني ان كلمة على لا تكون
 لقوله حلا في معنى العلو والجواب بقا زيد على عا واللام الواجب زيد فكما بقوله حلا الخ يعني ان الجار والمجرور
 في قوله على لفظه مفعول له لقوله ترفع باعتبار المتعلق فيكون صلة قوله حلا ولا شك ان في الحمل معنى العلو
 قوله الظم والمقدد جواب لسؤال وهو ان الحمل على اللفظ لا يجري في قوله يا فتى وزيد لعدم
 لظن وجود الضم في فتى فاجاب بقوله الظم والمقدد

ثم المراد من المقدار هو المفروض في تناول المحل ايضا فليدونه خور عنه قوله يا هذا وزيد قوله لان بناء المنادى عن جواب عن اسولة اربعة احدها ان المحل على لفظ المنادى لا يصح لان تابع المبنى تابع لمحله لا للفظه والثاني انه لا يصح اطلاق التابع على تابع المبنى لان التابع عبادة عن كل ثان باعراب سابق ولا اعراب في المبنى فكيف يكون الثاني باعراب سابق والثالث انه لما كان تابع المنادى المبنى تابع للفظه ففي نحو يا هؤلاء الكلام كان الكلام تابع للفظه هو ولا فينبغي ان يكون الكلام مسورا لاجل كسرة هو لا ومع انه ليس كذلك والرايم ان لما كان تابع المنادى المبنى تابع للفظه فينبغي ان يكون التابع مبنيا فاجاب بقوله لان بناء المنادى عرضي في شبه المعرب بخلاف ما اذا كان بناءه اصليا نحو يا هؤلاء الكلام فانه لا يكون تابعا للفظه وهذا اعتراض مشهور وهو كما ان بناء المنادى عرضي باعتبار نحو الياء عليه كذا بناء هو لا عرضي اذ بناء الإشارة ليس باصلي بل باعتبار المشابهة بمبنى الاصل اجيب بان البناء على نوعين احدهما نسبة الى معنى الاصل كبناء اسم المبنى لانه مشابه بمبنى الاصل فيها كما سمى المبنى بمبذلة الاصل لانه ينفك عنه بعد صحة المشابهة بمبنى الاصل والثاني ان البناء قد ثبت لو وجد حرف النداء وقد ثبت لو عدم حرف النداء فالعارض من الامور الاضافية الاولى نسبة الى معنى الاصل والثاني نسبة الى معنى الاسم قوله وتنصب حملا على محله فان قيل الفرق في ان تابع للمنادى المبنى لا يكون مبنيا و تابع اسم المبنى يكون مبنيا قلنا ان حرف النفي اذا ذكر في كلام يتوجه الى قيد ذلك الكلام نحو يا جاء يقوم مجتهدين فالنفي فيه يتوجه الى الجماع فالنفي الداخل على المستوعب كانه داخل على التابع بخلاف حرف النداء فانه داخل على المتبع لا على التابع قوله تابع لمحلها لان محله اقوى من اللفظ لان محله اعراب وهو اقوى في الاسماء من البناء قوله مثلا يا قوم اجمعون الخ وانما قدم الشرح مثلا التاكيد لتقدمه في المتن بقوله من التاكيد قوله واقتصر على جواب سؤالنا انما اقتصر المقام على مثال الصفة باعتبار وجوه اربعة احدها انما اقتصر على مثالها لاجل ان فيه خلاف الا يقتصر كما مر انفا من انه لا يجوز صفة المنادى المبنى لانه واقف موقف كالفرد وهو لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف واما غيرها من التوابع فلا خلاف فيها لاحد فلا حاجة الى البحث فيها والثاني انه انما اقتصر على مثالها لان الصفة اول ما يمكن ان يمثله بالمعرف باللام المنادى في حرف النداء وهو اول ما يقتضيه العلم انه قد ثبت فيه ان حرف النداء مع منادى له نحو يا زيد العاقل والتاكيد فلا يجوز ان يكون معروفا باللام بل بذكر اللفظ الاول والحال ان حرف النداء لا يدخل على المعروف باللام فكيف يكون مكررا والثالث انه انما اقتصر على مثالها لانه اكثر استعمالا اذ فوائدها كثر كثيرة اربعة خمسة التخصيص والتوضيح والتميز والتاكيد والالزام انما اقتصر على مثالها لانها اشهر اذ هو اوفر في التبعية من غيرها من التوابع المتبع في الاعراب والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتوكيد استعملوا فان قيل لا شهرة لا يقتضي الاقتصار عليها بل يقتضي الترتيب قلنا ان هذا الكتاب مصنف للمبتدئين والشهرة يكون اوقم في الذهن فيكون معرفته اسهل للمبتدئ قوله والحادث فان قيل ينبغي ان يقتضيه ان يقتضيه طائفة والحادث يواوون لان الحادث الثاني معطوف على مجموع والحادث من الواو والحادث ثم عطفت المنادى الثاني على المنادى الواو اخر قلنا ان الحادث الثاني لا يكون معطوفا على مجموع الحادث والواو هو معطوف على الحادث فقطبين والواو فيكون الحادث الثاني معطوفا على المنادى يواوون احدهما والواو المعطوف والاخر واو

منه في قوله يا هؤلاء الكلام واذا كان من قوله ان يتبعه في تابع اللفظ ثم قلنا في قوله انما يقتصر المقام على الجماعية من ذلك ولم يذكر في غير هذا من التوابع بل ان يذكر في هذا من التوابع بل ان يذكر في هذا من التوابع بل ان يذكر في هذا من التوابع

عطف علی جملة دهی قوله والتخلیل اختیار الرفع قوله ان کان کالحسن فان قیل قال الرضی کلام المبرد لا یدل علی ما نسب المصنوع الیه من جواز نزاع اللام عنده فانه کما قال لشرح کذا قال المصنف فی الأملی شرح الکافیة ان المبرد قال زکانت اللام فی العلم اخترت مذهب التخلیل لان الالف واللام لا یمنع لهما فیہ ولا یفیدان التعریف بل تلحق بهما الوصفية الأصلية قبل تعلیقه فكان مجردا عنهما وان كانت اللام فی الجنس اخترت مذهب ابی عمر لان اللام اذن تفید التعریف فلیس الاسم کالجود قلنا يجوز ان یدل بقوله کالحسن بالیشبه فی کونه علما ذالام فالما واحد فان قیل کلام المصنوع فی شرحه یأبى عنده ان یدل بما فی شرحه الشارح ریح حيث قال فی جواز نزاع اللام عنده علما کان او غیر علم فدخل فی الرجل فمفسر الشارح صغیر لما نقله الرضی عنده من حيث الصدق قوله المعطوف المذكور جواب سوال وهوان الضمیر فی ان کان دارجا الی ابوالعباس لانه هو المذكور سابقا ولا یشک فی فساد معناه فاجاب بقوله المعطوف قوله اے کاسم الحسن دفع وهمر وهوان المراد بالحسن هو الحسن العالم والحال انه لا خلاف له فی هذا البحث فدفع بقوله کاسم الحسن قوله فی جواز نزاع اللام عنده جواب سوال وهوان المعطوف المذكور لیس کاسم الحسن لان المعطوف هنا هو الحارث فی قوله یازید والحارث وهو صیغة اسم الفاعل والحسن صفة المشبهة فلا یشک ان کاسم الحسن فاجاب بقوله فی جواز نزاع اللام عنده اعلم ان العلم ان یشک من موضوع عام اللام وکان فی الأصل صفة یجوز دخول اللام علیہ ویجوز نزاعها عنده کالحسن قوله اے قابو العباس جواب سوال وهوان الجزاء لا یشک ان الامة قوله مثل التخلیل جواب سوالین احدهما ان الکاف فی قوله کالتخلیل خبر بقوله وابوالعباس وخبر بینه غیر جائز باعتبار انه حرف والثانی انه لا یصح دخول الفاء علی الکاف لان دخول الحرف علی الحرف غیر جائز فاجاب بقوله مثل التخلیل المحاصل ان الکاف بمعنى المثل وهو اسم قوله فی اختیار دفعه جواب سوال وهوانک قلت انفا ان لم یسبق مثل التخلیل احد فیکف یشک ان ابوالعباس مثل التخلیل فاجاب بقوله فی اختیار دفعه قوله لا یشک ان جعله منادی مستقلا بنزع اللام عنه وبهذا الکلام ان دفع ما قال بعض الشارحین علی قوله وابوالعباس الخ انه لو کان الاخر علی العکس لکان ولی لان المعرفة باللام الذی جائز نزاعها عنه یشک ان التعریف لم یجز اجتماعه مع النداء مع اللام فلا یشک ان منادی مستقلا قوله والآی وان لم یشک ان المعطوف الخ وتحقیق هذا مذکور فی بحث تنادى الفعلین عند قوله ولا اظهرت ان شئت فطالع قوله النجم وهو علم للکواکب ولیس بالفاء فیرای قوله والصعق وهو علم للرجل الذی احرقه الصعق فی اول المرة او اسم للرجل الذی لیس فی شجرة قوله اے قابو العباس جواب سوال موافقا قوله فی اختیار النصب جواب سوال وهوان ابو عمر جواب عمر وابوالعباس هو ابوالعباس فیکف یشک ان کلاهما مثلا لا محذور فاجاب بقوله فی اختیار النصب اعلم انه قال صاحب المطول صاحب الکافیة انی جعلت کل المطول علی سمک وجعلت هذه العبادات علی اسمی عنی قوله والتخلیل فی المعطوف اختیار الرفع وابو عمر النصب وابوالعباس

ویرای ان ابوالعباس هو ابوالعباس فیکف یشک ان کلاهما مثلا لا محذور فاجاب بقوله فی اختیار النصب جواب سوال وهوان ابو عمر جواب عمر وابوالعباس هو ابوالعباس فیکف یشک ان کلاهما مثلا لا محذور فاجاب بقوله فی اختیار النصب اعلم انه قال صاحب المطول صاحب الکافیة انی جعلت کل المطول علی سمک وجعلت هذه العبادات علی اسمی عنی قوله والتخلیل فی المعطوف اختیار الرفع وابو عمر النصب وابوالعباس

ان كان كالحسن فكما لخليل ولا فكا بي عمر والحال ان صاحب كفاية لم يرض بما قال صاحب المطول فان
 ان غرض المصمر في قوله ان كالحسن فكما لخليل المعنى وتخير الناس ولو قال ان كان كاخليل فكما لخليل
 فهو زائد في التخيير لا جعل التكرار والاتحاد بين الشروط والجزاء قلنا وان كان فيه التخيير لكن التخيير فيما قال المصمر
 زائد لان فيه تشبيه شئين وذلك البعد من التكرار لان قد ثبت كما في التأكيد نحو زيد زيد قوله عطف
 على المفردة **دفع** وهو **وهو** عطف على التوابع **قد** على المضافة ما هو قبل التوابع وهو المنادى
 فيكون تقديمه هكذا اي المنادى المضاف تنصب فيلزم التكرار لان حكم منادى للمضاف قد هو بقوله يا
 عبد الله اعلان قوله والمضافة عطف على المفردة وقوله تنصب عطف على قوله ترفع على لفظه فيكون
 عطف الاسمين على معمولين بعاطف واحد من غير تقدم للجرور وهذا لا يجوز ولكن هذا العطف جائز
 لعدم اختلاف العاطف في الكل واحد وهو ابتداء قوله اي وتوابع المنادى اشارة الى حاصل
 العطف قوله بالاضافة الحقيقية **جواب سؤال** وهو انه منقوض بالاحسن في يا زيد الحسن الوجه
 لانه تابع مضاف مع انه لا يجب فيه النصب فاجاب بقوله بالاضافة الحقيقية يعني ان المراد بالاضافة
 هي الحقيقة والفرق بينهما ان المضاف بالاضافة اللفظية مضاف صورة مفرد حكما فيجوز الرفع فيه عملا
 بالافراد الحكمي ويجوز النصب فيه عملا بالاضافة الصورية بخلاف المضاف بالاضافة الحقيقية لانه
 مضاف صورة وحكما جميعا فتعين النصب فيه قوله لانها اذا وقعت منادى تنصب فان قيل
 ضلي هذا الدليل يلزم ان يكون توابع المنادى الينا الذي يكون توابع مضافة باضافة لفظية تنصب فقط
 لانها اذا كانت منادى تنصب كما مر من قوله وينصب ما سواها فتصيرها اذا كانت توابع اولى لان
 التداء لا يثبتها مع انه لا يتعين النصب في هذا التايم بل هي ترفع وتنصب كذا ذكره عصمة الله
 السمري قلنا اعتراضه ليس بشيء لان الضمير في قوله لانها لا جمع الى توابع المنادى اذا كانت مضافا
 بالاضافة الحقيقية لان الكلام فيها حيث قال الشاعر للمضافة بالاضافة الحقيقية قوله اذا وقعت توابع
 اولى للمراد من الاولى الوجوب كما هو في الورق السابق قوله يا تيم كلم فان قيل المنادى لا يخلو
 اما ان يكون مخاطبا بالياء ولا فعلى الاولى ينبغي ان يقال كلهم بالمخاطب وعلى الثاني ينبغي ان يقول كل
 كلهم يعم مع انه قال كلهم قلنا المنادى قد يعتد غائبا نظر الى الاصل كما قال الله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا ولم يقل ائمتكم وقد يعتد مخاطبا نظر الى الحال كما في هذه الآية يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم بالمحاربة
 قوله ويا ايها يا عبد الله فان ابا تيم مضاف الى عبد الله ونصبه بالالف فان قيل لو قال
 رجل عبد الله بدون ذكر ابا تيم لان عبد الله قلنا ان نظر الشرر فيما كان عبد الله علما فلا
 يكون مضافا فلذا اذا قلنا ابا قوله ولا يلحق المعطوف **جواب سؤال** ظاهر قوله والمعطوف
 غير ما ذكر فقوله والمعطوف مبتدأ وقوله غير ما ذكر صفة له او بدل منه وقوله حكمه مبتدأ ثاني وقوله
 حكمه المستقل خبر مبتدأ ثان والمبتدأ مع الشرر غير من المبتدأ الاول قوله اي غير المعطوف الذي ذكر
 عنه تقديره بالكتابة في ان الشارح ذكر امثلة التأكيد وعطف البهتان ولم يذكر امثلة المعطوف بحرف المتمم معناه عليه انما بقوله

ابن زید فان الحكم جار فيه ايضاً مع انه لا يضاف الى علم آخر قلنا ان ههنا وان اتحد لفظ العلم لكن مسمى كل واحد
مغاير فان زيدا من حيث انه مضاف الى شخص مغاير من حيث انه علم لشخص آخر ونقول ان هذا الشك
انما يرد اذا كان العلم في قوله العلم آخر يتبين لانه ^م يكون قوله آخر صفة له وانما اذا قراء بالاضافة بدون
التنوين فلا لان معناه ^م الى علم شخص آخر قوله فكل علم يكون كذلك دفع وهم وهوان المراد بالاختيار وان كان
في ضمن الوجوب فعلى هذا لا يجوز الضمة فاجاب بقوله فكل علم ^{لله} قوله لكثرة وقوة ^{لله} وايضا انما افتقر المنا^{سبة}
لنصب المعنا وهو الابن قوله التي هي حركته جواب سوال وهو ان الكسر ايضاً خفيف بالنسبة الى الضم فلم ^م
فاجاب بقوله التي هي حركته الاصلية فالثانيان به سهل لان التوجه الى الاصل اسم ^{لله} قوله اي اذا اردت ان
جواب سوالين احدهما انه يلزم الاتحاد بين الشرط والجزاء لان نداء المعروف باللام بعينه قوله يا ايها
الرجل مثلاً والجزاء ليس الا هذا والثاني ان الجزاء لا يترتب على الشرط لانه لما قال اذا نودي المعروف باللام حصل
نداء المعروف باللام بالتلفظ بقوله يا الرجل فكيف يقيا ايها الرجل فاجاب بقوله ماى اذا ريد نداءؤه والقربة
على لادادة هي القاعدة المشهورة وهي ان الافعال الاختيارية مسبوقه بالطرادة كما في قوله تع اذا قرأت
القرآن فاستعذ بالله وقال البعض ان تحري السوال هكذا ان نداء المعروف باللام لا يجوز فكيف يصح قوله
واذا نودي المعروف باللام فاجاب بقوله اذا نداءؤه لكن يرد عليه انه لما استمع نداءؤه فكذا استمع ارادته
اقوله يمكن ان يجاب عنه بان فرض المستمع جائز وان لم يجوز فرض متمم الفرض مثلاً الاول كشريك البكر
اذهو فتمتع مع ان فرضه جائز بان يقال ان الاصنام شركاء الله تع ومثال الثاني كزيد فانه جزئى حقيقة لا
يجوز فرض التقدير فيه اذ فرضه متمم قوله مثلاً جواب سوال وهو ان الجزاء لا يترتب على الشرط لانه كل
والجزاء جزئى لانه كما يقال يا ايها الرجل كذلك يا ايها الانسان يا ايها المرأة فاجاب بقوله مثلاً فيكون
الجزاء كلياً ايضاً قوله بتوسط اى الخ هذا حاصل ما قال المصمم فان قيل ان نداء مثله العلم وجمعه ا
المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدا ان يا زيدا قلنا ان اللام منه
لجبر نقصان التعريف الزائد بالتكثير لا بالتعريف فيخرج ان بقوله المعروف باللام حاصل الجواب ان التعريف
جبر للتعريف اللفظي فالمدلول باق على حاله الاول فالتعويض بين الين العلمية واللام فاندفع ما قيل
ان جبر نقصان التعريف لا يكون الا بالتعريف فيكون اللام للتعريف قوله بلا فاصلة جواب سوال
هو ان الاجتهاد موجود ههنا ايضاً فاجاب بقوله بلا فاصلة وانما تعينت هذه الكلمات للفصل دون غيرها
من الاسماء لتبع النداء على ما قصد نداءؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على معلوم فلا يقربا شئ الا
عند قصد التحقير فكان المناسب ان لا يكون الواسطة امر معلوماً والا لتوقف الذهن على امر معلوم انه
المقصود بالنداء وانما زاد هاء التنبيه لجبر نقصان الحاصل من بعد حرف النداء من المندى بسبب هاء
التنبيه وانما تعينت المودون غيرها لان بين النداء والتنبيه مناسبة اذا نداء ايضاً تنبيه فان قيل فلهذا
له يعنيان المراد بالاختيار الجواز ^{لله} اى اذا اردت قراءة القرآن الخ ^{لله} لان الشرط نداء المعروف باللام اى معرف كان
في عامة ^{لله} اى اجتهاد على التعريف ^{لله} لانه لا يلقى الا بالمدلول ^{لله} اى كون الزيد زيدا

الى جواب المص رحمه بقوله وقالوا قلنا ان اللام في الاصل للتعريف فكروا في وقت التعريف ثم من اجزاء
 حروف النداء منها قوله لان اصله الاله فان قيل لا نسلم ان اصله هذا بل اصله الاله عوض الالف
 واللام عن الهمزة قلنا سلمنا ان اصله هذا لكن الشارح جمع العوض والمعوذ هو انما غير جائز الاله
 جائز في لفظ الله اذ خص لفظ الله باشياء كخاص مسماه باشياء منها اجتماع العوض والمعوذ
 والثاني اجتماع اللام مع حروف النداء والثالث حذف النداء والتعويض في الاخرين كما سيجي
 وغير ذلك مما هو مذكور في عبد الغفور قوله في سعة الكلام وجاز في الشعر ضرورة قوله ولملم
 يتجهم جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الدليل والمدعى لان الدليل يفيد عدم الاختصاص
 بلفظ الله وهو قوله بناء على قاعدة والمدعى يفيد الاختصاص بلفظ الله فاجاب بقوله ولملم
 يتجهم الخ فالتفصيل لم يوجد اجتماع الامرين في موضع اخر لا يجر اطلاق القاعدة على هذا الاجتماع لان
 القاعدة امر كلي ينطبق على الجزئيات ولا جزء ههنا قلنا انها قاعدة كلية واختصاص بلفظ الله لا ينافي
 x x x لانه من الكليات المخصصة في فرد واحد كالشخص فانها كلي لا هي كوكب نهاري مركوز في الفلك
 الرابع واختص بفرد واحد قوله بذلك المجاز اي جاز دخول حروف النداء مع اللام قوله خاصة تم
 للنصب طرق كثيرة فقال عبد الغفور اي خص خصوصا يعني ان نصبه لاحل له مفعول مطلق لفعول
 مقدر وانما اول خاصة بقوله خصوصا اليه على ان خاصة ههنا بمعنى المصدا وان كان على صيغة اسم الفاعل
 لان اصله خاصة قوله وامام مثل النجم جواب سوال وهو ان اللام في قوله النجم والصق لانه
 للكلمة فينبغي ان يعم دخول حروف النداء عليها فاجاب بقوله وامام مثل النجم والصق اه لانه يرد عليه
 انه منقوض بقولنا الناس لان اللام فيه عوض عن المحذوف مع انه لا يجوز دخول حروف النداء
 عليه فاجاب بقوله واما الناس الخ قوله ولعدم جريان الخ جواب سوال وهو انه منقوض بقوله
 يالقي المذكورة في قوله الشاعر لان اللام فيه لازم غير عوضي مع انه دخل عليه حروف النداء فلجاء
 بقوله ولعدم جريان الخ قوله حكوا عليه بالشد واذ ثم قوله ولعدم جريان الخ متعلق بقوله حكوا
 قوله يتمم يجوز ان يكون بكسر التاء ويجوز ان يكون بضمها ومعناه جعلت قلبى ذليلا متقادا لك قوله
 وفي يالغلامان الخ جواب سوال الكواكب البيت ه في الغلامان اللذان فواء اياكما ان تكبا شراء فتوله
 تكبا من الكسب وقوله x x اياكما من باب التحذير يعني اتق نفسيكما من كسب لشر ثم في قوله ...
 ان تكبان لنتحان احد ما يجد ف النون اعني ان تكبا لان كلمة ان ناصبة فيسقط النون من
 الثانية و ثانيا باثبات النون اعني ان تكبان فيجرح عدم سقوط النون مع ان الناصب اما
 اما لرعاية السجع مع قوله في الغلامان اللذان

سواء كان في حروف النداء او في حروف التعريف
 في قوله ولملم يتجهم الخ
 في قوله فالتفصيل لم يوجد اجتماع الامرين
 في قوله فاجاب بقوله واما الناس الخ
 في قوله ولعدم جريان الخ
 في قوله حكوا عليه
 في قوله في الغلامان اللذان
 في قوله اياكما من كسب لشر
 في قوله ان تكبان لنتحان
 في قوله ثانيا باثبات النون
 في قوله اما لرعاية السجع

له وهو قطع همزة في النداء وغيره وحذف الجاء مع بقاء اش فيه قاله عبد الغفور ثم لانه لم يكون بوزن جندة الخ
 له مع انه لا يقال يا النجم ويا الصق x م له وهو الهمزة لان اصل الالف ناس م له لانتفاء حروف التعريف وهو م كون اللام عوضا عن حروف
 له وقول ان لا يجر الخ دليل لعدم جريان الخ م له فيضمه منقوض بقوله يا الغلامان في قوله في الغلامان لان اللام في كسب لشر اما ولا عوضا عن حروف

واما ان هذه النون ليست نون التثنية بل هي نون الوقاية اصله تكتبان في فحذف نون التثنية وحذف ياء المتكلم ايضا في تكتبان قوله اشذ شذ وذا الخ وهما بحث من وجهين احدهما ان قوله اشذ اسم تفصيل وهي لا يجي من العيوب وثانيهما ان قوله شذ وذا ليس بمفعول مطلق لانه لا يجي بعد اسم التفضيل في كلامهم فلا يقال افضل فضلا بل هو تميز من نسبة اشذ الى ضميره وهو في الاصل فاعل والفاعل الظاهر مضاف اليه للتمييز فيكون تقديره هكذا اشذ شذ وذا وفي فيا الغلامان فاذا كان كذلك لا يدل على المقصود لانه اذا كان شذ وذه شاذ فلم يكن شاذ مع ان المقصود ان شذ وذه فوق الشذ وذا الاول **اجيب** ان قوله اشذ بدل الميملة لا المعجمة فلا يرد شي قوله **ولك خطاب لمن يصح له هذا الخطاب قوله اي** وجزاك الله اشارة الى ان قوله الضم والنصب **قوله اي** في تركيب الخ **جواب سؤال** وهو ان المثل مضاف وقوله ياتي الخ مضاف اليه والمحال ان المضاف اليه خارج من الكلام فيكون معناه ان في مثل ياتي الخ جاز الضم والنصب **قوله** هذا لا يعلم حال ياتي عدي فاجاب بقوله اي بتركيب الخ يعني ان المراد من قوله في مثل الخ كل تركيب تكرر فيه الخ ولا شك ان لفظ التركيب امر كل صادق على مثل ياتي عدي **قوله صورة جواب سؤال** وهو ان لا نسلم ان المنادى ههنا معزول اما مضاف الى العدي المذكور او الى العدي المحذوف فاجاب بقوله صورة اي ظاهرا فالمنادى ههنا وان كان مضافا في الحقيقة لكنه مفرد صورة قوله في الاول جواب سؤال وهو ان الضم في قوله الضم لا يعلم انه في التيم الاول او الثاني والحكم على المجهول لا يجوز فاجاب بقوله في الاول والقرينة على الاول ان مجئنا في المنادى والاول هو المنادى قوله كما هو الظاهر لانه ليس فيه اضافة بحسب الظاهر قوله وتيم الثاني تأكيد لفظ جواب سؤال وهو انه يلزم على هذا الفصل بين المضاف والمضاف اليه وذا لا يجوز فاجاب الشارح وتيم الثاني الخ يعني ان ذلك الفصل فصل بتأكيد اللفظ وهو جائز لان تيم الثاني عين الاول فالفصل كلا فضل وانما جئ بتأكيد للمضاف بينه وبين المضاف اليه ولم يذكره بعد المضاف اليه لئلا يقع الثاني بلا مضاف اليه ولا بتثوين معوض عنه لانه عين الاول والمحال ان التثنية فيه غير موجود فلذا في الثاني ولا بناء على الضم يعني لو ذكر الثاني بعد للمضاف اليه لبقى مستقلا بدون احد الامور الثلاثة وذلك مستقيم عند قصد المعنى الاضافي بدون ذكر المضاف اليه فقدم ليتم صورة الاضافة بحالها قوله او مضاف الى عدي المحذوف لئلا يلزم التقدم والتاخر والفصل يعني ان القول باضافة التيم الاول الى عدي المذكور يستلزم القول بان التيم الثاني موخر في الاصل قدم وليستلزم القول بالفصل بين المضاف والمضاف اليه قوله مكان النصب وكأنه اشار الى رد قوله بحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر عني قوله ولك على المبتدأ عني قوله الضم والنصب قوله كما

في الحال ان الشذ وذه من عيوب الخ وهو الثاني الثاني هو الثاني الاول الخ في كل وقت يكون مضافا ولا يكون مفردا الخ اما كون اللفظ الاول مفردا صورة فظاهر ولما ان الثاني مفرد فلا دخل له في التيم

صاحب جامع ابن و الا بجاز فتم لو كان ابن اسلم اخبر بل على

يا زيد بن عمرو الان قياسه بهذا المثال مع الفارق لان فتم زيد ليس لجل ان نداء الجامع
 لهذه الصفات يكثر استعمالاً قوله لا ابالكم فيه اشارة الى كمال مدحهم يعني ان اخلاقكم اخلاق
 الملائكة لا ابالكم كما لا اب للملائكة فلتسم مثل البشر في الصفات الدائمة والمخسيسة
 او ان فيه اشارة الى كمال قبحهم يعني ليس لكم اب اذا انتم اولاد الزنى ناقول اى مكروه فيه
 اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور قوله يعني مهاجاة اياهم جواب ال هو ان جرياً
 لا يهجو الا عمر وكيف يكون القاء العمر اياهم في السوء اى الهجو فاجاب بقوله يعني مهاجاة
 اياهم لان الشاعر اذا هجا شخصاً يذكر قومه كما في قوله لا ابالكم قوله والمضاف الى ياء
 المتكلم اعلم انه اذا اضيف الاسم غير النادى الى ياء المتكلم يجوز فيه الوجهان فتم الياء و
 سكنها واذا اضيف النادى الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة اوجه لان النادى يكثر استعماله
 فيناسبه التعريف وهو يكون بكثرة الوجه لان فيها وسعة المساحة للمتكلم قوله
 والنادى جواب **جواب ال** وهو انه على هذا يلزم الخرج من البحث لانه في النادى لا فى الاسم
 المضاف وايضاً ينقض بقولنا غلامى بآن حرف النداء اذ لا يجوز فيه وجه اربعة بل يجوز
 فيه الوجهين الاولين فلدفم هذين الاعتراضين زاد الشاعر لفظ النادى لان البحث فيه
 فان قيل ولو قال والمضاف الى الياء كان اخصر فان الياء للمضاف اليه لا يكون الى
 ياء المتكلم قلنا التصريح بياء المتكلم لدفع وهم وهوان الياء اذا كان باللام يتوهم
 الجنس والاستغراق فيتوهم الاضافة الى كل الياء كياء النسبة قوله وجه اربعة وهما
 اعتراض بوجه ثلثة الاول ان قوله يجوز فعل ولا بد له من الفاعل المهرد وقوله يا
 غلامى جملة فكيف تكون فاعلا والاعتراض الثانى ان قوله يا غلامى الخ
 تفصيل لا لجمال ولا لاجمال هنا والاعتراض الثالث ان المصنف فى صدق
 بيان الكليات وقوله يا غلامى جزئى من الجزئيات **فاجاب الشارح**
عن الاعتراض الاول بقوله وجه ولا شك ان لفظ الوجه مفرد وليس بجملة
 فيصح كونه فاعلا وعن الثانى بقوله اربعة وعن الثالث بقوله
 مثل اى مثل يا غلامى فيكون ثانياً ملا ليا غلامى ويا امى ويا
 امرأتى وغيرها فيكون قول المر يا غلامى بذكر لفظ
 المثل كلياً قوله فتم الياء وهو الاصل

له اى لحنى الجور بالمكروه مهاجاة اياهم اى عمر ولو هجاني فانا ايضا اجهوه قاله عبد الغفور ١٢ مفتى عبد المجيد
 له كما قاله العترض ١٢ مع انها ليس بمهرد هنا وايضاً اذا كان بآن اللام لان لا تكتفى في الاثبات بعين
 العموم كذا قال مولانا عبد الغفور ١٢ مفتى **عبد الرحيم البرحوم الفتاوى رحمة الله**

ما شيرح ما جاء

كل كلمة اذا كانت على حرف واحد فتكون اصلها الحركة لئلا يلزم الا بتداء بالساكن والفتحة
 اخف الحركات قوله وسكونها وهو الاكثر في الاستعمال ولا يلزم الا بتداء
 بالساكن لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى قوله الكسرة بالفتحة
فان قيل اشتراط كسر ما قبل الياء لحذفها ليخرج نحو مسلمي ثنيتة
 وجما فانه اذا اضيف مسلمين الى ياء التكلم يقال مسلمي بالتشديد مع انه لو حذف ياء
 للتكلم منه لحاز الحال ان الكسر غير موجودة قلنا ان اشتراط كون قبله كسرة لا انتفاء
 الياء انما يكون في النادى المفرد دون الجمع والثنائية لانه ثقيل غالبا فيجوز حذف الياء
 منه مطلقا قوله وهذا ان الوجهان جملة متانفة وقت في جواب سوال السائل كان
 السائل سأل ان هذه الوجوه الاربعة كلها مساوية في الاستعمال او كان بينها تفاوت في
 الاستعمال فدفع بقوله وهذا ان الوجهان الخ **فان قيل** علم من قول الشاعر ان هذين
 الوجهين يستعملون في غير النادى ايضا لانه قال وهذا ان الوجهان يقعان غالبا في النداء
 فيعلم من ان في الاستعمال القليل يقعان في غير النادى ايضا مع ان الوجوه الاربعة كلها مختصة
 بالنادى قلنا لا شك انهما مختصان بالنداء وقوله يقعان غالبا في النداء بالنسبة الى
 الوجهين الاولين يعني انهما لا يقعان غالبا في النداء وهما يقعان غالبا في قوله لان النداء
 موضع تخفيف اشارة الى دليل قوله يقعان غالبا في النداء قوله وقلب الياء الفاء قيل هذا
 لقربى طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفاء فيقال في كفى وكفى بقاء وفنا وفي جارية
 وناصية جادة وناصاة قوله لان الالف والفتحة **جواب** ببوال ظاهر قوله وهما
 اى هذان الوجهان اما اشارة الى التحقيق او الى جواب سوال وهو انه ينقض بخبر ياعدي
 لانه النادى للضاف الى ياء التكلم مع انه لا يجوز فيه الوجهان الاخيران **اجاب** بقوله
 وهما اى هذان الوجهان الخ قوله كذا لى اى المضاف الى ياء التكلم قوله
 واشتهر بها عطف تفسير لقوله فيما غلب عليه قوله على الياء المعيرة عنه بالحذف الاولى
 ان يقال على الياء المعيرة بالحذف لان التغير لا يطلق على الحذف لان التغير يكون
 بزوال الوصف مع بقاء الاصل والحذف يكون بزوال الاصل **اجيب** انه من باب

له لعدم الالتباس بعد الحذف لان ياء التثنية والجمع وعدم النون يدل على الياء المحذوفه قاله عبد الرحيم
 له قوله جواب سوال ظاهره ان حذف الياء والكسرة تخفيف بلا ريب واما قلب الياء الفاء ليس بتخفيف
 لان الفتحة فيه تكون بازاء كسرة فلا اى الالف بازاء الياء في غلامى فلا يكون قلبه بالالف تخفيفا
شيرح مولىنا الفتى المولى **عبد الرحيم** **رحمته الله تعالى** **المرحوم الفشتاوى**

ای تغلیب القلب علی الحذف وهو طریق عندهم قوله فلا ینقل یا عدّ فانه فی الاصل یا عدّ و
 فلا یجوز فی حذف الیاء والدکشاف بالکسرة او قلب الیاء الفالعدم شهرته بالاضافة فلا ینقل
 الذهن حیث یند الی الیاء قوله وقد جاء شاذاً جواب سوال وهو ان الحذف فی الوجه الاخر
 غیر صحیح لوجود الوجه الخامس وهو الذی ذکره المشاعر بقوله وقد جاء شاذاً الخ قوله وقد یکن
 المنادی الخ هذا بیان التعلّق لقوله بالهاء ثم هذه الجملة الظرفیة ای المتعلّق مع المتعلّق عطف
 علی الجملة الفعلیة الواقعة خبراً من قوله والمضاف الی یاء التکلم قوله فی هذه الوجه دفع
 وهم وهو ان قوله بالهاء ناظر الی الیاء الاخریین قد دفع بقوله فی هذه الوجه الخ قوله
 ای فی حالة الوقف إشارة الی ان نصب قوله وقفاً لانه ظرف باعتبار تقدیر المضاف اعنی قوله
 حالته وهو الزمان فیصح ظرفیته قوله فرقابین الوقف والوصل لانه لو لم یکن الیاء یلزم لالتقاء
 بین الوقف والوصل حاصله ان الوقف جائز فی کل اسم عند الاستراحة فلو وقفت علی
 غلامی لحذف الیاء لانه اذا وجد حوت العلة فی آخر الاسم وقع باسقاط حوت العلة فلما
 سقط الیاء من یا غلامی للوقف التبس بیا غلام الذی حذف الیاء منه لاجل التخیف فلما ذکر
 الیاء فی آخره کان الوقف علی الیاء وهی حوت صحیحة بحركة الیاء او سکونها کان قفّه بالسکون
 فیکون حوت العلة سالماً من السقوط وانما خص الیاء بالزیادة باعتبار عادة العرب قوله
 فرقا مفعوله بالهاء وقفاً قوله فی محاوراتهم انما زاد هذا الإشارة الی ان یا الی ویا ای مثل
 باب یا غلامی فی الاشتهار بالاضافة للذکرة والاشتهار لا یکن الا بالاستعمال فی محاوراتهم
 قوله ای قالوا یا ابنت فیه إشارة الی ان یا ابنت عطف علی یا الی وهو مقولة قالوا فکذا یا ابنت
 مقولة قالوا فان قیل ان الیاء لا یجوز ذکر التاء فیها قلنا ان ذکر التاء فیها للمحل
 علی یا امت علی ان التاء قد ینکون فی المذکر نحو علامة وحمّامة للمذکر والمؤنث وشاة کک
 قوله ای حال کون التاء إشارة الی ان نصب قوله فتحاً وکسراً لاجل نه حال قوله مفتوحة
 جواب سوال وهو ان الحال یکن محمولاً علی صاحبها والفتح مصدراً محمولاً علی افراد
 والتاء لیست من افراد الفتح فکیف یعمر المحل اجاب بقوله مفتوحة یعنی ان الصدّ مبنی
 للمفعول فیصح المحل ثم یرد علیه ان المطابقة بین الحال وصاحبها شرط فی الافراد
 والتثنية والجمع وههنا لیس كذلك لان التاء واحدة وقوله فتحاً وکسراً مثنی وقد دفع
 بقوله او مکسورة یعنی الواو یجوز او وکلمة اولتناول احد الذکورین فطابقا قوله وقد
 جاء الضم وعلیه قراءة یا ابنت بالضمّة قوله مجری للمفرد لانه اسم فی آخر تاء التثنية
 نحو ثبة قوله وقالوا یا ابنا علما ان فی قول المصنف لستین احدهما قوله ویا ابنا

له واجب ایضا بان التاء فی یا ابنت ویا امت للتخیم كما فی حلّامة ۱۲ شرح التوحید المبین عبّست ربّ الرحیم

ويا امنا بالالف والاخر قوله وبالالف نحو يا ابتا ويا امنا قوله جمعا بين العوضين اعني التاء
والالف عوضين عن الياء ولا شك ان الجمع بين العوضين جائز مكن اشترى السيف بالغرس
والبقري يكون لشئ واحد عوضا قوله فما قالوا اكلته ما نافية لان الجمع بين العوض والعوض
هنا لا يجوز لانه يجب للفرد قوله وقالوا يا ابن ام يعني ان الابن مضاف الى الام والام م
مضاف الى يا والتكلم فحكم الام حكم المنادى المضاف الى ياء التكلم في الوجه الاربعة لكن
مع زيادة وجه اخر كما بين للمصرح قوله هذا الاختصاص جواب سوال وهو انه يخرج منه
يا بنت ام مع ان حكمه حكم يا ابن ام فاجاب بقوله هذا الاختصاص انه فان قيل
الاختصاص لا يخلو اما بالنظر الى الابن او بالنظر الى الام والم فعلى الاول خرج البنت وعلى الثاني دخل
فيه يا غلام ام مع انه ليس حكمه حكم الابن في الوجه الاربعة مع الوجه الخامس قلنا الاختصاص
الى كليهما لكن الاختصاص بالنظر الى المضاف اليه حقيقة اعني بالنظر الى كل عدا لام والم والا
بالنظر الى المضاف اضافي اعني بالنظر الى ما سوى البنت قوله بزيادة وجه اخر جواب
سوال وهو انه لا حاجة الى قول المصرح يا ابن ام مجرد الف وبقاء الفتحة لانه علم من
قوله مثل باب غلامى لان هذه الوجه الخامس ثابت في يا غلامى ايضا كما قال الشارح رح
وقد جاء شاذ في المنادى يا غلام بالفتح فاجاب بقوله بزيادة الخ يعني ان الوجه الخامس
شاذ في مثل باب غلامى وهما ليس بشاذ قوله لكثرة الاستعمال تميزد عليه
ان هذا منقوض بيا ابى ويا امى لان نداهما ايضا كثيرا مرا لتمامه انه لم يصح فيها الوجه
المذكور فاجاب بقوله وطول الكلام بخلاف ابى وامى لانه وان كثرتا هما لكن ليس فيهما
طول الكلام **يُشَمِّرُ** عليه انه منقوض بيا ابن ابى لانه كثيرا لا استعمال مع
طول الكلام مع انه لم يثبت فيه الوجه المذكور فاجاب بقوله وتقل التضييف اذ
الأم من المضاعف قوله ولما كان من خصائص جواب سوال وهو انه يلزم الخروج عن
البحث لانه في المنادى فاجاب بقوله ولما كان من خصائص الخ قوله شرع
اي الله الشرع فلا يرد انه يلزم منه ان الشرع غير القول ويحتمل ان يكون قوله فقال
لتفسير الشرع قوله اي واقع جواب سوال وهو ان الجواز على نحوين احدهما وقوى اي
موجود في كلام العرب والآخر ما كان في اي نصري اي ليس له وجود في الخارج فلم يعلم اي
المراد هنا فاجاب بقوله اي واقع يعني ان الجواز هنا وقوى **يُشَمِّرُ**
عليه ان الوقوع على نحوين احدهما ما يكون موجودا في سعة كلام والاخر ما يكون
موجودا في الضروية فاي مراد هنا فاجاب بقوله في سعة الكلام
يُشَمِّرُ عليه ان السعة مشتركة بين المعنيين احدهما من المعنى اي السعة الى الشئ كما

الوجه
الآخر
ما كان
في اي
نصري
اي ليس
له وجود
في الخارج
فلم يعلم
اي المراد
هنا

قال الفقهاء والسعیدین لیلین الاخضرین والسعی الی الجمعة والاخر من الوسعة ای ضد الضیق
 فای للعنی مرادهنا فاجاب الشارح **رد** بقوله من غیر ضرورة یعنی ان المراد منه
 ما كان یبغی الوسعة **ثم** یرد علیه ان الضرورة علی تخوین احدهما ضرورة شعریة
 یعنی ضرورة اضطرار الشاعر والاخر ضرورة اضطرار التکلم من غیر الشاعر فای مرادهنا فلما
 بقوله شعریة **ثم** یرد علیه ان الضرورة الشعریة عبادة عما وقع فی الشعر سواء کان
 مع اضطرار الشاعر بانه لو لم یختم لایستقیم شعره او کان بدون اضطراره فتوهم للتوهم انه ما کان
 بدون اضطرار فاجاب بقوله دعت الیه ای الی الترخیم یعنی ان المراد من الضرورة
 ما كانت مع اضطرار بان شعره لایستقیم بدون الترخیم **ثم** یرد علیه ان التخصیص فی الروایة
 یفید نفی ما عداه فیعلم من کلام المصنف ان الترخیم فی المنادی لو کان لامحل ضرورة لا یجوز
 مع انه جائز بالتفاتیق فاجاب بقوله فان دعت الیه ضرورة فبالطریق الاولی یعنی ان
 التخصیص فی الروایات یدل علی نفی ما عداه اذ لم یکن ما عداه ثابتاً بالطریق الاولی قوله
 واقم جواب سوال وهو انه لا یصح حمل قوله ضرورة علی قوله هو اذ الضمیرینه راجع الی الترخیم
 والضرورة لیس بتخیم فاجاب بقوله واقم یعنی ان قوله ضرورة لیس بتخیم لقوله هو بل
 خبره محذوف وهو قوله واقم **ثم** یرد علیه انه لما کان قوله مبتدأ محذوف والخبر
 فالاشتغال بقوله ضرورة اشتغال بالادعی فاجاب الشارح بقوله ای ضرورة
 شعریة یعنی انه مفعول له قوله داعیه الیه جواب سوالی مرثیاً قوله
 لا فی سعة الکلام دفع وهم وهو ان قوله ضرورة فید التفاتیق قد تم بقوله لا فی سعة
 الکلام ویمیناً بحث وهو انه انما یجوز حذف اللام من المفعول اذا التحذف فاعل الفعل
 والمفعول وفيما نحن فیه لیس کذا لکی لان الفعل هو قوله جاد فاعله الترخیم وفاعله الضرورة
 هو التکلم قلنا لیس الفعل هنا جاز بل لفعل هو الترخیم ای یرخم فی غیر ضرورة ولاشک
 ان فاعل الترخیم والضرورة واحد وهو التکلم **قوله** ای ترخیم المنادی **جواب سوال**
 وهو ان ضمیر هو لا یجوز اما راجع الی ترخیم المنادی او الی الترخیم مطلقاً ففی الاول لا یعلم لکن
 ترخیم غیر المنادی ولی الثانی لا یصح قوله وشرط لان الشرط المذكورة فی قوله **لکن**
 شروط لترخیم المنادی لان الترخیم للضرورة لا شرط له لانه لامحل الضرورة والضرورة لا
 یحتاج الی الشرط فاجاب الشارح عن جوابین احدهما بقوله ای ترخیم المنادی یعنی
 ان الضمیر راجع الی ترخیم المنادی ویعلم منه ترخیم غیر المنادی بالمقایسة علی ترخیم المنادی
 اذ لعل فیها واحد غیر متغایر والجواب الثانی ما اشار بقوله ویکون محله انحر قوله ای محله

نه دهنه لیس کذا لکی لان عداه وهو ما کان لامحل ضرورة فثبت بالطریق الاولی ۱۲ م نه حتی یرد الاقران ۱۲ م نه مع انه حذف عنه اللام ۱۲ م
 معه یعنی انه قید احترازی ۱۲ شرح مولانا المولوی المصطفی عبید الزحیم البشایری ۶ ۱۲

التخفيف جواب سؤال وإنه دخل فيه نحو قاض وعصاً لأن حذف آخرهما أيضاً للتخفيف
 فأجاب بقوله أي لجر التخفيف والحذف فهما ليس لجر التخفيف بل لأجل الاعلال قوله
 لأجله أخرى بيان لجر التخفيف ثم يرد عليه أن حلة أخرى ذكر مطلقاً لا يعلم أن
 المراد منه حلة الحذف أو حلة الانقلاب نحو قال أو حلة الادغام فأجاب بقوله منفية
 إلى الحذف ثم يرد عليه أن الحذف بالاعلال ليس للتخفيف فلا يكون الاعلال أمراً
 مغايراً من التخفيف فأجاب بقوله السلازم للتخفيف يعني أن الحذف بالاعلال ليس لجر
 التخفيف بل للاعلال والتخفيف لازم له لا عينه ويقال لمثل هذا الحذف حذف الاعتبار
 وهو ذبح الأبل الصحيح لجر الهم لا حلة قوله فعلى هذا يكون أي على تقدير رجاء ضمير هو إلى
 ترخيم المنادى قوله بالمقابلة فإن قيل كيف يقاس ترخيم المنادى على ترخيم المنادى
 فإن ترخيم المنادى حذف في آخر تخفيفاً وترخيم غير المنادى ليس للتخفيف بل للضرورة
 قلنا القياس في أصل الترخيم أي قطع النظر عن القيود قوله ويمكن إشارة إلى جواب آخر
 وإنما قال يمكن لأن في هذا الجواب ضعف وهو أن رجاء الضمير إلى الاسم المطلق يخالف
 من سوق الكلام لأنه في المنادى الهم لا أن يقال إنما يرجع إلى الاسم المطلق ليعلم أن الترخيم
 لا يكون إلا في الاسم قوله بارجعوا الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقاً لأن ذكر المقيد مستثنى
 لذكر المطلق فإن قيل إذا كان الضمير المرفوع راجعاً إلى الترخيم مطلقاً فقوله تخفيفاً غير
 مرتبط بما قبله لأن ترخيم غير المنادى ليس للتخفيف بل للضرورة قلنا قوله تخفيفاً حينئذ
 يعني أنه إذا كان واقعاً في المنادى فيحصل الربط قوله أمور أربعة جواب سؤال وهو أنه
 لا يصح قوله أن لا يكون بالإضافة على قوله وشرطه لأنه يلزم حمل لاخص على الأعم فأجاب
 بقوله أمور أربعة حاصلة أن قوله وشرطه مبتدأ محذوف الخبر وهو قوله أمور أربعة
 وقوله أن لا يكون بالإضافة خبر مبتدأ محذوف وهو قوله الأول ثم يتوهم للتوهم أن لا
 الأربع على نمط واحد فدفع الشاهد بقوله ثلاثة منها يعني أنها ليست على نمط واحد قوله
 أن لا يكون مضافاً فإن قيل لو قال مفرداً كان أولى لأنه أظهر في إخراج شبه المضاف
 لأنه جعل المفرد فيما سبق في مقابلة المضاف وشبهه قلنا كما أن المضاف لا يعم بدون
 العم إلى الحقيقة والحكمة كذلك لا يعم لفظ المفرد بدون العم إلى الحقيقة والحكمة قوله
 حقيقة أو حكماً جواب سؤال وهو أنه ينقض بقوله ياطالعاً جلاً لأنه ليس بمضاف
 بل شبه مضاف مع أنه لا يجوز فيه الترخيم فأجاب بقوله حقيقة أو حكماً فدخل فيه
 المشبه بالمضاف قوله نظر إلى المعنى فإن قيل هذا مستقيم فيما إذا كان التركيب اللفظي
 علماً فإن الجزء الأول من بمنزلة الزاء في زيد فإن آخره بحسب المعنى هو آخر اللفظ اللفظي وأما

له فيكون من فيل حمل الأعم على الأعم شرح المنقح المولوي يقول لنا عبد الرحيم الغشاوري

الزوجة

قوله عن اقل بنية العرب انما قيد به لجواز النقص في البني فحومن وما قوله بلا علة موجبة انما
 قيد به لجواز النقص في الاسم المعرب بالعلة كعصا وكذا ايدروهم لان النقص فيه بعلة موجبة
 لان يدا في الاصل يداي ثم الياء متحركة وما قبلها مفتوح فابدلت الياء بالالف ثم ثبتت
 التقاء الساكنين بين الف والياء والتنوين فاسقطت الف او ان اعلا له هكذا ان الضمة على الياء
 ثقيلة فاسقطت ثم ثبتت التقاء الساكنين الى آخره واذا عرفت هذا فلا يصح قول الفاضل
 عبد الغفور ولما نحو يد فالحذف فيه شاذ لا يعاب به لان الحذف فيه لما كان بعلة موجبة
 فكيف يكون شاذ وهذا الاعتراض اختلج في قلبي من عنفوان شبالي ولم اجدا حله ثم وجدته
 فحذت الله كثيرا وهوان في نحو يد لغتان احدهما ان اصله يدي بحركة الدال فحذفت الياء
 فيه على القياس فنحو يده بلا علة موجبة لان الحذف فيه بالعلة الموجبة والعلة الاخرى
 ان نحو يد في الاصل يدي بسكون الدال فالحذف فيه على خلاف القياس لانه في حكم اسم
 صحيح فلا تكون الضمة ثقيلة على السامع لسكون ما قبل الياء فالفاضل المذكور الملاح عبد الغفور
 نظر الى هذه اللغة فلذا خرج بالشذوذ قوله واما اسما متلبسا بجواب سوال وهوان عطف
 قوله واما بتاء التانيث على قوله واما علما لا يصح لان تاء التانيث يوجد في الفعل ايضا فلم
 منه بان الترخيم يجري في الافعال وليس كذلك لان الافعال لا تكون منادى فكيف يصح
 الترخيم فيها فلجواب بقوله واما اسما انخر قوله وان لم يكن علما اشارة الى ان كلمته ولما لغة لخلو
 لا لما لغة اجمع لان ان التصلة يثبت الحكم في النقيض بالطريق الاولى قوله لان وضع التاء على
 الزوال لانها غير داخلية في الاسم وكذا لا يدخل في ثبة فلا يشترط الزيادة على الثلاثة ولا
 العلمية لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح كما هو القاعدة في التاء ان ما قبلها يصير مينا
 على الفتح فيبدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما فان قيل ان التاء علامة التانيث
 والعلامة لا تحذف قلنا عدم حذف العلامة في غير الترخيم قوله ولم يبالوا جواب سوال و
 هو انه لما لم يشترط الزيادة على الثلاثة فعلى هذا لا يتبع ثبة وشاة بعد الحذف على اقل بنية
 للعرب فاجاب بقوله ولم يبالوا انخر يعني ان بقاءه على حرفين ليس لجل الترخيم بل مع التاء
 ايضا كان على حرفين وانما كان كل واحد منهما على حرفين لان لهما محذوف اصله ثم فحذفت
 الواو على خلاف القياس قوله ولا يرخم بغير ضرورة انخر جواب سوال وهوان فويا صاح
 في يا صا ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث مع انه يجري فيه الترخيم فلجواب بقوله ولا يرخم لغير
 ضرورة انخر يعني انه شاذ قوله ومع شذوذ جواب سوال وهوان الشذوذ على قسمين احدهما
 مع الداعي والاخرى فاي مراد بهما فاجاب بقوله ومع شذوذ هذه انخر يعني انه مع الداعي قوله فان كان

مولى مفتي مولانا عبد الرحيم الشاوري

رب اسم

له اذ التاء كلمة اخرى براسها لكنها اخرجت ما قبلها بحيث صارت متعقبة الاعراب ۱۲

مولوى مفتي مولانا عبد الرحيم الشاوري ۱۳

فی اخره اے فی جانب اخره فلا یردانه یلزم الاتحاد بین الطرف و المظروف و هو
 لا یجوز قولہ کائناتان هذا بیان للتعلم بقوله فی حکم الواحدة اعترض علیه
 انه یصح تعلقه بقوله زیادتان لان الزیادة معدلة یثبه الفعل صالما لتعلق
 الجار والمجرور قلنا ان قوله فی حکم الواحدة صفة للزیادتان والجار والمجرور
 انما یشترط صفة شئی باعتبار التعلق فلا بد ان یشترط متعلقه شئی اخر لقوله
 الواحدة صفة تقتضی الموصوف فزاد الشارح رحمه الله تعالى قوله الزیادة ثم
 سأل السائل ان الاتحاد یدعی فی المحکم من ای جهة فاجاب الشارح بقوله
 فی انما یدعی تامعا فی الكلمة کما ان الحرف الواحد یدعی دفعة واحدة فکذا للحرف
 زید تامعا وانما کانتا زائدتان فی قوله اسماء لانها زائدتان علی ثلثة احرف وهی
 الهمزة والسين والیم فان قيل ان حکم الواحدة مظروف فی الزیادتین ولیست الزیادتان
 مظروفتان فی حکم الواحدة فکیف یشتمل الظرفیة فی قول المصنف رح زیادتان فی
 حکم الواحدة فاجاب عبد الغفور الفاضل ان قوله فی حکم الواحدة صفة
 لقوله زیادتان کما حصل الجواب ان الطرف علی قسمین احدهما حقیقی وهو الزیاد
 والمکان والاخر اعتباری کظرفیة الصفة للموصوف مخور یدعی العلم و زیاد
 فی الکرم وههنا اعتباری یعنی ظرفیته الصفة للموصوف فهو من قبیل قولهم
 فلان فی السعادة قوله فان الیاء والنون ای الیاء فی ثانیة والنون فی مرجانة
 زیدتا اولاً ثم زیدتا ثانیة لان هذه التاء ثانیة التانیث وهی تزداد
 قوله کاسماء اصلها وسما و قبلت وادها همزة علی غیر قیاس کما فی احد وانک
 فیها زیادتان للتانیث کجاء قوله اذا جعلتها جواب سوال وهو انما یلزم
 ان فی اخره زیادتان بل اخره حرف صیغ قبله مدة لانه علی وزن افعال فیکون من
 قبیل الضابطة الثانیة لا من الاول فاجاب بقوله اذا جعلتها فعلاء قوله
 من الوسامة بمعنی العلامة ثم استعمل فی الحسن والمراد ههنا اسم امرأة
 واسم بنت ابی بکر الصدیق رضی الله عنهما قوله من باب عار اسم صاحب
 من اصحاب النبی صلی الله علیه وسلم فهو من الضابطة الثانیة قوله ومروان اسم
 صحابی ایضا قوله او کان فی اخره اشارة الى حاصل العطفت تقدیره وان کان
 فی اخره الخ مخرف الشرط وهی ان متروک من صواب الناسی قوله ای صیغ اصل

له ای الحرفان وهما الالف والهمزة مولانا المولی المفتی عبد الرحیم الفشاری ر له قوله فی الحسن انهم
 یضم الحاء سکون السین بالفارسیة خوبی م مولانا المولی المفتی عبد الرحیم الفشاری المرحوم ۶ ۱۲۰

جواب سوال ظاہر شہید علیہ انہ یلزم التقادیر من غیر قرینة و
 ذالاجوز فاجاب الشارح بقوله لتبادره الخ لان الغالب في الحرف الصحيح هو
 الاصلالة كما ان الغالب في حروف العلة الزيادة فحينئذ يخرج نحو سعلات بكسر
 السين وسكون العين لان تاءه ليست باصلية وان كانت صحيحة في الاصلالة فان قيل
 ان في قول الشارح رحم يليم الدور لانه انهم الاصل من الصحيح في قوله اي صحيح اصله وهما انهم
 الصحيح من الاصل حيث قال في حكم الصحيح في الاصلالة قلنا هذا ليس بدور بل فهم احد اللان
 من الاخر في موضع وفهم الاخر من الاخر في موضع اخر فيحذف من مرمى حروفان اخوهما
 في حكم الصحيح قبله مدة قوله اي الف ادوا والرفع دفع وهم وهو ان المراد من قوله مدة
 لفظ مدة فيكون معناه قبله لفظ مدة وفيه فساد المعنى فلا في بقوله اي الف انهم يعني ان
 المراد من المدة ليس لفظ المدة بل المراد منها حروف المدة اي حروف العلة لشهيد عليه انه
 لما كان المراد منها حروف العلة فعلى هذا ينبغي ان يحذف الحرفان من كثرة اذ
 اخوه حرف صحيح قبله حروف العلة مع انه لا يحذف منه الحرف وا حـ
 فاجاب بقوله ساكنة يعني ليس المراد منها حروف العلة مطلقا بل اذا كانت ساكنة
 والواو في كسره ليس بساكن بل متحرك لانه على وزن سفرجل معناه سحاب عظيم
 شهيد عليه انه لما كان المراد الحروف العلة الساكنة فعلى هذا ينبغي ان يحذف الحرفان من
 سورا حروف العلة ساكن فيه مع انه لا يحذف منه الحرف واحد فاجاب الشارح بقوله
 والمراد بالمدة الزائدة والمدة في مختارا صلي اذ هو بمقابلة العين لشهيد عليه انه
 يلزم التقدير بلا قرينة و ذالاجوز فاجاب بقوله لتبادرها الى الذهن قوله اي الحـ
 دفع وهم وهو ان الواو في قوله وهو للعطف كما هو للتبادر فيكون معطوفان على قوله اد
 حرف صحيح قبله مدة فعلى هذا معنى المتن هكذا ان كان في اخر المنادى زيادتان او
 كان اخوه حرف صحيح قبله مدة او كان المنادى اكثر من ربعة احرف حذفتا اي يحذف
 الحرفان في اجمال الثلاثة فعلى هذا يحذف الحرفان في ياسفرجل اذا جعل علما
 اذ هو اكثر من اربعة احرف مع انه لم يقل به احد فلا في بقوله اي والحال ان الواو ليس
 للعطف بل الحال فهو حال من ضمير مجرود في اخوه فانه مضاف اليه ويحذف المضاف و
 اقامة المضاف اليه مقامه والمضاف مفعول بواسطة حروف الجر وهو كونه في قوله في اخوه

بـ
 بـ
 بـ

له توضيح انه ينقض نحو سعلات فان في اخر حرف صحيح غير مدة مع انه لا يحذف منه التاء فاجاب بقوله اي صحيح اصله
 يعني ان المراد بالصحيح اليهم الاصل لا مطلق الصحيح كما هو المتعارف وفي سعلات الحرف لا غير ليس باصل كذا في
 الحاشي المعتبرة ۱۲ المولوي المفتي مولانا محمد عبد الرحيم الفتاوى المرحوم الشارح

من قال انه مفصول كان لمعنى وجد فقد ضيق على نفسه مع الوسعة قوله فانما لم ياخذ هذا
 للقيد وانما يظهر عدم اخذاه فيه بايراد الضمير المفرد حيث قال هو لهما قال مولانا عصا الير
 يعمر ارجاع ضمير الجمع اليهما بتاويل المذكور ولا يرد الاشكل على ثبوت وقلوب لانها اكثر من اربعة
 احرف في الاصل لهما محذوف والمراد من قوله وهو اكثر من اربعة اعم من ان يكون في الحال او
 في الاصل اقول ان الحق في جانب الشارح لان الادراج الى المذكور خلاف الاصل وكذا العموم
 في قوله وهو اكثر من اربعة احرف من انه في الحال او في الاصل ومعنى شبهة بالفارسية
 گروه ازگوسپند ومعنى القلة هي الخشبة الصغيرة التي يضرب بالخشبة الكبيرة ويلعب بها
 الصبيان فان قيل لو قال المصريح فان كان ما قبل الحذف قد شمل القسمين فكان اخضر
 وجوابه ما قال لفظا خضر عبيد الغفور حيث قال لما كانت علة الحذف في القسم

الاول مفارقة لعله المحذوف في الثاني كما ترى من قوله اما في الاول فلما لم فصل المص هذا
 التفصيل ولم يقل محذوف حرفان فيما قبل حزمة انتهى كلامه اقول لا يعبر هذا الجمل لانه لا يخلو
 اما ان يقيد بقوله وهو اكثر من اربعة احرف او لا فعله الاول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه زيادة
 في حكم الواحدة فيخرج نحو ثوبون وقلوب مع انه محذوف منها حرفان وعلى الثاني يدخل فيه سعيد
 ومان وثمود لكن يرد عليه انا نختار الاول والمراد من قوله اكثر من اربعة احرف اعم من ان
 يكون لفظا او قد يرد وثوبون وقلوب في التقدير اكثر من اربعة احرف لان اللام فيها محذوف
 قوله في كلا القسمين قال مولانا عصا مالاين لا يعبر هذا القول اذ هو ذكر الشرط
 في جانب اجزاء وهو لا يجوز قلنا هو اعادة للشيء لا ببناء الدليل بقوله واما في الاول فم
 اقول انما ذكره لدفع الوهم وهو انه يتعلق بالخير قوله المشال لساير اي لثال المجازي
 على السنة العرب قوله ويعلم من بيان دفع لما يقال من انه لا يجوز الترخيم في المركب
 لما سبق من قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا جملة فلجواب بقوله ويعلم من قوله علمين
 انما قال هذا لان الشارح لما قال لا يكون مضافا ولا جملة علم منه انه تحقق فيه الشرط العددي
 فقال علمين ليتحقق فيه الشرط الوجودي وهو العلمية قوله المذكور بجواب سوال

وهو انه فات للطابقة بين اسم الاشارة والشار إليه
 لان اسم الاشارة مفرد مذكر والشار إليه
 امور ثلاثة الاول قوله فان كان في اخوه يانما
 والثاني قوله او حرف جمع قبله والثالث

له قال عبد الرحمن ومعنى قلة هي الخشبة الصغيرة التي تضرب ويلعب بها الصبيان خشبة كمين اخرى ۱۲ اقل القلة
 اسم لعب يكون خشبتين صغيرتين يقال لهما في الهندية هذا الحكي ۱۲ مفتي مولوي عبد الرحيم الفشار

قوله وان كان مركبا فاجاب بقوله المذكور ثم رُدَّ عَلَيْهِ ان المذكور كل كتاب الذي مرشقا
 فاجاب بقوله من الاقسام الثلاثة قوله فيحذف حرف جواب سوال وهو ان قوله
 فحرف واحد جزاء الشرط والجزاء لا يكون الا جملة وهو ليس بجملة فاجاب بقوله اي فيحذف
 حرف التثنية وانما لم يجعل الجزاء جملة اسمية بان يقول فلحذف حرف واحد ليطابق بما سبق من
 الجزاء لانه جملة فعلية حيث قال حذفنا وحذف الاسم الاخير فان قيل المطابقة
 يقتضيه اياده بلفظ الماضي بان يقال فحذف حرف واحد قلنا الجزاء اذا كان ماضيا بدا
 قد لا يجوز دخول الفاء عليه والمذكور في قول المصنف رحمه الله لفظ الفاء حيث قال فحذفنا
 وكلمة قد غير موجودة فيه فلذا عبر الشارح بالمضارع قال **مَوْلَايَا عَصَامُ الدَّيْنُ**
 رحمه الله تعالى الانسب ان يجعل التقدير هكذا فقد حذف باندياد لفظ قد اقول فيه
 احتياج الى كثرة المحذوف فلذا لم يتعرض الشارح اليه قوله لحصول الفائدة وهي التخفيف
 ثم رُدَّ عَلَيْهِ انه يلغى ان يحذف من الاقسام الثلاثة للذكوته ايضا حرف واحد
 لحصول الفائدة فاجاب بقوله وعدم موجب حذف الاكثر قوله اي للمنادي الرحم
 لا يقال لو كان الضمير لجا الى المحذوف فهو موافق للواقع مع انه على هذا لا يحتاج الى قوله
 بجميع اجزائه لانا نقول انما ارجع الضمير الى المنادى لرعاية قوله وقد
 يجعل اسما براسه لان الضمير في يجعل راجع الى المنادى فان قيل جاز ان
 يرجع الضمير في يجعل الى الباقي اي الباقي من المحذوف قلنا الباقي ليس الا المنادى فان
 قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان المحذوف لعله موجبة وليس المحذوف
 ههنا لعله موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم قلنا ان المحذوف
 ههنا وان لم يكن لعله موجبة لكن حذفه باعتبار قياس مطرد فهو كالمحذوف لعله موجبة
 قوله بجميع اجزائه جواب السؤال وهو انه لا يصح تشبيه المنادى للرحم بنا دي ثابت لانه ايضا
 منادى ثابت اجاب بقوله بجميع اجزائه قوله على ما كان عليه قبله فلا يكون الا حرف
 جاديا على الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم قوله على الاستعمال الاكثر اشارة الى بيان
 الموصوف وانما لم يجعل الموصوف مذاهبا بان يقال على المذهب الاكثر لعدم الخلاف فيه بل هو متفق
 عليه وايضا لو قال المذهب ياتي عنه قوله وقد يجعل لانه يراد منه الاستعمال قوله فيقال لفظا

له يعني انما لم يقدر الماضي مع كونه موافقا لان كلمة الفاء تاتي عن الماضي

له يعني ان الاكثر صفة لا بد لها من موصوف وموصوفها الاستعمال

شرح مفتي عبد الرحيم

ميرزا ان حرميت حق بر کسی باز که کاتب را با محمدی کند یاد ۱۲

فصحة اي جزء لشرط محذوف اي اذا كان كذلك فيقال وانما مثل بثلاثة امثلة لان التغير في
الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف فقط او بكليهما قوله بكسر الراء ولو كان اسما براسه يكون
الراء قوله بواو متطرفة ولو كان اسما براسه لجعل الواو ياء كما سيأتي قوله بواو متحركة ولو كان
اسما براسه لا قلب الواو ايضا كما سيأتي قوله وفي ياكروان الخ يقال له بالافغانية ذانري
قوله قد للتقليل جواب سؤال وهو انه لما قال سابقا على الأكثر فالمناسب ههنا ان يقع
على الأقل فأجاب بقوله قد للتقليل فعلى هذا لا حاجة الى قوله على الأقل قوله
كان لم يحذف منه شيء جواب سؤال وهو ان معنى قوله اسما براسه اي اسما ابتداء
يعني غير مجعول من الاسم الاخر وقوله قد يجعل يدل على انه مجعول من اسم اخر فيكون
في كلام المصنف قد افعا فأجاب بقوله كان لم يحذف منه شيء يعني انه مجعول من
اسم اخر وقوله اسما براسه معناه كان لم يحذف منه شيء قوله فلا جرم قلبت الواو ياء
لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبله ضمة الا وقلب الواو ياء و
الضمة كسرة كاذل جهم ولو وهو ما يخرج به الماء من البئر لان المتأكد في حكم العرب لغو
بنائه فأهل بما يعل به الاسم المعرب قوله وقد استعملوا وانما اورد المندوب في المتأكد
ثم يبحث بعد من للنمادى اشارة الى للناسبة التي له بالنمادى لان المندوب يشابه
النمادى من حيث التخصيص لان كلا واحد منهما مخصوص من بين قومه كما سبق وانما قال
صفة النداء ولم يقل مع انه اخضر ومراد ههنا اشارة الى ان استعمال صيغة يا في المندوب
بطريق العارية ثم اعراب المندوب مثل اعراب النمادى لكن هذا اذا استعمل المندوب بيا
واما اذا استعمل بوا فلا يظهر وجه اعرابه لانه ليس بمندوب عند الضر ولا منصوبا لفعل
التفجع لانه لا دعى اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوبا باعنى او احض لكن يرد عليه
انه يلزم في ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به مع انه اربعة
اجيب ان المحصر في الواضع الكاملة والمندوب ليس بكامل لانه مشترك مع النمادى
من وجه يعني اذا استعمل بيا قوله يعني العرب اشارة الى تعيين الفاعل قوله يعني يا خا
جواب سؤال ظاهر قوله لانه لا يدخل دليل القوم يعني يا خاصة فان قيل
ان صيغة النداء ذكر مطلقا فمن اين علم ان المراد منه الياء قلنا لما كانت الياء اشتهر من صيغة
النداء صح النصارى مطلق صيغة النداء الياء فان قيل ان الشهرة في النداء يقتضى ان
لا يستعمل في غيره لئلا يلبس بالمندوب قلنا لا التباس بينهما للفروق الواضحة بين المتفجع عليه
وبين المطلوب اقاله فيهم المراد

له يعني ان النداء والامثلة باعتبار قصد المثلثة ١٢ مفتي عبد الرحيم

له اي واقعة في الطوت ١٢ كله قال قد سره في الحاشية كروان طائر ضيف طويل الضيق انتهى ١٢ كله بان قال قد استعملوا صيغة النداء

في المندوب ١٢ له توضيح ان معنى الياء هي الواو ايضا صيغة النداء مع انه لا يخل غير الياء في المندوب فاجاب بقرره ١٢ مفتي عبد الرحيم ١٢

بقربية المقام قوله اشهر صيغها الضمير في صيغها راجع الى النداء باعتبار المضاف وهو لفظ الصيغة
 فيهم التانيث في الرفع قوله ميت يجب عليه احد سواء كان بيا او واو غيرها قوله
 وجدا او عدما جواب سوال وهو ان التعريف يكون جامعا لخر وجب المتفجع عليه وجود الموصلة للصيغة
 والحق والويل الى المتفجع ليس بل لتفجع منه فاجاب منه بقوله وجدا او عدما يعني ان المراد كليهما ثم يرد عليه
 كيف يكون المراد كليهما والحال ان كلمة عليه يخرج للتفجع عليه وجود الموصلة للتفجع منه لا فاجابا عبد الله عنه بقوله فالتفجع
 عليه عدما ما تفجع على شيء ان كلمة على في قوله على بنائية وليست صلة للتفجع فيكون معناه تفجع بناء
 على عدم حيوته دون جسده وكذا معنى قوله ما يتفجع على وجوده اي تفجع بناء على وجوده
 فلا يكون كلمة على مخرجا للتفجع عليه وجدا واجاب البعض ان كلمة على مخبر لللام اي التفجع لاجل
 فيتناولها جميعا قوله عند فقد التفجع عليه عدما بهذا النظر الى الغلب والا فيجوز ان يتحقق التفجع
 عليه وجودا بدون العدم كالمصيبة الحاصلة له عند فخاصة الخصماء وغير ذلك قوله لفقد الميت
 بان يدفن الميت ثم جاء الولي الى البيت فحصل له المصيبة لاجل فقد الميت قوله فالحمد شامل
 الخ تفريع على قوله وجدا وعدما قوله مثل يانيد الخ مثلا للتفجع عليه عدما قوله ومثل يا
 حرتاه اه مثلا للتفجع عليه وجدا فالحق اعم من المصيبة لانه يكون بالدم فقط والحق
 قد يكون بالدم وقد يكون بغيره والمصيبة اعم من الويل لانها تكون بالدم الذي يكون
 بالنار قوله ممتا زاب جواب سوال وهو ان لا نسلم ان للندوب فخص بوا اذ هو يستعمل بيا
 ايضا فاجاب بقوله ممتا زاب قوله فانه مشترك يعني انه مشترك من حيث الاستعمال لا من
 حيث الوضع فلا يرد التناقض مع قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لانه يعلم منه ان ليا
 حقيقة في النداء قوله اي مثل حكمه جواب سوال وهو انه يعلم من قول المصريح ان حكم المندوب منتقل
 من المندوب فعلى هذا بقى النادى بلا حكم وايضا الحكم من الاعراض والعرض اذا قام بالحمل
 لا ينقل منه الى محل اخر فاجاب بقوله اي مثل حكمه قوله يعني ان اجاب سوال وهو انه
 لما قلنا المصريح ان حكمه في الاعراب والبناء مثل حكم النادى علم منه ان المندوب يماثل للنادى
 في الاعراب والبناء في جميع اقسامه والحال ان المندوب لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف
 والنادى كما يقع معرفة يقع نكرة ايضا اجاب بقوله يعني اذا وقع اه حاصل الجواب ان التثنية ههنا
 في الاعراب والبناء في القسم الذي يقع مندوبا لانه مماثل له في جميع اقسام النادى قوله ليرد
 عليه انه لا يقع نكرة فان قيل لا يحتاج الى هذا القول لدفع الايراد المذكور لان قوله ولا يندب الخ
 بمنزلة الاستثناء قلنا كون الكلام اللاحق بمنزلة الاستثناء يكون في مرتبة التاويل عند
 الاحتياج فارد الشارح تفهيم كلام المصنف على وجه لا يحتاج الى هذا التاويل قوله وجاز لك
 بيان المتعلق لقوله لك وخص

اراد التفجع بالندوب والندوب هي الندوب التي هي الندوب

له والدم يعرف قولنا واصيبناه لان التفجع لا يكون على المصيبة ١٢ منه فالتفجع منه داخل في التفجع لاجله ١٣ انه وهو قوله وحكمه في

هذا الفعل ون ذ ردا على الونداسي حيث قال وجلب زيادة الالف اذا كانت بالياء لئلا يلتبس بالنا
 يرد عليه بانه مع ذلك ايضا يلتبس بالناد المستغاث بالالف ايضا ان اللام في قوله للفعل على الجواز
 لانه لا يقع صلة الوجوب قوله زيادة الالف جواب سوال وهو ان اسناد الجواز يكون الا الى مقدار
 التكلم والالف ليس من مقدار راته فلجأ بقوله زيادة الالف يعني ان عبادة المص بحذوف المضاف وهو
 الزيادة وهو مقدور والتكلم قوله لئلا يصوت وخص زيادة الالف لانهما اخف واكثر من اخيها ولذا لم يزد بها
 وان حصل له الصوت بهما ايضا قوله اي التباس وانما فسر مصدر المجرم بمصدر الزيد اذ الزيد مشهور فيكون
 تفسير غير المشهور بالمشهور وان نقش اللبس مشترك بين اللبس بالغم والغم والثاني غير مراد ههنا لانه
 يستعمل في الثياب فلذا اطلق بالالتباس لتعين اللبس بالغم قوله ذلك اللفظ اشارة الى ان اللام
 بل من لفظ اليه قوله قلت الى نحو جواب السوال ان الجواز لا يترتب على الشرط لانه لا يلزم من حذف اللبس في غلام
 لانه جائز ان يقال في ندبه امته المخاطبة امتك فاجاب بقوله عدلت يعني ان الجواز لهما محذوف وهو
 قوله عدلت والمراد ههنا العدول الى حرف اللام سواء كان في هذا القول او غيره ثم يرد عليه انه
 لما كان الجواز محذوف فالاشتغال بقوله واغلامك اشتغال بالادعية فاجاب الشارح عنه بقوله كما اذا
 اردت يعني ان قول المصروح وقع في موضع المثال قوله اذ الميم اصله الغم جواب السوال وهو ان الواو كيف
 يكون مجازا لحركة الاخر فان الاخر في غلام ساكن فاجاب بقوله اذ الميم الخ يعني ان الميم في الاصل مفتوح
 لان اصل غلام غلام مكسر فاسكنت الميم للتخفيف فحذف الواو لاجتماع الساكنين اعني الميم والواو فصارت غلام
 قوله اثنين انما زاد هذا لئلا يتوهم ان مخاطبين بكسر الميم قوله وجاز لك الهاء اشارة الى قوله ذلك الهاء عطف
 على قوله ذلك لئلا يفتقر الى الحاقها بجواب المصرا في قوله ذلك زيادة الالف قوله حال الوقف جواب السوال وهو انه
 لا يصح ظرفية الوقف للهاء لان الظرف امانان او مكان وهو ليس بواحد منهما فاجاب بقوله حال الوقف وهو الزمان
 قوله ليا نها اي لا نها والالف لان الهاء ولو لم تكن فيكون الالف في الاخر ولذا اتى الوقف على حرف العلة يكون
 وقف بسقوط حرف العلة فاذا زيد الهاء في الاخر فيكون الوقف بسقوط حركتها اذ الهاء حرف ضم فتبقى الالف
 سالما من الحذف قوله من قسم لئلا يجاب السوالين احدهما انه منقوض بقولنا واويلده وامصتياه لانهما
 نكرتان مع كونهما منذ وياين والثاني انه لا يصح الاستثناء من قوله ولا يندب لانه فعل والمشتق مكر من الاسماء
 فلجأ بقوله من قسم المندب ثم قوله المتفجع عليه عدا ما بين القسم اي هو المتفجع عليه عدا اذ المعرفة في المتفجع
 عليه وجود يحصل باسم الجنس ليعرف لان الويل يندب على العلم والغم وان لم يعين قوله الاسم بيان الموصوف
 لقوله المعروف قوله الذي اشتهر المندوب به اشارة الى انه ليس المراد من المعروف المعرفة بل المراد منه
 الذي اشتهر المندوب به سواء كان علمه اولي هذا يصح ندبة على من يقول يا من قلم باب خير
 مشهور بعد الاسم وان لم يكن علمه قوله الحاق الالف جواب سوالين الاول ان تخصيص المتن بقوله وا
 زيد الطويلة لا يصح لانه كما اتفق هذا المتعم واخرون القاضيه اليه والثاني ان قوله اتعم فعل تفتني لعل
 وهو ليس مفردا وقوله وازيد الطويلة جملة فلجأ بقوله الحاق الالف قوله لان اتصاله الخ اشارة الى

رد قياس يونس وايضا دليل لقوله وامتنع قوله فانها متغايران فان اللوم غير الاصيل في المثال المذكور
ويمكن الجواب بان نظر الفخري في اللفظ دون المعنى ثم اعلم ان المراد من قوله فانها متغايران التغاير في الجملة ولما
الاتحاد بين الضمة والوصف فليكون موجودا في الكل لا في البعض فلا يرد ان التغير في الاضافة منقوض
بالاضافة التثنية قوله وحكي يونس الخ وجه خلو يونس اجيب انه شاذ ولغة غير فصيح قوله واجمعي اصله
جمعتين حذف التنوين بالاضافة الى ياء التكلم فادغم ياء التثنية في ياء المتكلم فصار واجمعتين بالتشديد
قوله الشاميتين اعلم ان الشامية منسوب مقارن ياء النسبة وهي مشددة فصار شامى بالتشديد ثم ثنى
شامى فصار شاميتين قوله والجمعة القدر وانما تعرض به لان المعصوم به ايضا في شرح المفصل بان
الجمعة هي قدح الراس فكلام الشارح لرد قول المعصوم لانها وان جاءت بهذا المعنى لاكن ارادة هذا المعنى
فيما نحن فيه غير مناسب كما لا يخفى لان القدر لم ينسب اليه الشام لا الى الراس لان قدح الراس هو
علم الراس اجيب جانب المعصوم انه لا مخالفة لان المصنف انما اضاف القدر الى الراس لان صاحبه
وضع على الراس في غالب الاوقات او نقول لم يقل المصنف دم في الايضاح الجمجمة هي قدح الراس
بل قال قدح الكاس والرأس سهون الكاتب فالكاس عطف بيان للقدح قوله لقيام قرينة دفع وهم
وهو ان الحذف يكون مطلقا كما يعلم الا طلاق من عبارة المصنف دم فدفع بقوله لقيام قرينة قوله
الا اذا كان مقارنا لم دفع وهم وهو ان قوله مع اسم الجنس متعلق بقوله حذف حروف النداء فيكون
تقديره هكذا يجوز حذف حروف النداء مع اسم الجنس فيعلم منه ان حذف حروف النداء والنداء
كلها جائز لاكن لا يجوز حذف كلاهما لو كان للنداء اسم الجنس بل يحذف منه حروف النداء فقط دون
اسم الجنس فدفع الشارح هذا الوهم بقوله الا اذا كان مقارنا يعني ان كلمة مع ليس متعلقا بالحذف بل
بالمقارنة وانما زاد قوله اذا كان اشارة الى ان هذا استثناء الوقت من الاوقات لان كلمة اذا في قوله اذا
كان بمعنى الوقت فيعلم منه ايضا وقت فيكون تقديره هكذا ويجوز حذف حروف النداء في كل وقت الا وقتا
كان مقارنا وانما زاد لفظ كان مع ان الوقت يعلم من لفظ اذا فقط لان اذا لازم الاضافة الى الجملة فيكون
قوله مع اسم الجنس خبر كان باعتبار التعلق وهو قوله مقارنا قوله ويعني به ما كان نكرة جواب سوال وهو
حذف حروف النداء كما لا يجوز من اسم الجنس كذا لا يجوز من النوع نحو يا رجل ويا امرأة فلا يعي التحفيس
باسم الجنس فاجاب بقوله ويعني به ما كان نكرة قبل النداء قوله سواء تعرف بالنداء دفع وهم وهو
ان المراد بالنكرة ما كانت كاملة وهو ما يكون نكرة قبل النداء ولبعد جمعا فدفع بقوله سواء تعرف الخ
يعني ان المراد بالنكرة ما كانت مطلقة قوله لان ندائهم يكثر كثيرا كظم فان قيل هذا الدليل يدل
على ان حذف حروف النداء فخص باسم العلم وليس كذلك لان حذفه جائز من كلمة اي والوصولة
كما سيذكره الشارح قلنا المراد هو العلم وما هو في حكمه واي مثالا في حكم العلم فان قيل ان حذف
حروف النداء لا يكون الا بالقرينة فعند وجودها يسبق الذهن الى المحذوف سواء حذف من العلم او من اسم
الجنس او غيره فلا يعي قول الشارح لم يسبق الذهن الى نداء قلنا القرينة

في الجملة يعني بالعلم بالقرينة كانه جوين قاله عبد الله بن ابي بين ما قاله الشارح في شرح المفصل ومضى جوين

لحذف حرف النداء لا لكونه منك فلما لم يكثر ندائه كثرة نداء العلم لم يسبق الذهن الى انه مناد قوله او لا
مع اسم الاشارة جواب سوال وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه في حذف حرف النداء دون اسم الصلة
فاجاب بقوله اي والامع اسم الاشارة لعني انه معطوف على السابق وان فيه اشارة الى تباحل العطف
قوله لانه كاسم للجنس الخ وايضا ان اسم الاشارة موضح في الاصل لما اشار اليه للمخاطب وبين كون
الاسم مشارا اليه وبين كون الاسم منادى اي مخاطبا تناظر ظاهر فلما خرج في النداء عن ذلك لا يصلح ان يخرج
تفاوت ظاهره على تغييره وحصله مخاطبا وهي حرف النداء قوله وتطويل الكلام جواب سوال وهو ان
انما يكون في الاخر وحرف النداء في الاول فاجاب بقوله وتطويل الكلام يعني المراد من هذا قوله فتج
على هذا اي بقي بناء على خروج المذكورات قوله العلم فاعل لقوله لقي قوله ولقطة التي عطفت على قوله العلم اي بق
العلم ولقطة اي وانما قاله لقطة بالتاء لان المصنف عدها في بحث الفعل من علم الجازات قوله سواء
كان معبدا جازا اعتراضا لوضوح حيث قال ان عبارة المصنف قاصرة لعدم خلافه من لفظ الله مع انه علم فلا
ان يذكر المصنف لفظ الله فيما لا يحدث منه حرف للنداء كاسم للجنس مثلا فاجاب عنه
بقوله سواء كان معبدا الخ يعني ان الحذف جائز منه لكن معبدا في الاخير وهو اليم للشدية وانما لم يذكر
باليم دون حرف اخر لان الياء في الابتداء واليم في ابتداء المحرر لانها شفوية وانما كان مشددا والنداء
يلتبس بالضمير اعني لفظهم وانما كان في الاخر مع ان الياء في الابتداء ولما يفوت التيامن باسم الله تعالى
لكن يريد عليه فعلى هذا ينبغي ان يخرج حرف النداء ايضا لما يفوت التيامن اجيب انما لم يخرج الياء لانها
حاملة في المنادى والاصل في العامل ان يكون مقدما على المفعول وانما لم يوضع عوضا لما يفوت تخيم لفظ الله
قوله اي يا يوسف والقرينة على الياء قوله اعرض لانه امر مخاطب ليعتق ان يكون فاعله ايضا مخاطبا
وهو لا يكون مخاطبا الا بالياء قيل ان يوسف عبراني وقيل عربي فعلى التقدير الاول ظاهر منه صرفه
لوجود العلتين احدهما الجهة والاخر العلمية وعلى الثاني غير ظاهر منه صرفه لعدم وجود العلتين فيه
الا العلمية مع انهم صرحوا على منه صرفه الا ان يفرض فيه العلم بل انه في الاصل يوسف بكسر السين فيكون
يوسف بضم معبدا لانه قوله اذا وصف بذي اللام فان لفظة اي والكلمات لهم جنس معرف بالنداء واللام المقص
بالنداء لما كان صفتها كما سبق وهي معرفة قبل النداء فلما اجاز حذف حرف النداء منها لم يبق والى القرينة على
الياء هذا ان صورة ايها الرجل وايها الرجل تخيم بالنداء قوله والمضاف عطفت على قوله ولقطة اي اي بقي
من المعادرات المضاف الى اي معرفة كانت قوله وللوصول فان قيل للوصلات لا يخلو اما ان يكون معرفة
او بدون الصلة فان كان الثاني ينبغي ان يكون مثل الاشارة لانها مبهمان وان كان الاول ينبغي ان
لا يشار الى مثل الوصول في جهة الحذف لانها معلومان فلا يكون مثل اسم للجنس قلنا ان قوله اسم
الاشارة كاسم للجنس اذا كان قبل الاشارة الجنسية ولما بعد الاشارة الجنسية فلا شك انها مثل
العلم اذا كان بعد الصلة واما قبل الصلة فهو كاسم للجنس قوله فخرج من لا يزال محسنا هذا بيان صفة
النبي عليه السلام قوله واما المضمهرات

وهو في قوله تعالى العلم

له واذ كان كمن سنده اذ يقول زيد عند التقييم مشددا بعد السين
المقصود من التقييم هو مفتي عهد الزعيم

ای قد یعنی ان المراد بقوله اضرر معناه اللغوی وهو السوء والافشاء قوله الناصب اشارة الى انه من قبیل ذکر العام واردة الخاص اذ العموم غیر مراد ههنا قوله الشریطة الخ جواب سوالین الاول ان خالف من سائر النحویین لانهم قالوا علی شرط التفسیر والمعبر قال علی شرطیة التفسیر والثانی ان الشریطة عبارة عن العلامة كما يقال اشراط النبی ای علامتها اذ الاشرط جمع الشریطة كما قال صاحب الطبیح فلی هذا الا یطابق المقم اذ المقم ان التفسیر مما لا بد منه والعلامة لا بد له علی ما لا بد منه فاجاب بقوله الشریطة والشریطة یعنی واحد وما قبل ان الشریطة عبارة عن العلامة فهذا باعتبار معناه اللغوی لا اصطلاحی و ذکر التاوی فی الشریطة باعتبار انها صفة العلة ای علی علة شریطة التفسیر قوله و اضافتها جواب سوال وهو ان الشرط فی التركیب الاضافی للغائقة ولا مغائقة ههنا فاجاب بقوله و اضافتها وحاصل الجواب ان المغائقة شرط فی غیر اضافة البیانیه ومهنا اضافة ثبوتیة قوله ای اضرر عاملة هذا ینا حاصل المتن قوله بناء جوابا وهو ان کلمة علی لا یقع صلة اضرر لثبوتها تقع صلة العلو والوجوب فاجاب بقوله بناء یعنی ان کلمة علی لیس صلة اضرر بل صلة هذا وقد اعنی قوله بناء فیکون مفعولا لقوله اضرر قوله ای تفسیر للعامل اشارة الى ان اللام عوض عن المضان الیه قوله بما بعد بیان الواقع موافقا لقوله وهو کل مع بعد فعل قوله احتراز عن الجمع قال مولانا عصام الاولی ان یقال احتراز عن صیغیة التفسیر عبثا لئلا ینقص بشئ قلنا جاء فی رجل ای زید اذ الجمع ههنا جائز فالحاصل ان الابهام اذ حصل من ذکر المفسر بالغتم فالجمع بینها جائز والابهام ههنا حصل من ذکر رجل وان حصل الابهام من حذف المفسر بالغتم فالجمع بینها غیر جائز وفيما نحن فیه کذا لک لان الابهام حصل من حذفه فلو ذکر المفسر بالغتم لا ایهام فیه لکن فیه نظر لان الابهام انما یلزم فی زید ضریقه وزید مررت به وامانی زیدا حبست علیه فلا یدرم العبث اذ المفسر والمفسر متغاثران اللهم الا ان یقال ان وجوب المحذوف فیه من اعتبار قصد اطراد الباب اقول لا حاجة الى الاطراد لان العبث یلزم فی حبست علیه ایضا لان قوله لا لبست لا ینضم مع الحبس لئلا یراد بها یعنی عن ذکر الاخر ثم اعلم ان الجمع بین المفسر والمفسر انما لا یجوز اذا کان المفسر بالکسر لجمع التفسیر و لیس فیه عوض اخر والا فیحوز الجمع فعلی هذا لا یرد النقض بقوله تعالی التي رايت احدهم کوكبا والشخص رايتهم في ساجدين فهذا الیس من هذا الباب لان جملة رايت الثانية لم یأت بها لجمع التفسیر بل الى بها لبيان الجملة الاولى قبل تمامها باعتبارها تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك حلت زيدا اعلمته كاتبا قوله کل اسم کلمة کل مقحمة ثم قوله اسم حبس یتناول زیدا فی زید البوک وقوله بعد فعل احتراز عن زید فی زید البوک قوله فعل مبتدا الوفا علی خوف قوله ولا یرید به

له من ان یجوز الحذف فی حبست علیه لیس لاجل كون التفسیر متبایلا ووجه لاجل اطراد الباب قاله عبد المومعنی عبد الرحیم
 له کلمة کل الخ جواب سوال وهو ان لفظ کل یرس فی موقعا لا لاحاطة الاستدلال والتولیف انما یكون بالملک هیهنا فاجاب بقوله کلمة کل متحذره من
 والا فحتم ادخل الشی فی الشی بحذف دوة یعنی کلمة و ابراده فی التولیف لئلا یؤخذ فاذا صدق الحمد والظاهر فی الحمد ان یكون جامعاً فیکون الخ
 ایضا قاله عبد المومعنی مولانا المولوی المفتی القاضی المرحوم الفشاری

جواب سوال وهو ان التعريف غير جامع لانه خرج منه هذان المثالان الذان ذكرهما الشارح لان زيد ليس بعد فعل بل بعد اسم فاجاب بقوله ولا يريد به انه قوله فزيدا وعمر ضربه في المثال الاول الفاصل بين الاسم والفعل هو الاسم للظاهر وفي المثال الثاني الفاصل بين الاسم وشبه الفعل هو الضمير المنفصل ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه فلذا اتى بالضمير ليعتمد عليه قوله مشتغل عنه بضميره جواب سوال وهو انه لما يعمل الفعل الذي ذكر بعد الاسم في ذلك الاسم فما الحاجة الى تقدير العامل لان الفعل يعمل في المفعول المقدم فاجاب بقوله مشتغل عنه بضميره يعني ان لفعل المذكور عامل في ضميره لك الاسم فكيف يعمل فيما قبله قوله مشتغل عنه لاحد الامرين المفهوم من لفظة او اوصفة لكل الامرين على سبيل التنازع قوله اي عن العمل في ذلك الاسم جواب سوال وهو ان الاشتغال بمعنى الضمان بقرينة صلة وهي كلمة عن والفراغ عبارة عن استغناء احد الامرين عن الآخر والحال ان هذا الفعل غير مستغن عن ذلك الاسم لانه مرجع للضمير الذي الفصل بهذا الفعل فكيف يكون الفعل فارغا عنه فاجاب بقوله اي عن العمل الخ يعني ان الاستغناء من وجه آخر وهو ان الفعل لا يحتاج الى العمل في ذلك الاسم لا يعمل العمل في ضميره قوله اي بالعمل جواب سوال وهو ان الاشتغال هنا بمعنى التسلط بقرينة الصلة وهي الباء والتسلط عبارة عن عدم استغناء احد الامرين عن الآخر والحال ان الفعل مستغن من الضمير اذ الكلام يتم بالفعل والفاعل فلا حاجة للفعل الى الضمير المنصوب في الاسناد والافادة فاجاب بقوله اي بالعمل في ضميره يعني ان عدم الاستغناء من وجه آخر وهو ان الفعل يحتاج الى الضمير في العمل لان الفعل المتعدي محتاج الى العمل في المفعول به وان لم يحتاج اليه في الافادة قوله اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره يعني انت مخير بين ان الضمير في متعلقه ترجع الى الاسم او ترجع الى ضميره لك الاسم اذ مالها واحد لان الظنوم كما هو متعلق للاسم يكون متعلقا للضمير ايضا فان قيل ان المشتغل مشترك بين الفراغ والتسلط واستعمال المشترك في التعريف لا يجوز قلنا هذا اذا لم يكن قرينة على احد للعنيين ومنها وجدت القرينة لانه اذا قم صلة الباء يكون معنى الفراغ قوله وحاصله جواب سوال وهو ان كلمة عن لا يعم صلة الاشتغال فكيف يعم قوله مشتغل عنه فاجاب بقوله وحاصله يعني ان كلمة عن ليست صلة الاشتغال بل هي صلة لما يتضمنه قوله مشتغل وهو الفراغ كما قال الشارح فارغا عن العمل قوله بسبب ذلك الاشتغال فيه احتراز عن قوله فزيدا هل ضربته فانك لو حدثت الضمير لم يعمل ضربته في زيد لان ما بعد الاستغناء لا يعمل في ما قبله اذ كلمة هل تقتضي صد الكلام قوله مجزى رفع ذلك الاشتغال فائدة هذا القيد سمح قوله اي احد الامرين جواب سوال وهو ان ضمير هو مفرد فكيف يرجع الى الامرين الفعل وشبهه فاجاب بقوله اسم احد الامرين يعني ان ضمير هو راجع الى احد الامرين المفهوم من كلمة او قوله بالترادف او اللزوم دفن وهم وهو ان المراد بالمناسب ما هو بالترادف فقط لم يخرج منه ما كان باللزم قد دفع له من احتراز عما وقع بينهما له صدر الكلام مثل زيد هل ضربته ۳

بقوله بالتراؤف او الزوم وانما عبر عن قوله مناسبة بما يناسب لاظهار متعلق قوله بالتراؤف اذ الفعل كونه
 بالمتعلق من شبه الفعل ثم قوله بالتراؤف فيه تساهل لان التراؤف انما يكون في المفعولات والعامل وان
 كان مجرد الفعل او شبهه لكن تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالمسلط ليس المناسب بالتراؤف بل المناسب
 من الفعل والفاعل قوله كما هو الظاهر جواب سوال ظاهر ثم هذا القول بالنظر الى النصب بالمفعولية
 ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله لوسطا قوله ونقيد الفراغ فان قيل اذا كان مجرد ذلك الاشتغال
 سببا للفراغ للذکور بلا شئ الخوف لا يصدق التعريف على فوه من افراد المفعول بل يخرج عنه جميع صور ما
 اضر عاملة لان عمل فعل المقدس فيه ايضا سلبا ثم عن العمل فيه قلنا المراد من الفراغ عن العمل فيما يكون
 ظاهرا وعمل الفعل المقدس ليس سببا ظاهرا لان الفعل المقدس غير ظاهر لكن يرد عليه ان معنى الابتداء امر
 في زيد ضربته مع ان عمله ايضا غير ظاهر اجيب ان عمل الفعل المقدس موافق لعمل الفعل المشتغل فلا
 يجاد عمل معنى الابتداء فانه مخالف عن عمل الفعل المشتغل لان عمل الاول الرفع والثاني النصب
 فان قيل فعلى هذا يخرج عنه زيد في قوله نريدا ضربت غلامه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير
 مانع عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد قلنا فساد المعنى غير
 مانع عن العمل فيه صورة لكن يرد عليه فعلى هذا يدخل فيه كل شئ فعله في الزبر لانه لو
 لم يكن فساد المعنى مانع عن العمل فيه صورة فيلزم دخوله فيه فيختار النصب مع ان المختار فيه الرفع
 اجيب انه اعتبر صحة المعنى في التسليط فلم يدخل فيه مثل كل شئ فعله في الزبر ولم يخرج عنه ايضا
 زيدا في نريدا ضربت غلامه قوله ورفعه اياه عطفت ^{تفسير} قوله معنى الابتداء قوله زيدا كنت يا
 زيدا خبر كان المقدس فقد يره كنت زيدا اياه وليس خبر كان المذكور لان خبر قوله اياه فان
 قيل فعلى هذا يكون هذا القول من قبيل ما اضر عاملة فما الحاجة الى اخراجه لقيد النصب
 بالمفعولية قلنا نعم الا ان كلامنا في ما اضر عاملة من المفعول به لان البحث فيه فلذا اخرج
 الغير لكن يرد عليه انه خرج بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر من قوله لنصبه النصب بالمفعولية
 كذلك المتبادر من الاسم هو المفعول به اجيب انه لو كان المتبادر ذلك فلا حاجة الى اخراجه
 مثل نريدا بولك قوله صور اربع جواب سوال وهو ان المثال لا يوضح المثل وهو يحصل بواحد
 فما الحاجة الى ايراد امثلة اربعة بقوله زيدا ضربته ونريدا ضربته فاجاب بقوله ومما صور
 اربع يعني انما اورد للمثلة اربعة لاجل ان مثلاتها اربعة قوله ولا يتصور في اي حين شغال
 الفعل بالمتعلق قوله ولا يتصور جواب سوال وهو انه ينبغي ان يورد الاشتغال بالفعل بالمتعلق قوله
 امثلة ثلثة ايضا فاجاب بقوله ولا يتصور فالقول يجوز في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلق

له الجواب من ذلك التساهل ان ما حوره جلال الدين ان قلت فانظر في حاشيته في ذلك المقام ۳۳۵ لله توضيحه والله

اعلم ان ذكر النصب ملحقا واردة النصب بالمفعولية ليس الاجازة ولا بد في الجاز من القيمة فالقيمة هنا فالتا بقوله كما هو الظاهر اي ان القيمة
 عليه هو الظهور والتبادر ۳۳۵ اي عمل الثاني وهو الفعل المنصب بالمفعولية ۳۳۵ مولوي مفتي محمد عبد الرحيم

م ضربت متعلق بزيد

م اذا كان مما اضطر على اليقين ولا يكون فيه ان الغيب يسهل ولا يكون اللام للكان مع قوله منصوباً بمفعول عليه

تقدير هذا ضربت غلامه ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير الفعل المقدر ومعمل
الظاهراً عن غلامه تفسير للمتعلق المقدر اعني قوله متعلق بزيد فلا يصح قول الشاعر ولا يتصور
قلنا مراد الشاعر من قوله ولا يتصور حيث ان الخ اي من غير تقدير فلا يردشئ قوله قلنا اورد
اي لا يصلح ان منها صور اربع ولا يتصور في المشتغل بالمتعلق الا صورة واحدة واورد المصنف اربعة امثلة
قوله والاحسن وانما قال والاحسن لان نفس الحسن موجود في ترتيب المصروف وهو انه اخر قوله
زيد احببت عليه ليكون الافعال المعلومة في ذيل واحد والفعل الجوهري في الآخر قوله كما لا يخفى
وجهه وهو ان الامثلة التي يكون الفعل فيها مستغلاً بالضمير في ذيل واحد وما يكون الفعل فيه مستغلاً
بالمشغول في الآخر فان قيل ان ما ذكر من الوجه يدل على اصل الحسن لا على الاحسن وفي ترتيب المصروف
ايضاً وجب الحسن فوجه الاحسن غير موجود قلنا الحسن الذي في ترتيب المصروف ليس الكلام فيه
ان هذا البحث لانه ليس المقام هنا ببيان الفعل الجوهري ولا الفعل العلوم بخلاف الحسن الذي في كلام
الشاعر فان الكلام فيه في هذا البحث لان البحث هنا في بيان الاشتغال وهو قد يكون بالضمير و
قد يكون بالمتعلق فيكون الاشتغال بالضمير في ذيل الاشتغال بالمتعلق في الآخر اجيب عن اعتراض المصنف
على المصنف انه انما اتى للمصنف والحسن دون الاحسن ليعلم ان الايمان بالحسن جائز مع وجود الاحسن قوله
مثال الفعل المشتغل بالضمير اشارة الى تعيين الامثلة مع الامثلة قوله فان مردت بعد تعديته بالها
لا يقال الفعل المتعدي ينصب المفعول به ومردت بعد تعديته بالباء لا ينصب المفعول به فكيف يكون
مراد الجواز قلنا ان مردت متعد بالباء فيكون مدخوله مجزئاً وقوله تلزم بلا شبهة اي بلا شبهة الشيء
الاول لازم الخمس قوله ينصب زيد وانما جعل الشاعر زيداً مفعولاً مالم يسم فاعله لقوله ينصب ولم يجعل
ما اضمره مفعولاً مالم يسم فاعله كما هو الظاهر لانه ياتي عنده في تفسيره بقوله اي ضربت واحنت
الخ لانه لا يكون في جميع ما اضمره مفعولاً خصوص هذه الافعال بل هذه الافعال في الاسم المذكور في
الامثلة المذكورة قوله يعني ان الفعل الفسر الناصب اعلم ان ههنا امران احدهما فعل مقدر والثاني
فعل مذكور فقول المصنف اي ضربت لا يعلم منه انه تفسير لفعل مقدر اولمذكور فرفع الاهتمام وتعين ما
هو المراد قال الله في بعض ان الفعل الفسر الناصب قوله فان الاصل فيه ضربت زيداً ضربه فيه مسامحة اذ
من الامور الثابتة ان اصله ضربت زيداً ثم حذف ضربت وحجى بضمير الثاني لتفسيره قوله اهانة
سيد المراد الشاعر من الكلام العبد ولم يرد عن الابن مع ان ضرب الابن اهانة الاب ايضا لانه في غاية
الظهور فلذا ارد منه العبد قوله ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار جواب سؤال وهو ان تقسيم ما اضمر
الى الاقسام الخمسة لا يجوز لانه يلزم فيه تقسيم الشيء الى نفسه وإلى غيره لان في صورة وجوب ارفع الاضمار غير ممكن
فانما بقوله في مظان الاضمار المراد منه الاضمار الكلي لا الاضمار الجزئي اي في مواقع تظن في باد النظر انه من قبيل الاضمار
شرطية التفسير وان لم يكن منه في الواقع قوله ونختار الرفع انما قدم الرفع مع ان المناسب بالبحث تقديم الضم
له فان حوت الجوزية لفظاً ومعنى الفعل الى الاسم مع بقاء عمله ثم وانما قلنا في مظان الاضمار لان الاسم

لاستغناؤه عن الحذف بخلاف النصب اذ فيه حذف العامل والسلامة من الحذف اولى او
 للاهتمام بشفاه لان جعل هو البعد من البحث منه اهم قوله في الاسم المذكور جوابك هو ان لرفع بالابتداء
 واجب لانه مختار فاجاب بقوله في الاسم المذكور يعني ان كون الرفع مختارا بالابتداء انما هو في الاسم الذي وقع في
 مظان الاختيار على شريطة التفسير قوله اي بكون مبتدأ دفع وهم وهوان الابداء كما هو عامل في
 المبتدأ كالمعامل في الخبر فليكن الاسم المذكور خبرا فدفع بقوله اي بكونه مبتدأ قوله لان تجزؤه جواب سوال
 وهوان اختيار الرفع يقتضي سابقا جواز الرفع ولا جواز ههنا فكيف يثبت الاختيار فاجاب بقوله لان تجزؤه
 يعني لا يعلم ان جواز الرفع غير موجود هنا فان قيل ان التجزؤ من العوامل اللفظية موجب للرفع لا يجوز له
 قلنا التجزؤ هنا ثابت من حيث الظاهر واما التقدير فاعامل اللفظ ثابت حاصل الجواب ان التجزؤ موجب
 الرفع اذ لم يوجد معارضة وهنا وجد المعارض وهو ما يصلح التفسير يجوز النصب قوله اي قرينة
 ترجح جواب سوالين الاول انه اذ لم يوجد قرينة خلاف الرفع ينبغي ان يجب الرفع والثاني ان قرينة
 خلاف الرفع عبارة عن قرينة النصب ولا شك ان قرينة النصب موجودة في قوله زيد ضربته وهو
 صلاحية التفسير فينبغي ان لا يختار الرفع فلجاء الشرع بقوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع لا مجرد قرينة خلاف
 الرفع فان قيل لا حاجة الى تقييد القرينة بالمرجة لانه لو ترك مطلقا جاز ايضا اذ الضمير في خلافه راجع
 الى اختيار الرفع لا الى الرفع فان خلاف اختيار الرفع هو اختيار النصب لحن للقبلة قلنا لا يثبت الا بطلب
 الى قوله او عند وجود اقوى منها قوله يعني... النصب انما قال هذا لان خلاف الرفع يتناول النصب والجر والحال
 ان الجر غير مراد فلذا قال يعني النصب قوله لان قرينة النصب ^{بوجه} الخ جواب سوال وهوان الاختيار لغتية
 للساوات في نفس الجواز ولا مساوات لهما فاجاب بقوله لان قرينة الخ قوله قرينة صحيحة للنصب اما
 القرينة المصححة للرفع فقد مر بقوله لان تجزؤه عن العوامل اللفظية الخ يعجز انما قال وجود ماله صلاحية ولم
 يقل وجود ماله مفسر لان قوله صلاحية لان وجود المفسر قرينة لوجب النصب لا لصحة قوله سلامته
 عن الحذف الذي يخالف الاصل فان قيل على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة
 قلنا نعم لكن وقوع الخبر جملة اهون من حذفها لما فيه من حذف السند والسند اليه فان قيل انه يلزم
 على تقدير كونه اهون خروج مثل زيد ضربته من هذه الضابطة وادلجته في الضابطة الاتي وهو قوله
 او عند وجود اقوى منها لوجود القرينة المصححة والمرجة فيهما ولكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة
 المصححة للنصب اجيب عن اصل الاعتراض ان وقوع الخبر جملة خلاف الاصل... من حيث القياس
 اذ الاصل في الخبر افراد ليوافق اركان الكلام اذ المبتدأ مفرد فينبغي ان يفرّد الخبر من حيث الاستعمال
 اذا استعمل كثير قوله القرينة المصححة من الجانبين جواب سوال وهوان في الضابطة الاولى ايضا قرينة

له لعدم مناسبته بهذا المقام لان مناسبة النصب لباب والكان اشد الا ان جعل آه ٢ ٢ ٢ وهو يعارض بالحذف
 الذي هو خلاف الاصل في جائز النصب فلم يثبت بخ كون الرفع محتاما ٢ ٢ ٢ يعني ان الخلاف الذي في النصب اقوى من
 الخلاف الذي في الرفع فان وقوع الخبر جملة آه ٢ ٢ ٢ اي خلاف الاصل ٢ ٢ ٢ مولوي مفتي مولانا محمد عبد الرحيم ٢

له دليل نعم الرفع على النصب ٢ ٢ ٢ ام عه لا مطلق حتى يرد ما ذكره

وذكر المتن والشرح في م

اقوى فلا فرق بين الضابطتين **فاجاب** بقوله القرنية الزحمة من الجانبين قوله كما الداخلة لان ما
 بد من الدخول لا ينفع قوله مع غير الطلب لقل مع الخبر لان التبادر من الخبر خبر المبتداء في حرف
 قوله اي يشترط دفع وهم وهوان قوله غير الطلب قيد اتفاق اذ القيد قد يكون اتفاقا وقد
 يكون احترازا فادفع بقوله اي يشترط انه يعني انه قيد احترازي قوله كالامرو النهي جواب سوال
 وهو ان الاستفهام ايضا من الطلب مع ان اما لا تدخل على الاستفهام لثلاث لغات صدارة الاستفهام
 باما فاجاب بقوله كالامرو النهي فان قيل فعلى هذا لا يصح ذكر الطلب مطلقا في قول المصنف
 مع ان المراد منه بعض اقواله كما قال الشاعر قلنا ان الاستفهام خارج عن هذا الباب اذ الشرط
 فيما اضرمه ان يصح تسليط المفسر على ما قبله والحال ان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبل الاستفهام
 لثلاث لغات صدارته فان قيل ان ما قال للمصنف مشكل بمثل لقيت القوم واما زيد فاطلبه قلنا ان
 بهما ليس طلب الفعل بل اخبار عن الطلب قوله لا يقع بعدا خاليا لا المبتدأ واما وقوع الفعل بعدا ما
 فتادري غاية الندرة ثم يدعي عليه ان عطف الاسم على الفعلية ايضا فتادري فلا فرق فاجاب بقوله
 بخلاف عطف الاسم على الفعلية فانه كثير الوقوع يعني ان لا يصل الى حد الندرة وليس المراد من
 كثير الوقوع معناه الحقيقة فانه كاذب قوله فان الرفع يقتضيه فيه انه يعارضه السلامة من الحذف
 قلنا كثير وقوع الحذف في كلامهم وقل وقوع الطلب خبرا قوله لا يتاويل جواب سوال وهوانه لما كان
 وقوع الطلب خبرا غير جائز فليكن الرفع واجبا لا مختارا فاجاب بقوله لا يتاويل اي تاويل الطلب بالخبر
 بان يقال مقول في حق اضربه وهو ناجت من حين الاول انه على هذا لا يكون الطلب خبرا بل الخبر
 لفظ مقول فلا يصح قوله لا يتاويل والثاني انه كما يكون تاويل الطلب بالخبر خلاف الاصل في الرفع كل
 عدم السلامة من الحذف خلاف الاصل في الرفع فيعارضه فلا يكون الرفع مختارا اجيب عن الاول
 ان ازدياد لفظ مقول لا ينافي التاويل اذ التاويل قد يكون في نقص الصيغة وقد يكون بازدياد اللفظ
 الاخر وانهما تاويل الطلب بازدياد لفظ مقول فلا اشكال وعن الثاني ان في الرفع ايضا خلاف الاصل
 وهو كون الخبر جملة فيعارضه فبقي في الرفع خلاف الاصل الذي هو تاويل الطلب بالخبر فيكون الرفع
 مختارا قوله ومثل امام غير الطلب وانما زاد لفظ المثل اشارة الى انه من قبيل عطف الشبه على المشبه
 اذ وقوع الفعل بعدا ما فتادري غاية الندرة واما وقوع الفعل بعدا المفاجئا فتادري فقط فيكون اما من
 اقوى قرائن الرفع من اذ المفاجئية قوله الواقعة اشارة الى الامرين الاول بيان متعلق الجار والجرور
 في قوله للمفاجئا والثاني جواب سوال وهوانه منقوض بقوله خرجت فاذا السمع لان بهما اذ المفاجئا
 مع انه لا يختار فيه الرفع بل الرفع فيه واجب فلجبا بقوله الواقعة على الاسم المذكور لا مطلقا

له او نقول في الجواب ان المراد من فعل الطلب فعل الاصطلاحى بخلاف اطلبه فانه ليس بفعل اصطلاحى م

له وايضا انما يقل ذلك اشارة الى انتظام موجب اختيار النصب فان فعل الطلب يشعربه قاله عبدا ۱۱ ۱۲ ۱۳

شرح مولانا مولوى المفتي القاضى محمد عبد الرحيم المرحوم اليشاورى المرحوم

قوله في كونها من أقوى القرائن إشارة الى وجه مماثلته اذ امر اما قوله وما وقع في بحث الجواب سوالظ
قوله غلبة وقوعها يعني ان المراد من الزوم ما هو في حكم الزوم وهو الغلبة كما ان لاكثر حكم الكل نظر الى
الغلبة قال المصم قوله ونختار النصب بالعطف يعني من غير ذكر اما واذا فان معهما لاختار الرفع كما ذكر
قوله في الاسم المذكور جواب سوالظ قوله اي بسبب إشارة الى الامرين احدهما ان الباء سببية
وثانيهما ان الالف واللام عوض عن المضافات اليه قوله متقدمة بيان الواقع قوله اي لرعاية
إشارة الى ان قوله للتناسب مفعول له لقوله نختار قوله خرجت فزيدا لقيته لا يقال ان في الرفع
ايضا قرينة مرجحة وهو السلامة عن الحذف لان القول كون الخبر جلة في الرفع يعارض لها فان قيل
ينبغي ان يعمل خرجت في زيد في قوله خرجت فزيدا لقيته قلنا جلة الجملة لا يعمل في جزء جملة نحو
قوله يعني ما ولاد وان جواب سوالظ يعني ان المراد من حوت النفي هذه الثلاثة وهي ما ولاد وان
دون الثلاثة الاخرى وهي لم ولما ولن اذ هي تدخل على المضارع المفعول دون للقد فان قيل ان
الفعل يقدر بعد لما كما قال المصم في بحث الفعل في الفرق بين لم ولما حيث قال ان لما يختص بالان
وجاز حدث الفعل بعدها بخلاف لم قلنا ان الشارح ذهب الى ما ذهب من قال لا يقدر
الفعل بعدها ونقول ان المراد من قوله ولا يقدر معمولها انه لا يقدر بطريق الوجوب وما علم
من بحث الفعل هو بطريق الجواز فالحال واحد قوله ولا يعمل وانما كسر الاسم لان اسم لا نفي الجنس
اذا كان معرفة وجب فيه الرفع والتكرير كما ينبغي فان قيل لا وجب الرفع فيه فينبغي ان يجب الرفع
فيه هنا ايضا قلنا انما يجب الرفع في غير ما اضمر عامله فالقيل من اين علم ان كلمة لا ههنا
لنفي الجنس فليكن لا للشابة بليس قلنا التهمة بليس لا تدخل على المعرفة كما مر في شرح قول المصم
وهو في الاشارة قوله وان زيد ضريبة الاتاديبا انما زاد قوله الاتاديبا اشارة الى ان كلمة ان في هذا
المثال نافية لان كلمة ان النافية لا يستعمل بدون الاستثناء قوله وانما قال حرف الاستفهام جواب
سوال وهو ان الاختصار ان ليق والاستفهام بدون ذكر الحرف مع انه شامل لاسم الاستفهام ايضا
نحو من اكرمه فاجاب بقوله وانما قال حرف الاستفهام يعني سلمنا انه شامل له لكن الشمول غير
مراد لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام فالقيل ينبغي ان يذكر الاستفهام بدون ذكر الحرف
لان عرضه الاحتراز عن الاسم والاحتراز عنه يحصل بكلمة بعد النفي من جهة العطف على حرف
النفي لان من ليس بعد الاستفهام بل الاستفهام مقارن معه كما قال مولانا عصام الدين قلنا
ان من ايضا بعد لان من اكرمه في قوة قوله ان زيد اكرمه ام هموا لان من مختص من

سأله توفيق ان لم الكلام تناقض بالكلام الواقع في بحث الظروف لانه يمكن منها على غلبة وقوم الجملة الاسمية بعد ان المضافات في بحث الظروف بل
على لزوم وقوعها بعد ما جازا بقوله وما وقع في الزك في حاشية عبد الوطن ٢٢٢ له لان ما اضمر عامله يكون حذف الفعل فيه وجوبا
فلا اشكال حينئذ ٢٢٢ عنه مثلا ما ذكر في قوله ونختار في الاسم المذكور الرفع ٢٢٢ عنه توضيح ان المتبادر من حوت النفي مجرم
هذه الحروف مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله يعني ما ولاد وان ٢٢٢ متولوي مفتي مولانا محمد عبد الرحيم الفشاري

قوله ازيد الكرمته اعمل وحكم المختصر والمطول واحد ولا شك ان زيد في المطول بعد الاستفهام فكذا
 في المختصر بعد حكما وان لم يكن بعد حقيقة فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصير ذلك الاسم
 منصوبا لانه صار واقعا بعد حروف الاستفهام حكما قلنا ان كلمة من مبنى لا يظهر اعرابه في اللفظ
 فمن اين علم انه منصوب او تحري السوال هكذا قال المصنف حروف الاستفهام فقط ولم يقل بعد حروف
 الاستفهام واسمه عطفا على لفظ بعد فاجاب بقوله وانما قال حروف الاستفهام ولم يقل اسمه لانه
 يختار الرفع المحر واذ كان تحرير السوال هكذا لا يرد اعتراض مولينا عصام قوله ولم يقل جواب سوال ظ
 ثم يرد عليه ان شموله لهل غير جائز اذ قوله هل زيدا ضربته فليم فكيف يصح شموله له فاجاب
 بقوله فانه يجوز الخ قوله لانه بمعنى قد قال الله تعالى هل كفى على الانسان اي قد اتى على الانسان
 فان قيل اذا اقتضى هل لفظ الفعل ينبغي ان لا يجوز قوله هل زيدا خارج مع انه جائز بالاتفاق من غير
 والجواب ان هل تطلب الفعل فاذا لم تجد الفعل فتصبر وتسكن كما في هل زيدا ساكن واذا وجد الفعل
 ولم يكن في جنبها تذكيرا للصيغة القديمة فلا ترضى الابان تعاقبا ولهذا اقيم هل زيدا خرج والاصل
 ان هل في الاصل بمعنى قد وهو مختص بالفعل فاذا رأت الفعل في حينها ولم يتصلها فذكرت حالة
 سابقة اي حالة الاتصال وتحركت الى الف مألوف ليتصل بها واذا لم تره في حينها سكنت وسكنت عنه
 وفعلت كما هو حال العاشق مع العشوق قوله الدالة على المجازاة وفي قوله الدالة اشارة الى ان اذا
 ليس بصريح في الاجزية والا لوجب نصب بعد قوله في الزمان انما قال هذا المقابلة بحيث لا نهيد
 على المجازات في المكان ومعنى قوله على المجازات ان اذا قلنا على الشرط والجزاء اي تدل على كون الشيء جزاء للشيء
 اخرو كذلك حيث تدل على ذلك قوله وفي ما قبل الامر والنهي في ايراد الشرط ما الموصولة مع لفظ قبل
 اشارة الى ان عبارة المصنف مصروع عن الظاهر الى غير الظاهر اذ ليس اختيار النصب في نفس الامر والنهي
 بل في الاسم الذي قبلها قال مولانا عصا على هذا يلزم عليه اعتراضا احدهما حذف الموصولة مع بعض
 الصلة وهو لفظ قبل وثانيهما حذف المضاف وهو قبل مع بقاء المضاف اليه وهو الامر والنهي
 على اعراب نفسه لا باعراب المضاف وهو الفتح والحال ان بقاؤه يكون على اعراب المضاف آجيب على الاول
 اننا نسلم ان كلمة موصولة بل هي موصولة بقرينة التعبير عنها بالنكرة حيث قال يعني موضع وعن الثاني
 بان هذا عند عدم المانع وكلمة في من الحروف الجادة مانعة من كون اعراب المضاف على المضاف اليه
 وانما لم يقل المصنف والامر والنهي بدون كلمة في عطف على السابق اي بعد الامر والنهي لان كل واحد
 من الامر والنهي عبارة عن الفتح بالفتح والاسم بعد مع انه محذوف وجوبا فكيف يكون الاسم بعد
 الامر البعيدة تكون بالملفوظ لا بالمقدح قوله يعني موضع هذا اي كلمة ما وانما اول بالموضع لان كلمة
 في تقتضي ان يكون مدخولها شئ صالح للظرفية وايضا ليطابق مع قوله اذهي مواقع الفعل

منه اي استعمل الفخارة لا يقتضيه قول لفظ الغلط في هذه الالف بكسر الهمزة بمعنى الاوليف والهجوب والالف مفعلة

له توضيح انه ينبغي ان يقول وهمة الاستفهام ليشمل هل زيدا ضربته اجاب بقوله ولم يقل همة الاستفهام الخ

اي البعدية من ليس ليصح ٣٢ له لانا الاسم بان يقال في الاسم الذي قبل الامر والنهي ٣٢ مع اي التقدير المضاف اليه على اعراب الف ٣٢ معني ٣٢

فان ضمه الى الواضع قوله وقوع الاسم هذا بما يتعلق الظرف وهو قبل قوله وانما اختيار اشارة الى ان قوله اذ هي مواقع الفعل دليل الجمع من قوله وبعد حرف النفي الخ قوله اي ما بعد حرف الاستفهام انما قدم الشارح هذا القول على حرف النفي مع انه موخر في المتن اما انه سهو من الكاتب او ان غرض الشرح بيان الواضع على اى طريق كان قوله اي هذه الواضع جواب سوال وهو انه لا يصح حمل المواقع على هي لا ضمه الى راجع الى الامور المذكورة وهي ليست بمواضع بل المواضع افعالها فلما بقوله اي هذه الواضع يعني الضمير راجع الى الواضع لا الامور قوله اي مواضع اشارة الى ان المواقع غير مبائن عن الواضع حتى لا يصح حمل قوله على مواضع وقوم الفعل فيها كتر جواب سوال فط و اشارة الى ان اضافة الواضع الى الفعل باعتبار ان لها زيادة انحصار بالفعل لانها مخصوصة بالفعل والاول يجب النصب قال الفاضل ^{الضمير} هذا كون هذه الامور مواقع الفعل لا يقتضي النصب لجواز ان يرفع الاسم بعدها لان الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا كما يقال اذا زيد يقتله اي اذا قتل زيد يقتله والجواب ان الاول بين المفسر والمفسر المطابقة في كون كل واحد منها فعلا معلوما ماضيا او مضادا وفيما ذكرت فاك ذلك قوله وكل من يختار النصب في اذ ياد لفظ كذلك اشارة الى انه من قبيل عطفت المشبه على المشبه به لان اختيار النصب في المواضع المذكورة اقوى من خوف اللبس في هذا الخوف بعيدا والصنعة لا يوافق المقص قوله اي التباس الخ وتحقيق هذا مر في شرح قوله وان خفت اللبس قلت الم اعلم ان حاصل المقام هذا ان في كل موضع لو نصب الاسم للذكر لا يكون فيه التباس شئ ولورفعه بالابتداء لا يعلم ان الفعل الذي ذكره خبر لهذا الاسم او صفته وخبره شئ اخر فالنصب فيه مختار اذ ليس فيه التباس بشئ فالتفصيل ينبغي ان يكون النصب جبا اذ الاحتراز من الالتباس واجب قلنا لهما خوف اللبس لا حين اللبس لان الخبر يوافق للمقم والصنعة لا توافق فلا تكون مساوية الخبر قوله في حال النصب جواب سوال وهو ان للمفسر ليس الا في حال النصب التباسه بالصنعة ليس الا في حال الرفع فيلزم في كلامه اجتماع المتضادين فلجواب بقوله في حال النصب ان لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل اطلاق المفسر عليه باعتبار انه خبر في حال الرفع قوله مع موافقته دفع وهم وهو ان كلا الوجهين يوافق للمعنى المقصود فلا يضرب الالتباس فدفع بقوله مع موافقته الخ يعني ان احدهما موافق للمعنى المقصود والاخر غير موافق له وبيان للمقم سيعلم من قول الشارح قوله فان التركيب يجتمعا معا اي فلا يحتمل ان يكون خلقناه مفسرا وصنعة معا لان الاسم المذكور لورفع لا يحتمل الاول ولو نصب لا يحتمل الثاني قوله وهو خلاف المقصود فالتفصيل لا فرق بين كونه خيرا وصفة لان المراد بالشئ هو المخلوق لا مطلق الشئ لانه متناول للممكنات العدمية مع انها لا تكون مخلوقة لله تعالى اذ هي معدومة لان الوجود مقدر في المخلوق فمعنى خلقناه جعلناه موجودا فاذا اريد بالشئ المخلوق وجعل خلقناه صنعة له يكون للمعنى كذلك كل مخلوق هو مخلوق لنا بقوله وهذا المعنى صحيح سواء جعل المخلوق الثاني خبرا للاول او صنعة له لا يقال لو جعل صنعة له فالوهم المذكور باق لان معناه ان كل مخلوق صنعة ان يكون مخلوقا لنا بقدر قبيهم ان بعضهم المخلوقات لم يكن مخلوقا لله تعالى لانا نقول ان كل لافا الا افراد معناه ان كل فرد فرد من

افراد المخلوق صنفان يكون مخلوقا لنا بقدر وليس فيه الوهم المذكور قوله في الافعال الاختيارية
للعباد فانهم قالوا الافعال الاختيارية لهم كاقامة الصلوة مثلا مخلوق للعباد ولما الافعال الغير الاختيارية
كالقوة والذهن فهي فعل الله تعالى قوله اي الرفع والنصب دفع وهم وهوان المراد من الامرين
زيد وعمر والمذكوران في المثال المذكور والمراد من الامرين الجملة ان الكبرى والصغرى والحال
ان فيه خروج من المقصود فدفع بقوله اي الرفع والنصب قوله فليستكم ان يختار دفع وهم
وهوان يتوهم ان الاستواء في الجواز لا في الاختيار فاحدهما واضح على الاخر وهو خلاف المقصود فدفع
بقوله فليستكم ان يختار قوله اي عنده جواب سوال وهوان عطف الكبرى على الصغرى
لا يصح هنا لان المعطوف خال عن ضمير المعطوف عليه يعني اذا كان في المعطوف عليه ضميرا لاجبا
الى شئ وجب ان يكون في المعطوف ايضا ضميرا يرجع الى ذلك الشئ ومنه ليس كذلك لان في قوله
ضمير يرجع الى زيد وليس في عمر والكرمة ضمير يرجع الى زيد فلجواب بقوله اے عند
فان قيل انه لما احتاج في العطف على الصغرى الى تقدير العائد فنزح
العطف على الكبرى فينبغي ان يختار الرفع قلنا تقدير العائد هنا في عبارة المصريح واما في عبارة
المتكلم فلا بد ان يكون العائد مذكورا والا فالرفع مختار قوله اي يستوي الامر ان الجواب سوال و
هوان على ما قال المصريح خرج زيد قام وعمر والكرمة لانه لما قال ويستوي الامر ان في مثل زيد قائما
فالحكم يترتب على المضاف والمضاف اليه خارج فاجاب السامع بقوله اي يستوي الامر ان يعني
ان المراد من المثل هو القاعدة الكلية الشاملة للمضاف اليه قوله فان قلت السلامة فان قيل
يلبغى ان يكون النصب مختارا لوجود خلاف الاصل في الرفع وهو كون الخبر جملة ولا يكون ذلك في النصب
فكون الخبر جملة خلاف الاصل ليعارض بالسلامة من المحذوف فبقي في جانب النصب قرب المعطوف
عليه وهو قرينة مرجحة فلا بد ان يكون النصب مختارا كذا قال مولانا عصام الدين اقول كما ان
الخبر جملة في الرفع ثابت كذلك في النصب لان الجملة الثانية معطوفة على الصغرى وهي خبر فاعطف
على الخبر خبر فيكون جملة قوله واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب اقول لم يعهد بين رباب
العربية اعتبار مثل هذا القرب في موضع من المواضع فلا بد من شاهد اعلم ان قوله منتهى مصدق
معنى الانتهاء والمبدأ كذلك بمعنى الابتداء قوله لوجب دخولهما على الفعل قوله ان هذا لا يستدعي ان
يكون الاسم بعدهما منصوبان الفعل كما يكون ناصبا يكون دافعا ايضا وجوابه مرسا بقوله ليس
مثل ازيد ذهب منه جواب سوال المحجب وفي الحقيقة يتاخم الخامس لذي وجب الرفع فيه قوله لانه لا
النصب ففعل مجهول قوله يعني اذهب بصيغة المجهول قوله زيد يلبس الذهاب به فهو فاعل يلبس
وفي المثال الثاني فقط احد فاعل يلبس وانما ذهاب مع يلبس لئلا يكون معنى الفعل
الاول مفقودا قوله فيما ذكرته مفقود لان المسند اليه في المثال الاول هو الذهاب
وفي الثاني والثالث هو احد والمسند اليه في الفعل المنسب الذي هو ذهاب به هو الضمير في قوله

عنه فليكن المطلوب غالبا من ضمني المطلوب عليه ١٢ مضمه اى لا نلتزم عدم تحقق الخبر محله لان الخبره ١٨ منه الصواب ان يقول المحشى قلد مولانا عصام الدين لادن هذا الا عراض من مقتولته لادن مقتول: المحشى ١٨

به فيكون الفاعل في المثال المذكور الاول مصداق وفي المثال الثاني احداهما من هذا الذي فظهر منه وجها يراى
 المثالين قوله واذا كان لا مركباً الى اشارة الى ان الفاء فصحية فا لشرط محذوف قوله واجباً ابتداء
 فان قيل لمقصود منها عدم التنصّب فلا بد ان يكون مرفوعاً لكن جاز رفعه بفعل الجهرى اى ذهب زيد
 فالاولى ترك قوله بالابتداء قلنا احتمال تقدير اذهب مرجعاً لا احتياج الى حذف الفعل قبل زيد
 مثلاً بان يقال اذهب زيد فالرفع بالابتداء راجح فلذا قيد به قوله فليس من باب الاضمار لكن في
 مظان الاضمار فلذا يكون قسماً خامساً من الاقسام الخمسة قوله اى مثل ازيد جواب سؤال وهو ان قل
 كذلك جاز ومجرى وكيف يكون مبتدأ فلجواب بقوله اى مثلاً يعنى الكاف بمعنى المثل ثم يرد عليه ان هذا
 قوله مبتدأ وخبره قوله كل شئ دخلوه في الزبر وهو جملة فلا بد فيها من عائد ولا عائد هنا الى المبتدأ
 فلجواب بقوله وهو مرفوع لا يجب العائد فيه وقوله كل شئ مقولة القول قوله اى في صحائف اعمالهم
 تفسير غير المشهور بالمشهور او دفع وهم وهو ان يتوهم ان الزبر جمع زبور وهو كتاب داود عليه السلام
 قوله فقول في الزبر اى اذا كان تقديره فعلوا كل شئ فقول في الزبر لا يتخلوا اما متعلق بفعلوا
 او صفة لشيء وعلى كل تقدير فسد المعنى قوله مع انه خلاف ظن وقوع الواسطة بين الصفة والموصوف
 وهى فعلوا قلنا خلاف الظن عام يتناول اى لغير الجائز واخبره قوله لان كل شئ كائن لانه جازان
 يكون في صحائف اعمالهم شئ لا يكون مفعولاً لهم لكتب بسم الله في راس كتبنا فينبغي ان يكون عند
 الهم شئ يكتبونه في راس الصحيفة قوله لا يتبادر صغيرة اى لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة هذا
 ما ذكره المحققون مع ان الآية يتناول الخير والشر جميعاً فهذا ان كان لاجل ان الصفة اعنى الصغيرة
 والكبيرة موصوفة فينبغي ان يكون الموصوف كذلك فهو مدفوع لانه جازان لو ضم موضع سيئة
 المحصلة التى تتناول الخير والشر جميعاً لانهم قد رواها سيئة دون المحصلة للاهتمام بشأنها لانها المعنى
 في كتابة الاعمال قوله لئلا يلزم اتفاق فالقول ينبغي ان يقول لئلا يلزم احد الا مرفوعاً اما
 اتفاق القراء على غير المختار او يلزم ان لا يكون القاعدة المختارة مختارة قلنا لما كان الامر الاول يطرأ
 الثاني فاكتفى به قوله ونحو الزانية الواو للطف فيكون معطوفاً على كل شئ تقديره وكذا نحو
 الزانية والزانى جملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة وقوله جملتان بتقدير للبتداء اى هذه الآية
 جملتان تعليل آخر معطوف على الاول قوله الفاء فيه جواب سؤال وهو ان قوله ونحو الزانية مبتدأ وقوله الفاء
 بمعنى الشرط خبره والحال انه لا عائد في الخبر فلجواب بقوله فيه ثم يرد عليه ان الفاء بمعنى
 الشرط خير موجود في كلامهم فلجواب بقوله مرتبطة بمعنى الشرط يعنى ان الفاء داخل على الجزاء لكن
 الفاء الجزائية يرتبط الجزاء بمعنى الشرط اى على معنى الشرط قوله لكون الاول واللام جواب سؤال وهو ان
 الفاء لا يداخل في الخبر الا اذا كان مبتدأ اسم موصول ولا موصول منها فلجواب الشارح بما ترى
 قوله فيه معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني قوله ان التالها جواب سؤال وهو انه من اين جعل

له مع ان ليس برادئاً له ولا بد في الخبر ان كان جملة من عائد كما مر هذا التحقيق في المبتدأ والخبر

فان قيل ان الراسطة فيها جائزة كما في قوله فليس من باب الاضمار ان يقول هذا خبر

الزفا شرطاً فلجواب بقوله لدلالة الفاء قوله فامتنع تسليط الفعل وتسليط ما يناسبه
غير معلوم فيما نحن فيه فلا يرد انه لا يلزم من امتناع تسليط الفعل ان يتعين الرفع وانما يلزم اذا امتنع تسليط ما يناسبه
ايض قوله ومثل هذا الفاء اختراز عن الفاء الزائدة قوله والاية جملتان جواب سوال وهوان قوله جملتان
مفردا ليس بمجملية وعطفت المفرد على الجملة لا يجوز فلجواب بقوله والاية قوله مستقلتان جواب سوال
وهوان الشرط والمجزاء المذكوران في قوله المبرد ايضا جملتان فاجاب بقوله مستقلتان بخلاف الشرط والمجزاء
لانها غير مستقلين بل احدهما مرتب على الآخر قوله اذا الزانية مبتدأ جواب سوال وهو
انه جملة واحدة فكيف يكون جملتان فاجاب بما ترى قوله اي اثبت جواب سوال وهوان المجزاء
تقتضي الشط ولا شرط هنا فاجاب بما ترى قوله وقيل زائدة وما بعد كلام مبتدأ فالتقدير ان القول
زيادة الفاء مع احتمال السببية بعيد وايض لا يناسب حملها على التفسير لانه غير محتاج قلنا ان فاعلها
الاجاب هو متضمن للوجوب الذي هو الحكم محتاج الى التفسير قوله وجزء الجملة فان قيل انه لم اخذ
هذا الاطناب ولم يقل بقول المبرد قلنا ان قول المبرد متردد اذا رأنا ان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبله
نحو وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَاِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ فَإِنْ قُلْتَ إِنَّهُمْ مَبْغُوثُونَ فان قوله سبحانه
لان اذا ظرف يقتضي العامل فاننا لاندري مواضع زيادة الفاء وعدمها قوله وان لم تكن الفاء وتحقق
هذا امر في بحث غير المنصرف في قوله ان استغنى عنه والا اظهرت فطالما عرفت قوله واختيار النصب اعني
الشرطية وهو قوله والا فاختار النصب اشارة الى القياس لا استثنائي استثنى فيه نقيض التالي ليثبت
نقيض المقدم وانما حمل اي الشرطية على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض
التقادير لكنه غير واقع اصلاً فان الشاذ لا يعبأ به فالقياس الاستثنائي استدله به من دفع التالي الى دفع
المقدم اي لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط عند الاية جملتان فكان المختار فيه النصب ولكنه ليس بمختار بل
باطل فيكون الفاء بمعنى الشرط او الاية جملتان قوله الرابع وهو الصفة يقتضي الوصف وهو لفظ
الموضع ثم قوله الرابع من اسماء لازم الاضاقه يقتضي المضاف اليه فقال الشارح من تلك الواضع قوله التحذير
اي موضع التحذير ليصح العمل على قوله الرابع قوله لضيق الوقت اعلم انه لا بد في الحذف الواجب من الامر
احدهما القرينة والاخر سد السد في مقام الحذف فالقرينة ضيق الوقت عن ذكر العامل واماسه
السد في القسم الاول فهو العطف اعني قوله والاسد من نفسك وفي القسم الثاني لما كرر الحذف منه
فاحدهما معمول والاخر سد السد نحو الطريق الطريق ولا يخفى ان التكرار ينافي ضيق الوقت اقول
النافي شئ آخر والتكرار ليس الا الاثبات بعين المطلوب قوله وفي اصطلاح النحاة جواب سوال و
هوان التحذير لما كان عبارة عن التوقيف لا يصح حمل الممول عليه قوله اي اسم لما كان الممول صفة
تقتضي الوصف زاد الشارح قوله اي اسم يرد عليه ان الممول هو اثر العامل وهو الحركة وهي ليس
باسم فعلى هذا لا يصير التعريف ما لنا فاجاب بقوله عمل فيه يعني المراد من الممول الممول فيه وهو
الاسم كما ان المراد من المشترك المشترك فيه

وَأَمَّا قَالَ عَمَلِيهِ وَلَمْ يَقُلْ مَعْمُولِيهِ لِيَكُونَ مُتَعَلِّقًا لِقَوْلِهِ بِتَقْدِيرِ أَتَى إِذَا فَعَلَ هَلْ فِي الْعَمَلِ وَمُتَعَلِّقُ الظَّرْفِ
 عَامِلٌ فِيهِ وَإِنْ كَانَ شَبَّ الْفِعْلِ الْيُضَعْلُ قَوْلُهُ بِتَقْدِيرِ أَتَى فَإِنْ قِيلَ الْأَنْسَبُ أَنْ يَقَالَ بِأَتَى مِنْ قَوْلِهِ
 بِتَقْدِيرِ لَانْدَ مَعْمُولِ الْأَتَى لِأَنَّهُ مَعْمُولُ التَّقْدِيرِ قُلْنَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْقَلْبِ تَقْدِيرُهُ بِأَتَى الْمَقْدَرُ لِاحْتِرَازِ عَنِ
 أَتَى الْمَذْكُورِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَحْذِيرٍ ثُمَّ قَوْلُهُ تَحْذِيرًا مِنْ صَوْبٍ وَلَهُ طَرِيقٌ كَثِيرَةٌ فَقَالَ الشَّيْخُ أَحَدُ ذَلِكَ لِلْعَمَلِ
 تَحْذِيرًا فَإِنْ قِيلَ لَمْ يَجْعَلْ مَفْعُولًا لَهُ لِقَوْلِهِ بِتَقْدِيرِ أَتَى لَمْ يَجْعَلْهُ تَقْدِيرًا لِلْعَامِلِ الْعَيْنِ الْوَقْتُ قُلْنَا
 أَمَّا قَدْ جَاءَ ذِكْرُ لِيَحْصُلَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ أَوْ ذَكَرَ الْحَذَرَ مِنْهُ وَالضَّمِيرُ فِيهِ مِنْهُ رَاجِعٌ إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَ
 قَوْلُهُ مَكْرًا حَالًا مِنْهُ وَإِنَّمَا كَرِهَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَعْمُولًا وَالْأُخْرَى مَسْدُ كَمَا وَالتَّكَرُّارُ هُنَا لِأَنَّهُ فِي لُفْظِ الْقَوْلِ
 لَانْدَ ائْتِيَانٌ لِعَيْنِ الْمَطْلُوبِ قَوْلُهُ عَلَى صِيغَةِ الْجَهْلِ جَوَابُ سَوَالٍ وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ أَتَى أَوْ ذَكَرَ ضَرْبًا وَقَوْلُهُ لِيَحْصُلَ
 مِنْهُ مَفْعُولُهُ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرْفِيهِ فَاعِلٌ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا يَدُورُ لِلضَّمِيرِ مِنَ الْمَرْجِعِ وَلَا مَرْجِعٌ هُنَا فَاجَابَ بِقَوْلِهِ
 عَلَى صِيغَةِ الْجَهْلِ فَلَا ضَمِيرَ فِي ذِكْرِهِ ... يَقْتَضِي الْمَرْجِعُ ثُمَّ كَلِمَةُ أَوْ فِي قَوْلِهِ أَوْ ذَكَرَ لِلْعَطْفِ يَقْتَضِي
 الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فَقَالَ الشَّارِحُ عَطْفٌ عَلَى حَذَرٍ أَوْ ذَكَرَ قَوْلَهُ قُلْنَا لَمْ نَعْمَلْ لَابِدًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْمَعْطُوفِ
 لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَائِلًا أَخْرَفْتِهِ غَيْرَ الضَّمِيرِ وَهَذَا الْعَائِدُ مُوجِدٌ غَيْرُهُ وَهُوَ وَضْعُ الْمَنْظُورِ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ
 فَلَا يَرِدُ مَا قَالَ عَصَامٌ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ لَا يَدُورُ مِنْ ضَمِيرٍ فِي الْمَعْطُوفِ مَمْنُوعٌ بِلَا يَدُورُ مِنْ عَائِدٍ أَعْمٍ مِنْ أَنَّ
 يَكُونُ ضَمِيرًا أَوْ غَيْرَهُ فَإِنْ قِيلَ نَوْضَعُ الْمَنْظُورِ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ عِبَارَةً عَنْ وَضْعِ الْمَرْجِعِ فِي مَوْضِعِ الضَّمِيرِ
 كَمَا فِي الْحَاقَّةِ مَا لِحَاقَةٍ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ هُوَ الْعَمَلُ وَالْمَنْظُورُ هُوَ الْحَذَرُ مِنْهُ قُلْنَا
 أَنَّمَا وَإِنْ كَانَ خَالِفِينَ فِي الْعَتْوَانِ أَيْ فِي التَّلَفُّظِ لَكِنَّمَا مَتَّحِدَانِ فِي مَقَاصِدِ قَاعِلِيهِ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ لِأَنَّ
 تَقْدِيرَ الْكَلَامِ أَوْ مَعْمُولُ بِتَقْدِيرِ أَتَى ذَكَرَ مَكْرًا ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ وَضْعَ الْمَنْظُورِ فِي مَوْضِعِ الْمَضْمَرِ يَكُونُ لِنَكْتَةِ
 فَسَّالٍ لِسَائِلِ مَا النَّكْتَةُ هُنَا فَقَالَ الشَّارِحُ لِأَنَّهُ وَضْعُ الْحَذَرِ مِنْهُ أَيْ قَوْلُهُ هَذَا لِلثَّالِثِ الَّذِي دَفَعَهُ
 وَهُوَ أَنَّ أَحَدَهُمَا مِثَالُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَالْأُخْرَى مِثَالُ الْقِسْمِ الثَّانِي فَرَفَعَهُ يَقُولُهُ هَذَا مِثَالُ الْأَوَّلِ أَيْ أَنَّهُمَا
 مِثَالَانِ لِلأَوَّلِ وَالسَّوْفِي أَيْ لِالثَّالِثَيْنِ لِقِسْمٍ وَاحِدَانِ أَحَدُهُمَا مِثَالُ لَاسْمٍ مَحْصِيٍّ وَالْأُخْرَى مِثَالُ لَاسْمٍ
 تَأْوِيلُ قَوْلِهِ وَمَعْنَاهُمَا أَيْ أَصْلُهُمَا بَعْدَ نَفْسِكَ مِنَ الْأَسَدِ وَالْأَسَدُ مِنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حَذَفَ قَوْلَهُ مِنْ نَفْسِكَ
 مِنَ الْمَعْطُوفِ كَتَقَاءِ بَلَدِهِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَبَقِيَ بَعْدَ نَفْسِكَ وَالْأَسَدُ ثُمَّ حَذَفَ قَوْلَهُ بَعْدَ لُفْظِ
 الْوَقْتُ فَبَقِيَ نَفْسِكَ وَالْأَسَدُ ثُمَّ حَذَفَ نَفْسَ لَعْدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ لِلْفَصْلِ بَيْنَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ
 وَالْفِعْلِ لِأَجْعِلَ لِي شَيْءٍ وَاحِدٌ وَهُوَ الْخَاطِبُ وَهُوَ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ كَمَا يَلْقَى تَحْقِيقُهُ
 فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ وَإِنْ شَكَّتْ فَلْيَنْظُرْ فِيهَا فَيَقِفْ قَوْلَهُ كَالْأَسَدِ ثُمَّ أَنْ قَوْلَهُ كَيْفَ ضَمِيرٌ يَتَصَلَّى يَقْتَضِي مَا
 الْقَلْبُ بِهِ فَاقْصُرْ يَا بِهِ فَصَالِيكَ وَالْأَسَدُ وَهَذَا بَيَانُ قَوْلِهِ وَإِنْ تَحَذَرْتَ قَوْلَهُ وَهُوَ ضَرْبُهُ بِالْعَصَا
 جَوَابُ سَوَالٍ وَهُوَ أَنَّ الْحَذَرَ وَالْحَذَرَ مَا يَكُونُ فِي مَقَابِلَةِ الْمَعْطُوفِ أَيْ مَا لَيْسَ بِمَفْعُولٍ فَعَلَهُ هَذَا
 فَمِنْهُ الْمَعْنَى فَاجَابَ بِقَوْلِهِ وَهُوَ ضَرْبُهُ

منه مفعوله والضمير المستتر فيه فاعل والحال انه لا يدور للضمير من المرجع ولا مرجع هنا فاجاب بقوله
 على صيغة المجهول فلا ضمير في ذكره ... يقتضي المرجع ثم كلمة او في قوله او ذكر للعطف يقتضي
 المعطوف عليه فقال الشارح عطف على حذر او ذكر قوله قلنا لا نعم لا بد من الضمير في المعطوف
 لكن اذا لم يكن عائلا اخرفته غير الضمير وهذا العائد موجود غيره وهو وضع المنظر موضع المضمرة
 فلا يرد ما قال عصام من ان قوله لا يدور من ضمير في المعطوف ممنوع بل لا بد من عائدا اعم من ان
 يكون ضميرا او غيره فان قيل ان وضع المنظر موضع المضمرة عبارة عن وضع المرجع في موضع الضمير
 كما في الحاققة ما لى لى ذلك لان مرجع الضمير هو المفعول والمنظر هو الحذر ومنه قلنا
 انما وان كانا خالفين في العنوان اى في التلفظ لكنهما متحدان في مقاصد قاعليه كما قال الشارح لان
 تقدير الكلام او مفعول بتقدير اتي ذكر مكررا ثم يرد عليه ان وضع المنظر في موضع المضمرة يكون لنكتة
 فسأل لسائل ما النكتة هنا فقال الشارح لانه وضع الحذر منه اى قوله هذان المثالان الذي دفع
 وهذان احدهما مثال القسم الاول والاخر مثال القسم الثاني فدفع بقوله هذان مثالان اى انهما
 مثالان الاول والسوفى اى لى المثالين لقسم واحد ان احدهما مثال لاسم محصى والاخر مثال لاسم
 تأويلي قوله ومعناه اى اصلهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف قوله من نفسك
 من المعطوف كقاء بلده في المعطوف عليه فبقى بعد نفسك والاسد ثم حذف قوله بعد لفظ
 الوقت فبقى نفسك والاسد ثم حذف النفس لعدم الاحتياج اليه لانه اتي به للفصل بين ضمير الفاعل
 والمفعول لاجل ان شئ واحد وهو الخاطب وهو لا يجوز في غير افعال القلوب كما يلقى تحقيقه
 في افعال القلوب وان شككت فلينظر فيها فيقف قوله كوالاسد ثم ان قوله كيف ضمير متصل يقتضي ما
 القل به فاقصر يا به فصاليك والاسد وهكذا بيان قوله وان تحذرت قوله وهو ضربه بالعصا
 جواب سوال وهو ان الحذر والحذر ما يكون في مقابلة المعطوف اى ما ليس بمفعول فعله هذا
 فمِنْهُ الْمَعْنَى فَاجَابَ بِقَوْلِهِ وَهُوَ ضَرْبُهُ

بالعصا وهذا القول قول من المؤمنين عورض في حق المحرم قوله وعلى التقديرين جواب سؤال وهو
 ان المحذر منه ما يكون بعد كلمته من فينبغي ان يكون النفس في قوله والاسد من نفسك محذرا
 منه وليس كذلك لانه ما يكون منه الخوف ولا يخاف الاسد من النفس وايضا التباعد لا يكون الا في
 المقدور وتباعد الاسد غير مقدور للخاطب فأجاب بقوله وعلى التقديرين وحاصله ان معنى
 قوله والاسد من نفسك اي بعد نفسك من الاسد لتأكيد القول الاول لكن فعل فيه التقديم والتأخير اخترا
 عن التكرار اللفظي قوله غير صحيح في فرد من افراد النوع الاول لانه لا يقال انقت وزيد الا انه
 لازم لا يقتضيه المفعول قوله وتقدير بعده لما اجاب البعض عن هذا الاعتراض المراد من قوله
 بتقدير اتي بتقدير بعد ولا شك ان بعد مستقيم فرد التدرج على هذا البعض ان تقدير بعد في
 مثال النوع الثاني غير مناسب فان قيل الاولى ان يقع غير صحيح في موضع قوله غير مناسب لان
 تباعد الطريق غير مقدور للخاطب قلنا انه غير مقدور بنظر البادي واما بنظر الدقيق فمقدور بان
 يمشي الى طرف الاخر في مقابل الطريق فيكون الطريق بعيدا بعد الخاطب فلذا قال غير مناسب
 قوله لا على تبعيده لان تبعيد الطريق غير مقدور للخاطب قوله فان المعنى على هذا الشارة الى
 بيان المحذر منه فان قيل كلامه يشعربان المحذر منه هو ما يؤذيك والمحذر هو نفسك مع ان المحذر
 هو نفسك لانه من افراد النوع الثاني قلنا بان نفسك نفسك محذر منه بالفعل ولكنه محذر في المال
 اما الثاني فظاهر فالرجل يخاف من المعذيات كالسود ونحوه واما الاول فلان من الامور ما هو لازم للنفس
 بسبب الحبس الذي في نفس الرجل فيكون المحذر منه هو الضرر قوله ويقدر مثال في بعضها كالمثال
 المذكور عن الطريق الطريق فان قيل انه لازم فكيف ينصب المفعول به اعني الطريق قلنا
 ان كل مفعول به اذا كان صالحا للمفعول فيه يجوز ان يعمل الفعل لازم فيه لانه شابه المفعول فيه
 والحال ان الطريق يصلح للمفعول فيه اذ هو مكان من الامكنة آجيب ان عبادة المصنف محذرة
 المعطوفات بتقدير اتي وبعد ونحوه قوله قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين
 اما خروجه من النوع الثاني فظاهر اذ هو لا يكون مكررا واما من النوع الاول فلانه ليس بعد الاسد
 في التركيب المذكور شي حتى يعبر قوله تحذيرا مما بعده قوله فانه ايضا تحذير لانه عطف على التحذير المعطوف
 على التحذير تحذير قوله والتوابع خالصة يعني ان خروج الاسد غير مضمحل لانا لمزما الخروج عن المحذور
 لانه من التوابع اقول بفضل الله تعالى ان هذا الاعتراض غير وارد لانه قال الشارح وعلى التقديرين
 المحذر منه هو الاسد فيمنعه قوله والاسد من نفسك اي بعد نفسك من الاسد فيمنعه المعطوف
 والمعطوف عليه واحد فلا يرد الاحتراض قوله في قسمي النوع الاول اي في مثال النوع الاول
 احدهما اياك والاسد والثاني اياك وان حذف قولهما اياك من الاسد بذكر لفظ من الاسد الذي
 حذف من المعطوف عليه قوله لان حذف حرف الجر لا يوجب حذف موصولة طويلة بصلتها
 كونها مع الجملة التي بعدها في تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد فلجا

فيكون مفعولا به منصوبا بتقدير اتي

فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر قوله لا متناه تقدير من له لا متناه حذف حرف الجر
من الاسماء الصريحة وهما بحث من وجهين احدهما انه يجوز حذف حرف الجر من الاسماء كما
في السفعول فيه والمفعول له والثاني ان تقدير من لما متناه لا يصح قول الشارح وشذوذه مع غيره
ان وان اجيب عن الاول ان حذف حرف الجر منهما بالشروط المذكورة وهو ان لابد من الشروط وعن
الثاني ان المراد بالشاذ ما يكون مخالفا عن القياس والاستعمال جميعا كالسجود بضم الجيم والحال ان هذا
الشاذ لا ينافي ... الامتناع قوله وشاذ كثيرا فان قيل بين الشاذ والكثير منافات لان الشاذ يدل
على القلة والكثير يدل على كثرة قلنا المراد من هذا الشاذ ما خالف القياس ووافق الاستعمال فيكون
معنى قوله شاذ كثيرا شاذ بنظر الى الاستعمال ونقول انه بمعنى نهاية اي شاذ نهاية اي قريب من النهاية
قوله المفعول فيه وهو مبتدأ وخبره محذوف اي منها المفعول فيه وقوله فيه مفعول مالم يسم
فاعله والضمير عائدا الى اللام الموصولة قوله ما فعل فيه فعل قان قيل ان كلمة ما لا تخلو باعبارة عن
الاسم او عن المسمى فعلى الاول لا يصح ارجاع الضمير في قوله فيه اذا الفعل لا يكون في الاسم وعلى الثاني
يلزم الخروج عن البحث لانه في الاسماء قلنا ان ما عبارة عن المسمى لكن محذوف المضاف اي اسم ما فعل
فيه بقرينة ذكر الاسم في السفعول المطلق قوله اي حدث جواب سوال وهو انه لا يصدق الحد على فرد
من افراد الحد واذ لا شئ من المفعول فيه فعليه فعل لان الفعل مشتمل على الامور الثلاثة المحدث و
النسبة والزمان ولا يقع فيه النسبة والزمان بل المحدث فقط فاجاب بقوله انه شاذ تريد عليه انه لما كان
المراد من الفعل حدث مذكور فهو صادق فيما يكون العالم فيه المصدر فقط دون الغير فاجاب بقوله تفننا
او مطالعة ثم يريد عليه ان يذكر قوله مذكور هو قولهم يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
فان فعله غير مذكور فاجاب بقوله في ضمن الفعل المفعول والمقدر فان قيل ان تقسيم الفعل المذكور
الى المفعول والمقدر تقسيم الشئ الى النفس والغير قلنا المذكور بمعنى المؤدى اي ما فعل فيه فعل مذكور
وهو اعم من المفعول والمقدر كما في عبد الغفور رحمه قوله او شبهه كذلك الشئ المفعول والمقدر
قوله يوم الجمعة يوم طيب فان قوله يوم الجمعة مبتدأ والمبتدأ لا يقتضيه تقدير الفعل فان قيل
ان طيب صفة مشبهة فهو عامل في اليوم قلنا ان الصفة المشبهة لا يعمل فيما قبلها وان سلم فهو منافق
في المثال وهو ليس من باب العلماء بخلافه ان يبدل المثال بان يقال يوم الجمعة زمان فعلى هذا لا يثبت
شئ قوله لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة اي حضرت يوم الجمعة فان يوم الجمعة داخل فيه مع انه
مفعول به قوله فلو اعتبر في التعريف اشارة الى الجواب وفيه تاويل اذ يجوز ان يراد بقوله ما فعل فيه
ما نسب اليه الفعل بكلمته في لا يحتاج الى قيد المعينة اجيب بأنه لو كان المراد ذلك ولم يعتبر قيد المعينة
يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمته في قولنا شهدت
في يوم الجمعة قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث اي ذكر يوم الجمعة في قولنا شهدت يوم
الجمعة ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل فتوله لاحقا

لله او غير ذلك من هذه ابواب القول فيه مع كثير من مخرج الكلام

عنه من المفعول فيه والمفعول له فيهما فيهما فيهما مستثنان من هذه القاعدة

الی قوله مذکور لانه لاخراج قوله يوم الجمعة يوم طيب والحال انه خارج بقيد الحمائية لانه فان صدق
عليه انه فعل فيه فعل مذکور ولكن ليس مزج حيث انه فعل فيه فعل مذکور بل من حيث انه حمل عليه قولنا
.... يوم طيب قوله الا لزيادة المعرفة اشارة الى الجواب وهو اي المعرفة بصيغة اسم المفعول و
لو كان بصيغة اسم الفاعل فله وجه قوله ببيان لما الموصولة بجواب سؤال وهو ان كل قيد اذا ذكر في
التعريف لابد فيه من الاحتراز عما عداه وهو حاصل بما سبق فلا حاجة الى قوله من زمان او مكان ..
فاجاب بقوله .. ببيان لما الموصولة يعني انه ليس جزء من التعريف بل هو بيان لجزء التعريف ثم يرد عليه
ان كلمة اول التفكير والشك وهما ينافيان البيان فكيف يكون بيان الكلمة ما الموصولة فاجاب بقوله
اشارة الى ان كلمة اول التقسيم ثم يرد عليه ما الفائدة في ذكر الاقسام فاجاب بقوله وتمهيد الزمان
بمعنى اللام قوله وهو ضربان جواب سؤال وهو ان قول المصنف بشرط نصبه تقدير في غير صحيح اذ
تقدير في شرط نفس المفعول فيه لا شرط نصبه كما هو مذهب القوم فاجاب بقوله وهو ضربان يعني ان قول
المصنف رحمه بناء على مذهب المصنف لان تقدير اللام شرط نصبه لا شرط نفس المفعول فيه فيكون للمفعول
فيه عنده ضربان قوله ومخالفة فان قيل ان المخالفة عن القوم في قوة الخطاء فما وجه ان كتابه
قلنا ان المصنف رحمه تابع للحق وهو فيما قال المصنف رحمه لصدق التعريف على القسمين قوله ولذلك
قال لاجل ان المفعول فيه على ضربين قال في قوله مبهما كان الزمان بيان لكلمة كلما والمراد بالهم
ما ليس له حد كالحين والدم والزمان سواء كان معروفا او منكرا والمراد بالحدود ما له حد
كاليوم والشهر والسنة سواء كان معروفا او منكرا قوله جزء مفهوم الفعل فان قيل ان نسلم
ان الهم جزء الفعل لان الهم مبهم مع انه ليس بجزء من الما في ولا من المستقبل قلنا انه جزء
من مفهوم مطلق الفعل وان لم يكن جزءا من اقسامه قوله كالمصدر اي كالمفعول المطلق مثلا في
ضربا فان الضرب جزء الفعل فيصير انتصابه بلا واسطة قوله مثل صمت الدهر وفطرت اليوم الاول
مثال لمبهم والثاني مثال الحدود قوله المكان جواب سؤال وهو ان صمير كان لا يخلو اما راجع الى
الظروف او الى المكان فغلا الاول لا يوجد المطابقة بين الراجع والرجوع وعلى الثاني لا يوجد العائد في الخبر
الجملة الى المبتدأ اعني الظروف فاجاب بقوله المكان يعني ان الضمير راجع الى المكان والحاجة الى رجع
الضمير الى الظروف لان اضافتها الى المكان ميانية فالارجاء الى المبتدأ ارجاء الى المبتدأ قوله فلا يقبل
جواب سؤال وهو ان قوله فلا وقع جزاء وهو لا يكون الجملة وقوله فلا حرف فاجاب بقوله
فلا يقبل يعني ان المنع بلا محذوف قوله لاختلفت فيهما ولا يحمل على المكان المبهم لانه استعارة من
المستعير لغيره والصور قوله من المكان جواب سؤال وهو ان المبهم يتناول الزمان كالدموم مع انه
ليس من الجهات الست ثم ترك التاء في ست ولم يقل ستة لان معدوده مؤنث وهو الجهات
قوله وشمال بالکسر قوله وما في معناه كالعلو والسفل والجنوب والشمال فيجب الشين ثم كفيتم
..... من المكان بالجهات الست مذهب المتقدمين واما التفسير غير المبهم من المكان

هو النكرة فيمان قوله جلست خلفك لانه منصوب بتقدير في بالاتفاق معرانه معروفة بالاضافة
 آجيب عنه ان الجهات لا تعرف بالاضافة كما ان لفظ مثل وغير لا تعرف بها قوله اي على المبهم للنفس
 جواب سوال وهو ان الضمير يرجع الى الجهات فلا يطابق فاجاب بقوله اے على المبهم للنفس اے ان
 الضمير يرجع الى المبهم وهو مذکور ثم ريد عليه ان في هذا الحمل استعارة من المستعير كما ترى آجيب عنه المراءى
 الحمل هو الحمل في الجهة لا في النصب تقدير اللام اذ... تقديرها باعتبار نفس عند ولدي لهما ماما
 والحمل على الجهات بل الحمل في الجهة لا يكون تعريف المكان المبهم جامع للافراد وانما كان عند ولد
 صها لثناك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي في جوانبك قوله ولم يذكر وجه حمل
 ويجوز ان يكون ضمير قوله لهما ماما رجعا الى المشهور المشبه به فان عند ولدي مشهور وشبههما شبه
 قوله دون وسوى اے باعتبار الاصل ان معنى دون هو المكان القريب من الشيء نحو جلست دونك
 اي في مكان قريب منك وان كان يستعمل بمعنى التجاوز كما قال مولوي عبد الحكيم قوله وكذا حمل
 على المبهم من المكان لفظ مكان واغراض قوله وكذا انه من قيل عطف المشبه على المشبه به كما لا يخفى قوله
 اي على المذهب الاصح يعني ان موصوف قوله الاصح هو المذهب لا الاستعمال ولو كان موصوفه
 الاستعمال لا يرد الاعتراض الذي حوذه الشارح كما ستعلم في آخر شرح الشارح قوله وهذا محال
 اے كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على المذهب الاصح محال فيه اشارة الى الاعتراض على المذهب
 الاصح بوجهين احدهما ما بينه الشارح بقوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه والثاني ما بينه بقوله
 وما يؤيد ذلك ان آجيب عز الاول ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمامه بالمفعول به
 لكن هذا في الفعل المتعدي والدخول لا يزمى اذ هو ضد الخروج وهو لا يزمى بالاتفاق فكذلك الدخول
 فان قيل سلمنا ان الدخول لا يزمى لكن ههنا متعدي بواسطة حرف الجر وهو كلمة في قلنا ان الدخول
 وان كان متعديا بحرف الجر لكن يجوز ان يكون مراد المصنف رحم من قوله وما بعد دخلت على الاصح
 عند عدم كونه متعديا بحرف الجر اے المراد دخلت الدار لا دخلت في الدار وفيه بحث من
 وجهين الاول انه لما كان مراد المصنف رحمه الله عدم كونه متعديا بحرف الجر فيكون لازما
 فيلهذا قوله على لا صح ليس على ما ينبغي لانه علم من الاصح على صيغة اسم التفضيل ان ما قال البعض
 صحيح و... ا. واما الدخول لازما فيكون قول البعض في اسد الاحياء والثاني انه لما كان ما بعد دخلت
 مفعولا فيه على الاصح فيكون الدخول متعديا قطعاً بحرف الجر الذي في المفعول فيه لانه لا يخلو من
 كلمة في اما لفظا او تقديرا فلا يخفى ان يكون لازما آجيب عز الاول ان كثيرا ما يجرى اسم التفضيل
 بمعنى نفس الفعل كما في قولهم فلان افعه من الجدار او افاقه من الحمار وعز الثاني ان التعدية التي تقابل
 اللازمة مختص باليا فقط وتعدية سائر الحروف المجردة ليس بمعنى الذي تقابل اللازمة
 كما صرح به العلامة المتفازاني في السعدية وآجيب عز الاعتراض الثاني
 عه عطف على قوله آجيب عن الاول اننا سلمنا ان... اللهم اغفر لي ولوالدي ولين قال لا اله الا الله محمد الرسول

عن الاعتراض الذي بينه بقوله وما يؤيد ذلك ان هذه الكلية ممنوعة اذ صرح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء الدار فان قيل ان ههنا الايمان احدها الوقوع والاخر النسبة والكلية المذكورة في النسبة لا في الوقوع ولا شك ان نسبة الجلوس الى جميع اجزاء الدار صحيحة وان لم يصح وقوع الجلوس في جميع اجزاء الدار كجيب عن اصل الاعتراض اننا لا نسلم انه فعل لدخول لا يصح النسبة الى عام الا ترى ان الداخل في الباب يصح ان يقول دخلت الدهليز ودخلت الدار مع ان الدهليز اعم من الباب والدار اعم منهما واذا كان الباب مفعولا فيه ههنا قلنا كلا هو بعد دخلت فان قلت مواد الاعتراض ان الكلية في الدخول غير صحيحة في فرد من الافراد لاننا لا نجري فيها اصلا كجيب عن اصل الاعتراض ان الكلية ممنوعة اذ لو صح لزم ان لا يكون البلد في قولنا دخلت الدار في البلد مفعولا فيه واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان البلد ههنا مفعول فيه مع انه لا يصح نسبة الدخول الى امر اعم منه وهو الاقليم لانه اذا قال لدخل في الاقليم دخلت الدار في البلد يصح ولو قال دخلت الدار في الاقليم لا يصح مع ان البلد مفعول فيه بالاتفاق فان قيل ان هذا القياس قياس مع الفارق لا زال دخول مثال الاقليم يتم بالدار قلنا ان يكون البلد مفعولا فيه ولما في مثال الشاهد من قال دخلت الدار فكيف يكون مفعولا فيه كجيب عن اصل الاعتراض ان الكلية تقهر اذا لم يصح مانع وفي مثال النقض وجد المانع وهو كونه مقيما في البلد قوله وقيل معناه على الاستعمال لا يصح وعلى هذا لا يرد الاعتراض الذي حرره الشاهد من بقوله وهذا محتمل لانه ليس ههنا ما اوجب حتى اختلفوا في الوجه يعني ان استعمال ما بعد دخلت يكون بخلاف كلمة في على الاصح وقد يكون بذكر كلمة في سواء يقال له مفعولا فيه او مفعولا به قوله ونقل عن سيبويه اشارة الى تأييد قول القليل في تقدير لفظ الاستعمال لان سيبويه حكم بشد وذ استعماله في فعله ان استعماله بدون في اصح واكثر قوله بلا شرطية التفسير جوابا لسؤال وهو انه لا يصح عطف قوله وعلى شرطية على قوله بعامل مضمولانه يلزم العطف على النفس فاجاب بما ترقى قوله اي لقصد تحصيله جواب سؤال وهو ان مدخول اللام في قوله لاجله لا يدخلوا اما على ما قبله او معلول له ففعل الاول لا يصح تمثيله بقوله ضرورة تاديبا وعلى الثاني لا يصح التمثيل بقوله فقد عمن العرب جذا فاجاب بقوله اعم لقصد تحصيله في تحصيل الفعل وليسبب وجوده اعم وجود الفعل يعني ان المراد كلاهما فان قيل فلهذا يلزم عموم المشترك وهذا لا يجوز قلنا المراد ههنا عموم المجاز لا على الباعث على الفعل مطلقا سواء كان في الذهن كما في المثال الاول وفي الخارج كما في المثال الثاني قوله ما فعل مطلقا اي ما فعل فعلا مطلقا قوله ما اي حدث اي المراد من الفعل معناه التضمنه وان الفعل مفعول بفتح الفاء فيكون مصدرا في فعله هذا الحاجة الى التأويل قوله اي بلفظ جواب سؤال وهو ان المنع مشتق من الذكر وهو عبارة عن العلم كما في قوله تعالى فاستكروا اهل الذكركم

ما فاقهم الاول يكون مجيب لقوله على لا فعل ويجيب وجوده في الخارج مع ان الله لا يقسم لثاني يكون مجيب وجوده في الفعل ويجيب في قوله فاستكروا اهل الذكركم

له يعني انما لا قوله بلا شرطية التفسير اعم من المعلوم عليه بقوله وعلى شرطية التفسير فلا يلزم من عطف الشيء على نفسه كذا قال عبد الرحمن وغيره ١٢٥ يعني ان المفعول له منقسم الى قسمين احدهما على غاشية للفعل كالتأديب للعرب والثاني باليس ككافة العرب للعقوبة

لأن كنتم لا تعلمون فاعلم هذا لا يطابق للقصور فأجاب بقوله انه نلفوظ ثم يرد عليه فاعلم هذا خرج
عند ما كان فعله مقدر فأجاب بقوله حقيقة احكاما قولها احتراز عن مثال عجبني التأديب لانه فاعل
يقينه ناصبا لفظا ولا تقديرا وفيه نظر لان التأديب يخرج به اذا جعل من القسم الاول من المفعول له
و اما اذا جعل من القسم الثاني فلا يخرج به لان فعله وهو عجب مذكور فان وجود التأديب في زيد
سبب لوقوع التعجب أعني المراد ان يكون المفعول له غير الفاعل وهما عين الفاعل ولا يخفى انه على
هذا الحاجة الى قوله مذكور لانه ذكر لا يخرج قوله عجبني التأديب وهو خارج بدون ذكر الفعل اذ هو
خارج بالفاعلية قلنا ان ذكره لزيادة تصوير السعير قوله مذكور في الجملة اي في تركيب التركيب
قوله الذي ضرب لاجله ان فعله مذكور معه في التركيب الذي هو اي ذلك الاسم فيه وان كان مؤخرا
فان قلت المراد ان يكون مذكور معه ومقدما عليه ايضا قلنا هو مذكور معه في التركيب الذي هو فيه
مقدم عليه ايضا في قولنا ضربت زيدا في قولنا عجبني التأديب ان التأديب ليس بمفعول له بل هو
فاعل عجبني قوله اياده معه للتعلم فيه فان قيل قيد العمل يخرج المفعول له المحرور نحو جئت
للمن لان العامل في المحرور هو الجار لا الفعل قلنا ان العامل في المحرور هو الفعل ايضا وانه منصوب
المحل قوله ويترب عليه وفيه نظر اذا التأديب عين الضرب ولان شخص بالعصا مثلا ضرب و
تأديب قلنا انهما وان اتحد اذ اتاكنهما مغايران بالاعتبار اذ وضع العصا على شخص مرجح انه مفيد
للكم يقال له الضرب ومن حيث انه مفيد للاخلاق الحسنة يقال له التأديب ولقول ان المراد من التأديب
التأديب وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتأديب فعل المضروب وفيه نظر وهو انه على
لا يتحد فاعل الفعل والمفعول له فينبغي ان لا يجوز تقدير الاسم قلنا وان لم يتحد فاعل الضرب وفاعل التأديب
لكن اتحد فاعل الضرب وفاعل سبب التأديب وهو التأديب قوله والقابل للرجوع سوال وهو ان
قوله خلافا منصوب وللنصب طرق كثيرة فساالنا انه من اي طريق قلنا جاب بقوله والقابل يعني
ان نصبه على انه مفعول مطلق لفعل مقدر فان قيل ان دفع السؤال يكون بقوله يخالف فما الحاجة
الى قوله والقابل يكون الخ قلنا انما ذكره لبيان مرجع الضمير في قوله يخالف لكن فيه نظر وهو ان المراد
من القابل جمهور النحاة فيلزم نسبة المخالفة الى الجمهور وهذا لا يجوز قلنا هذا انما مرط وكان قوله فيما
على صيغة المعلوم واما اذا كان على صيغة المجهول فلا يرد شئ كما ترى قوله خلافا ظاهرا وانما قد
متعلق الظرف من الافعال الخاصة وهو قوله ظاهرا ولم يقدر من الافعال العامة تنبها الى ظهور هذا
الخلاف الذي وقع من الزجاج بمعنى انه ظاهر لا خفاء فيه لان من البين ان معنى ضربته تأديبا
هو اوبته بالضرب تأديبا لان الضرب والتأديب متحدان فاما او يعنى ان هذا الخلاف ظاهر لا محقق

مسألة التأديب في المثال المذكور في الجواب عن السؤال

له اي احتراز من التأديب الذي في عجبني التأديب لان فعله ليس مذكور وهو الضرب الذي فعل القصد تحصيل التأديب
سواء يعنى انما مقدر بالذات فكيف يحصل التأديب بالضرب ويترب عليه لا سيما يعني ان المراد ترشيح ما تضمنه التأديب
وهو التأديب كذا قال النفوس ١٢ معنى كذا حاصل والثابت والكاشن مع ان الشارح في مثل هذه الامور جعل متطرفة من قال

فان اطلاق الخلاف عليه ليس على ما ينبغي لما عرفت انهما متحدان ذاتا قال وقعدت عن الحرب ^{ورود قول الزجاجة انه يشمره}
قال لفاضل الهندى رحمه لوقال في المثال قولم قدمت على الحرب شجاعة لكان احسن له احسن بمقام
المنازعة للزجاجة وانما اختار المص رحمه قوله من عذر الحرب جبننا نظرا الى حال الزجاجة لانه قد عذر
المنازعة مع الجمهور واما فاضل الهندى فهو ناظر الى حال الجمهور لانهم حشوا على التقدم بالمنازعة مع التوجه
قوله مصدرا في مفعول مطلق ثم يرد عليه ان المفعول المطلق ما كان بمعنى الفعل السابق والتأديب ليس
بمعنى الضرب فاجاب بقوله من غير لفظ فعله يعني ان مصدرا يتبع طريقين أحدهما ما اشار اليه
بقوله من غير لفظ فعله والثاني ما اشار اليه بقوله او ضربته ضرب تأديب يعني ان التأديب مفعول
مطلق باعتبار المضان قوله فالى معنى عنده جواب سؤال وهو ان المفعول اذا كان بغير لفظه يهرق تأويله
بعين لفظه فهنا كيف يهرق تأويله بعين لفظه فاجاب بقوله فالى معنى عنده ادبته بالضرب تأديبا
وانما زاد قوله بالضرب ليعلم انه التأديب انه بالضرب او بالشتم الخ قوله او ضربته ضرب تأديب عطف
على قوله من غير لفظ فعله فان قيل ان الجبن كما كان مغايرا للفظ فعله كذلك مغايره بحسب
المعنى فان القعود غير معنى الجبن مع انه لا بد من اتحاد المعنى بينهما قلنا ان المراد من الجبن اثره وهو
القعود لان من حصل فيه الجبن فهو يقعد ثم قوله ضرب تأديب اى ضربته هذا النوع من الضرب
وهو الضرب للتأديب فيكون مفعولا مطلقا نوعيا قوله ورد قول الزجاجة ورد ايضا بان معنى شق
تأديبا في ضربته للتأديب اتفاقا وقوله للتأديب ليس مفعولا مطلقا فكذا تأديبا الذى هو بمعناه
قوله اى شرط انتصاب دقم وهم وهوان المتبادران معنى قوله وشي طنبه اى شى طونه ناصبا
لغير باضافة المصدر الى الفاعل والاول ليس كذلك لان المفعول له لا ينصب شيئا ثم يرد عليه ان معنى
المتن على الايجاز والاختصار فينبغي ان يقول وشى طونه من غير ذكر نصبه فاجاب بقوله
لان شرط كون الاسم مفعولا له يعني انما زاد قوله نصبه لان هذا الشرط شرط نصبه لا شرط ذاته
لمصنف رحمه قوله الزائر الى تعطى الاكلام الزائر فقوله الزائر منصوب على المفعول الاكلام للمضات
الى الفاعل وهو الضمير الجبر وفي قوله لا اكلامك قوله عنده اى عند المص رحمه قوله وخص الاسم مع
ان الباء وفي ومن الهنا من دوا خلا المفعول له قوله فلا يقد رغيها الله لو قد رغيها الله فيبادر الى
تقدير اللام لما ذكرنا الغالب في تعليلات الاضال قوله ان امرأة وفيه نظره وهوان اسم ان لا يكون الا
معرفة او نكرة مخصصة وقوله امرأة ليس كذلك اتيه عنده والله اعلم ان قوله امرأة علم امرأة مخصصة
فلا اشكال اصلا قوله فلما كان تقدير اللام بجواب سؤالين أحدهما انه اذا ذكر الشئ سابقا يذكر
ثانيا بالضمير والاخران مجزئان على الايجاز والاختصار فلا بد ان يرجع الضمير الى تقدير اللام
ولم يوضع الظاهر موضع المظهر فاجاب بما ترى قوله ولما قال

له وان لم يعتد في بعض الاماكن والمراد بالقعود عدم القيام بالحرب القعود الحقيقي كما قال عبد الرحمن ١٢ له وقعدت النوع من القعود ١٢ له والما وحده
حقيقه له فلا بد ان يقول وانما يجوز بارجاء الضمير في يجوز الى تقدير اللام بدون ذكر قوله حقيقا ١٢ معنى عبد الرحيم

فان قيل ان صفة الصدا لا يلازم بقولنا استوى الماء والخشب لان الاستواء لم يصد من الماء قلنا
 الصدا ولم من ان يكون حقيقة وحكما اذا استواء لا يكون الا للماء فكانه صد منه فان قيل ان قوله
 عن في قوله في صدر الفعل منه مما لا يحتاج اليه لان قوله في صدر الفعل وجه المصدا فلا بد ان يكون مشتركا
 بين الصاحب والمصاحب كما يكون وجه الشبه مشترك بين الشبه والشبه به وهذا يحصل بترك قوله عنه
 وكذا قوله عليه فتأمل ففهم قوله فتدبره مع جواب سوال وهو ان قوله للفعل صيغة اسم المفعول وهو تقيض
 مفعول لم يسم فاعله فاما جواب بقوله فتدبره مع قوله ثم يرد عليه ان قوله مع مضاف ومضاف اليه
 فيكون جارا ومجورا فسال السائل هل قام الجار والمجرور مقام مفعول لم يسم فاعله فاجاب لشرح بقوله
 كما اسند الجار والمجرور الخ ثم يرد عليه ان لما كان الالف واللام متوصولة فلا بد في الصلة
 من العائد اليه فاما جواب بقوله والضمير للمجرور الخ وانما كان الضمير مجرورا اذ هو المضاف اليه
 وانما تعرض الى حاصل تركيب المفعول معدون المفعول به وفيه وله لان به وفيه وله جار ومجرور
 والضمير فيها من البنيات فرفع على قطعا بخلاف مع فانه معرب فينبغي ان يكون مرفوعا بالفعل الجول
 والحوال انه غير مرفوع بل منصوب فهو يحتاج الى البيان قوله واعتذر من نصبه جوابا لظاهر
 قوله على هو عليه في الاكثر وفيه لظن وهو ان بين قوله لازم النصب بين قوله في الاكثر تدافعا
 عنه ان اللام من اللزوم هو اللزوم المحكم وهو ان يكون لاكثر حكم اللزوم كما ان لاكثر حكم الكل قوله
 وفي بعض الحواشي والمراد منه شرح شارح الهندي واعلموا عليه اسم الحواشي لان الحاشية عبارة
 عما كتب على بياض الكتاب وشرح الهندي في الاول كان مكتوبا في بياض الكافية ثم جمعه بعض الطلبة
 فصار شرحا قوله ان هذا الرأي شريف جدا اما كونه شريفا فلهو افقته كلام الله تعالى واما كونه جدا
 فلخوة من حكم ضمير الجرم الى المصدا قوله وقيل الوجه ودليله انه لو اسند الى مع وهو ظرف منصوب
 لكان الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا قوله وقد جيل فمفعول لم يسم فاعله فيه هو الضمير الراجع الى
 مصدا الفعل وهو المحيولة اذ المصدا ذوالناتج يجوز تذكيره وتانيثه فان قيل انما قام المصدا
 مقام الفاعل اذ اوصف له بشئ فلا يقال ضرب ضرب بل ضرب ضربا يد كما مر في موضعه قلنا
 القيد المخصص شرط في اقامة المصدا اذ كان المدكور لفظ المصدا والواقع مقامه لهما هو الضمير الراجع
 الى المصدا قال الشارح قد مر في الحاشية العبر الجار الوحشى او الالهى والنزوان الوثبة والوثوب
 قوله والضمير للمجرور للموصولة جواب سوال يرد على هذا البعض وهو انه لا بد من العائد في الصلة
 الى الموصولة فاجاب بقوله والضمير الخ اى الضمير للمجرور والموصولة على قوله هذا البعض ايضا فلا يرد
 انه لا حاجة اليه بل هو تكرار حيث قال الفاء والضمير للمجرور وراجع الى اللام قوله كالف

له تقريره ان مفعول لم يسم فاعله من قبيل المرفوعات فلا بد ان يكون مرفوعا ولفظ معه منصوب فاجاب بقوله واعتذر
 له ولانه يوافق بقوله للفعل به وقيد قوله ثم يرد عليه وانما للمصدا لكونه مقام الفاعل مع ان كثيرا من النسخ ان لا يجهل اصل كذا ان قال عبد الرحمن ثم مفتي
 كنه من المحيولة وهي لزم من الوصلة بين الشئين ثم مفتي مولوى عبد الرحيم الفتاوى

قال مولنا عصام الا حسن ذكر مع موضع الفاء لان المقصود هو الاحتراز عن المذكور بعد ما مع اذ صنف مع
 والواو واحد والاحتراز يكون من الاقتران اقول لا نسلم ان الاحسن ما قاله لان بين الواو والفاء مناسبة
 من حيث انها حرفا عطف فيكون الفاء من الاقتران بخلاف مع لانه من الاسماء قوله لمصاحبة فالمصاحبة
 مضاف الى ضمير من قبيل اضافة للصد الى الفعول وقوله معمول مرفوع فاعل لمصدر وان قوله مصاحبة
 مضاف الى قوله معمول من قبيل اضافة للصد الى الفاعل لا ضمير في قوله لمصاحبة وليس قوله معمول
 مفعول للصد والى يكون مخالفا من قول الله بان يكون الفاعل مصحبا له حيث علم منه ان المصاحبة
 من جانب معمول لا من جانب مفعول معه ثم قوله لمصاحبة احتراز من قولهم كل رجل وضعته
 لانه ليس لمصاحبة معمول فعل اذ لا فعل بينهما قوله اللام متعلق بمذكور لما كان المتعلق قد يكون من الافعال
 العامة وقد يكون من الافعال الخاصة فرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح اللام متعلق بمذكور
 قال مولنا عصام ان في قوله بمذكور لطافة ولو قال بالمذكور كما زالطفت وانما كان فيه لطافة لان فيه
 احتمالا ان احدهما ان المراد منه افظ المذكور الذي في عبارة المصدر والثاني ان متعلقه منطوق غير مقدر
 اى انه ظرف لغو وليس مستقرا وانما كان ما قال مولنا عصام الطغ اذ في اللام اشارة الى ما قال المصدر اقول
 ليس فيما قال مولنا عصام لطافة اذ هي باعتبار الاحتمالين ولو ادخل اللام على مذكور تعين احتمال واحد
 قوله اى يكون ذكره بعد الواو ولما كان قوله مذكور مركبا من الذات والوصف والحال ان المتعلق لا يكون
 الدوات فلذا اقال الشارح اى يكون ذكره يعنى ان المراد من المذكور هو الحديث فقط وانما قال اشارة الى
 ان اللام اجلى ليس بزيادة ولا للعاقبة ولا للتعليل من مع اللام قوله سواء كان ذلك المعمول فاعلا
 او مفعولا اشارة الى الرد على البعض من ان المعمول لا بد ان يكون فاعلا والا لا يتقضى بقولنا ضربت
 زيدا وعمروا اذ لا يعلم نصب خبر ان من العطف او من المفعول معه والجواب عنهم سياتى قوله استوى
 الماء والخشب هذا القول يذكر فيما يعلم عت الماء بالخشب قوله وسواء عطف على سواء الاول ثم انه
 لما كان قوله لفظا ومعنى منصوبا ولا يعلم ناصبه فقال الشارح سواء كان لفظا لما لم يعلم حمل قوله
 لفظا ومعنى على لفظ الفعل ول قوله لفظا بلفظيا ومعنى بمعنى قوله نحو مالك وزيد الخ فانه
 اذ ذكر اللام بعد ما الاستفهامية يكون اللام بمعنى تصنع او يصنع قوله والمراد جواب سوال وهوان
 التعريف فيكون ما نفا لانه دخل فيه للعطف فلجواب بقوله والمراد يعنى ان المراد هو المشاركة
 في الفعل والزمان والمكان والمشاركة في العطف في اصل الفعل دون الزمان والمكان اذ يجوز ان يحذف
 في وقت وهم وفي وقت اخر قوله في زمان واحد لى م الكا ايضا قوله نحو ستر وزيد مفعول معه لتعذر العطف اذ

له في نحو قوله جاء في زيد وهم به مذكور بعد الواو لمصاحبة المعمول اى هو الفعل في المصدر والوقوف مع انه ليس مفعولا معه ١٢

لان كونها في زمان واحد يستلزم كونها في مكان واحد لانه لو سار سائر المكان وسار سائر المكان لا يقال لم سار مع في زمان واحد
 مرفقا لاحسن ان يكتفى بالزمان كذا قال مولنا عصام قال عبد الرحمن انما جعلنا قهين باعتبار القصد لا باعتبار انها قهين متقابلان لانه
 يكون للقصر مشاركة له في زمان دون المكان وقد يكون القصر مكره ١٣ مولوى مفتي عبد الرحيم افشارورى

والحق بين المصاحبة والمصاحبة المعنى جريان كان انما قصد المقارنة ١٢
 يعنى ان قوله لفظا ومعنى جريان كان انما قصد المقارنة ١٢
 قاله الاقضى ١٢
 قوله لفظا ومعنى جريان كان انما قصد المقارنة ١٢
 قوله لفظا ومعنى جريان كان انما قصد المقارنة ١٢

فالوجهان جزء وليس بمجمله فاجاب بقوله جائز ان قوله خرجت انا وزيد قال قيل لا يلى الفصل
 على استدلاله لان الفصل شئ والتصل شئ اخر قلنا انهما في الحقيقة شئ واحد لانهما ضمير
 المتكلم فلما كان الفصل مستقلا لزم منه استقلال المتصل من وجه فان قيل ينبغي ان يكون معطوفا
 على الفصل فما الحاجة الى كونه معطوفا على المتصل قلنا انه لو عطفت على الفصل والحال انه تأكيد للتصل
 فالمعطوف ايضا يكون تائيدا وهو لا يجوز ثم اعلم ان قوله فالوجهان جزء وهو ليس الا عين
 الشرط لان معنى قوله لا يجب العطف ولم يمتنع اى العطف جائز مع جواز النصب لان الكلام في الموضوع
 وهو يكون منصوبا فتأمل فيه قوله اى وان لم يخرج جواب سوال وهو ان الاستثناء من عدم الوجوب
 المستفاد من قول الشارح اى لم يجب في تفسير قوله المخرج قوله بل يمتنع دفع وهم وهو ان قوله لم يخرج
 بمعنى لم يجب بالامكان العام المقيد بجانب عدم فينتقض بمثل قولنا جئت انا وزيد فدفع بقوله
 بل يمتنع يعنى ان المراد هو الامكان العام للمقيد بجانب الوجود فوجود العطف ليس بضرورى سواء كان
 جائزا او مستثنا قوله امرا معنويا لما كان قوله معنى خبر كان وهو يكون محمولا على القسم وحمله عليه غير
 صحيح فلذا قال معنويا ثم قوله معنويا صفة وهو يقتضى الموضوع فلذا قال امرا وقوله مستنبط من اللفظ تفسير
 لقوله معنويا قوله اى لم يمتنع دفع وهم وهو ان قوله جاز بمعنى لم يجب بالامكان العام للمقيد بجانب عدم
 فينتقض باشائك وعسروا لانه لا يجب العطف في هذا المعنى مع انه لم يتعين العطف فيه بل يمتنع
 فدفع بقوله اى لم يمتنع يعنى ان المراد هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود فعدم العطف ليس بضرورى
 سواء كان وجوده ضروريا او لا وهما عدمه ضرورى لانه يمتنع قوله مع جواز وجه اخر كلمة مع بمعنى
 لام الحاجة اى لجواز وجه اخر فيكون علة لعدم الحاجة فيه ان الحاجة ثابتة وهى التخصيص على الصلابة
 قلنا القرينة العقلية دالة على اللقم وهو السؤال عن شان احد هما مع الاخر من شان كل واحد فيضيد
 الصلابة فلا حاجة الى القرينة اللفظية وهى النصب قوله بل قلنا اشار به الى ان المراد من الجواز هو الامكان
 العلم المقيد بجانب عدم فوجود العطف ليس بضرورى سواء كان علة ضروريا او لا فقال بل اتمم اى علة
 ضرورى ليصدق قوله تعين النصب قوله نحو مالك وزيد الخ وانما اورد مثالين لان فى المثال الاول الضمير
 مجرور بحرف الجر وفى المثالين مجرور بالضاف قوله غير جائز وتحقيقة سمى فى بحث العطف قوله ولم يخرج
 عطف جواب سوال ظاهر قوله فى هذه الامثلة اشارة الى ان قوله لان المعنى دليل كل لى متعلقا بالقرين
 قوله وما يماثله جواب سوال وهو انه لا يتناول ما شاك وهو الا انه ليس مضاه ما تضمن بل مضاه ما تضمن به

قوله الحال ٤ ومنها الحال ٤

قوله وان لم يخرج جواب سوال ظاهر قوله فى هذه الامثلة اشارة الى ان قوله لان المعنى دليل كل لى متعلقا بالقرين
 قوله وما يماثله جواب سوال وهو انه لا يتناول ما شاك وهو الا انه ليس مضاه ما تضمن بل مضاه ما تضمن به
 قوله وان لم يخرج جواب سوال ظاهر قوله فى هذه الامثلة اشارة الى ان قوله لان المعنى دليل كل لى متعلقا بالقرين
 قوله وما يماثله جواب سوال وهو انه لا يتناول ما شاك وهو الا انه ليس مضاه ما تضمن بل مضاه ما تضمن به

الحال

في أقسام الحال
في معلقة والكلان الاول حال من يريد

وهو في اللغة كما قال حال الشيء يحول اي القلب وانما سمي هذا القسم بها لانهما لا تخلو عن انقلاب غايتهما
اعلم ان الحال على قسمين احدهما الموكلة وهو الذي لا ينتقل من ذي الحال غالباً نحو زيد ابوك
عطوفاً والثاني المتقلة وهي التي استقل من ذي الحال غالباً نحو جاءني زيد راكباً ثم كل واحد منهما اما
حال واحد او اكثر من واحد فالاول يسمى حال واحد مفردة والثاني وهو اكثر من حال واحد فهو لا يخلو
اما ان يكون كل لحوال من ذي الحال الواحد او يكون الحال الواحد الاول من ذي حال والحال الثاني يكون
حالا من الضمير في الحال الاول فالاول يسمى بالحوال المتداخلة والثاني يسمى بالحوال للتداخلة نحو جاءني
زيد راكباً وقائلاً فان كان راكباً وقائلاً واحداً من زيد والثاني حالاً من الضمير في راكباً فهي متداخلة ثم
كل واحد منهما اما متحقق في زمان التكلم نحو جاءني زيد راكباً اي مقبلاً ومفروض اي ليس يتحقق في الحال لكن يتحقق
في الزمان المستقبل يكون لا محالة فيصح فرضه في زمان التكلم نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين فالاول
يسمى حالاً محققاً والثاني يسمى حالاً مقدارة قوله لما فرغ جواب سوال وهو ان البحث عن الحال لا يصح لانه
في الفا عيل والحال ليست منها او نقول ان في قوله لما فرغ اشارة الى ترغيب المبتدئ لانه يفرح
بالشروع بالبحث الجديد فنبه الشارح عليه قوله ما بين هيئة فار قيل ان هذا التعريف غير جامع
لانه لا يصدر عن قائماً في نحو جاءني زيد قائماً ابوه ونحو رايت زيداً قائماً ابوه لان قائماً بين هيئة
الاب وهو ليس لفاعل ولا مفعول قلنا الاب وان لم يكن فاعلاً ولا مفعولاً لكنه متعلق بها فيكون حالاً
باعتبار المتعلق لكن يريد عليه انه منقوض بقولنا انك زيد قائم لان زيد قائم لم يبين هيئة الفاعل
ولا المفعول بل هيئة الزمان قلنا بان الحال في المثال المذكور بين هيئة لازم الفاعل اعني زمان تيان
قوله اي من حيث جوال سوال بين الشارح ثم يريد عليه انه على هذا يلزم التقدير في التعريف وهذا
لا يجوز فاجاب الشارح بقوله كما هو الظاهر يعني ان التقدير في التعريف انما لا يجوز اذ لم يوجد الامر
وهنا وجد وهو الظهور قوله مطلقاً كما في قولنا جاء زيد العالم فان علم زيد مقدم على مجيئه ولا يتوقف
العلم بكون زيد فاعل جاء بخلاف قوله جاءني زيد راكباً فان ركوب زيد ليس بمقدم على مجيئه بل متعلق
معه في وقت المجيئ قوله وهذا التردد جواب سوال وهو ان كلمة او لاحد الامرين فينبغي ان لا
يجوز الحال منهما متعاً كما في قوله ضرب زيد عمر راكبين فاجاب بقوله وهذا التردد الخ ثم ههنا
اعتراض وهو ان كلمة او للشك فلا يجوز ذكرها في التعريف قلنا ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للشك
فان قيل فلهذا لا يصح قول الشارح وهذا التردد اه لانه علم منه انها للشك والترديد
قلنا ان اطلاق التردد عليه باعتبار الاصل واما ههنا فليس للتريد قوله اي سواء كان
اشارة الى بيان نصب قوله لفظاً او معنى وانما اول قوله

ثم وقد ستر في كلامه التفسير من لازم بالادام فكانا شابين هيئة ذاتهما من حيث ان هيئة اللزوم به هيئة اللزوم كما كما في هيئة مبداهن م م م
وجه الظهور ان هذا المقام مقام التعريف والحيثيات مرادة في التعريفات وانما حدثت الكفاءة بالشبهة م م م يعني ان قوله لفظاً
تبيين عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او خبر كان للقد كما اشار اليه في الشرح كذا قال عبد الغني م مفتي عبد الرسيم م

لفظاً بلفظاً لیس محل علی اسم کان قوله بان تكون فاعليته دفع وهم وهو ان المراد باللفظ ما يكون الفاعل
 مذکوراً وبالمعنى ما يكون غير مذکور فعلى هذا لا يصح مثاله المعنى بقوله هذا زيد قائماً فان زيدا مذکور
 فدفع بقوله بان تكون اه قوله باعتبار لفظ الكلام اجزاء الكلام وهو الفعل يعنى ان الفاعل اللفظ هو الذى
 يكون عامله لفظياً وكذا المفعول اللفظى ثم رد عليه ان مفعوليه زيدا فى قوله هذا زيد باعتبار لفظ
 هذا الكلام وهو هذا لانه يدل على اشير فاجاب بقوله ومنطوقه يعنى ان هذا وان دل على مفعوليه
 زيد ليس باعتبار المنطوق بل باعتبار المفهوم ثم رد عليه انه منقوض بفعل مقدر اذ هو ليس بمنطوق مع
 ان معموله يعنى لفظياً فاجاب بقوله من غير اعتبار معنى خارج عنه والحال انه ليس فى الفعل المقدر
 اعتبار المعنى الخارج عنه ثم رد عليه انه على هذا ينبغي ان يكون الفعل فى هذا زيدا من هذا القبيل
 لان فهم اشير ليس بخارج عنه بل باعتبار لفظ هذا يعنى داخل فيه فاجاب بقوله يفهم من معنى
 الكلام اى لازم الكلام يعنى ان معنى قوله باعتبار معنى خارج عنه ان يفهم من معنى الكلام قوله سواء كانا
 ملفوظين دفع وهم وهو ان المتبادر ان الفاعل اللفظى ما يكون ملفوظاً بنفسه فدفع بقوله سواء لم
 يعنى ان الفاعل اللفظى ما يكون عامله
 لفظياً سواء كان الفاعل بنفسه ملفوظاً حقيقة وهو ما كان من مقولة الحرف والصوت ا وحكما كما
 قولنا ضرب زيدان فاعلية زيد لفظى وهو ملفوظ بنفسه ايضا وقوله زيد ضرب ان فاعلية
 الضرب المستكن فى ضرب لفظى اذ عامله لفظى وهو بنفسه ملفوظ حكما وقوله هذا زيدان مفعوليه زيد
 معنى اذ عامله معنى وهو اشير المستفاد من هذا وهو اى المفعول بنفسه ملفوظ قوله بان يكون
 فاعلية هذا بيان المقابلة مع اللفظى قوله وللراد بالفاعل جواب سوال ظاهر قوله لكونه فى معنى
 الفاعل اى ان كان مصاحبة فاعلا فهو فاعل وان كان مصاحبة مفعولا فهو مفعول قوله ضربت
 الضرب شديدا انما ذكر الضرب مع فاعل ان ذال حال لا يكون الا معرفة وايضا لو كان نكرة لا يثبت
 شديدا بالنسبة قوله فانه بمعنى حدثت الضرب جواب سوال وهو ان المفعول المطلق لا يكون الا
 عين الفعل بالمعنى اللغوى فكيف يكون داخل فى المفعول به لانه يكون مغاير للفعل فاجاب بقوله فانه
 بمعنى حدثت الضرب ولا شك ان الضرب مغاير من الاحداث والعلاقة بين ضرب وحدثت
 عموم وخصوص فان قيل لا يجوز ان يكون المفعول المطلق مفعولا حكما باعتبار وجود النصب فله هذا
 لاجابة الى قوله فانه بمعنى حدثت قلنا فعلى هذا يلزم دخول التميز فى المفعول به ايضا قوله فان
 لم يصح قيامه لان صحة الحال منها بعلاقة الجزئية لا بعلاقة القيام قوله صحيحين اى داخلين فى
 النصا قوله النصا اى الدابر النصا اى لفظ هؤلاء قوله فانما بالشئ هو الذى يعنى ان دابر الشئ اصله واحد
 جزء له قوله الدابر مفعول لم ليعلم اجواب الظاهر قوله وقد تبين هذا جواب من شاذ
 له تقريره انه قد يقع الحال من المفعول وهو محتمل انما وزيد والييين وقد يقع من المفعول المطلق ضربت الضرب شديدا وقد يقع من النصا
 اليه محتمل شيعر قوله انما هم خيفاء ممة انه ليس له حال ليعلم الفاعل ولا من المفعول به كما هو الظاهر اجاب بقوله وللراد بالفاعل انه
 باعتبار وجود النصب ايضا مع انه لم يقل به احد ۱۲ له تقريره الى حال المفعول لفاعله او عن المفعول به والدابر فى الآية المذكورة ليس بفاعل ولا مفعول

والمعنى ان الفاعل اللفظى ما يكون عامله لفظياً وكذا المفعول اللفظى
 ثم رد عليه انه على هذا ينبغي ان يكون الفعل فى هذا زيدا من هذا القبيل
 لان فهم اشير ليس بخارج عنه بل باعتبار لفظ هذا يعنى داخل فيه فاجاب بقوله يفهم من معنى
 الكلام اى لازم الكلام يعنى ان معنى قوله باعتبار معنى خارج عنه ان يفهم من معنى الكلام قوله سواء كانا
 ملفوظين دفع وهم وهو ان المتبادر ان الفاعل اللفظى ما يكون ملفوظاً بنفسه فدفع بقوله سواء لم
 يعنى ان الفاعل اللفظى ما يكون عامله
 لفظياً سواء كان الفاعل بنفسه ملفوظاً حقيقة وهو ما كان من مقولة الحرف والصوت ا وحكما كما
 قولنا ضرب زيدان فاعلية زيد لفظى وهو ملفوظ بنفسه ايضا وقوله زيد ضرب ان فاعلية
 الضرب المستكن فى ضرب لفظى اذ عامله لفظى وهو بنفسه ملفوظ حكما وقوله هذا زيدان مفعوليه زيد
 معنى اذ عامله معنى وهو اشير المستفاد من هذا وهو اى المفعول بنفسه ملفوظ قوله بان يكون
 فاعلية هذا بيان المقابلة مع اللفظى قوله وللراد بالفاعل جواب سوال ظاهر قوله لكونه فى معنى
 الفاعل اى ان كان مصاحبة فاعلا فهو فاعل وان كان مصاحبة مفعولا فهو مفعول قوله ضربت
 الضرب شديدا انما ذكر الضرب مع فاعل ان ذال حال لا يكون الا معرفة وايضا لو كان نكرة لا يثبت
 شديدا بالنسبة قوله فانه بمعنى حدثت الضرب جواب سوال وهو ان المفعول المطلق لا يكون الا
 عين الفعل بالمعنى اللغوى فكيف يكون داخل فى المفعول به لانه يكون مغاير للفعل فاجاب بقوله فانه
 بمعنى حدثت الضرب ولا شك ان الضرب مغاير من الاحداث والعلاقة بين ضرب وحدثت
 عموم وخصوص فان قيل لا يجوز ان يكون المفعول المطلق مفعولا حكما باعتبار وجود النصب فله هذا
 لاجابة الى قوله فانه بمعنى حدثت قلنا فعلى هذا يلزم دخول التميز فى المفعول به ايضا قوله فان
 لم يصح قيامه لان صحة الحال منها بعلاقة الجزئية لا بعلاقة القيام قوله صحيحين اى داخلين فى
 النصا قوله النصا اى الدابر النصا اى لفظ هؤلاء قوله فانما بالشئ هو الذى يعنى ان دابر الشئ اصله واحد
 جزء له قوله الدابر مفعول لم ليعلم اجواب الظاهر قوله وقد تبين هذا جواب من شاذ
 له تقريره انه قد يقع الحال من المفعول وهو محتمل انما وزيد والييين وقد يقع من المفعول المطلق ضربت الضرب شديدا وقد يقع من النصا
 اليه محتمل شيعر قوله انما هم خيفاء ممة انه ليس له حال ليعلم الفاعل ولا من المفعول به كما هو الظاهر اجاب بقوله وللراد بالفاعل انه
 باعتبار وجود النصب ايضا مع انه لم يقل به احد ۱۲ له تقريره الى حال المفعول لفاعله او عن المفعول به والدابر فى الآية المذكورة ليس بفاعل ولا مفعول

المسوب صاحبها يحصل بها بالنكرة لان الحال قيد للعامل فان قيل هذا مقتضى بالخبر
 اذ الغرض منه الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا يجوز تعريف الخبر قلنا هذا القياس قياس مع الفارق لان
 الحال فضلا والقلة فيها مطلوبة بخلاف الخبر لانه ركن وايضا يلزم لصفة في حال النصيب كانت
 الحال معرفة قوله وان يكون اشارة الى حاصل العطف يعني ان قوله وصاحبها عطف على الضمير
 المرفوع المستكن في قوله ان تكون او العطف جائز لوجود الفصل وهو قوله نكرة قوله في المعنى اي بعد الغاء
 العامل وبعد الغاء قوله جاء في بقي ليدراك مبتدا وخبر قوله اي ليس شتر اهما جازا لهما وهو بين الشتر
 والغلبة منافاة فكيف يجتمع في شيء واحد هو تعريف الصفة فلما التزم بقوله اي ليس اشتراطهما يعني انما
 لا يتوجه الى شيء واحد بل لشرط يتوجه الى تعريف صاحب الغلبة تتوجه الى الشرط كقول الفقهاء
 الوضع شرط الصلوة غالبا فالشرط يتوجه الى الوضوء والغلبة يتوجه الى الشرط لان التيمم شرط الصلوة
 ايضا لكن الوضع شرط غالب كذلك التعريف شرط ذي الحال غالبا لان التخصيص شرط لذاتي الحال
 ايضا لكن التعريف شرط غالب قوله اي اكثرها جواب سوال وهو ان الغلبة ليستعمل في الافعال وفي
 كلامنا في الاقوال فاجاب بقوله اي اكثرها يعني ان المراد من الغلبة الكثرة وهو يستعمل فيما قلنا
 وبيان ذلك جواب سوال وهو انه علم من قوله اشارم ان الحال مولدة كثيرة فالسائل انما ما هي
 فاجاب بقوله وبيان ذلك قوله نكرة موصوفة قال الفاضل المحقق لو قال الموصوف موصوفه لكان اولي
 ليشتمل نكرة للمضافة نحو جاء في غلام رجل ركبنا قلنا التخصيص يستعمل غالبا في الصفة فيذهب الداهن
 من التخصيص الى الصفة فلا فائدة في ذكر المخصوصة موضع الموصوفة فان قيل فلهذا لا يعلم حال
 النكرة للمضافة قلنا انه داخل في الموصوفة لان الصفة قيد الموصوف وكذلك المضاف اليه قيد المضاف
 قوله او مغلطة غناء المعرفة فتولد عنه منصوب بنزع الخافض اي كضاء المعرفة ثم هو صفة لقوله
 مغنية باعتبار المتعلق اي او نكرة غير محتاجة الى التعريف لعدم احتياج المعرفة الى التعريف الا ان
 لا مستغنى بها قوله كل مرطيم الحكيم هو الامر الذي فيه حكمة معناه استوار كرهه شده قوله ان جعلت
 امرا حالا من كل امر فانه اذا كان حالا من المستتر في حكيم لا يكون فيه استغراق فلا يكون مما نحن فيه
 وايضا ان الضمير فيه معرفة وكلامنا في النكرة المخصصة فلا يكون مما نحن فيه ايضا قوله او واقعة
 في حين الاستفهام لان الاستفهام التكلمي لا على ان المخاطب عالم وايضا للتفهم عنه ليشبه النكرة الواقعة في
 حين المنفى لكونه محسوبة من غير الوجوب التخييري قوله او بعد الاعطف على قوله في حين الاستفهام وقوله لقضا
 للنفي حال من قوله الا وهو اسم لما وقع في التركيب وايضا انه اذا اريد من الحرف النفي يكون اسما فيصم
 ان يكون ذاهلا فيصم الحال عنه فان قيل ان النكرة في المثال المذكور ليس بعد الاول بعد الا هو الحال
 اجيب ان النسبة الصحيحة قبل الاول قوله بعد من الكاتب اجاب الفاضل المحقق بقوله ومقتضى

في خبر ان النكرات

في خبر ان النكرات

في خبر ان النكرات

له في قوله جاء في زيد ركبنا ١٢ له لان الشرط يقتضي وجوب كون ذي الحال معرفة والغلبة تقتضي عدم الوجوب ١٢ مقتضى خبرنا
 له وهو ان قوله اي اكثرها ١٢ له اي ليشتمل النكرة المخصصة بالاضافة ١٢ له انما قال هذا لان بعضا من المفسرين من جعل
 ... قوله امرا حالا من امر فلهذا لا يلزم ان المثال المذكور كذا في الحواشي ١٣ له اي لفظ الا الذي وقع في التركيب ١٣ مقتضى خبرنا

الحال محل لتنازع بين الطرفين وهو قوله بعد لا وبين قوله او مقدا عليه فان الطرف يقتضي ان يكون قوله المحال فاعلا له وقوله او مقدا عليه يقتضي ان يكون قوله الحال مفعول لم يسم فاعله ولا شك ان الحال ثابت بعد الا في المثال المذكور ثم اعترض مولانا عصام عليه حيث قال ان قوله بعد الا طرف لغوا متعلقه مذكور وهو قوله واقعة والظرف اللغوي ليجل في الفاعل فكيف يصح قوله ان الطرف يقتضي ان يكون لفظ الحال فاعلا له اقول ان عبارة المحتش مجذوف المضاف فيكون معنى قوله ان الطرف يقتضي الخ يعني ان متعلق الطرف يقتضي ونسبة العمل الى الطرف مجازا بحيث الاعتراض الاول انه انما يرد لو كان قوله بعد منصوبا مضافا الى الاول اذ كان مبنيا على الضم عوض عن المضاف اليه وهو النكرة ويكون قوله الدافع على بعد فلا يرد شي وبجيب ان النكرة في الواقع واقعة بعد الا في المثال المذكور فان معنى قوله ما جاءني رجل الا راكبا هو ما جاءني رجل لصفة من الصفات الدخالة في ركب اركبا فان قيل لا يصح مقابلة هذا القسم مع قوله او مغنية عنه المعرفة لان في هذا القسم ايضا يكون ذوالحال نكرة مستغرقة لوقوعه في سياق النفي قلنا للمقابلة بينهما في ان ههنا نقض للنفي وليس في الاول نقض للنفي قوله او مقدا عطفت على قوله نكرة لانه اذا تقدم الحال فخصص به النكرة كما اذا تقدم الخبر على المبتدأ النكرة وايضا اذا تقدم الحال يؤمن من الالتباس بالصفة لان الصفة لا يتقدم على الموصوف قوله هو هذا القسم فان قيل المراد من هذا القسم هو المعرفة فلا يصح قوله ووقوع الحال في هذا القسم مشروطا بكون صاحبها معرفة اذ يلزم الاتحاد بين الشرط والشروط فيكون معناه ان التعريف شرط للتعريف قلنا لان سلم ان المراد من هذا القسم هو المعرفة بل المراد من هذا القسم ما يكون ذوالحال فيه غير هذه الامور وهو امم من المعرفة لان غير هذه الامور كما يتبادر المعرفة كذلك يتبادر النكرة المحضة فا شترائط المعرفة لاخراج النكرة المحضة قوله فقلنا غالبا قيد تغزيع على قوله ليس شترائط لانه حتى يقال اشارة الى بيان السوال قوله للنبذة صفة لقوله غالبية قوله ويجوز ان عطفت على قوله تعالى في اشارة الى الرد على السيد السند لانه قوله في حواشي للتوسط ان قوله وصاحبها معرفة مبتدأ والخبر ثم جملة عطفت على قوله وشرطا ان تكون نكرة قوله ويجعل الخبر عطفت على قوله ويجوز ان عطفت على قوله لانه ان يصرف الكلام عن ظاهره اشارة الى وجه الرد وانما كان هذا خلا النظر لان الاصل في العطف ان يكون عطف للفرد على الفرد لان المقصود من العطف اشتراك الشئيين في الحكم وهو عطف المفرد على المفرد لا في عطف الجملة على الجملة الا شتراك في الشئ فقط وايضا وجه الظهور قرب المعطوف عليه قوله وارسلها اليك جواسوسا على قاعد اشتراط الحال النكرة بان العراك في قوله وارسلها اليك وقع حالا مع انه معرفة

شرك

له يعني ان التقابل بينهما باعتبار ان في الاول استغراق وفي الثاني نقض للنفي فانه ليس الاول نقض له فيكونان متقابلين بحسب الجبئية والاعتبار قاله عبد الرحمن ١٢ له اي بين قوله او بعد الا الخ ١٣ وبين قوله او مغنية ١٤ له اي في القسم الثاني وهو بعد الا ١٥ له اي القسم الاول وهو قوله او مغنية ١٦ له فيختصص النكرة ١٧ له اي في حالة النصب مخضبة امرأه راكبة فطوالت التعليل دفعا وجاز ان في الباب ١٨ له وايضا انما كان هذا خلافا للظاهر لان الظاهر ان يكون قوله صاحبها اسما لقوله يكون وقوله معرفة خبره موافقا له وشرطا ان يكون نكرة كذا قاله عبد الرحمن ١٩ له بين الامر ومير لما قلنا والشئ لمحار الوحي اي ارسل للملوك ان لا تكون الا ان حال كون الاثن معتككة اي متناحرة ٢٠ له وبيان وحش في قوله مرتب به وحش وقم حالا مع انه معرفة بالاضافة وبيان جمدك في قلنا فقلت جمدك ٢١ حالا مع انه معرفة بالاضافة ٢٢ فغنى عبد الرحيم ٢٣

واللوم في العراك الذهني اولئك لانه لم يكن العراك عراك معلوم وكذا الاضافة في وحد وجهك ذهنية قوله وهي في اللفظ نكرة لان هذه الاضافة ^{بمعنى} اضافة لفظية وهي لا تعيد تعريفا قوله محضة جواب سوال وهو انه ينقض بنحو جاءني رجل من بني قميم فارسا فان قوله فارسا حال عن رجل وهو نكرة مع انه لا يجب تقديم الحال فيه على صاحبها فاجاب بقوله محضة يعني ان المراد من النكرة هو النكرة المحضة وفي هذا المثال النكرة غير محضة بل نكرة موصوفة بقوله من بني قميم ثم يتوهم ان السرد من المحضة ما يكون بالنسبة الى بعض افراد التخصيص فدفع بقوله لم تكن فيها شائبة تخصيص قوله باسمي التقديم جواب سوال وهو ان ذ الحال اذا كان نكرة محضة ثم قدم الحال عليه فحينئذ لم يكن ذ الحال نكرة محضة بل محضته بتقديم الحال فينبغي ان لا يصير تقديم الحال واجبا هنا فاجاب بقوله باسمي التقديم قوله ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفته مثل جاءني رجل وزيد بن الكلبين جواب سوال وهو ان ذ الحال في هذا المثال نكرة محضة مع ان الحال فيه غير مقدم على ذى الحال فلجاب بقوله ولم تكن الحال مشتركة الخ اي بين النكرة والمعرفة لان صا الحال لما قارنت بالمعرفة لم تكن نكرة محضة قال مولانا عصام لا يحتاج الى هذا القيد اي قوله ولم تكن الحال مشتركة الخ لان ذ الحال فيه مركب من المعرفة والنكرة والمركب من حيث التركيب كما لا يكون معرفة لا يكون نكرة ايضا لانها قمان من الاسم وهو قسم من الكلمة وهي مفردة فبقوله نكرة يخرج ذ الحال للتركيب فلا حاجة الى زيادة القيد ا قوله الاشتراك في الحال لضرورة الاختصار اصله جاءني رجل وزيد راكبا وراكبا ثم جعل مثني للاختصار فهذا الايدى على اشتراك ذى الحال فلا يكون مركبا او نقول ليس هذا مقيدا في المتن بل احتراز عنه بقوله نكرة فهو بيان للخروج بقوله نكرة قوله لتخصص النكرة فان قيل ان الحال اما من الفاعل او من المفعول وكلاهما مختصان بالحكم للتقدم عليها وهو الحكم للنسب اليها فخرج في رجل قائما فلا حاجة الى تخصيص اخر قلنا ان الحال حكم اخر كما يشعر به قول الشاعر لا نهما في المعنى مبتدأ وخبر فلم ان الحكم الاول حكم للجملة الفعلية والثاني حكم للجملة الاسمية فلا ينفع التخصيص الحاصل بالقياس الى الحكم الاخر لان الحكمين لا يجتمعان في قصد التكلم قوله ولئلا تلبس فان قيل انه اذا التبس بالصفة ينبغي ان يجوز فيه الوجهان اي الحال والصفة كما يجوز الحال و التميز في طاب زيد فارسا وايضا الالتباس لو كان ممنوعا لوجب تقديم الحال عليه في النكرة للتخصيص ايضا لتحقيق الالتباس حينئذ قلنا عن الاول ان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يستقيم الذهن اليه فيلتبس للقصد بخير وعن الثاني ان تخصيص النكرة غالبا بالصفة فاصفة بعد الصفة قليل فلا يلتبس بالحال ثم في قوله في المعنى مبتدأ وخبر نظرا لان للبتدأ اذا كان نكرة انما يجيب تقديم خبر الظروف فيجب هنا ايضا ان يكون الحال ظرفا فاجاب الفاضل المحشي ان في الحال معنى الظروف لانه يؤيد بالظرف لان معنى قوله جاءني زيد راكبا اي وقت الركوب ثم اعترض عليه انه اي اذا كان ذ الحال نكرة محضة ثم حتى يجب تقديم الحال عليه مع انما ليست لظرف ثم مع حاصله ان صاحب

اذا كان نكرة محضة لوصف اضافة اولين الخ اذ هو ذلك لا يجب تقديمها فلها جواب بقوله محضته ثم مع ان هذا الحكم في ان لم تكن الحال مشتركة بين النكرة والصفة وهذه الحالة مشتركة بينهما

لا وجه لهما في هذا الحكم

قلنا اخذها الشرح من كتب المصنف فان قيل ان قوله بخلاف الطرف حال باعتبار المتعلق من
 فاعل لا يتقدم اى لا يتقدم المحال على العامل المعنوي حال كونها متلبسا بخلاف الطرف والمحال
 انما يكون قيدا للعامل فيلزم عدم تقدم المحال على العامل المعنوي مقيدا بمخالفة الطرف مع ان
 المحال لا يتقدم على العامل المعنوي مطلقا سواء كان مقيدا بمخالفة الطرف اولا قلنا لا نسلم ان المحال بل
 هو جملة معترضة بتقديم المبتدأ اى هو متلبس بمخالفة الطرف وان سلم فمحال مؤكدة اذ يكون الطرف
 مخالفا للعامل المعنوي ثابت على الدوام عند المصنف والمحال المؤكدة ليست قيدا للعامل قوله اى
 بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا لوطية الى الاحتمال الاخر قوله لا يجوز اصله اى سواء تقدم المبتدأ
 اولا قوله بشرط تقدم المبتدأ لانه لما قدم المبتدأ كان الخبر ايضا مقدا ما هو الطرف لان مرتبة الخبر
 في جنب المبتدأ وان كان لفظا في موضع اخر قوله فلا يجوز قائما بذيد في الدار لزوم الاضمار قبل الذكر
 في قائما وكون المبتدأ عمدة بالنسبة الى الخبر الى قائما فلا مرد ان المبتدأ عمدة والاضمار قبل الذكر في العمدة
 جائز قوله ويجمل والحاصل ان الطرف في التوجيه الاول عامل وفي التوجيه الثاني معمول لكن هذا
 التوجيه ضعيف فلذا اقال الشارح ويجمل لانه لا يلزم سوق الكلام لانه ذكر بمقابلة المعنوي وهو عامل
 فيلزم ان يكون الطرف ايضا عاملا قوله ان المحال وان كانت مشابهة جواب سوال وهو ان تخصيص
 الطرف اذ كان عاملا كما في التوجيه الاول لاجل الاختلاف فيه كما مر في قول الشارح واما تخصيص لفظ
 اذ كان معمول فلا وجه لذكره فاجاب بقوله ان المحال وان كان لم يلزم ان تخصيصه لدفع الوهم
 وهو ان في المحال معنى الطرف فتوهم انه لا فرق بينهما في تقدمهما على العامل المعنوي فدفع المصنف
 هذا الوهم بقوله بخلاف الطرف يعني ان بينهما فرق في التقديم قوله لتوسم في الظروف لكثرة
 دولتها في كلوهم وايضا ان الظروف تشابه المحام من حيث ان كل محدث لا بد له من الظروف
 كما ان لكل انسان لا بد من المحام والحال ان المحام الانسان توسم لانهم يدخلون على الانسان ليلا و
 نهارا من غير الاذن فكذلك الظروف تدخل على الكلمات اولها واولها قوله هذا اذ لم يكن الطرف
 جواب سوال وهو ان ما ذكر من الاحتمالين مستقيم ولم يدخل الطرف في العامل المعنوي ولو دخل فيه
 فلا يستقيم الاحتمال الاول لانه اذا دخل فيه فلا يصح قوله بخلاف الطرف لانه يلزم التناقض فاجاب
 بقوله هذا الخ اى ما ذكر من الاحتمالين على تقدير ان لا يكون الطرف داخل في العامل المعنوي وان كان
 داخل فيه فالمراد هو الاحتمال الثاني للزوم التناقض ولوقال المصنف كلمة الايهان قاله الا الطرف
 لا يلزم التناقض لان في الاستثناء لا يحكم على المستثنى منه ما لم يذكر المستثنى فلا يلزم التناقض
 فليتنظر في كتب الاصول فان قيل لما كان الطرف داخل في العامل المعنوي فيكون تقدم

ما ذكر من
 الاحتمالين
 مستقيم

له لان الطرف ضعيف فعمل في العول التاخر في العول التقديم ١٢ م لانه اذا تقدم المبتدأ حصل للظرف قوة بسبب
 الاعتماد فعمل في العول التقديم والتاخر ١٢ م اى وان كان الخبر موخا لفظا على المحال ١٢ م اى لانه اكان داخل فيه فلا
 قال لا يتقدم المحال على العامل المعنوي فلا معنى لم لقوله بخلاف الطرف بل هو تناقض قاله عبد الرحمن ١٢ م اى الا في
 هذا الزوم من العامل المعنوي لان المتعارف بينهما في مثل هذا الموضع هو الاستثناء بالا وان لم قوله بخلاف الطرف ايه في نفس الامر
 لكنه ليس بمتناقض ١٢ م اى بناء على الاحتمال الثاني ١٢ م

قلنا لا يلزم تقدير الحال من صاحب الحال الجواز ان يكون من المتكلم وهو الله تعالى كما في قوله تعالى **وَاللَّهُ**
خَالِدِينَ فان تقدير المخلوق من الله تعالى لا من اهل الجنة لانهم في الهيبة قوله وبعضهم يجعلها صفة
المصدر وهو النجاشي قوله اي رسالته كافة اي عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدر اي
مفعول مطلق اي تكف كافة ثم يرد عليه ان كافة صيغة اسم الفاعل في المصدر وهذا الوزن
فاجاب بقوله كالكاذبة والعافية بمعنى الكذب والعفة قوله والكل تكلف وتصف اشارة الى
لا اعتراض على المحبين الذين اجابوا عن جانب الجمهور الى بعض اما كون الاول تكلفا فلان دخول تاء التثنية
في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعل ومفعول الى في بعض صيغ المبالغة
لاسم الفاعل **فان قيل** هذا منقوض بتمام الكافية والشافية فان تلوها للمبالغة كما قال فاضل
المحشي رحمه في رأس الكتاب قلنا الاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل فيها تقدير موصوف
مؤنث كالفائدة والرسالة كما مر في رأس الكتاب من الفاضل المحشي رحمه واما كون الثاني تكلفا فلا محتمل
لانه تقدير الموصوف في الآية واما كون الثالث تكلفا فلا ينافي مصدره بغير معلوم وايضا لو كان فعله محض
فهو لا يفهم من جزم لان الفعل مع المصدر لا يكون الا حالا ايضا واما كون الثالث تصفا فلان كافة بمعنى جميعا
افالجنة ارسلناك الى جميع الناس والتاويلات التي فكروها لا يطابق هذا المعنى اذ معناها المنتم على هذه
التاويلات **فان قيل** ان على القول الثاني تكون كافة بمعنى جميعا كما ترى قلنا لا شئ من كافة على القول الثاني
بمعنى جميعا بل بمعنى عامة اي رسالة عامة اي شاملة للامم والكنه فلا يبين عمومها للناس ايجيب عن
الاصول ان قديم غير تام لان الحروف المتعدية التي هو من تمام الفعل انما هي ابناء فقط دون غيرها من
الحروف الجارة كما قال مولانا سعد الدين في السعدية في بحث المتعدية وايضا يرد على قوله هذا الجواز
بجيب الحقيقة ليس مجرورا ان المجرور بالاضافة اللفظية ايضا ليس مجرورا بجيب الحقيقة اذ هي في حكم
الانفصال ولهذا لا يفهم التعرّيب والتخصيص كما قال الشرح في بحث المجرورات قوله وكل ما دل على
فيه اشارة الى الرد على الجمهور فانهم شرطوا الى الاشتقاق في الحال ثم يرد عليه ان البيضة عبارة عن الحمار
والسكنات فعله هذا ينبغي ان يعجز وقوم زيد وعمر وحالا لوجود البيضة فيها فاجاب بقوله اي صفة ثم يرد
عليه ان التبادر من الصفة ما يكون مشتقا فلا يحصل الرد على الجمهور **فاجاب** بقوله سواء كان الدال
الى قوله من غيلان يا ولجامد جواب سؤالا وهو ان المقصود من قوله صرح ان يقع حال الرد على الجمهور
وهو لا يحصل بهذا القول لانهم ايضا قائلون بايقام الجامد حالا لكن يا ولين الجامد المشتق فاجاب بقوله
من غيلان يا ولين **فان قيل** ان الحال الموصوفة داخل في الحال الجامد او في الحال المشتق لانه لا يفهم من
المتن قلنا قال الفاضل المحشي رحمه انه داخل في الجامد فيحتاج الى التأويل لا يشتق عند الجمهور والحال الموصوفة
هي التي يكون الجامد فيها توطية للحال المشتق كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فقوله قرآنا اسم
جامد وقع حالا ظاهرا لكنه توطية للحال الذي هو قوله عربيا ومشتق وقال مولانا عصام
له اي دخول تاء المبالغة على المصدر غير معلوم عبد الرحمن له بين حرف الجر واللام في قوله الناس ذكره الشارح رحمه مفتي عبد الرحيم

موقع اسم الإشارة اسم لا يعم اعماله فيه بان كان اسما جامدا كالقرفلا بد ان يكون العالم فيه هو
 الطيب وعلى ما عرفت من اعتبار قيد الكلية بعد قوله ولا ندلا يعم الى لا يريد ما قيل لا يجوز ان يكون للزم
 ان اسم الإشارة عالم فيه في تركيب يكون اسم الإشارة عاملا والا فلا قال مولانا عصام انا لا نسلم ان يكون
 التركيب المذكور وهو قوله تمرة نخلة بئر الخ صحيحا بل هو مصنوع آقول وان كان مصنوعا لكن موافق لقول
 النحوي فلا ضير فيه لكن فيه تأملا بالنظر الى قول الرضي قوله فيهم ان تقع بعم ان ليكون قوله تقع بتاويل للمصنف
 فيكون فاعلا لقوله يعم قوله ولكن يجب الإشارة الى ان قوله خبرية قيد احترازي لا اتفاقي فان قيل
 ما للمصنف رحمه الله تعالى تعرض هنا بذكر الخبرية ولم يتعرض بذكرها في بحث الخبر انما شرط فيه ايضا قلنا بان
 هنا ليس شيء يشعر بخبرية الجملة فلذا تعرض بذكر الخبرية هنا واما في تعريف الخبر يكون شيء يشعر بها
 وهو العنوان حيث قال والخبر قد يكون جملة فان لفظ الخبر يدل على خبرية الجملة قوله محتملة للصدق
 والكذب إشارة الى تعريف الجملة الخبرية قوله واجرا منها عليه اشارة الى ان الجملة عليه قوله ولما كانت الجملة
 اشارة الى بيان الدليل لا اشتراط العائد وهو قوله بالواو والضمير قوله فاذا وقعت الجملة هذا شرط وقوله
 لا بد جراءة ثم الشرط مع الجزاء جزاء لقوله ولما كانت قوله والجملة خبرية اما اسمية اشارة الى ان القاء
 في قول المصنف تفصيلا هو يقتضي اجمالين الشارح اجماله قوله اي الجملة الاسمية اشارة الى بيان الموصوف
 ثم يرد عليه انا لا نسلم ان الجملة الاسمية متعلقة بالواو والضمير لان قولنا زيد قائم جملة اسمية ولا تلبس
 بالواو والضمير وايضا يلزم الخروج عن البحث لان في الجملة الاسمية فاعجاب بقوله الخالية قوله
 لقوة الاسمية اما نفس الاستقلال فظاهر لانها مستقلة من حيث الاجزاء بخلاف الجملة الفعلية فان جزء
 الفعل منها يقتضي الاستناد الى شيء وهو مناط عدم الاستقلال واما القوة فلان الاسمية لدلائلها على الواو
 والاستمرار تأتي عن وقوعها حال الخروج عما هو الاصل في الحال وهو الاستقلال وعدم الواو واللام
 فنفس الاستقلال يقتضي نفس الربط والقوة فيه تقتضي زيادة الربط فان قيل بالسوق ان الخبر اذا وقعت
 جملة لا بد فيه من العائد وهو احد الامور الاربعة اما الضمير والالف واللام او ضم المظهر موضع المضمير
 او كون الخبر مفسرا للمبتدأ او بالصفة والاحوال او وقعت جملة فلا بد ان يكون العائد فيها هو الضمير فقط
 الاول والضمير والواو في الثاني قلنا ان الخبر من ضروريات المبتدأ فله زيادة تعلق بالمبتدأ من غير
 العائد فالتفت فيه بادي الربط وهو احد الامور الاربعة واما الصفة فليس من ضروريات الموصوف
 فلا بد فيه من رابط قوي وكذا الحال في الصفة ليس من الفضلات لعدم تعيين علامة الفضلة فيها وهو ان
 يتابع لما قبلها فالتفت فيها بالضمير وحده بخلاف الحال اذ انه فغلة فلا بد من زيادة القوة في الربط وهو الضمير
 والواو وهما مجتبه من وجهين احدهما ان الصلة ايضا من ضروريات الموصول فلها زيادة تعلق بالموصول فينتج
 ان يكتفي فيه باحدا من الامور الاربعة ايضا مع انه لا بد ان يكون العائد فيها الضمير فقط والثاني ان كون الخبر من
 من ضروريات المبتدأ لا يخلو اما ان يكون المبتدأ له حيث قال والخبر قد يكون جملة ولم يقل والخبر قد يكون جملة خبرية بان المراد هناك ايضا
 الخبرية الخبرية ١٢ على فتناسلها يكون الربط بها في غاية القوة ١٣ ثم على ان في اللغة اذا رقت جملة ١٤ اي في الحال اذا رقت جملة ١٥ وهو الخبرية ١٦

من حيث النفاذ ومن حيث كونه مبتدأ فان كان الاول فلا نسلم ان الخبر ضروري لذات المبتدأ وان كان الثاني سلمنا ان الخبر ضروري للمبتدأ من حيث هو مبتدأ لكن يرد على هذا ان الصفة ايضا ضرورية للموصوف من حيث هو موصوف اجيب عز الاول ان الصلة تشابه الصفة من حيث ان كلاهما قبل المبتدأ وعن الثاني باختصار الشق الثاني اي ان الخبر من ضروريات المبتدأ من حيث هو مبتدأ لكن معنا الخبر لا يكون يشبه آخر فلا بد للمبتدأ من الخبر بخلاف الصفة فان معناها لا يشبه آخر لان معناها تفيد الموصوف بقيد وهو يحصل بالحال وعطف البيان والاضافة فلا يكون الصفة من ضروريات الموصوف والكان الموصوف من حيث هو موصوف قوله نحو جئت وانا راكب المثل الاول الضمير المتكلم والثاني الضمير المخاطب والثالث ضمير الغائب قوله لانها تدل على الربط من اول الامر فان قيل ان اللام ايضا تدل على الربط من اول الامر لانها في المصدر كالواو قلنا بينهما فرق بان الواو في الاصل للجعم مع السابق فيكون الواو مستند بالنظر الى سابق قوله كنت نبيا اي علما ينبئ من عند الله وادم بين الماء والطين اي والحال ان به العنصر لم يكن بعد وانما كان نبيا لانه خلق ووصف المظهر قبل الموجودات ثم بعث الى رواح المكلفين بعد خلقها قبل ابدان فبلغ اليهم الحقيقة الالهية فامن به من هو اهله ثم ظهر لهم الايمان بعد خلق ابدان وفيما شادة الى ان سائر الانبياء عليهم السلام لم يكونوا انبياء قبل ابدانهم العنصرية واعلم ان في صحة هذا الحديث مقال فان المروي عن احمد والبخاري كنت نبيا وادم بين الروح والجسد اللهم ان الله يقبل لعله نقل الشارح قدس سره بالمعنى اذ المراد بالروح هو الماء ومن الجسد هو الطين قوله وهذا الربط جواب سوال وهو انه منقوض هو الحق لا شك فيه فان قوله لا شك فيه جملة اسمية مع انه لا يكون بالواو بل متعم في الواو فاجاب بما تولى قوله لا شك فيه هو حال من الضمير في قوله الحق وهو الصفة المشبهة قوله لشدة الاتصال بينهما فانما في حكم الكلمة الواحدة فلا يجوز دخول الواو التي هي للانفصال بينهما قوله على ضعف اي على مذهب ضعيف بقرينة قول الشارح فتدبر من الواو على الصحيح الى على الذم الصحيح قوله فلا يدل على الربط في اول الامر وقد عرفت ان البلاط في الجملة الاسمية ناسب ان يكون في غاية القوة فان قيل ان الجملة الاسمية قد تكون خالية عن العائد نحو قولهم خرجت زيد الى الباب فان قولهم زيد على باب وقع حالا مع عدم الربط فيه قلنا هو شاذ لا يعبر عنه قوله كمنته فوه في اعلم ان ثم في الاصل فوه ثم حذف الماء على خلاف القياس فيقو ثم ابدل الواو بالميم لان الواو لا يقبل الحركة الاعرابية وانما ابدلها بالميم دون حرف الاخر لاتحاد الحزب وهو الشفة ثم اضيف ثم الى ضمير الغالب فاعيد الميم الى الاصل وهو الواو لان اعراب اسم الستة في حالا الاضافة بالحرف فيكون الواو عليها فصادفوه باضافة كلمة فوه الى الماء ثم ان كان قوله فوه الى في حالا عن الضمير الغائب في قوله كمنته يكون العائد هو الماء في فوه وان كان حالا من ضمير المتكلم في قوله كمنته يكون العائد هو الضمير المتكلم في قوله في الى

في قوله في الجملة الفعيلة جواب سوال وهو ان كلامنا

له بخلاف الالف واللام ١٢ لله وفي الحديث من قرأ الميم وادم بين الماء واليهول ١٣ مفتي عبد الرحيم الفشاري رحمه الله

في الجمل والمضارع ليس بمجمل بل هو قسم من الفعل وهو قسم من الكلمة وهي مفردة فأجاب بقوله له
 الجملة الفعلية يعني ان المراد من المضارع هو المضارع مع الفاعل قوله لمشايت لفظا او معنى اما لفظا قطعا
 واما معنى فلو قوعه موقع اسم الفاعل خوزيد قائم وزيد يقوم فان قيل ان هذا منقوض بقوله تعالى
تَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنَّكُمْ تَنْسَوْنَ فقوله وتنسئون مضارع وقم حالا مع انه بالواو قلنا لا نسلم
 ان في الآية وقم المضارع حالا بل هو بتقدير المبتدأ تقديره وانتم تنسئون فالجمله الاسمية وان سلم
 ان المضارع وقم حالا فلا نسلم انه مضارع مثبت بل منفى لانه داخل تحت الاستثناء لا تكاري في قوله
تَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنَّكُمْ تَنْسَوْنَ قوله المشتملة على المضارع
 جوب سوال وهو ان الضمير في قوله ماسواها لا يعرج الى الجملة الاسمية والفعلية ولا ثالث هنا فلا يرد
 ماسواها فأجاب بقوله المشتملة ان حاصله انه ليس المراد من الفعلية مطلق الفعلية بل مقيد بالقوله
 المشتملة على المضارع المثبت قوله من الجمل بيان لما سواها قوله من غير ضعف ان جواب سوال
 وهو انه على هذا لا يثبت الفرق بين الحال الذي وقم جملة اسمية وبين ما وقم جملة فعلية فأجاب بقوله
 من غير ضعف قوله لا المنع اشارة الى ان قيد المثبت قيد احترازي لانه اذا كان منفي لا يجب فيه
 قد ظاهرة ولا مضارع عدم احتياج اليها لانه اذا كانت الفعل الماضي استمر فلان المنع يشمل زمان العامل
 بحكم الاستصحاب كما ذكره الشارح بعد خطوط وقيل منع دخول قد عليه لا قضاء المنع صد الكلام قوله
 من دخل لفظه جواب عن اسئلة ثلثة احدها ان قوله لا بد بمعنى يجب والوجوب لا يكون الا في
 مقدور المتكلم وقد ليس من مقدوره والثاني ان من حرف جر وهو لا بد خلا على التعملة وقد ليس
 منها فلا يجوز دخوله على قد والثالث انا لا نسلم انه لا بد في الماضي المثبت من قد لانه لو كان
 كذلك يلزم تدخله الاقسام لان الماضي من اقسام الفعل وقد من اقسام الحروف فيجوز ان صار قسم من
 اقسام الحروف جزوا من اقسام الفعل وهذا باطل فأجاب عنها بزيادة لفظه الدخول ولا شك ان الدخول
 من مقدور المتكلم ولا يفتى على هذا يكون من دخوله على الدخول وهو اسم ايضا على
 هذا التباس ان يدخل قسم على حرفه يريد عليهما ان اضافة الدخول الى قد لا يجوز لان المضاف اليه لا يكون
 الاسما فأجاب بقوله لفظه قد يعني ان المراد من قد لفظه والحروف اذا اريد منها اللفظ صار علما
 لما وقع في التركيب فتكون اسما فان قيل فلهذا ينبغي ان يكون قد مجرورا بالاضافة اذ هو اسم
 من الاسماء قلنا انه حكاية عما وقع في التركيب والاصول ان حال المحكي بمنزلة حال المحكي عن الذم
 وقع في التركيب وهو لا يقبل الاعراب فكذلك هذا قوله المقرية اشارة الى دليل وجوب دخوله قد
 على الماضي حاصله ان كلمة قد في اللغة وضعت لان تقرب زمان الماضي الى زمان الحال الذي
 انت فيه وفي الاصطلاح وضعت لان تقرب زمان الماضي الى زمان صد الفعل من ذي الحال

سنة ١٢٠٠ هـ من حيث الحروف والحركات السكتات ١٢٠٠ سنة ١٢٠٠ كون الخارج بالضمير وهو ١٢٠٠ م سنة ١٢٠٠ على تقدير الاكتفاء

هنا ١٢٠٠ هـ ليجاز بينا فرق وهو ان في الجملة الاسمية الاكتفاء بالضمير في الضعف وبيننا بغير الضعف ١٢٠٠ م مضي عبد الرحيم

زمان العامل عم من ان يكون صدور الفعل في الزمان الماضي والحال وهو المعنى المجازي فقوله التثنية لغة اشارة الى ان هذا المعنى حقيقي وقوله يجوز اشارة الى ان هذا المعنى مجازي لان المعنى الاصطلاحي مجازي بالنسبة الى الكفوى قوله يجوز جواب سؤال وهو ان قد موضوع لتقريب زمان الحال اللغوي وانه زمان الحال وكلامنا في الحال الاصطلاحية حاصل الجواب انه حقيقة في الاول ومجاز في الثاني من قبيل ذكر الاختصاص وإرادة الاعم لان زمان العامل اعم من ان يكون في الحال وفي زمان الماضي قوله لان المتبادر من الجواب سؤال وهو ان الحال اذا كان ماضيا والحال ايضا كان ماضيا فلا حاجة الى دخول قد مع انك قلت ان زمان صدور الفعل قد يكون ماضيا كما في قولنا جئت في زيد ركب غلامه فاجاب بقوله لان المتبادر من اذ معنى قوله جئت في زيد امس وقوله قد ركب غلامه اي قبل امس اي ركب الغلام كان قبل امس فكان معنى الحال مقدما على معنى العامل فلا بد من دخول قد ليكون المراد من زمان الركوب هو الجزم والتقريب الى امس قوله فيقارنه اي يقارنه حكما لا للمقارنة الحقيقية قوله فانهم لا يجيبون قد لانه استدلالهم بقوله تعالى جاءكم من عند ربهم قوله سواء كانت الزم اشارة الى ان قوله ظاهرة خبر كان المقدر قوله في اللفظ صفة كاشفة لقوله ظاهرة قوله منية صفة كاشفة ايضا بقوله مقدرة قوله بقوا جواب سؤال ما الوجه للتاويل بقوا اجاب بانه حال مؤنث لانه توطئة لحالية قوله حموت قوله جملة دعائية يعني ان قوله حموت وان كان خبرا لكنه يعني الا انه احصر كقولنا غفر الله اي اغفر معناه فيبقى صدوره قوله وانما لم يشترط جواب سؤال ظاهر قوله ويعجز عن ذلك العالم سواء كان فعلا او شهيدا ومعناه مثال الثالث انسان مؤمنا اي هذا انسان مؤمنا قوله في الحال جواب سؤال وهو انه على هذا يلزم الخروج عن البحث فاجاب بقوله في الحال قوله اي الشارع جواب سؤال وهو ان المسافر هو الذي قطع المسافة فعلى هذا فائدة في قوله لا شئام يديها فاجاب بقوله اي الشارع يعني ان المواد من المسافرين كان في ابتداء السفر لا في انتهائه قوله اول الطريق له يعني ان المراد هو المسافر محاذيا باعتبار ما يؤول اليه والمواد من السفر اعادة السفر قوله الاشياء هي الطريق بنفسه ومهديا اي تجد الطريق باعتبار الغير قوله ما صفت اشارة الى بيان الاحواب قوله او مقالية اي لفظية سواء كانت القرينة في لفظ المتكلم او لفظ المخاطب قوله في بعض الاحوال جواب سؤال وهو انه ينقض بقولنا ان زيدا قائم لانه كلام مؤكد بكلمة ان مع ان العامل فيه مذكور وهو لفظان ولا على هذا يلزم الخروج عن البحث وايضا ينقض بقوله تعالى شهدت الله الى قوله قائما بالقسط فان قوله قائما حال مؤكدة مع ان عامله مذكور فاجاب بقوله في بعض الاحوال فلما قد رقت الاحوال لا يرد الاول والثاني فلما قد رقت البعض لا يرد الثالث اعني بقوله شهد الله الالية فقوله في بعض الاحوال اي في بعض افراد الاحوال الموكدة لا في جميعها وذلك لان الحال الموكدة على نوعين احدها موكدة لمضمون له معناه بالفارسية تنك باددله ان قوم ام الله لقبره اذ لم يشترط الله في الماضي فلهذا اجاب بقوله والاهم بشرط ام الله اي و حال كونك تجد الطريق بنفسه او با غير الغير مفتي مولوي عبد الرحيم النقشاوري

جملة اسمية والأخر مؤكدة لمضمون جملة فعلية وحذف العالم واجب في الأول دون الثاني في
 قيل الحاجة الى تقدير لفظ البعض لان الاحتراز عن قوله تعالى شهد الله قائما حاصل بقول المصنف
 مقرة لمضمون جملة اسمية والحال في قوله شهد الله جملة فعلية قلنا ان التفصيل بعد الاجمال شائع عند
 فقوال الشارح في بعض الاحوال اجمال وقول المصنف در مقرة لمضمون جملة اسمية تفصيل قيل
 ان التاكيد على قسمين وقوله عطوفاني قوله زيد اليك عطوف ليس بواحد منها فلا يصح اطلاق التوكيد
 على قوله عطوف او جوابه يبيح بعد قوله مطلقا اي سواء كان عاملا واجب الحذف او جائزا الحذف
 فهو لا فم ما توهم ان المراد بالحال المؤكدة ما كان عاملا واجب الحذف فقط بقية البحث فم بمقوله مطلقا
 قوله والمنقلة قيد في هذا فرق اخريين المؤكدة والمنقلة قوله فان العطوفية الغاء لتعليل تطبيق
 المثال مع المثل قوله بفتح الهمزة اي على انه المضارع المتكلم من الثلاثي المجرد قوله اوضحها اي على انه
 المضارع المتكلم من الثلاثي للزيد قوله من حققت الامر يعني ان المضارع المتكلم من المجرد مأخوذ
 من حققت الامور هو ما فيه ثم في انقضاء لفظ الامر مع قوله حققت اشارة الى بيان المعنى اللغوي لقوله
 احقه قوله بمعنى تحققته جواب سؤال وهو ان معنى حققت الامر هو الثبوت على يقين وذلك
 يحصل بصيغة المبالغة والمجرد لا يفيد المبالغة فأجاب بقوله بمعنى تحققته يعني ان المجرد يعني
 باب تفعل وهو يبيح للمبالغة ثم معنى الحق مجردا هو الثبوت على اليقين لا الثبوت فقط فلذا قال الشارح
 وصوت منه على يقين اي صوت لاجله على يقين قوله او من حققت الامر هذا بالنظر الى الضم
 من مله في باب الافعال ثم الاحقاق مزيدا في اللغة بمعنىين احدهما هو الثبوت على اليقين والثاني
 هو الثبوت فقط فأشار الشارح الى الاول بقوله بهذا المعنى بعينه والى الثاني بقوله او بمعنى اثبت قوله
 لتحقيق البوتة لكن فيه اشارة الى بيان المعنى المراد بالمثال وهو قوله احقه بعد بيان المعنى اللغوي له وانما
 اول الاب بالابوة لان الضمير في احقه لاجم الى الاب وهو جوهر من الجواهر والمتكلم لا يقدر على
 تحقيقه بل يقدر على تحقق الاعراض فقط والابوة من الاعراض قوله وصوت منه على يقين اشارة
 الى تحقق المعنى اللغوي في المعنى المراد او جواب سؤال وهو ان تحقق الابوة بالولادة لا يتحقق للمكلم
 وايضا ان الابوة وان كان من الاعراض لكن تحقق هذا العرض ليس في وسم المتكلم فأجاب
 بقوله وصوت منه على يقين فان قيل ان معنى اليقين هو العلم اي اعلمه عطوف فيكون عطوف
 مفعولا لثاني لعلمت لا الحال فليظرفيه قوله او اثبتا كذلك فقوله كذلك عبارة عن قوله لك
 وصوت منه على يقين لكن هذا احد معنى باب الافعال وهو الذي اخدمه المجرد واما المعنى الآخر
 وهو الاثبات فقط من غير يقين فلم يذكره الشارح في اخلاقه لعل له هنا قوله
 وقال صاحب المفتاح وهو السكاكي في اشارة الى الاعتراض على المصنف در

له عطف على تحققت البوتة لك اي معنى قوله زيد اليك عطوفنا ما تحققت البوتة لك واما اثبتا لك قال صاحب الاثر ۱۲ معنى غير ذلك
 مع اي لفظ وسنوي على ما في بحث التاكيد ۱۲ عنه اشارة الى قول صاحب المفتاح ۲ معنى عبد الرحمن

وانما كان هذا الحق التقديرات لان العطوفة بدون الحيوة لا يتصور الجيب ان التباد من الحيوة التي كانت قبل الموت وانما ^{استقر} ان عطوفية الاب ثابتة في الحيوة وبعد المات ايضا وعبادة المقام لا يتناولها وعبادة للصوم يتناولها قوله ان نقول يحل عطوفا فلهذا مضاه زندگانی میکند زید وعلیه هر یک است یعنی تازنده است هر یکی میکند کذا فی شأن عبد الامان قوله ای شرط وجوب الخ جواب الـ وهو انه لما كان تقریر مضمون الجملة الاسمية شرطا لئلا الحال للوكدة لمضمون الفعلية غير موجودة فلهذا لا يصح قول الشارح في بعض الاحوال لان المراد من بعض الاحوال ليس الحال للوكدة لمضمون الفعلية فاجاب الشارح بقوله ای وشرط وجوب الخ یعنی ان كون تقریر مضمون الجملة الاسمية ليس شرطا لنفس الحال للوكدة بل شرط لوجوب فاعلمها فلا يرد ما ذكر قوله ای موكدة جواب الـ وهو انه يلزم التلاف في كلام المصنف لانه قال سابقا ويجوز للوكدة وقال هنا مقدرة وايضا ان قوله مقترن صيغة اسم فاعل من التقدير وهو ما يتصور بالقلب ويظهر باللسان وليس للحال قلب ولا لسان فاجاب بقوله موكدة وانما لم يقل الموكدة بل قال مقترن اشارة الى ان المراد من التاكيد معناه التقوي وهو التقدير فلا يرد ان التاكيد على قسمين لغوي ومعنوي وهو ليس لاحد منهما قوله لمضمون جملة والمراد من المضمون هنا الدلالة لا التبرهي لا المدلول التضمني وذلك لا يلزم مع قوله زيد البول هو العطوفية فيكون قوله عطوفا تاكيدا للعطوف المستفاد من قوله زيد البول كما في قولنا فلان على الف درهم اعترافا على ما مر في المصنف لطلق قوله انا ارسلناك للناس رسولا فان قوله رسولا يؤكد بعض اجزائها وهو ارسل لا كلها وهو ارسل الله ثم لان كون الشخص رسولا لا يطلب الا مجود الارسل لا ارسل الله تعالى قوله فانه لا يجب حذفه لان ذلك الجرم عامل فيها فلا حاجة الى ما في قوله اسمية انما اشتراط ان يكون قبل الحال للوكدة شئ ليكون سدا للعامل وانما اشتراط ان تكون الجملة اسمية لانه لو كانت فعلية لكان لها مذكورا واما القرينة على مطلق العامل فهي نصب قوله عطوفا واما القرينة على خصوصية قوله الحق فلان ^{لفظ} الاوجب بالعطف باثبات العطف فلهذا استغنى عن التصريح بالعاط وهو قوله الحق ولابد منها اشارة الى الاعتراض على الصوم اجاب عنه مولنا عصام حيث قال لا احتياج الى هذا التقيد لان التباد من المضمون في قوله لمضمون جملة اسمية هو المضمون الذي يختص بالجملة الاسمية لا يكون مضمونا لجملة فعلية وهنا ليس كذلك لان مضمون قوله الله شاهد لا يكون مخصوصا بالجملة الاسمية بل يوجد في الجملة الفعلية ايضا مثل شهد الله لان مضمون الله شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا ^{اول قول} انما لم يذكر هذا التقيد كثرة بالمثل اعني قوله زيد بولك وايضا المراد من اسمية هي الكلمة وهي التي ليست فيها شائبة من الفعل قوله التامين

فيمر ان الحال للوكدة

سوال سولی من التبرع التامين

اي ومنها التامين وهو مصلح محي محي له اي على تقدير يحيي في المثال المذكور ۱۲ م الله فلا عبد الحق المدعى ولما قال عبد الرحمن العنفي في ترجمته ^{دعا} في زندگانی میکند زید وعلیه هر یک است یعنی تازنده است هر یکی میکند کذا فی شأن عبد الامان قوله ای شرط وجوب الخ جواب الـ وهو انه يلزم التلاف في كلام المصنف لانه قال سابقا ويجوز للوكدة وقال هنا مقدرة وايضا ان قوله مقترن صيغة اسم فاعل من التقدير وهو ما يتصور بالقلب ويظهر باللسان وليس للحال قلب ولا لسان فاجاب بقوله موكدة وانما لم يقل الموكدة بل قال مقترن اشارة الى ان المراد من التاكيد معناه التقوي وهو التقدير فلا يرد ان التاكيد على قسمين لغوي ومعنوي وهو ليس لاحد منهما قوله لمضمون جملة والمراد من المضمون هنا الدلالة لا التبرهي لا المدلول التضمني وذلك لا يلزم مع قوله زيد البول هو العطوفية فيكون قوله عطوفا تاكيدا للعطوف المستفاد من قوله زيد البول كما في قولنا فلان على الف درهم اعترافا على ما مر في المصنف لطلق قوله انا ارسلناك للناس رسولا فان قوله رسولا يؤكد بعض اجزائها وهو ارسل لا كلها وهو ارسل الله ثم لان كون الشخص رسولا لا يطلب الا مجود الارسل لا ارسل الله تعالى قوله فانه لا يجب حذفه لان ذلك الجرم عامل فيها فلا حاجة الى ما في قوله اسمية انما اشتراط ان يكون قبل الحال للوكدة شئ ليكون سدا للعامل وانما اشتراط ان تكون الجملة اسمية لانه لو كانت فعلية لكان لها مذكورا واما القرينة على مطلق العامل فهي نصب قوله عطوفا واما القرينة على خصوصية قوله الحق فلان ^{لفظ} الاوجب بالعطف باثبات العطف فلهذا استغنى عن التصريح بالعاط وهو قوله الحق ولابد منها اشارة الى الاعتراض على الصوم اجاب عنه مولنا عصام حيث قال لا احتياج الى هذا التقيد لان التباد من المضمون في قوله لمضمون جملة اسمية هو المضمون الذي يختص بالجملة الاسمية لا يكون مضمونا لجملة فعلية وهنا ليس كذلك لان مضمون قوله الله شاهد لا يكون مخصوصا بالجملة الاسمية بل يوجد في الجملة الفعلية ايضا مثل شهد الله لان مضمون الله شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا ^{اول قول} انما لم يذكر هذا التقيد كثرة بالمثل اعني قوله زيد بولك وايضا المراد من اسمية هي الكلمة وهي التي ليست فيها شائبة من الفعل قوله التامين

في قوله تعالى لا يصح قوله يرفع الابهام لان رفع الابهام يكون بالاسم لا بالاسم وعلى الثاني يلزم الخروج من البحث اذ هو في الاسماء فاجاب بقوله اي الاسم الذي يعني ان كلمة ما عباد عن المسمى فيصح قوله يرفع الابهام لكن بجذات المضاف وهو لفظ الاسم فلا يلزم الخروج من البحث فان قيل لا نسلم انه بجذات المضاف بل هو بجذات الموصوف كما ترى قلنا ان لفظ واللام في قوله الاسم هو كاتب والصحيح اسم الذي المحدث ان علم انه قال البعض ان قوله اي الاسم احتراز عن قولنا فعلت اي قتلت فان قتلت يرفع الابهام الوصف عن فعلت لكنه ليس باسم فلا يميز فميزا في هذا البعض قد ضيق على نفسه مع الوسعة اذ قوله اي الاسم وقع في موضع الجنس هو الشئ لا الاحتراز لكنه ينقض بقولنا انجبني شئ حين زيدا فان قوله حين يرفع الابهام عن شئ مع ان ليس يتميز لانه يكون نكرة وقوله حين معرفة وكذا ينقض بقولنا زيد عن الوجه بنصب ج فان له الوجه يرفع الابهام عن نسبة حين الى زيد مع انه ليس يتميز كما قال المصنف في بحث صفة المشبه ان نصب الوجه على تشبيهه بالمفعول في العمول المعرفة وعلى التميز في العمول النكرة اجيب المراد من اسم النكرة والاسم في مادة النقص معرفة فلا يراد بالنقص قوله فان المبدل منه في حكم التنجية فان قيل اما ان يلد ان كل المبدل منه في حكم التنجية او بعضه فان كان الاول فهو ممنوع لان صا المكشاف قال ان قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم بآية من الصراط المستقيم مع ان المبدل منه ليس في حكم التنجية لانه لو ترك في القراءة فسدت صلواته وان كان الثاني فهو مسلم لكن الدليل غير تام كما لا يخفى قلنا المراد هو الاول فان المقصود بالنسبة هو المبدل في الآية لا المبدل منه كما صرح به القاضى البيضاوي فالمراد من قوله ان المبدل منه في حكم التنجية هو انه في حكمها من حيث المقصد لا من حيث العبادة والكلام واما هناد الصلوة فلوجه اخر وهو ان القراءة يتعلق بنظم القرآن لا بمضاهه الا ترى انه لو ترك اللفظ الزائد فسدت صلواته كما لو ترك الكاف من قوله تعالى ليس كذلك شئ مع انه لا دخل في المعنى فالقيل في هذا ينبغي ان لا يجوز القراءة بالفارسي لانه فخل للنظم لان الفارسي مع القرآن لا يقرأ قلنا ان جوازه مختص بالعاجز عن العربي وما نقل عن ابي حنيفة من الجواز للقادر على العربي ضعيف لصحة رجوعه عنكم قال اللؤلؤ يعقوب هو الله تعالى فان قيل لا نسلم ان المبدل منه في حكم التنجية بل هو مقصود بالنسبة والا لا يصح اطلاق المبدل على المبدل لان المبدل يقتضي تحقق الاصل قلنا ان معنى قولهم ان المبدل منه ليس مقصودا بالنسبة اي مقصودا اصليا لانه ليس بمقصود اصلا فان قيل فعلى هذا لا يصح قول بعض الحشيين انه ليس مقصودا قلنا معنى

اسم الفاعل اي المميز قوله اي الاسم الذي جواب سوال وهو ان كلمة ما لا يخلوا ما عباد الاسم او عن المسمى فعلى الاول لا يصح قوله يرفع الابهام لان رفع الابهام يكون بالاسم لا بالاسم وعلى الثاني يلزم الخروج من البحث اذ هو في الاسماء فاجاب بقوله اي الاسم الذي يعني ان كلمة ما عباد عن المسمى فيصح قوله يرفع الابهام لكن بجذات المضاف وهو لفظ الاسم فلا يلزم الخروج من البحث فان قيل لا نسلم انه بجذات المضاف بل هو بجذات الموصوف كما ترى قلنا ان لفظ واللام في قوله الاسم هو كاتب والصحيح اسم الذي المحدث ان علم انه قال البعض ان قوله اي الاسم احتراز عن قولنا فعلت اي قتلت فان قتلت يرفع الابهام الوصف عن فعلت لكنه ليس باسم فلا يميز فميزا في هذا البعض قد ضيق على نفسه مع الوسعة اذ قوله اي الاسم وقع في موضع الجنس هو الشئ لا الاحتراز لكنه ينقض بقولنا انجبني شئ حين زيدا فان قوله حين يرفع الابهام عن شئ مع ان ليس يتميز لانه يكون نكرة وقوله حين معرفة وكذا ينقض بقولنا زيد عن الوجه بنصب ج فان له الوجه يرفع الابهام عن نسبة حين الى زيد مع انه ليس يتميز كما قال المصنف في بحث صفة المشبه ان نصب الوجه على تشبيهه بالمفعول في العمول المعرفة وعلى التميز في العمول النكرة اجيب المراد من اسم النكرة والاسم في مادة النقص معرفة فلا يراد بالنقص قوله فان المبدل منه في حكم التنجية فان قيل اما ان يلد ان كل المبدل منه في حكم التنجية او بعضه فان كان الاول فهو ممنوع لان صا المكشاف قال ان قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم بآية من الصراط المستقيم مع ان المبدل منه ليس في حكم التنجية لانه لو ترك في القراءة فسدت صلواته وان كان الثاني فهو مسلم لكن الدليل غير تام كما لا يخفى قلنا المراد هو الاول فان المقصود بالنسبة هو المبدل في الآية لا المبدل منه كما صرح به القاضى البيضاوي فالمراد من قوله ان المبدل منه في حكم التنجية هو انه في حكمها من حيث المقصد لا من حيث العبادة والكلام واما هناد الصلوة فلوجه اخر وهو ان القراءة يتعلق بنظم القرآن لا بمضاهه الا ترى انه لو ترك اللفظ الزائد فسدت صلواته كما لو ترك الكاف من قوله تعالى ليس كذلك شئ مع انه لا دخل في المعنى فالقيل في هذا ينبغي ان لا يجوز القراءة بالفارسي لانه فخل للنظم لان الفارسي مع القرآن لا يقرأ قلنا ان جوازه مختص بالعاجز عن العربي وما نقل عن ابي حنيفة من الجواز للقادر على العربي ضعيف لصحة رجوعه عنكم قال اللؤلؤ يعقوب هو الله تعالى فان قيل لا نسلم ان المبدل منه في حكم التنجية بل هو مقصود بالنسبة والا لا يصح اطلاق المبدل على المبدل لان المبدل يقتضي تحقق الاصل قلنا ان معنى قولهم ان المبدل منه ليس مقصودا بالنسبة اي مقصودا اصليا لانه ليس بمقصود اصلا فان قيل فعلى هذا لا يصح قول بعض الحشيين انه ليس مقصودا قلنا معنى ان هذا الاسم غير مراد للكلم من غير مراده او بمعنى المميز باسم للفعل مع ان التكرار غير منسب الى الاله التي ترفع الابهام فيكون التميز بانتم بجذات الاله اي المميز به اسم الله اي المبدل منه وهذا وهو قوله صراط المستقيم اسم الله وهو قوله فان المبدل منه المراد من المبدل منه في الدليل كل المبدل منه لا بعضه كما هو الظاهر اسم الله واليهيم انه لا تضاد لصلوة بذلك كما كتبه كما في كتب الفقهاء هي اي على ان القراءة تنطبق بنظم القرآن لا بمضاهه اسم الله المولى فخرج الحاشي اسم مفتي عبد الرحيم

قوله اصلاً اي اصلياً فلا اشكال قوله بل هو ترك مبهم وايراد معين وانهما بحث من وجه الاول انه
لا يعلم حال التارك على قوله لان الضمير فيه واجب الى البدل وهو امر لفظي والتارك امر معقول فيلزم حمل
البيان على المبائن والثاني انه منقوض ببدل الاشتغال مثل سلب زيد ثوبه لان زيد ليس بمبهم بل
هو معرفة فكيف يعبر عنه قوله بل هو ترك مبهم والثالث ان الاحتراز من البدل مما ليس له وجه لذكر الحكم
التوابع فيما بعد والرابع ان في الضمير ايضا ترك مبهم وايراد معين لانه في المعنى فاعل والمقصود بالنسبة
ليس لا هو فلا فرق بين قوله طاب زيد نفساً وفي قوله طاب زيد اخوك اجيب عن الاول ان الضمير
قوله هو واجب الى البدل باعتبار القصد والغرض في المقصود منه ترك مبهم وايراد معين وعن الثاني انه
ليس المراد من الهمزة النكرة بل هو اعم من النكرة وللجمل فن يد وان لم يكن نكرة لكنه مجمل ههنا لانه لا يعلم ان
السلبي باعتبار ذاته او باعتبار ملائسته فيكون قوله ثوبه تفصيلاً له وانما يكون مجمل لانه عام للعامة
فان قيل هذا منقوض ببدل الغلط مثل ضربت زيداً اعمراً لانه ليس في قوله زيداً ههنا تنكير ولا اجمال
لان نسبة الضرب الى زيد تام كما قال الشاعر في بحث البدل قلنا المراد من البدل بعض قسم وعن الثالث
ذكر الشيء فيما بعد لبيان الاحتراز عنه بقيد فان الاكتفاء بذلك بعد جاز لا واجب هذا الايمان في الاحتراز
من الاكتفاء بذكره كما قال الشاعر في تعريف الفاعل هو ما اسند اليه الفعل بالاصالة بقرينة ذكر التوابع فيما بعد
وعن الرابع انه لا نسلم ان المقصود بالنسبة هو التميز لانه لو كان كذلك لكان مرفوعاً وما قالوا في اللغة فاعل
يعبر عنه فاعل وتاويل فهو بنوع آخر لا يخرج الشيء عن حقيقة فان قيل ان تعريف التميز غير انهم في قوله الضمير
لانه دخل فيه قوله زيداً اعمراً لصلح على الوجه مع لغيره كما ذكره الشاعر في بحث المجرورات حيث قال الوجه
في منزلة التميز فلم انه ليس التميز قلنا المراد من كلمة ما هو الاسم المنسوب بقريضة ان التميز قسم منه و
الوجه مجرور فاذا قيل هذا منقوض من وجهين احدهما ان التميز قد يكون مجروراً كما قال
المعزم والمنفصل كثر والثاني انه انما يستقيم لوقوع الوجه بالجر ولو قورم بالنسبة اجيب
اصل الاعتراض انه خارج لقوله المستقر عدم الابهام في الموضوع له الحسن بل الابهام
فيه من حيث انه صفة لزيد وبانه خارج لقوله عن ذات لانه يرفع الابهام عن حسن زيد وهو وصف
او لقول المراد من التميز هو الاسم للنكر والوجه معروف باللام ولو كان الوجه بغير اللام لاشك انهم
التميز نكرة لان المقصود وهو البيان يحصل به لانه لا يتم ان يكون لحد النكرتين اخص من الآخر فيقال
لما كان المقصود من التميز هو البيان فهو يحصل بالمعرفة على الكمال قلنا ان التميز من الفضلات والعلّة
فيها مطلوبة كما في الحال قوله اي الثابت اشارة الى ان قوله المستقر ليس مع الظروف بل صيغة اسم الفاعل
قوله الراي جواب عن اسئلة ثلاثة الاول ان هذا التعريف صادق على قوله جارية في نحو لايت
جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن لفظ العين مع انه لا يقول احد بكونه تميزاً والثاني انه صالح على وجه
له يعني ان المراد من الاحتراز عن البدل هو الاحتراز عن بعض اقسامه كما في جاء في اخوك زيد ۲۲ م فكون قوله
بالاصالة احتراز عن توابع الفاعل ولكن عبارة هذا القيد في تعريفه بقرينة ذكرها فيما بعد ۲۲ م لان التميز هنا لبعبرية لا لكونه

عنه قوله الضمير هو اي غير المذكور ولا يخرج من سطر هذه اللزوم من الخلفيات والافعال على اطلاق قوله تميز التميز وهو تميز بالذات لكونه مجروراً مع قوله لايت

الرجل فان الرجل صفة لهذا وزال به الابهام عن الموصوف وهو لفظ هذا ^{بمعنى} والثالث انه صادق على عطف البيان نحو الجفص عمر فان بقوله عمر زال ابهام الجفص مع انه ليس يتميز فاجاب بقوله الرازي اى الحكم لا يرد عليه ان للرازي درجات كثيرة قد يقال على ما فيه غاية الابهام كالمشابهة وهي للمقطعات التي تكون اوائل السور نحو كم وحتم وق قد يقال على ابهام المعنى في الموضوع له فلحق الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح في المعنى الموضوع له والابهام في لفظ عين ليس في الموضوع له بل باعتبار تعدد الاوضاع لانها مشتركة والمراد من الوضع اعم من ان يكون شخصيا او نوعيا فيتناول المجاز فلا يرد انه ليس في الظل وضع لان المراد منه للوزن مجازا ولا وضع في المجاز قوله من انه موضوع له جواب سوال وهو ان الابهام في العين وان كان باعتبار تعدد الاوضاع لكن هو كائن في الموضوع له فاجاب بقوله من حيث انه لا يعنى سلما ان الابهام كائن في الموضوع له لكن ليس فيه من حيث انه موضوع له بل من حيث تعدد الاوضاع قوله فان المستعجب سأل ظاهر قوله وهو الوضعى اى الرازي لكن الشارح ذكر المفيد في موضع القصر قوله اما موضوع المفهوم كى كما هو من ذهب للتقدمين وهو كل مفرد مذكر محسوس يكون مشاركا اليه بالاشارة الحسية وانما كان موضوعا للمفهوم كى لان الافراد غير منضبطة قوله بشرط استعماله في الجزئيات اى انه لا يستعمل في المفهوم الكلى بل في الجزئيات فقط اذ هي المقصودة قوله او كل جزئى جزئى منه كما هو من ذهب للتأخيرين اذ الافراد هي المقصودة وهي وان كانت غير منضبطة لكن المفهوم الكلى مرادة لها قوله انما نشأ من تعدد الموضوع له كما هو من ذهب للتأخيرين او السهل فيه كما هو من ذهب للتقدمين فيكون في عبارته لف ونشر غير مرتب كما ترى فان قيل فلهذا ينبغي ان لا يعم التميز من اسم الاشارة مع انه يعم كما ان رجلا في جذا رجلا يتميز من ذا وهو اسم الاشارة وكذا يشكل بقولنا ربه رجلا فان رجلا يتميز من الضمير في ربه مع ان في الضمائر اليم الوضع عام والموضوع له خاص فينبغي ان لا يعم التميز عنه بقوله رجلا تجيب عن الاول انه لا نسلم ان رجلا يتميز عن اسم الاشارة بل هو يتميز من نسبة حب الى كلمة ذا وقد ينشأ ان ضمير ربه مبهم لعدم ذكر المرجع فينبغي الابهام الوضع قوله فان كل واحد من ابى حصص وهو ثم فان قيل المقصود بيان ازالة الابهام من ابى حصص فقط فينبغي ان يذكر ان ابى حصص موضوع لشخص معين بدو ذكر عمرو انه موضوع له قلنا انما جمعها في ذلك تنبيها على ان يكون عطف بيان له على تقدير كون كل واحد منهما موضوعا لشخص واحد قوله لكن لما كان عمرا شمر

له يعنى ان المراد من الابهام ما هو ثابت لهم في المعنى الموضوع له وهذا الابهام ليس من هذا الوجه بل نشأ من تعدد الموضوع له كمنه المثال الاول ومن تعدد الموضوع له او السهل فيه على اختلاف المذهبين كما في المثال الثاني ابو من عدم الاشتراك كما في المثال الثالث فلا يرد كما في الحواشي ۳ مفتى له فترى ان لفظ المستعجل لا يعطى للثبوت المطلق بل ان يكون محسب الوضع او الاستعمال فاذا كان المراد من ثبت هو الثابت المطلق لم يخرج جارية عن تعريف التميز في نحو رأيت عينا جارية لان قوله جارية يرفع الابهام الثابت محسب التميز من قوله عينا فترى ان ايراد المستعجل في التعريف اجاب بقوله فان مستقر التميز ان المراد من المستعجل ذكره الشارح من تفسير المستعجل يخرج جارية عند لان العين في الاصل لم يوضع مبهما بل حصل الابهام فيه عند الابهام بالنسبة الى المخاطب كذا في الحواشي ۳ م مفتى اى على ما ذكر من انه

نظره او موضع نور نظره قوله ما يتم به المفرد الذي هو نائب التميز قوله وكرر بعضها فان قيل
لا دخل لما سبق في التكرار لانه يصح ان يقال قنيزك بل في موضع عنوان سمناء قلنا انما ذكر عنوان
شهرته فيما بينهم فان قيل المفرد قد يتم بنفسه ايضا مثل ربه رجلا وقوله تعالى كما ذا الملك الله بهذا
مثلا فان رجلا تميز عن الضمير تام بنفسه وكذلك مثلا تميز عن هذا تام بنفسه فلم تترك للصنفه
بيانه قلنا لما تم منها بنفسه فلا حاجة الى بيان ما يتم به فلا حاجة الى ذكره قوله ومعنى تمام الاسم جواب
سؤال وهو ان معنى ما يتم به الاسم لا يتخلو ما ان يل دانه لا يدل على مضاء بدون احد هذه الاشياء
واما ان يل دانه انه لا يفيد فائدة بدونه فاعلم الاول ينبغي ان يكون الاسم التام من المحروف
لانها لا تدل على المعنى الا بانضمام الغين وعلى الثاني لا نسلم ان الفائدة توقفت على احد هذه الاشياء
لان توقفتها على الكلام فاجاب بقوله ومعنى تمام الاسم اه قوله لان المضاف لا يضاف الى
اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا
كما في حب رانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى الكاف لانه يقال فيالم يكن للخطاطين بل حب
رمان فقط لكر بحسب اللفظ اضيف المحب الى الرمان والرومان الى الكاف اقول المضاف الى الكاف هو
حب ران لا لقطع فان قيل هو ليشكل بل قد تم وبكلا واحد قلنا انه يتقد يعرف الصنف
فان قيل فاعلم هذا لا توجد للمادة لامتناع المضاف ثانيا لان كل مادة وجد المضاف ثانيا فاعلم
انه يتقد بالعاطف فليتأمل وانما لا يضاف ثانيا للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه الثاني
بالمضاف اليه الاول وايضا ان الغلام لما كان لزيد فكيف يكون لعمرو في قولنا غلام زيد عمرو
قوله فاذا تم الاسم جواب سؤال وهو ان الاسم التام ليس بفعل ولا شبه فعل فكيف ينصب التميز
فاجاب بقوله فاذا تم الاسم الخ قوله كما ان للفعل حصر ان يقع وانما قال حصر ولم يقل كما ان
المفعول بعد تمام اه لثلاث ينقض بمثل ضربك زيد قوله وهذه الاشياء جواب سؤالين
احدهما انه لم يختاروا هذه الاشياء المشابهة الفاعل دون غيرها والثاني ان الالف واللام ايضا
تمتم للاسم بالمعنى الذي مر وهوانه بحالته لا يضاف مما فاجاب بك بقوله وهذه الاشياء
قوله الراقد وهوالدن الكبير والطويل الاسفل وقيل ميكال معروف لاهل مصر ياخذ الرقة
وعشرين صاعا قوله فيفرد اسم جازان يفرد والضمير راجع الى تميز غير العدد كالضمير في مجمع
بقريته احالة تميز العدد الى ما سياتي لان هذا الحكم لا يجوز في العدد فان تميز عشرين مثلا

مفرد سواء كان جنسا اولاد

له والله اعلم بالله من هذا السؤال والجواب وان شئت التفتي والتفصيل في السؤال

والجواب فارجع الى حاشية عبد الرحمن في هذا الموضع ٣ له وايضا يجب ان مقصود للمعروف في بيان اللفظ الذي يتم بسبب

الغير لا في مطلق المفرد قاله عبد الرحمن ٢ له مضاء بالفارسية دانه اناريد ٢ مضى متولوي محمد عبد الرحيم

له وهو الواو وقد يركب كل فرد وكل واحد واحدا لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف قاله عبد الرحمن ٢

متولوي مضى محمد عبد الرحيم الفشاروري البشردى ٢ انهم انهم حق بركي ديوكه كاتب البحر كنديا

وقوله لا يكون

سواء قصد به الاتواء اولاً قوله وان كان دفعه وهم ظاهر فيقال عندي رطل زيتاً ورطلون زيتاً وارطال
 زيتاً قوله ما يشابهه لانه اشارة الى بيان الجنس اي ليس المراد من الجنس ما هو عند باب العقول وهو
 كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقاق فان قيل ان المصاد كلها اجناس وليس فيها تشابه الا
 لعدم تحقق الاجزاء فيها قلنا ان قيد ان وجد مراد فيه يعني ان تشابه الاجزاء فيما وجد فيه
 الاجزاء ثم ههنا امران الجنس واسم الجنس فالاول يطلق على القليل والكثير على سبيل التمولك
 والثاني يطلق على الواحد على سبيل البدل وهذا الفرق عند القابلة واما عند عدم القابلة
 فيعم الاطلاق لكل واحد منهما على الاصح قوله كالماء والقر والماء مثال لما لا يقبل التاء والقر مثال لما يقبلها
 والسمون مثال الكيلي والزيت مثال الوزني والضرب مثال الاعراض قوله ما فوق النوع الواحد جواب
 سؤال ظاهر وتحقيق قصد الاتواء سيأتي في قوله فيطابق فيما قصد الا اذا كان جنساً الا اذا قصد الاتواء
 قوله وهو ما يشابه اجزائه جواب سؤال وهو انه منقوص بقولنا لغتان عندي عدله ثوباً فان
 الثوب جلس مع انه لا يفرد فاجاب بقوله وهو ما يشابه اجزائه بخلاف الثوب اذا فراده متفاوتة
 قوله قيل قاله الشارح الهندي قوله للعدد اي للمخصص قوله حصص الجنس اي افراد الجنس
 قوله بالخصوصية اي بالقيود الكلية نحو حيوان ناطق او حيوان انسان او حيوان فرس او بالقيود الشخصية
 نحو حيوان شخص او حيوان زيد او عمرو قوله نحو طاب زيد جلستين فان قيل المثال لا يطابق
 المثال لان الكلام في التميز الذي يرفع الابهام عن مفرد مقدار والمثال مما كان التميز عن النسبة
 وايضا لا يكون جلسة اسم جنس لانه اشتراط فيه ان يكون مجرداً عن التاء وهي موجودة فيها
 قلنا عن الاول لان لم انه مثال بل هو نظير ونقول انما اورد مثال التميز من النسبة ليعلم ان قصد
 الاتواء يكون في التميز عن النسبة ايضاً وعن الثاني لان لم ان التاء في جلسة فارقة بين الجنس
 والرسالة بل التاء فيها من اصل الكلمة فلا ينافي كونها اسم جنس قوله اي يورث التميز جواب سؤال
 ظاهر وانما زاد قوله يورث لانه يفوت معنى للفعل في قوله ويجمع فغير الشارح عن مصدر يحجم بقوله
 مادون الواحد وعبر عن فعلية بقوله يورث وايضاً اشارة الى ان الجمعية ليست بمعنى مطلق الامكان
 بل بمعنى امكان الوقوع قوله جوازاً يعني ان هذا معنى مجازي للجمع قوله حيث لم يقصد الواحد جازيلاً
 وهو ان الجمعية يستقيم فيما اذا اريد من المفرد المقدار الجمعية واما ان اريد منه الواحد فكيف يحجم

له تقريره ان الاسم التام اذا كان مثني او مجموعاً فينبغي ان يكون التميز ثمة او مجزئاً للفرقة بين الاسم التام وبين التميز كما اذا كان من
 الاسم التام لم يكن التميز مفرداً والامر ليس كذلك فاجاب بقوله والكان ١٢ م مفتي لانه اشارة الى الفرق بين اسم الجنس والجنس
 لانه يطلق على القطعة والجزء ١٣ م لانه كرجل مثلاً فيل هذا يكون كل جنس اسم جنس يدور العكس ١٤ م لانه تقريره انه يفهم من لفظ
 الاتواء انه اذا قصد النوعين لا يكون التميز مثني مطابقاً للاسم التام مع انه ليس كذلك حاصل الجواب ان المراد بالاتواء هو ما فوق
 النوع الواحد فيمثل المثني ايضاً كذا في الحواشي ١٥ م لانه تقريره ان هذا الحكم خبير جار فيما اذا قصد المثني فيم تميز ولا يحجم
 حاصل الجواب المراد بالجمع الجمع التام وهو ما فوق الواحد فيتعدل المثني ١٦ م في هذا الاقوال تقديم وتاخير فليتا مل فيه ١٧ م

هو عندي عدل ثوبا فان التمييز ليس بجنس مع انه لا يجمع فأجاب بقوله حيث لم يقصد الواحد قوله
ثم ان كان الجملة متألقة وقعت في جواب سؤال السائل وهو انه هل يجوز اضافة المفرد المقدار الى
القيز ولا فأجاب بقوله .. ثم ان كان لا حاصله ان المفرد المقدار ان كان تاما بتنوين او بتون
الثنية جازت اضافته الى تميز وان كان تاما بالاضافة او بتون الجمع فلا يجوز اضافته **قار فتل**
ان اضافة المفرد المقدار لا يخلو اما ان يكون مع التنوين او بدون فانه ان كان الاول فكما لا يجوز اضافة
المفرد المقدار مع الاضافة كذلك لا يجوز مع التنوين وان كان الثاني فكما يجوز الاضافة بجذ والتنوين
كذلك يجوز بجذ المضاف اليه فان فرق **تحكم قلنا** ان اضافة المفرد المقدار بجذ والتنوين لكن
في النية ثابت وثبوت التنوين في النية لا يمنع الاضافة وثبوت المضاف اليه في النية بمنع الاضافة
الى شئ اخر لانه اذا كان غلام زيد فكيف يكون غلام عمرو قوله في المفرد المقدار دفع وهم و
هو ان الظاهر ان الضمير في قوله ان كان راجع الى التميز بقريته قوله عجم فان الضمير فيه راجع
الى التميز بقريته قوله ان كان جنسا فان الضمير فيه ايضا راجع الى التميز فلهذا لا يصح قوله بتون
او بتون الثنية لان الاتمام بهما لا يكون الا للمفرد المقدار والتمييز وكذا الاضافة لا يكون الا للمفرد
المقدار والتمييز فدفع بقوله اي للمفرد المقدار قوله او المعنى ان وجد القيز الخ ليس غرض الشارح
من هذا التقرير ان كلمة كان تامة لانها دخلت في الجواب بل هو حاصل المعنى وحاصل الجواب
ان الضمير في قوله ان كان راجع الى التميز فيكون تقدير العبارة هكذا ان كان التميز متلبسا بتنوين المفرد
او بالنون التي للثنية جازت الاضافة **ثم ترد عليه** ان التنوين للمفرد فكيف تلبس التميز بتون
فأجاب بقوله فانه لما لم الاسم بهما الخ فالعلاقة بين المفرد المقدار والتمييز هو الاقتضاء اي المقتضى
والمقتضى قوله اي اضافة المفرد دفع وهو هو ان المراد من الاضافة اضافة التميز الى مفرد دفع
بقوله اي اضافة المفرد **ثم ترد عليه** ان المفرد المقدار والتمييز شئ واحد والاضافة ليعتد
المغايرة فكيف يعبر الاضافة فأجاب بقوله اضافة بيانية ليعنى ان المغايرة شرط في غير
اضافة البينية **ثم ترد عليه** ان المفرد المدالما تم بالتنوين فكيف يصح اضافته الى
التمييز لان التنوين للفصل والاضافة للوصول فأجاب بقوله باسقاط التنوين قوله جواز اشاعا
انما قال هذا لرعاية ما يقابله وهو الجواز القليل المتفاد من قول الشارح رج الا بقلته قوله كثيرا
اشارة الى امرين احدهما جواب سؤال وهو ان الشيوع يستعمل في الافعال وكلامنا في الاقوال والثاني
دفع وهو هو ان يتوهم ان المراد بالجواز الشائع هو الكلية اى القاعدة الكلية لا الاكثرية
قد دفع بقوله كثيرا في هذه قاعدة اكثرية قوله **الابقلة دفع وهم وهو انه**

له في وثيقة تسليم ان الضمير في ان كان راجع الى التميز ١٢ سله لان التميز لا يكون الا متلبسا بتنوين نفسه لا بتنوين المفرد المتدفع فلهذا يقتضى
المفرد المتدفع ان اتام بالتنوين او بتون الثنية تميزا فقال ان كان التميز الخ ١٣ مفتة عبد الرحيم ط سله وهذه الاضافة بيانية ١٤

عنه اي ما ذكره المصنف بقوله **والا فلا** ١٥ مفتة عبد الرحيم الفتاوى

تتقضى بقوله عشر ودرهم فأجاب بقوله الأبقلة قوله نحو عشر بك وعشر لى رمضان
 فإن قيل ان المثال الاول صحيح بانه مضاف الى غير المميز ^{والتميز} والمثال الثاني فغير صحيح لان رمضان
 يصلح التميز قلنا ان الاول مثال لا منافاة الى غير المميز قطعا والثاني مثال لغير المميز بالا ^{المثال} احتمالا والافتقار
 كاف للمثال كما هو للشهور ثم اعلو ان احتماله بطريقتين احدهما ما قاله الشارح ^{او بطريقتين} وهو حاصله
 انه لو كان المراد من رمضان الشهور او يكون مجذوف المضاف لى ايام رمضان فكان الاضافة الى المميز
 قطعا ولو كان عشرين مجذوف المضاف الى يوم عشرين رمضان لى روز بستم فكان الاضافة
 الى غير المميز لان رمضان لا يصح ان يكون تميزا ليوم العشرين ^و وثانيهما ما قال بعض المحققين ^ج
 وهو ان رمضان لو كان عبارة عن الشهور او مجذوف المضاف وهو الايام كان مضافا الى لم يتر
 ولو كان علما للشخص انسان كان مضافا الى غير المميز وكهنا بحث من وجوه الاول ^ب انه يجب
 ان يقال عشرين رمضان بالتثنية لا به وان كان غير منصروف للعلية والالف والنون للتثنية
 الا انه قد كتم تميزا كما فيما نحن فيه فيجب تنكيده لوجوب تنكير التميز والثاني ما يرد على الطريق الثاني
 وهو انه لا التباس ههنا لان في صورة اضافة عشرين الى التميز يكون رمضان تكرة وفي صورة اضافة
 الى غيره يكون معرفة ^ر ^و ^{ثالث} ما يرد على الشارح في تحرير الطريق الاول حيث قال لا يعلم عند
 اضافة عشرين لى رمضان انه ايراد عشرين رمضان وايراد اليوم العشرين من رمضان وهو الاضافة
 في الاول بيانية وفي الثاني بتقديري من لانه قال من رمضان باظهار من فيعلم منه ان يكون الاضافة
 زائدة على ثلثة اقسام وهي الاضافة بتقديري من ^ك ^و ^{الرابع} ما يرد على الطريق الاول وهو انه ما الفرق
 في عشرين رمضان بين ان يكون عشرين مضافا الى التميز وبين ان يكون مضافا الى غيره فان
 يجوز ان يكون الاضافة في كليهما بيانية فالحكم بانه على تقديري الاضافة الى التميز يكون الاضافة
 بيانية وعلى تقديري الاضافة الى غيره يكون الاضافة بتقديري من ليس على ما ينبغي فيكون رمضان
 تميزا على كلا التقديريين **عز الاول** انه يجب التنوين فيما تعين للتمييز ورمضان
 محتمل بين كونه تميزا وغير تميز كما بينا فلا يجب تنوينه **وعن الثاني** انه وان لم يكن فيه التباس
 من حيث وصف التعريف والتكثير ولكن لا التباس المعتبر عندهم بحسب اللفظ والمعنى ^{او بلفظ} ^و ^{الكتابة}
 ايضا وقد وجد فيه الالتباس بهذا الحديث **وعن الثالث** ان هذا انما يرد لو كان كلمة من
 بيانية وهو ههنا للتبعض ^ك ^و ^{الرابع} ان على تقدير اضافة الى غير المميز لا يصح ايراد رمضان
 على يوم عشرين لان رمضان لا يحل على اليوم الواحد لكن رمضان علم لثلاثين يوما
 فلا يكون الاضافة بيانية بحسبه **فان قيل** ان على تقدير اضافة عشرين الى غير

له اى احتماله كونه مثالا لغير المميز ^{مفتة} ^ك في قوله وايراد اليوم العشرين من رمضان ^{مفتة} ^{عبد الرحيم}

له اى الاضافة الزائدة ^ك ^{اى} بالا مقبالات الثلاث جميعا ^{مفتة} ^{عبد الرحيم} عطف عن

عنه فانه تام بنون الجمع مع انه مضاف ^{مفتة} ^{عبد الرحيم}

المميز ايضا لا يعبر حمل رمضان على عشرين لان ثلاثين لا يحل على عشرين قلنا لا نسلم انه لا يصح
الحمل لان رمضان يحذف المضاف اى ايام رمضان فالتميز في الحقيقة لفظا لا ايام ولا شك انه يعبر
حمل الايام على عشرين ^{بما انه حمل رمضان على عشرين} ونقول انه على تقدير الاضافة الى المميز يكون رمضان تميزا عن عشرين
لان عشرين مبهم باعتبار الجنس بانه من جنس اليوم او غيره فربما رمضان يرفع الابهام حينئذ بانه
من جنس اليوم دون غيره بخلاف اضافته الى غيره فان رمضان لا يصح ان يكون تميزا لانه لا
ابهام في اليوم العشرين فيكون معلوم الجنس فكيف يطلب التميز قوله اقرب الى الاطراف انما قال تميز
الى الاطراف ولم يقل الاطراف الباب كما هو المشهور بينهم لجواز الاضافة مع القلة فحينئذ لا يجوز ان يقال
لاطراف الباب على الوجه الكلي فان قيل الظاهر ان يقول ليكون الباب قريبا الى الاطراف لا اقرب اليه
لان اقرب صيغة اسم التفضيل وهو يستدعي التفضل عليه وهو غير ظاهر هنا ويمكن الجواب

بان اسم التفضيل قد يستعمل في اصل معنى الفعل قوله عطف على قوله عن مقدار مقداره في مسامحة
تقديره عطف على مقدار في عن مقدار قوله اى الاشارة الى حاصل العطف قوله
اى ما ليس بعد ذلك **جواب** يتناول وهو ان الخاتم من المقدرات لانه مقدار بالاصح فاجاب
بقوله اى ما ليس الخ يعني لمواد ان كل ما ليس به اخلا في هذه المقادير الخمسة فهو ليس من المقدرات
والخاتم ليس بداخلها فان قيل الخاتم داخل في القياس فلا يكون خارجا من هذه الخمسة قلنا
القياس ما يعرف به الشيء في الوزني والكيل والذراعي بانحصر اى بطريق الظن والخاتم لا يعرف
به احد هذه الاشياء بالظن بالعرف به قدر الاصح وهو ليس بواحد من هذه الاشياء قوله فان الخاتم
جواب يتناول وهو ان الخاتم معلوم اذ هو يكون بقدر الاصح والقياس لا يكون الا من المبهم فاجاب
بقوله فان الخاتم الخ يعني انه وان كان معلوما من حيث الضيقة والوسعة لكنه مبهم من حيث الجنس
بانه من جنس الذهب والفضة او غيرها قوله اى خفض التميز اشارة الى ان اللام بدلالة المضاف
اليه وانما ابدل من هذا المضاف اليه دون غيره لتكامل الخروج من البحث الى هو في نفسه وايضا
انما اضاف الى التميز لسلامة الاعتراض وهو ان لا نسلم ان الخفض اكثر في الاسماء بل قد يكون
الرقم اكثر واتارة يكون التصب اكثر ثم ترد عليه ان الخفض يقتضى الخافض فما هنا
فاجاب بقوله باضافته غير المقدار اليه قوله استعمالا في وهم وهو ان المراد بالاكثر
الاكثر من حيث المذهب والحال انه لا مذهب هنا فلهذا يقال استعمالا في هذا مركب من
جزئين احدهما كون التميز مخفوضا والاخر كون الخفض اكثر فقوله الشارح لحصول الغرض مع

له فيكون اقرب منها بجهة القريب ١٤ اى الاول واللام ١٥ مفعلة وهو التقدير ١٦ مفعلة في التميز مفعلة
١٧ يعني ان الخافض هنا الاضافة الى اضافة غير المقدار الى التقدير ١٨ مفعلة في عنه ١٩ يعني ان المراد من الاكثر
الاكثر من حيث الاستعمال لا من حيث المذهب ٢٠ مفعلة عبد الرحيم رحمه الله عليه
٢١ وهو دفع الابهام ٢٢ مفعلة عبد الرحيم رحمه الله عليه

الخفة دليل للجزء الاول وقوله ولتصور غير المقدار الخ دليل للجزء الثاني وايضا ههنا المدعى مركب من جزئين آخرين احدهما انه ^{يحتاج الى ان يكون} معنى قوله والتخفيض اكثر من خفض غير المقدار واكثر من نصب غير المقدار والاخر انه ^{يحتاج الى ان يكون} معنى قوله والتخفيض اكثر من خفض غير المقدار واكثر من خفض المقدار وقوله لحصول الغرض وهو رفع الابهام مع الخفة اي بسقوط التنوين والنون دليل للاحتمال الثاني قوله عز طلب التميز واذا كان قاصدا عن طلب التميز المنصب التميز الذي يكون للتخصيص عليه فان التخصيص عليه اغايناسب ما هو طالب التميز قوله لان الاصل في المبهات المقادير لتوغلها في الابهام ^{لانه} لا يختص بجنس دون جنس كعشرين مثلا فان الاجناس للمقدري غير متناهية بخلاف ما ليس بمقدار نحو خاتم فانه وان كان له جناس لكن معدودة معلومة بخوفضة وذهب وحديد فاجناسه قليلة فالمقدار اولى بالنصب الذي هو نصب على كونه تميزا قوله اي القيم الثاني لما كان قوله الثاني صفة يقتضيه الموصوف زاد الشارح قوله اي القيم لبيان الموصوف ثم لما كان قوله الثاني من اسماء لانهم الاضافة يقتضي المضاف اليه فزاد قوله من التميز قوله وهو ما يرفع الابهام رفع وهو ان المراد من الثاني ما يكون غير مقدار لانه ثانی بالنسبة الى المقدار قد رفع بقوله وهو ما يرفع ثم قوله عن نسبة جار ومجرور يقتضيه المتعلق فزاد الشارح رفع قوله يرفع قوله كان الظاهر الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف اعلم ان في قوله كان الظاهر شيئين احدهما ان قوله كان بدون التشديد ولا خفاء فيه وثانيهما ان قوله كان بالتشديد فيكون كلمة من كلام الشك **ووجه الشك** في الظهور هذا ان جوابه ظاهر وكما كان جواب الاعتراض ظاهرا فيكون الاعتراض مشكوكا وضعيفا قوله لكن لما كان الابهام الخ اشارة الى الجواب والحاصل ان ثبوت الابهام في الطرفين ملزوم وثبوت الابهام في النسبة لازمة وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فلا يرد انه ينبغي ان يقال ويرفعه عن الطرفين يستلزم رفعه عن النسبة ليوافق مع قوله لما كان الابهام في الطرفين يستلزم الخ فان قيل ان قوله لما كان الابهام في الطرفين الخ لا فائدة فيه لانه يكفي ان يقتصر على قوله ورفعنا عن استلزام الرفع عنه لان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم قلنا ان ايراد ما يلزم واكد في المقصود لان كون الابهام لازما في النسبة انما يظهر من المقدمة الاولى فلذا اوردها فان قيل ان كون الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام في النسبة لا نأذا قلنا عند في ذلك زيتا فزيتا يرفع الابهام عن طرف وهو ظل مع انه

سواء وهو كون التميز لغويا ^{لانه} فانه وان كان بهما باعتبار كونه من جنس الحديد والفضة لكن الابهام ليس كابهام عشرين فتواصلة الخ لا مستمرة ^{لانه} في طرف النسبة ^{لانه} اي ذكر قلنا لما كان الابهام الخ ^{لانه} واليهذا عمن بان يرفع الابهام عن النسبة لا يكون مستلزما لرفع الابهام عن طرفه فانه اذا قيل ما يلزم ما جها نفا جها يرفع الابهام في النسبة ولم يرفع الابهام في الطرفين لا سالا يعلم ان الرطل من لسانه جنس قاله هذا الخ اوجب عنه بقولنا ان ما ذكره الشارح من الملازمة الخ فالجواب من الاعتراض الذي ذكره المحشي رفع جواب من الاعتراض الذي ذكره الشيخ مولوي مفتي محمد عبد الرحيم الحصري الفتاوى ٤

لیس فی نسبة عندی الی لفظ ابہام قلنا ان ما ذکرہ الشارح من الملازمة فیما اذا کان الطرف مقدرا
 مثل طاب زید نفسا وفي المثال المذكور الطرف مذکور غیر مقدرا ونقول با رجاعہ الی الشوطیة ان
 کان فی النسبة ابہام قوله قال عز نسبة جزاء لقولہا کان لک قوله تنبیہا علی ان جواب سوال وهو
 لما کان بینہما ملازمة فما ترجیح النسبة علی ذات مقدرة فاجاب بقوله تنبیہا حاصلان مقابلة
 ہذا القسم بالقسم الاول باعتبار ان فی القسم الاول یكون رفع الابہام عن الذات وفي القسم الثاني
 یكون رفع الابہام عن النسبة باعتبار عدم ذکر الذات فی الثاني و ذکرہا فی الاول لانه قد یكون عدم
 ذکرہا فی الاول ایضا مثل نعم رجلا فان رجلا یرفع الابہام عن مادة مقدروہی الضمیر فی نعم ہکذا
 قبل قوله لہ نسبة کانتہ اشارۃ الی ان قوله فی جملة صفة للنسبة باعتبار المتعلق قوله او ماضاھا
 اعلم ان کلمة ما موصولة والهاء الثاني ضمیر راجع الی الجملة فیقہ قوله ماضاھا وهو ماضی معلوم من باب
 المفاعلة اصلہ ضاھی ثم قبلت الیاء الفاعل ماضاھا قوله ای ما شاہبہا ہذا الضمیر غیر المشہور بالمشہور
 قوله عطف لک دفع وهم وهو ان قوله ماضاھا عطف علی نسبة فی قوله عز نسبة فغنی عن هذا
 سند المعنی قوله وهو اسم الفاعل مع الفاعل لان الشاہبة بالجملة لا یكون الا اذا کان اسم الفاعل
 مع الفاعل ففی العبارة مسامحة قوله الحوض متعلق بقوله ماء یمیز عن نسبة متعلق الی الضمیر المستتر
 فیہ الراجع الی الحوض تقدیرہ امتلاء شئ منسوب الی الحوض وهو الماء وصحة معنی هذا القول یظهر لک
 فی شرح قوله والا فہم ان لا یتقدم علی الفعل قوله والمصدر نحو عجبت طیبہا فان قبل ان اضافة
 المصدر الی الضمیر لما کان داخلہ فی شہ الجملة فلا یمیز عدہ من النسبة التي فی اضافة فی قولہ المیز
 یمیز طیبہا سیاتی قلنا فیہ حیثیتین احدهما الحیثیة اللفظیة الظاہرہ وی الاضافة واخرہما
 الحیثیة المعنویة وی الفاعلیة لان الضمیر فاعل فی المعنی لکن فی الظاہر مضاف الیہ فلما کان كذلك
 فینعدم الاضافة باعتبار الاول ویعد من شہ الجملة باعتبار الثاني قوله وكذا کل ما فیہ معنی الفعل
 قال مولانا عصام الدین رحمہ اللہ کاذبہ لان اسماء الافعال فیہا معنی الفعل ولست بمشابهة للجملة
 بل ہی غیر الجملة فان قوله ہیہات زید معنی بعد زید فهو جملة اقوله یمیز ان یقال المراد کل ما فیہ معنی
 الفعل بطریق الالتزام لہ الفعل یكون لازما مع نحو اشیر فانه لازم مع لفظ ہذا لان الفعل موضوع لہ
 لذلك اللفظ والحال ان اسماء الافعال موضوعة لمعنی الفعل قوله مثال للجملة جواب سوال الظاہر

لہ بقولہ لما کان الابہام فی طرف النسبة یتلزم الابہام فیہا ورضہ عنہا یتلزم الرحمہ عنہم لہ ای فی قوله ماضاھا رحمہ
 لہ لکما وانفتاح ما قبلہا رحمہ لہ الاعتراض للخصم الذی فکروا الحشہ رحمہ عبدالرحمن ہکذا ان الطیب مصدر مضاف الی الفاعل
 فلو کان داخلہ فی ما شاہبہ الجملة فلا یمیز مقابلة لقولہ ما فی اضافة لان التمیذ الذی یرفع الابہام عن النسبة التمیذ فی
 لا یكون الا فی المصدر والمضاف واورد ہذا المثال مثالا لما ایضا فان ہذا المثال من جملة ما شاہبہ الجملة لیس علی ما ینبیہ
 فی تقریر ان الغرض من المثال توضیح المثل وهو یحصل بمثال واحد فلم یردہ المصنف رحمہ الامثلة المتعددة حاصل الجواب ان
 تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثلات ۲۷ مولود مفتی عبد الرحیم رحمہ بہ الکریم

بالمشعب عنه قائل لا يكون نصب التميز من زيد في طاب زيد نفسا لان الاسم التام انما ينصب اذا لم يكن في الكلام فعلا وهما وجه الفعل فكيف يصح اطلاق المنصب عنه على زيد قلنا كلمة عن بمعنى بعد اذ هي جاءت اسما كما في قوله عن شئ اي جانب بمعنى فلما جاءت اسما يصح استعارتها للاسم وهو كلمة بعد او قلنا ان زيدا وان لم يكن ناصبا حقيقة لكنه ناصب مجازا لان نصب نفسا بسببه لانه لو لم يكن زيد يكون نفسا موقوعا لانه فاعل طاب قوله وحيث لا فرق دفع وهو وهوان في المثال الاول يكون التميز خاصا بالمنصب وفي الثاني يصح ان يكون لما انتصب ولتعلقه فيتوهم ان في كل جملة يكون التميز خاصا بالمنصب وفيما يشبه الجملة يصح ان يكون له ولتعلقه فدفع بقوله وحيث لا فرق اليه وانما لم يكن بينهما فرق لان كلا واحد منهما يرفع الابهام عن نسبة ثم قوله وحيث لا فرق الخ دليل بقوله فهذا ان المثالين الخ فيكون محولا على القلب قوله فكانه قال طاب زيد اشارة الى بيان قوله اربعة امثلة يعني ان نفسا وان كان مقدما على قوله زيد طيب ابا لكن في التقدير مؤخر فيكون محولا على القلب فيكون تقديره طاب زيد وزيد طيب نفسا ويا فكان الفعل وشبهه تنازعا في نفسا ويا فان قيل ما الوجه للشارح انه ذكر الامثلة الاربعة على هذه ثم عطف قوله ابوة ودارا وعلما على نفسا ويا والاصل ان يقول فهذا ان المثالين في قوة عشرة امثلة بان عطف ابوة ودارا وعلما على ابا والحالات ابا مقدرا بعد كلا واحد قلنا هذه الاشياء مقدرا بعد كل واحد من الجملة وما شابهها فيكون لكل واحد من الجملة وشبه الجملة خمسة امثلة فالجميع عشرة امثلة قلت انما ذكر الامثلة الاربعة على هذه لاجل ان كلا واحد من الجملة وشبهها يقتضيه تمايزا واحدا اليتم به فذكر الشارح مع كلا واحد منهما واحدا والاصل ان كلا واحد من التميزين ان يكون تميزا للاخر في تمايز الجملة وشبهها وبالعكس فذكر الشارح كلا واحد من المثالين بعد الجملة وشبهها لتلاوتهم الاختصاص ثم قول المصنف في ابوة ودارا وعلما ان عطف على نفسا فيه توهم الاختصاص بالجملة وان عطف على با فيه توهم الاختصاص بشبهها قلنا في هذه الاختصاص قال الشارح عطف على نفسا ويا لانه عطف عليها ثم يرد عليه ان العطف عليها لا يصح اذ لو عطف على نفسا فهو من كورد بعد الجملة وليس ابا مذكورا معه ولو عطف على ابا فهو من كورد بعد شبهها وليس نفسا مذكورا معه فكيف يصح العطف عليها فاجاب الشارح بقوله يجب المعنى يعني ان نفسا مذكورا معه فيكون العطف عليها معنى اي ليس كلا واحد منهما مذكورا لفظا بل احدهما مذكورا لفظا والاخر معنى قوله فهو ناظر الى قول المصنف ناظرا والمصنف ناظر وقوله فهو مجيب الحقيقة الخ راجع الى المصنف فقط قوله فالنفس عين الخ جواب سوال وهوانه ما السر في ايراد الامثلة الخمسة لكل واحد منها مع المثال الواحد يكفي لكل واحد منها كما في الايضاح فاجاب بقوله فالنفس الخ يعني ان كثرة الامثلة باعتبار كثرة اقسام التميز لشر معنى العين هو القائم بالذات ومعنى العرض هو القائم بالغير كالابوة فانها قائمة بالاب ومعنى الاضاقى هو ان يكون تعلقه بالقياس الى الغير كالابوة فان تعلقها بالنسبة الى الهوة والاب غير لانه ذات لكن اضافي لا تعلقه بالنسبة الى الابن قوله عطف على قوله في جملة جوابه لانه بما لا قطع عطف على قوله ما مفتحة لانه يعني ان ضمير هو لا يرجع الى قول المصنف اذ الى المصنف ر ۳۲ مولوي معصية

لم یکن نضا فی المنتصب عنه أعلم ان الشارح لو اراد من قوله یعم هو الامکان العام المقید بجانب الوجود
 فی لا یترتب الجزاء علی الشرط ولو اراد من الامکان هو الامکان الخاص لا یحتاج الی هذا التکلیف ای قوله
 بعد ما لم یکن الخ فیکون معنی قوله یعم حیث ان لم یکن وجود التمییز عن المنتصب عنه ضروریاً ولا
 عدم التمییز عنه ضروریاً فحیث یعم الجزاء أقول انما یجعل الشارح قوله یعم الامکان الخاص لیکون
 صکتا الشرطین علی وتبیه واحدة اذ الامکان الخاص لا یجری فی الشرطیة الثانية اعنی والا
 فهو متعلقة فلما لم یجری فی الثانية لم یتعرض الی الامکان الخاص فی الشرطیة الاولى ایضاً و اجاب الشارح
 الهندی رحمه عن هذه الشبهة بان نفساً کما یصح ان یكون للمنتصب عنه بان یكون معناه طاب
 زید من حیث انه نفس من النفوس صح ان یكون متعلقة بان یكون معناه طاب زید من حیث انه
 له نفساً تعلقت به لکرفیه نظر ان للنفس ثلثة معان احدها ذات الشئ وثانیها القوة المدركة و
 ثالثها القوة الحيوانیة والنقص لیس الا بالمعنی الاول ولا شک انه غیر صالح للمتعلق و ایضاً جواب الشارح
 الهندی مستقیم فی هذا المثال ولو ابدل المثال فلا یخفى کفی زید رجلاً الا ان یقال لیه خاص عن هذا الحكم
 لانه فی حکم تمیز الصفة کما بینہ بقوله وان کان صفة کانت له الخ لان معناه هو الکامل فی الرجولية و
 الکامل صفة مشتقة قوله لا صفة اشارة الی ان المراد من الاسم ههنا ما یقابل الصفة لا ما یقابل الفعل والحو
 قوله والمراد یجعل له دقم وهم وهو ان المراد یجعله له ان یكون مراد قاله فلا یعم جعل قوله ایا مثلاً
 لانه لیس مراد ف زید لانه عبارة عن اتحاد المفهوم بین الشئین والاتحاد فی المفهوم بین الاب و
 زید فدقم بقوله والمراد الخ قوله والتعبیر عنهما کان للاطلاق معان ثلاثة احدها انه یحیی بمعنى
 الاباحة کما قال صاحب الحاشیة رحمه ان قوله تعالی فانکوا ما طاب لکم الاذیة ظاهر فی الاطلاق و
 الاباحة وثانیها انه یحیی بمعنى رفع القید کما قالوا طلقت الدابة اذا خلعت من الریاب وثالثها انه یحیی
 بمعنى التعبیر عن الشئ کما هو المشهور فادفع الابهام ولتین ما هو المراد قال الشارح والتعبیر عنه قوله
 تارة جواب سوالین آخدهما ان کلمة الواو للجمع فیکون معناه جازان یكون اما معاً والمجبة باطلاً
 ثانیتهما ان فی قوله طاب زیداً یا یلزم قیام العرض بمجلین وهو الابوة فاجاب بقوله تارة یعنی ان کلمة الواو
 بمعنی او قوله بان یكون تمیزاً جواب سوال وهو ان الجزاء وهو قوله جازان یكون له ولمتعلقه

له ثم قال الشارح المذكوران هذا الجواب من بدیع ۱۲ عن ۱۵ ای فی جواب الشرح الهندی دم ۱۲ مفتی ۱۵ وهو ان یكون
 متعلق المنتصب عنه واما قلنا ان النقص لیس الا بالمعنی الاطلاق کون نضا فی طاب زید نفساً تمیزاً خاصاً لما انتصب عنه لا یكون
 الابان لا یكون تمیزاً عن المتعلق واما یكون نفساً تمیزاً عن المتعلق اذ الارب من النفس القوة المدركة او القوة للهيوانیة فادارة
 احد المعنیين من النفس خلاف ما فرض لانه فرض بان نفساً تمیزاً خاصاً لما انتصب عنه کذا فی حاشیة عبد الرحمن ۱۲ مفتی
 ۱۵ اذ لو کان المراد هو الاسم المقابل للمایة یدخل الاسم المقابل للصفة فیه مع ان العید الذی هو صفة لا یصدق علیه ۱۲
 رحمن دم ۱۵ علی تقدیر یكون الواو للجمع ۱۲ مولود مفتی عبد الرحیم عفی عنه
 ہزاران رحمت حق بر کسی باد کہ کاتب را با محمد سے کند یا دہ

لا یترب علی شرط لونه یفید عین ما یفید الشرط لا امرایا فاجاب بقوله یترب یترب
حاصل الجواب ان الشرط بلحاظ الاطلاق والتعین والجزاء بلحاظ التخصیص ورفع الابهام
 فان قيل ان التخصیص فی القسم الثاني منه لا یرفع الابهام عن المنتصب بل یرفع الابهام عن المنتصب
 في الجملة قلنا فيه مسامحة والموداد انه یرفع الابهام عن نسبة الفعل الى ما انتصب عليه قوله وذلك الجواب
 القرائن جملة متأنفة وقعت فی جواب السائل وهو ان جملة تميزا لاحدهما في المادة للكلام فكيف یعلم
 المخاطب فاجاب بقوله وذلك انه یعنی ان الاطلاق علی احدهما بحسب القرائن والاحوال
 فالقرائن بین الاحوال فالعبارة محمولة علی القلب اذا لم یخصر یكون مبالا لوم او انه خطأ من الكاتب
 فالقرينة مثلا اذا قيل ان زيدا اب حن هو قرينة علی ان ابا فی طلب زيدا اباً تميز عن زيدا و
 اذا قيل ان زيدا اباً حنا هو قرينة علی ان ابا فيه تميز عن متعلقه قوله والا فهو متعلقه
 قال مولانا عصام الدين لا فائدة فی قول المصنف والا فهو متعلقه كما ترى اقول فيه فائدة
 باعتبار القيد المذكور وهو قوله بعد ما لم یکن نصا فی المنتصب قوله بعد ما لم یکن نصا جواب
 سوال وهو ان المستثنى منه ههنا شیئان احدهما ما یجزم جعله لما انتصب والا فخطا لم یکن نصا
 في المنتصب عنه فيكون تقدیره والا ای وان لم یجزم جعله لما انتصب عنه وكان نصا
 في المنتصب عنه ولذا كان نصا فی المنتصب عنه فكيف لم یجزم جعله لما انتصب عنه وكيف
 یكون متعلقه فاجاب بقوله بعد ما لم یکن نصا فالجواب ان المستثنى منه ههنا شیء واحد
 وهو الذي كود فی المتن قوله خاصة جواب سؤالا وهو ان في السابق ایضا التميز للمتعلق فاجاب
 بقوله خاصة قوله فان هذه الاسماء الفاء لتعلیل تطبیق المثال مع المثل قوله ای فاما جازان
 یكون جواب سوال وهو ان فاء الطائفة بین الواجم والرجح لان للرجح امور ثلاثة احدها
 هو الذي نص فی المنتصب عنه وثانيها الذي هو محتمل لهما وثالثها الذي هو المتعلق بخاصة و
 التخصیص للتثنية فاجاب بقوله ای فاما جازان قوله من وحدة التعین وتثنيته كلمة من باب
 فان قيل ينبغي ان یضرب كلهما بالمنتصب عنه ولتعلق لانهما هما المذكوران سابقا قلنا ان
 المصنف لما جعلها ظرفا علم ان مفعول التصید فيها شیء اخر والتخصیص ليطابق واجرا له
 المتكلم وقوله فيها متعلق بالتصید تقدیره بتقديم ما قصد علی قوله فيها فیطابق المتكلم التخصیص
 ما قصد فيها فالمتكلم فاعل لقوله فیطابق والتخصیص مفعول الاول وقوله ما قصد مفعول له
 الثاني وقوله فيها ظرف لتصید للفعولين فلا یكون المنتصب عنه ولتعلق مفعول التصید
 قوله سواء كان ای الوحدة والتثنية والجمعة قوله لموافق ما انتصب وهو زيد وزيدان

له تقدیره وذلك بحسب الاحوال والقرائن مفتی عبد الرحیم علی ای التميز الذي هو ۳۳ یعنی ان في
 للرجح عین امور ثلاثة بل امرين فضل الطائفة ۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الحسینی
 التي رحم كن كالود كا نيم ۲ بخون دل جبر بالود كا نيم ۲

ویدین قولہ اولعنی فی نفسہ الضمیر فی نفسہ اما راجع الی المنتصب اولی المتکلم اولی الکلام قولہ
اذا اردت ابا وحیداً جوب سوالہ وهوانہ لیس لشخص واحد ابو بن فاجاب بقولہ اذا اردت
الخ قولہ اذا اردت ابا وحیداً حاله وللرأد بالاجداد ما فوق الواحد قولہ فیکل من التقدير
وهما كانت للواقعة لما انتصب ولمعنی کان فی نفسہ قولہ یقع علی القلیل الخ اشارة الی انه لیس
للرأد من الجنس اسم من الجنس واسم الجنس بل الرأد هو الجنس فقط قولہ بالتمیز الذی جواب سوالہ
وهوانہ یلزم الخ ورجع من البحث لانه فی التميز لا فی قصد الانواع فاجاب بقولہ بالتمیز
قولہ من حیث امتیازاتها النوعية جواب سوالہ وهوان قصد الانواع متحقق فی طالب زید علما
انه وجب وفيه لا بد من قصد الانواع لیعم اطلاق الجنس علیه لانه عبارة عما تحتها النوع مع انه
لا یشی التميز فيه ولا یجمع فاجاب بقولہ من حیث الخ یعنی ان المراد بالتمیز دلالة علی ان فی
کل شخص نوع علی حد من العلم فیمیز تشبیهه وجمعه لیدل علی ان فی کل شخص علم اخر قولہ ان
متعلق الطیب وهو العلم قولہ من کل من الییدین الخ متعلق بقولہ متعلق قولہ نوعه خبر ان قولہ
فان صیغة للغم لا تقید ذلك للغم ای امتیازاتها النوعية وانما تقید الامتیاز الشخصی ای امتیاز الجنس
المعین وهو العلم من الاجناس الامور وهی النباتات والحيوانات قولہ مشتقة جواب سوالہ وهو
ان الصفة ما كان قائماً بالغير فلا یعم التمثیل بقولہ فارما فانه ذات مع الوصف فاجاب
بقولہ مشتقة یعنی ان المراد من الصفة الاسم للشيء قولہ او مأولة بها جواب سوالہ
وهوانه متعلق بجمعه فی کفی زید جلا لانه لیس بمشتق قولہ والصفة اشارة الی بیان
المرجع لضمیر كانت قولہ صفة لہ اشارة الی بیان للتعليق بقولہ لہ ثم للتعليق مع المتعلق خبر
بقولہ كانت فان قيل فله هذا یلزم الاتحاد بین الاسم والخبر وهذا لا یجوز قلنا ان الاسم
صفة مطلقة والخبر صفة مقيدة بقولہ فیکونان متغايران فنان قيل لما كان
لخبر مقيداً بقولہ لہ فله هذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وهذا غير جائز بخلاف العکس بان
یحمل الاعم علی الاخص فانه جائز كما مر فی صدر الكتاب قلنا ان الصفة التي فی جانب الاسم
ما كانت مطلقة بالنظر البادی لكنه اخص فی الواقع لان المراد من هذه الصفة هی الصفة
المدکورة بان تكون مشتقة والمراد من التي فی جانب الخبر هی صفة مطلقة فی اللفظ یعنی سواء كانت
مشتقة او لا قولہ والمدکورة اولی للغم والیضا ان فی الصفة ضمیر راجع الی الموصوف فنلزم

ویدین قولہ اولعنی فی نفسہ الضمیر فی نفسہ اما راجع الی المنتصب اولی المتکلم اولی الکلام قولہ
اذا اردت ابا وحیداً جوب سوالہ وهوانہ لیس لشخص واحد ابو بن فاجاب بقولہ اذا اردت
الخ قولہ اذا اردت ابا وحیداً حاله وللرأد بالاجداد ما فوق الواحد قولہ فیکل من التقدير
وهما كانت للواقعة لما انتصب ولمعنی کان فی نفسہ قولہ یقع علی القلیل الخ اشارة الی انه لیس
للرأد من الجنس اسم من الجنس واسم الجنس بل الرأد هو الجنس فقط قولہ بالتمیز الذی جواب سوالہ
وهوانه یلزم الخ ورجع من البحث لانه فی التميز لا فی قصد الانواع فاجاب بقولہ بالتمیز
قولہ من حیث امتیازاتها النوعية جواب سوالہ وهوان قصد الانواع متحقق فی طالب زید علما
انه وجب وفيه لا بد من قصد الانواع لیعم اطلاق الجنس علیه لانه عبارة عما تحتها النوع مع انه
لا یشی التميز فيه ولا یجمع فاجاب بقولہ من حیث الخ یعنی ان المراد بالتمیز دلالة علی ان فی
کل شخص نوع علی حد من العلم فیمیز تشبیهه وجمعه لیدل علی ان فی کل شخص علم اخر قولہ ان
متعلق الطیب وهو العلم قولہ من کل من الییدین الخ متعلق بقولہ متعلق قولہ نوعه خبر ان قولہ
فان صیغة للغم لا تقید ذلك للغم ای امتیازاتها النوعية وانما تقید الامتیاز الشخصی ای امتیاز الجنس
المعین وهو العلم من الاجناس الامور وهی النباتات والحيوانات قولہ مشتقة جواب سوالہ وهو
ان الصفة ما كان قائماً بالغير فلا یعم التمثیل بقولہ فارما فانه ذات مع الوصف فاجاب
بقولہ مشتقة یعنی ان المراد من الصفة الاسم للشيء قولہ او مأولة بها جواب سوالہ
وهوانه متعلق بجمعه فی کفی زید جلا لانه لیس بمشتق قولہ والصفة اشارة الی بیان
المرجع لضمیر كانت قولہ صفة لہ اشارة الی بیان للتعليق بقولہ لہ ثم للتعليق مع المتعلق خبر
بقولہ كانت فان قيل فله هذا یلزم الاتحاد بین الاسم والخبر وهذا لا یجوز قلنا ان الاسم
صفة مطلقة والخبر صفة مقيدة بقولہ فیکونان متغايران فنان قيل لما كان
لخبر مقيداً بقولہ لہ فله هذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وهذا غير جائز بخلاف العکس بان
یحمل الاعم علی الاخص فانه جائز كما مر فی صدر الكتاب قلنا ان الصفة التي فی جانب الاسم
ما كانت مطلقة بالنظر البادی لكنه اخص فی الواقع لان المراد من هذه الصفة هی الصفة
المدکورة بان تكون مشتقة والمراد من التي فی جانب الخبر هی صفة مطلقة فی اللفظ یعنی سواء كانت
مشتقة او لا قولہ والمدکورة اولی للغم والیضا ان فی الصفة ضمیر راجع الی الموصوف فنلزم

له حاصل الجواب ان قصد الانواع وان كان مقتضى طالب زید علما لكن لا على سبيل الاستعداد ان ينبغي فيه التميز ولا يجمع

وهنا قصد الاستعداد فقد ينفى ويجمع كما في الخواص ۳ ۴ ۵ وقوله متعلق بالطيب ۶ مفتي عبد الرحيم ۱۲

۷ فاجاب بقوله او مأولة بها ۸ يعني ان كونه مشتقة اهم من ان يكون صريحاً او تارة ويلا في جلا وان لم يكن مشتقا

صريحاً لكنه مشتق تارة يلا فيكون التقدير كفي زيدا كما ملا في الوجلية ۹ ۱۰

مولوي مفتي محمد عبد الرحيم الفتاوى السريسة رحمہ اللہ تعالیٰ ۱۱

يكن الموصوف مذكورا يلزم الاضمار قبل الذم وذا غير جائز قوله ولا يحتمل ان يكون والذم
 اى لا يحتمل ذلك مع ملاحظة الاولوية كما لا يحتمل ان يكون زيدا في ضربت زيدا فاعلا مع ملاحظة
 المفعولية ويحتمل ان يكون قوله يحتمل على صيغة الجهر اى لا يعمل بهذا الاحتمال مع ملاحظة
 الاولوية فلا يريد ان قوله اولى يد على جواز كون الصفة متعلقة وقوله لا يحتمل يدل على
 فينهما منافات قوله نحوابا فان قيل ان ابا ايضا يحتمل الحال اذ كل ما دل على هيئة حم
 ان يقع حالة والاب يدل على الهيئة فواجه تخصيص هذا النوع بصفة الحالية دون الاول
 وهو الاسم قلنا ان احتمال الحالية في الصفة في كل الافراد بخلاف النوع الاول قوله الواو بمعنى
 مع جواب سؤال وهو ان قوله وطبقه لا يخلو اما عطف على اسم كانت او على خبرها فعلى
 الاول فالتطابقة لان قوله كانت مونت والطبق مذكور على الثاني لا يعمل الحمل على اسم كان
 ومنه طبق نسبة والصفة طرف النسبة فاجاب عن جوابين احدهما بقوله الواو بمعنى مع
 يعنى ان الواو ليس للعطف بل الواو واو مفعول معه وثانيها بقوله والطبق مصدرا لى يعنى ان
 على خبر كانت لكن طبق مصدرا بمعنى المطابقة فيعمل العمل قوله بمعنى المطابقة جواب سؤال وهو ان
 طبق مصدرا الجرم ويجوز هذا الباب غير متعمل لانه يدل على الواقعة من احد الطرفين دون
 الاخر والحال انه اذا وافق احد الطرفين وافق الطرف الاخر ايضا والواقعة من الجانبين لا يكون
 بالمجرد فاجاب بقوله بمعنى المطابقة يعنى ان المجرى هنا بمعنى للزيد قوله اى كانت الصفة
 جواب سؤال وهو ان طبق مصدرا مضاف الى الضمير وهو ايضا ان الالى الفاعل او الى المفعول
 فسأل السائل انه من اى قبيل فاجاب بقوله اى كانت الصفة لى يعنى ان هنا يحتمل كل واحد
 منها قوله والواو للعطف الواو بمعنى الفاء يعنى اذا كان المصدا بمعنى اسم الفاعل فيكون الواو
 للعطف وليس للمفعول معه فالواو للعطف في قوله اى كانت صفة له ومطابقة اياه اشارة
 الى بيان كون المصدا بمعنى اسم الفاعل وايضا اشارة الى بيان اقامة العطف مقام العطف
 عليه فتقوله له في قوله الشارح صفة له سهو من الكاتب لان غرض الشارح اقامة العطف
 مقام للعطف عليه وترك للعطف عليه قوله والمراد بالمطابقة جواب سؤال وهو ان التميز
 لا يكون الانكارة والمنتصبة قد يكون معرفة فكيف يكون متفقا معه فاجاب بقوله لانه
 لى يعنى ان المراد من المطابقة الطابقة في الامور المذكورة دون التعريف والتذكير اى اتفاق
 الصفة لما انتصبت في هذه الامور قوله اى الصفة بيان لمجرى الضمير في قوله واحتملت
 قوله المذكورة جواب سؤال وهو انه يلزم الخروج من البحث
 لانه في التميز لا في الحال وايضا انه كيف يحتمل الصفة الحال لان بينهما فرقا بينا
 فلا يكون في احدهما احتمال الاخر

له لزم حمل صفة الوصف على الذات ثم ثم حتى يرد الاعتراض ثم ثم في قوله والواو للعطف ثم ثم في قوله وطبقه ثم

فأجاب بقوله المذكورة أنه المراد أن الصفة التي تصح تميزاً احتملت للحال فلا يلزم الخروج من البحث وكذا لا يرد السؤال الثاني أيضاً قوله لكن زيادة من ثم جواب سؤال وهو أنه لما استقام المعنى على الحال فلم ينسب المصريح لفظ الاحتمال إلى الحال وحكم بالتميز على القطع واليقين فأجاب بقوله لاكن زيادة من ثم يعني الكلمة من فيها أي في الصفة يوجب التميز قوله عز من قائل أصله عز قائل لا يشدد الزام أي غلب قوله لأن من تزايد في التميز للكلمة من وضع لبيان الذات والتميز أيضاً وضع لبيان الذات قوله لا حال الفروسية أي لا يكون المقصود مدح شيء آخر بالفروسية في حال الفروسية قوله إذا كان اسماً متعلقاً بجواب سؤالين أحدهما أنه لا يصح عطف قوله والآخر أن لا يتقدم على الفعل على قوله ولا يتقدم على عامله لأنه يلزم العطف على النفس لأن الفعل ليس إلا عاملاً والثاني أنه يلزم التناقض في كلام المصنف لأنه علم من قوله ولا يتقدم لأنه ان عدم التقدم التماساً ويعلم من قوله والآخر أنه خلا في فأجاب بقوله إذا كان اسماً متعلقاً بفعل من العامل ليس مطلق العامل بل المراد منه هو العامل الجامد فينبغي مفاخرة قوله لا عامله حيث أن اسم جامد ثم ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التميز في السعة واليضاً أن التميز لبيان لهم فلا بد أن يذكر لهم أولاً ثم التميز ليتبين في النفس فلو عكس اختل المقصود قوله أي أهم للذاهب إشارة إلى أن اللوم بداهة عن الخاف إليه قوله على ما هو عامل فيه جواب سؤال وهو أنه لا نسلم أن التميز لا يتقدم على الفعل لأنه منقوض بقولنا دخل زينا أي عندي فأجاب بقوله على ما هو عامل فيه يعني أن المراد من الفعل هو الفعل الذي يكون عاملاً في التميز لأنه لا يتقدم على مطلق الفعل وإنما قال على ما هو عامل فيه من الفعل ثم ولم يقل على الفعل العامل ليكون عبارة المصنف على وفرة عبارة النصاء لأنهم فيصرون بعد الإيهام قوله المصريح ثم جواب سؤال وهو أن التميز كما لا يتقدم على الفعل كذا لا يتقدم على شبه الفعل كاسم الفعل فلا وجه لتخصيص الفعل فأجاب بقوله المصريح أو الغير المصريح قوله فاعلاً للفعل نفسه أو فاعلاً له إذا جعلته لأننا جاب سؤال وهو أن فاعلية التميز منقوض بقوله تعالى لمجرنا الأرض موبناً وبقوله امتلاء الاناء ماءً إذا فاعلية التميز غير مستقيم فيها فأجاب بقوله فاعلاً للفعل نفسه ثم يعني العاكون التميز فاعلاً أهم من أن يكون فاعلاً لنفس الفعل أو يجعل الفعل لأن ما أو متعلقاً قوله أي طاب الوء وإنما يكون تقديره كذلك إذا كان قوله أياً تميزاً عن متعلق زيد واما إذا كان تميزاً عن نفس زيد يكون تقديره طاب الوء وهو زيد لكن لما كان التميز عن المتعلق بعيداً إذاً الأصل أن يكون التميز من المتعصب لذهول ذلك كورق قوس إلى بيان المتعلق ليدرك ذهن اليه أي طاب الوء أي الوء زيد قوله أي لا يله الماء لأنه لا يمتلئ الماء من الاناء بل يمتلئ الاناء به حتى يره أنه منقوض ثم فاعله هذا دخل فيه شبه الفعل ثم مفتي مولوي عبد الرحيم

قوله فكذا ما هو بمعنى الفاعل لا يخفى أنه لو صح هذا يلزم عدم جواز قوله زيد ضرب لانه مبتدأ
وفيه معنى الفاعل اذ الضمير في ضرب فاعل والاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة فتأمل فيه
قوله وهما بحث اي ههنا قاعدة لطيفة اشارة الى الجواب الثاني عن شبهة فجزنا الأرض عيوننا
وأمثلاً الأنا ماء والجواب الاول منقول من النجاة وهذا الجواب من الشارح قدس الله من قوله الى
بعض متعلقات الأنا وهو الألو كان ذلك الاسناد على سبيل المجاز لان اسناد الامتلاء حقيقة الى
الأنا لا الى الماء قوله وقدره اي فرضه عطف على قصد والمحصل ان اسناد الفعل الى الفاعل لا
غير لازم الآتي الى اهل السنة والجماعة يفسبون الإنبات الى الربيع في قولهم انبت الربيع المبتل
مع ان المنبت الحقيقة هو الله تعالى قوله بعينه مثل قولك برز زيد تجارة اشارة الى بيان النظر
قوله وبهذا اميد فم اي بما ذكر في قوله وهما بحث لان لفظ هذا من الاشارة القريبة ولو اشارة
الى الاول لجاز ايضا لان اسماء الاشارة يستعمل بعضها في مقام الآخر ونحو ان يرجع
الى صكليهما بتاويل ككلا واحد منهما قوله خلافا للماضي الخ فان قيل ان المراد
بالفعل في قوله والا غير ان لا يتقدم على الفعل لا يخلو ما الفعل الصريح فقط او الا غير منه ومن غير فعل
الاول خرج عنه اسم الفاعل والفعل مع ان التميز يتقدم عليهما ايضا عندها وعلى الثاني دخل
فيه الصفة للشبهة واسم التفضيل والصدف وما فيه معنى الفعل مع انه لا يتقدم التميز على كلا واحد
منهما عند ما كذا اقال عصام الدين اقول المراد هو الفعل الصريح واما اسم الفاعل والمفعول فلا دخل
فيه باعتبار العلة لان التقديم التميز على الفعل لاجل قوة الفعل في العمل وهي موجودة في اسم الفاعل
والفعل واما غيرها فضعيف في العمل فان قيل للصدر ايضا قوى العمل فلم عد الشارح مع
غير الصريح قلنا ان للصدر في قوة ان مع الفعل فان الضرب في قوة ان يضرب
ولا يتقدم ما في حين ان على أن قوله ومتسكها اي دليها والاستفهام في التحجب لا انكار اي
اترك وقوله سلم فاعلة تجر وهي اسم محبوبة والالف فيها التانيث وقوله ما كاد يبعث ما قرب
والواو فيه الحال قوله على تقدير تانيث الضمير متعلق بقوله ومتسكها قوله فانه ج يكون جواب
سؤال وهو لنا سلمنا ان الضمير في لطيف مونث لكن الضمير في كاد مذكر فكيف يرجع الى سلم فلجاء
بقوله فانه حينئذ يكون قوله فلا تمسك اي على تقدير تذكير الضمير في لطيف فلا تمسك به
لعدم تقدم التميز على العامل حينئذ لان العامل ج هو كاد والحبيب فاعل وهو مقدم ج
ولما حصل ان لفظا محتمل ان يكون تميزا عن نسبة كاد اليه على تقدير تذكير الضمير في
لطيف ومحتمل ان يكون تميزا عن نسبة لطيف اليها على تقدير تانيث الضمير في لطيف فلا تمسك به
له اي في ان التميزا على اذا جعلته متعديا هم له اشارة الى الاعتراض ١٢ هم اجيب لا تلم كونه في معنى الفاعل لان
كلاهما على محبب الحقيقة فهو على محبب اللفظ ايضا فكيف كذا اقال عبد الرحمن ١٢ هم اي ما ذكره دلائل التقييم من كنه فاعلم
لفعل بنفسه او فاعله اذا جعلته لازما واذا جعلته متعديا هم ١٢ اي في قوله وما كاد هم ١٢ هم فيهما وان يكون لفظ

منيناً من سببه طبيب الى سبيله طه قد ير تدركه الغيرة ه كليب ايضا م
م رجم كعبه يوم قلا على اقدار يفتنا كبر النفيض ضيق كذا طبيب ثم طاله عبد الرحمن م

حينئذ لانه انما يكون تسكاً اذا كان نفساً نفساً في كونها تميزاً عن لسة تطيب اليها وايضاً يمكن ان يقال للولد بعدم تقديم التميز على العامل كما هو المذهب الاصح في غير ضرورة الشعر والتقدم في الشعر لضرورة قوله وما قيل ان كلمة مبتدأ وقوله مكلف خبره القائل هو الشارح لهندسة ذكر هذا الاحتمال لاجل دفع اللاذني والمسرد ولما قل ان يقول على تقدير ان كبر الضمير في تطيب ايضاً محتمل ان يكون راجعاً الى سليله بتاويل الشخص لا انها شخص من الاشخاص لا نقول بان وجه تخصيص ذكر بتاويل الضمير بتدكيره ان النفس مذكورة في العبارة بخلاف الشخص فانه غير مذكور فيها قوله اذ المعنى وما كادت هذا بيان حاصل المعنى ولا يكون الضمير في كاد الى الجيب والضمير في تطيب الى الجيب باعتبار تناسل اى وما كاد للجيب نفساً تطيب نفسه بفراقه قوله فكيف لانه خلاف الظاهر قوله ونصف لانه مخالف لسوق الكلام والسوق في فجب سليل لا الجيب قوله اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى جواب سؤال وهو ان الولد بالمستثنى لا يخلو ما اتصل او للنقطه او اعم منها فان كان الاول والثاني يلزم من تقيده الى المتصل والنقطه تقيم الشيء الى النفس والغير واذ باطل وان كان الثالث يلزم عموم الاشتراك على قوله من قاله اشتراكه بين المتصل وبين النقطه او يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز على قوله من قاله بالجاز في النقطه فاجاب الشارح عنه بقوله اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى قوله في اصطلاح النحاة جواب سؤال وهو ان تقيم المستثنى اليها غير جائز لان المستثنى عبارة عن التكلم بالباقي بعد الثنايا وهذا التقييم في المتصل دون المنقطع اذ لو قال لفلان على عشرة داهم الا واحد يكون لفلان على تسعة داهم ولو قال لفلان على عشرة بقرات الا حملاً لا يصح ان يقال لفلان على تسعة بقرات بل يقال لفلان على عشرة بقرات الا حملاً فاجاب بقوله في اصطلاح النحاة وما ذكره المعترض هو اصطلاح الاصل قوله على قسمين جواب سؤال وهو ان قوله للمستثنى مبتدأ وقوله متصل الخبر والخبر يكون محمولاً على المبتدأ وهما لا يعم حمل قوله متصل على المستثنى لانه يلزم حمل الاخص على الاصح ولو قلت العاطف مقدم على الربط فهو لا يكون الا في تقيم الكل الى الاجزاء نحو السكنجيين هو الماء والخل والصل والدين فعلى هذا لا يصح اطلاق المستثنى على كل واحد منها بل ينبغي ان يطلق على العموم فاجاب بقوله على قسمين يعنى ان قوله المستثنى مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله على قسمين وقوله متصل ومنقطع خبره مبتدأ محذوف فان قيل فعلى هذا يلزم حمل للتعدد على العزم وذا لا يجوز قلنا ان حمل التعدد على المفرد لا يجوز اذ الم يكن ذلك المفرد قابلاً لذلك التعدد وهما قابلان لان القسمين المذكورين ثابتان في المستثنى كما في مخزئيد عالم عاقل قوله ولما كان معلوميته الخ جواب سؤال وهو ان قوله منفصل ومتصل تقيم المستثنى وهو لا يكون الا بعد التعريف ولقرينة غير مذكور

مجلسه المجمع في ١٢ من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٢ هـ

١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فمنه بقوله بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه وانما ذكر في الاعتراض قوله قرأت اليوم كذا
 ويجوز ان المستثنى منه لانه لو ذكر المستثنى منه لم يرد الاعتراض لان نصبه للاستثناء بخلاف ما قال
 تذكرة فانه منصوب على حسب العوامل الفراع العام اليه واليوم تعين لعمل الظرفية فيكون منصوبا
 على الظرفية قوله لان الكلام المشار اليه وجب عدم الحاجة قوله بدليل قوله ما كان بعد خلاص
 لان ما بعد ما منصوب على انه مفعول به كما ياتيك فان قيل فليكن اليوم منصوبا على الظرفية والاستثناء
 معا فلا حاجة الى القيد المذكور قلنا في هذا يلزم اجتماع العاملين على معمول واحد قوله لان يقال
 ان اي لوقا الشارح الهندى انه لا بد من هذا القيد لاجراء مثل قرأ اليوم كذا لكان مستقيما حال
 الاعتراض ان قوله قرأ اليوم كذا كلام موجب وليس المستثنى منه منصوبا فلا بد ان يذكر هذا القيد
 لاجراء هذا المثال **أجيب** عنه انما يخرج هذا المثال هنا لتفاد باجراجه بقوله ويعرب
 على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور قوله والعامل في نصب الجملة مستأنفة
 وقعت في جواب سوال السائل وهو ان المستثنى لما كان منصوبا وللنصب لا بد من الناصب فها هو
فاجاب بقوله والعامل **قوله** اذا كان منصوبا على الاستثناء احتراز عن النصب على
 الظرفية او على البدل قوله او معنى الفعل وقد عرفت معنى الفعل كما في قوله مالك وزيد اے
 ما تضمن لان اللام الجارة اذا وقعت بعد الاستفهامية يكون بمعنى تضمن او ليضم وقيل **رد على**
 الشيخ **عبد القاهر الجرجاني** حيث قال العامل في المستثنى كلمة الاذ كره في نظم
 العوامل **وجه الرد عليه** ان الاضعف لا يعلم مع وجود الاقوى وهو الفعل **فلا اعتراض**
 المصنف رحمه الله على كلام البصريين بانه منقوض بقولنا القوم اخوتك لا زيدا فان المستثنى منه
 منصوب مع ان نصبه ليس بالفعل ولا معناه لعدم وجود الفعل ولا معناه قلنا ان الشرر رحمه الله
 كلام البصريين ولم يلتفت الى لقض المصنف رحمه الله لان كون التركيب المذكور من الفصحى غير
 مسلم عنده بل هو من مصنوعات وايضا يمكن ان يقال ان في الاخوة معنى الفعل وهو الانتساب
 بالاخوة قوله بتوسط الاية اشارة الى انه لا خلاف بينهم لان عند البعض الناصب هو الفعل ايضا
 لكن نسبوا النصب الى كلمة الا لاجل ان عمل الفعل فيه ليس الا بواسطة الا فيكون النسبة الى الفعل
 حقيقة والى كلمة الا مجازا قوله لانه شيء دليل بقوله العامل في نصب المستثنى الى هو الفعل
 المتقدم **التمديد عليه** ان تعلق المستثنى بقطعة بكلمة الا لانه قاطع المتعلق فاجاب بقوله تعلقا معنويا
 قوله اذله نسبة بيان لتعلق المعنوي والضمير في قوله اذله الى راجع الى المستثنى وكلمة ما عبارة عن
 المستثنى منه والضمير في قوله ما اليه راجع اليه

له والكلام المتناقض اصطلاحا فخذ الباب ما يقابله ۳ مفتي عبد الرحيم كنه يعنى ان قوله لان الكلام الخ
 دليل بقوله ولا حاجة الى وقوله فانه منصوب على الظرفية الى دليل الخروج ۴ مفتي عبد الرحيم كنه اے في الايضاح شرح
 الفصل ۱۲ الهى غم و نيا ازل من بر دار و حاجت من بر آراين ۵

والضمير في قوله احد هما راجع الى الفعل ومعناه قوله وقد جاء بعد تمام الكلام جواب سوال وهو انه اذا كان المستثنى نسبة الى المستثنى منه ينبغي ان يكون مرفوعا كالـ المستثنى منه فاجاب بقوله وقد جاء بعد تمام الكلام اے واقعا في اللوح الثالث قوله عطف على قوله في رجب و هو انه لا يفهم حينئذ من العبارة ان انتصابه مشروط بكونه بعد الامع انه لشروطه و كذا في قوله او منقطعا فان انتصابه فيه مشروط ايضا بكونه بعد الاو والا يلزم ان يكون المستثنى بعد غير منصوب مع انه مجبور بالاضافة وجوبا اجيب عنه ان المستثنى الذي هو مذكور بعد غير فهو مذكور فيما بعد فهو مستثنى عن هذا الحكم قال مولانا عصام الدين رحمه الله الشارح رحمه الله على ان هذا الحكم في المنقطع يقتضي تقيده بكونه بعد الا حيث قال فا كان منقطعا بعد الا وان عطفه عنه في قوله او مقدما قول كيف يصح اسناد الغلة اليه فانما فاد هذا الحكم في قوله او مقدما في ضمن المثال قوله على المستثنى منه فقوله منه مفعول مالم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير في منه راجع الى اللام الموصولة قوله سواء كان في كلامه في جواب سوال وهو انه لا حاجة الى قوله او مقدما على المستثنى منه اذ هو داخل في كلام موجب واجاب بقوله سواء في قوله لاقتناء تقديمه لان الخلل الى النصب انما يصيب من البدل فاذا اتمتم البدل لانه تابع ولقد تم غير جائز بل في النصب على حاله قوله اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا ببيان لم يحصل العطف وانما قال ايضا هنا اشارة الى انه من قبيل عطف المشبه على المشبه به وليس من قبيل عطف المساوي على المساوي لان وجوب التصرف في الكلام الموجب القاطع بين النحاة ووجوب النصب في المنقطع اختلاف في بينهم ولذا قال المصنف في الاكثر واما في صورة تقديم المستثنى فالنصب واجب اتفاقا ولذا لم يقل لفظ ايضا في بيان التقديم لانه من قبيل عطف المساوي على المساوي للاتفاق فيما وكذا قال لفظ ايضا في بيان خلافا لانه من قبيل عطف المشبه على المشبه به للاختلاف فيه ولذا قال في الاكثر هنا قوله في الاكثر متعلق بمنصوب الذي هو ملحوظ في الكلام قوله اے في اكثر اللغات وفي اكثر من اهاب النحاة اشارة الى ان اللام في قوله في الاكثر عوض عن المضاف اليه قوله فانهم قائلون جواب سوال وهو ان نسبة اكثر اللغات الى اهل الحجاز لا يعجز لان اهل الحجاز لغة واحدة فاجاب بقوله فانهم قائلون كثيرين قوله مطلقا اے سواء كان قبله اسم يعبر عنه فله اول او من قال ان معنى قوله مطلقا اي سواء كان من جنس المستثنى منها ولا فهو بعيد غاية البعد لان التعيين لما يكون في الافراد التي فيها اختلاف الاختلاف في المنقطع الذي قبله اسم يعبر عنه قوله الا بطريق السهولة والغلة فان قيل ليس المبدل صاعدا بطريق الغلة بل المبدل منه كذلك قلنا معناه ان بدل الغلة لا يصدر الا بسبب ذكر المبدل منه بطريق الغلة قوله المستثنى

له ۱۷ بكونه بعد الا ۵۰ م ۱۷ وهو النصب على الانعقاد ۱۲ مفتي مولو ۱۷ عبد الرحيم سلمه ربه
له يعنان كثرة اللغات باعتبار كثرة القبائل ۱۲ ۱۲ مفتي مولو ۱۷ عبد الرحيم سلمه ربه
نوشته بمانند سیه بر سفید ۱۲ نولینده راغیت فز و امید ۱۲ ۱۲

اے فکر والتأمل قولہ والفظاۃ بالفارسیۃ زیر کے لان عینہ اخراج مداخل بلوازم البعید ولحاظ
لوازم البعیدۃ لیس الاصلی الرئیۃ بان یکون للقوم حیا غالباً ففی قولہم جاء فی القوم توهم الحاد
ایضاً جاء معهم للزومہ معهم غالباً فقال الاحمال قولہ نحو ما جاء فی القوم الاحمال وانما يجوز حذف
القوم ہنا لعدم الخل في التصور كما ستعلم بالخل في قوله تعالى لعاصم اليوم الآية فہنا يجوزون البدل
اذا البدل مما یصح اقامتہ مقام البدل من بعد حذفہ فاذا لم یصح حذفہ فکیف اقیم البدل مقامہ بعد
حذفہ لعدم جواز حذفہ قولہ لعاصم اليوم من اقولہ اے من طوقان نوح علیہ السلام قولہ
ای من رحمۃ اللہ جواب سوال وهو ان کلمۃ من موصلة والبدل لما من العائد فی الصلة والاعمال
ہنا فاجاب بقولہ اے من رحمۃ اللہ قولہ من رحمۃ اللہ اشارۃ الی بیان کون المشتق منقطعاً
وانما لا يجوز حذف العاصم لان کلمۃ لا یصح الجنس فالعاصم اسمہ وخبیره محذوف عن المعنی موجود
فلو حذف اسم لا یلزم الاجازۃ وهذا لا يجوز قولہ المشتق منصوب ایضاً وانما قال الیض لانه
من قبیل عطف المشبہ علی المشبہ وليس من قبیل عطف المساوی علی المساوی لان المشبہ والمشبہ
به ولان وجوب التصبیء الکلام الموجب التماثل وہنا اختلافی ولذا قال المصنف رحم ہنا فی
الاكثر وکذا فی قولہ منقطعاً واما فی صورة التقديم فهو من قبیل عطف المساوی علی المساوی لا تماثل بہم
ہنا قولہ من عدا بعد واسارۃ الی نہ ناقص وادی وليس یبالی قولہ اذا جازہ یعنی انه لو
جازو هو متعدی بنفسہ فکذا عدا قولہ من خلافوا خلوا اشارۃ الی نہ ناقص وادی وقولہ خلفاً
بضم الخاء وسکون اللام قولہ وهو فی الاصل الخ جواب سوال وهو ان التصبیء عدا مستقیم لا
متعدی لکن فی خلافہ مستقیم لانه لا یزنی فاجاب بقولہ وهو فی الاصل لازم الخ قولہ وقد
یقمن الخ جواب ثان فیکون متعدی باعتبار المتضمن لان جاز ومتعد فکذا ما هو بمعنا قولہ او
یحذف من جواب سوال وهو ان اللزومی یعدی بمن وهو غیر موجود فی خلافہ فاجاب
بقولہ او یحذف من یعدان قولہ خلافہ فی الاصل خلافہ من زید ثم حذف من قولہما حذف لیشبہ
بکلمۃ الاثنی فی قولہ ویحذف من شختین احدهما بالواو والاخر بکلمۃ اولکن کلمۃ او بمعنی الطوار
الاقلایم معناها کما تری قولہ ویوصل الفعل ای یوصل الفعل الى المفعول قولہ وللتزم مواال جواب
سوال وهو ان التضمین لیس من الامور اللازمة بل من الامور الجائزۃ فینبغ ان یکون ما بعد خلا
منصوباً تارة ورفوعاً تارة مع انه منصوب وجوباً وحتماً وایضاً اذا کان خلا متعدياً بمن فیکون
مجزوئاً لا منصوباً مع انه منصوب فاجاب الشارح عنما بقولہ والتزم مواال وحاصل الجواب عن
الثانی اناسکنا ان ما بعد من یکون

اے فیتعدی حیث ان الفعل متعدی مجزئاً لحدوث منه حرف الجر یوصل الفعل الی مفعولہ فیتعدی
بنفسہ ویصحی هذا الحد فایما لا قاله عبد الرحمن ۳ صفتہ عبد الرحیم الفشاوری

اے لان ما بعد من لا یکون الا مجزئاً

ولا شئ منها هنا فأجاب الشارح بقوله بتقدير مضاف ^{للمضاف} قوله ووقت مجاوزتهم الجائزة
 حوادث العد وذكره لبيان قوله وما عداهما لأن عداهما جاوزتعد بنفسه كما عرفت ثم للرد
 من مجاوزتهم جائزة لبعضهم لأن الضمير يرجع إلى القوم كلهم بل إلى البعض المطلق
 كما هو قوله أو مجاوزة مجيئهم إشارة إلى أن الضمير يرجع إلى مصدر الفعل المتقدم فإن قيل فلم
 لم يتعرض الشارح للضمير إلى اسم الفاعل من الفعل المتقدم بأن يقال أي وقت خلوا الجاني منهم أو وقت
 مجاوزة الجاني منهم آجاب عنه فاضل العصام أن الشارح أشار إلى استيفاء الاقسام كلها بغير
 الإيجاز في قوله وقت خلوهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم لأن قوله وقت خلوهم يشمل ما إذا كان
 الضمير جاعا إلى اسم الفاعل منه أيضا لكن بتقدير المضاف أي وقت خلوا الجاني منهم أو مجاوزة الجاني
 منهم كما يشترط إذا كان الضمير جاعا إلى بعض منهم وهو ظاهر فالجواب أن قوله خلوهم أو مجاوزتهم
 يتقدم بالمضاف فإن كان المضاف لفظا لبعض فيكون مثالا لإرجاع الضمير إلى البعض المطلق من القوم
 وإن كان المضاف لفظ الجاني فيكون مثالا لإرجاع الضمير إلى اسم الفاعل من الفعل المتقدم فثبت
 استيفاء الاقسام كلها قوله بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل جواب لسؤال وهو أن الحال ليس
 إلا محمولا على ذلك الحال وحمل المصدر لا يجوز على بعض القوم فأجاب بقوله بجعل المصدر بمعنى
 اسم الفاعل قوله لم يجرأ ولا خاليا بعضهم هنا مثال لإرجاع الضمير إلى البعض المطلق منهم ولو
 كان يجزون للمضاف بأن يقال بعض الجاني منهم ويكون مضافا لبعض الجاني ببيان فيكون
 مثالا لإرجاع الضمير إلى اسم الفاعل فلا يجرأ الشارح لا يستوفى الاقسام كلها قوله على أن ما فيها
 زائدة جواب لسؤال وهو أن ما مصدرية مختصة بالأفعال فكيف يجوز الجري بها عند الاستعمال
 فأجاب بقوله على أن ما فيها الزائدة قوله ولعل هذا المتيقن الجواب لسؤال وهو أنه لما كان
 الخلاف ثابتا في ما خلا وما عداهما فينبغي أن يقال في الأكثر هنا أي كما قال سابقا فأجاب بقوله
 لعل الزائدة وكذا المستثنى منصوب بعد ليس ولما زادت قوله وكذا مع أنه من قبيل عطوف المساوي
 على المساوي ليس التشديد مراد فيه لأنه ليس وقتا من المعطوف عليه لعدم الخلاف فيه
 كما يمكن في المعطوف عليه أعني قوله في الكلام الموجب للمتابعة ما سبق من الأمور الثلاثة إذ
 فيها العطوف من قبيل عطوف المشبه على المشبه به ولعل المستثنى منصوبا وجوبا بزيادة لفظ الوجوب
 كما يقتضيه السوقي اكتفاء بما سبق من قوله وإنما يكون النصب بعد هكذا هو جأبه في غير موضع
 واحد قوله لا يكون بشرا وهو اسم شخص معين

له أي جاعا خاليا عن الجاني منهم أو جاعا ومجاوزا بعض الجاني منهم ١٢ سلكه لأنه قد رتب شرح الفصل فاعلمها على
 سبيل الخيزم ونفي كونها جاريا ١٣ سلكه أي قوله وليس ولا يكون ١٤ سلكه لا يكون الجاني من الأهل والبعض منهم

شرح مولانا مولوي مفتي عبد الرحيم عفا عنه ربه الكريم
 اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين ولجميع المسلمين

مثلاً زید وعمرو قوله ويلزم اضمار اسميهما **جواب** بسؤال وهو ان كونهما من الافعال لا
لا يلزم مندان يكون ما بعدهما خبراً لهما فليكن اسماً لما **قاجاب** بقوله ويلزم اضمار الخبر قوله
وهو ضمير راجع الى قائم الميزان كنهنا احتمالاً ارجاء الضمير الى مصدر الفعل المتقدم وهو المحيى لعدم
صحة زيد خبراً عن المصدر لعدم صحة المحل **قأن** قيل ان عدم صحة وقوع العين خبراً عن المصدر
انما هو في الاثبات دون النفي لصدق السالبة على عدم الموضوع قلنا الا علام محمولة على
الموجبات فلما لم يصح في المعجب الا لغيره في السلب ايضاً لا ترى ان قولهم ما خبر بزيد بعد
اي يجب من المتعدي مع ان الضمير ليس لواقع على زيد لاجل ان الضمير محمولة على الموجبات
قوله وهما في التركيب الجملة مستأنفة وقعت في جواب سؤال السائل وهو ان كل واحد من ليس
زيد اولاً يكون بشراً جملة فعلية وهي ليست من المبنى الاصل بل مبنية لان لا بد لهما من الاعراب
المحلى واما المبنى الاصل فليس له اعراب اصلاً لا لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً فسأل السائل ما اعراب المحلى
قاجاب بقوله وهما في التركيب الجملة قوله واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الخ وانما لا تستعمل في غير
لا صلاهم ولا مناقشة في الاصطلاح وفي قوله ما علم الخ اشارة الى بيان القاعدة اللطيفة قوله
ولا يتصرف فيها **جواب** بسؤال وهو انه ما للضمتين ان لا يكونا ضميراً معاني ليست
وكذا ذكر لا يكون ولم يذكر لم يكن وما كان وغيرهما مع انها شريكة مع ليس ولا يكون في الوجه المذكور
وهو ما قاله الشارح رحمه الله من الافعال الناقصة الناصبة للخبر **قاجاب** بقوله ولا يتصرف
فيها الخ قوله ويتخار البديهي بدلاً لبعض **قأن** ان بدل البعض محجب عنه ضمير راجع
المبدل عنه ولا ضمير هنا كما في قولنا لا كيت زيد اذ عساه قلنا ان بدل البعض اذا كان بعد الا
لا يجب فيه ضمير لقرينة ان الاستثناء المتصل لا فائدة ان يستثنى بعض من المستثنى منه قوله
حالة الضمير المحرور **جواب** بسؤال وهو ان القاعدة عندهم ان الجار والمجرور اذا وقع في
عبارة اتم لا بد لهما من الاعراب المحلى فما هو **قاجاب** بقوله لا من الضمير المحرور والخ ثم
الجار والمجرور انما وقع حالاً باعتبار المتعلق فلذا اقال الشارح اي حال كون المستثنى واقعا في قوله ولا
بيان المتعلق قوله في محل بيان كلمة ما واما بيته بالمحل لان كلمة في تقتضي ان يكون مدخولها
شيئاً صالحاً للظرفية قوله يكون بيان لمتعلق الظرف وهو قوله بعد قوله متاخر بيان
لقوله بعد واما بيته به لان بعد قد يجب بمعنى الآن كما في الاشعار نحو اتيت الخليل وليكن

بعد ا في الان معناه بالفارسية نهوز ۱ في الكلام المشتهر ۲ م سله في اثبات المحول للموجود فلا

فلا يجوز ۳ مفتي ۴ م ما خلا وما لا وليس ولا يكون ۵ مفتي عبد الرحيم سله والجملة من حيث هي هي من

البنيات هم عبد الرحيم سله وهو الما هي والامر والعون ۶ مولانا مولون مفتي عبد الرحيم الفشار ۷

م ۸ م غير المستثنى المتصل الغير المنفرد ۹ مفتي م في قوله فيما بعد الا ۱۰ مفتي عبد الرحيم

الهي احدهم من عندك مدري

قوله احتراز عما اذا وقع في كلام موجب وإنما وجب التنصيص اذا كان بعد الالف في كلام موجب
 لانه لو لم ينصب لكان بد لالان التحلل الى نصب المستثنى يعيب من البدل ههنا محتمل لان البدل
 يكون في حكم تكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى منه فصار صفة قوله جاء في القوم
 الازيد اجاء في القوم الاجاء في زيد وهو خلاف المفروض اذ المفروض مجي القوم غير زيد وايضا
 ان ما بعد الا لا يكون الا مخالفا عما قبله وههنا لم يخالف بخلاف ما اذا وقع في كلام غير موجب حيث
 يمكن فيه تكرار العامل بترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه بل بينهما
 ثبت المغايرة بان ما بعده مخالف عما قبله وفيه نظر لان تكرير العامل ليس الا باعتبار اذ
 العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب فلهذا لا نسلم تحقق الايجاب في المستثنى و
 المستثنى منه لانه يمكن تكرير العامل بالنفي بقرينة انه بعد الاثبات والاستثناء من الايجاب لوجب
 النفي في المستثنى تأمل فيه قوله والحالة انه جواب سؤال وهو ان الواو في قوله وذكر
 المستثنى منه للعطف وهو يقتضي للعطف عليه ولا يصح ههنا شيء للمعطوف عليه فاجاب
 بقوله والحالة انه لانه يعني ان الواو للحال يتقدير قد لان الحالة اذا كان ماضيا لا بد فيه من قد
 وانما زاد الشارح دم قوله انه لبيان ذي الحال فان قيل ان الغمير في انه لا يخلو ما لا يجمع الى
 المستثنى الذي رجع اليه ضمير مجرور في قوله فيرد واجمع الى المستثنى منه فعلى الاول لا يوجد العائد
 في الخبر الى اسم ان يعني ان حرف مشبه بالفعل يقتضي الاسم والخبر فاسمها هو الغمير للتحمل
 بان وخبره هو الجملة لانه بعد ما عنه قوله ذكر المستثنى منه والجملة اذا وقعت خبرا لا بد فيه
 من عائد ولا عائد ههنا وعلى الثاني وان وجد العائد وهو وضع المظهر موضع المضمير
 لكن يلزم الخروج من البحث لان البحث في ان المستثنى قد يكون بدلا وقد لا يكون لا في كون
 المستثنى منه بدلا ولا فاجاب عبد الرحمن الاصفراني عند ان الغمير واجمع
 الى المستثنى منه فوجد العائد في الخبر وهو وضع المظهر موضع المضمير ثم المراد من المستثنى
 منه هو المستثنى فان المستثنى منه كما يطلق على المستثنى كذا انعكس الامر ايضا لانها من
 المتضامتين فيصير استعارة احدهما للآخر فلا يلزم الخروج من البحث قوله على انه صفة
 الخ فلهذه النسخة لا حاجة الى قول الشارح والحالة انه قد قوله في كلام غير موجب ذكر
 في الخ جواب سؤال وهو ان الجملة اذا وقعت صفة فلا بد فيها من العائد ولا عائد ههنا فاجاب

سلك حاصله ان كررت العامل يلزم منها ما لمعنى كما قال المحشى رحمه الله ولا يلزم المخالفة من قاعدة البدل ١٢ منج
 لولا ناعبد الرحمن سلكه ١٤ على تقدير البدل ١٢ مفتي سلكه فيكون قوله وذكر ايضا محالا من الغمير المجرور الذي
 بقدر لفظة قد ١٢ مولا نا موارى مفتي عبد الرحيم الفتاوى سلكه في قوله يجوز فيه ١٢
 في قوله والحالة انه قد الخ ١٢ مفتي سلكه الذي سبق الفا ١٢ ربنا ركرم علينا عن التوت

أما كلام الخ يعني ان العائد محذوف منها وهو قوله فيه قوله ولم يشترط بجواب سؤال ظاهر
 قوله بالرفع على البدل لانه قد قيل ان قديلا بدلا من الضمير والبدل اذا كان نكرة من معرفة
 وجب لفته قلنا عند البعض ^{أي البدل من المعرفة} يصح من غير توصيف قوله بالنصب قال عبد الرحمن بن
 النصب على سبيل التثاكلة فلا يريد ان قديلا مكتوب برسم خط الالف في آخره فلا يكون الامنصوبا
 ولا يتوهم فيه الرفع والجرف فلا حاجة الى قوله بالنصب قوله وبواسطة الاعطف على قوله بسبب
 التشبيه قوله وبغير واسطة جواب سؤال وهو ان لا نسلم ان اعراب البدل بالاصالة بل بالبقية
 لانه من التتابع فاجاب بقوله وبغير واسطة فاعطف ضمير لقوله بالاصالة فالاصالة
 واقعة في مقابلة الراسطة والتشبيه لا في مقابلة البقية اي ان المستثنى يشبه بالمفعول في وقوعه
 في الموضع الثالث قوله ويعرب على حسب عطف على قوله منصوب من حيث المعنى اذ معنى قوله
 منصوب اي ينصب فيكون عطف المضارع على المضارع وقوله منصوب خبر لقوله هو فكل
 قوله يعرب خبر لقوله هو وكذا قوله ويجوز فيه النصب ونحو البدل اعطف على قوله منصوب من
 حيث المعنى ثم انه لما فرغ المصراع عن بحث ما يجب فيه النصب وعز بحث ما يجوز فيه الوجهان شرع
 فيما يجوز فيه الوجه الثلاثة عن الرفع والنصب والجرف قال ويعرب اه قوله اي بما يقتضيه جواز
 سؤال وهو ان الحسب عبارة عن القدر فيكون معناه ويعرب على قدر العوازل وهو مستلزم لاجتماع
 العوازل على محمول واحد فاجاب بقوله اي بما يقتضيه يعني ان الحسب ههنا عبارة عن الاقتضاء
 ثم يريد علينا اجتماع العوازل على محمول واحد ههنا لفهم من وجه اخر وهو جمعية العوازل في قوله
 على حسب العوازل فاجاب بقوله العامل يعني ان المراد من العوازل العامل الواحد اذ اللام تبطل معنى
 الجمعية قوله من الرفع بيان كلمة ما فان قيل ان المراد بالعامل لا يتخلو اما عامل المستثنى من او عامل
 المستثنى فعلى الاول يشكل بخلاف ما روت الا يزيد فانه معرب بعامل نفسه وهو الباء لا بعامل المستثنى منه
 وعلى الثاني لا معنى لتقدير الحكم اذ كان المستثنى منه غير مذكور لان جميع المستثنى معرب بعامل نفسه
 سواء كان المستثنى منه فيه مذكورا نحو ما روت باحد الا يزيد او غير مذكور نحو ما روت الا يزيد كما
 مر آجيب ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه والباء في قوله الا يزيد هو عامل المستثنى منه تقديره ما روت
 باحد الا يزيد فلما حذف لفظا حذفت انتقل الباء الى زيد فيكون معناه ما روت الا يزيد والضم في
 زيد جرف لفظا ونصب محلا وعامل بضمه هو مروت بواسطة الباء وهو عامل المستثنى منه وان لم يكن الباء
 عاملا له قوله فالمراد بالمفرغ جواب سؤال وهو ان تسمية المستثنى باسم المفرغ لا يجوز اذ المفرغ هو
 العامل لا المستثنى لانه مفرغ له فاجاب بقوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشتراك .
 الاشتراك اذا الاشتراك يقال للفظ مثل لفظ العين وهذا التسمية لا يجوز لان معنى الاشتراك الجمع والاجتماع
 يكون للمعاني دون الالفاظ ^{أما} تقريره انه يعني لهم ان يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لانه لا
 يجوز في الوجهان بل لا ينسب بينهما واجب مرآجاب بقوله لم يشترط الخ ^{أما} اعراب البدل بالاصالة لا بسبب التشبيه بالمفعول فلا يريد ان اعراب البدل ليس

لانه لفظ واحد فيلزم منه الاشتراك فيه وقال في دائرة الاصول شرح المنار ان الاشتراك مقرو
ويكسر الراء فيكون صفة للفظ فلا حاجة الى قوله فيه لكن هذا يخالف لاستعمال العرب لانهم لا
يستعملونه بالقسم قوله اى والحال ان المستثنى جواب سؤال وهو انه لا يصح عطف قوله وهو في
غير الموجب على قوله ويعرب الخ لانه من قبيل عطف الصمية على الفعلية وذلك يجوز بخلاف
العكس فانه يجوز مع ضعف ^{فاجاب} بقوله اى والحال الخ يعنى ان هذه الواو ليست للعطف
بل للحال قوله واقم بيان التعلق قوله الكلام بيان الموصوف قوله واشترط ذلك دفع وهم
وهو ان يتوهم ان قوله ليفيد دليل لقوله ويعرب والحال انه غير مثبت له فاجاب بقوله واشترط
ذلك يعنى انه دليل للشرط لا للمشرط ثم الضمير في قوله ليفيد اما راجع الى الكلام او للمستثنى
او انه ليس فيه ضمير بل فاعله لفظ المثل في قوله مثل ما ضربني قوله فائدة صحيحة جواب سؤال
وهو ان الفساد ايضا فائدة فلا يعم التخصيص بغير الموجب فاجاب بقوله فائدة صحيحة قوله
الا ان يستقيم الخ فالقبيل لا يجت للنفى عن استقامة المعنى وليس وظيفة النفي الا بيان الكيفية
التركيبية وان كان استقامة المعنى كاشنة في ضمنها لكن المكتوب الاول في كيفة تركيبية فبحث
استقامة المعنى من قبيل وضع الشئ في غير محله قلنا هذا البحث يرجع مالا الى ان الاعراب على حسب
العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب انه فيه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا عراب الشئ
كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلة وظيفة هذا الفن قوله بان يكون الحكم بما يعم اشارة الى
ان للاستقامة في الاثبات طريقتين قوله فكه الاسفل قيد الاسفل قيد اتفاقى اذ ذلك لا يكون في
غير الاسفل ثم اعلم ان هذا المثال ليجزم ان الحكم فيه صحيح على وجه العموم وليس مثالا لحذف المستثنى
منه كما قال مولانا في بحر الدارين ^{في شرحه المختصر وشراح الوقاية في قوله والولى العصبه على} في ترتيبهم في الارث اى يقدم الجزء كالابن ثم الاب فهذا المثال ليجزم ترتيب العصبه وان الكلام فينص
وليامنهم والجزء لا يمكن ان يكون وليا للصغير اذ لا ابن للصغيرة فلا يلزم ما قال بعض المحققين من
ان هذا المثال ليس مما يخفى فيه لعدم كون المستثنى مغفرا من الكلام فيه قوله اى اوقعت القراءة دفع
وهم وهو ان يكون المراد من القراءة اداة القراءة كما في قوله تعالى اذا قرأت القرآن فاستمعوا
فاستمعوا بالله من الشيطان الرجيم والارادة مستقيمة في جميع العصر فلا يحتاج
الى التاويل بايام الاسبوع والشهر اجاب بقوله اى اوقعت القراءة الخ قوله
جميع ايام الدنيا الخ لانه يستلزم ان يكون زيد مثالا موجدا في جميع الازمان من
الدنيا وليس كذلك فالقرينة على عدم ارادته هي الظهور والبداهة قوله ولقائل الخ
اعتراض على قول المصنف ويعرب على حسب العوامل الى قوله الا ان يستقيم المعنى قوله

والضمان لا يعم الخ ^{له فيكون حاله من الضمير قوله يعرب فانه مغول المليم فاعلم ان مع} حتى هذا الاعتراض

للدكتور محمد موسى مفتي محمد عبد الرحيم المشاور ^{السر}

اعتراض على من فرق بين قولنا ضربني الازيد وبين قولنا قات الايوم كذا قوله واجيب هذا جواب
عن الشبهة الاولى الى قوله فما يقل لان الفعل عارض والعارض الاصل القلة قوله وبان الفرق
لنحو وهو جواب عن الشبهة الثانية قوله لا يلا بظهور قرينة فحاصل الفرق بين المثالين ان في قوله
قات وجد البعض المعين وهو ايام الا سبوح او الشر او السنة بخلاف قوله ضربني اذ ليس فيه
بعض معين حتى يصرف الكلام اليه متى لو وجدت القرينة على بعض معين فيكون هو ايضا
ما يستقيم فيه المعنى كما اذا قيل من ضربك من القوم فقلت ضربني الازيد ذا القرينة هو السؤال
قوله لکن الغالب جواب سؤال وهو ان الموجب على تقدير القرينة لما كان مستقيم المعنى فلم
يقتد استقامة المعنى بالموجب وايضا لما كان للدار على القرينة فمما سيان فالفرق تحكم فاجاب
بقوله لکن الغالب لنحو قوله مثل ما زال جواب سؤال ظاهر وانما يجب هذا المثال لانه لو كان جائزا
يلزم تحقق الشرط بدون الشرط لانه قد سبق ان كون المشتكى المفعول في كلام موجب مشروط
باستقامة المعنى وهي منتفية ههنا لدخول جميع الصفات في معنى ضقة العلم قوله اذ معنى ما زال الثبت
جواب سؤال وهو ان كلامنا في الموجب هو متفق ههنا فاجاب بقوله اذ معنى ما زال ثبت قال مجد
المشتكى ان نفي النفي اثبات واما الاثبات دائما فغير معلوم اقول انه علم من قول المحشين النحويين
في بحث الحال ان في لما ضمة للمنفى لا حاجة الى دخول قد اذ النفي مستمر بلا قاطع فيلزم منه
ان نفي النفي اثبات دائما قوله لان نفي النفي اثبات اى مستلزم له لانه عينه قال مولانا
عصام الدين ان نفي النفي اثبات في العرف لا في اللغة قوله فلا يستقيم المعنى لان من
جملة الصفات ما يناقض كالقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان قوله وقال الشارح اى
اشارة الى الاعتراض قوله ولا يخفى اشارة الجواب يعنى ان على قولنا الضى يلزم ان يرجع جميع
المواد الاحيائية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة وهو باطل لان النحويين متفقون ان في
بعض صور الاحيائية لا يعبر الاستثناء لعدم استقامة المفعول فان قيل ان الاستقامة كما هو
معتبر في المفعول كذلك معتبر في غيره فما وجه الاختصاص بالمفعول قلنا ان غير المفعول يعلم من ذكر
المشتكى منه فهو اما ان يكون مستقيم المعنى او لا فله حاجة في غير المفعول الى ذكر الاستقامة بخلاف
المفعول فان المشتكى منه فيه غير ذلك كورثتيك الاستغراق لانه اذا تعدل المحل على اللهود محمل على
الاستغراق قوله واذا تعدل البك اعلم انه لما كان الكلام في اعياب المشتكى فبين اولاد اعرابه وبوب
ثم بين اعرابه جازا ثم بين اعرابه على حسب العوامل في لا يد ما ذكره مولانا عصام الدين حيث
قال ولا يخفى ان هذه السئلة من تامة اختيار البك فينتفع ان لا يفصل بينه وبينها بحث الدهر
على حسب العوامل انتهى ثم انه اذا تعدل البك على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشرة
درهما لك الا درهم فان خمسة عشر له محمل هو النصب

له تقريبه ان قوله لم يميز فعل وقوله مزال زيد لنحو

فاعلم وهو الاصح ان يكون فاعلا لانه قسم من الاسم وهو قوله مزال زيد لنحو كرم نجاب الشارح بقوله مزال وهو مزال

وتمتنع حمله عليه لما ذكره في الكتاب فحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله من حيث حمله جواب سؤال
وهو ان كلمة على لا تقع صلة تعذر بل صلة هو الباء او غيرها فاجاب بقوله من حيث حمله الخ
يعنى انها صلة الحمل لا التعذر قوله اى لفظ المستثنى منه اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه
قوله اى يحمل اشارة الى بيان المتعلق ومن قال انما قد قوله يحمل ليكون الجزاء جملة لان قوله
فعلى الموضع مفرد والجزاء لا يكون الا جملة فلفظ اذ قوله فعلى الموضع ظرف وهو مؤل بجملة فكيف يقال
انه مفرد وفى كلام بعض الشارحين ذكر لفظ يحمل متعلق عن قوله فعلى الموضع لا فائدة المحصر فالقول
ان تلخيصه لا يصح لا فائدة المحصر لانه جانا النصب بالاستثناء ايضا وان كان البدل مختارا فيوافق حينئذ
بما ذكره سابقا بقوله ويجوز فيه النصب ونختار البدل قلنا ان المراد من الجواز فى قوله ويجوز فيه الخ هو
الجواز بلا ضعف ولهمنا النصب ضعيف لانه يتوهم انه بدل محمول على لفظ واحد قوله على موضع واحد
فانه بالفاعلية مرفوع محلا قوله اى فى الدار وهى مذكورة فى قول السائل فلا يرد انه يلزم الاختصار
قبل الذكر قوله ضم ومرفوع لانه مبتدأ تخصص للعموم قوله اى لا يعتد به جواب سؤال وهو
ان الفرض من هذا المثال بيان قبح زيد وقوله لا يعاب به يدل على حسنه اذ قوله لا يعاب ماخذ من العيب
اى ليس فيه عيب فاجاب بقوله لا يعتد به اى لا يعتد عليه قوله فتش مرفوع محمول على محل
شيان الاول لانه مرفوع على انه خبر للبتدأ قوله ولا يخفى اشارة الى الاعتراض على قول القيل
لجواب سؤال يرد على النسخ الكثيرة وهوانه على هذا يلزم استثناء الشئ من نفسه قوله لكان
ادق والطف اما الاول فلزيادة التوجع والتامل فى ادراكه واما الثانى فلعدم الاحتياج الى
قوله لا يعاب به اجيب طوت القيل ان ذهن للبتدأ لا يذهب الى هذا المغائرة قوله
وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى دفع وهم وهوان قوله لان من لا تزد الخ دليله الثاني
الثالث لقربه قد فم بقوله وانما تعذر قوله الاستغرافية جواب سؤال وهوانه منقوض بقوله
وقد كان من مطرفان من ذكر بعد الاثبات حاصل الجواب ان من الاستغرافية لا تزد
بعد الاثبات واما فى قوله من مطرف كلمة من نائدة وليست للاستغراق قوله اتفاقا اشارة الى
فى من حال كونه نائدة خلافت لا منقضى كما يحكى فى بحث المهر قوله اى بعد ما صار الكلام
جواب سؤال وهوان قوله ملجاؤى منى فلا يصح قوله بعد الاثبات فاجاب بقوله اى
بعد ما صار الخ يعنى ليس المراد من الاثبات الاثبات الابتدائى بل المراد الاثبات الانتهاءى
قوله لان فتحة شبهة جواب سؤال وهوانه على هذا ينبغي ان يكون المستثنى مبنا على
الفتح لان قوله احد مبني على الفتح فاجاب بقوله لان فتحة الخ قوله من تقدير لا حقيقة كما
هو عند حسب الجمهور من ان البدل بتكرير العامل قوله او حكما كما هو عند حسب البعض قوله
كذلك اى حقيقة او حكما والاول على ما ذهب من قال ان البدل بتكرير العامل حقيقة فنقولنا
له فانه عند الاختصاص فارد فى الاثبات لكن الاستغراق لا تزد اتفاقا مفتى عبد الرحيم

سواء اى بالبدل وهو قوله الادب وهو اى على الحمل القريب من ساء اى لا يرد على الموضع من ساء او بينهما على جوازنا حينئذ من ساء فيصح ذكر قوله لا يعاب به

سلب زيد ثوبه في التقدير سلب زيد سلب ثوبه والثاني على مذهبنا قال ان العامل في
المبتدأ منه هو العامل في المبتدأ قوله محل قريب وهو نصب بكية لان النصب حاصل بعد دخول
كلمة لا فيكون قريبا قوله ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء لانه حاصل قبل دخول لا قوله لانها اى ليس
بتأويل الكلمة قوله باعمال ليس في قائما جواب سوال وهو انه يلزم تكرار التفرع حيث قلنا للم
اولا بخلاف ليس زيد شيئا الاشياء ثم قال ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما فاجاب بقوله باعمال ليس في
يعنى فرق بين التفرع يعين لان في الاول خبر قوله ليس مذكور قبل الاستثناء واما لمنا فمخبر هو المستثنى
لان عمله فيه قوله والمستثنى مخفوض اشارة الى ان قوله المصريح ومخفوض الخ عطفت على قوله ومنصوب
اذا كان بعد الا والحال ان قوله منصوب غير مبتدأ وهو قوله هو فيكون قوله ومخفوض ايضا خبر
مبتدأ لكن الشارح وضع للظهر موضع المصغر فلذا قال والمستثنى في قوله مجرور جواب سوال
وهو ان الخفض بالجهر الذي هو بالحركة فلا يتناول الجهر الذي هو بالجر فاجاب بقوله اى مجرور
يعنى ان المصنف دم ذكر الامض وادامته الا هم قوله مع كسر السين او ضمها فيه اشارة الى الود
على الشارح الرضى حيث قال الكسر في سوا مع القصر مشهور وكذا قوله بفتح السين وكسر هاء
للد رد عليه حيث قال والفتح في سوا بالمد مشهور فرد الشارح عليه بذكر كلمة او المنسبة عن
التسوية بينهما قوله لكونه مضافا اليه علة لكون المستثنى مجرورا بعد ها قوله وبعد حاشا
فان قيل ان ذكر قوله بعد مستدركا اذ هو يعلم من قوله بعد غير سوي وسواء قلنا
فيه اشارة الى ان قوله في الاكثر متعلق بحاشا فقط دون غير سوي وسواء لانه لما غير
الاسلوب بزيادة كلمة بعد علم انه منقطع عن الاول قوله لكونها حرف جر والدليل على حرفيتها
دخول ياء التكلم بدون لان الوقاية مثل حاشا لانه اذا لم يكن حرفا فيكون فعلا اذ لم يقل
احد بكونها اسماء وقال في البنيات ان ياء التكلم اذا لحقت اخو الفعل تدخل نون الوقاية
عليه ليتقوا اخو الفعل من الكسر الذي هو اخت الجرم مثل جاء في وضربى فلو كان حاشا فعلا
فلا بد من النون عند دخول ياء التكلم وليس كذلك فان قيل ان اخر حاشا مامون من الكسر
بسبب الالف فجاز دخول ياء التكلم عليها من غير حاجة الى النون قلنا الحكم جار في جميع الافعال
مطلقا لا طراد الباب قوله انها فعل متعد بدل ليل حاشيت زيدا وحاشية قوله تبتة
المستثنى بفتح التاء ومكون الباء بنقطة تحتانية بحذف ياء وبرى شدن قوله

له واما راليه بقوله لا حقيقة اذ لم يكن الباء الخ ١٢ ثم جواب سوال وهو ان لفظ ليس مذكور فلا يعجز ارجاع ضمير

النون اليه فاجاب بقوله بانه مونث بتاويل الكلمة ١٢ مفتي مولوي عبد الرحيم

والله ذهب مسويه ودخل ما عليه اذ النصب الا هم بعد حاشا وعند مثل حاشيت زيدا حاشية ١٢ ١٢

ثم لان الحاق النون ليس الا ليا من اخذ من الكسر وهذا من حاصل بالالف ١٢ مولوي مفتي عبد الرحيم

ليوح المخط في القرطاس ومهرا وكاتبه رميم في التراب

ای برعه الله اشاره الى بيان الفاعل والمبني والمبني وانما يجعل فاعله المتكلم لان برعه
 صيغة الغائب فيجب ان يكون فاعله ايضا غائبا واعلم ان الله تعالى معلوم قطعا فكانه
 سبق ذكره فلا يرد انه يلزم الاضمار قبل الذكر ثم ان لفظ الله جل جلاله غائب والضمير في
 برعه راجع اليه فلا يرد ان برعه الصيغة الغائبة فكيف يرجع ضمير الغائب الى الله تعالى اعلم ان في
 حاشا ضمير راجع الى الله تعالى وهو فاعل ومجموع الفعل مع الفاعل وقع حالا من زيد و
 اضافة الضرب الى عمر ومن قبيل اضافة المصدر الى المفعول اي من ضرب زيد عمر و
 قوله واعراب غير انما لم يبين غير انه بمعنى الاوهو حرف والاسم اذا كان بمعنى الحرف فهو مبني
 للاضافة للمنافعة من البناء قوله اي في الاستثناء اشادة الى ان قوله فيه قيد اجتناب لا لغيره
 قوله المذكور فيما سبق دفع وهم وهوان للراد بالتفصيل لتفصيل المذكور فيما وقع بقوله المذكور فيما
 سبق قوله فكانه لما انجزنا قال بطريق الظن لانه غير جائز به بل هو ظان فيه قيل لما كان
 اعرابه عين اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون
 الكاف اقول اعرابه ليس اعراب عين المستثنى بالا شغصا بل عينه لونها فيهم قوله كاعراب المستثنى
 بالا بايراد الكاف قوله اي كلمة غير جواب سوال وهوان قوله غير مبتدأ وقوله صفة خبره
 والمطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتانيث وان لم يكن شرطا فيما اذا لم يكن الخبر مشتقا لکن
 لا شك ان المطابقة امر حسن فلم ترك المصدر الامر الحسن
 وايضا لا يعلم قوله حملت وقوله عليها وايضا ان غير نكرة محضه فكيف يعلم ابتدائية فاجاب
 بقوله اي كلمة غير يعني ان العبارة بحذف المضاف قوله في الاصل جواب سوال وهو
 ان الحمل على الشيء الاخير يقتضي ان يكون له معنى اصليا غير ذلك الشيء وقوله وغير صفة
 لا يدل على ان غير اصل في الصفة فاجاب بقوله في الاصل ثم قوله فالاصل الخ بيان
 لقوله في الاصل قوله باعتبار قيام معنى للمغايرة بها اعلم ان كلمة غير تدل على مغايرة ما قبلها
 اي موصوفها لما بعدا سواء كانت تلك المغايرة بحسب الوصف او بحسب الذات بان كانا
 متغايران ذاتا او وصفا قوله فالاصل فيها لاي المناسب ان تقع كلمة غير صفة في التركيب ليوافق
 اصلها قوله كما تقول جاءني رجل غير زيد فان موصوفها نكرة لا يرد له الاهتمام عنها بسبب
 اضافتها الى المعرفة قوله واستعمالها دفع وهم وهوانا سلمنا ان الاصل في غير ان يكون
 صفة لكن لم يستعمل فيها والحمل على المعنى الاخر يقتضي الاستعمال في المعنى الاصل فادفع الشر
 هذا الوهم بقوله واستعمالها الخ قوله لكنها جواب سوال وهوان قوله حملت على انها ذكره
 لدفع الوهم ودفع الوهم لا يكون الا بكلمة لكن فلجواب بقوله لكنها يعني ان كلمة لكن مقدارة
 هنا قوله واستعملت يعني ليس المراد من الحمل هنا مضاء الاصطلاح وهو اتحاد
 للتغايرين ذهنا بل وفي بعض النسخ تنزيه بالذات وبالايام اي تنزيه المستثنى بالنسبة اليه وهو الفعل ۱۲ ام

الاضمار في قوله
 غير زيد
 في قوله
 غير زيد
 في قوله
 غير زيد

فی الخارج بل المراد منه الاستعمال قوله على خلاف الاصل دفع وهم وهو ان يتوهم ان استعمال
غير بمعنى الا ايضا اعم فلا يعجز الحمل فدفع بقوله على خلاف الاصل ثم لما كان الحمل من قبيل
المجاز وفيه لا بد من العلاقة فاشارة الشارح الى بيان العلاقة بقوله وذلك الاشتراك الخ قوله
كما سملت الا عليها الخ بهذه العلة وهي اشتراك كل واحد منهما في مغايرة ما بعده لما قبله قوله
وكن لا تحمل الا عليها في الصفة دفع وهم وهو ان قوله اذا كانت الخ قيد اتفاني اذا القيد قد
يكون اتفانيا وقد يكون احترازا فادفع بقوله لاكن لا تحمل الا الخ يعني انه قيد احتراز
قوله غالبا فائدة هذا القيد يحكي في هذه الصفة قوله اي الا بيان المرجح ضمير كانت قوله
واقعة بعد متعددة وانما اول التابع بعد الوهم اشكال وهو انه لا يصح حمل تابعته على الا في قوله
للمصرح الا اذا كانت تابعة فان الضمير في كانت راجع الى الاول ان التوابع لا تكون الا من الاسماء
وكلمة الا من الحروف وايضا يلزم منه فساد المعنى ... فاجاب الشارح بما حاصله ان المراد من التابع
لازمه وهو البعدية ثم ان كلمة بعد من الظروف وهو يقتضي التعلق فبين الشارح متعلقة
بقوله واقعة وانما اول الجمع بمتعدد لجواب سؤاله وهو انه يخرج عنه قوله ما جاء في القوم الا زيدا وما
جاء في الرهط الا زيدا وما جاء في الرجال الا زيدا لانها في الامثلة المذكورة ليست تابعة لجمع
قوله فوجب تفريع على مقدم وهو ان استعمال الا في معنى الصفة خلاف الاصل فعند اعتبار الصفة
يظهر هذا المعنى في الا فوجب ان يكون موصوفا مذكورا ليظهر هذا المعنى اذ معنى الصفة
فيه خفي فلو حذف للوصف لم يذهب الذهن الى كونها صفة قوله كما قد يكون مقدرا في غير
فانها في الاصل للصفة فجاز ان يكون موصوفا مقدرا لذهاب الذهن الى كونها بمعنى الصفة
وان قد موصوفا قوله يكون متعددا وانما اعاده معرانه فهم مما سبق لا ببناء الدليل عليه
وهو قوله ليوافق الخ قوله والمتعدد جواب سؤاله وهو ان اخذ المتعدد من الجمع لا فائدة لانه
لدخول القوم والرهط والرجال والقوم كما لا يتناولها لفظ الجمع لا يتناولها لفظ المتعدد ايضا لعدم
وجود ادوات التعدد فيها وهي ادوات الجمع وكذا لا يتناول لفظ المستثنى لان لفظ المتعدد دخل
من الجمع والحال ان لفظ المتعدد اذا اخذ من لفظ الجمع لا يتناول لفظ المستثنى كما لا يتناول الجمع للمستثنى
اذ هو خلف عن الجمع ولا شك ان لفظ المتعدد من حيث انه خلف وما خذ من لفظ الجمع لا يصدر
على المستثنى ولولم يكن لفظ المتعدد من حيث انه خلف عن الجمع بل اذا ذكر ابتداء لا شك انه
يصدر على المستثنى وهما ذكر بالحيثية الاول فلا يتناول المستثنى فاجاب بقوله
وللتعدد اسم الخ يعني ان الرهط والقوم وان لم يكن متعددا لفظا لعدم وجود ادوات التعدد
فيها لكن كل واحد منهما متعدد تقديرا ومعه لعدم صدق على

له فان كلمة الا في الاصل لا تشاء ولا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة
مهران درود و مهران سلام بر روی محمد علیه السلام

علی مادون الثلاثة واما التثنية فمجموع معنی ای نظر الی المعنی اللغوی للمجموع قوله منكر في
 غير معلوم دخرا المستثنى في المستثنى منه ولا عدم دخوله فيتعذر المستثنى المتصل والمنقطع
 جميعا قوله ای منكر من الشارح اسم المفعول المجرد باسم المفعول من المزيد اشارة الى
 تفسير غير المشهور بالمشهور وايضا اشارة الى ان نكر محيى بالتشديد كما قال الصنف في
 االى الكافية ان قوله واذا نكر صرف انه بالتشديد ولا محيى نكر بالضعف قوله لا يعرف
 باللام وانما خصص بعدم التعريف باللام ولم يذكر سائر المعارف ليدل عليه قوله حيث يراد به
 العهد او الاستغراق واما مثال ما كان تعريفه بالاضافة مثل جاءني اخوة زيد الامر وان
 الاخوة معرفة بضافة الى زيد فانه لا يعلم فيه الحمل على الصفة فلا يتعذر فيه الاستثناء واما
 مثال اسم الاشارة مثل ما جاءني هؤلاء الازيد فان اسم الاشارة من المعارف فلا يتعذر
 فيه الاستثناء واما مثال الوصول نحو ان الاكسان لحنى خسر الا الذين امنوا قوله وعلى تقدير
 ان يشار به عطفت على قوله على تقدير الاستغراق فيكون تقديره هكذا فيعلم التناول قطعاً على
 تقدير ان يشار به الخ قوله او عدم التناول اي فيعلم عدم التناول قوله والمقصود نوعاً ولما عرف
 غير المقصود معرفة للمقصود فلذا تعرض الى بيان المقصود فقال والمقصود نوعاً قوله فمخارجاً في كل
 فان رجلاً جنس متفرق لان النكرة الواقعة في حيز النفي يفيد الاستغراق والعموم قوله او عشرة
 وانما مثل مثالين ليوافق بما سبق من المثالين **فان قيل** ان ايراد المثالين فيما سبق لغايدية
 جلية لان احدهما جمع معنى ومفرد صورة والاخر جمع صورة ومعنى قلنا ان في هذا ايضا
 كذلك لان عشرة مفرد صورة وجمع معنى باعتبار التعدد وعشرون جمع معنى وصورة للواو
 والنون في اخره قوله على حد الوجهين احدهما كونه جنساً متفرقاً والثاني كونه بعضاً من الجنس
 المتفرق قوله فلا يتعذر الاستثناء يعني ان في الصورة الاولى لا يتعذر الاستثناء المتصل لوجوب
 دخوله للمستثنى فيما قبله يقيناً وفي الثانية لا يتعذر الاستثناء المنقطع لعدم دخوله للمستثنى فيما قبله
 يقيناً واما تعذر الاستثناء في صورة لا يعلم دخوله فيما قبله ولا عدم دخوله فيه وذلك لان المتصل
 ما كان دخوله يقيناً واذا تردد الدخول وعدمه لا يكون دخوله يقيناً والمنقطع ما كان عدم دخوله يقيناً
 واذا تردد لا يكون عدم دخوله يقيناً فيتعذر جميعاً قوله فمخارجاً في كل الازيد جاءني وانما اخر الفعل
 هنا اشارة الى ان فيه كما يعلم حمل الا على الاستثناء يعلم حملها على الصفة ايضا اي كل رجل
 هو غير مزيد جاءني ولوقيل كل رجل جاءني الازيد فلا يظهر كونها صفة لوجود الفاصلة بين الصفة
 والموصوف ولوقيل جاءني كل الازيد فكونه صفة لا يخلو عن خفاء والظاهر هو الاستثناء و
 بخلاف تأخير الفعل لتاسب المدح المتكلم لان المقصود من هذا المثال مدح المتكلم لنفسه وللده
 بالجملة الاسمية ازيد من المدح بالجملة الفعلية لان ذلك تدل على الدائم والاستمرار وقوله جاءني كل رجل
 الازيد اجملة فعلية قوله وانما يصار عند وجود الخ انما قال هذا اشارة الى ان قوله لتعذر الاستثناء بجميع اشكال

طه وها بما جاء في رجل اورد به لا طه اي ضعف فتوة ظاهر انما مشهور ۴۱۵

قوله فقیرناہ بقولنا غالباً لا یقال لا فائدة فی هذا القول بعد قوله وانما قلنا فی هذا الكلام اذ معناها
واحد فیغنی ذکر واحد ما عن الآخر لانا نقول انما ذکرنا شارح قوله فقیرناہ الخ لدفع وهم وهو ان معنی
قوله وانما قلنا فی صدر الخ هو القول باللسان فقط دون القول مع الكتابة فذكر قوله فقیرناہ
ليدل على الكتابة ايضا قوله فخرجنا فی مائة رجل الا زيدا فان زيد محتمل بين دخوله فی مائة رجل
وعدم دخوله كما هو الظاهر لانه لو نظر الى عدم اتحاد لفظ زيد مع لفظ رجل قلنا انه خارج ولو
نظر الى انه من افراد قلنا انه داخل واما الدرهم فی المثال المذكور فداخل فی عشرة دراهم لان لفظ
درهم مقدر فيه واما قوله جاء فی رجال الخ فان رجلا داخل فی رجال لانه من لفظه واما واحداً
داخل فی رجال لان لفظ الواحد وان لم يكن من لفظ رجال الا ان رجالاً جمع ولما خذ فی مفهومه
لفظ الواحد حيث قال الجمع ما دل على الواحد والواحد داخل فی لفظ الاحاد واما قوله حماراً فهو داخل فی الخ
خارج من الرجال یقیناً قوله ولكن لما كان ذلك نادراً جواب سوال وهو انه على هذا ینبغی ان
يقول المصنف غالباً كما قال الشارح فاجاب بقوله ولكن لما كان ذلك ای كون الاستغناء عن عدم
هذا الشرط نادراً لم یلتفت المصنف الى هذا النادر ولك ارجع ذلك الى تعدد الاستثناء فی المحصور
ومالهما واحد قوله لم یلتفت للمصنف اليه **فان قيل** ان المصنف رحمه الله انتفت اليه حيث قال
وضعت فی غيره فلا یصح قول الشارح لم یلتفت للمصنف اليه قلنا ان المصنف رحمه الله لم یلتفت اليه فی بیان
هذه القاعدة ای فی وسطها وقوله وضع فی غيره خارج عنه **واجاب** عن عصا الدين
حيث قال فرق بين الضعف والقلة فان فی صورة تعدد الاستثناء وجد القلة دون الضعف
والحاصل ان القلة فيما قل استعماله وان وجد الشرايط والضعف فيما اختلف في الشرائط قوله
فی السماء والارض **فان قيل** ان فی النظرية فیقید للكان بالله تعالى قلنا ان كلمة فی بمعنى
اللام ای لو كان لها الة وانما التي بلفظ الجمع مع ان المقصود نفي التعدد وهو يحصل بلفظ التثنية
لموافقة قوله تعالى **واخذوا الة** قوله ای لمخرجنا عن الانتظام اشارة الى انه ليس المراد من
الفساد ما یقابل الصیح الذي ليس فيه حوت العلة والضرورة والتضعیف قوله فالأولى الآية الغاء
لتعلیل تطبیق المثال مع المثل قوله لعدم دخوله الله فی الة یقین وقوله یقین متعلق بدخوله
الله لا بقوله بعدم فلا یرد ان عدم الدخول لما كان یقین فلا یتعد للنقطة فلا یصح قوله فی تعدد
الاستثناء فان قيل لا یجوز ان يكون الا بمعنى غیر فی الآية والایكون صفة لالمة مع انه ليس
بصفة لاستثناء المطابقة فی الامور الاربعه اذا كانت الصفة اسما صورية ومعنی وفيما نحن فيه
ليس كذلك فان قيل لا یلزم من تعدد الاستثناء ان يكون صفة اذ یحتمل ان يكون بدلا
قلنا ان احتمال البديل فما اذا كان الكلام منفيًا والآية كلام موجب فان قيل الآية
كلام منفي لان لو ادخل على المثل یصير منفيًا كما مر من الشارح فی قول امر القيس ولولما
اسعى لادنى معيشة **له** حيث قال الة ولم يقل البين بلفظ التثنية مع انه بل المراد من الضم المخرج من الانتظام

من العشرة المعبرة بين الصفة والموصوف في الامور الاربعه

قلنا هذا النفي معنوي وكلامنا في النفي اللفظي واليهما ان احتمال البطل فيما اذا كان الاستثناء مقصودا فيه والآية لا تجتمعا الاستثناء اعلم ان وصف قوله الهة بقوله غير الله بتاويل كل واحد اى يكون كل واحد من الالهة غير الله فلا يرد انه لا يصح توصيف قوله الهة بقوله غير الله لعدم المطابقة بينهما في الجمع والافراد **فان قيل** لعل الالهة موجودة وانتفاء المضاد لا اجل الاتفاق قلنا الاتفاق لا يخلو اما لاجل لضعف اول اجل القوة الاول ينافي الالوهية والثاني ينافي الاتفاق اذ القوى لا حاجة له الى الاتفاق قوله بخلاف ما اذا كانت جواب سؤال وهو ان على هذا كما اثبتت الوحدة بالاشتناء لا يثبت بالصنعة ايضا **فاجاب** بقوله بخلاف الخ قوله واذا لم يكن جواب سوالين احدهما ان بانتفاء الالهة لا يثبت انتفاء اثنيينية الالهة والثاني ان ما ذكر من التاويل في الاستثناء يجرى في الصفة بان يقال ليست فيهما الهة التي صفتها ان تكون بغير الله فلم منه انه ثبت فيهما الهة التي تكون مع الله **فاجاب** بقوله واذا لم يكن الخ يعنى ان المقصود من هذا التوصيف لفي التعدد فيتناول انتفاء اثنيينية ايضا وكذا لا يفيد التاويل للذكر ما قلت قوله وضعف في غيره اشارة الى الرد على سيبويه واكثر المتأخرين قوله وعليه اى على قوله سيبويه ذهب اكثر المتأخرين وللصنف منهم قوله فالفرقان صفة لكل اخ وهو مرفوع وكذلك الفرقان مرفوع بالالف **فان قيل** لا يصح توصيف كل اخ با لفرقان لعدم المطابقة في الافراد والتثنية قلنا الفرقان باعتبار شدة الاتصال كانه وزم واحد قوله وفي البيت شذوذان اخوان **قال** صوام الدين الاول ان يقال في الفرقان شذوذان اخوان لان المقصود هو الفرقان ان اقول انما نسب الشذوذ الى البيت لان الشذوذ الاول والثاني وان كانا في الفرقان لكن الشذوذ الثالث الذي ذكره بقوله وثانيهما لم يثبت في البيت من غير الفرقان قوله وللشهور وصف المضاف اليه يعنى ان كلمة كل والاضيف الى اسم ثم ذكر صفة بعد المضاف والمضاف اليه فيكون ذلك الصفة صفة للمضاف اليه ولا يكون صفة لكلمة كل لانها غير مقصودة بل هي لاحاطة فقط واذا كان المضاف غير كلمة كل وذكر الصفة بعد المضاف والمضاف اليه يكون الصفة للمضاف لانه داخل في الكلام والمضاف اليه خارج منه مخوضت غلام زيد قوله الفصل بالخبر وهو قوله مفارقة اخوه **فان قيل** كما يكون الخبر فاصلا بينهما كذلك القسم وهو قوله لعلم ببيك اجنبى من الخبر بالنسبة الى المبتدأ والتعرض به اولى في الشذوذ من التعرض بالخبر قلنا المراد هو فصل الخبر مع متعلقاته بينهما ولا شك ان القسم من متعلقات الخبر علم ان الفرقان ان نجما في جنان المشرق قريبا الى القطب قوله اى بناء اشارة الى ان قوله على بطون مفعول له للنصب اعتبارا لمتعلق وانما اقل النظرة بالطرفية لانه ملة للنصب والعلة لا تكون الا من الجوارض ولهذا اليم المرض ملة لادن الماعراض الحال كج وسوا من طريق المكان بدون الجوارض وانما اقل النظرة الى غير اشارة الى ان الم في بطون عرض من المضاف

قوله مكان زيد ثم استعمل في البدل أي بدل زيد ثم للراد من زيد الغدام زيد لان قعود
 شخص في مكان زيد يستلزم تبديل زيد وتبديل زيد يستلزم الغدام زيد فلذا أراد
 من قوله سوى زيد الغدام زيد إذا استعمل في الاستثناء قوله وعند الكوفيين وإنما
 جعلهم مقابلا لسيبويه لانه وليس البصريين فكانه جعلهم مقابلا لهم قوله والتصرف عطف
 على قوله خرجها أي يجوز التصرف فيها رفعاً بان يكون فاعلاً لقوله ولم يبق سوى العدا
 فان قوله سوى وقع فاعلاً لقوله لم يبق ونصباً وجواً مثل كلمة غير فأنها بأعراب موصوفها وكذا
 هما بأعراب موصوفها أو بما يقتضيه العامل اعلم ان شخوف في الاصل وغير شخوف باعتبار المعنى
 المراد وهو الاستثناء فيما ذهب اليه سيبويه من نصبها بالظرفية نظراً الى حالها الاصل وهو
 الظرفية وفيما ذهب اليه الكوفيون نظراً الى المعنى المراد منها وهو الاستثناء لعدم معنى الظرفية
 في الاستثناء قوله ولم يبق سوى العدا وان يعني كان للشاعر قصاص على بعض الناس فلخذ
 القصاص منهم فقال لم يبق بيننا وبينهم من القصاص واهزاء الاعداء وناهم صيغة ماضية
 اخذنا الجزاء منهم كما قالوا أي كما اخذوا والجزاء منى وإنما أطلق الجزاء على فعلهم مع انهم قتلوا
 الشاعر في الابتداء والجزاء لا يكون الا بعد امر مقدم كسأله قوله وناهم لان اطلاق الجزاء
 عليه صحيح لانه بعد القتل قوله خبركان أي وأما ذكر خبرها في النصوبات ولم يذكر اسمها في المرفوعات
 لانه فاعل حقيقة اذ لا بد لكل فعل من الفاعل فخالف الخبر اذ هو ليس بمفعول لان للفعل لا محل على
 الفاعل والخبر يكون مجزولاً على الاسم وإنما كان منصوباً لوقوعه في الموضع الثالث من الفعل كالمفعول
 فانه واقع في الموضع الثالث قوله وستع فيها جواب سوال وهو ان اخوات كان مجهولة فيلزم تعريف
 المجهول بالمجهول فلجواب بقوله ستع فيها الم أي اخوات كان ويحتمل ان يكون داجعاً الى كان و
 اخواتها جميعاً فانها مذكورة في بحث الفعل قوله أي دخله كان وأحدى اخواتها جواب سوال
 وهو ان على تقدير عبارة المصنف رحمه لا يصح التعريف على شيء من افراد خبر كان واخواتها
 فانه لا يصدق على خبر كان مثلاً انه مسند بعد خوله هذه الحروف وهو ظاهر فاجاب
 بقوله أي دخله كان وأحدى اخواتها قوله والمراد ببعدية للسند انه جواب سوال
 وهو انه يصدق التعريف على يضرب ابوه وقائماً في نحو كان زيد ابوه قائم فانه مسند بعد
 أي بعد خوله كان وليس بخبر لكان بل الخبر هو مجموع الجملة الفعلية فلجواب بقوله والمراد
 على اسمها وخبرها متعلق بالدخول يعني المراد بالسند ما يكون مسنداً بعد خوله كان واسناد يضرب
 الى ابوه قبل دخوله كان فاقبل ان كون هذه الافعال من دخول الجملة الاسمية يحكم بان يكون
 الاسناد مقدماً على دخولها واليضا ان قوله على اسمها وخبرها اخذ الخبر وهو ليس الا
 اخذ الحد وفي الحد واليضا ان قوله ان يكون اسناده الى اسمها انه هو الجواب الذي مر من
 الشارع المندى في المرفوعات حيث قال

له من خارجها من الظرفية والتصرف فيها والم
 يعني ان قوله خبر كان مبتدأ
 خبره محذوف وهو قوله منها

وهو ان ما ذكر من القاعدة منقوضة بمثل كان الفق هذا لان خبر كان فيه معرفة معانه لا يجوز
تقديم الخبر على الاسم فاجاب بقوله وذلك اذا كان الخ قوله اى عامل خبر كان وهو كان
دفع وهم ظاهر فان قيل لا خصر ان يقول المصمم وقد يحذف كان قال مولانا **عصام الدين**
مع ان المذكور فيما سبق هو خبرها بعيدا فضلا عن ان يكون قبل هذا الضمير ضمائر اخر
كانت راجعة الى خبر كان واخواتها كالضمير في قوله يتقدم فالاولى اجماع الضمير في قوله علمه
الى خبر كان واخواتها ولكن ما يتوجه عليه من انه حينئذ يلزم حذف عامل خوات كان وذلك
باطل مندفع لان قوله في مثل الناس مجزئون باعمالهم الخ مخصوص بحذف كان فقط لان
الحذف فيه هو كان لا غير قوله لكثرة استعمالها فان الحذف انما يكون للنفقة وهي لا يكون الا فيها
هو كثيرا لا استعمال قوله ويجزئ في مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف لانه لم يرد
بمثلها ما اراده اولاً بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الشارح ثم المراد من قوله هذه الصورة
هو صورة الجملة بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه فلا يرد ما ذكره مولانا **عصام الدين**
مزان الاظهر ارجاع ضمير مثلها الى هذه الجملة لان ما في الشارح اظهر حينئذ قوله اى في مثل
هذه الصورة جواب سؤال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والرجع اذ الراجع ضمير موند
والرجع وهو لفظ مثل مذكر فاجاب بما حاصله ان الضمير يرجع الى لفظ المثل بتاويل
الصورة قوله وهي ان يجيئ الخ جواب سؤال وهو ان على هذا خرج عنه قوله الناس مجزئون الخ
لان الضمير يرجع الى المثل لا اليه فاجاب بقوله وهي ان يجيئ بعد ان الخ قوله فكان جزاء خبرا
وانما هو دخول الفاء على الماضي مع انه اذا وقع جزاء امتنع دخول الفاء عليه كما استعمل في
بحث الشرط والجزاء لان امتناع دخول الفاء على الماضي الواقع جزاء فيما اذا كان للماضي
مذكورا وبهنا مقدم قوله ودفعها **قائ** قيل فلم لم يقد للرفع لفظ كان التامة قلنا ان
استعمال كان الناقصة كغير منم بخلاف استعمال كان التامة فانه قليل والحذف لا يكون الا
للنفقة وهي لا يكون الا فيما هو كثيرا لا استعمال ولذا اجله ناقصا لا تامة قوله اى حذف عامله
اشاربه الى ان الالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه وهو قوله عامله وانما عوض عن
العامل دون كان مع ان المراد من العامل هو كان ليطابق بقوله ويجذف عامله وانما يجب
حذف كان ههنا لان كلمة ما عوض عنها فلواتي بكان لزم اجتماع العوض وللعوض عنه وذا
غير جائز قوله اما انت منطلقا الخ فعلى تقدير كبر لا يكون قوله لما انت منطلقا شرطا وقوله انطلقت
جزاؤه وعلى تقدير ان لم يكن هو حكمة وقوله انطلقت معلوله فيكون معناه بالفاء ارجعت انك انك رباني رونه ورا
من قوله اى كون كنت الخ اشارة الى ان الاصل قوله قياسا اى قياسا جائزا في الحذف لان اللام مع ان وان قياسا
كما مر في التحذير قوله ثم حذف كلمة كان لما كان الحذف الواجب يقتضي اللزوم احدهما القرينة والاحسنه ما قام

مقامه فاشاد الشارح الى الاول بقوله اختصاراً والى الثانى بقوله وزيداً لفظة بالخ قوله فاشاد الشارح
 المتصل بالعدم ما يتصل به قوله منفصلاً فصاحباً انت منطقاً الطلقت قوله عوضاً عنها وانما
 تعينت لفظة اما العوضيه لتكون توطية الى الادغام فيحصل الحقة ولم يزد النون مع ان فيه ايضا يعبر
 الادغام لئلا يلتبس بانك وانك للشدة دتین وادعمت النون في الميم للتقارب في المخرج قوله
 والبقى الخبر على حاله أى على النصب وهذا ايضا قرينة على ان ههنا لفظاً كان مقدماً كيف يكون الخبر
 منصوباً اعنى قوله منطقاً قوله ان كنت منطقاً أى بدون اللام لان الزيادة طية لا للتطيل فلا
 يحتاج الى اللام قوله واقتصر المصنف رحمه جواب سؤال ظاهر وانما يعلم الاقتصار على الاول
 حيث قال أى لان كنت فاللام ايزادها يلة على كون الهمزة مفتوحة لان حذف اللام لا يكون الا
 مع ان المفتوحة لا للكسورة قوله لانه اشهر الاترى الى ما قاله الشيخ الرضى وقد يحذف كان بعد
 اما المكسورة قليلاً وقاله سيبويه لم يحذف الفعل مع اما المكسور قوله اسم ان أى اسم ان
 اعلم ان للشهور بينهم تقدیم ان للكسورة على المفتوحة كما قال المصنف رحمه ان وان وكان ولكن وليت
 ولعل الخ مع ان للناسب تقدیم ان المفتوحة لان عمل هذه الحروف لاجل التشابهة بالفعل والحال
 ان مشابهة ان للمفتوحة بالفعل اكثر من المكسورة اذ هو مشابهة باصل الفعل وهو الملمض في فتح
 الاول والاخر مخوفاً واما المكسورة فهو للمشابهة بضم الفعل وهو الاخر مخوفاً قوله في وجه تقدماهما
 ان للكسورة لا يغير معنى الجملة وللمفتوحة يغير معناها والتغير خلاف الاصل قوله المنسوب بلا
 وانما كان لا التى لنفى الجنس صيلاً لانه مشابهه بان في للبالغة والتاكيد اما في المبالغة في ان
 فظاهر لانه للتحقيق واما في ادفلا نه لما كان لنفى الجنس والحال ان لنفى الجنس يستلزم لنفى الافراد
 ففى لنفى شيئين قوله أى لنفى صفة الجنس جواب سؤاله وهو انه منقوض بمثل لا رجل قائم لانه
 ليس لنفى الجنس بل لنفى صفة القيام فاجاب بقوله أى لنفى صفة الجنس تقريره عليه انه منقوض
 بمثل لا رجل في الدار لانه ليس ههنا لنفى الصفة لعدم الصفة فاجاب بقوله وحكمه يعنى انه مجاز
 المعطوف اعنى قوله وحكمه قوله ولا اكثره جواب سؤاله وهو ان المستثنى والتعريف ليس كله من
 المنصوبات فينبغي ان يقال المنسوب بالمستثنى والمنسوب بالتميز ايضا فاجاب بقوله ولا اكثره الخ
 يعنى ان الاسم لنفى الجنس ليس كله من المنصوبات ولا اكثره منها بخلاف المستثنى والتميز فانه
 وان لم يكن الكل منهما من المنصوبات لكن لاكثر منها قوله لا حقيقة نظر الى الكل كالحال وقوله
 ولا مجازاً نظر الى الاكثر كالمستثنى والتميز قوله بل المنسوب منه اقل مما عداه فان قيل لا نسلم ان
 المنسوب ههنا اقل بل اكثر لان اعم لا اما مرفوع او منصوب او مبنى على التثنية وهو ايضا محلا
 قطعاً لا اعتبار المحل في الافراد الاترى انه قال في المنادى ونصب سواها فلو كان محلاً اعتباراً لدخل المنادى البتة على ان نصب
 خارج قوله سواها قوله ولا يبعد ان يقال الخ اشارة الى الاقرض

ع انظر الى لفظة كان مخفراً

في قوله ان كان مخفراً

منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنسوب بها ۛ ۛ فاعلى للاكثر حكم الكل فنعى الكل من المنصوبات مجازاً ۛ ۛ معنى عبد الرحيم

على النحويين لان الوجه المذكور سابقا منقول منهم بحيث لا نسلم ان اسم لا يكون منصوبا معولا بل ابل اسمها هو المسند اليه بعد دخولها ولا شك انها صادقة على المرفوع ايضا لكن يرد عليه ان المراد من الدخول هو الدخول لا ايراث الاثر كما مر ولا اثر لها في المرفوع قلنا ان اسم لا على نوعين احدهما بمعنى العام وهو المسند اليه بعد دخولها وثانيها بمعنى الخاص وهو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافة او مشبهة فالتعريف الاول صادق على المرفوع اذا ايراث الاثر غير ملحوظ عنه قوله لما عرفت اى من معنى التبعية او الدخول فان قيل لا حاجة الى خواجه بما ذكره سابقا لانه خارج بقوله يليها قلنا ان تعريف الاسم لا يتم بقوله هو المسند اليه بعد دخولها وقوله يليها تعريف المنصوب بلا كما قال الشارح لكنه لما اراد ان قوله وهذا القدر كاف الخ اشارة الى اقتران على الصنف به يعنى ان المقصود منهما تعريف اسم لا وهو حاصل بهذا القدر فلا اشتغال بقوله يليها اشتغال بلا يعنى قوله مطلقا اى سواء كان منصوبا بالفظا او محلا او لا قوله لكنه لما اراد اشارة الى الجواب قوله ان يلى المسند اليه اشارة الى ان فى قوله يليها ضميرين الاول ضمير الفاعل الراجع الى المسند اليه والاخر ضمير البارز الراجع الى لفظة لا وانما اشترط ان يكون نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب وانما قال يليها لانه لو كان بين الاسم وبين لا فصل فهو مرفوع وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان مفعولا فهو مبنى على ما ينصب وسيأتى وجوها فى هذه الصفحة قوله هذه احوال دفع وهم وهوان قوله يليها وقوله نكرة وقوله مضافا وقوله مشبها به صفة لقوله المسند اليه وهو غير صحيح لعدم اللطابقة فى التعريف والتأكيد فدفع بقوله هذه احوال ثم سأل السائل اذا اجتمعت احوال فقد تكون متداخلة وقد تكون مترادفة فهو من اى قبيل فلجواب بقوله مترادفة قوله من الضمير الجبرورى الى اليه فانه مفعول به بواسطة حرف الجر وما قاله عبد الرحمن ان الضمير مفعول مالم يسم فاعله لا سند المستفاد من السند خطأ المفعول مالم يسم فاعله مجموع قوله اليه لا الضمير للجبرور وحده ثم قال المفاضل ان هذه احوال ثلاثة مع انها اربعة لا لانه نظر الى ان المضاف وشبه المضاف واحد لانه عطف عليه كلمة او قوله مثال لما يليها جواب سوال وهوان لغنى من المثال توضيح للثقل وهو يحصل بواحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة فاجاب بقوله مثال ثم يعنى عدة امثلة باعتبار تعدد الامثلة قوله تحقيق قوله فيها من انه يلزم عند ايراد الكذب تبقي ظرافة جنس غلام وجل قوله من تمتع المثالين جواب سوال وهوان قوله طريف في هذا الملم يكن فى التسمية الشهيرة فعلى هذا لا يوجد الخب فاجاب بقوله من تمتع المثالين قوله كليهما وانما زاد هذا التلاويهم انه من تمتع مجموع المثالين فدفع بقوله كليهما يعنى ان قوله لك من تمتع المثالين لاكن بطريق الاغتراف لا بطريق الاجتماع قوله اى المسند اليه يعنى ضمير كان راجع الى المسند اليه لا الى المنصوب بلا ولا الى اسم لا لان ارجاء الضمير الى المسند اليه اولى

له خبر لا التي لخصه الجنس في قوله لا غلام رجل ٣٣ ثم فيكون قوله ثم خبر الكلمة لا انه لا غلام رجل لك ولا عشرين درهما لك
وانما لم يورد لفظ لك بعد المثال الاول ايضا لانهم لا يقولون في الاستعمال لا غلام رجل لك بل يقولون لا غلام رجل بل يقولون
لا غلام لك الا انه اورد بعد المثالين اثنينها على ان الخبر في الاول محذوف وفي الثاني مذكور كذا في عبد الرحمان ٣٤
اي بين القولين السابقين وذلك التتميع ٣٥ مولود مفتي عبد الرحيم الفشاوري ٣٦

ارجاعه الى النصب بلا اولى اسم لا للقرب قوله غير واقع على الاحوال جواب سوال وهو ان المذكور
 في قول المصنف تفصيل وهو يقتضي الاجمال ولا اجمال في قول المصنف فلجواب بقوله غير واقع على الاحوال الخ
 يعني ان الاجمال في عبارة المصنف مقدر وهو قول غير واقع على الاحوال قوله بانتفاء الشرط الاخير جواب
 سوال وهو انه ينقض بخلافه في الدار ولا غير لانها مفردة ان معانها ليسا بمبنيين على ما ينصب به فلجواب بقوله
 بانتفاء الشرط الاخير قوله ليرتب عليه الخ متعلق بقوله بانتفاء الشرط الاخير قوله فانه لو كان مفردا ليل لقوله ليرتب قوله فمكرر ذلك
 وهو جواب الرفيع والتكرير قوله وقوله على ما ينصب جواب سوال وهو ان على ما قال للمصنف يلزم اجتماع
 الضدين على محل واحد وهو المفرد اذ الضمير في قوله مبني راجع الى المفرد والضمير في قوله ينصب ايضا
 راجع الى المفرد فلجواب بقوله وقوله على ما ينصب به الخ يعني سلمنا انه يلزم اجتماع المتضادين
 في محل واحد لكن في زانين كما قال الشارح قبل دخول لا عليه قوله وهو الفتح دفع وهم وهو ان المتبادر
 من قوله ما ينصب به هو الفتح فقط فهو منقوض بخلاف مسلمات في الدار فانها مفردة غير مضافة مع
 انها ليست بمبنية على الفتح بل مبنية بالكسر فدفع بقوله وهو الفتح الخ قوله بلاتنوين لبنائها اي لكونها
 مبنية فان قيل المنع من المبنى تنوين التمكن وهذا تنوين للمقابلة قلنا هذا مشابهة للتمكن
 لان كليهما تتبع حركة اخر الكلمة قوله ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف الخ جواب سوال وهو انه
 يلزم التداخل بين المتن والشرح لانه قال المصنف فان كان مفردا فكيف يعهم قول الشارح
 بخلاف مسلمين ولا مسلمين لك لانها ليسا بمفردين فاجاب بقوله ويعني بالمفرد الخ
 فان قيل ان في ذكر قوله ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له تكرار لا قوله بانتفاء
 الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبهابه يعني عنه قلنا انما اعاده توطئة للتفريع بقوله
 فيدخل فيه الخ فان قيل لا حاجة الى الاعادة اذ التفريع يبني على السابق ايضا قلنا لما
 وقع الفصل فلذا اعاده قوله وانما يبني جواب سوال ظاهر قوله لانه جواب لمن يقول الخ
 ولا بد من كلمة من في السؤال اي قوله هل من رجل في الدار لان المراد من الرجل افراده لا ماهية
 لقضية قوله في الدار اذ ليس ماهية والدور مراد الانسان والحال ان المراد من الافراد لبعض
 الافراد اذ كل افراد الجعم لا تستع في الدار فان قيل ان رجلا نكرة مبنية والنكرة في
 عيلا نعم قلنا ان رجلا وقع في حيز الاستفهام والاستفهام تفيد النفي في كثير من المواضع
 قوله حقيقة او تقدير جواب سوال ظاهر وهذا التعميم في السؤال قوله فحذف من اي من
 الجواب هذا جواب سوال ظاهر قوله وانما يبني جواب سوال ظاهر قوله ليكون البناء اي
 ليكون بين جالتي الاعراب والبناء موافقة استحقاق النكرة اي استحقاق اسم لا قوله ولم يبين البناء
 الخ جواب سوال ظاهر قوله فيصير الاسم بهما لا يستحق في الاصل فان الاصل في الاسماء
 هو الاعراب اذ المعنى المقتضيه للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضادة موجودة فيها
 قوله بانتفاء شرط النكارة دفع وهم وهو ان المتبادر من كونه معرفة ان تكون المتبادر

مع الافراد فلهذا لا يجب الرفع في قولنا لا غلام زيد لانه ليس بمفرد بل مضاف فلجاء بقوله
 بانتفاء شرط الكتابة وانما لم يقل فقط كما قاله سابقا لان المراد لهما انتفاء شرط الكتابة سواء
 انتفى مع شرط الخواولا قوله بانتفاء شرط الاتصال دفع وهم وهوان المتبادر من الفصل ان
 يكون الفصل مع افراد فلهذا لا يجب الرفع في قولنا لا في الدار ولا زيد لعدم الافراد فلجاء
 بقوله بانتفاء شرط الاتصال قوله على سبيل منع الخلو جواب سوال وهو انه ينقص بخلاف في
 الدار زيد ولا عمرو ولا في قوله او مفصولا الخ للنفصلة الحقيقية التي تمنع الاجتماع ومنها
 وجب الاجتماع فلجاء بقوله على سبيل منع الخلو قوله وهي ست صور لانه اما ان يكون
 بانتفاء احد الشرطين من الكتابة والاتصال او كليهما فهذه ثلث صور وكلاهما منها اما ان يكون
 بانتفاء شرط الاضافة او لا فحصل ست صور قوله لا زيد في الدار ولا عمرو ومثال المعرفة
 المتصلة غير المضاف قوله لا غلام زيد في الدار ولا عمرو ومثال المعرفة المتصلة المضافة
 قوله ولا في الدار رجل ولا امرأة مثال نكرة مفصلة مضافة قوله ولا في الدار زيد ولا عمرو
 مثال المعرفة للفصولية الغير المضافة قوله في جميع هذه الصور ليس ذكر هذا القول لاجل انه
 اخذ الشرط في جانب الجزاء وهو لا يجوز بل لما ذكره لاجل دفع وهم وهوان للتبادر الى الذهن
 ان قوله وجب الرفع يتعلق بالقريب فقط وانما ذكره لاجل انتفاء الدليل عليه بقوله اما في
 المعرفة الخ وزيادة تحقيق مرقي للرفعات هذا قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيما والقنينة
 الى قوله وجب تقديم قوله للجنس فيما لان لا تعمل في المعرفة اذ وضعا لفظي النكرة لان
 لفظي الجنس يستلزم لفظي الافراد وذلك يتحقق في النكرة لا في المعرفة فلا تعمل في المعرفة هذا
 اذ اكانت المعرفة بلفظ اللام واما اذا اكانت المعرفة باللام في عمل لا فيما ظاهرا افراد قوله فلفظ
 الخ لان عمل لا لاجل فرع الغرض فيكون ضيقا فلا تعمل مع الفصل اذ عمل لا لمشابهة ان عمل
 ان لمشابهة الفعل قوله اي وجب تكرير اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله لكن
 مطلقا جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لا في الدار زيد ولا عمرو لانه لا تكرار فيه اذ التكرار
 عبارة عن اعادة اللفظ بعينه ولفظ زيد ليس بعينه لفظا عمرا و فاجاب بقوله لا يمكن مطلقا لاجنه
 يعني اراد تكرير لفظ الاسم لتكرير شخصه قوله من معنى لفظ الاتحاد لان قوله لا رجل في قوة لان زيد
 ولا عمرو ولا خالد الى اخر افراد الرجل قوله اي الدار رجل ام امرأة فان قيل من اين علم ان
 السؤال مقدر مع التكرار قلنا لو لم يكن التكرار مرادا لكان في جوابه نعم او لا فان قيل فلهذا يلزم
 الدور كما لا يخفى قلنا انه دور معنى وهو جائز قوله وهذا التعليل جار فيكون وجب التكرار في
 المعرفة بدليلين قوله اي هذه قضية اشارة الى انه خبر محذوف المتصل والقضية عبارة عن الحاجة
 العظيمة قوله لان اياحيين له بانه مشرة الكتابة فقط هم كنه لفظه لا يكون وجوب التكرار في الفصل منه وتبين
 وليس كنه هم منه لان اللفظ الى النكرة لا يكون مرتبة هم منه وهو قوله او مفصولا بينه وبين لا ۱۲ مولوي مفتي عبد الرحيم

منه ولا في الدار فلهذا لا يجب الرفع في قولنا لا في الدار ولا زيد لعدم الافراد فلجاء بقوله بانتفاء شرط الاتصال قوله على سبيل منع الخلو جواب سوال وهو انه ينقص بخلاف في الدار زيد ولا عمرو ولا في قوله او مفصولا الخ للنفصلة الحقيقية التي تمنع الاجتماع ومنها وجب الاجتماع فلجاء بقوله على سبيل منع الخلو قوله وهي ست صور لانه اما ان يكون بانتفاء احد الشرطين من الكتابة والاتصال او كليهما فهذه ثلث صور وكلاهما منها اما ان يكون بانتفاء شرط الاضافة او لا فحصل ست صور قوله لا زيد في الدار ولا عمرو ومثال المعرفة المتصلة غير المضاف قوله لا غلام زيد في الدار ولا عمرو ومثال المعرفة المتصلة المضافة قوله ولا في الدار رجل ولا امرأة مثال نكرة مفصلة مضافة قوله ولا في الدار زيد ولا عمرو مثال المعرفة للفصولية الغير المضافة قوله في جميع هذه الصور ليس ذكر هذا القول لاجل انه اخذ الشرط في جانب الجزاء وهو لا يجوز بل لما ذكره لاجل دفع وهم وهوان للتبادر الى الذهن ان قوله وجب الرفع يتعلق بالقريب فقط وانما ذكره لاجل انتفاء الدليل عليه بقوله اما في المعرفة الخ وزيادة تحقيق مرقي للرفعات هذا قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيما والقنينة الى قوله وجب تقديم قوله للجنس فيما لان لا تعمل في المعرفة اذ وضعا لفظي النكرة لان لفظي الجنس يستلزم لفظي الافراد وذلك يتحقق في النكرة لا في المعرفة فلا تعمل في المعرفة هذا اذ اكانت المعرفة بلفظ اللام واما اذا اكانت المعرفة باللام في عمل لا فيما ظاهرا افراد قوله فلفظ الخ لان عمل لا لاجل فرع الغرض فيكون ضيقا فلا تعمل مع الفصل اذ عمل لا لمشابهة ان عمل ان لمشابهة الفعل قوله اي وجب تكرير اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله لكن مطلقا جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لا في الدار زيد ولا عمرو لانه لا تكرار فيه اذ التكرار عبارة عن اعادة اللفظ بعينه ولفظ زيد ليس بعينه لفظا عمرا و فاجاب بقوله لا يمكن مطلقا لاجنه يعني اراد تكرير لفظ الاسم لتكرير شخصه قوله من معنى لفظ الاتحاد لان قوله لا رجل في قوة لان زيد ولا عمرو ولا خالد الى اخر افراد الرجل قوله اي الدار رجل ام امرأة فان قيل من اين علم ان السؤال مقدر مع التكرار قلنا لو لم يكن التكرار مرادا لكان في جوابه نعم او لا فان قيل فلهذا يلزم الدور كما لا يخفى قلنا انه دور معنى وهو جائز قوله وهذا التعليل جار فيكون وجب التكرار في المعرفة بدليلين قوله اي هذه قضية اشارة الى انه خبر محذوف المتصل والقضية عبارة عن الحاجة العظيمة قوله لان اياحيين له بانه مشرة الكتابة فقط هم كنه لفظه لا يكون وجوب التكرار في الفصل منه وتبين وليس كنه هم منه لان اللفظ الى النكرة لا يكون مرتبة هم منه وهو قوله او مفصولا بينه وبين لا ۱۲ مولوي مفتي عبد الرحيم

كنية على كرم الله وجهه في جواب السؤال ظاهر قوله به هو منصوب فاز قيل انه ليس
بمنصوب بل المنصوب هو قوله ابا وهو ليس بكنية بل الكنية هو مجموع قوله ابا حسن قلنا انه مركب افترا
وهو اذا صار علما يجري اعرابه على الجزء الاول منه لان الجزء الثاني مشغول باعراب المضاف اليه
فيجوز لاعراب على الجزء الفارغ منه قوله اما بتقدير المثل والقرينة على تقديم المثل عين لهذا
القول لان المقصود منه مدح على كرم الله وجهه والمدمح في المثل المذكور في نفسه قوله فان مثله في
جواب السؤال ظاهر قوله ويقوى هذا التاويل بجملة متألفة وقعت في جواب سؤال السائل
وهو انما كان تاويله بالنكرة باعتبار الوجهين فاي الوجهين قوى وايهما ضعيف فاجاب
ليقوله ويقوى هذا التاويل ايراد حمل مجاز اللام لانه لما نزع اللام عنه كان موصوفة صورة
النكرة فيكون نكرة في نفسه اذ حذف اللام عن الحسن يدل على التأكيد في نفس الحسن لا في امر
خارج وقوله فيصل بدل من نفسه مجاز التاويل بالمثال لانه تاويل بالنكرة باعتبار الامر الخارج
وهو المثل المضاف الى ابا الحسن قوله لان الظاهر جواب سؤال وهو انه فليكن تنوينه بدل
من اللام فكانه لم ينزع اللام عنه فاجاب بقوله لان الظاهر ان تنوينه للتأكيد للاتصال قوله
اي فيما كررت في جواب السؤال وهو انه خرج من قول المصنف دم وفي مثل الاحوال ولا قوة له
لا حول ولا قوة لان الحكم يتعلق بالمقتات والمقتات اليه خارج من الكلام والحكم فاجاب بقوله
اي فيما كررت فيه لا قوله بحسب اللفظ اي الحركات الاعرابية والبنائية قوله لا بحسب التوجيه
لانه لا يحسب الدلائل وهذا رد على من توهم وجهاسادسا وهو عكس الخامس بناء على اختلاف
توجيهها باعتبار كونها بمعنى ليس وكونها ملغات وذلك لانه لم يقصد الى عد الوجه باعتبار
توجيهاتها قوله فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتها يحتمل ان تكون لا في الموضعين
لنفي الجنس ويحتمل ان تكون في الاول النفي الجنس وفي الثاني ناكدة واذا رفعتما يحتمل ان يكون
لا في الموضعين لنفي الجنس ملغات عن العمل ويحتمل ايضا ان تكون في الموضعين بمعنى ليس ليحل
ايضا ان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية ناكدة ويحتمل ايضا ان يكون الاول النفي الجنس الثانية ناكدة واذا
فتحت الاولى ورفعت الثانية يحتمل ان يكون الرفع محمولا على اسم لا لنفي الجنس اسم على محله البعيد
وهو الرفع بالابتداء ولا ناكدة ويحتمل ايضا ان تكون بمعنى ليس في نفسه على انه اسم ويحتمل ايضا ان تكون
للجنس ملغات عن العمل قوله الاول شاذ قلنا ان قوله فتحها خبر مبتدأ محذوف قوله موجود قيل
الاظهر ان يقال موجودان نظر الى تعدد اسم لا اذ المبتدأ متعدد والجواب انما يحكم للمماثلة بانه مبتدأ
واحد قوله لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فان قيل يعلم من التاويل السابق ان الخبر هو
لفظ موجود ويعلم من ههنا ان الخبر هو لفظ الا بالله قلنا ان الخبر ليس الا لفظ الا بالله في الموضعين
واما قال سابقا وخبرها محذوف وهو لفظ موجود معناه ان متعلق الخبر محذوف فاز قيل ان
الخبر لما كان الا بالله فهو مخالف عن قاعدة ما ذا القاعده عندهم هذا ان المستثنى لا يكون الا بعد

كلام تام فكيف يكون المستثنى خبرا عن المستثنى منه قلنا هذا ليس بمستثنى في الواقع اذ كلمة الاول
 المصدر فقط تقديره حوله بالله وقوة بالله ثم زيدت لا والاحصى فان قيل فاعلم هذا يكون المستثنى
 نكرة محض قلنا انه بجذات الصفة له حوله من المعصية بالله وقوة على اطاعة بالله ثم في بيان
 العطف ههنا وفيما بعد توطئة الى الوجه الخامس كما ستعلم قوله لمشايمته جواب سؤال وهو ان لفظ
 الاول مبتدئ فكيف يكون الثاني منصوبا حلا على لفظ الاول فاجاب بقوله لمشايمته لانه قوله لان شرط
 دقم وهم وهو ان شرط الالف هو التكرير مع التوافق في الاعراب اي وهو غير موجود ههنا
 لان الاسم الاول مرفوع والثاني مفتوح **اجيب** عنه انه انما قال المصدر انه ضعيف اذا كان
 لا يجمع ليس واذا كان الرفع للقاء فيجوز ان لا ضعف فيه قوله فهذا على التوجيه الاول دفع
 وهم وهو ان الوجه الخامس موافق مع الوجه السالفة في العطف فدفع بقوله فهذا على التوجيه
 الاول والخ وهو رفع الاول على ان لا يجمع ليس وفيه الثاني على ان يكون لفظ الجنس قوله والا
 يلزم ان لا يتعين لعطف جملة على جملة يلزم ان يكون الخبر وهو قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
 معا وذلك لان لا المشبهة بليس **ليقتضيه** نصب خبره **ولا التي** لفظي الجنس **ليقتضيه** رفع خبره فلو
 جعل التركيب من قبيل عطف مفرد على مفرد يكون قوله الا بالله خبرا لما فيكون مرفوعا و
 منصوبا قوله وعلى التوجيه الثاني وهو ان يكون لا في الاول لفظي الجنس ملغات عن العمل
 لوجود الشرط وهو التكرير وفي الثاني لفظي الجنس ايها الهمها ليست ملغاة بل عالة قوله واذا دخلت
 الهمزة وانما خص لا ببيان لان الهمزة اذا دخلت على كلمة لا يكون صورة محتملة **لا** **مورد** **ثلاثة**
 كما قال المصنف واذا دخلت على الحروف المشبهة بالفعل لا يكون صورة محتملة للغير فان قيل
 فاعلم هذا ينبغي ان يتعرض له في لا المشبهة بليس ايضا اذ صورة محتملة ايضا بين الامور الثلاثة
 لان يقال اعتمد المصنف رحمه الله على لمقايضة كذا قيل قوله على التي لفظي الجنس جواب سؤال
 وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه في لا واسمها لا في الهمزة فاجاب بقوله على التي لانه قوله
 اي على لا جواب سؤال وهو انه يلزم الخروج من البحث لان البحث في عمل لا التي لفظي الجنس
 لا في العمل المطلق فاجاب بقوله اي عمل لا قوله اي تاثيرها جواب سؤال وهو ان العمل يستعمل
 في المعرب فاعلم منه انها لا غير البناء مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله اي تاثيرها قوله اعرابا
 وبناء دقم وهم وهو ان التبادر من التاثير هو التاثير الاصل الى قد دفع بقوله اعرابا وبناء يعني
 ان التبادر من التاثير كما هو التاثير الاصل الى كن لك الا هم الشايلها ولو اريد منه التاثير
 البنائي فقط فهو غير متبادر قوله الداخلة على لا جواب سؤال وهو ان معنى الهمزة الاستفهام
 فقط فلا يعبر قول المصدر ومعناها الاستفهام والعرض والحق فاجاب بقوله الداخلة
 على لا الخ يعني سلطنا ان معنى الهمزة هو الاستفهام لكن اذا سمت قد خل على كلمة لا قوله
 له في التبادر من التاثير الا هم ١٢ كما اذا فرضت على لا التي لفظي الجنس فمكون منها ما لا استقام ما اليه واما التي المذكورة

أما الاستفهام وأما العرض جواب سؤال وهو أنه يعلم من كلام المصنف أن معناه مجموع الأمور
 الثلاثة لأن الجمع مجزئ الجمع بلفظ الجمع فيلزم عموم الاشتراك والجمع بين الحقيقة والمجاز
 فأجاب الشارح بقوله أما الاستفهام الزيعن أن العبارة بزيادة كلمة أما في المعطوف والمعطوف عليه
 وهي لأحد الأمور الثلاثة قوله حقيقة دفع وهم وهوان الظاهر من العبارة أن كل واحد
 من المعاني الثلاثة معنى حقيقة للهمة قد فع بقوله حقيقة يعنى أن الأول معنى حقيقة للهمة
 والثاني والثالث معنى مجازي له قوله مستفهما وأما ذكره لأن الاحتمال أن يكون للتبليغ ثم
 أعلم أن ظاهر عبارة المصنف في الثلاثة لأن كلمة أما يشعر به لكن لا يخصر فيها الجواز أن
 يكون معنى الهمة التقرير والاكثار والتوضيح فالأولى أن يقال إنما حصل لثلاثة بالذکر
 لمكان الاختلاف فيها كما بين الشرح بقوله ولم يذكر سيدي بويه الخراً علم أن التمهيد والعرض والتعريف
 كل واحد منها يطلب الشيء بطريق المجزئ لكن التمهيد يستعمل في الممكنات والمستحيلات جميعاً بخلاف
 الشباب يعود والأخراة يستعملان في الممكنات فقط لأن العرض يستعمل فيما غلب وقوعه في
 نادرة والتعريف يستعمل فيما قل وقوعه في فقه قوله ولم يذكر سيدي بويه رحمه الله إشارة إلى الاعتراض
 على المصنف رحمه بانه تابع لسيدي بويه رحمه في بيان قواعد الكتاب واعتمد عليه وهما خالفاه
 قوله بل ذكره السيد في رحمه إشارة إلى الجواب قوله وتبع الجزولي رحمه عطف على قوله في ذكره
 والضمير المنصوب يرجع إلى السيد في قوله والمصنف عطف على الجزولي قوله ورد ذلك
 فقوله ورد فعلاً مضى وذلك مفعوله والاندليس فاعله في إشارة إلى الاعتراض قوله
 من حروف الأفعال أي الحروف التي تجب دخولها على الأفعال قوله فجب انتصاب الاسم
 له الاسم الذي يكون من قبيل ما اضمر عامه آجيب عند أن الاسم منصوب بعده لا محالة
 لأنه لم يذكره في المواضع التي كان ما اضمر عامه فيها منصوباً كالتقاء بذكر حروف التخصيص
 أو نقش كل واحد منهما واحد وهو لفظ الأقوله وأما قوله الأرجلاء في جواب سؤال وهو أن ما
 قال المصنف رحمه من أنه إذا دخلت الهزة على لا التي تنفي الجنس لم يتغير العمل منقوض بقوله لا
 رجلاً لأن الهزة فيه غيرت عملها من البناء إلى التعراب فأجاب بقوله وأما قوله الأرجلاء في قوله
 فكانت قال جواب سؤال وهو أن حروف التخصيص من دواخل الأفعال ولا فعلها فأجاب
 بقوله فكانت قال الخ قوله يعني هلا ترونني إنما منى الهلا لأن هلا نفس في التخصيص بخلاف
 الألفانما مشترك قوله وهي عند ليس إشارة إلى الجواب الثاني قوله اسم لا جواب سؤال
 وهو أنه ينتقض بنحو يابزب العاقل والعاقل إذا عاقل نعت المبتدأ الأول وهو يليه مع أنه لا يجوز فيه
 البناء فأجاب بقوله اسم لا لأن نعت المبتدأ مطلقاً قوله بالنفي فيد طوئته إلى الاعتراض أن
 بين الشارح بقوله وهذا القيد يعنى عن الأول قوله أنه لا ثالث في أنه يتعين فيه
 التعراب كراهة تركيب الاسم مركب أكثر من كلمتين إذا نعت والمنعوت

في قوله
 لا رجلاً

بمقتضى الاسم المركب لبنائهما نحو خمسة عشر وبعليك قوله حال من ضمير اشارة الى الاثنين
 احدهما بيان وجه نصب قوله مفردا والثاني دفع وهم وهوانه لما كان قوله الاول صفة نعت
 كذا قوله مفردا صفة نعت والحال انه غير صحيح اذ يلزم توصيف المعرفة بالتكرة فدفع بقوله
 حال من ضمير الی قوله من ضمير مبتنى دفع وهم وهوانه حال من الضمير في المبنى الدارج
 الى اسم لا واسم لا يكون مبنيا اذا كان مفردا فلا حاجة الى التقدير بقوله مفردا فاجاب بقوله
 من ضمير مبتنى يعني انه حال من الضمير المستكن في مبتنى بدون اللام الذي هو خبر المبتدأ اعني قوله
 مبتنى ومعرّب قوله حال بعد حال دفع وهم وهوانه لما كان قوله الاول صفة نعت فكذا
 قوله يليه صفة نعت فيلزم توصيف المعرفة بالجملة قد دفع بقوله حال بعد حال قوله وهذا القيد
 يعني عن الاشارة الى الاعتراض على المصنف احيى عنه انه انما يرد الاعتراض لو كان
 قوله الاول مقرونا بالرفع وجعل صفة لقوله ونعت ولو كان مقرونا بالجر وجعل صفة لقوله المبنى
 فلا يرد الاعتراض وايضا ان استغناء قيد الثاني عن الاول جائزا ما استغناء قيد الاول عن
 الثاني فغير جائز كما هو المشهور عندهم قوله على الفقه وانما يعلم اصالة الفقه من قول المصنف حيث
 قال فان كان مفردا فهو مبتنى على ما ينصب به قوله لمكان الاتحاد اشارة الى وجه الحمل وهو
 الاتصال معنى ولفظا جميعا كما اشار الى الاول بقوله لمكان الاتحاد بينهما الثبوت الاتحاد بين المنعوت
 والنعت معنى والى الثاني بقوله والاتصال الى الاتصال بينهما لفظا ولذا اقيم الفصل بينهما بالاجتناب
 الا نادى قوله وتوجه النفع بجواب سؤال وهوانه ما الفرق بين المنادى واسم لان نعت الاول
 لا يكون مبنيا فاجاب بقوله وتوجه النفع اليه الى النعت في الواقع بناء على قاعدة وهي ان
 النفع اذا دخل على كلام فيه تقيد بوجه ما يتوجه النفع الى قيد خاصة فتحوّل وجه ظرفي في المعنى
 لا ظرفي قوله والمبنى في قوله ونعت المبنى جواب سؤال ظاهر قوله الى ما يلج على الفقه
 بالاصالة فانه المذكور سابقا حيث قال المصنف فان كان مفردا فهو مبتنى على ما ينصب به فلما
 به ما يكون بالاصالة لان ما هو من التوابع فهو مذكور فيما بعد قوله ولو جعل نعتا جواب سؤال
 وهو فليكن النعت نعتا للمبنى الاول نعتا للمتبوع فاجاب بقوله ولو جعل الی قوله لان اصل
 اذا اصل في الاسماء الاعراب قوله حملا على محله البعيد وهو كونه مبتدأ قوله حملا على
 اللفظ لان بنائه عارض حاصل من اللام فيشبه الاعراب قوله او على محله القريب وهو النصب
 بكلمة لا قوله اے فحكمه الاعراب جواب سؤال وهوان قوله فالا عراب جزاء

* ونعت الثاني يكون مبنيا

له يكون در الحال مؤخر عن الحال ۱۲ له وهو قوله يليه وهو غير جائز لان الجملة من حيث هي في قوة التكرار ۱۳ مفتة
 ۱۴ اي من الضمير المستكن في خبر النعت وهو قوله مبتنى ومعرّب فيكون احوالا متزايدة ۱۵ مولود على مفتة
 ۱۶ اي فلا يفتي من الاول ۱۷ ۱۸ مذكور في الشرح بقوله فلا يرد انه اذا ذكر المبنى ۱۹ مفتة عب راسم
 ۲۰ فحاشد يخرج بقوله يليه ۲۱ شرح مولود مفتي عب راسم

اشارة الى اظهار السؤال قوله اے لاسم لاجواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والموج
 لان الراجع ضمير مفرد والموجع شيان آجاب بقوله اى لاسم لانه قوله مع انه ليس بمضاف دفع
 وهم وهو انه عين مضاف فلا يعبر التشبيه بالمضاف كما قال سيبويه مع انه مضاف واللام فلا
 تأكيد للام المقدر دفع بقوله مع انه ليس بمضاف قوله واجزاء الاحكام المضاف عليه فانها
 زاد هذا الثلاثي انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا اباله كما يتون
 اوصافا وجهه ولم يحذف النون في الاغلاوى قوله وذلك التشبيه اشارة الى ان قوله لمشاركته
 وجه للوجه فيكون تدقيقا كما ان قوله تشبها بالمضاف وجه للمسئلة فيكون تحقيقا قوله
 مشاركة اسم لا يفر اشارة الى بيان المطابقة بين الراجع والموجع قوله حين يضاف جواب سوال و
 هو ان قول المصنف لمشاركته في اصل معناه لا يعبر لان اسم لا في هذين التركيبين ثابت مع الخبر
 يعنى انه جملة خبرية فكيف يقال انه مشابه بالمضاف آجاب بقوله حين يضاف الى حاصل
 الجواب انه ايضا مضاف لكن باظهار اللام فاز قيل بين كلامي الشارح تناقض اى بين قوله
 حين يضاف وبين قوله فيما سبق مع انه ليس بمضاف قلنا ان في لا اباله تركيبين الاول تركيب
 خبرى بان يجعل ايا اسم لا والجار والمجرور خبرها والتلقى تركيب اضافى بان يجعل ايا اسمها مضافا
 الى ضمير المجرور بواسطة اللام وخبرها محذوف واغنى موجود فالاول مراد بالاول والثاني بالثاني
 فيلزم لتناقض قوله اى معنى المضاف من حيث هو مضاف اشارة الى انه ليس المراد من
 المضافات ذات المضاف قوله يعنى الاضافة هذا بيان معنى الحيثية كما ان معنى الانسان من حيث
 هو انسان هو النسائية لا ما صدق هو عليه وانما بين معنى الحيثية لان الاختصاص معنى الضاف
 لا المضاف قوله او المعنى ان مثل لا اباله يعنى ان الضمير في قوله تشبها له وكذا في قوله لمشاركته
 لاجم الى المثل فلا يفوت المطابقة قوله اى بتركيب جواب سوال وهو ان المضاف لا يكون الا مقرا
 اى لا يكون جملة فيلزم تشبيه المركب بالمفرد وهو باطل آجاب بقوله اى بتركيب قوله اى لما
 يشتمل جواب سوال وهو انه يلزم مشاركة المركب بالمفرد وهو باطل آجاب بقوله اى لما يشتمل الى
 قوله لان بين الاختصاصين دفع وهم وهو ان كل واحد منهما مفيد للتعريف فدفع بقوله الا
 ان لا يعنى ان بينهما فارقا بان الاختصاص في احدهما المراد اصل الى التعريف والاخر غير اصل اليه
 قوله تركيب جواب سوال ظاهر ثم يرد عليه انه لا يعبر اضافة التركيب الى جملة لان المضاف لا يكون
 الا من الاسماء قوله ان التركيب ماول بالقول اى لم يحز قول لا اباله فيها ومقوله القول لا تكون الا جملة
 قوله يعنى ان في لا اباله لان ذلك الاضافة باطلة قوله وليس بمضاف فيرد على سيبويه قوله
 اى مثل هذين جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والموجع لان الضمير مفرد والموجع وهو
 قوله لا اباله والاغلاوى له شيان آجاب بقوله اى مثل قوله قوله المجدد دفع وهم وهو ان المراد من
 المعنى للمعنى

فان كان كونه محذوف واللام على كونين يجوز كونه اسما من غير ان يكون خبرا عن قول المصنف بل هو على قول المصنف
 فاعلم ان كونه محذوف واللام على كونين يجوز كونه اسما من غير ان يكون خبرا عن قول المصنف بل هو على قول المصنف
 فاعلم ان كونه محذوف واللام على كونين يجوز كونه اسما من غير ان يكون خبرا عن قول المصنف بل هو على قول المصنف

لعدم فساد المعنى الزائد والحال ان فساد معنى ثالث غير معنى قد تم بقوله المراد من المعنى المعنى المراد
 لا الثالث قوله للمفاد بهما دقم وهو وهو ان المراد من المعنى المراد الاختصاص وهو لا يفيد بالاضافة
 بل تأكدت بها فاجاب بقوله المفاد بهما يعني ان المراد من المعنى هو معنى الافادة الدس هو بين السند
 والسند اليه والاختصاص ليس للمعنى المفاد بهما خاصة بل مشترك بين الاياه وبين لا اياه قوله
 لا نفى الوجود له وبتقدير الاضافة يلزم نفي المعلوم لان الوب صادر معرفة بالاضافة الى الضمير يعني
 ان بتقدير الاضافة يلزم فوت الاستقلال والجنسية جميعا قوله لانه العدة فيما بينهم اي فيما بين
 البصريين لانه وليسهم كما سبق فلا يرد ما ذكره مولانا عصام الدين ان الخليل اعلم النحويين فكيف يكون
 سيوريه عده فيما بينهم قوله باعتبار المعنى فان قيل لو كان مضافا حقيقة يلزم عمل الالف في المعرفة
 بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قلنا انه وان كان معرفة صورة الا انه يشبه التكرير باعتبار الفعل
 قوله تأكيد للام خبر قوله وتمام اللام قوله حذف فاشارة الى نصب قوله كثير العمل انه مفعول مطاع
 باعتبار الموصوفين للتقدير قوله اي لا بأس عليك والقزينة عليهما كلمة لا لا تدخل على الحرف
 قوله لتلا يكون احما فابتدأ الجيم على الحاء كما قال بما حب الجلي على شرح الوقاية في
 في شرح قول المصنف في بحث الجيم وميثاقه الشامي جملة قوله وقوله لا كزيد لما كان هذا القول
 محتملا للاختلافين تعرض الشارح اليه قوله اي خبرية خبريا ولا جواب سوال وهو ان خبرية لا يخلو
 اما اجماع الى ما ولا والى العمل والى الخبر فالكرايا لعدم المطابقة فاجاب بقوله اي خبرية الى قوله و
 خص الخبرية جواب سوال وهو كما ان خبرية خبريا ولا لها لغة الحجاز كذلك اسميتها اسمها لها لغة
 الحجاز فما وجه التخصيص فاجاب بقوله وخص قوله ولغة اهل الحجاز جواب سوال وهو ما وجه
 للمصنف انه اختار من هب الحجاز فاجاب بقوله ولغة اهل الحجاز الى قوله وما من امها تهم فاللهما
 جمع مؤنث سالم فيكون نصبه بالكسرة قوله وهي ثلاثة اي ان ثلاثة عند البصريين والى
 فالنفي اذا دخل على النفي يفيد الاثبات ثم يرد عليه لما كانت ثلاثة كان ذكرها عبثا وذا غير جاز
 فاجاب جلال الرحمن انها وان كانت ثلاثة بل تكون للنفي فالتفاداد دخل على النفي يفيد الاثبات مع ان الفرض
 ثم يرد عليه انه اذا لم تكن ثلاثة بل تكون للنفي فالتفاداد دخل على النفي يفيد الاثبات مع ان الفرض
 انه صنف فاجاب بقوله مؤكدة عند الكوفيين فان قيل هذا يناق ما قالوا من انه لا
 يجوز الجمع بين الحرفين الذين معناها النفي الا اذا كان بينهما فصل قلنا لا يجوز ان يكون المراد منه
 هو الحرفان اللذان لم يكن بينهما حيلولة التاكيد بان كان متحضا للنفي قوله اي حملها انما صغر
 به لان الاول لا يستقيم في لا قوله بكسر الجيم انما قال ذلك ليطابق المثالان المذكورين
 مثال بل ولكن وهما فاعل الايجاء في مفعول

له ا على حذف اسم لا ١٢ له كما بينهما الشارح بقوله ما حملنا ١٣ مفتي عبد الرحيم الفتاوى
 له بقوله ولكنها التاكيد النفي ١٤ شرح مولانا مولو مفتي عبد الرحيم الفتاوى

قوله ای بعاطف یقید الایجاب جواب سوال وهوان العطف بلفظ الموجب غیر موجود فی
 کلامهم فاجاب بقوله ای بعاطف الی قوله ای تختم المعطوف جواب سوال ظاهر قوله فانه
 لا یطلق علیها جواب سوال وهوانه ما الباعث علی الشارح انه اخبر الحروف الاواخر مع انها
 على الاعراب حقيقة فاجاب بقوله فانه لا یطلق الی قوله ای علامته وتحقیقه مرئی المرفوعا
 فان شئت فلینظر فیها قوله من حیث هو مضاف الیه جواب سوال وهوانه منقوض بعندهم
 زید لان زید فی المثال المذكور مضاف الیه مع انه لیس بمجروح فی قوله ضرب زید فاجاب بقوله
 من حیث هو مضاف الیه قوله یعنی الجرح جواب سوال وهوانه ینقض بقوله غلام احمد
 لان احمد غیر مشتمل علی علم المضاف الیه وهو الکسی فاجاب بقوله یعنی الجرح فان قبل الی
 الجرح فی تعریف المجروح لیس الاخذ المحذور قلنا انه بیان حاصل المعنی غیر اخذ فی التعریف
 قوله لفظا وتقديرًا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ایضا نحو یا غلام اخي القوم ثم الكسرة اللفظ
 مثل مررت بمسلمات والتقدير ی مثل مررت بفتی والفتحة اللفظیة مثل رأیت احمد والتقدير ی
 مثل رأیت فتی والياء اللفظی مثل مررت بابیک والتقدير ی مثل مررت بابی القوم وانما
 قال لفظا وتقديرًا ولم یقل او محلا کذا فی مررت بهذا لان المصنف فی صدد بیان الاعراب
 بالحركة والحرف جمعا والاعراب بالجرح لا یكون محلیا فان قیل فغله هذا ینبغي ان لا ینکر
 الشارح الاعراب المحلی فی المرفوعات قلنا انما ذكره لاجل ان المصنف ذکر فی بحث الفاعل
 مضمرًا متصلا وهو من المبنیات فان قیل ان فی الجوروات ذکر المصنف یاء المتکلم
 وهو ایض من المبنیات فی قوله واذا ضیف الاسم الصیغ الی یاء المتکلم قلنا عز اصل الاعتراض
 ان المراد من التقدير ما لا یتعلق لفظیا فی شمل المحل ایضا قوله وللمضاف الیه وان کان
 جواب سوال وهوان المصنف عرف الجوروات بقوله ما اشتمل الی ثم عرف المضاف الیه
 بقوله کل اسم نسب الی فغله هذا لم یتناول تعریف الجوروات بالجور والياء الزائدة مثل حبیب
 زید اذ هو لیس بمضاف الیهاذ هو کل اسم نسب الیه شئ الی و لیس لهذا الباء متعلق حتی
 ینسب الی مدخول الباء اذ هی زائدة وکن الایتنا والی قوله بالله فی قوله تعالی کفی بالله لان قوله
 کفی وان نسب الی الله بواسطة حروف الجر کمن هذه النسبة من قبیل الاسناد ونسبة المضاف
 الیه لیس الی النسبة التعلق وکن الایتنا والمضاف الیه بالاضافة اللفظیة لانه لیس فی
 تقدیر حروف الجر عند القوم فاجاب بقوله والمضاف الیه حاصل الجواب ان فی
 العلامة لا تجب ان یتناول ما یلحق به قد یتناول اعم منه قوله وکن المضاف الیه

لا یطلق علیها جواب سوال وهوانه ما الباعث علی الشارح انه اخبر الحروف الاواخر مع انها على الاعراب حقيقة فاجاب بقوله فانه لا یطلق الی قوله ای علامته وتحقیقه مرئی المرفوعا

له تقدیر وان قوله فالرفع مبتداء موصوف تقدیر وفکر المعطوف الرفع مفتی عنک الرفع
 رَبَّنَا ظَلَمْنَا انْفُسَنَا وَانْزِلْ لَنَا الْكِتَابَ وَتَرَكْنَا الْخَيْرَ مِنْ دُونِ

فان قيل ان هذا المضاف اليه داخل في تعريفه عند المخرج وان لم يكن داخلا عند القوم والشاكر
 ليس الا شارح لهذا المتن فلا يلزم عليه دفع الاعتراض الذي ورد على غير قلنا وان لم يلزم حمله
 الشارح هذا الدفع لكن لا يخلو عن التورية يعني ان دفعه اولى من تركه قوله وهو هنا غير ما هو جاز
 سوالين احدهما ان الشئ اذا ذكر اولاً ثم يذكر بالضمير لا بالظاهر فينبغي ان يذكر لفظه في موضع
 قوله والمضاف اليه والثاني ان قوله هو اخص من قوله والمضاف اليه فاجاب بقوله وهو هنا الخ
 يعني ان المضاف اليه سابقا عم من هذا المضاف اليه لان الاول اعم من ان يشترط فيه تقدير حروف
 الجر لا يشترط واما الثاني فلا يشترط فيه تقدير حروف الجر عند المصنف رحمه الله تعالى عند القوم هو الذي
 انجز بتقدير حروف الجر فيشترط تقدير حروف الشرط عندهم ثم يريد عليه ما وجه العدول للمصنف
 عندهم فاجاب الشارح عنه بقوله وذهب في ذلك الى قوله لفظا ايضا نحو مردت
 بزيد قوله ليشمل متعلق بالتعميم للمقدري انا عم الشارح من الحقيقة والحكمي ليشمل الجملة ايضا
 الاسم الى الجملة قوله في حكم المضاد لان الظرف اذا اضيف الى جملة فالإضافة في الواقع الى
 معدنها وزيادة تحقيقه في البنية في بحث الظروف عند قول المصنف والظروف المضافة الى
 الجملة يجوز بناءها على الفتح قوله اسما كان او فعلا جاب سوال وهو انه ما وجه للمصنف
 انه قال في المضاف اليه كل اسم نسب اليه بشئ ولو لم ينسب اليه اسم فاجاب بقوله اسما كان
 الخ يعني انه غير مختص بالاسم قوله اي ملحوظا اشارة الى ان قوله لفظا او تقديره معدن بمعنى اسم
 المفعول وخبر كان للمقدري وانما الظاهر باسم المفعول ليعلم الجملة قوله حال كون الخ جاب سوال
 وهو ان قوله مراد منصوب فما التا صلبه فاجاب بقوله حال كون الخ يعني انه حال من اسم
 كان المحذوف وهو الضمير المستتر فيه وقيل انه حال من خبر كان فيرد عليه ان خبره ليس
 بفاعل ولا مفعول فكيف يصح الحال عند آجيب عنه انه مشبه بالمفعول في وقوعه في الموضع
 الثالث قوله من حيث العمل جاب سوال وهو ان ذكر قوله مراد بعد
 قوله تقدير مستدرك لان التقدير اسقاط عن اللفظ واللفظ في النية وهو ليس الا معنى
 قوله مراد اجاب بقوله من حيث العمل قوله بابقاء اثره جاب سوال وهو ان تعريف
 للمضاف اليه منقوض بخصوص يوم الجمعة لان حرف الجر وهو ككلمته في مراد هنا
 من حيث العمل لانه ظن مع انه ليس مضافا اليه فاجاب بقوله بابقاء اثره ثم
 يريد عليه ان الاثر باق هنا وهو النصب اذ هو لاجل الظرفية وكونه ظرفا يعلم بكلمته في

له فان المشروط ما دل لفظه لفظا ان يرد به ما انجز ايضا كما سم اليه مجازات التنوين من الالفاظ الاضافة قاله جلال الدين
 ١٣١٢ معنى عبد الرحيم الفتاوى روى عنه وكانه اختاره ليعلم قوله والجر علم للمضاف اليه بقدر الا مكان بلا خلاف
 قاله عصام الدين رحمه الله "معنى عبد الرحيم عفا عنه الله كما هو الظاهر من كلامه قدس سره في معنى
 اللهم رب العالمين الموت وارحمنا من الموت وسبيلنا سكرات الموت ولا تعذبنا في القبر بعد الموت

فأجاب بقوله وهو الجبر قوله مثل غلام زيد الأول مثال اضافة لامية والثاني مثال
 اضافة بيانية والثالث مثال اضافة ظرفية قوله لا تجزبه والاحكام علامة على العمل وهو
 دليل على كالمكنات الدالة على وجود الله تعالى والله تعالى حلة لوجود المكنات وهو دليل على
 قوله اي لقد بالحرف فيه آشادة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله لا بد من ان يتلفظ
 بالحرف اذ لو قد رالباء توهم البديل في قولهم مر عمرو وبزيد فيكون تقديره مر عمرو
 زيد مجنلات غلام زيد اذ فيه لا يتوهم البديل لان سقوط التنوين يدل على اضافة قوله اي
 مسئلة جواب السؤالين احدهما ان هذه العبارة لا تدل على المقصود اذ المقصود ان
 الاسم ثابت في مركبه وذلك عند الاسم والثاني ان التجريد يقتضي سبق الوجود فهو منقوض
 بالاسم الذي ليس فيه تنوين فأجاب عنه بقوله اي مسئلة قوله او ما قام مقامه جواب السؤال
 ظاهر فان قيل هذا الشكل بنحو الحسن الوجه اذ التجريد عن التنوين غير موجود فيه لانه معروف
 باللام ليس فيه تنوين قلنا معنى قوله شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا اي اذا كان التنوين
 موجودا فيه وان لم يوجد فاي شيء تسقط كما قال الشارح في قول المصنف رحمه الله وشرطه
 تجريد المضاف من التعريف اذ كان معرفة كما سياتي في الان فعلى هذا الوجه لا اعتبار من
 بقولنا حواج بيت الله ولا بقولنا كمر رجل ولا بقولنا الضارب الرجل قوله اي لاجل اضافة
 احتراز عن السقوط لاجل اللام قوله لان التنوين او التنوين يعني انما يحذف من هذه التنوين
 لانه يدل على تمام اي تمام مله فيه فيكون منقطعا عما بعده والاضافة يدل على الاتصال
 بينهما منافات قوله فلما ارادوا جواب السؤال وهو ان المضاف لما كان تاما بالتنوين
 فاي فائدة في سقوط التنوين واتمامه بشئ اخر فأجاب بقوله فلما ارادوا الخ قوله
 او التخصيص او التحقيف كلمتا اولمت الخلو لا الجعم لان التحقيف لازم للكل قوله وتنموها
 بالثانية لفائدة جديدة وهو الاكتساب اي اكتساب المضاف من المضاف اليه التعريف
 او التخصيص قوله ثم المتبادر جواب السؤال وهو ان تعريف المضاف اليه لا يكون
 جامعا لافراده لانه لا يصدق على المضافات اليه بالاضافة اللفظية اذ ليس فيه حروف الجر
 له يعني ان التجريد مجاز عن الامتلاخ في الشرط من باب ذكر المذموم مادادة اللام قاله جلال الدين مفتي
 انما يريد السمع والجماعة فيقولون له كما هو الظاهر من السكوت في موضع البيان والله اعلم ١٢ مفتي
 له فان فيه يقتضي الشرط وهو قد يراد من التجريدون تحقق شرط الاضافة وهو التجريد عن التنوين او ما يقوم مقامه
 كما التجريد ١٢ يعني ان المراد اذ لو كان فيه تنوين اولون يحذف ١٢ بان الشرط وهو قد يراد من
 الجبر مخرجها من عدم تحقق الشرط لعدم تجزئه عن التنوين لاجل اضافة الاول فلا نه خير منصور للصعبة
 ما الثاني فلا نه مفتي واما الثالث
 منه يعني بتقدير من البيان ١٢ عه يعني ان الاضافة لغرض اخر غير تميم الاسم ٢ مولوي عبد الرحيم

وهذا عند التنوين وعبارة المصنف على ان التنوين ثابت في قوله ٢

لا لفظا ولا تقديرا فأجاب بقوله ثم المتبادر ليعنيان عدم وجود حرف الجرفية بالنظر الى اصطلاح القوم ولا معنوا لصنف رح فحرف الجرفية موجود وإنما قال المتبادر لأنه يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطه حرف الجرف لفظا او تقديرا والتقدير عام من الحقيقة والحكمي يعني يمكن ادخال الاضافة اللفظية في نظر الى حمل كلام القوم على خلاف المتبادر لوجود حرف الجرف فيها وان لم يكن نفس حرف الجرف فيكون تقدير حرف الجرف فيها حكما وانما ليقولوا بتقدير حرف الجرف في الاضافة اللفظية أما في حسن الوجه فلان حمل الوجه على الحسن حمل هو هو فم لا معنى لتقدير حرف الجرف فيه وأما في خراب زيد فلان الضارب متعد بنفسه فلا يحتاج الى حرف الجرف قوله لكنه لم يبين في نعم وهو وهو ان المصنف رح لما كان قائلا بتقدير حرف الجرف فلم يبين تقدير حرف الجرف فيها قد تم بقوله لكنه قوله وقد تكلف جواب سؤال وهو ان المصدر لم يبين كان الحرف مجهولا اذ هو لم يعلم ان الحرف المقدرا لام او من او في آجاب بقوله وقد تكلف الحرف قوله في اضافة الصفة الى في اضافة اسم الفاعل الى مفعولها قوله تقوية للفعل جواب سؤال وهو ان اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة فيه الى تقدير اللام فأجاب بقوله تقوية الحرف أعلم ان تقوية الفعل المتعدي بحرف الجرف لا يجوز اذ هو قوي في نفسه ولا تقوية شبه الفعل المتعدي فجاءت لضعف عمله قوله بمنزلة التميز وزيادة من في التميز شائع كما قال البشار في بحث التميز لكن زيادة من فيها اي في الصفة لويد التميز لان من تزايد في التميز لان من لسان الذاة والتميز ايضا لبيان الذاة قوله فان في اسناد الحسن جواب سؤال وهو ان التميز لفظي سبق الاجابة ولا اجبالهنا فأجاب بقوله فان في اسناد الحسن قوله هذا في الحقيقة تخصيص اي ايراد من البسيطة في الاضافة اللفظية في الحقيقة تخصيص لان الحسن في قولنا الحسن الوجه مبهم فانه لا يعلم ان الحسن هو الوجه او غيره فبدل كذا الوجه حصل التخصيص بـ... قوله انه في الاضافة اشارة الى الثمين احدهما الرد على القوم والاخر دفع وهو وهو ان الضمير في قوله هي راجع الى مطلق الاضافة اذ هو المذكور سابقا فعلم من ان الاضافة اللفظية تجري في مودت يزيد وليس كذلك فدفع بقوله اي الاضافة اللفظية وايضا الاضافة مذكورة في ضمن المضاف اليه لان ذكر النسبة لا يكون الا بين كذا الطرفين فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قوله اي منسوبة الى المعنى اما اشارة الى وجه التسمية وجواب سؤال وهو ان الياء تقيضي المنسوبة فيها هو فأجاب بقوله اي منسوبة الى المعنى الحرف قوله لانها تفيد معنى اي ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص وادادها المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ فلا مصادرة قوله علامتها جواب سؤال وهو ان كلمتان افاد على يكون يكون بتاويل المصدر فعلى هذا لا يصح حمل الكون على الاضافة المعنوية اذ اللون مصدر محض وقع في موضع الموصولة والاضافة وان كان مصدرا الا انه وقع في موضع للوضع فيكون قاة وايضا لا

له لان الاضافة السنوية اضافة غير الصفة الى غير معمولها لا كون الصفة مضافة الى معمولها قاله عبد الرحمن ١٣ في عتب الرقيم

ليجوز تعريف الاضافة المعنوية يكون المضاف غير صفة اذ يكون المضاف غير صفة صفة المضاف
 فكيف يكون تعريف الاضافة المعنوية فاجاب بقوله علامتها يعني ان هذا الكلام مجرد مبتدأ
 وهو علامتها ولا شك ان احد الشككين علامة على الاخر وانما لم يقل فعلمة المعنوية مع انه اخصر
 مما قاله الشارح بقدر الاختصار لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها ويمكن الجواب بوجه
 اخر وهو انه على هذا يلزم التقدير قبل الاحتياج فيصدق عليه مثل مشهور وهو آب نريد بمزركشي
 قوله كاسم الفاعل الجواب سوال وهو انه ينقض بقولنا ضرب اليوم اذ هو اضافة معنوية مضاف
 الضرب صفة من الصفات فاجاب بقوله كاسم الفاعل الخ يعني ان المراد من الصفة اسم الفاعل لا
 المفعول والصفة المشبهة المصدر اذ هو صفة في اصطلاح المنطق لا النحوي اذ الصفة في اصطلاح
 المنطق ما قام بالغير واما في اصطلاح النحوي فصادر على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض احوالها
 قوله فاعلها ومفعولها جواب سوال وهو انه لا يصح في العمل عن المضاف اذ المضاف عامل للمضاف
 اليه ابدأ فاجاب بقوله فاعلها ومفعولها يعني ان في العمل عن المضاف باعتبار في العمل الخاص
 وهو العمل في الفاعل والمفعول ثم يرد عليه ان عمل الفاعل والمفعول غير موجود في حال الاضافة فكيف
 يجوز منفيها فاجاب بقوله قبل الاضافة قوله سولم يكن اشارة الى ان الاضافة المعنوية على قسمين
 قوله كبتشار مصر معناه بالفارسية كشي كرم قوله وكريم البلد فان قيل ان الكريم صفة
 مشبهة عامل في المفعول فيه فيكون من قبيل اضافة الصفة للمفعول قلنا المراد من المفعول ما لا يكون
 مفعولا فيه كما قال الشارح فاعلها ومفعولها قوله اي لا يكون صادقا اشارة الى ان المراد من الجنس
 هو الامر الكلي لا الجنس المنطقي قوله الصادق عليه صفة كاشتقة للجنس قوله بشرط ان يكون للمضاف
 جواب سوال وهو انه ينقض بخلاف اليوم لانك قلت ان الاضافة بمعنى من يكون فيما اذا كان المضاف
 اليه جنسا للمضاف الصادق عليه وعلى غيره واليوم ايضا كذلك لانه صادق على واحد وعلى الغير
 فينبغي ان يكون بمعنى من البيانية فاجاب بقوله بشرط الخ وفي مادة النقص الشرط غير موجود قال
 مولانا عصام الدين الحاجة الى هذا الشرط لانه اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف اليه والاد
 يلزم اضافة الخاص الى عام كذبي انسان مثلا وهي متممة كما ذكره الشارح في بيان الحاصل
 اقول لعلم بعدم جواز اضافة الخاص الى عام لا يظهر الا من مثل هذا المقام وهو قوله بشرط قوله الخ
 اي حاصل مجتث الاضافة او حاصل الاضافة في تحقيق هذا المقام لا حاصل عبارة المصنف اذ عبدا
 لا يدل على ما ذكره الشارح هو جواب سوال وهو ان الاضافة المعنوية بمعنى اللام فيما عدا الجنس
 ومعنى الجنس ان يكون المضاف اليه صادقا على المضاف وعلى غير فعله هذا انقص
 بقولنا ليس اسد لان المضاف اليه هنا ما عدا الجنس اذ لا يصدق على المضاف وغيره معرانه
 لا يجوز تقدير اللام فيه آجاب بقوله والحاصل الخ حاصل الجواب ان هذا التقسيم اخر
 له قوله معارضا فان المصنف والبلد ليسا معمولين لهما بل هما طرفان لما قاله مولانا عبد الرحمن رحمه

في جنس المضاف

قوله كما حد اليوم فان قيل كما ان اليوم احد كذا الاصل ايضا اسم ذيل يطلق على اليوم وعلى غير
اليوم ايضا قلنا الاحد اذا استعمل في الايام اريد به اليوم المعين وهو ما بعد السبت فلا يكون اسم
قوله على التقديرين متمتعة اما على التقدير الاول قلنا الاضافة اما للتعريف او للتخصيص وليس شئ
منها على هذا التقدير فان قيل يتحقق التحريف حينئذ مع انه لا بد منه في الاضافة التعريفية ايضا
قلنا التحريف يحصل بذكر احد المراتب فمن آه المضاف واما المضاف اليه فلا حاجة الى الاضافة
واما على التقدير الثاني فلانه يلزم اضافة الاخص الى الاحمر وهو غير جائز قوله فان كان المضاف
اليه اصلا اشارة الى الاعتراض على النجاة بان قوله هو بان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان
بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يفصل
فيه ويقال بعد العموم والخصوص من وجه ان المضاف اليه ان كان اصلا للمضاف فهي بمعنى من و
الا فبمعنى اللام آجيب عنه انا لا نسلم ان اضافة المضاف اليه شرط في الاضافة البيانية
الا ترى ان قولهم مائة رجل ان اضافة المائة الى الرجل بيانية مع ان الرجل ليس اصلا للمائة قال
مولانا عصام الدين لا يصح ان يكون هذه اضافة بيانية اذ لا يصح حمل رجل على مائة ولا العكس
اقول الملوذ برجل جنسه والمتون للوحدة الجنسية اي مائة هي هذا الجنس قوله واعلم انه دفر
وهم وهو ان الاضافة اللامية هي التي يصح اظهار اللام فيها ولو لم يصح لاقصم جعلها لامية وفي هذا
ينبغي ان لا يصح عد قولهم كل رجل وكل واحد من الاضافة اللامية لكن كلمة كل لازمة الاضافة
فلو صح اظهار اللام انك كلمة كل من الاضافة مع ان جميع النجاة صرحوا ان هذين المثالين
معد ودان من الاضافة اللامية واجاب البعض ان كلمة كل مؤكدة بالافراد لضعفت لاحاطة
الافراد فيكون معنى قولهم كل رجل في افراد رجل واحد ان كلمة الافراد ليست بلازمة الاضافة
فيصح ان يصح اظهار اللام بين لفظ الافراد ولفظ رجل واجاب الشارح رحمه عن هذا الوهم بقوله واعلم
انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو دلالة اللام
الا ترى الى قولهم يوم الاحد وعلم الفقه وشيخ الاسلام ان الاضافة فيها بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيها لفساد المعنى ومن قال في تحرير الوهم هكذا انه يتوهم التوهم ان الاضافة اللامية هي
التي يجوز اظهار اللام فيها فينبغي ان لا يصح عد قولهم يوم الاحد وعلم الفقه وشيخ الاسلام من الاضافة
اللامية لعدم صحة اظهار اللام فيها فليس له فكر سليم اذ الشارح رحمه جعل هذه الامثلة الثلاثة
من المشهور على ان اظهار اللام ليس بشرط حيث قال فقوله يوم الاحد وعلم الفقه وشيخ
الاسلام بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه فلما كانت هذه الامثلة الثلاثة من المشهور فعلم ان الحاجة
النقص امثلة اخرى نحو كل رجل وكل واحد فافهم ولا تسرع برد ولا قبول ولو قلت هذا

سأله قال عبد الرحمن المقصود به ان الامة من وجهين في الالفاظ بمقتضى من يعنى النظم القائمة المذكورة اس بدون ملاحظة امر
فان ر سله انه جند لا يحصل لتعرف ولا تفصيل في م سله ان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف ١٢ بمقتضى عبد الرحيم

أشارة الى ان قوله وتخصيصا عطف على قوله ولتقريباً قوله أى شرط الاضافة المعنوية قد تم وهم
وهو ان التخصيص في شرطها راجع الى مطلق الاضافة مع ان تجريد المضاف من التعريف لا يشترط في
الاضافة اللفظية نحو المضاف زيد والمضاف اليه زيد لا غير مجرد من التعريف قد تم بقوله أى شرط
الاضافة المعنوية قوله اذا كان معرفة جواب سؤال ظاهر قوله بان يجعل واحداً أى يجعل العلم
فرداً واحداً من المفهوم الذى هو صادق عليه وعلى غيره ففي العبارة مسامحة يعنى يجعل زيد
علماً لا شخصاً من كثرة ويأول زيد بمسمى بزيد وهذا مفهوم عام صادق عليه وعلى غيره وانما
لمزيد كطريق التنكير بوجه اخر وهو التالى بل بالوصف المشتهر ان الطريق الذى ذكره المتأخر رحمه
في جميع الاعلام بخلاف هذا الطريق اذ هو لا يجزى في جميع الاعلام بل يجزى في العلم الذى
له وصف يشتهر به ثم لم يرد من النكرة ما هو نكرة حكماً لا حقيقة اذ النكرة الحقيقة هي التى وضعت
لغير معين والوضع غير موجود في هذا الطريق قوله والمراد بالتجريد تجرده يعنى انه ذكر المتعلق
واراد منه اللزوم من قبيل ذكر الملزوم واداة اللزوم قوله وخلوه جواب سؤال وهو ان
هنا امران أحدهما ان اللام يكون موجوداً في المضاف ثم اسقط الاضافة وهو مسمى بالتجريد
والثاني ان لا يكون في المضاف لام من الابتداء وهو مسمى بالتجريد فلما اراد من التجريد
التجريد فلا يتناول العبارة بالتجريد فأجاب بقوله وخلوه ولا شك ان الخلوعم من التجريد
والتجريد قوله لكان طلباً للدنى وهو التخصيص فان قيل اذ كان المضاف معرفة كيف
يجوز حصول التخصيص فيها اذ معنى التخصيص هو قلة الاشتراك وهما دفع الاشتراك
قلنا اذا ضيف المعرفة الى لئلا يصير المضاف نكرة في بادى النظر كما قال ولقد تقرر تخصيصاً
مع النكرة قوله لكان تحصيل الحاصل فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه معروف من المضاف
نحو الغلام فلا يلزم تحصيل الحاصل قلنا المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف
أو لقول لما لم يجز الاضافة في صورة المساواة فمخالفه صورة الاضافة الى الاعرف طرداً
للأب فان قيل يجوز ان يضاف المعرفة الى المعرفة لا تحصيل التعريف بل لا مركباً يقال عمرو زيد
باضافة عمرو الى زيد متعلق أحدهما بالآخر ولازمة أحدهما بالآخر قلنا انما هو باعتبار اللفظ
لأن الغرض الاغلب في الاضافة هو التعريف واما الغرض الاخر كالملازمة فهو زائد قد
يكون وقد لا يكون قوله بل تبدل تعريف بتعريف آخر قال قيل فنعى هذا لينه ان يجوز اضافة
المعرفة الى معرفة بناء على انه تبدل تعريف بتعريف لا انه تعريف المعروف قلنا المتبدل
انما يكون بوضع الواضع والعلمية ايضا وضع من الاوضاع ليصير المتبدل بالعلمية بخلاف
الاضافة قائماً ليست من الاوضاع فلا يصح التبدل بها وقد ساء بعض المحققين من اعتراض الشرح
له بقوله ان ما ذكر من مقصود بغير غلام زيداً لئلا يتجريد ليقين سبق التعريف ولم يوجد التعريف في كلام زيد حتى يتجه عنه
اجاب بقوله اذا كان معرفة ٣ له لانه يكون اذ ياما المرجع للمضاف ٤ له وقد حصل المعرفة فلما ضيف الى المعرفة لكان تحصيلاً

الذی بینہ بقوله فان قيل لانه باننا لا نسلم ان هذه الامثلة جعل المعرفة علما بالمعرفة هو
مدخل اللفظ وهو لفظ النجم والعلوم هو المجموع المركب ای اللام ولفظ النجم فلا یمین اعتراض الشرح
قوله وما اجازہ الكوفيين جواب سوال وهو انكم شرطتم في الاضافة المعنوية تجريد
المضائق من التعريف فهو مقتضى بقول الكوفيين الثلاثة الاثواب والخمسة الدلائل
والمانعة الدینار فاما اضافة معنوية مع ان المضاف فيها غير محدد من التعريف آجاب بقوله وما اجازہ
الكوفيين لانه قوله من تركيب آما زاد قوله تركيب لدفع سوال وهو ان قوله من الثلاثة الاثواب بيا للفظ
اجاز وهو الضمير البارز في اجازہ او بيان لكلمة ما وهو ايضا مفعول لا جاز باعتبار ارجاء الضمير
اليه وهذا البيان لا یمین لان مفعول اجاز لا يكون الا من الاحداث وما يكون مقدرا المستكم
والثلاثة والاثواب من الزوات فلل ازيد الشارح لدفع ما قوله من تركيب وهو من الاحداث
ومن مقدور التكلم قوله واما ما جاء في الحديث جواب السؤال الظاهر واول الحديث قوله عليه
الصلوة والسلام اغسلوا اليوم الجمعة ولو اشتريتم كاسا بالالف الدينار قوله نحو مصادر البلد
اه ونحو فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي فلا يعمل قوله من قبيل اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله وانما يعلم انه من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله في قوله حسن الوجه اضافة صفة
الى فاعله فلو كان هذا ايضا من قبيل اضافة الصفة الى فاعله ليدرم تكرار المثال قوله فانه كما
سوال وهو ان جعل قوله ولا تقيد مستثنى منه غير صحيح اذ هو يكون من الاسماء لا من الافعال
وقوله ولا تقيد من الافعال فآجاب بقوله فائدة يعني ان المستثنى منه محذوف وهو قوله فائدة
وهو من الاسماء قوله لا تعريف ولا تخصيص وانما فيها الشارح مع ان نفيها مقتضى من المحصر
لا متنازع اليل عليه وهو قوله لكونها في تقدير الانفصال يعني ان صورة الاتصال غير ان
على صورة الانفصال في التخصيص وعدمه ومعناه في تقدير الانفصال اي انفصال بين اللفظ
والمعنى لان لفظ الاضافة التفضيلية مجرد بالاضافة ومعناه مرفوع اذ هو فاعل وهو منصوب بـ هو
مفعول بخلاف المعنوية لانه مجرد ولفظا ومعنى قوله لا في المعنى جواب سوال وهو ان قوله في اللفظ
مستند ويلاون الضيق لا يكون الا في اللفظ حاصلا الجواب انه احتراز عن الخفة في المعنى بان تسقط
لذا قول جاز ان يكون المعنى موصوفا بالخفة التي بهذا المعنى الذي قد رده الشرح نعم لا يكون موصوفا
بالخفة التي يكون اللفظ موصوفا بها فلا يرد ما قاله مولانا عصام الدين من ان قوله لا في المعنى انما
يعم اذا كان المعنى موصوفا بالخفة كاللفظ مع انه ليس كذلك ثم قال مولانا المذكور ان قوله لا في المعنى
صريح في ان المراد من المحصر هو المحصر الاضافي في المعنى تخفيفا في اللفظ دون المعنى فيكون المحصر
حينئذ بالنسبة له اقرب من ما ذكره من قوله عليه السلام بالالف الدينار لانها صفة معنوية مع ان للضمان التي غير مجرد
من التعريف آجاب بقوله واما ما جاء في الحديث لم يسم الله كذا الحديث مخرب بل سطره وضعي ولو كان له مخرج لذكره ففهم
عن كذا الفاظ والله اعلم **شرح مولانا مولوي مفتي محمد رشيد اعظمي**

ذكر

قالوا لا ضرورة لشارة الى بيان قوله اللام قوله

الی المعنی مع ان قوله لا تعریفا ولا تخصیصا یفید ان الحصر كان بالنسبة الی التعریف والتخصیص
 فینهما تدافع انتهى کلامه **قوله** **ان** قوله **التخفیف** فی اللفظ حصر ان اضا فینان الاول بالنسبة
 الی قوله تخفیف فقط والثانی بالنسبة الی مجموع قوله تخفیف فی اللفظ فالاول بالنسبة الی الاول والثانی
 بالنسبة الی لثانی قوله **والتخفیف اللفظی جواب** **سؤال** وهو انه لم قال تخفیف فی اللفظ ولم
 یقل تخفیف فی المضاف مع ان المراد من اللفظ هذا لا غیر فأجاب بقوله **والتخفیف اللفظی** یعنی
 ان **التخفیف اللفظی** غیر مختص بالمضاف **قوله** **و حکما جواب** **سؤال** وهو ان ما ذکر
 منقوض بخروج بیت الله فان فینا مضافه لفظیة وليس فیه تخفیف لعدم وجود التنوین
 فی حواجه اذ هو غیر منصرف فأجاب بقوله **و حکما** یعنی ان **التخفیف** اعم من ان یکون حقيقة
 او حکما وهما تخفیف حکما اذ فی قوله **حواجه** تنوین حکمی قبل الاضافة اذ معنی التنوین العکسی
 هفاته بحيث لو کان لشد تنوین لاسقط بین ه الاضافة وهذا اسقط النقض باضافة سسم
 التفضیل نحو فضل الناس بانه اضافة لفظیة مع انه لا یفید تخفیف لعدم حذف التنوین منه
 لعدم وجوده آجیب عنه لا نسلم انه لا تقید تخفیف اذ لو لم یکن مضافا لیس عمل بمن او باللام
 وهما یحذفان عند الاضافة فیمتنع تقید تخفیف فی اللفظ **قوله** **واستتاره** فی الصفة
 لا یقال لا یكون التخمیف فی المضاف الیه یحذف الضمیر واستتاره فی المضاف لانه لا یسقط منه
 الضمیر لکن اورد فی موضع الالف واللام قلنا حروف الساکنین اخفت بالنسبة الی المتحرك **قوله**
كالقائم الغلام وانما جاز اضافة المعرف باللام فی اللفظیة لعدم العلة الجاریة فی المعنویة
 فینا رد ذلك لان اللام فی اسم الفاعل والمفعول اسمیة بمعنی الذی لا حرفیة فلا یتصور التعریف
 بدخولها لانه لا یتصور لتعریف المدخول الی اللام الحرفیة فلام الاسمیة یتصور بنفسها معرفة
 لا مدخولها **قوله** **القائم غلامه** وانما کان اصله ذلك لان ذکر اللام لیس فی تخفیف
 فی المضاف وهو سقوط التنوین لانه سقط باللام وانما اورد الضمیر فی المضاف الیه لثبوت
 العائد فی شبه الجملة الی الموصوف وهو زید مثلا وانما اورد الضمیر فی المضاف الیه لتعین
 الغلام ثم خفف المضاف یحذف الضمیر ثم یرد علیه لانه لما حذف الضمیر لم یبق العائد فانما
 بقوله **وستتو** فی القائم وانما اورد اللام فی الغلام لتعین لانه لما حذف الضمیر منه
 بقیهما فکان القائم الغلام **قوله** **واستتاره** فی القائم فان قبل فیه هذا یلزم ههنا بعد لفاعل
 وهو الضمیر المستتر والغلام قلنا انما یلزم ذلك فی بادی الوأی لکن لا یلزم ذلك فی الواقع
 لان الغلام مشبه بالمفعول وتحقیقه فی تحت الصفة المشبهة

س ۱۰۰۰ یقولون فی لفظ قد یكون فی لفظ المضاف الیه فقط وقد یكون فینا معا ۴۴۱ س ۱۰۰۱ لا فی المضاف ولا فی لفظ
 المضاف الیه ۴۴۲ من ان المعرفة لو ضیفت الی النكرة لکان علیها الادنی مع حصول الالفة ولا ضیفت الی المعرفة لکان تحویل
 المراد ۴۴۳ ورن العبریة بلا اشارة فینا یجوز ان المضاف من الضمیر ۴۴۴ لام التعریف هو منا عن المضاف الیه ۴۴۵

قوله باضافة الصفة دفع وقع وهو ان الجواز مختص بهذه المادة اعني مررت برجل من الوجه
 فدفع بقوله باضافة الصفة يعني المقصود اضافة الصفة الى معمول مطلقا سواء كان في هذه
 المادة او غيره قوله والمراد له جواب سوال وهو انه لا دخل لا انتقال التخصيص لا بالمثال
 الاول ولا بالمثال الثاني فكيف يصح جعل الامور الثلاثة من المشار اليه فاجاب بقوله والمراد ان
 يعني ارجع الامور الثلاثة المشار اليه جائزة باعتبار الاكثر فيكون للاكثر حكم الكل كما يقال بنو
 قتلوا زيد مع ان القتل صدر من البعض لا من الكل قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام
 لا انتقال التخصيص فان قيل كما انه لا دخل فيه لا انتقال التخصيص كذلك لا دخل لوجود التخفيف
 في جواز التركيب الاول وامتناع الثاني قلنا وان لم يكن لوجود التخفيف دخل في التركيبين
 الاوليين لكن له دخا في جواز التركيب الثالث اعني قوله الضارب ي زيد والصار ي زيد وليس لانتقال
 التخصيص دخلا أصلا اول قول الاستلزام انه لا دخل لوجود التخفيف في جواز التركيب الاول لانه لو
 لم يعد الاضافة اللفظية التخفيف لم يخرج هذا التركيب لان الوجه فاعل محسن والفاعل لا يكون
 محمولا ولما كان الوجه محمولا فهو ليس الا لاجل التخفيف بان يقطر التتوين لاجل الاضافة
 اللفظية قوله تركيب الضارب ي زيد وانما زاد الشارح لفظ التركيب مع ان قوله الضارب ي زيد ضارفا
 ومضاف اليه وهو يصلح ان يكون فاعلا كما في قولهم جاءني غلام زيد لكن انما زاد لفظ التركيب
 ههنا امالا لاجل متابعة السابق والا لجل ان اللام اذا جاء على اسم الفاعل فيكون اللام بمعنى الفاعل
 واسم الفاعل بمعنى الفعل فيكون جملة معنى فلا يصلح ان يكون فاعلا فلما زاد لفظ التركيب
 قوله ولا شك له فيه فتوطئة للاعتراض على المصنف رحمه بقوله وعلى هذا كان الانسب ان
 حاصل الاعتراض ان هذا التفرع تفرع على امر واحد وهو جوب التخفيف فقط بخلاف التفرع
 السابق فانه متفرع على امرين وهما التخفيف وانتفاء التعريف فغلب هذا كان الانسب تقديم هذا
 الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفرع السابق على امرين وما يتفرع على امر واحد مقدم على امرين
 لان الاول بمنزلة المفرد والثاني بمنزلة المركب وقيل في الاعتراض انما كان الانسب تقديم
 هذا الفرع لان هذا التفرع بناء على اصل مذکور صريحا اعني قوله ولا تفيد الاختيضا في اللفظ
 بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذکور من حيث قال الشرح لا تعريفا ولا تخصيصا بيانا
 لما خرج بقول المصنف قوله لكنه اخوه اشارة الى الجواب يعني انه وان كان مفردا او وانما كان اصله
 مذكورا لكن لما كان لواحقه كثيرة اخوه لهذا وهي قوله خلافا لافراء وقوله وضعف الواهب
 قوله فلما جاز الضارب الرجل الى خره قوله المتقدم حتم المراد من المحسن هو المحسن بالهضم
 لا بالبصر لا هذا الفاظ وهي غير محسوسة بالبصر واما النقوش فليس بالفاظ فاقبل ان كلمة ما في قوله
 ما زيد قائما مؤخر من مجموع زيد وقائم لانه من داخل الجملة مع انه مقدم حسا فليكن
 له سم انه ليس كذلك لان قوله مررت برجل من الوجه السليم حائز م كله والله اعلم بموافاقه بهذا الجواب والجواب الحسن

م انا التلوي ان من اشارة الى ما تقدم من المحسن وهو مجموع امر ثلاثة ثبوت التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص ولا يلزم من صحة على الجمهور ترتبه على كل واحد من اجزاء

ايضا ذلك يعني يكون مقدما مع انه مؤخر في الواقع قلنا ان في تاخير كلمة ما في الواقع
 وجد القرينة وهوانه عامل في الاسم والخبر ولا شك ان للعمول مقدم على العالم في الواقع في
 الذهن بخلاف اللام فانه لا قرينة على تاخيره في الواقع وهوانه مقدم في الخارج كذلك مقدم في
 الذهن قوله في شعر الاعمى وهو عبارة عن خمسة عشر شاعرا من خمسة عشر قبيلة قوله فسر
 المعنى باعتبار العطف وانما لم يعتبر اضافة الواهب الى المائة لوجوه ثلاثة الاولى انه محتتم لانه ضعيف
 والمصنف رحمه مدعى لا ثبات الضعف وهو لا يكون الا ان يعتبر اضافة الواهب الى العبد لا الى المائة
 والثاني ان اضافة الواهب الى المائة مجازية لانه من باب الضارب الرجل والثالث انه لو اعتبر اضافة
 المعطوف عليه لم يكن قول المصنف اشارة الى المسئلة ابتداء اية مع انه محتمل ذلك كما قال الشرح فيما
 بعد ولك ان تجعل كل واحد منهما اشارة الى المسئلة على قوله يعني ان هذا القول ضعيف هذا
 قول الشرح المندى نقله الشارح للاعتراض عليه بقوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة اى
 الى راحة مصادرة لان اثبات المطلوب اى اتناع مثل الضارب زيد يتوقف على بطلان دليل
 الخصم اى قوله الواهب المائة الى وبطلانه يتوقف على ثبات المطلوب وانما قال فيه شوب مصادرة
 ولم يقل فيه عين مصادرة اذ المندى وهو امتناع الضارب زيد لم يجعل دليلا له بايهنا توقف
 بين شيئين ويقال ردور فلان قال شوب مصادرة ولم يقل عين مصادرة اجيب عنه لان سلم ان
 ابطال الدليل موقوف على متناع الضارب زيد بل موقوف على قول الشارح لعدم الفائدة وعدم
 الفائدة غير موقوف على ابطال الدليل فلا يلزم الدور قوله اللهم اشاركنا في الهم الى ضعف
 هذا التوجيه لانه خلاف الظاهر من العبارة اذ المتبادر ضعفه في التركيب لا الاستدلال لانه
 من الامور الخارجية قوله اذ لا نفر فيه على الجراى جوا العبد بان يكون الواهب مضاف اليه بواسطة
 العطف قوله على محلاى عمل المائة اذ هو مفعول به قوله اى من وجه جواب سؤال وهوان قوله
 الواهب المائة من المفردات يعني انه ليس بجملة فلو جعل مبتدأ لا يوجد خبره ولو جعل خبرا
 لا يوجد مبتدأه فاجاب بقوله اى من وجه يعني انه خبر لكن مجزوف المبتدأ وهو قوله من وجه
 ومن قال في السؤال ان قوله الواهب المائة صيغة اسم الفاعل وهو انما يعمل بشرط الاعتماد ولم يوجد
 فاقول لان سلم ان الواهب لم يعتمد على الالف واللام كما ترى قوله اى البيض اشارة الى تفسير
 غير المشهور بالمشهور قوله يستوى فيه جواب سؤال وهوان المائة مؤنث والحيان مذكور فلم يثبت
 المطابقة بين الصفة والموصوف كيف يصح قول الشرح والحيان صفة للمائة وايضا لا يصح تفسير الحيان
 بالبيض اذ البيض بالكسر جمع بيض بالفتح فيلزم تفسير المقوم بالجمع فاجاب بقوله يستوى الى وهرنا
 ملحوظ لمحاظ الجمع والجمع بتحويل الجماعة مفرد مؤنث فكسر الماء في الحيان ان اعتبر بكسر وحيال يكون جمعا وان

ان يكون المندى موقوفا على الدليل واللام ان يكون موقوفا على خبر الدليل والكل باطل لا شتمه على الدور اى انه لا يثبت في قوله فسر
 العبد الى ضمير المائة غير جائز لان العبد مضاف عن الملوكية والملوكية لا يمتنع للمائة اجاب بقوله اى لا يمتنع لان المدة من العبد

له قال لعلى المصادرة على المطلوب على رتبة شوب احد هان يكون المندى عين الدليل والثاني ان يكون جزء الدليل والثالث
 ان يكون المندى موقوفا على الدليل واللام ان يكون موقوفا على خبر الدليل والكل باطل لا شتمه على الدور اى انه لا يثبت في قوله فسر
 العبد الى ضمير المائة غير جائز لان العبد مضاف عن الملوكية والملوكية لا يمتنع للمائة اجاب بقوله اى لا يمتنع لان المدة من العبد

اعتبر بكسر حاء يكون مفردا قوله والجملة اضافة للمائة جواب سؤال وهو انه لما كان في الجمان
معنى الجمع فلا يصح جعله تميزا للمائة لان تميز عدد دالا على لا يكون الا مفردا فاجاب بقوله والجملة
صفة للمائة يعني ان قوله والجملة وان كان تميزا للمائة في الواقع لكن في التركيب وقع صفة للمائة او
بدل عنها قوله او من قبيل اللفظ عطف على قوله والانه قد يتجه في المعطوف اليه فينون هذا اشارة
الى ضعف اخرى في هذا التركيب قوله اي لا يحيا جواب سؤال ظاهر قوله لا ادنى ملازمة فنعني
عبد هاشم مالكيا هذا من المضاف قوله وحقيقة الامر جواب سؤال وهو انه ينبغي للمشارحة ان
يتعين احدهما ليظهر حاله فاجاب بقوله وحقيقة الامر انما يتعين الشارح احدهما
لان تعين احدهما موقوف على حركة حرف الروي من القصيدة والحال ان الشارح قد مشكك في
حركة حرف الروي قوله واما لانه قاسه عطف على قوله لانه توهم قوله يعني كان القياس
جواب سؤال وهو ان الحمل يقتضيه المعنى الاصل وهو غير معلوم ههنا فاجاب بقوله يعني كالمقياس
قوله وهو جواز الوجه وانما قال الحسن الوجه لانه وان لم يكن في الحقيقة من جهة المضاف لكن فيه تخفيف
من جهة المضاف اليه وهو حذف الضمير واستتاره في الصفة كما هو واضح قال ان هذا الوجه مختار
لتزويج الحمل وترغيبه والا فهو مساوي مع الوجهين الاخرين قوله على التشبيه بالمفعول وان كان
قاعلا ما كونه مشبهابه فلما ذكر ان الوجه عبارة التميز قوله وهذا الاشتراك في لان للمضاف اليه
في الضارب زيد ليس بجنس معروف باللام بخلاف الضارب الرجل قوله يعني انما جاز الضاربك اشارة
الى بيان حاصل العطف قوله مع ان القياس جواب سؤال ظاهر قوله وغيرهما من الثنية نحو الضارب
هما والجمع نحو الضاربهم قوله اي في قول من قال جواب سؤال وهو انه لا يصح ظرفية من لقوله
جازا ولقوله الضاربك لان الظرف على قسمين احدهما حقيقة وهو الزمان او المكان والاخر اعتباري
وهو ظرفية الاوصاف للموسوعات نحو زيد في العلم وزيد في الكرم وزيد في العلم وقوله فيمن
ليس بواحد منهما اجاب بقوله اي في قول من قال قوله اي الضارب في الضاربك دفع
وهم وهو انه يفهم من عبارة المصنف رحمه ان مجموع الضاربك مضان مع انه ليس كذلك قد فرغ
بقوله اي الضاربك قوله مضان فيكون الكاف حينئذ مجرورا بالحمل قوله اي المحمولية
وانما جعل المعدر محمولا لان ما يقال من انه لا يتجدد الفاعل حينئذ لان فاعل المفعول له هو المتكلم لان
الحال هو المتكلم وفاعل الفعل هو الضاربك فاذا كان بمعنى المحمولية فيتحقق فاعله لان المحمول ليس
او تركيب الضاربك وقيل يجوز ان يكون الفعل هو قال الجاز فيكون فاعله متحدا حينئذ قال مولا ناعصا
ما لوجه التسمية انه لم يجعل قوله جملا الذي كور في قوله وانما جاز الضاربك جعل جملة على المصداق الجاهل اعني المحمولية
سلكه لقرينه ان اخافة العبد على تميزه لا يجره لان العبد عبارة عن المملوكية والمملوكية لا يتصور للمارة اجاب بقوله لا سيما يعني ان المراد من العبد
الراي بما لان الراي يحرم بلامه هذه الامة الجاهل كما ان العبد ليعتبر بخدمته سواء كان المراد من العبد هو العبد حقيقة لكن اخافة العبد ان الضمير الراجح اليها
بأنه ملازمة اي عبد ما جها فانه عبد الرحمن كقصة عبد الرزاق الذي روي بوالهوت الذي بنى عليه القعدة ونسب اليه فقال نقول دارية ٢٢ ملوك

صع ان اعتراض عدم اتحاد الفاعل وارادته ايضا فالشارح رح غفل عنه فصداً وحق ما قال ان
الانسان مشتق من النسيان قولان الشارح كثيرا ما اكتفى من السابق باللاحق وايضا ان الشارح توجه
الى بيان الحمل الثاني ولم يتوجه الى بيان الحمل الاول لان الشارح ارى ان يفرد من بيان المقصود الاصل
من الكلام ثم يشتمل على بيان حل التركيب الذي هو المقصود بالتبع قوله وبديهة الجواب **سؤال**
وهو ان الحمل يقتضي للناسبة والامناسبة بين الضارب والضارب اذا احدهما متلبس باللام دون
الاخر اجاب بقوله ويبان ان الناسبة ههنا من وجه اخر وهو ما تبين الشارح قوله وان لم يحصل
التخفيف بالاضافة واما التزموا التخفيف من غير نظر الى الاضافة لامتناع اجزاء التنوين مع الضمير
المتصل لان التنوين يؤذن بانفصالا بعده عما قبله والضمير المتصل يؤذن بالاتصال قوله لانها ليس
من باب واحد لان المضاف اليه في الضاربك زيد ليس ضميرا متصلا فان قيل لما جاز حمل الضاربك
على ضاربك فينبغي ان يجوز حمل الضارب زيد على ضاربك زيد قلنا بديهة المثالين فرق لان الضاربك مشتق
بضاربك في انه حذف التنوين فهما قبل الاضافة لا الاضافة وحمل النقيض ليس كذلك فالقياس مع
الفارق قال قيل ان حذف التنوين في ضاربك اذا لم يكن للاضافة فكيف نعيم ما قال ان الاضافة اللفظية
تفيد تخفيفا في اللفظ قلنا سلمنا انها تفيد تخفيفا لكن اذا وجد محمل التخفيف وههنا لم يوجد كما في
حواجر بيت الله ويمكن ان يجاب بان هذا اذا لم يكن المضاف اليه ضميرا متصلا وايضا لو حمل
الضارب زيد على ضارب زيد لم يبق لا اشتراط التخفيف فائدة مع ان اشتراط التخفيف في الاضافة
اللفظية ثابت بالاجماع قوله فالدليل جواب سؤال وهو انه لم لا يجوز ان يكون سقوط التنوين في
ضاربك لاجل الاضافة لاجل اتصالهما من اين علم ان السقوط للاتصال فاجاب بقوله و
الدليل في قوله ولو تصور ضاربك لشيء لم يجز في استعمال العرب ضاربك لشيء اتصال الضمير مع
وجوب التنوين قوله ولو تصور لا يمكن للحصول العقلي المقارن بالوقوع بان يقال ضاربك بالتثنية
اولا فببعض مجزئها لان التنوين لا يجتمع مع الضمير المتصل منسوبا او مجزئها لما عرفت فلا يرد
ما يقال انه لا مانع من التصور فكيف نعيم قوله ولو تصور ويمكن ان يكون ذلك له بالغة في النفي قوله
ولما قل ان يقول الجواب عنه انه لو كان كذلك لسمع من العرب قبل الاضافة هكذا مع انه ليس كذلك
ان التنوين لو كان مما ينفصل الضمير عن العامل لفصله لسمع من العرب كذلك مع انه لم يسمع واما المسموع
الاتصال المجزئ فوالله لا يصلح ان اصله ضاربك لان الضمير المتصل صلا في الاتصال عد ولما اصل
المخبر الاصالا عد والاصل اتصال عند نقذ والاتصال كما قال المصنف في بحث الضمائر ولا يصح المنفصل
الا عند نقذ والمتصل قوله وحصل التخفيف جدا انما قال جدا للحصول التخفيف في المضاف والمضاف اليه
جميعا اما في المثالين فالتنوين منه للاضافة واما في المضاف اليه فالتنوين بالانفصال المتصل الى
سلكه ولما ميز الى التخفيف في ضاربك فالتنوين في الضاربك قاله عبد الرحمن ٢٢ م سلكه
بغير ليس ضاربك تشابها بغير في ذلك لانه حذف التنوين في ضاربك بالامتناع في الضارب زيد قبل الاضافة قاله عبد الرحمن ٢٢ م

سوالنا عصام الدین ان التخفيف في المضاف اليه لا يكون الا بمجن من شئ منه فلا يكون بالتبدل بقوله
 ان التبدل إنما لا يعتبر ههنا اذا كان تبدل بالاضف بالاثقل او بالمساوي واما اذا كان تبدل بالاثقل با
 للاضف فهو بمنزلة حد من شئ من قوله واعلم ان حملنا الى اشارة الى بيان فائدة جديدة قوله
 على التقدير الاول فالمصادرة انما نشأت من بطلان استدلال الفراء وههنا الاستدلال غير موجود فكل
 البطلان والمصادرة غير موجودة قوله واجماع كل الزم مبتدأ وقوله ظاهرة خبره واما قال ظاهرة
 ولم يلقظا هر بغير التاء لان الارجاع مضاف الى المؤنث وهو صورتين وكلمة كل للاحاطة تابعة ^{للتا}
 للمضاف اليه ومن قال ان المصدر مؤنث وينكر فقد خطا خطأ عظيما لان اجراء التذكير والتأنيث
 في المصدر وانما هو في المصدر في التاء نحو مضاربة لاندان نظر الى التاء ياتي بالتأنيث وان نظر
 الى انه يقال مصدر فيأتي بالتذكير وانما كانت ظاهرة في المسئلة لانها مثل الضارب زيد بدو
 توسط العطف فكما انه مسئلة ملحقة فكذا كل واحد منهما مسئلة ملحقة بخلاف الواهب المائه
 اذا ضافة الواهب الى جدها بواسطة العطف فلا يكون مثلا الضارب زيد فلا يكون ظاهرا في
 قوله ويتضمن المعنى الضارب جواب سوال وهو انه لما كانت ارجاع كل من الصورتين ^{التي} ^{في}
 الى مسئلة ظاهرة فكيف يثبت الرد بهما كما فعل الشارح رحم سابقا اجاب بقوله ويتضمن الرد
 الفراء الى ثم قوله ويتضمن الرد الى اشارة الى ان المسئلة الاولى ظاهرة في الرد ويتضمن المسئلة
 قوله مع بقوله المعنى المفاد فم وهم وهوان عدم اضافة الموصو الى الصفة في صورة عدم بقاد
 المعنى الوصف ثابت ايضا مع ان ههنا لم يوجد المانع ثم انما الايضات مع بقاء المعنى الوصفى باعتبار
 وجوه ثلثة احد هاما قال الشارح رحم بقوله لان كل الزم والثاني انه على هذا يلزم اجتماع المتضادين
 لان الصفة يكون تابعة للموصو في الاعراب والمضاف اليه لا يكون الا مجرورا فيلزم كون الشئ الواحد
 مجرورا مرفوعا والثالث انه يلزم في الموصوف ان يكون اخص او مساويا يلزم في المضاف
 ان يكون اعم ومباين كما عرفت قوله معنى اخراذ معنى التركيب الوصفى تقيد شئ بشئ وانصاف
 به مع صحة حمل الثاني على الاول كما في جاءني زيد فاضل واما معنى التركيب الاضافي فهو نسبة الشئ
 الى شئ مع عدم صحة حمل الثاني على الاول بناء على الغلب اذ يصح الحمل في الاضافة البانية قوله
 المعنى بعينه لا انضاف صفة الى لا يلزم ان الصفة لا يخلو اما ان يقدم على الموصوف او لا فغلب الاول يلزم
 تقدم الصفة على الموصو وعلى الثاني يلزم تاخير المضاف عن المضاف اليه وكل واحد منهما لا يجوز قوله خلاف
 للكوفية ودليلهم قول العرب مسجد الجاهل وجا به الغري وصدوة الاولى وتقبله الحقارة قوله ويرد على القائل
 الاولى الى اي يرد على بعضيين من جانب الكوفية قوله وهو قول الضمير في هو راجع الى القاعدة وتذكيره
 الخبر قوله في كل واحد الفاء بتعليل تطبيق المثال على المسئلة قوله وقد اضيف اليها موصو فانما قال قيل فليكن
 له فلا يجر قبله لا يحتاج الى حمل اضرابك على ضاربك لحصول التخفيف في المضاف اليه بالتبدل قاله عبد الرحمن ثم كذا اي ارجاع كل
 من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ملحقة كذا الاد ان نقول ان لم ين مجرى التبعية ثم كذا وبين الاخص والاعم مناهما ثم هه ضاع

ص بحرف لانه لا يبعد الرضخ من كذا تركيب الاضافي ثم كذا في الترجيح بان السام قال ظاهرة ولم يلقظا هر

اضافة الموصوف الى الصفة في هذه الكلمات بعد زوال المعنى الوصفى والاضافة بعد زوال المعنى
 الوصفى جائز اجيب ان زوال المعنى الوصفى عن هذه الاشياء يخرجها عن كونها مشتقات فلا
 بد لها من بقاء المعنى الوصفى فلا يخرجها من الوصف قوله مقدرا في نظم الكلام اى مقدرا
 من الخارج قوله مقدرا وفاقى ساقط لكن معنى الجامع صادق على الوقت وغيره فريد منه
 ههنا الوقت كما يؤخذ احد المعاني من الصفات الغالبة كالرحمن فانه صادق على الله تعالى وغيره
 ثم غلب على الله تعالى قوله وبقوله الحق وانما وصفوها بالحقاء لانها تنبت في مجاز البول ومواضع
 الاقدام ويقال لها في الافغانى وخراسان قوله لكن هذا والتاويل لا يقتضى الايجري دفعهم وهوان
 هذا التاويل يخرج في جانب الغربى ايضا فلم يرد ذكره الشارح آجاب بقوله لكن هذا والتاويل قوله
 لا توصيف مكان هو جائد بها بال غربية وضمير هو راجع الى الجانب والضمير في جانب راجع الى
 المكان والظاهر ان يكتفى بقوله لا توصيف مكان بها لانه لما كان الجانب المذكور في المثال ففى توصيف
 المكان بالغربى ينبغى ان يراد معنى الجانب ايضا قوله جزء وكله المكان الجزء هو المتصل بالمغرب
 والمكان الكل عبارة عن جميع الارض ثم يرد عليه ان بين المضاف والمضاف اليه لا بد من الغائرة ولا
 تغاير ههنا اذ الجانب هو المكان فآجاب بقوله والاضافة بيانية قوله بانهم حذفوا قطيعة طما يجوز حذفها
 لانها كلمة من الكلمات وحذف سائر الكلمات جائز كذلك حذف ههنا ثم لما حذف الموصوف فيكون الجرح بهما
 لا يعلم ان قطيعة او غيرها فاوردوا قطيعة اخرى لبيان الجرح قال القول ينبغى ان يظهر القطيعة اى
 حذفها البيان الجرح فلا حاجة الى قطيعة اخرى قلنا مرادنا ببيان الجرح والشئ لا يبين بذكر الموصوف
 بل الموصوفين بذكر الصفة فلما لم يعد موصوفا صار كانه ليس اسم صفة وايضا انما هو اسم غير صفة
 لا نذكر في الحاشية الجرح رثا كينك وفسووكى حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل
 بين الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور ومقدور وجه صيرورتها اسماءه فقدمنا
 الجرح مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله رى مشا به جواب سؤال وهو ان المماثلة عبارة
 عن الاشتراك في النوع كاشتراك زيد وعمرو في الانسانية والعموم والخصوص من الاوصاف آجاب
 بقوله مماثلة يعنى ان المراد من المماثلة هو المشابهة لانها قسمان لمقسم واحد وهو المناسب
 والاشك ان المشابهة اشتراك في اليك فية قوله المضاف اليه فاقبل الى الرخي الاضافة لا يصح اطلاق المضاف
 اليه عليه قلنا المراد من المضاف اليه في قوله لا يضاف اسم مماثل الاسم الذى اريد كونه مضافا اليه
 قوله في العموم والخصوص فقوله في العموم اى في الشمول والاطلاق فان كل ما يطلق عليه الليث
 يطلق عليه الاسد وبالعكس فان كلما يطلق عليه الليث لم يطلق عليه الاسد وقوله والخصوص اى
 في عدم الشمول والاطلاق فان كلما يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الاسد بالعكس قوله سواء كان
 له تقرير الايراد انهم يقولون المسجد الجامع والجانب الغربى والعروة الاولى والبقعة الحمراء ولا يخفى ان المسجد المثال المذكور
 هو هو والجامع صفة فاختاروا اسم المسجد الجامع فقد اضافوا الموصوف الى صفة وكن ذلك في الاشئلة الثلاثة المذكورة ناله عهده الحق ثم كنه فامنه

اضافة الصفة الى الموصوف
 حاشية
 في قوله لا يضاف الى الموصوف بالانجليزية في قوله هو هو

التي

مترادفين دفع وهم نشأ من المثال وهو ان المراد من المماثلة ما يكون بين المترادفين فقط فلا يتنا
المتساويين فدفع بقوله سواء كانا مترادفين في الامران اللذان اشتركا في المفهوم كالليث و
الاسد والحيث المنع او غير مترادفين بل متساويين في الامران اللذان اشتركا في العدد كالاشنان
والناطق فان مفهومهما مغاير لكن ماصدا قاعليه واحد قوله في الاعيان جواب سؤال وهو ان المثال
الواحد كان فيها الحاجة الى يراى المثالين فاجاب بقوله في الاعيان يعني ان المثال الاول في الاعيان والثاني
في المعاني ثم يريد عليه ان الاعيان جمع عين وهو من الالفاظ المشتركة للبعد معناه وكذا المعاني جمع معني
يعني ما يفهم من اللفظ وهو لا يبا في الاعيان فلا فائدة في ذكر المثالين فاجاب السامع عن الاول بزيادة
قوله والجثث وعمر الثاني بقوله والاحداث يعني ليس المراد من المعنى ما يفهم من اللفظ بل المراد منه ما كان
قائما بالغير قول لغوا فائدة فيه فان قيل فيه فائدة التخفيف مجذوف التنوين قلنا التخفيف مجذوف
الاسد ازيد من مجذوف التنوين من الليث والاضاهذه صافاة معنوية والمقصود الاعم منها التعريف
او التخصيص قوله بخلاف كل الالهام وعين الشئ جواب سؤال وهو ان القاعدة منقوضة بقولهم كل
الالهام وعين الشئ لان الكل عين الالهام وكذا العين هو الشئ فاجاب بقوله بخلاف قوله فانه
يختص به لا ينسب الى لفظ الكل والعين مماثل للالهام والشئ بل المضاف فيهما عام يخص بالاضافة قوله
اي تضار خاصا بجواب سؤال وهو ان التخصيص مستقيم في المنكرة دون المعرفة لان فيها التعريف دون
التخصيص فاجاب بقوله في تضار خاصا الى قوله واعية العين الى اشارة الى الاعتراض اجيب ان
الحفاء فيما اذا اريد بها الشئ الموجود وحمل العين اليه على ذلك او اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه
وحمل العين اليه على ذلك وما اذا حمل الشئ على الموجود في الخارج والعين على المعدوم والموجود فلا يخاف
في كونه عين اعم من الشئ قول لاسمان يسمى واحدا ولا يخفى ان هذا السؤال يريد على القاعدة السابقة
ايض وهي قوله في شئ مما جرد للمضاف من التعريف لانه ضيف سعيديا وكذا مع عدم تجرده عن العلمية
والجواب ايض ما ذكره بقوله متناول قوله بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فيقال بعين من قوله
بحمل احدهما ان من كلا واحد منهما ايجز اخذ المدلول مع انه لا يصح اخذ المدلول من المضاف اليه لامتثال
من اللفظ في قوله جاء في سعيد كذا قلنا لا يتعين الاول للحمل على المدلول والثاني للحمل على اللفظ بل
ذلك بحسب القرائن فان اقتصت القرينة حمل الاول على المدلول فكذلك نحتاج سعيد كذا فان البحث قرينة
على حمل الاول على المدلول لعدم قصور البحث عن اللفظ وان اقتصت

شخص الانسان فهو اخذ من الاعيان قاله معاصم الدين ٢٢٨ كذا المذكورة بقوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه ٢٢٨ يعني ان المراد
بالتمخيص التخصيص من المعنى وهو التعيين الاصلاحي المقابل للتعريف وهو قوله الشئ كذا في المثالين كذا في الغفيرة كذا في تقريره ان
اللام في الشئ لو كان تعين فاعية العين من الشئ ظاهرة لان المدلول من الشئ حيث هو الشئ المعهود وان كان اللام للجنس
فيها خفاء لان الشئ في اللغة يتناول الجود والعرض والوجود والمعدوم وكذا العين لان عين اللفظ نفسه فلا يكون العين
اعم كذا في الحاشي ٢٢٨ بان يراد عن المضاف اليه الاسم والمدلول ومن المضاف اليه الاسم واللفظ لا يجوز قلنا ولا بالعكس لان

هو استاذ البحث وشيئا ما الى اللفظ قاله جليل الدين ٢٢٨ كذا المذكورة في شئ مما جرد للمضاف من التعريف لانه ضيف سعيديا وكذا مع عدم تجرده عن العلمية

حصل الثانی عینه مخولفظت لسعید کزای تلفظت بلفظ هذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول قوله
ولم یقولوا قد و هم ظاهر قوله التوضیح فان قيل المقصود من الاضافة التعریف او التخصیص لا
التوضیح قلنا المراد من التوضیح ههنا هو التعریف و لا تخصیص قوله واللقب اوضحه اذ معنی کزای
قوی مشهور بالقوة فی البلد وان صار علما ههنا فنكون منه صفة حسن فان قيل فعلى هذا یصح
اضافة لیث الى اسد بهذا التأویل بان اراد من احدهما المدلول ومن الاخر اللفظ قلنا التأویل
انما یكون بعد الوقوع وقوله سعید کزای واقم فی کلام العرب بخلاف لیث اسد بالاضافة فانه غیر
واقم فی کلامهم قوله وهو فی عرف النخاعة جواب سوال وهو انه منقوض بدای و توجب لفظها
لیسا ببعیجین مع انه کسیر اخرها فاجاب بقوله وهو فی عرف النخاعة قوله یعنی فی الابتداء
حروف العلة التي علیها الحوكة بعد السكون هي التي كانت فی الابتداء كوجز و وعد قوله ودلوی
وهو الوعاء الذي يخرج به الماء من البئر قوله والياء مفتوحة الواو للحال قوله حقيقة او حتما
جواب سوال ظاهر قوله حقيقة فيما اذا كانت الكلمة التي على حرف یهم وقوعها في ابتداء
الكلام ككاف التشبيه فانه یهم ان یقال کزای اخوك قوله او حكما كالياء فانه على تقدير ببناء على السكون
وان لم یلزم الابتداء بالساکن حقيقة لكن یلزم ابتداءه حكما لانه لا استقلال له لیصح ان یقع فی الابتداء
وان لم یقع یعارض قوله والاصل فی جواب سوال ظاهر قوله والسكون متعلق بقوله اذا لا يصل
في الكلمة الى قوله فان كان اخره الى جزاء لشرط محذوف معطوف على الشرط السابق تقديره و
اذا اضيف الاسم الصحيح الى وان كان غیر صحیح فان كان اخره الفاء الى قوله وهي قبيلة جواب
سوال وهو ان هذا لم يذكر فلا یصح التامیث فی قوله قلبها بالياء فاجاب بقوله وهي قبيلة
یعنی ان هذا یؤیث باعتبار التأویل بالقبيلة قوله حالها جواب سوال وهو ان قوله لغیر التثنية
جاء مجرور وهما اذا وقع في كلام القوم لا بد لهما من الاعراب المحلى فها هو فاجاب بقوله حال كونها
یعنی ان اعرابه هو المنصب على الحالیة قوله لا لتباس المرفوع لان الالف علامة الرفع فی التثنية
والياء علامة النصب والجزمین فلو قلبت یاء لا لتباس للمرفوع بغيره فالتقیل فعلى هذا لا یجوز قلب
الواو یاء فی الجمع السالم لا لتباس للمرفوع بغيره قلنا ان الاصل عدم قلب الالف الذي قبل الیاء بالیاء
لخفتم انهما ساكنة وانما جوزه من یل القلب لا من استحقاقه لا یوجب قلب عند الجمیع وهو المشاکلة بخلاف
قلب الواو بالیاء فی الجمع السالم فانه لا یوجب القلب عند الجمیع وهو اجتماع الواو والیاء ولما ساكن
ولا یترك الامر الوجوبی لا لتباس الذي یعرض فی بعض المواضع علم ان الالف على ثلثة انواع احدها لا
یحوز قلبها یاء اتفاقا وهو الف التثنية وثانیها ما یجوز قلبها یاء اتفاقا وهو الف لدی وعملی والی وثالثها ما فیه

حاشیه حلاج
سوال باسولی
حاشیه حلاج

سوال تقریر ان کما یجوز سعید کزای کذا لک یجوز کزای سعید بالتاویل لک و مع انه غیر جار اجاب بقوله لم یقولوا یعنی ان تلك القول غیر جائز لانه غیر مسمع من العرب
لان تقديرهم الى وانه علم انهم قد تقریره ان الابتداء بالساکن انما یلزم اذا كانت الكلمة التي على حرف واحد في صدر الكلام و ههنا یاء التثنية ليست كذلك اجاب
بقوله حقيقة او حكما یعنی ان یبدأ ان لم یلزم الابتداء بالساکن حقيقة لكنه یلزم حكما فان الیاء لا استقلال لها لیصح ان یقع فی الابتداء وان لم یقع لیس لفظ کزای کذا فی الجمع
سوال تقریر انما سلمنا ان الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لكن الحركة علم فانه یجوز قلب الالف عند الجمیع فاجاب بقوله لا لاصل الیاء کما تقریر سعید سدری نقبت القول

الخلافت هو كذا الف غير القسم الاول والثاني قوله لانها لما انقبت دليل على كسر ما قبل الياء قوله وجب
 الى فعل مضارع معنوم وقوله بقاء الضمة فاعله وقوله تغيرها مفعوله والضمير في قوله قبلها وتغيرها
 يرجع الى ليا يعني ان بقاء ضمة الميم يوجب تغير الياء لان ضمتها تقتضي الواو لا الياء قوله وفتحت الياء
 جواب سؤال وهو ان المصنف قال سابقا والياء مفتوحة وساكنة فعلى تقدير سكون الياء ههنا يلزم
 التقاء الساكنين فأجاب المصنف بقوله وفتحت الياء يعني ان سكون الياء فيها اذ لم يلزم المحذورة قوله
 اي ياء المتكلم دفع وهم وهوان المراد من الياء هو المدغم مع انها ساكنة ابدا فدفع بقوله اي ياء المتكلم
 يعني ان اللام بدل من المضاعف اليه قوله في الصور الثلاث دفع وهم وهوان قوله وفتحت الياء متعلق
 بقوله وان كان واو الخ بناء على انه القريب مع انه ليس كذلك فدفع بقوله في الصور الثلاث قوله اي
 للزوم التقاء الخ دفع وهم وهوان قوله للساكنين مفعوله الذي يكون الفعل سببا لحصوله مثل ضربت
 تاديبا والحال ان الفتح ليس سببا للساكنين بل الفتح سبب لقطع الساكنين فدفع بقوله اي للزوم يعني انه
 مفعوله الذي يكون سببا لحصول الفعل مثل قعدت عن الحرب جينا وانما زاد قوله التقاء الجواب سؤال
 وهوان لزوم الساكنين غير ممنوع الا ترى الى قولهم دحرجت اذ ثبت فيه الساكنين احدهما الحاء
 والاخر الجيم فأجاب بقوله التقاء ساكنين يعني ان المنوع التقاء الساكنين للزوم الساكنين وليس في
 دحرجت التقاء الفصل بالراء قوله واما الاسماء الستة هذا بمنزلة الاستثناء من اسماء غير صحيحة قوله
 التي مر البحث عنها جواب سؤال وهوان كلمتها ههنا لا يخلو اما ان يكون تفصيلية واستثنائية فالاول
 يقتضي الاجمال ولا جمال ههنا والثاني يذكر في صدر الكتاب كذا قال صاحب الحاشي اما بعد حمد الله فاجاب
 بقوله التي مر البحث عنها يعني انها تفصيلية فهي تفصيل لقول المصنف الذي ذكر في بحث الاعراب بقوله
 مضافة الى غير ياء المتكلم قوله مضافة الى غير الخ جواب سؤال وهوان لما مر البحث عنها فالجاجة الى
 ذكرها ههنا فاجاب بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم يعني ان البحث الذي مر عنها كان باعتبار كونها مضافا
 الى غير ياء المتكلم والبحث عنها ههنا باعتبار كونها مضافة الى ... ياء المتكلم قوله اي فالحال جواب
 سؤال وهوان قوله فاخي والي جزاء وهو لا يكون الجملة وههنا وقع مفردا وايضا لا يصح حمل اخی والي
 على الاسماء الستة اذ هما ليسا بستة بل اثنان فأجاب عن الاول بقوله اي فالحال انه جملة اذ هما خبر مبتدأ
 محذوف وهو قوله اي فالحال وأجاب عن الثاني بقوله منها يعني بزيادة لفظ من تعييف في قوله منها وانما
 زاد الشارح قوله اذ اضيف الى ياء المتكلم ثم يلزم الخروج من البحث وانما زاد قوله ان يقلل اشارة الى انه
 ليس المراد من قوله اخی والي معناها بل المراد لفظهما قوله نسيانها الاول هو الذي يكون بالقوة والثاني
 هو الذي يكون بالفعل وانما قدم الاعم على الارب مع ان الارب مقدم على الاعم لانها بعد من خلافت المبرور
 هذا الحكم اذ خلافة ذاتا انما هو في الارب وان الارب هو المذكور في الشعر والاعم قياس على الارب فيكون خلافت
 فيه بواسطة وايضا انما قدم الاعم ليوافق قوله تعالى يوم نيفس الله فيه الروح وهو الاعم القادر ان لم تحرك ۱۲ م
 الله بل يكون ذكرنا نسيانها اشتغالا بالامني ۲ الله فلا يكون ذكرنا اشتغالا بالامني ۱۲ الله ودان ردركم كبري داسان له بارود خور وبارود خور وبارود خور

للمؤمن أخيه وأمه وأبيه وإنما قدم الاخ في الآية لرعاية أسلوب الترتي قوله يريد لام الفعل والمراد
 من الفعل الميزان اي يرد لام الميزان فلا يردانه ليس ههنا فعل قوله وحمل الاخ جواب سؤال ظاهر قوله
 لفظا ومعنى أما لفظا فهما منقوصان بالواو والباء على حرفين واما معنى فكما ان الوب يلي عن التقي
 لانه من له الابن كذلك الاخ ينبغي من التعدد لانه من له الاخ والابن كلاهما من الاسماء المتضا
 قوله بان ذلك خلاف القياس فان قيل كونه خلاف القياس في حيز المتميز قلب الواو بالياء
 وادغام الياء في الياء موافقة للقاعدة المعروفة بينهم كما في نوى قلنا المراد ان حذف الواو نسيا
 منسيا وجعل هذا الواو ياء وادغام الياء في الياء خلاف القياس قوله واستعمال الفصيحاء ذ الفصيحاء لا
 يعيدون الياء المحذوفة لعدم الباعث على عادتها قوله فاصله ابين فان قيل هذا الجمع لا يبي
 الا من الاعلام العقلاء واللب اسم جنس قلنا ان هذا الجمع قد يجرى في الاسماء لنا قصة
 المحذوفة الواو كقولون وبنون وبنون جبرلما فات منها قوله فلما تبين هذا البيت وقع في حق
 نسوة كانت اسيرة في يد قوم فاراد جماعتان يخلصوهن منهم فيقول هذه الجماعة فلما تبين ان قوله
 بالابدين وفي بعض النسخ بالابدين بالف الاشياء يعني هرگاه كذا هرگاه اوازماي مايان گريه كروند زنان وگفتند
 ما را فلما قربان شما باو پدران مايان قوله اي لما سمعنا جواب سؤال وهو ان قوله تبين معنى المظهر
 وهو لا يكون الا في المحسوس فلا يجر اسناده الى الاصوات لانها من الاعراض فاجاب بقوله اي لما
 سمعنا ان سئلنا ان الظهور يستعمل في المحسوس لكن المراد من المحسوس ههنا هو المحسوس بالسمع
 لا المحسوس بالبصر قوله وعلمنا جواب سؤال وهو انه فيمكن في اذنين وقواصم فكيف تبين
 بالسمع فاجاب بقوله وعلمنا يعني ان المراد من سمعنا علمنا باي طريق كان قوله وتقول
 صرح المصنف رحمه بلفظ تقول ولم يعط على شيء فخرجنا عن نسبة الحمد والسن الى نفسه قيل لو قال تقول
 لكان اولى فخرجنا عن نسبتها الى المخاطب ايضا لان في قوله تقول احتمال النسبة الى المخاطب قوله اي ماواة
 قائله اشارة الى ان قوله تقول صيغة الغائبة لا المخاطب فاندفع ان اسناد الجمل الى المخاطب غير صحيح قوله
 لا متناه دليل عدم صحة حمل قوله تقول على صيغة الخطاب قوله وانما فصلها اجواب سؤال ظاهر قوله
 في المشهور ان جواب سؤال ظاهر قوله في ثم دفع وهم وهوان قوله ويقال في اي في محي وهن
 اذ هو المذكور ان سابقا قد تم بقوله في ثم قوله حالا ضافنا ما قال هذا الدافع ما يقال وهو انه كما يقال
 في في فمركزك يقال فوه كما هو الاصل فلا يجر الاختصاص بفي فاجاب بقوله حالا ضافنا قوله الى ما في المثال

المراد من قوله قوله اي يرد لام الميزان فلا يردانه ليس ههنا فعل قوله وحمل الاخ جواب سؤال ظاهر قوله لفظا ومعنى أما لفظا فهما منقوصان بالواو والباء على حرفين واما معنى فكما ان الوب يلي عن التقي لانه من له الابن كذلك الاخ ينبغي من التعدد لانه من له الاخ والابن كلاهما من الاسماء المتضا

له من الادنى الى الاعلى فان الآية في احوال القيا مدعى يوم يولد من اخيه بل من اقدم بل من امه فان مرتبة اعلى من
 مرتبة الام ووجه الترتي في قوله اخي والي مفعول كما لا يخفى قاله عبد الرحمن ١٢ له وفيه الشاهد حيث جمع الواو والبنون ١٢
 له مع ان اضافة الجمع الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى لان هذه صفات اء تقول حم مثنى قاله عبد الرحمن ١٢
 في تقريره ان محي وهن لما كان مثالا لا محي والي في عدم المحذوف من متنا لا مضافة الى ياء التكملة فلم يفسد المعنى عن اخي
 والي اجواب بقوله وانما فصلها الم ١٢ له تقريره ان بعض النحويين نقلوا من المبرور ذلك الخلاف في الاء الاء لاجل فكيف يجر قوله التا

الى اشارة الى الجواب قوله حكم خاص عند اضافته الى المتكلم مثل في الادعاء عند المذوق فيه عند
 الكل وكذا في الحق والى عند المبرد قوله فيقول في اي لغة للمصراع اضافة ذوالى المفعول معلقا فيها الاختصاص
 اي لاجل نفي اختصاص ذواتكم خاصى ليعلم ان الحكم الخاص الذى كان لبعض تلك الاسماء عند
 الاضافة الى ياء المتكلم منفي في ذواته اعتبار اضافة ذوالى ياء المتكلم والحاصل ان للناسيبا لمقام ان يقع ان
 ذواته يضاف الى ياء المتكلم اذ المقصود نفي الحكم الخاص لنفي الاضافة الخاصة وهي اضافة ذوالى ياء المتكلم
 الا ان المصراع علم من نفي الاضافة الخاصة الى نفي نوعه اي نفي الاضافة الخاصة في ضمن نفي نوعه
 وهو نفي اضافة ذوالى المضمر مطلقا وهو ان جار كن يخالف استعمالهم فلو نفي الاضافة الخاصة في ضمن
 نفي الجنس كما قال المعترض واو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس كان اشمل كان بعيدا غاية البعد فلذا لم
 يختار المصنف رحمه قوله الى اسماء الاجناس كلمة الى بمعنى الياء اي باسماء الاجناس او لقول ان الموصوف
 والصفة كلاهما من اسماء الاجناس فلا يردانه علم من قوله الى الوصف باسماء الاجناس ان الصفة من
 اسماء الاجناس ويعلم من قوله الى اسماء الاجناس ان الموصوف من اسماء الاجناس قوله التوابع وهي
 خمسة لان التابع لا يخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة او لم يكن فالاول لا يخلو اما ان يكون المتبوع ايضا
 مقصودا بالنسبة او لا فالاول هو المعطوف بالحرف والثاني هو البدل وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون
 دالا على معنى في متبوعه او لم يكن فالاول هو النعت والثاني لا يخلو اما ان يكون مقصودا لاهل المتبوع في
 النسبة او لم يكن فالاول هو التاكيد والثاني عطفت البيان قوله وهو جمع تابع جواب سؤال وهو التابع
 لا يخلو اما جمع تابع او جمع تابعة فعلى الاول لا يساعد القاعدة وهي ان فاعل الصفة لا يجمع على فاعل
 وعلى الثاني لا يساعد الموصوف وهو الاسم لان ذكر ولو قلت ان موصوفه هو الكلمة فهو ايضا
 صحيح لان المصراع بصدد بيان اقسام الاسم لا الكلمة فاجاب بقوله وهو جمع تابع قوله الى الاسمية
 التابع جعل اسماء الامور خمسة فنقل من الوصفية الى الاسمية فاقول الفاعل وان لم يجمع على فاعل لكن الفاعل
 يجمع على فاعل فلم يقل وهو جمع تابعة وشم الاختيار الى ركناب خلافت الظاهر وهو النقل من الوصفية الى
 الاسمية فان التوابع جمع تابع باعتبار جعل عبارة عن الاسم وجمع تابع باعتبار جعلها عبارة عن الكلمة
 قلنا ان قوله كل ثان ياتي عند ادلو كان جمع تابعة ينبغي ان يقال كل ثانية قوله كالكاهل والعريق بين التابع
 والكاهل هو ان الكاهل اسم بحسب الالفاظ لا اسم للعقدة التي هي بين الكتفين والتابع اسم بحسب العارض
 وهو النقص من الوصفية الى الاسمية قوله المراد بها توابع جواب سؤال وهو ان التعريف غير جامع لانه
 خرج عن ان الثاني وضرب الثاني من قوله ان ان وضرب ضرب اذ كل واحد فرد من افراد المحدث
 لانها تأكيد مع ان الحد غير صادق عليهما لانه ما كان سابقا اذ ليس ههنا اعراب لانها بمنى الاصل
 فاجاب بقوله والمراد بها توابع الى يعني انهما ليسا من افراد المحدث وقوله اي كل متاخر جواب سؤال وهو ان يقول
 في اي الذي كان لبعض تلك الاسماء عند الاضافة الى ياء المتكلم ام في اي نفي الاضافة الخاصة في ضمن نفي نوعه ام في
 فاعل مبتدئة فاعل اسماء وهو جمع على فاعل ام في الاشارة الى في الحاشية الكاهل يابدين الكتفين ام في المراد من التابع الذي في النص

ثان خرج التابع الثالث والرابع لهما اليساثنان مع انهما اذا خلا ان آجاب بقوله اي كذا متاخر ثم يرد
هنا اعتراضان أحدهما انه منقوض بالتابع المقدم على المتبوع كقولهم **وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ السَّلَامُ** فان
اصله **عَلَيْكُمْ السَّلَامُ** ورحمة الله كما جاء في الاستعارة والثاني انه ... منقوض بعمر وفي جملة زيد عمرو و
بكر فانه تابع مع انه ليس بتأخر بل هو متوسط فآجاب بقوله متى لوحظ المعنى ان المراد بالثاني المتأخر
في الرتبة لا في الذكر والبيان المراد بالثاني المتأخر بالنظر الى المتبوع لا بالنظر الى غيره قوله متلبس
الى ان الجار والمجرور في قوله باعراب ظون مستقر صفة لقوله ثان لا ظون لغو متعلق بقوله ثان اذ لو كان
كذلك صار معناه كل ثان ثنوية باعراب سابقة وهذا فاسد **قوله** اي يجنس جواب سؤال وهو ان قوله
باعراب سابقة يدل على ان اعراب التابع منقول من اعراب المتبوع فاقول ان نقل الأعراب لا يخلو اما
نقل كل الأعراب او نقل بعض الأعراب فعلى الاول يلزم النقل في الاعراض وهذا يجوز وايضا يلزم خلو المتبوع
من الأعراب لنقله الى التابع وعلى الثاني ايضا يلزم النقل في بعض الاعراض والبيان يلزم خلو المتبوع عن
بعض الأعراب وايضا يلزم التجزئة في الاعراض وهذا يجوز فآجاب بقوله اي يجنس اعراب سابقة
يعني ان المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لا عين اعراب السابق حتى يلزم ما ذكره المعترض
قوله بحيث جواب سؤال وهو انه علم من قول المشرح **رحم** ان اعراب المتبوع فرد واعراب التابع
جنس مع ان الامر بالعكس اذا اعراب التابع فرد من اعراب المتبوع لانه كما ان التابع تبع للمتبوع فك
اعراب التابع تبع لا اعراب المتبوع بان يكون اعراب التابع فردا واعراب المتبوع جنسا فآجاب بالتمثيل
عند بقوله بحيث يكون المراد يعني ان العبارة محمولة على القلب قوله ناش كلاهما قد يرتبط الجار
لقوله باعراب سابقة ثم قوله كلاهما مبتدأ وقوله ناش خبره قدم ليعتمد اسم الفاعل على الموصوف
في عمل واحد والضمير في ناش باعتبار لفظ كلا اذ لفظه مفرد قوله مزجته واحدة جواب سؤال
وهو ان تعريف التوابع صادق على خبر المبتدأ وايضا صادق على ثلثة مفعولات **ظننت** واعطيت
كل واحد منهما تاني معرب باعراب سابقة فآجاب عند المصرح بقوله مزجته واحدة قوله شخصية
دفع وهو ان المراد بالوحدة النوعية فلا يثبت الاحتراز من الخبر وكذا المفعول الثاني من
باب ظننت واعطيت لان الوحدة النوعية موجودة فيهما وهو الابتداء والمفعولية فدفع بقوله
شخصية قوله فان العالم اذا لوحظ اي اذ اوعى صفة لزيد والا فهو في المرتبة الثانية لاحاجة
اعتبار الملاحظة مع اعراب السابق **قوله** مزجته واحدة شخصية ولا يخلو الوحدة النوعية فلا
يد المفعول الثاني من باب ظننت واعطيت لان جهة لضمهما متحدة نوعا وهي المفعولية لا شخصا لا
مفعوله الثاني غير مفعول الاول بخلاف الصفة والموصوف اذ لا مغائرة بينهما فان قيل انه ينقص
بمفعولي باب علمت اذ لا مغائرة فيهما ايضا قلنا سلمنا لكن بينهما فرقا لانه لهما المجموع الصفة
والموصوف فاعل واحد حيث يقولون بفاعلية زيدان العالم في قوله جابني زيدان العالم ولا
له من المخبرات النقل من بعض الأعراب للزوم التجزئة فيه واذا غير ممكن **رحم** وهو قوله اي يجنس اعراب سابقة **رحم**

المراد بالوحدة النوعية لا الشخصية والضمير في ناش خبره فاعل واحد **رحم** قوله ناش خبره فاعل واحد **رحم**

یقولون بمفعولیت زید فاضل فی قوله علمت زید اذا ضللا بلرب الكل واحد منهما مفعول علیحدۃ
وان كانا متحدین فی الواقع وايضا المعتبر قصد المتكلم حيث قال الشارح رحم لان المجي المنسوب
الى زید فی قصد المتكلم في قاز قيل تعريف التوابع ليس بما نغ عن دخول الغير لصدقه على الجزء
الثاني في قولنا قدمت الكتاب جزء جزء قلنا ان المراد من الثاني هو الثاني في المرتبة
لا في الذكر وهذا الجزء الثاني ليس بثاني في المرتبة لانها معاوقعا حالا قوله لا اليه مطلقا المجي
المنسوب الى زید في قصد ولا يكون منسوبا الى زید مطلقا سواء كان مع تابعه او بدونه وقوله
فقوله كذا ان لما كان لا بد في التعريف من الجنس والفصل اشار الشارح الى بيانها وانما لا بد من
ذكر الجنس ليدل على انقضاء الغافل الى المقصود وهو الفصل قوله لان العامل جواب سوال ظاهر قوله اعني
التجرد وانما عبر عن التجرد بالابتداء اذ في وضع المبتدأ والخبر ابتداء اربا المعمول الابل العالم اذ هو معنوي
قوله للاسناد انه لا اجل انه مسند اليه ومسند قوله للاسناد جواب سوال وهو الاستبان
موجود في الاسماء المعدودة ونحو زید وعمر وبكر فينبغي ان يكون معربا لوجود العامل المعنوي
فيها فاجاب بقوله للاسناد والاسماء غير موجود في الاسماء المعدودة قوله فليس
ارتفاعها من جهة واحدة فان قيل فغلب هذا الا يكون ارتفاع الصفة والموصوف من جهة
واحدة ايضا في قوله جاءني زید العالم لان قوله جاءني عامل في الموصوف من حيث انه موصوف
وعامل في الصفة من حيث انها صفة قلنا سلمنا لكن يقال المجموع الموصوف والصفة فاعل
واحد حيث قالوا بفاعلية زید العالم فبالنظر الى هذا الاطلاق قالوا ان اعرباها من جهة
واحدة شخصية قوله واعلم جواب سوال ذكره الشارح رحمه قوله حقيقة او حكما قيل ان لقوله
لفظيا قوله جاءني هؤلاء الرجال مثال الاعراب المجيء في المتيقن قوله يا زید العالم ولا رجل
ظريفا مثالان لما يكون الاعراب في المتيقن ملفوظا حكما وتحقيقه مرتبة توابع المنادى
عند قول المصنف رحمه فتوقع على لفظه وتنصب على محله قوله ثم ان لفظة كذا في اشارة
الى الاعتراض على المصنف رحمه وفي قوله لان التعريف انما يكون للجنس اشارة الى ان ذكر التوابع
بلفظ الجمع ايضا ليس في موقعه فلذا قال الشارح فالحدود بالحقيقة التابع بلفظ المفرد
ثم قوله فالحدود بالحقيقة التابع الى اشارة الى الجواب قوله والظاهر جواب سوال وهو
اناسلنا ان الحد مانع لكن لا يكون جامعا فاجاب بقوله والظاهر ان قوله يكون جمع ومنعه
الى جواب سوال وهو ان الجمعية والمنعية يفهم من نفس التعريف اذ لا بد في فكل
تعريف ان يكون جامعا مانعا فلا حاجة الى ذكر كلمة كل فاجاب بقوله يكون جمع ومنعه كالنحو

لقد في قوله جاءني زید العالم ۱۲ مولود مفتي عبد الرحيم
لله بقوله فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ۱۲ مفتي عبد الرحيم
ربنا ظلمنا النفسا وان لم تغفر لنا لنكونن من الخاسرين طه

عليه فان قيل انه علم من ذكر كلمة كل انه عين المنصوص عليه فلا يصح قوله كالمنصوص عليه قلنا ان قوله كالمنصوص عليه بالنسبة الى الجمعية لا الى لجمعية لان الجمعية علم من الظاهر لا من كماله كل فان قيل ان الظاهر علم من قوله التوابع بصيغة الجمع وهو ايضا عين النص قلنا عن اصل الاعتراض ان الكاف في قوله كالمنصوص زائدة كما في قوله تعالى ليس كمثله شيء واعلم ان معنى المنع هو ان كل ما صدق عليه الحد ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠ صدق عليه الحد ومعنى الجموع هو ان كل ما صدق عليه الحد وصدق عليه الحد لا يقال معنى الانعكاس هو التلا بين الشيئين في الانتقال للتلازم في الثبوت فيكون معنى الجموع كل ما لم يحد عليه ... الحد ودل على صدق عليه الحد قلنا التلازم في الانتفاء يستلزم التلازم في الثبوت فتفسيره بقوله كل ما صدق عليه الحد وصدق عليه الحد تفسير باللائم قوله النعت انما قد مر على سائر التوابع لكونه اكثر استعمالا في كلامهم من التوابع الاخرى وا فرمتابعة اذ هو يتبع منعونه في عشرة امور في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف والتكثير واعظم فائدة اذا فائدة النعت خمسة كما سيأتي واكثر مجتا والعزة للتكاثر قوله اي يدل بمهيئة تركيبية وانما قال هذا لان بدون الهيئة التركيبية في حال الافراد بد من الانضمام يدل على معنى مطلقا اعلى معنى في متبوعه قوله على حصول معنى جواب سؤال وهو انه ينقض التعريف بالنعت التي كانت في قالب العقيدة الكاذبة نحو جاءني زيد المضروب لكل شخص فاز للمضروب صفة زيد مع انه يدل على معنى في متبوعه لان معناه هو مفروبية زيد لكل شخص وهذا يتصور في زيد فا جاب عنه بقوله على حصول معنى الخ يعني ان المراد بالدلالة هو الدلالة على حصول المعنى اي على فهم المعنى وهو مفروبية زيد لكل شخص وان لم يتصور في الواقع قوله اي دلالة مطلقة اشارت الى ان قوله مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر بقوله غير مقيدة دفع وهو هو وان المراد من قوله مطلقا العموم في النعت من حيث انه مجال الموصوف او مجال يتعلق الموصوف فلا يصح قوله احتراز عن سائر التوابع فدفع بقوله غير مقيدة قوله ولا يريد عليه عطف لتفسير لقوله احتراز قوله لدلالة كلم جواب سؤال وهو ان عدم الورد فرع الورد فما الورد ههنا فا جاب بقوله لدلالة كلم على معنى الشمول فان قيل الدلالة على عدم الشمول علم من ذكر القوم للنداء سم جمع شامل للجميع اقراده قلنا سلمنا لكن كل عام يحتمل التخصيص او يراد البعض ابتداء بطريق المجاز فاكد بقوله كلم فان قيل ان كل عام يحتمل التخصيص لكن اذا لم يكن تأكيد العام اخروا ما اذا كان تأكيد العام اخر فلا يحتمل التخصيص وقوله ان كلمة كلم ايضا عامة وكل عام يحتمل التخصيص فكيف يقيد الشمول قلنا سلمنا

تعريف المنع والجمع
بحسب النفوت

غالباً اخذ هذا من المقابل وهو قوله وقد يكون مجرد التثنية فان كلمة قد تعيد التثنية قولاً مختصراً
 التخصيص عبارة عن قلة الشكوك في الذات والتوضيح عبارة عن قلة الشكوك في الوصفان مع
 اتحاد الذات قوله او لمجرد التأكيد والفرق بين الصفة المؤكدة والكاشفة ان المؤكدة تؤكد بعض
 مفهوم الموصوف مثل نفخة واحدة والكاشفة تكشف جميع مفهوم الموصوف نحو الجسم طويل عريض
 عميق قوله ولما كان غالب مواد اشارة الى الامرين أحدهما اشارة الى دليلهم والثالثة اشارة الى
 ان الاشتقاق في النعت وان لم يكن شرطاً عند المصنف لكن لا شك في اولوية قوله في لافرق
 دقم وهم وهوان المراد بالفصل ما يقابل الجلس والنوع والمراد منه ما يقابل الباب كما في كتب اللغة
 قد فم بقوله اي لافرق في قوله بين ان يكون قال مولانا عصام الدين رحم الاخصى في العبارة ان
 يقول لافضل بين المشتق وغيره اقوال ان عبارة المصنف رحم اوضح لوجود الربط فيها فان ربط الالف
 واللام ليس مثلاً الضمير لانه مشهور ثم كلمة او في قوله او غيره لعلمه بمعنى الواو وان بين الايضاح
 الا الى متعدد وكلمة او لاجل الامرين قوله في صحة وقوعه يحتاج جواب سؤال وهو ان لا ينضم
 انه لا فصل بين المشتق وغيره اذا المشتق اولى من غيره لخروجه عن الخلاف فاجاب بقوله في
 صحة وقوعه نعتاً يعني انه لا فصل بين المشتق وغيره في صحة وقوع كل واحد منهما نعتاً لاولوية
 قوله في لغرض الدلالة جواب سؤال وهو ان اضافة الغرض الى المعنى لا يصح لان غرض
 الشيء يكون مرتباً على الشيء والمعنى غير مرتب على الوضع اذ المعنى مقدم على الوضع فاجاب بقوله
 اي لغرض دلالة اللفظ على المعنى يعني ان نفس المعنى مقدم على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى
 مؤخر ومرتب على الوضع قوله الواقع في المتبوع جواب سؤال وهو ان دلالة اللفظ على المعنى
 ثابت في جميع الالفاظ فلا حاجة الى التقيد بقوله اذا كان وضعه في فاجاب بقوله الواقع
 في المتبوع قوله اي في جميع الاستعمالات اشارة الى ان قوله عموماً منصوب على الظرفية اي في اذ
 جميعته في قوله فان القيمة يدل حاشاً ولما يجب ان يكون له موصوفاً لفظاً وتقيداً قوله بان
 يدل دقم وهم وهوان المراد ببعض الاستعمالات استعمال بعض العرب قد فم بقوله بان يدل على
 يدل اللفظ الواحد في بعض المواضع على معنى في متبوعه وفي بعضه لا يدل على معنى في
 متبوعه كما بين المصنف رحمه امثله قوله في كماله في الرجولية هذا بيان لحاصل المعنى لان مقصود
 هو التباين لا المشتق كما لوهم فلا يردان عند المصنف رحم الا لاشتراط التأويل فكيف اقل الشارح
 هنا قوله فاي رجل الغاء لتعجيل تطبيق المثال مع المثل قوله وذهب بعضهم الى ان تعريف اللام
 من تعريف اسم الاشارة عندهم فلا يكون الموصوف اخص او مساو قوله لا المعرفة اشارة الى
 ان التقيد احتلازي وليس باتفاقي وايضاً

سأله وصي كمال المصنف رحم المصنف الكاشفة انما فانعت للمؤكدة قاله عبد الام سلمه وفي ان المؤكدة مقربة لمفهوم الموصوف
 والكاشفة موصوفة له قاله عبد الرحمن سلمه مولانا مولانا مفتي عبد الرحيم سلمه

أشارة الى ان المدح مركب من جزئين احدهما توصيف النكرة بالجملة وثانيهما عدم توصيفها با
لمعرفة فالمصرح اشارة الى الاول قصد اشارة الى الثاني قصد اقول التي هي في حكم النكرة
سؤال وهو ان هذا الحكم يتناول ما تقر من ان النعت يطابق المنعوت في التعريف والتكثير لان
الجملة ليست بنكرة لكونها قسما من الاسم فاجاب بقوله التي هي في حكم النكرة لان المقصود في الجملة
المحكوم به والاصل فيه ان يكون نكرة وايضا المراد من الجملة مضمونها وهونكرة فالقول ان مضمون
الذي قائم قيام زيد وهو معرفة بالاضافة الى زيد قلنا ان هذا الاضافة اضافة لفظية وهي لا تفيد
التعريف فالقول ان الاضافة اللفظية اضافة الصفة الى معمولها والمصدر ليس بصفة عندهم قلنا
ليس المراد عن القيام للمضاف منها مطلق القيام بل القيام لما اخذ من القائم فهو من الصفات وايضا
المضمون ليس عبارة عن القيام فقط بل هو عبارة عن المضاف والمضاف اليه قوله لان الدلالة على
معنى وايضا ان الصفة في المعنى يكون خبرا عن الموصوف وقد تخبر بالجملة الخبرية كما تخبر بالمفرد
قوله لان الانشائية لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يتم
فان قلت هي ان يخبر المخاطب بالموصوف المبهم بما يكون معلوما له كما هو الفرق بين الصفة والخبر
والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وايضا ان الانشائية لا تثبت لها في نفسها والابتاء
التي للشيء نوع ثبوته في نفسه قوله الالباب يجاب سؤال وهو ان على ما ذكره الشارح ينبغي ان
لا يصح قوله جاءني رجل اخبرني فان قوله اخبرني جملة انشائية وقعت صفة لرجل والضمير ينبغي ان لا تقسم
الانشائية جزاء الشرط مع انها واقعة جزاء على قوله نعم انا قمت الى الصلوة فاعلموا انه وكذا ينبغي ان لا
تقع خبرا مع انها واقعة خبرية نحو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا فاجاب بقوله الالباب ويلزم يروى عليه
ان التأويل موجود في الخبرية ايضا لان قوله زيد ابوه قائم في قوة قائم الاب كما مر في بحث الكلام
فاجاب الشارح عند بقوله بعيد يعني ان التأويل في الخبرية في نفس الجملة بلا هوذا ذلك عليها واما في الانشائية
يكون التأويل بدليس في نفسها بل هو خارج عنها وهو مقول في حق قولنا جاءني رجل اخبرني فيمكن
ان يقال ان الانشائية لا تقع صفة اصلا فان الصفة هي مقولة في المثال المذكور وقولنا في حق اخبرني
متعلقة قوله لي مستحق للجملة جواب سؤال وهو ان هذا القول لما يستقيم لو صدق هذا القول من احد
قبله والافلا يستقيم فاجاب بقوله لي مستحق لان قوله لي خبرية قوله الالباب الى تلك النكرة جواب
سؤال وهو انه يتقضى قولنا جاءني رجل زيد عالما فان في العالم ضمير مبهمة لا يصح التوصيف به فاجاب
بقوله الالباب الى تلك النكرة المبهمة والضمير في العالم راجع الى معرفة لا الى نكرة فالقول الربط بالتوقف على
على الضمير بل ينبغي ان يكون عائدا لآخرى كالالف واللام او وضع الظاهر موضع المضمرة او كون الخبر
مفسرا للمبتدأ قلنا ان الصفة ليست من ضروريات الموصوف فلا بد فيها من رابط قوي وهو الضمير
والخبر من ضروريات المبتدأ فيكتفي فيه بادنى رابط فاقول ان الصلة ايضا من ضروريات الموصوف مع ان

سلكه وانما كانت الجملة في حكم النكرة لانها نسبية محمولة كالنكرة التي للغة فزاد يحمل فانه لم يكن لا سلكه ولا في النعت يكون مرادها بالنعوت و
الانشاء لا يعمل الربط لا بناء على ان المراد من النعت ليس للقرينة بافضل بل المراد استحقاق للقرينة لان لا يترجم لغيره ١٣ قال عبد الرحمن

الرابط فيه ايضا هو الضمير وحده قلنا سلمنا لكن الصلة بمنزلة الصفة من حيث ان كل واحد منهما قيد
 للسابق والحال ان في الصفة لا بد من الضمير كذا في الصلة وزيادة حقيقة في بحث الحال في شرح قوله
 المصدر فالاسمية بالواو والضمير قوله تكون اجنية فيكون كوضع الحجر في جنب الانسان قوله و
 يوصف بحال الموصوف اشارة الى تقسيم الوصف الى القسمين قوله اي بحال قائمة جواب سؤال وهو ان
 الصفة باعتبار حال المتعلق ايضا حال الموصوف فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله اي بحال قائمة بل يعني سلمنا
 ان الصفة باعتبار حال المتعلق حال الموصوف ايضا لكن ليست قائمة بالموصوف بل قيامه بالمتعلق فقط قوله
 يعني بصفة اعتبارية جواب سؤال وهو ان هذه الحالة كانت من احوال المتعلق فكيف يكون صفة
 الموصوف فاجاب بقوله يعني بصفة اعتبارية ثم ترد عليه ان الصفة الاعتبارية تثبت لشيء باعتبار العلاقة
 فيها العلاقة ههنا فاجاب بقوله تحصل بسبب متعلق يعني ان العلاقة هو المتعلق بين الموصوف والمتعلق
 قوله وان كان اعتباريا اي حصل بسبب المتعلق قوله يتبع اي الموصوف في عشرة امور لان النعت
 ليس الا عين المنعوت في الحقيقة قوله يوجد منها دفع لما يتوهم من ان الكل يكون موجودا في تركيب
 واحد مع ان فيها تضاد فكيف اجتمعت في تركيب واحد دفع بقوله يوجد منها قوله دفعا ونفيا
 يعني ان الاعراب ثلاثة ^{مستند القام} والقبيل ان اعتبارات الاقسام الاولى فالاقسام ثمانية فلا يصح قوله عشرة
 وايضا فلا يصح قوله دفعا ونفيا وجلا لانها اقسام ثنوية اي اقسام الاقسام وان اعتبرنا الاعراب من الالف
 والثنوية فينتج ان يكون ازيد من العشرة لان المعارف خمس وكذا البواقي قلنا المعتبر هو الاقسام الثلاثة
 واما الرفع والنصب والجر وان كانت اقسام ثنوية لكنها مقصودة بالبحث في هذا الفن فكانت كما
 اولية قوله الا اذا كان استثناء من متابعة الوصف للموصوف في التنكير والتانيث قوله من تلك
 الامور العشرة ^{مستند القام} وهم وهو ان المراد من البواقي البواقي من الخمسة الاولى وهو باطل فدفع بقوله
 من تلك الامور العشرة قوله كالفعل فان قيل ما العجبان النعت بحال المتعلق يتبع الموصوف في الخمسة الاولى
 وفي البواقي كالفعل قلنا لان التبعية للموصوف في الخمسة الاولى ايضا لا سنادا الى ما بعده والتبعية للموصوف
 في الخمسة البواقي ايضا لا سنادا الى ما بعده وايضا النعت باعتبار حال المتعلق ذو شهيدين فشبه الموصوف
 يقتضيان يكون تابعا للموصوف في كل الامور وشبه المتعلق يقتضيان يكون تابعا للمتعلق في كل الامور
 فعلمنا بشهيدين في الخمسة الاولى يكون تابعا للموصوف وفي الخمسة البواقي يكون تابعا للمتعلق ولم يكن
 لان تبعية الصفة للموصوف في الخمسة الاولى لا يمنع الاسناد الى المتعلق واما تبعية الصفة للموصوف في الخمسة
 البواقي فيمنع الاسناد الى المتعلق كما لا يخفى على من له فكر سليم قوله لشبهه بديا لمشابهة النعت
 بحال متعلق الموصوف بالفعل من حيث ان كل واحد منهما يمسند الي ما بعده وانه مشابه به في العمل قوله
 تقول مودت برجل قاعد غلامه مثلا لالفا على المقرد قوله ويرجلين قاعد خلا ما غلاما مثلا لالفا على

نله لان النعت مسند الى الظاهر الذي بعده كالفعل كما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب ان يرد عليه ولم يرد عليه في قوله
 الصفة لانه عاطفة فيه كما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تأنيده اذا كان مؤنثا غير حقيقة فكذا الصفة

قوله او برجل قاعد غلما تم مثال الفاعل المجموع قوله ومرت يا مرت قائم اليها مثال الفاعل
 المذكور قوله ورجل قائم جارتيه مثال الفاعل المؤنث الحقيقي بلا فصل قوله ورجل معمر
 او معمرة داره مثالها لا يجوز تدكيره وتانيته لان فاعله هو الدار وهو مؤنث غير حقيقه
 قوله ورجل قائم او قائمته في الدار جارتيه مثالها يكون الفاعل فيه مؤنثا حقيقيا مفعولا بين
 وبين فاعله وهو الدار قوله كالضمير المستكن الكاف للمثيل الجزئي . الممثل للتشبيه قوله و
 لذلك اي لاجلان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل قلت مرت قوله وكان لا يخرج
 الضمير البارز راجع الى الوصف الاول ومفعول الفعل وقوله مثله فاعله قال عبد الرحمن
 اي ولما كان الظاهر لا يخرج الوصف الاول لانه بذكر لفظ الظاهر بعد كان اشارة الى ان
 كلمة كان تامة لعدم العائد في قوله لا يخرج الى سم كان وهو لفظ ظاهر حتى يكون خبرا قوله
 لما عرفت في ضمن الامثلة المذكورة من قوله برجل ضارب برجلين ضاربين قوله لم يكتف
 فيه بالحرك بعد التبعية بل زاد عليه قوله وفي البواقي كالفعل اخلو قال وفي البواقي لا يتبعم لا
 يعلم ان عدم تبعيته في ناتي شيء ومن اتى جهة فلا يدخل تحت الضابطة واما قوله وفي البواقي
 كالفعل فضابطة معلومة قوله من غير حسن ولا ضعف جواب سوال وهو ان التركيب لا يكون
 ايضا جائزا ان فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير حسن ولا ضعف فيصح المقابلة قوله عن مولانا
 الفعل والضمير الجسم المكسر حكم المفرد لا تترى ان اعراب كل واحد منهما واحد كما هو في بحث
 الاعراب في قولهم هم فالسفر المنصرون والجمع المكسر المنصرون الى قوله في الظاهر وانما
 قال في الظاهر اذ من العلوم ان لا يكون للفعل الواحد فاعلان في الواقع قوله الا ان يخرج الواو
 جواب سوال وهو انه لما اجتمع فيه فاعلان ينبغي ان يتم الى ان يكون ضعيفا فاجاب بقوله الا ان
 تختم له وجه لا يلزم اجتماع الفاعلين لان الفاعل لا يكون الاسما فان بعضهم جعل كون الالف
 والواو حرفا لا على تشبيه الفاعل وجمعه كالناتر في ضرب هند فان قيل لما احتل هذا التأويل
 الثلاثة ينبغي ان لا يكون ضعيفا اجيب ان في التأويل الاول حمل الكلام على غير يد هب لجمهور
 وهو ضعيف وفي الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر في الثالث انه لو كان الضمان مبتدأ لم يجز تقديم
 الخبر عليه لان الخبر اذا كان فعلا يجب تقديم المبتدأ عليه لا يلتبس بالفاعل وكذلك يجب تقديم
 المبتدأ على الخبر اذا كان الخبر متنا وجموعا لا يلتبس بالبدل عن الفاعل فان قيل ان في التأويل
 الثاني لما وجد الاضمار قبل الذكر فهو متمم لانه ضعيف اجيب انه يمكن هنا كون الضمير صيها و
 هو الذي لا يكون له مرجع وهو جائز من غير تقديم للرجع نحو ربه رجلا فان قيل ان التأويل
 الثالث لما احتل الالتباس بين المبتدأ والفاعل فينبغي ان يتمم لان يكون ضعيفا قلنا المراد
 من الفعل هنا هو الجملة الفعلية لا الفعل وحده فلا يلزم الالتباس كذا قال العلامة التفتازاني
 في المطول حيث قال في اخراجه للمبتدأ ان كثيرا ما يطلق الفعل على الفاعل مع ضميره قوله

فلا حاجة لهما الى التوضيح وقد سبق ان النعت يفيد تخصيصا في النكرة وتوضيحا في المعرفة
ولا شك ان الضمائر لا تقع نكرة فلا يفيد الا توضيحا في المعرفة قوله وحمل عليه ما جواب سؤال وهو
ان الدليل اخص عن المدعى فاجاب بقوله وحمل عليه ما فان قيل ان ضمير الغائب قد يقع موصوفا
في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم قلنا ان العزيز يدل من قوله هو او لقول ان هو هنا
ليس بضمير بل هو اسم من اسماء الله تعالى يعني ان هو يسكن الواو اسم الله تعالى وبحركة الواو ضمير
قوله ولا يوصف به والافراد الموصوف اخص او مستأثرون لا شئ اعرف منه ولا مساو له حتى
يوصف به... فتسوله لانه يدل على الذات فان قيل قد يدل المضمير على لوصف اذا كان واجعا
الى لوصف كما سم الفاعل فيصير كونه صفة حينئذ قلنا هذه الصورة نادرة لا يعيها به قوله وكأنه
لم يقع جواب سؤال وهو ان قوله لا يوصف به مذكورا في المتن فلما اعتد بالشام الرضى عن
تركه اجاب بقوله وكأنه لم يقع في قوله اى الموصوف المعرفة بجواب سؤال وهو انه منقوض
بقولنا حيوان ناطق فان ههنا الموصوف اعم من الصفة اذ الحيوان اعم من الناطق فاجاب بقوله اى
الموصوف المعرفة فلما حيوان فهو نكرة ثم يرد عليه انه منقوض بقولنا الحيوان الناطق فان ههنا
الموصوف مع فرمعه انه ايضا اعم من الصفة اذ كان اللام للجنس او لاستغراق فاجاب الشارح عند قوله
استند اختصاصا بالتعريف لى ليس المراد بالاختصاص ان يكون اخص في صدق الافراد ولا شك
ان افراد الحيوان اكثر من افراد الناطق بل المراد من الاختصاص هو الاختصاص في التعريف كما ان تعريف
العلم زائد على تعريف كمال اللام نحو زيد الفاضل فان قيل لو قال الشارح المراد من الاختصاص ما
هو استند تعريفه يكون جوابا عن حيوان ناطق وعن الحيوان الناطق لى عن النكرة والمعرفة
فلا حاجة الى قوله لى الموصوف المعرفة قلنا لا نسلم انه لا حاجة الى قوله اى الموصوف المعرفة لان
شدة الاختصاص بالتعريف لا يكون الا بعد تحقق جنس التعريف او لقول ان الشارح اختصاصا
ترخيما لعنان ومن الشارحين من جعل الاختصاص على اصطلاح المنطقيين وهو ان يكون المراد من
الاخص هو الاختصاص في الصدق فيريد عليهم الحيوان الناطق وحيوان ناطق ولا يعم بناد قوله
ومن ثم لم يوصف ذ واللام الى آجيب عن الاول ان الموصوف انما يكون موصوف بعد التوضيف والحيوان
بعد التوضيف بالناطق مساو للناطق وعن الثاني ان بناء هذا القول بطريق الاستخدام بان يرد
من صريح اللفظ اصطلاح اهل المنطق عندهم وقوله ومن ثم اشارة الى السمع الاخر وهو ان
يكون الاختصاص في التعريف والمعلومية فان قيل في الاستخدام لابد من الضمير وهو ينتف
ههنا قلنا بان اسم الاشارة في حكم الضمير وفي قوله فان قوله ومن ثم في قوة قولك من اجله
فان قيل اذا كان الموصوف اخص فكيف ثبت له التوضيف بصفة اعم قلنا كثيرا ما يكون

له واذا كان غير التكلم والحمد لله اعرف المعاني فلا قيل اليه قاله عبد الله سلمه لان المدعى من ضرورة مطلق الغاية لا دليل على ذلك
غير التكلم والحمد لله اعرف المعاني سلمه فلا يلزم ترميم الضمير سلمه مولوى مفتي عبد الرحيم

الاخص بمحتمل الاوصاف و دفع الاحتمال بالاعم نحو زيد بالظرفين قوله والمعلومية عطف التفسير
 للتعريف قوله يعني اعرف منها جواب سؤال وهو ان التعريف مقابل للتخصيص فكيف
 اجتمعا في قوله اشهد اختصاصا بالتعريف فاجاب بقوله يعني اعرف منها اي المراد ان يكون اعرف
 منها قوله دون منها اسم التفضيل ههنا بمعنى نفس الفصل في ان لا يكون دونا قوله ان اعرفها
 المقصودات قالوا اما كون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف فظاهر واما كون ضمير الغائب اعرف فلا
 اما محمول عليهما واما لانه يحتاج الى لفظي يعتبر هذا الضمير عنه ولما احتياج جعل الضمير الغائب بمجر
 وضع اليد فكان هذا الضمير وضع يد على ذلك اللفظ واما كون العلم اعرف من اسم الإشارة
 فلان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الإشارة فان مدلوله
 عند الوضع غير معين وانما يكون تعيينه بالإشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليها إشارة
 حسية واما كون اسم الإشارة اعرف من المعروف باللام فلان المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة
 بالقلب والعين معا ومدلول المعروف باللام يعرف بالقلب فقط والوصول الى مدلول اللام واما المضاف
 الى حاله رتبة فتعريفه بتعريف المضاف اليه سواء عند سيبويه لانه يكسب التعريف منه قوله
 في اللام الاخر دفع وهو وهو ان المضاف بالمثل عين فاللام الذي وقع موصوفا فلا يثبت الفرق بين
 الصفة والموصوف دفع بقوله في فاللام الاخر واما قال لا يثبت له ولم يقل الا به يعني ان المصنف رجع
 وضع المظهر موضع المضموم وهو لا يكون الا لنكتة فها هي قلنا النكتة فيه دخول الموصول قوله اس
 لا اري في ذكر قوله اس لانه في المثال تام بقوله والرجل الذي كان عندك فتأمل فيه قوله
 واسطة دفع وهم ظاهرا قوله وغيره وهو المبرد قوله بخلاف سائر المعارف متعلق بقوله لم يوصف
 في اللام لا يثبت له قوله فلو وقع الاخص في جواب سؤال وهو انه يشك في جابني زيد صدق
 عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يثبت مررت بزيد هذا
 عند ابن سراج لان اسم الإشارة اعرف من العلم عنده وكذا يثبت مررت بالرجل الذي قام
 ابو عند الكوفيين لان تعريف الموصول زيد من المعروف باللام عندهم فاجاب بقوله فلو وقع
 الاخص في قوله عند صاحب المذهب في عنده من قال انه اخص قوله وانما التزم وصف
 جواب سؤال وهو انكم قلتم ان الشرط في الموصول ان يكون اخص او مساو فعلى هذا ينبغي ان يجوز
 اتصاف اسم الإشارة بذي اللام والموصول بالمضاف الى حالهما لكونهما اعرف منها ومساو لهما
 مع انهما التزموا وصف باب هذا بذي اللام فاجاب المصنف رده عنه بقوله وانما التزموا وصف
 في قوله في باب اسم الإشارة جواب سؤال وهو انه لا يجر اضافة الباب الى هذا الالفاظ
 عبارة عن النوع وقوله هذا فرد وتخص فاجاب بقوله اي باب اسم الإشارة واطافة الباب
 الى اسم الإشارة بيانية فلا يرد انه ليس لاسم الإشارة نوع بل هو نوع بنفسه قوله بحسب اصل
 الوجه وان كان بعد الإشارة الحسية لان بها يعرف الذات والتشخيص لا يجر الجنس بها فيكون مقصود

لبيان الجنس لأن الجنس في اسم الإشارة مبهم لأنه يصلح على الاجناس والجنس في ذي اللام معلوم
 قال قيل ان الإشارة يعلم الذات والتشخيص واللام مع العلم بالجنس ايضا قلنا ان الغاطية ان
 حصل العلم بالجنس من العلم بالفرد لكن ليس في كلام المتكلم دلالة على بيان الجنس قوله
 من المحتاج الفقير قيل هذا الدليل لو صح لزم ان لا يصح توصيف ذي اللام بالمضاف الى مثله اذ فيه
 ايضا استعارة من المستعير قلنا في بينهما بان الموصو والمبهم ههنا يكتسب التعريف من المضاف الى
 المعروف باللام ولكن الموصو المعروف باللام لا يكتسب التعريف من المضاف الى المعروف باللام لأن
 جنسه غير مبهم بالتوضيح فقط بخلاف اسم الإشارة لأن الجنس فيه مبهم لأنه يصدق على الجناس
 قوله وحمل الموصو جواب سؤال وهو ان الموصو اليع لبيان الذات والتشخيص لا الجنس فاجاب
 بقوله وحمل الموصو عليه قوله اي الكريم اي مريت بهذا الكريم فيكون الذي كرم بمعنى الكرم
 قال قيل ان ما قلت ان في اسم الإشارة ابهام باعتبار اصل الوضع فهو يناقض بما سبق فبحث
 التميز لان الشارح رحمه قال ثمان الابهام في اسماء الإشارة باعتبار استعماله في الابهام فيها
 اصل الوضع لانها موضوعة لمفهوم كلي هو لكل جزئي تأويله قوله لان الابيض عام هذا اذا كان
 اللام في الابيض للجنس او الاستغراق واما اذا كان اللام للعهد فلا يكون الابيض عاما كما لا يخفى
 قوله ان المشار اليه انسان وفيه نظر وهو ان العلم بوجوده في الملائكة والجن اجيب عنه ان المراد
 بالعلم علم الانسان بقريته قوله مريت لان المراد من الجن والملائكة لا يعلم لنا قوله بل رجل
 لان تذكر المصطفين عليه قوله العطف هو في اللغة الامالة كما يقال عطف الخلة الى الارض
 اذا مال اليه لقب هذا العظم من التابع به لامالة حروف ما بعده الى قبله وسعى ايضا بعطف النسب
 لانه مع متبوعه على نسق واحد لان كلاهما مقصود بالنسبة وفيه نظر لانه لما كان بمعنى
 الامالة لا يصح صلته بعل كايقال عطف عليه آجيبا به يتضمن معنى وقوله مال اليه ووقع
 عليه قوله يعني المعطوف جواب سؤال وهو انه لا يصح حمل قوله تابع على العطف لانه على هذا يلزم
 حمل الذات مع الوصف على الوصف فاجاب بقوله يعني المعطوف ثم يريد عليه ان التعريف غير
 مانع لانه دخل فيه عطف البيان لانه ايضا معطوف فاجاب عنه بقوله بالحرف قوله اي قصد
 نسبة جواب سؤال وهو ان الضمير في قوله مقصود راجع الى التابع والضمير في التابع راجع
 الى الموصو فيعلم من ان نفس المعطوف وذاته مفعول القصد وليس كذلك لان القصد لليقع
 الاعلى مقدور المتكلم وذات المعطوف غير مقدور فاجاب بقوله اي قصد نسبة لانه يعني
 العبارة بخلاف المضاف لانه ان النسبة المقصودة اليه باعتبار حال المتعلق لا باعتبار حال نفسه
 قوله الواقعة في الكلام جواب سؤال وهو ان العبارة لا يصح قول العلم رحمه بالنسبة لانه على هذا يلزم
 قصد النسبة بالنسبة ودا با ط فاجاب بقوله الواقعة يعني فرق بين النسبتين اذ المراد بالنسبة
 الاولى ما هو المذكور في قول الشارح هي النسبة التي كانت في الواقع هي النسبة التي صلح من

كالمجى الصادر من الفاعل والمولد بالنسبة التى ذكر في قول المص رحمه هو النسبة الواقعة في الكلام
 كالمجى الذى حكم به من المجى الذى صدر من الفاعل فيكون تقدير الكلام قصد نسبة الاصل
 الواقعة الصادر من الفاعل بالنسبة التى ذكر في الكلام بطريق الحكاية عن النسبة الاصل قوله
 فقوله بالنسبة متعلق الى دعم وهو وهوان قوله بالنسبة متعلق بمتلبس كما هو الشائع فيما بينهم
 لا بالقصد فلا يحصل الاحتراز عن سائر التوابع لان التلبس بالنسبة موجود في الكل فرفع بقوله
 متعلق بالقصد فان قيل ان قوله مقصود صالح للتعليق به لانه شبه الفعل فلم لم يتعلق به مع
 انه مذکور قلنا لو تعلق به لتوهم من ان ذات المعطوف مقصود بالنسبة لان المقصود كما يكون
 مشتقاً عن المصدر كذا يكون مشتقاً عن الذات قوله المفهوم من المقصود جواب سوال
 ظاهر قوله اى كما يكون جواب سوال وهوان المتبادر من قوله مع متلبس عداً متعلق
 بالنسبة للقرب فلا يحصل الاحتراز عن البديل فأجاب بقوله اى كما يكون يعنى انه ايضاً متعلق
 بالقصد لا بالنسبة قوله من غير استقلال به اى بالتابع واما المعطوف فهو مستقل واجب
 الايض ان معناه مقصود باصل النسبة لا بكيفية النسبة من الايجاب والسلب قوله ولما تم
 لحد جواب سوال وهوان المقصود من التعريف هو الاحتراز عما عداه والاحتراز حاصلها
 فالاشتغال بقوله يتوسط الى افتغال بما لا يعنى اجاب بقوله ولما تم لحد قوله ولم يكتف بقوله
 جواب سوال وهوانه ينبغى ان يذكر قوله تابع يتوسط الى ولم يذكر قوله تابع مقصود الى فاجاب
 بقوله ولم يكتف الى قوله بتبعية عليه وهو الصفة الاولى قوله ويصدق على هذه العطف
 الى الصفة التى دخلت حرف العطف عليها قوله لان توسط حرف العطف جواب سوال
 وهوان توسط حرف العطف بين الشئيين يقتضيه عطف الثانى على الاول والصفة ليست
 بمعطوف على الموصوف فكيف يدخل في تعريف المعطوف اجاب بقوله لان توسط حرف
 العطف اه حاصل الجواب منع الاقتضاء قوله وهى من هذه الجهة جواب سوال وهى فليكن
 من هذه الجهة معطوفة فلا يرد اجاب بقوله من هذه الجهة الى قوله وقيل قد جوز الزمخشري
 الى هذا جواباً لعدم الاكتفاء في التعريف بقوله تابع يتوسط الى قوله لتأكيد المصوق بمعنى
 الجسم وكونه الاول لتأكيد فلان الواو والجسم فكما يجمع المعطوف بالمعطوف عليه كذا يجمع
 الموصوف بالصفة قوله وحكم المص رحمه في شرح المفصل في اشارة التاكيد قول القيل قوله
 ولها منذ روت فيه انه ليس في هذه الآية الواو والفاء ليرد المص رحمه في شرح المفصل هذه
 الآية بلا ورود قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والله اعلم قوله صفة تقيده
 اذ لو كان حالاً لتقدم لان ذلك حال نكرة قوله ولقل عن الصنف ايضا اشارة التاكيد قول
 القيل وفيه نظرية لا بدعينا ما قاله الاول في قوله جار في زيد العالم او الشاعر والد يدب احب ان يقال
 انه لان المقصود من التعريف هو الجمعية والجمعية رها يحصل ان بقوله يتوسط الى قوله مقصود ۱۳ مستثنى عن عبد الرحيم سلمه

قاله اولایکون له النعت جہتان جہۃ النعت وجہۃ العطف بلحاظ جہتین فیما قالہما نقل
 عن المصرح یکون لہ جہۃ واحدۃ ای بلحاظ جہۃ واحدۃ وی النعت لا محالۃ ولا یکون معطوفا قولہ
 وانما حسن دخول العاطف جواب سوال وهو ان العاقل مثلا اذا لم یکن معطوفا فی الحقیقۃ لم یجز
 دخول العاطف علیہ فاجاب بقولہ وانما حسن الخ قولہ لما بینہما من التغاثر اے فلما ان بین المعطوف
 والمعطوف علیہ مغاثرۃ فی الذات کذلک بین الصنف والموصوف مغاثرۃ فی الذات ای فی الفہم
 وان اتحد فی الصدا علی شئی واحد قولہ فیہ نظرای فی قولہ القیل مع التاکید بقول المصنف
 نظر قولہ اے بین الصفات والمعطوفات قولہ لا لہا ای الدلالتۃ حروف العاطفۃ قولہ فیہا
 فی الصفات قولہ من الجمع بیان لکلمۃ ما کافی الواو قولہ والترتیب کما فی الفاء وکاحدهما کافی کلمۃ
 اولیٰ عیب ان الدلالتۃ علی تلافی الخ غیر کافیۃ فی کونہا عاطفۃ بل لا بد ان یکون المعطوف والمعطوف
 علیہ مقصودان فی الکلام ولا بد ان یکونا غیر متحدین فی الصدق قولہ لا المنصوب والخ وراشادۃ الی ان
 قید المرفوع احترازی والیضا الی ان المدح مرکب من جنین فصیح للمصباح وشارح بالآ قولہ
 بارزا کان او مستتر دفع وهم ظاهر قولہ اولاجواب سوال وهو ان الجزاء لا یتقرب علی الشرط لان
 العطف اذا تحقق ووجد فکیف یتوقف علی التاکید فاجاب بقولہ اولاحاصله سلما ان الجزاء
 لا یترب علی الشرط لکن هذا اذا لم یکن فی الجزاء قسۃ علی تحقق الشرط ولہنا وجبت وهو قولہ اول
 لانه مقدرفی عبارة المصنف واجاب مولنا عبد الغفور بزیادۃ لفظ الاداءۃ فی جانب الشرط
 فازیل ان هذا التاکید لا یخلو اما لفظی فهو بتکرار اللفظ الاول ولہنا لیس کلہ واما معنوی فهو
 بالفاظ محصورۃ ولہنا لیس شئی منها قلنا هذا لفظ اذ المنفصل مرادف المتصل والتاکید
 باحد المترادفین کانه بعین اللفظ الاول قولہ علی بعض حروف الکلمۃ فیکون کعطف کل لکلمۃ
 علی جزء الکلمۃ فی یلزم المخطاط مرتبۃ المتبوع من مرتبۃ التابع قولہ لانه بذلک یظهر الخ جواب سوال
 وهو ان التاکید بالمنفصل لا ینخرج المتصل عن عطف کل الکلمۃ علی بعض الکلمۃ فلا فائدۃ فی التاکید
 فلما بقولہ لانه بذلک الخ حاصل الجواب ان المنفصل مرادف المتصل فلما اكد بالمنفصل المستقل صا
 کان للمتصل ایضا مستقل باعتبار استقلال الرادف قولہ جواز افرادہ اجماعا واستقلالہ قولہ مما اتصل
 بتاکیدہ ای باعتبار استقلال تاکید قولہ ولا یجوز جواب سوال ظاهر قولہ فان کان الضمیر منفصلا
 اشارۃ الی فائدۃ قولہ المتصل قولہ وکذا انکان متصلا منصوبا اشارۃ الی فائدۃ قولہ للمرفوع قولہ
 وزید ضربت وغلادۃ مثلا المستتر فالقیل یجوز ان یکون ضمیرہ فاعل ضرب فما الدلیل علی ان الفاعل
 لہما مستتر

اے یعنی ان الفرق بین ہذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول حمل المعطوف علی الصنف صنف من وجہ ومعطوف من وجہ وغلادۃ
 وجہ جملۃ صنف لا محالۃ من غیر ان یکون معطوفا من وجہ قالہ عصام الدین ۱۱ سئلہ تقریرہ ان المتبادر من المتصل لبارز فیتقض نحو زید ضربت یو وغلادۃ
 عیب تاکیدہ مع لہ لیس یلزم فاجاب قولہ بارز انکان الخ ۱۲ سئلہ حیث قال اے اذا ارید العطف ۱۳ یعنی سئلہ ذہب لک قال لہ تعالیٰ اذا اقمتم
 الی الصلوۃ فان اقامۃ الصلوۃ لا یکون الا بوجہ تحقق الموضوع فالمراد انہ اذا اراد ان یتقرب الی الصلوۃ فافعلوا الخ قالہ عبد الرحمن ۱۴ اللهم اغفر لی

قلنا انفصال الضمير عند تعدد المتصل ولا تعدد ههنا فانهم ولا تكن من الغافلين قوله الا ان يقع
فصل وفيه نظر وهو ان بوجود الفصل لا يخرج الكلام من عطف كل الكلمة على جنسها فيلزم زيادة
التبع على المتبوع اجيب بانه لا يلزم زيادة التبع لطريان القصور للمعطوف باعتبار البعد عن المعطوف
عليه فتعارض بعد المعطوف كمال المعطوف فالقيل انه يعلم من قوله فحين الاختصار بترك التاكيد
ان لطوالة تحصل بالتاكيد ويعلم من قوله بوجود الفصل ان الطوالة تحصل بالفعل وايضا ان التاكيد
تحصل بتأخير الفصل عن المعطوف مع ان ههنا لا يجوز ترك التاكيد فالاول ان يقوله انه يلزم الفصل
الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه آجيب عن الثاني ان ههنا كلامان احدهما المعطوف عليه والاخر
المعطوف لانه فاعل فعل مقلد باعتبار العطف فالمراد بالاطالة اطالة الكلام الاول واطالة الكلام
الاول ليس الا بالفصل الكثير فماله ليس الا الفصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه وآجيب ايضا
ان هذا لا يرد لو كان الضمير في قوله لانه قد طال ضمير الشأن وان دمج الى التاكيد فلا يرد فان
قيل ان قوله طال لا يمتد فكيف يكون قوله الكلام مفعول له قلنا ان قوله طال مهمل من الكاتب والنسخة
الصحيحة طوله من باب التفعيل فيكون متعديا بقوله سواء كان الفصل دمج وهم وهو ان المراد من
الفصل ما يكون قبل حرف العطف باعتبار تخصيص المعنى في المثال قد فر بقوله سواء كان الفصل
قوله فكبير فيها الى التي في الجحيم هم اي الكفار اي الهته فقوله وللغاؤون عطف على ضمير الجمع لوجوب
الفصل وهو فيها ووجود التاكيد وهو هم والككب بالفارسية بزور اقدان والغاؤون بالفارسية كرامان
قوله والامر ان متساويان اشارة الى الرد على البصريين والكوفيين اي التاكيد مع وجود الفصل وعدم
التاكيد مع وجوده متساويان فالقيل لم يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل باعادة الرفع مثل
ضربت وضربت زيد كما يجوزون في الضمير المجرد باعادة الجار مثل مررت بك وزيد قلنا
على هذا اطولة الكلام فان ضرب طويل بالنسبة الى التاكيد وهو انما قوله واعلم ان مذهب البصريين
اشارة الى ان قول للصنف مخالف عن القيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال الا ان قيل فان قيل
يجوز ان يراد بالوجوب الوجوب الاستحسان قلنا يابى عن ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا
لم يجوز العطف تعين النصب مثل جئت وزيد قوله اعيد الخافض قيل يشك هذا بقوله تعالى ...
تساءلون به والاورحام فان الارحام محرور بالباء اجيب بانه شاذ لا يعاب به واجيب ان هذا الواو
نيسب للعطف بل للنسب قوله حرفا كان او اما اشارة الى الرد على الشيخ الرضوي حيث قال لا يعاد
العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له فانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين
اشئين فان التبع نحو فلانك وعلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يخرج اذا قام قرينة دالة على المقصود

الطوالة

له فاعلم ان الفاعل هو المرفوع المتصل المستتر ۱۴۸ مع اعني قوله ضربت اليوم وزيد ۱۴۹ مفتي عبد الرحيم ۱۵۰

۱۵۱ فانه يابى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل غير جائز ۱۵۲ اللهم اغفر لي ۱۵۳

مفتي عبد الرحيم الفشاري

كذا قال مولانا عبد الغفور والجواب عنه ما قاله الشارح من ان الثاني كالعدم قوله لان الله
 الضمير المجرور قال مولانا عصام الدين هذا منقوض بقوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ فَإِنْ قُلْ
 رحمة مجرور بالباء مع انه الفصل بينهما بكلمة ما اقول في الجواب عنه ان كلمة ما عبارة من رحمة الله فان
 الفصل كلا فصل قوله جاز انفصاله وفيه نظران قوله جاز انفصاله ليس على ما ينبغي لعدم ترتيبه
 على الشرط لانه يجب انفصاله عند عدم كونه ضميرا متصلا وليس بجائز اجيب عنه ان المراد
 بالجواز هو الا مكان العام المقيد بجانب الوجود اى عدم الا انفصاله ليس بضروري فيجتمع مع وجوب
 الانفصال قوله وليس للمجرور جواب سوال ظاهره قوله وفي استعارة المرفوع جواب سوال وهو انه
 لم لا يجوز ان يستعار المرفوع للفصل للمجرور والفصل حتى يؤكد به فاجاب بقوله وفي استعارة المرفوع
 مذلة لان استعمال العمدة في الفضلة ذلة العمدة فان قيل انه على هذا يلزم سد باب الاستعارة اذا
 الاستعارة انما يكون اذا كان المستعار عنه اقوى من المستعار له اذا الاستعارة بناء على الافتقار اى افتقار
 للمستعار له الى المستعار عنه الا ترى انه لا يصح استعارة السبب للسبب لعدم افتقار السبب الى السبب
 كذا قال علماء الاصول وايضا ان هذا يخالف لما قاله الشارح في بحث الضمائر حيث قال ان الضمائر
 حيث تقع بعضها موقع بعض نحو ما انا كانت فان قوله انت ضمير مرفوع وقع موقع المجرور اذا كان
 في قوله كانت حرف فينتهي ان يكون مدخولا ضميرا مجرورا اى ما انا كذلك اجيب عن الاول نعم ان الاستعارة
 صحيحة لکن ههنا ما تم اخر وهو انه بعد الاستعارة يجعل العمدة تأكيدا وتابعا للفضلة والمراد بالذلة هذا
 فان قيل فليكن استعارة الضمير المنصوب للفصل للمجرور فلا يثبت ذلة العمدة قلنا فيه وهم عدم...
 الاستعارة لان الضميرين المتصلين بهما كما كانا متحدين توهم ان منفصلهما ايضا متحدان قوله ولا
 كفى بالفصل جواب سوال ظاهر قوله نحو مررت بك وبزيد مثال الجار المحرف قوله والمال
 بيني وبينك مثال الجار الاشمى قوله فالعطوف دقع وهم وهوان قوله بزيد معطوف على كان
 الخطاب في قوله بك في يلزم دخوله الحرف وهو الباء على الحرف وهو الباء في قوله بزيد وذا غني
 لان الحروف الجارة لا تدخل على الاسماء وكذا الباقي بعضها للاسماء وبعضها لا فعال فذا
 بقوله فالمعطوف للمز قوله والعامل مكرر جواب سوال وهو ان العامل في المعطوف لا يكون الا
 ما كان عاملا في المعطوف عليه فعلى هذا ذكر الباء الثاني مستدرك فاجاب بقوله والعامل
 مكرر قوله وجره بالاول جواب سوال وهو ان على هذا يلزم توارد العالمين على محمول واحد
 وذلك باطل فاجاب بقوله وجره بالاول قوله والثاني كالعدم معني لا لفظا لان الحظف
 على ضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز قوله اذ بين لا يضاف لغيره لو كان جونا بيدا

بالبين الثاني فيكون البين الثاني معتبرا له اى العامل الثاني وهو الجار والفظيين

له نقره انه لم لا يجوز ان يؤكد اولا بالمنفصل ثم يعطف عليه كما مر في المرفوع المنفصل اجاب بقوله ليس له اى لا لا ثم يعطف على المجرور

المنفصل ١٢ وهذا للذلة تدل على الالتباس ١٢ مفتي عبد الرحيم ١٢ ٦

و غیر زائد فیکون اضافت الی مفرد مع انه لا یضاف الا الی المتعدد فلعلم ان جوه بالاول قوله
وقیل جوه بالثانی ثم یرد علیه انه لما کان جوه بالبین الثانی فیکون معتبراً و غیر زائد فیلزم اضاف
بین الی المفرد و ذابطل فدفع الشارح بقوله كما فی الحرف الزائد یعنی ان جو زید بالبین الثانی
اولاً یلزم منه کونه غیر زائد اذ الزیادة لا ینافی العمل فلیکن البین الثانی زائداً و یرد الیه العمل
کالحرف الزائد فی قوله تعالی کفی بالله و قولهم بحسبک درهم فیکون البین الاول مضافاً الیهما معاً
و البین الثانی زائد و لکن جوه بالثانی قوله نخجاً و فی کلم الخ فان قیل و جد الفصل ههنا و هو
نون الوقایة و یاء التکلم قلنا المراد بالفصل المستعمل و هذا الفصل لیس كذلك او نقول ان
المراد بالفصل المستقل فی التلفظ و یاء التکلم و نون الوقایة غیر مستقل بالتلفظ قوله و الغلط قلیل
جواب سوال ظاهر قوله نادر و النادر ساقط عن مرتبة الاعتبار اذ لا حکم للنادر قوله و قوی
مناسبة الظاهر ان یقول و لبقوی لان معناه علی الاستقبال اجیب ان کل ما ثبت فیما مستقبل
یقیناً یصح التصبر عنه بالماضی قوله فیما یجوز له و یمتنع دفع و هم و هو ان المراد منه ما یجوز له فقط
فدفع بقوله فیما یجوز له و یمتنع قوله من الاحوال العارضة له الخ جواب سوال و هو انه منقوض ل
بقولهم جاء فی النان و یقر فان المطلق یجوز للمعطوف علیه و لا یجوز للمعطوف فاجاب بقوله من الاح
العارضة له الخ و النطق من ذاتیات الانسان لا من احواله و قوله العارضة صفة کاشفة للحوال
قوله نظر الی ما قبله جواب سوال و هو انه منقوض بالاعراب و البناء اذ هما من العوارض و لا
اشترک للمعطوف مع المعطوف علیه فیها فاجاب بقوله نظر الی ما قبله یعنی ان المعطوف فی
حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة له بالنظر الی ما قبله و الاعراب و البناء من الاحوال العارضة
یعنی نفس المعطوف قوله بشرط ان لا یراد ان لا یجوز له الخ جواب سوال و هو فی قوله یا رجل و الحارث الحال العار
للمعطوف علیه و هو البناء علی الضمة حاصل مما قبله و هو حروف النداء مع انه لم یثبت البناء علی
الضمة فی المعطوف و هو الحارث بل هو متوقف علی لفظه و تنصب علی محله كما مر فی قواعد المناد
المبني المفردة فاجاب الشارح عنه بقوله بشرط الخ یعنی ان کون المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی
الاحوال العارضة له مشروط بشرط ان لا یراد ان لا یجوز له الخ فاجاب بقوله بشرط الخ
لنوم اجتماع اللام مع حروف النداء موجود فی المعطوف علیه و لیس للمعطوف اذ لو شارك المعطوف مع
المعطوف علیه فی الحال العارض و هو البناء علی الضمة و هو حاصل من حروف النداء لنم اجتماع اللام
حرف النداء فی المعطوف قوله کالاعراب البناء المراد بالاعراب کونه غیر مناسب لبني الاصل
و المراد بالبناء کونه مناسباً له و لا شک ان من الاحوال العارضة من حیث نفسه فلا یرد ان الاحوال
حاصل بالنظر الی ما قبله و هو السامع لا بالنظر الی نفسه قوله و انما قلنا بشرط حاصل المقام ان

له توری ان بدل لفظ لیس کل البدع و لا حیز و لا متعة فمما ینبغی لتبرؤم الله و کذا بالقرین و التکیر و الافراد و التثنية

والجهم ۱۲ مفتی مولوی محمد عبدالرحیم الفتاوی السریة

المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم بشرط ثلاثة الأول ان يكون ذلك الحكم من الاحوال
العارضة للمعطوف والثاني ان يكون ذلك الاحوال حاصلة للمعطوف عليه مما قبله والثالث
ان يتحقق مقتضى ذلك الحال في المعطوف والمعطوف عليه اى لم يكن عدم مائة الحال فيهما كما في
قوله جارني زيد وعمر وفخر وشريك مع زيد في الحال العارض لزيد وهو الفاعلية والرفع وهو
حاصل لزيد مما قبله وهو قوله جارني مع تحقق المقتضى فيهما وهو صلاحية الفاعلية والرفع فلو
قيل جارني زيد وحجر فالحجر لا يشارك زيدا في الفاعلية لعدم تحقق المقتضى وهو الصلاحية في
الحجر ثم في قوله يارجل والحارث الحال العارض للمعطوف عليه هو البناء على الضمة حصل مما قبله و
هو حرف النداء مع تحقق المقتضى وهو عدم لزوم اجتماع اللام مع حرف النداء وهذا المقتضى متحقق
في المعطوف فلا يثبت في الحارث البناء على الضمة بل حكم الرفع لفظاً والنصب محلاً كما مر في تأويل
الذاني فان قيل ان قول الشارح من حيث تجرده عن اللام عريضة في ان الحال العارض
هو التجرد عن اللام مع انه عبارة عن التوكيد وهو من الاحوال من حيث نفسه كما قال الشارح
ايضاً فيما سبق اجيب ان ما قاله الشارح ان الحال العارض عبارة عن التجرد عن اللام فالمراد
منه لازم التجرد وهو البناء على الضمة وكذا معنى قوله ان ما يقتضيه تجرده عن اللام انه هو البناء على
الضمة قوله هو اجتماع اللام وحرف النداء اعلم ان التاء في قوله هو اجتماع اللام سهو من الكتاب
يعني انه ليس من باب لا فتعال بل هو من باب الافعال والهزة فيه للسلب فيكون تقديره
هو عدم لزوم جمع اللام وحرف النداء قوله واما مخرب شاة الخ جواب سؤال وهو ان قوله و
سختها عطف على شاة مع ان الشرط منتف فيه لان رب لا يدخل الا على النكرة وقوله وسختها
معرفة بالاضافة الى الضمير مع ان المعطوف شريك مع المعطوف عليه في الحال العارض وهو
التقليل والتكثير والحراذير ليعيد التقليل والتكثير في الدخول وكذا يعيد الجوفية ولا شك
ان هذا الحال العارض ثابت للمعطوف مع عدم تحقق المقتضى وهو التوكيد لا نه لا تدخل على
المعرفة وجهه سبحانه في مجت حروف الجاء انشاء الله تعالى فاجاب الشارح بقوله واما مخ
رب شاة الخ قوله لقصد عدم التعيين الخ اللام في قوله لقصد تفسيره بمعنى ان يقصد اذ
المقصد مصد ومجوز تاويل للمصد بالفعل المضارع مع ان كما يجوز تاويل ان مع الفعل
بالمصد واللام في قوله لقصد بمعنى الباء كما قال عبد الرحمن بن فاضل قال لشارح ان التكر
رهما بطريقتين احدهما ان يكون محذوف حرف الجر اى رب شاة ومخلة لها فيكون تركيباً توصيفاً
لا اضافياً وثانيهما ان يكون بكرة الضمير ثم يرد عليه ان الضمير انما يكون نكرة لانه لا يمكن الجمع
مذكور وبنها للرجع المذكور فاجاب الشارح بقوله اى رب شاة ومخلة شاة يعني ان الضمير في
قوله ومخلة راجع الى شاة كالا الى شاة مذكورة ولذا قال ومخلة شاة ولم يقل ومخلة الشاة
اذ النكرة اذا عيدت

نكرة كانت الثانية غير الاولى او نقول ان نكارة الضمير مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من
 ان مرجع الضمير اذا كان نكرة يسمى هذا الضمير مبهما ونكرة قوله وكذا المعطوف هذه العبارة
 من الشارح محتمل ان يكون مسئلة ابتداءية من الشارح لاستيفاء المسائل قوله بالنظر
 الى نفسه اي بانيكون احوال لنفس مصاحباً مع احوال ما قبلها قوله مثل المعطوف عليه في الا
 قوله في تركيب لما قال الشيخ الرضي ان قوله لم يحز فعل وفاعل قوله ما زيد بقائم الخ بتاويل
 التركيب او القول وقوله الالرفع بدل من الفاعل وهو ما زيد بقائم فيرد عليه انه ليس ببدل
 الكل ولا بدل البعض وهو الظاهر ولا يدل الغلط لانه نادراً والنادر ساقط الاعتبار ولا يدل
 الاشتمال اذا الرفع مشتمل على هذا التركيب لان مذهبنا في قوله هو ما شتمل على علم الفاعلية
 ان المراد من الاسم هو الذي لم يكن مبنيًا لما قال الشارح في راس المرفوعات والفاعل منها
 جملة وهي من البنيات والرفع المحلى غير معتبر عندنا فكيف يصح البطل منه فعد الشارح
 الى التركيب الذي هو صحيح عندنا لكل وهو ان قوله يحز فعل وقوله ما زيد ظرفه بتقدير كلمة
 في ولفظ التركيب لان للضاف ان يكون الاسما وقوله الرفع فاعل الفعل وقوله لم والاولى
 قوله في ذاهب لما كان محل لرفع مبهما فلزم الابهام وتعيين ما هو المراد قال الشارح في ذاهب
 قوله العائد الى اسم ما دفع وهم وهو ان العائد كائن في نفس المعطوف عليه غير مرجع الى ما قبله
 فاجاب بقوله العائد الى اسم ما قوله على ان يكون خبراً مقدماً فان قيل ان منها احتمال اخر
 وهو ان ذاهب مبتدأ من القسم الثاني من المبتدأ وعمد فاعله ساد مسد الخبر فلم ترك الشارح
 قلنا انما يذهب الشارح الى هذا الاحتمال لانه في قوة الجملة الفعلية لان القسم الثاني
 من المبتدأ بتاويل الفعل عندهم كما مر في موضعه فيكون في بمنزلة عطفا الجملة الفعلية على
 الاسمية وهو غير مستحسن قوله ولا مانع من اي من عطفا الجملة الاسمية قوله الذباب خبر
 من قوله الذي قوله لانها فاء السببية جواب بالنعم اي لا نسلم كون الفاء للعطف بل للسببية
 قوله في هذا التركيب جواب سؤال وهو ان لا نسلم ان الفاء للسببية لان منقوض بقولهم جاءني
 زيد فخرج فان الفاء في قوله فخرج وليست للسببية بل للعطف فاجاب بقوله في هذا التركيب
 قوله اي فاء لها نسبة الخ لما كان الياء في قوله للسببية ياء النسبة وهي تقتضي المنسوب والنسب
 اليه فاذا الشارح ان يبينها بقوله اي فاء لها نسبة الى السببية فان قيل ينبغي للشارح
 ان يقول لها نسبة الى السبب بدون الياء لانه عبر عن الياء بالنسبة فلا يبق لها اثر قلنا
 الياء في قوله الشارح ليست ياء النسبة بل هي ياء المصدرية قوله بان يكون معناها دفع وهم

له وهو الصفة الواقعة بعد حرف النفي كما ولا وفيه ما مر مفتي عبد الرحيم عليه لاشتماله على الاسناد التام فكانه قيل لا
 ذاهب هو ومختلف الصفة للسند الى فاعلها فانه في حكم المفعول قاله العاقل السالكوني " مفتي عبد الرحيم

رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمين

ان نسبة الفاء الى السببية باعتبار ان الفاء مثبت بالسببية فدفع بقوله بان يكون معناها
يعني ان النسبة ليست بعلاقة الاثبات بل بعلاقة السببية قوله لكنها تجعل الجملتين جواب
سؤال وهو انه لما كان معناها السببية مع العطف فلا بد لمعنى العطف من العائد فاجاب
بقوله لكنها الخ قوله والمعنى الذى اذ يطير جواب سؤال وهو ان معنى السببية يعبر عنه بادواة
الشرط كان واذا فسأل السائل ان ههنا يستقيم دخول ادوات الشرط ام لا فدفع بقوله والمعنى
الخ قوله ويعبر عنها سببية الاولى اى يفهم من هذه الفاء سببية الجملة الاولى للثانية يعني
ان الفاء ليست للسببية لكن يفهم من هذه الفاء ان الجملة الاولى سبب للثانية فيكون معنى
السببية رابط فلا حاجة الى رابط آخر والفرق بين قوله او يكون وبين قوله اوليهم هذا ان الرابط
فى الاول الفاء والرابط فى الثانى معنى السببية فان قيل ان معنى السببية لما فهم منه فكان
الجملة ان جملة واحدة فيكون الرابط الواحد وهو الضمير فى الاولى قوله ويمكن ان يقدر الخ وفيه
نظر وهو انه لما صح تقدير الضمير ههنا فينبغي ان يقدر الخ قوله ولا ذاهب عمر وكيف حكم فيه
بعدم الجواز اجيب ان قوله ويمكن ليس جواب رابع بل هو من تمة الجواب الثانى والثالث وانما
قد رتبنا اذ فيها معنى السببية مع العطف فلعمى العطف يقدر الضمير مع وجود الضمير بالسببية
قوله اى اذ وقع العطف جواب سؤال وهو ان الجزاء وهو قوله لم يحز لا يترتب على الشر كانه لان
قوله واذا عطف دل على حصول العطف ووقوعه وثبوته واذا حصل العطف كيف يترتب عليه
قوله لم يحز فاجاب بقوله اى اذ وقع العطف يعني ان قوله عطف يتضمن لماضى باب الافعال
فليس المراد من قوله عطف وقوع العطف الذى هو الثبوت بعد الايقام بل المراد ايقام العطف
الذى هو معنى حدوث العطف لا تحقق العطف اذ التحقق يكون بالوقوع وهو غير مراد ههنا
بل المراد ههنا الايقام وهو يكون فى وقت عدم تحقق العطف واجاب بعض الشارحين
ان المراد من قوله واذا عطف اذ اريد العطف ولا شك ان الجزاء يترتب على الارادة لكن
يرد عليهم ان عدم الجواز لا يثبتنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها ايضا قوله
بناء جواب سؤال وهو ان قوله على عاملين لا يصح ان يكون صلة لقوله اذا عطف اذا عطف لا
يكون على عاملين بل على معوليهما فاجاب الشارح عن شبهة اجوبة أحدها بقوله بناء والثاني
بقوله وقال بعض شارحي الخ والثالث واكثر الشارحين الخ وحاصل الجواب الاول ان قوله
على عاملين ليس صلة لقوله واذا عطف حتى يكون العاملون معطوفا عليهما بل صلة للمعروف
وهو قوله فيكون قوله على عاملين مع المتعلق مفعول له لقوله واذا عطف وانما زاد قوله

له اى فلا بد من الجملة التى وقعت مهلة للموصول من ماضى يربطها الى الموصول وان كانت حكم العطف ١٢ بمعنى حيز

سلكه كما بين عليه الا والماضى لان لفظة اذ وجبتا للاضى فتتقيان التحقق والوجه قاله عبد ١٢ م ٦ ٦

اللهم اغفر لى آمين ١٢ م

الضمير من العائد الى الضمير قلنا ان معناه ان السببية
تكون بغير ضمير

الرابط

على وجود دفع وهم وهوان المراد من العالمين تصور العالمين فغلب هذا لا يصح جعلها معطوفا
عليها فدفع بقوله على وجود عالمين يعنى ليس المراد من العالمين تصور العالمين حتى يتوهم
ما ذكر بل المراد وجودها قوله بان عطفت اسمان جواب سوال وهوان العطف يقتضى المعطوف
والمعطوف عليه ومنه نعلم يوجد واحد منهما فأجاب بقوله بان عطفت الخ يعنى ان المعطوف و
المعطوف عليه كلاهما مقداران قوله على معموليها جواب سوال وهوانه منقوض بقولم ضرب زيد
عمر وأبو بكر خالداً اذ فيه عطفت الاسمين على معمولين معانها فنأجب بقوله على معموليها
يعنى ان المراد عطفت الاسمين على معمولي عالمين لا على معمولي عامل واحد وفى مادة النقص
العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز اتفاقاً قوله بان يجعل الخ بيان الامالة والضمير فى
قوله يجعل راجع الى الاسمين والضمير فى معموليها راجع الى العالمين قوله على معمولي عالمين
يعنى ان عبارة للمصرح بخلاف المضاف قوله ولا على اكثر من اثنين مخوشت نريد فى الدلالة
ضارباً باياه وعمر والبيت غلامه فقوله وعمر وعطف على زيد وهو فاعل ثبت فكذا عمر وقوله للبيت
عطف على الدار وهى مجرور بكلمة فى فكذا البيت وقوله غلامه عطفت على اياه وهو مفعول به لضارب
فكذا غلامه وقوله ضارباً حال من نريد قوله اى غير متحدين دفع وهم وهوان المراد من اختلاف
العالمين الاختلاف فى الوصف فلا يحصل الاحتراز من مثل ضرب زيد عمرهما ويكفرهما
اذا اختلف العالمين فى الوصف موجوداً لهما بان احدهما موصوف بالمركب والاخر بالمركب
فاجاب بقوله اى غير متحدين ثم يريد عليه ان ضرب ضرب غير متحدين نظر الى المركب والمركب
فاجاب عنه بقوله بان لا يكون الثانى عين الاولى والحاصل ان الاتحاد يستعمل فى الذاتات
فلما قاله الشارح غير متحدين علم ان المراد من الاختلاف الاختلاف فى الذاتات دون كون
قوله وذلك اى قوله مختلفين قوله وذلك العطف اى عطفت الاسمين على معمولي عالمين
مختلفين بعاطف واحد كما فى قولم الخ لكن هذا العطف جائز عند المصرح بتقديم المجرور فى الخلف
وللعطوف عليه قوله مأكلاً سوداء الخ كلمة مانافية وكل مرفوع مضاف الى سوداء فالعامل
فى المضاف هو كلمة ما هو اسم ما وقوله تمره خبرها فيكون عاملها مختلفين فقوله بيضاء عطفت
على سوداء وشجته عطفت على تمره قال فى الايضاح هذا القول مثل يضرب فى حال
خطا الظن فالسواد مونت اسود غني منصروف والمترة واحد
القر اليا لب من تمر النخل كالزبيب من العنب وكذا
البيضاء مونت ابيض غني منصروف قوله وفى قوله

ولا يشك ان ضرب الثانى عين الاول

له معانته ليس من باب عطفت الاسمين على معمولي عالمين مختلفين ۱۲ مفتى عبد الرحيم

بروے محمد علیہ السلام :

ہزاران درود ہزاران سلام :

ايضا فتلقوا قولهم في الدار غلام زيد والحجرة عمر واي غلام عمر وانما لم يذكره المصنف رحمه الله
 ظاهر في الجواز قوله يعني الاتي صورة تقديم الجور واشارة الى انه ليس المراد المثال الجزئي المذكور
 في المتن وفي الشرح بل المراد كل مادة تقدم الجور فيها قوله واقتصر الجواز جواب سؤال وهو
 ان النقل من العرب في الاحكام اللفظية كالنص في الاحكام الشرعية والحال ان في النص
 يقاس بالانص فيه على ما فيه نص فيمنع ان يقاس على موضع النقل الموضع الذي لا نقل فيه
 فاجاب بقوله واقتصر الجواز الخ يعني ان الشرط في القياس ان يكون الاصل معقول المعنى وهنا
 ليس كذلك فكيف يقاس عليه غيره قوله فانه لا يجوز جواب سؤال وهو ان قوله خلا فالسبب
 لا يعلم منه ان خلافه من الجواز الحقيقة او من الجواز الظاهري فاجاب بقوله فانه لا يجوز هذا
 العطف قوله بل يحملها على جواب سؤال وهو انه ما يقول سيبويه في الامثلة التي قدم الجور فيها
 فاجاب بقوله بل يحملها على حذف المضاف وفيه نظران حذف المضاف مستقيم في قوله
 ما كل سوداء ثمرة الخ وكذا في قوله اكل امرئ تحسبين امرءا ما في قوله في الدار زيد والحجرة عمر
 فغير مستقيم لان كلمة في ليست بمضاف بل حرف جرا اجيب ان كلمة في وان لم تكن مضافا
 حقيقة لكنها مشابهة بالمضاف في ان كل واحد منهما ثبت الجحش للدخول قوله وابقاء المضاف
 اليه جواب سؤال يرد على السيبويه وهو ان القاعدة عندهم انه اذا حذف المضاف اقيم المضاف اليه
 مقامه على عراب المضاف وهنا بقي المضاف اليه على اعرابه فاجاب بقوله وابقاء المضاف اليه
 على اعرابه وحاصل الجواب سلما ان القاعدة هنا لكن هنا قاعدة اخرى وهي ان لفظ المضاف
 المحذوف ان كان مذكورا سابقا فابقاء المضاف اليه على اعرابه جائز وهنا كذلك لان لفظ
 الكلم مذكورا سابقا مثال هذا جاء في قوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجزالة
 فان في يريد الآخرة بجزالة الآخرة حذف المضاف والبقى للمضاف اليه على اعرابه قوله كما جاء
 في بعض القراءة جواب سؤال وهو انه قرع في القران بالنصب فلا يصح اشاهد فاجاب بقوله
 كما جاء في قوله التاكيد وفي بعض النسخ التوكيد فالاول هو زالفهم والثاني معتل الفاء وانما اورد
 عقيب العطف لان واحدا من قسمي التاكيد هو التاكيد اللفظي وبعض من حروف العطف يدخل
 بين المؤكد والمؤكد كما يقال والله ثم بالله وكقوله تعالى كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ
 فلا يريد ان البدل لا شد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قوله اي حاله جواب
 وهو انه لا يصح اضافة الامر الى المتبوع لان الاخر في اللغة فرودن كار وفي الاصطلاح صيغة يطلب بها
 الفعل وكل واحد منهما غير مستقيم هنا فاجاب بقوله اي حاله يعني ان المراد من الايه هنا ما كان في
 اصطلاح العامة وهو عندهم عبارة عن الحال كما يقال ما امرت اى ما حالك ثم يرد عليه ان
 اضافة الحال الى المتبوع لا يصح ايضا لانه اما عبارة عن الزمان الحال وعبارة عتابتين
 سله لا تتأخر من العرب في ذلك في صحتها ١٢ له فانه كما يكون مدخل المضاف مجرورا بالمضاف كمدخل في قوله على مضاف المضاف

ان هذا المثال ينبغي ان يرد في باب الجواز

لا شك في ذلك

عدھا من المعنوی آجیب عنہ بان لا یشمل المراد قہ وكونها بمعنى اجمع لا یستلزم المواد قہ لجازان
 یكون كونها بمعنى اجمع طار یا بعد ضمها باجمع والمراد قہ لیست الا بحسب الوضع ولکن سلم المراد قہ
 فلا یشمل انما تاکید لاجمع بل ہی تاکید لما اکدیہ اجمع فیکون اکتع واخواته تاکیدا معنویا لما
 اکدیہ باجمع وتأكيدا لفظیا لاجمع ولا فساد فیہ ولما قول المصنف اکتع واخواته اتباع لاجمع لیس
 معناه انما تاکید له بل معناه انما اتباع لها استعمالا یعنی انما لا تستعمل بد وذا الخفاء معنی الجمعیه
 فیها قوله اذ الضرورة داعیه جواب سوال تقریرہ بان یقال ان اردی بالتأكد اللفظی تکرید اللفظ
 الاول بعینه لا یندرج فی التأكيد اللفظی مخوضرت انت وان اردی به التکرید ولو بایقام المراد
 لدخل نحو یصعون واکتعون وابتعون فی التأكيد اللفظی مع انهما من التأكيد المعنوی وتقریر الجواب
 بالفرق بینہما بان فی ضربت انت مثلا یكون الضرورة داعیه الى المخالفة لعدم جواز تکریرہ متصل
 فلما لم یخر الا اتصالا فیجوز الانفصال لیسما فی من انه لا یسوغ المنفصل الا لتعدد المتصل بخلاف
 التأكيد المعنوی فانه لا یكون الضرورة داعیه الیہا لان فی قولہ جاء فی القوم کلہم جازان یقال جاء
 القوم القوم فلا یكون الضرورة داعیه الیہا فی هذا الجواب باختیار الشق الثاني قوله ای التکرید
 مطلقا جواب سوال وهو ان لا یشمل ان التأكيد یجری فی الالفاظ کلہا لان من الالفاظ ان وضو
 ولیس من یشمل التأكيد اللفظی والمعنوی فأجاب بقوله ای التکرید مطلقا وقیہ نظرا ذہنیہ حمل الحلا
 علی غیر المتبادر اذا التبادر معناه الاصطلاحی آجیب عنہ ان وان کان فیہ حمل الكلام علی غیر
 لکن فی یكون قوله فی الالفاظ کلہا محمولا علی التبادر وهو العموم وترك التبادر لاجل ابدل اخری
 جائز قوله قوله واخیر ذلك بالترکیب الامتزاجی قوله ولا یبعد فیہ اشارة الى هضم النفس
 لان هذا التوجیه من الشارح فقط قوله وتخصیص الالفاظ عطف علی قوله ارجاع الضمیر
 وجواب سوال وهو ان من اختیاد تاکید اصطلاحی یأبی قوله فی الالفاظ لانها عام یتناول الالفاظ
 والحروف والافعال والتأكد اصطلاحی يختص بالاسماء فقط فأجاب بقوله وتخصیص الالفاظ
 بالاسماء قوله ویكون المقصود جواب سوال وهو انه لما خصص الالفاظ بالاسماء فما الفائدة
 فی قوله کلہا قوله والتأكد المعنوی لما کان المعنوی صفة وهی تقتضی الموصوف ذہنیہ قوله والقول
 ولما لم یقل بالشارح مع قوله فاللفظ لان الشارح کثیرا ما ینتفی فی السابق باللاحق والیض ان
 قوله فاللفظی قریب الی قوله وهو ای التأكيد فلذل المرید کونه الشارح مع قوله فاللفظی قوله مختص
 بیان المتعلق بقوله بالفاظ قوله ای معدودة جواب سوال وهو ان المحصور ما وقع علیہ الحصر
 وهو لا یكون الا بالاستثناء بعد النفی او بکلمة انما وکل واحد منهما ههنا غیر موجود فأجاب بقوله معدود
 ثم یرد علیہ ان المعدود ما وقع علیہ

سوال ۱۲۷ جواب ان التکرید الذہنی ہوا تاکید اصطلاحی اونی غیرہ ۱۲۷ جواب ان التکرید الذہنی ہوا تاکید اصطلاحی اونی غیرہ ۱۲۷ جواب ان التکرید الذہنی ہوا تاکید اصطلاحی اونی غیرہ

سوال ۱۲۷ جواب ان التکرید الذہنی ہوا تاکید اصطلاحی اونی غیرہ ۱۲۷ جواب ان التکرید الذہنی ہوا تاکید اصطلاحی اونی غیرہ ۱۲۷ جواب ان التکرید الذہنی ہوا تاکید اصطلاحی اونی غیرہ

العدد والعدد ههنا فأجاب بقوله صمد ودة أي معلومة ولا شك ان الفاظ التأكيد المعنوي معنوي
 بخلاف الفاظ التأكيد اللفظي فانها غير معلومة فان قيل لا نسلم ان التأكيد المعنوي يختص
 بهذه الالفاظ لانه قد يكون بكلمة ولا يتم الابتداء ونون التأكيد قلنا ان المراد بالتأكيد المعنوي
 الذي يكون من التوابع لا مطلق التأكيد المعنوي قوله اتبع بتقديم الباء بتقديم الباء بنقطة وحذف
 على التاء قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات فيه توطئة الى بيان معانيه يعني لا معنى لهذه الكلمات
 حال الافراد بل هي من المهمات مثل حسن وليس ثم يرد عليه فعلى هذا لا معنى ^{xx} للذكرها من الفاظ
 التأكيد اذ يلزم منه تأكيد الموضوع بالمهمل فأجاب الشرع عنه بقوله قيل لا معنى لهذه ^{xx} يعني انه
 لا معنى لها في حال الافراد واما في حال التركيب فيكون معناها معنى المؤكدة قوله أي يقعان جواب
 سؤال وهو انه لا يحجر اطلاق العام على النفس والعين لان العام ما يتناول الافراد دفعة واحدة وما
 ليس كذلك فأجاب بقوله أي يقعان يعني ان المراد من العموم الوقوع لان الوقوع لازم للعموم
 اذا العموم يقع على الافراد فيكون الوقوع لازما مع العموم قوله على الواحد اشارة الى انه اطلق المصنف
 على النفس والعين اطلاق العام لانه كما يكون للعام افراد كذلك لها افراد ^{أي النفس والعين} يعني الواحد والمثنى والجمع
 ولذا كروا المؤنث لان العام يقع على الافراد دفعة واحدة وهما يقعان ^{على الافراد} بدفعات
 يعني تارة يقع كل واحد منهما على الواحد وتارة على المثنى ^{أي النفس والعين} قوله افرادا وتثنية وجمعا اشارة الى بيان
 اختلاف الصيغة قوله العائد الى المستوع كانه قيل ما الفائدة في ذكر الضمير فأجاب الشارح عنه بقوله
 العائد الى قوله في المذكر الواحد جواب سؤال وهو انه ما الفائدة في تعدد الامثلة فأجاب بقوله
 في المذكر الواحد قوله يا يراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنتين مع الاتصال اللفظي ومعنى أما لفظا
 فلكون الاول مضافا الى الثاني مع كون المضاف اليه ضميرا واقاما معنى فلكون الاول جزءا من الثاني نحو
 قوله تعالى فقد صغت قلوبكما أي قلبا كما قال قلب جز من الخطاب فلا يقال نفسا زيد يزا
 نفسا رجلين لانه مضاف الى الظاهر لا الى الضمير فلا يكون فيه مادة الاتصال فالقيل هذا منتقن
 بقولنا غلاما هما فان في اجتماع تثنتين قلنا هذا الضرورة دفع الالتباس لانه لو قال غلامان
 هما لا يعلم المراد من الغلام الجمع والمثنى ولا التباس في قوله نفسيهما لانه ليس للتثنية الاثنان ^{الذين}
 وايضا ان الغلام ليس جزءا من المضاف اليه فالقيل بالتمسك في ان اجتماع التثنتين مكرره عندهم
 واجتماع الجمع ليس مكرره ولذا اقالوا انفسهم قلنا ان الانفس جمع تكسير وهو في حكم المفرد كما
 مر في بحث الاعراب حيث قال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف ^{لانه} كما لا يخبر المفرد
 من المفرد من المفرد الاخر كذلك الجمع المكسر مغير من مفردة وكذا الجمع المكسر مغير من الجمع
 المكسر الاخر قوله وعن بعض العرب نفسيهما كما هو القياس فلا حاجة لهم الى الدليل قوله
 وغير العاقل أي في جمع غير ذوى العقول فان حكمهم حكم جمع المؤنث لان النون موضوعة لجمع المؤنث
 وغير ذوى العقول محمول على المؤنث لنقصه ان عقلين وقال الشيخ الرضوي رحمه ان النون

فان كان النون مفعولا وضمير وان كان مفعولا لم يفتح لم يفتح في قوله زيد نفسا لانه انما هو ضمير واحد وانما هو ضمير واحد وانما هو ضمير واحد وانما هو ضمير واحد

موضوۃ لغیر ذوی العقول والموت محمول علیہ کما سیأتیک فی بحث الجعم فی شرح قول المصنف والنساء والایام فعلت وفعلن قوله لما سئل نفس جواب سوال ظاهر قوله تغلیبا مفعول له لقوله لما سئل قوله بعد الثلثة جواب سوال وهو ان الباقی یقتضی غیر الباقی فبما هو فاجاب بقوله بعد الثلثة المذكورة وهی نفسه وعینه وکلاهما قوله مفردا کان او جمعا دفع و هم وهو ان المراد من غیر المستثنی هو المفرد فقط لانه الاصل قد دفع بما تری قوله فی المذکر الواحد جواب سوال وهو انه ما الفائدة فی تعدد الامثلة اجاب بقوله فی المذکر الواحد قوله او الجعم ای ویقال جمعا فی الجعم ایضا فیما کان جمعا لان الجعم یتناول الجماعه موت قوله مفردا کان او جمعا دفع وهو ظاهر مثال الجعم اشتد بیت العید کلم قوله ولا حاجة بجواب سوال وهو ان الواجب علی ان یقول الاذ واجزاء وافراد فانه یصح تاکید انسان ورجل بهما مع انها ذواتا اجاب بقوله ولا حاجة الى قوله ما لم تلاحظ افراده لان اجمع لفظه مفرد مذكر فلو لم یلاحظ کل جمعة لایصح حمل اجمع علیه لانه مفرد والکل ذواتا واجیب عنه بوجه اخر وهو ان المراد من ذوات اجزاء ذو تعدد وهو یصدق علی الاجزاء والافراد جمیعا فلهذا من قبیل عموم المجاز قوله ویجب ان تكون جواب سوال وهو ان یصح بمعنی يجوز فعلم منه ان عدم الافراد فیها ایضا جائز والحال انه غیبا فاجاب بقوله ویجب ان تكون الى قوله یصح بمعنی یکن قوله حسنا وحكما منصوب انما خبر لکان المقدار ای سواء کان افتراقها حسا او حکما او متمیز من فاعل یصح او مفعول مطلق ای افتراق یصح او افتراق حکم قوله بارزا کان الحال انه لا التباس فیہ بل الالتباس فی المستکن فقط والبارز محمول علیه فدفع بقوله بارزا کان او مستکنا قوله ای اذا ارید جواب سوال وهو ان الجزء لا یرتب علی الشئ لانه اذا اكد بالنفس والعین فکیف اكد بمنفصل فاجاب الشارح عند جوابین احدهما بقوله ای اذا ارید والثانی بقوله اولایعنی ان لفظا ولا مقدر فی جلب الجزء فالحاصل ان الشرط یدل علی التقدم اذا لم یکن فی جانب الجزء قرینة علی تقدم الجزء علی الشرط وهما وجد القرینة وهی لفظ اول قوله ثم بالنفس والعین لما کان الا ولیقضی الثاني فلذا اقال ثم بالنفس والعین قوله فتنسک الفاء لتعلیل تطبیق المثال مع المثل قوله اذا وقع تاکید للمستکن جواب سوال وهو انه کیف ینسک النفس والعین بالفاعل مع ان الفاعل مذکور فی قوله ضربت فاجاب الشارح عنه بقوله اذا وقع تاکید الى یعنی ان الالتباس وان لم یکن فی جمیع الصور لکن ینسک فی بعض الصور کما اذا وقع تاکید للمستکن قوله ولما وقع جواب سوال ظاهر سئل تو غیر لازم ان الثاني لفظ کلا بل هو ثالث فکیف ینسک اطلاق الثاني علیه اجاب بقوله ولما یسمی سئل یحیی ان تعدد الامثلة باعتبار تقدم الامثلة سئل توضیح ان الالتباس وقع فی المرفوع المستکن والبارز فلهذا البارز لان حلة الالتباس موجود فی المستکن دون البارز حاصل الجواب ان یقینه الاجواب وهی ما یكون الضمیر فیہ بارزا حمل علیه طرد الباب سئل مولوی مفتی عبد الرحیم الفتاوی سئل اللهم رب العالمین

في الكلمات لما كان قوله البواقي صفة لفظية وهو قوله الشارح قوله في الكلمات قوله

اللهم رب العالمین

قوله وانما قيد الضمير لما فرغ الشارح من عن تعميم عبارة المصدر في بيان فوائد القيود
 قوله ببيان العوامل قليلا اي ان لفظ كل واجمع لا يتصل مع الفعل بان يكون فاعله بل يتصل
 بالفعل شئ اخر بالفاعلية يذكر كل واجمع بعد ذلك الشئ في الامور الاستعمال واما لفظ النفس
 والعين فيذكر مع الفعل بالفاعل عليه كشيء حتى يقال ضرب نفس زيد وضرب عين زيد اي جسد زيد
 قوله بفتح الهمزة د فح وهو وهوانه مقروء بكسر الهمزة فيكون مصدرا من باب الافعال فلا يصح جملة
 على اتم واخوه اذ يلزم حمل المفرد على الجمع فدفع بقوله بفتح الهمزة قال قاتل علم من قوله على ما هو
 المشهور ان كسر الهمزة ايضا جائز في غير المشهور مع ان الكسر غير جائز اذ يلزم حمل المفرد على
 الجمع قلنا ان قوله على ما هو المشهور ليس بمتعلق بقوله بفتح الهمزة بل متعلق بقوله اتباعا لمتبوعها
 لا جمع في المشهور واما في غير المشهور فقد يؤكد بها بدون ذكر اجمع قوله يعني تستعمل دفع وجم
 وهو ان متبعية اتم واخوه الى اجمع باعتبار الوضع مع انه لا وضع للتركيب احد للكلمتين مع الآخر
 اذ الوضع في المفردات دون المركبات فدفع بقوله يعني تستعمل الزايع ان متبعية اتم واخوه لا جمع
 من جهة الاستعمال الامن جهة الوضع قوله وذكرها الاول للاستيناف وقعت في جواب سؤال السائل
 وهو ان ما ذكر في الصورة التي ذكر الكل ولو ذكر اتم وابتع والبصم وحده هو هو التاكيد به ام قلنا
 المصدر عنه بقوله وذكرها دونه ضعيف فان قيل انه لما كان في ذكره وحده ضعفا بل لا بد من
 الانضمام مع الغير فما الحاجة اليه لان التاكيد حصل باجمع لان فرض المسئلة فيما لم يؤكد بالكل بل
 يؤكد بواحد منها قلنا ان ذكر اجمع هذا ليس للتاكيد بل للتوطئة الى صحة التاكيد باخواته فلا يخفى
 من الفرض قوله اي لقصد النسبة وتحقيقه مضى في بحث المعطوف فليست فيه قوله لانه لا تكون
 النسبة جوابا بل يسأل وهو ان الضمير في دونه لما كان واجعا الى المتبوع وهو عبارة عن ذات
 المتبوع وعدم مقصوديته ظاهرا لانه ليس من مقدور المتكلم ومفعول لقصد لا يكون الامن
 مقدورات المتكلم ومن الاعراض والاحداث فاجاب بقوله اي لا تكون النسبة الخ فان قيل
 كيف يكون المتبوع غير مقصود والتابع مقصود في بدل الكل فانها متحدتان قلنا انهما وان كانا
 متحدتين ذاتا اي فيما صدق عليه لکنهما متغايزتان لفظا ومفهومهما فيميزان يكون الشئ الواحد مقصودا
 دون وجه قوله بل تكون النسبة اليه طوية جواب سؤال وهو انه على هذا ينبغي
 ان لا يتركب لانه فاجاب بما ترى قوله سواء كان بالنسبة مستندا جواب يسأل
 وهو ان المتبادر من النسبة النسبة الاشهاد به فيخرج منه اخاك في ضربت زيد اخاك
 اذ الضرب غير مستند الى زيد بل واقع عليه اجاب بقوله سواء كان الخ
 قوله ولا يصح والحد الخ جواب يسأل وهو ان هذا التعريف لا يكون مانعا
 عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوف بل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه
 له اتم واجمع ٢٨٠ له في كل واحد منهما ٢٨٠ له على ان النسبة الى المتبوع غير مقصودة ابتداء لام فراق زوده بفضل خالق غفر له

المتبوع

آجاب بقوله ولا يصدق الحد في قوله ثم بدله يقال بدله فاندم وفاعله محذوف أي طر
 له فأي غير الأول فضمير الفاعل في بد الأجم إلى الأولى المعلوم بدلالة الكلام كن ذكره العلامة
 التفتازاني رحمه في شرح المفتاح قوله بهذا المعنى أي بان يكون المتبوع مقصوداً أو لا ثم التام علم
 ان المتبوع في المعطوف بـ مقصود ابتداءً ومتبوع عينية البدل غير مقصود ابتداءً سواء كان
 مقصوداً ابتداءً ونقلاً أو لا فدخل يا زيد زيداً فجعل بدلاً فانه لم يكن مقصوداً ابتداءً لكنه صار
 مقصوداً انتهاءً قوله مثل ما قام أحداً لا زيد بالرفع على البدل وبالنصب على الاستثناء قوله
 وليست نسبة عائش إلى من عدم القيام مقصودة بالنسبة إلى زيد فلهذا العبارة محمولة على
 القلب بتقليده هكذا وليست نسبة عائش إلى زيد من القيام مقصودة بالنسبة إلى أحد قولها
 فإن النسبة جواب سؤال وهو ان النسبة الأولى من حيث النفي والثاني من حيث الاثبات فكيف
 تكون الثانية عين الأولى فأجاب بقوله فإن النسبة المأخوذة في الحد أع من ان يكون بطريق
 الثبوت أو النفي لأن المولود من النسبة نفس النسبة لا الكسفة من النفي والاثبات قوله ويمكن ان
 يقصد جواب سؤال وهو ان النسبة الأولى لما كانت تقيماً فكيف يكون طوتية إلى ثالثة وما هذا إلا
 طوتية لنفيضة فأجاب بقوله ويمكن ان يعنى ان الغرض من الطوتية انفاظ الغافل وهو يحصل
 بالنقيض أيضاً فاقبل ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في الاستثناء بطريق الاستثناء و
 ليس بمقصود فكيف يصح القول بان النسبة إلى ثالثة مقصودة قلنا ما ذكره في الاستثناء المحض
 أي الخالي عن معنى البدل مع ان زيدا في المثال المذكور جازان يكون بدلاً أيضاً قوله النوع جواب
 سؤال وهو انه لا يصح حمل بد الكل على قوله هو لأنه راجع إلى البدل مطلقاً فيلزم حمل الاخص
 على الاعم فأجاب بقوله النوع أيضاً ان قوله هو مبتدأ وخبره محذوف وهو النوع وقوله بد
 الكل خير مبتدأ محذوف وهو الأول أي الأول بد الكل قوله أربعة جواب سؤال وهو ان البدل
 منقسم إلى ثلاث اقسام الأربعة لا غير فينتج ان يذكر المصداقات الحصر أيضاً ان ما ذكره المص
 تفصيل وهو يقتضي الاجمال ولا اجمال هنا فأجاب الشارح رحمه بقوله أربعة قوله أي بدله هو
 كل البدل من أشارة إلى ان اضافة البدل إلى الكليانية قوله غالباً إنما قال هذا لان بد الكل
 البعض بد لا اشتمالاً وليس فيه اشتمالاً لرفيه علاقة الكلية والخيرية قوله وبد لا غلط و
 المراد بالغلط هو الغلط في البدل منه لأنه ليس الغلط في البدل قوله له في ملائمة وهو ملائمة
 السبب والسبب فان قيل ان السبب لا ينفك عن السبب بل بينهما ملائمة لان المراد من السبب
 هو العلة فلا يصح اطلاق العلة عليه قلنا اطلاق العلة عليه بالنسبة إلى اضافة البيانة
 لأنها على الملائمة وهذه اضافة لامية قال فحل المحشور مولانا عبد الحفوز ان اضافة في الأخرى
 لامية وفي الأوليين بيانة بمعنى من فكيف يصح عطف قوله الاشتمال والغلط على الأوليين لان
 لفظ الاشتمال والغلط مجرور باللام ولفظ الكر والبعض مجرور بمن فلا يصح العطف لأنك قد عرفت ان

الاعراب في المعطوف والمعطوف عليه بتقدير باللام ثم اجاب عنه مولانا المذكور بوجه اما اول
 فانا نقول ان الاشتغال والغلط معطوفان على الكل والبعض بل هما مرفوعان يعطمان على الكل
 لكن بتقدير بالمضاف الى بدل الاشتغال وبدل الغلط واما ثانيا فانا نقول جازان يكون الاضافة في الاوليين
 ايضا لامية الى بدل الكل المبدل منه وبدل البعض المبدل منه ولا ضير فيه واما ثالثا فبالفرق بين
 بين من التهي مذكورة وبين من التهي مقدرة بان يكون عدم جواز العطف بالنسبة الى من المذكور
 وجوازه بالنسبة الى من المقدرة انتهى حاصل كلامه ثم قال مولانا عصام الدين ان الجوابين خرو
 مردوان اما الاول منهما فلاز العبارة غير صالحة للاضافة اللامية في الاوليين لانها للاختصاص
 وهو يقتضي المغايرة والمغايرة بين المضاف والمضاف اليه في قوله بدل الكل والبعض اذ مدلوله
 مدلول الاول واما الثاني فلان عدم جواز العطف لاجل ان اعرابهما غير ناش من جهة واحدة وهو
 لا يخلف سواء كانت كلمة من مذكورة او مقدرة فالجواب بالفرق بين المذكورة والمقدرة غير
 انتهى كلامه اقول في الجواب عن الاول في المغايرة في اللفظ والمفهوم بين المضاف والمضاف اليه
 في الاضافة البينة كان للاختصاص واليقر فيها مغايرة من وجه اخر وهو ان بينهما عموم وخصوص
 من وجه وهو يقتضي المغايرة في المادتين وان المتحد والمادة الاجتماعية والجواب عن الثاني
 ان عدم جواز العطف على تقدير ان يكون كل من مذكورة وجوازه على تقدير يكونها مقدرة فاذا كان
 مذكورة لا يصح العطف لان اعرابه حينئذ لا يكون ناشيا من جهة واحدة واذا كانت مقدرة
 يكون اعرابها ناش من جهة واحدة شخصية وهي المضاف لانه نائب مناب من المقدرة
 فيكون العام في المضاف اليه هو المضاف لاجل الجواز كما حقق في موضعه فتكون
 اعرابها حينئذ ناشيا من جهة واحدة شخصية كما لا يخفى قوله فالاول مدلوله مدلول الاول
 قال مولانا عصام الدين الاخصر في العبادان يقال فالاول مدلوله مدلوله بان
 يرجع الضميرين الى الاول اقول لو قال كذلك توهم ان كلا الضميرين راجعان الى الاول بمعنى
 بدل الكل وهو باطل يعني ان ههنا اولين احدهما بدل الكل والاخر المبدل منه لانه اول بالنسبة الى
 البديل فالضمير في المدلول الاول راجع الى الاول الذي هو عبارة عن بدل الكل والضمير في المدلول
 اما راجع الى الاول الذي هو عبارة عن المبدل منه فلان اعدا من الضميرين الظاهر قوله الى بدل
 الكل قد فهم وهو ان المراد من الاول الاول الاضافي وهو بدل البعض اذ هو الاول بالنسبة
 الى الاخيرين فدفع بقوله اي بدل الكل يعني ان المراد من الاول الاول الحقيقي قوله يعني
 متحدان فانا جواب سؤالي وهو ان في قوله جاءني زيد اخوك معنى زيد هو الحيوان الناطق
 مع هذا الشخص ومعنى اخر ذات من له الاخوة فكيف يكون مدلوله مدلول الاول فاجاب
 بقوله يعني متحدان ذاتا اي المراد انهما متحدان فيما صدق عليه قوله لان يتحد مفهومهما
 لا يجب ان يتحد مفهومهما اذ قد يتحد مفهومهما بخو زيد ضربه اياه لان مفهوم ضمير الغالب وال

بمقتضى من وضع العتق وحاصل
دبره وكره الاستئصال والخطه

وله أيضا أن قال رحمه الله في البواب إلى التذكرة في سنة ١١٢٠

وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان مفهوما لان كلمة المتصلة تفيد الحكم في
 النقيض بالطريق الاولى قوله فزيد واخوك الفاء للتعليل اي لتعليل تطبيق المثال مع الممثل
 قوله قال الشارح الرضى اشارة الى الاعتراض على المصنف رحمه الله ان حصر التوابع في الخمسة
 باطل لانها اربعة اذ عطف البيان داخل في بدل الكل وحصر اقسام البدل في الاربعة باطل لانها
 ثلاثة لان بدل الكل داخل في عطف البيان قوله وما قالوا الخ جواب سوال وهو ان عدم الفرق
 ممنوع اذ في بدل الكل لمقصود بالنسبة دون متبوعه وفي عطف البيان المقصود بالنسبة
 هو المتبوع فاجاب الشارح عنه بقوله وما قالوا قوله وهو الثاني فقط لان المبدل منه طوتية
 اي قاط الغافل فهو ايضا مقصود نظرا الى انه طوتية الاولى بدل الغلط فان كون الثاني مقصودا في
 بدل الغلط دون الاول ظاهر لان بدل الغلط للسهر والغفلة لا لطوتية اي قاط الغافل قوله
 اصلا اي لا للنفس ولا للغير كالصلوة فانها مقصودة لنفسها وكالوضوء فانه مقصود للغير
 قوله اصليا اي للنفس بل اي قاط الغافل قوله والحاصل ما بين بعض المحققين ادراكا لاد الشارح
 ان يبين الامور المجزئية لا ايضا الكلي فقال والحاصل الخ قوله مبالغة في الاسناد لانه لو لم
 يكن طوتية لم يوجد اي قاط الغافل فيكون في الاسناد الى البدل شكاً قوله وحيث ان يكون التوضيح
 جواب سوال وهو ان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن يثبت توضيح المبدل منه ايضا
 لان اخوك في قوله جامع في زيد اخوك يوضح زيد لانه لا يعلم ان زيدا اخ الخاطب اولا فلما قال
 اخوك علم انه اخ الخاطب آجاب بقوله وحيث ان يكون التوضيح الخ قوله فالفرق ظاهر وهو ان
 البدل مقصودا صليا اي مقصود للنفس لا للغير كالصلوة بخلاف عطف البيان فانه ليس مقصودا
 اصليا بل للتوضيح المتبوع كالوضوء قوله والثاني جزؤه لا يقال هذا من قبيل عطف الاسماء على
 معمولي عاملين مختلفين مع عدم شرط جواز ذلك قوله الثاني عطف على الاول وقوله جزؤه
 عطف على قوله مدلول الاول والعامل في الاول هو الابتداء والعامل في قوله مدلول الاول هو
 قوله مدلوله فان قوله مدلول الاول مفعول بالمرسم فاعله قنقد يره والثاني مدلوله جزؤه
 اي جزء الاول وهو المبدل منه لا انقول ان لفظ مدلوله مقد فيه اي والثاني مدلوله
 جزؤه فاعتبار المدلول فيه بحكم التقدير لا بحكم العطف فلا محذور فيه حينئذ قوله اي بدل
 البعض دفع وهم وهو ان المراد من الثاني بدل الغلط لانه ثاني بالنسبة الى الاشتمال فدفع البعض
 اي بدل البعض قوله اي بدل الاشتمال دفع وهم كما مر قوله بينه وبين الاول وانما نقل
 بينه والاول بملاحظة البين بحكم العطف لفائدة الاختصار في المتن لان العطف على الضمير المحذوف
 بلا عادة الجار غير جائز قوله بحيث توجب النسبة جواب سوال وهو انه يدخل في اطلاق قوله
 ملائمة بغيرها البعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلاما وضربت زيدا حمارة بوجود الملائمة
 بغير الكنية والجزئية وهي المالكية والملوكية فاجاب بقوله بحيث الخ قوله لا اعتبار ذاته اذ لا تفاوت في

انتخاص اللسان من حيث الذات وأما التفاوت بالطول والقصر فهو التفاوت في الوصف فإن قيل ببدل الكل والبعض يظهر كذلك قلت لا يفرض ذلك في التسمية إذ لا يشترط في وجه التسمية من الاطراد والانعكاس قوله و تتضمن نسبة الاحجاب على قوله يكون قوله وكذا في سلب زيد ثوباً ذا سلب يستعمل في غير اللفظي وإما في اللفظي فيقال وأقول ما قال سلب زيد علمان ذات زيد غير مراداً ذا سلب لا ينسب الى زيد بل المراد بعض متعلقاته قوله بغيرها قال مولانا عصام الدين الأصبهاني يقال بغيرها بدون بلا الملازمة لذكر الملازمة صريحاً بقوله ملازمة أقول ملازمة المذكورة هي الملازمة التي بين بدل الاشتمال وبين الملازمة منه والباء في قوله بغيرها إشارة الى الملازمة التي في بدل الكل وبدل البعض إلى ملازمة بغيرها ملازمة كلياً وإنما تعرض لهذه الملازمة بإيراد الباء ليصح حمل قوله بغيرها على قوله ملازمة والألا بغير الحمل ولهذا فسر بقوله أي تكون تلك الملازمة بغير كون الخ والآن فلا بد أن يقال في تفسيره أي غير بدل الكل والبعض قوله أي تكون تلك الملازمة دفع وهو المراد بغير غير الكلية والجزئية مطلقاً فيخرج من التعريف نحو نظرت الى القمر فلكه لأن المبدل جزء من البدل قد دفع بقوله أي تكون تلك الملازمة الخ قوله فيد خل قيد أي هو ليس قسملاً مسأ قوله نظرت الى القمر فلكه وفيه نظره وهو النسبة الى المبدل منه وهو القمر تام فكيف يكون مثلاً لبدل الاشتمال هكذا قال مولانا عبد الخفور وأجاب عنه مولانا عصام الدين أن هذا التركيب إنما يقال في أيام اختفاء القمر بأن يكون في آخر الأيام فعله هكذا يكون النسبة الى القمر غير تام قوله والمناقشة فيه إشارة الى جواب الاعتراض الذي هو الشارح الهندي حيث قال ان المثال لا يطابق المثالان القمر ليس جزء من الفلك بل مستقل في نفسه ثابت مركز الفلك فلا يجوز للتخوين ان يورده في المثال قوله مناقشة في المثال وذلك ليس من دأبهم إذ يكفي في المثال نفس الغرض وإن لم يكن مطابقاً للواقع والضمحوظ ان يورد له مثلاً الخوكما قال لشارح رح ويمكن ان يورده الخ قوله دجته لا سد بوجه الخ بالفارسية سوراخ ولا تنك ان في جانب المشرق ستة بروج وكذا في جانب المغرب ستة بروج وفي كل بروج ثلاثون درجة والسد اسم لبرج واحد قوله وإنما لم يجعل الخ جواب سؤال وهو انه لم يجعل هذا البدل الذي يكون الكل بدلاً عن البعض قسمياً خامساً ولم يستعمل بدل الكل عن البعض لأن المبدل من جزء البدل الخ جواب بقوله وإنما لم يجعل الخ قوله بل قيل الضمير في قوله قيل راجع الى قوله وإنما لم يجعل الخ أي بل قيل وإنما لم يجعل هذا البدل قسمياً خامساً لعدم

سلكه بكرة الكائنات نامة بدل من القمر يكون القمر جزءاً من الفلك والغيرية راجع الى القمر والآن ما دونه ملازمة الى الفلك الذي في القمر وهو الفلك الاول المسمى بفلك الدنيا قاله عبد الله بن مسعود عن عبد الرحمن بن عوف عن ربه الكريم صلى الله عليه وسلم انه يرفع الجيم بدل من قوله درجة الاسد بكرة بدل من الاسد والبرج عبارة عن قسم واحد من اثني عشرتها من الاقسام السداسية

وقوعه لم یقله لقلته وندته جاب بطریق التنزیل وقوله باقلا عراض عنه بطریق العلو
 ثم یرو علیه انه اذ لم یقع في كلامهم فبان قولهم في الامثلة المنقولة عنهم كما مر فجاب بالشارح عنه
 بقوله فان هذه الامثلة مصنوعة ای غیر منقولة من العرب قوله ای بدل الغلط فم وهو
 ان المراد من الزام بدل الكل لا نه لو شرع من الجانب الاول یكون بدل الكل باقلا فم بقوله ای
 بدل الغلط قوله بان تقصص انما زاد كلمة الباء لدفع سوال وهو انه لا یصح ما ان تقصد على البدل
 لان ان تقصد بتاویل المصدر ووصف والبدل ذات لانه قد یكون اخا وقد یكون حملا وهكذا
 جوا جاب بقوله بان تقصد حذف حرف الجر وحده مع ان وین قیاس ثم الجار والمجرور ^{تقتضی}
 المتعلق فیهم حله على البدل باعتبار المتعلق وقوله ان یكون بیان المتعلق وفيه نظر لان في قوله
 ان یكون ایضا خلا ان على المضارع فيكون بتدلی الاشكال بالاشكال اللهم الا ان یقال ان كلمة ان
 سهو من الكاتب اصله ان یكون لم وانما زاد قوله انت اشارة الى ان قوله ان تقصد صیغة
 المخاطب المعلوم بقرينة قوله غلطت وقوله تقصد من باب ضرب قوله من غیر اعتبار جواب
 سوال وهو ان قوله ضربت زید احماره مثال بدل ان غلط مع انه یصدق علیه بدل الاشتمال
 ایضا لان یزید وحمار ملازمة المالكیة والمملوكیة فجاب بقوله من غیر اعتبار الم یعنی انه
 وان وجد فيه الملازمة لكن الملازمة لیست بملتزمة اليها قوله بعد ان غلطت وفيه نظر
 وهو ان القصد الى البدل قبل وقوع الغلط بالمبدل منه وانما ذكر خلاف ما قصد بالنسیان انه
 سبق ^{للم} البیان آجیب عن ان المراد من البدل الابدال ولا شك ان القصد الى البدل بعد وقوع
 الغلط به قوله بغيره وانما لم یقل بعد ان غلطت بالاول وهو المبدل منه للفقان في العبارة
 وانما یقال بالبدل منه والایا المتبوع لانه حين ذكره لم یذكر بحیثیة كونه مبدلا منه او متبوعا
 بل بحیثیة كونه غلطا حیث قال والغلط وهذا لم یذكر باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه
 قوله و یكونان معرفتین اشارة الى تقسیم آخر في البدل لا ای البدل والمبدل منه في الانواع
 الاربعة المذكورة اربعة الخواص فتصیر الاقسام من ضروب الاربعة في الاربعة ستة عشر
 قسما وفيه نظر وهو انه من قبیل التاكید اللفظی فكیف یكون بدلا كذا قال مولانا عصام الدین
 أقول لا یبعد ان یقال لو قصد اسناد الفعل الى الثاني وفكرو الاول طوتة فالثاني یكون بدلا
 قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني لتاكید الاول كان الثاني تأكیدا لقوله ای نعت البدل
 دفع وهو وهو ان المراد من النعت نعت المبدل منه قوله من كل وجه جواب سوال وهو
 ان البدل مع النعت ایضا القصر من البدل منه لان النكرة اسو صروفة القصر من المعرفة فاجاب

س ۱۰ ح ان عبارة المصنف تدل دلالة مرجحة على ان التقصد بالمبدل هو ما وقع الغلط بالمبدل منه حيث قال ان تقصد البدل بعد غلطت بیزه

س ۱۱ س ۱۲ لانك قد عرفت ان قولهم بمارسجك لما لك نقلت درت برجل ثم استدرت فقلت بجلهم مسكه لان قبل وقوع الغلط بالمبدل

لا یكون الا القصد بدات البدل لا البدل من حيث انه ابدال قاله عبد الله كما عبر المصنف عن المبدل منه بالادل بها سبق ۱۲ عه قوله على البدل المراد

من كل وجه يعني ان البدل مع النعت وان كان النقص لكنه ليس بالنقص من كل وجه اذ بالنعت
يقال الاشتراك وايضا ان النعت مع البدل لا يفيد ما لا يفيد البدل منه مع التعريف **قوله** ويكونان
ظاهرين في الإشارة الى تقسيم الفرق البدل في تقصير الاقسام من ضرب الاربعة ستة عشر قسمًا
قوله لقيتهم اياهم فان قيل هذا من قبيل التاكيد فكيف يكون بدل لا قلنا الفرق بالقصد
فالقصد المتكلم اسناد الفعل الى الثاني وذكر الاول توطئة فهو البدل وان قصد العكس فهو الثاني
قوله لا من الغائب وانما لا يحل الغائب على المتكلم والمخاطب ههنا كما حرم فيما قبل من الموضع لانها
ان كانت بعد الوقوع **قوله** فان المانع فيها مفقود لعدم اتحاد ما صدق عليه في غير بدل الكل
فيفيد ما لا يفيد له البدل منه **قوله** اشتريتك نصفك فانه بدل لبعض فان النصف بعض المخاطب
وفي المثال الثاني يكون **قوله** نصيب بدل لا من ضمير المتكلم وفي المثال الثالث يكون علم بدل لا من
ضمير المتكلم وفي المثال الرابع يكون علمك بدل لا من ضمير المخاطب وفي المثال الخامس يكون الحمار
بدل لا من الكاف وفي المثال السادس يكون بدل لا من تاء الخطاف وليس بدل لا من ضمير المتكلم
الا فلا بد ان يقال حمادي **قوله** ولا يلزم من خلت إشارة الى الرد على بعض الشارحين حيث قالوا
انه لما كان بيانا لا بد فيه ان يكون الثاني اوضح من الاول فاجاب بقوله ولا يلزم من ذلك ان
يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضا كما انهما اجتماعا كانا
منظور... النظر وملفتا للمخاطب فالالتفات ايضا **قوله** فيعلم ان يكون الاول اوضح من الثاني
او بالعكس او كانا متساويين **قوله** قسم بالله ابو حفص عمر الحفص بالصاد المعجمة اسم الاسد
ابو الاسد في الشجاعة وبالصاد المهملة اسم بنت عمر رضي زوجة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم
قال قيل ليس في القصة ان عمر رضي اقسم بالله مع ان قولهم اقسم بالله ابو حفص عمر صريح في انه
اقسم ولكن قول الاعرابي صريح قلت ان الشارح لم يذكر قصص الا ان بعض الفضلاء قد ذكر القسم
حيث قال ان اعرابيا الى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فالتمس منه بغير او كان له بغير فقال عمر رضي الله عنه
ليس لها نقب ولا دبر اي في لغة لانه ليس بها ذلك في الواقع فلا يكون له ذنب ويحتمل ان في قوله
لانه لا تردد لانه الى بكلمة الشرط حيث قال ان كان مع ان الذي يندب صدر منه يقينا اذ الناقصة لا
كان محفوا نقباء قلنا انما اورد في صورة التردد رعاية للادب او ان معنى قوله عمر رضي الله عنه
لها نقب ولا دبر اي في لغة لانه ليس بها ذلك في الواقع فلا يكون له ذنب ويحتمل ان في قوله
ان كان ليس محرف الشرط بل ان محففة من المثقلة واسمه ضمير الشأن المحذوف على طريقة
قوله تعالى سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا **قوله** دبر الدبر اشت زنى والحجاء لاغوا والنقباء

له كيف وهو مثل السكن انت وروحك الجنة والتفرد على ذلك تأكيد اسك به بان قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني
من غير توجيه كان الضمير الثاني تأكيد اقاله عبد الله بن مسعود وقيل ان الحنف بالحاء والصاد المهملتين وكذا الاسد وبه

كنى عمر بن الخطاب ١٢ كنية العاصي فضل خالق عني عنه

سوده شده پائی قوله فحمل بغيره اى ركب على بغيره او ساقه قوله بطحاء البطحاء واد فيه
اجار صغيرة ^{بمعنى} سكرية قوله وجعل اى شرب الاعرابى فى ارض البطحاء وليقول شعرا قسم
بالله ابو حفص عموما منها من نقب والدبر اعفول اللهم ان كان فخر قوله فجعل اى شرب عمو
فى وقت قال الاعرابى اغفر اللهم فهو من افعال المقاربة قوله صدق اى صدق الاعرابى
ان ناقته دبر قوله فاخذ بيده اى اخذ عرق بيد الاعرابى قوله صنع اى اسقط الا كان
او اسقط انت قوله وزودوه اى اعطاه عمر رض النقة قوله وكساه اى اعطاه الكسوة لغير
قوله نقباء بحفاء دبراء على وزن فعلاء مؤنث النقب والعجب وادبر كاحر حمراء وانما الى بصيعة
المؤنث لانها صفة الناقة قوله اى فرقه ^{بمعنى} ليس المراد من الفصل ههنا ما يقابل الجنس والنوع
او ما يقابل الجنس والنوع او ما يقابل الباب والكتاب قوله اى مرجئت الاحكام اللفظية مثلاً
الى ان نصب قوله على التميز قوله واقم اشارة الى بيان المتعلق بقوله فى مثل ثم المتعلق مع المتعلق
خبر بقوله وفصله فالقيل فليكن قوله فى مثل متعلقا بقوله وفصله اذ هو مصدر وصدم المتعلق
فلا حاجة الى قوله واقم قلنا ان الجار والمجرور لا يقع خبر الا باختيار المتعلق فلو تعلق بقوله
وفصله يكون قوله وفصله مع قوله فى مثل خبرا فاعدم المبتدأ من البين قوله التارك اى
القاتل قوله البكرى فى الاعمال اسم لرجل قوي بالفارسية يهلون ثم جعل القى البشر هو اسم محض
للمقتول الذى قتله ابو الشاعر قوله انا ابن التارك بشر فامبدل منه وهو البكرى ساقط من
البين والفصل العامل وهو التارك بالبدل وهو بشر قوله وهو غير جائز واما التارك البكرى فهو
جائز لانه مثل الضارب الرجل قوله وعليه الطير ثالى مفعول الخ اشارة الى بيان تركيب قول
الشاعر يعنى ان قوله عليه الطير مفعول الثانى للتارك واما مفعوله الاول فقوله بكرى قوله
ان جعلناه بمعنى اسير فان ترك جاك بمعنى ودم وعبى صير كما فى القاموس وما قال سابقا
ان التارك بمعنى القاتل فهو النصير بمعنى اللازم اذا القتل لازم مع صيرورة البكرى كائنا عليه
الطير الاكل قوله والاحق ان لم يكن بمعنى النصير بل يكون بمعنى ودم فهو حال من البكرى فيكون
حالا من المفعول قوله ان كان اى الطير فاعلا لقوله عليه لان قوله عليه شبه الفعل ففيه الضمير
لا محالة قوله وان كان اى الطير مبتدأ وقوله عليه خبره فيكون قوله ترقبه حيثن حالا من
الضمير المستكن فى قوله عليه لما مر انه شبه الفعل ففيه ضمير قوله اى واقعة جواب سؤال وهو
انه لا يصح كون وقوعه حالا من الضمير فى ترقبه لان الحال يكون قيدا لعاملى الحال والترب
لازم الوقوع فلا حاجة له الى التقيد فاجاب الشارح عنه بقوله اى واقعة الزم يعنى انه فى الظاهر
كذلك لكن فى الحقيقة محمول على القلب ثم اعلم ان لفظ الطير جاء للجمع كما قال الله تعالى ولم يروا
الطير فوقهم صافات وليقبضن فان النون فى يقبضن للجمع لانها شجي يجمع المؤنث وشجيم غير ذلك
العقول وان كان مذكرا قوله مرقبة اى منتظرة لا ترهاق روه اى لخروجهم من قوله

رمز وهو عبارة عن حيا المذ بوجه والمراد منه هنا المحو... القليلة قوله واما الفرق المعنى
 اشارة الى فائدة قول المصنف قوله فقد تبيّن فيما سبق في جواب قول الرضى حيث قال الشارح و
 قال بعض المحققين في جوابه الى قوله والبراد ^{لأنه ان يكون بمنزلة كل} بمثل جواب سؤال وهو انه لما قال المصنف رضى في مثل
 خرج عنه قوله انا من التارك والمضاف اليه خارج من الكلام وايضا فيه اشارة الى سؤال السائل
 ان المتكلم يجمع بين اثنين احدهما الاشتراك بين الشيئين في النوع كزيد وعمر واشتركا في الرجولية وثانيهما
 الاشتراك بين الشيئين في الجنس كالرجل والمرأة اشتركا في الانسانية فسا للسائل ان المتكلم هنا
 اى قبيل فاجاب الشارح هذه بقوله والمراد بمثل الزئبق ان المراد من الاشتراك النوعي قوله و
 يمكن ان يراد به الخاى ويمكن ان يراد به الاشتراك بالجنس ولما كان الامر بعيدا من الباب فلذا
 عبر عنه يمكن لانريد كوفي موضع الضعف قوله يا غلام زيد بالقسم لانه قد سبق في بحث المناسبات
 البذل والمعطوف بالحروف ^{لأنه لا يمتنع} دخولها عليه حكمه حكم المنادى المستقل في بحث المبنى اعلم ان
 في الاسماء الاعراب والاصول في الافعال والحروف الهمزة لان الاسماء محل المعاني المعتودة وهي
 تقتضى العلامات لتلايل تبس البعض البعض وهي ليس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف
 لانها ليس محل المعاني المعتودة فلا يحتاج الى الاعراب وايضا الفعل ثقيل لانه موضوع للحمل والزمان
 فالمناسب معه الخفة والبناء خفيف لان سلوكه طريق واحد اسماء من سلوكه طرق مختلفة بخلاف
 الاسم لان ما هو موضوع له غير متعدد فيكون خفيفا لا يعجزا عليه لا يفيد الثقل بخلاف الفعل لانه يعجز
 لثقله على الثقل وهو غير جائز فان قيل لثقلها يقتدر على اللسان والاسم والفعل سواء في تلفظ
 لسانى واما ثقل الفعل باعتبار تعدد الموضوع له فلا يفيد الثقل على اللسان لا يفيد الثقل على الذهن وهو غير
 قلنا ان ثقل الذهن مستلزم ثقل اللسان لان الذهن اذا وقع في التشويش وقع التعدد في اللسان ايضا ثم
 المبنى المطلق عبارة عما كان حركته وسكونه من غير عالم ثم هو على قسمين احدهما مبنى الاصل والاخر مبنى
 الاسم فالاول عبارة عن الماضى الاول الحاضر والحروف الثانی عبارة عن الامرين احدهما ما استنبط الاصل وبنا
 المناسبة سببا الى انشاء الله تعالى كالموصولات فانها سبب الاسم لمشاكلة الحروف لانه كما ان الحرف يحتاج
 في الدلالة على المعنى الى القيمة كذلك الموصول يحتاج الى المصلة لانه لا يكون جزاء من الكلام الا بصل
 ان يقع الاسم غير مركب مع العالم كالاسماء المعدودة مثلا زيد عمر يكونا سكونا ثم حكم مبنى الاصل ان لا
 يتحقق الاعراب فيه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا عملا فالقبيل الذي قد يقع موضع الخبر مثلا زيد ضارب في
 موضع زيد ضارب فيكون له اعراب فحل مع ان الماضى من المبنى الاصل قلنا الاسم ان زيد ضارب
 وقع الماضى في موضع الخبر بل الواقع في موضعه هو الجملة اى الفعل مع الفاعل لا الفعل وحده وفردنا
 بعدم الوقوع هو الفعل فقط كما اذا قال زيد ضارب علامه بان وقع ضارب بدين الغلام في موضع الخبر
 واما اعرب المضارع مع انهما من الافعال لانه مشابه باسم الفاعل في وقوعه موقعا مثلا زيد يضرب في
 موضع زيد ضارب لان الاصل في الخبر الافعال ليوافق بين اركان الكلام يعني ان المبتدأ لا يكون الا مفعلا

بحث المبنى

في بحث المبنى... ان يكون الخبر...

مستنقلا الاصل في الخبر الافعال

فقط هذا ينبغي ان يعرب الماضى ايضا لانه ايضا واقع موقع اسم الفاعل يقال زيد ضرب في موضع
 زيد ضارب فان ههنا الماضى مع الفاعل واقع موضع الخبر كما المضارع مع الفاعل واقع موقعه
 جيب عنه نعم لكن للمضارع مشابحة مع اسم الفاعل وجراخروها به مثل اسم الفاعل فمثل الحروف
 والحركات والسكنات بخلاف الماضى لانه ليس بهذا المشابحة وانما كان الماضى مبنى على الفتح مع ان الاصل
 فى البناء هو السكون لان المقصود من البناء الخفة والسكون الخفة الحق لان الماضى لما كان مشابحا
 باسم الفاعل من وجب كان مبنيا على الحركة لانها البناء على الحركة يشبه الاعراب لان الاغلب فى الاعراب
 ان يكون بالحركة والمضارع لما كان مشابحا باسم الفاعل مشابحا تامته يحصل عين اعرب الماضى
 لما هابه مشابحة ناقصة ثبت لهما كان مشابحا للاعراب وهو البناء على الحركة وانما اختار الفتح لانه
 خف الحركات وايضا الفتح تحت السكون لان السكون جزء الالف وكذا الفتح جزء الالف فزيد
 امرى كما ضارب مشابها باسم الفاعل مشابحة تامة لان وان كان من حروف المضارعة لكن
 ثبت فى موضعه هرة وصل فيكون الامر على اربعة حروف كما اسم الفاعل اجيب عنه لاعتبار الهرة
 وصل لانها تسقط فى الدرجة وايضا ان الامر لا يقع فى موضع الخبر فلا يقال زيد ضرب بالابتداء لان
 يقال زيد مقول فى حق ضربه فلما لم يكن وامر الحاضرين مشابحة مع اسم الفاعل التام ولا
 ناقصة فلا يثبت له الاعراب ولا البناء على الحركة بل كان مبنيا على السكون كما هو الاصل
 واما الامر باللام فهو عرب بالجرم لانه مضارعة فى الحقيقة لبقاء حروف المضارعة فيه وانما
 كان عربيا بالجرم لوجود الجازم فيه وهو اللام لانه معزول جزم الذى يحسن فى بحث الفعل المشعر
 تعالى قوله اى الاسم المبني بجواب عن اسئلة اربعة الاول انه يلزم الدور فى تعريف
 المبني لان المصدر توقف المبني المطلق على المبني الاصل لاجل جزء من التعريف والاصل
 ان المبني الاصل موقوف على المبني المطلق لان المبني الاصل قسم والقسم موقوف على القسم
 والثاني انه يلزم اخذ الحد ود فى الحد لان اسمى الاصل داخل فى المبني المطلق فيكون من
 الحد ود ثم ذكر فى الحد والثالث انه يلزم تشبيه الشئ بالنفس لان مبني الان مبني الاصل
 داخل فى المبني المطلق ثم ذكر فى التعريف والرابع انه يلزم تعميم القسم من المقسم لان المبني
 قسم الاسم كما قال المصرح فى صدر الكتاب وهو اى الاسم معرب ومبنى والاصل ان المبني كما كان فى
 فى الاسماء كذلك فى الافعال كالماضى والامر وكذا فى الحروف فاجاب الشارح بقوله اى الاسم المبني
 فلما كان المراد من المبني الاسم المبني لا يلزم الدور ولا الاسم المبني موقوف على المبني الاصل والمبني الاصل
 غير موقوف على اسم المبني لانه ليس مقسما بل هو قسم له ولا يلزم اخذ الحد ود فى الحد لان المبني الاصل
 صريح لتل فى مبني الاسم وكذا لا يلزم التشبيه بالنفس ولما كان موصوفا لمبني لفظ الاسم قوله
 وهذا الحد لا يصح جوابا لسؤال هو ان كان المراد من المبني المطلق الاسم المبني وايضا لا يصح تعريف
 لانه كما ان الاسم المبني مجهول كذلك المبني الاصل المسمى يعرف بما هيئ المبني على الاطلاق اى على الكمال

هذا هو الذى ذكره فى حاشية شرح ملاح

وانفعل لما مضى والامر بغير الالام فيه اشارة الى الرد على صاحب الفصل لانه جعل الجملة ايقم من المبنى الا
 صلو ذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه
 والجملة كذلك فانها بنفسها في قطع النظر عن اجزاها لا يحتاج الى الاعراب لانها بذلك لا تقع فاعلة ولا مفعولة
 ولا مضافا اليها لكانت قول الامر كذا لكانت كذا تكتب الاعراب من المعرب بقيامها مقام المقرد فخرجت من كونها
 مبنى الاصل بهذا الاعتبار كذا اقال في غاية التحقيق وهما بحث من وجهين الاول ان الامر عند النجاشي
 ليس لامكان بغير الالام لان ما كان مع الالام يسمى بمضارع المجزوم فخرج هذا الحاجة الى قوله بغير الالام
 والثاني ينبغي ان يقال امر المخاطب لا بالمقصود ليس الا هذا اجيب عن الاول انما قال بغير الالام
 لرواية ذهن المبتدئ لانه خرج من الضرف وفي الضرف يطلق الامر عليها فقال بغير الالام للتنبيه على اصطلاح
 النحوي وعن الثاني ان امر المخاطب اذا كان مع الالام كان معربا كقولهم فلتفروحا قوله وللمراد بالمشابهة
 جواب السؤال وهو ان للمبنى مقابل للعرب وللذكور في حقه كلمة لم يشبه فيبنى ان يقال ههنا ما
 شابه لتحقيق التقابل فاجاب بما حاصله ان المراد من الشابهة النفي في تعريف المعرب هو المناسبة والالام
 يكن تعريف المعرب ما نفع الصدق على مغالين زيد فانه مركب مع غيره ولم يشبه مبنى الاصل او الشابهة
 على الاشتراك في الكيفية وهي ملتف ههنا لان ابن يتضمن معنى مبنى الاصل وهو المبنى ولا يشابه مبنى
 الاصل قوله هذه المناسبة وهي المناسبة المرادة في تعريف المبنى لا المناسبة التي تجري في المعاني الكثيرة
 فلا يرد ما ذكره لان اعصام الدين الاول ان يقال هو المناسبة كما هو هذه المناسبة اعلم ان ههنا
 امر خمسة مجازات ومماثلة ومشاكلة ومناسبة الاول هو الاشتراك في الجنس كالانسان
 والبقرة في الحيوانية والثاني هو الاشتراك في النوع كذئب وحر في الانسانية والثالث هو الاشتراك في الصف
 كالرجل الضجاع والاسد في جماعته والرابع هو الاشتراك في الشكل والشخص والمناسبة اعم من الكل قوله
 ولقد فصل جواب السؤال وهو ان المراد بالمناسبة لا يخلو بالمناسبة المطلقة اعم من ان يكون
 مناسبة مؤثرة في البناء او لا ويراد مناسبة مؤثرة في البناء او لا ويراد مناسبة قريبة والاول ظاهر لبطان
 والا لم يبق اسم ما معربا الا كل اسم مشابه لمبنى الاصل في التكلم والتلفظ واما الثالث فلا يلزم اخذ
 المحدود في الحد لان البناء ملحوظ في الحد لانه سبب اه قال مناسبة مؤثرة في البناء ولا سبيل الى ان
 فان القوة مراتب متعددة فلا يعلم ان المراد ما اذا فاجاب بقوله ولقد فصل صاحب الفصل يعرف المراد
 هو المناسبة القوية وان قلت ان القوية مجهولة قلت المراد منها ما فصل صاحب الفصل قوله
 انما يضمن الاسم تحقيقا لا توها فلا يلزم بناء التثنية لان تضمه حالوا والعطف وهي لا يحقق قوله
 كالمجازات والمراد منها الموصولات وسماء الاشارة قوله الى الصلة اي الموصول محتاج الى الصلة
 واسم الاشارة محتاج الى الصفة في التعيين بان يقال هذا الرجل قوله او غيرها وهو الاشارة الى
 لان تعين اسم الاشارة قد يكون باشارة حسية قوله كنزال فان نزال مبنى واقع موقع
 انزل واما فجاز فهو مشاكلة بترال في الوزن والصورة قوله او وقوم موقع ما تشبهه

اي ما اشكل ان الكاف مشاكل الكاف قول للمخوف وهو الكاف في ذلك قول في نحو ادعوك
اي كاف الخطاب ثابت في ادعوك قوله اضافة اليه اي اضافة اسم مبني الى المبنى الاصل
سواء كانت اضافة بواسطة بواو كما في قوله تعالى من عندك يومئذ الاية فان اليوم مبني
والا لكان مجزوا ولا يضاف اليه للعذاب وانما كان مبني باللام مضاف الى مدخوله وهو اذ هو
مضاف الى مبني الاصل الذي هو الجملة اخذنا كذا فان الجملة مبنيته الاصل عند صاحب
الفصل قوله فمن ثمة بالفتحة وانما قال ذلك لما قال الاصل في المظهر والظروف المضاف الى ذلك
الجملة يجوز بناءها على الفم اهلهم ان صاحب الفصل حصص المناسبة القوية في ستة امور كما ترى كان
حصوه باطل لانه قال الشارح في بحثكم انما كان كذا مبني لان وضعه وضع الحرف يعني كما ان
الحرف يحوي ثنائيا كذا كذا كذا مع ان المناسبة الوضعية غير مذكورة في الفصل اجيب عنه
ان المناسبة الوضعية لخل في المقالة فلا يبطل المحصر قوله مع غيره جواب اسول ثلثة
الاول ان المبني قسم من الاسم وهو قسم من الكلمة والماخوذ في مفهومها الافراد فلا محالة يكون غير مركب
فلا حاجة الى هذا القيد والثاني انه منقوض ببطلان فانه مبني مع انه مركب والثالث انه
منقوض بزيد في نحو جاري زيد فان زيد غير مركب باعتبار ان جزئه لا يبدل على جزاء معناه
مع انه مركب فاجاب بقوله مع غيره حاصل الجواب عن الاول ليس المراد من هلم التركيب
في تفسير حتى لا يحتاج اليه بل المراد هو الثاني اعلم انه لو كان المنظور كل واحد من الطرفين
بالتركيب يسمى بتركيب من غيره ولو كان المنظور بالتركيب احدهما والآخر تابع يسمى بتركيب مع
غيره وحاصل الجواب عن الثالث ظاهر قوله على وجه يتحقق جواب سوال
وهو ان التعريف لا يكون جامعاً ولا مانعاً اما الاول فلا يخرج منه غلام في غلام زيد لانه مركب
مع انه مبني واما الثاني فلا ندخل فيه زيد وقائمه في زيد قائمه لانهما معاً بان ولم يكونا
مركبين مع غيره فاجاب بقوله على وجه يتحقق مع عامل فخرج زيد قائم لان بتركيبهما حصل
العامل المعنوي ودخل فيه غلام زيد لانه لا يتحقق عامل للمضاف بتركيب مع المضاف اليه فالمضاف اليه
مركب لان المضاف عامل في المضاف اليه والمضاف مبني لان المضاف اليه غير عامل في المضاف واجاب
صاحب التوسط من غلام زيد ان المراد من التركيب المنفي هو التركيب الاسنادي ثم يرد عليه فعلى
هذا ادخل المضاف اليه ايضا لما اريد التركيب الاسنادي لم يرد محل في الحد لا للسند والمسنود اليه
فقط فالقوله اذ ما في على نفاذ صاحب التوسط في هذا الموضع قوله العدة اي المراد منه
مجرد العدة لا الاستدلال قوله ولما كان المبني مقابلاً للمركب جواب سوال وهو ان كلمة
لا يخلو ما للشك فهو ينافي التعريف واما المانعة الجمع فخرج عنه ما اجتمع فيه الاخوان
نحو هذا وهذا لانه اولى بامتناع المخلو فلهذا لا بد من القرينة لانها مشتركة فلا بد
من احدى معينها من القرينة حاصل الجواب انما المانعة المخلو والقرينة مقابلة المبني

منه ما يكون غير غير وحاصل الجواب عن الثاني ان التركيب مركب من غير غير ولا مع غيره والمراد صاحب التوسط في التركيب غير غير

العرب لا يراعون في اجتماع الاءرين فيقولون انها وبفوات احدهما لا محالة يكون فالبناء يتحقق بانتفا
 هما معا وبانتفاء احدهما وهو التركيب او عدم المشاهدة والاول كقولنا واهن اذا كانا غير مركبين لا يتش
 التركيب وعدم المشاهدة لانها يشاهدان المبني الاصل والثاني كزيد وعمر فان التركيب منتف
 فيهما دون عدم المشاهدة لانها غير متشابهين مبني الاصل والثالث كهما ولا واهن اذا كانا مركبين
 نحو جاءه الاء واهن الاء لا وفعدم المشاهدة منتف فيهما لانها مشاهدان له قوله فكله او هندا
 لمع الخولا للشك كذا قال عبد الغفور وانما تعرض المحشى للنفسى للشاعدون نفى الجمع
 لان كلمة او بمعنى الشك كثير الاستعمال واما مجيئها لنفى الجمع ليس لثبوت الاستعمال فلا حاجت الى نفي
 فان قيل في اى شئ يدخل في قولهم فاقصوت الغراب اجيب عنه انه دخل في
 الشق الثاني بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكاة للسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به
 الصياد لا ما يرمى من الغراب من صوت لانه ليس بكلمة فلا يكون معربا ولا مبني اى ما يرمى به الغراب
 ليس بكلمة لاحقيقة ولا حكما بخلاف ما يتكلم به الصياد فانما وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع
 للبنى لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه في كلامهم واجزا لهم اياه مجرى الكلمات وهو اللسان قوله وانما
 اختلف جواب سؤال ظاهر قوله اينما تقدم اى اختيا التقدم هما مفهومة وجودى في كلام
 التعريفين على ما يكون مفهومة عدمية وانما اختار هذا لفرضه قوله والقاب اى القاب المبني اجواب
 سؤال وهو ان الضمير في قوله والقاب يعود الى المبني اولى الحركات لوجه الاول لان ضم وفهم
 ليس اسم لذات المبني ولا الى الثاني لزوم الاضمار قبل الذكر وكذا افات المطابقة بين المراجع والرا
 جع في التذكير والتانيك والجمع والافراد فاجاب بقوله اى القاب المبني يعنى ان الضمير راجع الى
 المبني لكن المبني غير مراد من حيث الذات بل من حيث الوصف وهو الحركات لان المبني من حيث
 الذات يسمى ضموما ومفتوحا قوله ضم وفهم سى الضم ضمما لمصولة بهم الشفتين وسمى الفتحة فتحا لانها
 التم عند التلفظ به وسمى الكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى عند التلظظ به وسمى الوقف وقفا لان
 النفس فيه من الجري كذا قال مولانا عبد الغفور فان قيل لم قلها القاب ولم يقل الاء
 كذا في الاعراب قلنا ان الاءواب يدل على انواع من المعاني فلما كان مدلولها انواعا سمي الاء
 ايضا وانما يختلف البناء لانه غير متوحد فكذا اداله قوله واما الكفيرون اشارة الى ان قيل انهم
 حثوا في قوله وبالعكس يعنى يظنون الرفع والنصب والحركة على الحركات البنائية قوله
 وللراى ان الحركات اجواب سؤال وهو ان كلام المزمع يدل على اختصاص الضم والفتح
 بالحركات البنائية حيث قال والقاب الخ لان لقب الله ما يختص به سائر الاء يكون مختصة بها
 الصريون يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا فاجاب بقوله والمراد بعض المراد من الاء
 اختصاصا خاصا من وجه الاختصاص العام قوله على الحركات الاعرابية ايضا كى ما يطلق
 على الحركات البنائية قوله حيث قال بالضم رفعا فان قيل ان الشاهد بخلاف الدعوى

لان فی المدعی ضم بلا تاء فی الشاهد ضمت مع تاء وهي مشتركة كذا قال مولانا عبد الغفور
اجيب عنه ان الضم والضمّة مراد فان عند البصريّة فيكون الشاهد بالمراد ف شاهد بعينه
قوله وعلى غيرها الخ فان قيل كالحاجة الى قوله وعلى غيرها لانه يعلم غير الحركات الاعوامية من
قوله ايضا اجيب عنه ان قوله ايضا محركات البناءية فقط لان السابق ليس الا بحركات البناءية
فقط قوله وحكمه وانما قد الحكم على التقسيم من تقم التعريف لان تعريفه عند البعض ان لا يختلف
اخره فاقص الحكم بالتعريف لثلاثتهم ان هذا تعريفه قوله اي حكم لبنى اشارة الى بيان المرجع ثم
لما كان الحكم على امور كثيرة فرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال اثره اي المراد من الحكم هو الاثر كما
هو من ذهب النحويين ثم يريد عليه ان اضافة الحكم الى المبنى غير صحيح لان الاحكام لا يضاف
الا الى العلل وعلته عدم الاختلاف هو البناء لا المبنى لانه محال الحكم فاجاب بقوله المراد عن بناءه يعنى
الاضافة الى المشتق باعتبار الابدال قوله ان لا يختلف فلا سماء قبل التركيب من حيث انها مبنية لا
يختلف اخره لاختلاف العوامل فذكره مولانا عصام الدين حيث قال ان هذا الحكم
لا يشمل القسم الثاني من اعنى قوله او وقع غير مركب لانه يختلف باختلاف العوامل اصل الجواب
ان عدم الاختلاف حين البناء واذ جاء العامل لا يبقى مبنى قوله لكن لا مطلقا اشارة الى ان
قوله لاختلاف العوامل ليس قيد اتفاقي فان قيل ان قوله لاختلاف العوامل لا يخلو ما يتعلق
بالتى او المنفى لا يستقيم الاول لان عدم الاختلاف ليس بعامل لاختلاف العوامل لان عدم الاختلاف
امر اصلي لا يحتاج الى العلة وايضا هذا يلزم فساد المعنى كما ترى واما الثانى فلا يلزم منه توجب المنفى
الى القيد وتقاء الفعل متبعا فيفسد المعنى الا ان يقال الفعل بعد توجبه التقابل القيد يكون جائز
الثبوت كواجب الثبوت وثبوت الاختلاف لا بعامل في المبنى بخلاف الثبوت نحو من الرجل ومزيد والظاهر
ان اللام بمعنى الوقت اى لا يختلف اخره وقت اختلاف العوامل فصيح ان يتصلو بنوع المنفى ايضا قوله من
الرجل بكسر النون لان الساكن اذا حرك بالاسر قوله ومن امر بعضهم النون لنا سببه الميم لانها
شفويتان قوله من زيد بسكون النون لانه اصل وكذا يختلف فيما اذا قال السائل اجاز زيد فقال لا خرو
من اى كاست زيد يضم النون لتابعة ضمة زيد قال السائل ربيت زيدا فقال لا خرو في الجواب من يفتح
النون لتابعة فتحه زيد وقال السائل امرت بزيد فقال لا خرو في الجواب من بكسر النون فانه يختلف
اخره لكن لا للعوامل فان قيل هذه عوامل اى حركات دال زيد كذا التقائى الساكنين وشفوية الميم
فيكون الاختلاف لاجل اختلاف العوامل قلنا العامل ما كان داخلا على العمل وحركات دال زيد غير
داخلة على من لان زيد مذكور في قول السائل ومن مذكور في قول المجيب وايضا ان التقاء الساكنين وشفوية
الميم غير داخلة على من لانها من اللغائى والدخول من خواص الالفاظ ثم يريد على قوله من الرجل ان
المختلف في هذا الامثلة هو اواخر كلمة من وهي من المبنى الاصل مع ان المعروف هو اسم المبنى فقط فلا يكون
الامثلة موافقة للمثل اجيب عنه هذا انما يريد اذا كان كلمة من بكسر الميم واذا كان مفتحا فلا يريد ان من

۱۰۰
۱۰۱
۱۰۲
۱۰۳
۱۰۴
۱۰۵
۱۰۶
۱۰۷
۱۰۸
۱۰۹
۱۱۰
۱۱۱
۱۱۲
۱۱۳
۱۱۴
۱۱۵
۱۱۶
۱۱۷
۱۱۸
۱۱۹
۱۲۰
۱۲۱
۱۲۲
۱۲۳
۱۲۴
۱۲۵
۱۲۶
۱۲۷
۱۲۸
۱۲۹
۱۳۰
۱۳۱
۱۳۲
۱۳۳
۱۳۴
۱۳۵
۱۳۶
۱۳۷
۱۳۸
۱۳۹
۱۴۰
۱۴۱
۱۴۲
۱۴۳
۱۴۴
۱۴۵
۱۴۶
۱۴۷
۱۴۸
۱۴۹
۱۵۰
۱۵۱
۱۵۲
۱۵۳
۱۵۴
۱۵۵
۱۵۶
۱۵۷
۱۵۸
۱۵۹
۱۶۰
۱۶۱
۱۶۲
۱۶۳
۱۶۴
۱۶۵
۱۶۶
۱۶۷
۱۶۸
۱۶۹
۱۷۰
۱۷۱
۱۷۲
۱۷۳
۱۷۴
۱۷۵
۱۷۶
۱۷۷
۱۷۸
۱۷۹
۱۸۰
۱۸۱
۱۸۲
۱۸۳
۱۸۴
۱۸۵
۱۸۶
۱۸۷
۱۸۸
۱۸۹
۱۹۰
۱۹۱
۱۹۲
۱۹۳
۱۹۴
۱۹۵
۱۹۶
۱۹۷
۱۹۸
۱۹۹
۲۰۰
۲۰۱
۲۰۲
۲۰۳
۲۰۴
۲۰۵
۲۰۶
۲۰۷
۲۰۸
۲۰۹
۲۱۰
۲۱۱
۲۱۲
۲۱۳
۲۱۴
۲۱۵
۲۱۶
۲۱۷
۲۱۸
۲۱۹
۲۲۰
۲۲۱
۲۲۲
۲۲۳
۲۲۴
۲۲۵
۲۲۶
۲۲۷
۲۲۸
۲۲۹
۲۳۰
۲۳۱
۲۳۲
۲۳۳
۲۳۴
۲۳۵
۲۳۶
۲۳۷
۲۳۸
۲۳۹
۲۴۰
۲۴۱
۲۴۲
۲۴۳
۲۴۴
۲۴۵
۲۴۶
۲۴۷
۲۴۸
۲۴۹
۲۵۰
۲۵۱
۲۵۲
۲۵۳
۲۵۴
۲۵۵
۲۵۶
۲۵۷
۲۵۸
۲۵۹
۲۶۰
۲۶۱
۲۶۲
۲۶۳
۲۶۴
۲۶۵
۲۶۶
۲۶۷
۲۶۸
۲۶۹
۲۷۰
۲۷۱
۲۷۲
۲۷۳
۲۷۴
۲۷۵
۲۷۶
۲۷۷
۲۷۸
۲۷۹
۲۸۰
۲۸۱
۲۸۲
۲۸۳
۲۸۴
۲۸۵
۲۸۶
۲۸۷
۲۸۸
۲۸۹
۲۹۰
۲۹۱
۲۹۲
۲۹۳
۲۹۴
۲۹۵
۲۹۶
۲۹۷
۲۹۸
۲۹۹
۳۰۰
۳۰۱
۳۰۲
۳۰۳
۳۰۴
۳۰۵
۳۰۶
۳۰۷
۳۰۸
۳۰۹
۳۱۰
۳۱۱
۳۱۲
۳۱۳
۳۱۴
۳۱۵
۳۱۶
۳۱۷
۳۱۸
۳۱۹
۳۲۰
۳۲۱
۳۲۲
۳۲۳
۳۲۴
۳۲۵
۳۲۶
۳۲۷
۳۲۸
۳۲۹
۳۳۰
۳۳۱
۳۳۲
۳۳۳
۳۳۴
۳۳۵
۳۳۶
۳۳۷
۳۳۸
۳۳۹
۳۴۰
۳۴۱
۳۴۲
۳۴۳
۳۴۴
۳۴۵
۳۴۶
۳۴۷
۳۴۸
۳۴۹
۳۵۰
۳۵۱
۳۵۲
۳۵۳
۳۵۴
۳۵۵
۳۵۶
۳۵۷
۳۵۸
۳۵۹
۳۶۰
۳۶۱
۳۶۲
۳۶۳
۳۶۴
۳۶۵
۳۶۶
۳۶۷
۳۶۸
۳۶۹
۳۷۰
۳۷۱
۳۷۲
۳۷۳
۳۷۴
۳۷۵
۳۷۶
۳۷۷
۳۷۸
۳۷۹
۳۸۰
۳۸۱
۳۸۲
۳۸۳
۳۸۴
۳۸۵
۳۸۶
۳۸۷
۳۸۸
۳۸۹
۳۹۰
۳۹۱
۳۹۲
۳۹۳
۳۹۴
۳۹۵
۳۹۶
۳۹۷
۳۹۸
۳۹۹
۴۰۰
۴۰۱
۴۰۲
۴۰۳
۴۰۴
۴۰۵
۴۰۶
۴۰۷
۴۰۸
۴۰۹
۴۱۰
۴۱۱
۴۱۲
۴۱۳
۴۱۴
۴۱۵
۴۱۶
۴۱۷
۴۱۸
۴۱۹
۴۲۰
۴۲۱
۴۲۲
۴۲۳
۴۲۴
۴۲۵
۴۲۶
۴۲۷
۴۲۸
۴۲۹
۴۳۰
۴۳۱
۴۳۲
۴۳۳
۴۳۴
۴۳۵
۴۳۶
۴۳۷
۴۳۸
۴۳۹
۴۴۰
۴۴۱
۴۴۲
۴۴۳
۴۴۴
۴۴۵
۴۴۶
۴۴۷
۴۴۸
۴۴۹
۴۵۰
۴۵۱
۴۵۲
۴۵۳
۴۵۴
۴۵۵
۴۵۶
۴۵۷
۴۵۸
۴۵۹
۴۶۰
۴۶۱
۴۶۲
۴۶۳
۴۶۴
۴۶۵
۴۶۶
۴۶۷
۴۶۸
۴۶۹
۴۷۰
۴۷۱
۴۷۲
۴۷۳
۴۷۴
۴۷۵
۴۷۶
۴۷۷
۴۷۸
۴۷۹
۴۸۰
۴۸۱
۴۸۲
۴۸۳
۴۸۴
۴۸۵
۴۸۶
۴۸۷
۴۸۸
۴۸۹
۴۹۰
۴۹۱
۴۹۲
۴۹۳
۴۹۴
۴۹۵
۴۹۶
۴۹۷
۴۹۸
۴۹۹
۵۰۰
۵۰۱
۵۰۲
۵۰۳
۵۰۴
۵۰۵
۵۰۶
۵۰۷
۵۰۸
۵۰۹
۵۱۰
۵۱۱
۵۱۲
۵۱۳
۵۱۴
۵۱۵
۵۱۶
۵۱۷
۵۱۸
۵۱۹
۵۲۰
۵۲۱
۵۲۲
۵۲۳
۵۲۴
۵۲۵
۵۲۶
۵۲۷
۵۲۸
۵۲۹
۵۳۰
۵۳۱
۵۳۲
۵۳۳
۵۳۴
۵۳۵
۵۳۶
۵۳۷
۵۳۸
۵۳۹
۵۴۰
۵۴۱
۵۴۲
۵۴۳
۵۴۴
۵۴۵
۵۴۶
۵۴۷
۵۴۸
۵۴۹
۵۵۰
۵۵۱
۵۵۲
۵۵۳
۵۵۴
۵۵۵
۵۵۶
۵۵۷
۵۵۸
۵۵۹
۵۶۰
۵۶۱
۵۶۲
۵۶۳
۵۶۴
۵۶۵
۵۶۶
۵۶۷
۵۶۸
۵۶۹
۵۷۰
۵۷۱
۵۷۲
۵۷۳
۵۷۴
۵۷۵
۵۷۶
۵۷۷
۵۷۸
۵۷۹
۵۸۰
۵۸۱
۵۸۲
۵۸۳
۵۸۴
۵۸۵
۵۸۶
۵۸۷
۵۸۸
۵۸۹
۵۹۰
۵۹۱
۵۹۲
۵۹۳
۵۹۴
۵۹۵
۵۹۶
۵۹۷
۵۹۸
۵۹۹
۶۰۰
۶۰۱
۶۰۲
۶۰۳
۶۰۴
۶۰۵
۶۰۶
۶۰۷
۶۰۸
۶۰۹
۶۱۰
۶۱۱
۶۱۲
۶۱۳
۶۱۴
۶۱۵
۶۱۶
۶۱۷
۶۱۸
۶۱۹
۶۲۰
۶۲۱
۶۲۲
۶۲۳
۶۲۴
۶۲۵
۶۲۶
۶۲۷
۶۲۸
۶۲۹
۶۳۰
۶۳۱
۶۳۲
۶۳۳
۶۳۴
۶۳۵
۶۳۶
۶۳۷
۶۳۸
۶۳۹
۶۴۰
۶۴۱
۶۴۲
۶۴۳
۶۴۴
۶۴۵
۶۴۶
۶۴۷
۶۴۸
۶۴۹
۶۵۰
۶۵۱
۶۵۲
۶۵۳
۶۵۴
۶۵۵
۶۵۶
۶۵۷
۶۵۸
۶۵۹
۶۶۰
۶۶۱
۶۶۲
۶۶۳
۶۶۴
۶۶۵
۶۶۶
۶۶۷
۶۶۸
۶۶۹
۶۷۰
۶۷۱
۶۷۲
۶۷۳
۶۷۴
۶۷۵
۶۷۶
۶۷۷
۶۷۸
۶۷۹
۶۸۰
۶۸۱
۶۸۲
۶۸۳
۶۸۴
۶۸۵
۶۸۶
۶۸۷
۶۸۸
۶۸۹
۶۹۰
۶۹۱
۶۹۲
۶۹۳
۶۹۴
۶۹۵
۶۹۶
۶۹۷
۶۹۸
۶۹۹
۷۰۰
۷۰۱
۷۰۲
۷۰۳
۷۰۴
۷۰۵
۷۰۶
۷۰۷
۷۰۸
۷۰۹
۷۱۰
۷۱۱
۷۱۲
۷۱۳
۷۱۴
۷۱۵
۷۱۶
۷۱۷
۷۱۸
۷۱۹
۷۲۰
۷۲۱
۷۲۲
۷۲۳
۷۲۴
۷۲۵
۷۲۶
۷۲۷
۷۲۸
۷۲۹
۷۳۰
۷۳۱
۷۳۲
۷۳۳
۷۳۴
۷۳۵
۷۳۶
۷۳۷
۷۳۸
۷۳۹
۷۴۰
۷۴۱
۷۴۲
۷۴۳
۷۴۴
۷۴۵
۷۴۶
۷۴۷
۷۴۸
۷۴۹
۷۵۰
۷۵۱
۷۵۲
۷۵۳
۷۵۴
۷۵۵
۷۵۶
۷۵۷
۷۵۸
۷۵۹
۷۶۰
۷۶۱
۷۶۲
۷۶۳
۷۶۴
۷۶۵
۷۶۶
۷۶۷
۷۶۸
۷۶۹
۷۷۰
۷۷۱
۷۷۲
۷۷۳
۷۷۴
۷۷۵
۷۷۶
۷۷۷
۷۷۸
۷۷۹
۷۸۰
۷۸۱
۷۸۲
۷۸۳
۷۸۴
۷۸۵
۷۸۶
۷۸۷
۷۸۸
۷۸۹
۷۹۰
۷۹۱
۷۹۲
۷۹۳
۷۹۴
۷۹۵
۷۹۶
۷۹۷
۷۹۸
۷۹۹
۸۰۰
۸۰۱
۸۰۲
۸۰۳
۸۰۴
۸۰۵
۸۰۶
۸۰۷
۸۰۸
۸۰۹
۸۱۰
۸۱۱
۸۱۲
۸۱۳
۸۱۴
۸۱۵
۸۱۶
۸۱۷
۸۱۸
۸۱۹
۸۲۰
۸۲۱
۸۲۲
۸۲۳
۸۲۴
۸۲۵
۸۲۶
۸۲۷
۸۲۸
۸۲۹
۸۳۰
۸۳۱
۸۳۲
۸۳۳
۸۳۴
۸۳۵
۸۳۶
۸۳۷
۸۳۸
۸۳۹
۸۴۰
۸۴۱
۸۴۲
۸۴۳
۸۴۴
۸۴۵
۸۴۶
۸۴۷
۸۴۸
۸۴۹
۸۵۰
۸۵۱
۸۵۲
۸۵۳
۸۵۴
۸۵۵
۸۵۶
۸۵۷
۸۵۸
۸۵۹
۸۶۰
۸۶۱
۸۶۲
۸۶۳
۸۶۴
۸۶۵
۸۶۶
۸۶۷
۸۶۸
۸۶۹
۸۷۰
۸۷۱
۸۷۲
۸۷۳
۸۷۴
۸۷۵
۸۷۶
۸۷۷
۸۷۸
۸۷۹
۸۸۰
۸۸۱
۸۸۲
۸۸۳
۸۸۴
۸۸۵
۸۸۶
۸۸۷
۸۸۸
۸۸۹
۸۹۰
۸۹۱
۸۹۲
۸۹۳
۸۹۴
۸۹۵
۸۹۶
۸۹۷
۸۹۸
۸۹۹
۹۰۰
۹۰۱
۹۰۲
۹۰۳
۹۰۴
۹۰۵
۹۰۶
۹۰۷
۹۰۸
۹۰۹
۹۱۰
۹۱۱
۹۱۲
۹۱۳
۹۱۴
۹۱۵
۹۱۶
۹۱۷
۹۱۸
۹۱۹
۹۲۰
۹۲۱
۹۲۲
۹۲۳
۹۲۴
۹۲۵
۹۲۶
۹۲۷
۹۲۸
۹۲۹
۹۳۰
۹۳۱
۹۳۲
۹۳۳
۹۳۴
۹۳۵
۹۳۶
۹۳۷
۹۳۸
۹۳۹
۹۴۰
۹۴۱
۹۴۲
۹۴۳
۹۴۴
۹۴۵
۹۴۶
۹۴۷
۹۴۸
۹۴۹
۹۵۰
۹۵۱
۹۵۲
۹۵۳
۹۵۴
۹۵۵
۹۵۶
۹۵۷
۹۵۸
۹۵۹
۹۶۰
۹۶۱
۹۶۲
۹۶۳
۹۶۴
۹۶۵
۹۶۶
۹۶۷
۹۶۸
۹۶۹
۹۷۰
۹۷۱
۹۷۲
۹۷۳
۹۷۴
۹۷۵
۹۷۶
۹۷۷
۹۷۸
۹۷۹
۹۸۰
۹۸۱
۹۸۲
۹۸۳
۹۸۴
۹۸۵
۹۸۶
۹۸۷
۹۸۸
۹۸۹
۹۹۰
۹۹۱
۹۹۲
۹۹۳
۹۹۴
۹۹۵
۹۹۶
۹۹۷
۹۹۸
۹۹۹
۱۰۰۰

وما من الاسماء المبنية قوله والثاني باعتبار الخبر جواب سوال ظاهر وحاصل الجواب ان ثانياً
الضمير باعتبار الخبر وهو قول المصنف ان قوله لا ان الخبر داخل في الكلام والمرجع خارج
منه كما فهمنا ان قوله هي مبتدأ وقوله المفعلات خبره وقوله المبنى مرجع وهو خارج من
هذا الكلام وقوله المفعلات خبر داخل في هذا الكلام وفهمنا بحث وهو ان المصنف قدّم في الاجمال
المركبات والكنايات على الاسماء الافعال والاصوات وقدّم في التفصيل اسماء الافعال والاصوات على
المركبات والكنايات والله اعلم بما خطر ببال المصنف قوله والكنايات قال مجيد المحشي رحمه الاول
ان يقال بعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلان قلنا انه تغليب الاكثر على الأقل فان
قيل بان هذا الايدى في الاولوية لان التغليب جائز لانه اولى قلنا يجوز للمصنفين ان ياتي بغيره
ليعلم جوازه ولو اتى في كل موضع بالاولى توهم انه واجب قوله بالرفع عطف رد على المصنف الهندي
لان قال يجوز ان يعطف على الاسماء ويجوز ان يعطف على الافعال قوله لتصديره اشارة الى وجه التوهم
فان قيل كما صدر للمصنف بحث الاصوات بالاصوات لا بالاسماء كذلك صدر بحث الموصولات
بالموصولات لا بالاسماء فينبغي ان يقول المصنف بالرفع في الموصولات ايضاً قلنا ان المصنف ان
لم يصدر بحث الموصولات بالاسماء لكن لو صدر بالاسماء هو تصديره بها بخلاف الاصوات
لان لا يصح تصديرها بالاسماء لان اطلاق الاسماء غير جائز على الاصوات لعدم الوضع فيها لكن ذكرت
في بحث الاسماء المبنية لانها جارية مجرى الاسماء المبنية وهو اللسان قوله بل بعضها وليس بالكثر حتى
يعتبر التغليب قوله فهذا ثمانية ابواب اشارة الى بيان الاجمال بعد التفصيل فكما ان التفصيل بعد الاجمال
اوقع في الذهن كذلك الاجمال بعد التفصيل ايضا اوقع في الذهن كما في قوله تعالى تثبت في الخ وسمعة
ذا رجعت تلك عشرة كاملة قوله في بيان الاسماء المبنية جواب سوال وهو ان حصر المبنية
فيما ذكر باطل لانه خرج منه من وما الاستفهاميان والنادي للمفرد والعرفه واسماء للعدوى وسم
لان في الخمس فاجاب بقوله في بيان الاسماء المبنية المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
والظروف يقتضي غير ايضا فلا يثبت الحصر لكن انما لم يذكرها ههنا لانها مذكورة في مواضعها
فلن المريد ذكرها للمصنف ههنا لكن قول المصنف رحمه هذا ثمانية مختلف لما ذكره المصنف من انها
سبعة الا انه ذكر الاصوات في اسماء الافعال فلان اقل سبعة فلا يخالف قوله لا الاصل في الاسماء
الاعراب فيكون البناء خلاف الاصل في الاسماء فلا بد لبنائها من علة لان الاسماء معروض للبعيد المصنف
وعلاقتها الاعراب قوله فان اصل البناء السكون لان البناء للخفض والسكون احق بالخفض قوله المصنف انما قدم المصنف
على البواقي من المبنية لانه اعرف للعارف او لانه ليس النوع في بناء في فرد من افراده بخلاف الثاني لان
بعضها معرب وعلة بناءه هي الاحتياج الى المشابهة بالبحث لكن الحروف يحتاج الى التعلق في البناء
المصنف فان كان الضمير غائباً يحتاج الى تقدم الذكر وان كان متكلماً او مخاطباً يحتاج الى حضور اي التكلم
والخطاب لكن يرد عليه ان كل الاسماء يحتاج الى التكلم والتلفظ لكن التكلم والتلفظ ملغوز في مفهوم

المتكلم والمخاطب بخلاف اسماء الظاهرة لانه ليس في مفهومه اما بدل عن التفظ قول ما وضع كنه ما
 صار على الايم فلا يرد ان التعريف لا يكون ما فعلا لانه دخل فيه كلف ذلك لانه وضع للمخاطب مع انه لم
 يكن ضميرا وكذا دخل في ملام العهد لانه وضع لغائب مع انه لم يكن ضميرا الا انها ليسا باسماء بل من الحروف
 قيل ان ليا مثلا ضمير عن القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم بل موضوع المكنى عنه مع قطع النظر من
 حيث التكلم والمخاطب والغيبة وانما يفهم ذلك الحيثيات من لواحقها بان يقال اياى واياك ويا ابي ويا جيب
 بان ايا يلزمها تلك الواحق فهو باعتبار تلك الواحق موضوع لما ذكره وكذا قال مولانا عبد القفور
 قوله من حيث انه متكلم جواب سؤال وهو ان التعريف لا يكون ما فعلا لانه دخل فيه لفظ
 المتكلم والمخاطب فاجاب بقوله من حيث اه وهم هنا بحث من وجهين الاول ان لفظ المتكلم والمخاطب
 خرج بقوله وضع لانهما غير وضعين لتكلم ومخاطب لان الاسماء الظاهرة كلها موضوعات للغائب فلا
 حاجة الى اخرجها بالحيثية والثاني ان الاحتراز عن لفظ التكلم بالحيثية مستقيم واماعن لفظا للمخاطب
 فلا يثبت الاحتراز بهذه الحيثية اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب اجيب عن الاول ليس
 من التكلم مطلقا بل من التكلم الذي جعل عالما من تكلم فوجد الوضع فيه فلا يخرج بقيد
 الوضع وعن الثاني ان المراد من قوله يتوجه اليه الخطاب اى يتوجه به الخطاب لكن يرد عليه
 انه على هذا لا يثبت الفرق بين حيثية الشرح وبين قوله وقيل ولا يبعد ان يقال ان قوله
 وقيل ضمير حيثية الشرح مع قوله ويخرج بهذا القيد اى المذكور من حيثية الشرح وقول
 القيل قوله كلها موضوعة سواء كانت لفظ المتكلم او للمخاطب او غيرهما قوله موضوعة للغائب مطلقا
 سواء تقدم ذكر الغائب او لا قوله ويخرج هذا القيد لاسماء الظاهرة قيل لو ارد من الوضع الوضع على
 سبيل الكناية عن الاسماء الظاهرة في لاجلها الى قوله تقدم ذكره اجيب عنه في هذا لم يخرج
 بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد من اخرج قوله اراد بالتقدم اللفظي جواب سؤال وهو انه
 يقتضيه مثل ضرب غلام مزيدي لان الضمير في غلامه راجع الى زيد وهو مؤخر وليس بمقدم مع انه محمول
 من التقدم اللفظي عندهم فاجاب بقوله اراد بالتقدم حاصل الجواب انه ليس المراد بهذا
 ان يكون المرجع مقدما بل المراد ان يكون المرجع محفوظا سواء ذكر مقدم ما او مؤخر قوله ما يكون المتقدم
 اى ما يكون المرجع ثم يوصف له ما كان المراد ان يكون المرجع محفوظا سواء تقدم او تأخر
 فعلى هذا لى قوله تقدم ذكره فاجاب بقوله اما متقدم ما فان قيل تقسيم التقدم
 اللفظي الى الحقيقي والتقدمى يدل على ان التقدم يوصف قسم اللفظي ودخل فيه مع انه
 خلاف راب المصريح لانه جعله مقلا بلا له كما مر في بيان العرب والاعراب اجيب عنه
 اللفظي ههنا متبادل المعنوي والحكى وثمره ومقابل التقدم يرى فلا يرد قوله مثل ضرب غلامه
 زيد لان زيد فاعل وهو مقدم رتبة ثم كلمة او ههنا لمنع الخلط فلا ينافى التعريف قوله
 وبالتقدم للمعنوي دفع وهم وهوان المراد بالمعنوي ما يكون تقديرا مثل ضرب غلامه

اريد فعلى هذا لا يتناول ما يكون المرجح تضمنيا والتزاميا وايضا يلزم استدراك قوله معنى لان
 التقدير يعنى من قوله لفظا لانه اهم من الحقيقة والتقديرى قد فقه بقوله وبالتقدم المعنوى
 قوله لا من حيث لفظ اراد بالذاكر من حيث اللفظ ان يكون اللفظ مقصودا باللفظ باستعماله فيه
 والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا قوله اما مفهوم من اللفظ دفع وهم و
 هو ان المراد من تقدم المعنوى ان يكون تضمنيا فلا يتناول ما يفهم الترتيبا قد فقه بقوله اما مفهوم من
 اللفظ يعنى انه اهم من التضمن والالتزامى قوله يعنى اى معين قوله فان مرجح الضمير هو العدا
 وانما يرجع الى اعدا لوالدنه فعل والمرجع لا يكون من الاسماء وايضا ان اعدا لو اجمع فتقوله مفرد و
 انما كان العدا مدلول لا تضمنيا لان اعدا لو فعل وهو مركب من امر وثلاثة المحدث والنسبة و
 الزمان فيكون العدا جزءه قوله فانه متقدم من حيث اللفظ فان قيل الظاهر ان يقال فانه
 مقدم من حيث اللفظ لا فى التقدم من حيث المعنى قلنا تقديره هكذا كان لفظ العدا مقدم
 من اجل المعنى فتقوله من حيث المعنى تعليل فلا يدرك قوله او من سباق الكلام اى مدلول لتنا
 قوله واما تقدم الحكم فانما جاء قال مولا فاعصام الدين انما المحصر وهذا المحصر باطل
 لان التقديم الحكمى ثابت فى نعم رجلا زيدا ودية رجلا وليس هذا ضمير الشأن اقول المحصر
 بالنسبة الى الدليل اى ان التقديم الحكمى ما جاء فى ضمير الشأن لا لقصد تعظيم القصة لكن
 يرد عليه ان فى الدليل ذكرنا ما اخى ايضا المحصر فيه حيث قال الشارح لانه انما يجيب الى اجيب
 ان انما الاول لمحصر الدليل واما انما الثانى فلتأكيد انما الاول وانما احتاج الى التأكيد لان انما
 الاول وقع فى غير موضعه لان موضعه موضع الدليل لانه محصره وليس لمحصر المدعى فذكره
 للمدعى ليس فى موضعه فان قيل ينبغي ان يأتى الشارح بانما فى الدليل فقط فلا حاجة الى
 التأكيد كما الملحقة الى الطوالة قلنا هذا انكته بعد ان وقع وهو شأنهم قوله فيكون
 ذلك ابلغ اى ذكرهما مبتهرا اوله ثم تفسيرها ابلغ من ذكرها اوله على سبيل التفصيل قوله
 اليهوديين وبين مخاطبك والراد بالتقدم الحكيم ان يعود الضمير الى ما حضر فى الذهن من
 الشأن والقصة ولم يصرح به لقصد الابهام اوله ثم التفسير ثانيا وانما كان المرجح مقدما حكما لان
 تاخير المرجح فى ضمير الشأن ضرورى ليكون تفسيره بعد الابهام والتاخير ضرورى فى حكم التقدير كالفرد
 الذى ضرورة ليكون الراجح هو الطريق للفرد فانما فى حكم المقدم فلا بد من التأكيد قوله وكذا الحال فى ضمير نعم
 زيدان فى نعم ضمير وقوله رجلا تميز عنه وزيدا مخصوصا بلده وكذا قوله فى قوله تميز عن الضمير فى به قوله
 بالنظر الى ما قبله جواب سؤالا وهو انه لم يدخل الصلة والتصل والرفوع والمنصب والجر فى تميم
 واحدا جعله فى تميمين فاجاب بقوله بالنظر الى قبله وانما قلنا ذلك لان الا ستقلال وعدم الاستقلال
 فى التصل والتفصل انما يكون بالنظر الى ما قبله بخلاف الرفع لانه بالنظر الى الاعراب كاللهم قوله
 فسمان جوابك هو انه يلزم حمل الا على الهم وايضا ان الضمير محصر فى التصل والتفصل فلا بد

له السابق على ضمير وارتفع فيه الضمير
 له اسه المرفوع والمنصب والجر
 منه الى ضمير بالحق والى جواب

من أداة المحصر لبفيد المحصر واليضمان التضمين على نوعين أحدهما تقسيم الكل إلى الأجزاء والآ
تقسيم الكل إلى الجزئيات فسأل السائل هذا التقسيم من أي قبيل فاجاب بقوله قيمان يعني
ان ههنا العطف مقدم على الربط وهن أداة المحصر ولما اطلق التضمين عليه علم انه تقسيم الكل إلى
الجزئيات لان التضمين لا يطلق على الجزء قوله فالتفصل الفاء للتضمين قوله غير محتاج جواب سؤال
وهو ان اطلاق المتقل بنفسه على الضمير المنفصل لا يصح لانه محتاج إلى التكم والمخاطب كما مر انفا
فاجاب بما حاصله المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج إلى كلمة أخرى لانه غير محتاج اصلا قوله قبل
جواب سؤال وهو انه تقر عندهم ان ضمير انت هو ان فقط والواحق علامات أخرى فيكون
محتاجا إلى الواحق فكيف يكون مستقلا حاصل الجواب ان المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج إلى
ما قبله لا إلى ما بعده ثم يد عليه لا نسلم ان الضمير المنفصل غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله لانه محتاج
إلى عامل قبله نحو ضربت اياك لان اياك ضمير منفصل محتاج إلى العامل وهو قوله ضربت فاجاب
بقوله ليكون كالجزء يعني ان المنفصل قبله ليس كلمة مطلقة بل المنفصل هو الكلمة التي يكون الضمير جنسها
واحتياج اياك إلى ضربت للعمل لا للجزئية قوله عند المجازية لان عند بني تميم لا عمل لكلمة
ولا قوله نحو ما ضربت إلى اياك فان ضربت عامل في اياك لانه مفعوله وليس محاور له للفصل
بقوله الا قوله والمتصل غير مستقل وانما قدم المتصل في الجملة لانه اصل للاختصار وقدم
للفصل في التفصيل لان مظهر وجودي وهو الاستقلال ومفهوم المتصل عدمي وهو عدم
الاستقلال قوله المحتاج إلى عامله جواب سؤال وهو انه لما كان غير مستقل فينبغي ان يكون حونا
ولم يكن من السماء فاجاب ان المراد بالاحتياج الاحتياج إلى العامل مجلات العامل فانه
محتاج إلى المصولة وظهر لك مما ذكر ان المتقل وغير المتقل ههنا في اللفظ وليس الاستقلال وهذا
في الدلالة قوله أي للفروع والنصيب دفع وهم وهو ان المراد من الاول ان المتصل والمنفصل فيلزم
الانقسام إلى النفس كما ترى قوله كل واحد منهما جواب سؤال وهو انه ينبغي ان يقول متصلا و
منفصلا ليطابق المبتدأ فاجاب بقوله كل واحد منهما يعني ان لفظ اولان مأول بكل واحد منهما قوله
قيمان دفع وهم وهو ان يتوهم ان احدها متصل والاخر منفصل قد فرم بقوله قيمان يعني ليس المراد
كما زعمت بل المراد ان كل واحد منهما قوله لما تم من الإيصال كما ينبغي قوله والثالث قيل الا من
ان يقول والثاني لانه جعل المرفوع والمنصوب اولان تغليباً كما قال في بحث التأكيد قلنا من باب التفضل
فيصم ان يقال له ثالث كما يقال ثان قوله لانه لما تم قيل من الموانع الفصل بالتأكيد اللفظيين للضاف
والمضاف إليه نحو غلام زيد اجيب سلمنا الفصل بالتأكيد جائز اذا لم يكن المضاف إليه ضميراً واما اذا كان
ضميراً فلا يجوز لان الاتصال ثابت من حين هما اتفعا للمضاف بالضم والتقدير الضمير المتصل فيكون الاتصال شديداً قوله في ذلك أي
الضمير إشارة إلى ان مشار إليه ذلك هو البعيد كما هو مفعول المرفوع والمنصوب والجمهور يقولون المذكور قوله النوع
الاول لما كان الاول صفة يقتضي الموصوف فنزاد الشارح قوله النوع ثم لما توهم الواهم ان المراد بالاول

المرئي

في غير قوله المرفوع واللام
في غير قوله المرفوع واللام
في غير قوله المرفوع واللام
في غير قوله المرفوع واللام

الاول الاضافي يعني المنصوب لانه اول بالنسبة الى المجرور فادفع بقوله يعني المرفوع للتصل التي فالمراد
من الاول اول حقيقة قوله ضمير ضربت اشارة الى ان جارة للمصدر محمولة على السامحة فان قيل الاول
ان يقول المصدر الاول ضربت واضرب الى ضربين ويضربن ليكونا المرفوع للتصل مستوفات اجيب
ان المراد من ضربت صيغة التكلم المعلوم ما ضيا كان او مضارعا وايضا للتميم ههنا النظم لا استيفاء
العدد ثم في الجواب الثاني نظر لانه لا يحتاج الى صيغة المجرور اجيب انما ذكرها لتلايقهم ان
اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير قوله للتميين اولها اشارة الى تقدير متعلق الى وقوله اولها
بدل من الضمير المستقر في التتميين الراجع الى لفظ ضربت وضربت بدل البعض من الكل لانه ايدل
كل واحد من اولها وثانيها على قوله ولو قال كلاهما كان بدل الكل من الكل فان قيل كلمة الى ههنا لم
الحكم لا للاستقاط لعدم تناوله صدر الكلام الغاية فيستغنى ان لا يدخل الغاية اجيب عنه ان معناه لا
ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضرب فيكون للاستقاط فيدخل ما بعدها وقال بعض الشارحين
ان كلمة الى ههنا بمعنى مع لاكن هذا غير صحيح لانه لا يدل على حكم ما بين ضربت وضربت قوله وانما بدل
المكلم جواب سؤالي وهو انما بدأ التكلم مع ان الصرفين بدل وبالفقار فاجاب بقوله وانما بدل
الحرف والضمير انما بدل وبالفقار ليجوز عن الواحق ولو باعتبار بعض المصنف اعني ضرب ثم يراعون
اسلوب الترتي نظر الى التعريف لان الاعرف وهو التكلم اخر وا فيكون شروع من الاول الى الاخر
وهو التعريف قوله لان ضمير التكلم اعرف للعارف وتحقيقه يأتي في بحث المعرفة ان شاء الله تعالى قوله
اجماعا اي اجماع البصريين اي بعض النحويين لا كلم فان للكوفيين فيه خلاف لانه قال الفراء الكوفي
ان الضمير مفعول انت وقال بعضهم ان الضمير هو التاء فان قيل اذا كان المرفوع للتصل هو
عند البصريين فيكون غير مستقل لاحتياجه الى التاء قلنا المراد عدم الاحتياجه الى العامل وهو لا
يحتاج اليه اعلم ان ضمير انا هو ان بدون الالف وانما كتب الالف مصادفة للاقتباس قوله ضربت
ضربنا فالياء ضمير منصوب متصل بالتكلم مع الغير اعلم ان لفظ انا لما يكون ضميرا متصلا منصوبا لا
يكون ضميرا متصلا مرفوعا ولا من على تقدير الاول يكون ما قبله محركا مثل ضربنا بفتح الباء وعلى
تقدير الثاني يكون ما قبله ساكنا لتلايلهم توالي اربع حركات فيما هو كالجملة الواحدة بخلاف ضربنا
لانه ليس كالجملة وقوله بغير الفعل بل يتصل بالحرف وانما اورد النظمين ليعلم ان الضمير ليس
يتصل بالفعل والحرف قوله ايما للتكلم الواحد وايانا للتكلم مع الغير قوله والنوع الحاصل
وهو المجرور المتصل بالاسم والحرف لا بالفعل قوله وكان القياس اشارة الى الاعتراض
وقوله كنهم وضعوا جوابه يعني القياس يقتضي ان يكون ضمير المتكلم ستة ثلاثة لهذا ذكر وثلاثة
للمؤنث وهكذا القياس يقتضي ان يكون ضمير المخاطب ستة لا خمسة وكذا الغائب
قوله كنهم وضعوا للتكلم لان الشاهدة شاهدة الى الفرق اي المكلم حاضر فيعلم

من المحضوران مذكرا ومؤنثا واشتان اوجه فلا حاجة الى الفرق قوله وواحد مشترك وهو التما
وقس عليه الغائب قوله وبقيت الاقوال الخمسة اى الباقية من الاقوال فلا يردان الباقي اربعة لا
خمس قوله اثنتى عشرة كلمة خمسة للغائب وخمس للمخاطب واشتان للتكلم قوله لثمانية عشرة مع
لما عرفت من ان كل واحد للتكلم والمخاطب والغائب يدل على ثلاثة معان قوله وبيننا جواب
سؤال وهو انه ما السر في ان للتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وكذا للغائب فاجاب بقوله وبيننا
اى فى كتب التصريف كرام الادواح قوله واعطوا للغائب حكم للمخاطب وانما شبه الغائب بالمخاطب
فى التشنية ولم يجعل حكما ابتداء كما فى المخاطب لان اشتراك التشنية فى للمخاطب ظاهر واما فى الغا
ففيه خوف من زيادة التاء فى المؤنث فلذا شبه بما هو الظاهر قوله فان الضمير فى ضربا وضربا الخ
دليل على هذا الاشتراك وحاصله ان التاء فى ضربا داخل فى ضمير المؤنث ليكون مغايرا
لالف ضربا فان قيل على هذا يلزم ان يكون صيغة الفعل الواحد المذكور مشتركا بين الواحد المذكور
وبين الواحد المؤنث لان التاء وضعت لتأنيث الفاعل ولتأنيث الفعل اذا الفعل لا يكون مؤنثا
ولامدركا قلنا ولك ان تلزم اشتراك صيغة الفعل بينا ولا عليك شئ فان قيل عدم شئ
منه لا يرد عليه ان يكون الصيغة اربعة لا خمسة قلنا ان كلامنا فى الضمائر اى الضمائر خمسة ولا
يلزم من جعل الصيغة اربعا جعل الضمائر اربعا بل لضمائر خمسة قوله خاصة والتاء فى خاصة البالغة
اول الصداية منصوب بفعل محذوف اى خص خاصة وانما قيد بالتصل لاستثناء استثناء المنفصل
فى العامل لا انفصاله قوله التى وضعها للاختصار اى للنظور فى هذا الباب الاختصار اما اولها
المعاني المتضمنة للاعراب فى مدلولاتها لا يحتاج الى الاعراب واما ثانيا فبقتة الحروف وشى
فى المتصلة ظاهرة واما ثالثا فيعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالباس الذى فى الاسماء
الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه ذاك العالم او الجاهل فيحتاج فى
تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انا وانت فهو لم يحتج الى قرينة تزيل الالباس واذا كان لك
خالد صل فى هذا الباب المتصل المستتر لانه انحصر ثم الباز ثم المنفصل قوله كما يحذف فى
اخو الكلمة الخ هذا ابيان نظير لانه مثاله فلا يردان المنوى غير المحذوف فكيف يعبر قوله كما
يحذف الخ قوله ويكون فيمابقى اى يكون فيمابقى من الكلمة المشهورة دليل على ما حذف منها
وهو نقصان الكلمة المشهورة فلا يردان كلمة فى زائدة لا فائدة فيه بل بعيدا الخلل قوله ولكن هذا
الاستتار دفع وهم وهو ان يكون قوله فى الماضى للغائب والغائبة قيد التامى فيكون الاستتار
ثابتا فى الباقي مع انه ليس لكى قد دفع بقوله ولكن هذا الاستتار الخ قوله فى الفعل الماضى لما
كان للماضى صفة تقتضى الموصوف قواد الشارح قوله فى الفعل قوله للواحد المذكور دفع
وهم وهو ان المراد من قوله للغائب جنس الغائب فيتناول للتشنى والمجموع مع انه لا استتار
فيه قد دفع بقوله الواحد المذكور لان المتكلم

والمخاطب قوبان والبارز ايضا قوي فاعطى القوى للقوى والغائب ضعيف بالنسبة اليهما والمختار
 ايضا ضعيف فاعطى الضعيف للضعيف وانما لم يستتر في مثني الغائب ومجموعه لثلاثه يلتبس
 بالمفرد قوله اذالم يكن مسندا الى الظاهر اشارة الى ان الاستتار جائز غير واجب فلو لم يكن ان
 كلامنا في بيان المستتر فلا حاجة الى قوله اذالم يكن مسندا الى الظاهر مثال المسند الى الظاهر
 نحو ضرب زيد لكن يد عليه فليكن زيد بدلا من الضمير في ضرب اجيب لو كان زيد
 بدلا من الضمير يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير راجع الى زيد وهو بدل ومربوبه موصوفة
 قوله فان التاء علامة التانيث جواب سوال وهو اننا لا نسلم ان الضمير في ضربت مستتر بل
 بارز وهو التاء فاجبا لقوله فان التاء علامة التانيث لان الضمير المرفوع والالم يجمع مع القائل
 الظاهر في نحو ضربت هند فان قيل فليكن هند بدل لامعن التاء فمن اين يعلم انها ليست بضمير
 قلنا لا انها قد محذوف مع الفصل نحو ضرب اليوم هند لانه اذا وجد الفصل يجوز حذف التاء ولو كانت
 ضميرا لما حذف او نقوله لو كان هند بدلا للزم الاضمار قبل الذكر قوله وفي الفعل المضارع انما اذا
 لفظ الفعل ليتا للوصف لان المضارع من الصفات اي المرفوع المتصل يستتر في الفعل المضارع
 وقوله للتكلم صفة للمضارع وقوله مطلقا اي زانا مطلقا واستتالا مطلقا والظاهر ما قاله الشارح من
 انه بيان التكلم بقوله سواء كان واحدا او فوق واحد قال مولانا عصام الدين في حاشيته
 قوله مثني او مجموعا مستدرك كانه سهو من قلم الناسخ لان قوله اد فوق الواحد مجرى مجواه قال
 عبد الرحمن ليس قوله اد فوق الواحد في اكثر النسخ فلا يكون قوله سواء كان واحدا او مثني او
 مجموعا مستدركا غير محقق وحاصل هذا المقام ان قوله سواء كان واحدا او مثني او مجموعا لشارح
 الهندي فغير الشارح الى قوله سواء كان واحدا او فوق واحد لانه اخصر قوله اذالم يكونا مسندا
 الى الظاهر انما لم يقل في التكلم والمخاطب اذالم يكونا مسندا الى الظاهر لانها لا يكونان مسندا
 الى الاسم الظاهر فلا يقال اضرب انا وضرب نحن وكذا في المخاطب قوله وفي العنقة مطلقا
 من الصفة باعتبار تاويل الصفة بالوصف ولهذا قال سواء كان ولم يقل كانت وقال مفردا
 لا مفردة وعبارة اخوي وهويان التانيث اذا كان في لفظه ومعناه مذكرا يعجز ارجاء ضمير الذكر
 اليه كعلامة قوله وليست الالف جواب سوال وهو اننا لا نسلم ان الضمير مستتر في الصفة مطلقا لان
 في المثني والجمع بارز وهو الالف والواو وليست الالف قوله الا ان يتغير عاملها جواب سوال
 وهو اننا لا نسلم عدم تغير الضمير لان العامل اذا كان معنويا يقال هو زيد واذا دخل عليه الكتاب
 يقال زيد وهو ليس بالتغير فاجاب بقوله الا ان يتغير عاملها مثل ان لا اصله هو والقياس
 ان يحذف الواو لانها متطرفة قبلها ضمة لاكن الاء اوله فتعني ان يكون الكلمة ثلاثية
 وهو غير ثلاثية فلما اتصل به العامل اعني ان صارت ثلاثية فحذف الواو ثم يرد

لا ترفع الحجة والرجوع الى الجواب في الحقيقة

عليه ان لهذا ايضا تغير العامل حيث يقال جاءني ضاريان ورأيت ضاريين فاجاب بقوله و
العامل الم حاصله ان في قوله جاءني ضاريان الم امور ثلثة احدهما جاء والثاني ضاريان
والثالث ضمير مستتر في ضاريان فتوله جاء فعل وقوله ضاريان فاعل له ثم قوله ضاريان هم
فاعل مشابه بالفعل يقتضي الفاعل وهو الضمير المستتر في راجع الى موصوف ضاريان تقدير
جاءني رجلان ضاريان قوله فلو كانت ضاريتان في ان قيل ينبغي ان يقال ولو كانتا ضميرين
لان الواو والالف اثنتين وايضا ينبغي ان يقال لا تغيرت بصيغة الماضى وذلك لان جزاء كلة
لو يكون ماضيا لقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لضعدتا اجيب من الاول ان الجمعية باعتبار
الافراد والوارد عن الثاني ان صيغة الضمير مبهمة الكاتب كما قال عصام الدين قوله حقا المشية
والجمع وفي بعض النسخ حروف التثنية والجمع لكن يرد عليه ان حمل الحرف على الالف والواو لا
يعم لزوم حمل الحرف على الاثنتين اجيب ان الالف والواو يتاويل كل واحد فيهما الحمل لكن
يرد عليه ان كل واحد من الالف والواو ليس حرف التثنية والجمع بل احدهما حرف التثنية و
الاخر حرف الجمع اجيب اصل الاعتراض ان لفظ الحرف مقدر مع الجمع تقديره حروف التثنية
وحرف الجمع والعطف مقدر على الربط فيصح الحمل قوله اى لا يجوز لما كان السوخر جاء
بمعان كثيرة لانه يحتمل الصلاحية ويحتمل العمل في الفضة والصلحاء يحتمل الجواز فلزم الابهام
لعين ما هو المراد قال الشارح اى لا يجوز وبعبارة اخرى وهو فيه إشارة الى تفسير غير المشهور
بالشهور وانما يتعوض الى الجمع ولانه لا يكون الامتصلا قوله لاجل شئ جواب سواله و
هو انه يلزم استثناء الدليل من الحكم لان قوله ولا يسوخر للتفصل حكم من الاحكام وقوله لتفصل
التفصل دليله وهذا لا يجوز وايضا ان المستثنى منه لا يكون الا من الاسماء وقوله ولا يسوخر من
الافعال فاجاب بقوله اى لاجل شئ فيكون استثناء الدليل من الدليل وايضا يكون
المستثنى منه من الاسماء فيكون المستثنى مفرغا وايضا فيقال الشارح إشارة الى الرد على الشارح
الهندي حيث قال ان اللام بهما محتمل ان يكون للاجل ويحتمل ان يكون للوقت فرد الشرح
عليه انه للاجل فقط لان كون اللام للاجل حقيقة وكذا للوقت مجاز ولو كان اللام للوقت
يكون تقديره هكذا ولا يسوخر للتفصل في وقت من الاوقات الا في وقت تقديره للتفصل
قوله انما يكون باخر العامل لان الضمير للتفصل كالجزء الاخير من علمه فاذا لم يكن قبله
عامل بل كان موحدا ومحدوفا فكيف يكون كالمجزء الاخير قوله الواقع يتلحق بالظرف قاله مو
عصام الدين لاحاجة الى هذا التقدير لانه جزاء ان يكون للعامل فيه قوله بالتفصل لانه مضارع وهو يشبه
الفعل فيعمل عمل الفعل ليجيب سلمنا ان المصدر فيعمل عمل الفعل لكن هذا اذا لم يكن المصدر معروفا
باللام وان حرف اللام فعمله يكون ضعيفا كما قال للمعروف في بحث المصدر واعماله باللام قليل
واجاب جمال الدين عن هذا الاعتراض انما قد متعلق الجار وان هم تعلقة بالتفصل رعا

الجزء المسمى وإن أقدم معلوماً أقول وبالله التوفيق أن قوله لغرض صفة لقوله الفصل والمجاز
 المجزوء إنما يكون صفة لشيء باعتبار التعلق ^{بأنه} قوله لغرض تأكيد الفصل بقوله لغرض لأنه لا يجوز
 الانفصال بالفصل الذي لا فائدة فيه فإنه لا يجوز ضرب زيد أياك إذا لغرض منه لأن قوله ضربه
 زيد بمعناه فإن قيل كما أن الفصل لا يكون إلا لغرض كذلك التقديم والحذف لا يكون إلا
 لغرض فلا وجه للتخصيص لأن التقديم يفيد الاهتمام وهو غرض من الأغراض أيضاً وإن
 قلت تقديم المفعول لا يتعين للاهتمام لأنه قد يكون لتسليح الكلام قلت التقديم ليس إلا للاهتمام
 وقد يقرن معه معنى آخر كالإسماء مثلاً إحييتك أن قوله لغرض متعلق بالفصل والتقديم جميعاً
 وأما الحذف فقد اكتفى فيه بما سبق كما هو باب الشارح في كثير من المواضع قوله لا يحصل الأثر
 احتراز عن نحو ضرب زيد أنا فإن الغرض هو الاهتمام بشأن المفعول لكن هذا الغرض لا يتوقف
 لحصوله بتقديم المفعول على الفعل قوله أي علة أشادة إلى أن اللوم بدل من المضاف إليه
 قوله للمعول جواب سؤال وهو أن الجملة إذا وقعت سالاً لا بد من عائد فيها فلم يوجد فاجاب
 بقوله المعول أنه وإن قلت العائد موجود وهو الواو قلت الاكتفاء بالواو بدون الضمير في الجملة
 الاسمية إذا وقعت حالاً ضعيفاً فاجاب أن العائد مقدر قوله بخلاف المنصوب أن لم يتعرض
 لضمير المجرور فإنه يتصل أيضاً بالحرف مخولاً لنا لأنه اكتفى فيه بما سبق قوله صفة حرة مفعول لم
 يسم فاعله لقوله مسنداً وأما لم يقل مسنداً مع ثناء التانيث ما أسند إليه وهو الصفة لأن ترك
 التانيث يجوز عند الفصل والملازم بالجرى أن يكون نعتاً أصحاً أو صلة أصحاً فإن قيل هذا
 الضابط لا حاجة إليه لأنه داخل في صورة الفصل بغرض لأن ملأ الفصل الضمير لغرض ثم
 لا لئلا يلبس قلنا هذا لا اتصال يكون فيما لا يلبس فيه أيضاً كما ذكر المصنف فلا يكون الفصل لغرض قوله
 بخلاف ما إذا قيل ضاربه جواب سؤال وهو أن ذلك لا لئلا يلبس موجود في هذه الفصل أيضاً قوله
 فإنه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر من الظاهر اتصال الضمير فالانفصال خلاف الظاهر فيعلم
 منه أن لزيد مرجحاً أيضاً خلاف الظاهر قوله يعلم أن موجود ما هو فإن قيل إن كلاً ما يخفى إذا
 بشرط فيكون مدخوله هو الماخى من الشرط والجزاء كذا قال العلامة التقى زان في الطول لكن نقل
 عن سيبريه أن لما بمعنى لو ولولا يختص جزأه بالماضي نحو ذكرت زيداً يكرمك قوله
 والاحتاجة إليه أي وإن لم يكن موجه خلاف الظاهر لا حاجة إلى المنفصل الذي هو أيضاً
 خلاف الظاهر وأما قال أن مرجح خلاف الظاهر لأن المتبادر أن يكون المرجح هو عمر وكما
 ذكره قوله وإذا وقع الالتباس جواب سؤال ظاهر قوله ما لا التباس فيه
 نحو هذا زيد ضاربه فإنه لو قيل هذا زيد ضاربه لكان الانفصال لا التباس فيه
 قوله كما هو الظاهر ليكون أشمل فإن كلمة ما علة يشمل ذوي العقول وغيره ...

فلا يردان نحن ليس اسما ظاهرا بل من الضمائر قوله الزمخشري الزمخشري بنية من بلاد خوار
ويقال هو جار الله اي جار بيت الله اي جار عبادة بيت الله بتقدير مضافين فالقول لا بعد في ان
يكون نحن فاعلا مع كون ضابوهم بصيغة الجمع لان الالف والواو علامة الغنية والجمع وليس
بضميرين كما سبق قلنا ولو كان الالف والواو علامتين لهما فالاضا الحاجة الى ايراد نحن بعد صيغة
الجمع لوجود استتار قوله واختار التمثيل جواب سوال ظاهر قوله واذا اجتمع الضميران اي اذا
اجتمع الضميرين قوله وليس له اي والحال انه ليس احدهما عرفو عا اي لم يكن شئ منهما موقفا
اعلم ان تركيبة هذا قوله اذا اجتمع شرط اول وقوله فان كان بشرط ثاني وقوله فلك الخيار
جزء عشر ط ثاني ثم شرط ثاني مع الجزء جزءا الشرط اول وهو قوله ولا اجتمع قوله اصلا
لا لفظا ولا معناه فيجب اتصاله لان وضعه للاختصار وكاله في الاتصال قوله على تقدير اجتماع
اشارة الى ان قوله فان كان ليس بشرط ابتدائي بل من متعلقات شرط الاول قوله اي لضمير
اشارة الى بيان المرجع قوله من الاخر بيان المفضل عليه بقوله اعرف لانه صيغة اسم تفضيل
قوله نحو اعطاه اياه اي اعطى زيدا هذا محمدا واعطى زيد درهم عمر قوله من غير مرجع فيما هو
كالكمة الواحدة بخلاف ما اذا ورد الثاني منفصلا فالقول عدم الترجيح ممنوع لوجود الترجيح
لان في المفعول الاول من باب اعطيت معنى الفاعلية فانه اخذ والثاني ما خذ قلنا ان فاعلية
بالنظر الى المعنى دون اللفظ فالترجيح انما يكون باللفظ دون المعنى لان وجوب الاتصال باعتبار
اتساع في اللفظ وفيه نظر لان الترجيح بالمعنى معتبر لا ترى انه قال المصراع في مفعول بالمرسم فاعله
ان المفعول الاول من باب اعطيت اولي من الثاني لان فيه معنى الفاعلية لانه اخذ والثاني ما خذ
فتأمل فيه قوله وقد متد اي احد الضميرين فالقول ان في ارجاعه الى حد دون الاعراب مع فيه
مناقشة لما قال كولا ناعصا مزلين قلنا ان احد مستد اليه واعرف مستد فيكون
الا واصلا والارجاع الى الاصل اولي قوله ليعذر بالحكم فلو كان الضمير الثاني متصلا لا بعد له
فيه لانه تاخير الاعرف فيما هو كالكمة الواحدة بخلاف ما اذا كان منفصلا قوله ولا يلحق
في اول الوهلة باياديه خلاف الاصل فيه اشارة الى دليل ثاني ثم يريد علينا ان عند ايراده منفصلا
اي يلحق عليه الطعن في تاخير الاعرف فاجاب بقوله في اول الوهلة يعني اذا كان متصلا يلحق
طعن في اول الوهلة واما عند الانفصال ايضا يلحق عليه الطعن لكنه بعد تعمق النظر بالتأمل فيه قوله
نحو اعطيتهم اول لان للمفعول الاول بمنزلة الفاعل قول ما ي الاختيار لما كان الخيار يطلق على المعنى الكثير
لانه يطلق على الجوزة والها يطلق على ما يقابل البطيخ وايضا يطلق على خيار الشرطي بالمبيع والضا
يطلق على الاختيار فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشاعر اي الاختيار فالقول ينبغي ان يكون
الاتصال اولي لما صرح وضم الضمائر للاختصار قلنا ان ثبوت الخيار لوجود الوجهين قوله بما هو
متصل والاتصال لفظا قوله بما يفصله وهو المعنى والمستتر ارجع الى البارز الى الضمير الثاني قوله

وان كان متصلا اي من اللفظ قوله ونحو ضربك انما اورد مثالين ليعلن ان الضميرين يجوز
 ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجزوا قوله ونحو ضربك ايالك وفي بعض نسخ
 المتن واعطيتك آياه وضحي ايالك كما هو الظاهر قوله اي خبر كان واخواتها اشارة الى ان المراد
 بباب كان افعال الناقصة لا الالباب الصرفية من الماضي والمضارع وغيرهما مثل كان يكون كوننا
 قوله اذا كان ضميرا انما قال ذلك لانه اذا كان ظاهرا يجب الانفصال لاجل حالة قوله كان زيد
 قائما وكنت آياه وايراد قوله كان زيدا قائما المحصول المجمع لقوله آياه والا لا غرض فيه قوله لانه
 كان في الاصل الخ فالقبول ان انفصال الخبر المتبدا باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى لوجود النسخة
 فكيف يجر البقاء اثره قلنا هو معدوم صيغة ثابتة معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة
 قيد للخبر فان قوله كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله تشبيه بالمفعول في
 وقوعهما في الموضع الثالث وقيل في وقوعهما بعد المرفوع وقيل يشبه به في النصب قوله واجب الاتصال
 كما في قوله اذا اجتمع الضميران وليس احد هما مرفوعا فلو كان احدهما مرفوعا يجب اتصال الثاني
 قوله من رعاية المشابهة وانما لم يقل ولي من رعاية العارض لان في قوله من رعاية المشابهة
 اشارة الى الوجهين لان العارض يعلم من فعل الاصل ووجه العوض يعلم من قوله المشابهة
 قوله في الاستعمال وقع وهو وهو ان المراد بالاكثرة في المذهب مع انه لا تعدد في المذاهب ههنا
 قد وقع بقوله في الاستعمال يعنيان المراد بالاكثرة في الاستعمال قوله انفصال الضمير بعد ولا فائدة اشارة
 الى الاعتراض على المصدم وحاصله ان من بين المتن على الاختصار فينبغي ان يقول والاكثرة انفصال
 الضمير بعد ولا لانه اخصر مما قال المصدم وان لم يكن طويلا حقيقة لكنه طويلا حكما وتقدير الان قوله
 الى اخرها يقتضيه البيان فيكون طويلا باعتبار البيان اجيب ان ما قال المصدم وان كان طويلا ومن حيث
 الظاهر لكنه اخصر مما قال الشارح من حيث الواقع لان قول الشارح من قبيل الممثل طويلا من المثال
 فقط فالمراد بقتصر المسافة في قوله مبتدأ محذوف والخبر فيكون الضمير مبتدأ فيكون العامل معنويا
 والضمير متفصلا قالوا ان ما بعد ولا مبتدأ وهو معمول عامل مقدر او عامله لولا فعل الاول لفصل
 الضمير لان العامل معنوي وكذلك على الثاني لما كان العامل اذا كان حرفا يتعد بالاتصال فيكون
 متفصلا قوله وكان الاوفق اشارة الى الاعتراض على المصدم قوله لكن غير الاستلزام الى اشارة
 الى الجواب قال مولانا عصا الدارين لما غير الاستلزام الى اشارة الى سلوب الصرفين
 بان يقدم الغائب ثم المخاطب وانما غيره بهذا الوجه اشارة الى ان ما ذهب اليه الصرفين ايضا
 ليس بضروري وانما اختار المخاطب لانه متوسط في التعريف ونحو الامور او سطها فلا يرد
 الفلاد من اسلوب النحويين والصرفين لا يختص بتقديم المخاطب والغائب كما لا يحصل بتقديم المؤنث
 الغائبة ايضا قوله عسيت الى اخرها انما لم يقل ولا انت وعسيت الى اخرها بغاية واحد كما في قوله ولا
 وعسيت لاجل ان الضميرين في الاتصال ونحو انما لم يقل بغاية واحدة لسلا يتوهم انهما يستعملان

له ان كان الضمير
 آياه فانه في المثال

قلنا كسرة نون الوقاية ليست باخت الجري عدم كونها في آخر الكلمة لكونها على حرف واخر انما
يكون لما لا الاول قوله وفي المضارع وانما اعاد العالم الثلاثون ان يستعمل فيها نون واحد وانما
ناداهم قوله وكذلك اشارة الى انه من قبيل عطف المتببه على المشبه به لان الماضى اصل
في الامتناع عن اختلاجات المضارع مشايه بالاسم قوله لكن لا مطلقا دفع وهم هو ان
قوله عرياقيد اتفاق لا تعلق لما سبق به فدفعه انه احتوازي قوله عريا بالياء والمشددة على وزن
فعل فان نون التثنية والجمع المذكور والواحدة المخاطبة نون الاعراب بخلاف جمع المؤنث فانه
ضمير كالواو في الجمع المذكور قوله عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونون التأكيد
اولا وانما جاء قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نونا التأكيد لان نون الاعراب يكون
الوقاية في ان لا معنى لها قوله اي عن نون هي الاعراب اشارة الى دفع وهم وهو اضافة النون
الى الوقاية من قبيل اضافة السبب الى المسبب فكذا اضافة النون الى الاعراب من قبيل اضافة
السبب المسبب اضافة لامية فلما دفع بقوله اي من نون هي الاعراب يعني ان الاضافة بيانية
لان بينهما عموم وخصوص من وجه فالقبيل كيف يصح دخول نون الوقاية في اعطاني مع عدم الكسرة
فيه قلنا دخلها فيه لاطراد الياب او لكون الكسرة مقدرة فيه كما في عصاي قوله بخلاف كسرة
تضربين جواب دخل ظاهر حاصل الجواب ان هذه الكسرة ليست في الاخر لان ياء المخاطبة فعل
فصار كالجاء من الفعل فيكون في وسط الكلمة حكما بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول قوله وبخلاف
كسرة لم يكن الذين دفع دخل ظاهر وحاصل الجواب انها عارضية لدفع التقاء الساكنين قال القليل
ان الكسرة في الماضى ايضا يعارض ياء المتكلم فتكون عارضية قلنا فوق بين الكسرتين لان الكسرة
في لام قل الحق ونون لم يكن الهم عروضا من الكسرة التي في آخر الماضى بسبب ياء المتكلم لانها
في آخر الماضى حصل بانضمام شيء متصل وهو ياء المتكلم بخلاف الكسرة فيها بانضمام امر مستقل
غير متصل قوله وانت مع النون قوله انت خطاب مخاطب غير معين وهو المسمى بالخطاب المعاني قوله انت
مبتدأ وخبر خبره واللام في النون للبعد اي نون الامتناعية كما قال الشافعي وقوله له صنف النون قوله
الكائنة في بيان متعلق قوله فيه قوله للمخاطبة على الحركات البيانية قال القليل اشارة الى ان
مكسورة سواء كان مع ياء الضمير او لا فالمخاطبة مفقودة قلنا هذا محمول على التغليب اي تغليب
الاكثر على الاقل قوله عن اجتماع النونات المراد من الجمع ما فوق الواحد فلا يرد لدن لانه ليس
فيه اجتماع النونات بل اجتماع النونين او ان الجمع محمول على التغليب اي تغليب اكثر على الاقل او ان
اجتماع النونات في لدن حكما احد هاتون نفس لدن والثاني نون الوقاية والثالث لام لدن
لانه في حكم النون كما في لعل واما اجتماع النونات في المضارع فعند حقوق نون الثقيلة قوله ولو كما
يجوز سوا الظاهر قوله وحمل على اخواتها جواب سوال ظاهر قوله واختار في ليت فان قيل هذا
هذا بنا قرض من قول فخير لانه لا ينفيد التساوي قلنا المراد من التساوي جواز الوجهين او ان هذا محمول

الاستثناء عن قوله غير قوله لحق نون الوقاية بجواب سؤال وهو ان الضمير في يختار راجع الى النون
لانه هو المذكور وهذا لا يصح لان اسناد الاختيار لا يكون الا الى الاحداث ومقدور المتكلم والنون
ليس كذلك فاجاب بقوله لحق النون وهو من الاحداث قوله من بين اخوات ان دفع وهو
ان نقش ليت وليست بالسين واحد عند طوالة حركات الياء فتوهم ان العبارة بالسين قد دفع بقوله من
بين اخوات ان لا من بين الافعال الناقصة قوله بعدم المانعة في ذاتها اذ يلزم اجتماع النونات ولا
ثقل لتضعيف كما في لعل قوله والحمل الخ جواب سؤال ظاهر قوله خلاص الاصل ان الاصل وكل شيء
ان يستقل بنفسه لكن الحمل مانع من لزوم قوله وفي من وعن وقد وقط فيقال مني وعن وقد
وقطبي وهما بمعنى كفاي قوله وهما بمعنى أي فهما ههنا اسمين وليس المراد من قد قد الحرفي قوله على
السكون اللازم وفي توصيف السكون باللازم احتراز من لادن لان سكونه غير لازم لانه يجوز في ذلك
بكسر النون كما يأتي في بحث الظروف قوله الذي هو الاصل في البناء جواب سؤال وهو انه
ينبغي ان يختار نون الوقاية في ان واخواتها ايضاً للمحافظة على الفتح اللازم فيها فاجاب بقوله الذي
هو الاصل في البناء في المحافظة امر مقصود قوله مع قلّة الحروف جواب سؤال وهو ان المضارع
مع نون الخفيفة سكونه لازم ايضاً مثل التبلون فينبغي ان يختار لحق نون الوقاية فيه فاجاب بقوله
مع قلّة الحروف ههنا بخلاف المضارع وانما جاز تراها النون في هذه الالفاظ اما في من وعن فلا اجتماع
النونين واما في قد وقط فلكونهما اسمين ويجوز اتصال الباء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلام في
قوله في الاختيار دفع وهو وهو ان المراد بالعكس العكس من حيث المعنى وهو خلاف المقصود وخبر
عن البحث قد دفع بقوله في الاختيار قوله وكثرة الحروف جواب سؤال وهو ان ثقل التضعيف موجود في
ان وان ايضاً فينبغي ان يختار فيهما التلايض فاجاب بقوله وكثرة الحروف اعلم ان التلايض كما كان
مختاراً في لعل كذلك مختار في كان ولكن لکن المصحح لم يتركها الكفاء بلعل لانه لما اختير التلايض في
لعل مع تضعيف النونات فيه كما فاولى ان يختار فيهما اذ التضعيف فيهما حقيقة فلا يرد ان فيهما
اختيار التلايض فلم يتركها المصحح قوله ويتوسط الظاهر ان ليقول ويقع بين المبتدأ والخبر
قوله يتوسط بمعنى بين فاحدهما كافي او ليقول يتوسط بدون لفظ بين قلنا ان ايراد بين بعد
يتوسط بناء على تجريد معنى التوسط من معنى بين فيكون بمعنى يقع فقط او نقول ان ذكر بين
للتأكيد وانما حجة الحق لتأكيد ان الاصل ان لا يقع بين المبتدأ والخبر فاصل فهو وقع فاختير الى
التأكيد قوله قبل العوامل المراد من العوامل اللغوية لا المعنوية لوجوده فيهما قوله طبعاً فالقول
فعله هذا يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز لان اطلاق المبتدأ بعد العوامل مجازي باعتبار ما كان
قلنا المراد من المبتدأ والخبر عموم المجازين يكون المراد من المبتدأ مسند اليه والمراد من الخبر
المسند او نقول ان الجمع بينهما انما متنع اذ المراد بالتحقيق والجاز والافعال الصريح بهما
فلا يمتنع الجمع بينهما كما يقال لا تنكر ما لكم ابوك عقداً ولا وطبا فانه اريد بقوله ما لكم الحقيقة بقرينة قوله

وطيأ والمجاز بقربنية قوله عقده ومنه قوله تعالى وإن كانوا اخوتاً رجلاً لوليساً حيث اريد بالاختلاف
الاختلاف والاختلاف جميعاً بقربنية قوله رجلاً ونساء فكذا همنا اريد بالامتثال الحقيقة بقربنية قوله قبل
العوامل والمجاز بقربنية قوله وبعد ها ونقول لا شك أن ما يتوجه اذا كان الظروف ما عنى قوله قبل
العوامل وبعد ها صفة المبتدأ والخبر اذا كان متعلقاً بقوله يتوسط فلا يتوجه كما ان الظروف في
قولك رأيت هذا الشاب ثوبه وصباه متعلق بقوله ثوبه وليس صفة للشاب فعلى هذا يكون
المبتدأ والخبر على الحقيقة او لقول مشهور ان المصدر ما لى وعندنا ما بالجمع بين الحقيقة والمجاز
غير متم قوله كنت انت الرقيب قلت لا مبتدأ او قوله الرقيب خبره وانت فاضل وكن عامل قوله
صيغة المرفوع واختار صيغة المرفوع لتناسب ظرفه من المبتدأ والخبر وانما اورد منقضاً لتعلق
الاتصال قوله لكان الاختلاف في كونه ضميراً لانه عند الخليل حرف قوله مطابق للمبتدأ لانه عبا
عنه قوله اذا واقتنية جواب سؤال وهو ان الضمير يعرف المعارف فالمبتدأ اذا كان علم فكيف
يكون الضمير مطابقاً له لانه معروف منه فاجاب بقوله اذا واقتنية لانه يعني ان المطابقة في اللفظ
التي هي غير التعريف قوله وغيبة فلا يجوز كنت هو القائل قوله وذلك التوسط لشارة الى ان
قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط بقوله ويسمى لان الاسماء غير معلول بالثبوت فيكون علة
لقوله يتوسط قوله اي كون الخبر في القيل لما كان الضمير في كونه راجع الى الخبر لا يقع قوله خبراً
لانه لا يفيذا لتكرار قلنا الضمير في كونه راجع الى الخبر لكن المراد من الخبر ما بعده تقديره بين كونه
اي كون ما بعده قوله ثم انتقم فادخل جواب سؤال ظاهر قوله عند اختلاف الاعراب مثلاً ان زيداً
قام فيمتحن ان يكون القائم صفة زيد لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف في الاعراب قوله او
غير ذلك مثل كون الخبر ضميراً لانه قد سبق ان الضمير لا يقع موصوفاً ولا صفة قوله ان يكون الخبر
معرفة فالقيل كون المبتدأ معرفة اي ما شرط فلهذا يذكر المصدر قلنا العلم يكون المبتدأ معرفة
حاصل من الشرط المذكور لان الخبر لا يكون معرفة الا اذا كان المبتدأ معرفة لان المبتدأ لو لم
يكن معرفة بالذات لم يكن معرفة بالخبر معرفة فهو لا يجوز لانه اذا اجتمع في الكلام المعرفة والنكرة فيجب
الحكم بالمعرفة انه مبتدأ وبالنكرة انه خبره فالقيل المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين ايضا فيحتاج الى
الفصل بينهما بالتياس مثل زيد من خير ومن مشرك وما احد خير منك قلنا القياس في
ذلك الا انه لم يثبت الا بين المعروفين كذا قال جمال الدين جازي فالقيل ينبغي ان يقاس النكرتين
على المعرفتين كما يقاس البعض على البعض في كثير من المواضع قلنا نعم لكن القياس انما يصح اذا
كان الاصل معقولاً واذا كان الاصل على خلاف القياس اقيم على المورد وبها كذلك الفصل بين مبتدأ والخبر في قوله او
افعل من كذا قوله كذا عبارة عن المنفصل عليه اما افعل بالاضافة فلا خلاف في المعرفة قول اللمتساء اللام والقيل
اذا احتج دخول اللام على المعرفة فكيف يصح طاب الزيدان والزيدون قلنا العلم اذا جعل تشبهاً وجمعاً
صادرة فيهم ودخول اللام عليها قوله لا يقتضي جواب سؤال ظاهر اجيب عند لوجبا خربان

من ایراد المثال يلزم مثلهما بطريق الاولى لهذا فاذا كان الفصل بعد دخول العوامل لازما مع كون
اعراب الخبر مغايرة لاعراب المبتدأ فإيراده قبل دخوله مع كون اعرابهما مطابقتين اولى قول
من الاعراب جواب سؤال وهو ان لا تعلم انه لا موضع له لان موضعه التوسط بين المبتدأ
والخبر فاجاب بقوله من الاعراب اى فى الاعراب قال قيل انه ليس لاسم من الاسماء موضع
من الاعراب قلنا العبارة محمولة على القلب اى والموضع للاعراب اى فيه قوله على صيغة الضمير
لان جعل اسما يلزم خلوا لاسم عن الاعراب لفظا ومعلا والاعمال لاسم عن الاعراب بعيد ليس
يسهل قوله لا يقتضى فيه كالفاعلية والمفعولية والاضافة والكوفيون يجعلون له من الاعراب وقول
هو تأكيد لما قبله فان الضمير المرفوع تؤكد به المنصوب والمجرور مخوض بتكثرت ومرت بك انت
لكن قولهم غير صحيح لان المضمرة لا تؤكد المظهر فلا يقال جارى زيد هو على ان الضمير تأكيد لزيد وبعض النحاة
يقولون حكم فى الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كشيء واحد وهو اضعف من قول الكوفية
لان لم نرى اسما شيع ما بعده فى الاعراب قوله اى يستعمله فقوله يجعله بمعنى يستعمله لا بمعنى
بحكمه لان العرب لا يعرف المبتدأ والخبر قولها وما بعده كلمة موصولة قوله فقوله خبره اشارة الى
بيان اعرابه قوله على انه خبر من الموصول ثم الفضلة قوله والجملة اى الجملة المتلبيسة يا لواء الضمير
وهى المبتدأ والخبر حال من المفعول الاول من مفعولى يجعل قوله ومنصوب عطفا فقوله وما بعده
عطف على المفعول الاول من مفعولى يجعل وقوله خبر عطف على المفعول الثانى بعاطف واحد لكن
العامل واحد فيكون جائزا قوله برفع ما بعده فى محل يستحق النصب فبالضرورة يكون ضمير الفصل
مبتدأ وما بعده خبر والجموع فى محل النصب بان لا ينصب ما بعده فى باب كان وما عطف وبه
المجازية قوله وسم الرقع متعين بالجزئية من المبتدأ لعل جواز النصب كان لاجل العطف فلما
اللة العطف فلم يقع احتمال النصب والجملة حال لكن على ضعف لوجود الضمير فقط قوله ويتقدم
قبل الجملة انما يقدم هذا الضمير للتعظيم وانما سمي بضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو
المعروف فى الدهن من الشان والقصة وقيل انما سمي به لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا فى كلام
لشأن عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امر عظيم وانما وجب تقييد هذا الضمير بالجملة
لان عائد الى الشان والقصة كذا قال صاحب الفكاية قوله وايراد لفظ قيل جواب سؤال ظاهر وهذا
الجواب عن الشارح الهندى قوله ولا يبعد هذا جواب اخر من الشارح وانما قال ولا يبعد مع انه
ليست على الضعف مضافا لنفسه قوله وذلك بحسب المفهوم ثم قال قيل الكلام فى بيان فائدة تلفظ
قبل هذا ان يسم تصور او لم يكن للتخصيص طريق آخر وليس كذلك فان ما يقع متقدما ثم من ان يتقدم الجملة او المفرد فينبغي
ان يقال يتقدم الجملة فلا يتعين لفظ قيل للايراد احيى ان قوله يقع متقدما له فان احدهما قبل الجملة والاخر لا قبل الجملة
فلما كان قوله قبل الجملة مركبا من اللضاف وللضاف اليه يكون فردا واحدا من افرادين فلذا
قبل الجملة وان حصل المقصود بالجملة فقط او لقول مراد من قوله ويتقدم بعض معناه لان معناه ويصح متقدما فيجوز على الترتيب

قوله من غير سبق مرجع لادخل هذا القول في الجواب لكن ذكر الشاهد القائده التي هي يأتي فيما بعد بقوله وفيه هذا الوجه لمراد التقدم على ما ذكرنا في قوله اي قبل هذا الجنس فائدة هذا القيد ايضا يأتي فيما بعد بقوله اي بهذه الحقيقة من الجنس المذكور قوله من الكلام بيان الجنس قوله ضمير غائب هذا صفة ضمير قوله رعاية للمطابقة لان لفظ الشان المذكور فلا بد ان يكون الضمير ايضا مذكور لفظا قوله وان الضمير لا جرم اي لان قسمته باعتبار ارجاء ضمير الى الشان كما قال صاحب الغاية قوله وحسن والمرا ومن الحسن هو الحسن في ضمن الوجوب فلا بد ان يبين ان يقال يجب موضع بمن فالجواب انه ان كان العمدة في الجملة مذكور اذكر الضمير نحو هو زيد قائم وان كان العمدة فيها مؤنثا انت الضمير نحو هي الكلمة لفظ قوله اي كنهه والحقيقة جواب سؤال وهو ان الشيء اذا ذكر او لم يذكر بالضمير والجملة مذكورة سابقا فينبغي ان يقال بما موضع قوله بالجملة فاجاب بقوله اي هذه الحقيقة من الجنس يعني ان المراد من هذه الجملة غير ما يريد من الجملة المتقدمة لانها اعم من الخيرية والنشائية وهذه الجملة مختصة بالخيرية قوله بهذه الحقيقة الاشارة بهذه الى الخيرية التي فهم من قوله فيسري لان التفسير لا يكون الا بالخيرية قوله والظاهر ان قوله ليس اشارة الى الرم على بعض الشارحين من ان قوله ليس ضمير الشان صفة لقوله ضمير غائب لانه اذا كان صفة تدخل في القاعدة مع انه ليس كذلك فلا بد من ايراد البيان التسمية في هذا الحكم المبين بقوله تقدم قبل الجملة فيكون جملة معترضة دخلت بين الموصوف الذي هو قوله ضمير غائب وبين الصفة التي هي قوله ليس بالجملة بعده قوله فانه لا يدخل التسمية لادخل النسبة في القواعد قوله والضام يلزم عطف على قوله فانه لا يدخل بالزوم الاستدلال فانه اذا كان قوله ليس ضمير الشان وصفا لقوله ضمير غائب ولم يكن جملة معترضة وبما لا يلزم في القاعدة يلزم الاستدلال لانه يفيد ضمير فائدة قوله ليس بالجملة بعده فالتقدير ان لازم من ما ذكر ليس الاكون الجملة بعده ولا يلزم منه كونها مفسرة لقوله ليس بعده لبيان كونها مفسرة له فلا يلزم الاستدلال ذلك قلنا ان لازم في الجملة في قوله قبل الجملة عرض عن المضاف اليها جملة التفسير في يلزم الاستدلال والتقدير ان الجملة ليس ضمير الشان داخل فيها ايضا يلزم الاستدلال وان الجملة المفسرة لازمة بعده قلنا التسمية بعد الدخول في القاعدة يوجب الجملة بعده والافلا فالتقدير قوله بعده مستدل بك بقوله قبل الجملة قلنا ذكره للتاكيد لما مر ان تقدم الضمير على المرحم غير معهود قوله يلزم استدلاله قوله ليس بالجملة بعده او يخرج به ما يخرج بقوله ليس بالجملة بعده قوله وفيه هذا الوجه لمراد اشارة الى بيان فائدة قول الشارح سابقا ان غير سبق المرجع اي على تقدير عدم قوله ليس ضمير الشان في القاعدة لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا من قوله من غير سبق المرجع انتقض القاعدة بقولنا الشان لمز وعلى تقدير دخوله في القاعدة وان لم يحمل التقدم على ما فكره لا يثبت انتقض بقولنا الشان هو زيد قائم لانه لا يسمى ضمير الشان قوله فانه باعتبار رجوعه في دخول وهو ان الضمير المذكور لا يختار الى التفسير لعدم الابهام في قوله

هو زيد ثم بوجود المرجع وهو الشأن وتقرير الجواب ان فيه ايهام مع كونه راجعا الى الفان فيرفع
 الابهام بالكلية بقوله للجبار قائم قال مولانا عصام الدين ان كلام الشارح الغالا يصح اذا
 كان التركيب المذكور من العرب لم يكن مصنوعا بل هو المصنوع لعدم الاحتياج اليه لانه يحصل المقصود
 بقوله الشأن هو قيام زيد يعني جاز ان يكون هذا التركيب من العرب لذلك في لا يصدق
 عليه انه مفسر بالجملة بعد لعدم الجملة بعد ثم اقول ان قيام زيد اذا كان صادقا على الشأن كقوله
 زيد قائم ايضا صادقا عليه لانه لازم مساوي له فصدق احدهما مستلزم لصدق الآخر فاذا
 كان احدهما من العرب لذ الآخر ولو سلم انه مصنوع لكن التركيب للمصنوع غير معتبر اذ لم يكن مطابقا
 لمسائل علم العربية قوله واذا كان متصلا يكون دفع وهم وهوان قوله مستلزم في الفصل
 ايضا قد دفع بقوله انه متعلق بالمتصل فقط قال مولانا عصام الدين الاول ان يراد قوله
 مستلزم لو بارزنا بين قوله متصلا ومنفصلا لئلا يتوهم انهما قيدان للمنفصل ايضا اقول هذا
 الوهم غير صحيح لانه قد مر ان الفاعل المرفوع المتصل خاصة يستقر فلا يذهب الوهم الى انه متعلق بالمنفصل
 ايضا قوله فان كان عامه معنويا او حرفا والضمير مرفوعا وانما لم يذكر الكل التفاء بما سبق
 قوله عن اللفظ باضماره اي بابقائه في النسبة وفيه اشارة الى ان المراد من الحذف هو التقدير
 قوله لاني منسبا اي لا يراد من الحذف النسيان بالكلية اي من اللفظ والنية جميعا اعلم ان
 النسيان عبارة عن ارادة النسيان والنسي عبارة عن النسيان بالفعل قوله اي جائز مع ضعف
 اشارة الى انه ليس المراد من الضعف المتعق قوله فانه لا يجوز اطلاق اي سواء كان في النية فقط
 او في النية واللفظ جميعا او معناه لا بطريق الضعف او غير كونه عمدة فان قيل هذا
 منقوض بالمبتدأ قلنا ان حذف العمدة غير جائز اذ لم يكن قرينة ولها ذلك لان الخبر كلام
 مستعمل قوله على صورة الفضلات انما قال على صورة الفضلات لانه في الاصل مبتدأ فيكون
 عمدة فالقول ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يقتضي الحذف بل لا بد له من القرينة قلنا
 جاز ان يقول قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية الحذف اما على الحذف فلرفع الجزئين في
 نحو قوله صلى الله عليه وسلم اشهد الناس عذابا يوم القيمة للصرون الذين حبسوا البقرة عن الحلب
 ليجمع اللبن في ضرعها ليرى المشتري فيظن انه كثيرة لبنها فيشتريها والحال انها قليل اللبن
 فذلك غرور واما على خصوصية الحذف فلان حذف اسم حروف المشبهة بالفعل اذ لم
 يكن ضمير الشأن لا يجوز فان قيل لما وجد القرينة ينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا وايضا
 لما وجد القرينة لا يصح قول الشارح بلا دليل عليه قلنا تلك القرينة لا يتعين المراد ليجوز ان
 يكون الجملة الواقعة بعد ها واقعة موقع المنزه وهو اسم لان خبر المنزه والتقدير ان هذه الضقة مظنة
 لواقع قوله لان الخبر كلام متعلق جواب سوال به ان الدليل موجود بالخبر فاجاب بما ذكرنا فليقل ان تقال الخبر لا يثبت القرينة كما في قوله ان
 يخل الكنية آه والقرينة فيه ان نواسخ البتداء لا تدخل على كمال الجازات قلنا لا نسلم ان كلمة ان ههنا من نواسخ البتداء

لم لا يجوز ان يكون من حروف الواجبات مثل نعم وبللى وان وجب فان الحمل عليه بعيد لان استعماله ان في الواجبات نادر لا يذهب الذهن اليه لان استعماله في الحروف المثبتة شائع اجيب ليس المراد انتفاء مطلق القرينة بل المنع قرينة قوية فالحمل قرينة قوية فالحمل على الواجبات مثل بللى ونعم وان كان بعيدا لكن اثبت الضعف في القرينة فلا يكون قوية وايضا فليكن انتفاء قوله النواحي على كل المجازات في السعة دون الشعر فلا يكون قرينة على حذف الضمير في الشعر قوله ان من يدخل الكنيسة اعلم ان اللام في يدخل في الاصل ساكنة بدخوله من المجازاة لكنها حركت بالكسرة لالتقاء الساكنين وقوله يلقي بفتح الياء والقاف في الاصل ولكنها حذفت بضم المجازاة لونه حوالا الشرط قوله جازى ولما بقرة الوحش وظلمة اى الهوى يعنى دخوله الكنيسة حرام لا نزل فيه اشياء اعيهين مثل اعين ولد البقرة الوحش في العظيمة ومثل الغلبا في السواد فلو دخل شخص في الكنيسة ليس فيها الا اللذات بالبناء المذكورة قوله الامعان تقديرا ان حذفه منصوبا ضيف مع كل العامل الامعان اه اما القول بوجود هذا الضمير فانه عامل على ما عوف فقلنا بوجود هذا الضمير لتكون ان عاملة فيه ولما انتفاء التلطف فلكونه ملغاة عن العمل بالتخفيف قوله بيته الاضمار الى ان المراد من هذا الحذف هو الحذف المذكور سابقا لان العرف اذا اعيدت معرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى قوله مع كونه منصوبا دفعوهم ظاهر قوله كقوله تعالى واخذ عوالم يعنى اذا دخل المؤمنون في الجنة يكون اخذ عوالم بعد الطعاف ان الحمد لله برفع الحمد ولولم يكن عمل ان في ضمير الشأن كان الحمد منصوبا يكون اسم ان فان الحمد في الاصل انه الحمد ثم حذف ضمير الشأن ثم كسر النون لالتقاء الساكنين باللام قوله وذلك اى لزوم حذف ضمير الشأن في ان الفتحة المخففة من المنقلة وفيه اشارة الى وجه اللزوم قوله اقوى شيها بالفعل لانها تشابه الفعل من حيث اشتراكها في ثلثة احرف وحيث تتر حروف الهمزة والثاني معا بخلاف للكسورة فانها تشابه الفعل في الثلاثية فقط قال مولانا عصام الدين لا يكون بالفتح اقوى شيها من المكسورة لان المفتوحة مشابهة بمداودة والمكسورة مشابهة بصيغة الامر مثل فوج اجيب ان المفتوحة مشابهة بالماضي وهاصل الافعال فان قيل ان الهمزة الحاضر ايضا اصل لا فعال لان الماضي كما لا يمس الاعراب كذلك الامر المخاطب لا يمس فلا يشبه الامر كلاهما بخلاف المضارع قلنا الماضي لا يمس الاعراب اصلا اى في وقت من الاوقات بخلاف امر المخاطب لانه قد يكون معربا اذا استعمل باللام نحو وبن لك فلتفرحوا قوله اجدر اى يلقي قوله وحكموا جواب سؤاله وهو انه مع ذلك يلزم زيادة المكسور على المفتوحة عملا لان المكسورة ليس في فتح الشأن للفرط بخلاف ان الفتحة فانها تعمل في المقد والاول اولى فاجاب بقوله وحكموا يعنى ان عمل المفتوح دائم ولازم في المقد بخلاف المكسور لان عمله ينقطع عن المفظوظ واللام مرتبة من المراتب قوله اى اسماء الاشارة الحذفية دفعوهم وهوان المراد من الاسماء

الاشارة لهننا غير اسماء الاشارة المذكورة في الارجمال فكل هذا يلزم المخالفة بين
 والتفصيل فلجاب بما حاصله انما عين ما ذكر في الارجمال فلا يلزم للمخالفة بين الارجمال والتفصيل قوله
 بحسب الاصطلاح جواب سواله وهوانه يلزم اخذ الحد وفي الحد لان معرفة الاشارة يتوقف
 على المشار اليه وهو يتوقف على الاشارة لاقتطاعه منه حاصل لجواب المراد من الاول اشارة
 من اصطلاح والاشارة التي هي مشتق منها بمعنى اللغوي وهو الرجوع والميل الى الشئ سواء
 كان ذهنيا او خارجيا وسواء كان بالتلفظ او بتحويل العين او بتحويل عضو اخر واما المعنى ...
 الاصطلاحى للاشارة وهو ما دل عليه كلمات معيته وعي ذاو فان اللفظ مقارنة مع الاشارة لمحيتها
 او الصفة قوله اي اسماء اي انما ضمنا بالاسماء دون الاسم مع ان التعريف لا يكون بالجمع ...
 ليطلق المعرف ويصح الحمل لان الاسم لا يحمل على الاسماء قوله وضع كل واحد اللفظ دفع وهم
 وهوان يتوهم ان الجمع موضوع بوضع واحد قوله اي المعنى مشار اليه انما قد المعنى لبيان للوصف
 لقوله مشار اليه لانه صفة وانما قدما للوصف بالمعنى ولم يجعل باللفظ مع انرا لغير يكون صوفا
 لانه على تقدير اللفظ لم يستقم المعنى لان قوله هذا الرجل فمما اشارة الى معنى الرجل لا الى لفظ
 الرجل قوله اشارة حيث جاب سواله وهوانه ان لا يدعى لقوله لمشار الى الاشارة الاصطلاحى
 لنم اخذ الحد وفي الحد وان اريدا اشارة لغوية لا يكون التعريف مانعا حيث يدخل فيه ضمير
 الغائب فلجاب بقوله اشارة حيث يعنى المراد للمعنى اللغوي لكن مقيدا بقيد اشارة حيث
 يدخل فيه ضمير الغائب لان اشارته ذهنية لا حيثه وايضا لما كان المراد للمعنى اللغوي لا يلزم
 اخذ الحد وفي الحد اي التعريف بما يساويه قوله والاعضاء جاب سواله وهوان المجموع جمع
 جازية وهو ما يجعل به المخرج فيشمل اليدين واللسان والرجلين ولا يتناول الاعضاء الاخر فاجاب
 بقوله والاعضاء فيكون عطفت التفسير فيتناول الكل قوله لان الاشارة عند اطلاقها جواب
 سواله وهوانه يلزم التقدير في التعريف وذا لا يجوز لان التعريف للمعرفة والتقدير محل للمعنى
 حاصل للجواب ان التقدير في التعريف انما لا يجوز اذ لم يكن متبادرا وهذا متبادر لان حقيقة
 في الاشارة المحيية قوله وامثاله اي كل ما اشبه به الى الغائب كالالف واللام قوله ومثل ذلك
 جواب سواله وهوان التعريف لا يكون جامعاً حيث لا يكون صادقا على نحو قوله تعالى ذلكم
 الله لان الله تم غير محسوس فاجاب بقوله ومثل ذلكم الله محمول على التجوز اي على الغرض
 بالحمل اي فرضا محسوس فيكون ذكر المحسوس والمراد منه فرض المحسوس اي هو محسوس بغير
 وفرضه وذلك لان المحسوس لما كانت معلومة كمال الانكشاف كذلك الله تم بالادلة الظاهرة
 ناول منزلة المحسوس المشهد كما سبق من ان المشاهدة موجبة للبناء قوله حال كونها الى اخر الحاشية
 جواب لما اوردته صاحب الغاية حيث قال لا يستقيم جعل قوله ذا خبرا عن قوله هي اذالم يعطف على
 لا خبره من اسماء الاشارة لان قوله ولما تقدم على ان بل عطفت الجملة على الجملة يعنى ان ذا مبتدأ

وقوله للمذكر خبره وكذا قوله ولشاهه فان ذان مبتدأ وقوله لشاه خبره فيكون جملتين احدهما...
 عطفت على الآخر فتكون الجملة الاولى خبرا عن هي وحملها لا يجوز للزوم حمل الاخص على الاعم لان
 العطف غير مقدم على الربط لانه يكون في عطف المفرد على المفرد فاجاب بقوله حال كونها يعني انها
 هنا عطفت للمفرد على المفرد والعطف مقدم على الربط فيصح الحمل على هي وانما كان عطفت للمفرد
 على المفرد لان قوله للمذكر ليس خبرا عن قوله ذابل هو حال منه وكذا قوله لشاه ليس خبرا عن ذان
 واجاب بعض الشارحين ان خبره محذوف أى هي خسته وقوله ذابل مبتدأ محذوف أى الاول
 ذالى اخوه قوله والعامل في الحال جواب سؤال وهو انه اذا كان حالا فلا بد ان يكون من المعامل
 او مفعولا وقوله ذابل ليس فاعل ولا مفعولا بل خبر مبتدأ وهو هي وايضا لا بد من العامل وتقدير
 الجواب ان ذابل مفعول الفعل الذى يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ وهو ينسب اى ينسب ذالى الى اسم
 الاشارة حال كونه للمذكر قوله للضم من نسبة الخبر والمفعول ان اسمه الاشارة ينسب اليها...
 مجموع ما ذكره حال كون دامنه للمذكر على هذا القياس فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين فيه
 نظر وهو ان ذابل ليس خبرا بل الخبر هو المجموع فليس فاعل النسبة حتى يعم جملة ذوالحال بل الفاعل
 هو المجموع مع حيث المجموع قوله قدم ليكون جواب سؤال وهو انه لما كان قوله ولشاه حالا ينسب
 ان يخرج عن ذى الحال لان الحال تابع لما اخذ الحال الاول اعنى قوله للمذكر فاجاب بقوله قد
 وجاز تقديم الحال هنا لوقوعها جارا ومجروا وقوله مقبلا كما واحد الخ اشارة الى بيان الواقع قوله
 الرفق والنصب والجر وهذه الثلاث يكون بالجمعات الثلاث اما التقدير فبتقدير احدى
 احدهما الرفق اما النصب فبتقدير اعنى واما الجر فلا ينابى بيان الاحوال فيكون باعرابها وهو المحرر
 قوله على احد الوجوه يعنى ان التثنية بهذه الامة انما يستقيم على احد الوجوه اعلم ان هذه ثلاثة
 وجوه قيل كلمة ان بمعنى نعم اى هو من حروف الايجاب لانهم قالوا حروف الايجاب نعم وبلى و
 اجل واى وان كما ياتى فى بحث الحروف انشاء الله تعالى وقيل ضمير الشأن هنا محذوف و
 قيل انها من حروف التشبيه بالفعل وقوله هذا ان اسمها ولسانها خبرها فالاستدلال بالاية
 بالوجه الثالث اعلم انهم اختلفوا فى ذاقه ابن يعيش يكتفى ان يكون كلمة ثنائية كوهى ومن وما
 فلا يحتاج الى ضمير اصله وقيل اصله ذو وبالواوين والتثنية فحذف الواو الثانية اعتبارا بالـ
 من غبطته وقلت الواو الاولى بالالف لتحركها وانقاص ما قبلها وبني لمشاكلة الحروف فى الايجاب
 فذهب لتثنية البناء فضاذا وفيه نظر لانه لو كان اصله ذو فوجب ان يكون تثنيته ذواو
 كعصوان دون ذان اجيب انهم لم يكن تثنية ذواو فرقا بين الاسم للتمكن وغيره وذلك لان
 المشى فى غير التمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذى
 بالياءين لهن القياس قوله ولشاه بالقلب ذانا قوله ذى القلب الالف ذايا وقوله ان يناسبها و
 ارجاء ضمير للمؤنث ليشهدا بالحوادث وهى نونية ساعية قوله قيل هى الاصل جملة متألقة وقعت فى جواب

السائل وهوان لغات الموت في الاسماء الاشارة كثيرة فايها اصل فاجاب بما حاصله انه
 يختلف فيه قوله وفيه بالجمع بين القليبين اي قلب ذبا التاء وقلب الالف بالياء لان
 الياء قد يكون علامة التانيث نحو تضرين في الواحدة المخاطبة قوله بقلب الالف والياء هما
 اي الالف من تاء والياء من ذي وانما انقلب الالف والياء هاء لان الهاء قد يكون مبدلة من
 تاء التانيث كما في الوقف نحو يوم القيامة قوله لوصل الهاء بها جمعاً بين العوضين اذ الياء حاصله
 من الاشباه قوله ولا يثنى من لغاته جواب سؤال وهو المصريح انه اتى بثنائية تاء ولم يأت
 بثنائية ذي مع انها ايفر من الغلظ للونث فاجاب بقوله ولا يثنى الياء ولا يرد من لثنائية
 المتعارف وهو ما ينفى من الواحد لان المعرفة لا يثنى الا اذا انكر ولا ينكر اسم الاشارة لانهما معارف
 مطلقا بل المراد انه لا يورد على صيغة التثنية الا تاء قوله لوجود علة البناء جواب سؤال وهوان
 اين علم ان وقوعها على صورة العرب اتفاني وليس معرب حقيقة فاجاب بقوله لوجود علة البناء
 وهي الشبهة بالحرف قوله اي ممدودا ومقصودا جواب سؤال وهوان مدل وقصرا حالان من
 الهم ولا يعم الحمل فاجاب بقوله اي ممدودا ومقصودا قوله تكتب بالياء لان الله مجهول الاصل
 واذا كان الله مجهولا فكتب بالياء لان الياءات كثيرة من الواو والياء لم توجد الكلمة في
 كلامهم بان يكون في اوله ضمة وفي اخره واو فكتب بالياء بان يقال اهل واذا كان بالمد تكتب
 بالالف بان يقال آله لان اتنام الواو وانما كان في الاخر واذا كان في اوله ضم ولها انه يكن الواو
 في الاخر بل في الوسط ولا بد ان يكتب الواو بعد الهزة ثملا يلتبس بالواو الثانية قوله يعنى يدخل
 على اوائلها جواب سؤال وهوان الحق عبارة عن الذكر في الاخر والحال ان الهاء للتثنية تكون
 في الاول وحاصل الجواب ان ذكر الحق في الاول واريد منه الدخول من قبيل ذكر الاخص والاول
 الا هم ثم لما كان الدخول مشتركا بين الاول والاخر فارفع الابهام وتعين ما هو المراد قال على اوائلها
 ثم يرد عليه لما كان المراد من الحق الدخول فلم يذكر الدخول مع المخالفة عن النخل فاجاب بقوله
 على سبيل الحق يعنى ان ذكرها للتثنية مع اسم الاشارة ليس من جهة انها جزء اسم الاشارة بل لانها
 فاطلق الحق عليها لانه يقتضى الاصل اولا ثم يرد عليه ان الحق عبارة عن الذكر في الاخر كما مر
 انما فيكون معنا قوله على سبيل الذكر في الاخر فيرد عليه ما يرد اولا فاجاب بقوله والعروض يعنى
 ليس المراد من الحق هو الذكر في الاخر بل المراد منه انه على سبيل العروض لان ذا معروض لها التثنية
 وهي عارضة قوله بعد اعتبار اصالتها هذا للقبالة قوله والعروض قوله حرف التثنية لان الاشارة
 بلائمة التثنية للمخاطب قوله وهي كلمةها احتراز عن غيره من وجوه النداء قوله فهو ليس في
 الحقيقة دفع وهم وهوان يتوهم انها جزء من اسماء الاشارة فلا حاجة الى الحق ندفع بقوله
 فهو ليس في الحقيقة قوله هازيدا قائم فيكون ها فيه للتثنية على نسبة القيام الى زيدا قوله
 اي با واخا سماء دفع وهم وهوان الحق لما كان يحضى الدخول في الاول ...

توهم ان معنى قوله يتصل ايضا كذلك فدفع بقوله اى با واخواله قوله حرف الخطاب هو الكاف
 دفعه وهم وهو ان المراد من حرف الخطاب كلمة الخطاب من قبيل ذكر المخصص والردة الاعم
 فعلى هذا ابتدأ ول انت ايضا مع انه لا يتصل باسماء الاشارة فدفع بقوله وهو الكاف قوله
 وانما جعلت هذه الكاف آه جواب سؤال وهو انه من اين علم ان هذه الكاف حرف ولم يكن لها
 فاجاب بقوله وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظم موقعه لتغير التركيب لا من اذا
 قلت ذلك ليس بين ذاك تركيب توصيف او اسنادي فان قيل ان ضمير فعل ولا تفعل
 مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه من الاسماء قلنا الكلام فيما كان من مفعولة الحرف والمنوي
 ليس كذلك فان قيل ان المنوي وان لم يكن مفعولا حقيقة لكنه مفعول حكم الجريان احكام اللفظ
 اجيب عن اصل الاعتراض بان امتناع وقوع الظاهر موقعها يقتضى الخفية لو لم يكن فيه دليل
 اخر على الاسمية وهو الاسناد اليه قوله مثل ضربتك وبك اى ضربتك ومريت بك فان
 الكاف فيهما اسم فيصير وقوع الظم موقعه فيقال ضربت زيدا ومريت بزيدا بخلاف الكاف في
 ذلك قوله اى حروف الخطاب جواب سؤال وهو ان ضمير راجع الى حروف الخطاب كالحال
 ان لفظ الحرف مذكور بخلاف ما صدق هو عليه فانه موند فلا يثبت المطابقة فاجاب بقوله
 اى حروف الخطاب وحاصل الجواب ان المراد من الحرف حروف الان اللام في الخطاب للاستغراق
 واجاب البعض بان تانيث الضمير باعتبار الخبر والبعض بان تانيث الضمير باعتبار الارجاء الى
 اسماء الاشارة وانما لم يختار الشارح هذين الجوابين لانهما الجوابان لثالث في هذا الموضع قوله
 خمسة وهي ك لما ك لما كن وانما قال خمسة ولم يقل خمس مع ان للميت موند وهو حروف الخطاب
 لان الحروف جمع حروف والحرف موند سماعي لان الحرف قد يوند وقد يذكر كما قال مولانا عبد الغفور
 الدوري اقول بفضل الله تعالى ان الحروف جمع حروف ولفظ حروف مذكور وانما التانيث فيما صدق هو
 عليه مثل من والى وفى وعن يعنى ان التانيث السماعي انما هو فيما صدق عليه لفظ الحرف لا في لفظ
 الحرف فلا يرد الاعتراض قوله تقتضى الستة الاول للمفرد المذكر واثناي للمفرد الموند والثاني
 لتثنية المذكر والوايع لتثنية الموند والخامس لجمع المذكر والسادس لجمع الموند قوله مضروبة
 بيان لتعلق الجار والجور وانما لم يجعل من الافعال العامة بل من الافعال الخاصة اشارة الى
 ان كلمة في للضرب دون النظم قوله لا شئت اى جمعها وهو اولادها وقصيرا قوله الى ستة
 وفى بعض النسخ الى ستة لان مراده بالا فزاد الى يعنى الحاق الكاف بها وهي ستة لان ذى
 لا يلحق به الكاف كما ستعلم قوله اى الحاصل جواب سؤال وهو انه ذات الطابقة بين
 الراجع والمجمع لان الضمير في يكون مذكرا راجعا الى خمسة وايضا الواجب مفرد والمرجع متعدد
 فاجاب بقوله اى الحاصل وهو مذكور في قوله اى ذاك ككلمة الى اسقاطية ومعنا

ذلك وما دونه الى ذاك فلا يخرج ما بعد الى قوله وتا ذاك وتينك احد هاتين حال الرفع
والاخر في حال النصب لمجر قوله واما ذاك جواب سوال وهو انه لم قال الشارح و هو
سنة في بعض النسخ ولم يقل سبعة كما قال سبعة في النسخة الغيور الشهيرة فاجاب ان الحق
الكاف بذاتك مختلف فيه فقد اورد البعض قياما على الامثلة وفي الصحاح ان هذا
اللاحق خطأ لعدم سمعه من العرب ومسائل الفونياء على السمع قوله وذلك للبعد
لان زيادة الحرف تدل على البعد قوله وذلك للمتوسط والكاف فيه اما حروف الخطاب اولا
بل يزيد للبعدية والاول اولى كما دل عليه قوله الثم وما هو للمتوسط بعد حذف حروف الخطاب
التي علم منه ان حروف الخطاب قوله واخر المتوسط جواب سوال ظم قوله الابد تحقق
الطرفين من حيث عروض وصف المتوسط لا من حيث الذات قوله ولما رأى المصنف جواب
سوال وهو ان للضفر عمدة والمخالفة اذا وقعت من العمدة ليدل من النكتة والحال
ان منها وقعت المخالفة لانه حكم في المسائل السابقة بطريق القطع واتخذها مذهباً ولم يحكم
هنا بالقطع بل بحاله الى غير حيث قال ويقال فاجاب بقوله ولما رأى المصنف كثرة اه قال
محمد المصنف ومولانا بصام الدين ان استعمال كل واحد من هذه الكلمات مقام الاخر انما
يكون بطريق المجاز كما ذكر في علم البلاغة فهذا الاينافي ان ياتخذ المصنف هذا لفرق مذهباً
اقول انما قال الشارح كثرة الاستعمال للاشارة الى ان الكثرة باعثة على ذلك فان كثرة
الاستعمال صارت بمنزلة الحقيقة قوله حال كون هاتين الخ دفع وهم وهوان قوله
مشددين متعلق بكل من الثلث وهو غير صحيح لعدم صحة الحمل فدفع بما حاصله انه
متعلق بالآخرين وفي الحواشي الهندية انه حال من ذاك وتانك المحلوم عليها بالمائلة
فيكونان فاعلين معنًى لكن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اجيب عنه نعم لكن
هذا اذ لم يكن في التأخير للتباس لانه يتوهم ان حاله من المشبه والمشبّه به جميعاً كما في قولهم
زيد قائما كعدو قاعدا وايضا المنع عن التقديم مذهب سيويي واما على مذهب سيويي
فيجوز تقديم الحال على العامل المعنوي بشرط تقدم المبتدأ فيجوز عنده زيد قائما ثانياً في الدار
كما مر في بحث الحال ولما قائما زيد في الدار فمتنع اتفاقاً وفيما نحن فيه الحال متاخر عن المبتدأ
وهو قوله وتلك وتانك وذلك قوله مشددتين التشديد يدل من اللام التي كانت في
الواحد اي في قوله ذلك متالك فلما بنى منها التثنية فيكون تقديره هكذا ذاك تبقيا
النون على اللام لان اللام يدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك وتالك هذا عند المبرد
فاجتمع المشاؤون فقلبت اللام نونا لكن يرد عليه ان القياس في الادغام قلب الاول
الثاني قلنا انما قلب الثمانية الى الاول لئلا يبقى النون الدال على التثنية فان قيل لم
لم يدخل اللام

قبل النون ليكون قلب الاول الى الثاني كما هو القياس قلنا على هذا يلزم دخول اللام قبل تمام
الكلمة وذا خبير جائز وعند غير المبرد التشديد عوض عن الالف المحذوف في الواحد يعني
في قوله ذا واما الالف في ذاك وليس الف ذا بل هو الف التشديد والفاء المحذوف و
هذا اولى لانهم قالوا في تثنية الذي والتي الذان واللتان مشددة النون عوضا عن الياء
المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذا ان بالتشديد مع هاء كما لم يقل
ه اذ لك كذا قال جمال الدين الجبالي قوله اي هذه الكلمة الدرع دفع وهم وهوان يتوهم ان
قوله مثل ذلك يتعلق بالآخر وهو قوله اولئك قربة مع ان هذا الحكم غير مختص به فاجاب
بما حصل انه متعلق بالكل قوله مثل كلمة الخ لما كان في ذلك احتمالين احدهما لفظ والآخر هو
بين الشارح كلا الاحتمالين احدهما بقوله مثل كلمة ذلك والثاني بقوله لا يوجد الخ قوله
واما تلك وذلك اشارة الى بيان فائدة القيد لان الاول مقيد باللام والآخرين مقيد
بالتشديد قوله وما هو المتوسط وهنا جواب سؤال وهوان ثمه وهنا وهنا ايضا من
اسماء الاشارة فلم لم يعد للصنف في بيان عدة اسماء الاشارة **حاصل الجواب** انما لم تذكرني
سلك اسماء الاشارة لانها غير مساوية معها لان هذه الثلاثة مختصة بالمكان واما سائر اسماء الاشارة
فهي اعم من المكان قوله **للحقيقة** دفع وهم وهوان المراد من المكان بمعنى اللغوي اي ما وقع فيه الكون
وهذا المعنى يتحقق في كل موجود خارجي فلا يثبت الفرق بين هذه الكلمات الثلاث وغيرها
من اسماء الاشارة لان تحقق الكون في كل شئ فاجاب بقوله **للحقيقة** اي المراد من المكان المكان
بمعنى عرفي لان المعنى العرفي حقيقة عند اهل العلم والمعنى اللغوي حقيقة لكن عند اهل اللغة
قوله الحسى دفع وهم وهوان المراد من المكان العرفي ما كان ظرفا للشئ سواء كان مكانا
او زمانا فادفع بقوله الحسى فلا يتناول الزمان فان قيل الاحتراز عن الزمان حصل بقوله
خاصة قلنا ان قوله خاصة للتاكيد كما قاله عبد الرحمن الاسفرائي لكن يرد ان التاكيد على
قامين لفظي ومعنوي وهذا التاكيد ليس بواحد منهما قوله خاصة اي خص خاصة اي هذه
الاسماء الثلاثة للاشارة الى المكان ولا يستعمل في غير المكان الا عجزا لقوله تعالى هنالك
الولاية اي حجر وذلك باستعارة المكان للزمان كما استعار الزمان للمكان كقوله الفقهاء وموقيت
الاحكام اي مواضع قوله على سبيل الشبه استعير للزمان للشابهة بينها في الظرفية قوله في
المكان وغيره فلا يكون لازم الظرفية بخلاف الاول قوله **للموصول** انما بني للموصول لاحتمال
الى الصلة فشابه الحرف اعلم ان قوله اي اسم جنس وقوله لا يتم جزءا تاما الا بصلة فصل
ينجز اسماء التي يصير جزءا ثانيا من المسند والمسند اليه كزيد ورجل وقوله وعائد يخرج
اذا واذا حيث فانها وان لم تكن جزءا من الكلام الا مع الصلة ولكنها بلا عائد وانما قاله لا يتم جزءا
ولم يقل لا يصير جزءا

له لفظا واحدا ومعنى في اللفظ واحد وليس في اللفظ المظهر بل في اللفظ الواحد

لأن الموصول

لانه يصير جزءاً ولكن لا يصير جزءاً تاماً قوله اي الموصول المحدود دفع وهم وهو ان الموصول هنا
 من غير عن الموصول الذي في الاجمال فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاحمال والتفصيل حاصل الجواب انه
 عيباً ذكر في الاجمال قوله في اصطلاح النحاة جواب سؤال وهو ان هنا يلزم اخذ المحدود
 في الحد لان الموصول مشتق من الصلة فثبت الصلة في جانب المحدود وكذا ذكر الصلة في جانب
 الحد فاجاب بقوله في اصطلاح النحاة يعني ان المراد من الموصول موصول اصطلاحاً فكذا الصلة
 في ضمنه اي اصطلاحاً والصلة في الحد بمعنى لغوي قوله اي اسم اسولة هذا التفسير مرفوع
 ما ناسب اي اسم ناسب فاشتت فانظر في صدر المبنى قوله من حيث جزئية جواب سؤال وهو ان هو
 جزء عيني وهو في المعنى فاعمل لا يتم جزءه فيعلم منه انه يتم بنفسه لكن لا يتم جزؤه الا بصلة والا
 ليس كذلك حاصل الجواب المراد من الجزء المعنى المصدرى والجزء اذا اول بالمصدر ريد منه نفسه
 لا جزؤه قوله يعني لا يكون هذا حاصل معنى قوله من حيث جزئية قوله ان كان جزءاً متميزاً متعلق
 بقوله من حيث جزئية قوله اولاً يصيراه عطف على قوله من حيث جزئية فيه اشارة الى جواب
 الخرفان قيل ان الشارح رحمه على التقدير الاول يصير جعل قوله لا يتم من الافعال الناقصة حيث
 قال يعني لا يكون قلنا ليس الغرض من ذلك القول ان يتم ناقص بل المراد منه حاصل المعنى فقط
 فان قيل ان يتم ليس بمذكور في الافعال الناقصة فكيف يكون ناقصة قلنا انما غير منحصرة
 ذكر لكن خصها للمشورة وان سلمنا انها منحصرة فيما ذكر فلو وجد الآخر فهو بمعنى ما ذكر وان يكون
 خارجاً منها قال مولانا عصام الدين ان كون يتم من الافعال الناقصة لا يستدعي ان يكون
 بمعنى صار له لا يجوز ان يكون بمعنى كان انتهى **قول الفضل الله العليم** ان شيئاً من الافعال
 الناقصة لم ينجح بمعنى كان واما بمعنى صار فكثير مثلاً وايضاً ان يتم انما كان بمعنى صار يحصل الـ
 في كلام الشارح ولو كان بمعنى كان لا يحصل الربط لان الشارح قد مر يتم تامة بكان حيث قال
 يعني لا يكون جزءاً فلو فتريتم الناقصة بكان اي يلزم الالتباس وانما لم يجعل جزءاً حالاً بل جعله
 متميزاً لبعده لان معناه ان الموصول سم لا يتم معناه حال كونه جزءاً الا بصلة وهذا المعنى لا يلا
 المقصود قوله والمراد بالجزء اشارة الى الرد على الشيخ الرضي لانه حمل الجزء التام على ركز الكلام
 كما ينساق اليه الغم ووجه الرد انه لا وجه للتخصيص بركن الكلام بل لو كان فضلة كالمفعول ايضاً
 لم يكن الا بصلة فلذا جعل الشارح الجزء التام عن الظاهر الى غير الظاهر قوله يخل اليه تفسيره
 الاول مثل زيد ابوه قائم فان ما يخل اليه التركيب ولا هو زيد وابوه قائم وما يخل اليه ثانياً
 هو ابوه وقائم قوله الى انضمام متعلق بقوله لا يحتاج قوله وانما لانه جزء تام لجواب
 سؤال وهو ان الموصول بدون الصلة كما لا يكون جزء تاماً كما لا يكون جزءاً ناقصاً لانه
 لا يترتب عليه الفائدة بدون الصلة وحاصل الجواب لا نسلم ان لا يكون جزءاً ناقصاً
 بل ان جزءاً ناقصاً كما بين الشارح وانما قال بصيغة الغائب ولم يقل بفتحاً مع ان التقييد بالتان

حيث قال لا يكون جزءاً تاماً لانه ^{من قول المصنف} لا يتم قوله لاجراً مطلقاً اي لم ينفصل
 الجزئية قوله والمراد بالصلة جواب سؤال وهو ان المراد بالصلة لا يخلو ما لغوية او
 اصطلاحية فان كان الاول لا بد من القرينة عليه لان المعنى اللغوي محجور في العلوم فلا بد في
 ارادته من القرينة وان اريد المعنى الاصطلاحي فاما ان يؤخذ الموصول في تعريفها بان يقال
 الصلة هي الجملة الخبرية تدكر بعد الموصول ولا يؤخذ بان يقال الصلة هي جملة خبرية فعلية
 الا انه يلزم الدور على الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة فاجاب بقوله والمراد بالصلة
 معناها اللغوي والمعنى اللغوي للصلة هو الجملة المذكورة بعد شئ لا يتم ذلك الشئ بدون
 هذه الجملة قوله مثلاً ذو حيث لانها ايضا فان الجملة ولا يحتاجان الى العائد وهما بحث
 وهو انه جائز ان لا يكون ما ذكره الشارح قرينة اذ الملازمة في قوله فان لا يراد بها المعنى الاصطلاحي
 لكان هذا القول مستنداً كما منوعة بما ينبغي من قوله وذكر العائد مع انه ما خوذ في مفهوم الصلة
 الاصطلاحية بقوله بما علم ضمناً مبالغة في الاحتراز عن مثلاً ذو حيث وبما ثبت ان المقصود
 في التعريفات شرح الماهيات فلا بأس ان يقع قيد في التعريف للشرح للاحتراز فتأمل كذا
 قال جمال الدين چنابي قوله ولقائل ان يقول لا إشارة الى الجواب الثاني على رأى جمال الدين
 اي لو سلم المراد بالمعنى الاصطلاحي اللم إشارة الى الاعتراض على رأى عصام الدين رحمه بان يرد
 المعنى الاصطلاحي ولا دورا جيب عنه ان المعنى الاصطلاحي ما انفق عليه القوم واذكره الشارح
 من اختراعاته فكيف يكون معنا اصطلاحياً وايضاً كما ان العائد ما خوذ في تعريف الصلة...
 الاصطلاحية كذا لك قوله ما لا يتم جزءاً ما خوذ في تعريفها فيكون ذكر هذا القول مستنداً وكذا
 ولا يصح ان يقال فيه تصحيح بما علم ضمناً لان التصريح بالعائد لا حيل مبالغة في الاحتراز عن
 مثلاً ذو حيث ولا فائدة في تصحيح ما لا يتم جزءاً قوله ولما كانت الصلة جواب سؤال
 وهو ان مقصود المص رحمه هنا بيان الموصول لبيان الصلة والعائد فالاشتغال بهما اشتغال
 بما لا يخفى وايضاً لما قال بعض الشارحين ان قوله وصلة جملة للتعريف لصلة فيرد عليهم فاعلم هذا
 لا يكون تعريف الصلة ما نفا فقال الشارح رحمه ليس ما قال المص رحمه تعريف الصلة بل هو تعيين لما اهتم
 في تعريف الموصول قوله بمعنى انما اورد تدكير الضمير لرعاية الخبر وهو قوله اعم قوله عنهما
 جزاء للشرط وهو قوله ولما كانت الصلة قوله اي صلة ما لا يتم ويعبر ارجاعاً الى الموصول ايضاً
 لكنه جعل ارجاعاً الى ما يتم لقريب وايضاً ان قوله ما لا يتم جزءاً زيادة اقتضاء الصلة كما قال
 عصام الدين قوله جملة خبرية وانما وجب ان يكون الصلة جملة لان وضع الذي والتي لغرض
 وصف المعارف بالجملة المقصود توصيف المعرفة بالجملة لكن توصيف المعرفة بالجملة لا يجوز فاورد
 في صدق الجملة الذي والتي ليكون معرفة فيهم التوصيف وانما وجب ان يكون خبرية لان
 الانتشائية لا تثبت لما في نفسها فكيف يوصف الغير بالثبوت الموصول معرفة فكيف يتبين بالجملة

له اي عين كون الصلة جملة خبرية وكون العائد ضمناً بما علم ضمناً

نكرة قلنا لا ضمير فيه اذ تغيد النكرة ما لا يفيد المعرفة اذ بالمعرفة يعلم الذاة وبالصلة يعلم الوصف
 قوله او ما في معناها بجواب سؤال وهو انه لا يتناول صلة الالف واللام لانها اسم فاعل ^{الاولى ان يعمل من معنهما} فاعل
 مفعول فاجاب بقوله او في معناها فاقبل لصلة بعد حرف النفي او الف الاستفهام او
 بعد الالف واللام الموصول جملة كما صرح به الرضی فلما حجة الى ما ذكره قلنا ما ذكره اشارة الى وجه
 كونها جملة واجاب البعض عن السؤال الاول ان قوله وصلة الالف واللام التي بمنزلة الاستثناء قوله
 والمعاذ واما يجب العائد ليرتبط الصلة بالموصول واما كان ضمير دون عائد اخذ من الصلة بمنزلة
 النعت في التقيدى كل واحد قيدا لما قبله وزيادة لتحقيقه فمما اذا كان الخبر جملة فلينظر فيه قوله
 الالف واللام هما اخذا من الذي والى للتخفيف قوله تشبه اللام الحرفية اي لانها تشبه الحرفية
 في الصورة فالموصول يقتضيه ان يكون صلة جملة والشبه يقتضيه ان يكون صلة مفردا فاورد
 شئ الذي هو مشتمل عليهما واما كان اللام في اسم الفاعل موصوليا حقيقة باعتبار الوجهين
 احدهما انهم يرجعون الضمير في اسم الفاعل الى اللام والثاني ان هذا الف واللام اخذ من الذي
 والتي للاختصار قوله اي الموصولات جواب سؤال هو انه فالتطابقة بين الراجع والخبر
 لان الراجع مؤنث والمجمع وهو الموصول مذكروا حاصل الجواب مرفى قوله اي حروف الخطاب
 قوله والتي بقلب الذا اتم قوله ويكونان بالالف اشارة الى ان قوله بالالف متعلق باللام
 والثاني جميعا لا بالخير فقط قوله والاولى اعلم ان الاولى اذا كان بالالف واللام اسم موصول
 واذا كان بدون الالف واللام كان من اسم الاشارة قوله على وزن العلى بفهم العين وفي
 اللام فيها اشارة ان الواو زائدة لا يغير وليست الواو اصلية حتى يكون على وزن فعل و
 انما كتب لتلايلتسب في الجارة ولم يعكس لان زيدة الواو في الجارة لان الواو مناسب مع
 ضم الهزة وايضا ان الجارة مبنى الاصل فلا يتناسب معها تغير قوله كاللذين هذا ايضا للمذكرا
 لم يذكره المصنف لقلته قوله اجزاء للموصول جواب سؤال وهو انه على تقدير السكون يلزم التقاء
 الساكنين وذا غير جائز في الوصل وهذا موضع الوصل لان الوقف لين الموصول والصلة غير
 جائز فاجاب بقوله اجزاء للموصول مجرى الوقف يعني نعم انه موضع الوصل لكنه محمول على الوقف
 والالتقاء في الوقف جائز فكذا في الوصل فاقبل فعل هذا ينبغي ان يعلم الالتقاء في الوصل في
 كل موضع حمل على الوقف قلنا الحمل على الوقف في موضع الاحتمال لا فيما يكون الالتقاء يقينا
 الالتقاء ههنا ليس يقينا بل احتمالا لان سكون الياء غير متعين اذ قد تحيى مكسورا واما يجوز الالف
 في الوقف كما في قوله تعالى يوم الذين فان الياء والنون كلاهما ساكنان لان الوقف موضع
 التخفيف اذ جاز الوقف ليسر والاستراحة فجزنا الالتقاء في الوقف لزيادة التخفيف باعتبار
 جريان في كل موضع قوله لجمع المذكور والمؤنث متعلق بالامور الثلاثة اعني اللام والالف واللام
 قوله نحو عرفت انه واما كانت كلمة ما ههنا موصولة لان الاستفهام غير مستقيم قوله فمما يقبل

إشارة إلى فائدة قوله غالباً والمراد من العقل العلم لأن العقل لا يستعمل في الله تعالى قوله والسماء
 الواو للقسمة أي قسمه بالسماء ما بينهما أي قسمه بالذي بناء السماء وهو الله تعالى قوله فيمن يعقل
 وإنما يقل غالباً لتفاوت ما سبق لأن الشيء إما يعلم بالامثال والأضداد قوله وإني بالتوبين لأنه مع
 كما ستعلم قوله نحو ضرب أيهم وهو لازم الإضافة فلذا قال لا يم قوله ضرب الذي إشارة إلى
 تطبيق المثال مع المثل قوله وذو الطائفة احتراز عن ذي الذي عد من الأسماء الستة لأنه ليس
 من الموصولات قوله أي المنسوب إلى بني الحما كان الياء في الطائفة للنسبة وهو يقتضيه المنسوب
 والمنسوب إليه فيئنها بقوله أي المنسوبة إلى الحما أنه قلبت في الطائفة أحد اليائين الفاء والأخرى
 همزة فخرنا عن اجتماع الياءات قوله قال الشاعر ويدي أوله فان الماء إلى ويدي ويدي ذو
 حفوت وذو طويت قوله فان الماء أي الماء المتنازع فيه وإنما اضاف الماء إلى الالب والجد مع ان
 حفرا البيار من الشاعر والماء من حفرا لما طلبا لغيره في الملك أولان الأرض ملك لهما والطوى بالفتح
 مروراً من جهه راسك قوله أي التي حفرتا جواب لسؤال وهو ان ذوما كان موصولاً فلا بد
 له من عائذ في الصلة ولم يوجد فأجاب بقوله أي التي لم يجع ان عائذه محذوف والعائد المفعول
 يجوز حذفه أعلم ان ذو نحي لمعنيين بمعنى صاحب كما في أسماء الستة وبمعنى الذي والتي في لغة
 بني طي وهو المراد ههنا والفرق بينهما ان الأولى معوبة وهذه مبنية لا تغير تقول جابني ذو مال
 وذات ذو مال ومررت بذو مال وليستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنة والمجموع والحاضر والغائب كذا
 قال صاحب الغاية قوله وذابعد ما قال الكوفيين ان كل واحد من أسماء الإشارة اذا وقع بعد
 يكون موصولاً نحو قوله تعالى وما تملك يمينك يا مؤبدي قوله الكائنة إشارة إلى ان قولها لا استفهام
 صفة ما باعتبار المتعلق وكذا الوقعت بعد من الاستفهامية نحو من ذا اكرمت قوله والالف و
 اللام عطف على ما ذكر من الموصولات قوله أي مجموعها إشارة إلى ان هو المختار لانهم اختلفوا فيها في ان
 احاد التعريف هي المجموع واللام او النمرة قوله والمثنة أي الضاربان او المجموع أي الضاربون قوله
 أي العائد الذي لا يتم جواباً لسؤالين الاول انه يبرم الخروج من البيت لانه في الموصولات
 وحذف عائذ المفعول ليس منها والثاني انه منقوض بقولهم سمع الله من حمده لان الضمير البار
 في حمده عائذ المفعول كائن في الصلة وان لم يعد إلى الموصول لان المصنف قد لم يقيد به بوجوه
 إلى الموصول فأجاب بقوله أي العائد الذي لم يتم له حاصل الجواب عن الاول لانه من متعلقاته
 وعن الثاني المراد من العائد هو الذي يكون راجعاً إلى الموصول والضمير البار ليس براجع
 إلى الموصول وهو كلمة من براجع إلى الله فلا يجوز حذفه لان الموصول مستغنى عنه بضمير
 في حمده فلا بد له عليه دليل فلو حذف كان حذف ضمير مراد فلا يكون بما يشبه الفاظ القرآن
 فينبغي ان يكون مفسداً للصلاة على احد الروايتين فالتقدير حاجة إلى دلالة الموصول
 عليه فلم لا يجوز حذف العائد المفعول لانه فضلة وايضا ان الضمير كلمة من الكلمات

وحدت في سائر الكلمات جائز فكذا هذا قلنا الاصل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف فلا
 الاضمار بخلاف الاصل وانما وضعت للاختصار وبعد الحذف ليستوي الظاهر والضمير فلا يعلم
 ان الحذف في ظاهره وضمير بلا ذهاب الذهن الى لفظ هو لان الاضمار بخلاف الاصل حين الحذف
 بل لا يذهب الذهن الى كلاهما لان الكلام غير محتاج اليه قوله اذا لم يمنع مانع بان يكون الموصول
 هو الالف واللام لان موصولية غير صريحة فلو حذف العائد لم يعلم انه للموصول ولا لشيء
 اللام الحرفية فالجاء لان موصوليتها اشغف والضمير احد دلالة موصوليتها ومن الموانع كون
 عائد المفعول ضمير منفصل بعد لا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول
 عليه لان دلالة الموصول على نفس الضمير وانما دلالة على كون الضمير منفصلا غير موجود
 من الموانع اجتماع الضميرين في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ لو حذف احدهما
 لا يدل الموصول عليه لانه تم بالآخر فلا يحتاج اليه قوله لا اذا كان فاعلا جواب سؤال وهو
 ان تخصيص الحذف بالعائد المفعول لا يجوز لان العائد للجور واليض يجوز حذفه نحو قوله نعم
 كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه فاجاب بقوله لا اذا كان فاعلا يعني ان الاختصاص ارضا
 ينسب الى لفاعل قوله لكونه عمدة لقيام المسند به قوله نحو قوله نعم مثال حذف عائد المفعول قوله
 واعلم ان النكات اشارة الى الامرين احدهما ان فيه ترغيب الطالب الى حفظ هذه المسئلة
 والثاني جواب وهو ان المقصود بيان الموصول فالاشتغال بالخبر بالذي يخرج عن البحث
 قوله تمرين اي امتحان قوله وتذكيره اياها كما يتذكر معرفة ان الحال والتميز لا يخبر عنهما اذ
 تذكيره ها كما سيد كالمصرح ومعرفة ان الجور ونحوه وكان التشبيه لا يخبر عنهما لانها لا يتعاقب
 مضمين قوله في الجملة الفلانة في الاسمية والفعلية قوله اي اذا اردت جواب
 سؤال وهو ان قوله اذا اخبرت شرط وقوله صدرت اجزائه وهو يترتب على الشرط
 الحال ان التصدير غير مرتب على الاخبار بل الامور على لعكس فاجاب بقوله اي اذا اردت
 قوله اي باستعانة الذي جواب سؤال وهو ان الباء واقعة صلة الاخبار يكون مفعولها
 مخبرا بها مع ان الذي في المثال المذكور مبتدأ اي مخبر عنه لا مخبرا بها فاجاب بقوله باستعانة
 التي يعني ليست الباء صلة الاخبار بل صلة الاستعانة تقديره اذا اخبرت مستعينا بالذي لكن تقدير
 الباء على الاستعانة اما مسامحة او هو حاصل المعنى قولها والتي او الالف واللام جواب سؤال
 وهو ان تخصيص الذي باطل لان الاخبار كما يكون بالذي كك بالتي واللام فاجاب بقوله
 او التي اه يعني انه محذوف المعطوف قوله لان الذي مخبر عنها اي يجب الذكر لا الحقيقة فالذي
 المخبر عنه هو زيد في المثال المذكور قوله صدرها فان قيل ان قوله صدرت متبادلا على وجوب
 تقديمه فينبغي ان يعد من المواضع التي فيها وجوب تقديم المبتدأ قلنا لا نسلم انه من مواضع
 الوجوب لم لا يجوز ان يكون من المواضع التي يكون الاصل فيها التقديم وعبروه بالضرورة

منه ما يميزه من غيره من النون التي هي في حكم النون

اشعار بان رعایة الاصل بمنزلة اللام أو تقولان تقدیمه واجب وإنما لم یعد وأما لانهم لم یزید
 حصراً مواضع وجوب التقديم فيما ذكره بل مراده ذكر الغلب والاكثر قوله ای اوقعت
 دفع وهو وهوان المراد من صدرتها ان يكون تقدیره بسبب اخرف قد فع بقوله ای اوقعت
 كلمة الذی وإنما زاد قوله الكلمة ملطابقة الراجع والمرجع قوله في صدر الجملة الثانية وهي قوله
 الذی ضربت زید فالأولى قوله ضربت زید قوله ای في موضع ما جواب سوال وهوان
 لا یصح حمل الضمیر علی الموضع فأجاب بقوله ای في موضع ما یعنی انه بتقدیر كلمة فی أعلم
 ان اطلاق الخبر عنه علی زید فی ضربت زید ايجاز باعتبار ما یؤتی في الجملة الثانية فلهذا الوصف
 ليس ثابت له في الجملة الاولى بل في الثانية فلا یرد ان زید في قوله ضربت زید امفعول به
 فكيف یكون مخبرا عنه وإنما من یقول ما هو مخبر عنه بالذی في الجملة الثانية لیصح عبارة المقام
 لانه یجعل الضمیر موضع الخبر عنه وهو الذی بل یجعله موضع زید وهو ليس مخبر عنه بل مخبر
 به لانه وقع خبر عن الذی فقال ای في موضع ما هو مخبر عنه قوله یعنی في موضع دفع وهم
 وهوان یتوهم ان المراد من موضع الخبر عنه ما هو في الجملة الثانية وهو موضع الخبر قوله
 ضمیرها لان المطلوب ان یتصف الموصول بالوصف الذی كان هذا الوصف لذلك الخبر
 عنه بلا تعیر الشئ من الجملة الاولى ای یثبت للموصول حال الخبر عنه ووصفه وغيره و
 لا یمكن ان یكون الموصول مكان الخبر عنه لتصدیره المبتدأ فلا بد ان یكون نائباً وهو الضمیر
 العائد الیه مكانه قوله واخرته خبراً لانه خبر وحق الخبر التأخیر قوله عن الضمیر أعلم ان
 التأخیر عن الضمیر یتلزم التأخیر عن جمیع الجملة فلا یرد ما قال عصام الذین من ان التأخیر واجب
 عن الجملة لا عن الضمیر فقط قوله نصب علی الحال من ضمیر اخرته لانه مفعول قوله جعلته
 لما كان للتضمنين طریقان احدهما ان یكون المتضمن بالكسر اصلاً والمتضمن بالفتح تابعاً
 او نعتاً والآخر ان یكون الامر بالعكس بان یجعل المتضمن بالفتح اصلاً والمتضمن بالكسر حالاً و
 نعتاً فكان السؤال سأل ان ههنا من ای طریق فبین الشرح ان ههنا من قبیل الثاني حيث قال
 له جعلته الخ قوله مثلاً إشارة الى ان قید زید اتفاقی قوله من جملة جواب سوال وهوان كلمة
 من ههنا للتبعيض لعدم استقامة المعنی الاخری والحال ان من التبعية یتدخل علی المتعدد
 وقوله ضربت زید ليس متعدد دلالة ما اسماء العدد او صيغة التثنية او الجمع وهو ليس بواحد
 فأجاب بقوله من جملة یعنی انه أيضاً متعدد دلالة كل واحد جزاء فبذلك الجملة نبة انه كل لان الجملة لا
 الى لكل وما قال البعض انه من قبیل دخول حروف الجر علی الفعل وهو لا يجوز غیر صحيح لانه اذا زاد
 من الفعل لفظه كان من قبیل الاسماء فيجوز دخول حروف الجر علیه قوله بكلمة الذی انما قال هذا
 لیترب الجزاء وهو قوله قلت علی شرط قوله وقعتها إشارة الى تطبيق المثال مع المثل الى آخره
 فانظر الى تطبيق المثال قوله والمراد بموضعه دفع وهم وهوان المراد بالموضع صيغة اسم المذكر

فانظر الى تطبيق المثال قوله والمراد بموضعه دفع وهم وهوان المراد بالموضع صيغة اسم المذكر

من وضع يضع والامر ليس كذلك لان موضع وضع يضع ما فعل الواضع فيه فرفع بقوله والامر
بموضعه محله اى ما هو محل فيه ثم لما كان له محلان احدهما في الجملة الاولى والثاني في الجملة الثانية
فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال لى كان له في الجملة الاولى قوله ضمير الذى مفعول قوله
وجعلت قوله اى مثل الذى جواب سؤال وهو ان جعل قوله كذلك مبتدأ لا يصح لانه جار
ومحور وروى هو حرف مبتدأ لا يكون الا لهما آجاب بقوله مثل ويجوز ان يجعل الالف واللام مبتدأ
وقوله كذلك خبره وخر لا حاجة الى تاويل الكاف بالمثل قوله في الجملة الفعلية بان يخبر عن جزئ
جملة بالالف واللام فيقال في قام زيد اذا اظهرت عن زيد القائم زيد اى الذى قام هو زيد فان
قيل ينبغي ان يصح بناء اسم الفاعل والمفعول من الجملة الاسمية اذا شتم خبرها على فعل نحو
زيد يقوم او كان احد جزئها اسم الفاعل والمفعول قلنا ان يقوم في زيد يقوم ليس الجملة فعلية
فالبناء منه ليس الا من الجملة الفعلية لا الاسمية **قول في الجواب** بفضل الله تعالى لو خبرت
عن زيد يقوم يكون الضمير في موضع زيد فيلزم دخول اللام الموصول على الضمير وان دخلت
على اسم الفاعل اما ان يتقدم او لا فان تقدم فلم يكن الضمير في موضع زيد وان تأخير فيقول
تصديق الموصول قوله بشرط ان يكون اشارة الى الاعتراض على المصريح قوله منصرفا بان يشق
منه الامثلة قوله فلا يخبر عن في ليس زيد اى لانه لا يثبت من اسم الفاعل اجيب عنه
ان المصريح تعرض الى اخراج هذه الاشياء بقوله ليصير بناء اسم الفاعل والمفعول وهن
الافعال لا يصح بناء اسم الفاعل والمفعول قوله وبشرط ان لا يكون اشارة الى الاعتراض
الثاني اجيب عنه انه وان فات معنى السين وهوزان الاستقبال لكن يصح الاخبار و
لاباس به الا ترى انهم اخبروا باللام في قوله قام زيد مع ان فات الزمان وهو للبعد واما
الجواب عن حرف النفي فانه يمكن ان يخبر باللام مع حرف النفي بان يقال لا قاله معنى النفي كما
قال مولانا عصام الدين لكن يرد على الاول ان معنى السين هوزان مقصود ولا الزمان في
قام ليس مقصود فافترقا لان قام من الافعال والمقصود منها الحديث بخلاف السين لانه
ليس له معنى اخر غير الزمان ويورد على الثاني ان كلامنا في دخول اللام على اسم الفاعل وقد دخل
على حرف النفي لا على اسم الفاعل قوله اى من اجل انه اذا تعذر جواب سؤال وهو ان ثم من
اسماء اشارة المكانية وتعذر ليس بمكان فاجاب بقوله اى من اجل ان ثم ههنا ليس بمكان
بل اجل والقربية عليه دخول من قوله في ضمير الشان اى من ضمير الشان في قوله هو زيد
قاله اعلوان ضمير الشان مثال الامرين احدهما تعذر والتصدير والآخر تعذر جعله خبرا قوله
لوجوب تقديمه على الجملة او لوقوع ضمير الشان خبرا فيكون مستلما مع انه لا يقع مستلما اليه قوله
وكذلك استنع اشارة الى ان عطف قوله ومثال الموصوف على قوله ضمير الشان من قبيل عطف
المشبه على المشبه به وليس عطف المساوي على المساوي كما يقتضيه العطف وذلك لان المنعم في ضمير

ذاکراحوال الاسم واما اقسام الحرف فجاء فی بحثه قوله فانها اه دلیل علی انها ليست بحرفية اما
 كافة او نافية وها غیر مذکور ان فی المتن بل المذكور موصولة واستفهامية الخ فعلم ان المراد عن
 كلمة ما ههنا اسمية قوله اما كافة ای مانعة من العمل واما الحرفية فقد تكون مصدرة وقد تكون
 زائدة ایضا فالمراد بقوله اما كافة مثال کذا قال مولانا عبد الغفور قوله موصولة وذكر غیره لئلا
 بالتبع فلا یرى الخوجه من البحث قوله نحو ما عندك الخ انما اورد المثالين لان الاول مثال جملة اسمية
 لان ما مبتدأ وما بعد خبره والثاني مثال الفعلية لكن فطنت فعل وفاعل وقوله ما مفعول مقدم و
 قد یراد من ما الاستفهامية التحقیر والتعظیم والانتکار والتعجب قوله بما تعجب وهو صيغة اسم الفاعل
 فيكون مفردا واما اول محجب بمجهول لیعلم ان محجب نكرة لان تنكير الجملة ظاهرة لان محجب محتمل
 ان يكون ههنا شخص قوله من الامر بیان کلمة ما وقوله فرجة بفتح الفاء والراء صفة الامر لان الامر
 فيه العهد الذهني ومعنى الفرجة ارتکلی و دشواری بیرون آمدن کذا فی الصراح والمراد من النفس
 اما نفس البعیر او نفس صاحب البعیر ای یعقد صاحب البعیر عقدا ثابتة لان صاحب یفرم بعقد
 شديدا لئلا یخلص البعیر قوله ای يكون التخلیص له منه ممکنا واما علی تقدیر الاول يكون السعنی
 ربما يكون الشئ لا ترضى به النفس وان امکن التخلیص ولما اذالم یکن التخلیص منه فهو یکرهه لا محالة
 قوله کحل الخ ای حل العقدة التي فی ركنه البعیر الذي شد بالجمل لئلا یخلص قوله ای رب شئ
 جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت صفة لا بد من عائد فيها فلجواب بقوله ای رب شئ
 الخ یعنی ان العائد محذوف وقد مر ان العائد للمفعول يجوز حذفه قوله وتامة ای غیر مجعنة
 الى صلة او صفة قوله عند الجی علی لان ما فی لغاتهم وهو من النکارة قوله عند سیبویه لان ما فی
 لغاتهم منزلة الفاعل وفاعل فعل المدهم لئلا لا معرفة كما استعرف قوله فنماهی فعم مسند الى الضمیر
 ومانكة مفسرة وقوله هی مخصوص بالمدهم قوله ای نعم شئ بناء علی الاول او نعم الشئ بناء
 علی الثاني قوله ای ضرب كان ای عظیما او حقیرا اعلم ان ما لا سمیة من المبنیات بای معنى كان
 للاحتیاج فان قيل ان الاحتیاج منقود فی التامة قلنا اما التي هی تامة فلهشابهة بما التي یكون
 غیر تامة فی الصورة قوله نحو قول الشاعر کنی بنا الخ المقصود بالتشیل هو کلمة من فی قوله من غیرنا
 وقوله غیرنا صفة مفردة لمن وقوله بنا بمعنى لنا وقوله فضلا تمیز عن لبنة کنی الی بنا وقوله علی من
 جوه محلی وقوله حب مضاف الی البنی فاعل کفی وهو المضاف الی الفاعل وقوله ایانا مفعول
 لهذا المصدا ومعناه کفايت میکنند مارا افضل وبرزگے برسکے غیر ما هست دوست
 بودن بی که محمد صلی الله علیه وآله وسلم ست مارا قوله فان کلمة من لا یجئی تامة
 ای لم یسم من العرب ومسائل نحو بناء علی السمع قوله فی ثبوت الامور الاربعة ..
 جواب سوال وهو ان لا نسلم ان ای وایة کنی لانها من المعربات ومن من المبنیات

فاجاب بقوله في ثبوت الخ قوله ايم لقيت اى لقيته فالحائذ محذوف لانه مفعول قوله نحو اياما
تدعو وهو معنى متى وقوله تدعو فعل بشرط وقوله فله جزائه لما قال المسلمون الله الرحمن الرحيم
وخبرها من الاسماء فقال الكفرة فعل هذا يلزم تعداد المقدمات فقال الله تعالى في جوابهم
اياما تدعو فله الاسماء المحضة اى لذات الله تعالى اسماء كثيرة مع اتحاد المسمى قوله قيل اى لقم
دقة نحو صرت بوجه اى رجل قوله ليمالك عن حاله فالسؤال يدل على كونها استفهامية اى
يسأل عن حال الرجل لا يعرف حاله كواحد جواب سؤال وهو انه فامت المطابقة بين الراجع و
الموج قوله بالاتفاق جواب سؤال وهو ان قوله وحدها ليس على ما ينبغي لانه كما ان اى واية
معربة كذلك الذان واللتان وذ والطائفة فاجاب بقوله بالاتفاق قال مولانا عصام الدين
ان الشارح ضاع ما هو المقصود من عبارة وهي قوله وحدها لان المقصود انهما معربة وحدها
عند المصنف بخلاف اللذان واللتان فانها معربة عند المصنف اقول ان حاصل الكلام الفاضل
لذا كود راجع الى كلام الشارح لان حاصل كلام الشارح ان المصنف متفق مع النحاة في كونها معربة
والمختلفة في اللذان واللتان قوله لا يشار كغيرها جواب سؤال وهو ان لا نسلم انها معربة
وحدها لان نريد اى ايضا معرب فاجاب بقوله لا يشار كغيرها في الاعراب غيرها من اللواحق
يعنى ان الاختصاص اضافى غير حقيقى قوله لا نترجم فيها الاضافة الى المفرد ولما قيد للمضاف
بالمفرد لا يرد حيث واذا لا انها قضاف الى الجملة ولما قيد بقوله التزم لا يرد لم الخبرية لعدم لزوم
الاضافة فيه حيث يقال كم مر جلا بالنصب ايضا كما يقال كم رجل بالاضافة وانما جعلوا لزوم الاضافة
الى المفرد من خواص الاسم للتمكن لانهما بمنزلة التوزيع للثاني للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة
كذلك لان للمضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة الى الجملة الى الجملة في الحقيقة اضافة
الى مضمونها وهو غير مذكود صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال العنى وانما التزم في
الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من الكل وذلك يكون بالاضافة فان قيل لما كان مضافا
اى منافية للبناء ينبغي ان لا يبنى مع حذف صلتهما ايضا لان كثرة الاحتياج لا يرفع للنفاق
قلنا ان لزوم الاضافة الى المفرد منافي للبناء و اى اذا كانت مضافة وحذف صلتهما يبق
في صورة المضاف الى الجملة واجب ايضا ان اللغات امر قياسي والبناء سماعي قوله الا اذا
كانت موصولة جواب سؤال وهو انه يلزم التلازم في كلام المصنف لانه قال سابقا ان اى يبنى
بوجه اربعة ويعلم من قوله الا اذا حذف صلتهما انه موصولى فقط فاجاب بقوله الا اذا
كانت موصولة قوله حذف صلتهما انما قال صلتهما احتراز عن الاخر لان حذفه غير صحيح
في كلامهم قوله اى هو اشد وانما لم يكن قوله اشد مبتدأ وقوله على الرحمن خبره باعتبار المتعلق

لأنه في قولنا تدعو فله الاسماء المحضة اى لذات الله تعالى اسماء كثيرة مع اتحاد المسمى قوله قيل اى لقم دقة نحو صرت بوجه اى رجل قوله ليمالك عن حاله فالسؤال يدل على كونها استفهامية اى يسأل عن حال الرجل لا يعرف حاله كواحد جواب سؤال وهو انه فامت المطابقة بين الراجع والموج قوله بالاتفاق جواب سؤال وهو ان قوله وحدها ليس على ما ينبغي لانه كما ان اى واية معربة كذلك الذان واللتان وذ والطائفة فاجاب بقوله بالاتفاق قال مولانا عصام الدين ان الشارح ضاع ما هو المقصود من عبارة وهي قوله وحدها لان المقصود انهما معربة وحدها عند المصنف بخلاف اللذان واللتان فانها معربة عند المصنف اقول ان حاصل الكلام الفاضل لذا كود راجع الى كلام الشارح لان حاصل كلام الشارح ان المصنف متفق مع النحاة في كونها معربة والمختلفة في اللذان واللتان قوله لا يشار كغيرها جواب سؤال وهو ان لا نسلم انها معربة وحدها لان نريد اى ايضا معرب فاجاب بقوله لا يشار كغيرها في الاعراب غيرها من اللواحق يعنى ان الاختصاص اضافى غير حقيقى قوله لا نترجم فيها الاضافة الى المفرد ولما قيد للمضاف بالمفرد لا يرد حيث واذا لا انها قضاف الى الجملة ولما قيد بقوله التزم لا يرد لم الخبرية لعدم لزوم الاضافة فيه حيث يقال كم مر جلا بالنصب ايضا كما يقال كم رجل بالاضافة وانما جعلوا لزوم الاضافة الى المفرد من خواص الاسم للتمكن لانهما بمنزلة التوزيع للثاني للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان للمضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة الى الجملة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكود صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال العنى وانما التزم في الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من الكل وذلك يكون بالاضافة فان قيل لما كان مضافا اى منافية للبناء ينبغي ان لا يبنى مع حذف صلتهما ايضا لان كثرة الاحتياج لا يرفع للنفاق قلنا ان لزوم الاضافة الى المفرد منافي للبناء و اى اذا كانت مضافة وحذف صلتهما يبق في صورة المضاف الى الجملة واجب ايضا ان اللغات امر قياسي والبناء سماعي قوله الا اذا كانت موصولة جواب سؤال وهو انه يلزم التلازم في كلام المصنف لانه قال سابقا ان اى يبنى بوجه اربعة ويعلم من قوله الا اذا حذف صلتهما انه موصولى فقط فاجاب بقوله الا اذا كانت موصولة قوله حذف صلتهما انما قال صلتهما احتراز عن الاخر لان حذفه غير صحيح في كلامهم قوله اى هو اشد وانما لم يكن قوله اشد مبتدأ وقوله على الرحمن خبره باعتبار المتعلق

والجملة صلة اى

سأله في تفسيره العنى لا سمح الله العزير السلام يقول يا الله يا رحمن فقالوا له منع من نفيه الكين وهو يو الكين فزلت ليلنا اللهم

لان اشدا لا یصح ابتداء ثیة للضم الاول من المبتداً ولا ینقسم الثانی منه لان الاول لا یكون نكرة محضه وقوله اشدا نكرة واما الثانی فهو لا یكون الا صفة موصولة بحرف النفي والاستفهام وقوله اشدا وان كان صفة لانه اسم تفضیل لكن لم یكن مصدرة بها قوله فیمین قره بالضم اما اذا قره بالفتح فیه لا یصح الاستدلال به باعتبار انه مفعول به لقوله لننزعن اعلم انه ليس فی قوة الرفع الوفاق علی انها موصولة مبنیة فان الکوفیین ذهبوا الى ان الی هذه استفهامیة معربة مرفوعة علی الابتداء وخبره اشدا والجملة صفة شیعة علی اضممار القول ای کل شیعة مقول فیمین ایهم اشدا وقوله من کل شیعة معمول لننزعن كما یقال اكلت من کل طعام فیکون من التبعض کذا قال عبدالرحمن الاصفهانی قوله لننزعن ای اخرجنا من کل قبيلة الکفار یوم القيمة اغلظا وحتیثا اسر کرشان ازین فیکون صفع علیهم من غیرهم من الکفار قوله ای امر غیر الصلوة وهو الاحتیاج الی اظهر المحذوف فیعارض الاضافة قوله وبنیت علی الضم وانما تعرض الی وجه البناء بالحركة مع انه لم يتعرض الیه فیما سبق اصلا لان منصب الثم هنا ان کل ما هو مبنی علی الفتح لم يتعرض الی وجهه لظهور وهو الخفة وکل ما هو مبنی علی غیر الفتح يتعرض الیه لعدم ظهور قوله تشبیهها بالغايات وتحقیق الغایات ستعرف فی بحث قبل وبعد من الظروف فلا یدین هنا قوله ما یوضحها وهو صلة صلتها لان الصلة توهم الموصولة قوله ما یستنبها وانما لم یقل ما یوضحها لان تجدد الالفاظ طریقا عندهم قوله ولم یستثنی الموصوفة الخ جواب سوال وهو انه ینبغي ان یستثنی ای الموصوفة كما استثنی ای للموصولة اذا حذف صلة صلتها مخیا ایها الرجل فان الرجل صفة ای وهو مبني قوله وبناء الموصوفة لهذا ای لكونها منادی مفرد معرفة لا لكونها موصوفة والرجل صفة قوله وفي ماذا صنعت وجهان والغرض فی هذا البحث ان ذا بعد ما الاستفهام لا یلزم ان یكون موصولة فقط بل یكون للاستفهام بدون معنى للموصول وانما مراد قوله فی قوله لان حرف الجر لا یدخل علی الجملة بل علی المفرد قوله ان معناه جواب سوال وهو ان كون ما الذی احد الوجهین مجهول لا یعلم ان المراد من الوجهین الوجهین فی معناه او فی لانه او فی دلیلہ فسال سائل ای المعنى مراده هنا فدفع بقوله ان معناه یعنی ان الوجهین فی معناه قوله على ان یكون ذا معنى الذی قد سبق ان ذا اذا كان بعد ما الاستفهام یتكون معنى الذی فقوله على ان یكون الخ اشارة الی بیان المقابلة مع الوجه الثانی والیضا اشارة الی دفع الوهم وهو ان كلمة الذی مقدر مع ما ذاق فی دفع بقوله علی الفتح قوله فیکون التقدير اشارة الی ان یتركب ذامع ما لا ینزل الاستفهام من كلمة ما قوله ای صنعت الی العائد هنا محذوف قوله فاما مبتداً وان كان نكرة وما بعده ای الموصول مع الصلة خبره وان كان معرفة لان

له فاجاب بقوله ولم یستثن الموصوف ۲۲ معه بصیغة المجهول هنا فی ما میانی ۲۲ مولوی عبد الرحیم غفر له

النكرة في الواقع معرفة لان معناه هذا الم ذاك وهذا من المعارف كما في قولهم من ابوك كما مر
 في المرفوعات مع التحقيق قوله او بالعكس ولكن تقديم الخبر يتضمنه بانه صدر الكلام و
 هو الاستفهام الاول مذهب سيويه والثاني مذهب الجمهور قوله اي مرفوع جواب سؤال
 وهو انه لا يصح حمل الرفع على الجواب لان الرفع عبارة عن الحرف او الحركة وانما زاد قوله و
 اشارة الى ان قوله وجوابه رفع ليس جملة مستقلة قوله اي الذي صفة للاكرام فالموصول مع
 الصلة مبتدأ وقوله الاكرام خبر مجذوف ضمير الفصل في قول الشارح لا في قول للتكلم اي هو
 الاكرام قوله وهما عبارتان اي اعتباران قوله بكما هما اي مجموعهما والضمير راجع الى لفظة ماذا
 قوله والظاهر الخ جواب سؤال وهو انه لما كان في اي شئ اعتباران فجزء صار فيما اذا صنعت
 ثلثا وجه لا وجهان فلجواب بقوله والظاهر اوان في قوله والظاهر اشارة الى الاعتراض وحاصله
 ان قوله ههنا عبارتتان الخ منقول من بعض الشارحين وانما اورد الشارح لورود الاعتراض عليه
 بقوله والظاهر الخ قوله ليس كل منهما معنى بالاستقلال بل لحددهما معنى وخبر للثبوتية فالقيل
 على تقدير كون كلمة ذا زائدة لا يكون له معنى اصلا فكيف يصح قوله ليس كل منهم معنى بالاستقلال
 قلنا هذه سائلة لا تقتضي تحقيق الموضوع اجيب ان مراد بعض الشارحين مثل ما قال للعتري
 ولذا قال وههنا عبارتتان ولم يقل ههنا قبحهات او نقول ان معنى قوله بكما هما ان لكل واحد
 منهما ما دخل في هذا المعنى باجتماعهما مثل كذا العدد مركبا من الكاف وذا قوله في كون كل منهما
 جملة فعلية فان قيل من اين علم ان ماذا صنعت اذا كان بمعنى ما الذي يكون جملة اسمية واذا كان
 بمعنى اي شئ يكون جملة فعلية قلنا ان كلمة ما في الصورة الاولى لم يكن مفعولا صنعت بل مبتدأ
 وفي الصورة الثانية مفعول صنعت لان للفعل ثمة هو العائد للقدر في الصلة الراجع الى الموصول و
 ههنا العائد غير موجود اي لا يحتاج الى تقدير العائد لعدم وجود الموصول فيكون كلمة ما هي المفعول
 لقوله صنعت قوله ويجوز في الاول اشارة الى ان المطابقين السؤال والجواب امر مرجح ولا يجب
 قوله ولم يعتبر للمصرح الخ جواب سؤال ظاهر قوله اسماء الافعال وههنا بحث وههنا للمصرح
 قدم في الاسماء للركبات والكنايات على اسماء الافعال والاصوات حيث قال وهى المضميات
 واسماء الاشارات والموصولات والركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات الخ وقدما التفصيل
 اسماء الافعال والاصوات على للركبات والكنايات والله اعلم بما خطر ببال المصرح قوله اي اسم
 كان انما فسر بالاسم لرعاية المعرفة لانه اسم من الاسماء لان التعريف انما يكون للجنس بالجنس
 وفسر في الاسماء الاشارات بالاسماء لصحة الحمل والكل من الوجبة قوله الذين هما من اقسام الخ
 فيه اشارة الى وجوب بناء اسماء الافعال قوله مشابهة لبنى الاصل لانهما بمعنى الامر والماضي
 وكون الشئ بمعنى الامر والماضي من المشابهة

الاسماء
 في
 الاسماء

التي هي موجبة للبناء قوله فما قيل جواب دخل وهو ان أف وأوه من الاسماء الا فعلا مع انها
 بمعنى المضارع فالتخصيص بالامر والمضارع باطل فاجاب بما حاصله انه ذكر المضارع واراد منه
 الماضي اي ذكر المضارع بصيغة المضارع التكلم الواحد والمراد منه تضرعت بصيغة الماضي للتكلم
 الواحد فقوله قيل الفاء للتفريع على قوله بمعنى الامر والمضارع قوله أف بضم الهمزة وتشديد
 الفاء وكسرها قوله أوه بفتح الهمزة وتشديد الواو وفتحها وسكون الهاء قوله عبره جواب
 سؤال وهو انه لما كان المراد منها هو الماضي فما الباعث عليهم انهم عبروا عنها بالمضارع العالي ..
 حاصل الجواب انما عبروا عنها بالمضارع لان معناه ليس على الماضي بل على الحال فان قيل
 لما كان التعبير عنها بالمضارع فيكون على صيغة للمضارع ومعناها لما كان على الحال فيكون
 ايضا مضارعا فمن اين علم المراد منها تضرعت وتوجعت اي من اين علم انها على الماضي اجيب
 عنه وان لم يكن صيغتها ولا ... معناه ما ضياء لكن استعمال اسماء الافعال مجيء الامر والماضي كثير
 فعلم انه في الاصل على صيغة للماضي فان قيل لما كان اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي كان
 حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي يعني ينبغي ان تكون مبني الاصل قلنا
 انها في الاصل مصادر او ظرف او جار ومجرور وكما مر في صدر الكتاب في بحث الاسم فلذا
 تكون مبني الاصل وقيل اشارة الى توطئة الاعتراض ان اسم الفعل اي هيات اسم الفعل
 مبتدأ والفاعل سد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل بني في الابتداء قلنا ان هذا القسم من
 المبتدأ لكونه مسند لا ينافيه معنى الفعل فان قيل ان معنى الفعل لو لا ينافي الابتداء لعمري
 يقال لكل فعل انه مبتدأ اي القسم الثاني منه قلنا ذلك امر اصطلاحى وان هذا القسم من المبتدأ
 ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال الجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم
 فان خلوه من الاعراب غير محمود فلا بد ان يخرج له وجه وللجهي ان يقولوا ان القسم الثاني من
 المبتدأ ياول بالافرة الى انه مسند اليه لان قوله اقامت زيدا في قوة ان صاحب القيام هو زيدا
 ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعنىا ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقا اي سواء
 كان من القسم الاول او الثاني كونه مسند اليه قوله زيدا زيدا في الاصل تصغيرا واداء ...
 مصدرا لقوله وهيات ذلك اشارة بالثالثين الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى
 الامر والماضي الى ما كان متعديا ولا زميا والى ما كان المنقول عنه مستعلا ولا وتحقيق
 الاخير في صدر الكتاب في بحث الاسم قوله بفتح التاء لان الاصل في البناء هو السكون
 لانه ههنا يلزم التقاء الساكنين فحذوه بالفتح لانه اخف الحركات قوله بكسر التاء لان الساكن
 اذا حرك حرك بالكسر قوله وبالفئة الخ لتقوية العمل قال الشيخ الرضي لفت التاء نظرا الى اصله من كان مفردا مطلقا
 ثم جعل بمعنى الفعل وانما كسرت الساكنين وفت للتبينة لقوة الحركة على قوة سعة البعد اذ معناها البعد قال بعض النحاة ان مفتوحة
 التاء مفردة اصله هيته كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفاعل كرها والفتاح ما قبلها و التاء

فالوقف عليها بالهاء واما المسورة التاء فمجم كسلمات فالوقف عليها بالتاء وللضمق التاء يحتمل الامر
والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء كذا قال مولانا عبد الغفور قوله وقدم الامر جواب سوال وهو انه
لم يقدم الماضي مع انه مقدم في الواقع قوله والذي علمه جواب سوال وهو انه لما كان اسما
لافعال بمعنى الامر والماضي لما سمي باسماء الافعال ولم يسم بعين الافعال فاجاب بقوله والذي
لم يقله والذي مبتدأ وقوله امر لفظه خبره يعنى الشئ الذى باعث على النفاة على ان قالوا ان
اسماء الافعال ليست عين الافعال مع انها تودى معنى الافعال هو امر لفظي يعنى ان صيغها ليست
صيغ الافعال وايضا لا تتصرف تصرف الافعال من الموث والتثنية والجمع والغيبة وللضارع
واسم الفاعل الى غير ذلك واجاب البعض عن هذا الاعتراض بوجه اخر وهو انما يسمى باسم
الافعال لانها موضوعة للفظ الامر والماضي لان معناها فرد الشارح عليهم بقوله لانها موضوعة
لصيغة الافعال قوله قال الشيخ رضى الله عنه الى تأييد النفي للاستفاد من قوله لانها موضوعة قوله
الذى اى اسكت الذى قوله فهو علم اى منه علم للفظ اى للفظ اسكت قوله بشئ الخبر ليس قوله
اذ العربى الفهم اى الخالص اى الذى كان ابيه وامه جميعا من العرب والراضة لانه الفصيح
قوله ربما يقول صله ملا منه اسكت مع انه لم يخطو ببالة لفظه اسكت بل ربما لم يسمه بان كان
صغيرا يعرف بعض الالفاظ ولا يعرف البعض قوله اصلا اى لا مع المص ولا بدونه قوله ولهذا قال
الخ اى لا جلاها موضوعة لمعنى الفعل لا للفظ قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي يشارك
معناها معناها قوله ولم يقل ما كان معناه الامر والماضي اى ما كان مضاه لفظ الامر والمضي
لان الامر والمضي في الاصطلاح عبارة عن اللفظ قوله والمتبادر جواب سوال وهو انه
ينبغي ان يكون الضارب في ضارب اسم فعل لانه بمعنى ضرب فلجاب بقوله والمتبادر
اى للتبادر من قوله اسم الفعل بمعنى الامر والمضي انه لك بحسب الوضع لانه بعد بيان الامر
فان قيل انهما كان بمعنى الامر والمضي وضعا صدق حد الفعل عليه قلنا انها وضعت اول
اسماء ووضعها بمعنى الفعل وضع عرفى واستعمالى لان الوضع على ثلاثة اقسام لغوى وعرفى
وشعرى فان قيل لو قال الضارب في الماضي لكان احسن لانه شامل لجميع ماضى و
هو المراد لا الامس قلنا سلمنا ان الحكم مطلق غير مختص بالامس لكن لما كان هذا القول
مسموعا فلذا خصه قوله وفعال وانما خص البيان بوزن الفعال ولم يبين الغير من اسماء الافعال
للاختلاف الواقعة في وزن فعال فلذا خصه قوله اعلم ان ما يوزن على فعال على اربعة اقسام احدها
اسم الفعل كقوله سجد انزل والثاني بمعنى المصدر نحو فجار بمعنى الفجر والثالث بمعنى اسم الفاعل
نحو يا هياق بمعنى يا فاستقر والرابع علم للاعيان للوننة نحو قطام و غلاب وحكم قسم الاول
والثاني والثالث انها مبنية بالاتفاق وحكم قسم الرابع انه مختلف فيه عند الحجاز مبنى وعند
بنى نعيم معرب كما بين المعمر قوله اى ما يوزن جواب سوال وهو ان

فان قيل انهما كان بمعنى الامر والمضي وضعا صدق حد الفعل عليه قلنا انها وضعت اول

فات المطابقة بين المثال والمثل لان المثل فعال والمذكور في المثال نزال قوله الكائن انما قد مع
 اشارة الى انه صفة فعال وليس بجاء منه عند ابن مالك كما هو معتبر في كثير من المواضع وانما انما
 الصفة على الحال لجن الآلة المعنى فقولہ فعال مبتدأ وقوله بمعنى الامر صفة وقوله من الثلاثي صفة لا
 وقوله قياس خبر للمبتدأ قوله المشتق ولا يخفى ان تقدير المشتق اولى واليق هنا من تقدير الكائن
 فما ذكره مولنا عصام الدين ان تقدير الكائن اعرف ليس على ما ينبغي قوله من الثلاثي يعني
 كلما كان ثلاثي للجمع مجي منه فعلا لا محالة قوله اى قياسى جواب سؤال وهو انه لا يعرف حمل قوله
 قياس على فعال للزوم حمل الوصف على الذات فلجواب انه يجذف ياء النسبة او يجذف المضان
 اى ذو قياس قوله قال سيبويه اشارة الى تأييد قول للمصرح والى انه تابع سيبويه هنا قوله
 فلذا اياول الخ اشارة الى الجواب ثم يرد عليه ان الاطوار عبارة عن القاعدة الكلية فكيف يكون المراد
 منه الاكثر فلجواب بقوله فكانه قياس لكثرة يعنى انه قاعدة كلية حكما لان لاكثر حكم الكل قوله
 واما في الرباعي اشارة الى ان تقدير المصر بالثلاثي احتراز عن الرباعي يعنى مجي اسم الفعل
 من الرباعي بمعنى الامر لا يكون الا نادرا لا بمعنى ان فعال بمعنى الامر اصلان ما جاء من
 اسماء الافعال في الرباعي كلمتان احدهما عوار والاخر قرقار على وزن فعال فان عوار
 حكاية صوت الرعد وقرقار حكاية صوت الصبيان وهما في الاصل عار وعار وقرقار قوله
 حال كونه بيان لنصب قوله مصدرا وصاحب الحال هو الضمير في قوله مبني وهو مفعول مالم
 ليسم فاعله والعاقل في الحال هو لفظ مبني والحال يتقدم اذا لم يكن العاقل معنويا وانما اشترط
 ان يكون المصدر معرفة وموثنا لانه اذا كان معرفة وموثنا يكون له زيادة المشابهة بالفعل
 في ثبوت الفرعية كما مر في غير المنصرف واما اذا كان نكرة فلا يكون مبنيا نحو فهاب قوله
 بمعنى الفجر او العجور احدهما مصدر والاخر اسم المصدر واحدهما ذواتا والاخر بلا تأ
 واما اورد معوفتين اشارة الى ان فجار معوفة قوله قال الرضى اشارة الى الاعتراض
 اجيب ان استفاء الدليل القطع لا يدل على استفاء الظنى بل يدل على اثباته والدليل الظنى كما
 في السائل الخفية ان دلائل الفرق كلها ظنى وان كان مسائله قطعية او نقول لا نسلم انه لم يوجد
 الدليل لانهم قالوا فجار لا مرآة قبية فلما كانت صفتها معرفة وموث علم ان موصوفها كذلك
 قوله اى كل واحد اشار به الى ان الضمير في بنى راجع الى القسمين بتاويله كل واحد وهو تاويل
 شام فلا يرد ان هنا لا بد ان يقول مبنيان ثم المتوهم لما توهم ان الضمير في بنى راجع ايضا
 الى فعال بمعنى الامر فظنى هذا يلزم الاستدلال لان ابنيته اسماء الافعال علم من صدر
 الكتاب حيث قال وهي المضمرات واسماء الاشارات واسماء الافعال فدفع بقوله من
 القسمين الاخيرين قوله مبني انما ذكره ليعلم ان قوله لمشابهة متعلق به ثم الضمير في قوله لمشابهة
 راجع الى فعال مصدرا

اوصفة والضمير في قوله راجع الى فعال بمعنى الامر قوله معدول عن الامر الفعلي انما قال هذا
لان اسم الفعل بمعنى الامر ايضا امر لكن يقال له امر اسمي فكما يكون نزال معدول عن انزال فكذلك
فساق معدول عن فاستقة وفجار عن الفجرة وانما بين الشارح العدل في جانب المشبه
ولم يبين في المشبه لانه بينه سابقا بقوله فجار بمعنى العجود والفجرة وفساق بمعنى فاستقة
ونزال وان بينه المصنف رحمه حيث قال كزال بمعنى انزال لكن لم يبينه الشارح وايضا ان
بيان للمشبه به توطئة الى ورود الاعتراض بقوله قال الشارح الرضى فلذا بين العدل في
المشبه به واما المشبه فلا يرد الاعتراض فلذا لم يبين فان قيل ان ذلك الاعتراض كما يرد على
المشبه به كذلك يرد على المشبه قلنا سلمنا ان الاعتراض الاول وارد على المشبه لكن
الاعتراض الثاني غير وارد على المشبه به فقط وهو قوله كيف والاصل الخ وانما اعتبر
الحال في البناء لان المشابهة في الزنة فقط غير كافية فيه والالزام بناء سلام وكلام فان قيل
لا دليل على كون فجار معدولا عن الفجرة وفساق عن فاستقة لجواز ان يكون مرادفين قلت فليكن
العدل فيه تقديريا فلا يحتاج الى الدليل او نقول الدليل عليه وجود المبالغة في نزال دون انزال
فلما يكونا مترادفين لكن اشتراكا في المعنى الاصل وهو ليس الا معنى العدل قوله قال الشارح
الرضى الخ اشارة الى الاعتراض قوله ارى صيغة المضارع للتكلم الواحد الجمل يعني ان الناس
يقولون اسماؤا فعال معدولة لكن لا دليل لهم عليه اجيب فليكن المراد بالعدل ههنا التقدير
فلا يحتاج الى الدليل فان قيل الحاجة للبناء الى العدل لوجود دليل آخر وهو الاشتراك
في المعنى مع المبني الاصل وهو الامر والماضي والعدل التقديري لا يكون الا للمبالغة قلنا
الاشتراك في المعنى بين الشئين لا يكون القابض الامرين اما بالتلفظ او بالعدل والاول
غير مستقيم لوجود الزيادة في احدهما وهو المبالغة فتعين العدل قوله كيف والاصل اشارة
الى الاعتراض الثاني قوله ان لا يخرج يعنى الاصل ان يكون المعدول من نوع المعدول عنه
فان كان المعدول عنه اسما او فعلا او حرفا ينبغي ان يكون المعدول كذلك فان قيل هذا
الاصل لا يجزى في ثلث من ثلثة ثلثة لان المعدول من نوع الاسم والمعدول عنه من نوع
المركب قلنا ان ثلثة ثلثة وان كان مركبا لكن ماخوذ من المفرد وهو ثلثة فيكون معدوبا باعتبار
المأخذ منه فلا يخرج المعدول بالعدل من انواع اصل المعدول عنه او نقول انه اسم باعتبار
الاجزاء قوله واما المبالغة ههنا ايضا من مقولة الرضى حاصلة ان الشارح الرضى قال في
كتابه ان العدل لما لم يستقم فالاولى ان يقول للمص لمساواة له مبالغة ونزلة بان يذكر المبالغة
في موضوع العدل ثم كان السائل سالا ما وجه اولوية المبالغة على العدل فليكن المخل في المبالغة
ايضا فبين وجه الاولوية لقوله واما المبالغة فتأنيث في الكل يعنى لا يظن المخل في ذكر المبالغة
كما ان المخل في ذكر العدل قوله وبين وجهها اى بين الرضى وجه المبالغة قوله

في كلام طويل إشارة الى وجب عدم ذكر الشارح عند ان الخروج عن النوع يضر في العدل الذي
هو سبب منع الصرف واما في البناء فغير مضر والفرق ان الانصاف وعدم الانصاف صفتان
للأسم دون الفعل فلو خرج من الاسم الى الفعل لم يكن منصرفا ولا غير منصرفا واما البناء فهو
صفة الاسم والفعل جميعا فلا يضر خروج أحدهما الى الآخر بالعدل قوله وقال حال كونه علما
قال عبد الغفور رحمه الله من مفهوم قوله مبنية في الجواز ومعرب في تميم أي اختلف فيه حال
كونه علما للأعيان وإنما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكلا واحد من قوله مبنية ومعرب لزم توارد
العاملين على اثر واحد وهو ممنوع وان تعلق بأحدهما لزم غلو الآخر عن التعلق بهذا الحال
وهو لا يجوز قال عصا الدين لا حاجة الى ما قاله فاضل المحشي رحمه الله حاله من ضمير
مبنية وقوله معرب مستغن عن التقيد بالعلم لان الضمير في معرب راجع الى فعال المقيّد
بالعلم لكن على هذا الا يكون مبنية ومعرب على أسلوب واحد فالفضل لمن تقدم قوله أي لعين
من الأعيان جواب سؤال وهو انه لما كان علما للأعيان فلو كان علما للعين يلغى ان
لا يبنى وايضا المطابقة بين المثال والمثال لا يجمع وذكر في المثال قطم وغلاب وهما علم
للمفرد فأجاب بقوله أي لعين من الأعيان قوله لينجز باب ضيق أي ما هو صفة وليس يعلم
قوله صفة علما فلو فهم وهو انه صفة الأعيان فلهذا اقامت المطابقة بين الصفة والموصوف
في الافراد والجمعية قد تم بقوله صفة علما كقوله عليه لما كان قوله مؤنثا صفة وهو قيد وهو
ينقسم الى احترازي والواقعي فمسألة ان من أي قبيل فأجاب انه قيد واقعي فإن قيل
فلم لا يجوز ان يكون احترازا عن فعال علما للمذكور قلنا ان الكلمة التي هي على رتبة احرف
لا يخرج عن التانيث مجعلا علما للمذكورات الحروف الاربعة قائم مقام تأنيث التانيث فلا يصح جعله
قيدا احترازيا قوله كقطام معد وعن قاطمة وهي امرأة عاض بالأسنان وغلاب من غالبة
وهي امرأة فاشوكة قوله كذلك أي علما للمؤنث قوله في استعمال جواب سؤال وهو انه
لا يصح ظرفية الجواز للبني لان الظروف على قسمين حقيقة كزمان ومكان واعتباري كظرفية
الأوصاف للموصوفات كزيد في العلم وفي الكرم والجواز ليس لواحد منها فكأجاب بقوله في
استعمال وكاشك ان الاستعمال صفة للبني لان الاستعمال ينسب بين المستعمل والمستعمل وهو للبني
والنسبة قائمة بالظرف لان البني احد الطرفين وأما زاد الأهل لان الجوازية عبارة عن الوطن
قوله الأما كان في آخره استثناء من المحذون وهو الاتفاق يعني معرب باتفاق بني تميم إلا
ما في آخره راعى ليس للاتفاق فيما في آخره راء قوله أي الذي فقال فقوله في التعبير عن
كلمة ما وأما زاد لفظي لان فعال للاتفاق وحده فيكون ظرفا قوله فان بني تميم
اختلفوا في إشارة الى دليل استثناءات التاء عن اتفاق بني تميم فان قيل بالبني تميم
ان عندهم فعال مصدر لا وصفة مبنية وفعال علما للأعيان معرب قلنا ان مشابهة

فقال مصدرا ووصفة بفعال بمعنى الامرات من حيث ان كلاهما من الاعراض اول قول ان
مشككة فعلا المصدر والصفة اكثر مما كان يعني الامر لان مخالفة معنى الامر للمبالغة وضاق
وفاذا رجع للمبالغة بخلاف ما كان علما للاعيان لان للمبالغة في الاعلام غير ملحوظ قوله
علما للكوكب اى كوكب معين قوله كالمكرى لانها تقرأ مشعرا وانما عنوا بينا حضارا مثلا ليحصل
الكسر اللزوم بسبب البناء وانما احتيج الى الكسر والكسر البراء مصححة للاماله وانما احتيج الى الاماله
لانها امر مستحسنة لان الاماله ميلان الفتحة الى الكسرة والالف الى لباء فحذف فتحة الضاد فيه
ميل الى الكسرة والالف الى ياء وذا يكون بكسر الراء قوله اعلمت الاصوات اشارة الى
تقسيم الاصوات والغرض في التقسيم طوية الى الاعتراض حاصله ان التعريف غير جامع
ثم اجاب عنه بقوله والمراد بالاصوات ههنا النكاسات علم فيما بعد قوله على لفظ الانسان
فان ليس من حيث اللفظ وانما نقل على لفظ العرب لان الاصوات غير مختصة بالعرب
قوله الى باب المصادى الى ما يدل على الحد ففقط سواء كان مصدرا واسما للمصدر وفلا
يرد ان المصدر ما يبتنى منه وهو غير لازم ههنا قوله ولم نقل لم يبين لزوم المصدرية
قوله وصارت بيان عدم لزوم المصدرية قوله واها اى خوش بدون بالتون على وزن
فلا يقال في وقت التعجب وحكمه حكم المصادى من الاعراب وقوعه مفعول له ومفعول
مطلق مثل عجبت واها قوله مه وصدا الاول بمعنى اتوك والثاني بمعنى اسكت وهما في
الاصول اصوات بعد السكون ثم نقل الى المصادى ثم نقل الى اسم الفعل لكن اذا كانا بالتون يعني
منع ما وسكوت ما وان كانا بالتون يعني منع الون وسكوت الون والمنع والسكوت
مصدرا ان لكن المصدريه غير لافه منها قوله ففى على الفاعل اى الاصوات التى غير
منقولة الى المصادى قوله كقول المتقدم اى نذمت كثره قوله وى وحينئذ لا يقدر
الانسان اى ان يحكم عليه وبه لانها لا يكونان الا ما يكون له معنى مستقل بالوضع وهذا
المعنى ليس بالوضع بل بالطبع واليضا لو كان احدهما لكان الغرض وهو الصوت عند التلاوة
او التعجب قوله بان يصدر من نفسه جواب لسؤال وهو ان الحكاية عبارة عن عين الحكى
عنه من غير تعبير وههنا ليس كذلك لان غاق كوكب من الحروف وليس في صوت العرب
حروف فاجاب بقوله بان يصدر قوله وشي ايضا لا يقد ولا نه لا يدل على معنى اصلا والحكم
عليه وبه لا بد فيها من ان يكونا هالين على معنى مستقل بالوضع قوله بالزجر جازى للمنع
كنم التسكين قوله وشي ايضا لا يقد ولا نه لا يدل على معنى قوله وهذه الاقسام كلها
اى اقسام اصوات الغير المنقولة كلها مبنية وفي بعض النسخ مبنية بتذكير الضمير باعتبار
لفظ الكل قوله لا تنقل التركيب فيها فيكون هذه الاقسام
ص قوله اولد عامداى للطلب كما يقال به للظهور قوله لا تارة الخ ويقال في عرفنا اخ لا تارة

داخله في القسم الثاني من المنع وهو قولنا وقع غير مركب اذ ليست هذه الاصوات اسما لمحل
 الوضع فيها بل هي جارية مجرى الاسماء وهو اللسان كما ذكره فيما سياتى ثم يرد عليه فعلى هذا لو
 كان مركبا مع العاقل ينبغي ان يكون معربا كما اذا قلت على سبيل الحكاية قال زيد وى او غاق فان
 قوله وقع مفعول به لقوله ولا يكون مبنيا لانه غير داخل في قسم المبنى قوله وى هذا مقول قال
 فقول القول وان كان جملة الثانية قد يكون مفردا اذا كان المراد منه نفس اللفظ كما قال المعجم
 في اسماء الاعل د لقوله واحد واثنان فان الواحد مقول لقوله مع انه مفرد لا جلا لزيد
 من اللفظ لا المعنى قوله او عند اناخرة البعير الخ عطف على قوله عند التعجب قوله او غاق عند
 حكاية صوت الغراب ايضا عطف على قوله عند التعجب او عطف على قوله عند اناخرة البعير
 اذا قلت قال زيد غاق عند صوت الغراب قوله هي في هذه الحالة اى حالة الحكاية وهذا
 القول جزء الشرط المذكور وهو قوله واذا تلفظ الخ قوله والمراد بالاصوات جواب لسؤال
 وهو ان تعرف الاصوات غير جامع الافراد لانه يخرج من الاصوات المنقولة الى المصادر
 وايضا يخرج من الصوت الذى حكم عمر من زيد بان يقوله قال زيد وى اى الصوت المنقول
 على سبيل اسم لاصوت والمطلوب بيان تشبيه الاصوات بما يصوت به الانسان بخبر تشبيه
 صوت بصوت لا بيان الاسماء الدالة على سبيل الحكاية فاجاب بقوله والمراد الخ حاصل
 الجواب المراد بالاصوات ههنا ليس التقسيم المنقولة الى المصادر بل المراد الاقسام الغير المنقولة
 بالغير المنقولة ايضا غير مواد مطلقا بل للتكيس على سبيل الحكاية فان قيل الاصوات المنقولة
 الى المصادر وما كان على سبيل الحكاية ايضا اصوات فلم يرد بها المصمم قلنا انما لم يرد بها المصمم
 لانهما من الاسماء لا من الاصوات والمطلوب بيان الاصوات لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات
 اعلم ان الحكاية على قسمين احدهما الحكاية عن صوت البهايم والاخر حكاية عن صوت من هو
 حاكى عن صوت البهايم كما يقول عمر قال زيد غاق وكما يقول من غير تقلمها على سبيل الحكاية
 هو القسم الثاني فلا يردانه للحاجة الى اخراج الحكاية لانه مذكور في قول المصمم رح حيث قال كل
 لفظ حكمى به صوت قوله وهي بين الاعضاء اشارات الى الاعتراض وهو ان الاصوات ليست باسماء
 فلا يصح ذكرها في بحث الاسماء قوله وذكرها في باب الاسماء لانه اشارة الى جواب قوله مجزى
 وهو اللسان قوله واخذها لواء ومعنى التاء اى فاخذ حكمها من الاسماء قوله ونشيت الاشياء
 الى وجه البناء قوله فالاصوات ههنا الاعتبار وهو ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها
 على سبيل الحكاية قوله انما قال اللفظ جواب لسؤال وهو ان المصمم حدة والمخالفة اذا وقعت
 في كلام العبد لا بد لها من بيان للنكته فاجاب بقوله انما قال اللفظ لانه اى اصدر على لسان
 الانسان جواب لسؤالين الاول الحكاية عبارة من عين المحكم عنه من غير نقل وهذا ليس
 كذلك لان غاق من الحروف وليس في صوت الغراب حروف والثاني ان قوله حكمى به صوت

فخالف من قول الشرح وهو قوله المراد بالأصوات إلى قوله من غير نقلها على سبيل الحكاية فلما
يقول أي اصدر إلى فالجواب عن الأول ظاهر وكذا عن الثاني اذ فرق بين الحكايتين كما مر انفا
ثم المراد من قوله حكى به صوت إلى من اصوات الحيوانات والجحادات كضرب الحجارة بالحجارة
يصدر ومنه الصوت ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ فرق بين صوتين لأن المراد من الأول ما يجري
على لسان الانسان ومن الثاني ما يجري على لسان البعائم قوله بل بعض افراد الانسان ومعنيان
أحدهما ان يصوت لبعض افراد الانسان كالهيان بان يصوت امرأة للصبي بمثلنا والآخر ان
يصوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير مثله في عند التعجب او الندامة قوله ولم يذكر المص
المرجوع جواب سؤال وهو ان التخصيص في الرواية يدل على نفى الحكم عما عداه والحال ان الاصوات الغير
المنقولة على ثلثة اقسام كما ذكر الشرح وهو المصوم ذكر الاخيرين ولم يذكر القسم الاول وهو ما يرض
للانسان عند عروض معناه كقول المنتدم وي فله من التخصيص ان هذا القسم غير مبنية مع انه مبنية
ايضا فاجاب بقوله ولم يذكر المراد قوله قبله شارة الهدى وانما ذكر جوابه لان جواب الشرح
قد مر بقوله مثلا قوله ذلك أي عدم ذكر القسم الاول حاصل الجواب ان هذين القسمين لما كانا
مطلقين بالاسماء المبنية مع ما فيها من البعد عن الحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذي ليس فيه
ذلك البعد أولى بالالحاق وأما كون التعلق بالغير بعدا عن الحاق ظاهر كذا قال جمال الدين أو
نقول حاصل الجواب هكذا انه انما لم يذكره لانه يلزم بزاره من بناء القسمين الاخيرين بطريق
الاولى انك قد علمت ان بناءها المشابهة بالقسم الثاني من المبنى فاذا كان كذلك فالقسمان
الاخيران اللذان هما قريبان بالتركيب اذا كانا مبنيين فالقسم الاول الذي لا قرب له به اولى
لان مشاعرة من القسم الثاني من المبنى أشد من القسمين الاخيرين أما عدم كونه قريبا بالمركب
فظاهر لانه ليس له تعلق بالغير بل هو صوت الانسان ابتداء عما قرب القسمان الاخيران اليه
وظاهر ايضا لان لما تعلق بالغير كثر بالقياس الى البعير يعني ان التخصيص في الروايات يدل على
نفى الحكم عما عداه اذ لم يكن للماعد ثابتا بطريق الاولى وهما ثابت بطريق الاولى كما ترى قوله
أي المركبات المعدودة دقة وهم وهوان المراد ههنا غير ما في الاجمال فلهذا حذف المضافات المطابقة
بين الاجمال والتفصيل فاجاب بقوله أي المركبات المعدودة التي يعني انه علق ما ذكره في الاجمال بناء
على ان المعرفة اذا عيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى يعني ان اللام للعهد لكن لا يجوز الحمل
اذ لا يقال المركبات اسم مركب المراد جعل اسم المراد تعريفا للمحدوف بتقدير احد نون المركبات صحيح
ظاهرا لكن لا يناسب كون التعريف في نظائره للمذكور وجعل اللام للجنس بدليل الجمعية ويرفع
اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل اللام في نظائره للعهد كذا قال جمال الدين اجيب ان قوله كل اسم خبر
ببتداء محدوف أي هو كل اسم فالضمير في هو راجع الى المركب الضمير فلا يكون التعريف للمحدوف في اللام
في السابق لا استغراق بقضية تقيده الطريق ببعض فيكون المعنى جميع المركبات من البنيات والقيل

بما
يكون

لا يجر عد الجميع من المنيات لان منها معرباً كفلان وفلانة لانه في الاصل فلان اي قال بكن في
الحال تم جعل علماً قلنا المراد بقوله العدد من المنيات بشرط تضمنها الحرف بقونية قوله فان
تضمن الثاني حرفاً فلا يرد فلان وفلانة مثلاً ثم ان المعرب ذكر المحذوف في قوله المضمرة وفي
قوله الموصلة مفرداً رعاية لما هو الاصل المقصود في التحديد وذكر فيما عداها جعارة رعاية لتطابق
التفصيل والجمال الكل من الوجوه فلا يرد ما قال جمال الدين كذا قال صاحب التكملة اعلم ان ذكر لفظ
كثير بعضها للاشارة الى لفظ وترك بعضها رعاية لما هو الاصل لان الاصل عدم ذكر لفظ كل لانه لاحاطة
الافراد والتعريف لا يكون للافراد كما هو المشهور فاقبل المربعين والشارح عن صيغة الجمع اعني المركبات
مع ان التعريف للجنس لا بالافراد والمحوظ في الجمع الافراد وكذا المربعين من لفظة كل مع ان التعريف
لا يكون الا بالجنس لا بالافراد والمحوظ في لفظة كل احاطة الافراد قلنا لما ذكر الشارح توجيه
صيغة الجمع ولفظة كل في شرح قوله التوابع كل ثان الى تركه هناك اقال صاحب التكملة فاقبل ان ذكر الشارح
توجيه لفظة كل غير مسلم وذكر توجيه صيغة الجمع ثم غير مسلم لانه لم نجد كما ترى قلنا وان لم
يذكره قصد الكثرة ومن بحث لفظة كل حيث قال المحذوف وفي الحقيقة هو التابع فاقبل المفرد
فانظر ثم فاعلم ثم اعترض الشيخ الرضوي من انه لا حاجة الى قوله اسم لان الكلام في اقسام الاسم ولذا
ترشح في غيرها اجيب انه تصريح بما علم ضمناً فلا يقال انه لا حاجة اليه نعم لا بد لا اختياره التصريح به هنا
والاكتفاء بالقرينة فيما عداها من نكتته وهي انه لما كان في اسميتها شبهة لكونها مركبات الجز من كلمتين
والاسم قسم الكلمة صريح باسميتها قوله العدد من المنيات فاقبل لما كان المراد من المركبات تلك
فدخل عليك في التعريف غير مستقيم لان الجزاء الاخير منه معرب غير مبني قلنا انه مبني في احد
المذاهب او نقول انه مبني ببعض اجزائه وهو جزء الاول وهو كاف في هذا اعتراض مشهور هو ان المركب
قد مر في غير المنصرف انه غير منصرف وذكر في بحث المبني انه من المنيات فلا بد من الفرق بين
المركبين اجيب عن المركب المبني هو الذي تضمن الجزء الثاني منه حرفاً خمسة عشر والمركب الغير المنصرف
هو الذي لم يقم من الجزء الثاني منه حرفاً عليك لكن الجزء الاول منه مبني لوقوعه في الوسط قوله
حاصل بيان المتعلق قوله من دفع وهم وهو ان من في قوله من كلمتين للتبويض لوجود القرينة
على التبويض وهو دخل من على المتعدد فيكون معناه المركب لبعض الكلمتين هو فاسد فقدم
بقوله من تركيب فدخل من على المفرد وهو التركيب فلا يوهى التبويض بل يكون كلمة من
للتعليل كما مر في بحث المفعول ان كلمة من تجي للتعليل كما في قوله نعم خاشعا متصدعا من
خشية الله قوله حقيقة او حكماً جواب سؤال وهو انه يخرج من التعريف سيبويه ونظيره
قوله اسمين او فعلين فيكون مجموع الاقسام من حيث العقل ستة ولكن ما يكون له مادة من
هذه الاقسام هو ان يكون من اسمين او اسم ومفعول واسمان حقيقتان مثل عليك واما
الاسمان الذان احدهما كلمة حقيقة والاخر حكماً مثل سيبويه واما المركب من الاسم والفعل

منه فاعلم ان في المركبات من اسمين او اسم ومفعول واسمان حقيقتان مثل عليك واما

مثل نجت نصر فان جزء الاول منه اسم والثاني فعل نجت بضم الباء بمعنى الابن بلسان البيان
 كما في القا موس والمراد منه ملك الملوك قوله وجعلها كلمة بالجر على تركيب الكلمتين قول اصلا
 انما استفاد التعميم من اجل ان النكرة اذا وقعت في سياق التنفي يفيد الاستغراق قوله لا في الحال في
 في حال التركيب ولا قبل التركيب اعلم المراد من التركيب العلمية اي في حال العلمية ولا قبل العلمية
 فلا يردان في النسبة قبل التركيب لغو لا متناه النسبة قبل تركيب الكلمتين ثم قوله اصلا لولا كلام
 الرضى حيث صدر قوله ليس بينهما نسبة بانه ليس بينهما نسبة قبل العلمية واما في نسبة في الحال فما لا
 يحتاج اليه لان كون المركب من الكلمتين اسما يثير الى ان النسبة بينهما في الحال او النسبة في
 حال العلمية وجه الردان النكرة اذا وقعت في سياق التنفي يفيد العموم واجب عن استدلال الرضى ان
 النسبة المنفي بقوله لا في الحال هي النسبة التي يفهم من هيئة التركيب وذلك لا يزيل بالعلمية كهيئة
 عبد الله وهي كسرة لفظ الله يدل على نسبة الاضافة في حال العلمية ايضا كما بينه الشارح في هذه
 الصفحة قوله مثل عبد الله وتا بطاشر في الاول النسبة الاضافي قبل التركيب وفي الثانية النسبة
 التعليلية قبله لان قوله شرا مفعولا للفعل قال قيل ان خروج تا بطاشر لا يصح لانه يناقض ما ذكر
 في بحث غير المنصرف بقوله لان الاصلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قلنا لا تناقض لان
 ما ذكر فيها سبق محمول على انها داخل في جنس المبني يعني انه ليس بمبني بسبب التركيب بل من جهة الحكاية
 وما ذكره هنا محمول على انها خارجة عن هذا القسم اعني المركب قوله مع انه من افراد المحدث وملكود
 مبني للتركيب قوله قبل للتركيب الصواب حال التركيب لانه لم يتعمل في كلامهم خمسة وعشرا بالعطف
 اجيب ان وجودا مكان الاستعمال نزل منزلة الاستعمال نحو يضيئ قم البير قوله اصعب من خرط اللفظ
 الخرط حث الورق من اعلاه الى اسفله والقادة شجرة له شوك وحت الورق من النخس والمبني
 من الثوب ازالته والمعنى ان اعادة النسبة من النسبة التي في قوله ليس بينهما نسبة التي لم يكن نسبة
 العطف داخل في النسبة المذكورة اصعب من ازالة الورق من شجرة له شوك من اعلاه الى اسفله
 باليد وجه الصعوبة ان قوله نسبة نكرة في خبر التنفي فيم فلا يجوز اعادة الخاص منها بلا قرينة فاقبل
 قول الشارح والاحسن ان يقال ان اعادة الخاص من العام بلا قرينة فكيف يجوز قلنا معنا كلاما
 ان في النسبة قبل التركيب انما يحتاج اليه اذا كان بعد التركيب في اللفظ ما يشعر بها كالجور
 في عبد الله فانه يشعر بالخمسة عشر فانه بمنزلة تزد في عدم الاشعار فلا يحتاج الى تغير قبل
 التركيب بل يصير التنفي لغوا محضا فالاحتراز عن اللغو قرينة على ان المراد ليس بينهما قبل التركيب
 نسبة مفهومة من ظاهر اللفظ بعد التركيب فهو خمسة عشر وبيت بيت ليسا داخلين في عموم
 النكرة المنفية كذا قاله جلال الدين رحمه قوله والاحسن ان يقال ان جواب من الشارح رحمه عن
 اعتراض الرضى على المصنف رحمه في الاحسن ان يفسر النسبة فحسب لا يدخل فيها هذه النسبة
 لا تعينها وتخصيصها بان يقال المراد نسبة مفهومة من اللفظ كما هو المتبادر اذ ليس المقصود ان يكون

لانه فان اعادة بعض الافراد دون البعض من غير قرينة فيجوز بلا وجه ١٢ مراده من قوله والقادة في قوله من الاسم الفهم من غير ان معرفة عبد الحميد ليس من الخشيش في هذا المقام شمله ١٢ صفة عبد الحميد

بین نسبة فی الواقع بل فی اللفظ وحاصل الجواب ان ظاهر ترکیب خمسة عشر ترکیباً متوالی
 کبعلیک لا یفهم منه النسبة لکن اذا الوحدان معناه مجموع العددين یفهم من ان الواو مقدراً
 والاصلي خمسة وعشر بخلاف بعلیک قوله نسبة مفهومة لای لکن هذه النسبة فیکون
 نسبة العطف بأقرب ترکیب من الکلمتين قوله بین الفعل فو تابط والمفعول نحو شر وخرج هذا
 عن الحد وحصل مثل خمسة عشر فیه فیکون الحد جامعاً ومانعاً قوله او غیه کحرف الجر
 نحو بیت بیت ای بیت ملاصق لبیتک فالمرکب المقدّر فیه حرف جر بین جزئیة نسبة
 الجر کما یكون المرکب المقدّر فیه حرف العطف بین جزئیة العطف قوله ا خذره
 ای اخر هذا الجزء بعد الترتیب فی وسط الكلمة وليس الوسط محلاً
 للأعراب فیکون الجزء الاول مبنياً لانه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد
 قوله الخمسة فان قبله انه علم من ان العشرة رکب مع الخمسة مع ان الامر
 بالنعکس لان وجود الخمسة بعد العشرة أجیب عنه ان الشارح نظر الی الترتیب لا الی الوجود
 ولا شک ان الخمسة مقدم فی الترتیب حیث قالوا خمسة عشر ونسبة الترتیب یكون
 یكون الی لعقب وهو العشرة فی الترتیب وهما تحت تفرد به خاطری وهو
 انه لم یورد المصنف دمج فی المثال خمسة عشر ولم یورد واحد عشر او اثني عشر او ثلث
 عشر مع ان الابتداء عما یسکون من الاولی ایضا وقد یكون الابتداء من
 الاعلی فینبغ ان یقول تسعة عشر لکن اختلف فی قبل ان الابتداء کما یكون بالادس
 والاعلی کذلک یكون بالوسط لان خیر الامور اوسطها ولا شک ان خمسة عشر اوسط
 المركبات قوله یعنی اخوات حادی عشر الضمیر اجم الی الحادی عشر وهو ان کان
 مفرد مذکر لکن الذی اثنی هو منه متعدد وهو واحد عشر والمتعدد بتاویل الجماعة
 مفرد ومؤنث فیهما ارجاء الضمیر الیه قوله او اخوات کل واحد لای الضمیر اجم الیهما
 بتاویل کل واحد یؤید الوجه الاول افراد الضمیر وقرب المرجع واما خص اخوات حادی
 عشر لاختفاء فی تفهید الحرف ویؤید الوجه الثاني عموم الفائدة وان کان افراد الضمیر
 یحتاج الی لتاویل قوله وانما اورد مثالین جواب سؤال وهو ان تعددا
 المثالین انما یجوز اذا کانا من نوعین بان اورد احد المثالین لتضمن حرف العطف
 والاخر لتضمن حرف الیاء مثلی بیت وما ذکره من مثالین کلاهما من نوع واحد و
 تضمن حرف العطف وهو یکاد لای عدم الجواز فأجاب بقوله وانما اورد مثالین
 یعنی انهما وان لم یكونا نوعین حقیقتاً لکنهما نوعین حکماً قوله لیسئلان البناء ثاب
 ثابت فی هذا المركب فان قبل لم یقل فی الجواب وانما اورد مثالین

اللهم سمعنا علینا سكرات الموت أين

استثناہا فانه لا یبغی الخ قوله لسقوط النون وانما اسقط النون لانه لما حذف الواو ای واد
العطف المؤزقة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك لانها مؤزقة ايضا
بالانفصال وانما كان حذف النون موجبا للشبهة بالمضاف لان نون المثنى والمجوع لم يعد
حذفها الا للاتصاف فصار كأنه مضاف والتركيب الاضافی لا یوجب البناء فالتقدير لو كان
علة عدم البناء هذا يلزم ان يكون الجزء الاول من الخمسة معربا ايضا لسقوط النون في خمسة
أجیب عنه بالفرق بان سقوط النون غیر مختص بالاضافة لانه يسقط باللام ايضا وسقوط
النون مختصة بالاضافة فقوله مع منع صرفه فيه طوتية لقوله في الاضمة والا فلا حاجة اليه
قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا انما قال هذا لئلا يريد قولنا سيويه وتقطويه لان الجزء الثالث
فيه لم يتضمن حرف العطف مع انه صيغ لانه صوت قال مولانا عصام الدين الاولی ان يقول
ان كان صالحا لا عراب موضع قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا لان عند المصمر جميع الی
قبل التركيب مبنی فلا معنى لقوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا أجیب عنه المراد من التركيب
هو العلمية فمعنى قوله قبل التركيب ای قبل العلمیة قوله جمع كناية فيه طوتية الى تعريف الکنا
لان التعريف لا يكون للجمع بل يكون للمفرد قوله وهي في اللغة والاصطلاح الخ
دفع وهم وهو ان المعنى اللغوي مغاير عن الاصطلاح في كثير من المواضع فتوهم ان هنا
مغايرة دفع بقوله وهي في اللغة الخ ليعني ان هنا لم یغیر لان المناسبة بين المعنيين قد يكون
مطابقا كالقول فانه في اللغة والاصطلاح عبارة عن اذهاق الروح وقد يكون المناسبة بينهما
تضمننا كالنميم فانه في اللغة القصد مطلقا وفي الاصطلاح قصد الجنين لارض المتطير فالج
اللغوي ثابت في ضمن الاصطلاح وقد يكون المناسبة بينهما التزاميا كالزکات في اللغة عبارة
عن نما وفي الاصطلاح عبارة عن ربع العشر من النصاب فان التما لا یزیم مع ادائه اقا
في الدنيا وفي الآخرة قوله والمراد بها هنا جواب سوال وهو ان حمل قوله وكذا لا یعم
على الكناية لانه عبارة عن ان یعبّر وهو معنی مصدری لان اذا دخل على الفعل المضارع
جعله تبا وبالمصدر فيلزم حمل الذات على الوصف وما قالوا ان الوصف اذا وقع في جانب الموصوف
اخذ حكم الذات فيحمل الذات عليها المراد من الذات المحض بل المراد ذات مع الوصف مثل
اسم الفاعل والمفعول وكما اذا ذات محض لا وصف فيه لان كذا وان كان بالنسبة الى
المتكلم اوصاف قائمة به لكن بالنسبة الى لفظ التعبير ذات لانه نسبة قائمة بهما لان نسبة
قائمة بالطرف فاجاب لقوله والمواد ههنا الخ ثم يريد علیها ما كان المراد بها ما یکنی ب
فعل هذا ینبغی ان یبینه فلا ن وفلان فاجاب بقوله ولا كل ما یکنی به بل بعضه ثم یرد علیه
انه لا شک ان فلان وفلان بعض ايضا فاجاب بقوله بل بعض معین قال مولانا عصام
الدين والصواب ان يقال وليس المراد بعض معین لان قوله ولا كل بعض یساو

مع قوله ولا كل ما يكنى به ثم اجاب مولانا المذكور انه سهو من قلم الناس اقول نعم انه مساوى له
عند عدم قوله بل بعض واقاعد ذكره فيكون اخص من الاول ونقول المراد من قوله ولا كل
ما يكنى به الكل المجموع والمراد من قوله ولا كل بعض الكل الافرادى وليرقى ولا بعض منهم لا يتسبق
منه الى الغرض البعض الغير المعين ولا معنى له لان غير المعين غير مارد فكيف يحتاج الى تفهيه قوله فكأنهم
اصطلموا في جواب سؤال وهو انه على هذا ينبغي ان يقال بعض الكنايات كما قال البعض
قوله كما قال بعض الظروف لا ندليس اسم اصطلاح في الظروف على بعض ولا مناقضة في الاصطلاح
ولا يقال لم يصطلحوا في الظروف لان بعضها غير معينة شخصاً كالظروف المضاف الى الجملة والى
ذا والاصطلاح عبارة عن الاتفاق على امر معين قوله ويتعد تعريفه جواب سؤال
وهو انه لم يرد ذكر المصدر تعريف الكنايات بل ذكر افرادها فاجاب بقوله ويتعد ذلك وانما
يتعد تعريفه لان الاصطلاح لما كان في البنيات فقط وليس للكنايات المبنية تعريف على
الخصوص من غير دخول غير المبنية تعد تعريفه ثم يرد عليه وان لم يكن للكنايات المبنية تعريف
على الخصوص لكن تعريف مطلق الكنايات موجود كما قال الشارح رحمه ان يعبر عن شئ الى فينبغي
ان ياتي المصدر بمطلق التعريف فاجاب بقوله فلذلك اعرض الى اى اجل عدم وجدان
الاخص لم يات بالاعم ايضا قوله ويتعرض لذلك البعض المعين لى يتعرض لافرادها قوله
لكون وضعها وضع الحرف فان وضع كثنائى كما يكون الحرف كن وعن ذلك فان قيل
يلزم من الدليل المذكور بناء كيت وذيت وكذا ايضا من هذا الوجه لانها موضوعة وضع الحرف
وهو كلمة على فانها ثلاثى قلنا معنى قوله وضع الحرف لى وضعها فخص بالحرف لان الوضع
الثنائى للحروف فقط واما الثلاثى فهو مشترك فلا يوجب البناء فعلى هذا بناءكم مشابهة لمبنى
الاصل في البناء لى في الصيغة ومشا كلتمه فلا يرد ما قاله جلال الدين ان وضع الحرف ليس
من المناسبة المذكورة في صدر الكتاب من المفضل قوله متضمنة لمعنى الحرف لان
الاستفهام معنى المرة مطابقة لانه ليس للمرة معنى اخر غير الاستفهام والاستفهام معنى ككن
تضمنا لان له معنى اخر وهو العدد قوله وحمل الخبرية عليها وقيل بناءكم الخبرية لانها تقيض رب
لان كم لكثير ورب للتقليل ورب حرف والحرف معنى فكن كم لان حمل التقيض على التقيض
نشأه قوله بمعنى كبعث كناية عن العدد ومن غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم يفتقد
يشئ منها قوله و كل واحد منهما اشارة الى ان قوله للعدد راجع الى كل واحد من كم وكذا
قوله والكناية عن جواب سؤال وهو ان كلاً كان اسماً للعدد والحال ان اسماً لا
كلها معلومة فكيف يكون هو من الكنايات قوله او غيره عطف على يوم السبت او على خرجت
الى غير يوم السبت او على خرجت الى غير يوم السبت كما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيا
ان ككن او كذا او ما قيل مجرور عطف على السبت او رفوع عطف على نحو فانه محيى بمعنى كيت

كيت لى كناية عن الحديث وهم اذ في الاول على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم دخول تحت
 نحو والشيء انما يكون مثلا اذا كان مصدرا ^{بمعنى} انما يكون على بعض الاسم انما يكون لو
 كان مجموع يوم السبت علما وانما اذا كان السبت علما اضيف اليه اليوم اضافة العام الى الخاص
 فلا يلزم العطف على البعض قوله لى لكناية عن الحديث جواب سؤال مذكور ثم يرد عليه
 ان الحديث عبادة عن قول النبي عليه السلام وهما ليسا بكناية عنه فاجاب بقوله الجملة يعني
 ان الحديث كما يقال القول الذي عليه السلام كذا يقال للجملة والمراد ههنا هو التثنية لعدم انتقاصه
 الاول قوله واقعة موقع الجملة يعني اذا تكلم اثنان فاذا جاء ثالث قال لهما ماذا تقولان قال لا
 مستترين عنه كيت زيت فوق كل واحد في موضع الجملة التي تكتباها قوله من حيث هي
 الى قطع النظر عن ان يقع موقع المفرد لانها اذا وقعت موقع المفرد يكون لها محل من الاعراب
 قوله لا يستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يتحقق معه عامل والجملة
 من حيث هي لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق البناء فرع للناسبة لمبنى الاصل ولا مناسبة للجملة
 مناسبة معتبرة في البناء والبناء المستحق هو الكلمة والجملة ليست بكلمة قيل فغنى وجب الشارح
 لا يكونان داخلين في الالف من المبنى وفي الثاني منه قوله ولم يخرجخلوه عنهما اي عزاهما
 فلا يرد ثنى قوله ربح البناء لانها لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب
 عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد اى موقع الجملة وانما اطلق المفرد على الجملة لانها مفرقة
 عن العامل لانها من حيث هي لا تركيب لها مع العامل فلما تعارضتا نسا قاطنا فصار كانه غير مركب
 مع العامل فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب كذا قال صاحب التكملة فان قيل
 انه واقعه موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قلنا ان استحقاق
 للاعراب المحل عارض بعارض وقوع المفرد فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب
 والبناء قوله ومن الكنايات كايين وانما يبنى لانه اى كانه كاف التشبيه قوله انحنى من
 باب الفعل يفعل بمعنى ازال قوله معناه الافرادى وهو التشبيه والموصولية قوله بمعنى
 كراهية ومعناه الكثرة قوله اخوه نوز ساكنه جواب سؤال وهو لا نسلم ان كايين مبنى
 لوجود علامة الاعراب فيه وهو التنوين فاجاب بقوله اخوه نون الخ يعني انه ليس بتنوين
 بل نون ساكنه قوله كايين من وانما يبنى كايين لانه مشا به من الجارة في نون قوله لا تنوين
 التمكن اى هذه النون ليست بتنوين التمكن حاصلة ان هذه النون هي التنوين الذي
 في اى ثم صار جزءا منه فخرج عن كونه تنوينا فلا يرد انه لما اجتمع الكاف واى من اين جى
 النون وانما في تنوين التمكن خاصة مع انه ليس بشئ من التنوينات صورة في الخط لان تنوين
 التمكن اذا دخلت على كلمة يقوى جانب الاسمية فيضعف جانب البناء قوله فرتبة
 في البناء جواب سؤال وهو ان كايين لما كان من المبنيات الكنايية

في قوله لا يستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يتحقق معه عامل والجملة من حيث هي لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق البناء فرع للناسبة لمبنى الاصل ولا مناسبة للجملة مناسبة معتبرة في البناء والبناء المستحق هو الكلمة والجملة ليست بكلمة قيل فغنى وجب الشارح لا يكونان داخلين في الالف من المبنى وفي الثاني منه قوله ولم يخرجخلوه عنهما اي عزاهما فلا يرد ثنى قوله ربح البناء لانها لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد اى موقع الجملة وانما اطلق المفرد على الجملة لانها مفرقة عن العامل لانها من حيث هي لا تركيب لها مع العامل فلما تعارضتا نسا قاطنا فصار كانه غير مركب مع العامل فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب كذا قال صاحب التكملة فان قيل انه واقعه موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قلنا ان استحقاق للاعراب المحل عارض بعارض وقوع المفرد فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب والبناء قوله ومن الكنايات كايين وانما يبنى لانه اى كانه كاف التشبيه قوله انحنى من باب الفعل يفعل بمعنى ازال قوله معناه الافرادى وهو التشبيه والموصولية قوله بمعنى كراهية ومعناه الكثرة قوله اخوه نوز ساكنه جواب سؤال وهو لا نسلم ان كايين مبنى لوجود علامة الاعراب فيه وهو التنوين فاجاب بقوله اخوه نون الخ يعني انه ليس بتنوين بل نون ساكنه قوله كايين من وانما يبنى كايين لانه مشا به من الجارة في نون قوله لا تنوين التمكن اى هذه النون ليست بتنوين التمكن حاصلة ان هذه النون هي التنوين الذي في اى ثم صار جزءا منه فخرج عن كونه تنوينا فلا يرد انه لما اجتمع الكاف واى من اين جى النون وانما في تنوين التمكن خاصة مع انه ليس بشئ من التنوينات صورة في الخط لان تنوين التمكن اذا دخلت على كلمة يقوى جانب الاسمية فيضعف جانب البناء قوله فرتبة في البناء جواب سؤال وهو ان كايين لما كان من المبنيات الكنايية

ينبغي ان لا يتكلم المصوح فأجاب بقوله مرتبة في البناء منخطة لانه في الاصل اسم معرب من
 قوله من اخواتها وهي كم وكذا وكيت وذيت فان قيل كون مرتبة منخطة عن مرتبة كذا محتمل
 لكونه مثل كذا في كونه مركبا من الكاف التشبيهية وغيره قلنا الاخطاات للملاحظة مضمون قوله
 فصا وكان اسم جنس لان كائن معرب في حال الافراد واما كذا فهو مبنية في حال الافراد ايضا قوله التفتة
 معنى الاستفهام استدارة الى وجه التسمية اعلم ان كذا الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد
 فالاستفهامية وضع لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظن المتكلم للمخاطب والخبرية لعد مبهم
 عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم كذا قال صاحب التكملة لكن قوله وربما من قلم الناس قد
 هكنا او يعرفه المتكلم قوله الذي يوقع الالهام جواب سوال وهو انه لا يصح التميز عن كذا
 لانه معلوم من حيث الصيغة وهو الكاف والميم ومن حيث المعنى وهو العدد فأجاب
 بقوله الذي لا قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين احدهما من الثلاثة الى عشرة والآخر
 مائة والفت وتميز طرف الاول يكون جمعا والثاني يكون مفردا واما لم يعتبر من واحد واثنان
 لانه لا يميز اما كما قال المصوح ولا يميز الواحد والاثنان قوله لكان تحكما لانه تعارض الطرفين
 في تساوئهما في الطرفين فتساوفا في الوسط والآخر خيرا لا مورا وسطها والآخر تعارض الطرفين
 لا في ان لكل واحد منهما النكتة الترجيح اما الاول فظاهر باعتبار انها اصل الاعداد وليست عمل كثيرا واما اكثر
 في اعتبار ان العزة للشكائر فان قيل لا يجوز ان يجعل تميز الاستفهامية مثل تميز طرفي العدد
 بان يجعل بعض الافراد مثل احد الطرفين ويجعل البعض مثل طرف الاخر فلا يلزم التحكم حينئذ
 قلنا لا يلزم الالتباس بل كمال الاستفهامية والخبرية قوله تارة جواب سوال ظاهر قوله لقوله
 كذا رجل عندى اى كثير لان كذا خبرية عن الكثير قوله مائة توب كذا الاول مثلا طرف الاول
 والثاني مثلا طرف الاخر قوله لان العدد الكثير وكذا خبرية بمعنى العدد قوله واما
 مجموعا لم جواب سوال ظاهر قوله لان العدد الكثير فيه ما فيه الاول ترك قوله فيه وكلهما
 ايضا لان نفس عدد الكثير ينبئ عن كثرة صريحا لان فيه شئ اخر هو ينبئ عن كثرة صريحا
 كذا قال مولوى رحاجيب عنه ان العدد الكثير الذي وقع طرقا عبارة عن المعنى والشئ المقصود
 عبارة عن اللفظ فتعاقبا ونقول ان كلمة ما مصدرية وهي اذا دخل على الفعل يكون الفعل مع ما
 بتا ويل المصدر تقديره لان العدد الكثير فيه ابتداء للمعنى ولا شك في صحة ثم يرد على الشارح بان
 كذا خبرية ايضا للعدد الكثير فكيف يصح قوله والعدد الكثير رحاجيب عنه هذه المواد من العدد
 الكثير هو العدد المعلوم نحو ما ذكره والف قوله عن معنى التصريح بما اى بالكثرة قوله وقد دخل
 من يهما اى الخبرية فلموافقه جواز التميز المضاف اليه كذا واما على الاستفهامية لموافقة ما اذا
 كان كذا مخرجا من الجوف او مضاف نحو بكر رجل مريت او غلام كذا رجل ملكك وايضا ان من تشبه التميز
 في ان كل واحد للبيان كما هو في مجت التميز قوله ولم من قرينة اى كثرة قوله قال الشارح رضى

اشارة الى اعتراض قوله وذلك اى دخول كلمة من عليها الموافقة من جهة اليمين المضاف اليه كم
اى كم مضاف والتميز مضاف اليه قوله فلما شعر عليه اى لم اطلع عليه قوله لكن جواز التخصيص
اشارة الى الجواب عن قول الرضى لانه انكر من وجوده في كتاب من الكتب فالشارح عين له الكتاب
قوله استغنامية او خبرية من قول الزمخشري قوله ولما اى لكم استغنامية الجواب سؤال
وهو ينبغي ان يقال ولما لان المرحم شيثان احدهما كم الاستغنامية والاخر كم الخبرية فاجاب بقوله اى
لكم استغنامية كانت او خبرية قوله ليعلم من اول الامر فان قيل اى الحاجة الى العلم من
اول الامر فليعلم في الاخر قلنا لانه لو لم يعلم من الاوّل لظن المخاطب في الاول على خلاف
مظنونه وربما شرع في جواب ذلك الكلام قبل اقامه لان المشرعين في الجواب يشرعون
قبل اتمام المتكلم كلامه فاذا علم في الاخر يتنقصر الجواب فيشرع في جواب اخر فهو بمنزلة من
يمشي على طريق ثم يعلم بخطائه فيقصد ويشرع في طريق اخر والمحال ان هذا شنيع فكلام
ذلك قوله والخبرية ايضا اى كما ان الامية يدل على انشاء التكثير فان قلنا فان كانت
خبرية فكيف يكون للانشاء قلنا للاتفاق بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة
فنجزم رجال خبرية اخبارية ضرب رجال كثير وانشاء الاستكثار الضرب ولان يقال كذبت ما ضربت
رجالا كثيرا ولا يقال كذبت ما استكثرت الضرب قوله لوقال كتابها اشارة الى الاعتراض
قوله لكان او قولنا نيت الاستغنامية لانه لما كان صفتها مؤثرا وهو الاستغنامية والخبرية
علم ان كل اية مؤثرت باعتبارها بالجملة فلا يرد ان تدل على مستقيم لانه راجع الى كم القسمة
وكم الخبرية والمحال ان كم مذكورة تانيته باعتبار التاويل بالجملة خلاف الاصل فلا يصح قول الشارح لو
قال كتابكم حاصل الجواب ان كم وان كان مذكورا لكن ههنا اعتبار تانيته بالتاويل والا لا يصح توجيه
بالاستغنامية والخبرية لتانيتهما قوله وفق يشير الى ان الموافقة ثابت على تقدير التذكير لان اسم
التفصيل يقر باصل الفعل وذلك لان تانيتهما هو تباين الكلمتين وهو ليس بل لازم بل يجوز ان يؤيد
بالاسم او اللفظ والنوع قوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين اشارة الى الجواب ثم يرد ان كم
واحد فكيف يكون نوعين اجاب صاحب التكملة بقوله كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستغنامية
والخبرية قاز التقيد بالوصف يوجب النوعية وان كان كم امرو واحدا فاما التاويل بهذين اللفظين
اولا سمين كما قال مؤلفنا عصام الدين فانما يصح لو ارد بالاستغنامية والخبرية لفظهما وليس
كذلك لان الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد قوله اى كل واحد جواب سؤال وهو انه لا
يصح ان يكون قوله يقع خبرا عن قوله وكلاهما لعدم المطابقة فاجاب بقوله اى كل واحد لكن يرد
ان هذا السؤال غير صحيح لان كلا لفظ مفرد فوجد المطابقة اقول لما اتصل قوله هما بقوله كلا
علم ان المراد منه معناه فاجتبر التاويل فلما كان صحة هذا السؤال بالتكليف فالصحيح ما قاله
صاحب التكملة ان قوله اى كل واحد له فم وهم وهوان يتوهم ان هذين النوعين بطريق الاجتهاد

يقعان مرفوعاه ولا يستعملان بطريق الانفراد قد تم بقوله اي كل واحد قوله مرفوعاً ومنصوباً
وهو ورا هذا باعتبار المحل والا فهو صيغ قوله ثم يبين موقع اشارة الى ان الفاء في قوله فكل للتفسير
قوله فكل ما اي كل واحد اشارة الى ان كلمة ما موصوفة لا الموصولة لان الموصولة معرفة وكلمة كل
اذا دخلت على المعرفة يفيد كثرة الاجزاء واذا دخلت على النكرة يفيد كثرة الافراد والمراد هنا
هذا دون ذلك قوله او شبه فعلية بذلك على ان المراد بالفعل اعم ليشمل نحوكم لو كانت ساكنة
كم رجلا انت ضارب واحترز بقوله بعده فعل عما كان بعده اسم نحوكم رجلا ابوك اذ ليس فيه نائب
قوله لفظاً او تقديره فائدة هذا التعميم بحيث في هذه الصفحة حاصلة انه جواب سؤال وهو انه
ينقض على نحوكم رجلا ضربته فان بعده فعل مشتغل عنه بضميره مع انه داخل في قاعدة النصب
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير قوله غير مشتغل عنه بضميره اما لو كان مشتغلاً
عنه بضميره مثل كم رجلا ضربته يكون من قبيل ما اضمرا عامله اعلم انه لو كان كالمصرح او
متعلق ضميره كالتقاء بما ذكره فيما اضمرا عامله قوله كان منصوباً اذا كان الفعل ناصباً فانه فع
ما قال الرضي انه منقوض بقولنا كم جاءك قوله فهو من حيث الخ ولما وقع الفصل بين المبتدأ
والخبر اعاد المبتدأ ليقترب الخبر وهو قوله كان منصوباً قوله على حسب عمل هذا الفعل اي على قدر
الاعلم انه قال بعض الشارحين ان الضمير في حبه راجع الى مقتضى الفعل فيرد عليه انه
ينتنقض بكم لو ما ضربت لا نه ليس منصوباً على حسب اقتضاه الفعل بعده لان الفعل يقتضيه منصوباً
كثيرة وليس نصب كم في المثال الا بالظرفية فعلى الشارح عنه وارجع الضمير الى العمل من قوله معمول
قوله وعمله لا يكون جواباً للسؤال وهو ان الاولى ان يقول معمولاً على حبه وحسب
المميز ما فاجاب بقوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز فلا حاجة الى ما قال المعترض قوله
وذلك اشارة الى وجه الرد على بعض الشارحين ثم يرد على الشارح رحمه الله كما ان الاقتضاه اعم
لكل العمل اعم فلا يثبت التوجيه للعمل على الاقتضاء فاجاب بقوله فتبينه اي تعين العمل
انما هو بحسب المميز بخلاف الاقتضاء لانه لا يتعين بل المميز كما هو الظاهر قوله وكم لو ما ضربت
واما لو كان كم مثالاً للمفعول لانه في تحققه اختلاف لانه عند المصريح في مجته وقال المولى
واما الكيفية بثلاثة امثلة من المفاعيل في الاستفهامية والخبيرية لان المعرفة اي المسموع انتصاب
كم على انها مفعول بها او ظرف او مصدر واما خبر كان فهو داخل في المفعول بدو وقوعه في الموضع الثالث
قوله وقد رده بعده فعلاً واما قدر الفعل بعد كم لئلا يفوت صلاتها قوله داخل في قاعدة النصب
وهي قوله وكل ما بعده فعل قوله فهو من هذه الهيئة مرفوع لانه وقع مبتدأ قوله داخل في قاعدة
الرفع وهي قوله والا فرفع فقوله الشارح رحمه الله واما جعلنا الفعل وشبهه اعم فلهذا هذا اي على تقدير
تعميم الفعل قوله كان منصوباً والا

كذلك لان في اسماء الشرط معنى الشرط وليس في كونه معنى الشرط فأجاب بقوله في تأنيده اي حصول
 الوجود الاربعة واعلم ان الشارح رحمه جعل وجه التشبيه وجوبا لاربعة اعرابية مذكورة في المتن
 وقال عظام الدين الاوفق ان يجعل وجه التشبيه من قوله ولما صد الكلام ايضا فيكون وجه
 التشبيه خمسة لاربعة اقوال لو كان الوجه خمسة فحينئذ ينبغي ان يعتبر المعنى اربعة اوجه في مثل
 كونه ثلاثة من الاعراب وواحد كون صد الكلام لهما وايضا ان كون كونه اسماء الاستفهام والشرط
 في صد الكلام مشهور فلا يحتاج الى البيان قوله وكذا لك اسماء الاستفهام والشرط فان
 قيل ان كونا من اسماء الاستفهام فيلزم التشبيه بالنفس فينبغي ان يقال اسماء الشرط وبما في
 اسماء الاستفهام من كلمة كونا لكن خص عنه كونه بقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيه شئ بنفسه
 كما في قوله تعالى ليلة القدر خير من العشر الهجرية فانها تنظر الى الظاهر ليلة القدر واخرى في الف
 شهر لكن خارج بالنظر الى الواقع لتلا يلزم تشبيه شئ بنفسه قوله ليعني انه يتأتى جواب
 السؤال وهو ان في من وما لا يكون هذه الوجوه الاربعة جميعا فكيف يعبر قوله وكذا لك
 اسماء الاستفهام والشرط **صلى الجواب** ان مجموع هذه الوجوه يتأتى جميع هذه
 الاسماء لان الكل يوجد في كل واحد قوله وهي من وما لا يحصل ان الكل تسعة ستة منها
 مشتركة وهي من وما واتي واين والى وحتي وواحد منها مختص بالشرط وهو اذا واثان
 منها مختصان بالاستفهام وهما كيف واين قوله الوجوه الثلاثة اي النصب والجرو والرفع
 على الابتداء دون الرفع على الخبرية قوله نحو من ضربت له فانها منصوبان لكونها مفعولا
 بهما واتي من ضربته وما صنعته مرفوعان على الابتداء قوله وخادم من ضربت له وبما وردت
 وفوق ما جئت قوله ولا يتأتى فيها الرفع على الخبرية فان قيل هذا منقوض بما قال لرضي ان
 من في قوله من الولد ومن انت وما دينك مرفوع على الخبرية عند الجمهور خلافا لسيبويه قلنا
 معناه على الخبرية اي بسبب الظرفية لانه لا يقع خبرا مطلقا قوله واذا كانتا شرطيتين وانما لم يتقدم
 حال شرطية مع الاستفهامية مع انهما متساويان في عدم اجراء الوجه الرابع فيهما لاختلاف جهتهما
 لان وجه عدم اجراء الوجه الرابع في الاستفهامية من انهما طرفيتا ووجه عدم اجراء الوجه الرابع في
 الشرطيتين وقوع الفعل بعدهما وهو لا يصلح المبتدأ قوله ومن يا قلبي فان من مبتدأ وكذلك ما في
 وانقد ما قوله بل في جميع اسماء الشرط اي حالة شرطيتها لانهما استفهاميتا قوله من هذه
 اي من اسماء الاستفهام والشرط قوله منصوبة عليه ظرفية ويكون مرفوعا محلا كما قال الشارح
 فيما بعد فتوليه وقال لشارح رضي الله عنه اشارة الى الاعتراض على البعض قوله انا لعاشر
 لهذا اي انا لم اطلع ولم اجد لوقوع اذا اسماء مرفوعة في كلام العرب شاهدا وما قالوا من المثال فهو
 من المصنوعات لا من المسموعات **آجيب** عنه ان عدم وجوب ذلك لا يتلزم عدم الوجود
 في الواقع قوله وما هو لازم الظرفية

هذا مقولة شاذة الرضى قوله متى عهدك بفلان فان متى منصوب الظرفية ومرفوع محلا بالخبرية والعهد المضاف مبتداء ومعنى العهد الوعد قوله فيما احتل الاستغنام والخبرية جواب سوال وهو انه خرج عن هذا الحكم كعمته لان هو مضاف اليه لقوله مثل والحكم يترب على المضاف فاجاب بقوله يعنى فيما احتل الخ وهذا بيان معنى المثل ولا شك ان هذا المضاف صادق على كم عمة ايضا اعلم ان كم فى هذا البيت ان كان للاستغنام فالتمييز وهو عمة منقب وان كان للخبرية يكون مجرورا وكان تميزها محذوفا فيكون عمة مرفوعا بالابتداء فتقدير حينئذ كم مرة بالنصب على الاستغنام او بالجرح على الخبرية او كم حلبة لك وتحقيقه ما قاله ثم فيما بعد فلا تشبه قوله اى ما هو التميز باعتبار الوجه جواب سوال وهو ان على تقدير كم عمة ثلاثة اوجه غير مستقيم بل فيه وجهان وهو بالنصب والجرح لان الرفع لا يكون للتمييز فلجواب بقوله اى ما هو تميز الخ يعنى ان اطلاق التميز بطريق التغليب لانه فى حالة النصب والجرح يكون تميزا حقيقة وفى حالة الرفع اطلاق التميز على عمة تغليباً قال مولانا عصام الدين يصح اطلاق التميز على عمة فى الوجه الثلاثة حقيقة بان يكون الوجه الثلاثة بهذا الطريق احداها المنصب والثاني الجرح والثالث الحذف اى حذف التميز فلا حاجة الى ان اطلاق التميز عليه باعتبار بعض الوجوه ثم اجاب المولى للذكر ان الوجه الثالث ينقسم الى القسمين ايضا وهما النصب والجرح لان المميز ان كان محذوفا فهو منصوب على تقدير الاستغنام ومجروح على تقدير الاخبار فيكون راجعا الى الوجهين الاولين اقول لا يعجز الحمل على ما ذكر لان المراد من قوله ثلاثة اوجه من الوجه الاربع المذكورة فى المتن والحذف ليس منها قوله احد هاد فعه بالابتداء اى رفع كم على انه مبتدأ وعمه تميز وقوله قد حليت على عشارى خبر عنه قوله نصب على الظرفية الخ وقد سبق ان ظرفية كم انما يكون باعتبار التميز وكذا مصدرية فيكون المميز محذوفا اى كم مرة او كم حلبة والعامل فيه قوله قد حليت وعمه مرفوع بالابتداء وقوله قد حليت خبره قوله فانه اشار فيما سبق تعليل لكون النصب باعتبار الظرفية والمصدرية قوله ولا يخفى ان هذا اليق لما اختار بعض الشارحين الاحتمال فللرد عليهم قال ولا يخفى قوله ومحمّل ان تعتبر في مميزها بان يقدر المضاف فى النسخة الاولى ايضا قوله ولا يخفى اشارة الى الاعتراض على بعض الشارحين لان هذا الاحتمال مختار عندهم قوله حذف تميزها لانه على تقدير رفع عمة يكون المميز محذوفا فالناسب ان يكون حذف التميز مذكورا اوله ليعلم جواز حذف التميز فان قيل كما ان هذا الوجه بناء على اعتبار جوارح المميز كذلك الاحتمال الاول ايضا بناء على جوارح حذف المميز لان نصب كم لا يكون الا عند حذف المميز كما عرفت قلنا ان بناء هذا الوجه على جواز حذف المميز صريحا وامّا فى الاحتمال الاول فالبناء عليه ضمنا لان البحث فى اعقاب كم ولم يلتفت الى المميز وهذا

البحث في اعراب المميز فكان ملتفتا كذا قال وجيه الدين راجيب عن اعتراض الشارح
 ان في كلام المصريح ايتان بطريق الفصحاء وهوان يذكر الثاني اولا بطريق الاحمال شرط ذكره
 بطريق التفصيل وهما لك لان حذف التين ههنا بمنزلة الاحمال وذكر الحذف فيما بعده
 بمنزلة التفصيل قوله تاحير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك ليكون الرفع بعد
 الاصل قوله اما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير وهوان الوجه الثلثة بالنظر الى
 الميز لا بالنظر الى كم وانما يحتمل الوجه الاخير لان فيها نصريح بالمميز وفيما يكون التصريح بكم يحتمل
 المميز فهنا اولى قوله للعرض بق بالدلالة والضمير في يجوز ارجع اليه وقوله جيب مفعوله قوله فداء
 صفة عمه قوله على مشاري الياء في على ومشاري للمتكلم قوله فداء اشارة الى تفسير غير
 المشهور بالمشهور قوله المعوجة الرسم الرسم بضم الراء هو بند دست يا ياسة الاحراج كج شذن
 قوله فيكون منقلبة الكف والقلم اى الى الداخل من كثرة قبض الاشياء قوله بمعنى جواب
 سوال وهو فلتكن منقلبة الكف والقلم من كثرة العبادة فلا يدل على القبح فلجواب بقوله بمعنى
 انها من كثرة الخدمة قوله نسبها الى سوء الخلقة جواب سوال وهوان الانقلاب لما كان خلقة
 في لا يدل على القبح فاجاب بقوله نسبها الى معنى لما القلب الكف والقلم كان ضعيفة ومع
 ضعف الاعضاء لما خد مت انما افقر واحوج من سائر الناس فان قيل ان ههنا احتمال
 اخر وهو ان يكون القلب الكف والقلم من اجل ضرب الناقة قلنا ان ضرب
 الناقة لا يدل على زيادة الاحتياج والقبح لان الناقة كثيرا ما تضرب سيدتها اى مالكتها
 قوله وانما عدى حلت جواب سوالين احدهما ان الحلب متعد بنفسه فالحاجة الى حرف
 الجر والثاني ان كلمة على لا تقع صلة حلت لفساد المعنى اذ معنى قوله حلت على انها با مئة على
 ان تحلب لنا وهو خلاف المقصود فاجاب بقوله لتضمنه معنى ثقلت ولا شك ان الثقل لا زى
 ثم يرد عليه ان ثقلت ليس الا بمعنى عظمت على والعظمة ليست من القبح بل للدهم والحسن فاجاب
 بقوله اى كنت كارهها يعنى الثقل ههنا بمعنى الكراهية لان الشئ اذا كان ثقيلا يكون زائدا
 واذا كان زائدا يكون مكروها لعدم الاحتياج اليه ثم يرد عليه ان الكراهية لا يدل على القبح
 لانه يمكن ان تكون كراهية الخدمة من اجل شرافتها لانه ربما لو رايت الشريف على الخدمة مكرهته
 لاجل ان الخدمة خير منها سب معه فاجاب بقوله مستنكفا منها يعنى ليست الكراهية لاجل ...
 شرافتها بل لاجل كمال رها لهن اى من اجل زيادة رزاقهن استنكفت من خدمتهن ليعن
 شرمهم يردى قوله على كره اى سكره قوله الاسى اى الناس قوله والعشار لفتح هم عشرا بعضها والنزاع في هذا البيت توطئة الى تعريف
 عشرا لان التعريف لا يكون للجزم بل للمعوق في طلبها زيادة شدة وهي بطريقها ليجل فيها اشارة الى زيادة فلة طرفيه والاعتياج للاختيار مثل غيره
 الخدمة ان قوله وذكرته وحالة جواب سوال وهوان التعريف لما يكون لا يجزى الام وغيره فذكر العت والخالة غيرهم فاجاب بقوله
 ليعنى ان ذكرهما من غير تعريف بل لفائدة اخرى وهما اخطار رماله طرفيه قوله فالاستغناء على تقدير ...

له فان ذكر حركاته اشارة الى زلاته طوف للاب وكذا ذكر حركاته اشارة الى زلاته طوف للاب

فيكون نكرة لا يرفع

نافية

لا يحذف

جواب سؤال وهو انك قلت انكم في الشعر تحذف الاستفهام والخبر حيث قال الشاعر يعني
 فيما يحذف الاستفهام والخبر في اول البحث فالشاعر لا يخلو اما ان يكون عالما بعد العتات اولاً فلي
 الاول لا يحذف الاستفهام وعلى الثاني لا يصح الخبرية فكيف يجزى فيه كليهما فاجاب بقوله
 فالاستفهام يعني ان الشاعر علم بعدد ما فليحذف خبره واقياً واما الاستفهام فهو على سبيل التهام اي
 المسخوة قوله كانه ذهل اي غفل قوله واذا حذف المميز جواب سؤال وهو انك قلت ان
 واحداً من الوجه الثلاثة رفع عمة بالابتداء عند حذف المميز والحال ان رفع عمة على الابتداء
 لا يصح لان عمة نكرة فكيف يكون مبتدأ فاجاب بما ترى قوله وخبره جواب سؤال وهو ان عمة
 لما كانت مبتدأ فلا بد له من الخبر فاجاب بقوله وخبره قوله اي كم مرة وهو ظرف لانه عمة
 عن زمان وقع فيه فعل واحد قوله ولم استفهامية كانت جواب سؤال وهو ان الوجه
 الثلاثة اذا كانت في الميز لا يعلم حالكم الذي ذكر في الشعر مع ان اللقم بالبحث ليس هو فاجاب
 بما ترى قوله في موضع النصب لانكم تابع للميز في النصب قوله الواقع بعدها اعني قوله و
 فدعاء رفعت فدعاء ايضاً قوله وذلك واضح اي كون رفع عمة مستلزماً لرفع حالة فدعاء و
 نصبها مستلزماً لنصبها وجها مستلزماً لوجهها واضح لا خفاء فيه لان اعراب حالة مثل عمة محكم الخط
 واما اعراب فدعاء مثل اعراب عمة لانها صفة لها قوله ميزكم استفهامية جواب سؤال و
 هوانه فالتطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير في محذوف مفرد والمرجع وهو كم الاستفهامية
 وكم الخبرية اثنان حاصل الجواب ان الضمير راجع الى كم وهو مفرد ذاتا وكان متعدداً باعتبار الصفة
 وهي الاستفهامية والخبرية قوله كم مالك فان قيل من اين علم ان التميز هنا محذوف فليكن
 قوله مالك تميزكم قلنا ان مالك مرفوع فلا يكون تميزاً ولو قلت فليكن منصوباً ليعم كونه تميزاً
 فقلت فعلى هذا لا يوجد الخبر ولو قلت فليكن الخبر محذوف فقلت المحذوف خلاف الاصل ولو
 قلت حذف التميز ايضاً خلاف الاصل فما الترجيح لاحدهما على الاخر قلت ان قوله مالك
 لا يصح تميزاً لانه لا يكون النكرة كالحال ليكون الفصلة قليلاً قوله اي في كل مثله جواب سؤال
 وهو ان للثل مضاف الى كم مالك والمضاف اليه خارج فلا يتناول كم مالك مع انه حذف التميز
 ثابت فيه ايضاً فاجاب بقوله اي في كل الخ يعني ان معنى المثل هنا كل مثال قامت القرينة
 وهذا المعنى يتناول كم مالك ايضاً قوله فانه اذا سئل على صيغة المجهول وكذا قوله اخبرني مجهول
 فيه اشارة الى بيان القرينة على حذف التميز وقوله كم مالك قوله فظاهر الحال قرينة لان
 المال اذا ذكر مطلقاً يراد منه في العرف الدرهم والدنانير كما قاله صاحب الوقاية للرواية باب
 ذكوة الاموال والحال ان المراد منه ذكوة الدراهم والدنانير وايضاً ان الدراهم والدنانير
 من الاموال من الاموال الباطنة والسؤال ان يكون من الشيء الباطن قوله فمعناه كم درهما
 الخ اشارة الى اظهار التميز قوله فكم معنا مرفوع تعزيم على قول المصنف والا.....

فمرفوع یعنی ان ههنا لم يوجد الفعل الغير المشتغل بالضمير فيكون مرفوعا قوله واذا سئل عن
 كنيته اشارة الى بيان القرينة على حذف التمين في قوله ما ضربت قوله فظاهر انه لا بد لما ثبت العلم
 للسائل بنفس الضرب علم ان السؤال ليس من نفس الضرب بل من شئ اخر وهو مرات
 الضرب او ضرباتك او المضروب كما قال الشارح ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقديم حرف
 قوله والفرق جواب سوال وهو انه لا فرق بين المرة والضرب لان المرة عبارة عن وجود
 الحدث في الزمان والصدر ايضا عبارة عن وجود الحدث في الزمان قوله فظاهر لان
 السؤال في المصدر نوع وفي الظرفية حدد قوله فاعرف ان معنى المصدر الحدث في الزمان
 ومعنى المرة الزمان الذي فيه الحدث بتقديم الحدث في الاول وبتقديم الزمان في الثاني
 قوله ويحتمل ان يكون وانما قال يحتمل لان تقديم الاول ظاهر لان الاصل ان يكون ...
 المحذوف من جنس المذكور ما يمكن ان يكون المذكور الا على المحذوف ولا شك ان الضرب من
 جنس ضربت فيكون ظاهرا قوله اي الظروف المعدودة من المبنيات دفع وهم وهوان
 المراد من الظروف ههنا غير ما في الاجمال فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل فاجاب
 انه عين ما ذكر في الاجمال ثم يرد عليه فعلى هذا ينبغي ان يقول بعض الظروف كما قال في الاجمال
 بعض الظروف فاجاب بقوله للعبر عنها الخ قوله من تلك الظروف وانما زاد الشارح قوله
 تلك لان ارجاء الضمير في منها الى الظروف المذكورة في الاجمال وهو البعض فيكون بعيدا
 وتلك ايضا من اسماء الاشياء البعيدة قوله اي ظرف وانما ضربت بالكرة لئلا يتوهم انه
 موصولة فعلى هذا يلزم ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر جعل ما يحذف الظروف بقريضة قوله
 الظروف ولك ان تبقى على عمومها فيدخل في الظروف ما جرى مجراه فان قيل في
 عموم كلمة ما وان دخل ما جرى مجراه لكنه يشكل بقوله منها لان كلمة من للتبعض فيكون قد
 من بعض الظروف ما قطع فيلزم ان يكون ما جرى مجراه البعض منها وليس كذلك قلنا
 هو من قبيل المحذوف اي منها وما الحق بها ما وقع الخ قوله يحذف للمضاف اليه جواب سوال
 وهوان الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه وقطع النسبة ليس في وسع المتكلم لانه
 انما يكون في مقدوره والنسبة ليس في مقدوره بل يثبت في ضمن الطرفين من غير اختيار
 فاجاب بقوله محذوف للمضاف اليه يعني ان قطع الاضافة وان لم يكن في وسعه بالذات لكن
 يكون بواسطة حذف المضاف اليه ثم يرد عليه ان المحذوف عبارة عما سقط عن اللفظ والنية
 جميعا والحال انه مع سقوط عنها يكون حرا فانه ان المراد من الحذف ههنا هو التقدير وهو السقوط عن اللفظ فقط قوله فان عند سميانه
 عن النية لم يرب مع التوهم كما اورد في ذكر المضاف اليه بلا توهم وانما اورد عن النسيان لان لم يكن محتاجا الى المضاف اليه ولعل النسيان
 من النية من دخول التوهم فليقل ان قبل وبعد لازم الاضافة فكيف يعم لبيان المضاف اليه عن النية قلنا نعم لكن فوج قبل وبعد
 عن الظرفية عند سميانه المضاف اليه فيكون يحذف متقدم ومتأخر فلا يكونان لازم الاضافة قوله

الظروف

له على التركيب والاضاف والمفعول الى

و**رب** بعد كان خيرا من قبل اى رب متأخر كان خيرا من متقدم ومضاه بالفارسية ليدل
 آية مستكة بهتر از گذشته است قوله لان غاية الكلام فان قيل لبحث ههنا في المضاف اليه
 وتركيبها ليس بكلام فلا يصح قوله لان غاية الكلام قلنا اطلاق الكلام عليه بالنظر الى قصد
 التكليم لان الافادة لا يتم بالمضاف والمضاف اليه فعمل انه قصد للبند والمختار والمفعول الاول
 من الكلام معناه النوى وهو ما يتكلم به كما هو معناه النوى للكلمة لان المعنى النوى لهما واحد
 قوله صرن غايات اذ لم يعرض من المضاف اليه التنوين فانه لو عوض التنوين عن المضاف اليه
 لانه لبثت عوضه كانه مذكور فان قيل فلم يعرض التنوين في هذه الظروف حتى يكون
 معرفة قلنا لانها ظروف قليلة التصرف الا ترى انه لا يجوز في قبل وبعد التننية والجمع
 وقلة التصرف يناسب البناء اذ معنى البناء عدم تصرف الاعرابي قوله وانما بنيت لتضمن
 معنى يعنى ان قبل متضمن للمضاف اليه الذى هو متضمن معنى حرف الاضافة وهى اللام
 ومن وفى فالتقدير ان معنى التضمن هو التقدير والحال ان تقدير الحرف ليس سببا للبناء
 لانه موجود مع ذكر المضاف اليه قلنا ليس معنى التضمن ههنا تقدير حرف الجر كما فى غلام زيد
 بل معناه انه مفهوم من فهم المضاف اليه واما المقدار فهو جزء مستقل ليس فى شيء ثم توهم المتوهم
 ان المراد من المضاف اليه ذاته والحال ان من ذاته لا يفهم الحرف فدفع صاحب التكملة عنه
 بقوله من حيث انه مضاف اليه قوله وبشبهها بالحرف الخ هذا دليل اخلاصنا فالتقدير
 الاحتياج ثابت مع ذكر المضاف ايضا كما فى اللوصلات عند ذكر الصلة قلنا نعم لا يمكن الاحتياج
 من خواص الاسم العرب فظهر جانب الاسمية فيعارض البناء فان قيل فعلى هذا ينبغي ان
 لا يبنى حيث واذا واذ مع الاضافة قلنا الاضافة فيها غير ظاهرة لانها مضافة الى الجملة
 والاضافة اليها فى الحقيقة اضافة الى مصادر ها فان كان المضاف اليه محذوفا فان قيل ان
 لفظ بعض ولفظ كل ايضا لازم الاضافة فينبغى ان يبنى لو حذف المضاف اليه كانه ثابت
 بثبوت بدله فان قيل ان لفظ بعض وكل من الاسماء العربية فتنبه ليس بالتنوين لانه
 لان الاسم المتمكن يقتضى التنوين والتنوين العوضى انما يجزى فى المبنيات مثل عدم
 تنوين نفسه قلنا نعم لاكن لما كان البعض والكل من الاسماء اللازمة الاضافة فتنبه نفسها
 غير موجود لعدم امكان قرائته لاجل الاضافة فكانه لم يكن فى الاصل فهو العوض قوله و
 اختيار الضمة لجبر النقصان لانها حركة قوية فيقوم مقام النقصان قوله ولا يقاس عليها ناهيها
 مثل اسفل ودون ومينوشاله واولك اخر لانه اى السمع اذا كان غير معقول فمقر على مورد قوله ان يعنى
 التنوين يعنى قد يدخل تنوين العوض على الظروف المذكورة فيكون معرفة لان التنوين صار
 عوضا عن المضاف اليه فكانه موجود بوجوبه فيعرب قوله فلا فرق اى لا فرق على
 تقدير دخول تنوين العوض عليها فى لحاظ المضاف اليه فى النية والظرفية فعنى توكلت قبلا قبل اليوم كما ان قوله

تعالى الله الامر من قبل ومن بعد اي من قبل الاخوة ومن بعد الاخوة قوله قال الشاعر
 قصته ان الشاعر له قصاص على الخيتم اخذ القصاص فقال فسلواي سهل لي الشراب
 الان مع انه كان ثقيلاً على وانما سهل لان لاجل فرجى باخذ القصاص اكاد اي اقرب اي
 اقرب اعص اي ثقل على جريان الماء الخالص الخلو مع انه شراب سهل وانما ثقل لاجل حزني
 بعدم اخذ القصاص قوله لعدم تضمنها حرف الاضافة لئلا ينه عن النية قوله فمغنى كنت
 جواب سوال يرد على البعض وهو ان قبل وبعد لازم الاضافة فكيف الغلام المضاف
 اليه عنهما فاجاب بقوله فمغنى كنت الخ يعني ان قبل بمعنى قدما ليس لازم الاضافة فيصير الغلام
 المضاف اليه فان قيل قوله فمغنى كنت قبل مستلذا فابن خبره قلنا خبره مقدّم تقدريه
 فمغنى كنت قبل مفسر باي قدما قوله وقال الرضى جواب سوال وهو انه بالوجه للشرح
 انه اختار القول الاول ونسب القول الثاني الى البعض حيث قال و قال بعضهم فاجاب
 بقوله وقال الرضى قوله لا غير وليس غير اعلم ان كلمة لا تقتضي الاسم والخبر
 فغير خبرها واسمها محذوف او على العكس تقدريه جاء زيدا لا غير اي لم يجي غيره اوله
 غيره جاء وقوله ليس غير فغير خبر ليس ولا يكون هم واسمه لان اسمه من المعارف غالباً
 وغير مكررة بخلاف اسم لا اذ هو مكررة كما مر في المرفوعات اي ليس الجائي غيره قوله وان لم
 تكن كلمة غير من الظروف لانه لم يكن من الزمان ولا من المكان قوله لشبهه بالغايات اشاق
 الى حلة البناء على الضم قوله الذي فيهاى كل واحد من لا غير وليس غير لان غير شئ لا
 يختص بذات دون ذات فلما كان غير اشاق في الابهام من مثل فلان لم يبين مثل على الضم
 بل على التعم لقلّة مشابهته بالغايات في الابهام قوله كما فيها لكونها جهات غير محصورة لان
 قبل يتناول الى مالا نهاية له وكذا غيره فان قيل لا يحتاج في غير فرعا والغايات اصل
 لان غير ايضا مشابه بالظروف في الاحتياج الى المضاف اليه قلنا الغايات مشهورة في البناء
 لكثرتها واما غير فواحد فالجنى بالكثير قوله ولا يجذف منه جواب سوال وهو ان غير
 لما شابه الغايات في الابهام فينبغي ان يبنى مطلقا سواء ذكر معه لا وليس او لا لان الابهام
 ثابت فيها فاجاب بقوله ولا يجذف الخ قوله لكثرة استعمال وكثرة الاستعمال يقتضي تخفيف
 ويجذف للمضاف اليه بثبت الخفة قوله وكذلك اجري اشارة الى انه ليس من قبيل
 عطفت المساوي على المساوي من قبيل عطفت الشبه به على المشبه به لان حسب مشابه
 بعين كما قال شارح تشبها بغير لانه مشابه بالظروف كما ان غير مشابه به ليكون مساويا مع غير قوله تشبها بغير قال ملاي
 عصم الدين لا يحتاج في بناءه بجعلها مشابها لان معنى حسب غير واحد لا فرق بين ان يقلل جاويز حسب او لا غير العجب ان غفل عن
 هذا الوجه انتهى اقول الاكتفاء على الموافقة بحسب المعنى ليس عما يعتمد عليه بدليل قوله
 ولا يقاس عليها ما بعضها والافضل لا نسلم ان حسب بمعنى لا غير

لان حسب بمعنى الكفاية قال الله تعالى حسبك الله وتعالى حسبك درهم قوله وعدم تعرفها
بالاضافة قال مولانا عصام الدين وليت شعري انه لم يجعل حسب مشاهير بالغايات في
الابهام لانه لا بهام له لا يتعرف بالاضافة كغير اقوله لان لم ان عدم تعرفه بالاضافة من
اجل الابهام بل لوجه اخر وهو ان اضافة حسب لفظي وهو لا ينفذ التعريف لان حسب بمعنى
الحسب او الكافي فيكون اضافة الصفة الى معمولها قوله اي من الظروف البنية وهو بعض
الظروف قوله للمكان لما كان حيث من الظروف والظروف على نوعين زمان او مكان فلو
الابهام وتعين ما هو المراد قال للمكان قوله وقال المخفض وليستعمل للزمان كما في قول الشاعر
وللغنى عيش يعيش به حيث تحرك ساقه قدسه اي زمانا يكون حيا وانما يكون حيث ههنا
للزمان لان انتهاء الحقيقة بانتهاء الزمان لا بانتهاء المكان قوله ولا يضاف الا الى جملة اشياء
الى وجه البناء بطريق الاجمال قوله اسمية كانت الخ دفع وهم وهو ان المراد احد ههنا
الاخر قد فرغ ان المراد كلاهما قوله اي اكثر الاستعمالات دفع وهم وهو ان اللوم في الاكثر
بدلا من المضاف اليه وهو لذل اذهب مع ان للذ اذهب غير موجودة ههنا قد فرغ المضاف ههنا
استعمالات ويكون كثرة الاستعمال دليل الاضافة الى الجملة قوله وقد جاء اشكوة الى فائدة
قوله في الاكثر انه يدل على ان اضافة الى المفرد ايضا موجود فلا بد من مثاله فبين الشعر
ذلك في قوله الشاعر ما ترى حيث سهيل طالعا بنجم يضي كالشهاب ساطعا قوله
حيث سهيل اي مكانه قوله طالعا حال من سهيل قوله بنجم بيان سهيل قوله يضي صفة بنجم
قوله كالشهاب اي لونه اشقر قوله ساطعا في روشن وشعه وارنجيت مضاف الى المفرد وقال بنجم
هو ايضا مضاف الى الجملة لان مضاه سهيل موجود بنجم سهيل وهو علم فيصير كونه مبتدأ قوله
مفعول ترى فان قيل كيف يكون مفعولا والحال ان حيث من الظروف قلنا ظرفيته
غالبة وليس بلانزمنة صرح به الرضي كذا قال الرضي وجمال الدين وترك اضافة حيث مطلقا
يعني لا الى جملة ولا الى مفرد قوله تضمن الجملة لان ظرفية المكان لقيام زيد فقط لا
لجملة لانها معبقة لانها موجودة في ذلك المكان قوله كلا اضافة بجذوف
المضاف اليه وهو المصداق المتضمن له الجملة فتشابهت الغايات قوله لشذوذ
الاضافة الى المفرد فانه لم يكن قوله زمانية كانت او مكانية واذ المكانية
للمفاجات عند البرد وزمانية عند النجاسة كما قال الشارح في قوله خرجت
فاذا السبع قوله لما ذكرنا في حيث من انه مضاف الى الجملة والمضاف الى الجملة كلا
اضافة قوله و هو للمستقبل قوله هي من اللين كما يعلم من المولود في
قوله اذا كانت زمانية جواب سواله وهو انه يلزم

المدافع بين المصريح والشارح

رحمہ اللہ تعالیٰ لان المعبر قال واذا للمستقبل فانه يدل على ان ذالايكون مكانية
 ويعلم من قول الشرع رحمہ اللہ انها يكون مكانية فلجواب بقوله اذا كانت الخ قوله
 اي للزمان المستقبل جواب سوال وهو ان اذا الماكان للمستقبل فيكون من اسماء الافعال
 ولم يقل به احد فاجاب بقوله اي للزمان الخ دون الحدث والنسبة قوله من زمته
 المستقبل انما لم يقل للزمان للمستقبل مع ان للمستقبل زمان واحد اشارة الى ان اذا ليس للاستغراق
 اي استغراق مجيم اجزاء المستقبل والمراد من المستقبل المعنى اللغوي وهو الزمان الذي لا
 الاصطلاح اي الفعل المستقبل فاذا قيل في الليل اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاذا
 فيه مختص من بين الازمنة بوقوع الحدث للقطوع في هذا الزمان في اعتقاد المتكلم حيث يجزم
 بطول الشمس غدا باعتقاد المتكلم واذا قيل اذا اجازك نريد فلذا فهو جازم لمجي نريد سواء
 كان اعتقاده مطابقا للواقع اولا قوله مختص بوقت زمان قوله بوقوع متعلق بمختص قوله
 صفة حدث والمراد من القطع ظن غالب قوله والدليل عليه والدليل على ان الاصل
 في استعمال ذاك المذكور قوله استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى اي في الغلب
 والاكثر فانه قد لا يذكر الواو في العربي ومجتمعا ان يكون عطف البيان مثل ابو حفص
 والفرق بينهما ان الاغلب يستعمل في الافعال غالبا والاكثر في الاقوال غالبا فان قيل
 انه يلزم الاتحاد بين الدليل والدرعي لانه قوله لان الاصل في استعمالها الى اخره والدليل
 قوله والدليل عليها استعمالها الى اخره قلنا المراد من الاستعمال الاول استعمال الواضعين
 والمراد من الاستعمال الثاني استعمال العرب غير الواضعين قوله ولهذا اكثر اي لاجل ان
 استعمالها في الغلب في هذا المعنى اكثر في كلام العزيز استعماله في الامور المقطوعة لقطع كلام
 الغيوب قوله وقد يستعمل في الماضي واما يد منه معنى الماضي ايضا
 قوله اذا بلغ الضمير في بلغ راجع الى سلطان سكندرا ولا شك ان
 بلوغه ذلك الموضع معنى في الزمان الماضي قوله بين السدين الى
 المجبيين من قاف وذلك الموضع يعني بباب اسكندرا قوله اذا
 سلوى اي الموضع الملقب فيه الحديد والصخر وغيرهما لسد ذلك الموضع
 من ياجوج وماجوج قوله بين الصدفين الى الطرفين قوله
 اذا جعله نادا الى جعل من نغم الحدادين بمنزلة الناد قوله
 وهو قريب الخ دفع وهم وهو ان يكون المراد من الشرط
 المعنى اللغوي وهو العلامة لان الشرط في اللغة
 العلامة كما قالوا جاءوا اشراط القيامة
 اي علامتها فلي هذا لا يترتب عليه قوله فلذلك اخير بفتح الفعل قوله فهذا اعلة

اخرى وحمل عليه مالا يتضمن معنى الشرط مثلاً اذا المفاجأة واذا مجرد الظروف قوله اى لكون
 معنى الشرط فيها وانما زاد لفظ الكون معناه ليصير لوقال اى المعنى الشرط بدون الكون بيان متعلق
 قوله فيها فان قيل الاولى ان يراد بقوله ولذلك اى وكون معنى الشرط فيها غير قوية لان
 المرتب على معنى الشرط وجوب الفعل الاختيارى بالاختيار انما يتربى على ضعف معنى الشرط
 كذا قال عصام الدين قلنا قول المصنف رحمه الله وايضا معنى الشرط يدل على معنى الشرط
 ضعيف فيها فلا حاجة الى قوله غير قوية قوله اى جعل مختاراً بجواب سؤال وهو ان قوله
 اختيار لا يدل على المقصود لانه هنا ان الاصل وجوب الفعل لكن جعل من الاصل الى الاختيار لا يدل
 على الاختيار لا مراد اى وليس كذلك حاصل الجواب ان قوله اختيار يتضمن لمعنى الجعل
 اى ان الاصل وجوب الفعل لكن جعل الى غيره فيدل على المقصود والبيان ان قوله المشارع رح
 اشارة الى دفع وهم وهو ان يتوهم ان اختيار بمعنى اريد فعله هذا يلزم وجوب الفعل بعد
 دفعه ليقوله اى جعل مختاراً ولو كان بمعنى اريد لفسد الشارح بقوله اى جعل مراده قوله
 لمناسبة الفعل لشرط لان الشرط للتردد والتردد ما يمكن له حدوث لا ماله دوام قوله
 لعدم تاصلها في الشرط لان الشرط للتردد وكلمة اذا يدل على المقطوع به فلا يكون اصل فيه
 فان قيل فعله هذا ينبغي ان لا يكون فيه معنى الشرط لعدم التردد قلت كثيراً يكون الشيء
 مقطوعاً به في زعم المتكلم ولا يكون كذلك في الواقع فلا يخلو عن معنى التردد قوله مثلاً ان ولو
 فانما اصلان في الشرط قوله مجردة عن معنى الشرط انما ذكره لبيان المقابلة مع قوله وفيها
 معنى الشرط قوله يقال فاجاء الامانة اشارة الى ان مفاجأة مصدر مهور اللام من باب المفاعلة
 قوله من قولهم فاجتأ اشارة الى بيان مجرد قوله فاجاء تا بالضم والمد انما قيد به بالضم والمد
 لانه لو كان بالفتح نحو فاجتأ من غير الضم والمد كان مصدر الكون معناه اخذ بقتادون لفته
 ولو كان بالكسر والمد نحو فاجاء فهو مصدر من باب المفاعلة دون الجهد فاجاء نحو ضان
 ضراباً قوله والمراد يلزم ان الجواب لسؤال ظاهر وهذا الجواب وان مر سابقاً في باب الضمان
 لكن لما بعد المسافة اعاده اذكره هنا طرد الباب او نقول معنى قوله فيلزم المتبادر اى
 على حد الاقوال لا في هذه اقوال ثلاثة الاول اختصاصها بالجملة الاسمية والثانية
 دخولها على الاسمية والفعلية والثالثة انما اذا اقترنت بقدر يجوز دخولها على
 والا فلا فعله هذا لا حاجة الى تكلف حمل اللزوم على الارب كما ذكره الشارح قوله اى فاذا لم
 واقف دفع وهم وهو ان يتوهم ان يكون السبع مبتدأ وقوله افا غيره كما هو مذهب المبرد
 فعله هذا يلزم حمل المان على مذهب غير صحيح

سأله من الاصل الى الاختيار

سأله من الاصل الى الاختيار

وهو ان اذا مكانيه فيصير خبرا عن المجتد اي عن الذات وهو السبع فلا حاجة الى تقدير الخبرية
قد فرغ بقوله فاذا السبع واقف يعني ان اذا زان نية وهي لا يصح الخبر لعدم صحة حمل الزمان على الجسدية
فيكون الخبر محد وفا فيحمل المتن على المذهب الصحيح وهو مذهب الزجاج والقزينة على المختبر ان
اذا المفاجات ولا يكون بعد ها الا الجملة الاسمية فان قيل ينبغي ان يكون هذا الحدث وجوب
الوجود القزينة ويسد المسد وهو اذا لان بوجودها يكون الحدث واجبا قلنا ان اذا لا يكون
سد المسد لانه مقدم والحال ان اقامت المتقدم مقام المؤخر لا يجوز قوله والعامل في اذا هذه
معنى لم **جواب سوال** وهو ان اذا من الظروف وهي من المنصوبات فلا بد للنصب
من العامل فاجاب بقوله والعامل في اذا هذه معنى المفاجات اي خرجت ففاجات اذا السبع
اي زان السبع ثم يرد عليه ان لا تسلم ان معنى المفاجات عامل فيلانه لو كان عاملا لظهر احيانا -
فاجاب بقوله وهو عامل لا يظهر وقوله قد استغنوا وقع تقريبا لعدم الظهور قوله في هذا اي في
اذا قوله من الدلالة بيان لكلمة ما قوله عليه اي على معنى المفاجات قوله واما الفاعل **جواب**
سوال وهو انه لم يجعلوا العامل قوله خرجت مع انه فعل مفعول فاجاب بقوله واما
الفاء فهي للسيببة يعني ان خرجت جملة سببية وقوله اذا السبع واقف جملة سببية وخبر الجملة
لا تعمل في جز جملة اخرى او نقول ان قوله واما الفاء دقع وهم وهو ان الفاء للعطف
فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وذال يجوز فذع بقوله واما الفاء في قوله وقيل لم وقاله
شارح الرضي انها للعطف لانه يقع كلمة ثم موقع ذلك الفاء ولم لا ينحى للسيببة فعلم ان الفاء ههنا
للسببية كما في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون قوله من جهة المعنى **جواب سوال** وهو
كيف يكون اقرب الى التحقيق والحال ان عطف الاسمية على الفعلية غير جائز فاجاب بقوله
من جهة المعنى ولا شك انه في المعنى عطف الفعلية على الفعلية قوله ان خرجت الى خروasha
الى نفي المعنى جملة فعلية قوله وحاصل المعنى والغرض في بيان الحاصل **جواب سوال**
وهو ان اذا لما كانت زمانية عند الزجاج والحال ان اذا الزمانية عبارة عما يعبر وضع الزمان
في موضع اذا وذلك ههنا لا يصح لان ما بعد اذا ههنا جملة وادفاعة الزمان لا يصح الى الجملة لانه
من الاسماء الصريحة المعروفة **وحاصل الجواب** انه لما اول اذا الزمان يؤك الجملة بمفعولها
اعني وقوف السبع فيمحصي اضافة الزمان اليه قوله او مكان وقوف السبع فان قيل
ان عند المبرد الخبر ههنا كلمة اذا دون قوله واقف فكيف يعبر قوله المشار به او مكان وقوف
السبع قلنا نعم لكن ذكر الوقوف ههنا ليس لاجلان خبره واقف بل لاجلان اضافة المكان
لا يكون الا الى الاعراض والاحداث

له فيكون قوله ففاجات عطف على قوله خرجت لا مولوسه مفتي عبد الرزيم سعة عنه في
الشمس ارحم علينا عند الموت ولا تغربنا في التبر بعد الموت آمين كم ان

والسبع من الذوات فلذا اذا الموقوف اول قول ان ذكر الوقوف لاجل مطابقة السابق
 عن قوله زمان وقوف السبع قوله وقولنا زمان وقوف جواب لسؤال وهو انما كان
 قد يره هكذا ففاجأت زمان وقوف السبع فقوله فاجأت فعل وفاعل وقوله زمان مفعول
 به فعله هذا يلزم خروج اذا عن الظرفية وقال الرضى لم اعترض وجه عن الظرفية فاجاب
 بقوله وقوله زمان الخ قوله واللام يتي اذا ظرفية وهذا لا يجوز لانه لازم الظرفية على ما حكم
 به الشارح رح في بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام فان قيل ان جعل اذا مفعولا فيه
 لا يصح اذ يصير تقديره خرجت ففاجأت السبع في زمان وقوفه لعدم الفائدة في التقيد ..
 بالظرف لانه لما قال فاجأت السبع علم ان الفجاءة في زمان وقوفه لانه لم يقف كيف اتصل
 به فقوله في زمان وقوفه لغوا اجيب عنه لانه علم عدم الفائدة لان التصريح بما علم ضمنا
 شاع قوله بالمفعول به محذوف جواب لسؤال وهو ان الفعل المتعدي انما يطلب للمفعول
 فيه اذا تم بالمفعول به وهو غير موجود فاجاب بقوله بالمفعول محذوف وهو قوله اياه
 اي السبع قوله وقد يكون لمجرد الزمان جواب لسؤال وهو ان اذا كما يكون للشرط
 والمفاجأت كذلك يكون لمجرد الزمان عن الشرط والمفاجأت كما في المثال المذكور فلم يرد ذكره
 رحمة الله فاجاب بقوله وقد تكون لمجرد الزمان يعني انه قليل فلذا لم يتعرض اليه قوله
 وقد استعمل في اشارة الى الاعتراض حاصله انه قال الشارح رح ان اذا لازم الظرفية فلا يصح جعله
 مفعولا به مع انه قد يكون مجردا عن الظرفية كما في قوله اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر وانما كان مجردا
 عن الظرفية ههنا لان اذا هذه وقع مبتدأ ولا ظرفية في المبتدأ قوله وقد سبقت اليه اشارة
 فيما اشارة الى الجواب يعني ان خروج اذا عن الظرفية قول القيل ثم قال الشارح رح قول القيل بقول
 الرضى في بحث اسماء الاستفهام والشرطا ولقول ان قوله وقد تستعمل جواب لسؤال وهو
 ان اذا كذا في الظرفية كذلك في مجرور عن الظرفية ايضا نحو اذا يقدم الخ فلم يتعرض المصنف
فاجاب بقوله وقد تستعمل يعني انه قليل فلذا لم يتعرض اليه قوله وقد سبقت الاشارة
 اليه جواب لسؤال وهو انه لما يصح خروج اذا عن الظرفية وان كان قليلا يصح جعل اذا في قوله
 خرجت فاذا الخ مفعولا به فما الحاجة الى انه مفعول فيه فاجاب بقوله وقد سبقت
 الاشارة اليه بانه قول القيل وهو ضعيف اضعف الرضى اول قول ان قوله وقد تكون لمجرد الزمان
 وكذا قوله وقد يستعمل اشارة الى مسئلة ابتدائية من الشارح رح وقوله وقد سبقت الاشارة
 اليه جواب لسؤال كما مر قوله ومنها اذ ولم يرد ذكره رح اذ تعليلية لانه يبحث عن الظروف
 وهو ليس منها قوله الكائنة للماضي قد والمتعلق معروفا باللام على انه صفة اذ لانه معرفة
 ايضا لانه علم لاذ الذي وقع في التراكيب ولم

یجعل المتعلق نكرة بان يكون حالا لجزالة المعنى لان الحال مقيد بزمان العامل فقط فخرجاء في زيد
 ملكها فخلات الصفة لانها غير مقيدة بزمان العامل فخرجاء في زيد العالم والمطلق جزيل
 من المقيد وايضا ان الصفة المعرفة كاشفة غالباً والصفة الكاشفة لا يفيد التقيد اصلاً في
 الاقلية ولا كثير قولہ وقد نجي للمستقبل بتجريدہ عن المضى فيكون مطلقاً واستعمال المطلق في
 المقيد شائع قولہ الاسمية والفعلية التي فعلها ماضى لفظاً ومعنى او معنى فقط وقد اجتمعت
 الثلاثة لعنة جملة اسمية او فعلية فعلها ماضى لفظاً ومعنى او فعلية فعلها ماضى فقط في قوله
 تعالى انا اخرجهم الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه الاية الاولى مثال لما في
 لفظاً ومعنى والثاني مثال جملة اسمية والثالث مثال لما في معنى قوله ومنها اين واتى بناهما
 زيدا تضمن حرف الاستفهام والشرط قوله هما للمكان قد لا يبتدأ بالغار بقربية اشتمال الحكم
 على التفصيل اعني قولہ استفهاماً او شرطاً وجعله صفة اين واتى وان كان صحيحاً لكن جعله مستقلاً
 الصق بالقلب قوله حال كونهما اشارة الى وجه نصب قوله استفهاماً او شرطاً ثم ورد عليه
 ان كونهما حالاً من اين واتى موقوف على الامرين احدهما صحة حمل الحال على ذوالحال وهما لا يعبر
 الحمل الا لا يقال اين استفهاماً بل يقال فيها معنى الاستفهام والثاني ان الحال لا يكون الا من الفاعل
 او المفعول وهما من اللبتدأ فأجاب السامع عن الاول بقوله لا للاستفهام يعنى انه
 مجذوف حرف الجر فيقتضى المتعلق فيصير الحمل باعتبار و قد اجاب البعض انما جعلها عين الاستفهام
 والشرط اشارة الى رسوخهما فيهما وعن الثاني انه حال من المبتدأ على مذهب مالكى رحمة الله
 عليه اول قولهما حالان من الضمير المستتر في الجار والمجرور واتى قوله للمكان يعنى الضمير في
 متعلق الجار والمجرور واتى قوله للمكان يعنى الضمير في متعلق الجار والمجرور لكن لما حذف المتعلق
 انتقل الضمير الى الجار والمجرور وقوله وقد جاء الى زيد اشارة الى مسئلة ابتدائية من الشام
 رحمه الله تعالى عليه وهما بحث وهو انه قال لرضى لا يستعمل الى يعنى اين الامم من
 ايضا لا نجي بمعنى كيف ومتى الا اذا كان بعده فعل نحو قوله تعالى الى تو فكون يعنى كيف
 تو فكون آجيب ان من اعم من ان يكون لفظاً او تقدير فليكن ههنا تقدير ولكن الفصل
 اعم من اللفظ والتقدير فيكون معنى قوله الى زيد اي الى يكون زيد قوله مع للزمان
 فيما قال مولانا عسك الدين قوله فيما يشير الى ان قوله استفهاماً
 وشرطاً قوله هما للمكان استفهاماً وشرطاً منصوب على الظرفية في الاستفهام والشرط
 آجيب عنه ان الظرفية ههنا لا يدل على الظرفية سابقاً لان تجد يد الاسلوب ايضاً

۱۵ بان قال كائنه ۱۴ ام ۱۵ استغناء وشرطاً ۱۶ شرح مفتي عبد الرحيم

۱۷ على كائن او ثابت ۱۸ ۱۹ في الاستفهام والشرط ۲۰ مفتي عبد الرحيم الفتاوى ۲۱ ۲۲ على عن
 اللهم اغفر لي ولوالدي ولوالدي ولجميع من قال لا اله الا الله محمد الرسول لله

طريق عندهم قوله استفهما ما وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط فلذا لم يتعرض المصنف رحمه
اليه واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموح قوله والفرق بينهما اعلان الفرق عن
لازم لكن من الامور المحسنة فلذا الغرض الشارح رحمه اليه قوله ايان يوم قيام زيد لانه ليس
من الامور العظام قوله واياين قدم الحاجر فانه وان كان من الامور العظام لكن دخل على الملف
قوله والشهور الى اشارة الى الاختلاف في ايان قوله كسرهما وليس المراد محي كسرة المزة والنون
مع عدم مجيئه كذلك بل المراد هو كسرة المزة مع فتحة النون او كسر النون مع فتح المزة كذا قال عبد
الرحمن قوله اي حال شئ اشارة الى الرد على البعض لانهما قالوا المراد من الحال زمان الحال
تقرير عليه ان المتبادر من الحال اياين البيئة فدفع بقوله وصفته قوله وقال صاحب
الجواب سؤال وهو انما كان معناه استفهام عن الصفة لان زمان الحال فعل هذا لا يصح
عده من الظروف فاجاب بقوله وقال صاحب المفضل وكيف جار مجرى الظروف
لان معنى كيف اى الى حال فقول على الى حال جار ومجرور والمجرور والظروف
متقاربان في ان كلا واحد يقتضيه المتعلق قوله ومعناه السؤال الى اشارة الى بيان وجه جريانه
مجري الظروف يعنى ان المذكور في معناه لفظ الى حال وهو جار ومجرور الى قوله وتستعمل
للشرط هذا مسئله ابتدائية من الشارح رحمه قوله ومطلقا عند الكوفيين الى سواء كان
مع ما او غيرها مع ضعف عند الكوفيين فتوله فتوى محل الرفع بالخبرية فاذا قيل كيف
زيد فكيف خبر وزيد مبتدأ وقدم لتضمن الاستفهام وكذا ابني لانا فتوله كيف
جئت به التاء لا بالضم لانه لا يكون السؤال من النفس قوله راكبا وماشيا علم منه رحمه
اخر لجريانه مجرى الظروف لان كيف لما وقع حالا فالحال والظروف متقاربان لانه يصح تأويل
الحال بالظرف لان معنى قوله جار الى زيد راكبا الى جاري في زيد وقت الركوب قوله ولما
مذ ومنذ حرفين الى لمشا بهت هما مذ ومنذ الحرفين لفظا ومعنى وايضا ان مذ موضوع موضع
الحرف ومنذ محمول عليه وايضا ذكره في شرح الكافية وفي شرح المفضل انهما مقطوعة
عن اضافة مرادة في معناه واذن لك بنيت على لضم كقبل وبعد وذلك لان معنى قوله
مذ يوم الجمعة او المدة فهو يتضمن المضان اليه كما قال الشارح رحمه فيما بعد كونهما في تأويل
الاضافة قوله تار تا جواب سؤال وهو انه يلزم في قول المصنف رحمه الله تعالى
عليها اجتماع المتضادان لان بين اول المدة وجميع المدة تضاد قوله اى اول مدة زيار الفعل
قال مولانا عصام الدين ان معناه اول المدة مطلقا وتعين مدة كونها مدة
الفعل المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى تأويل الشارح رحمه اقول هذا انما

سنة وهو غير مراد بهما ٢٢ سنة ١٤ سنة قوله لعل استفهام مفتي مولود عبد الرزيم
اللهم تب علينا قبل الموت وسهل علينا سكرات الموت ولا تعذبنا في القبر بعد الموت

یحدیث ثابت استعمالاً فی اول المدة مطلقاً وليس كذلك فانهما يستعملان فی اول مدة الفعل المتصل والوضع انما یؤخذ من الاستعمال لا من مجرّد الاحتمال قوله اے یقع بعد ہما لما کان الیے مشترکاً بین المقدم المتصل والمؤخر المتصل فلرفع الایہام وتعیّن ما هو المراد قال بعد ہما ثم لما کان قوله بعد ہما من الظروف وهو یقتضی المتعلق فلذا زاد قوله یقع قوله اے الاسم المفرد لما کان المفرد صفة وهو یقتضی الموصوف فلذا زاد قوله الاسم فان قيل ان المفرد یصدق علی الثلاثة ایضاً لان اسماء الاعداد کلها من قبیل الخاص منها مفرد واحد لکل واحد اجزاء فاذا اجتمعت صارت فرداً واحداً كالسریر مفرد لان خشبته اجزاء وایضاً المفرد ہما ما یقابل المثنی والمجموع واسماء الاعداد لیس بواحد منهما فینبغی ان یفسر الشارح رحمہ بالواحد لان الواحد یكون مقابلاً للثلاثة والاربعة قلت الشارح رحمہ وافق مع المصرح والمصنف رحمہما اختار لفظ المفرد لان المقابل للمثنی والمجموع هو المفرد لا الواحد لانه یقال ہذا الجمع واحد فلو کان الواحد مقابلاً لما اطلق علیہ واما صدق المفرد علی الثلاثة ہما فممنوع لان المراد من الجمع اعم من ان یكون حقيقة او حکماً والثنیة فی العرون یعدم من الجمع فیكون حکم الجمع قوله لا المثنی الخ اشارة الی ان المراد من المفرد ہما ما یقابل المثنی والمجموع قوله حقيقة او حکماً جواب سؤال ظاہر قوله او حکماً بان یكون للذکور صیغة التثنية او الجمع لکن لا یكون مقصوداً بل یحفظ علی وجه یصیر مفرداً معرفة فینعے ما رشیته من الیوم ان الذان صاحبنا فیہما اول مدة زمان عدم رؤیة زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالثنی وان کان ظاہراً لیس بمفرد معرفة الا انه فی حکمہ مآول ببل ان العدد لیس مقصوداً والعجب من الشارح رحمہ انه اورد مثال المثنی الذی فی حکم المفرد ولحمیدین وجہ وجہ کون مفرد معرفة فان قيل زاد الشارح رحمہ فی التفسیر لفظ ہذان قبل الیومان فلعل فلت اشارة الی وجہ لا فراد وهو ان السبب الاشارة صار الیومان مأولاً بالمثال لیس بہذان وهو مفرد معرفة قلت الوقصد ہذا المعنی لم قال فنادام لا یدلّ حفظ ہذان الیومان امر واحد لا یحکم علیہما باولیة المدة کذا قال جمال الدین آجیب عنہ ان قوله ہذا فی قوله فنادام لا یدلّ حفظ ہذان اشارة الی الیومان المذكوران فی المثالان ہذان ہما تعبیر عن ہذان المذكوران فی التاویل قوله فنادام لا یدلّ حفظ یعنی ان جعلہما امر واحد باعتبار المحاذیة قوله فی حکم المفرد لانه فرض اول المدة کما ان الیوم اجزاء کثیرة لکن لما جعل اول المدة یكون شیء واحد قبل حقيقة او حکماً جواب سؤال ظاہر

لہ لیذا ان الشارح بہذان تثنیة لکن فی ضمن التثنية مفرد والامان ان ذلك الفرد جنس یطعن علی الواحدۃ والثنیة والجمع ۱۱

مفرد

لہ ثم فسر فی الاسد اول مدة الخ ۱۲ لہ فالمنہ اول مدة زمان عدم الرؤیة بالشاکیہ بہذان ۱۳

یا آلہ العلمین" الرجور براسے وگر یلطف بجوانی ۱۴ تو بادشاہ ومانندہ تو اکیم تو دلے ۱۵

و معنی حکمای نكرة موصوفة منوم يوم لقيتني فتخصص اليوم بسبب الصفة وهو قوله لقيتني
 قوله لحصول التعيين انه دليل لقوله او كما قوله من كوناى كون الاسم قوله تارة عد بلة تارة ال
 قوله يكونان بيان المتعلق لقوله بمعنى قوله اى جميع مدة الخ اشارة الى ان اللام بدل من المضاف
 اليها علم ان مذان وقع في جواب محتملة رأيت زيدا يكون بمعنى اول المدة وان وقع في جواب
 كمرأى رأيت زيدا يكون بمعنى جميع المدة قوله اى الزمان لما كان قوله المقصود صفة وهو
 لقيتني الموصوف فلذا زاد قوله الذى قصد اشارة الى القاعدة المشهورة هي ان اللام اذا دخل على
 اسم الفاعل والمفعول يكون اللام بمعنى الذى والاسم بمعنى الفعل قوله حال كونه متلبسا بجواب
 عن اعتراض الرضى وهو انه ينبغي ان يقال به العدد موضع قوله بالعد دأى فيها المقصود
 به العدد لا العدد مدلول الثلاثة وكذا العدد يقصد من الاثنين الذين يليهما ولا يقصد الاثنان
 منه حاصل الجواب ان هذا انما يريد لوجعل الباء صلة المقصود وليس كذلك قال
 مولانا عصا مالد ين لا يحتاج الى ما ذكره الشارح لدفع الاعتراض المذكور بل يصح ان
 يجعل الباء صلة المقصود كما هو الظاهر بان يكون المراد من قوله بالعد وهو اسم العدد ولا
 شك ان الثلاثة مثلا اسم العدد انتهى قوله لكن يأتى عند اللفظ لانه يكون فى اللفاظ
 دون المعنى وعلى تقدير الاعتراض يكون هكذا يليهما المعنى المقصود باسم العدد فيكون
 نسبة الابد الى المعنى وذال لا يجوز قوله لى بعده المستغرق بجواب سؤال وهو
 انه منقوض بقولنا ما رأيت مذ يومنا اذ لا نقدر فى اليوم مع انه اريد من جميع المدة حاصل
 الجواب المراد من التعدد اعم من ان يكون تعدد الافراد وتعدد الاجزاء فى اليوم وان
 لم يجد تعدد الافراد لكن وجد تعدد الاجزاء وتقدر بالسؤال هكذا ان التباس بالعدد
 ثابت على التقدير الاول ايضا كما فى قوله ما ريت من البيوتان الذان صاحبنا فيهما مع انه
 الاد من اول المدة حاصل الجواب المراد بالعد ما يستغرق جميع المدة واما المثال المذكور
 فليس المراد منه جميع المدة بل المراد منه اول المدة فقط قوله وقد يقع بعدهما المصدر
 سواء كان بمعنى اول المدة او جميع المدة قوله مذ ذهابك اى ابتداء عدم خروجي ذهابك
 قوله والفعل اى الفعل مع الفاعل فلا يريد ما قال عصام الدين الاول ان يقال والجملة الفعلية
 قوله اى ما كتب على هذه الصورة جواب لسؤال وهو ان قوله وان لا يخلوا ان يراد منه
 التخفيف او التشدد فايهما يراد خرج الاخر مع ان الواقع بعد مذ ومنذ كلاهما فاجاب السامع
 رح بقوله اى ما كتب الى يعنى ان العبارة مجتزأة من المضائق اى صورة ان فيشمل
 المشقة والمخفة لان كلمة ان مستعملة فيما كتب على هذه الصورة حتى يراد عليه

انه يفهم من عبارة الشارح ان يقرب اى

اللهم اغفر لي ولوالدي وجميع المؤمنين بجزية النبي وآله الامجاد

ما كتب على هذه الصورة لآل التارخ رح فسر عن ان بهذا الكلمات فعله هذا الا محصل الاختصاص
وقيل اعتمد على تصوير ان بالتشديد والتخفيف أو لقول المراد منه المشدد واما المخفف فهو مدرج
في ذكر الفعل بإداة الفعل مجر داو مع ان المصدرية قوله فيقدر بعدها جواب سؤال
وهو انه على هذا لا يجر حمل المصدر والفعل على مذ ومنذ والحال ان الحمل لابد منه لانهما مبتدأ
و خبر فاجاب المصنف رح بقوله فيقدر له قوله اي كل واحد جواب سؤال ظاهر
قوله اسمين اما حال من مذ ومنذ او صفة لهما وفيه احتراز عن مذ ومنذ حرفي المجازة لانه
لا عمل لهما من الاعراب قوله وهما معرفتان جواب لسؤال ظاهر قوله بمعنى اول المدة
او جميع المدة وهما تركيبان اضافيان فاذا كان معنى الشئ معرفة فهو ايضا معرفة فان قيل
هذا شئ اخر من المعارف فلم يرد عليه منها وايضا بطل الحصر بما حصرها قلنا هو داخل في
المضاف لانه اعم من ان يكون صورتا او حكما فان قيل لو كفي التاويل بالاضافة في صحة
الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لامكان التاويل بالاسم المضاف كرجل مثلا بانه
مذكر بني آدم فان قوله مذكر مضاف الى بني آدم فينبغي ان يكون رجلا معرفة لصحة التاويل
بالاضافة في معناه قاله صواب ان يقال في الدليل انهما مضافان الى الجملة حيث فت
لدلالة جملة سابقة عليها ولذا بنيت مذ ومنذ على النعم تشبيها لهما بالغايات في كونها مقطوعة
عن الاضافة الى الجملة وهي بتاويل المفرد المعرفة والتقدير ماريته مذ ماريته يوم الجمعة
اي من عدم رويتي اى اول زمان عدم رويتي فيكون من المضاف الى احدها اي احد
المعارف اجيب عن الاول ان التاويل بالاضافة انما يكون في موضع السمع لانها نكرة
بعد الوقوع لان التاويل يجري في كل نكرة وعن الثاني ان ما قلت انه صواب
فصحة ايضا بالتاويل الضعيف فلا يكون دليلا مستقلا من غير انضمام التاويل الاول مع هذا
التاويل فيبقى احدهما بالآخر فيكون باجتماعهما دليلا واحدا قوله اي خبر كل واحد
جواب سؤال ظاهر قوله ليعم بيان المتعلق الظروف وهو بعده قوله فانها عند ه
خبر المبتدأ او لعمركا رخصا قوله ويرد عليه فان قيل ان قوله يومان نكرة مخضعة
بتقديم الخبر الظروف لانها من الظروف وانما يرد غاية لو كان هو قائلا بتعريفها وليس كذلك
لانه يقولانها نكرتين اجيب عن الاول هذا مرفوع بما فكره بقوله واعلم انهما اسمان
صريحان لا ظرفان فلا يكون الخبر ظرفا وعن الثاني ان معناه ان يومان نكرة بالاتفاق
والخبر معرفة على الاختلاف فيكون معرفة من وجه اجيب عن اعتراض
الشأ رح رح على الزحاج ان قوله الزحاج فيما يكون بعد هما معرفة واما اذا كان
نكرتا فهو موافق مع الجمهور قوله واعلم الى اشارة الى الاعتراض

له اي يناسب من المعارف لا شصدا لانا مبتدأ ومجرها ما شرح مولوى عبد الرحيم

على المصنف رحمه قوله لاظرفان لان الظرف ما يقع فيه شئ وللبتداء والخبر لا يقع فيهما شئ
فان قيل ان كونها مبتدأ يستدعي ان يكونا اسمين صريحين لا متناح كون المبتدأ ظرفا
واما كونها خبرين لا يستدعي كونها اسمين صريحين لان الخبر جازان يكون ظرفا قلنا
المراد من قوله لاظرفان هو ان ظرفيته غير مقصودة في المبتدأ والخبر فان معنى قولنا ما لا
ثلاثة ايام ليس ابتداء عدم روي في لزيد في ثلاثة ايام بل معناه ان ابتداء عدم روي له
ثلاثة ايام قوله الا ان يراد بظرفيتهما الخ اشارة الى الجواب قوله ومنها لدى ولدن اعلم ان
ظاهر كلام المصنف ان لدى لغة برايه لانه قال وقد جاء ولدن كذا وكذا ولم يذكر لدى
فيها بل ذكره سابقا لكن هذا يخالف مما ذكر في الصحاح من ان لدى لغة في لدن اجيب
لا مخالفة لان عبارة الصحاح محمولة على حذف عبارة اخرى تقديرا ان لدى محمول لغة
على لدن ولا شك ان لدى محمول في البناء على لغة من لغات لدن وهو كذا وكذا و
لذا لا نهاموضوعة وضع الحرف والباقي محمولة عليها اعلم ان الاصل في هذه الالفاظ
لفظان احدهما لدى والآخر لدن والباقي لغات في لدن ومعنى لدى مغير من معنى
لدن اذ معنى لدى عند ومعنى لدن ولغاته من عندا يعني ان ابتدائية الغاية لان معما
فيذكر في مقابلها كلمة الى فالحاصل ان في لدن تسع لغات كعضد وحجل وكثف و
جبر وقمن وعل وقم ونحو ولت بفتح اللام وكسر التاء ولدن بضم اللام وسكون الدال
وبفتح النون فهذه عشر لغات لكن خرج موزون عضد لانه اصل اعنى لدن فبقى تسع
ثم المصنف ترك من لغات لدن ثلاثة اعنى كثف ولت ولدن لقلتها فبقى من لغات لدن
ستة والمصنف ذكر ثمان لانه ذكر ستة منها والسابع لدن اعنى اصلها والثامن لدى
ثم ستة لغات لدن على قسمين احدهما مع النون والاخر يبتقو النون وانما قدم المصنف ما
فيه النون لكون التغير فيه ليسير فكان قريبا الى الاصل وهو لدن فان قيل ان المذكور
في قوله المصنف من اللغات لدن لدن لدن يعنى هذه النقوش الثلاثة من غير الحركة
والسكناة فمن اين جزم الشارح ان الاول بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون والثاني
بفتح اللام والدال وسكون النون والثالث بضم اللام وسكون الدال وكسر النون وكذا المذكور
في قوله المصنف لد لد يعنى هذه النقوش الثلاثة من غير الحركات فمن اين علم الشارح رحمه ان
الاول بفتح اللام وسكون الدال والثاني بضم اللام وسكون الدال والثالث بفتح اللام وضم الدال
قلنا انما جزم الشارح رحمه بهذا الطريق لانه بهذه الحركات والسكنات من جهة قاعدة مشهورة
وهي ان تغير اللغة انما يكون الخفة بعد ضبط الاصل ضبط الاخف ولا شك ان الاخف
في الثلاثة الاول ثم الثاني والثالث وكذلك الثلاثة الاخيرة اعنى ما كان بدل من النون الاول اخف ثم الثاني
ثم الثالث بالنسبة الى الاصل قوله وبناءها الوضعم بعضها وضع الحروف الخ وفي شرح المفصل

بني كذا تشبها بالحروف لوضعها على الصيغة التي ليست عليها الاسماء المتكلمة وانما عليها الحروف
 فاشبهت الحروف وبني لذي لانه هو هو وقوله هو الاول ضمير الفصل فالضمير في قوله لانه راجع
 الى لذي والضمير في هو الاول ايضا راجع الى لذي والضمير الثاني راجع الى لذي فلما حصل
 انما يبني لذي لشيء الحرف ويبني لذي لشيء ما اشبه الحرف وان اختلف جهات الشبه فانه
 لا يضر الا ترى ان نزال بني لشيءه بانزل وبني فجار لشيءه بنزال وان اختلف جهات الشبه
 وبهذا التقدير ظهر دفع ما قال عصام الدين لا وجه للحكم ببناء لذي لمجرد موافقتها في بعض الحروف
 بل ان اي بلغات لذي وهي لذي لذي مع عدم الموافقة في المعنى اذ لذي بمعنى عند
 ولدن ولغاته بمعنى من عند يعني يلزمها الابتداء واورد الشيخ الرضوي الاعتراض وهو
 ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع على ما يعلم الواضع من كونها
 حال الاستعمال في الكلام مبنية كشبهة للمبني فلا يجوز ان يكون بناءها مبنيا على وضعها
 وضع الحروف للزوم الدوران البناء يتوقف على الوضع والوضع على البناء اجيب عنه
 لا نسلم ان جواز وضع الاسماء وضع الحروف مبني على ما لا يعلم حالها من كونها مبنية حال
 الاستعمال لا يجوز ان يكون بناؤها على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض
 الاسماء معربة مع كونه ثنائيا كأي كقريب المودة من جانب الزوج وهن قوله وكلما بمعنى
 عند ثم المتوهم يتوهم ان المراد من هذا الكل كل الاجتماع فذم صاحب التكملة بقوله اي في كلها
 مشتركة في هذا المعنى الا ان لدن ولغاتها يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرها
 وهو الا غلب مقدرة فهو بمعنى من عند ولما لذي فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء
 كذا في الوضوح قوله وحملت البقية عليها اي على البعض ووجه الحمل اتفاقها لفظا ومعنى قوله
 والفرق اي بين لذي واخواته وبين عند قوله وحملها اي حكم كل واحد من لذي واخواته قوله
 اي ان تجر بها اي تجعل مدخولها مجرورا قوله وقد ينصب على صيغة المجهول اعلم ان غدت
 بعد لدن لا يكون الامتعة وان كانت معرفة كذا قال المولوي قوله وان كانت معرفة...
 دفع وهم وهوان غدوت انما يكون منونة اذا كانت نكرة ولجعل معرفة يصير غير
 المنصرف بان يكون علما لغدوت معينة فذم بقوله وان كان معرفة قوله تشبها لنونها
 لما كان للدعي مركبا من الجزئين احدهما اعمال لدن خاصة والثاني معمولة غدوت خاصة
 اشار الى الوجه الاول بقوله تشبها لنونها الخ والى الشأن بقوله ولكون غدوت الخ قوله
 ولذلك اي لا جل ان نونها مشبهة بالتنوين من حيث انه مجازف وثبت بالتنوين قوله
 كون غدوت عطف على قوله تشبها من حيث المعنى كذا قال المولوي قوله من حيث المعنى
 جواب سوال وهوان عطف قوله ولكون غدوة على قوله لا يجوز ان يلزم عطف الجملة
 على المفرد لان قوله ولكون جار ومجرور وهما في حكم الجملة باعتبار التعلق حاصل الجواب

له بنى الشئ الذكر الذي يستغنى ذكره كالغرة الغيرة

له ليس هذا القول في نسخة المطبوع

انه قوله تشبيهاً منقولاً فاللام مقدر فيه يعني للتشبيه فهو جملة ايضا من حيث المنى | علم ان تشبيهه لدان برطل لاجل المماثلة لان عمل لدان من رطل فلا يرد انه يلزم الاستعارة من السعير وذا لا يجوز قوله اكثر استعمالاً من سحرة وغيرها كبكرة وانما كان الغداة اكثر استعمالاً لان معناها يشتكاه فكثر من احوال الناس يقع فيها والحال ان كثرة الاستعمال يطلب الخفة والخفة في المنى قوله ومنها قط لا يستعمل بدون المنى نحو كنت اراه قط اي دائماً قوله اتباعاً بضم الطاء فان قيل فله هذا ينبغي ان يفتح الطاء ايضا اتباعاً لفتح القاف عنه قلنا هذا انك بعد الوقوع قوله هو اسم فعل بمعنى الامر اي اسكت فانت قوله اي لاجل الفعل جواب سؤال وهو ان قوله للماضي لا يخلوا اما ان يكون معناه ان قط موضوع للفعل الماضي او يكون موضوعاً للزمان الماضي فعلى الاول ينبغي ان يكون قط من اسماء الافعال ولا يقول به احد وعلى الثاني لا يصح قوله للمنفي لان قط موضوع للزمان الماضي فلا محالة يكون الزمان منفي اي معدوماً فعلم نفيه وعدمه بقوله الماضي لان الماضي ماضى وانقضى فلا حاجة الى قوله المنفى حاصل الجواب ان كل واحد مستقيم اما الاول فلان قط انما كان اسم الفعل لو كان موضوعاً للفعل الماضي فقط من غير تعقيد بقوله المنفى فلما قيد به فلا يكون اسم الفعل وانما قال الشارح اي لاجل الفعل ولم يقل المنفى مع ان الجواب يتوقف عليه الكفاء بما ذكره المصنف واما الثاني فالمراد هو الزمان الماضي وقوله المنفى ليس فيه الضمير المرجع الى الزمان بل فاعله محذوف وهو وقوع الشئ فيه فيكون توصيف الماضي بالمنفى باعتبار حاله للتعلق لا باعتبار الموصوف وانما مراد قوله لاجل دفع وهم وهو ان يقوم ان اللام في قوله للماضي بمعنى في كما هو الشائع فعلى هذا لا يعلم معنى قط و ايضا ان اللام قد نجي بمعنى من كما في قوله تعالى سمعوا لها شقيقاً اي منها ثم لما كان موصوف الماضي فعلاً كما في التوجيه الاول ففيه صرف اللام من المتبادر هو كونه صلة الوضع لان قط حقيقة في الزمان لا في الفعل فلا يصح تعلقه بالوضع وقوله والماضي المنفى على معنى المتبادر لان المنفى صلة الفعل بالفعل باعتبار حال الموصوف وفي التوجيه الثاني بقاء اللام على المتبادر لانه يصح جعله صلة للوضع اذ لا شك ان قط موضوع للزمان الماضي لانه من الظروف ولكن اسناد المنفى اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيًا فيكون في كل التوجيهين امران احدهما خلاف المتبادر والاخر على وفق المتبادر قوله وقيل حملت على اختها اي قيل بناءً على المشددة لحملها على اختها وهي عوض في ان كلا منها المنى الفعل وانما بنى عوض لما ذكره المصنف فيما بعد قوله لكونه مقطوعاً عن الاضافة قال اللؤلؤ عصام الدين ر ان عوض لما كان من الاسماء التي هي مقطوعة فهو داخل في قوله لنما قطع عن الاضافة فايراد ههنا لغو انتهى اجيب سلمنا انه داخل فيما قطع عن الاضافة لكن ذكره هنا ليعلم ان

موض

له بين اسم الإشارة والشارية

عنه منطلق بالاختصاص

متعلقة خاص وهو المستقبل النفع قوله نحو عوض العائنين وانما نصب عوض لانه مفعول لاول
 له قال مولانا عصام الدين لم لا يجوز ان يكون مبنيا على الفتح لان الفتح ايضا جاء في بعض
 كما قال الشاعر وقد جاء مع فتح الضاد وكسر هاء من علم انها معرب قلنا انه لو كان مبنيا
 لجاء ضمه وكسر في هذا التركيب ايضا لان البناء على الضم اقصر والكسر مساويه ولا يقول
 به احدا ونقول ان الاضافة الى المفعول ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتها و هي
 التخصيص والتعريف والتخفيف بالمرتب اي لاختصاصها بالمعرب ولذا يعرب الغليات عند
 الاضافة الى المفعول قوله اي دهر الداهرين اشارة الى تفسير غير المشهور بالشهور ثم لما كان
 شهرة الدهر ليس من كل وجه بل كان بالنسبة الى بعض الناس فلذا افسر الشاعر بقوله ومعنى
 الداهر والعائض لانه انما سمي الزمان المستقبل بعوض لانه كلما مضى جزء يأتي عوضه جزء اخر
 كذا في القاموس يعني في الزمان المستقبل معنى العوضيته لانه كلما مضى جزء اتى عوضه جزء اخر
 قوله الظروف المضافة لانه اي الظروف المعربة غير الظروف المذكورة يجوز اعرابها وبنائها
 بخلاف الظروف المبنية المذكورة لانها اذا اضيفت الى الجملة يجب بناؤها كما في اذا حيث
 لانه لما وجب الاضافة وجب البناء ولما جاز الاضافة جاز البناء قوله الى الجملة سواء كانت
 اسمية او فعلية قوله اولى كلمة اذا انما مراد كلمة الى اشارة الى ان قوله او اذا عطف على الجملة
 وانما مراد قوله كلمة لئلا يتوهم ان المراد من اذ معناه وذا غير جائز لان الاضافة لا يكون الى
 المعنى وانما خص اذ مع ان هذا الحكم كما كان لا بد من ذلك لا وذا وحيث لان الجملة اعم من
 الاسميت والفعلية وكلاهما يقعان بعد اذ قوله لاكتسابها البناء من المضاف اليه فان
 قيل ان الكسب من المضاف اليه انما يكون اذا كان مبنى الاصل واذ ليس بمبنى الاصل
 قلنا ان اذ وان لم يكن مبنى الاصل لكن مضاف الى مبنى الاصل وهو الجملة لانها عند
 صاحب الفصل مبنى الاصل كما مر في هذا الكتاب فكانها مضافة الى الجملة بواسطة اذ
 قوله ولو بواسطة جواب سوال ظاهر قوله من خفي يومئذ اى از شرنگى روز قیامت فبين قوت
 بالفتح متعلق بكلا الاميتين فانه قد يضم في الاول ويكسر في الثاني قوله ويجوز اعرابها الى
 اشارة الى ان الجواز ههنا بمعنى امكان الخاص فيكون سلب الضرورة من الجانبين فيكون
 الاعراب والبناء قوله ولا يجب الكتاب جواب سوال ظاهر لان الكتاب البناء انما يجب
 اذا كان الاضافة واجبة والاضافة ههنا غير واجبة بل جائز فكذا البناء يكون جائزا
 قوله كالمذكور جواب سوال وهو انه فات للطائفة لان ذلك من اسماء الاشارة
 المفردة والشارية جمع وهو الظروف فاجاب بقوله كالمذكور ثم يريد عليه ان
 المذكور سائر الكتاب من اوله الى هنا فاجاب بقوله من الظروف قوله المذكورين
 حاله من مثل وغيره اعتبار نسبة الماثلة المستفادة من الكاف في ذلك قوله

لشابهتهما الظروف التي يجيء ان مثل وغير مشابه بحيث واذا واذ في ان الكل لازم الاضافة
لاكن اضافتهما الى الجملة واصافتهما الى المفرد لكن هذه المشابهة بعيدة لانها ليست بطريق
واحد اذ المشبه به مضاف الى الجملة والمثبه الى المفرد فينبغي ان يكون المشبه ايضا مضاف
الى الجملة والحال ان اضافة المشبه لا يجوز الى الجملة فوضعوا طريقا لصحة اضافة مثل وغير اليها
ليزيد مشابهتهما مع الظروف بان دخلوا مثل وغير على الجملة مع المصدرية او ان المصدرية
ليكون مثل وغير مضافا الى الجملة صورة لزيادة المشابهة وان جعل الجملة مفردا بدخول
ما وان المصدرين ليعبر اضافته مثل وغير لهما لا يضافان الا الى المفرد قوله وبهذه
المشابهة جواب سؤال وهو ان مثل وغير ليسا من الظروف فمن اين ذكرنا في مجتمعا فليقل
بقوله وبهذه المشابهة اي انهما لازم الاضافة قوله ويجوز اعلاهما اشارة الى ان الجواز بالانكسار
المخاص قوله المعروفة مصدر معناه شناختن لكن هذا معنى لغوي واما في الاصطلاح
فيطلق على ما فيه التعريف اي المصدر المبني للمفعول فلا يريد انه اذا كان مصدرا فكيف يعبر
حمله على مزيد وكيف اجمع قولهم في غير المنصرف المراد تعريف المعرفة قوله اي هذا باب بيان
اشارة الى بيان اعراب قوله المعرفة والنكرة يعنى انها خبر مبتدأ محذوف وهو قوله هذا
وخبريتها باعتبار حذف المضاف والمضاف اليه اعنى قوله باب بيان قوله من اقسام الاقسام
انما قال هذا مع ان البحث في الاسم لتلايد هب الدهن الى الغير واشارة الى ان هذا
تقسيم اخر في الاسم كما ان التقسيم الاول في العرب والمبني وانما منه بالاسم لبعده عهد الاسم
وهو مورث النسيان قوله اي اسم جواب سؤال وهو ان التعريف يصدق على الفعل
مخوضب لانه وضع لشيء بعينه وهو نادن وعلى الحرف مخوم لانه وضع للابتداء وايضا
يرد ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لكثرة الاستعمال فعلى هذا الابد من ضمير الفصل وايضا
الموصولة مع الصلة شيء واحد فان فرض جنسا لا يوجد الفصل في التعريف وان فرض
فصلا لا يوجد الجنس فيه وايضا المتبادر من كلمة ما شيء مطلق لانها يطلق على ذوى العقول
وغيرها على السواء فعلى هذا لا يوجد الجنس في التعريف لان الجنس في تعريف القسم مقسم
ذلك القسم وهو الاسم لا الشيء فلنجا بقوله اي اسم ما اما الجواب الاول فظاهر وكذا عن الثاني
لان لما قسم باسم منك علم انه ليس موصولة وذلك لان كلمة ما وقع في موضع الخبر والاصل فيه ان
يكون نكرة فلذا جعلها موصولة قوله بوضع جزئى او كلى دفع وهم وهو ان المتبادر من الموضع
وضع شخصى فلا يتناول علم الجنس كما ساءه دفع بقوله بوضع جزئى الخ اوانه دفع وهم اخر وهو ان تبيهم ان المراد من الموضع
ما كان الموضوع والموضوع له كلاهما لفظان بخصوصه كزبيح مفعول على هذا لا يتناول التعريف الاقسام الاخرى فدفع بقوله بوضع
جزئى او كلى وحاصل المقام ان الاقسام الاربعة ههنا لانه لاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصها فهو
جزئى فان قيل ان الخصوصية ثابتة للطرفين لا للموضع فكيف يكون هذا اقسام الموضوع

قلنا ان خصوصية النسبة يثبت بخصوصية الطرفين او يلاحظ الموضوع والموضوع له
 بوجه اعم كما في المشتقات فان ما كان بوزن فاعل مثلا فهو موضوع لمن قام به الفعل
 او يلاحظ الموضوع بوجه اعم كما في اسماء الاشارات والمضمرات او يلاحظ الموضوع له بوجه اعم
 ولا وجود له في الخارج وتحقيقه مر في بحث الوضع في تعريف الكلمة فليست فيه قوله متلبس
 جواب سوال وهوان الباء في قوله بعينه لا يخلو اما السببية او الاستعانة لا سبيل الى
 الاول لان العين عبادة من ذات الشيء فيلزم السببية للنفس ولا الى الثاني لانه يلزم
 الاستعانة بالنفس وذلك يجوز فلجواب بقوله متلبس يعني ليس الباء لشيء منها بل لا مخر
 وهو الملا بته قوله بذاته جواب سوال وهوان لم يخالف المصمم عن سائر النحويين لانهم
 قالوا بذاته بل قوله بعينه فاجاب بقوله اي بذاته يعني انهما مراد فان فبذكرة احدهما
 لا يكون مخالفا من الآخر قوله المعينة جواب سوال وهوان يصدق التعريف
 على النكرة لانها ايضا وضعت لذات الشيء فاجاب بقوله المعينة ثم يرد عليه ان العين
 عبادة عن الشخص فعلى هذا يخرج اسامة فلجواب بقوله المعلومة قوله الموهودة
 جواب سوال وهوان لما كان الباء للملا بته فوايض غير صحيح لانه يلزم الملا بته مع النفس
 وذلك يجوز فاجاب بقوله الموهودة يعني ان اضافة العين الى الضمير عهدية وهو يكون
 معهودا بينهما فيكون خاصا والشيء عاما فيكونان خيرين فلا يكون الملا بته مع النفس فان
 قيل لوجعل هذا في الاول ابتداء لا يحتاج الى قوله متلبسا قلنا ان الشارح اختار ههنا ترجم
 العنان وهو عبادة عما يذكر المحتملات ثم ياتي بالمقصر قوله للتكلم والمخاطب قال مولانا
 عصام الدين لا دخل لعلم التكلم في كونه معرفة لانه عالم في النكرة ايضا فالمعتبر في المعرفة
 علم المخاطب فلا فائدة في ذكر التكلم اقول ذكر التكلم لاجل قوله الموهودة لانه لا يكون الا بين
 شخصين او نقول ذكره اشارة الى التشبيه اي المعلومة للمخاطب كما تكون معلومة للتكلم قوله
 فالتق مقيدا لجواب سوال وهوانه اذا قيل جاءني رجل وكان معلوما بينهما ينبغي ان يكون
 معرفة فاجاب بما حاصله ان المعلوماتية انما يعتبر مع الوضع لا المعلوماتية المجردة عن
 الوضع قوله ستة اقسام جواب سوال وهوانه لا يصح حمل المضمرات على قوله هي لانه يلزم حمل
 الاضطر على ادم لان الضمير في هي راجع الى المعرفة وهي اعم من المضمرة والضمير يدان هذا التقسيم
 على قسمين احدهما تقسيم الكل الى الجزئيات والثاني تقسيم الكل الى الاجزاء فسال السائل انه
 من اي قسم فاجاب بقوله ستة اقسام يعني ان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر لما اطلق لفظ الاتفاق
 علم انه تقسيم الكل الى الجزئيات ثم يرد عليه انه لا يعلم تعلق قوله المضمرة مع السابق فاجاب بقوله فالاول
 انه خبر مبتدأ محذوف ثم الجملة بيان لستة اقسام قوله واشارة بترتيبها جواب سوال وهوانه
 لم قدم المضمرة على الباقي ثم وثم فاجاب بقوله واشارة لان المصمم يليغ فلا بد لا اختياره

هذا الترتيب الذي ذكره من نكتة والاشارة الى ترتيبها في المرتبة تصله نكتة لذلك فيحمل عليه
 قوله مجيب المرتبة فهذا الترتيب الذي ذكره المصدر مذهب سيبويه كما قال الشارح في اخ
 المعارف فلا يريد ما قاله اجمال الدين ان التركيب المذكور في المتن لا يوافق شئ من المذاهب قوله
 بازاء معان معينة مشخصة قال مولانا عصام الدين ان ذكر الشخص يدل على انها
 موضوعة لمعان شخصية وهي جزئيات حقيقة وهو غير جائز في مطلق المضمرات فان ضمير
 الغائب موضوع لمعان كلية ايضا نحو الا لسان هويان ناطق قلنا الانسان مرجع ذكر
 لاحتية فان المرجع الحقيقي هو كل واحد من الافراد بخصوصه ونقول المراد من الشخص هو
 العلمية سواء كان بالشخص وبالنوع قوله باعتبار امر كل جواب سوال وهو ان الافراد
 غير منضبط فكيف يكون الوضع لها مع انه لا يدل للواضع ان يعلم بما وضع له من حيث انه
 يحكي الخ اي هذا الامر الكلي قوله وجعله آلة لانه مقصود بذاته بحيث لا يفاد ولا يفهم اي لا يفهم
 من لفظ انا الا واحد من افراد هذا المفهوم بخصوصه ولا يفهم منه هذا المفهوم الذي هو
 القدر المشترك فلو كان لفظ انا موضوعا للقدر المشترك ليفهم منه قوله فتعقل ذلك ...
 المشترك المقصود بالتفريع قوله لانه الموضوع وقوله فتعقل ذلك توطئة للتفريع فلا يريد انه
 تفريع على النفس كما ترى قوله فالوضع كل جواب سوال وهو انه الوضع على اربعة اقسام
 فسأل السائل ان وضع المضمرات من اي قسم قوله الشخصية او الجنسية دفع وهم وهو
 المتبادر من الاعلام هي الشخصية كما لها فدفع بقوله الشخصية اه يعني انها اعم قوله من حيث
 معلومية ومعهودية اعلم ان الفرق بين الجنس وعلم الجنس ان في الاول الواضع لا يعلم
 المخاطب قبل الوضع وفي الثاني يعلم الواضع المخاطب ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى فيكون كما
 وضع له المعنى معهود اي بين الواضع والمخاطب قوله ومعرفة عطف على قوله علم اي ليس
 بنكرة قوله مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته اي لا يعلم الواضع المخاطب ان يضع
 هذا اللفظ لهذا المعنى فلا يريد انه اذا لم يكن معلوما فيكون الوضع للجهول وهذا لا يجوز قوله يعني
 اسما والاشادات والموصولات يعني ان البهائم اذا ذكرت في كتب الفخريات منها اسما والاشادات
 والموصولات لكن توهم لراة الغير ثابت فيها لعمومها فلذا افسر بها قوله وانما سميت جواب سوال وهو
 يلزم في عبارة المصدر القول بالمتنافيين وهما الابهام والتعريف وحاصل الجواب ان اجتماع
 المتنافيين لا يجوز اذا كان في زمان واحد وههنا في الزمانين لا الابهام قبل الاشارة والتعريف
 بعد الاشارة قوله وهذا القسم ايضا الخ جواب سوال هو انه اي الوضع على اربعة اقسام فسأل السائل
 ان وضع البهائم من اي قسم فاجاب بآ ترى قوله يخفى للشارح ايضا المعنى الى اشار اليه بيانية قوله وعين عطف على
 تعقل قوله لان التصور والمراعي التصور للمعز في اي في الوضع قوله وهما اي للمعز المشترك قوله لانه اي للمعز له خصوصية
 كل واحد من تلك الافراد بخصوصه فلا يريد لا يفهم حمل خصوصيته على الموضوع له لانها من الافراد

قوله والرابع والخامس انما جمعها لرعاية قول اللاتن او حرف بالنداء بايراد كلمة او قوله
 او الجسمية لانه يعلم بها المفهوم مثل اسامة قوله وانما لم يقل ما دخله اللام جواب سؤال
 وهوان اللام لا يكون الا لتعريف فالحاجة الى التقييد بقوله ستعرف بل ينبغي ان يقول ما
 دخله اللام فاجاب بقوله وانما لم يقل يعني لا نسلم ان اللام لا يكون الا لتعريف لانه قد يكون
 لغير التعريف كاللام الزائدة فان قيل ان اللام الزائدة قليل فالظاهر ان يقال لئلا
 يدخله اللام الاسمية كاللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول فانها ليست لتعريف ما دخله
 بل هي معروفة بنفسها لانها موصولة والمفعول معروفة بنفسه لانه معروفة للغير كاللام والنداء
 اجيب لو قال ما دخله اللام لا يدخل لام الاسمية ايضا لانه داخل في الموصولات التي مر ذكرها
 قوله والميم جواب سؤال وهوان حصر المعارف في الستة باطل فاجاب بقوله والميم الخ
 وقصته ان رجلا من قوم تخيم يودي اللام بل ادى الميم في موضع اللام فقال من النبي صلى
 الله عليه وسلم امن امبرامصيام في امسفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لمطابقة قوله
 ليس من امبرامصيام في امسفر فان قيل الصوم في السفر اولى فكيف قال النبي صلى الله عليه
 وسلم ليس من البر للحديث قلنا ان اللام في الصوم التي ابد منها الميم للعهد اى الصوم المهود
 في السفر للمهود وهو سفر الغزاة ولا شك ان الاقطار في سفر الغزاة افضل في يوم المحاربة
 قوله بدل من اللام ليس معناه انه منقلب من اللام بل معناه انه يستعمل في موقعه وفي شرح تيسيل
 ان منشأ الابدال هذا لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف باللام كانه من
 المضاعف العين الذي فائه همزة جعل اهل اليمن ومن كان قريبا منهم بدلها ميم لان الميم
 لا تدغم الا في الميم فلا يشبهه للمعرف بالمضاعف والحروف الاربعة عشر التاء والتاء والدال
 والذال والراء والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون قوله
 اذا قصد به معين وهو واحد واقعي لا احترازي والا فحمل مضموم غير منون لا يكون الا معينا
 وكذا في قوله لغير معين اشارة الى ان تعريف النداء انما يكون اذا قرن مع المقصد والا فلا
 قوله ولم يذكره المتقدمون جواب سؤال وهوان لا نسلم ان النداء من المعارف والالذكرة
 المتقدمون وايضا لو كان النداء من المعارف لبطل حصر المعارف في الخمس حاصل
 الجواب ان عدم ذكر المتقدمين ليس لاجل انه لا يكون من المعارف بل لاجل انه راجع
 الى ذى اللام وكذا الحصر بالخمسة لاجل انه راجع الى ذى اللام اذا اصل يارجل يا ايها الرجل
 يعني انه كان في الاصل معروفا باللام توصل لنداءها بآتي ثم حذف اللام واى لكثرة
 الاستعمال فصار يارجل قوله واصل يارجل يا ايها الرجل وهذا في اصطلاحهم
 والا فاننا لا ندرى من اين علم ان اصل يارجل يا ايها الرجل فتوله
 له لوجود القسم السابع وهو الميم ١٢

ای احد الامور الخمس **وههنا اعتراض** يرد على المرحوم وهو ان الضمير في قوله احد هارجع الى المعارف السابقة والنادي ايض من المعارف مع انه لا يضاف اليه شيء لان يا حروف النداء يقتضيه الصدارة فلو جعل النداء مضافا اليه لفات صدرة النداء وايض يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف النداء واجاب شارح المصنف رحمه عن هذا الاعتراض ان الضمير في احد هارجع الى الامور الاربعه اي من غير النداء **واجاب الشارح رحمه** عن هذا الاعتراض ان الضمير راجع الى الامور الخمس لانه المتبادر ولا يستلزم صحة الاضافة الى احد هاصحتها بالنسبة الى كل واحد لان لفظ احد في الاثبات ومنع لو احد مبهم كباقي النكرات لا للعموم فن قال انه تكلف فقد تكلف **قوله** الى المعرفة ايض الا ظهرا ان يقال ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى احد هالان فيه توهم الاضافة الى النداء لانه ايض معرفة بخلاف لفظ الاحد لان المراد منه احد الامور الاربعه كما قال شارح المصنف رحمه وان الاضافة الى الاحد لا يستلزم الاضافة الى كل واحد كما قال الشارح **اجيب عنه** بانه لما علم ان خروج النداء فاستوى المعرفة والاحد **قوله** او بالواسطة فان الغلام مضاف الى ضمير انكاف بواسطة الا والياء في ابيك للاعراب وليس يضمير المتكلم حتى يلزم اضافة الاب الى النفس والى المخاطب وهذا لا يجوز لذي يلزم اضافة المعرفة وايض يلزم الاضافة الى الشين **قوله** ولا يخفى عليك **جواب** سوال وهو انه لو اضاف غير ومثل وشبه الى احد هذه الامور لا يفيد التعريف فلا يصح اطلاق المصنف **فاجاب بقوله** ولا يخفى **قوله** نظرا الى ما سبق في اول بحث المجردات في بيان **قوله** وتقيد تعريف المعرفة **قوله** اى اضافة معنى بفتح التاء بدون التنوين للاضافة وانما اختارت تقيد المضاف دون الموصوف اى اضافة معنوية لان تقيد الموصوف يستلزم خلاف الظاهر وهو تقيد الموصوف وجعل معنى بمعنى معنوية **قوله** يعنى اضافة معنوية بيان حاصل المعنى فلا يرد انه ليس الاضافة توصيفي مع انه قال الشارح رحمه انه تركيب اضافي حيث قال انه يحذف مضاف **قوله** ولما استوجب **سوال** وهو ما لوجبه للمصنف انه خص العلم بالتعريف **قوله** معنى ظاهر لانه علم من بيان المضاف اليه اى من الامور الخمس **قوله** مستغنى عن التعريف لانه يعلم من نفس اللفظ حيث يقال معرف باللام ومعرف بالنداء فلا حاجة الى بيان ولا ان المعرف باللام الذي كان مدخول اللام والمعرف بالنداء الذي كان مدخول حرف النداء **قوله** خص العلم جزاء الشرط وهو قوله ولما سبق **قوله** اسما كان **دفع وهم** وهو ان المراد من العلم الاسم المحض لانه ان صدر بالاب نحو ابو يوسف رحمه او اللام نحو ام سلمة او الابن نحو ابن عمر والبنات نحو بنت قيس **فان قيل** هذا يخالف لما قاله في القاموس حيث قال ان ابو العتاهية لقب ابراهيم عليه السلام مع تصدق بالاب معناه ابو البركة اى نبي قلنا ان معنى ما قاله في القاموس ان العتاهية في ابو العتاهية لقب بقرينة ان صاحب القاموس اورد في مثاله قوله كراهية اذ على وزن الكراهية العتاهية فقط لا المركب **او نقول** ان صاحب القاموس نظرا الى اصطلاح بعض اهل الحديث حيث قالوا

ان الكنية هو العلم المصدّر باب او اسم مضاف الى اسم حيوان نحو ابو شعيب ابوليث وابن عروس او عطف على اسم صفة كافي الحسن وان اضيف الى غير حيوان فنقول لقب كافي تراب والعناية به ليس بحسن
 ازمنها البركة ولا صفة لانها مادل على ذات مبهمه مع بعض الاوصاف والبركة وصف صرف
 ليس معه ذات كذا في حاشية الفاضل الجلي على التلويح والغرض في ذكر الكنية تعظيم المكنى
 بعدم التصريح بالاسم فان بعض نفوس الكبر تانف الى طلب النقص من ان يخاطب باسمه والفرق
 بين الكنية واللقب مع ان اللقب يمدح الملقب به مع ان ذلك اللفظ والكنية تعظيم المكنى به
 التصريح بالاسم يعني ان التعظيم غير المدح فالفرق ظاهر قوله شخصاً او جنساً **دفع وهم** وهو ان
 يتوهم المراد بالعين لم شخص فدفعت بقوله شخصاً مخزياً او جنساً مخزياً **قوله** والاعلام
 الغالبة **جواب سوال** وهو ان الاولى ان يقال العلم ما يطلق على الشئ ولم يقل يوضع
 ليدخل فيه الاعلام الغالبة لان تعيينها في فرد بالاستعمال لا بالوضع مخور حمان فانه
 غلب استعماله في واجب الوجود اعلم ان العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو
 الام نحو النجم في الاصل داخل في المضاف بالافة العهدية او المعرف بالام العهائية وبعد
 غلبة الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال فلا ضرورة في دخوله العلم الغالب في
 العلم الحقيقي بتكلف ان استعمال المستعملين بمنزلة الوضع عنهم غرض التاخر رجوعه
 في العلم الحقيقي بعد التسليم الى ان سلم عدم دخوله في ذمة الام والمضاف قوله غير
 تناول غيره الخ ولم يقل غير تناول ما شبه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله لانه
 لا يشبه بشئ حتى يحكم انه لا يتناول ما شبه وللزمخشري ان يقول في جوابه ان السوال
 لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود فلا يشترط لتناوله
 ما شبه وجود ما شبه وللمصريح ان يرد ذلك بان نفى التناول وان كان سلماً
 لكن الصلة اعني قوله ما شبه موجبة فيوجب ثبوت شبهه وذلك باطل وللزمخشري ان
 يدفع ذلك بان الوصول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت شئ لا يوجب الثبوت
 في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة وثبتتنا وله ما شبه اما بنفي التناول
 مع وجود ما شبه او بنفي التناول مع عدم ما شبه اما بعدم الذات والصفة او بعدم
 الصفة فاعرف **قوله** غير تناول غيره الى غير الشئ الواحد لان الضمير راجع الى المضمون
 له قوله الى حال كون ذلك اشار به الى ان قوله غير تناول له حال من الضمير في وضع
 ولا يجوز جره على ان يكون صفة لشئ لانه على هذا يخرج الاعلام الجسمية هكذا بعض
 الشروح **فان قيل** لا فرق بين العلم والضمير مثلاً لان انت مثلاً يتناول فرداً معيناً وتناول
 له لفرد اخر انما يكون بوضع اخر لان الضمائر موضوع لكل جزئي بوضع على هذه كما هو ممكن
 المتأخرين وكذا لك العلم يتناول فرداً معيناً وتناول له لفرد اخر انما يكون بوضع اخر

فكيف يصح قوله الشارح رح واحترز به عن المعارف كلها **اجاب** الشارح رح عنه بقوله
 باستعماله فيه يعني ان المعتبر في الضمائر من هب المتقدمين وعند هم الوضع للمفهوم الكل بشرط
 استعماله في الجزيات فاستعمال انت في المفرد المعين ثم في الفرد الاخر لا يكون بوضع على حدة
 بل بوضع واحد بخلاف العلم لانه استعمال في فرد لا يستعمل في فرد اخر لا بوضع على حدة **اقول**
 في الجواب بفضل الله المعين الموفق ان المعتبر من هب المتأخرين واستعمال انت في فرد اخر وان
 كان بوضع على حدة لتعدد الوضع لكل جزئى لكن هذه الاوضاع بمنزلة وضع واحد بالنظر الى
 ان مرآته امر واحد وهو امر كل فاستعمال انت مثلا في فرد اخر بوضع واحد **قوله** اء تناولا
 بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناولا وهو مفعول مطلق لقوله غير
 متناول فالمنفرد هو التناول بوضع واحد لا غيره وانما نفى التناول الخاص لا التناول المطلق لئلا
 يخرج الاعلام المشتركة لانها يتناول غيره لكنه باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فصدق عليه
 انه غير متناول غيره بوضع واحد **قوله** ولما اشار الى ترتيب **جواب سوال** وهو انه يلزم
 التناقض في كلام المرحوم لان ما قال سابقا ان المضمر عرف مطلقا وقال ههنا واعرف المضمر المتكلم
حاصل الجواب ان ما قال سابقا بالنظر الى انواع المعارف وههنا بالنظر الى الاضاف والفرق بينهما
 ان النوع قسم من الجنس والصنف قسم من النوع **قوله** بترتيبها في الذكر متعلق بقوله اشار بقوله
 على ترتيب اصحابها وهي ضمير المتكلم والمخاطب والغائب **قوله** فيما يكون فيه هذا الترتيب **جواب**
سوال وهو اننا لانعلم انه نبت على اضاف الانواع بل نبت على اصناف نوع واحد وهو المضمر
 فاجاب بقوله فيما يكون فيه هذا الترتيب **فان قيل** هذا الكلام يشربان و ترتيب في الا
 صرفية في اصناف المعارف الاولى اصناف المضمرات وقوله فيما بعد واقتصر على بيان النسبة صريح
 في انه يوجد بين اصناف المضاف الى احد هاتين ^{بضمير} الا انه لم يتعرض له لكونه غير محتاج اليه لانه
 بين الترتيب بين انواع المعارف وتفاوت تعريف المضاف بحسبها وقوله فان لساثر المعارف
 وتفاوت بين اضافها الى المضاف الى احد هاتين الا اصناف المضاف الى احد هاتين الا اصناف
 المضاف الى احد هاتين ^{بضمير} هذا الخبر يتفاوت اصناف المبهات فان اسم الاشارة اعرف من
 الموصول قلنا المراد ترتيب الاصناف في نفسها بخلاف المضاف لان الترتيب فيه باعتبار الغير
 وهو المضاف اليه وكذا تفاوت اصناف المبهات ليس في نفسها بل باعتبار تفاوت الاشياء
 والصلوة في المصوح **قوله** اراه التنبيه **فان قيل** ان الترتيب بين الاصناف من كونه صريحا
 فلا يصح اطلاق التنبيه عليه ولو اطلق الاشارة عليه لزم لان الاشارة ما كان ثابتا بالنظم والتصريح
 لكن ان انضم اليه القصد يسمى بالنص والعبارة و اطلاق الاشارة في قوله ولما اشار الى ان لا يصح
 لانها ما كان ثابتا بالنظم والترتيب بين الانواع غير ثابت بنظم قلنا ان عبارة الشارح رح محمول
 على القلب تقديره هكذا فلما نبت على ترتيب الخبر اراد الاشارة الى القلب طريق شائع بينهم والغرض فيه

اظهار تفنن الخطاب وكلمة الى في قوله ولما اشار الى ترتيب بمعنى على الوجه صله التنبيه فصار
التنبيه الى موضع الاشارة والاشارة الى موضع التنبيه **قوله** يعني اقلها لبا **جواب سوال**
وهو ان اعرف صيغة اسم تفضيل فيكون معناه ليس فيه شئ من اللبس وليس كذلك لان المتكلم اذا
كان مع الغيور والمحدث وقال انا اثبتته على الخطاب اهتم متكلم فاجاب بقوله يعني اقلها لبسا لا نه ليس فيه
اللباس اصلا **قوله** من حيث اصنافها علم ان الحاجة اليه بعد قوله على ترتيب اصنافها بل محض اشتغال
بما لا يعني واظن انه ليس من الباطل بل زيد من قلم الكاتب **قوله** جاز ان يلعبس بلخر لانه اذا التصق
رجلان فجهيتوهم كواحد ان الخطاب الى **قوله** وليس المراد **جواب سوال** وهو انما اللعبس انت باخر
لا يكون انت من المعارف فاجاب بقوله وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة بعد من اللبس لانه انعدم
فيه اللبس اصلا ولا شك ان اللبس بعيد ههنا اي قليل لانه وهم كما قال الشارح رح فيتوهم او تفقد ير السوال
هكذا ان المضمرة المتكلم وان لم يكن فيه ليس وفي الخطاب ليس فليكن اعرفية الخطاب من المتكلم من
وجاخر فاجاب بقوله وليس المراد **قوله** واقتصر على بيان تفسير لقوله فيما يكون فيه هذا الترتيب
قوله لنبته نبتة لا عرفت **قوله** ولهذا اما اثبت اي لاجل ان التفاوت في المضاف بحسب تفاوت
المضاف اليه ما اثبت التفاوت **قوله** بين اصنافه الى اصناف المضاف بعد بيان التفاوت **قوله** وفيه
اختلافات اما كون المصدر اعرف لان المتكلم والخطاب ظاهر والغائب محمول عليه وايضا الارجاع الى المقدم
بمنزلة وضع اليد عليه واما كون العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معنيته عند الوضع
والاستعمال جميعا بخلاف اسم الاشارة لان تعينه باستعمال الاشارة الحسية وايضا الوصول بالصلة
ولا شك ان الاول اوضح من الثاني ثم الوصول اوضح من اللام لان اللام قد يكون ذهنيا فلا يثبت التعريف
به جزما **وقيل** اعرفها العلم لانه وضع لشخص واحد وقيل اعرفها اسم الاشارة لانه لما استعمل بالاشارة
الحسية كان بمنزلة وضع اليد عليه وقال المصنف رح في التسهيل اعرفها ضمير المتكلم ثم الخطاب ثم العلم
ثم الغالب السالم عن الابهام احقر ذبه عن ضمير به بجل لانه مبهم وضمير اليهم عبارة عما لم يكن له
مرجع سابقا **فان قيل** ان ترتيب المصدر مخالف لما ذكر الشارح رح في التوابع من قوله ثم
المعرف باللام والموصول فالهما مساويان وقال ههنا الوصول اعرف من اللام قلنا ما فالاشارة رح
ثم فليكن قول البعض وهذا قول بعض اخر وثمره الخلاف تظهر في النعت حيث قال المصنف رح
والموصوف اخص او مساوي **فان قيل** ان ترتيب المصدر في المعارف لا يوافق بولحد من المذهب
قلنا لاننا لم انه لا يوافق بواحد منها بل موافق بمذهب سيبويه حيث قال الشارح رح وهذا
الترتيب الذي ذكره مذهب سيبويه **فان قيل** ان معنى قوله وهذا الترتيب اي ترتيب اصناف
المضمرة لا ترتيب انواع المعارف لان مرجع لفظ هذا في **قوله** وهذا الترتيب القريب والقريب
اصناف المضمرة لا انواع المعارف اجاب لقوله ذكره فان الترتيب بين الانواع ليس بمذ كورد **قوله**
بمذهب سيبويه هذا احراز عن قول مصنف رح التسهيل لانه قد علم على الضمير الغائب

كما مر انفا والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قول** قال لا بعينه ولا يورد قوله وجه لك ومراس
 لك لانه نكرة مع انه يقع على شئ معين لان ذلك موضوع لشئ لا بعينه وان وقع على معين باعتبار
 ذات **جواب سوال** وهوان النكرة لما وضع لشئ لا بعينه يكون الوضع للجهول وذا لا يجوز فاجاب
 بما حاصله ان الوضع للمعلوم لكن لا يكون فيه لحاظ المعلومات كما في علم الجنس قوله المعلوم **مدفع**
 وهم وهوان المراد من المعين هو الشخص فبقى علم الجنس داخل في النكرة فدفع بما ترى شملنا توهم ان
 المراد من المعلوم المتكلم فيكون معناه لا باعتبار ذات المعلوم للمكلم فيكون الوضع للجهول فدفع بقوله
 المعبودة اى لم يعتبر في النكرة علم المخاطب كما اعتبر في علم الجنس وانما فسر الفخ بالذات ليقف
 سائر النجوين لانهم ذكروا الذات **قول** من حيث هو كذا لك متعلق بقوله خرجت المعرفة والضمير
 في قوله هو راجع الى الذات والاشارة في قوله كذا لك الى المعلوم للمعهود **قوله** انما افرد ها بالذ كر
جواب سوال وهوانه لا حجة الى ذكر اسماء الاعداد دون بعضها مركبات فهو داخل في المبني
 وبعضها مفردات فهو داخل في المغرب فما وجه افرد ها بالذ كر فاجاب بقوله وانما افرد ها بقوله احكام
 خاصة فان دخول الثاني المذكور من الثلاثة الى العشرة دون المؤنث من الاحكام الخاصة وكذا
 اخذ اسم الفاعل منها مختص بها وكذا اضافة المركب الى المركب مختص بها **فان قيل** ان قوله ليست
 لغيرها مما لا يحتاج اليه لانه راجع تحت **قوله** خاصة قلنا هذا بيان للجزء السلبى للخاصة **قوله**
 اى الفاظ انما قال الفاظ ولم يقل اسماء لان الاسماء من المفردات واسماء الاعداد كما يكون مفردات
 لك يكون مركبات والمركبات ليست باسماء **فان قيل** لا نسلم ان المركبات ليست باسماء لان خمسة
 عشر مثلاً اسم لعدد معين وكذا اقال المصرح المركبات كل اسم مركب من كلمتين فانه اطلق الاسم
 على خمسة عشر وحادى عشر مع انهما من المركبات قلنا المراد بالمركبات التى هى ليست
 من الاسماء ما فوق العشرين كاحد وعشرون واثنان وعشرون لان العاطف دال على الا
 تفصال **الخ قوله** لكىة احادى فى الاصل احاد نحو افعال ابدال الفاء بالالف صلا احاد قوله لكىة
 فقوله لكىة احتراز عما وضع لغير اللمية سواء دل على العدد الغير المعين كصينم الجمع ولفظ العدد
 بان يقول عدد فقط او دل على عدد معين نحو زيد او عمر فانه يدل على واحد معين ويقول
 احاد احتراز عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف والثلث والربع وباضافة احاد الى الاشياء
 احتراز عما وضع لكمية الاحاد فى نفسها من غير نسبة الاحاد الى جنس نحو لفظ بضع وبنف
 وهما بمعنى واحد وهو ما بين الثلث الى التسع فانها يدلان على عدد معين من غير نسبة الى
 جنس ويدكر ان تبين اسم عدد له تميز نحو عشرة دجال وبضع **قوله** فالاشياء الخ الفا لتفهم
الحد ولا يخفى انما اذا كان الاشياء هى المعنويات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي فى الحد
 ان يقال لكمية الاحاد او لكمية الاشياء فيلغوا ذكر الاحاد والاشياء لان الاشياء جمع يتناول الرجل وقرى
 والحداد وكل واحد منها اجزاء الاشياء **اجيب عنه** معنى قوله كل واحد واحد منها افراد كل واحد منها

اذ كل واحد عبارة عن الرجل والفرس مثلا فيكون قوله كل واحد يخذ ف المضاف وهو الافراد اذ
 لرجل افراد وكل الفرس افراد فلا يرد شئ **قوله** منفرد تا كانت تلك الاحاد **جواب سول**
 وهو ان الاحاد جمع وهو يتقيم في ما فوق الاثنين ولا يستقيم في الواحد والاثنين لعدم الاحاد فيهما
فاجاب بقوله منفرد تا انما حاصله ان اسم العدد ما يدل على كمية الاحاد اعم من ان يكون مجمعة
 اى بدفع واحدة كثلثة او اربعة او منفرد تا اى بدفعات كالواحد او الاثنين وتصوير الدلالة
 على الدفعات ما اذا سئل عن هذا المعدود وذلك وذلك فالتواحد المذكور في الاجوبة يدل على
 الاحاد فاذا قلت كم دهرها لك وكم دينار لك وكم رجل عندك فاجاب الاخر وقال واحد فيكون
 الواحد معتبرا في كل واحد من الدراهم والدنانير والرجال فاذا اخذ الواحد من كل واحد منها
 فيكون احادا **قوله** وكمية الاحاد ما يجاب به اى مدلول ما يجاب به عند السوال كاللفظ فيكون
 في عبارته مسامحة فان الكمية فان الكمية مدلول ثلثة كلفظها **قوله** اذا سئل من واحد واحد
 اى من واحد واحد في الواقع دون الظاهر لا يعلم السائل انه واحد او اكثر والا لما سأل **قوله**
 بكم بان يقال بكم اشتريت هذا الشئ فيجاب بثلثة او اثنان **قوله** والالفاظ الخمسة خبره
قوله اسماء العدد **قوله** بان يكون كل واحد منها **قوله** فم وهم وهو ان يتوهم ان المجموع موضع
 للمجموع فدفع بقوله بان يكون الخ **قوله** فالواحد موضوع تغريم على قوله منفرد تا كانت تلك الا
 حاد بمجموعة فيكون بيان المحاصل الجواب **قوله** اذا اخذت الاحاد منفرد تا اى على حدة ويدفع
 كما مر سابقا **قوله** فاذا سئل عن معدود معدود يعنى في الواقع والواقع الظاهر المعدود غير
 المذكور في قول السائل اذ المذكور في قوله لفظ كم قوله منها اى من الاشياء قوله بكم هو متعلق بسئل
قوله يجاب بالواحد جزاء الشرط اعنى قوله فاذا سئل قوله واثنان عطف على قوله فالواحد **قوله** اذا
 اخذت بمجموعة الخ ليس المراد منها ما يقابل منفرد تا اذ الاثنان ايضا ما هو منفرد تا كالواحد بل
 المراد منها التكرار فقوله ومتكررة عطف تفسير على مجموعة قوله مرة واحدة لانه اذا تكرر اثنين مرتا
 وجد اربعة احاد فيصدق لفظ الاحاد فلا حاجة الى تكرار الاثنين مرتين لانه يصير الاحاد
 ثمانية ولا حاجة اليها في صدق لفظ الاحاد **قوله** فاذا سئل عن معدودين معدودين يعنى
 بالمعدودين في الواقع لا في الظاهر كما مر انفا **قوله** وهكذا الى ما لا نهاية لراى ثلثة واربعة
 وخمسة **فان قيل** لا حاجة الى هذا القول لان كلامنا في جامعية التعريف للواحد والاثنين بعد
 صدق لفظ الاحاد عليهما واسا للثلثة والاربعة الى الاخر فالاحاد صادقة عليهما فانهما الحاجة الى
 ذكره قلنا انما ذكر قوله وهكذا الى ما لا نهاية لبيان قاعدة السوال يعنى اذا سئل عن معدودات
 بكم يجاب بالثلثة او الاربعة والخمسة الى ما لا نهاية لانه ان هذا القول دخل في جامعية
 التعريف **قوله** فظهر من هذا التقرير **فان قيل** لا يرضى المصريح بهذا خور الواحد
 والاثنين في التعريف لانه قال في الايضاح العدد بقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان

على ذلك ليس بعدد لأنها إذا أخذت منفردة وجد الواحد فيهما لكن المقادير لم يوجد فيهما لأن
التقدير واحد أو اثنان في الواحد والاثنان وإنما ذكر فيما بعد في بيان أفراد العدد لأنه محتاج
إليها فيما بعد العشرة فهما في ما بعد العشرة من الأعداد لوجود المقادير فيه ولو قال المص رحمه
أن العدد عبارة عن مقدار ما كان الشيء عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان
في العدد **جيب عنه** أن الشارح رحمه الله إنما أدخلهما في التعريف نظراً إلى ما بعد
العشرة **قوله** في عرف النحاة لأن اسم العدد عند هم ما يقع به العدد فالواحد كذلك وايضاً اسم
العدد في عرفهم هو الموضوع للكمية **قوله** عند بعض الحساب كاهل الحساب الهندوستي قالوا
عصام الدين أن الواحد وإن لم يكن من العدد عند هم لأن العدد نصف مجموع الطرفين عند
هم وليس للواحد طرفين لكن الاثنان عددان لأن طرفاً على ثلاثة وطرفاً الأسفل واحد والواحد
مع الثلاثة أربعة ونصف اثنان **قوله** هذا إنما يرد لو كان قوله وإن لم يكونا سلب كلياً وإما إذا
كان رفع الإيجاب الكلي فلا يرد أصلاً **اعلم** أن الواحد ليس بعدد عند كل أهل الحساب لأن
العدد قسم الكم والواحد ليس بكم لأن كم عبارة عما يقع فيه القسمة ولا يقع القسمة في الواحد و
إما الاثنان فعند بعض أهل الحساب ليس بعدد وذكر والده وجوهاً ضعيفة تفصيلها في شرح
حكمة العين ومن وجوههم هذا أن الواحد لما لم يكن عدداً فالزوج أيضاً لم يكن عدداً
حلاً على الواحد فعمل هذا على أن الاثنان ليس بعدد عند البعض لا يرد اعتراض سولونا
عصام الدين **قوله** لا ينتقض الخ جواب سؤال وهو أن التعريف صادق على رجل أو رجلين
وكذلك زاعم أو زاعمين ومن وسنين وكذلك مجموعهما وقوله لا يفهم بيان عدم الانتقاض
إلى لا يفهم من مثل رجل ورجلين الوحدة والاثنان فيهما فقط بل يفهم منها الجنسية أيضاً فإنه
يفهم من رجل ورجلين أنهما من جنس الحيوان ومن الزارع أنهما من جنس ما يزرع ومن المزارع
أنهما من جنس ما يوزن **جيب عنه** أيضاً أن المراد ما وضع لكمية واحدة لجميع الأ
شياء وليس يفتى منها موضوعاً لكمية جميع الأشياء **فإن قيل** يخرج بقيد الواحد نحو ثلث
جماعات وثلث جموع فإنه يدل على الجماعات دون الأعداد قلنا لا نسلم ذلك بل يدل على الجماعات
والجماعات والجوع فلا يرد نقضاً **قوله** أصولها مبتدأ **قوله** ما شاعركم خبره والجملة مستأنفة
وقعت في جواب سؤال السائل وهو أنه لما ذكر تعريف أسماء العدد حري السامع أن يسأل
بما هي فقال أصولها **قوله** التي يتفرع منها جواب سؤال وهو أنه لما كان الضمير
رجعاً إلى أسماء العدد يكون الإضافة إلى النفس لأن الأصول أي من أسماء الأعداد
وأيضاً أن الأصل سمان لثيرة إذ قد يحى بمعنى الدليل وقد يحى بمعنى
الواجب وقد يحى بمعنى القاعدة الكلية وقد يحى بمعنى السابق و
ههنا المعنى مراد فاجاب بقوله التي يتفرع الخ يعني الأصول التي يتفرع منها

باقیتها فیکون المراد من اسماء العدد غیر الاصول فیکون معناه اصول الباقية وقوله التي صفة
الاصول لصفة اسماء الاعداد والا لم يتحقق الجواب وايضا لما قال يتفرع علم ان المراد من
الاصول القاعدة الكلية **قوله** اما بالحق اي الفرعية اما بالحق تاء التانيث كواحدة من الوجد
واثنان من الاثنان **قوله** او باسقاطها اے باسقاط التاكثا من ثلاث من ثلاثة ويدل على ان
اصلها التاء ان التعريف اذا قصد مجرد العدد من دون العدد وتقول ثلاثة نصف ستة بالتأ
وفي الرضى انما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب
كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكور في رحال مؤنث بسبب عروض هذا الغرض
وهو العدد فتانيث العدد في نفسه اولى لان العدد لما يجعل الغير مؤنثا فلا بد ان يكون
هو بنفسه ايز مؤنثا **قوله** كثنين من المائة والفين من الالف وقوله وعشرين مثال جمع
حكي قوله وامتزاجيا وهو الذي يقدر فيه حرف العطف **قال مولانا عصام الدين**
لصواب ان يقول او تضمن لان الامتزاج عام يتناول بعلبك ايز والكلام في الامتزاج
الخاص وهو امتزاج اسماء العدد **اقول** ان ما قاله ليس بصواب اذ ليس في ال
صطلاح مركب تضمني فلذا قال امتزاجي **قوله** واحد الى عشرة اعلم ان ارتفاع واحد
على انه خبر مبتدأ محذوف اے واحد لها واحد او على انه بدل البعض فيكون بدلا من
قوله اثناعشرة كلمة ولزوم الضمير في بدل البعض ليس بكمية بل اكرية او ان الضمير محذوف
للعلم به والتقدير واحد منها قوله الى عشرة معناه واحد وغيره الى عشرة فيكون الالاق
دون المت فلا يرد ان الغاية لا تدخل لعدم تناول صدر الكلام فينبغي ان يكون العشرة خارجة
من هذا الحكم **قال الرضى** الواحد اسم الفاعل من واحد يحد واحد او حد
فان قيل ان الواحد ما يكون معروض الواحد فيكون معدودا لا العدد لان المعدود
ذات له العدد والواحد كك بخلاف اسم العدد لانه غير مركب من ذات وعدد بل هو عدد بل هو عدد
فقط واسم العدد موضوع للعدد وهو الواحدات المفردة الحقيقية وايضا الواحد اسم فاعل دال
على ذات مبهمة واسم العدد موضوع لمرتبه معينه فكيف يكون الواحد من العدد قلنا الواحد
بمعنى المفرد اي عدد مفرد فالمراد من الواحد لوحد لكونه عددا مفردا ولا حاجة الى تدقيق
فليس بان يقال سمي الواحد واحدا ما لانه واحد بذاته اے غير محتاجة في الوحدة الى شئ
اخر بخلاف الرجل لانه محتاجة في الوحدة الى عروض الوحدة كالضوء مضاف بذاته وما لا من
الانواع المتكسرة اے سمي الواحد به لانه معروض الوحدة اے ليس بذاته فيكون مكررا من العارض
والعارض فياخذ من قبيل تسمية العارض باسم العر وض معانه غير تام لانه اذا جعل الوحدة
واحدا كان من العدد وذات لاسم الاعداد مع ان اسماء الاعداد اوصاف محض ولد اقال
في تحريها لا فليدس ان اسماء العدد ليست بصفة لان الصفة

ماد على ذات مبهمة مع بعض الاوصاف واسماء العدد ولا يدل على ذلك بل يدل على وصف محض كالمصدر قوله ومفردة اى كل واحد من المذكور والمؤنث قوله ومركبة كاحد عشر قوله ومعطوفة كاحد وعشرون قوله واحد اثنان هذه الاعداد وما بعد ها موقوفه اى موقوف بالوقف محكية على ما هو الاصل وهو حاله عدم التركيب يدل على ذلك ترك الواو بين هذه الاعداد منصوبة على انه مفعول لقوله وبما قالوا ان مقولة القول جملة فنقول هذا فيما اذا المراد بالمقولة لفظا واذا اردت بها العطف فلا يشترط فيها ان يكون جملة وإنما ذكرها على سبيل التعدد لان الاعراب لا دخل له في بيان استعمالها بل يكفي في البيان ذكر الاعداد وهو ذكر العدد بدون ذكر الاعراب قوله وتشتبهما وتاينث الضمير باعتبار معنى المفرد والمؤنث لا باعتبار لفظه او بتاويله بالواحدة قوله على ما هو القياس وهو ان يكون المذكور بلا تاء والمؤنث بالتاء فيكون اسماء العدد والى الثلاثة موافقا للقياس من الثلاثة الى العشرة مخالفا له قوله لجماعة المذكور دون واحد مذكور والاثنين منه لكون الجمع يتاوى الجماعة دون الواحد والاثنين قوله باعتبار تاينث الجماعة فالقيل فاعلم هذا قاله في الثلاثة والاربعة قياسية وصرح في اول الكتاب في بحث الوصف الذي هو سبب منع الصرف ان التاء في اربعة غير قياسية حيث قال ولو قال غير قابل للتأني قياسا لم ير دليلا فالحاصل انه قال ههنا التأني في اربعة للتاينث وقاله اول الكتاب انها للتذكير حيث عنه ما قاله اول الكتاب بالنظر الى اسماء العدد العدد ولا شك انه على هذا يكون التأني فيها قياسية قوله فرقا بين المذكور والمؤنث مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشرين وهذا الجمع للمؤنث اى لاجل تحصيل الفرق بين المذكور والمؤنث والا فالتاويل يقتضى اتيان التاء فيه ايضا فالقيل نسوة في ثلث مؤنث حقيقة اذ هو جمع اثة فالتاويل الغرقلنا تالينث لاجل التاويل لا باعتبار الاصل واللام يحجز قوله تعالى قال نسوة في المدينة كما لا يجوز قال امة مع انه جائز ان علم ان المعتبر في التذكير والتاينث حال المفرد لان التذكير والتاينث من اوصاف المفرد فان كان المفرد مذكرا انت العدد وان كان مؤنثا ذكر وان كان متهما لهما كاسنان وشخص جاز الامران قوله لا جاوزت د قم وهم وهوانه يلزم القول باحد عشر في بيان العدد الاول وهو عشرة وما دون العشر انه لا يسم احد عشر في عدد واحد من دفع بقوله فاذا جاوزت الى واجاب صاحب الغاية عن هذا الوهم بقوله ولما فرغ من بيان العدد والمفرد شرع في بيان العدد المركب قوله في الذكر جواب سؤال وهوانه لما قال احد عشر واثنان عشر لا حاجتي الى اثنا عشرة واثنان عشرة لان مدلولها واحد فاجاب بقوله في الذكر بعضان محلهما مغير وان كان مدلولها واحد قوله بتذكير المذكور الى بيان الاصل والمراد انه بتذكير المذكور تاينث للمؤنث فاعلم العبارة مسامحة قوله وغير الواحد جواب سؤال ظاهر اى ولما جاوز من العشرة فغير الواحد الى واحد والواحدة الى احدى للتخفيف لقلة حروفها من الواحد والواحدة والخفة مطلوبة ههنا لتقل التركيب

بما لا يخلو من التاويل في قوله وتاينث الضمير باعتبار معنى المفرد والمؤنث لا باعتبار لفظه او بتاويله بالواحدة قوله على ما هو القياس وهو ان يكون المذكور بلا تاء والمؤنث بالتاء فيكون اسماء العدد والى الثلاثة موافقا للقياس من الثلاثة الى العشرة مخالفا له قوله لجماعة المذكور دون واحد مذكور والاثنين منه لكون الجمع يتاوى الجماعة دون الواحد والاثنين قوله باعتبار تاينث الجماعة فالقيل فاعلم هذا قاله في الثلاثة والاربعة قياسية وصرح في اول الكتاب في بحث الوصف الذي هو سبب منع الصرف ان التاء في اربعة غير قياسية حيث قال ولو قال غير قابل للتأني قياسا لم ير دليلا فالحاصل انه قال ههنا التأني في اربعة للتاينث وقاله اول الكتاب انها للتذكير حيث عنه ما قاله اول الكتاب بالنظر الى اسماء العدد العدد ولا شك انه على هذا يكون التأني فيها قياسية قوله فرقا بين المذكور والمؤنث مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشرين وهذا الجمع للمؤنث اى لاجل تحصيل الفرق بين المذكور والمؤنث والا فالتاويل يقتضى اتيان التاء فيه ايضا فالقيل نسوة في ثلث مؤنث حقيقة اذ هو جمع اثة فالتاويل الغرقلنا تالينث لاجل التاويل لا باعتبار الاصل واللام يحجز قوله تعالى قال نسوة في المدينة كما لا يجوز قال امة مع انه جائز ان علم ان المعتبر في التذكير والتاينث حال المفرد لان التذكير والتاينث من اوصاف المفرد فان كان المفرد مذكرا انت العدد وان كان مؤنثا ذكر وان كان متهما لهما كاسنان وشخص جاز الامران قوله لا جاوزت د قم وهم وهوانه يلزم القول باحد عشر في بيان العدد الاول وهو عشرة وما دون العشر انه لا يسم احد عشر في عدد واحد من دفع بقوله فاذا جاوزت الى واجاب صاحب الغاية عن هذا الوهم بقوله ولما فرغ من بيان العدد والمفرد شرع في بيان العدد المركب قوله في الذكر جواب سؤال وهوانه لما قال احد عشر واثنان عشر لا حاجتي الى اثنا عشرة واثنان عشرة لان مدلولها واحد فاجاب بقوله في الذكر بعضان محلهما مغير وان كان مدلولها واحد قوله بتذكير المذكور الى بيان الاصل والمراد انه بتذكير المذكور تاينث للمؤنث فاعلم العبارة مسامحة قوله وغير الواحد جواب سؤال ظاهر اى ولما جاوز من العشرة فغير الواحد الى واحد والواحدة الى احدى للتخفيف لقلة حروفها من الواحد والواحدة والخفة مطلوبة ههنا لتقل التركيب

قوله ابقاء للجزء الاول مفعول له لقوله تقول كن اقال جمال الدين قوله ابقاء حال من فاعل تقول ابقاء
مبقيا ليصر الحمل على ذي الحال لا مفعول لعدم صحة التعديل لان القول للبيان اسما والعدد لا للابقاء
كما قال صاحب التكملة قوله فيما اى في المذكور والمؤنث قوله جمال اى متلبسا بجماله اى متلبسا
بجماله الكائنة قبل التركيب قوله وتذكير الثاني مبتدأ خبره قوله في المذكور وقوله كراهة اجتماعها
مفعول له كذا قال عصام الدين لا يقال فعله هذا يكون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فينبغي
ان يكون قوله في المذكور صفة الثانية وقوله كراهة خبر لقوله وتذكير الثاني الا ان يقال ان تذكير
الثاني ليس كراهة اجتماع التائيتين فكيف يحمل عليه قول المعنى وتذكير الثاني منع عن كراهة
اجتماع التائيتين كذا قال جمال الدين قوله كراهة مفعول له للتذكير وما قيل يندم كوز المفعول له
معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فتقول قد وقع في التنزيل يجعلون اصابعهم في اذانهم من
العتو اعق حد الموت فتقوله من مفعول له مع انه معرفة فالحاصل ان كون المفعول له تذكيرا ليس
يشترط عند الجمهور وقال الرياشي اسم عالم ان تذكيره لمساواة الحال والتميز ولذا قالوا ويعرى الى الرياشي
اى ينسب الى الرياشي وجوب التذكير للمفعول لكن يفهم من قول الحاتمي ان قوله ريشي رى باطل
وقوله الحاتمي قاض عليه اى حاكم يبطلان قول الرياشي رى وقوله هذا اعفر عورا والكريم ادخاره
اى ستر عيوب الكريم لا محذور اى ستره اذ قوله ادخاره مفعول له مع انه معرفة قوله
فيها من جنسين فان قيل اما في الاول فظاهر واما في الثاني فمنوع كيف واثنان ثانيته بالتاء
لان اللام وان كان محذوفا وهو الياء لكن التاء ليست عوضا منها بل العوارض منها همزة وصل
في الابتداء فعلى هذا فالقولان يقول مجلات احد عشرة وثنتا عشرة فان التائيت فيهما
من جنسين اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاء في ثنتين بدل من لام الكلمة فلم
يتحضر للتائيت وعلى هذا يصح قوله ولما احكنا عليه بان جنس اخر من التائيت واما اثنتان
فمجموع على ثنتين وهذا التقدير صحيح واما تقدير الشارح رى فغير صحيح كما ترى اجيبه لا يشك
ان عبارة الشارح رى في الواقع هكذا كما قلت لكن العبارة التي ذكرها الشارح رى سهو من
الكاتب قوله واما تذكير الثاني في جواب سؤال ظاهر قوله والتاء في ثنتان جواب
سؤال وهو ان التائيت في احد عشرة فيستقيم لكونه من جنسين واما في ثنتا عشرة فغير
مستقيم لان التائيت فيه من جنس واحد وهو التاء فقط فاجاب بقوله والتاء في
ثنتان بدل من لام الكلمة تاء ما يقابل اللام وهو الياء لانه من التاء بفتح التاء وسكون الشين
واما ابدل بالتاء لانها لو لم تبدل ربما يحدث بالاعلال فالتبس بالمدكور واما في اثنتان فاما
التائيت لان التاء ليست بعوض من الياء لان عوضها شيء اخر ههنا وهو همزة وصل قوله
واما تائيت الجزء الثاني عدل بقوله واما تذكير الثاني في المذكور قوله لانها وجب قيل الصواب
فلان لانه جزء اما ولابد في الجزء من ابقاء اجيب عنه انه جزء اما بتقدير قوله فيقال له فيقال له

لما وجب الزوائد الفاء في جواب أما لقول المحذوف جائز نصر عليه في الرضة قوله وبني
 تميم إلى هذه جملة معترضة قوله عند التركيب جواب سؤال وهو أنا لا نسلم أنهم يكسرون الشين
 الآخر إلى قوله تعالى فله عشر أمثالها فلجواب بقوله عند التركيب قوله من عشرة دفعهم
 وهو أن المراد من الشين السين لأن التفاوت غير مذكور في أكثر الكتب مع أن السين لا يكسر
 من سبع عشرة وأيضا يرد أنه ينقض على نحو عشر في ثلاثة عشر فانه اسم عدد مؤنث مركب
 مع أنهم ليسوا قائلين بكسر الشين فله يقول من عشرة قوله أو شين ثلث عشرة أحدها
 فتح التاء الأخير ولا يعتبر فتح اللام التي قبل التاء لتوسط الساكن وهو الالف بعد اللام وأربعة
 فحات عشرة لكن ما ذهب إليه بني تميم ضعيف لأنه عدول من الفتح الذي هو الأخف إلى الكسر
 الذي هو الأثقل منها قوله ولجي زيون بسكونها فخر لا عن توالي أربع حركات قوله وتقول عشرون
 بكسر العين في عشرون لأن صورتها صورة صورة جمع السائل فلو لم يكسر العين لوهم أنه جمع
 سالم تحقيقه قوله جواب سؤال وهو أن الأخوات اسم من الأسماء العربية فلا بد له من الأعراب
 وهو مجهول هنا فأجاب بقوله بكسر التاء لأنه منصوب وأعراب جمع المؤنث السالم بالكسر في حالة
 النصب قوله لأنه منصوب إلى جواب سؤال ظاهر قوله بالعطف إلى جواب سؤال ظاهر قوله
المنصوب محلا جواب سؤال ظاهر قوله بمفعولية القول جواب سؤال ظاهر فإن قيل إن مقولة
 القول ليس الأجلة وقوله عشرون ليس بجملة قلنا نعم لكن هذا فيما لم يرد منها اللفظ وإن
 أريد من المقولة اللفظ فلا يشترط أن تكون جملة والمراد من العشرون هنا هو اللفظ فإن
قيل إن قوله منصوب محلا لا يخلو عن خلا إذا لم يكن مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا
 محلا إذا كان مبنيا وعشرون ليس مبنيا وهو الظاهر وإنما قالوا إن عشرون بالواو لأجل الحكاية
 لكن الحكاية لكن الحكاية غير مستقيمة لأنه يقتضيه أن كرسابقا قريبا والذكر في موضع من الكتاب
 غير كاف للحكاية كذا كرسرون في بيان الأعراب لأنه يلزم منه فساد قواعد النحو لأنه لو
 قرع بعد الرفع منصوبا وبعد النصب مرفوعا وبعد الجار المسرفوعا أو منصوبا فإن أحطه
 أحد لأن يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكابرة كذا قاله جمال الدين جنابي حبيب
 عن الأجل أن اشتراط البناء للأعراب المحل غلط لأن الأعراب المحل يكون للمعرب
 أيضا إذا قالوا يجوز الرفع والمعطون على سم أن بعد مضمي الخبر محلا على محله ورفع فلا بد
 في الدار محلا على محله لا محلا على محله وإن سلم أن البناء شرط لعشرون محله لأنه حكاية
 عن البنين أعني عشرون على التعداد بأن يعد أسماء العدد من غير عامل فيكون جوابا
 عن الاعتراض الثاني لأن عد أسماء العدد يكون في نبحث أسماء العدد وبأن يعد الأسماء
 للتمييز من الحفظ من غير الكتابة فيكون قريبا وتقول سلمنا أن الحكاية تقتضي الذكر
 سابقا قريبا لكن ان كان المحل عنه مشهورا فلا بأس به بعد وهذا كذلك لأن عشرون قد

ذكر في اول الكتاب في بيان الاعراب لقوله وألوعشرون وهو مشهور فالذكر ههنا كناية
 عنه قوله من غير فرق وإنما لم يفرق بين المذكور والمؤنث في العقود لأن صورتها صورة جمع
 المذكور المسالم فالواو والنون نص في التذكير فالتأنيدي فيه فلا يجتمعان فلذا لا يزداد التأنيدي
 المؤنث قوله وهى عقود ثمانية على العشرين واخواتها عقود ثمانية قوله فيما زاد كلمة ما
 عبارة عن العدد يسمى هذه الاعداد الزائدة كسور العقود فان قيل ان قوله احد وعشرون
 لا ترتبطان بقوله وتقول فيما زاد على كل عقد لأنه لا يقال واحد وعشرون في كل عقد بل يقال
 في عقد واحد وثلاثون واحداً وثلاثون الى تسعين قلنا ان عبارة المصنف مجتزئة عبارة
 اخرى تقديره احد وعشرون الى اخره قوله ولما غير الواجب جواب سوال وهو العطف للمع
 انه ذكر واحد وعشرون واحداً وعشرون على حدة ولم يرد لهما في قاعدة العطف بلفظ
 ما تقدم مع انهما ليس بلفظ ما تقدم فأجاب بقوله ولما غير الواحد والواحدة يعني انما افردهما
 لانها ليسا بلفظ ما تقدم فأجاب بقوله قوله بدون التركيب اي بدون التركيب الامتزاج
 قوله لان المعطوف الزائدة لقوله غير قوله في قوة التركيب اي في قوة التركيب الامتزاج لان
 المعطوف والمعطوف عليه علم لمرتبة معينة كالتركيب احد عشرة علم لمرتبة معينة قوله
 فلذلك اى واجلان انه لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم لم يرد لهما قوله اى
 عطف تلك العقود لما كان العطف في قول المصنف ذكر مجهول لا يعلم منه المراد عطف العقود
 او عطف الزائد فدرهم الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح اى عطف تلك العقود وانما خص
 عطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز لان الاول اكثر استعمالاً لبقية
 قول المصنف الى تسعة وتسعين او اشارة الى انه الاصل لان القليل يقدم على الكثير في التلفظ
 كما في احد عشر بخلاف قوله فيما بعد ثم بالعطف بلفظ ما تقدم حيث جعلنا ملا لهما تنبيها على
 الجواز من الطرفين قوله كأننا ذلك الزائد اشارة الى ان قوله بلفظ ما تقدم حاله من الزائد
 المستفاد من قوله ثم بالعطف باعتبار المتعلق وانما جعل الجار والمجرور حاله من الزائد ولم يجعل
 حاله من الزائد والعقد معالان الاحتياج الى التقيد فيما وقع فيه التغير وهو الزائد لانه
 العقود وانما جعل المتعلق كأننا ولم يجعل متلبساً كما فعله بعض الشارحين اذ يروى عليهم ان المصنف
 بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه وهو الزائد دون العطف فكيف يكون قيد العطف عدل الشرح
 عنه وقال كأننا قوله بل الى تسعة وتسعين كلمة بل ههنا الصريح الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
 الاخر قوله فيما زاد على تسعة وتسعين جواب سوال وهو ان البحث في العدد والوسط فكيف يقال
 مائة والف في العدد والوسط فأجاب بقوله فيما زاد يعني اذا تجاوزت من العدد ونقول مائة
 والف قوله في الواحد جواب سوال ظاهر قوله مائتان والالف لم يورد جمعها لعدم كون
 من الاعداد في نفسه لان المعدود ما كان موضوعاً لمرتبة معينة كالثلثة فانه عبارة عن

جمعه راجع الى الالف فقط على ان لا جمع للمائة كما يأتي قوله وفي ثمانى عشرة أما تعرض المصنف
 لبيان هذا العدد للاختلاف في وجه الاختلاف كونه ناقصا يائيا قاصحا صليا فيه قول
 اربعة احدى اتم الياء والثاني اسكانها والثالث حذف الياء مع كسر النون والرابع حذف
 الياء مع فتح النون والاول اصله ولذا قال المش والاصل في ثمانى عشرة الخ والثاني والثالث لا
 لا اصل ولا شاذ بل يقال له جائر والرابع فهو شاذ ثم ان الثالث وان لم يذكره المصنف صريحا
 لكن يفهم من الرابع قوله لبناء صد والاعداد ليس المراد من الصد والحرف الاول بالحرف
 الاخير من الجزء الاول او لقول ان معنى الصد اى صد من القوم ان الاعداد المركبة مبنية
 على الفتح بان يحمل العبارة على القلب لصد وبناء الاعداد فلا يريد ان ذكر لفظ الصد ورغير
 ملائم لانه منقوص ستة عشر وتسعة عشر لان صددهما مكسور قوله لتناقل المركب والمراد
 بالمركب هو المركب المذكور ههنا وهو ثمانى عشرة فان فيه نقل من جهة ان يحمل الحركة على الياء فيقل
 والفتح وان كان خفيفا لكن فيما لم يكن مركبا وههنا وجد التركيب قوله معدى كريب اصله بفتح
 الباء ليوافق الاخوات لكن اسكن الياء لتقل التركيب قوله اى حذف الياء انما يجوز حذفها
 بكمال التخفيف قوله لانها اذا حذف دليل على الشذوذ قوله فالوجه ابقاء الكسرة ليدل
 على الياء المحذوفة قوله الان الذي جواب سؤال وهو فعل هذا ينبغي ان يمتنع هذا
 لوجه لعدم الدليل على الياء المحذوفة فاجاب بقوله الان الذي لى لى لكن الا هو الذي يجوز
 فتح النون كونه مركبا قوله قال الشيخ الرضى اشارة الى ان بين قول المصنف وقوله الرضى تدافع
 ظاهرا وهو ان قول المصنف يدل على شذوذ وفتح النون فليس باولى بل الاولى هو الكسر وقوله
 يدل على اولية فتح النون ويشذوذ كسرهما اجيب عنه لا يخالف بينهما لان الشاذ
 على ثلاثة اقسام احدها ما يكون مخالفا عن القاعدة والاستعمال جميعا كسجد بفتح الجيم لانه اسم
 ظرف من يسجد بضم العين فيكون الظرف منه مفتوح العين والثاني ما يكون موافقا للقاعدة
 ومخالف الاستعمال كسجد بفتح العين والثالث موافق الاستعمال ومخالف القاعدة كسجد بكسر
 العين فما قال المصنف من ان فتح النون شاذ بالنظر الى انه مخالف القاعدة لان القاعدة
 تقتضي ان يقع كسر النون ليدل على الياء المحذوفة وما قال الرضى ان الكسر شاذ بالنظر
 الى انه مخالف الاستعمال فلا يخالف في الواقع قوله ليوافق اخواته وهي ثلثة عشر واربعة عشر
 الخ قوله والثلث الى العشرة اشارة الى ان عبارة المصنف بمحذوف المعطوف فلا يلزم القصور
 في العبارة قوله ولما فرغ الخ وانما قال هذا لان ما هم اذا فرغوا من بحثهم على الفرائض من
 البحث الاول على لشرع في الثاني قوله وايتد من الثلثة جواب لسؤال ظاهر قوله
 اى مجرور جواب لسؤال وهو ان المصنف يخالف عن سائر النحويين لانهم قالوا
 مجرورا ههنا فاجاب بقوله اى مجرور يعنى انهما ههنا بمعنى واحد وان كان في المواضع الاخرى

له باللام ثم ان يقال للبناء الاعداد الملكية ١٢

الجرائم من الخفض لا يـ يكون بالكسرة فقط والجرح قد يكون بالكسرة وقد يكون بالحرف والمجرى
لا يتأتى في العدد الذي قلنا يكون ههنا بمعنى واحد أعلم ان التميز انما يكون مجر و ملاذا كان
جامدا نحو ثلاثة رجال وان كان صفة نحو قولك ثلاثة صالحون فالاحسن فيه الاتباع اعني ان
ان يجعل التميز صفة للعدد كذا في شرح التسهيل وما قاله الشارح ان اضافة العدد لا يجوز للجميع
المذكور السالم ففهما يكون بصورة الاضافة واما اذا كان بصورة التركيب التوضيحي فهو غير ممنوع
قوله وجموع الاولى ان ياتي بجمع الكسرة وان لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات و
قل مجيئه مع وجود الكسر نحو قوله تعالى سبع سبلات مع وجود سابل فان قيل لما كان مجيئه
مع وجود المكسر قليل ينبغي ان لا يصح ايراده في اصح الكلام قلنا ان محتمل ما في صحيحه في
قوله تعالى انه واحد قوله تعالى سبع بقرات حاصله انه وان كان قليلا لكن له حسن بوجه اخر
وهو انه انما اورد جمع السالم لطابق مع قوله بقرات لانه جمع سالم قوله ثلث رهط واقامه
ليكن الـ رهط جمعا لانه لا واحد له والجمع المعنوي اما بجنس كالتمر والعسل واسم جمع كالـ رهط و
القوم والتفر كلها بمعنى واحد وهو من الثلث الى العشرة قوله انز و بعد المرة في اختياره قوله لا
تسقط الخ مضارع من باب الافعال وايضا انما كان مخفوضا على الاضافة ولم يكن منصوبا
على التميز لان مميز الاعداد موصوف مقصود معنى لان ثلاثة رجال في الاصل رجال ثلاثة فتو
نصب يصير على صورة الفضلات قوله الـ ثلث مائة لما كان المائة مؤنث فلن اقال
ثلث مائة ولم يقل ثلثة مائة واما قال التسع مائة ولم يقل الى عشرة مائة اذا لم يتعملوا عشرة مائة
استغناء بلفظ الف فان قيل فليكن المائة اسم جمع كالـ رهط فمن اين علم انه مفرد حتى
يحتاج الى الاستثناء قلنا اسم الجمع يدل على عدد غير معين والمائة يدل على عدد معين
فكيف يكون جمعا واسم جمع واما جوز اضافة الثلاثة مثلا الى المائة لوجود الكثرة في
المائة فاشبه الجمع قوله وكان قياسها فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والتوز لا يجوز
اصلا فكيف يقال والقياس ثلثة مئين قلنا هذا بالنظر الى سائر المميز لانه لا يكون الا جمعا قوله
لان للمائة جمعين دليل لقوله لم يجمع قوله في صورة جمع المذكور واما قال في صورة لان الجمع
السالم لا يجمع الا من المذكر العلم الذي يعقل كزيد ون اذ من الصفة كضاربون ومضروبون و
المائة ليس بواحد منهما وازيادة تحقيقه في التكملة يعني ان جمعية المائة على مئين شاذ ..
كارضين جمع ارض قوله والثاني جمع المؤنث السالم الخ وهو جمع حقيقة فلن لم يقل صور
ههنا قوله الى جمع المذكور فكذا لا يجوز اضافة العدد الى ما هو في صورة الجمع كمئين قوله
فلا يقال ثلثة مسلمين لانه لا يقبل لتاويل الجماعة لان الواو والنون او الياء والنون
علامتا التذكير فلا يقبل التانيث بخلاف قوله رجالا لانه جمع وهوتاويل الجماعة مؤنث
قوله ان يـ التميز المجموع الى قوله التميز فاعليه والمجموع مفعوله قوله ما تعود الخ كـ مائة

مصدرة أي عادت كرت ان تميز قوله بعد ما أي بعد الجمع الذي هو الم وبتحقيقه انه لو
اضيف ثلاثة مثلا الى مائة يكون ذلك الجمع مائة تمييزية نحو ثلاثة مائة رجل والحال انه جرح
العادة على ان يكون بعد مثلا تمييزيا يكون على صورة الجمع المذكور اعني عشرون وثلثون
فكرهوا ان يكون ذلك التمييز للجمع المؤنث السالم اعني مائة واما كون رجل تمييزا للمائة بدون الجمع
فلا خير فيه لانه لا مقابلة بين مائة وعشرون حتى لا يكون تمييزا لهما تمييزا للاخرين بالمقابلة
بين مائة وثلثون فلا يكون تمييزا لهما تمييزا للاخرين قوله مع كونه اخضر النجواب
سؤال وهو ان المحذوفا كان ثابتا في الجمع كذلك ثابت في المفرد لان تمييز ثلاثة او اربعة
لا يحجب مفردا عما الترجيح قلجواب بقوله مع كونه اخضر قوله اما نصيب في العقود فلتعذر الاضا
يعني ان اضيف فلا يخلو اما ان يكون مع بقاء النون او بدونها والاول غير جائز لان النون
فيها على صورة نون الجمع فلا بد من حذفها من المضاف والثاني ايضا غير جائز لان هذا التمييز
في الحقيقة ليست نون الجمع بل بصورته والمحذوف من المضاف نون الجمع لا غير وهذا بحث
وهو ان كلام الشارح في هذه ينافي كلامه في بحث التمييز من انه يعجز اضافة عشرين الى المميز
وغيره لكن على سبيل الندرة وحكمه هنا بامتناع اضافة بقوله فلتعذر الاضافة اجيب
انه امتناعه بين كلاميه لان المورد من التعذر بهذا الندرة قوله واما فيما عداها في ما عدا
قوله لما كان غير العدد الظاهر ان يقال غير المميز لانه لا بد من العدد للعدد وهو المميز
كما يدل عليه قوله واما جوزوا قوله ذلك المميز لان المميز له امتزاج بالمضاف بحسب الصورة واللفظ
جميعا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المميز في الحقيقة هو العدد وبالعكس بخلاف خمسة
عشرة فلان للمضاف اليه فيه امتزاج بحسب اللفظ قوله واما جوزوا تقديره انهم انما
جوزوا ذلك ليطرد بقولهم مائة امرئة بلا ذكر ذكر ثلاثة فان المائة فيه مضاف فالاولا يكون
المائة مطلقا سواء كانت مع الثلاثة او لا قال قيل لم يجوزوا اطراد الباب في قولهم احد عشر
رجلا لصحة قولنا عشرة رجال بالضافة فلم لم يريدوا ان يكون عشرة مضافا مطلقا
كانت مع احد مثلا او لا قلنا ان في احد عشر رجلا اضافة تقدير واحدة وهو اضافة
المركب الى رجل بخلاف ثلث رجال لان فيه اضافتين فلا يكون كاسم واحد قوله يكون
الفضلة قبيل او ههنا بحث من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال قليلة بالتاء ليعبر جملة
على قوله فضلة والثاني انه لا فرق بين كون التمييز جمعا او مفردا لان العدد ليس
الا احد عشر في المثال المذكور سواء كان التمييز مفردا او جمعا لانها يقعان على عدد
معين وهو احد عشر ههنا اجيب عنه ان قوله فضلة ما اوله بقا ضلكتا وبلا الوجهة
بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وعز الشك في ان الجمع
ههنا وان وقع على العدد المعين كالمفرد لكن بحسب المفهوم اعم من العدد المعين

لانه يلا على الجمعية مطلقا لا على خصوص حد عشر او غيره اوتقال المراد من قوله قليلا هو القليل
 من حيث اللفظ لا من حيث المعنى او نقول انه قليل من الجمع من حيث المعنى ايضا لان معنى
 الجمع واحد واحد واحد ومعنى المفرد واحد فقط قوله في العدد وانما قيد بذلك لان
 استعمالها مع تميزها بدون الاعداد اى بدون اضافة اسم العدد الى المائة نحو ثلثمائة وقم
 في الرضى حيث قال وان لم يكن للمائة مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى اللفظ
 ايضا نحو مات رجل قوله لكنه لما كانت جواب سؤال ظاهر قوله في جانب الاولى ان
 يذكر هذه المسئلة في جنب قوله نقول ثلثة الى عشرة للمذكور وثلث الى عشر للمؤنث لكن ذكر
 ههنا لاجل ان للتمييز فيه دخل لان تذكر لفظ العدود وتانيثه انما يعلم من التميز ولذا اقدم
 ذكر التميز قوله المعبر به عن اى عبر باللفظ عن المؤنث وفي هذا الاشارة الى ان اللام للعدود
 ليس المراد من اللفظ لفظ مطلق بل لفظ المؤنث قوله بان يكون العدود سواء وقع تميزا كما في
 مثال الشرح او موصوفا نحو الشخص ثلثة ولا ينقض هذه الضابطة بثلثمائة ولا العكس بثلثة
 الالف حيث وجب التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء كان للعدود مذكرا او مؤنثا
 لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن العدود
 بلفظ تميزهما اعني رجلا وامراة قوله اى ففى العدد وجهان جواب سؤاله وهو ان الجزء
 لا يكون الاجلته وقوله فوجهان ليس بمجمله فاجاب بقوله اى ففى العدد وجهان وانت تريد
 النساء والاول للرجال قوله اعتبارا باللفظ وهو المذكور قوله وهو الاكثر اى اعتبارا باللفظ اكثر لان
 بحث النوى عن اللفظ قوله واحدا اشارة الى ان عبارة المصمم بخذ من المعطوف فاه
 يثبت المقصود في عبارته قوله بيمينه اذ قوله للتنصيص على استغراق النفي فان الفعل المنفى
 ظاهر في العموم ولا يكون نصا في العموم لان الفعل في حكم النكرة وليس عين نكرة بخلاف عين
 النكرة وهو اسم منكر في سياق النفي فانه نص في العموم اى لا يميز مفردا او متعنى او مجموعا
 فلا يورد الواحد جواب سؤال وهو انه فات المطابقة بين الدليل والمدعى في كلام المصمم
 لان المدعى وهو قوله لا يميز يدله على ذكر الواحد والاثنين ترك التميز والدليل وهو قوله
 استغناء بلفظ التميز يدله على ذكر التميز وترك الواحد والاثنين فاجاب بقوله فلا يورد الخ
 يعنى ان اجزاء المدعى محذوف قوله بل يذكران ما يصلح جواب سؤاله وهو انه اذا لم
 يورد الواحد والاثنان فلا يصح اطلاق التميز على رجلين لان التميز ما يرفع التميز واذا
 لم يذكر العدد لم يثبت الا بهام فاجاب بقوله بل يذكران ما يصلح له وهو للمفرد في الواحد والمثنى
 في الاثنين واحتجنا به عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع في الاثنين قوله ولطرح
 جوابه وهو لا يصلح جعل قوله استغناء مفولا له لقوله ولا يميز واحد لان اشرط في حذف اللام من المفعول ان
 يكون فاعل الفعل والمفعول الواحد وههنا ليس كذلك لان فاعل الفعل لفظ واحد وفي عمل المفعول له

ہنہا لیس الا المتکلم فاجاب بقوله ويطرحون یعنی انه مفعول له لفعل مقدر وهو يطرحون
 ولا شك ان فاعل كلاهما هو المتکلم قوله ای تمیزهما اشارة الى ان اللام في التميز عوض عن
 المضاف اليه قوله ای الصلح جواب عن اعتراض الرضى وهوانا لانسلم ان بلفظ التميز استغناء
 عن العدد لانه لو قال واحد رجال او واحد رجلين او اثنا عشر رجلا لاستغنى التميز عن العدد
 فاجاب بقوله الصلح لان يكون تمیز حاصل الجواب ان الاستغناء فيما يكون التميز صالحا
 لان يكون تمیز العدد وفي مادة النقص التميز لا يصلح ان يكون تمیز العدد قوله الدال صفة التميز
 والغرض في التوضیف بیان الاستغناء قوله بجوهر ای ببادته فان مادة الرجل يصلح ان يكون
 تمیزا للواحد وهي تدل على الجنس وصيغته تدل على الوحدة فلا يحتاج الى ذكر الواحد ثم
 وكذا رجلين بخلاف الجمع كما في ثلثة رجال فان جوهر يدل على الجنس وصورته على الجمعية
 لا على خصوص الثلثة وادبجه وغيرهما وانما كان الجوهر دالا على الجنس والصيغة على الوحدة
 لان بتغير الهيئة بغير الوحدة والاشثينية فعمل انهما دال على الصيغة وبغير الصيغة لا يغير
 الجنس فعمل انه دال على المادة قوله عنهما ای عن الواحد دفع وهم وهوان ذكر
 رجل مثلا مستغن عن كل واحد كما دل عليه قوله عنهما قوله فان من صيغة رجل الغاء
 لتقليل على تطبيق المثال مع المثل اعلم ان المراد من الصيغة ههنا هو اللفظ ای الحروف
 والحركات جميعا فلا يرد انه قال سابقا ان الصيغة يدخل على الوحدة وقال ههنا ان الصيغة
 تدل على الجنس والوحدة جميعا قوله عن التميز صيغة اسم للفعول وهو عبارة عن العدد قوله
 هب صيغة اسم فعل بمعنى الماضى المتکلم ای فرضت قوله مغن عنه ای عن الواحد قوله لك
 ای مغن عن الاثنين فان قيل ان قوله ان ههنا الواحد مغن عنه لا يخلو اما ان يرد اغناء
 ههنا الواحد عن ذكر الواحد مطلقا سواء كان تمیزا واحدا او مشى فهو غير مسلم لانه لو كان
 تمیز الواحد مشى لا يستغنى عن ذكر الواحد او يكون مقيدا بمفرد فهو مسلم لكن الواحد والمثنى
 سابقان في الاستغناء في صورة ذكر المفرد مع الواحد والمثنى مع الاثنين وفي عدم الاستغناء
 في صورة ذكر المثنى مع الواحد والمفرد مع الاثنين انه مقيد بمفرد ^{فقط} والشوقية في عدم الاستغناء
 في صورة ذكر المثنى مع الواحد والمفرد مع الاثنين ممنوعة لان التميز للمفرد لا لعددا والتي هي
 ماقى في الواحد موجود كما في احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا فليكن تمیز الاثنين كذلك واما
 التميز للمثنى للواحد فغير موجود ولذا اخرج الشارح بقوله الصلح لا يكون تمیزا قوله في مین سائر
 الاحاد ومن الثلثة الى العشرة قوله في عالم يفسر ای في مین الاحاد التي لم تيسر ولم يكن الجمعية
 فيه وهو مادون الثلاثة قوله ما هو اقرب اليها ای الى الجمعية متعلق بقوله يعتبر قوله و
 لا يبعد انما قال هذا مع انه يستعمل في الضعف ههنا بنفسه لان هذا التوجيه من الشرع
 فقط واما الاول فهو لكل التوجيهين ثم قوله ولا يبعد

متعلق بقوله الدال مجوهر على الجنس يعني ان في توضيح دليل للمعرفة توجيهين احدهما اشار اليه
 بقوله الدال مجوهر والاخر بقوله ولا يبعد فالتوجيه الاول باعتبار المعنى والثاني باعتبار
 اللفظ قوله اي مجوهر الحروف الخ اي بذات الحروف قوله المصورة صفة الحروف قوله القابلة
 صفة ثانية للحروف قوله علامة الافراد به اي بالحروف بتاويلها بالتميز فلا يفوت قوله
 اعني التنوين مخوخرج قوله حثي الثنية وهو الياء والنون مخوچلين فان جوهر الحروف
 في رجل وهو اللام اذا حثي بها تنوين يكون مصورة بصورة خاصة واذا حثي بها الف والنون
 يكون مصورة بصورة اخوى مقابلة للصورة الاولى قوله استغنى به عن ذكر الاثنين على حد
 سواء كان التميز مفردا او متثنى والفرق بين التوجيهين في دليل المصريح ان المراد بلفظ التميز
 على الاول مجموع جوهر الحروف وعلامة الافراد والثنية وعلى الثاني المراد الحروف الاصلية
 فان ذكر معه العلامة فيقال رجل ورجلين وان ذكر معه العدد فيقال واحد رجل واثنان رجل
 ولا شك ان الاول اخف من الثاني خلاصة ان معنى الكلام انه لا يجه بينهما وبين تميزهما
 استغناء بلفظ التميز عنهما اعني الصيغة من غير اعتبار الافراد والثنية لانه بالحاق علامة الافراد
 بعيد الوحدة وبالحاق علامة الثنية بعيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين
 قوله فاختاروا جواب سوال وهو على هذا حصل طريقان لبيان الجنس مع الوحدة والثنية
 وكلاهما منها مخن عن الاخر فمن اين يزج احدهما على الاخر فاجاب بقوله فاختاروا
 قوله وذلك الاستغناء اشار الى ان قوله لا فادته ليس بدليل ثان لقوله ولا يميز الواحد
 بل هو دليل الدليل ويسمى بالتدقيق واذا كان الدليل للمدعى يسمى بالتحقيق قوله المقصود
 صفة النص ثم يرع ان النص عبارة عن الاية والحديث فاجاب بقوله اي التنصيص
 قوله على العدد جواب سوال وهو انه يعلم من قول المصريح ان العدد منصوص به والنصوص على
 شئ اخر وليس كذلك اذ العدد هو للنصوص عليه فاجاب بقوله على العدد يعني سلمنا ان
 قوله بالعدد منصوص به لكن النصوص عليه محدوف وهو قوله على العدد ثم يرع عليه فعلى
 هذا يلزم الاتحاد بين النصوص والنصوص عليه فاجاب بقوله اي يذا كر اسم العدد يعني ان
 المراد من النصوص عليه هو العدد والمراد بالنصوص به هو اسم العدد وانما زاد قوله يذا كر لان
 الذكر لازم مع الاسم قوله والتصريح به عطف تفسير لقوله التنصيص به والباء في قوله به
 بمعنى على قوله الذي اشار الى بين القاعد المشهورة وهي ان اللام اذا دخل على اسم الفاعل
 والمفعول يكون اللام بمعنى الذي والاسم معنى الفعل قوله ذلك التنصيص اي التنصيص على العدد
 فان قيل الاستغناء عن الشئ لا يمنع ذكره على وجه التاكيد والتشويق كما في اية واحد و
 لا يتخذ واليمين اثنين ولعم رحله وراهبه رحله قلنا لما كان تميزهما بلفظ يدل على نفسيته
 العدد دافع القامعها تميزا واما مخوچهما وراهبه رحله فشاذا واما قوله تعالى اله واحد فلاون ذكر العدد بعد

ذكر العدد يكون للتأكيد والتوضيح أى صفة موكدة مثل فمحة واحدة وأما تقديم العدد على العدد
فلا يجوز إذا التأكيد لا يجوز أن يكون أزيد من المقصود فإن قيل أنه وإن لم يكن تأكيداً لكن
ينبغي أن يكون بدلاً قلنا أنه بدلاً للغلط وهو نادراً فى كلامهم قوله وتقول فى المفرد قال بعض الشارحين
أن قوله تقول صيغة للوث إذا الضمير فيه راجع إلى العرب وهو مونت بتأويل القبيلة فلذلك طبع
قال حسب الكلمة تقول عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب بقية قوله وإن
شئت قلت وبقية قوله فتعرب الأول قوله أى فى الواحد لما كان المفرد من صفات لفظ
والحال أن المقصود ههنا هو المدلول كما يشعر به قوله وتقول فيه الثانى لأن الثانى من صفات
اللفظ فعلم أن المراد من المفرد هو المعنى فلذا قال أى الواحد وهو من صفاتكم اعلم أن إحدى
اسم الفاعل من العدد جائز والغرض فى الأخذ أحد الأسمين أما للتقنين ومعناه جعل لنا
أزيد بواحد وأما الحالة ومعناها بيان المرتبة أنه فى الأبتداء وفى المرتبة الثانى والثالث
إلى غير ذلك وخاصة الأول أن يضاف إلى ما تحته نحو الثانى الواحد وخاصة الثانى أن يضاف
إلى مساويه أو إلى ما فوقه نحو الثانى اثنين أو الثانى الثلاثة وتحقيقه يحى فى المتن والشرح جميعاً
قوله أى بسبب كان الباء محبة لمعان كثيرة فلرفع الأبهام وتعين ما هو المراد قال إنما السبب
قوله أى تصير ذلك للفرد الخ إشارة إلى أن الضمير مضاف إلى الفاعل والمفعولان
محمداً فإن أحدهما قوله عدا وقوله انقص صفة عدداً والآخر قوله أزيد عليه أى على عدد انقص
قوله بواحد متعلق بقوله أزيد قوله فتقول الثانى مقول الثانى لما وقع الفصل بين قوله تقول
وبين مقوله نبه على ذلك قوله وذلك القول الخ إشارة إلى تطبيق المثال مع المثل أى المفرد
قوله نصيره أى نصير الثانى الذى هو تغيير عن المفرد من التعدد فالضمير فاعل النصير
وقوله الواحد مفعول أول وقوله اثنين مفعول ثانٍ قوله بانضمامه إليه دفع وهم وهو أن
يجعل المفرد الواحد اثنين بانضمام شئ آخر إليه فدفع بقوله بانضمامه إليه أى بانضمام المفرد
إلى الواحد قوله فيكون معنى ثانى الواحد اعلم أن قوله معنى مضاف إلى الثانى والثالث
مضاف إلى الواحد قوله مصيرة خبر قوله فيكون قوله وأما ابتداء الثانى الخ جواب حال
ظاهر قوله إذ ليس قبل الواحد عدا بل هو ابتداء العدد قوله حتى يكون الخ فإن قيل
يفهم من قوله حتى يكون الواحد مصيره واحد أنه إذا كان قبل الواحد عدداً كان الواحد مصيراً واحداً
وهو باطل لأنه إذا اجتمع شيان فحصل اثنان قلنا أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى نصير
لا يضاف إلى عدد انقص بدخلاً فلو فرض العدد تحت الواحد لا يكون إلا دلى من الواحد
فإذا ضم إلى الواحد لا يكون اثنين بل يقوى به الواحد قوله على هذا القياس فإن قيل
لا حاجة إلى هذه العبارة بل مجرد اشتغال بما لا معنى قلنا إنما قاله هذا الرعاية للبتدى قوله
أى لا تقول إشارة إلى أن لا عطف على قوله الثانى والثانية قوله غيبة لك إشارة إلى أن

له فى المفرد من العدد ما جازى غير الثانى

مبنى على الضم لحذف المضاف اليه وهو قوله ذلك اى حين ذلك المذكور من الثانى والثانية
قوله فيما تحت الاثنين لا ستاحه عقلا قوله اذ لا يقير اشتقاق لانه اما ان يشتق من المجز
الاول من المركب اى من الثانى منه وعلى التقديرين لا يشتق من المركب بل من المفرد ولولفظ
لبعض الاجزاء من الثانى يلزم الالباس كما مر ولواشتق من جميع حروف المركب لا يسم فى اسم
الفاعل واما اسم الفاعل من المزيد فلا يسم فى اسماء الاعداد
فان قيل قد اشتق اسم الفاعل من المركب حيث قالوا حادى عشر و ثانى عشر باعتبار الحالة
قلنا اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف
العشرة وما تحتها فان لها الفعل نحو ثنيت من الثنى الى عشرات من باب ضربت وجاء من
صا فم ما كان اخره عين اعنى ر ك ب و س ب ع و تسع واما ما ببيان الحال وان كان فى صورة اسم الفاعل
كالجائط والكاهل وهو عقدة ما بين التكبين فليس له معنى فى صورة اسم الفاعل اذ لا يدل
على معنى حث وهو التصير واما معنى الواحد فى مرتبة فلا باس ان يبنى من اول جزى
المركب اذ لا يحتاج الى مصدر قوله اى مرتبة من العدد لما كان الحال يحى لمعان كثيرة فلج
الابهام وتعين ما هو المراد قال اى مرتبة فان قيل ان الاول اى اسم الفاعل الذى مبنى
التصير ايضا فى مرتبة من العدد قلنا المراد من المرتبة فى نفسه لا بالنظر الى عد تحت فيصم مقابلة
مع قوله باعتبار التصير فانه حالة بالنظر الى ما تحت قوله من غير اعتبار معنى التصير اى لا يلاحظ
فيه زيادة الا لقص بل يلاحظ فيه مجرد المرتبة من انه فى الموضع الاول او الثانى قوله الاول
اختلفوا فى وزن اول فقل وزنه اقل وقيل وزنه فعل ويهيد الاول محى الاول فى مؤنث
ولو كان وزنه فعل كان مؤنثه فوعلة ويويد الثانى صرف فى نحو اتيت اولاً ولو كان وزنه
افعل كان غير منصرف للصفة ووزن الفعل قوله اذا وقع فى مرتبة الاولى واما قال هذا
لان عبادة المصروف على على الاطلاق لا يسم قوله كذلك اى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية
قوله واما لم يقل الواحد والواحدة لانها لا يدل لانها وايضا ان لم يقل هالان لفظ الواحد
اسم العدد وليس المراد من اعتبار التصير والحال اسم العدد بل المراد اسم مشتق منه قوله على
المرتبة المقصودة وهى الاولى والثانية والا فالواحد والواحد يدلان على الوحدة مطلقا و
هو ايضا مرتبة من الراتب لكن ليست مرتبة مقصودة هنا قوله والحادى عشر عطفت على
قوله الاول والثانى وليس عطفت على قوله العاشر والا يلزم تعدد الغاية احدها هذه والثانية
قوله الى التاسع عشر وذلك ليعنى الى فساد المعنى قوله والحادية عشرة بتانيث الجزئين
ليكون المونث مخالفا للمذكر من كل وجه قوله الحادى لقلب الواحد الى الحادى يجعل الفا مكان اللام
والعين مكان الفاء فصاحاد وشم قلبت الواو ياء لتطرفنا وانكسار ما قبلها قوله واعلم
جواب سؤال وهو ما الوجه لهم انهم خالفوا اسم الفاعل من العدد من اسماء الاعداد

الاعداد في التذكير والتانيث فاجاب بقوله واعلم الى قوله لانه اسم لواحد المذكور قوله حكم
اسماء الفاعلين اي حكم سائر اسماء الفاعلين مثل ناصر وضارب وعلم قوله من المركب
سواء كان مركبا متراجيا او اضافيا قوله وتقول في المعطوف واما العشرة والثلاثون
الى تسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد ولذا اتى بها
وكان القياس العاشر والثلاثون كذا في الرضى قوله من اجل اختلاف الجواب
وهو ان كلمة ثم من اسماء الاشارات المكانية والمحالة ان اختلاف اعتبار التصير والمحال
ليس من المكان فلجواب بما حاصله انه ههنا ليس من المكان بل للتعليل والتقنية عليه
دخول كلمة من عليه قوله اعتبار التصير الخ بيان الاعتبارين قوله اختلف اضافتهما جواب
وهو ان اختلاف الاعتبارين لا يكون علة لقوله قيل في الاول الخ لانه لو قيل بالعكس ايضا
يثبت اختلاف الاعتبارين فلجواب بقوله اختلف اضافتهما يعني انه معلول محذوف وهو
اختلاف اضافتهما الى الامور المذكورة على الخصوص ثم يرد عليه لما كان قوله ومن ثم علة لتعليل
محذوف فالاشتغال بقوله قيل في الاول الخ اشتغال بما لا ينبغي فاجاب بقوله فلاختلاف الخ
يعني انه معلول لعله محذوف لانه قوله اختلف اضافتهما معلول بالنسبة الى قوله ومن ثم
علة بالنسبة الى قوله وقيل واما رتب المصروف قوله وقيل على قوله ومن ثم اى على خلاف
الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين قوله اى في المفرد من المتعدد دفع وهم
وهو ان المراد من الاول لفظ الاول المذكور بقوله الاول والثاني قوله بالاضافة واذا نصب
به فانما تنصب اذا كان بمعنى المحال والاستقبال لا بمعنى الماضي والاضافة في هذا اكثر
من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانها متساويان فيها والنصب اكثر قوله اى
مصيبيهما تفسير لقوله ثالث اثنين اى الثالث مصير الاثنين ثلثة وهذا القول انا نقوله فيما
وجد الاثنان اولاهم مراد عليهما واحد ولا يقال فيما وجد الاحاد الثلاثة دفعة واحدة بل
يقال فيه ثلثة فلا يرد انه لا حاجة الى اشتقاق هذه الصيغة لانهما قد بقوله ثلثه
قوله من قولم ثلثتهما جواب سؤال وهو ان اسم الفاعل لا يشتق من الفعل
ولا فعل منها فاجاب بقوله من ثلثتهما يعني ان الفعل هو موجود
وهو ثلثتهما بفتح اللام وسكون التاء وضم التاء صيغة التكلم بالعرب قالوا
ثلث ثلث ثلث وربع ربع ربع وانما مرادنا لما مرادنا من الله تعالى
قوله قولم ليسم دخول كلمة من عليه لانها لا تدخل على الافعال والجل وانما قيد
بقوله بالتخفيف لانه لو كان بالتشديد يكون ماضيا من باب المقتضيل فكيف يكون اسم الفاعل
منه ثالثا لانه من الجهر ولا من الزيد بل يكون اسم المفعول منه مثلثا ثم يرد عليه

له لان التقدير يقتضى الاضافة الى الاقل بمرتبة والمحال يقتضى الاضافة الى المساوي او الى قوة اذ للمرتبة المصداق في العدد الذي تحتهم

له لان التقدير يقتضى الاضافة الى الاقل بمرتبة والمحال يقتضى الاضافة الى المساوي او الى قوة اذ للمرتبة المصداق في العدد الذي تحتهم

ان ثلثت لما كان بالتخفيف فكيف ينصب المفعولين لانه متعلق الى مفعول واحد لا الى المفعولين
والحاجة ههنا مست الى المفعولين فاجاب بقوله اى صيرت الاثنين ثلاثة يعنى ان ثلثت متضمن
لغنى صيرت فيكون معناه اجتمع المتكلم مع الشخصين الاخرين فحصل ثلاثة افراد قوله الى
عنه يساوى عدده النظم الاخصر بالاضافة الى اصله والى ما فى قوله اذ العدد والمضاف اليه نفس
اصله لا يساوى اصله الا ان يعتبرا بالتغاشر باعتبار كونه اصلاً وكونه مضافاً اليه قوله
احدها بيان لقوله ثالث ثلاثة قوله بل باعتبار قوله اعلم ان عبارة الشاهد لا يخرج عن جمل
لان معناه ان معنى ثالث ثلاثة واحد من الثلاثة لاكن لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه في المرتبة
الثالثة وهو ظاهر ومعنى ثالث اربعة احد من الاربعة لاكن لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه
في المرتبة الثالثة وكذا معنى ثالث خمسة فالصواب ان يقال باعتبار ان يقال باعتبار وقوعه
في المرتبة الثالثة من الثلاثة والاربعة والخمسة ولا مسأخ لان يقال للراوى في المرتبة الثالثة
من الثلاثة او الاربعة من الخمسة او الخامسة من الستة لان قوله اواربعة او خمسة معطوفان
على الثلاثة كذا قال جمال الدين رحمه الله تعالى قوله والرابعة او الخامسة
زاد هذه العبارة للإشارة الى ان قوله ثالث ثلاثة مذكور بطريق التمثيل والمراد قيل ثالث
ثلاثة وامثاله من نحو اربعة وخامسة وغير ذلك اى احدها باعتبار وقوعه في
احد هذه المراتب وليس للرا دانه قيل ثالث ثلاثة باعتبار وقوعه في احد هذه المراتب فانه
فاسد اذ لا يقال ذلك الا باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة فقط قوله والا يلزم اى ان كان
مطلقاً قوله وذلك مستبعد جداً لان عاشر العشرة الواحد الاخير من العشرة الذى وقع في
المرتبة العاشرة فان قيل ان ارادة الواحد الاول من ثالث ثلاثة ايضا مستبعد فلم يخلص
العاشر قلنا سلمنا انه مستبعد لكن عني جداً ومن العاشر مستبعد جداً قال مولانا
عصام الدين رحمه الله تعالى الاولى ان يقول والا يلزم جانا زيادة الواحد الذى
في المرتبة الثانية او الثالثة من عاشر العشرة لا الواحد الاول منه لانه يمكن اعادة الواحد
الاول من عاشر العشرة اذا كان الا بتداو من العدد الذى يكون العشرة به عشرة قلنا
هذه الارادة غير مستعملة فليذهب الذهن الى قوله باضافة المركب الاول لما كان الاضافة
في المتن مجرولاً بينه لقوله باضافة المركب الاول نزع لانه لا يعلم انه بين اجزاء التركيب الاول
او الثاني اويين التركيبين قوله اى واحد من احد عشر دفع وهم وهو ان يتوهم
ان المراد من قوله حادى عشر اعتبار التصدير مع انه لا يتجاوز العشرة كما مر قد فع لقوله
اى واحد من احد عشر اه قوله بناء على الا اعتبار انما قدر المتعلق ولم يتعلق
بقوله لقوله لان على لا يقع صلة لقوله وانما اراد الاعتبار لان في لفظ
الثاني صفة ليقضى الموصوف

قوله على الثاني حاله من مفعول لقوله خاصة حاله من اعتبار الثاني والتاء
 للمبالغة او مصدر لفعل محذوف اي خص خاصة والجملة حاله او معتبره قوله
 وان شئت فان قيل ان قوله ان شئت فعل متعد ليعني المفعول وهو
 ليس بموجود وقوله قلت لا يصلح للمفعولية اذ هو فعل قلنا ان مفعوله محذوف
 تقديره ان شئت في حادي عشر احد عشر قلت حادي عشر قوله لا يجوز مباحثه
 معناه ان لفظ التذكير والتانيث... مذكور في باب العدد لان البحث عنها
 مذكور فيه ولذا قال الا بخوارا كشين قوله لا صالته اذ ما من مذكر ولا مونث
 الا ويطلق عليه شئ وشئ مذكر اي لفظ شئ مذكر فكان للمذكر عاما فكان اصلا للثمة
 افراده ولانه لا يقتصر الى زيادة بخلاف التانيث لانه لا يحصل الا بزيادة اعلم
 انه لا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذ قصد مدلولاتها فان قصد لفظ
 الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة **قوله**
 المونث ما فيه علامه الخ فان قيل يخرج عن الاعداد من الثلاثة الى العشرة
 فان تانيثها بتجريدها من العلامة قلت انها وان لم يكن فيها سماء العلامة
 لفظا لكن فيها العلامة تقديرا فان قيل لا يصدق التعريف على المذكور هنا
 بسبب وجود العلامة فيه نحو ثلاثة واربعة للمذكر قلت ان اسماء الاعداد في
 المذكور من الثلاثة الى العشرة مونثة في الحقيقة اذ تانيثها من جهة تاويل الجمع بالجمع
 وان اطلق عليه المذكر في الظاهر **قال مولانا عصام الدين** هذا التعريف لا يصلح
 على المونث بالصيغة مخمسة وهذه والتي وانت لعدم وجود علامة التانيث فيها بل نفسها
 تدل على التانيث ولو قلت التعريف مخصوص بما عد المونث بالصيغة قلت فعلى هذا ينبغي
 ان يكون الاحكام التي ايضا مختصا بما عد المونث بالصيغة مع انها مشتركة بين الكل مخمسة
 اذ اسند الفعل الى المونث الحقيقي الخ **اقول** التعريف مختص بما عد المونث بالصيغة فخرج
 لا يضر وانما اختص به اذ المونث بالصيغة علم في مجتبه للبنيات من المضمرات واسماء الامتناع
 والوصولات لكن احكامها غير مذكرة في البنيات فلذا اشترك المونثين في الاحكام
 ولا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائم مقام العلامة فيثبت فيه التاء حكما فيصير التعريف
 جامعا او نقول المراد من المونث هو الذي هو من الاسم المتكهن لان ما هو مبني منه قد
 سبق ذكره في البنيات واما احكام الاسناد الالية انما هو للمونث المتكهن فان
 للمونث المبني في تلك الاحكام تابعة للمونث الحقيقي قوله اي اسم جواب
 سوالين الاول ان التعريف لم يكن مانعا لانريد خل فيه الفعل
 له اي قد خضع له فهو خضعت مع ان التقييم

لا يجوز
 التذكير
 والتانيث
 في الاعداد

للاسم والثانى ان حصر العلامة للمؤنث والالف باطل لوجود علامة الاخرى وهى الفرج
والثدى والحمل والحبيض فاجاب بقوله اى اسم يعنى مراد المصدر بالعلامة علامة اسم
المؤنث لا علامة ذات المؤنث وما ذكرت فهى علامة لذات المؤنث قوله ملفوظة انما
عبر به ليظهر الحمل ^{للمحمل قوله حقيقة او حكما جواب عن اعتراض صاحب الغاية وهو ان القيمة}
الى اللفظ والتقدير يخرج نحو عقوب وطالق ويحاشى من الصفات المختصة بالنسب
اذ ليس فيها علامة لا لفظا ولا تقديرا اما الاول فظاهر ولما الثانى فلانها لو كانت مقدرة تأييدها
لرجعت فى التصغير فاجاب بما حاصله ان فى هذه الاسماء وان لم يكن العلامة حقيقة لكن
وجد فيها العلامة حكما لان الحرف الرابع قائم مقام التاء وانما كان الحرف الرابع قائم مقام
التاء لان تاء التانيث موضع رابع وما فوقه لامادونه قوله ولما لا تظهر التاء وانما يظهر
التاء فى تصغير الثلاثى نحو قد و نادر و دار لثلاثا يجتمع الفرعتان احداهما التصغير لانه فرع
المكبر والاخر تقدير التاء ولذا قالوا ان فى التصغير يرد الاشياء الى اصولها لا يلزم اجتماع
الفرعتين ثم اختلفوا فى ان التاء فى عقوب صمد واولاى الحرف الرابع كان تاء فتكون ملفوظة
وتحقيقه فى التكملة قوله غير ظاهرة فى اللفظ دفع وهم وهوان المراد من المقد المحذوف
وهو الذى سقط عن اللفظ والنية جميعا فدفع بقوله غير ظاهرة فى اللفظ قوله اى اسم
دفع وهم وهوان المذكور لما كان بخلاف المؤنث والماخوذ فى مفهوم المؤنث لفظ اسم
فينبغى ان يكون الماخوذ فى مفهوم المذكور لفظ الفعل فيحقق قوله والمذكور بخلافه فدفع بقوله
اى اسم اه يعنى ان المخالفة بينهما من غير قوله متلبس ببيان المتعلق قوله بمخالفة لما كان
مجرد هذا الباب غير مستعمل فى الخلاف نسبة لا يتحقق بدون الطرفين وهذا يؤدى
باب المفاعلة فلان افسر بقوله بمخالفة المؤنث قوله اى لم يوجد له هذا ايضا حاصله
وانما لم يقل ليس فيه علامة لانه مع انه اخير لان كلمة ليس لينة الحال الاولى المطلق
كما ياتى فى بحثها فأتى بصيغة الماضى ليعلم قوله وعلامة التاء لانه تصير هاء فى الوقف
قوله والالف اى لفظ ذلالت قوله حال كونها مقصوريا يعنى ان مقصورتا وممدودتا حال
من الالف وهو عطف على الخير فيكون خبر الالف والعامل نسبة الخبر الى مبتدأ كما فى اسم
الاستشارة قوله مثله وانت بكسر التاء يعنى هذه الكلمة بكما لما موضوعة للتانيث
قوله اسم انما ضربه لتلويح القسم من المقسم قوله اى فى مقابلة جواب سؤال
وهوان قوله اذ لم يعبر عن المساوى فيكون تقديره هكذا اما مساويه ذكر وهو لا يلزم
على المقصود فاجاب بقوله فى مقابلة يعنى ان كلمة اخاء مشتركة بين المساو والمقابل
والمراد ههنا هو التانى لعدم استقامة الاول وانما ابدل كلمة الباء لينة لان المتبادر منها
السببية وهى غير مستقيمة قوله من جنس انما لانه هذا دفع وهم وهوان المراد من

الذكر هو العضو المخصوص كما هو المتبادر **قد** **فقر بقوله** من جنس الحيوان لأنه لما زاد الجنس علم ان المراد من الذكر هو الذكر لا العضو المخصوص قال الرضى لو قال ان المؤنث الحقيقي ماله الفرج لكان أولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها لكن لما كان مادة النقص غير متحقق في الخارج فلما قال **أولى** **أقول** انما عدل عن الفرج لكرهه التلغظ به وان شئت قد يكون مذكرا بان غلب علامة مع انه صاحب فرج **قوله** انثى ليس بافان ذكر انثى فيدخل فيه ما لا يكون بلذا شئت كعين او يكون لكن ليس بذكر كظلمة فان في مقابلة النور وهو ليس بمذكر بل هو مؤنث اذ النور والنار واحد لكن ابد لا الواو بالالف ويكون ياذا ذكر لكن لا من جنس الحيوان كخلة في مقابلة ثلث من غير التاء وهو الذي لا يخرج منه ثمر وليس شجر غير مثير **قوله** واذا اسند الفعل في المتصرف فانه يجوز التا التاء وتركه في نحو لغز المرأة ويتعين تركه في نحو اكرم بهند اعني صيغة التعجب لان له صيغتان احد هما ما فعله والاخر افعليه وانما يتعين ترك التاء لئلا يخرج عن وزن الامرات عن وزن افعل به وكن الحال في شبه الفعل قال الاثني ان يقول الشارح رم الفعل المتصرف او شبه الفعل بلا فصل فلا وجه لانتباهه باحد القيود وهو قوله بلا فصل فقط **قوله** بلا فصل لعدم صحة الحكم على الاطلاق ثم يريد عليه ان التقدير في العبارة خلاف الاصل فلا بد من القينة فاجاب بقوله كما هو الاصل **قوله** الى المؤنث مطلقا اشتد الى الرد على بعض الشارحين كما يأتي **قوله** فذلك الفعل جواب سؤال وهو ان الجزاء لا يكون الاجمالة وقوله في التاء ليس بجملة **قوله** وجوبا جواب سؤال وهو انه لا يصح مقابلة هذا مع قوله وانت في الظاهر غير الحقيقي بالخيار لتحقق التاء فيهما **فاجاب** بقوله وجوبا يعنى سألنا ان التاء موجود فيها لكن هنا وجوبا وفيما بعده تخيرا **قوله** اين انال في علامتا تانيت الفاعل من اول الامر لا اذا قيل ضربت بدون ذكر امرأة مثلا يعلم ان فاعله مؤنث بخلاف عدم ايراد التاء فانه لا يعلم تانيت الفاعل حينئذ الا بن كسر الفاعل **قوله** الا اذا كان مستدالنا **جواب** سؤال وهو انه يلزم التناقض في كلام المعصوم لانه اذا كان ضمير اليه راجعا الى المؤنث مطلقا كيف يصح قوله وانت في الظاهر **الحاصل** الجواب ان قوله وانت في الظاهر ان بمنزلة الاستثناء كما يأتي بيانه فان قيل لما قال الشارح الا اذا كان في ينبغي ان يقول الا اذا كان لان الخيار كما كان في الاسم الظاهر الغير الحقيقي كذلك في الجمع خيار كما قال المصنف رم حكم ظاهر الجمع فانه يحى بيانه فيما بعد وحكم ظاهر الجمع بمنزلة الاستثناء ايضا فله الشارح رم ان يتعرض لاستثناء ايضا **قلت** انما لم يتعرض له لانه محمول على ظاهر غير الحقيقي كما قال الصرح فاستثناء الاصل كاستثناء الفروع **قوله** لانه بمنزلة الاستثناء له حكم ظاهر الجمع كظاهر غير الحقيقي **رم** عنه نا باب بقوله ذلك الفصل **رم** بقوله فضل خالق عني عنه اللهم اغفر لكاتبه

واما قال بمنزلة ولم يقل عين الاستثناء لان عينه لا يكون الابدات وايضا لا يكون عينه لان
 هذا القول يسمى عند علماء الاصول بالتخصيص لا استقلاله لا بالاستثناء وانما كان بمنزلة الاستثناء
 لانه اذا حكم على كل ثم ذكر بعض افراده فيما بعده بلفظ بخلافه فهو بمنزلة الاستثناء عن هذا الكل
 لا اشتراكهما في اشتراك الاستثناء والتخصيص في اخراج بعض الافراد قال مولانا عصام الدين رحمه
 الله المصريح ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقة بالخيار العلم المذكور مع التاء نحو طلعت فانه
 لا يقال جاءت طلحة قوله المراد غير علم للملك وذلك لان الوضع العلم اخرج عن موضعه وجعل
 التانيث نسبيا متنيا فاعتبر المعنى وهو في البعثة من كونه مجزئ اسم الجنس الذي هو مؤنث لفظي
 نحو نفس اذ ليس فيه وضع جديد كما في العلم وانما اعتبر تانيثه في منع الصرف لكونه حالة في نفسه
 مجزئ تانيث الفعل فانه حال في غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته قوله التانيث فيه
 تعليل بقوله فلك ان تقول طلعت الشمس في طلعت الشمس بمعنى تعليل للخيار قوله لفظيا اي منسوبا
 الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرها وحكما بل تانيث حقيقة في معناه فلا
 يكون للتانيث قوتا فيجوز ترك التاء مجزئ مضمرة اذ ليس في لفظه ما يشعر بتانيثه قوله واستغناء
 له مع استغناء قوله لما في لفظه من الاشعار اي بالتانيث لكون التاء مقدرا فيه بدل
 شمسة قوله وجعل بعض الشارحين اشارة الى فائدة ارجاع ضمير الى مؤنث مطلقا والمراد
 من بعض الشارحين شارح الهندي رحمه قوله ضمير اليه اي ضمير قوله اليه راجعا الى المؤنث الحقيقة
 سواء كان ضميرا او ظاهرا الى المؤنث مطلقا قوله او ضمير المؤنث الى عطف على المؤنث الحقيقة
 يعني ان ضمير اليه راجع الى ضمير المؤنث اللفظي ووجه رد الشرع على البعض ان في الارجاع
 الى المؤنث مطلقا موافقة بسوق الكلام لان سوقه للمؤنث مطلقا بقريضة التعريف وايضا ان
 في ما قاله الشرع موافقة مع طريق الفصحى وهو ان كلامهم تفصيل بعد اجمال وفي كلام الشرع
 ايضاً كذلك اعلم ان هذا البعض قوله انت في ظاهر غير الحقيقة بالخيار انما سمى لقوله اذا اسند اليه
 الفعل فبالتاء يعني مشابهة بما سمى في ان صيغة النسب رفع للمعارضة بين التامر والمنسوخ على انه
 مدة حكمه وهما ايضا كذلك ان البعض ارفع المعارضة بين عبارتي الماتن بالمحمل لانه حمل العباد
 الاول على المؤنث الحقيقة وحمل العبارة الثانية على المؤنث الغير الحقيقي وعند الشارح قوله وانت
 في ظاهر الخ من قبيل المختص له وتحقيقه في علم الاصول قوله ولو كان اشارة الى الاعتراض قوله
 لكان احسن الى اجماع عن ان ما فعله المصريح احسن لان منصب المصريح الاختصاص وفيه
 اختصاص مع احاد المقصود لان المتبادر ان اسناد الفعل الى لفاعل يكون بلا فصل كما قال المصريح
 المرفوعات والاصل في القاعلان في الفعل ولذا قال لشارح رحمه كما هو الاصل قوله وفي
 صورة الفصل ايضا لك الخيار لانه لا يثبت سرية التانيث الى الفعل لكان الفصل قوله
 لرفع الالتباس واعلم انه انما يجب ذلك اذا لم يكن قرينة على تانيث الاسم المذكور كما

اذا كان له صفة مؤنثة ككرمية نحو جاء اليوم زيد كرمية او عاملة في واجب تانيته فان قيل
 القاعدة المذكورة ليست مخصوصة بوجوه الفاصلة بينهما لانه لو لم يكن بينهما فاصلة ايضا يجيب
 اثبات التاء فيه لرفع الالتهاس فقله انه مع الفصل ليس على ما ينبغي قلنا قد عرفت ان في التوثيق
 الحقيقى يجب اثبات التاء عند عدم الفصل والكلام في المؤنث الحقيقى الذى مع الفصل فان
 لك فيه الخيار فى بعض الصور وعدم الخيار فى صورة اخرى قوله لا ضميره اشارة ان قوله ظاهر
 قيد احترازي قوله فيه اى فى اسناد الفعل الى الضمير قوله لم يجوز تانيته لانه لم يجوز تاويله بالجماعة
 لكراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة الذكر فان قيل هذا متقوض بقوله تعالى امنت
 بربى بالله بنو اسرائيل فانه اسند الفعل لمؤنث الى الجمع وهو بنو و حذف تونه بالاضافة
 فان واحده ابن قلنا المراد من جمع المذكور السالم ما كان جمعه على لقياس وهذا الجمع على
 خلاف القياس لان هذا الجمع لا يكون الا للصفة او لعلم من كره يعقل والا بن ليس بواحد
 منهما او تقول ان يتون فى حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه قوله واحد مؤنثا حقيقى
 التانيث كنسوة او مجازية كدور قوله او مذكرا حقيقى التذكير كرجال او مجازية كالايام
 لانه ليس في مقابلهما انثى من الحيوان وسواء كان الجمع جمع التكسير كما فى الامثلة المذكورة او جمع
 المؤنث السالم كالزنيات والطلحات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها قوله حكم ظاهر
 غير المؤنث الحقيقى اى حكم مؤنث ظاهره فلا يشمل المذكور على ما فهم اعلم انه لا فرق بينهما
 لى بين المشبه والمشبهاى بين ظاهر الجمع وبين ظاهر غير المؤنث الحقيقى الا فى شئ واحد
 وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيته بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة
 قوله فانت بالخيار الخ فالتانيث لكون الجمع فى تاويل الجماعة والتذكير لعدم كونه بيتا ويلها
 فان قيل ان عدم كون الجمع بتاويل الجماعة مستقيم فى جمع المذكورين المؤنث كما هو
 الظاهر قلنا ان جمع المؤنث من غير التاويل مذكرا ايضا لان التذكير والتانيث من صفات
 المفرد او لقولان التاء فى جمع المؤنث نحو مسلمات ليس لبعض التانيث بل للجمعية واما تاء التانيث
 فيجوز فة فاذا اولت بالجماعة يقوى تانيته وان لم يؤل فلا يقوى تانيته فيجوز تذكير فعله
 او تقول انما لم يعتبر التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد لان الجواز الطارى ازال حكم
 الحقيقى كما ازال التذكير الحقيقى فى رجال وانما لم يطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقى
 لبقاء اللفظ المفرد فيه فاحتموه بخلاف جمع المؤنث السالم لتغير المفرد فيه اما جند والتاء
 نحو مسلمات او قلب الالف فيه نحو حيليات وحوارات فيجوز فيه التاء وتركها كما فى جمع
 التكسير قوله من جموع التكسير فان قيل كلمة من بيان لقوله وضمير جمع المذكور
 العاقلين والحال ان هذا البيان لغولان قوله غير جمع المذكور السالم يدل على ان المراد
 من جمع العاقلين هو جمع التكسير قلنا ان بيان لقوله

غیر جمع المذکر السالم و تقدیم الشرح علی المشروح شائع فان قيل انه لما كان بيان لقوله غير
جمع المذکر فلا بد ان يرا مع البيان قوله و جمع المؤنث السالم كالطلمات ليكون البيان مستوفيا
قلنا ان جمع المؤنث السالم من المذکر قليل كالمرفوعات و المنصوبات فلذا لم يتعرض له قوله
ولا يقال جادت لبقا لفظ المذکر الحقيقي فيه و ايضا ان الواو والنون نص في التذكير فلا يصح تناوله
بالجماعة قوله فعلت و فعلوا ما فعلت فبا لنظر الى كونه مسند الى ضمير للمؤنث و اما فعلوا فبا
لنظر الى كونه مسند الى جمع المذکر العاقل قوله اي ضمير فعلت جواب سوال و هو لا يصح حمل
فعلت على الضمير لتغاثرهما فاجاب بقوله اي ضمير فعلت يعنى ان العبارة مجذوف المضاف ثم
يرد عليه ان المتقرر عندهم ان التاء ليس بضمير بل هو علامة التانيث و هذا اجتمع مع القائل
الظاهر نحو ضربت هند فكيف يعبر قوله اي ضمير فعلت فاجاب بقوله و هو المستكن فيه ثم يرد
عليه ان التاء لما لم يكن ضميرا فكيف يعبر الاشارة اليها بقوله اي ضمير فعلت اذ من الظاهر
ان فعلين و التاء ليس بضمير فعلم ان الضمير هو التاء و ايضا لا يصح الاختصاص بفعلت
لان حكم افعلت اي ما فعله باب الافعال ايضا كذلك فاجاب بقوله المقرون الخ حاصل الجواب
عن الاول انما اشار الى التاء لكونها علامة على المستكن و مقصود المشرح من قوله المقرون ان
التاء وان لم يكن ضميرا فهي دالة عليه فلذا اقامها مقامه و حاصل الجواب عن الثاني المراءى من
فعلت مقارنته المستكن مع التاء سواء كانت الصيغة من المجرد او من المزيد قوله يعنى الواو
دفع و هو و هو لما كان الضمير في فعلت مستكنا توهم ان الضمير في فعلوا ايضا مستكن و دفع
بقوله اي الواو قوله لهذا النوع من الجمع و هو جمع المذکر العاقلين قوله اي ضمير النساء اشار
الى نه عطف على العاقلين قوله و ما يماثلها جواب سوال و هو ان المحصر بالنساء باطل لان المذکر
كما كان للنساء كذلك للعيون فلجاب بقوله و ما يماثلها يعنى ان عبارة المصريح بجذوف المعطوف
ثم يرد عليه ان العيون ليس مثل النساء لانها من ذوالعقول و العيون ليس منها فلجاب
بقوله في كونه جمع المؤنث الخ يعنى ان الشرط في التثنية اشتراك في وجه من الوجوه لا من
كل الوجه قوله و ان لم يكن من العقلاء و اما ترك المصريح مثلا لانه علم من قوله للنساء بطريق
الاولى فانه اذا جاز في جمع المؤنث يحرم انتفاء الذكورة ايراد النون كان جوازه اذ التثنية الذكورة
و العقل ولى لان النون موضوع لجمع غير العقلاء و كذا في حواشي الهندى قوله غير السالم
الصواب غير العاقل لانه يصح على الرجال انه جمع المذکر غير السالم مع انه يجوز فيه فعلن
اجيب عنه معنى قوله غير السالم ان لا يكون من شأنه جمع المذکر السالم و هذا لا يكون الا في
غير العقلاء و مجذوف الرجال لان من شأنه ان يجري فيه جمع المذکر السالم لانه من العقلاء
قوله اي بالنون دفع و هو و هو ان الضمير في فعلت مستكن فتوهم ان فعلن ايضا
مستكن فدفع بقوله اي بالنون قوله لا اصل له لان الاصل في التذكير ان يكون مذكرا

لما في قوله اي ضمير فعلت

حقیقاً بحيث يكون باذاته مؤنث من الحيوان قوله فيراعى تفریع علی المنق وهو الرجال
 لا على النفاى اى كان له اصل في التذكير فيراعى حقه قوله فيجری مجرى المؤنث لثلاث اى
 المذكور الذى لا اصل له في التذكير مع المذكور الذى له اصل فيه قوله وفي حواشي الهن
 استاره الى وجب آخر قوله المتن التثنية في اللغة دوكون وفي الاصطلاح ما ذكر في المتن كذا
 صاحب التكملة لكن في قوله خلل لان ما ذكر في المتن تعريف المتن لانه تعريف التثنية فكيف
 يصح قوله وفي الاصطلاح الى اقول ان غرض الصاحب المذكور انهما مترادفان في الاصطلاح
 وقدم المتن على الجمع لتقدم عدده ولقربه من المفرد وسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم
 اختصاصه بالشروط المذكورة في الجمع بان يكون مذكوراً عما يعقل الى قوله آخره بالنصب مفعول
 لحق والالف فاعله وانما زاد قوله آخره مع انه علم قوله لحق لان اللحق ما يكون في الاخر لان
 هذا بالنظر الى الوضع واما بالنظر الى الاستعمال فهو اعم الا ترى ما قال المصنف رحمه في الاسماء الاشياء
 وليحقها حرف التثنية مع انه مذكور في الاول قوله اى اثر مفردة جواب سوال وهو ان هذا التعريف
 لا يكون صحيحاً من وجهين اما الاول فلان نحو مسلمات مثله مع انه لا يلحق باخوه الف او ياء
 والا يلزم ان يكون في مسلمان الفان او ياءان واما الثاني فلان نحو مسلم قد يلحق باخوه الف
 او ياء مع انه لا يبقا الى المتن فلا يكون هذا التعريف صادقة على المحدود فلا يكون تعريفاً اصلاً
 لانه لا يكون جامعاً وائفاً لانهما يقتضيان التحقق في الجملة ولا تحقق لمد التعريف اصلاً فاما
 البعض ان التعريف لا يكون جامعاً ليس بصحيح فاجاب بقوله اى اخر مفردة الى قال مولانا
 عصام الدين ان تقدير المضاف وان دفع به سوال مذكور لكن يرد عليه سوال اخر فقد تبدل
 الاشكال بالاشكال وهو ان هذا التعريف لا يكون مانعاً لانه يصدق على الجمع نحو مسلمين فانه
 ايضاً اسم لحق في اخر مفرد المتن ياء وتكون لان مفرد المتن والجمع متحد ولا يجاب بان المراد من
 المتن هو اللاحق مع الملتحق لانه يجوز ان يكون عين جواب الثاني فلا يصح جعل جواب الاول
 اجرياً ان قيد الجميئة مراد في تعريف الامور الاعتبارية فالتعريف ما لحق اخر مفردة من
 حيث انه اخر مفرد المتن فالقول لما كان المراد مفرد المتن لانه قال من حيث انه اخر مفرد المتن
 يلزم اخذ المحدود في الحد وايضاً لما قد للمضاف اعنى قوله اخر مفرد ويلزم الدور لان المتن
 توقف على المفرد والحال ان المفرد توقف على المتن لانهم قالوا المفرد ما ليس بمثنى ولا بمجموعة
 عن الاول ان المراد من المتن الذى وقع . . معناه المعنى الاصطلاحى والمراد من المتن الذى
 وقع في التعريف المعنى اللغوى وهو دوكون سواء كان له مفرد من لفظ او لا وكذا لا يرد الاعتراض
 الثاني لان توقف المفرد على المتن الذى يكون بمعنى اللغوى فالقول ان المتن الذى وقع في التعريف
 ليس بمذكور صريحاً بل ذكر باعتبار الرجاء ضمير مفردة اليه والمرجع هو المتن الذى وقع معناه فلا
 يثبت الفرق بين المتن والمثنى اى بين المتن الذى في المحدود والمثنى الذى ذكر في الحد

قلنا الضمير محمول على الاستخدام لان المشتبه بمعنيين احدهما اصطلاحى والاخر لغوى فايد
بصريح اللفظ صحة اصطلاحى واريد بضميره معنى لغوى قوله او قد يعيد قوله الخ اشارة
الى جواب اخر عن الاعتراض قوله والاى وان لم يكن تقدير المضاف او تقدير قوله مع لوجه
لا يصدق له قوله ولو اکتفى الخ اعلم ان الجوابين المذكورين منقولان من بعض الشارحين
والحال ان صحتها لا يكون الا بتقدير كما هو في الشرح رحم عليهم بقوله واكتفى بظهور المراد وهو شرة
امر المشتبه من انه عبارة عن المجموع من اللام والميم او يكون قوله الحق بمعنى يكون أى المشتبه
ما يكون اخره الف او ياء لا يحتاج الى تكليفهم قوله لا استغنى له عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور
المراد دليل على ان ما يقتضيه ظاهر العبارة غير مراد فلا حاجة الى ما يصلح وانما سيما التوجيهان
تكلفنا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم الامر بطلا معنى الجمعية والمراد جنس المتكلف
فلا يرد ان المذكور سابقا تكلفان لا تكلفا فلا يصح قولنا لشارح رحم عن تلك التكلفات كذا قال
جمال الدين چناي رحمه قول حالة الرفع دفعهم وهو ان الالف والياء كلاهما مجتمعان في مشتبه
واحد فدفع بقوله في حالة الرفع قوله أى مفتوح حروف اه انما عبر عن كلمة ما بالحرف لان
كلمة ما وقعت مفعولا لم يسم فاعله لقوله مفتوح والحال انه مفتوح والرفع لا يظهر في كلمة ما
لانها مبنيّة فعبر عنها بالحرف ليظهر الرفع فيه وانما لاد كلمة كان لبيان متعلق الطرف وهو
قبل قوله ولم يعكس جواب سؤال وهو ان التميز يحصل بالعكس ايضا قوله وكثرة التنشئة لانها
لا يختص بذو العقول بخلاف الجهم والياء انهما اهم من الجهم اذ هي تمجد في نفسها وفي ضمن الجهم ولا شك
ان الاعم الاخص قوله عن الحركة والتنوين الذين في الواحد لان الاسم العارى عن البناء
لا يجوز ان يعبر عن الحركة والتنوين ولما لم يقبل الالف الحركة والتنوين عوضا عنهما دون اما علم
قبول الحركة فظاهر واما عدم قبول التنوين فلان قبول التنوين لا يكون الا بالحركة وهي متنوعة
هذا مذهب البصريين واما مذهب الكوفيين فهو انها عوض التنوين فقط دون الحركة كقولهم
جاءني غلاما زيد فحذف النون يدل على انها كالنوين والبصريون يستدلون بقولهم
الغلامان فاثبات النون مع اللام يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا يثبت لهما مع اللام ووجه
كل واحد انهما كالحركة في موضع كلف الغلان وكالتنوين في موضع كما في غلاما زيد ومثلها كما
في غلاما زيد ومثلها في موضع كما في غلامان ثم يرد عليه ان ما ذكر انما يستقيم في الالف لانه لا
يقبل الحركة واما في الياء فلا يستقيم لانها تقبل الحركة بحسب عنه نعم لانها تقبل الحركة لكن ههنا
او قبل لان ياء التنشئة ساكنة ابد اذ هي وقعت في اعرابا والحرف اذا وقعت اعرابا فهو ليس الا
ساكنة فكذا هذا قوله مكسوة وحكى الكسائي ان ثمة ما مع الياء دون الالف لغة وقال ابن
جنى فتمها بعضهم في الثلاثة أى في الاحوال الثلاثة قوله لتلك يتولى الفتح والنحو ايضا يعادل
ربنا اغفر لي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

ثقل الكثرة خفة الفتحة والالف وايضا الاصل في تحريك الساكن الكسر لانه ساكن في الاصل لانه
عوض عن التنوين او لانه مبني والاصل في البناء هو السكون وايضا انما كسر النون لئلا يلتبس بالجمع
لان الفرق وان حصل الفتحة ما قبل الياء لكن قد يكون فتح ما قبل الياء في الجمع ايضا نحو مصطفين
فلذا التي بفرق آخر قوله ذلك اللوح جواب سؤال وهو ان فوات المطابقة بين الراجع والجمع
لان المراجع امور ثلاثة الالف والياء والنون فأجاب بقوله ذلك اللوح وانما زاد اسم الاشياء
لغنى قوله ذلك لان ارجاء الضمير مع الاشياء اوقع في ذهن قوله ولا يباس باشتماله جواب
سؤال وهو انه لما كان الضمير المستتر في ليدل راجعا الى اللوح قد دخل فيه النون ايضا مع ان النون
لا يدل على ان معه مثله من جنسه لانه عوض عن الحركة او التنوين او تقرير السؤال هكذا ان الدال
على ان معه مثله ليس الا ما هو علامة التنوين وهي الالف والياء دون التنوين لانها قد تحذف
كما في الاضافة فلا يكون دال على ان معه مثله فلا يجر ارجاء الضمير في ليدل الى النون
وتقرير الجواب من كلامه ظاهر وانما لم ينسب الدلالة الى الالف والياء فقط لانه خلاص للثبوت
لئلا اذا ذكر الاشياء فالارجاء الى بعض دون البعض خلاف الظاهر فلذا نسب الدلالة الى الكل
قوله على تقدير تسليمه يعني قوله ولا لا نسلم ان النون لا يدل على ان معه مثله قال مولانا
عصام الدين ان المنع المذكي ليس على ما ينبغي لانه منع لما يجمع عليه من كون علامة التنوين
الالف والياء والنون عوض عن الحركة في المفرد والتنوين فيه فالعلماء متفقون على ان النون
ليست بدالة على ذلك انما اعلم ان معنى قوله على تقدير تسليمه اى تسليم كل واحد من الا
شتمال وعدم الدلالة اما من الاشتمال اى على تقدير عدم التسليم فلان عموم المرجع لا يقتضي
عموم الراجع كما في قوله تعالى ويعودن احق يودهن فان المرجع اعمى المطلقات عام للمطلق
الرجعية والباشئة والضمير مختص بالرجعية واما تقدير عدم التسليم لعدم الدلالة فلان ما
اجمعوا عليه من ان علامة التنوين الالف والياء وان النون عوض عن الحركة والتنوين انما
يدل على ان النون ليس جزء من الدال باطلا لكونه عوضا لا يقتضي الاختصاص بالعوضيته لان
الشيء الواحد قد يكون صالحا لمؤثرين فلا يرد ما قال عصام الدين رحمه قوله صريح يقال وكذا اصح
يقال ان الدلالة المذكورة غرض من الامور الثلاثة باعتبار كونها غرضا من لحوق الاخرين بناء على
لزوم الثالث لهما هذا ما قاله صاحب التكملة اعلم ان قوله وكذا اصح ان يقال ان عطف تفسير لقوله
الشارح كما يعلم من حاشية نودلحق قوله دالة عليه للعلبة قوله غاية ما في الباب اى حاصل
ما في الباب وان الدلالة بالواسطة شائعة في كلامهم فانه اذا صدر الفعل من البعض ينسب الى
الكل مثل قوله بنو فلان حيث لم يقع الفعل الا عن البعض قوله اى مع مفردة وانما ارجع الضمير الى
المفرد لانه لو رجع الى المتن يكون الراجح مفرد فاذا قلنا رجلا ن مثالا فهو يتناول مثل الواحد فان
الواحد لا يتضمن الا الواحد والالف والياء يتناول الواحد الآخر سلمه الفهم بين الحق من معنى

قوله في العدد توطئة الى الاعتراض الذي بين التثنية بقوله ولو اريد بقوله مثله قوله
 باعتبار دخوله جواب سوال وهو انه لما كان قيد الجنس ما هوذا في التعريف ينبغي ان لا
 يصح اطلاق الابيض على الانسان والحجر لعدم اتحاد الجنس معانه يصح فاجاب بقوله باعتبار
 يعني ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين في الحقيقة بل في الجنس الذي وضع ذلك
 المفردة سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين او اختلفا فحواضيضين لانسان وحجر لان الابيض موضوع له
 من له البياض والمراد من الجنس للفهم اي معنى الموضوع له قال مولانا عصام الدين الاول في ترك
 قوله للموضوع له لانه ينقض كبحر بالاسد اذا قيل لريت اسدين ويولد منها الشجاعان من الرجال
 لعدم الوضع في الجواز اقول الوضع ههنا اعم من ان يكون شخصيا او نوعيا فيمثل مثني للجواز
 ايضا كالاسدين للشجاعين قوله بوضع واحد احترز من مثني المشترك باعتبار معينه
 كالقريين للطير والحيض فانه دل على ان موضوعه باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي
 وضع لذلك الجنس لاكن لا بوضع واحد كذا قال صاحب التكملة قوله تحت جنس النخ وهو للسوى
 بالقرع لكن تثنيته ليس بهذا الاعتبار بل باعتبار معنيين مختلفين قوله المشترك صفة جنس
 قوله بينهما اي بين افرادين كرجلين فانه يدل على ان مع الرجل رجل اخر قوله المشترك بينهما
 اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثني اي من تعريف المثني قوله لا يستغنى
 من قوله من جنسه اجيب بان الظم من المثل هو المثل في الكمية وحمل الكلام على الظاهر
 واجب خصوصا في التعريفات فلذا اذكر الجنس او نقول ان المثل له مقابل للاكثر الذي
 هو المذكور في الجمع ولا شك ان المراد من الكثرة ثمة هو التعدد فقط فالمراد من المثل ههنا ايضا
 هو التعدد قوله وقوله ليدل اه جواب سوال وهو ان كل قيد اذا اخذ التعريف لا بد ان يكون
 للاحتراز وهو حاصل باسبغ فالاشتغال بقوله ليدل اشتغاله بالادعوى فاجاب بقوله انه
 ليس جزء من التعريف بل اشارة الى بيان الغرض وهو يعلم من قوله مع مثله قوله والى انه
 لا يجوز تثنية الاسم النخ وهو يعلم من قوله من جنسه قوله باعتبار معنيين مختلفين اي
 غير داخلين تحت جنس الموضوع له سواء كانا حقيقيين كالقران او مجازين كاليدان في النعمة
 والقدرة بان يقال يدانريد باعتبار النعمة والقدرة بان يراد من احد اليدين النعمة ومن الاخر
 القدرة او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع
 قوله فلا يقال قران تثنية القرو بضم القاف وسكون الراء قوله على الصحيح متعلق بقوله لا يجوز
 قوله خلافا متعلق بالاطلاق اي هذا التثنية لا يجوز مطلقا خلافا للبعض في البعض وهو
 الاعلام فانهم يجوزوا تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين في الاعلام كما ذكره بقوله ورد
 بعضهم قوله وهذا الشكل اي انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين قوله جاز
 ان يجعل الاسم اه فنقول من شرح المفتاح الشريفي وفي بحث الاول فانه يجوز ان يكون تثنية التعليل

قياسا لكونها داخل تحت ضابطة وهوان ليمى احد الصاحبين كالابوين او احد المتشابهين
 كالقرين باسم الاخر ثم ياول الاسم لبعض المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان تشنية
 مختلف اللفظ تحفظ اى توجد ولا يقاس عليه واما ثانيا فلان تشنية الاسم انما يكون باعتبار
 معنى جامع بين الفردين في نظر التكلم بقصد افادة ولا شك ان قصد التكلم في ابوين وقرين
 افادة نفس الوب والام والقر والشمس لاد من حيث انها مشتركان في كونها مسمى بالادب والقر
 فتاويل الابوين مثلا بالمسمى بالادب وانكاد صحيحا لافهم لكن ليس ذلك في نظر التكلم كما رأينا
 في لفسى في كل مرة اى لا قصد الى هذا تلفظ هذا اللفظ فان المقصود من قوله تعالى في قصته
 يوسف عليه السلام ورفع اليه على العرش اى على السرير رفيع الادب والمخالة على العرش
 لا ورفع السمين بالادب والى ما ذكرنا يشير عبارة الرضى حيث قال وقد ثنى غير المتقين في
 اللفظ بعد جعلها متفقة اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبها وتشابهها حتى كانها شئ واحد انتهى
 ولم يتعرض للتاويل لاجنب في شرح التسهيل ان مثنى التثنية نحو فارجه البصر كرتين ومثنى
 التغليب ملحق بالمثنى في احواله وليس بمثنى حقيقة اى عانما اطلق للمثنى على مثنى التغليب مجازا لا
 حقيقة لعين ان ما قالوا انها غير قياسية اى ليس حقيقة وكذا قصد التكلم شرط في حقيقة وجر لا
 اشكال قوله ادعاء اى مجازا القوة التناسب بينهما كما قال الله تعالى هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ
 لَهُنَّ قوله ثم ياول الاسم جواب سوال وهوانه لما كان الادب اسما للام فلم يتنا ولا الادب
 فاجاب بقوله ثم ياول اسم الادب بمسمى بالادب مطلقا سواء كان ذلك المسمى حقيقيا او مجازيا
 قوله محنة المسمى به اى بالادب قوله فيكون معنى الابوين اشارة الى بيان مفهوم يتنا ولها قوله
 بلا احتياج اى مع انه لا يحتاج هنا الى الادعاء فانه موضوع لكل واحد من قوله قلنا لا شبهة
 في صحة الخ لوان هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازى ولا نزاع في تشنية اللفظ باعتبار المعنى
 المجازى قوله لكن الكلام اى الاختلاف مع البعض في جارات تشنية القرع بعبء الاشتراك
 اللفظ اى من غير اعتبار هذا الاعتبار قوله وهو الذى اختلف فيه اى ليس الخلاف فى
 قوله والمصمم اختار الخ اشارة الى بيان الخلاف اى للمصمم اختار عدم جازه في شرح الكافية
 المسمى بالادب الى وفي الايضاح جوزه شاذ فلذلك قال الرضى والمصمم متردد في ذلك
 قوله وبهذا الاعتبار اى باعتبار انه يراد بالاسم المسمى بالاسم مسمى تشنية الاعلام قوله في
 مثله مثال العلم المشترك حقيقة وقوله وكذا امر الخ مثال العلم المشترك ادعاء اى مجازا قوله ياول
 بالمسمى لجر هذا التاويل ثابت في نظر التكلم ويحظر بيانه اذ العلية تنافي الاستعمال في اكثر من
 بخلاف اسماء الاجناس لان لا يشك بل على كثير فلم يخطئ بيانه لا بسن بل كفى فيها صحة الاعتبار فاذا كانت
 كما سار الاجناس لان اسماء الاجناس مشتركة في المعنى متحدة في المعنى كونهما مسمى بها ولا بل زوال العلية التزموا ادخال العلم
 في قيل اذا كان تشنيها باعتبار تكثير وهو شاذ كما ذكر في المطولات فيكون تشنيها ايضا شاذ ا وليس كذلك قلنا

تكير العلم غير ضروري في مواضع اخرى التثنية لانه يمكن استعماله في كل موضع من غير حاجة
الى التكير فجعله نكرة من غير ضرورة الخواجر له عن اصله فيكون شاذاً بخلاف مثناه فانه لا
يمكن استعماله علاناً ثنيتاً تنافي العلوية فلا يلزم من شذوذاً واحداً شذوذاً والاخر كما
ذكرنا لا يريد بانه ما الفرق بين مثني التغليب في اسماء الاجناس وبين مثني الاعلام المشتركة
يكون التاويل في نظر المتكلم واعتباره ولا يكفي التاويل للطلق في الثاني دون الاول قوله
ورده بعضهم اى من التاويل والاعتبار بعضهم قوله مجرد الاشتراك اى لا يحتاج فيها الى التاويل
المذكور قوله فعلى هذا البعض اشادة الى التحقيق او اشارة الى الاعتراض اجيب عنه
ان هذا البعض وان لم يعتبر الجسمية في الاعلام لكنه يعتبرها في الاسماء الاجناس فذكر
الجسمية لرعاية اسماء الاجناس قوله ولما كان الخواصم فيه اشارة الى عدم بيان جميع احكام
المفرد الذى يلحقه علامة التثنية بل ذكر بعض المواد الذى يتطرق اليه التغير فان حكم
غير ما يتطرق اليه التغير يعلم من تعريف التثنية لانه لا يكون فيه شيئاً اخر سوى التعريف
قوله حكم ما يتطرق ينبغى ان يقال حكمه فما الحاجة الى وضع المظهر موضع المظهر اجيب عنه انما
فعل ذلك لدفع وهم وهو ان الضمير يرجع الى التغير لقربه والحال ان حكم نفس التغير غير محقق
فيما بعد بل الوجوب حكم ما يتطرق اليه التغير قوله اى الاسم المقصود اشارة بتقدير الاسم الى ان المقصود
لا يكون الا فى الاسم فلا يقال رعى مقصوداً قوله الف مفردة نقل عن الشارح في الحاشية
قوله مفردة احتراز عن الف مقرونة بالهمزة كهماء وقوله لازمة احتراز عن الف مثل زيلا
بإبدال التنوين بالالف في حال الوقف وكما في قوله تعالى لو آتينا فان هذه الالف غير لازمة
قوله ضد المد وادى ضد اسم المدود قوله محبوس عن محركات لكون اعرابه تقديرية فالفيل
ان ههنا وجه ثالث لسمية القصور قلم لم يذكروا الشارح وهو ان القصور مأخوذ من القصر بكسر القاف
وفتح الصاد وهو خلاف الطول اى ضد قلنا انما لم يذكروا لان القصر مصدر لازم من قصر
كشرف وكوم لا يمكن بناء المقصود اى بناء اسم المفعول منه بخلاف الوجهين فان القصر ثمة متعلق
لانه مصدر من قصره يقصر بمعنى ضد المدود او الحبس قوله كحصان فالفيل ينبغى ان يقول
كعصا فان حصان مثال التثنية لا مثال القصور وللقصود مثال الاسم للقصور الفة منقلبة
عن واو والياء ينبغى ان يورد الشارح قوله كحصان والوان بعد قوله للمصر قلبت الف واو لان
كل واحد منهما مثال التثنية التى قلبت الف واو اجيب ان الاء كعصا فى حصان فيكون مثال الاسم مقصوداً كما في قوله
موضع هذا ذو العبد وانما كان الف عصاراً فى الاصل واو لصيقة لقول عصية اى ضربته بالعصا قوله مجهول الاصل ثم يث
عليه ينبغى ان يقول مجهول الاصل فعليه لئلا يكون فى عبارته قصور فلجاء صاحب النكتة عنه ان يث قوله مجهول
الاصل اى فيه علوية الاصل سواء كان الاصل فى الواقع اولاً ثم يرد عليه ان ذكر المصطلح لاداة
الاعم ليس المجازاً وفى المجاز لا بد من القرينة فاجاب صاحب المذکور عنه

بقوله وللإشارة إلى أداة العام أو رد المثال من عديم الأصل حيث قالوا كالأول ثنية إلى والفاء إلى عديم الأصل فإن أذلف الأسماء العريقة البناء أي خالصة البناء كق واذ والى لا أصل لهما والمراد منها حال العلمية وفي الأسماء المقلنة لها أصل هو محال لأعراب قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما كفتش في قوله في المسمى بالي بأن جعل إلى علم الشخص قوله ولم يمل والحال أنه لم يسمع فيه إلا من الفتحة إلى الكسرة ومن الألف إلى الياء ليعلم به الأصل قوله أي والحال دفع وهم وهوان الواو في قوله وهو ثلاثي للطف فإبعدها معطوف على ما قبلها وهو قوله الفه منقلبة عن واو فيكون ثلث هكذا إن كان هو ثلاثيا فيلزم فساد المعنى لأن اسم كان في المعطوف عليه قوله الفه واسم كان في المعطوف قوله هو واجب إلى المقصور وقوله هو ضمير منفصل لا يسهو للفصل لا لتعذر المتصل ولا تعذر هنا فله بقوله والحال أنه فيكون الجملة حالا من الضمير في قوله الفه الرابع إلى المقصور فيكون حالا من المضاف إليه ولزم إقامته مقام المضاف أي إن كان المقصور منقلبة عن واو ولا شك أن النسبة أن الكل صحيح باعتبار الجزء مخويزيد حسن أي باعتبار الوجه قوله أي غيرا فيه الوجه الحرف يعني المراد من الثلاثي هو المعنى الثغوي وهو ذو وثلة أحرف لا اصطلاح وهو ما يكون حروفه الأصلية ثلثة حتى يتناول ثلاثي للزيد فيه قوله فصاعدا حال من مفهوم قوله غيبا فيه أربعة أحرف أي ذو وثلة أحرف حال كونه ذاهبا فصاعدا قوله من الرابعي بيا كلمة ما قوله قلبت الفه واو أنا قلبت ولم يبق الألف على حاله لئلا يلزم التقاء الساكنين بين هذه الألف والفاء الثنية وإنما لم يحدف مع أن دفع التقاء الساكنين يكون محذوف أحد الأولين أيضا لئلا يلتبس بالمرء وعند حذف النون بالاضافة وهذا اعتراض وهو أن قلب الألف واو في الصورة الأولى واجب وفي الثاني أولى فاطلاق الأولى ليس على ما ينبغي إذا ما ليس لقلب فيه واجبا كيف يكون دخلا فيما فيه القلب واجبا وأيضا يلزم في قوله قلبت واو الجمع بين الحقيقة والجاز فليتا مل قوله ونخبة بفتح التاء عطفت على قوله اعتبارا قوله لا يرد أي لا يرد الواو فيه أي فيما فوقه قوله لمكان وهو مصدر ميمي من الكون قوله لمكان الثقل وهو ثقل الواو مع ثقل الحروف قوله أو عديمه أي أو كان معدوما الأصل مع وقوع الدالة فيه كيتان مع الدالة في متى قالوا متى بكسر التاء أي شبه كسر التاء لأعين الكسرة قوله كجمله لأن الفهم للثانث قوله فالله منقلبة بالياء جواب سوال وهو أن قوله ببالياء جزاء وهو لا يكون الجملة وإنما أراد قوله منقلبة لبيان المتعلق وإنما أتى بجملة اسمية ولم يأتي بجملة فعلية بأن قال قلبت الفه بالياء مع أنه الموافق لما سبق من قوله قلبت الفه واو إشارة إلى ثبوت هذا الحكم وتقريره بحيث لا خلاف فيه لأحد لأن الجملة الاسمية تدل على الثبوت والبقاء بخلاف الحكم السابق فإن فيه خلاف الكسائي حيث ذهب إلى أن الف ثلاثي لو كانت منقلبة من الواو في كلمة مفهومة الأولى كالضحي وكسورة كالربوي حيث قبلها بالواو في العجم أي في الأخر مع الصفة والكسرة في الصلة وهذه النكتة لم يقل المصنف والأيام

بدون حرف الجر مع أنه أخضر وأوقى للسابق لأنه محتمل أن يكون قد مره قلبت ياء فيكون جملة
وهي غير مرادة هنا قوله وتخفيفاً على اعتبار قوله أي غير نائدة جواب سؤال وهو ان
الحروف الاصلية في العرف عبارة عما يكون بمقابله الفاء والعين واللام فعلى هذا لا يخرج
ما يكون منقلبة عن اصلية مع ان المقصود بالخبر فاجاب بقوله أي غير نائدة الى اخره
فالحاصل ان المراد بالاصلي بمعنى الثابتة في محله ليخرج عنها الاقسام الثلاثة لا سيما للتعارف
قوله للمتسك اسم فاعل من باب تفعّل للعابد قوله بضم القاف ثم هذا يخالف لما في القاموس
من ان قوله كنان لحسن القربة وكرمان للمتسك ولفعل الشارح اعظم على ذلك الا انه نقل
ذلك من كتب اللغة غير القاموس قوله قلبها واوحدا على النغات قوله أي منقلبة عن قلب
التانيث جواب سؤال وهو ان الهزة للتانيث غير موجودة في كلام العرب فاجاب بما
تحت قوله كان حمرا أي هذا النقش قوله من جنس الالف لان نقل الحرفين اللذين هما
من جنس واحد اقوى من الحرفين اللذين هما من جنس واحد قوله فينبغي ان لا يقع اه هذه مبالغة
في الهمز اجتماع الامثال قوله والواو اقرب الى جواب سؤال ظاهر وايضا انما ابدل الهزة
بالواو لاجل كراهة ثبوت علامة التانيث في الوسط واثبت التاء لضرورة رفع اللبس و
تعين الواو محرراً عن اجتماع اليائين في حال النصب والجر قوله لثقلها أي ثقل الواو لتعيل
الاو قرب قوله في مثل اقتت اصله وقتت من الوقت قوله ولجوه اصله وجوه وكذا في الواو
اصله وواعد واويعد واويعد في اسم مصغر قوله وربما صححت أي بقي على الاصل قوله
ياء لحنقة الياء قوله والاعرف اه جواب سؤال وهو انه لم يفتقر للمعروف هذا قوله بان يكون
للحاق لم يقل او نائدة مع انه للوافق لما تقدم من قوله ولا منقلبة عن اصلية لوزائدة اشاق
الى ان الزيادة في الحدود لا تكون الا لللاحق قوله علباء وهو عصب العنق وهما
علباوان أي الاثنان من العصب علباوان كذا في الصحاح وكذا نقل حماد عن الشافعي
قوله المذكوران اشادة الى ان اللام في الوجان للعهد قوله جائزان خبر لقوله فالوجان
فيكون الجزاء جملة قوله في الصورة الاولى وهو علباء اصله علباء او علباا وقوله لحنقة
بالاصل أي كل واحد من الواو والياء لحنقة بالحرف الاصل وهو السين في قرطاس ويعلم من
عبارة الشارح ان الحرف الزائد لللاحق ا ولا في مثل علباء وهو الواو والياء ثم عوض عنه
الهزة قوله وفي الاخرى وهو كساد ورواء قوله عن اصلية أي من واو واويا قوله لا عين الهزة أي ولما اعلم ان الواو جازية
الا ان البقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سببها فيها الا اثبات وابدال الحقة اولى من اثباتها لانها ليست اصلية ولا منقلبة
عند بل من زائدة فنسبها الى الاصلية لعمدة والمبدلة من اصلية والكسر كذا قال صاحب التكملة لکن قوله والمبدلة الهزلية لقوله الا
البار الاية اولى قوله وفي الترجمة لشرقية اسم كتاب له الشريفية أي الذي له نسبة الى شريف ولهم اسم سيد فانه اعتض
على المصروف في شرحه فاورد الشارح هنا قوله من هذه العبارة وهو قوله

فالوجه قولہ لکن للشہور ردایان لان اصل رداء ہر ای بالیاء قولہ لیكون ای قولہ فوجان
قولہ کما هو ای المذكوران قولہ لکن تصفینا اشارۃ الی الجواب وھنا فہما بتقدیم
الصاد ای تصفینا والثانی بتقدیم الفاء ای تصفینا ومعنی الاول قلبت ورقا بوراق ومعنی
الثانی ای تخص کریم قولہ اثنا محکم ای شیا محکم آہ فان قیل عدم وجدان ما ذکرہ السید
فی کتب الثقات لا یتدعی عدم ثبوته فی نفس الامر بل ہولم یجوز قلنا مولدہ ہما ذکران ما ذکر
المصرح موافق بکتب الثقات فکانہ اشادۃ الی ان ما ذکرہ السید غیر معتبر لکونہ غیر مذکور فی
کتب الثقات آلم ان عباۃ الفصل ہکذا واما اخرہ ہمزۃ لا یخلو ہمزۃ اما ان لیسبقھا الف علی
اربعة اضرب اصلیۃ کقراء او منقلبۃ عن حروف اصلے کرداء وکساء او زائدۃ فی حکم الای
کعلباء او منقلبۃ عن الف التانیث کجرء فہذہ الضیق قلب واو لا غیر کجرء وان والباب
فی البراقی ای النوع من الحکم فی البواقی ان لا یقلب و قد اجین القلب والیضا وعبارۃ
للفتاح ہکذا واما المدوۃ فاذا كانت للتانیث قلبت ہمزتا واو واللم قلبت سواء كانت
اصلیۃ کقراء او منقلبۃ عن حروف اصلے ککساء او عن المجاہی مجری الاصل وهو ان یکون
لا لحاق کعلباء وقد رخص فی القلب وعبارۃ الباب موافق لما فی المتن قولہ باشتہارہ
ای باشتہار ردایان قولہ غیرا وقع الخ اشارۃ الی الاعتراض وقولہ ہذا اعم الخ جواب عن
ہذا الاعتراض قولہ المبدلۃ والمبدلۃ عباۃ عن ہمزۃ فیکون ہذا الکلام مناسب ماثل
الی ما حکم علیہ السید لکن ما ادعاه من الا شہاد لا یتثبت بقولہ الرضی وذلك لانہ اورده بلفظ قد
حیث قال قد قلبت المبدلۃ آہ والیضا ادعی الرضی فی کتابہ شذوذہ والیض قولہ الرضی اعم من ان
یکون الاصل واو او یاء ولا یکون مخصوصا بالیاء فلا یتثبت الا شہار الذی ادعاه والیہ
اشار بقولہ وھذا اعم لانہما کلا الاصل اعم فیکون مترددا فیکف یثبت الا شہاد مع التردد والفقیل لتردد غیر
موجود ہنا لان الضمۃ اذا كانت مبدلۃ من الواو فیجوز ہما اذا كانتا مترددا من لیا فیجوز یاء بالاد
قلنا سلمنا ان تردد فی الواقع لکن التردد من حیث الظن کان فی دفعہ الا شہار قولہ وتخذت لونه للاضاقۃ اعم
ان حذف لون التثنیۃ وان لم فی بحث الجہرات حیث قالوا وحذف التنوین ما قام مقامہ من لونی التثنیۃ
والجمع لانہ ذکرہ کما لا یطرد اولدہم وہم وهو ان لون التثنیۃ لما کان عوضا عن الجہرۃ عند البعض قہم انہا
لا تحذف عند الاضاقۃ لانہا لیست عوضا عن التنوین عند ہذا البعض فدفع انہا تحذف مطلقا
ای عند الفریقین قولہ ای لاجل الاضاقۃ لما قال الشارح الہندی دہ ان اللام فی قولہ للاضاقۃ
للوقت ای وقت الاضاقۃ فیر علیہ ان اللام لما کان للوقت صار ضارفا للوقت فلا یعلم سبب المزج ایضا کون اللام للوقت مجاز
لا یصار الیہ الا عند تحذف اللغنی للتحقیق و ہر سببیۃ فقول الشارح رحمہ وقال ای لاجل الضاقۃ ای اللام للسببیۃ فغلی نہ اعم سبب الحذف
وہر الاضاقۃ کما قال الشارح قولہ مقام التنوین فان قیل ہا کما یتقیر علی قول من جعل النون عوضا عن تنوین المفرد امالی قول من جعلہا عوضا عن

المحركة كما مر سابقا فلا يتقيم قلنا ان عندهم وان كان عرضا عن الحركة لكن صوته التنوين
 فلما حذف قوله فيتنا فيان وانما لم يسقط باللام لانه احتب عرضتها عن الحركة ايضا قوله
 وحذفت تاء التانيث الجواب سوال وهو ان القاعدة هذا ان تاء التانيث لا تسقط عند
 بناء التثنية كشيئتان وتمرتان فكيف تحذف تاء خصية والية عند بناء التثنية اعني خصيان
 واليان فلجواب بقوله وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان على خلاف القياس فتوله على خلاف القياس
 مقدر في المتن كما قاله الشارح والا فعبارة المتن لا يدل على الجواب بل على الاعتراض قوله التي قياسا
 لا تحذف اشارة الى بيان السوء قوله عن اخو المثني كشيئتان فان قيل ان التاء في شيئتان تمرتان
 ليس في اخو المثني اذ الاولف النون من تمام المثني كما قال الشارح للمثني هو للمحق مع اللام لان الاولف
 والنون خارج عنه قلنا لما كان التاء اخو اكثر حروف المثني كان كانه اخو المثني اذ لاكثر حكم الكل او
 نقول ان عبارته مجذبة للضاف اى اخو مفردة وهذه المسامحة مرصا بقا من المصدر فسلوك الشارح
 مسلكه قوله مع جواز جواب سوال وهو ان استعمال شئ على خلاف القياس على قبيح حكم
 ان يستعمل خلاف القياس مع استعمال ما هو على القياس والثاني ان يترك ما هو القياس و
 يستعمل في مخالف القياس فقط فسأل السائل اى قسم مراد ههنا فاجاب بقوله ووجه
 حذف هذا الجواب سوال وهو ان الاستعمال على خلاف القياس على نوعين احدهما مع
 الداعي والاخر من غير الداعي فسأل السائل اى نوع مراد ههنا فاجاب بقوله ووجه الح
 قول لا يمكن الانتفاء اعلم ان المراد من عدم إمكان الانتفاء بدون النون من حيث العادة
 لان حيث الامكان فلا يريد ان انتفاء الاوليتين يعود وهو ممكن باحدهما قوله صادقا
 بمنزلة ففي العبارة استخدام لان المراد من لفظ الخصيتين معناها والمراد من ضمير صارتا
 لفظ الخصيتين قوله وقيل اشارة الى جواب اخرى يعنى ان خصه بدون التاء مستعمل الاول
 التاء محذوفة من التثنية قوله وان كانتا اقل استعمالا جواب سوال وهو ان خصي
 لما كان لغز في خصه فلم احال الشارح على القليل حيث قال وقيل خصي فاجاب بقوله
 وان كانتا اقل يعنى انه اقل استعمالا قوله ولما كان حذف التنوين جواب سوالين احدهما
 ان المصدر عمدة والمخالفة اذا وقعت في كلامه لا بد من نكتة والحال انه وقعت المخالفة لانه قال
 سابقا ويجوز ان يرد بصيغة المضارع وقال ههنا وحذفت بصيغة الماضي والثاني منصب وهو لا
 فلو قال وتاء التانيث بالعطف على النون كان اخصر فلم قال وحذفت تاء التانيث قوله بل وقعت
 على خلاف القياس اى في الزمان الماضي والاضاع في الماضي لا نقطط دون الاستعمال بخلاف الضا
 لان الاغلب فيه الاستمرار الا بقرينة قوله اى اسم دل انما اول كلمة ما باسم اشارة الى ان الجمع
 والتثنية لا يقع الا في الاسم وما وقع في الفعل من نحو فعلا وفعلوا فهو باعتبار الاسم وهو الفاعل
 لان معناه فعل الاثنين لا فعلان لهما وله ايضا انما اول بالاسم احتراز عن الف والهم الاستغناء

فانما المضاد الى على ايجاد مقصودة لكن ليت باسم فان قيل ان مسلمان ومسلمون مراد
جزئه على جزء معناه كلمتان فكيف يكون امّا قلنا قد مر في صدر الكتاب ان كل واحد منهما كلمتان
لكن لشدة الامتزاج عندنا كلمة واحدة واليضا ان الواو والنون والالف من تمام الاسم فجميع
موضوع لمجموع الاحاد فلا يدل جزئه على جزء معناه هذا عند من يقول ان الواو والنون
في الجمع من الحروف الباقى واما جواب الاول على قول من يقول انها من الحروف المعاني او
لقول ان اطلاق الاسم على الجمع انما يكون حكما لا حقيقة يعنى ان الجمع في حكم المفرد لانها مأخوذ
وماخوذ منه فاطلاق الاسم على المفرد صحيح فكذا الجمع فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون
ما تعالاه دخل فيه مثنى اسم الجمع فخطا لثنتين او مثنى الجمع للكسر نحو جالين فانه يدل على
ايجاد مع انه ليس بجمع قلنا المراد بالدلالة دلالة مطابقة كما هو للتبادر وهذه الدلالة على الاحاد
عليست مطابقة اذ للدلالة المطابقة لها اثنان من الجماعة ثم كل جماعة من الاثنين يشغل على الصفا
فالدلالة عليها تضمنية قوله على الجملة انما زاد هذا ليخرج كل الافرادى نحو كل نار حارق وكل نفس
ذاتة الموت قوله اى يتعلق الخ دفع وهم وهوان يتوهم ان المقصود منها شئ آخر والحال انه خلا
للمعنى فدفع بقوله اى يتعلق بها المقصود لا الشئ الاخر قوله في ضمن ذلك الاسم انما زاد
هذا ليخرج منه كل المجموعى نحو كل نملة تاكل الاسد وكل جبل يطبق هذا الحجر فانه دل على جملة
الاحاد لكن ليس فذلك الاسم الذى دل على الاحاد بل في ضمن المضاف اليه وهو نملة في قوله كل نملة
لان كل لازم الاضافة قال عبد الرحمن انما زاد قوله جملة لئلا يصدق التعريف على المفرد لان قوله ما دل
على ايجاد علم يدل على جميع الاحاد دفعة وما يدل على الاحاد فردا ولاكن لا يدل على جملة فان قيل
للمفرد خارج بقوله مجزوف مفردة كما يخرج به اسم الجمع اذ لا مفرد له قلنا غناء قيد الثانى من الاول جائز
فالقول سلمنا انه جائز لاكن اذا كان القيد الاول مذكورا في التعريف واما اذ لم يكن مذكورا فلا يحتاج الى
تقديره قلنا تقدير الجملة منها ضرورى ليكون عبارة التعريف على التبادر لان التبادر من قوله على
وهو جملة الاحاد وكذا قال عبد الرحمن ان قوله في ضمن ذلك الاسم لا يخرج التثنية لانه يصحك عليها
انها اسم يدل على جملة الاحاد يتعلق بها المقصود لاكن لا في ضمن ذلك الاسم وهو الجمع لكن عليه ان
يختلج به وهو الجمع في الحد لان الاشارة في ذلك الاسم الى الجمع قوله مجزوف مفردة انما قال مجزوف مفردة ولم
يقل مفردة بدلا من الحروف لان التبادر من قوله بمفرده هو صيغة المفرد وهيئة مع ان الصيغة للمفرد لا يتبع حال
الجمع واليضا لو قال بمفرده لخرج الجمع الذى لا مفرد له كالنساء والنسوة لان مفرد النساء فرضى وهى
نسوة لا تحققة فحروف مفرد النساء متحققة في النساء وان لم يتحقق المفرد بل فرضى كمر للعدول
من عام مخروف عام متحقق في عموم عدم تحقق كون عام معدولا عنه لعمى اعلم ان المراد
بالمفرد اعم من الحقيقة والتقديرى كاللجموع الذى لا مفرد له كالنساء فانه والم يمكن له مفرد
حقيق لكن ثبت له مفرد تقديرى وفرضى فانه مفردة لشور من حيث القيل

انما

يعنى

وما قالوا ان مفردة اثرة من غير لفظه ليس بشئ لانه على هذا يكون الشاء اسم جمع وجمع بل الجمع
ما كان له مفرد من اللفظ سواء كان المفرد حقيقة او فرضا كقوله في الشاء قوله في بحروف
مادة مفردة دفع وهم وهوان يتوهم ان المراد بالذالة بحروف مفردة مع الهيئة مع ان هيئة
المفرد في الجمع قد دفع بقوله اي بحروف ام يعني ان الهيئة غير زيادة هنا والينا في اشارة
الى بيان وجه الاختصاص بالحروف بالمفرد المستفاد من الاختصاص المستفاد من اللام المقدرة
التي اظهر الشارح دفع بقوله هي مادة المفرد يعني وان وجد تلك الحروف في الجمع لكن ليس هذه
الحروف مادة الجمع بل مادة المفرد قوله الذي هو اسم دال في جواب سؤال وهو اللفظ
ما ليس بمتنوع ولا مجموع فاخذ المفرد في تعريف الجمع يستلزم الد وروا ضل في جواب ان المفرد
هنا وان كان في مقابل المثني والجمع لكنه ملحوظ هنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دالا على الواحد
فلادور قوله على واحد واحد بطريق البدلية قوله حال كون جواب سؤال وهو ان قوله
بتغير ما جار ومجرور والمجرور اذا وقع في كلام العلماء لا بد انهما من الاعراب الجدة فاهو
هنا فاجاب بقوله حال يعني ان اعرابه نصب باعتبار انه حال من الحروف وهي مفتولة به
حرف المجرثم الجار يقتضيه المتعلق فزاد الشارح دفع قوله متلبسة قوله بحسب الصورة دفع وهم وهو
ان يتوهم ان المراد من التغير من حيث المادة فعلى هذا خرج كثير من الجمع قوله ما بزيادة
زيادة حرف كرجال ومسلمين او بقرصان ككتيب وحر او باختلاف الحركات فقط كأسد جمع أسد
او مع السكنات كئذ جمع تذر وكلمة اولئك الخلق فانه قد يحتمل الاثنان كرجال جمع رجل وكقضب
جمع قضيب اى ذكر وقد يجتمع المثلث كقضان جمع قضيب اى طاعة الكرم قوله حقيقة او
حكما جواب سؤال وهو ان التعريف لا يكون جامعا لان مجموع عنه فلك لان التغير غير متوحد
فيه فاجاب بقوله حقيقة او حكما يعني وان لم يكن فيه التغير من حيث الحقيقة لكن التغير الاعتباري
موجود فيه وهو ان ضمة فلك ان اعتبر بقبل وقرب فيكون مفردا وان اعتبر بأسد فيكون
جمعا وكن لك ههنا بمعنى بيض من النوق ليستوى فيه المذكور والمؤنث لكن الفرق ثابت بالاعتبار
وهو ان كسرة ههنا ان اعتبر بنصا اجمع ناصرا يكون جمعا وان اعتبر بكتاب ومار فيكون مفردا
قوله فالجار في قوله بحروف جواب سؤال وهو ان الجار في قوله بتغير ما متعلق بقوله متلبسة
فالجار في قوله بحروف لا يعلم حاله فاجاب بقوله فالجار قوله ويقول دلالا ان كل واحد منهما
للمتعلق قوله على سبيل التناسخ فقطعه هذا ان قوله بحروف مفردة ان كان متعلقا بهوله دال على
المتعلق بكسر اللام لقوله مقصودة اى مقصودة بما اى بحروف مفردة قوله وقوله بتغير ما متعلق
فالقول لا حاجة الى هذا البيان لانه علم ما سبق من قوله حال كون تلك الحروف متلبسة بحروف
المر ذكره هنا ليس الاشتغال بما لا يعني قلنا هذا التصريح بما علم قمنا وبيان الحاصل المعنى
والجاءنا ذكره هنا لدفع الوهم وهوان قوله بتغير ما كما يتعلق بمتلبس كذلك يتعلق بقوله مقصود

جمع مع انه لا مفرد له فكيف يكون جمعا قلنا المفرد عام من ان يكون حقيقة او فرضا والحال
 ان المفرد الفرض ثابت النساء وهو نسوة فان قيل لم يفرض المفرد لقروك وب وهو تمرة و
 لكبة قلنا ان ههنا وجد المانع من جمعتهما لانه لو كان جمعا اما ان يكون جمع القلة او الكثرة لا سبيلا
 الى الاول لانها على اولان مخصوصة كما سيأتي ولا الى الثاني لان جمع الكثرة لا يفرض على لفظ بل يورد
 الى واحد ثم يصغر تصغيرا لا يلزم اجتماع الفرعتين في لفظ واحد واحدا في لفظ واحد احدهما
 الجمعية والاخر التصغير وهذا غير جائز في قوله يقال تميز لا تميزه يعني لو كان جمعا لم يصغر تصغيرا
 على تميز بل يورد الى تمرة والحال انه لا يورد علم انه مفرد قوله ما كان الفارق بينه واحد التادو
 قد يكون ياراي ياء النسبة فان قيل ان اسم الجنس ليس يجمع مطلقا سواء كان الفرق بين
 واحده بالتاء او لا فينبغي ان يفرض نحو قولهم فتخوت قوله فمخوت بمطلق اسم الجنس وايضا لما وجد له الواحد
 بالتاء كان جمعا لان خاصته لجمع ان يكون له واحد من لفظ فكيف يكون اسم جنس قلنا
 انما يفرض خوذين لك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه اى مشابهة بالجمع لدلالة على الاتحاد
 استعمالا واما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو التميز احاده في الخاف كالماء والتراب فلا تشبه
 فيه لعدم دلالة على الاتحاد وايضا لما خصه بالتصغير على محل الخلاف فان الذي لا يفرق بينه و
 بين واحده بالتاء ليس يجمع اتفاقا وعن الثاني انما لم يكن جمعا وان وجد له المفرد من لفظ لانه لو
 كان جمعا اما ان يكون جمع القلة او الكثرة لا سبيلا الى كل واحد منهما كما مر انفا قوله ليس يجمع على الاصح
 لانه لو كان جمعا فاما ان يكون جمع قلة او كثرة لا سبيلا اليهما لما ذكرنا قوله كالبجاعة فاند اسم جمع
 قوله عن حد الجمع لعدم المفرد له من تركيب قوله يقع على الواحد والاثنتين سده من الكاتب قوله
 بخلاف اسم الجنس لانه لا يستعمل فيرادون الثالث فان قيل ان قوله اسم الجنس يقع على الواحد
 ينافي ما سبق من قول ان اسماء الاجناس تدل بحسب الوضع على مفهوم الجنس فقط لا على الاحاد
 حيث قاله الشارح فانما لان لم تدل على الاحاد وضعا لقلنا لا منافات لان الوضع للمفرد ساقا
 من حيث الاحاد وهو جمع فلا يتناول الواحد فلا يفي الوضع منها ونقول ان صحة قوله وضعا
 بمعنى ليس بمجال يعني وقوله على الواحد ليس بمجال لكثرة الاستعمال بخلاف اسم الجمع فانه لا يقع
 عليها الا بجازا قوله الكل لا يقع على الكاملة بل يقع على الثلثة وما فوقها قوله قيل ذلك استارة
 الى الجواب وانما اتى بلفظ قيل استارة الى ضعه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع لا يدل له
 من شاهد قوله لا ضرورة التزام الزمان مقصود ناعدا كونها من الجمع قوله من تركيبها الى
 من لفظها كما انه مفرد وهو جمل وكذا الباقر بقوله والركب ركاب فان قيل اذا كان الركاب
 مفرد ركب وكذا غيره يكون داخل في الجمع فكيف يكون اسم الجمع قلنا الجمعية لا تثبت بمجرد
 وجود كون الواحد من لفظ بل للجمع لا بد من الشروط الاخرى وهي ان لا يجمع اليه ضمير المفرد
 وكذا لا يصغر بلا الى الواحد وكذا لا بد ان يكون من اوزان الجمع ففي الركاب وان وجد احد

احد الشرط وهو وجود كون الواحد من لفظه لكن لم يوجد الشرط الاخرى فيه فكيف يكون جمعا
 قوله نحو واحد وغفم فان واحد الاول هو البعيد وواحد الثاني هو الشاة وهما لا يكونان من لفظهما
 كل واحد اسم جنس كذا قال عبد الرحمن وكل واحد اسم جمع كذا قال جما اللذين والاولى ايراد المثالين
 بحيث كان احدهما الاسم للجلس والاخر اسم الجمع قوله ومخرفك وكذا هيجان فانه حال كونه مفردا
 كمار وحال كونه جمعا كرجال قوله فان لغويا خود فيد في الجمع قوله في يجب التقدير في
 يجب الفرض قوله في المجموع نوعان اشارة الى ان العطف مقدم على الربط اشارة الى ان قوله هو
 مبتدأ محذوف والخبر ليظهر الحمل لان جهل الاخص على الاعم يجوز قوله صحيح وفكسر ووجه الحصر
 ان الجمع لا يخلو اما ان يكون بناء الواحد فيه سالما او لا فالاول صحيح والثاني مكسر ونحو ذلك من
 الثاني لا كسار بناء تقدير قوله في الجمع الصحيح لما كان الصحيح وصفة وهي تقتضي الموصوف فلذا
 زاد قوله في الجمع قوله تارتا جواب سؤال وهو ان الجمع بالمحرف كالجمع بلفظ الجمع فيكون
 معناه بالجمع بالواو والنون للمذكور والمؤنث وبالألف والتاء للمذكور والمؤنث وخابا ط فاجاب
 بقوله تارتا قوله فالجمع الصحيح المذكور يرد عليه ان للتذكير والتانيث من صفات المفرد
 دون الجمع فاجاب صاحب التكملة عند بقوله في المذكور مفردة في انه صفة باعتبار حال متعلق
 الموصوف ثم يرد عليه لما كان السابق قرينة عليه فالمدكور سابقا نكرة حيث قال المذكور فينفي ان يقر
 ههنا ايضا نكرة فلما قال المذكور فاجاب بقوله فيه اشارة الى تنبيه على دكما يقال بالاضافة يقال
 بالوصف ايضا وانما الرتبة قوله فالمدكور بجمع المذكور الصحيح كما فتره الرتبة لاحتياجها الى كثرة الحذف
 لعمدة المصنف والصفة واللبالمدكور بالجمع صحيحا كما قال الهندي رحمه لان سوق الكلام في بيان الجمع
 لا في بيان المذكور بالجمع كذا قال صاحب التكملة لكن لا ندري بكثرة الحذف في كلام الرضي دون
 كلام الشارح رحمه وجوابه ليعلم بتأمل صادق قوله المذكور في بعض النسخ فالمدكور بالفاء التفسيرية
 قوله مفعول ما قبلها سواء كانت الفحة لفظا او تقديرا فدخل فيه مصطفون فان اصله مصف
 مصطفون فان قيل ينبغي ان لا يذكر قوله مفعول اذ لو لم يذكر قوله مفعول ثم الكلام قلنا
 الا انه اوردته رعاية لحد يله حيث يحتاج الى ذكر قوله مكسورا قبلها قوله ثقل الواو والصفة
 وهذا انما يكون في حال الرفع فاختاروا فتحه في حال النصب والجر ايضا ليكون النون على حالة
 واحد وقد ظهر منه انه جعل الرفع اصلا والنصب والجر مرفوعا ويمكن ان يجعل الامر بالعكس بانه
 لو كسر النون في حال النصب والجر يلزم الثقل وهو اجتماع الكسرات واختيار الفحة في الرفع ليكون
 النون على حالة واحد قوله ذلك الحق في فلا يرد انه لا يطابق الواجم والجمع والمرجع لان
 المذكور اشياء ثلاثة وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له حظ في الدلالة
 وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة
 فمنا فظا المقدر كالمفوف فالدلالة حين الاضافة يكون النون منوينا في التقدير قوله وامع

المحقق الا ان اللاحق والحق جميعا يكون مع المحقق لان الحق صفة اللاحق فاذا كان اللاحق مع
المحقق فيكون الحق ايضا معه قطعاً قوله اي مع مفردة انما يرجع الضمير الى الجمع لتلازم تكرار
الجمع ثم يريد عليه انه على هذا يلزم الدور لان المفرد ما ليس بجمع ولا مثنى ولاثنا يريد المفرد صفة
اللفظ فيكون معناه ان في المسلمين مع لفظ مسلم الفاظ اخر وهو خلاف المقصود فاجاب
بقوله الواحد يعني المراد من المفرد هو الواحد وهو اعم اذ قد يكون صفة اللفظ وقد يكون صفة المعنى
ثم لما كان الواحد مستلزماً كباين كونه صفة اللفظ وبين كونه صفة المعنى توهم ان المراد منه صفة اللفظ
فلا تثبت القاشدة في تفسير المفرد بالواحد قد فهم بقوله من حيث معناه يعني المراد منه ههنا ما كان صفة
المعنى قوله اسم التفضيل اعني قوله اكثر منه قوله اصل الفعل وهو الكثرة قوله في المفضل عليه
وهو الواحد قوله ولا كثره في الواحد في الحال ان لا كثره وهو اصل الفعل قوله فان كان الالف
لتصغير الاقسام المتقدمة من عموم قوله ما الحق اخره لا تنتماله على المتقوص والمقصود والصحيح قوله
اي اخر مفردة على حذف المضاف لان الالف ليس اخر الجمع بل وسطه قوله ملاحظة او
مقدراً جواب سؤال وهو ان الالف غير موجودة في قاص فكيف يعبر بقوله حذف قوله قال اصله
قاضيون يشير الى ان الالف المحذوفة في المفرد ترد في الجمع ثم تحذف ولم يبق على المحذوف السابق
لان سبب الحذف غير متقدم ههنا اذ سببه قبل الجمع التقلد الساكنين الالف والمثنون وفي الجمع التقاء
الساكنين بين اليا يان ياء المفرد وياء علامة الجمع وفيه دفع لما عسى ان يتوهم ان المقدركيف
يحذف فلا يعبر بقوله حذف قوله بعد سلب جواب سؤال وهو انه لما نقل ضمير الالف الى
ما قبلها يلزم اجتماع الحركتين على حرف واحد وهذا لا يجوز فاجاب بقوله بعد سلب قوله
والكان اخره فان قيل ينبغي ان يرجع الضمير الى الاسم لان الكلام في الاسماء وقوله
حذف الالف دون حذف بالضمير ليطيح الى اخره شاهد عليه قلنا انما جعل الضمير المستتر
في كان راجعاً الى لفظ اخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم وقوله وحذف
الالف اشارة الى ان ثابث الضمير يرجع الى اخره بقا وبالي لالف كن اقال صاحب التكملة وعلم
من ان الالف من الشرح لا من المتن قوله اي اخر الاسم لم يظهر لي فائدة هذا التفسير
فانه قد سبق تفسير اخره في المعطوف عليه باخر مفردة وهو يرجع للضمير ههنا كن اقال صاحب
التكملة آجيب عنه المفرد على نوعين احدهما حقيقة وهو الواحد من الجمع والاخر بالقوى و
هو ما يصلح ان يكون واحداً من الجمع على تقدير اتخاذ الجمع فتفسير الشارح مع اشارة الى ان الواحد
من المفرد السابق هو المفرد بالقوى قوله اي الف مقصورة اشارة الى بيان الوصف قوله
اي حرف كان انما فسر كلمة ما بالحرف لان قوله ما فاعل لقوله بغي والفاعل مرفوع والحال ان
الرفع لا يظهر في كلمة ما لكونه مبني ففسر بقوله حرف ليظهر الرفع فيه قوله اي شرط الا
انما يرجع الضمير في شرطه الى الاسم مع ان الشرط والجمع لانه ان ارجع الى الجمع يلزم الانشأ

في قوله ما فاعل لقوله بغي والفاعل مرفوع والحال ان الرفع لا يظهر في كلمة ما لكونه مبني ففسر بقوله حرف ليظهر الرفع فيه قوله اي شرط الا انما يرجع الضمير في شرطه الى الاسم مع ان الشرط والجمع لانه ان ارجع الى الجمع يلزم الانشأ

لان الإشارة في ذلك الى الاسم وكذا الضمير في كونه راجع الى الاسم وكذا الضمير في قوله اكان
اسما راجع الى الاسم وايضا ان الشارح رحمه نظر الى جانب المعنى لان الشروط المذكورة تنوع في
الاسم حين اريد جمعه ثم يورد عليه لما كان هذه شروط الاسم ينبغي ان لا يوجد الاسم بدونه
مع انه لا يوجد بدا ومنها فاجاب بقوله يعني شرط صحة جمعه قوله فنذكر علم وهما بحث من وجوه الاول
ان قوله وشرط مبتدأ وقوله فنذكر خبره وهو محمول على مبتدأ وهما لا يصح الحمل لان الشرط لا
يكون الا من الاوصاف المحضنة وقوله فنذكر ذات مع الوصف وكذا العلم من الذات وايضا ان
الشرط ليس مذكور علم بالمذكر نفس الاسم لاشروطه والثاني ان الخبر اذا كان جملة لابد فيه من العائد
ولما لان الخبر ههنا شبه جملة وهو قوله فنذكر ولا عائد فيه الى المبتدأ بل الضمير فيه راجع الى الاسم
الثالث ان دخول الفاء في الخبر انما يصح اذا كان المبتدأ متضمنا معنى الشرط ولا نقمن ههنا والراجح
ان الفصلين المبتدأ والخبر بفعل الشرط لا يجوز وههنا وقع الفصل كما ترى فاجاب الشرح عن الاولين
بقوله اي فكونه مذكورا لان الكون من الاوصاف فيصير جعله شرطا وكذا يكون الخبر من الغزاة فلا
يقتضيه العائد وعن الثالث ان المبتدأ وان لم يتقمن مع الشرط لكنه مقيد بالشرط وهو قوله اكان
اسما فكانه متقمن مع الشرط فاذن اصح دخول الفاء في الخبر وعن الرابع ان الشرح ذهب في ذلك الى
مذهب شارح الهندى لانه يجوز جعل الشرطين للمبتدأ والخبر قوله فكونه مذكورا يعني ان في المتن تسام
بذكر المشتق والاداة مبدأ الاشتقاق لظهور ان الشرط هو التذكير والعلمية لان نفس المذكر والعلم قال
مولانا عصام الدين رحمه كاحاجة الى تاويل المذكر بالكون لبيان المبدأ لان قيد الحيثية شائكة في العا
فيكون معناه مذكر من حيث المذكر ولا شك ان المذكر بهذه الحيثية هو التذكير وهو من الاوصاف
فيصير الحمل يكون مالا للحيثية الى ما قاله الشارح رحمه بقوله فكونه الخ فلا حاجة الى التويل اجيب
ان قيد الحيثية لا دليل عليه لان الحيثية تولى في تعريفات الامور الاعتبارية دون الحكم
لانها قطعية بخلاف ما قاله الشارح رحمه لان اخذ المبدأ من المشتق شائع ولا يسلم ان مالا للمخلك
لان الحيثية تدل على المبدأ لكن لا مطلقا بل في ضمن المشتق في المواد الذات مع الوصف لان
المراد الوصف فقط ثم قال الرضى ينبغي ان يقتضى عبارة المصدر المضاف الى محمول مذكور فيكون
من الاوصاف فلم يأتى الشرع بقوله الرضى بان يكون العبارة محذوف المضافات بحيث ان
تقدير المضافات بخلاف المقصود لان المقصود ان ذلك الاسم مذكر بعينه وليس المراد ان ذلك
الاسم يجعل الغير مذكرا وتقدير المحمول محتمل هذا لكن بالتأمل قوله ان كان ذلك اي الاسم الذي
اريد جمعه قوله محققا جواب سوال وهو ان الضمير في كان لما كان راجعا الى الاسم يلزم الاتحادي
الاسم والخبر في الذهن والخارج جميعا فاجاب بقوله محض المبدأ من الاسم الذي وقع عليه
اسم محض فيكون مقيدا والمراد من الاسم الذي وقع اسم كان اسم مطلق له وحيد فيه معنى
الوصفية ولا قاله قيل فلهذا يلزم حمل الاخص على الاعم وهذا لا يجوز لان حمل الاعم على الاخص

جاء دون العكس قلنا ان المخصوص كما كان في جانب التبرك في جانب الاسم وهذا المخصوص
من وجه وهو ان المراد من الاسم هو الذي اريد جمعه لا مطلقا والمراد من الاسم الذي وقع في
جانب الخبر اسم مطلق من هذا القيد فيكون بعينه ما عموم ونحصوص من وجه واذا كان كذلك
يعبر الحمل نحو قلنا تم فنية فان قيل بالاختصار يقال من غير معنى وصفية فيه بدون قوله ايضا
قلنا ان في كلام الشرح اشارة الى تفصيل بعد الاجمال وهو طريق عندهم ايضا قوله من حيث
سماء جواب سؤال وهو انه لا يصح توصيف العلم بقوله يعقل لان العلم عبارة عن الاسم وليس
الاسم يعقل قوله لصحة بناء الواحد فيه لان اليقار على الاصل صل لكن ليس للعلم دخل في الاشتقاق
لان ما فيه تعين اشرف من الغير فلا يقال سجدون بل سجدوا قوله فاعطى الاشرف للاشرف اعلم ان
في اعطى ضمير راجع الى الجمع وهو مفعول بالم ليم فاعله وقوله الاشرف بالنصب مفعوله الثاني و
قوله للاشرف علة الاعطال وقد مر مثله فلا يرد ان باب الاعطال متعدى الى المفعولين من غير وسطة
حرف الجر فينبغي ان يقال الاشرف في موضع قوله للاشرف قوله فان فقد في الكا لشيء طلبة وهو المذكور
والعلم والعقل كالعين اعلم ان المراد من العلم هو العلم الخاص كزيد فيقال زيد من فلا يرد ان العين
من الاعلام المشتركة فقد في الاثنان لا الكل لان العلمية موجودة فيهما قوله كالمرة فانه قد
فيها الاثنان وهما العلم والذكورة قوله نحو اعوج لغوات العقل فيه قوله اعوج بلا لام فرس ليل هلال ينسب
الى الفرس الاعوجيات لانه اولاد بنى هلال ينسب الى اعوج كان ذلك الفرس في الابتداء ككثرة
اسم شخص فاخذ هـ سليم اسم لشخص ثم صار الى بنى هلال وصار الى بنى هلال من بنى الكلال المراري
اخذ من سليم بنى الكلال ثم صار منهم الى بنى هلال وفرس يعني ابن عصر كذا قال صاحب الكلمة
قوله وفرس يعني عطف على فرس الاول في كمال اعوج علم الفرس بنى هلال فكل علم
لفرس غنى ابن عصر قوله والد المذكور جواب سؤال وهو ان طلبة داخل في هذه لوجود الشرط
وورقاه وسلي خارجة عن هذه القاعدة لعدم التذكير وبالعكس فلجواب بقوله والد الخ يعني ان
المراد بالمد كالمعنى الاصطلاحي وهو ما لا يكون فيه علامتا التانيث الا انه خص التام لكونها الاصل
في التانيث لانها لا يغير بالجنس والابدال بخلاف الالف كما قال الشارح دون المعنى اللغوي يعني
ما تصف بصفة الذكورة فاندفع اعتراض شيخ الرضى وهو كان على المصرح ان يقول بشرط التبرك
عن التام ليدخل نحو سلمي وورقاه اسمي رجلين فانما اجمعا بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلبة
وتعظيم التام من الحقيقة والتقدير يراى كما فعله الشرح ليخرج نحو سعاد وهند وزينب فانما لا
يجمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمى به مؤنث فانه يحج بالالف والتام لكون التام فيها مقدرتا
ويدخل فيها نحو سعاد وهند وزينب اذا سمى به من كونهن تقديرا للتام قوله والابن كيسان فانه
بصريح موافق مع الكوفيين ههنا قوله سيكون اللام بناء على الاصل قوله وابن كيسان بفتحها لانه ليس بم
السالم المذكور بل فيه شبه المؤنث ففتح اللام ليدل على تكسيه من وجه قوله لان اللام وجه جواب

سؤال وهو ان الالف سواء كانت محدودة او مقصورة تا للتانيث فاصح في قوله لا الالف حاصل الجواب
ان العلامة القوي للتانيث هو التاء بخلاف الالف فان تانيثها ضعيف فيقلب المعدودة واوا
واما المقصورة فيحذف فيقول صورة علامة التانيث قوله فتصح من باب الانفعال اي تزول قوله
لانه شرط الاسم انما يرجع الضمير الى الاسم لموافقة السابقة قوله الذي اريد به جواب سؤال وهو
انه يلزم الخرج من البحث اذ هو في الجملة وفي الاسم وايضا لما كان الاسم مشروطا بالتذكير ينبغي
ان يوجد الاسم بدونه مع انه لا يوجد بدونه بخوضار برة فاجاب بقوله الذي اريد به جمع ثم يرد عليه
انه يتقضى بخضار برة اذا اريد بها بخضاريات مع انه لا يشترط التذكير فاجاب بقوله جمع المذكور ثم يرد عليه
انه يتقضى بخضاريات لان جمع المذكور ليس فيه علامة التانيث فاجاب بقوله الصحيح قوله من الصفات
اشارة الى ان الصفة غير مختصة بصفة من الصفات قوله غير علم يرد عليه انه حاجة الى هذه
العبارة اذ من الظاهر ان الصفة لا تكون من الاعلام فاجاب عن صاحب التكملة ان كان معناه غير منقول
عن الوصفية ففائدته اخراج نحو امر الى اسم مذكر فانه مجمع بالواو والنون لصيرورة اسماء وعدم
اعتبار صفة الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبه على ان العديد لا يجمع مع
الوصفية لكونها متضادين فلذا لم يشترط العلمية في الصفة عند جمعها اشرف المجموع قوله اي له شرط
جواب سؤال وهو ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله مذكور خبره وخبرية غير صحيحة لانه يلزم حمل الاخص على الاعم
فاجاب بقوله له شرطه يعني ان خبره محذوف وهو قوله شروط قوله فالشرط الاول جواب سؤال
وهو انما كان قوله وشرطه مبتدأ محذوف الخبر فالاشتغال بقوله فذكر يعقل اشتغال بالالغية فاجاب
بقوله فالشرط الاول يعني انه خبر محذوف المبتدأ ثم يرد عليه ان الشرط لا يكون الا من الاعرف
وقوله مذكور من الذوات والعرض فاجاب بقوله كونه مذكورا بانه ياد لفظا لكون قوله ما هو هو
يعطى الاشرف للاشرف وايضا اشارة الى قوله من حيث مسماه لا من حيث اللفظ قال مولانا
عصام الدين ان قوله مذكور يعقل ليس شرطا واحدا بل شرطان احدهما المذكر والاخر العقل فلا يلزم
قوله فالشرط الاول والقول نعم كذلك لكن لما جعل المص واحد فكذا الشارح رحمه الله جعل واحدا لان المص
قال فمذكور يعقل ولم يقل ويعقل بالواو والعاطن كما ذكر الواو في الشرط الاقي وانما جعل المص شرطا
واحد لانها من نوع وهو الايجاب لكن يرد عليه فخل هذا ينبغي ان يجعل الشرط السلب كلها
شرطا واحدا لانها من نوع واحد وهو السلب فاجيب عن التكملة للفارسي للفقار والمحال ان المصنف
ان بالفضل في الشرط الباقية وهو ان يجعل كل واحد شرطا عظيمة فيكون قال للباقي فان قيل يلزم استدراك قوله ولا تبادلت التانيث
لان التجرع عن التاء علم من قوله فذكر لكن جوابه في بحث قوله ولا تبادلت التانيث فانظر له وانما لم يذكر فيها اعالت على ما سمع من
قوله واراد بالمذكر ان يكون مجردا عن التاء قوله ذلك الاسم اي الذي اريد به انما لم يرجع الضمير الى الصفة متاولا لكونه محذوف
ولا استويا فيه مع المؤنث للزوم للظرفية للنفس قوله اي مذكرا غير مستوي الى جواب سؤال وهو ان المقرر عندهم ان الاو ان اذ قال
عصام موزونا انها يكون اعلاما لها والعلم لا يضاف اليها اعتناء بفعل الى فخلار مع انه علم فلذا افترس الشارح بالواو المشبهة حيث قال مذكرا غير مستويا

يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذکور مستویاً فی صیغة الصفة مع المونث بان يكون المذكور
 بدون التاء والمونث بالتاء قوله الكائن الخ صفة لقوله صفة لكن ليس في الكائن ضمير بل فيه
 وضع للظهر موضع المضمرة وهو قوله ذلك والعائد الموصوف قوله اياها ای الصفة قوله بل
 يكون جواب سوال وهو انه لما كان معناه هذا يلزم الاتحاد بين هذا الشرط والشرط الثالث
 فلجأ بالاعراض عن عدم الاستواء للطلق الى عدم استواء الخاص وفي بعض النسخ ذكر قوله بان يكون
 فی موضع قوله بل يكون ويكون بياناً لقوله غير مستوی قوله للفرق بينه ای للفرق بين افعل
 الذي كان صفة مشبهة وبين افعل التفضيل لان معنى الوصفية فی افعل التفضيل اکثر من
 افعل الصفة لانه يدل على الزيادة فللناسب ان يحجر افعل التفضيل بالواو والنون لبقاء
 معنى الوصفية فيه لقوته فی الوصفية بخلاف افعل الصفة لضعف معنى الوصفية فيه فلا يناسب ان
 يتلوه من الكامل هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع قوله ذلك الاسم ای الذي ارید جمعه و
 ایضا اشارة الى قوله الكائن صفة قوله ای مذکور غير مستوی جواب سواله مذکور قوله بل يكون
 جواب سوال وهو انه لما كان معناه هذا يلزم الاتحاد بين هذا الشرط وما سبق فلجواب بقوله بل
 يكون قوله لان فيه بالتاء ای الفرق فيه بالتاء والفرق بها غالب الصفات یعنی اسم الفاعل المفعول
 وصفة المشبهة والغالب فی الجوارح التانیث بالالف والبحث هنا فی الصفات فلذا يكون التاء اصلاً فی
 الفرق بين المذكور والمونث قوله ان لا يكون الاسم المذكور مذکور اشارة الى ان قوله ولا مستویاً
 عطفت على قوله افعل فغلو ولا ذاك لتأكيد النفي ومستویاً صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا
 يكون الاسم المذكور ای الكائن صفة مذکور ای مجرداً عن التاء مستویاً ذلك المذكور فی تلك الصفة
 فی صیغتها وهیتهما مع المونث بان یسعمل فی المذكور والمونث صیغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع
 اعتراض الرضی بان هذه العبارة اسخفت من قوله فذكر علم یعقل لان مستویاً عطفت على افعل فغلو
 فیکون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستویاً فی ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام
 اذ وكيف یستوی الشئ فی نفسه مع غيره وانما اندفع لان معنى هذا الاعتراض ارجاء الضمیر فی
 قوله وان لا يكون فی الموضعین الى الوصف والشام ارجع الى الاسم المذكور فتدبر فانه من الاول
 قوله مثل جریم وصبور الاول بمعنى المفعول والثانی بمعنى الفاعل قوله ولا بالالف والتاء ولا شك ان
 الكلام فی الجمع بالواو والنون لا فی الجمع بالالف والتاء فذكره هنا تقریباً قوله مخصوصاً بالحد
 والیضا انه لو جمع هذا الجمع فقیل جریمون فی المذكور وجریمات فی المونث لیلزم الاختلاف بین صیغتي
 الجمعین مع عدم الاختلاف بین صیغتي الواحد فیلزم مزیة الفهم على الاصل قوله ولا بتاء التانیث
 قال مولانا عصام الدین لا یتحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغناؤه بسبب اشتراط التذكیر
 فی ذلك الاسم حیث قال فذكر علم ولا یحتاج الى استغنى عنه بعدم المساوات اذ العلو یتوی فيه
 المذكور والمونث اجیب عن الاول نعم لكن انما ذكره لدفع قوم ان المراد بالتذكیر التثنية هو التذكیر

جہۃ المعنی فقط فیکون قوله ولدتا والتانیث دلیلا علی ان المراد بالذکر السابق هو المجرّد عن التانیث
 عن التانیث لان السلم الاستغناء لان السابق اسم مذکر لیتوی فیہ للذکر والمونث وهما اسم مونث
 یتوی فیہ المذکر والمونث وھذا الجواب بفہم من عبارة الشارح لانه مراد سابقا لفظ مذکر ولم یزد
 ہنا حیث قال ان لا یکون الاسم المذکور متلبسا آہ وقال سابقا ان لا یکون الاسم المذکور مذکرا قوله
 کواھۃ اجتماع یعنی لوجہ ہذا الجمع لا یخلو اما ان یجمع مع التاء او بدون التاء والاول غیر جائز لکراھۃ
 اجتماع علامۃ جمع المذکر وتاء التانیث والثانی ایضا غیر جائز لانه یلزم الالبتاس حیث لا یعلم ان
 الواحد مع التاء او بدونہا والیضائی الحذف یلزم فوت الغرض وهو الباقی قوله وقد شد نحو
 سنین قال مولانا عصام الدین ان حق بیان الشد وذا ان یدکر قبل قوله ویحذف لونه بالاضافۃ
 لان الشد وذا انما یتفرع علی الشروط المذکورة لان شد وذا ہما باستفاء شروط ولا تعلق لہ بحذف
 النون اجیب ان الشد وذا یتفرع علی حذف النون ایضا لانه قد لا یحذف النون فی
 سنین بالاضافۃ کما فی قول القائل دعانی یجدانی سنینہ فان السنین مضاف الی الضمیر مع
 بقاء النون شد وذا قوله بکسر السین تنبیہا علی انہا لیست بجمع السلاطۃ فی الحقیقۃ مثل عشرين
 بکسر العین وجاء سنون بضم السین وهو قلیل قوله بفتح الراء تنبیہا علی انہا لیست بجمع السلاطۃ فی الحقیقۃ
قوله وقد جاء اسکانہا کما هو الاصل قوله او صفا اشارہ الی انہا لیست من القسم الثانی ایضا فلا یثبۃ
 من البین انہا من الاول شد وذا لعدم شرطہ فیہا فلا یمتاز الی قوله او صفا قوله فمن الاء التفصیل
 لذلك فلیرجع الیہ والقاعۃ ہذا انہ اذا کان فی اخر الاسم تاء منقلبة عن حرف العلة یجمع بالواو
 والنون سواء کان فیہ الشروط المذکورة او لا مثل سنۃ کمر لا یدخل سنین تحت الشد وذا ویدخل
 ارضین فیہ لعدم التاء فی اخرہ قال قبل لم لا یجوز ان یکون للراء من التاء احم من الملقوۃ والمقدرة
 ویكون فی الارض تاء مقدرة لانه مونث سماعی قلنا ان کون التاء المقدرة المنقلبة عن حرف العلة
 مما لا یرضی بہ طبع سلیم لحنفائہ او یقالہ لا یعتبر ہذا التانیث لحنفائہ لانه لیس بحقیقی ولا ظاہر العلاقۃ
قوله بالحق اخرہ الف وتاء انما خصہما لان الغرض فیہ الجمع والتانیث وكل واحد من الحرفین تدل علی
 کل واحد من المعنین لان التاء کما یدل علی التانیث یذکر علی الجمعۃ ایضا کما فی نصرة جمع ناصر وکذا
 الالف کما دل علی الجمعۃ نحو جبال یدل علی التانیث نحو جبلی وسلمی ونما زاد التاء مع انہا موجودۃ فی المفرد لانہا مالک
 تانیث المفرد لا علی تانیث الجمع فلصاحب الی التاء التي یدل علی تانیث الجمع فی التاء الواحد ولعل علی تانیثہما
 لکن التمییز من فلاجل احسن تاء التانیث قوله ای شرط الجمع الصحیح فی اجماع ضہر شرطہ ہنا علی الظن
 لعدم الصلوف لان قوله مفردہ من المتن مختلف ما تقدم قوله فان یکون ای فوان یکون الضہر
 حائد الی المبتدأ الذی ہو شرط ثم الشرط مع الجزاء خبر المبتدأ قوله ای مذکر ذلك المفرد اذا مذكر
 للجمع قوله مزید الغرض علی الاصل لان الاصل فی کل جمع ان یجمع بالواو والنون والالف والتاء
 فاذا جمع المونث بالالف والتاء ولم یجمع المذکر بالواو والنون فیلزم مزید الغرض علی الاصل قوله جمع

بالواو والنون قد الصفة معونة للمقام لان الاقسام هنا ثلاثة باله مذكور جمع بالواو والنون وما لا يذكره
اصلاً وماله مذكور لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط
في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فما لا يذكره ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كالحائض والحائض
بالتاء كالحائض يجمع بهما وكذا ماله مذكور لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمار وسكرى لم يجمع بالالف
والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما كصبغة وصصات فمن قال انه لاجابة الى التقدير بقوله جمع بالواو والنون
بل المراد انه ان لم يكن له من كواصله لانه ماله مذكور لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون
مذكور جمع بالواو والنون لم يأت بشئ قوله يلزم الالتباس بين جمع الحائض والحائض ولم يعكس
لان ما فيه التاء صريحاً التي بالجمع بالالف والتاء لظهور تانيته بخلاف ما كان التاء مقلاً فان قيل
الاباس بهذا الالتباس لان معنيهما واحد فلو التبس أحدهما بالآخر لا ضير فيه قلنا لا نسلم انهما يجمع
واحد لان الحائض بالتاء التي جرى دهما بالفعل والحائض بالتاء التي تكون قابلة للحيض بان
تكون بالغة كذا ذكره في شرح الهداية قوله عطف على قوله ان كان اعلم انهما صم التاخير قوله و
شرط من قوله ان كان ضمه له مذكور فلذا قال الشارح عطف على قوله ان كان لانه في الحقيقة عطف على
الشرط فلا يرد على هذا ان كان تقديره هكذا وشرطه وان لم يكن ولا معنى له قوله مطلقاً لان الجواب
موضوعه بل سها فلا يظهر الغرضية والاصلية فيها حتى يلزم زيادة المهر على الاصل قوله وفي شرح
المراد الى الاشارة الى الاعتراض على المصروف قوله هذا الاطلاق وهو قوله لا مطلقاً قوله ليس بسبب لانه لا يغير
يحتاج الى الشرط وهو السماع من العرب اليه اشارة بقوله بل هو فيها مسموع اي يتوقف على السماع
قوله لا يغير فيها الجمع حاصل لا اعتراض ان الاطلاق غير صحيح لان بعض افراد المونث الذي لم
يسم جمعته لا يجمع جميته بالالف والتاء فانخص بالافراد التي ليسم جميته فالاطلاق في كل الافراد غير صحيح
الجبب ليس المراد من الاطلاق اطلاق افراد بل المراد من الاطلاق هو الاطلاق عن الشرط المذكور
في المتن كما قال الشرح اي من غير اعتبار الشرط قوله والكائنات جمع الكون قوله وذلك اي كون السماء
من العرب شرط فيها لخصاء هذا التانيث قوله كما هو المتبادر جواب سوال وهو ان قوله من
حيث نفسه تقديره في التعريف وذا غير جائز فاجاب بقوله كما هو المتبادر فان قيل ان التعريف
في التعريف غير محمول على التبادر والاولم يتناول نحو ذلك وحاصل الاعتراض كما ان المتبادر ومن
التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقياً فحمل التعريف على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر
باعتبار كما في ذلك تكلف قلنا ليس المراد من التغير تغيراً مطلقاً من غير تقدير نسبة الى البناء بل
منه ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون تغيراً في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار خارج عنه سواء كان التغير حقيقياً او اعتبارياً
مراده ان المتبادر من التغير المطلق من غير تقدير نسبة الى البناء لان التغير المطلق يتبادر في الذات فقط سواء كان حقيقياً او اعتبارياً
فان قيل ان التغير كما كان في جمع السواد بامر خارج وهو الواو والنون كذلك في بعض افراد جمع التكسير
ايضا باعتبار امر خارج وهو الالف في رجال وامراس قلنا ان التغير فيها حصل في ذاتها

مفرد ما حيث لم يبق على هيئة وان كان حاصله بزيادة الالف فمخلاف مسلمون حيث لا تغير فيه
 الا باعتبار امر خارج فقط قوله مصطفون فان اصله مصطفون فتغير بالواحد بعد
 حصوله الجمعية قوله واما التغير المذكور في تعريف الجمع جواب سؤال وهو ان التغير المذكور في
 تعريف الجمع المكسر فقط ليتلزم الاتحاد بين القسم والقسم لان التغير مأخوذ في تعريف الجمع المطلق ايضا
 قوله وجمع القلة هذا التقسيم في الجمع قوله اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جواب سؤال و
 هو ان حصر جمع القلة في الصيغ الخمسة باطل لان جمع القلة كما كان افعل كذلك افلس وكما كان افعلا
 كذلك افلس الى اخره فاجاب بقوله اى جمع يكون الخ فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يكون افعل
 لانه ليس على وزن افعل لان الثنى لا يوزن بالنفس مع انه جمع افعل قلنا ان جمعيته ثبت بالدلالة
 لانه لما كان الجمعية ثابتة فيما يوزن به فجمعيته بنفسه ثابتة لطريق الاولى قوله كاذقة جمع وخيف
 اى فرض ان أعلم ان الاذان اربعة ثلثتها غير منصرفه افعل للعلمية لان الوزن علم للموزون ووزن
 الفعل وافعله وفعله للعلمية والتأنيث واما افعال فهو منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية قوله
 وفي شرح الرضى اشارة للاعتراض على المصدر وهو ان جمع السلاطة ليس القلة بل لمطلق الجمع من غير
 نظر الى القلة والكثرة فاجاب عنه بما حاصله ان جمع السلاطة اذا كان معروفا باللام يكون مطلقا
 واذا كان نكرة يكون للقلة لما قاله اللان فهو في صورة النكرة فلذا اقال الشارح كسليمن من غير اللام
 وما قال الرضى فهو في صورة التعريف فلا مخالفة بينهما وايضا لا مخالفة لان قوله والجمع الصحيح محتمل
 الوجهين احدهما ان يكون من متعلقات جمع القلة والواو في قوله وما عد اذ لك للاستينات والثاني
 ان يكون الواو في قوله والجمع الصحيح للاستينات ولا يكون متعلقا بجمع القلة وقوله ما عد اذ لك عطفا على
 الجمع الصحيح فيكون داخلا في جمع كثرة فلما كان للثنى محتملا للوجهين فكان قول الرضى والمصدر واحد
 لا مخالفة بينهما قوله المذكور من الاذان جواب سؤال وهو انه فاعل للطائفة بين اسم الاشارة
 والشارالية فاجاب بما حاصله ان الاشارة للمذكور ثم يرد عليه ان المذكور ساثر
 الكتاب والحال ان ساثر الكتاب ليس جمع كثرة فاجاب بقوله من الاذان قوله وقد
 يستعار جواب سؤال وهو انه ينقض بقوله تعالى ثلثة قروم فاجاب بقوله وقد
 يستعار قوله كقوله ثلثة قروم مع وجود اقراء اى مع وجود القلة والنكتة في ذلك
 في ذلك التنبيه على ان ثلثة الاقراء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن عن
 الرجال قال الرضى هذه الاذان للقلة اذ اجاء للمفرد جمع كثرة واما اذا انحصر جمع للتكثير
 بينها في القلة والكثرة وكذا ما عد ستة لكثرة اذ لم ينصرف فيه الجمع والادنى مشترك كاجال
 جمع لاجل للصغر ومما نفع قوله للمصدر اسم لحدث شروع في تقييد آخر للاسم الذى يكون فيه معنى الحدث اعني المصدر
 واسم الفاعل والفعول والصيغة المشبهة واسم التفضيل واخر من جميع التقسيم الاسم ليكون الاسماء المتصلة بالفعل متصلة بالفعل ونحو
 ايضا من لطائف هذا الكتاب في المصدر ملاحظة الامة لكان لا خلاف ان المصدر في الامة في الاستعمال بخلاف غيره من سائر التسمية بالفعل لا لفظا

على فرقتنا للفعل اعلم ان الاسماء المتصلة بفعل ثمانية المصدر والفاعل ورم للمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والركن والمكان
واسم الآلة ومعنى الاتصال انها لا ينفك عن الفعل لان المصدر جزء الفعل واسم الفاعل من يقوم الفعل كذا
البواقي قوله اسم الحدث انما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث
قوله يعني الحدث جواب ال هو ان المتبادر من الحدث الذي صدر من الفاعل فعله هذا
لا يكون التعريف جامعاً لانه لا يتناول مخطوطاً وموضاً فاجاب بقوله ويعني بالحدث معنى قائماً
بغيره ثم يرد عليه ان المعنى لا يكون قائماً بغيره فذكر قائماً بغيره فذكر قائماً بغيره بعد مستدرك فاجاب
صاحب التحفة عن هذا الاعتراض بقوله ادا بالمعنى ما يقابل اللفظ وحاصله انه لا نسلم ان المعنى
لا يكون الا قائماً بغيره لانه قد يكون متقابلاً للفظ يعني المعنى ما يفهم من اللفظ سواء كان عرضاً او
ذاتاً لمعنى يفهم من لفظ يزيد وهو جسد زيد ولا شك انه ذات وليس قائم بغيره فلما قال قائماً
بغيره علم ان المراد منه ههنا هو العرض دون الذات ثم يرد عليه ان المعنى قد يكون المراد منه هو اللفظ
بالغير وقد يكون المراد منه ما يقابل اللفظ فالحمل على احدهما الاحتمالين لا يكون الا بالقربة ولا قربة
ههنا فاجاب الصفا المذكور بقوله القربة والقربة على ذلك اضافة الاسم عليه حيث قال الحدث
اضاف الاسم اليه علم انه ليس متقابلاً للفظ ثم قال الصفا المذكور والمراد بالقيام بغيره اضافة المعنى
بذلك المعنى وفيه اشارة الى الرد على بعض الشايعين حيث قال معنى القيام بغيره اختصاص اللفظ
بالمنعوت اى اختصاص الشئ الذي يصح اخذ الناعت منه كالضرب يصح ان ياخذ منه الضلع
وقال البعض معنى القيام بالغير بالتبعية في التحيز ووجه الرد ان مال ما قال الصفا المذكور وما قال بعض
الشايعين وان كان واحداً لكن تعبيرهم ضعيف لان ما قالوا بنحو على اصطلاح العقول وما قال
الصفا المذكور بنحو على اصطلاح اهل العربية وادواضهم والاصل في كل علم ان يعتبر اصطلاح اهل
ذلك العلم قوله قائماً بغيره فان قيل لا نسلم ان معنى القائم بغيره حدث مطلقاً اذ الاول ان قائماً
بغيره مع انها ليست حدثاً اذ السواد بمعنى سياهى ليس حدثاً قلنا معنى قوله قائماً بغيره اى من حيث انه
قائم بغيره اى بالحفاظ النسبة الى الغير واما السواد سياهى فليس فيه لحاظ النسبة وان كان النسبة موجودة
فيه فالحاصل ان في المصدر والحدث لا بد من لحاظ النسبة فكيف مصدر كذا قال مولانا عصام الدين
وهذا موافق لما في شرح الطالع للسيد المحقق وفيه من جهين اولاً فلان قول الشاهد سواء صدق
الخائب من اعتبار النسبة الى المحل في معنونه لان الصادر نفس لضرب لا يضرب مع النسبة ولما تأملنا على لغة لما في
الرسالة الوضعية اى رسالة في بحث الوضع من ان اللفظ الذي دلالة كل ما ذات به المسمى من هو المصدر او نسبة بينهما وتلك ان الغير النسبة من جانب
الذات هو المستحق كاسم الفاعل ومن طرف الحدث هو الفعل ولما في الرضى من ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به فنان مكان وليس للمصدر
ما يقع عليه وهو التعريف وبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقاً
من غير نظر الى ما يحتاج في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا
الى ما قام به فلم يطلب اذن

مايشيه دهايم

فی نظره لا فاعلا ولا مفعولا وما یحیی من ان النسبة الى فاعل المصدر غیر مأخوذة فی مفهوم المصدر
فالوجه فی الاعتراض عن السواد بحسب سیاهی ان یقال المراد منی قائم بغير بشرط الحدوث والتعبد
ای الواجب علی عصام الدین ان یقول بشرط الحدوث بل قوله من حیث انه قائم بغير ثلاثیة
لحالة النسبة یقال هل حدث ای بین الحدیث یعنی اذا وجد ضیق فی مصر یقولون هذا القلب ای لم یجد
لکن یدعیه لما کان معناه بشرط الحدوث ینبغی ان لا یصح الاطلاق المصدر علی مصدر صفة الشبهة
یعنی شرفا وشرافة مثلا لعدم الحدوث فیه لانه بحسب الثبوت الا ان استعمال المصدر فی المصدر الذی
للمصفة للشبهة یجوز الا صلاحه على الغير فان قبل لما کان المراد بشرط الحدوث ینبغی ان یتعرض
الشاذر لهذا التعبد قلنا انما یتعرض الیه لانه مقصوده تعریف الحدوث بل دفع توهم لزوم المصدر
فی المصدر كما یومر لفظ الحدوث فیخرج جمیع الاعراض سوى الفعل والافعال ای سوى ما صدر و غیرها
ما صدر مثل قول وقصر اجیب جانب العصام لیس غرضه من قوله من حیث انه قائم بغير لحاظ النسبة
بل غرضه بیان الحدوث فقال قوله من حیث انه قائم بغيره وقوله بشرط الحدوث ولحد فلا مخالفة
من هو حیاتی هذا الفن قوله والمراد بمبیانه جواب سوال وهوان الجریان لیتعمل فی الفرعیات
والتراجم کجریان البحر علی البتلا والصفة علی الصفوف والحال علی ذی الحلة فلی هذا ینبغی ان یکون نسبة
الجریان الى الفعل لانه فرع المصدر فی الاشتقاق والمصمم عکس الامر فاجاب بما حاصله
ان المراد بالجریان هو التاکید ولا شک ان التوکید فرع التوکید والمصدر وان کان اصل بالنظر الى الاشتقاق
لکنه فرع بالنظر الى التاکید ثم یرید علیه ان التاکید انما یتقیم فی المصدر التاکیدی ولما فی المصدر
فغير مستقیم فاجاب بقوله وبیانا لنوعه یعنی ان التاکید موجود فی الكل لکن فی البعض وجد بیان
النوع والعدد ایضا ولا یمنع دلالة علی شئ دلالة علی شئ اخر لکن یرید علی الشاذر انه یعلم من قوله
ان یتیم تاکید ان وقوع المصدر تاکیدا لا یزیم مع ان کثیرا من المصادر موجود ولا یتوکید بالفعل فهو
ضرب من لا حاصل فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله والمراد من وقوع لا الوقوع بالفعل ثم یرید
ان الوقوع ذکر مطلق وتقدیر بصفة الوقوع مجاز ولا یمکن فی المجاز فی القرینة ولا قرینة هنا فاجاب
حسب الذکر بقوله ولذا اورد بان مع الفعل المضارع وهو قوله الشاذر ان یتیم فان کلمة ان اذا دخل
على الفعل المضارع تعید الهم والرجاء قوله بعد اشتقاق الفعل منه جواب سوال وهوان
تعریف المصدر لا یتوکید ما نفا لانه دخل فیه اسم المصدر لانه ایضا وقع تاکید بالفعل نحو وضوع و
فعل یضم الفاء واما یضم الفاء فهو مصدر فاجاب بقوله بعد اشتقاق الفعل منه مجازا
اسم المصدر لانه لا یتوکید منه وان کان متحدا مع المصدر فی ان کلاهما للحدث اعلم ان الاسماء التي تدل
على الحقیقة المصدر لم یتوکید منه اسم الفعل بلکه احدهما ما هو یاء المصدر و لیس بمصدر انتزعی نحو العیا
والنشا والثانی ما هو مصدر ولم یضع له فعل من لفظه نحو یولد له و یحاله فانما ما کان له فاعل هو مذکر
لکن من لفظها والثالث هو اسم المصدر وهو شیءان حلا ما دل علی معنی المصدر فیرید فی اوله الیم كالمقتل بمن یقتل
والمدخل والمخرج بمعنى الدخول والخروج

والثاني اسم العين مستعمل في المصدر كالعطاء واسمها يعطى والكلام اسم لما يعكلم به يقال اعطيت اعطى
وكلمت كلاما كما مر في صدر الكتاب كالثواب والطاعة فالشارح اخبره الثلاثة عن تعريف المصدر
بمقتضى الاشتقاق منه **فان قيل** ان قيد الاشتقاق يخرج عن تعريف المصدر التي لا فعل لها
تخذف ونحو وافة مع انها مصادر يعبرون عنها بالمصادر كما قال الشرح فليكن للمصادر التي لا فعل
لها غير مصادر قلنا المراد من اشتقاق الفعل اسم من ان يكون حقيقة او فرضا **فان قيل** فعلى
هذا يدخل في التعريف اسماء المصادر اذ يمكن الفعل الفرضي لها ايضا فتأمل قلنا ان اسماء المصادر
انما يطلق عليها اسم المصدر لانها يفرض لها الفعل ولو فرض لها الفعل فلا شك انها عين للمصادر
قوله ويلوله ويجاله وانما زاد قوله له لانه حكايته من دعاء على احد قوله لا يكون مصدرا اذ
المصدر لا بد ان يكون جاريا على الفعل اى تأكيد الـ واشتقاق الفعل منه ونحو العالمية والقارية ليس
كذلك **فان قيل** ان نحو العالمية لم يدخل في قوله اسم اذ الظاهر ان ليس بكلمة لوجب كونها مفردة
خيرة الـ جزءها على جزء المفعول والعالمية ليس كذلك لان الياء فيها مصدرية خبر عنها بالكون قلنا
ان الياء لشدة الامتناع عند كلمة واحدة **قوله** وان كان الاخيران مفعولان مطلقا فللمحصل ان بين
المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه مادة الاعتناء **قوله** ضربت ضربا ومادة الافتراق المصدر
قوله الضرب واقم على يزيد ومادة افتراق المفعول المطلق **قوله** عذبت ويلك او وجمعا فان هذا
مفعول مطلق من غير لفظ الفعل كذا في بعض الجواشي لكن **قوله** الضرب واقم على يزيد لا يعم مثال لما
افتراقية المصدر لان المفعول المطلق ما وقع تأكيد للفعل وللراد من وقوع التأكيد امكان الوقوع
لا الوقوع بالفعل او امكان وقوع التأكيد ثابت في **قوله** الضرب واقم على يزيد فمادة افتراق المصدر
غير متحققة فالصحيح ان المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص مطلقا **قوله** اى ساعى الخافد به
ليعم المحل **قوله** بالقطم اى يقينا هذا للقابلية **قوله** وان كان بدلالة منه فوجاهة **قوله** عمل فعله
في اللزوم والتعددية بنفسه او مجوف البحر **قوله** حال كونه ماضيا اشارة الى وجه نصب **قوله** ماضيا
وغيره يعنى انه وقع حالا من ضمير يعمل لكن جعل **قوله** ماضيا لا يعم على المصدر اذ الماضى والاستقبال
من خواص الفعل الجعيب ان **قوله** ماضيا معناه ان يكون المصدر بمعنى الماضى او غيره لانه في
تقدير ان مع الفعل والفعل للقد ماضيا او حالا او استقبالا فيعمل على كل واحد **قوله** اسم فيه
تنبيه على ان الضرب في المثال المذكور مجزئ للماضى **قوله** وذلك العمل جواب سؤال وهو المثل
بين المصدر واسم الفاعل حيث كان عمل المصدر مطلقا غير مقيد بالزمان وعمل اسم الفاعل مقيد
بزمان الحال والاستقبال فاجاب الشارح بقوله وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما اى
بين المصدر والفعل باعتبار التشبيه اى ان يكون له مشابهة بالفعل لا لفظا ولا معنى اما
لفظا فلعدم موافقة في عدد الحروف والحركات لان مصادر الجرح غير قياسية بل قد يكون كثير
الحروف وقد يكون قليل الحروف واما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل لانه لا يقال في موضع **قوله** يزيد

ضرب نرید ضرب کن اقاله الشارح الهندی اعلم ان اضافه للناسبة الى الاشتقاق بيانية اى
 كون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه فظهر ان التاويل بان مع الفعل وان كان سببا لعمله ومدار له
 لكنه ليس منصرفا فيه بل مدار عمله شيان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاويل بان مع الفعل و
 بهذا سقط ما قاله الشيخ الرضى وقد يرههم المصدر بان مع الفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا
 دخلت على المضارع ظلمت الاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضى فانه يبقى معها على معنى الماضى
 كما قال الجلال الدين اعلم ان الاشتقاق هو التناسب اللفظى والمعنى وهو موجود ههنا اما اللفظا فظاهر
 لا مشتركهما فى العرف الاصلية واما معنى فلان مضاهما التجدد والحدوث الذى يقتضى
 الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه للعاش
 فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طوع على المصدر ما ينزىل اقتضاء العقل وهو الوضع فلذلك صار
 الفعل اصلا فى العمل والمصدر فرعاً له فيه وحلته كونه معنى الفعل صحة تقديرين بالفعل مع ان معنى
 تقدير المصدر بان مع الفعل ليس وجهاً مستقلاً لعمل المصدر بل هو حلته لوجه الاول فاما الجلال
 الدين ان سبب عمل المصدر امران المناسبة بالاشتقاق وكونه بتقدير بان مع الفعل مشاؤه
 عدم التدبر قوله فلذلك لم يشترط فيه الزمان ولما كان هذه المناسبة قوية لم يحجج الى تقويتها بشئ
 لان نفس الاشتقاق خير مختص بزمان دون زمان فلذا يكون قوية فلذا يعمل من غير اشتقاق
 وانما قال المناسبة الاشتقاق بينهما ولم ينقل اشتقاق الفعل من المصدر ليشمل من ههنا المصدر بين
 والكوفيين قوله لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لالفاظا لعدم موازنة
 اياه ولا معنى لعدم صحة صحة اقامة مقامه بان يقر خبراً عن شئ بخلاف اسم الفاعل و
 للمفعول فانها يعلمون لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقها منه عند
 الجمهور بل مشتقان من المصدر واشتراط كونها بمعنى الحال والاستقبال ليقوى تلك المشابهة
 فان قيل قد مر انما بين الفعل والمصدر مناسبة لفظاً ومعنى وقال ههنا لا مناسبة بينهما
 لا مناسبة بينهما لفظاً ومعنى قلنا ان المناسبة النفية ههنا ليس مناسبة مطلقة بل المناسبة
 التى ثبتت بين اسم الفاعل والمضارع ولا شك ان مناسبة اسم الفاعل والمضارع منفية
 بين المصدر والفعل كما ترى اعلم ان عمل المصدر مشروط بشروط وهو ان يكون مظهر
 مكبراً غير محدود ولا منقوت قبل تمامه بالفاعل والمفعول كذا فى التسهيل فلا يعمل المصدر الصغير
 والحدود اى الدال على اللزوم والنسبة قبل ما يتعلق به مفعول مجرور واخبره كالفاعل يعنى ان ذكر المصدر
 ثم صفته ثم ذكر مفعوله او مثله لا يعمل وان ذكر المصدر ثم مفعوله ثم صفته فيعمل لانه اذا كان المصدر
 مضمراً او مصغراً او محذوفاً او منقوتاً قبل تمامه لا يكون شبه بالفعل لالفعل لا يصغر ولا يحد ولا ينعى اما اذا كان منقوتاً
 بعد تمامه يكون شبه بالفعل لالفعل لانه اذا تم بالفعل لم يعمل فلذلك المصدر قوله كاس الفاعل وانما الزمان فيها قوله يعنى عمل
 المصدر يعمل فعله بالقطر دفعه وهم وهذان قوله اذا لم يكن مفعولاً مطلقاً قيداً لقوله

ماضیا وغیره فاعلهن الايطابق المقصود فدفع بقوله یعنی لم قوله أصلاً سواء كان الفعلين كوراً
اولاً لا نداهما كان مذكوراً معه والعامل للفعل وإذا لم يكن مذكوراً معه فإمكان الحذف جائز فاعلهما للفعل
ایضاً وإن كان لازماً فاعیه الوجهان قوله لكونه يتقدم الفعلين بتأويله وذلك لأن الموصول على نوعين
موصول حرفي وموصول اسمي وأما كنهان في موصول حرفي فالصلة لا يتقدم على الموصول الاسمي فكذلك
لا يتقدم على الموصول الجرفي وإنما اطلق علمان اسم الموصول لأن ان مع الفعلين بتأويل المفرد كما ان الموصول
مع الصلة بتأويل اسم مفرد ولما لم يتقدم الصلة على الموصول لأنها جزء آخر من الموصول لا يتقدم معمول
الصلة ایضاً لأنه خبر من الصلة لأن الصلة عبارة عن العامل والمعمول علمان المشهوران ان مع الفعل
بتأويل المصدر دون العكس بان يكون المصدر بتأويل ان مع الفعل الا انهما كانا مع الفعلين بتأويل المصدر
علم منه ان عكسها ایضاً يكون قوله وشي مما في خبر ان فاعله ان تأويله بالفعل مع ان لا ضرورة فيه
اذا لا يجوز ان يكون عمله لأجل مناسبة الاشتقاق وإنما يكون ضرورياً لو كان تأويله بالفعل مع ان متعیناً
وليس كذلك كما قال الدين قوله ولا يتقدم معموله وجوز الرضي تقديم الظروف والمجاور والمجور ومثاله
تقديم معمول الظروف قوله نعم فلما بلم معه السعي فان قوله مع ظرف للسعي تقدم عليه ومثاله الجار والمجرور
قوله تعالى ولا تأخذكم بهما لافتان قوله بهما ظرف معمول لرافة تقدم عليه وآجاب الجمهور ان السعي في الآية
الاولى والرافة في الآية الثانية مع ان السعي والرافة المقدريين قبل قوله مع وقوله بهما قوله كونه يتقدم
ان مع الفعل هذا ما عليه الجمهور وذكر الاختلاف في البسيط ههنا حيث قال بعضهم استلزم مع تقديم الفعل تقديم
بالمحروف السابقة له حروف المصدر وهي ماوان وان ومنهم من يقدر من نفس الفعل بدون ان ومنهم
من يقدر الفعل مع ان حيث يكون المصدر مطلوباً بشيء مقدم بان يكون فاعل الفعل مقدم مثلاً ان
ان للعلم ويتقدم من معنی الطلب ایضاً وأما اذا ابتداء فلا يحتاج اليه وإنما خص أن من بين حروف السابقة
لكنها أكثر استعمالاً ولكن اذا كان المصدر للمحال لا يجوز تقديره بان لا تقديره بكلمة المصدر رتبة ان
للعلم والعلم يكون فيما يثبت في الاستقبال وأما الحال فللقطع دون التردد فذكر ان أكثر الاستعمال
للاختصاص به ولذا قال في البسيط بالجر والشاؤم يتعرض الى ان فقط وكذا قال في التسهيل ما
يدل على العموم من غير اختصاص بان تقديره بالفعل بعد ان المحقق والمصدر رتبة واختلافهما كما قال صاحب التلخيص
قوله ادوات كنهان ما قوله اختها صفة ما في اخت ان قوله له معموله اشتاق الى بيان مفعولاً لم يسم فاعله
لعله ولا يصح قوله او يكون الظروف الخ عطف على مفهوم السابق یعنی ان مفعولاً لم يسم فاعله هو المفعول
في قوله ولا يصح او يكون الظروف الخ قوله في مفعولاً لم يسم فاعله كما في قوله مفعولاً لم يسم فاعله ان
المصدر لا يقع المفعول فيه قوله لانه لو اضمرا إشارة الى بيان علم الاضماره قوله فيلزم اجتماع تثنيتين
في اجتماع علامتين فيقال ضربان وهو مذكور عندهم اسد لها بالنظر الى المصدر نفسه لانه لا يثنى وتجمع
اذا كان العدد والنوع وثانيهما بالنظر الى لفاعله لغرض استتار الفاعل على ان السطر مثله او مجموعاً
من الفاعل هذا ان اتى بالعلامتين بان يقال لاذ ان ضربان عمل وان حذف احدهما لزم اللبس

فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر او لتثنية الفاعل فان قيل يجوز ان يتحمل ضمير الشئ والمجموع و
 لا يتحمل ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يقال للزبدان هيهما او الزبدان في النار ويعلم حال الفمير من كونه ^{ثنتين} ^{ثنتين}
 والجماعة من المرجع فلا ليس ولا يستقال آجاب عنه شارح الهندى بان القول بالاستتار في اسم
 الفعل والظرف في الاستتار في الذى هو نائب عنما عن الاو والملك منسوب اسم الفعل ^{المتعلق}
 منسوب الظرف فان قيل ان هذا الجواب انما بنى على لفظة بان الظرف واسم الفعل ليسا يعاملان في الاستتار
 بنفسهما ولا على القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلو قال جمالا الدين الاظهر الاخصر في وجه عدم الاضمار
 في المصدر ان يقال لما كان يحد من فاعله فلو اضر فيه لا يتبع ^{يعني} ان حذف الفاعل جاز عن
 المصدر فلو استتر فيه فلا يعلم ان ههنا ^{في} ^{في} الفاعل واستتار الفمير للفاعل لكن يرد عليهم ان القول
 بالحذف مبني على عدم الاستتار لا حذف كما في الفعل قوله وكذا الحال في اسم الفاعل فان
 تثنيتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار انفسهما قوله ولا شبهة جواب سوال وهو انه ينقض بقولنا
 ضربى زيد احاصل ان معمول المصدر فيه ضمير وهو يا المتكلم في ضربى وآجاب شارح الهندى عن
 هذا الاعتراض ان المراد من قوله لا ضمير في الاستتار والياء في قوله ضربى ضمير بارز ليس بمبتدأ
 ولما لم يشرحه بقوله ولا شبهة في قوله لم يكن مقصودا في معنى ان قوله فيه يستعمل في المستتر قوله فلا
 الى اعتبار قيد الاستتار كما اعتبر فاعلا المتكلم ثم يرد على الشرح كما اعتبر فاعلا المتكلم قيد الاستتار ك
 الشرح اعتبر قيد الاستتار لان الذى اعتبره الشرح ليس بمقصودا باعتبار معنى لازم كما قال الشرح
 يستلزم الاستتار قوله في فاعل المصدر جواب سوال وهو لا سلم ان ذلك الفاعل غير لازم لان لازم مع
 الفعل فآجاب بقوله في فاعل المصدر بقرينة البحث قوله لا مظهر ولا مضمرا دفع وهم وهو ان عدم
 اللزوم فيما اذا كان الفعل منزها ^{في} ^{في} ضرب زيد بالتثنية قوله الى فاعلا ثم للمتهم ان يتوهم ان
 كلمة ما بخاصية ليس للمصدر فاعل مبهم فلا يلزم من استتار فاعل معين والمقصود انتفاء ما دفع
 صاحب التكملة هذا لوهم بقوله في مطلقا معينا كان او مبهما ثم للمتهم ان يتوهم ان ما قالوا ان نسبة
 الفعل الى الفاعل لازم المراد من الفاعل فاعل مطلقا ايضا فلهذا ينبغي ان يكون المعنى المطابق للفعل
 مستقلا لان النسبة الى متعلق مطلق غير مضر للاشتغال بل مضر للاستقلال بالنسبة الى العين كما قال
 الشرح في بحث محصوره ان الابتداء بالاسم وان ^{تقضى} ^{تقضى} المطلق لان الابتداء من جنس النسبة
 لكن اقتضائه المتعلق اجمالا وتبعا وهو غير مضر للاستقلال فدفع صاحب المد كور عنه بقوله مجازا
 الفعل فان النسبة الى فاعل معين مأخوذة من مفهومه ولذا كان معناه المطابق غير مستقلا بالمفهومية
 ثم للمتهم ان يتوهم ان المراد من التثنية الحقيقية مجازا زيد لا الجاز مجازا الاسد ولذا
 من الرجل الشهاب فدفع صاحب المذكور بقوله في معين في سواء كان التثنية بطريق الحقيقة
 او المجاز ثم للمتهم ان يتوهم ان النسبة في اسم الفاعل ايضا الى معين فينبغي ان يكون معناه المطلق
 غير مستقلا بالمفهومية كلفه الفعل صاحب المذكور بقوله بخلاف اسم الفاعل فان النسبة

فيه الى ذات ما خذت في مفهومه ثم يرد عليه ان الفرق بين الفعل واسم الفاعل بالتعين والاطلاق
وعلى من ذهب الجمهور وما على من ذهب البعض فالنسبة بينهما الى فاعل غير معين فالفرق غير مستقيم
فاجاب صاحب المذكور عنه بقوله مع تلك الذات يعني ان الفرق على من ذهب اليها ثابت لكن من وجه آخر
وهو ان الذات في الفعل خارج من مفهوم الفعل فيكون احتياجه الى تغير قد يكون غير مستقل والذات
في اسم الفاعل داخل في مفهومه فلا يكون الاحتياج الى امر خارج فلا يكون الاحتياج الى تغير بل الى النفس
فلا يضر في استقلاله قوله مع ان اعماله منونا جواب سؤال وهو ان اضافة المصدر الى الفاعل اكثر
من اضافة الى لمفعول كما يلد عليه قوله وقد يضاف الى المفعول فاللأق ان يقوله واصله الى الفاعل
الكثر فقله يجوز ان لا يضاف الى الفاعل بل الى المصدر وهو ان النسبة الى اعماله منونا حاله
كون المصدر بالتثنية ولينهم من الرضى انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل حيث قال
اضافة الى فاعل جازمة في المصدر دون اسم الفاعل لانهم لا يدرمون الاضافة الى النفس قوله اولي اليد
البعض في الرضى وليس اقوى اقسام المصادر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل
لكونه اذن كالجزم من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبهة بالفعل ويمكن ان يقال
المصدر والمضاف اقوى في العمل فياعدل لفاعل المضاف اليه الى العمل فياعدل لفاعل من المفعولات كما يلد
عليه تعليل الرضى بقوله لكونه كالجزم والمصدر والنون اولي بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يلد
عليه تعليل الشارح بقوله لكونه نكرة ولذا العمل بالنون في لفظه دون محله قوله مشابهة للفعل
في حال التثنية الداخل على المصدر لان كان مضافا الى لفاعل نال التثنية بالاضافة فضعفت
مشابهة له فليس هو اقوى في العمل قوله لكونه نكرة فالقتل هذا انما يعبر اذا كان الفعل نكرة تام
ان الفعل ليس بنكرة ولا معرفة اذ هما من اقسام الاسم قلنا الفعل يدل على شيء مبهم وهو الحدث
فالطلاق النكرة عليه بهذا الاعتبار كما قاله عبد الرحمن بن اوتق لا يثبت الحكم النكرة اذ يقع صفة للنكرة
والفعل ان الفعل لا يقع في الكلام الا محكوم به والاصل في الحكم بان يكون نكرة قوله دفع الله النار
مثلا اضافة المصدر الى الفاعل قوله سواء كان دقروهم وهو ان المتبادر من المفعول هو المفعول
به لتوقف تصور الفعل عليه كالتفريجات فعلى هذا الايضاح الى غيره قوله او قلنا في مفعول فيه
قوله على قلة اشارة الى فائدة دخول قد على المضام في قوله وقد يضاف الى قوله وقد يضاف
الى المفعول اذا قامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل لان المفعول
يختص بمنزلة الفاعل وتجي على قلة مع ذكر محض ذهب البعض الى عدم جوازها لكن لغز سيبيوي على
على جوازها ولم تجز في القرآن الامار عن ابن عامر انه قرأ ذكر رحمة ربك عبده ذكرياء يعني الله
والهمزة فقوله ذكرياء مضاف الى المفعول وهو الرحمة وقوله عبده فاعله والضمير في عبده راجع
الى الله تعالى وذكرياء بمن عبده وفي القرية المشهورة بقوله عبده لكونه مفعولا ولم
يوجد الهمزة في ذكرياء قوله متلبسا باللام اشارت بصب قوله متلبسا الى ان قوله باللام حاله

في قوله

في قوله

باعتبار المتعلق والمصدر مضاف اليه للاعمال الذي هو فاعل لقوله قليل وضمير مستتر فيه قوله ان بلده
 المتعريف لان لام الامر والتأكيد او لا بد املا ميم دخول على الفعل قوله مقدر بان مع الفاعل في قول
 ما عترض عليه ان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل المتعلق
 اضافة الفعل وايضا التاويل بان مع الفعل لا يتعين مدار العمله بل يد ارسله شيان المناسبة مع الفعل
 بالاشتقاق والتاويل بالفعل فعند دخوله لام وان كان يمتنع التاويل فتناسبة الاشتقاق باق فيجب
 ان يمتنع عمله وايضا لو كان مدار العمل هو التاويل بان مع الفعل ينبغي ان يكون عمله ضعيفا اذا كان
 مقرونا بعلامة المضى لا تنافي تاويله بان مع الفعل لان ان علامة الاستقبال فلا يجمع مع علامة المضى
 اجيب عن الاول ان الفعل وان لم يصف مطلقا لكن يضاف بواسطة حروف الجر نحو ضربت بزيد كما
 مرفوع في الجرح ورايت قوله على ان مع الفعل يكون لام التعريف من خواص الاسم قوله قيل لما ياتي في القرآن
 وايراده التقوية قوله الميم مع ان اعماله باللام قليل قوله الجهر بالسوء فالجهر مصدر ومعرف باللام قوله
 بالسوء معمول بواسطة حرف الجر قوله صر فاجواب سوال وهو انه لا يصح مقابلة قوله وان كان معمول
 مطلقا مع قوله وان كان بدل لان المصدر معمول مطلق في كلا الصورتين فاجاب بقوله صر فاعني ان الفاعل
 ثابت لان المصدر بهذا مطلق صرف بخلاف الصورة الاخيرة لان المصدر رثمة معمول مطلق مع الياء
 قوله من غير اعتبار ابداله دفع وهم وهوان يتوهم ان للوارد من قوله صر فاما كان معمول مطلقا بنفسه
 وليس المراد ما كان معمول مطلقا باعتبار الموصو للقد ركبوا هم ونحو ذلك كثيرا فالحسن فالكثير دفع
 من غير اعتبار ابداله لعني ان صر فاهنا مقابل الابدال لانه مقابلهما كان معمول مطلقا باعتبار
 الموصو قوله من غير تجوز جواب سوال وهو ان العمل للفعل كما كان ههنا كذلك في الصورة الاخرى
 العمل للفعل فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير تجوز يعني ان الفرق ثابت وهو ان العمل ههنا للفعل
 فقط دون المصدر وفي الصورة الاخرى العمل كما كان للفعل كذلك المصدر لقوله الا لا يجوز اعمال الضعيف
 الاول انه لا يصح تقديره بان مع الفعل ان ليس مع ضربت ضربا ضربت بان ضربت لان الفعل لا يؤكد بالمصدر
 التاويل بل انما يؤكد بالمصدر الصريح فالحقيل كيف يكون عمل المصدر مع وجه الفعل في قولك ضربت
 ضرب الامير اللص قلنا المصدر العامل ليس معمول مطلقا في الحقيقة بل الفعل المطلق عند وقت تقدير
 ضربا مثل ضرب الامير اللص قوله نحو ضربا زيدا هذا القول يقال عند السؤال فوجد القرينة على الفعل
 المحذوف قوله الضمير فالحقيل لم يختار الشارح التاويل بان جعل ضمير كان راجعا الى المصدر وهو اسم
 كان وخبره محذوف وهو قوله معمول مطلقا وجعل قوله بدلا لصفة لا او حاله عنه باعتبار المتعلق وهو
 قوله واقفا والحال ان الاخصر ان يقول ان الضمير في كان راجع الى معمول مطلق وهو اسم كان وقوله
 بدلا خبره قلنا انما اختار التاويل الجواز للمعنى وان حصل المعنى الاصل بالاختصار وايضا الكلام في المصدر
 وايضا فيه موافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر لا علم ان قوله ما اما صفة لقوله معمول
 مطلقا او حال منه وكل واحد منهما باعتبار المتعلق وهو قوله واقفا واما قد المتعلق ولم يحصل صفة راجعا

نفسه من غير المتعلق ليهم جعل كل واحد منهما عند الجمهور لان الشارح في الحال والصفة عندهم ان يكون
مشققا وقوله بدليس يشتق فلان اناد قبله واقعا قوله بدليس المراد هنا هو العوض في عوضا
وليس المراد ان المفعول المطلق بدليس حقيقة والا لم يقيد بالفعل قبله فلم ينصب بل مجازا لان لما سئل مستد في
يجزأ بانه فكان بدليس وعوض عنه والا فالجمع بين العوض والمعووض لا يجوز قوله فوسقيا للملأ لانه لم
يوحى كلام العرب استعمال هذه المصادر مع الافعال وذهب بعضهم الى ان وجوب هذا الفعل عن المفعول
المطلق فيما اذا كان مستعملا باللام فاختاره الشرح كما وفي بحث مفعول مطلق وتحقيقه ثم قوله اي يجوز فيه
الوجهان فيكون الجواز جملة اعلم ان الشرح جعل قوله فوجهان فاعلا بالفعل لحد وون لكن الاولى كونه مبتدأ لان
اذا افاض اللاحقين كون المحذوف فعلا والباء فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين
الخبر فكان المحذوف ثابت فيكون المحذوف كذا وحده يجيب ان الشارح افاد كغيره الكو في علم ان الاتيان
بغير الاولى جائز ولو ذكر الشرح في كل موضع الوجه الاول لتوهم ان الوجه الغير الاول غير جائز
قوله عمل الفعل للاتصال ووجوب اضماره لغرض لا اثر له في تقدير العمل في بطلان العمل قوله للنينا بانه
لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل وينابت فان علم ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل
المقد قوله للمصدرية كسائر المصادر يعيد كونه تبا وبان مع الفعل قوله وقيل معناه له وقيل الوجهان
هذا قوله وانما فصله بجواب سوال وهو ان هذه الكلام مشتركة بين قسم المصدر اعني المصدر الاول
هو مفعول مطلق فينتج ان يتاخر عنهما فاجاب بقوله وانما فصل الخ قوله بالجملة المعترضة وهو قوله
لا يتقدم معموله عليه والثاني قوله ولا يضم فيه والثالث قوله ولا يلزم ذكر الفاعل له قوله فان كان
مفعولا مطلقا قوله في القسم الاول اي المصدر الذي هو كائن في القسم الاول وليس المراد ان عمله
في القسم الاول بان يكون القسم الاول معمولا للمصدر قوله اكثر واظهر في اكثر وقوعا في كلام العرب
واظهر لعدم المانع من عمله فجاء ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع من ذلك
محة تاويله بان مع الفعل البليس مع قوله ضربت ضربا ضربت ان ضربت لفساد المعنى فان قيل
ان قوله اكثر واظهر على ان لا يتقدم معمول المصدر على القسمين لكن المنع عن التقديم في
القسم الاول اكثر فهو مخالف لما قاله الذي حيث قال ان امتناع تقديم معموله مختص بالقسم الاول ولا في
القسم الثاني فيجوز لعدم كونه بالاوليان مع الفعل لانه حين كونه لا قلنا ان ما قاله الذي لا يفرض
قال الشرح لان عوض الشرح التكتة للفصل بين القسمين وذلك الغرض يحصل بما ذكره الكو ايضا
بان يتم انما لم يوافق امتناع تقديم معموله عن القسمين لان الامتناع مختص بالقسم الاول قوله على السواء
مع ان هذه الاحكام مزية الاختصاص بالقسم الاول قوله اعني جواب سوال وهو انه علم من
قوله الشرح ان اشتقاق اسم الفاعل من الفعل وهو ليس كما ذهب الكوفيون فاجاب بقوله اي حدث
يعني المراد من الفعل معنى تضمن وهو الحدث المراد من الفعل المعنى الدعوى وهو الحدث دون المعنى
المصطلح في فلا يكون المتن على مذهب الضعيف وهو مذهب الكوفيين فان قيل الحدث ما كان قابلا

جواب سوال

بغيره فيكون من المعاني دون الالفاظ مع ان الاشتقاق لا يكون الا من اللفظ لا يكون
 الا بين لفظين لا بين اللفظ والمعنى قلنا المراد من الحث هو المصدر لانهم اختلفوا صفات الدال على المد
 كما مر خبره **قائلا** قيل لا يجوز ان يكون المراد من الحث هو المصدر الذي هو جزء الفعل الاصطلاحي
 فيستلزم ذهب البصريين والكوفيين جميعا قلنا صفات الدال يخرج على المد لو كان الدال مطابقا دون
 تضمينا فنذكر الحث واردة المصدر من هذا القبيل اذ الحث مدلول مطابق للمصدر بخلاف ما ذكرت لان
 ذكر المدلول وهو الحث واريب منه **الاعتناء** وهو لا يجوز كما لا يجوز العكس بان يكون المدلول **لغته** قوله
 اشارة الى اعتبار التضمين في قوله اشتق و فائدة هذا القيد يظهر في الخواشيه هذا المتن قوله
 انه الفعل بيان المرجم الضمير ليدفع توهم رجوعه الى من بناء على ان الضمير يتردد الى قرب المذكورات فلا يرد
 ما قاله مولانا عصام الدين من انه وقع في عبارة التمرج تكرار الفعل لا ذكره هنا ثم ذكره فيما بعد بقوله ما قام بها
 الفعل لكن يرجع لبيان المرجم يعلم من قوله ما قام بها الفعل ايضا **اجيب** ان ذكر الفعل هنا لبيان المرجم و
 ذكر الفعل فيما بعد ففي ضمن حاصل المعنى اذ قوله في ذات ما قام بها الفعل بيان حاصل المعنى وهو لا يعد
 من التكرار قوله في ذات ما قام فيه اشارة الى ان في الاسماء المشتقة انما يكون الايتد بالذات ثم
 بالحدث وفي الافعال يكون الا ابتداء بالحدث ثم بالذات **قوله** لان ما جعل امره هذا من ذهب جهو اهل اللغة
 واما عند البعض فهي موضوعه لغيره والعقول فقط اعلم ان المراد من قوله ما جعل امره ما يسم امره اي حكمه
 فالمراد من الامر هو الحكم ولا شك ان بناء اسم الفاعل كما يكون في ذوى العقول كذا يكون في غيره قوله
 ولعله قصد لتعريب لكن مقام التعريف ياتي عند اراحة التعريب ان التعريف للمعرفة والتعريب بخلاف
 بالمعرفة قلنا الخلل ما يكون بالتعريب الذي هو غير مشهور وتعريب ذوالعقول على غير مشهور كما
 في قوله تعالى رب العالمين قوله بمعنى الحديث الدلالة على صفة حادثة لا ثابتة **قائلا** قيل يخرج من
 الحد نحو خالد ودام وثابت وراسخ ومستمر مع انها اسماء الفاعلين وايضا يخرج اسم الفاعل كذا هو من
 صفات الله تعالى نحو الخالق والرازق **اجيب** الاطلائها تدل على حد والتخلو والدوام لا يخرج الثاني ان
 الدوام والاستمرار في نحو الخالق والرازق ليس بصيغتي بل واقع باعتبار الوصف القديم قوله يعني بالحديث اشارة
 الى انه ليس المراد من الحدوث ما يقابل العدم كما هو المشهور في كتب العقائد قوله مقيد باحد الازمنة الثلاثة
 جواب سوال وهو ان الحدوث موجود في الصفة المشبهة اي الاشتقاقه من الفعل اي فلا يعبر الاحتراز بقوله يخرج من
 عنها ولما جاء بقوله مقيد باحد الازمنة بخلاف صفة المشبهة لانها غير مقيدة بالازمنة **قائلا** قيل هذا متعين
 بشرف يشرف لان الشرافة بمعنى الثبوت فكيف يقيد بالثبات والافعال ان شئت يشرف من الافعال **الاعتناء**
 بالازمنة ثابتة في الافعال البتة والصفة المشبهة من الاسماء فلا يقيد باحد الازمنة فلا يقال الآن او غدا او
 امس قوله قال المصنف رحمه والغرض في ايراد قوله المصنف واكثر الشارحين انهما التدافر بينهما ثم توجيه
 قوله المصنف عليهم بقوله والظاهر والحق الخ ثم ورد الاعتراض على المصنف بقوله ويجعل شبهة ثم دفعه
 بقوله ولا يبعد ثم اكيد الد تعقب قوله وفي الترجمة الخ قوله من اسم الفاعل اشارة الى بيان الحد ود قوله

کاسم المفعول اشارة الى بيان قوله او غيره قوله والظاهر ان اسم التفضيل الخ اي الظاهر من قوله المصرح في
 شرحه ان اسم التفضيل انما في جميع الذي حكم الله عليه بانه ليس لمن قام بقوله لان الجبر ليس اه قوله
 والحق ذلك اسدحو لاسم التفضيل في قوله لان التبادر الخ اشارة الى وجه الظهور والحق جميعا قوله تمام
 للمعنى الموضوع له لا جزم معناه اي المعنى المطابق لا التضمني فان قيل ان هذا التعريف لا يتم لخو زيد مقابل عي
 وانا متقرب من قلان ومستعد منه ومجتمعه معناه هذا الاحداث لسبب بين الفاعل والمفعول لا يقوم بلحد
 هما معين دون الاخر قلنا والحق من قيام الواحد اتيام العرض الواحد الذي يكون بالشخص اى المعين له با
 المحلين بالطرفين بل القائمة بكل واحد مفاد لقائه بالآخر لان المقابلة بالنسبة الى زيد من حيث الصدور
 والى عمر من حيث الوقوع غاية الامر بتعادها بالنوع قوله واخراج اسم التفضيل فان قيل فعله هذا يخرج اسم الفاعل
 من باب الغالبة نحو كاري منى فكر متفانا كاري اي زيد غلبني في الكرم فغلبته في القيام ليس تمام الموضوع له
 ايض بل الموضوع له هو القيام مع الغلبة قلنا لانه موضوع في معنى المصدر فقط لا المعنى المصدر مع الغلبة و
 اما الغلبة فتثبت مع من جهة الاستعمال وفي رضى الشافعية يعنى باب الغالبة ان يغلب احد الامرين الاخر في معنى
 المصدر نحو كاري منى فكر متفانا غلبته في الكرم وذكر في الحواشي الثانية المغالبة عبارة عما ينز كواب المفاعلة فلم يعلم
 ايهما غالب في هذا الفعل فيذكر الجبر بعد ما يعلم الغالب فذلك الجبر لا يكون الا من باب نصري نصر فانما المفاعلة
 بالملاص فالجبر ايضا بالملاص نحو كاري منى فكر متفانا كان المفاعلة بالمضارع فالجبر ايضا بالمضارع نحو
 يكاري منى فكر متفانا قوله الى قوله بمعنى الحدوث فان قيل ان خروج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدوث انما يتم
 اذا كان اسم التفضيل بمعنى الثبوت نحو احسن واشرف كما هو مذهب البعض واما اذا كان اسم التفضيل بمعنى
 الحدوث ونحو انصر واضرب فغير مستقيم فاجاب صاحب التكملة عند لقوله هذا ابتداء على انه لا يدل على الحدوث
 مقيد ابا حد الا زمته فلا يقال اضرب الان او غدا وان كان قد يدل على نفس الحدث بمعنى التجدد قوله
 شام لاسم التفضيل لان من قام به اتم من ان يكون مطلقة ارتفعه قوله ويجوز شام اشارة الى
 الاعتراض على المصمم ومعه يجد شامى يجرحه والضمير اليه راجع الى جملة عبارة للمصمم المتبادر
 واخراج اسم التفضيل بقوله من قام به وفاعله قوله ان صيغة المبالغة تتاويل المفرد قوله هذا التقدير
 على تقدير اخراج اسم التفضيل بقوله من قام به لان فيه ايضا زيادة قوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك اى
 خروج صيغة المبالغة اعلم ان الاولى ترك لفظ البعد لانه لا يتعمل في الضعف والظن والالتزام بقيس
 واجاب البعض ان الشارح ذكر هذه الكلمة لفهم النفس لان هذا الجواب لا يقتضيه الشرح فقط قد صارت الكلمة جوازا
 البعض بقوله فانه قال ابن مالك رحمه الله لا نسلم انما اختار الشرح فقط بل هذا التوجيه منقول من ابن
 مالك ايفر فلا يليق قوله ولا يبعد لفهم الجيب لعل الشرح لم يطلع على قول ابن مالك رحمه الله قوله ويدل عليه
 يدل على خروجها من اوان الاول مصر للمصمم صيغ اسم الفاعل فيما حصر حيث قال ان محي من التلا في الجمع
 على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع والثاني جعل المصمم احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
 والمماثلة يستدعي المغاورة قوله بامتناء اشياء في كتاب الترجمة شئ معنى ذلك الشئ ان صيغة

بما عليه جعل احكام في قوله وفي الثانية اشارة الى ان كاري منى فكر متفانا

اسم الفاعل الخ واما قال معناه لان ما ذكر ليس عين عبارة عباد الله بالقارسية قوله مع ميم
 لما كان المتبادر من الباء بلسانية اكثر استعماله لتوهم انها للسببية ففعل هذا العبد المعنى قوله مفتوح
 محقق وهم وهون الزيادة تكون غالبا في الاخر لانه محل التغير فوضع الميم اعين في الاخر فدفع للتشابه بقوله
 موضوعه الخ واما لم يتعرض للعدم اكتفاء بما ذكر في كتب التصريف قوله سواء الشرح دفع وهم وهون
 ختم لهم فيما اذا كان حرف المضاهية مضمومة فقد تم بقوله سواء كان الخ قوله وان لم يكن فيما قبل الخ
 سوال ظاهر قوله فيما وضع الميم جواب سوال وهو ان المثال لا يضل للمثل وهو يحصل بواحد فما العلة
 الى المثالين وان قلت ان المثال بمنزلة الشاهد قلت ذلك غلط محض لان الشاهد للاثبات والمثال
 للايضاح بمنزلة التفسير في ذلك والدليل على المسئلة بمنزلة الشاهد لانها للاثبات فاجاب بقوله فيما وضع
 الميم يعني ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الامثلة قوله ايضا مثال اجيب عنه انما لم يذكر متفاعلا من
 لا المضارع الذي كان ما قبل الاخر مفتوحا لم يوجد الا في ثلثة ابواب فكان قليلا فلان لم يذكر هو والضم
 المزيد على ثلثة اقسام احدها بالهرف الواحد والثاني بالعرفين والثالث بثلث احرف فالمصنف
 لي بالاول والثاني والثالث لانه متوسط فيكون تابعا للظرفين قوله ويعمل عمل فعل قد في التسهيل
 بفعل المضارع والموصوف وانما لم يعمل للمصروفات المشابهة للفظية والغير ان الفعل لا يصغر وانما لم يعمل للموصوف
 لكونه اسما محضا لان التوضيف من خواص الاسم وايضا ان الفعل لا يقع موصوفا فاما لم يعمل للوطف فلا يقال ليد
 ضارب شديد عمل قوله فان كان فعل الخ دفع وهم وهون لتبديل اسم الفاعل بالالفعل باعتبار الوضع
 يعني كمان الفعل موصوف للمركب الذي اسم الفاعل موضوع للعمل مع ان اسم الفاعل غير موضوع للعمل قد دفع قوله
 فان كان جعله لازما للتعريف في التشبيه في اللزوم والتقدير يلائق العمل الوضعي قوله الى الطرفين كطرف
 الزمان والمكان قوله بشرطه في هذا الشرط العمل في المنصوب دون المرفوع لان احدي مشابهي الفعل كغيره لا يقع
 لشدته واختصاصه فان قيل هذا يخالف ما قالوا ان الفاعل للظرفين من المعربات القولية كالفعل فان هذا لا يعمل فيه
 اسم التفضيل لانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا لرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل المظهر ايضا شبه الفعل
 في ذلك على الحد كذا قال غاية التحقيق آجيب ان اسم الفاعل وان لم يكن يحسن الحال والاستقبال
 لكن مشابهي الفعل في عدد الحروف والحركات باق بخلاف اسم التفضيل الذي ليس فيه كالمشابهة بالحدوث
 فقط فلا يقوى قوة اسم الفاعل قوله ان يعمل اسم الفاعل لانه يلائق العمل لبقوله بشرط قوله حال كونه
 جواب سوال وهون الهاء والجو والواقعة في عبارة القوم لا يدل من الاعراب على ما هو منها فاجاب بما
 حاصله انما اعتبارا للتعليق فيكون اعرابه للنصب قوله آجيبه بما سواله وهون الشوط مقدما للغة معني من
 والحال ان في الهاء تكون في المضاعف والمضاعف اليه حاله هنا غير صحيح لان الشرط مصدر فيكون وصفا محضا واللعنة
 وان كان مصدر كمن فعل في معنى وهو موصوف فاجاب بقوله آجيبه يعني ان الشرط بمعنى شيء فيصح عمل عدما في الاخر وتقرر السؤال كذا ان الشرط
 عبارة عن عمل شيء موقوف عليه ومما ليس الاصفه المتكلم فكيف مضاعف الى اللفظ لان صفة المتكلم لا يضاف الا الى المتكلم فاجاب بقوله آجيبه
 ان الشرط مصدر مجهول فلا يكون صفة للمتكلم ثم يرد عليه ان اللفظ يقع في الغائرة وبها لم يوجد فاجاب بقوله من معنى معنى -

ان المغايرة شرط في الالهي والظرفي لادنى البيان وههنا بيانية وايضا ان قوله شئ دفع وهم وهوان
المراد من الشرط هو الشرط اذا ذكر المصدر واداة اسم المفعول شئ فعلى هذا الايطاق المراد قد يصلح ان
الشرط بمعناه لا بمعنى اسم للفعول واليضائية اشارة الى طائفة النصب وهي انهم يأتون بالتفصيل بعد اجمال فتقوله شئ
اجمال وقوله يشترط على صيغة المجهول تفصيله قوله من جملة من بيانية اما بيان الشئ او بيان النصب به قوله فلا يضاه
اي اضافة الشرط الى المعنى وضافة الحال قوله ان لا يخالفه في الزمان ليكون المشابهة على الكمال قوله
والمراد بالحال جواب ال وهو ان قال المصنف منقوض بقوله تعالى وكلمهم باسطة ذمرا اي به بالوصيد
اي طلب اصحاب الكهف اي اصحاب الغار قوله بالوصيد اي بعبة الباب ان باسطة العمل في ذمرا عية النصب
ونصبه بالياء مع انه بمعنى الماضي فاجاب بقوله والمراد بالمراد قوله فان كان ماضيا لما عرفت ان
هذه الواقعة كانت قبل رسولنا عليه الصلاة والسلام بالف سنة قوله ومضاهها ان يقدر التكلم اي
يفرض قوله ان يقدر ان كان على صيغة المجهول فيكون قوله التكلم مفعول لم يسم فاعله والضمير في قوله
كانه راجع الى التكلم والمشار اليه بهذا هو الزمان الماضي وان كان على صيغة العلوم فيكون الضمير في قوله
كانه راجع الى اسم الفاعل والمشار اليه بهذا هو زمان التكلم قوله العامل صفة اسم الفاعل قوله معنى
الماضي صفة ثانية فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يحتمل كل اسم الفاعل اذا كان بمعنى المكان الحكاية
يحتمل في الكل قلنا ان اعتبار الحكاية انما يكون في موضع الضرورة والضرورة ماسة بعد تحقق العمل
قوله وبشرط الاعتماد اشارة الى ان قوله والاعتماد عطف على معنى الحال ثم العطف بالواو دون
فيجوز ان يكون هذا الشرط منفيًا مع قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال قوله اي على المتصف به دفع وهم وهوان
المراد من الصانع هو المبادر كما هو للتبادر فعلى هذا يخرج للمبادر فقط قد لم بقوله اي على المتصف اي الذي
هو متصف باسم الفاعل ثم للتبادر منه تركيب توصيف فلا يشترط الاعتماد على المبدأ وغيره من الامور
الاربعة قد لم المشارح بقوله وهو المبدأ او الموصوف او الموصوف فان قيل فعلى هذا يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز لان المتصف به حقيقة في الموصوف ومجان في الغير قلنا ان قوله المتصف بمفعول هو
عموم المجاز وهو ما قام به قوله يتقوى فيه جهة الفعل انما اشترط ذلك في عمل اسم الفاعل لان عمله بمشاهدة
الفعل فيصير مشاهدة قوية لان اسم الفاعل يحيى يصير منتهى الى هذا كما يكون الفعل منتهى الى الفاعل فان
قيل ان الاسناد الى الفاعل كما وجد في الفعل كذلك وجد في اسم الفاعل فالاعتماد على الفاعل ينبغي ان
يكفي فان حاجة الى الاعتماد على احد الامور الستة كما في ضاربها زيدا عمرا فالضارب لما اسند الى زيدا
ينبغي ان يعمل في المفعول قلنا نعم انه لما اعتمد على الفاعل فيعمل في المفعول لكن عمله في الفاعل من جهة
جهة لانه لم يعتمد على شئ فالاعتماد على احد الامور الستة لعل اسم الفاعل نحو زيدا ضارب اليه فانه قيل
ان اسم الفاعل منتهى الى هذا لان اسم الفاعل من الصفات فلا بد له من الموصوف اما لفظا واما تقديرا بل في نفس
الا كما يكون الفعل منتهى الى فاعله في نفس الامر فلا حاجة الى الاعتماد في التركيب قلنا نعم لكنهم اداوا
حصول تلك المتابعة في التركيب ايضا فان الشاهدة تصير قوية حينئذ قوله الاستفهامية احتراز عن منزهة

غير فلا يكون معناه اشد تاخيراً قوله فبجعل مقدره فان قيل ان تقد بالفعول لا يتأتى فى اسم الفاعل من
افعال القلوب نحو ان ظان نريد اسم ذاهباً للنزوم الاقتصار على احد الفعولين قلنا انه يجعل
حاملة مع المضى ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب كما ان لها خصائص اخرى قوله كأنه فيكون
قوله معطى عمر وبكر لطاء وسكون الياء قوله اى جميع الازمنة اشارة الى ان اللام بد من الضاف اليه اى
بمحل فى الفعول مطلقاً فان قيل هذا القول يناق قوله بشرط معنى الحال والاستقبال قلنا هذا القول
بمنزلة الاستثناء من قوله حينئذ اى حين دخول اللام عليه لان معناه الذى ضرب قوله على
جواب سؤال وهو انه لما كان فى الاصل فعل فالعدو من اصل الى الغير ليكون لا نكتة فاعلى فاجاب
بقوله عدل الى قوله لكرا هتتم ادخال اللام عليه فان قيل ان الممتنع عن الفعل ادخال اللام المحرقة واللام ليست
فينبغي ان يصح دخول اللام التوصل على الفعل كما يصح دخول الاسم التوصل على الفعل نحو الذى ضرب قلنا ان
هذه اللام وان كان موصولة لكن شابه المحرقة فى الصورة فلذا منع دخولها على الفعل لان اللام المحرقة تخص
بالاسم فكذلك صورتها تخص بالاسم لكن المراد من الاسم هو الاسم الذى هو صفة صفة مفعلة مفعلة كاسم الفاعل
قوله اى من اسم الفاعل اعلم انه محتمل توجيهين فى كلام المتن احدهما ان يكون كلمة من الابتداء الجزئية
كلمة الى فى مقابلها حيث قال الشارح الى اخرى ومعنى من الابتداء ان يكون مدخولها امر كل ينتزع
منه الجزئيات والمدخول هنا اسم الفاعل ينتزع منه صيغة المباعدة والثانى ان يكون من بيان اى
بيان كلمة ما فى قوله وما وضر فقول الشارح اى من اسم الفاعل محتمل التوجيهين للذكري لكن يرد
على التوجيه الثانى اى كون من بيان اى اعتراضان احدهما انه قد مر سابقا ان صيغة المباعدة خارجة
عن حد اسم الفاعل فكيف يكون اسم الفاعل يتبع صيغة المباعدة وهذا الاعتراض يرد على التوجيه الاول
لان مدخولها من ليس امر كل لهذه الجزئيات والثانى ان الشرط صحة من البيان اى ان يصح اطلاق الجزئيات
على قبله وهنا لا يصح اطلاق اسم الفاعل على صيغة المباعدة وبالعكس فاجاب الشارح عنها بقوله تبخ
الصيغة ولا شك ان اسم الفاعل اذا لوحظ مع تحيد الصيغة يصح اطلاقه على صيغة المباعدة قال مولانا
عصام الدين ان ماذكره الشارح من العبارات الكثيرة لا يفهم من المتن وحوليس الا تصفا فاجاب
التكملة عنه بقوله ليس للبرهان هذا اى ماذكره الشارح فقد يكلف حتى يكون تصفا بالاشارة الى ان
تلا او لينا قوله بحيث يخرج الخ احتراز عن التغير الذى لا يخرج عنه كالتشبيه والجم قوله ومضرا
بكسرهم قوله وحده اى بمعنى كثرة فوف قوله فى العمل دون عدم المباعدة ودون الصيغة قوله وهذا
على تقدير جواب السؤال هو ان قوله مثله للتشبيه وهو يقتضى المغايرة والمغايرة مستقيمة على قول من كان
صيغة المباعدة خارجة عن حد اسم الفاعل ولما على قول من قال انها داخلية فى اسم الفاعل فغير مستقيمة
فاجاب بقوله وهذا اى التشبيه على تقدير يخرج قوله اذا كانت للمباعدة اشارة به الى كلمة من
فى قوله ما وضر منه للتبعض يعنى ان هذا النوع من اسم الفاعل الذى للمباعدة مثل النوع من اسم الفاعل
الذى ليس للمباعدة قوله اذا كانت للمباعدة لا بد من هذا التقيد على هذا التوجيه تلا التوجيه الاول

وهو ما كان خارجاً عن حد كما ان في التوجيه الاول صرف كلمة من من معناها التبادر اعني التبيين لانه
 لما خرج عن الحد لا يستقيم التبيين وان صح بتكليف كما قال الشاعر بتغير الصيغة كما مر انفا فالتوجيهان ...
 متساويان في ارتكاب خلاف الظاهر فلا يريدانه لما كان صحة توجيه الثاني بتكليف هو التقيد يعني ان
 لا يذكر الشاعر بل يكفي بالتوجيه الاول قوله نحو ضرب يدك له فانه مقارن بزيادة الحال في الاول وبلاستقبال
 في الثاني حمل في الفاعل والفعل معا واعتدلى المبتدأ قوله ومريت بن يدك لضربك باليد لانه صفة مريت
 فيكون الالف واللام فيه للموصول فيعمل سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال لما مر من قوله وادخلت
 اللام استوى الجميع ولذا قال ههنا وامس قوله وما فيه من معنى **لجواب سؤال** وهو ان حمل اسم
 من جهة الشبهة بالمضارع في هذه الحروف والحركات والسكنات هذه الشبهة منقوذة في بعض صيغ المبالغة
فاجاب بقوله وما فيه **لجواب** فالتفصيل يصحاقامة للمبالغة مقام ما فات من الشبهة اللفظية لانه ليس في الفعل
 معنى المبالغة حتى يعم ذلك قلنا المراد من قول الشاعر هذا ان في صيغة المبالغة تكرار الفعل نظر الى
 زيادة المعنى فكان الوجود فيه اثبات من الفعل **فان قيل** **سقط** هذا ايضاً ان يكون عمل اسم التفضيل
 اسم الفاعل من الوجه الذي ذكر في صيغة المبالغة قلنا ان الزيادة في صيغة المبالغة في نفس الفعل والزيادة
 في اسم التفضيل على الخبر مخاضيد افضل من عموه فالزيادة على عمر ويعنى الزيادة في صيغة المبالغة في نفس الحدث
 وفي اسم التفضيل الزيادة على الغير سواء كان الحدث في نفسه قليلا او كثيرا قوله ولشئ والجمع قوله من
 اسم **لجواب سؤال** هو ان بعض من لشيء للجمع قد سابقا فلا تخافنا قوله مثله خبر بقوله ولشيء والجمع ولو كان خبر
 واحد كان انحصار ظم لاختار التكرار لكنه ذكر كل شيء والجمع لدفع وهم وهو انه لو ذكر خبر واحد فهم ان
 المراد من لشيء معنى اسم الفاعل فقط كما ان المراد من صيغة المبالغة صيغة من اسم الفاعل مع ان المراد من لشيء
 والجمع لعم من ان يكون لاسم الفاعل او لصيغة المبالغة قوله اذا كان مفردا **جواب** **سؤال** وهو ان لشيء
 ليس الاسم الفاعل فيلزم التشبه مع النفس **فاجاب** بقوله اذا كان مفردا قوله في العمل متعلق بال
 قوله من حيث ذاتها اي من حيث الحروف **فان قيل** **سقط** عدم الخلط مسلم في جميع ما في التفسير فلا يعجز
 قلنا انه محمول على الصحيح قوله الزيدان الضاربان والزيدان الضاربون **لجواب** **سؤال** قوله
 اي نون لشيء اشارة الى ان اللام بدلت من الضا اليه قوله في معوله بضم اشارة الى ان ليس المراد مطلق العمل بل
 الخاص هو النصيب للفعلية اذا لم يجدت مع عمله لا في الفاعل لان حذفه لا سيطرة الصلة بذكر المفعول
 وكما ان العمل ليس الاطلاق كذلك التعريف ليس المراد به المطلق بل التعريف باللام لكن العمل لم يتعرض الى
 التقيد المذكورين اكتفاء بالمشهرة قوله ومع التعريف اي اتم التعريف اي ما يكون التعريف في الجملة
 وان لم يكن ههنا لانه موصولة او المراد صورة التعريف او المراد منه تعريف الموصولة قوله مفعوله
 للحدث دهم وهو انه مفعوله له لقوله يجوز فعلى هذا لا يتعد فاعل الفعل والمفعول له لان فاعل يجوز قوله
 حذف النون وفاعل التحفيف هو السكلم فدفع بقوله مفعوله له للحدث ولا شك ان فاعل الحدث والتحفيف
 واحد وهو السكلم قوله اي يجوز هذا اشارة الى ما حصل من قوله **لجواب** **سؤال** اشارة الى ان قيل

بمعنى الماضي ايضا قوله **حيث** انما مشى الزلكن يريد عليه ينبغي ان يشبه باسم الفعل بهذا الوجه بعينه فلما
 صاحب الكلمة عنه بقوله بعد اشتراكهما في كونهما اسمين لمن قام به الفعل فجاءت اسم للفعل فانه اسم
 لمن وقع عليه **تصريح** عليه ينبغي ان يشبه باسم التفضيل لانه شريك معه في القيام ايضا فاجاب
 بقوله المذكور بقوله ونحوه واسم التفضيل فانه وان كان لم يلق به الفعل الا انه لا يشي ولا يجزم في الاستعمال
 الاصل وهو الاستعمال من **تصريح** عليه ان الصفة المشبهة التي على وزن افعل ونحوه لا يجزم جمع
 السلامة ولا يثبت بالتاء كما مر فكيف يشبه باسم الفاعل لانه يجزم جمع السلامة فاجاب الصفة المذكور
 عنه بقوله والمراد بالمشابهة في اصل التنشئة والجمع والتانيث اي وان لم يكن في كل الافراد فالفعل في
 التنشئة والجمع ثابت في اسم التفضيل ايضا وهو الاستعمال باللام والاضا قلنا ان الاصل في اسم التفضيل
 استعماله من كالحجي فلما لم يحج بالاصل صار كانه لم يحج بالكلية قوله **على معنى الثبوت** فعنى زريدكم
 ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد ما لم يكن ولذا لم يدرك قبل كاد ان اوخذ ومعنى البثوة
 القاضية به مع قطع النظر عن التقيد باحد الا نرمنه ولذا يقصد به الاستعمال قوله **واللازم اعم**
جواب سؤال وهو ان التعريف لا يكون جامعا لانه خرج عنه **حيث** لان في هذا الفعل لازم والجمع لازم وهو
 متعد اذ لم لا يكون الا على الغير فاجاب بقوله **واللازم اعم** ولذا قالوا نفعيلا من فعل بالفتح صيغة
 المبالغة كقدير ونصير ومن فعل بضم صفة مشبهة قوله اي صار للجم **جواب** هو ان الصفة
 المشبهة موضوع لمن قام به بمعنى الثبوت ههنا بمعنى الحدوث اذ بالنقل من الحركة الى الحركة لا يتبدل
 الحدوث **فاجاب** بقوله اي صار للجم طبيعة له قوله **وصيغتها هي الصيغة المختصة** فلا يرد ما في
 التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرى على وزن اسم الفاعل نحو منصرف اذا كان بمعنى ذاب
 صالح الانصراف بمعنى ذات الانصراف بالفعل وانما لا يرد لانها مشتركة بينهما قوله **ولما يكون بمعنى الثبوت**
جواب سؤال وهو ان التعريف لا يكون مانعا لصلته على ضامرو طالق لانها بمعنى الثبوت لان معنى ضامرو
 شخص اي الذي خلق على الضم ابدأ وطالق زنى كير كير **بشر** ولا يخفى ان هذا السؤال وارد على تعريف اسم الفاعل
 ايضا بان يقال ان تعريفه غير جامع **فاجاب** بقوله **ولما يكون** يعني ان ضامرو الاصل شخص حصل
 الضم بعد السمن ولما كونه مخلوقا على الضم فبالاستعمال وكذا طالق في الاصل موضوع لامرأة مياثته من
 الزوج ولما كونه امرأة بلا زوج فبالاستعمال قوله **مع اختلاف الزايعا** **جواب سؤال**
 وهو انه ينبغي ان يقول صيغها بلفظ الجمع لان لها الزايع مختلفة كقيد الجواب ان قوله صيغة جنس
 لانه لما اطلق على جزيماته لفظ الزايع علم انها جنس فيتناول القليل والكثير وايضا اشارة الى
 دفع وهم وهو ان الاختلاف بين صيغة صفة المشبهة وبين صيغة اسم الفاعل فقط من غير
 الاختلاف في الصيغة بين الواحها فدفع بقوله **مع اختلاف** قوله **اسم الفاعل** مجازا
 المضاف وهو اسم **جواب سؤال** وهو ان صيغتها مخالفة عن الفاعل الا ترى
 الى قوله **لضر شريك** فان قوله شريف صفة مشبهة مع انه وقع فاعل لقوله **لضر** لو كان

نعم

بينها مخالفة لم اجتماعا على اسم واحد فاجاب بقوله اي اسم الفاعل مجذوف للضما وليس المراد من الفعل ما استدل اليه الفعل فان قيل ان هذا المركب اي اسم الفاعل علم لان الوزن اذا اريد بها الغنى ولم يرد بها معينها كانت اعلاما للموزونات وحذف شرط العلم لا يجوز من غير الترخيم قلنا سلمنا ان علم لكن علم الجنس وامتناع الحذف من علم الجنس قوله اول صيغة الفاعل يعني ليس المراد من الفاعل ما استدل اليه الفعل بل المراد منه لفظه فان قيل ان الوزن اذا اريد بها الغنى كانت اعلاما ودخل اللام على العلم لا يجوز مطلقا سواء كان علم شتمل وحسب قلنا اللام في قوله الفاعل الثالثة فلا يكون للتعريف والمتمتع دخول اللام التعريف على العلم قوله انه كانت على قدره انما لا يقوله كائنة لهما المتعلق وانما اول الحسب بقدره لان الحسب يكون بمعنى الشرافة كما في قوله القائل لنا النسب والحسب وهو غير مراد هنا فلذا اول بالقدر ثم يرد عليه ان في اسم الفاعل ايضا حجب السماء فدفع بقوله لا يتجاوز يعني سلمنا ان في اسم الفاعل ايضا سماع لكن وجد التجاوز فيه عن موضع السماء بخلاف الصفة البنية قوله فالظرف منصوب فيه اشارة الى الرمد على هذا الغاية حيث قال ان قوله مخالفة خبر لقوله وصغرتا وقوله على حجب بعد خبر فرم الشاهد عليه ان تخصيص هذا القول بالخبر غير مستقيم لانه كما يصلح الخبرية كذلك يصلح الحال او الصفة لمصدر محذوف قوله اي مخالفة كائنة يعني ان قوله على حجب مصدر هو مخالفة باعتبار التعلق وهو كائنة قوله وحسب مخالفتها جواب سؤال ظاهر قوله ولكون عملها المشابهتها اي الصفة اياه اي اسم الفاعل فيما ذكر من انها ثلثي وجمع وتذكر وتوث كذا قال جمال الدين والمراد بها ذكر الاعتماد على حكا كذا قال عبد الرحمن فاقبل ان عمل الصفة باعتبار مشابحة الفعل كما قال للمرمر ولعل عمل فعلها مطلقا لا لمشابحة اسم الفاعل قلنا لا نسلم ان عملها المشابحة الفعل اذ لا مشابحة بها بالفعل لانهما بمعنى الثبوت والفعل بمعنى الحركة فلا محالة يكون عملها لمشابحة اسم الفاعل لا مشتركهما في التثنية والجمع والتذكير والتانيث او بكل واحد منهما قيام الفاعل وما قال للمرمر انها تعمل عمل الفعل ليس المراد ان عملها المشابحة الفعل بل فيه اشارة الى ان عملها مقتصر على الفاعل ولا يتجاوز الى الفعل كعملها مقتصر على الفاعل لا يوزي قوله وشديد فان قيل صيغة شديد لا يكون مخالفة لصيغة اسم الفاعل كما سبق في نحو عليم صفة مشبهة وصيغة مبالغة معا قلنا مبني هذا الكلام على عدم كون صيغة المبالغة داخلية في اسم الفاعل قوله من غير اشتراط نيران جواب سؤال وهو ان قوله مطلقا لا وجه الى الامرين اعني الزمان والاعتماد مع ان الاطلاق عن الاعتماد غير صحيح فاجاب بقوله من غير اشتراط الزمان فان قيل ان قوله مطلقا يدل على العموم فاخذ احد الثمرين من العلم بفيد الخلل قلنا لا نسلم ان الاطلاق للعموم بل هو الاجمال فاخذ احد الامرين بيان الاجمال وهو لا يفيد الخلل بل يفيد رافع الاجمال والابهام قوله فلا معنى لاشتراطها فيها فان قيل فلي هذا يلزم مزية الفروع على الاصل وهو اسم الفاعل وذا يجوز قلنا ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل جملة في لفظة ولا عمل فيها لانهما من فعل لازم

اولاً لیكون مفعولاً لیصح الاضافة لیلان للمفعول غیر الصفة وجعلوا الصفة فی اللفظ لغيره واضم وضمنا
 الضمیر اذا كانت فی اللفظ جارية علی غیر المفعول سواء كان الاجزاء من حيث الخبر او النعت او الحال وفي المعنى
 دالة علی صفة له فی نفسہ سواء كانت هی الصفة المذكورة نحو زید حسن الوجه فانه بحسن بحسن وجهه اولاً بل
 لازم المدکور نحو زید غلیظ الشفتین فان غلیظ الشفتین لیس غلیظ زید لکن اللازم مع غلیظ الشفتین اللفظ
 فلا شک ان قبح الشفتین لیس زید فان لم یجبر فی اللفظ علی غیر المفعول نحو زید وجهه حسن بتقدیم او
 جرت علیہ کذا المتدلی علی صفة للمفعول فی نفس غیر المفعول لیس استتار ضمیر الموصوف وهو زید مثلاً فی
 الصفة زید بضم الثور قیسیر کذا قال صاحب الکملة نقوله وفي المعنى دالة علی صفة له فی نفسہ بحسن وجهه
 لیس ان یكون المعنى دالة علی صفة له ای للمفعول فی نفسہ ای الصفة کائنت فی نفس غیر المفعول نحو زید حسن الوجه
 فانه یدل علی صفة له الحسن للمعنی وهو الوجه وهو ای الحسن کان فی غیر المفعول وهو زید وکذا لیس زید
 غلیظ الشفتین والثانی ان یكون المعنى دالة علی صفة له ای للمفعول الذی کذا لیس للمفعول فی نفس
 غیر المفعول نحو زید حسن الوجه فان الحسن یدل علی صفة وهو الحسن للمفعول وهو الوجه وهو کائن فی نفس
 المفعول ودخل فیه وهو زید وکذا فی زید غلیظ الشفتین فانه لیس بضم الثور فان الابيض لم یدل علی
 صفة للمفعول الذی کان فی غیر المفعول وهو زید بل انما یدل علی صفة وهی البیاض للمفعول وهو الثور وصفة
 الثور لیس بکائنة فی نفس غیر المفعول وهو زید وکذا عین الثور لیس بکائن فی زید فاحفظ فانه دقیق
 قوله فی المفعول النکرة اعلیم ان قوله حسن اذا کان منصوباً علی التین یكون مضاه زید حسن من
 حیث الوجه واذا کان منصوباً علی المفعولية معناه ایضاً کذا لک فلا فرق بینهما فی المعنى قوله
 فی الجیم ای فی المعرفة والنکرة قوله والاولی التفصیل وهو اقال المصمم بان للمفعول اذا کان معرفة
 فنصبه علی التشبیه بالمفعول وان کان نكرة فنصبه علی التین وانما لم یُنصب علی التین فاما لان التین لا یکن
 الا نكرة وانما یُنصب علی التشبیه بالمفعول فاما لا التشبیه بالمفعول ضروری وخلافاً لا یصل بقوله ضرورة فلذا قال
 التین والاولی التفصیل قوله ای فصل جواب سوال وهران قوله وتفصیلها مبتدأ وقوله حرجه
 خبره ولا یصح حمل هذا الخبر علی التفصیل لانه نسبة بین المفضل والمفضل وقوله حسن وجهه طرف النسبة
 وحمل الطرف علی النسبة لا یجوز لان الطرف من الذوات والنسبة من الاوضاع فلجوابک حاصل
 ان المصدر معنی اسم المفعول ثم یجوز علیه ان تفصیل الاقسام قد مر سابقاً بقوله بقوله صاد ثمانية عشر
 قسماً فاجاب بقوله فی ضمن امثلة یعنی ان الذکور سابقاً لفضل الاحکام وهما فی ضمن امثلة ثم
 یرد علیه ان خبریه قوله حسن وجهه ثلاثة لقوله وتفصیلها لا یجوز من جهة آخر وهو ان الخبر لافاقم جملة لا یبدأ من
 عائد ولا عاید ههنا الی البتة فاجاب بقوله قلنا یعنی ان الخبر لیس جملة بل هو منزه وهو قوله قلنا وقوله
 حسن وجهه مقولة القول وللغلة لیس لا جملة لعدم تمام القولة بدون الجملة فاقبل ان الخبر کما قال قوله قلنا ان
 لیس المصداق فیهم جملة علی التفصیل فلا حاجة الی التفصیل قلنا للبراد من القول هو القول ههنا لیصح
 تفصیل بقوله حسن وجهه لانه مقوله القول لا القول المصدری قوله تهوین الصفة لمرشادة

الى بيان اقسام ثلاثة في هذا التركيب قوله فهد التركيب جواب سأل وهو لا يصح حل ثلاثة على
حسن وجه لانه اما مرفوع او منصوب او مجرور ولا يتصور اجتماع فكيف يكون ثلاثة فلجواب للوارد
هذا التركيب وهذا النقش مع قطع النظر عن الحركة وليس ملائما ان ثلاثة خبر مبتدا محذوف كما قال
الفاضل الهندى لانه على هذا يصح ان يكون حسن وجه مقول القول لكونه مفردا والقول لا يكون الا جملة
قوله اى ثلاثة امثلة جواب سوال وهما قول ثلاثة من الاعداد وقصيدة التهنيتية فليجاء بقوله اى ثلاثة
ثم يد عليه ان المثال لا يضاهى للمثل وهو باحد فالحاجة الى ثلاثة فليجاء بقوله ذكرها لتوضيح الاقسام اكثر الامثلة
لوجه كثرة الامثلة قوله باعتبار الباء للسببية دليل لكثرة الاقسام قوله وكذلك اى مثل جلب سلا وهو
قوله كذلك مبتدا والحال ان الجار مجرور لا يصلح لا يتبدل فليجاء بقوله اى مثل يعنى ان المثال اى معنى المثل فيصح
مبتدأ ثم يجعله ان ذلك من اسماء الاشارات للفرقة والحال ان حسن وجه ثلاثة امثلة فلا يثبت للثلاثة
اسماء الاشارة وللشاذلية فليجاء بقوله هذا التركيب ان الشاذلية الى التركيب هو مرفوع ثم يد عليه ان التشبيه
حسن الوجه بحسن وجه لا يصح لان المعول في الاول محط باللام في الثاني مضاف فليجاء بقوله في كنه امثلة
ثلاثة اعم ان الكاف في ذلك اسمى لذا فصر بقوله اى مثل هذا التركيب خبر عن الوجه والجملة معطوفة على
الجملة السابقة ومن وجه معطوف على حسن الوجه خبر عن خبر وكذلك الحسن وجه والحسن الوجه والخبر وجه
خبر بقوله كذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الثلاثة وخير الاسلوب لنكتة التي ذكره الشاذلي
والصحيح قول الاقسام قولنا حسن وجه ثلاثة وقولنا وكذلك يعنى ان هذين القولين مشتمل على تفصيل
الاقسام في ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم مما سبق لهذا ترك الترتيب في
قوله حسن وجه قال الشاذلي في الثاني وفيه ان في الخطية في معول الصفة في حسن وجه لا يحتمل الا الوجهين وهما الرض والخبر
ولا يصح النصب فيه لان النصب يكون باثبات الالف قلنا لو كتب رسم الخط بالالف لذهب الذهن الى
الوجهين الآخرين كما في قوله مفرد في تعريف الكلمة اوانه لظن الى مذهب للتقدم لانه خير لقدم
عندهم قوله بادخال اللام على الصفة اشارة الى انه قد اخل لان في السابق الصفة مجردة عن اللام
قوله فاما خير الاسلوب بجانب الظاهر فان قيل اى حرف تقدير في اضافة حسن الوجه مثلا
قلنا تقدير الحرف في اضافة العنوية واما الجهر في اللفظ فيجوز على ما فيه الحرف او نقول ان التقدير
فيه حرف من نحو خاتم فضة لان الحسن هو الوجه او حرف الجهر غير منحصر في اضافة اللفظية كما في
الجهر ورايت كذا قال صاحب الغاية قوله في اول التقييم وهو قوله وتقيم مسائلها ان تكون الصفة
قوله وجردى لان معناه ان اللام موجودة فيها والثاني عديم لان معناه ان اللام ليست
موجودة فيها قوله بخلاف الاقسام فيكون الاول اشرف من الثاني قوله اثنان منها مستعان
قال مولانا عصام الدين رحمه الله ان القادرين هذين القسمين ان يكون متققا عليهما بقريضة للغة
بقوله واختلف في حسن وجه مع ان الغرض او خالف فيه لانه قد سبق في بحث الاضافة
وانتم الضارب نريد خلافا للغرض او يزعم ان الغرض ان الاضافة مقوم على اللام اقول الزعم هذا يجرى لان

الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة قوله احدها ان يكون الصفة باللام قالمطابقا
عصم الدين هذا يصلح على قولنا الزيدان الحسنان وجههما معانه لا يتحقق فيه وهو عند التحقيق
فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه اقول المراد من الصفة للصفة المعرفة بدليل التجميع الامثلة من المفعول وما لشي
نحو الزيدان الحسنان وجههما وللجوع نحو الزيدان المحنوج وجههم من قبيل اختلافه كما في حسن وجهه كما نجي
وانما اختلف في اللحن والمجوز لوجود التخييف فيه في الجملة وهو مجزوف النون ومن لم يختر قاسق على الرفع
قوله احدها ان يكون الصفة باللام دفع وهم وهو ان يكون المراد من مثل الحسن وجهه ما هو مثله
في الوزن فلا يتينا ولـ مثل صعب وجهه او شديد وجهه والاضاخر الحسن وجهه او شديد وجهه
والاضاخر عند الحسن وجهه لانه مضاف اليه لفظ المثل والمضاف اليه خارج من الكلام فلما
بقوله احدها ان يكون الصفة باللام ولا شك ان هذا الميم صادق على الحسن وجهه وكذا
لا يرد الاول قوله الى ضمير الموصوف اى ضمير اجمع الى الموصوف للصفة المشبهة قوله بواسطة
جواب سوال وهو انه خرج عنه نحو الحسن وجهه غلامه مع انه متمم ايضا فاجاب بقوله بواسطة
اى بين للعول وضمير الموصوف قوله مثل الحسن الوجه اصله الحسن وجهه فان قلت كذا في هذا
الوكيب لانه وان حذف الضمير منها لكن اورد فيه لام التعريف قلنا حوت الساكن اخف
من المتحرك كما مر في البحر وراى قوله او مجزفها معا كما في الحسن الوجه قوله لفظه فيه بواحد
اذ التثنية لم يكن في الصفة بسبب اللام والضمير في وجهه باق لم يمحذوف يعنى بواحد من هذه
الامور المذكورة وهى حذف التثنية او حذف الضمير من فاعل الصفة او حذفه فما اضيف اليه
الفاعل كما في صورة الواسطة او محذوفها معا لعدم حذف الضمير في هذا القسم وسقوط التثنية
بسبب اللام قوله عكس اليهود لان اليهود هو اضافة النكرة الى المعرفة دون العكس وانما
قال في صورة التشبيه ولم يقل لكنها عكس اليهود لانها بحسب الحقيقة والحق تعيد التخفيف
قوله من الاضافة اى اضافة معنوية فان اليهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة واطافة
النكرة الى النكرة يعيد التعريف او التخصيص لا اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا يعيد شيئا منها
وكذا الاضافة اللفظية لانها فرها فلا يخالفها من كل وجه كذا اقل الصلة التكملة يعنى فى اصلا المعرفة الى المعرفة
في اضافة لفظية كانت مخالفة من الاصل واما اضافة معنوية فلخلاف في هذا الحكم ايضا كانت
مخالفتها من كل وجه قوله في صورة كانت الصفة دفع وهم وهوان المراد بالمثل هو الوزن فعلى
هذا اخرج نحو صعب وجهه او شديد وجهه وايضا ان قوله حسن وجهه مضاف اليه المثل والمثل
اليه خارج من الكلام فالعبارة لا يتناولها فاجاب بقوله في صورة آه قوله ان يبلغ اى اذا كان
ارتكاب القول للاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ الاضافة نهاية آه قوله ولا يتعبر من
لا عظمها وهو الضمير وانما كان الضمير اعظم لانه اسم والتثنية من قبيل الضمير لانه متحرك والتثنية من قبيل الضمير لانه متحرك
فيما القول كما ترى اقول لعل في هذا قول من قال ان الثانية عشر جوابا الى ما كان قوله بالحق من حاشية الامامية فيقتضى المضاف اليه اللام

فلجواب بقوله من الاقسام الخ قوله منها اي من تلك البواقي جوابا له وهو ان كان قوله احسن والجملة
 ضمن قوله والبواقي والجملة اذا وقعت ضمير الابدال من اجل ذلك ولما عائد هنا فلجواب بقوله منها قوله
 الحسن الوجه فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر قوله الفاعل لانه من قبيل اضافة الفاعل وفيه
 ضمير ايضا بدليل قوله متى دفت بها فلا ضمير فيها والا فليتها ضمير للموصوف قلنا الفاعل بعد الاضافة
 خرج من كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معني وباعتبار المعنى اي باعتبار جعله مفعولا ليس فيه ضمير
فان قيل انه يتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يجب اعتبار فاعلية الوجه يعني
 لو ذكر لهذا الضمير اليه تابع كالمعطوف يجوز رفع التابع حملا على محل للضمير ولما خرج من الفاعلية
 لم جاز الرفع في التابع بان يقال الحسن الوجه واليد برفع اليد قلنا الحمل على المحل باعتبار المعنى و
 هذا الاعتبار فاعل قوله والحسن جها والجر فيه متمم للزوم اضافة المعرفة الى النكرة قوله
 برفعه لانه متى دفت للضمير في الصفة ففي ضمير الواحد في المفعول قوله بقدر الحاجة لان قدرا
 الحاجة ان يحصل ربط الصفة بالموصوف والربط يكفيه ضمير واحد فليتان ضمير لغير الربط زيادة
 على قدر التحقق قوله لا شتماله على ضمير زيد لان الضمير فيه ليس بالربط وهو يحصل بواحد بدليل
 جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع لوجود ضمير واحد فيه واذا حصل الربط باحدهما
 فالثاني زائد فان قيل هذا منقوض بقوله من زيد من ضمير من ضارب ابية في دار فانه
 مشتمل على الضميرين مع انهم قالوا انه احسن قلنا الرابع ان يكون الضمير الثاني للربط ايضا ومنها
 ليس كذلك لان الغرض من احدهما الربط ومن الاخر تعيين للصفات اعني الادب والدار قوله
 لعدم الربط فان قيل فليكن اللوم رابطا كما في نعم الرجل زيد قلنا لا يكون اللوم في الحسن
 الوجه والمباعدة لان ابدال اللوم من الضمير فيما يشترط فيه الضمير فيجوز عند البصريين كما في الرضى
 بخلاف نعم الرجل لان اللوم فيه رابطة ابتداء وليس بلام من الضمير وايضا ان اللوم يسمى
 بالرابط المعنوي والمقصود هنا ربط لفظي ولذا قاله الشارح لعدم الربط بالموصوف لفظا اذ تقدير
 عدم الربط باللفظي يشعر بوجود رابط معنوي قوله غير ظاهر في الصفة لا ستارة قوله مثل ظهور في العمل لا بد
 قوله ولما كان وجود الضمير جوابا لا وهو ان المقصود بيا صفة مشبهة واقسامها وهرها بما لا يستغنى عنه ومتى دفت
 ان اشتغال بما لا يعنى فلما جاز قوله ولما كان اللفظي انه من متعلقات ما سبق فلا يكون الاشتغال به اشتغالا باللفظ قوله
 ومن محو ما هو فاعل قاله اعمك الدين فيك لانه يجوز ان يكون الضمير في قوله لا يلزم تعدد الضمير لانه وجه لرفع ضمير
 الفاعل فلو كان هذا ضمير يكون فاعلا جوازا استأخرا الفاعل فيلزم تعدد الضمير لانه لا يمكن ان يكون الضمير في قوله فاعل الفاعل
 لتعريف اي في الصفة للشبهة كما فعل هذا اوقع بهذا ظاهرا لان فيه ضمير فكذا هذا محتمل فيكون نتيجة اي في تكون الصفة
 المشبهة كالفعل في ان لا تشي ولا يمنع قوله ليكون فاعلا لانه لا يمكن ان يكون فاعلا لانه لا يمكن ان يكون فاعلا لانه لا يمكن
 وتثنى الاسناد والمصغرة الى الضمير فليكن اذا رفعت لانه مسند الى الفاعل قوله واسما الفاعل والمفعول اصله اسما سقط
 الثوب للاضافة قوله اي سم الفاعل اشارت الى ان ثمانية تعلق بكل واحد من الفاعل والمفعول الذي هو في

من التثنية **قوله** اشتقاقه من الفعل **جواب السؤال** وهو ان اسم الفعل لا يكون من الفعل المتعدي فكيف يعبر عنه غير المتعدي فاجاب بقوله اشتقاقه من **قوله** اي فيما ذكر ان جملته هذه الصيغة لفظية المشبهة انما هي لمشاكلة ما باسم الفاعل فجاءها فيه افعلى فان قيل فليكن هذا يبين ان يثبت الاشتقاق في اسم الفاعل المتعدي ايضا فاجاب بقوله ولذا كانا متعديين لان فعله فمما ذكر جواب السؤال وهو ان قوله ذلك من الاسماء المشبهة للفردة والاقسام متعدد فلا يثبت المطابقة فاجاب له لاجل ذلك وهو مفرد ثم يريد عليه ان المذكور سائر الكتاب فاجاب بقوله من الاقسام لان قوله فيرفع الفاعل سواء كان يرفع الماضي او المضارع او الاستمراري والاطلاق لان رخص الفاعل لا يختار الى الزمان قوله للنسب اي اسم منسوب لانه ايضا مشابه باسم الفاعل قوله اي اسم مشتق وفائدة اخذ الاسم من كلمة ما ذكره سابقا غير مرة لكن لم يقل ما اي اسم مشتق لم يلام تكرار قوله اشتق **عجب** ان لم يقل كذلك لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالشرح كما في الرفعات قوله اي حدث اي دل على حدث باقامة الدلالة مقام الدلالة وهو المصدر ولم يضر بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق قوله قام به الفعل او وقع عليه يعني اخذ الموصوف على من قام او لم يقع قصد التقييم والمعمد شموله للقيمين له قوله في ذلك الفعل لان الفعل متبنا من التعريف وهو المشتق منه لانه المذكور ههنا على قوله الشارح لا يريد نحو فاضل وثرائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة اي على اصل الفعل بل هذه الاسماء تدل على نفس الفعل وهو الفضل والزيادة والغلبة واذ اختلفت الاصل احترازاً عما يلحق بالزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل وعندنا انه لا يخفى الى اعتبار هذا القيد اي اصل ذلك الفعل لان اللام في الموصوف صلة الوضع كما في الصور المذكورة موضوعة للزيادة بطلان الزيادة على غيره وان اختلفا في بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمر وثرائد وغالب عليه وانما اخبار الموصوف على متصف معانته فاختار سائر اللغات لا شعاعاً بالانقصان بان الزيادة في نفس الامر لا يلزم ذلك في اسم التفضيل كما صرح قوله زيد اعلم من الجدار واقع من الحمار فالزيادة ههنا بحسب الغرض لا في نفس الامر كما قال الشارح في بحث التهم قوله والباء في قوله الخ جملة متناففة وقعت في جواب سائر السائل وهو ان قوله بزيادة ظرف وهو على قنطين لغو ومستقيم في السائل انه من ايها قوله اي الدالة متصفة اشارة الى حاصل المعنى يعني ان قوله بزيادة مفعول به بواسطة حرف الجر لقوله موصوف على تقدير انه ظرف لغو قوله او ظرف مستقر فعلى هذا قوله موصوف مقلوب عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض بالمفعول كما يدل عليه قوله اي متلبس تلك الزيادة او ليس مقطوع بل مقدار مفعول اي لموصوف به في الفعل وانما يسمى بالغرض للغو واستقامة عن التقدير يسمى بالمستقر لقرار الظروف في موضع التعلق قوله فقوله ما اشتق الجواب سؤال وهو ان في كل تعريف لا بد من الجنس والفضل فاما ههنا فاجاب بقوله فقوله ما اشتق قوله ذات مبهمة وذلك لان مضمون قائله ذات له قياس

ومفهوم مقام موضع فيه القيام لا تنفي فيه القيام كذا ذكر السيد في حاشية اللطيف والحق ان الابهام اسم
 الفاعل والمفعول في النوع لان مضروب مثلا لا يعلم من انه القارس او الدبل وغيرها بخلاف اسم
 الظروف لانه لا ابهام في نوعه بل في اثره اذ قال العصام لتجاجة في الخارج الى محل الموصوف على ذلك لان
 تلك الاسماء لم توضع لمكان اخذها او الة موصوف بها بل لمكان اونها او الة مضى اليها ليقال مكان
 الضوب او زمانه او الة الضرب ان الذات في اسم المفعول موصوف اذ معنى قائم ذات قائم به الفعل
 فقولها ذات موصوف وقوله قام صفة ومعنى قوله مقام مكان القيام باضافة المكان الى القيام اجيب
 انه قوله منقوض باسم تفضيل الذي جاء للمفعول موضع لموصوف بمعنى ما وقع عليه كذلك تلك الاسماء
 موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع به الفعل فقولها ما موصوف وقوله وقم فيه صفة وهكذا **قوله**
 يخرج اسم الفاعل اما لعدم دلالتها على الزيادة نحو ضارب ومضروب او لعدم دلالتها على الزيادة
 على الغير كصين المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها
 على الزيادة في اصل الفعل بل في صفتها كصفة لبنة الدالة على الدوام والاستمرار **قوله** من حيث صيغة ج
 سوالين احدهما ان حمل قوله افضل لا يصح على قوله هو اذ يلزم حمل الاخص على الاعم لان اسم التفضيل لا
 يختص بافعل لانه كما جاء افعل كذلك جاء اعم والنصر واضرب والثاني ان تعريف اسم التفضيل
 قد مر بقوله هو اشتق من افعل لم فلا حاجة الى قوله وهو افضل فاجاب بقوله من حيث صيغة اي من
 حيث الهيئة لانها عبارة عن الهيئة من غير لها فاما المادة ولا شك ان هيئة افعل غير مختص بافعل لانهما
 كما توجد في افعل كذلك توجد في اعم والنصر فلا يلزم حمل الاخص على الاعم واما الجواب عن الثاني ان
 التعريف السابق للماهية ومنها من حيث الصيغة واللفظ فلا يريد عدم الاحتياج بقوله وفيه للموت
 وانما تعرض لصفة الموت ولم يتعرض في اسم الفاعل والمفعول دفعا لتوهم استواء المذكر والمؤنث في فعل
 مطلقا اي سواء استعمل باللام او الاضافة او بكلمة من كما ثبت الاستواء في اسم الفاعل والمفعول
 لكن المغايرة بالتاء **قوله** وان كان محسب الاصل **جواب سوال** وهو لا نسلم ان اسم التفضيل
 على وزن افعل لانه منقوض بخبر وشراذهما هو التفضيل وليس افعل فاجاب قوله لكونها وان كان محسب الاصل
 فيدخل فيه خبر وشراذهما في الاصل اجيزا شر فحدث لمرة ونقل فتح الباري والرازي القارونين وادغم الراء في الراء وانما
 بينهما لانها كثيرا لا تستعمل اذ ليس في الدنيا الا الخير والشرف والتخفيف واجب فيها فانقول لو كان اسم تفضيل
 يلغى ان يوتي صيغة للموت منها ولم يوجد قلنا ان صيغة الموت مستغنى عنها باستعمالها بكلمة من المستوى
 فيها المذكر والموت اي انها لا يستعملان باللام والاضافة بل من فقط **قوله** من حدث
 قد مر بقرينة التعريف فلا يلغى من اسم جامد لعدم المحداث فيه ومخاضك الشائتين وابل الناس
 شاذ كذا قال صاحب الجملة **قوله** احذرك الشائتين يعني اكلما من الحنك اي اصل فك الا على مثل
 كثرة الاكل وقوله وابل الناس يعني اشد الناس تالفا في رعي الابل واعلمهم بالرمي مثل يضرب به
 في المعركة مبجالم الابل كذا في شرح ابيات المفصل وكذا الا ينبغي من فعل لازم النفي نحو ما نبس بكلمة

اللفظ

اي ما تكلم بكلمة اصله نيس نيس نيسا اي تكلم فاسرع ثم لزم النفي مع الاستعمال فيقال ما ليس وانما لا ينبغي
منه لعدم الصدور له من حيث لزوم النفي لان النافي والنفي جميعا لا يثبتان من شئ واحد قال
عصام الدين ينبغي ان يقال ان يكون الحدث ما يقبل الزيادة والنقصان والاولا ينبغي اسم التفضيل
منه فلا يقال المثل قريب واطلع اليوم اجيب انه مستغنى عنه بقوله بزيادة على غيره فالزيادة انما
فيما يقبلها قوله لا راي دفعهم وهوان يتوهم ان قوله ثلاثي قيد الاتفاق فدفعه انه احتداني قوله
على ثلاثة حروف من غير الضرورة لانه متعين لا يحتمل غير المتر قوله ان يكون تمام حروف ثلاثي مثلا اذا
قيل اخرج بالحاء والراء والجيم لا يعلم انه مشتق من اخرج وحروف بعض حروف اخرج او من اخرج و
حروفه تمام حروف اخرج والكل اصل قوله او يكون بالنصب على يكون في ان يكون ينبغي يحتمل ان
يكون الحروف الثلاثة بعض حروف المتر فيه ثلاثيا كان او رباعيا اما بعض اصوله وبعض زوائد
او بعضا من الاصول وبعض من الزوائد مثلا اذا قيل اخرج بالحاء والراء والجيم لا يعلم انه مشتق
من اخرج حروفه تمام حروف اخرج او من استخرج وحروفه بعض حروف استخرج والكل اصوله والا
قيل استخرج بالحاء والراء لا يعلم انه مشتق من استخرج حروفه تمام حروف استخرج والكل اصوله او مشتق
من استخرج وحروفه بعض حروفه اصل وبعض زائد قوله ليس ببلون صفة ثلاثي فلذا قال
ان من ثلاثي مجزئ ليس بلون قوله ظاهر فائدة هذا القيد نظرك فلا تعجل قوله وهذا التعليل انما
المراد اشارة الى الاعتراض قوله وهو كذا لك اشارة الى جوابه قوله فان الافضل لنا للتعليل طرق للمثال
مع المثل قوله بان يراد ان يكون جواب سؤاله وهوان الضمير في قوله ان يقصد راجع الى اسم التفضيل
والحال انه ينبغي من الغير فاجبا بقوله بان يراد ان يعني ان الضمير في ان يقصد راجع الى الزيادة لا الى اسم
التفضيل قوله باسناد ونحوه كالكثير واقيم مما كان مناسبا له قوله ولكنكم حكما بلسان هذه
جواب سؤال وهو فليكن مثلها بلو طرفي فلجواب بقوله ولكنهم اه يعني لو كان احق مثلها
فينبغي ان يفي اسم التفضيل منه قياسا كما ينبغي منها قياسا مع انهم حكما بلسان هذه فعلم انه ليس
مثلها قوله ابن هبنة فان قيل الصواب اسقاط لادن اي هبنة كما في الفصل وشرح
التسهيل والحاشي الهندية والقاموس والصوام ونفس العليم اجيب انه سهو من الكاتب
المجوز علم شخص واليهبت كس وذا ومعناها الاحق القصير اي قليل العقل وقصير من حيث
القامة وهبنة لقب يزيد بن مروان القيسى يضرب للمثل به في كثرة الحق قوله من
تعلق خيرات بالفارسية خمر واي كنجك وشكن ولذا يقال لهبنته ذوالوكمات فالجواب بالحق
خزرة بيضاء ويخرج من البحر تعلق في حق الصبي الذي العين اي لدفع النظر قوله والجواب مبتدأ
وخبره قوله ففيه شائبة الخ اعلم ان هذا الجواب من الشام الهندى رح ونقله الشارح
لدره عليه بقوله ففيه شائبة الخ ثم مر وعليه ان نسبة الحق الى الجواب لا يصح لا المحافة
لذا العقول والجواب منهم فلجواب الجملة عنه بقوله اي في الجواب المذكور شائبة حق صاحب

ولاشك ان هذا منهم ثم يرد ايضا ان دخول الفاء على الخبر لما يصح اذا كان المبتدأ اسم موصول و
 منها لم يوجد فلما صاحب المذكور بقوله والفاء اما من جهة كما هو مذهب الامتياز وعلى تقدير
 اما يعنى ولما الجواب فعليه شائبة الخ فيكون الفاء جارية ثم يرد ايضا ان الفاضل الهندى عمدة
 والشوم ايضا فلو يلى نسبة هذا التشنيع من هذا العمدة الى ذلك العمدة فاجاب هذا المذكور
 بقوله وما ذكره الشوم بيان لعينه المذكور في الهندى بعد هذا الجواب لا تشنيع كما وهم من
 حاصله ان الجواب وان ذكر الشوم الهندى لكن ليس منه بل حكى عن الغير ولذا قال في آخر
 الجواب وفيما فيه فقول الشوم فيه شائبة ابيان لقوله وفيه ما فيه قوله بهذا الظهور قياسا
 فان قيل فليكن عدم قياسه لاجل الحمل على ما فيه الظهور والحمل طريق مشهور عندهم قلنا
 نعم ان الحمل طريق عندهم لكن فيما اذا كان المحول عليه مطلق المعنى ومنها ليس كذلك لان الحمل
 من العيب الباطنة حقيقة والعبرة بالحقيقة وظهور اثر المحاجة في بعض المواضع من العوارض و
 غير محمول للمعنى قوله ولا يقول به عاقل الظاهر ولم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا ان الشوم
 قال ذلك مبالة في سخافة هذا القول قوله والشوم الرضى اشارة الى رد التشنيع في الجواب
 قوله العاقل في اسم التفضيل اشارة الى ان اضافة القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار
 بل باعتبار الوقوع يعنى ان قصد مضاف الى المفعول لا الى الفاعل وايضا اشارة الى ان اضافة
 القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار الامكان فقط بل باعتبار الوقوع ايضا والى ان الواقع
 بمعنى الكثير واما ذكره لمقابلة قوله وقد جاء للمفعول لان كلمة قد اذا وقعت في مقابلة القياس
 يعنى التفضيل مطلقا سواء دخل على الماضى او على المضارع قوله واشتقاقه قال صاحب
 النهاية قوله وقا سه مبتدأ وخبر محذوف وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من
 ضربى نريد قائما أى من النوع الذى لن حذف الخبر فيه أى قياس اسم التفضيل حاصل اذا
 كان ثابتا للفاعل و يمكن ان يقول قوله وقياسه مبتدأ وخبر محذوف وقوله للفاعل
 متعلق بالخبر المحذوف أى وقا سه مجبىء للفاعل بقرينة قوله وقد جاء للمفعول ثم الشاة
 اراد المزمع على هذا الغاية فقدر الخبر بقوله واشتقاقه واما قدما بقرينة ما سبق في التعليل
 فقوله وقياسه مبتدأ محذوف والخبر لم يقدر مجبىء لان كون مجبىء للفاعل قياسا لا يقتضى
 وقوعه كما في مسجد بفتح الجيم ولو قدر لفظ الواقع فقط بان قال وقياسه واقم للفاعل فقط
 من غير تقدير بل اشتقاق كان المعنى ركيكا لانه لا يعلم ان القياس امكانى او وقوعى وايضا لا
 يعلم ان اضافة القياس الى اسم التفضيل باعتبار الصدور او الوقوع ولذا أى لاجل ركاكة
 المعنى لم يجعله من قبيل ضربى نريد قائما بقدره وقياسه حاصل اذا كان للفاعل قوله
 لا للمفعول جواب سؤال وهو ان قياس اسم التفضيل كما كان للفاعل كذلك للصفة المشبهة
 نحو احسن واكرم كما قال هذا الغاية وكذلك قال المصنف رحمه الله وما كان فيه ضمير وما كان فيه

ضمیر واحد فهو احسن فلا یصح تخصیصه بالفاعل فأجاب بقوله لا للمفعول یعنی ان تخصیص الفاعل بالنسبة
 الى المفعول بالنسبة الى الصفة المشبهة قوله فانه لو اشتق بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة
 على السماع فالقياس فيها قليل قوله على الاشتراك وهو الفاعل لانه عمدة وهو الاكثر لان الفاعل كما
 كان للتعبد ككثير اللازم بخلاف المفعول قوله على خلاف القياس في موضع قليلة اذ كلمة قد اذا
 وقع في مقابلة القياس تعيد التقليل مطلقا قوله ويستعمل على احد الوجوه الثلاثة فالأقل فعله هذا
 لا یصح قولهم اخرجهم اخرى فانه اسم التفضيل مع انه لا یستعمل بواحد منها والیض لا یصح قولهم دتيا فانه اسم
 تفضيل المؤنث اذ دنیا على وزن فعل مع انه لا یستعمل بواحد منها والیض قولهم اخرفنا اسم تفضيل مذکر مع انه
 لا یستعمل بواحد منها فأجاب صاحب التكملة عنها بقوله انما یستعمل بواحد الوجه اذ لم یكن معدولا نحو اخر
 ولا اسم اجاد نحو دنیا فانه في الاصل اسم تفضيل معناه بالفارسية ان جهان بسیار دون هست اذ اخرت ثم جعل على
 لهذا الجهان ولا یكون نخرجا عن المعنى التفضيلي نحو اخری عن غیر فان غیر والكان لازم الاضافة فكذا اخر
 لكن قد یكون مبنيا على القم اذا كان بعد الاولیس فكذا اخر قد یكون مبنيا اذا كان بعد الاول او قوله تعالى
 قولوا للنا برب حسنات ان حسن الیس اسم تفضيل مؤنث بل هو مصدر فلا یرد ان حسن اسم تفضيل ولا یستعمل
 بواحد منها وانما زاد الشرع لفظ الحد في قوله احد ثلاثة او جملان اجتماع الكل لا یجوز فالأقل استعمال
 احد الوجه شرط لاسم التفضيل وقوله لا یصلح على الشرطية فأجاب صاحب التكملة عنه بقوله ان
 قوله على حد الوجه حال من الضمیر في قوله ویعمل والعال من الشرط قوله وهي استعماله دفع وهم وهو
 ان استلزام احد الوجه باعتبار التصور لا باعتبار الوجود كرفد مع السامع بقوله وهي استعماله یعنی ان الوجه
 عبارة عن الاستعمال التثنية قوله على سبيل لا انفصال الحقیقی وهو عبارة عما لا یجوز فی اجتماع الكل
 ولا ارتفاع الكل قوله وذكره مع من والاضافة ظاهر فالأقل ان قوله ذكره مصدر وهو یعمل على الحد
 لا على الدوام والاستمرار والمقصود دوام وجود المفضل علیه مع انه لا ینفك عند المصدر لا یزال
 على ذلك فأجاب صاحب التكملة عند بقوله انه كونه مذکورا لعل ان لا یصلح المصدر ان یكون یزاد منه الحال
 بالمصدر فیدل على الدوام قوله بتعین المفضل علیه المعین متلبس بتعین المفضل علیه قوله فعله
 هذا ان یكون اللام إشارة الى الرد على البعض نعم قالوا ان اللام العهد الذمینی قوله مضاف او بین اه
 بل من احد الوجوه وانما زاد الشرع قوله ان یستعمل فان البدایة حکم تکریر العال ولانما اورد القام بال ال
 على كونه مرتبا على ما تقدم لكونه تفضيلا له وإشارة الى فائدة البدایة وهو افادة العلم بالتفضيل بعد العلم
 الاجمالي وثله الوجوب لیه ترتب علیه قوله فلا یجوز ولاد كلمة لا الا العطف اذا كان باو فذكر كلمة اما
 جائز في المعطوف اليه قوله فلا یجوز هذا التفريع على كلمة او فانها لما نعت الخلو والجمع جميعا قوله الجمع
 بین اثنين منها جواب بسؤال وهو ان قوله زیلا افضل من عمر جزئی وهو یقتضی الكل ولا یكفي
 ههنا والیض ان قوله زیلا افضل من عمر جملة فكيف یكون فاعلا بقوله فلا یجوز لان الفاعل لیس الا مفعول
 قوله لغوا الحلو والغرض وهو تعین المفضل علیه یا حد هو لیس المقام مقام التاكید بان یكون احدهما تامة

للآخر واليه لا يصح التأكيد لانه على نوعين لفظي ومعنوي وهما لا يستقيم كل واحد منهما قوله واما
قوله شعر وليست الجواب سوال وهو انه اجتمع في هذا القول امران قوله من فيديست تفضيلت قال الرض
يعوزان يحكم بزيادة اللطف واللام او من ويجوز ان يقدر الفعل اخر عاريا من اللام اي بالاكثير اكثرهم كذا
قال جمال الدين رح قوله ولا يجوز خلوه جواب سواله في قوله فلا يجوز الجملة فالتعديده قوله الا ان يعلم
جواب سواله وهو انه منقوض بقولنا الله اكبر فان اكبر لم يستعمل بواحد منها مع انه اسم التفضيل فلجواب بقوله
الا ان يعلم والاستثناء منقطعه اي لا يجوز المخالف في جميع الاوقات التي وقت العلم لانه يجب ان يكون مفضل عليه
محذوف فالا يكون اسم تفضيل خالي في الواقع قوله المحذوف هو المضاف اليه فان قيل المضاف اليه لا
يحذف الا اذا عوض عنه التنوين او يكون مبنيا على الضم او اتى باضافته مثلها وليس في هذا الموضع شيء
منها قلنا انما يعوض التنوين لكون الفعل غير منصرف فلا يقبل التنوين فان قيل المتضمن منه تنوين التمكن
للتنوين العوضي قلنا ان التنوين العوضي تابع لتنوين تمكن لا طرد الباب فان قيل هذا منقوض بجواز
لانه غير منصرف مع انه دخل عليه تنوين عوضي فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله واما نحو جوار
فقد ذكرنا فصلهم بتعويض التنوين في بحث غير المنصرف وهو عدم اعادة الياء ونحو المباتي بالبناء
على الضم لانه مختص بالغايات وما يشبهها مثل لا غير وليس غير والمحال ان اكبر غير مشابه بها لانها لا تضاف
الاضافته وهو غير لازم الاضافة واما اضافة الاخرى فهو مختص بموضع السمع نحو يا تيم تيم عدي قوله
اي احد هما زيادة جواب سوال وهو لا يصح حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود لان المعنى زيادة
من المقصود كما في بحث الكلمة فاجاب بقوله اي احدهما التحريفي ان المصدر بمعنى اسم لفظي وحمل
اضافة الى الزيادة بيانية وما ذكره الترمذي بيان حاصل المعنى للاضافة البيانية اي احدهما زيادة مؤن
اسم التفضيل وقوله المقصورة صفة الزيادة والضمير في بدو راجع الى اسم التفضيل فالحاصل
ان يقصد بتاويل المصدر بالجهل بمعنى المفعول المضاف الى الزيادة اضافة الصفة الى الموصوف وكذلك يصح
حمل ان يقصد على احدهما واجاب صاحب الغايات المعنى مصدر بمعنى العنايت وهو القصد فيصير حمل القصد
على القصد او يكون المعنى احدهما بان يقصد محذوف الجار من ان وان شائع او يكون بتقدير ذواته
احدهما ذوقه قوله اي على ما ضيف التعريف اشارة الى ان الاولى اي ايراد كلمة ما بدل من الا انه غلب
العقل على غيرهم قوله اليه اشكلى ما ضيف قوله باعتبار تحقيقه تحقق ما ضيف اليه قوله في ضمن بعضهم
وهو ما عدل المفضل وهو موصوف اسم التفضيل واخام يقل ذلك اي قوله فاعداه بدل قوله بعضهم مع انه
انهم اشارة الى انه يجب ان يكون بعضهم قوله والي لزم التفضيل لانه ان الشرح في هذا المعنى ان
يكون موصوف اسم التفضيل ايضا منهم دخل في قوله لم يكن القيد المذكور يلزم تفضيل الشيء على نفسه
قوله فالاولى ذكر المفضول عليه بخلاف المعنى الآخر لان المفضول عليه غير مذكور في اي الكل غير
مذكور لان المذكور بعض قوله في استعماله بهذا المعنى دفع وهم وهو ان هذا الشرط شرط للطلق
اسم التفضيل المضاف سواء كان بالمعنى الاول والثاني فدفع بقوله في استعماله بهذا المعنى قوله منهم

في من اضعف اليهم وذلك بحكم الوضع والاستعمال كما قال صاحب الغاية قوله اخلا فيهم **سؤال**
 وهو انه يلزم التدافع بين قول الشارح والمصرح لان الشارح رحمه لما قال باعتبار تحقيقه في ضمن بعض
 علم منه ان المفضل غير داخل فيما اضعف اليه وعلم من قول المصرح في شرطه ان المفضل في **سؤال**
 اليه **فاجاب الشارح** عنه بقوله ما خلا فيهم **سؤال** واجاب صاحب الغاية ان المفضل داخل
 في المصاف اليهم افرادا خارجا عنهم تركيبا قوله هذا المعنى دفع وهم وهوان عدم الجواز مطلق
 فدفع بقوله بهذا المعنى قوله قلت **جواب سؤال** وهوان قوله يوسف احسن جملة فكيف
 تكون فاعلا لقوله فلا يجوز ان الفاعل ليس الا مفعول **فاجاب الشارح** بقوله قوله وهو مفعول وقوله
 يوسف احسن مفعول القول وهو ليس الاجلة قوله باضا فتم اليهم لانه اذا اضعف الاخوة
 الى الضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا من اخوته
 والاي لم يزم كونه اذ ان نفسه ولو قيل احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب كان من ذلك لان **سؤال**
 بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب وان لم يكن بعض اخوة قوله له ثانيا معنيته اشارة
 الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله غير متينة فمعنى الاطلاق العموم لا رفع القيد حتى
 يكون معناه الزيادة في الجملة له مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير ياخوذة
 في مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه قوله **ويضاف جواب سؤال** ظاهر
 اعلم ان قوله يضاف بالنصب عطفا على يقصد وبالرفع على الا بتدريج والاستئناف قوله للتوضيح
 اذا كان معرفة قوله وتخصيصه اذا كان نكرا كما قال جمال الدين وقال صاحب التكملة **سؤال** لتخصيص
 عطفا لتفسير للتوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح عنه ما يختص بالمعقولة كما في قوله **سؤال**
 قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بل المراد منه معناه اللغوي اعني رفع الابهام مطلقا وهو ان
 الرفع قليلا او كثيرا فلا يرد ما قاله عصام الدين رحمه كاجابة الى ازيد قوله وتخصيصه لان الاضافة
 للتوضيح ينتمى التعريف والتخصيص فلا تقابل بين الاضافة والتخصيص وبين الاضافة للتوضيح
 وانما التقابل بين الاضافة للتخصيص وبين الاضافة للتعريف قوله كما يضاف سائر الصفات ..
 التوضيح فان المراد من اضافة المضارع الى مصدر توضيح الابهام الواقع فيه بانه من مصر او غيره وكذا
 حسن القوم قوله لا التفصيل فيه بيان السائر الصفات قوله **سؤال** افاض الناس اشارة الى تطبيق
 المثال مع المثل بان يضاف للتخصيص ولا يقصد الزيادة على قرش بل المقصود زيادة على الناس
 مطلقا وانما خص القرش لان نشوه وسكونه فيما بين القرش قوله وان تضييقه الى عطفا على
 يضيقة الاول قوله اعلم بعدد اعلم اهل بغداد قوله **سؤال** اعلم ما سواه الى اشارة الى تطبيق **سؤال**
 مع المثل قوله ببغداد وهو غير منصوب للعلمية والجملة قوله لانه نشاه بدون التمرة
 قوله في النوع الاول لما كان الاول يقتضيه للمؤثر زاد الشارح قوله النوع لما كان الاول مناسما
 لازم الاضافة يقتضيه المضاف اليه زاد الشارح رحمه قوله من نوعي اسم التفضيل قوله

له افراد اسم التفضيل إشارة الى ان اللام يترك من المضاف اليه قوله وان كان دقة وهم ظاهر
 قوله وكذا التذكير وانما يذكره المصريح التفاضل بقوله فيما يقابله بعد والذي بمن مفعول مذكور
 غير قوله يشا بفعل من ان اسم تفضيل مستعمل من قوله في كونه إشارة الى وجه التشبيه يعني ان هذا
 النوع مشابه بفعل من من حيث المعنى لانه كما ذكر المفضل عليه في افعول من كذا ذكر المفضل عليه في النوع
 الاول قوله في كونه معرفة يعني ان نوع الاول مشابه لافعال المستعمل باللام مشابهة لفظية لانه كما يكون اسم
 التفضيل المعروف باللام معرفة كذلك النوع الاول معرفة قوله منه جواب سؤال وهو انه يلزم الخروج
 من البحث لان البحث في اسم التفضيل لا في المعروف باللام فأجاب بقوله من ان اسم التفضيل
 قوله واما النوع الثاني وانما زاد قوله واما اليهم دخول الفاء في قوله فلا بد انهما قد دخل على الجزاء فيقتضيه
 الشرط قوله فيهما انما زاد هذا ليوحد العائد في الجزاء الى الشرط قوله في مطابقة اسم التفضيل إشارة
 الى ان اللام يدل من المضاف اليه قوله مع علم قيام المانع جواب سؤال ظاهر قوله وهو انما وجد
 من التفضيلية لفظا كما في اسم التفضيل المستعمل من لان كلمة من مذكرة في لفظا قوله ومعنى كاف
 النوع الاول فان كلمة من مذكرة من حيث ذكر المفضل عليه يعني ان التفضيل عليه مذكرة في افعول من
 كذلك مذكرة في النوع الاول قوله بعدهما في بعد اسم التفضيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقة
 واسم التفضيل المعروف باللام فاذا لم يكن للمفضل عليه مذكور لم يتصور انما خرج اسم التفضيل من التفضيلية
 التي كانت مانعة لمطابقة الصفة لو صوفنا فان قيل ان عدم ذكر المفضل عليه في الاول مسلم
 واما في الثاني فنوع كيف واللام فيه للمعرك كما قال المصريح ويكون المفضل عليه مذكرة قلنا المراد بعدم
 ذكر المفضل عليه عدم ان ذكر لفظا بعده او ما فكر من اللام فالمراد بالعلو المفضل عليه لكن من حيث المعنى
 لا من حيث اللفظ قوله في الاخير المضاف إشارة الى بيان المضاف اليه الذي عوض عنه الهم
 غير قوله لكراهم لحوق اداة التثنية وحاصل الدليل انه لو كان اوجع مثلا فاداة التثنية لا يخلوا
 اما ذكر قبل كلمة من او بعدها فعلى الثاني يلزم اجراء اداة كلمة على كلمة اخرى وعلى الاول يكون
 اداة التثنية في الوسط لان كلمة من متروكة باسم التفضيل فكأنها من اجزائه ثم يرد عليه ان اسم
 التفضيل المضاف اليه متروك مع المضاف اليه فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ايضا فأجاب الشارح
 عنه بقوله لكوننا الفارقة بين وبين باب احمر في الصفة المشبهة فكأننا تمام الكلمة اي مقمها ولذا لا
 يفصل بينهما الا بمعمولا فعل وذلك ايضا قليل اعلم انه قد يفضل بينهما بل وفعلها نحو قولنا اشعره
 احسن لو انصفت من الشمس المعشوفة احسن من الشمس لو انصفت ولا عما تفصل
 لانها جملة معترضة وهي مستثناة من القواعد قوله اسم التفضيل دقة وهم وهو ان الفاعل
 لا يعمل راجع الى اسم التفضيل المستعمل من اذ هو القريب فدفع انه راجع الى مطلق اسم التفضيل
 ثم لما كان المظهر صفة يقتضيه الموصوف زاد الشارح رجع قوله الرفع بالغلبة
 جواب سؤال وهو ان المراد في العمل لا يخلوا ما في مطلق العمل سواء كان عمل

النصب الرفع او نفى على الرفع فقط فعلى الاول لا يصح الحكم لانه يعمل النصب في الظروف والحال والتمييز كما يتوهم على الثاني الحكم صحيح لكن تفيد المطلق بلا قرينة لا يجوز فاجاب بقوله الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وهو قوله الا اذا كان صفة لان العمل في المشتبه عمل الرفع فعلم ان العمل المنفي في المشتبه متسايف عمل الرفع ليثبت المجازفة قال مولانا عصام الدين رحمه الله الاستثناء مع بقاء العمل عمومى يعنى لا يعاين في مظهر الا في مظهر والجنسية ثابت ايضا لان المراد باتحاد الجنس ان يكون المشتبه داخل في المشتبه منه وكذلك اذا صاحبته الكلمة عند بقوله ان الحكم نفى العمل مطلقا لا يصح لانه يعمل في الظروف والحال والتمييز والمفعول بواسطة خبر الجرح نحو زيد ضرب بجرم فلا بد من التقييد له بالحكم فاندفع ما قاله عصام الدين انه يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل متحقق في ضمن الرفع بالفاعلية ان يكون المشتبه صادق على هذا الفرد المعين قوله وانما خص المظهر في المنع في باب الظروف ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس حكم لان قوله نحن في حكم المظهر لان المراد بالمظهر ما لا يكون ضميرا مستترافان قد راعى لزم اعمال الوصف غير معتمد واليقريلزم على الفعل في غير مستند الحكم وهو ضمير وان قد رتبنا المزم الفصل به وهو اجنب بين افعال ومعمول هو متكرر اجنب وصح به اعتماد المثال اليه على ان الوصف اعم غير خبر نحن محذوف واجعل نحن للذكر تأكيد الضمير في افعال كما مر في المرفوعة قال عصام الدين ان قول الشرح لا يظهر اثره في اللفظ لانه على انه يصح عمل اسم التفضيل في جميع المنهيات لعدم ظهور الا فينا مع ان لا وليس كذلك فاجاب عنه صاحب الكلمة ان اللزوم من المفعول هو المستتر فعل هذا معنى قوله لا يظهر اثره في اللفظ يعنى لا لفظ له ولا اثر له بخلاف سائر المنهيات وان لم يكن لما اثر لكن لفظها معروف فكان اثرها ظاهر نظرا الى تحقق العمل قوله وانما خص بالفاعل جواب سوال وهو ان القاعدة للشهورة ان التحصير في اقوال العباد ينفى عما صدره فعلم منه انه يعمل النصب في المفعول به مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله وانما خص اعيان ملنا ان التحصير ينفى عما صدره اذ لم يكن ما صدره ثابتا بطريق الاول ونفى المفعول به ثابته بطريق الاول لانه لا يعمل افعلا في مطلق سواء كان في المظهر والمضمر بخلاف الفاعل لانه لا يعمل في المظهر فقط قوله بل ان وجد جواب سوال وهو ان قلتم ان افعلا لا يعمل في المفعول به متقوض بقوله تعالى هو اظلم من فضل السبيل فان قوله من مفعول به لا فعل فاجاب السادس رحمه الله بقوله بل ان وجد قوله وانما الظروف الخ جواب سوال وهو ما الوجه انه لا يعمل النصب في المفعول به ويعمل النصب في الظروف والحال والتمييز مع ان الكل فضله فاجاب بقوله وانما الظروف الخ وانما يكم في الظرف داخل من الفعل لانه بمنزلة المحارم فلا يكون من الاجانب فلا يحتاج الى قوة العامل وانما الفاعل وانما من الاقارب ايضا لانه جزء من الفعل لكنه عمدة فلا بد من قوة العامل وانما الحال فهو بمنزلة الظروف لان معنى قوله جاءني زيد ذاك اية وقت الركوب وانما التميز فانه يعمل فيه ما يخلو عن معنى الفعل نحو قوله لا يتا فان الرطل عامل في ذنبا مع انه اسم محض ليس فيه معنى الفعل قوله وانما لا يعمل الرفع بالفا حلا لا بمشاهدة الفعل ولا بمشاهدة اسم الفاعل كالصفة المبته فانها عامل باعتبار مشاهدة اسم الفاعل فالتك مركب من الجنين فبقوله لان هذا العمل الخ دليل على الجاء الاول من المدعى وقوله ولا بد ما كان قد

علا الجہ الثاني فلما اُحاد الالام وعطف احد الدليلين على الآخر فلا يريد ما قال عصام الدين رحمه الاول ترك الالام وانه مع السابق دليل واحد لنفي عمل الروا ليس وجمعها مستقلا كما يفيد عادة الالام فان قيل ان ههنا يكفي في الاستدلال الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه الخ فالاشتغال بقوله لان هذا العمل مشتعل بالابيض قلنا لا نسلم انه اشتغال بما لا يعجز بل ذكره الشارح رحمه لدفع نقض بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا سواء كان محل الرفع او النصب مع انه يعمل بالنصب في الظروف واخره وصال الدفع ان عمل الرفع لا صالته بخلاف النصب فانه يعم الفعل والعرف فتعمل بالنصب ما هو مشابه بالفعل وان لم يكن بمعناه لانه ليس فعل يدل على الزيادة كاسم التفضيل وهو اسم التفضيل لانه مشابه بالفعل في ان كل واحد منهما يتم بما بعده وهو انفاعل ولفظ من وكذا مشابه بالفعل في الحديث قوله وهو لم يعمل في اسم التفضيل لم يعمل في الفعل أصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلما لم يعمل في رفعه فلا مصادرة قوله في وصفه اشارة الى انهم من احدهما دفع وهم والاخر جواب سوال اما الاول فهو ان يتوهم المراد من الصفة الصفة السببية لانها المذكورة سابقا في هذا ايضا المعنى واما الثاني فهو ان قوله صفة خبر كان وهو محمول على اسم والحال ان عمل صفة لا يعم على اسم التفضيل لعدم المطابقة في التنكير والتانيث فالمطابقة وان لم يكن لازما لعدم كون الخبر مشتقيا لكن الاولى ان يكون الخبر مطابقا وان لم يكن مشتقيا وايضا فان المطابقة يترتب الجرح والمراجع لان ضمير قوله وهو في المعنى الخ من ذكره والرجوع قوله صفة مؤنث فاجاب بقوله انه وصفه بان الخ من الصفة الوصف في حد حسن المطابقة ثم الوصف على نوعين احدهما باعتبار حال الموصوف نحو زيد العالم والاخر باعتبار حال متعلق الموصوف فانهم الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح رحمه سيأتي ان باعتبار حال المتعلق انه منسوب الى سبب الكل وهو الرجل اعلم ان قوله وصفه سببيا بيان لما حصل قوله صفة لشئ وهو في المعنى سبب ان بيان قوله صفة وحدها لا يوسع فيها هذا البيان واشارة الى ان الجرح شرط في شروط العمل ثلثة لا زيد منها كما صرحوا به ولم يقل صفة سببية اذ في الاصطلاح يقال الوصف السببي وغير السببي كما في الفتاوى ولا يقال الصفة السببية وغير السببية قوله معتمد عليه اشارة الى انه ليس المراد من الصفة هو انت حق يكون المراد من شئ الموصوف بالمراد من الصفة هو المعتمد مطلقا ومن شئ هو المعتمد عليه مطلقا قوله وهو في المعنى سبب الاول حال والتنوين في سبب بدل من المضاف اليه والحال ان اسم التفضيل في المعنى صفة لسبب ذلك الشئ كالكل في المثال المذكور فانه سبب لوجلا لانه حصل في حينه بسببه قوله مشترك به متحد بالذات فان قيل لا حاجة اليه لان الاتحاد في الذات علم من قول المعتمد على نفسه قلنا هذا حاصل ما قاله في بيان الحاصل لا يعتد من الاستدلال وان كان الكل مشتركاً فلما لم يقبل السبب بالاضافة الموهمة للاختصاص كما قال شارح الهند في سببه بالاضافة يظهر عن الشارح رحمه الشهود في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب لان الغلام في قوله جاري رجل يحسن غلاما سبب اتصاف الرجل بالحسن ولا مناقشة في الاصطلاح انه يحتاج فيه الى الدليل وانما يعمى الكون بسبب لان الكل في هذا المثال سبب عين الرجل وعين زيد لان عينها سبب لحصول الكل وهو سبب لهما

قوله باعتبار اء بالنظر يقال اعتبار الشيء نظرت اليه وادحيته حاله كذلك قال صاحب التكملة
 ان الاعتبار العيني والمراد ههنا الاول فلذا اقال اء بالنظر ثم قوله باعتبار الاول حاله عن الفهم المرفوع
 في مفضل اء متلبسا به وكذا الثاني حاله عن نفسه **ق ان قيل** قد اتفق النحاة ان لا يعقد الفعل جرمه
 جرم متقين لفظا ومعنى فلا يقال مرت بزيد جرم بلا حرف عطف قلنا قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره
 حالان الاول من الفهم المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه والامتناع فيما يكون من جهة واحدة
 وههنا من جملتين قوله اء باعتبار تقيده اه لما كان الاعتبار عبارة عن النظر والنظر الاول مطلقا من غير
 تقيده لمسبب بالشيء الاول لا يفي في الفضلية فلذا قال باعتبار تقيده اء باعتبار ثبوت الكل في عين رجل ثم لما كان
 الاول على قسمين احدهما النفس الامري كتقدم الخالق على المخلوق والثاني ما كان ذكرى واعتبارى فرفع الابهام
 وتعين ما هو المراد قال المشرح الذي اعتبر اول قوله فيكون باعتبار الاول مفضلا **ق ان قيل** لان الحكم
 باعتبار الاول مفضل والثاني مفضل عليه بل الامر على العكس لان الكل في عين زيد مفضل ولا شك على الكل الذي
 في عين رجل كما ترى قلنا ان ما قال المشرح بناء على اصطلاح النحويين وهو ان كلما كان مذكورا بعد كلمة
 من فهو مفضل عليه سواء كان فيه زيادة او لا ولا شك ان الكل في عين زيد مذكور بعد كلمة من فقلنا
 اطلق عليه المفضل عليه وان كان فالواقع هو مفضل او كقولنا اطلاق المشرح بناء على ما قبل دخول حرف النسب ولا
 لا شك ان لم يدخل حرف النسب على ريت لكان الكل في عين رجل مفضلا بان قاله ريت رجلا احسن في
 عينه الكل منه في عين زيد كما ترى قوله خبر بعد خبر اشتراكه في بيان نصب قوله منضيا قوله فرجلا هو
 الشيء الفاء لتعجيل تطبيق المثال مع المثال قوله مفضل باعتبار عين صفة لقوله مشترك قوله وانما اشتراك
 اليعني ان الشروط ثلاثة فاشار الى وجه كل واحد منها قوله ليحصل له دليل قوله ثابتا لشيء قوله ويحصل له
 مظهر له دليل لقوله وفي المعنى السبب قوله تعلق لم صفة مظهر لانها تعلق اجبا يكون من متعلقا موصوف
 اسم التفضيل فتكون من اقربا به فتسير عمله فيداه في المظهر قوله كالصفة المشبهة فانه ايضا لا يعمل
 من موصوف في اللفظ ومتعلق مسبب لذل للموصوف ليعمل فيه مخوزي من وجه فالوجه من متعلقا زيد ولا
 يقال زيد من عمر وبكر قوله لا خطأ ظمنا فم من السابق وهو ان المظهر سبيل الموصوف قوله من كل عين
 زيد لانه لم يحجر عمل اسم التفضيل في هذه الصورة اعلم ان هذا التركيب غير جائز فلا يروى انه لما عمل فيه
 اسم التفضيل في الذي عمل في الكل قوله فانما مختلفان بالذات لان الكل في الموضوعين مضافا الى التحسين
 واختلاف المضاف اليه يوجب اختلاف المضافا قوله ولتلاية **ق ان قيل** ان فكر الواو في قوله ولتلا
 غير صحيح لانه لا على انه علة ثانية معطوفة على الاولى مع انه لم يوجد ههنا العلة الاولى لان قوله يخرج
 بيان فائدة القيد لانه علة قلنا يجوز ان يكون الواو سهوا من الكاتب واجاب عنه حكما التكملة بان
 قوله يخرج علة غاية لاتحادهما بالذات ولتلاية علة حقيقة لا اتحادا جابا لذات فيكون الواو الحظف العلة على العلة
 قوله ليسهل علة للنسب وهو قوله لا يتقي وانما ليسل افرج من المعنى التفضيلي على ذلك التقدير لكون التفضيل في ضعيف لانه تفضيل شيء على نفسه
 وان كان باعتبارين وبخلاف الاول بخلاف ما اذا كان المفضل والمفضل عليه من متغايرين فانه على الاصل فلا يسهل افرج من معنى تفضيلي بل على

قوله عن التفضيل وهو الزيادة قوله كما ستظهر فائدة اي فائدة النفي الكافي بمعنى اللوم يعني كما سيظهر
 او بمعنى على بناء على مستظهر قوله وفي هذا المثال يعني انما يكون حسن حتى هذا المثال قوله وكذا كل افضل شأنا الى عدم
 حسن ذوقه بل لايت بجله افضل على داسه عمامة منها على راسه يدليجى عليه هذا الحكم ايضا قوله وهذه العبارة
 محتمل جواب ال وهو ان حسن لما كان يفضي حسن لا يطابق هذا المثال مع المقصود لانه زيادة حسن كحل زيد على العين
 ولا يكون ذلك الا اذا لقي العن التفضيل فاجاب بقوله وهذه العبارة الى قوله اذا استولى اي قول قوله مقبضا
 الى زيدا له حاله من حسن اي حاله ان يكون حسن كحل عين رجل مقبضا بالنسبة الى حسن كحل عين زيد قوله
 ياباه مقام المدح يقتضي ان يكون حسن كحل عين زيد زائدا على حسن كحل عين رجل قوله توجه النفي الى ما ذكره
 الشيخ عبد القاهر من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد محط النفي قوله فبقي
 اصل الحسن الى قوله فيكون حسن الخ قال عطاء الدين ان مل اسم التفضيل لا يختص بمقام المدح فقوله الشارح بقية هل
 حسن الزائد لا حاجة اليه اقول انما ذكره لان هذا المثال يختص بمقام المدح فلذا خص به وان لم يكن مل اسم
 التفضيل مختصا بمقام المدح قوله مجرد عن الزيادة عرفا فان قيل ان تجويدا عن الزيادة اذا كان
 مقرونا بكلمة من لا يجوزها الخواتم لكون من مستدحيا ومقتضا اياها فلا يجوز انما المقصود بلا ضرورة كذا
 قال مولانا عصام الدين قلنا عدم الضرورة ممنوعة لان الضرورة داعية الى زوال الزيادة قوله او
 بكونه دونه اي ماديت رجلا دون حسن عينه الكحل منه في عين زيد قوله والزيادة بالطريق الاولى لان
 اذا استق الساعات لاجل المدح فاستفاء الزيادة اولى **فان قيل** ان زوال الزيادة ثبت بالعرف كما هو في الحاجة
 الى قوله والزيادة بالطريق الاول قلنا هذه الزيادة بطريق اقتضاء كلمة من التفضيلية واما سابقا فلو انتفاء
 زيادة محققة ثبت بالعرف كما هو قوله حسنة في عين زيد منصوب بنزع الخافض الى حسنة قوله
 ولا يبعد انما قال لا يبعد هذا لنفسه لان هذا التوجيه من الشارح فقط علم ان هذا اما تاويل اخر في
 المعنى الثاني ويحتمل ان يكون معنى ثالثا مستقلا من الشارح والفرق بينهما هذا ان في المعنى الاول نفي
 الزيادة فقط بعد دخول حرف النفي وفي الثاني نفي الزيادة قبل دخول حرف وفي الثالث نفي الزيادة
 والساوات جميعا بدخول حرف النفي قوله من جيب ذلك اي من المعاني الثلاثة قوله عين كل رجل لان كحل كره
 والنكرة اذا وقعت في حين النفي تعيد الجمع فلذا قال كل رجل فلذا قال وذلك كمال المدح دونية حسن
 كل رجل منه كمال المدح قوله فان قيل لو كان زوالا فان قيل دفعه هذا السؤال قد مر سابقا بقوله ليجز هذا قوله
 ماديت رجلا حسن كحل عينه الخ اذا الاشتغال به ههنا ليس الاشتغال بالادعية وايضا ان هذا السؤال
 لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية مطلقا سواء زال بالنفي
 كما في المعنى الاول او بوجه اخر كالعرف كما في المعنى الثاني فلا يصح قول الشارح لو كان ذوال الزيادة
 التفضيلية بالنفي اجيب من الاول نعم ان دفعه هذا السؤال قد مر سابقا لكن داب الشارح
 ان ياتي بدفع الاعتراض مرة ثم ياتي بالاعتراض والدفع جميعا فيكون من قبيل تفصيل بعد
 الاجمال ولنا عطاء الدين الثاني ان لثاني قوله بالنفي بمعنى مع لا للسيبانية او ان الباء بمعنى في اي صورة

ذكر النفي فلا يرد السؤال كما قاله جمال الدين وأجاب صاحب التكملة ان الباء للسببية وإنما اختص بالنفي لان
هذا الاعتراض يختص بالمعنى الاول وهو الزيادة بعد النفي لا بالعرف لان العرف على التحديد عن الزيادة انما اجر
فيما يكون التفاضل بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار فيما يكونان متفاضلين بالذات وباقال عصام الدين ان
الباء بمنع لا يجوز ان قولنا الشاسم في الجواب فاذا انزل اليه ينادي على فساد ما في فساد الباء بمنع مع او في
قوله مع انهم لو رفعوا اشارة الى الامرين احدهما لجواب سواله هو فيمكن الحكم مرفوعا بالابتداء فابن الضر
الى جعله معمولاً واسم التفضيل فاجاب بقوله مع انهم الى اي مع النيات لو رفعوا احسن على انه خبر للحكم
بتد الفصولا في يلزم الفصل بالاجنب والملا بيان لا يكون من معمولات اسم التفضيل وفي الايجوز لضعف
عمله بخلاف ما اذا كان العاقل قويا كالفعل واسم الفاعل فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله بالاجنب
والامر الثاني ان سيبويه لما جعل هذا القول دليلا على عمل اسم التفضيل في المقام جعل المصنف رحمه الله
للدليل نفس الدليل وهو قوله لانه بمنع حسن ثم اعلم ان طلبة مع من الظروف لا بد لها من للتعلق
وهو قوله لانه بمنع حسن لان كلمة مع للمقارنة ولا شك ان عمل اسم التفضيل في المقام موقوف على
مقارنة الامرين احدهما جعل احسن بمنع حسن والاخر ان لا يكون الحكم مبتدأ واحسن خبرا منه وانما
جعل احسن خبرا والحكم مبتدأ ولم يعكس لان احسن لا يصلح ان يكون مبتدأ لكانت قوله اى ما عمل فيه
احسن من حيث جواب السؤال وهو ان الحكم لجعل مبتدأ واحسن خبره فالضمير المستتر في احسن
معموله فكيف يفصل بين احسن ومعموله فاجاب بقوله اى ما عمل فيه احسن من حيث ان اسم التفضيل
فيه معنى الفعلية لا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه من هذه الحيثية يعمل في المقصود وهو الحكم حاصل
الجواب ان هذا معمولين احدهما مفضل والاخر مفضل عليه فالمراد بالعمول هو ان هذا هو الثاني لان الاول معمول
باعتبار زيادة اسم التفضيل من حيث المعنى لان اسم التفضيل يعين الفضل في المفضل فكذا العمل في لفظه
اي من حيث الزيادة والفضل واما الثاني وهو المفضل عليه الذي لا يعمل اسم التفضيل فيه باعتبار الزيادة
والفضل في معناه فكذا لا يعمل في لفظه اي من حيث الزيادة بل يعمل فيه من حيث معنى الفعلية وانما عبر عن
العمول بقوله اى ما عمل فيه احسن ليتعلق به قوله من حيث المزمع على اليقين لان الاصل في متعلق الخبر والمجرر
هو الفعل وان من تعلقه يشبه الفعل اي قوله وذلك المعمول قوله من في عين زيد لا الضمير الذي في احسن
قوله اذ كما ليس معمولاً له جواب سوالين احدهما ان الحكم ليس بالاجنب من احسن لان احسن خبر
فيكون عاملاً في الحكم الذي هو مبتدأ عند البعض كما مر في المرفوعات فلما كان الخبر عاملاً في المبتدأ عند
لبعض فلا يكون الحكم اجنبياً والثاني ان الحكم معمول احسن من مجرأخر وهو ان احسن عام في الضمير
المستتر في احسن الراجع الى الحكم فلا يكون اجنبياً لان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد الى ذلك الشئ فلجاء
ان الحكم وان كان معمولاً لكن ليس معمولاً من هذه الحيثية اى بان اسم التفضيل فيه معنى الفعلية
بل هو معمول من حيثية اخرى وهي زيادة اسم التفضيل او كونه خبراً عاملاً في المبتدأ قوله ولا يخفى
ان جواب سواله وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معمولين بعام واحد وهو الا مبتدأ فيكونا قريبين

فاجاب بقوله ولا يخرج له قوله اذا العامل في الحقيقة اي في المذهب ^{هذا} التحقيق لان البعض المختار
 عامل في المبتدأ يعني ان كونهما معمولين لعامل واحد لا يثبت القلبية لان المراد بالقربة ان يكون
 اسم التفضيل عاملاً فيه وهو خير عامل منها قوله بخلاف ما اذا عمل في الكل الجزء جواب سؤال
 وهو ان الكل لم يكن مبتدأ بل يكون فاعلاً ايضاً يلزم الفصل بين احسن ومعموله وهو قوله بالكل فلما
 بقوله بخلاف الخ يعني ان الكل اذا كان فاعلاً لم يكون اجنبياً لكن يرحم عليه ان الكل وان كان معمولاً
 على تقدير الفاعلية لكن ليس معمولاً من هذه الحيثية اي اسم التفضيل فيه معنى الفعل بل عمل فيه
 من حيث الزيادة والفضل فيكون اجنبياً من هذه الحيثية اجيب ان عمل اسم التفضيل في الاسم
 الظاهر ليس الاعمى الفعلية كما قال المصنف لانه معنى حسن فيكون معمولاً من هذه الحيثية لا من حيثية
 الزيادة بخلاف عمله في الضمير الفاعل لانه ليس الاعمى الزيادة والفضل كما مر في مرقة قوله ولو قدم قوله
الجزء جواب سؤال وهو حاصل قوله مع انهم لورفعوا يعني انهم مضطرون في اعماله لانه لورفعه بالخير
 يلزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبى وهو غير جائز مع انه لا اضطراب لاجاز ان يتقدم
 قوله منه فاجاب بقوله ولو قدم بان يقال ما رأيت رجلاً احسن مني حين زيدا في عينه الكل وان لم يلزم
 الفصل لكن يكون فيه تعقيد بسبب التقديم والتأخير فيصير معنى اللفظ لبيبيته والمراد بالاضطرار ان
 لا يجزى وجه غير محل المقصود قوله تعقيداً ركيك التعقيد عبادة من كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على
 معناه والركيكة ليلع لظافة باللاتينية مستبصرة ونسبة التعقيد الى المعنى في قوله لكن في معناه تعقيد مجاز و
 انما كان فيه تعقيد باعتبار الوجه الثلاثة احدها انه على هذا يلزم ايراد الضمير قبل المرجح لان الضمير في
 منه لارجح الى الكل وهذا مخرج منه فان قيل الاضمار قبل الذكر لما يتم لو كان لفظاً ودنبة جميعاً ومنها
 الاضمار قبل الذكر من حيث اللفظ فقط وان لم يكن متصفاً لكن لا يخرج من التعقيد والكلام فيه لا في الامتناع
 او نقول ان عود الضمير الى التأخر في هذا المثال مستعير لاجل اشتراط تقدم المرجح بل باعتبار كونه ضميراً
 الفصل عليه فلو قدم يلزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلاً عليه وهو عين زيد وياتي تفصيله
 متصلاً به والثاني انما كان فيه تعقيد لانا اذا قلنا ما رأيت رجلاً احسن مني عينه ينظر الذهن الى الشيء
 الذي هو حسن في عينه ماذا ينبغي ان يذكر بعد الكل بلا واسطة بخلاف ما اذا ذكره بعد منه في
 عين زيد ثم ذكر الكل والثالث انه على هذا يلزم تقدم المفضل عليه على المفضل وهو غير ظاهر
 الدلالة على المعنى قوله وكذا الوكيل جواب سؤال وهو انه لو قدم قوله منه في عين زيد واللفظ
 لزم فيه الاضمار قبل الذكر لكن يلزم في قوله ما رأيت رجلاً احسن مني الكل عينه هو اي الكل في عين زيد وكذا
 لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى فاجاب بقوله وكذا قيل ما رأيت رجلاً الخ لا يخرج من
 التعقيد لان فيه وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر لكن يلزم تقدم المفضل عليه على المفضل كما ترى
 واعلم ان هذا التركيب ما رأيت رجلاً احسن مني الكل منه في عين زيد تقدم منه على في
 عينه الكل لما قيم مقام الضمير في منه الكل وجعل المبتدأ ضميراً راجعاً الى الكل لاجل انه لو كان مظهراً لم يكن من

تفضیل الشئ علی نفسه وباعتبار لا يتعدا الكل فيما في التفضل والتفضل عليه بالذات قوله مع انها
 ليسا من قبيل يعنى انها غير مسوعين بل مصنوعين فلما لم يكن مسوعا من العرب لا يجب علينا تصحيحا اعلم
 ان قوله مع انها من الظروف يقتضى التعلق وهو قوله لا يتخلو من التعقيد واجاب بعض الشارحين
 عن هذين التركيبين بوجه اخر وهوان ههنا لا يمكن تقديمه عليه لانه اذا تعلق بعامل في الحد
 اى دال على الحد ثين ظرفين او حالان يلزم ان يلي كل منهما بتعلقه اى مجداته ولا شك ان اسم
 التفضيل عامل في الحد ثين اى دال على الحد ثين حدث التفضل وحدث التفضل عليه اى التفضيل
 على الشئ تعلق به طرفان وهو قوله في عين زريد لكنه تعلق قوله في عينه باعتبار حدوث
 التفضل وتعلق قوله في عين زريد باعتبار حدوث التفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد منهما بتعلقه و
 جهة كون الكل مفضلا باعتبار عين رجل فيان ايلائه بقوله في عين رجل وجهة كونه مفضلا عليه
 باعتبار عين زريد فيلزم ايلاء قوله منه استقصا لذكر التفضل عليه بقوله في عين زريد فلو قدم منه
 لم يبق ايلاء منه بقوله في عين زريد وايلاء الكل بقوله في عين زريد فان قيل كما اتهم الفصل بين
 العامل والمفعول بالاجنبى امتنع عمل اسم التفضيل ايضا في المظهر فيلحق الفصل بالضرورة كما هو من
 العمل بالضرورة قلنا من اقبل بيلائين تختار اهونما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار
 كونه اسم التفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا والوجه الاول اخذ والثاني اهم وامتناع الاسم
 اقوى كذا قال صاحب الغاية قوله ولما قرر مسألة الكل جواب سوال وهوان للقصد ههنا بيان
 عمل اسم التفضيل في المظهر وحاصل ما سبق فالاشتغال بقوله ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن لهم
 اشتغالا بالادعى فاجاب بقوله ولما قرر مسألة الكل ان اى مسألة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر
 وهو الكل ههنا فالإضافة لادنى مناسبة وهى ان للصور مثل عمله في المظهر بالكل فلا بد ان يصح إضافة
 المسئلة الى الكل لانها عمل اسم التفضيل في المظهر بالكل قوله وما عبر به عنها اى الشئ الذى عبر به
 المسئلة قوله بلا زيادة ولقصان اشادة الى ان المثال السابق ليس بصحيح باعتبار الطوالة بل اعدل
 لكن في المثالين الاخيرين عدوله من العدل الى النقصا قوله وينقل بهذا عطف على نسبة قوله بهذا النظر
 وفى بعض النسخ بهذا التقريب اى بهذا العرف المذكور قوله واستشهد به اشادة الهدى فائدة النقل
 الى التشديد قوله وتطبيق عطف على الشد فيه اشارة الى دفع وهم وهوان يتوهم ان الاشهاد به لجمع
 الصور فدفع بقوله وتطبيق بعض والاشارة الى تطبيق حاصل مجمل ما رايت كعين زريد اعن فيها
 الكل مثل ولا اى قوله باقامة من اشادة الى بيان الاضمية قوله بمقدار ضمير منه اشارة بزيادة لفظ مقابلة
 الى ان التخصيص ههنا ليس بطريق الخذف بل بطريق التسامح لظهور اللفظ فلا يرد ان هذا الجور وبالقائه الجاد صلا في
 مع البقاء مدخوله على الجور لا نظيره في كلام العرب قوله ولورقم لفظ العين هذا توجيه اخر من الشارح في بيان
 الاختصار فالقول حاصل الرفع بالعين الثاني مع انه لورقم العين وله قيل ما رايت رجلا اعن فيه الكل منه في عين
 زريد كان اخصر ايف مع ظهور المراد من الكل لا يكون في العين قلنا لا نسلم ظهور المعنى المراد على تقدير رفع العين الاول

لعدم ذكر العين في التركيب سابقا فلا يوجد القرينة على حذف العين الاول واما على تقدير سر في العين
 الثاني وجد القرينة عليه سابقا فهو ذكر العين الاول قوله مع ظهور المعنى لان الفضل لا بد ان يكون
 من جنس الفضل عليه فالمقصود ههنا زيادة الكل على الكل لا زيادة الكل على زيد على عينه قوله وعلى
 كل تقدير الخ اشارة الى الرم على الرضى حيث قال وهو على حذف للمضاف اى من كل عين زيد لا
 تفضيل الكل لا تفضيل الكل على العين وهذا المقصود لا يحصل الا بتقدير مضاف قوله فانه لو كان
 كذلك الخ اشارة الى وجه الرم قوله على نفسه باعتبارين بل تغير في الذات قوله فان قدمت
 ذكر العين قلت ما رأيت يعنى امثالا مسئلة الكل نادى بعبادات ثلثة الاول ما قال المصمم بقوله
 ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد والثاني ما قال بقوله ما رأيت رجلا احسن في عينه
 الكل من عين زيد والثالث ما قال بقوله رأيت كعين زيد احسن فيها الكل ثم انتقل المصمم من المثال
 الثالث الى ما اشهد سبويه بقوله ولا ادى الخ قوله كان اصله الخ اشارة الى ثبوت القرينة واما ذكر
 العين ههنا بقوله ما رأيت عينا ولم يقل ما رأيت رجلا كما في المثالين الاولين اشارة الى ثبوت القرينة
 على الحذف وقوله مقدا عليه اى على اسم التفضيل والظاهر مقدمتان ^{اشارة الى الامور من طرائف} الاولى العين مونت وكذا
 لا بد من تانيث الضمير في قوله عن ذكره ^{اشارة الى الامور من طرائف} يقال من ذكرها اجيب ان العين مونت سماعى ويجوز
 فيه الوجهان التذكير والتانيث كذا قال المولى يعقوب في شرحه على المحقق في صدر باب القياس لان
 الفعل في قوله قس النعل بالنعل مونت سماعى يجوز فيه الوجهان قال الرضى انما استغنت في هذه العبارة
 عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان مضاه ان كل عين دونها في حسن الكل فيها وهذا
 هو استفاد بعينه من قولك احسن فيها الكل في عين زيد قوله وتقديره ما رأيت عينا اشارة الى
 الجواب من اعتراض الرضى حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكل صفة لقولك كعين زيد لانه
 يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكل فيها زائدة عليها في حسن الكل فيها وكيف يكون مثل
 الشئ في الوصف زائدا عليه ذلك الوصف في حالة واحدة فاجاب الله عنه بجوابين الاول بقوله في اصل
 التكمل والثاني اول قوله مضاه قوله في كونها احسن اشارة الى ثبوت القرينة قوله ويلزم من هذا جواب الى
 وهو ان قوله المصمم ما رأيت كعين زيد لا يدل على المقصود وهو احسنية كل عين زيد الخير بل يدل على استغناء احسنية
 الكل في عين زيد والاحالة ليس بمقصود فاجاب بقوله ويلزم من هذا الخ وجود عين مثل بعين زيد في كل عين من زيد
 ووجود اللازم يدل على وجود اللزوم فيكون كاشفاة الدعوى البينة والاضافة دلالة اللازم على اللزوم من قبيل لكننا هي ابلة من
 المصمم اذ هي طريق الفصحاء ولا شك ان لايمان بها ابلغ من الايمان بطريق غيرهم قوله وانما جاز هذا الجواب الى وهو ان
 لا ضرورة في احوال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن فوفا على انه خبر والكل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين
 العامل والمفعول بين الجنبين اذ ليس احسن ملحوا على قوله منه في عين زيد فاجاب بقوله وانما جاز هذا المصمم لانه فرع الاول وان لم يقم
 فيها قوله ولا من تفضيلية الخ اشارة الى الجواب الثاني يعنى وان لم يكن فرع الاول لكونه من معجورها مقدا فيها ايضا كما ذكر
 بقوله لا اصله ما رأيت الخ قوله منصوب انه صفة جازية الى وهو ان قوله مثل لا ادى اسم من الاسماء المعربة

فلا بد لها من الـ **عرب** فما هو فاجاب بقوله منصوب للنصب لا بد من التلخيص الشاذ بقوله على انه صفة الخ
 قوله فلا يماثل ناول النثل بالمماثل ليصح الحمل على القولون النثل وصف محض اذ هو المصدر والقلد والكم
 مصدره ايضا لكن ذكر في موضع الموضوع فيما خذ حكم الذات فلا يصح حمل الوصف عليه قوله وانما ترك
 صدر البيت جواب سؤال وهو ان ابتداء البيت من قوله هـ مررت على وادي السباع فعدول المصدر
 من صدر البيت الى وسطه لا يكون الا لئلا تكون فـ هـ فاجاب بقوله وانما ترك صدر البيت ليكون مبديا
 بما هو مبدئ للمماثلة وهو لا يرى في مقابلة ما رايت قوله وترك موصوف جواب سؤال وهو انه
 لما كان ترك صدر البيت لاجل المماثلة ينبغي ان يذكر الموصوف في المثال وهو عيناً او جلابان لقوله
 ما رايت مينا كعين من يدر الخ ليكون للمماثلة كاملة فاجاب بقوله وترك موصوف لانه كان في مقام بيان ^{اختصاص} **الا**
 بقوله اذ هو الخ دليل للمماثلة الكاملة قوله وادياً ليس بفتح ان يكون عيناً مذكراً في المثال ايضا قوله لانه كان
 في مقام بيان الاختصار تعجيل لقوله وترك الموصوف قوله اولا حال من المثال او تميز وصفه اي المثال الاول
 وهو قوله ما رايت رجلاً احسن عينه الكل قوله مع ما يليه من قوله اقل به ركب لانه بيتين اوله هـ
 مررت على وادي السباع ولا وادي كـ وادي السباع حين نظم وادياً اقل به ركب **الوق** تأتية : واخف
 الاما وفي الله سائياً : قوله كـ وادي السباع الخ انما اورد في النظر الى وادي السباع مع تقدم ذكره لان الكاف ^{خل}
 على النظر او لما كان التمدد يد بذكر النظر قوله كان اصله اشارة الى ان الاختصار ثابت في الشعر ايضا
 قوله الركب اسم جماع الخ اشارة الى بيان تفسير غير المشهور بالمشهور قوله والثانية ففعلة فخر تكمة
 نقلت كسر الياء الى الهمزة ثم ادمنت الياء في الياء قوله من أي أي مجردة أي بفك الادغام والادغام
 والثاني عطفت تفسير للمكت قوله من السري لا من السراية لانه لا يناسب القام قوله اما من رية البصر الخ اشارة الى
 بيان التركيب كما هو باب الشعر في بيان الاستعداد التي ذكرها المصدر قوله حال منه أي من الواو قوله قدم لا استقام
 الوزن لا لتكثيره كما قوم البعض لانه مستغرق لوقوعه في حين النفي قوله مفعوله الثاني اذ المفعول الاول من بيت
 علمت يكون مسند اليه والمجاد والحجور ولا يقع مسند اليه قوله ما اعتراضه فعل هذا بناء على ان البيت
 شئ من مغلطات مررت فان الاعتراض لا يكون الا بين الكلام والكلامين متصلين عند الجمهور فنكتة هنا
 وهي تقطيع ثلث وادي السباع وايضا عند البعض الاعتراض قد يقع في آخر الكلام كما قالوا ان الواو في قوله
 هو حبي ونعم الوكيل اعتراضية مع ان الوكيل في آخر الخطبة قوله او حالية امتنع عليه بان تقديم
 الاعتراضية مشعر بانه راجح والاقتصار على بيان الحال في المثال بقوله والحال التي لا يرى الخ مشعر
 على ترجيح الحال في فلا يعلم الترجيح اجيب عنه انه مستويان عند الشاعر فلذا
 تعرض الى ترجيحها قوله بمعنى للفعلة فان الواو مخوف فيه لاخا لفا الا على الاسناد
 المجازي وايضا ان اسم التفضيل مبني للمفعول لعدم ذكر الفاعل بعد وهو الركب كما ذكر
 بعد اقل قوله والمعنى وادياً اقل به اشارة الى بيان المفضل عليه لا سم التفضيل
 قوله اي راكباً سارياً ...

اشارة الى بيان الرتبة لقوله ساريا ولما كان للوصف للقدرا اسم جمع وحكمه في اجزاء الضمير حكم
المفردة جازي وصفه الافراد والتذكير قوله يقول صدرات على واد منسوب الى قوله
ولو عبرت اشارة الى حاصل معنى الشعر قوله منسوب الى السباع جواب سؤال
وهو انه لا يصح اضافة الوادي الى السباع لان الاصل في الاضافة اختصاص المملوكية
كما في غلام زيد كما صرح به في شرح مائة العوامل وهو محال هنا فاجاب بما حاصل
ان الاضافة لمطلق الاختصاص لا اختصاص المملوكية قوله يكون توقف الركب اشارة الى
بيان معنى التميز لانه في المعنى فاعل والشارح جعل التميز وهو الملك والتوقف فاعل اقل
با اعتبار ارجاع الضمير في اقل التوقف قوله فيه لانه اشارة الى ان الباء في قوله به بمعنى في قوله
عن الافات متعلق بقوله وقاية الله تعالى قوله ولو عبرت اشارة الى النقل الى ما الشد
سيبويه غير مختص بالمثل الثالث كما اقتصر المصنف رحمه الله تعالى بل لواجب على المثاليين
الاولين جاز ايضا قوله ولما قسم الى قوله سلك تلك الطريقة جواب سؤال
وهو ان اتيان المصنف رحمه الله تعالى بتعريف الاسم بعد العلم به من وجه المحصر ليس
لاجل اختلاف طبائغ الناس فقط بل لاجل ان يبحث النحوي عن احوال الاسم فكريا
تعريفه ليعلم انه المقصود بالبحث واما اتيان المصنف رحمه الله تعالى بتعريف الفعل فليس لاشتغال
بما لا يعنى اذ لا يعلم من وجه المحصر فلا حاجة الى تعريفه ثانيا مع انه غير مقصود
بالبحث حتى عرفه لاجل البحث كما في الاسم فلجانب بما حاصله ان المصنف رحمه الله تعالى
في تعريف الفعل سلك مسلك الاسم كما هو باب المصنف رحمه الله في كثير من المواضع ولذا اذكر المحصر
بعد تعريف الفعل بعض خواص الفعل كما ذكر ذلك في قسم الاسم مع انه انما ذكر خواص الاسم
لزيادة ايضاح تعريف الاسم لان الاسم مقصود بالبحث فلا بد من ايضاحه واما الفعل
فليس بمقصود بالبحث فلا حاجة الى ايضاحه بذكر الخواص لكن ذكر الخواص لاجل العمل على الاسم ثم
قال المولى المحقق الصادق الكاظمي وهنا يبحث من جهة الاول ان الدلالة على ما ذكرنا يتم لو
ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا فلما لم يذكر يتم الدلالة والثاني انه لا مدخل للتقسيم في
معلومية حد والاقسام من دليل المحصر فالاشتغال بقوله ولما قسم الكلمة الى اقسامها اشتغال
بما لا يعنى لان العلم بالحد وحصل من وجه المحصر لا من التقسيم فينبغي ان يقال فلما علم من دليل
حد كل واحد منها الجزء الثالث ان قوله علم صفة لقوله على وجه الجملة اذا وقعت صفة لا بد فيها من
العائد الى الموصوف ولا عائد منها اجيب من الاول ليس للحرف خواص وجودية بل خواص متناهية
بان يعبر عما يخص بالاسم والفعل فلذا لم يذكر خواصه وعن الثاني ان قوله علم من دليل الخ
من غير قوله قسم الى اقسامها كافية في معلومية حدود ذات تلك الاقسام لكن معلومية من
حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم وعن الثالث العائد مقدّم تقديره على وجه

علم به اى بسبب ذلك الوجه **كَذَا قَالَ جَمَالُ الدِّينِ الْجَنَابِىَّ** او نقول ان اللام في قوله **الْوَضْعُ** عوض الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصغرية من الضمير كذا قال صاحب التكملة لكن فيه نظر لان كون اللام انما يصح اذا كانت الجملة الواقعة خبرا واما الجملة الواقعة صفة فلا يمكن فيها كون اللام عائدا بل لا بد ان يكون العائد فيها ضميرا فقط كما هو متحققه في جملة عائدا الخبر فلان شئت فانظر فيه فلا تظلم الكلام ههنا والبضاقه ان كون اللام عائدا انما يختص بافعال الله فقط **فَاَقُولُ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ** ليس بضمه ان اللام عائدا بنفسها بل غرضه ان اللام عوض عن المضاف اليه كما هو القاعدة المشهورة كانه قال من ليل انحصاره والحال ان المضاف اليه ههنا وقع ضميرا فالعائد في الواقع ههنا ضمير كون اللام **رَضِيتُ بِاللَّهِ الرَّبِّ وَرَبًّا وَبِحَسْبِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيًّا وَرَسُولًا** وبالإسلام ديننا وبالحقيقة رحمة الله تعالى مذهبنا وامانا وبالقران اماما والكعبة قبلته وللاومنين اخوانا وان يوم القيمة اتمية لا ريب فيه والبعث حق والعرض حق والحساب حق والميزان حق والصراط حق والجنة حق والنار حق والنجمة للمومنين والنار للكافرين حق والسلام حق والكفر باطل وعذاب القبر للكافرين وبعض عصاة المومنين حق وسوء منكر ونكير في القبر حق وشفاعته النبى صلى الله عليه واله واصحابه وسلم لعصاة المومنين حق وشفاعته سائر الصالحين كذلك حق ودوية الله تعالى من الجنة حق **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَهِيدٌ فِي الْمَلَكُوتِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِّنَ الدِّينِ وَلَكِنَّهُ تَكْبَرُ** اى قدس من هذه الثلاثة اعنى اتخاذا الولد والشريك والولى **اعلم** ان الله تبارك وتعالى جل وعز زاله واصنائه واجب الوجود مستحق لجميع صفات الكمالية منزوعة من الزوال والنقصان معبود بالحق لا ترق الالهية مستحق لجميع اوصاف الجبروت والجلال لا شريك له بل هو الله العبد خالق كل مخلوق ورازق كل منزوق لا مكان له في الارض ولا في السماء ولا في الاسفل ولا في الاعلى ولا في قلب احد ولا جهة له ولا يدركه العقل ولا انتهاء لعظمته ومحمد رسول الله صلى الله عليه واله وقرآنه بعدد خلقه

اَيُّهَا الْكَتَّابُ السَّمِيعُ بِالسُّؤَالِ الْبَاسِئِىُّ قَائِمُ الْجَمَلَةِ

بتصحيح : مولانا غلام نبى تونسوى الراجى الى مغفرة ربه القوى

بِحَقِّ الْمِصْطَفَى مَوْلَى الْجَمْعِ

الهِىَ يَخْتَنِي مَرْئِي كُلَّ كَرِيءٍ

بِإِيمَانٍ وَكَوْقَرٍ بِنَبِيِّنَا لِيَقْبَلَ

وَهَبْ لِي فِي مَدِينَتِهِ قَرَارًا

وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاتَّبَاعِهِ أَجْمَعِينَ